

# شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

محقّقه وعلّق عليه وخرّج أماريته وقدم له

شعيب الأرنؤوط

الدكتور عبد الله بن عبد الحميد التركي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد: فقد ألف الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة (٥٣٢٢هـ) رسالة ضمنها ما يحتاج المكلّف إلى معرفته،



واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يمت إليها بسبب على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدى لشرحها غير واحد من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثل المناهج، وأصحها، وأقومها، وأهداها شرح العلامة ابن أبي العز هذا الذي نضعه بين يدي القراء محققاً تحقيقاً متقناً، عرياً عن الغلط، والتحريف، والسقط الذي جاء في الطبقات السابقة بما تيسر لنا من أصول خطية جيدة، لا سيما النسخة التي كتبت في حياة الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمد ابن أبي العز - رحمه الله - في شرحه هذا منهج السلف الذي شيد معاقده، وأحكم قواعده أهل العلم<sup>(١)</sup> من القرون

---

(١) من أهم المؤلفات التي ألفت في مسائل الاعتقاد على مذهب السلف في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتاب «الفقه الأكبر» لعالم العراق وفقهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠) هـ، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤) هـ، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨) هـ، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العسبي، المتوفى سنة (٢٣٥) هـ، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١) هـ، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦) هـ، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣) هـ، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥) هـ، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠) هـ، و«السنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو الضحّاك بن مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧) هـ، و«السنة» أيضاً، لأبي بكر =

الثلاثة المشهود لها بالفضل، ودافع عنه بحرارة وقوة، ولم يأل جهداً في تقريره وإيضاحه، والبرهنة على صحته وسلامته، ونقد المناهج الأخرى المخالفة له، وكشف عوارها، وبيان تهاقضها وتناقضها، ومخالفتها للحق، وبعدها عن الصواب، بأدلة عقلية وعقلية مُتَرَعِّة من نصوص الكتاب والسنة، فهو على توسط حجه لا نظير له في بابِه في حُسن العرض، ونصاعة العبارة، وقوة الحجة، وتمام الاستيفاء، ووفرة المعلومات، وكثرة البراهين والدلائل، وخلوه من يدع الكلام المذموم.

ولا يدع في ذلك، فهو امتداد لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - التي يعود إليها الفضل في توعية العقول، وتصحيح المفاهيم، والعودة بالناس إلى الأصالة، والتخلص من التبعية والتقليد، فقد قرأ كل ما كتبه صاحب هذه المدرسة، وتلميذه العلامة ابن القيم - رحمه الله - في مجال العقيدة، وفهمه، واقتنع به، واستظهر أكثره،

= أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢هـ)، و«التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١هـ)، و«الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، و«الشرعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي الأجرسي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، و«السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، و«الإبانة» للمحدث أبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧هـ)، و«الإيمان» و«التوحيد» كلاهما للحافظ الجوال أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨هـ)، و«الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧هـ)، و«الاعتقاد» و«الاسماء والصفات» كلاهما للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

ثم لَخَصَ ذلك كُلَّهُ تلخيصاً مُركِزاً واضحاً، وأودَعَهُ في هذا الشرح  
النفيس المُتَقَنِّ.

وقد استطاعت هذه المدرسة أن تبطل ما يُدعى من اختلاف بين  
نصوص الشرع الثابتة، وبيّن المعقولات الصّريحة، وأن تُزيل ما بيّنهما من  
خلافٍ موهومٍ، وأن تحلّ تلك العقْد التي عُقِدَتْ حَوْلَ أُمَمَاتِ المسائل  
الاعتقاديّة، مثل الصفات السمعية، وقيام الصفات بالذّات، ومثل  
الأفعال الاختيارية، وقيامها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي  
أخطأ في تصوّرها كثيرٌ من المتكلمين الذين توسّعوا في دراسة المنطقي  
الأرسطي، واعتدوا به، وجعلوه حكماً في فصل النزاع<sup>(١)</sup>.

وهذا العلمُ أُدْخِلَ إلى البنية العقلية واللّغوية للحضارة الإسلامية  
نتيجة مؤامرةٍ خبيثة مكشوفةٍ لهدم العقيدة الإسلامية، وقد زعمَ مَنْ فُتِنَ به  
أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يتوقّف عليه الاستدلال، والاستنتاج،  
والتوصّل إلى علم اليقين، وأن مراعاته تعصمُ الذّهَنَ عن أن يغلط في

---

(١) يقول الأستاذ الجليل أبو الحسن النذوي في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام»  
٢٩٠/٢ - ٢٩١: ومن عجيب أمر متكلمي الإسلام الذين كانوا يهدفون ردّ الفلسفة  
والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحات الفلسفة وافترضاها ذاتها، وبدؤوا يبحثون  
عن ذات الله تعالى وصفاته في اعتماد وتفصيل، كأنهم يتحدّثون عن شخصية مشاهدّة  
لمموسة، وعن مسألةٍ طبعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تصدّوا للرد على الفلاسفة،  
ونقي نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافترضاها ومصطلحاتها الخاطئة،  
إنهم نسوا في سُرورة الجدال والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن  
يحوّلوا دون بحثها في حالها، إنهم نسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في  
الجدال والنقاش حول الرياضيات والطبيعيات، أما التدخل في موضوع الإلهيات،  
فخروجٌ عن مركزها، وتعدّ عن حُدّها، وتدخل غير معقول، وأن يخاطبوا الفلاسفة  
بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما  
ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾.

فِكْر، وهي دَعَاوَى مَوْوَفَّةٌ، لَا تَثْبُتُ عَلَى نَقْدٍ، فَإِنَّ الْعُلُومَ الْعَقْلِيَّةَ تُعَلَّمُ بِمَا قَطَرُ اللَّهْ عَلَيْهِ بَنِي آدَمَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ، لَا تَقِفُ عَلَى مِيزَانٍ وَضْعِيٍّ لِشَخْصٍ مَعِينٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ تَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ هَذَا الْمُنْطَقِ، وَعَامَّةُ الْأُمَمِ يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ مِنْهُمْ بِوَضْعِ أَرَسْطُو، وَهُمْ إِذَا تَدَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَعَلَّمُ حَقَائِقَ بِدُونِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ هَذَا الْعِلْمِ — كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ — إِلَّا تَضْيِيقُ الزَّمَانِ، وَإِتْعَابُ الْأَذْهَانِ، وَكَثْرَةُ الْهَذْيَانِ، وَدَعْوَى التَّحْقِيقِ بِالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ، وَشُغْلُ النُّفُوسِ بِمَا لَا يَنْفَعُهَا، بَلْ قَدْ يُضِلُّهَا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِثْبَاتُ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ النِّفَاقِ فِي الْقُلُوبِ، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُ أَصْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ.

وقد أدَّى التَّوَعُّلُ فِيهِ بِمُتَحِيلِهِ إِلَى نَتَائِجٍ خَطِيرَةٍ، نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَلِي :

١ — الْاسْتِهَانَةُ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الْقَائِمِ عَلَى النُّصُوصِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَبَزَ مِنْ يَعْتَدُّ بِهِ، وَيُذْعِنُ لَهُ بِالْجَهْلِ، وَالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالْمَعَادَاةَ لِلْعَقْلِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَاعْتِقَادِهِ، وَالتَّصَدِيقِ بِهِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ كَمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَالصِّفَاتِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّبْوَةِ، وَالْمَعَادِ قَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيَانًا شَافِيًّا، قَاطِعًا لِلْعُذْرِ بِأَدَلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ بَلَغَتْ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْقُوَّةِ وَالْوُضُوحِ مَبْلَغًا لَا تَسْتَفِيرُ أَمَامَهُ دَلَائِلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّتِي لَا تَعْدُو بَيْتَ الْعَنْكَبُوتِ بَعْدَ الْبَحْثِ وَالنَّقْدِ.

٢ — الْأَدْعَاءُ بِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِلْبَحْثِ فِي قَضَايَا الْعَقِيدَةِ، لِانْشِغَالِهِمْ بِأُمُورِ الْجِهَادِ، وَنَشْرِ الدَّعْوَةِ، وَلِأَنَّهُمْ لَمْ تَكُنْ عَنْدهُمْ الدَّرِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِلْبَحْثِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَفِي دَعْوَاهُمْ هَذِهِ إِجْحَافٌ وَمِغَالَطَةٌ

وجَهْلٌ بِمَنْزِلَةِ السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمَ بِلُغَةِ القرآنِ ومَرامِيهِ، وأدقُّ في مُحْكَمِهِ ومُتَشَابِهِهِ، وأعرفَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وأعظمَ مَحَبَّةً لِلْحَقِّ الَّذِي أُرْسِلَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْبَرَ عَلَى مُتَابَعَةِ الْحَقِّ واحْتِمَالِ الْأَذَى، وكانوا يَرَوْنَ فِي الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُنْتَزَعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ غَنَاءً تَاماً عَنِ الطَّرِيقِ الْقِيَاسِيَّةِ الْكَلَامِيَّةِ، وَلَمْ يَصُدِّرْ عَنْهُمْ ذَمٌّ جِنْسِ الْكَلَامِ، وَلَا ذَمٌّ الْاسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ وَالْجَدَلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، أَوِ الْاسْتِدْلَالُ بِمَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا ذَمٌّ كَلَامٍ هُوَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا صَدَرَ عَنْهُمْ ذَمُّ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ الْمَخَالِفِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْمَخَالِفِ لِلْعَقْلِ أَيْضاً، فَهُمْ أَهْلُ نَظَرٍ وَدِرَايَةٍ بِجَانِبِ كَوْنِهِمْ عُلَمَاءُ أَثَرٍ وَرَوَايَةٍ.

٣ - إعلاءُ شأنِ العقلِ وتحكيمه في عالمِ الغيبِ والشهادة، وتقديمه على النصِّ، أو تأويلِ النصِّ بما يتلاءمُ مع العقلِ، مع أنه لا مَطْمَعٌ لِلْعَقْلِ فِي مَعْرِفَةِ كُنْهِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي تَأْتِي النُّبُوَّةُ بِتَشْبِيْهِهَا، وَلَوْ كَانَ الْعَقْلُ كَافِياً وَحْدَهُ لَمَا بُعِثَ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمَا رُبِطَ عَذَابُ الْآخِرَةِ بِبَعْثِهِمْ، وَقَدْ أَفْضَتْ بِهِمْ هَذِهِ الْمَبَالِغَةُ فِي تَقْدِيرِ الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ وَأَحْكَامِهِ إِلَى التَّزَامَاتِ مُنْحَرِفَةٍ عَنِ الْحَقَائِقِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَإِلَى تَحْكِيمِ الْعَقْلِ فِي الْآيَاتِ الَّتِي يَتَوَهَّمُونَ فِي ظَاهِرِهَا التَّعَارُضَ، وَتَأْوِيلَ مَا لَا يَنْتَفِقُ مِنْهَا مَعَ الرَّأْيِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى خَطَأٍ فِي الْبَحْثِ وَنَتَائِجِهِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي وَقَعُوا فِيهَا نَتِيجَةُ لِهَذَا الْمَنْهَجِ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا النُّصُوصَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَالْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ تَأْوِيلاً يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِهَا عَنِ مَدْلُولِهَا، وَيَصْرِفُهَا عَنِ أَغْرَاضِهَا، وَيَفْتَحُ بَابَ التَّحْرِيفِ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ وَالْإِلْحَادِ فِي مَعَانِيهِ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُثْبِتُوا الصِّفَاتِ كَمَا جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَنَاطِقِ السُّنَّةِ دُونَ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَشْبِيْهِ، لِأَنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقُّل أن لا نُفجِمَهُ في غير مجاله.

٤ - التزامهم التفصيل في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآن الذي يُثبِتُ صفاتِ اللَّهِ تعالى على وجه التفصيل، وينفي عنها التمثيل على وجه الإجمال، وطريقة الرسل الذين جاؤوا بإثباتِ مُفْصَّلٍ، ونفيِ مُجْمَلٍ.

٥ - تجريدُ الإسلامِ مِنْ أدلته النقلية، وتفريفه في مضمونٍ عقلي فلسفي، يَتَسَمُّ بالجفاف، ولا يَخْلُو من تعسُّفٍ وغلُوٍّ في التأويل، فهو كلحم جَمَلٍ غَثٌ على رأس جبلٍ وَغَرٍ، لا سَهْلٌ فَيَرْتَقَى، ولا سَمِينٌ فَيَنْتَقِلُ. والقرآن الكريم قد جاء بما هو أَبْلَغُ وأكمل على أحسن وجه، مع تَنَزُّهِهِ عن الأغاليط الكبيرة الموجودة فيها.

٦ - استخدامُ قياس التمثيل والشُمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نَصَّ في كتابه أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكيف يسوِّغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أن يُدْخَلَ هو وغيره تحت قضية كُلية يَسْتَوِي أفرادها، وكان الأجدرُ بهم أن يَسْتَخْدِمُوا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأَوَّلِيَّتِهِ به، كأن يقال: كُلُّ كمالٍ ثَبَتَ للممكِنِ أو للمحدَثِ ولا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَمِ بوجه - فاللَّهُ الخالقُ أولى به، وكل كمال لا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّرِ، فإنما استفادَه من خالِقِهِ وربِّهِ ومدبِّرِهِ، وهو أحقُّ به منه.

٧ - ابتدأ مصطلحات لألفاظ لا علاقة لها بمدلولها اللغوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجة في موضع النزاع.

٨ - اقتصار بحوثهم على أمور فلسفية، وشبهات وهمية، جروا إليها، وقضوا معظم حياتهم في الرد عليها، وبذلك تحوّل تبليغ الإسلام وشرح عقائده في ضوء الكتاب والسنة إلى مناظرات ومجادلات كلامية جافة منفرة.

مضامين هذا الشرح:

افتتح الشارح كتابه هذا بمقدمة ضافية صمّنها منزلة علم أصول الدين من بين العلوم، وبيان حاجة العباد إليه أكثر من أي شيء، وأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها، ومعبودها وفاطرها بأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأن الله سبحانه بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين لأنه من المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك على وجه التفصيل، وأن الناس كانوا في القرون الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شدّ عن طريق الحق في الاعتقاد، واتبع هواه، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، وأن ممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين أبا جعفر الطحاوي، وأن الذي حمّله على شرح عقيدته هو أنه رأى غير واحد من أهل العلم قد تصدّى لشرحها، لكن على طريقة أهل الكلام المذموم المشتمل على أمور مخالفة للحق الذي بعث الله به رسله، فالتزم شرحها على منهج السلف.

ثم شرعَ يَذكرُ مسائلَ العقيدة مُتبعاً ترتيبَ الطحاوي مبتدئاً ببيان حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعه التي جاء بها الرسل، وبيان المراد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وذكر صفات الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفات ذات وصفات فعل، وبيان ما يجب في مسألة الصفات، وهو الإثبات بلا تكييف، ووجوب الإيمان بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم الذي ختم الله به الرسالات، وبيان عموم بعثته إلى الإنس والجن، والتعريف بالقرآن وأنه كلام الله بلفظه ومعناه، والردّ على القائلين بخلقه، وإثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والردّ على مُنكّريها ومتأوليها، وذكر الإسراء والمعراج وبيان أنهما كانا في اليَقْظَةِ، وما جاء في الحَوْضِ المورود من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيان أن الإقرار بالربوبية أمرٌ فطريٌّ، والشرك طاريءٌ، ثم ذكّر التعريف بالقضاء والقدر، وبيان أنه سرُّ الله في خلقه، وأن منشأ الضلال في هذه المسألة هو التسوية بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا، وبيان أن أفعال العباد هي خلق الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرّض لذكر العرش، والكرسي، وإثبات الفوقية والعُلُو، وتعريف الإيمان، وبيان أركانه وحقيقته، وأقوال العلماء في مُسمّى الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وأفاض في بيان الروح وحقيقتها، واختلاف الناس في مُستقرّها ما بين الموت إلى قيام الساعة، وذكر أهوال يوم القيامة من البعث، والعرض، والحساب، والصراط، والجنة، والنار، وذكر فضائل الخلفاء الراشدين، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وأن التصديق بكرامات الأولياء من عقيدة أهل السنة، وتعريف الولي والكرامة، والفرق بينهما وبين المعجزة، وبيان أن نبياً واحداً أفضل من جميع الأولياء، والتحذير من تصديق العراف والكاهن والسّاحر، وبيان أن



دين الله واحد في الأرض والسماء، وهو الإسلام، وأن الشرائع تختلف،  
والتعريف ببعض الفِرَق الزائغة عن الحق.

وفي غضون تلك الأبحاث استطرادات كثيرة، ذات فوائد جمّة  
نمّت إلى ما هو آخذ بسبيله بسبب.

وقد أقام ابن أبي العزّ شرحه هذا على قواعد وأسُسٍ مستنبطة من  
الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة هي غاية في القوة والدقّة  
والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم، الذين تلقّوها عن إمامهم وقُدوتهم ومُربّيهم محمد بن  
عبدالله عليه الصّلاة والسلام. وأخذها عن تبعهم بإحسانٍ واقتدى بهم  
إلى عهده أمثال مجاهد، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء،  
وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك، والفضيل بن  
عياض، وسفيان بن عُيينة، والشافعي، وابن الماجشون، ويحيى بن  
معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي بكر  
الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة،  
وغيرهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -  
مُجدّد علوم السلف الذي تَفَنَّن في التعبير عنها في مواطن متفرقة من كتبه  
ورسائله، وبألف في إيضاحها، وتقريرها، وتقويتها، وربطها بمنهج  
السلف الأصيل الذي كان يدعو إليه، ويتصرّف له، ويرى - وهو على  
صواب - أحقيته على سائر المناهج، ويخطئ مَنْ يخالفه، ويلتمس  
الحق في غيره، وهذه القواعد هي :

١ - القرآن مصدر الأدلة النقلية والعقلية.

فقد تَضَمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وَبَثَّ في الأَنفُسِ والأَفَاقِ دلائلَ التوحيد، وَلَفَّتَ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وَحَثَّهُ على النَظَرِ والتفكير فيها، وَبَيَّنَ بالبراهين العقلية إثباتَ صفاته، وَصَدَّقَ رُسُلَهُ، وَأَمَرَ المَعَادَ، وَغَيَّرَ ذَلِكَ من أَصُولِ الدين، وَأَجابَ عن مُعارِضَةِ المَشْرِكِينَ، وَكَشَفَ شُبُهَهُم، وَنَقَضَ أَقْوالَهُم، وَفَنَّدَ مِزاعَهُم.

وهذه الأدلة شرعية، لأن الشرع دُلَّ عليها وأُرسِدَ إليها، وعقلية، لأنها تُعَلِّمُ صَحَّتُها بالعقل، فإذا أُخْبِرَ اللهُ بالشَّيْءِ، ودُلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعَلِّمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلُ في دلالة القرآن التي تُسمى الدلالة الشرعية. ونَقَدَ السلف لِعِلْمِ الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، وَلَكِنَّهُمْ فَضَّلُوا المِقاييسَ الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأَكْمَلُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلة بأسلوبٍ باهرٍ متدفقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدة من حياة الإنسان وما يُحِيطُ به مهما اختلف جنسه، أَوْ بَيْتُهُ، أَوْ عَصْرُهُ، فهي أبلغُ مِنْ كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس مِنْ أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رَغْبَتُهُ، وَيُشَبِّعُ نَهْمَتَهُ، مع ضمانة السير في المسار الصحيح دونَ تعثرٍ أو انحرافٍ.

وقد أَعَدَّ اللهُ العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسَدِّدُها فيه مِنَ الفطرة التي لم تُفْسِدْها الأهواء، والآيات الظاهرة في الأَنفُسِ والأَفَاقِ، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثل بالكتاب وناطق السنة.

وقد اكتفى السلف الصالح بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياته قواعد النظر العقلي، فكانوا من أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ - اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعنى بالسلف الصالح الصحابة والتابعين من أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يتقيدون بالكتاب والسنة نصاً وروحاً دون من وُصف بالبدعة كالخوارج، والقدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفرق.

وإنما يؤخذ برأيهم، ويُعتد به، لكونهم أبرّ قلوباً، وأعمق علماً، وأقل تكلفاً، وأقرب إلى التوفيق، لما خصّهم الله به من توقّد الأذهان، وسعة العلم، وقوة الإدراك، وحسن القصد، وتقوى الله، وقرب العهد بنور النبوة، فكانت طريقتهم لذلك هي الطريقة المحمودّة، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

٣ - الإيسان بمسائل الغيب محصورة في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناولها الحس ولا محلّ فيها للتجربة، وليس ثمت مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها، مثل هذه المسائل ينحصر مُصدّر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم الغيب، ومُبدع الأكوان والمخلوقات.

فما أخبر الله عنه أو رسوله من شؤون الغيب نؤمن به على قدر الذي أخبر الله به أو رسوله دون صرف اللفظ عن معناه، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق، ودون استبعاد أو إنكار.

وَمِنَ التَّكْلِيفِ الْمُنْهِي عَنْهُ الْبَحْثُ فِي أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ وَرَدَّ الشَّرْعُ  
بِالْإِيمَانِ بِهَا مَعَ تَرْكِ كَيْفِيَّيَتِهَا، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ لَهُ شَاهِدٌ فِي عَالَمِ الْحِسِّ  
كَالسُّؤَالِ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ، وَعَنِ الرُّوحِ، وَعَنْ مُدَّةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِلَى أَمْثَالِ  
ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالنَّقْلِ الصَّرْفِ، فَهَذَا النُّوعُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ  
غَيْرِ بَحْثٍ.

٤ - تَقْسِيمُ التَّوْحِيدِ إِلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ،  
وَوُجُوبُ التَّصَدِيقِ بِهِمَا.

#### التَّوْحِيدُ عِنْدَ السَّلَفِ نَوْعَانِ:

الأول: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِ وَخَالِقَهُ وَاحِدٌ  
وَلَيْسَ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ الَّذِي جُبِلَتْ الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ  
بِاللَّهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ  
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ دَاخِلٌ فِي تَوْحِيدِ  
الرُّبُوبِيَّةِ.

الثاني: تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا يُشْرَكَ  
بِعِبَادَتِهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِهَذَا النُّوعِ يَتَحَقَّقُ مَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ: «لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ».

وهَذَا النُّوعُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ دَعْوَةُ كُلِّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ  
إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمِنْ أَجْلِهِ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ  
وَالنَّارَ، وَفَرَّقَ النَّاسَ إِلَى شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِيمَانُ الْمَرْءِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ  
بِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَقَدْ عُيِّنَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالْبَرَهَنَةِ عَلَيْهِ  
بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّ الشُّرْكَ الَّذِي وَقَعَ فِي جَمِيعِ

الأمم كان في هذا النوع، فإن عامة مُشركي الأمم كانوا مُقرّين بربوبيّته سبحانه، ولكنهم مع إقرارهم بربوبيّته قد أشركوا بعبادته غيره.

٥ - إثبات الأسماء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألة الصفات من أجل وأعظم ما تُكَلَّم فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطرّبت فيها أقوال الفلاسفة والمتكلّمين، فمنهم مَنْ قال بالنفي المَحْض، ومنهم من أقرّ بأسماء الله في الجملة ونفى الصفات، ومنهم من أقرّ بالأسماء والصفات، لكنه ردّ طائفة منها، وتأولها، وصرفها عن ظاهرها.

ومذهب السلف في هذه المسألة: هو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله وناطق السنة من الأسماء والصفات من غير زيادة عليها، ولا نقصان منها، ولا تجاوز لها، ولا تأويل لها بما يُخالف ظاهرها، وقد انقضى عصر الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليم المُطلق بما جاء في الكتاب والسنة عن الذات الإلهية وصفاتها، ولم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كلّمتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسؤموها تأويلاً، ولم يُحرّفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرع، فلا يُشْتَبَن له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أثبتّه هو لنفسه، أو أثبتّه له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يتفنون عنه كذلك من الأسماء والصفات إلا ما نفاه هو عن نفسه، أو ما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئاً من خلقه، ولا يُماثلُه شيءٌ، بل كُلُّ ما ثَبَتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحة، فهو مُختصٌّ به لا يَشْرُكُهُ فيه أحدٌ من خلقه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطلقُ على صفاتِ الله كما يُطلقُ على صفاتِ خلقه، فإنَّ هذا ليس إلا مَحْضٌ اشتراكٍ في الاسم، فلا يُلْزَمُ من اتفاقهما في مسمى الصفة اتفاقهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاته سبحانه لا تُماثلُ الذوات، فكذلك صفاته لا تماثلُ الصفات، لأنه سبحانه لا تُضَرَّبُ له الأمثالُ بخلقِه لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا اللُّهُ، بدليلِ أَنَّهُم كانوا يُثَبِّتُونَ لله ما تَضَمَّنَتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهومٍ لهم البتَّة، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيف يُثَبِّتُونَ شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غاية الأمر أَنَّهُم لم يكونوا يَبْحَثُونَ وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هذه الصفات، أو عن كيفية قيامها بذاته تعالى، لأنَّ معرفة ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثَرَ اللُّهُ بعلمِه، فهو سبحانه أَجَلُ من أن يُدْرَكَ كُنْهُ ذاته وصفاته، أو يحاطَ بها علماً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وبهذا يَعْلَمُ أَنَّ السلف الصالح كانوا أَكْثَرَ فِطْنَةً، وأحدُ ذكاءٍ من أصحابِ الفِرَقِ، لأنَّهُم عَرَفُوا أَنَّهُ لا سَبِيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شُؤْنِ الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قُدْرَتِهِ.

٦ - الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفات بين الإثبات والتنزيه في

آية واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فالله سميعٌ بصير، ولا يُشَبَّهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، مع أنهم يَسْمَعُونَ وَيُبْصِرُونَ، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثل في الصفات فَرَعٌ عن التماثل في الذات، والذاتان هنا مختلفتان تماماً، فكذا صفاتهما.

فتسميته تعالى قادراً وتسمية العبد قادراً لا تُوجِبُ مماثلةَ قُدْرَةِ اللَّهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميته عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهذه الأسماء لا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ عِلْمَهُمْ كَعِلْمِهِ، ولا إرادتهم كإرادته، ولا حياتهم كحياته.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجد مطلقاً كلياً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ اللَّهُ بها، كان مُسمَّاهُ معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مُسمَّاهُ مختصاً به، فما يُوصَفُ اللَّهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصَفُ الله به على ما يليقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يليقُ بهم من ذلك.

## ٧ - رفض التأويل الكلامي.

إن التأويل عند المتكلمين عامة يقتضي اتخاذ العقل أصلاً في التفسير مقدماً على الشرع، فإذا ظهر تعارض بينهما، فينبغي تأويل النصوص إلى ما يوافق مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلف يرفضون هذا النوع من التأويل، ويخطئون القائل به، ويشتدّون في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيل النصوص، والتجاوز بها إلى معانٍ وآراء مدخولة، تستهدف هدم الشريعة، وإضلال معتقديها، وبليلة ما استقرّ في قلوبهم، وامتزج بنفوسهم من عقائد واضحة لا لبس فيها، ولا شائبة من غموض،

والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يُوافق ما ذُلت عليه النصوص، وجاءت به السنة، وغيره هو الفاسد.

٨ - تقييد العقل وعدم الاعتداد به في غير مجاله.  
إنَّ العقل وسيلةٌ محدودة من وسائل المعرفة لا يدرك غير الأمور المحسوسة على سبيل التيقن، ويدرك الأمور الغيبية على سبيل التصور فقط، وليس التيقن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبر به النص في ما يتعلق بالأمور الغيبية، ويصدقون به، ولا يتعرضون للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يعز على العقل مرأه.

وليس عدم الاعتداد بالعقل فيما لا يدخل في مجاله إلغاء للعقل بالكلية، فقد أجمع المسلمون على أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، وأنه لا بد من نظر العقل، ولذلك أمر الله بالتدبر كتابه، ولا يمكن أن يتحقق هذا التدبر إلا بالعقل، وإنما الممنوع أن يُستخدم العقل في غير موضعه، أو أن يخضع في الاستدلال لمنهج يخالف المنهج الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُعلون من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يحكمون باستقلاله وكفايته، وإنما يضعونه في موضعه اللائق به، فيستعملونه في نطاق قدرته وإمكاناته في النظر في ملكوت السماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشاف العلوم المادية التي تهدف إلى ترقية المجتمع وتطويره، وهذا من تمام علمهم، ويعد نظريهم، وسلامة تفكيرهم، ولو كان العقل يُفسر بواسطة كل الأشياء، لما كان هناك حاجة إلى إرسال الرسل، وإنزال الكتب السماوية.



يقول ابنُ خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤ - ٣٦٥: العقلُ ميزانٌ صحيحٌ، فأحكامه يقينيةٌ لا كَذِبَ فيها، غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَرِنَ به أمورَ التوحيد، والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمَعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يَقِفُ عنده، ولا يَتَعَدَّى طوره حتى يكونَ له أن يُحِيطَ بالله وبصفاته، فإنه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصل منه.

ويقول الإمام السَّرهَنْدي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إِنَّ طَورَ النبوة وراءَ العقل والتفكير، فالحقائق التي يَعْجُزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوةُ لتثبتها وتحققها، ولو كان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماته عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ الآخرة ببعثتهم: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، والعقلُ حُجَّةٌ، ولكنه ليس بحجة بالغة، وليس في حجته بكامل، وقد تحقَّقت الحجةُ البالغة ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلوات والتسليم، فَقَطَعَتِ أَلْسِنَةُ الْمُكَلَّفِينَ، وَقَضَّتْ عَلَى مَعَاذِيرِهِمْ، يقول الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، وَلَمَّا ثَبَتَ عَجْزُ الْعَقْلِ وقصوره في بعض القضايا، فليس مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإنَّ محاولةَ التطبيقِ بَيْنَ الْعَقْلِ وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزام ذلك، والتقيد به، حَكْمٌ بكفاية العقل وغناه، وإنكارٌ للنبوة أعادنا الله تعالى منه.

ويقول أيضاً: إن إخضاع أخبار الأنبياء الصادقة للطريقة العقلية للبحث والتأمل والتحقيق والتوفيق بينهما، إنكار في الحقيقة للنبوة، فالاعتماد في هذه القضايا التي هي وراء طور العقل على اتباع الكامل، والإيمان الصادق بالأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات من غير طلب الدليل والبرهان.

ولا يظن ظان أن طريقة النبوة تُعارض طريق العقل، لا بل إن طريق العقل — وهو النظر والاستدلال — لا يؤدي بدون تقليد الأنبياء واتباعهم إلى هذا المقصد الرفيع، المعارضة شيء، والعجز والقصور شيء آخر، لأن المعارضة لا تتصور إلا بعد القدرة والتمكن.

٩ — الأخذ بقياس الأولى في الإثبات والنفي في حقه سبحانه. فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن:

أحدها: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فقياس الأولى هو طريق إثبات الكمال لله، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحق به منه، لأن له المثل الأعلى في كل كمال لا نقص فيه.

والكمال والنقص هما قطب الرحى في موقف السلف من الصفات نفياً وإثباتاً، فكل ما تضمن كمالاً لا نقص فيه، فالله أحق به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقص بوجه من الوجوه، فالله أولى بأن يُنَزَّه عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجب أن يُؤخَذَ من الشرع حتى لا نَصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمالٌ في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثَبِّتُه أو يُنْفِيهِ، سَكَتْنَا عنه، وَثَبَّتْ ما عَلِمْنَا ثبوته من ذلك، وَنَفَيْنا ما عَلِمْنَا نفيه.

#### ١٠ - تحديد الألفاظ المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها.

لقد اشْتَدَّتْ عناية السلف في تحديد الألفاظ، وتعيين مدلولاتها، لأن كثيراً من الفرقِ يَحْتَجُّونَ بِالْأَفْظِ مُشَابِهَةً مُجْمَلَةً يُعَارِضُونَ بِهَا نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتلك الألفاظ قد وَرَدَتْ في الكتاب، والسنة، وكلام الناس بمعانيٍ أُخِرَ غَيْرُ المعاني التي قَصَدُواها هُمْ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيد والواحد عند المتكلمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعْلَمُ منه شيءٌ دُونَ شيءٍ، ولا يُرى، والتوحيدُ الذي جاء به الرسولُ لم يَتَضَمَّنْ شيئاً من هذا النفي، وإنما تَضَمَّنْ إثباتَ الإلهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكَّل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن ما أثبتَه لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقَرَّ بموجب ذلك، فَيُثَبِّتَ ما أَثَبَّتَهُ اللهُ ورسوله، وَمِنْ تمام

العلم أن يَتَحَثَّ عن مرادِ رسوله بها، لِيُثَبَّتَ ما أَثَبَّتَهُ، وَيَنْفِي ما نَفَاهُ من المعاني.

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أَحَدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نَفَاهَا أو أَثَبَّتَهَا حتَّى يَسْتَفْسِرَ عن مراده، فَإِنْ أَرَادَ بها معنى يُوافِقُ خبر الرسول، أَقْرَبُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بها معنى يُخَالِفُ خبر الرسول، أَنْكَرَهُ. يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية في «دَرْءِ تعارضِ العقل والنقل» ٢٣٨/١ - ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمَنْ عَارَضَهُ بالعقل، وادَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يَحْتَاجُ إلى حَلٍّ شُبِّهَتْهُ، وبيانِ بُطْلانِها، فإذا أَخَذَ النَّافِي يَذْكُرُ ألفاظاً مُجْمَلَةً، مثل أن يقول: لو كان اسْتَوَى على العرش لكان جسماً أو مركباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْمٌ وقُدرة، لكان جسماً، وكان مركباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو خُلِقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّهُ الحوادثُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لَحُلَّتْهُ الأعراضُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُريدُ بهذه الألفاظ المجملة؟.

فإن أَرَادَ بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أريدُ بِنَفْيِ الجسمِ نَفْيَ قيامه بنفسه، وقيام الصفات به، ونفي كونه مركباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت إذا سَمَّيْتَ هذا تجسيمياً، لم يَجُزْ أن ادَّعَى الحقُّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنت له بهذا.

وأما قولك: «ليس مركَّباً»، فإن أردتَ به أنه سبحانه رُكِّبَ مركَّب، أو كان متفرِّقاً، فتركَّب، وأنه يمكنُ تفرُّقه وانفصاله، فاللهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وإن أردتَ أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُبايِنٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجل تسميتك له مُركَّباً، فهذا ونحوه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢٢٢/٢ - ٢٢٣: فليس لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةٌ لمعاني، ثم يريدُ أن يُفسَّرَ مرادُ الله بتلك المعاني، هذا من فعلِ المُفترِين، فإن هؤلاء عَمَدوا إلى المعاني، وظنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عَمَدوا إلى ما جاء في القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحدٌ وواحد، ونحو ذلك من نفي المثل والكُفء، فقالوا: هذا يدلُّ على المعاني التي سَمَّيناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراء.

١١ - تحديدُ معنى المتشابهِ وبيان أن القرآنَ كلُّه واضحٌ يُمكنُ تفسيره.

المُحكَّمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابلُ كلُّ واحدٍ منها نوعٌ من المتشابه. فالإحكامُ تارةً يكونُ في التنزيل ويُقابِلُه ما يُلقِيه الشيطانُ، مما نَسَخَهُ الله وأزالَه.

وتارةً يكونُ في إبقاء التنزيل، ويقابِلُه المنسوخُ الذي هو رَفَع ما شَرَعَ.

وثارةً يكونُ في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودةِ حتى لا تُشَبَّهَ بغيرها ويُقابِلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشَبِّهُ هذا، وتُشَبِّه

ذاك، فتكون محتَمَلَةً للمعنيين. قال الإمام أحمد: المحكم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا، وفي موضع كذا.

والتشابه أمر نسبي إضافي، فقد يَشْتَبُه على إنسان ما لا يَشْتَبُه على غيره، وقد يكون في القرآن آيات كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معينة، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه ذلك، وذلك تارة قد يكون لغرابية في اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارة لعدم التدبر التام، وتارة لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أنَّ معرفة المعنى المقصود من هذه الآيات مستحيل لا يُمكن دَرْكُه كما يدَّعي ذلك مَنْ يدَّعيه من المتكلمين.

ولفظ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء أوافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقاربين أو مترادفين، وهذا هو الذي عناه مجاهد حينما قال: إن العلماء يَعْلَمُونَ تأويله.

ومحمد بن جرير الطبري يقول في «تفسيره»: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكمه ومتشابهه يمكن تأويله، ليس فيه شيء لا يُفْقَه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابته على علم تام بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقَفْتُ عند كُلِّ آية أسأله عنها.

وقال ابن مسعود: ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلمُ فيم أنزلت.

وقال الحسن: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها.

ولهذا كانوا يجعلون القرآن محيطاً بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيث لا يعلم المراد به إلا الله تعالى، ويرون أن لازم هذا القول أن الله أنزل على نبيه كلاماً لم يكن يفهم معناه لا هو ولا جبريل ولا غيرهما، وهذا قدح في النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأمرنا أن نتدبره ونعقله كله، لم يستثن منه شيئاً لا يتدبر ولا يعقل، وأمر الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم، وأن يبلغهم البلاغ المبين.

فلو كان في القرآن شيء لا يفقه معناه، لم يكن هناك معنى للأمر بتدبره وعقله، ولم يكن الرسول حينئذ يبين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام أمراً أو نهياً، فتأويله نفس فعل المأمور به، وترك المحذور كما قالت عائشة رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبَرًا، فتأويله نفسُ الشيء المُخبرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذاك في حق الله هو كُنْه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويله إلا الله، فإنَّ أحدًا لا يعرفُ كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، ولا يَقِفُ على كُنْه ذاته وصفاته غيره، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلمِ فيه إلى الله عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٤٣٤/٦.

١٢ - تأثيرُ الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخْلُقُ السحابَ بالرياح، وَيُنْزِلُ الماءَ بالسحاب، وَيُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بها يُفْضِي إلى إبطال حكمة الله في خلقه، وأنه لم يَجْعَلْ في العين قوةً تمتاز بها عن الحَدِّ تُبْصِرُ بها، ولا في النار قوةً تمتاز بها عن التراب تَحْرِقُ بها، فضلًا عما في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ويقول: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ ويقول: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُّ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ الْبَاطِلَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا أَذْنُومَنِي حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً



وبرحمته»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ نُورًا».

فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَسْبَابَ وَالْمُسَبِّبَاتِ وَجَعَلَ هَذَا سَبَبًا لِهَذَا، فإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: إِنْ كَانَ مُقَدُّورًا، حَصَلَ بِدُونِ السَّبَبِ، وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ. جَوَابُهُ أَنَّهُ مُقَدُّورٌ بِالسَّبَبِ، وَلَيْسَ مُقَدُّورًا بِدُونِ السَّبَبِ.

وقولهم: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الْمُسَبِّبَاتِ بِإِذْنِهِ، قَوْلٌ بَعِيدٌ جَدًّا عَنْ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ، بَلْ هُوَ مُبْطِلٌ لَهَا، لِأَنَّ الْمُسَبِّبَاتِ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ تُوجَدَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، فَأَيُّ حِكْمَةٍ فِي وَجُودِهَا عَنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.

### ١٣ - الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي الْأَفْعَالِ عَقْلِيَّانِ وَشَرْعِيَانِ.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أَنَّ الْأَفْعَالِ فِي نَفْسِهَا حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ، كَمَا أَنَّهَا نَافِعَةٌ وَضَارَّةٌ، وَأَنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِي الْأَشْيَاءِ، وَاللَّهُ قَدْ فَطَرَ عِبَادَهُ عَلَى اسْتِحْسَانِ الصَّدَقِ، وَالْعَدْلِ، وَالْعِفَّةِ، وَالْإِحْسَانِ، وَمُقَابِلَةِ الْمَنِّعِ بِالشُّكْرِ، وَفَطَرَهُمْ عَلَى اسْتِقْبَاحِ أَضْدَادِهَا، لَكِنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ شَرْعِيَّانِ يَتَوَقَّفَانِ عَلَى أَمْرِ الشَّارِعِ وَنَهْيِهِ، وَلَا يَجِبَانِ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ.

### ١٤ - إِبْثَاتُ فُرُوعِ الْعَقِيدَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ عَمَلًا وَتَصَدِيقًا.

فَقَدْ احْتَجُّوا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَسُؤَالِ الْمَلَكِينَ، وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَالشَّفَاعَةِ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَالْمِيزَانِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْحَوْضِ، وَكَثِيرٍ مِنْ

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكبائر في النار.

#### ١٥ - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

فَكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائل العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقها العقل الكامل الصحيح الذي يُسْتَخْدَمُ بدقة وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في دلالته على المراد لا يمكنُ أن يُخَالِفَ المنقولَ الصحيحَ الثابت، لأنَّ العقلَ والنقلَ وسيلتان لغاية واحدة هي الوصولُ إلى الله، والوسائلُ التي تُؤدِّي إلى غايةٍ واحدةٍ لا يمكنُ لها أن تتعارضَ.

يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية: المنقولُ الصحيح لا يُعارضُه معقولُ صريحٌ قطُّ، وقد تأملتُ ما تنازعَ فيه الناس، فوجدتُ ما خالفَ النصوصَ الصريحةَ شبهاتٍ فاسدةٍ بالعقل بطلانُها، بل يُعْلَمُ بالعقل ثبوتُ نقيضِها الموافق للشرع، وهذا تأملتُه في مسائلِ الأصولِ الكبارِ كمسائلِ التوحيد والصفات، ومسائلِ القدر، والنبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعْلَمُ بصريحِ العقل لم يخالفه السمعُ، الذي يقال إنه يخالفه إما حديثٌ موضوعٌ أو دلالةٌ ضعيفةٌ، فلا يصلحُ أن يكونَ دليلاً لو تجرَّدَ عن معارضةِ العقلِ الصريح، فكيف إذا خالفه صريحُ المعقول! ونحن نَعْلَمُ أنَّ الرسل لا يُخْبِرُونَ بمحالاتِ العقول، بل بمحاراتِ العقول، فلا يُخْبِرُونَ بما يُعْلَمُ العقلُ انتفاءً، بل يُخْبِرُونَ بما يَعْجِزُ العقلُ عن معرفته.

١٦ - عدم جواز تكفير المسلم بذنب فعله إذا كان دون الشرك الأكبر، وكان هذا الذنب مما اختلف فيه ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/ ٣٧٨ - ٣٨٠ وهو بصدد الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواء والبدع: ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعَلَهُ، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطاهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفة الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم! فلا يحل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً! وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورسوله. قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، وقال: «إِذَا اتَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا الْقَاتِلَ وَالْمَقْتُولَ فِي النَّارِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»، وقال: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وقال: «إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» هذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمَنَافِقِ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وهذا في «الصحاحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإفك: أن أَسِيدَ بْنِ الْحُضَيْرِ قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمَنَافِقِينَ، وَاخْتَصَمَ الْفَرِيقَانِ، فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ. فَهَؤُلَاءِ الْبَدْرِيُّونَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ لِأَخْرَ مِنْهُمْ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ، وَلَمْ يَكْفُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا هَذَا، وَلَا هَذَا، بَلْ شَهِدَ لِلْجَمِيعِ بِالْجَنَّةِ.

وكذلك ثَبَّتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلًا بعدما قال: لا إلهَ إلا اللهُ، وعَظَّمَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أَخْبَرَهُ، وقال: «يا أسامةُ أَقْتَلْتَهُ بعدما قال: لا إلهَ إلا اللهُ!» وَكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوْدًا ولا دِيَّةً ولا كَفَّارَةً، لأنه كان متاولاً ظَنُّ جَوَازَ قتل ذلك القاتل لظَنِّه أنه قالها تعوُّذًا.

وهكذا السلفُ قاتلَ بعضهم بعضاً من أهل الجَمَلِ وَصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فقد بَيَّنَّ اللَّهُ تعالى أنهم مع اقتتالهم وَبَغَى بعضهم على بعضٍ إِخْوَةٌ مؤمنون، وأَمَرَ بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضهم بعضاً مَوَالاةَ الدِّينِ، لا يُعَادُونَ كمعاداة الكفار، فيقبلُ بعضهم شهادةَ بعضٍ، ويأخذُ بعضهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارثون، ويتناكحون، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعضٍ، مع ما كان بينهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَعَ الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العلم، والاعتقاد، والفهم، والعمل، والسلوك، وأحياء، وحرره تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلم، وقوة الأمانة، وحُسْنِ العرض، ودِقَّةِ الضبط.

ولكنَّ ابنَ تيمية سبق، ولحق - في هذا الميدان - بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ .

وخليقُ بنا أن نذكّر هنا حقيقتين كبيرتين :

الأولى : أن أهل السنة والجماعة، وهم يُبينون العقيدةَ المُنجيةَ في توحيدِ الله تعالى - وما يلحقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأخرى - يَجْلُونَ - في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمد، وفي ذات السِّياق - الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل : عدالة الصحابة، وتفضيل الخلفاء الأربعة الراشدين : أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيرية القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمر أهله، ومضي الجهاد، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدة الجماعة، والتزام المنهج الصحيح في فهم الدين .

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بين التوحيد، وبين هذه المسائل يَدُلُّ على :

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداة .

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه . مثال ذلك : عدالة الصحابة، فإن القدحَ في هذه العدالة ذريعةٌ إلى ردِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، ورَدُّ القرآن : إلحاد من الإلحاد .

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل - في القديم والحديث - في هذه المسائل لم يُعرفوا بصحة العقيدة .

الثانية: أن جمهورَ علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتهم من المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدة، وإن اختلفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذلك علماء مشهورون من مُخْتَلَفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقِلَ عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البخاري، وكأبي زيد القيرواني المالكي في رسالته المشهورة، وكالإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» وغيرهم.

لقد بَارَكَ الله في جهاد ابن تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجها، وأسلوبها، وطابعها.

فمن هذا الأثر: تلاميذه، وفي مقدمتهم: شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمل كلامَ الرجل من تصانيفه المشهورة، أو من ألسنة مَنْ يوثقُ به من أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذه الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية — صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف — لكان غايةً في الدلالة على عَظَمِ منزلته»<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخُ الإسلامِ التفهني الحنفي : «والإنسانُ إذا لم يُخالط، ولم يُعاشِر، يُستدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يكن من آثاره - أي ابن تيمية - إلا ما اتَّصفَ به تلميذه ابن قيم الجوزية من العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومن هذا الأثر: كُتِبَ الكثرةُ العددِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناءُ المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية  
في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعة قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعةُ من داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جلَّ وعلا.



لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله .

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة .

وبهذا السبب - الذي هيأه الله تعالى - قَوِيَت الدعوة، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود - رحمه الله - ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ : محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف - رحمهم الله - : «ثُمَّ لما وَقَعَ الخُلُوفُ مِنْ كثير من الناس من عدم القيام بشكر هذه النعمة ورعايتها، ابتُلُوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلُّط الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى مَنَّ الله في آخر هذا الزمان بظهور الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، أيده الله ووفَّقه، وما مَنَّ الله به في ولايته من انتشار هذه الدعوة الإسلامية، والمِلَّة الحنيفية، وَقَمَعَ مَنْ خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة، وكذلك ما حَصَلَ بسببه من هَدَمِ القِباب، ومحو معاهد الشرك والبدع، وردع أهل المعاصي والمخالفات، وإقامة دين الله في الحرمين

الشريفيين - زادهما الله تعالى تشریفاً وتكريماً<sup>(١)</sup>.

وكان أمر العقيدة جلياً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول - رحمه الله -: «يسموننا بالوهّابين، ويسمون مذهبنا بالوهّابي باعتبار أنّه مذهب خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثّها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح، ونحن نحترم الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بين مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلّهم محترمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدة مبنية على توحيد الله عز وجل، خالصة من كل شائبة، منزّهة عن كل بدعة<sup>(٢)</sup>.

وإذ يستعمل الملك عبدالعزيز سلطانه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المنجية في بلاده، فإنّه ينشرها خارج بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ - بعث الدعاة.

٢ - نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهل السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

---

(١) الدرر السنة ٢٨٤/٤ - ٢٨٥.

(٢) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدة الواسطية، والتوسل والوسيلة، ومنهاج السنة، والعبودية،  
لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعة رسائل لشيخ الإسلام ابن  
تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن،  
والشيخ سليمان آل الشيخ - حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -  
والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ  
سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة.. وغير ذلك من الكتب المبيّنة لعقيدة  
أهل السنة والجماعة.

ولهذا السبب - سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام -  
وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكّن، ما لم تجده دعوات أخرى كثيرة:  
فردية وجماعية.

وبرز هذا الانتشار في العالم الإسلامي كله في مدارس فكرية،  
ونشاطٍ دعويٍّ، وجهودٍ متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية - في تاريخ المسلمين الحديث،  
وحياتهم المعاصرة - سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوةُ الإحياء العامة لمنهج أهل  
السنة والجماعة التي نهض بها شيخُ الإسلام محمد بن عبد الوهاب،  
والتي نصرها آل سعود، دولةً بعد دولةٍ، وإماماً بعد إمامٍ، منذ محمد بن  
سعود إلى يوم الناس هذا، فلا يزال المنهجُ الإسلاميُّ يحكم حياة  
المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

### العقيدة التوفيقية الجامعة:

لماذا هذا الاهتمام بالعقيدة، والبحث في مصادرها العلمية، ومسارها التاريخي - القرون الأولى، ثم القرون: الرابع، والخامس، والسادس، ثم عصر ابن تيمية، ثم ما بعد ابن تيمية إلى يوم الناس هذا؟. والجواب عن ذلك:

١ - أن أصول الحق هي التي تَجَمَّع الناس، مهما تعددت أمكتهم، ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه. إن النصوص التي أشرنا إليها، والتي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنبلية، والمالكية، والشافعية، وابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهَّاب، والملك عبدالعزيز، هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك. وهذا برهان مبين على:

(أ) الصدور عن الأصلين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج العلمي في الاعتقاد والفهم.

(ج) دقة الالتزام بالمنهج.

فالحقُّ هو الحقُّ في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقِّي، ومنهجُ الفهم، وحصلَ الصدقُ في الالتزام، اجتمع الناسُ على الحق، وإن فصلت بينهم التخوم والقرون.

فالأنبياء والمرسلون - صلى الله عليهم وسلم - اجتمعوا على أصل الديانة، وإن لم ير بعضهم بعضاً، وإن ظهروا في عصور تطاولت بينها الأماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾. والمسلمون مأمورون بالاعتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول.

٢ - أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميزانُ الثَّابِتُ الذي لا يضطرب، ولا يَطِيشُ.

إن العقيدة هي معرفةُ مُرَادِ الله تعالى مِنَ الديانة، ومن بعث الرسل، وإنزالِ الكتب، وخلقِ الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو القدوةُ في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه.

ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيرية، بالرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد الحق.

ونَدَبَ الله الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوفيقية الجامعة.

ومن القول الفصل الدالُّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقان بين الحق والباطل:

أن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصَلُّحُوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعمل، والجهاد.

وأن الذين شَذُّوا عن هذه العقيدة تفرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

يقول ابن تيمية - رحمه الله -: «وطريقتهم - أي أهل السنة والجماعة - هي دين الإسلام الذي بَعَثَ اللَّهُ به محمداً صلى الله عليه وسلم، لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: «أن أُمَّتَهُ ستفترق على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النارِ إلا واحدة» - وهي الجماعة - وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «هُم مَن كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا

عليه اليوم وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصّديقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدُّجى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرُّهم مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

ويقول: «ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد، فقال - أي ابن تيمية -: «ليس الاعتقاد لي، ولا لِمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي، بل الاعتقاد يُؤْخَذُ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلفُ الأمة، يُؤْخَذُ من كتاب الله تعالى، وَمِنْ أَحَادِيثِ البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «فقلت: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلفِ الأمة، وأئمة أهل الحديث. وقلتُ أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكُلُّ لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية، أو حديثاً، أو إجماعاً سلفياً، وأذكر مَنْ ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فتاوى ابن تيمية ١٥٩/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ١٨٩/٣.

٣ - أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودة إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة، وأن يُردَّ رداً جَمِيلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهار، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكر ويُظلم، ما لم يؤسس البنيان على العقيدة المُنجية، وما لم يستضيء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحقة هي التي تري الانبعاث الإسلامي الجديد: كيف يؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفق المنهج الصحيح، فيفتون بعلم، ويدعون برفق، ويؤقرون مَنْ سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويطرّضون عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمام الداعية، ابن تيمية - رحمه الله - يقول - في كل مجلس حوارٍ ومناقشة تقريباً -: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والخلاف. وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾».

ويقول: «فالواجب على كل مسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلّي معهم الجمعة والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها».

والعلاقة وثيقة - في منهج الإسلام - بين توحيد الله ، ووحدة الجماعة ، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله ، ووحدة الجماعة فقال : «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوا الله ولا تشكروا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا..» الحديث.



## شروح الطحاوية

لقد تصدَّى لشرح العقيدة الطحاوية غير واحدٍ من أهل العلم، قَبْلَ المؤلف وبعده، وَيَغْلِبُ على الظَّنُّ أن مُعْظَم هؤلاء الشراح لم يَتَّبِعُوا في شرحهم المنهجَ الأصِيلَ المتمثل في القرآن الكريم، وصحيح السنة، وفَهْمُهما على الوجه الذي كان يَفْهَمُهُ الرِّعِيلُ الأول من الصحابة والتابعين المشهود لهم بالخَيْرِيَّةِ على لسان خَيْرِ البرِّيَّةِ، وإنما اتَّبَعُوا منهجَ أَهْلِ الكلام المستند إلى المنطق اليوناني الذي انخدَع به كثيرٌ من المسلمين، واعتدوا به، وجعلوه حَكَمًا في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فوقَّعوا في انحرافات ومتاهاتٍ وتخبُّطاتٍ، لم يَصْحُ منها كثيرٌ منهم إلا في أواخرِ سِنِّي حياتهم.

فَمِمَّنْ شَرَحَهَا:

١ - إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشَّيباني، أبو الفضائل، أحدُ القضاة بدمشق نيابةً، وأحدُ الفقهاء بها، عُرِفَ بابن المؤصلي، قال القرشي في «طبقاته» ١/١٤٤: كان محمودَ السيرة، سَمِعَ منه الحافظُ الرشيد العطار، وأجازَ للمنذريَّ. مولده ببُصْرَى سنة ٥٠٤هـ في رابع عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩هـ يوم الأربعاء تاسع جُمادى الأولى. مترجم في «مرآة الزَّمان» ٨/٦٧٤، و«ذيل الروضتين» ص ١٦١،

و«البداية والنهاية» ١٣/١٣٦، و«الجواهر المضية» ١/١٤٤، و«النجوم الزاهرة» ٦/٢٧٨، و«شذرات الذهب» ٥/١٢٩ - ١٣٠، و«التكملة لوفيات النقلة» ٣/٣٠٩.

وتوجد عدة نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشسترتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٥٠/٢ رقم ٢٢٨٩٦ ب.

٢ - نجم الدين منكوبرس بن يلنقلج عبدالله التركي المتوفى سنة ٦٥٢هـ، سماه «النور اللامع والبرهان الساطع»، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة لاله لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كُتبت سنة (٧١٤هـ). وثُمَّت نسخ أخرى منه في يني (١/٧٦٠)، وكوبريلي (٨٤٨) و ٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ - هبة الله بن أحمد بن معلّى بن محمود شجاع الدين التركستاني الحنفي الطّرازي، نسبة إلى طراز: مدينة بإقليم تركستان، المتوفى سنة ٧٣٣هـ.

قال القرشي في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحويّاً، حسنَ الأخلاق، دائمَ الاشتغال والكتابة، مع سنه وغزارة علمه يُكرّرُ محفوظاته. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥، و«تاج التراجم» ٥/٩، و«الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويُوجد من شرحه هذا نسخة في مراد مُلاً (١٣٩٤)، وهي في (١٤٩) ورقة، كتبت سنة ١٠٧٠هـ، وأخرى في جاريت (١٥٤٣) في ٩١ ورقة، كُتبت في القرن التاسع الهجري.

٤ - محمود بن أحمد بن مسعود القُنَوِيُّ الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج، الفقيه، الأصولي، المتكلم، المتوفى بدمشق سنة ٧٧١هـ. قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائد في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣٢٢/٤ - ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ١٥٦/٢ - ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (٣/١٥٦٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣٠٠/٣) (توحيد ٣٣٨)، وطُبِعَ بقازان سنة ١٣١١هـ.

٥ - سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الغزنوي الحنفي، العالم المُتَفَنِّن، صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة ٧٧٣هـ. رَتَّب الأصل على مقدمة ومهمات وتتمة، وفي المقدمة ١٠ تنبيهات.

مترجم في «الدرر الكامنة» ١٥٤/٣ - ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١٢٠/١١ - ١٢١، و«شذرات الذهب» ٢٢٨/٦ - ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ٢٦٨/١، و«البدر الطالع» ٥٠٥/١، و«الفوائد البهية» ١٤٩/١٤٨.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرى في مكتبة شيخ الإسلام عارف حَكَمَت بالمدينة المنورة.

٦ - محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البَابَرْتِي، الإمام المُتَفَنِّن، صاحبُ التصانيف، المتوفى سنة ٧٨٦هـ، وكان معاصراً

لابن أبي العز، وقد ألّف رسالة رَجَّحَ فيها تقليدَ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وقد وجد فيها ابنُ أبي العز مواضعَ مُشكِلةً، فنَبّه عليها في رسالته «الاتباع».

مترجم في «إنباء الغمر» ١٧٩/٢ - ١٨١، و«الدرر الكامنة» ٢٥٠/٤ - ٢٥١، و«بغية الوعاة» ٢٣٩/١، و«شذرات الذهب» ٢٩٣/٦ - ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ - ١٩٩.

ويُوجد من شرح البَابِرتي نسخة في أسعد أفندي (٢/١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩) هـ، وأخرى في لاله إسماعيل (٢/٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨ هـ.

٧ - المولى أبو عبدالله محمود بن محمد بن أبي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسطنطيني. وقد أتمَّ هذا الشرح سنة ٩١٦ هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ - كافي حسن أفندي الآقحصاري<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، وسماه «نور اليقين في أصول الدين»، أتمَّه عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٤٤٣/٢، لينتسج ٢/١٩٠.

٩ - شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

---

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحكيم في نظام العالم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ المفضل نوفان رجا الحمود.

١٠ - شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ب).

١١ - شرح لمؤلف مجهول، في تشيستربتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في القرن الثامن الهجري.

١٢ - شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٧٧٥هـ.

انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ٩٧/٣/١ - ٩٨.

١٣ - محمد بن أبي بكر الغزّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخة بخط المؤلف بالمكتبة الأجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحة، فرغ منه مؤلفه سنة ٨٨١هـ.

والمكتبة الأجرية تقع في حي العُقَيْبَةِ شرقي مسجد التوبة يَفْصِلُ بينهما الطريق، ولا تزال إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبة العلم، وتقام فيها الدروس.

١٤ - الإمام العلامة الفقيه الشيخ عبدُ الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالمِيداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وقد طُبِعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

## ترجمة الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمه ونسبه :

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، قرية من قرى الصعيد بمصر.

والأزد: من أعظم قبائل العرب وأشهرها بطوناً، وأمدّها فروعاً، وهي من القبائل القحطانية، والحجري: فخذ من أفخاذ الأزد، وهو حجر بن جزيمة بن لخم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حجر رعين.

ولادته ونشأته :

وُلِدَ سنة (٢٣٩) هـ فيما رواه ابنُ يونس تلميذه، وتابعه على ذلك معظم من ترجموا له، وهو الصحيح، واتفقوا على أن وفاته كانت سنة (٣٢١) هـ غير ابن النديم، فقد أرّخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نشأ الإمام الطحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أهل العلم والبصير بالشعر وروايته، وأمه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يحضرون مجلسه، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي، وناشر علمه.

وقد عاصرَ الأئمةَ الحفاظَ من أصحاب الكتب الستة، ومنَ كان في طبقتهم وشاركَ بعضهم في مروياتهم.

وقد استمدَّ ثقافته الأولى من أسرته العلمية، ثم صار يَخْتَلِفُ إلى حَلَقَاتِ العلم التي كانت تُقامُ في مسجد عمرو بن العاص، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ على أبي زكريا يحيى بن محمد بن عمرو الذي قيل فيه: ليس في الجامع ساريةٌ إلا وقد خَتَمَ عندها القرآن، ثم تَفَقَّه على خاله المزني، وَسَمِعَ من «مختصره» الذي استمده من علم الشافعي، ومن معنى قوله، وَهُوَ أَوَّلُ من تَفَقَّه به، وَكَتَبَ عنه الحديث، وَسَمِعَ منه مروياته عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أدركَ معظم طبقة المزني، وروى عن أكثرهم.

نبوغه وبلوغه درجة الاجتهاد:

ولَمَّا بَلَغَ سِنَ العشرين تَرَكَ قولَه الأول، وَتَحَوَّلَ إلى منهج أبي حنيفة في التَّفَقُّه، وكان السببُ في هذا التحوُّلِ جملةً أمور:

١ - أنه كان يُشَاهِدُ خاله يُطالِعُ كتبَ أبي حنيفة، ويُدِيمُ النظر فيها، ويتأثر بها، فقد سأله محمد بن أحمد الشروطي: لِمَ خالفتَ مذهبَ خالكِ واخترتَ مذهبَ أبي حنيفة؟ فقال: لأنني كنتُ أرى خالي يُدِيمُ النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلتُ إليه.

٢ - المساجلاتُ العلمية التي كانت تقع بمرأى منه ومسمع بين كبار أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة.

٣ - التصانيفُ التي أَلَفَتْ في كلا المذهبين، وفيها ردُّ كُلِّ طَرَفٍ على الآخر في المسائل المُخْتَلَفِ فيها، فقد أَلَفَ المزني كتابه

«المختصر»، وردَّ فيه على أبي حنيفة في جُملة مسائل، فانبرَى له القاضي بَكَارُ بن قتيبة، فألف كتاباً في الردِّ عليه.

٤ - حلقاتُ العلمِ المختلفةُ المشاربِ التي كانت تُقامُ في جامع عمرو بن العاص متجاوزةً، فقد أتاحَتْ له أن يُفيدَ منها جميعها، ويَقِفَ على طريقةِ المناقشةِ والبحثِ والاستدلالِ عندَ أصحابها.

٥ - الشيوخُ الذين كانوا يَتَحَلُّونَ مذهبَ أبي حنيفة ممن وردَّ إلى مصر والشام لتولِّي منصب القضاء كالقاضي بَكَار بن قتيبة، وابن أبي عمران، وأبي حازم.

كُلُّ هذه الأمورِ مقرونةٌ إلى الاستعداد الفطري، وحصيلته العلمية المتنوعة، ونُزُوعه إلى مرتبة الاجتهاد، دَفَعَتْهُ إلى التعمُّقِ في دراسة المذهبَيْن، والموازنة بينهما واختيار ما أدَّاهُ إليه اجتهادهُ منهما، والانتسابُ إليه، والدِّفاع عنه.

ولم يكن في انتقالِ أبي جعفرٍ من مذهبٍ إلى آخرٍ ما يدعو إلى الاستغرابِ والاستنكارِ، فقد تحوَّلَ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ مِمَّنْ تقدَّمه، أو كان في عصره من مذهبٍ إلى مذهبٍ آخر من غيرِ نكيرٍ عليهم من عُلماءِ عصرهم، فمعظمُ أصحابِ الإمام الشافعي من أهلِ مصرَ كانوا من أتباعِ الإمامِ مالكٍ، وفيهم مَنْ هو مِنْ شيوخِ الطُّحاوي، لأنَّ صنيعَهُم هذا لم يكنْ بدافعِ العصبية، أو التقليدِ، أو المنافسة، وإنما كانَ عن دليلٍ واقتناعٍ وتَبَصُّرٍ.

قال ابن زُولاخ: سمعت أبا الحسن عليَّ بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكرَ فضلَ أبي عُبَيْد بن حَرْبويه وفقَّهه -



فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيُّها القاضي، أوكلُ ما قاله أبو حنيفة أقولُ به؟! فقال: ما ظننتُك إلا مُقلِّداً، فقلت له: وهل يُقلِّدُ إلا عَصَبِي؟! فقال لي: أوغَبِي، قال: فطارَتْ هذه الكلمةُ بمصر حتى صارت مثلاً، وحَفِظَها الناسُ.

رحلته:

ولم تكنْ للإمامِ الطحاويِّ كبيرُ رحلةٍ، فهو لم يُفارِقْ مصرَ إلا عندما أرسلهُ والي مصرَ أحمدُ بنُ طولون إلى الشام بشأنٍ وثيقةِ الأحباس التي اعترضَ عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلطٌ، وكان قد تولَّى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز السُّكُونِي البَصْرِي.

وقد انتَهزَ فرصةَ وجوده في الشام، وهي ما بين سنة ٢٦٨ - ٢٦٩ هـ فتنقَّلَ خلالها بين غزّة، وعسقلان، وطبرية، وبيت المقدس، ودمشق، فروى عن شيوخها وأفادَ منهم، وتفقَّه على القاضي أبي خازم، فأخذَ فقهَ العراق من طريقه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العمي، عن محمد بن سَماعة عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة.

شيوخه:

ولقد روى الطحاويُّ عن كثير من جِلَّة العلماء، منهم:  
الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي (٢٦٤هـ).

والإمام القاضي أحمد بن أبي عمران البغدادي (٢٨٠هـ).

والفقيه العلامة القاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبدالعزيز  
البغدادي (٥٢٩٢هـ).

والقاضي الكبير أبو بكر بن قتيبة (٥٢٧٠هـ).

والقاضي العلامة أبو عبيد علي بن الحسين بن حربويه (٥٣١٩هـ).

والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي  
(٥٣٠٣هـ).

والإمام الحافظ يونس بن عبد الأعلى المصري (٥٢٦٤هـ).

والإمام الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي  
(٥٢٧٠هـ).

والشيخ الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (٥٢٨١هـ).

والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبدالعزيز البغوي (٥٢٨٠هـ).

والإمام محمد بن عبدالله بن عبد الحكم عالم الديار المصرية  
(٥٢٦٨هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني (٥٣١٦هـ).

والإمام أبو بشر محمد بن سعيد الدولابي (٥٣١٠هـ).

والإمام الحافظ أبو أمية الطرسوسي (٥٢٧٣هـ).

وغيرهم كثير.

تلايمذه:

وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غير قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ

من الحفاظ المشهورين، فَسَمِعُوا مِنْهُ، وَانْتَفَعُوا بِعِلْمِهِ، وَرَوَوْا عَنْهُ مِنْهُمْ:

الحافظ أبو الفَرَج أحمد بن القاسم بن الخَشَّاب (٣٦٤هـ).

والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدَّامَغَانِي.

والإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبْرَانِي (٣٦٠هـ).

وإمام الناقد أبو أحمد عبد الله بن عَدِي (٣٦٥هـ).

والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المِصْرِي (٣٤٧هـ).

والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زُبَيْر الدَّمَشْقِي (٣٧٩هـ).

والشيخ الحافظ محمد بن المظْفَر البَغْدَادِي (٣٧٩هـ).

والمحدث مَسْلَمَةُ بن القاسم القُرْطُبِي (٣٥٣هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرئ (٣٨١هـ).

وقاضي مصر أبو عثمان الأَرْدِي (٣٢٩هـ).

وغيرهم.

أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْإِمَامِ الطَّحَاوِي:

قال ابنُ يونسَ فيما نَقَلَهُ عَنْهُ ابنُ عساکر في «تاريخه» ٣٦٨/٧: كان ثقةً، ثَبْتًا، فقيهاً، عاقلًا، لم يُخَلَّفْ مِثْلُهُ.

وقال مسلمةُ بنُ القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابنُ حجر في «اللسان» ٢٧٦/١: وكان ثقةً، ثَبْتًا، جليلَ القَدْرِ، فقيهَ البَدَنِ، عالماً باختلافِ العلماء، بصيراً بالتصنيف.

وقال ابنُ النَّدِيم في «الفهرست» ص ٢٦٠ : وكان أَوْحَدَ زَمَانِهِ  
عِلْمًا وَزَهْدًا.

وقال ابنُ عبد البر - كما في «الجواهر المضية» - : كان مِن أَعْلَمِ  
النَّاسِ بِسِيرِ الكُوفِيِّينَ وَأَخْبَارِهِمْ وَفَقْهِهِمْ مَعَ مِشَارَكَةِ فِي جَمِيعِ مَذَاهِبِ  
الْفُقَهَاءِ.

وقال الإمامُ السَّمْعَانِي فِي «الأنساب» ٢١٨/٨ : كان إِمَامًا، ثِقَةً،  
ثَبَّتًا، فَقِيهًا، عَالِمًا، لَمْ يُخَلَّفْ مِثْلَهُ.

وقال ابنُ الجَوَزي فِي «المنتظم» ٢٥٠/٦ : كان ثَبَّتًا، فَهَمًا،  
فَقِيهًا، عَاقِلًا. وَكَذَا قَالَ سِبْطُهُ، وَزَادَ : وَاتَّفَقُوا عَلَى فَضْلِهِ وَصَدَقَهُ وَزَهْدِهِ  
وَوَرَعِهِ.

وقال ابنُ الأَثِير فِي «اللباب» ٢٧٦/٢ : كان إِمَامًا، فَقِيهًا مِنْ  
الْحَنْفِيِّينَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبَّتًا.

وقال الإمامُ الذَّهَبِيُّ فِي «سير أعلام النبلاء» ٢٧/١٥ : الإمامُ  
الْعَلَامَةُ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَفَقِيهُهَا... ثُمَّ قَالَ :  
وَمَنْ نَظَرَ فِي تَوَالِفِ هَذَا الْإِمَامِ، عَلِمَ مَحَلَّهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَسَعَةَ مَعَارِفِهِ.

وقال فِي «تاريخه الكبير» فِي الطَّبَقَةِ (٣٣) : الْفَقِيهُ، الْمَحْدُثُ،  
الْحَافِظُ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَكَانَ ثِقَةً، ثَبَّتًا، فَقِيهًا، عَاقِلًا. وَتَرْجَمَ لَهُ فِي  
«تَذَكُّرَةِ الْحَفَافِ» ص ٨٠٨.

وقال الصَّفَّادِي فِي «الوافي بالوفيات» ٩/٨ : كان ثِقَةً، نَبِيلاً، ثَبَّتًا،  
فَقِيهًا عَاقِلًا، لَمْ يُخَلَّفْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ.

وقال الياضي: برع في الفقه والحديث، وصنف التصانيف المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١٨٦/١١: الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمام، العلامة، الحافظ، صاحب التصانيف البديعة... وكان ثقة، ثباتاً، فقيهاً، لم يخلف بعده.

وقال الدأودي في «طبقات المفسرين» ٧٤/١: الإمام، العلامة، الحافظ...

وقال محمود بن سليمان الكفوي في «طبقاته» فيما نقله عنه اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ٣١: إمام جليل القدر، مشهور في الآفاق، ذكره الجميل مملوء في بطون الأوراق... وكان إماماً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيف جليّة معتبرة.

مصنفاته:

يعد الإمام الطحاوي من أقدر الناس على التأليف، وأمهرهم في التصنيف بما وهبه الله من وفرة المحفوظ، وتنوع المعارف، وسرعة الاستحضار، وكمال الاستعداد، وقد صنف كتباً متنوعة في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشروط، والتاريخ هي في غاية الجودة والأصالة وكثرة الفوائد.

وقد أحصى المؤرخون من تصانيفه ما يربو على ثلاثين كتاباً،

منها:

١ - شرح معاني الآثار، وهو أول تصانيفه، وقد طُبِعَ في الهند ومصر، وهو كتاب فذٌ في بابهِ يُدرَّبُ طالبُ العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُربِّي فيه مَلَكة الاستنباط، ويُكوِّن له شخصيةً مستقلةً.

٢ - شرح مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليل يحتوي على معاني حسنة عزيزة، وفوائد جمّة غزيرة، ويشتمل على فنونٍ من الفقه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه - كما يقولُ في مقدمته - أنه نظَّر في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدَ فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلمُ بها عن أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها، وتبيان ما قدر عليه من مُشكلاتها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها. وقد طُبِعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكُّل ثلثه، وهي على ما بها من نقصٍ مليئةٌ بالتحريف والتصحيف.

٣ - مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، وهو على شاكلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبِعَ سنة ١٣٧٠هـ بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة. يقولُ محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو - يعني الطحاوي - أولٌ من جمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أمّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتبرة، ومختاراتها الظاهرة المَعوَّل عليها عند الفقهاء... ثم يقول: فهذا - كما ترى - أولُ المختصرات

في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيباً، وأصحها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحها فتوى، تَرى فيه المسائل على وجهها معروفة معزوةً إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوال، تَرَاهُ يرجح بعضها على بعض، ويختارُه بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم.

٤ - سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاوي مسموعاته من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

وقد رواه عن الإمام أبي جعفر ثلاثة من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البزار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرئ. ومع أن صنيع الإمام الطحاوي في هذا التأليف هو نقلُ أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخلِه من تعقُّباتٍ ونقدات.

٥ - العقيدة الطحاوية، وهي أصلُ هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرةٍ واسعةٍ، ونالَتْ قبولَ أهلِ السُنَّةِ وإعجابهم على اختلافِ مذاهبهم، فتناولوها بالشرح والبيان.

٦ - الشروط الصغير، وهو مختصرٌ في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البياعات، والشفع، والإجازات، والصدقات المملوكات والموقوفات.

وقد طُبِعَ في بغداد سنة ١٩٧٤ م في مجلدين مذيلاً بما عُثِرَ عليه

من «الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نُشِرَ يوسف شاخت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتاب الشفعة، وكتاب إذكار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠م، والثاني في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧م.

#### مناصبه:

لقد اختار الإمام أبا جعفر القاضي محمد بن عبدة، ليكون كاتبه، لما عُرف عنه من الصفات التي تؤهله لارتقاء هذا المنصب، وقد توثقت صلته بالقاضي حتى استخلفه، وجعله نائباً عنه، وأغدق عليه وأغناه، واستمر في هذا المنصب يعمل مع القاضي أبي عبيد الله إلى سنة (٢٩٢هـ). ثم تولّى منصباً آخر، وهو الشهادة أمام القاضي، ولم يكن يظفر به إلا من أقر له أهل العلم بعلمه، ومعرفة، وتقدمه، وعدالته، ونزاهته، ورفع شأنه، وكان الشهود قبل ذلك ينفسون على أبي جعفر بالشهادة، لثلاً يجتمع له رئاسة العلم، وقبول الشهادة، فلم يزل القاضي أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب - وهو من أتبع منهج الشافعي بالاستدلال - حتى عدله في سنة ٣٠٦هـ، واستمر على ذلك إلى نهاية حياته.

ومما امتاز به الإمام الطحاوي أنه كان صريحاً في الحق الذي يعتقده، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنه، وعظمت منزلته، ويظهر ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلد لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رواج، وفي تطلُّمه لأحمد بن طولون - وهو والي مصر - في شأن ضيعة له، ومناظرته له، وفي تغليظه لأبي خازم في كتابة وثائق الأحباس لابن طولون، وفي انتقاده للقاضي



أبي عبيد بن خَرَبَوَيْه في حُثَّة على محاسبة أَمَنائه، واستشهاده بمحاسبة  
النبي صلى الله عليه وسلم ابن اللُّتَيْيَّة أحد عماله على الصدقة، ممَّا أَثَارَ  
حَفِيظَةَ أَمَناءِ القَاضِي، فما زالوا يُوقِعُونَ بينهما حتى تَغَيَّرَ كل واحد منهما  
للآخر.

وفاته:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي - يرحمه الله - سنة إحدى وعشرين وثلاث  
مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني  
الأشعث.

## ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة صَدْرُ الدِّين، أبو الحسن عليّ<sup>(١)</sup> بن علاء الدين عليّ بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عزّ الدين أبي العزّ صالح بن أبي العزّين وهيب بن عطاء بن جُبَيْر بن جابر بن وهب الأذرعيّ الأصل، الدمشقيّ الصالحيّ الحنفيّ، المعروف بابن أبي العزّ.

والأذرعيّ: نسبة إلى أذرعات من بلاد الشام، تقع جنوب دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسمّى في عصرنا هذا «درعا»، وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجم التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأوّلَ في هذه الأسرة الذي انتقل من أذرعات إلى دمشق، إلا أن القرشيّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جدّ الشارح محمد بن أبي العزّ

---

(١) وقع اسمه في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نَبّه عليه تلميذه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسمّاه شيخنا محمداً، والصواب ما هنا، وقد تابع ابن حجر على هذا الوهم ابن العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الثغر البسام».

أن مولده بدمشق سنة (٦٤٥هـ)، وهذا النص يدل على أن تحوّل هذه الأسرة من أذرعات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالح: نسبة إلى الصالحية، بلدة قريبة من دمشق تقع في سفح قاسيون، تم إنشاؤها سنة (٥٥٣هـ)، ففي عام (٥٥١هـ) لجأ إلى دمشق نفر من بني قدامة المقدسة بعد أن اضطروا إلى الهرب من القدس عند استيلاء الصليبيين عليها، واستقروا مدة عامين بمسجد أبي صالح خارج الباب الشرقي، ثم تحوّلوا عنه إلى سفح قاسيون على مقربة من نهر يزيد، فبنوا لهم داراً تشتمل على عدد كثير من الحُجرات، دُعيت بدير الحنابلة. ثم شرعوا ببناء أول مدرسة في الجبل، وهي المدرسة العمرية<sup>(١)</sup> التي كانت غاية في النشاط والازدهار، ثم تتابع البناء حولها، وعُرف هذا المكان فيما بعد بالصالحية، لنزول هؤلاء المقدسة به واشتغالهم بالصالحين.

وكانت الصالحية في العصر المملوكي مركزاً عظيماً مستقلاً عن مدينة دمشق ذاتها، فقد ذكر ابن بطوطة الذي زارها سنة (٧٧٦هـ) أنها

---

(١) أنشأها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجَمَاعيلي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٠٧هـ)، أخو الموفق صاحب «المغني». قال الحافظ الضياء: كان الله قد جمع له معرفة الفقه، والفرائض، والنحو، مع الزهد، والعمل، وقضاء حوائج الناس. وقال أبو المظفر سبط ابن الجوزي: كان على مذهب السلف الصالح، حسن العقيدة، متمسكاً بالكتاب، والسنة، والآثار المروية، ويُرثها كما جاءت من غير طعن على أئمة الدين، وعلماء المسلمين. مترجم في «السير» ٥/٢٢ - ٩.

وكان بهذه المدرسة خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، وأُخذ منها الشيء الكثير، ثم نُقل ما بقي منها - وهو شيء لا يذكر بالنسبة لما كان بها - إلى المكتبة الظاهرية.

وآثار هذه المدرسة لا تزال باقية إلى يومنا هذا، ولكن لا ظل للعلم فيها، ولا أثر.

مدينة عظيمة، لها سوق لا نظير لحُسْنِهِ، وفيها مسجد جامع، ومارستان، وأهل الصالحة كُلُّهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وقد نشر هؤلاء المقدِّسة في الشام مذهب الإمام أحمد، وكثُر أتباعه فيها لا سيما في دوما، والرَّحبية، وبعلبك، وضمير، وأقاموا عدَّة مدارس بها، وكان لهم الفضل في نشر علوم الحديث روايةً ودرايةً، وتصنيفاً وإقراءً، وكان لهم إسهام كبير في نشر الثقافة الإسلامية، وازدهارها، ونموها، وتأثير واضح في نهضة المرأة شقيقة الرجل، وتزويدها بالعلم النافع، فقد أحضروها حلقات العلم، ومجالس الحديث، فكان منهنَّ العالمات، والمحدثات، والفقيحات، ذكر الإمام الذهبي في «مشيخته» منهن ما يزيد على ستين شيخاً روى عنهن، وأفاد منهن.

وقد امتلأت مدارسهم بالكتب الخطيَّة النفيسة في الحديث والتراجم، وفقه الإمام أحمد، وفيها عددٌ غير قليل من تواليفهم، ومُعظم ما تحويه المكتبة الظاهرية بدمشق من المخطوطات مأخوذ مما سلَّم من أيدي الاختلاس والضياغ عن تلك المدارس لتي أنشأها بنو قدامة.

وكان لهم دورٌ بارزٌ في نشر مذهب السلف، وإرساء قواعده في الشام، بحيث امتدَّ أثرهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تَبَلَّوَرَتْ حقيقة هذا المذهب على يديه، وكان حامِلَ رأيه، والناشرَ له، والمُنافح عنه.

ولادته:

تَفَقُّ كُتِبَ التراجم على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحِجَّة سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، ويَعْلَبُ على الظن أنه وُلِدَ

بدمشق، لأنَّ أباه، وجَدَّه، وأبا جَدَّه كانوا قد استوطنوا دمشق، لكن مَنْ تَرَجَّمَ له لم يُصَرِّح بذلك.

أُسْرَتُهُ:

والشارحُ ينتمي إلى أُسْرَةٍ كان لها نِباةٌ ذِكرٌ، وعُلُوُّ شأنٍ في مجال العلم والسيادة، فهي مُدْعِرِفَتٌ تَزَعَّمُ المذهبَ الحنفيَّ في دمشق، وَيَشْغُلُ علماؤها مناصبَ التدريس والقضاء والإفتاء:

١ - فأبوه: هو القاضي علاء الدين عليُّ بنُ أبي العزِّ الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٦هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٠٦/١٤ أنه دَرَسَ بعدَ وفاة أبيه في المُعْظَمِيَّة<sup>(١)</sup> والقَلْبِيَّة<sup>(٢)</sup>، وخطب بجامع الأفرم. قال الذهبي في «ذيل العبر» ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جُمادى الآخرة (أي من سنة ٧٤٦هـ) مات القاضي الإمام علاء الدين عليُّ بنُ محمد بن محمد بن أبي العزِّ الحنفي، خطيبُ جامع الأفرم، ونائبُ الحكم عن القاضي عماد الدين الطُّرْسُوسِي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هي بالصالحية، بسفح قاسيون الغربي جوارَ المدرسة العزيزية، أنشأها سلطانُ الشام شرف الدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٦٢٤هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمالَ الصدرية، غربُ تربة القاضي جمال الدين المصري، وتربة جمال الدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناسُ أن من جملتها قبر معاوية، ويُسمى هذا المكانُ في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيف الدين علي بن قليج بن عبدالله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ.

لم يبقَ منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبنيٌّ على هندسة جميلة، وقد قسم الآن بابين لدارين، والبناء القديم يلوح من أعلاهما، وبجانب ذلك الباب من الجانب الشرقي التربة المدفون بها واقفها.

(٣) «البداية والنهاية» ٢٢٨/١٤.

٢ - وَجَدَهُ هو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي العز، أحد مشايخ الحنفية وأئمتهم وفُضلائهم في فنون من العلوم متعدّدة، حَكَمَ نيابةً نحواً من عشرين سنة، وهو أوّل مَنْ خَطَبَ بجامع الأفرم، ودَرَسَ بالمعظمية، وليغمورية<sup>(١)</sup>، والقليجية، والظاهرية<sup>(٢)</sup>، وكان ناظر أوقافها، وأذن للناس بالإفتاء، تُوفي بعد مرجعه من الحج بأيامٍ قلائل سنة (٧٢٢) هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جنازته حافلةً، وشهد له الناس بالخير<sup>(٣)</sup>.

٣ - وأبو جَدّه: هو محمد بن أبي العزّ صالح بن أبي العزّ

(١) هي بالسكة غرب الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقبلة، وهي اليوم مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبي رمانة.

(٢) هي داخل بابي الفرج والفراديس (ويقال لهما اليوم: باب المناخلة، وباب العمارة) بينهما، جوار الجامع الأموي، وشمال باب البريد، وشرق العادلية الكبرى، يَفْصِلُ بينهما الطريق، كانت داراً للعقيقي، فاشتراها من تركته أيوب والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ست وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العقيقي تجاه العادلية، لتجعل مدرسة وتربة للملك الظاهر، ولم تكن من قبل إلا داراً للعقيقي، وهي المجاورة لحمام العقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جمادى الآخرة، وأسست المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية وانشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهذه المدرسة باقية إلى الآن، لكن ليس في داخلها من البناء القديم إلا الجهة القبلية، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦) هـ جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزانة المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هذه المدرسة، وجعلها مَقَرّاً لها، وتُعرف اليوم بدار الكتب الظاهرية.

(٣) «البداية والنهاية» ١٠٦/١٤، و«الدرر الكامنة» ٤٩/١٤، و«شذرات الذهب» ٥٨/٦.

الأذرعِي الأصل، الصالحِي، وكان المُدَرِّسَ الرابع بالمرشدية<sup>(١)</sup> من زمن واقفها، وُلِدَ سنة (٦٤٥) هـ بدمشق، وسَمِعَ من ابن عبدالدائم وغيره، وكان فيه صلاحٌ، وهو سَبَطُ القاضي شرف الدين عبد الوهَّاب الحوراني، مات بدمشق سنة ٧٢٣ هـ.

ومن أولاد عمومته:

١ - قاضي القضاة صدر الدين سليمان بن أبي العِزِّ، أحدُ مَنْ انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، كان من كبار العلماء، له تصانيف في مذهبه، وولِّيَ القضاء بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأُذِنَ له بالحكم حيثُ حَلَّ من البلاد، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحجَّ معه، وكان يُحِبُّه ويُعَظِّمُهُ، ولا يُفَارِقُهُ في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فدرَّس بالظاهرية، وولِّيَ القضاء قَبْلَ وفاته، فباشره مدة ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧ هـ<sup>(٢)</sup>.

٢ - محمد بن سليمان بن أبي العِزِّ، الإمامُ المفتي شمس الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نيِّفاً وثلاثين سنة، وناب في

---

(١) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا هذا، قال بدران في «منادمة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفتُ عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جدًّا، إلا أن داخلها خراب، وقد اختلسها قومٌ، فاتخذوها للسكنى.

(٢) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ - ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

القضاء عن والده بدمشق، ودُرِّس بالنُّورية<sup>(١)</sup>، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣ - يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١هـ)، ودرس بالعذراوية والإقبالية<sup>(٣)</sup>، ثم تركها في آخر عمره لولده علي، وتولَّى نظر الجامع، ودُرِّس قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣هـ)، مات في صفر سنة (٧٢٨هـ) بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق<sup>(٤)</sup>.

٤ - علي بن يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، دُرِّس بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧هـ)، ودُفِنَ بالقَرافة<sup>(٥)</sup>.

٥ - إسماعيل بن أبي البركات محمد بن أبي العز بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وَلِيَهَا بَعْدَ القاضي

---

(١) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نورالدين، أبي القاسم محمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزال قائمة إلى عصرنا هذا، لكن بعض جيرانها اختلس بعض حجراتها.  
(٢) «الوافي بالوفيات» ١٣٧/٣، و«الجواهر المضية» ٥٧/٢، و«الدليل الشافي» ٦٢٥/٢، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٣) قال النعمي وغيره: إنها داخل بابي الفرج والفرايس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.  
وبانيها هو جمال الدولة أمير الحيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

(٤) «الجواهر المضية» ٢٣٢/٢، «الدليل الشافي» ٨٠٦/٢، «الدرر الكامنة» ٤٦٩/٤.

(٥) «الدرر الكامنة» ١٤٣/٣.



جمال الدين بن السراج، فباشر دُونَ السَنَةِ، وتركه لولده نجم الدين ودرّس بَعْدَهُ مدارسَ بدمشق، وكان جامعاً بينَ العلم والعمل، حَسَنَ السيرة، مصمماً في الأمور، تُوفي سنة (٧٨٣هـ) عن عمر يزيد على التسعين<sup>(١)</sup>.

٦ - نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العزّ، وُلِدَ سَنَةَ (٧٢٠هـ)، وسمِعَ من الحَجَّارِ، و حَدَّثَ عنه، وتفقه، وولّي قضاء مصر سنة (٧٧٧هـ) فلم تَطُبْ له، فرجع، وكان وَلِيّ قضاء دمشق مراراً، آخِرُها سنة (٧٩٢هـ)، ثم لَزِمَ داره، وكان خبيراً بالمذهب، درّس بأماكن، ومات في ذي الحجة سنة (٧٩٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

نشأته:

في ظل هذه الأسرة العلمية نشأ ابنُ أبي العزّ يتَقَلَّبُ في أعطاف العلم تعلماً ومدارساً، فكان لذلك - مع ما منحه اللّهُ من استعدادٍ فِطْرِيٍّ، وتَعَطُّشٍ شديداً للمعرفة، وذهنٍ وقاد - أثرٌ كبير في بلوغه منزلةً عظيمةً في العلم والمعرفة، أتاحَتْ له التدريس والخطابة والتأليف، وتولّي المناصب العلمية التي لا ينالها إلا مَنْ كَمَلَتْ معرفته، وعَظُمَتْ مَنزلته، وارتاضَ بالمعرفة عقله.

وكانت دمشق في عصر الشارح مركزاً هاماً من المراكز العلمية يؤمُّها طلبة العلم من كل حَـدْبٍ وصوب، لِتَلَقِّي المعارف الإسلامية، وما يُمَتُّ إليها بسبب في مدارسها العامرة الكثيرة التي تَمَّ إنشاؤها على يد

(١) «إنباء الغمر» ٦٦/٢، «الدرر الكامنة» ٣٧٩/١، «شذرات الذهب» ٢٧٩/٦.

(٢) «إنباء الغمر» ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١٠٧/١، «شذرات الذهب»

الأمراء الأيوبيين والمماليك الذين عُرِفُوا بِحُبِّ الْعِلْمِ، وتشجيع  
المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضةً علميةً واسعةً وشاملةً، تَمَثَّلَتْ بوجود  
عُلَمَاءِ أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيادٍ طولى في إثراء المكتبة  
الإسلامية بنفائس الكتب، ودُرَرِ المصنفات في التفسير، والحديث،  
واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي  
أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - صاحب الشخصية العلمية  
القوية، المتعددة المواهب، بتأليفه المتنوعة التي ضمنها الدُّعْوَةَ إِلَى  
إحياء مذهب السلف، ونَقْضِ مذاهبِ خُصُومِهِ من عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكَلَامِ  
والفلاسفة، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يَتَشَبَّثُونَ بنصوص  
إمامهم الذي يتقلدون قوله، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب  
مخالفه، وتشديد النكير على المنحرفين الغالين ممن يَنْتَسِبُ إِلَى  
التصوف، وإفتاءه في مسائل هامة مما أداه إليه اجتهاده، وهي مخالفة لما  
كَانَ عَلَيْهِ متفقهُ عَصْرِهِ. وقد اشتد عليه النكير من قِبَلِ خُصُومِهِ، وقامت  
بينه وبينهم محاورات ومناظرات في كثير من المسائل تَمَّ لَهُ الْغَلْبُ فِيهَا  
عليهم مما دفع غير واحدٍ مِنْ نَبَغَةِ ذَلِكَ الْعَصْرِ إِلَى الْوُقُوفِ إِلَى جَانِبِهِ،  
واعتماد سلامة منهجه، والانتفاع بعلمه، والإشادة بآرائه، والدفاع عنه  
كالحافظ أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، والإمام محمد بن  
أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، والعلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)  
الذي كان أكثرهم ملازمةً لَهُ، وتأثراً بِهِ، والفقهاء أبي عبد الله بن مفلح  
المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤هـ)، والعماد إسماعيل بن كثير صاحب

«التفسير» (٧٧٤هـ)، والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير من تلك الطبقة التي كان لها دور كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونموه، والشارح - رحمه الله - قد عاصر كل هؤلاء الذين تأثروا بشيخ الإسلام، ويغلب على الظن أنه قد حصر دروسهم، وأفاد من علومهم، وانتفع بتأليفهم، فكان لذلك أثر قوي في تكوين اتجاهه ونضوجه العلمي، وإثارة منهج السلف على غيره من المناهج، وإثبات أحقيته وامثاله في هذا الشرح الحافل الذي نحن بصدد التعريف به.

#### شيوخه:

إن السنة المتبعة في عصر الشارح وما قبله أن طالب العلم لا بد له أن يختلف إلى الشيوخ، فيقرأ عليهم الكتب، ويأخذ عنهم العلم، ويُقيد عن كل شيخ الفوائد التي يُلقيها أثناء الدرس في المادة المتخصصة بها، ويضبط نصوص الكتاب الذي يقرأ فيه، ويستوضح منه معنى الألفاظ المصطلح عليها في الفن الذي هو أخذ بسبيله، ويقلي الكتاب فلياً بحيث يعرف مضامينه معرفة تامة موثقة، فكانت هذه الكتب التي يقرؤها على الشيوخ خير معوان له في مطالعة الكتب الأخرى في العلوم المتنوعة التي هي من بابتها، ولم يكن أحد يعتد بعلم من يأخذ عن الكتب مباشرة دونما رجوع إلى شيخ، وكانوا يُسمون من يفعل ذلك: صحفي، لأنه يأخذ علمه من الصحيفة، ولا شك أن الشارح ابن أبي العز كان ممن يجلس في حلقات العلم، ويتلقى العلم من أفواه العلماء العارفين، يأخذ عن كل واحد منهم ما اختص به من فنون العلم، لكن كتب التراجم التي وقفنا عليها لم يرد فيها ذكر لهؤلاء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، وأغلب

الظن أنه تلقى علومه الأولية على أبيه في البيت، ثم اختلف إلى المدارس يتعلّم فيها مُخْتَلَفَ العلوم الإسلامية من تفسيرٍ، وحديثٍ، وفقهٍ، وعقيدةٍ، وما يَتَّصِلُ بها من علوم العربية، وبما أن والده كان حنفيّ المذهب، فلا بُدَّ أنه قد دَرَسَ هذا المذهب دراسةً واعيةً، واستظهر مسأله، وأصبح من أخصَّ الناس به، يُعَزِّزُ ذلك أنه تولى قضاء الحنفية في دمشق ومصر. ويبدو أنه قد أتقن العلوم في سنٍّ مبكرة، فقد ذكر ابن قاضي شُهبة في «تاريخه» أنه وَلِيَ التدريس بالقيمازية في سنة (٧٤٨هـ)، أي: أن عمره حين ذاك لم يتجاوز سبعةَ عَشَرَ عاماً، وهذا دليلٌ على فرط ذكائه، وحُسْنِ استيعابه، وتفوقه على أترابه، وقد تكون عنايةُ أسرته التي عُرِفَتْ بالعلم عاملاً مساعداً على أن يكون مدرساً في هذه السنِّ المبكرة.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام — وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير — كان لهم أكبرُ الأثر في جذبه إلى منهج السلف، وتحوُّله إليه، واتجاهه الحرِّ في البحث، وعدم التقيّد بآراء الآخرين، والوقوف عندها، وفي كشف الانحرافِ ومناهضةِ أهله، والتحذير منه، وأثرُ الأولِ منهما — وهو العلامة ابن القيم — واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يَتَّصِلُ به، ويستفيدُ منه، ولكنه لا يُصرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يَتَعَمَّدُ ذلك لِتَعَمُّ فائدة كتابه، ويتنفع به الموافق والمخالف. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثة مواضع من هذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

تلاميذه:

وكذلك الطلبة الذين كانوا يختلِفون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارس المختلفة التي كان يتولى التدريس فيها، وقد أوقفها أصحابها لتدريس المذهب الحنفي، لا نجدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غيرَ ما ذكره الإمام السخاوي في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الديري<sup>(١)</sup> - وهو أحدُ شيوخه - قد أجاز له الشارحُ.

(١) جاء في «الضوء اللامع» ٢٤٩/٣ - ٢٥٣: سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعد الدين، شيخ المذهب، وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الديري نسبة لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرداوين من بيت المقدس. ولِدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحَفِظَ القرآنَ، وكثيراً من المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقه بأبيه وبغير واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم عليُّ بن علي بن محمد بن أبي العزِّ، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخبرةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناسُ بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مصر، وولي بها قضاء الحنفية سنة (٨٤٢هـ) عوضاً عن البدر العيني، واستمر ٢٥ سنة، وضعفَ بصره، فاعتزل القضاء قبل وفاته بستة أشهر، وتوفي بمصر سنة (٨٦٧هـ). كان إماماً عالماً علامةً، جبلاً في استحضار مذهبه، قويَّ الحافظة حتى بعدَ كِبَرِ السن، سريع الإدراك، شديد الرغبة في المباحثة والعلم، والمذاكرة به مع الفضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يروم الانتصارَ له، بل لا ينهض أحدٌ يُزحزحه غالباً عنه، ذا عناية تامة بالتفسير لاسيما معاني التنزيل، يحفظ من متون الأحاديث ما يفوق الوصف، غير ملتزم الصحيح من ذلك، وعنده من الفصاحة وطلاقة اللسان في التقرير ما يُعجزُ عن وصفه، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذته، وتَبَجَّحَ الفضلاء من كل مذهب وقُطِرَ بالانتفاء إليه، والأخذ عنه، حتى أخذ الناسُ عنه طبقة بعد أخرى، وألحق الأبناء بالأباء، بل الأحفاد بالأجداد، وقَصِدَ بالفتاوى من سائر الآفاق، وحدث بالكثير، قرأت عليه أشياء، وكتبت من فوائده ونظمه جملةً، أوردت الكثير من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفع الإصر»...

مذهبه :

من السَّنَنِ المضطردة أن الإنسان يتأثر بالأجواء المحيطة به ، والمذهب الذي يُلقَّنه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به ، ويستمرُّ في الانتماء إليه إلى آخر حياته، وقليل من الناس من يُعاوِذُ التفكير في ما لُقِّنَ، ويبحث فيه، ويوازن بينه وبين غيره، ويتَّجه اتجاهًا حرًّا يقوده إلى المعرفة الصحيحة والمنهج السَّويِّ .

والشارح — رحمه الله — من هذا القليل ، فقد نشأ في كَنَفِ أسرة جميع أفرادها كانوا يتجَلَّوْنَ مذهبَ أبي حنيفة، ومُعْظَمُهُمْ قد تَوَلَّى القضاء فيه، وقد درسَ هذا المذهبَ على أبيه دراسةً متقنةً أَهَلَّتْهُ لتولي القضاء فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابُها لدراسة هذا المذهب، لكنه — رحمه الله — قد استطاع بتوفيقٍ من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به من استعدادٍ فطري، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، وإطلاعٍ واسعٍ على مذاهبِ أهل العلم، واستيعابٍ تامٍّ لها، وقُدرةٍ فائقةٍ على الموازنة بينها أن يتخلَّصَ من رِبْقَةِ التقليد، ويُرجِّحَ من تلك الآراء والمذاهب ما استبانَ له صوابه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه .

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨ : فالواجبُ على من طلب العلمَ النافعَ أن يحفظَ كتابَ اللَّهِ ويتدبَّره، وكذلك من السنة ما تيسَّرَ له، ويتصلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يُصلِحُ به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة، وكلام السلف الصالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء : الصحابة، ثم من بعدهم ما تيسر له من ذلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعدَّاهُ،

وما اختلفوا فيه نَظَر في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك من يَهْدِ اللّهُ فهو المهتدي، وَمَنْ يَضِلْ فلن تَجِدَ له ولياً مرشداً.

وهو يرى أن سببَ الفُرقة والاختلاف والضعف الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصبُ المذهبيُّ، واعتقادُ كل واحد منهم ينتمي إلى مذهبٍ بأحقية هذا المذهب، ووجوبِ تقليده في جميع فروعهِ دونَ بقية المذاهب، ويرى أن الذي وَسَّعَ هذا الخلافَ وجعله يدوم ويستمرُّ هو شروطُ الواقفين في المدارس، فإنَّهم لما شرطوا أن تكونَ هذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طائفة بما ذهبت إليه، وأعرضت عن غيره، لثلا تُحَرِّمَ ذلك الوقف، وانضمَّ إلى ذلك شُبُهَةٌ صحيحة هذه الشروط وأمثالها، والقول بأنَّ شرطَ الواقف كنصَّ الشارع، فلما انضمت الشُبُهَةُ إلى الشهوة، استحکم الدَّاء، وغالبُ الواقفين جُهاَلٌ إنما يَحْمِلُهُمْ على تعيين تلك الطائفة التي عَيْنَها كُلُّ منهم مُجَرَّدُ العصبية لِتلك الطائفة وإمامها، وأصلُ مقصودهم صحيح، وهو إحياء علم الشريعة، فيَصِحُّ تخصيصُهم العلماءَ بذلك الوقف، وَيَبْطُلُ تخصيصُهم الطائفةَ الفلانية منهم، لأنَّ الواجبَ عَرْضُ شروطِ الواقفين على الشريعة، فما وافقها قُبِلَ، وإلا رُدَّ كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ، وكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ في كتابِ اللّهِ باطلٌ ولو كان مِثَّةَ شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفُرقة هو تولية قاضٍ من كل طائفة معيَّنة، وقد ضاعت حقوقُ كثيرةٌ بسببِ ذلك، ويرى أنه لا تقومُ مصالحُ الناسِ بالعمل بقولِ إمامٍ مُعَيَّنٍ لا يُعَدَّلُ عن قوله إلى قولٍ غيره أبداً، وكان النَّهْيُ عن الافتراقِ حينَ رَأَوْهم اِفتَرَقوا أولى من

تقريرهم على الافتراق، وفعل ما هو باعث لهم على الإصرار على الافتراق، ولم يكن هذا في صدر الإسلام - أعني: تولية قاضٍ من كل طائفة - وإنما حَدَثَ في سنة (٦٦٤) في أيام المَلِكِ الظَّاهِرِ بيبرس.

وَمِنْ عَوَامِلِ الْفُرْقَةِ أَيْضاً وَازْدِيَادِهَا تَوَلِيَةُ إِمَامٍ رَاتِبٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup>، وَفِي الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَا زَمَ كُلُّ إِمَامٍ الصَّلَاةَ عَلَى صِفَةٍ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَإِنَّمَا شَرَعَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَعَ الْفَعْلِ الْمَنَافِي لِلصَّلَاةِ لِتَكُونَ الْجَمَاعَةُ، وَكَفَى بِمَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ دَلِيلًا عَلَى إِبْطَالِ تَرْتِيبِ أَكْثَرِ مِنْ إِمَامٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ.

وَمُجْمَلُ تِلْكَ الْعَوَامِلِ الَّتِي يَرَى أَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْفُرْقَةِ الَّتِي أَضْعَفَتْ كَيَانَ الْأُمَّةِ، وَعَرَضَتْهَا لِلْإِنْهِيَارِ هِيَ: التَّعَصُّبُ الْمَذْهَبِيُّ، وَإِنْشَاءُ مَدَارِسٍ لِكُلِّ مَذْهَبٍ عَلَى حِدَةٍ، وَتَوَلِيَةُ الْقَضَاةِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِحْدَاثُ إِمَامٍ رَاتِبٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ فِي الْمَسْجِدِ.

المناصب العلمية التي وَلِيَهَا:

لَقَدْ حَفَلَتْ حَيَاةُ الشَّارِحِ بِجُهُودٍ طَيِّبَةٍ مُثْمَرَةٍ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ وَخِدْمَتِهِ تَعْلِيمًا، وَإِقْرَاءً، وَدِرْسًا، وَتَأْلِيفًا، وَيُمْكِنُ أَنْ نُجْمَلَ أَعْمَالُهُ مِنْ خِلَالِ كُتُبِ التَّرَاجُمِ بِمَا يَأْتِي:

١ - فَقَدْ تَوَلَّى التَّدْرِيسَ بِالْقِيَمَازِيَّةِ فِي سَنَةِ (٧٤٨هـ)، وَكَانَ عُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ لَا يَتَجَاوَزُ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ لِلْحَنْفِيَّةِ بَنَاهَا مَتَوَلِّي أَسْبَابِ صَلَاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ فِي مَخِيْمِهِ وَبَيْتِهِ، صَارِمُ الدِّينِ قَايِمَاز

---

(١) مِنْ حَسَنَاتِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ سَعُودٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ وَحَدَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَرَمِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَأَلْفَى تَعَدُّدَ الْأُتَمَةِ حَسَبِ الْمَذَاهِبِ.



النَّجْمِيُّ المتوفى سنة (٥٩٦هـ)، وتقع هذه المدرسة داخل بابي النصر والفرج، شرق قلعة دمشق، قريبة من دار الحديث الأشرفية، وقد أُخنى عليها الزَّمنُ فلا أثر لها، وفي موقعها الآن مسجدٌ لطيف، ربما يكون من آثارها.

٢ - ثم تولَّى التدريسَ بالمدرسة الرُّكنية سنة (٧٧٧هـ)، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأميرُ رُكنُ الدين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمِّه سنة (٦٢١هـ)، وكان من خيار الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قِلَّةِ الكلام، وكثرة الصدقات، ناب في الديار المصرية للملك العادل، وتوفي سنة ٦٣١هـ، ودُفِنَ بدمشق في هذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هذه المدرسة بالصالحية في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمَّى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحة رُكن الدين، وما زالت عامرةً إلى يومنا هذا، لكنها تحوَّلت إلى مسجد تُقام فيه الصلوات الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها الأوَّل، وجَبهتها الشمالية تُرى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضاعف من جمالها وروعتها.

٣ - ثم دَرَسَ بالعزَّة البرَّانيَّة في ربيع الآخر سنة (٧٨٤هـ)، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاته، أوقفها الأميرُ المجاهد أبو الفضل عز الدين أيبك صاحب صَرْخَد، المتوفى سنة (٦٤٥هـ)، على الفقهاء والمتفقهة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وعلى المُقرئين والمُحدِّثين والمُسْتَمعين، وكانت هذه المدرسة بالشَّرف الأعلى شمال ميدانِ القصر خارجَ دمشق، والشَّرفُ الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة اليوم بين ثانوية جودت الهاشمي وقصر الضيافة، سُمي أعلى، لأنه

يُشْرِفُ عَلَى الْمِيدَانِ الْأَخْضَرِ، وَالْمِيدَانِ: هُوَ الْمَرْجُ الْأَخْضَرُ غَرْبَ التُّكْيَةِ، وَهُوَ الْمَنْطَقَةُ الَّتِي يَشْغُلُهَا مَعْرَضُ دِمَشْقِ الدُّوْلِيِّ الْيَوْمَ وَمَا يُحِيطُ بِهِ. وَقَدْ اُنْدَرَسَتْ مَعَالِمُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا بَابُهَا، وَقَدْ نُقِشَ عَلَى حَجَرٍ مِنْهُ اسْمُ الْوَاقِفِ وَالْجِهَةِ الْمَوْقُوفِ لَهَا.

٤ - وَدَرَسَ أَيْضاً بِالْجَوْهَرِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ مَدَارِسِ الْحَنْفِيَّةِ، أَوْقَفَهَا الصَّدْرُ نَجْمُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ أَبِي الْمَكَارِمِ التَّمِيمِيِّ الْجَوْهَرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَتَوَفَى فِي شَوَّالِ سَنَةِ (٦٩٤هـ)، وَدُفِنَ فِي الْمَدْرَسَةِ ذَاتِهَا الَّتِي أَنْشَأَهَا، وَتَقَعُ شَرْقَ تَرْبَةِ أُمِّ الصَّالِحِ دَاخِلَ دِمَشْقِ بِحَارَةِ بِلَاطَةِ، وَقَدْ اخْتَلَسَتْ وَجُعِلَتْ دَوْرًا لِلسُّكْنَى، وَبَقِيَ قَبْرُ مَنْشئِهَا بِحَالِهِ، وَلَا تُعْرَفُ السَّنَةُ الَّتِي ابْتَدَأَ التَّدْرِيسَ بِهَا، لَكِنْ مِنَ الْمَوْكَدِ أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ سَنَةِ (٧٧٧هـ)، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَ فِي تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ عَادَ مِنْ مِصْرَ إِلَى دِمَشْقَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، فَعَادَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِيهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُدْرَسُ بِهَا قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ.

وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الشَّارِحَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَكُنْ يَقْتَصِرُ عَلَى تَدْرِيسِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْخَاصَّةِ بِالْحَنْفِيَّةِ عِدا الْمَدْرَسَةِ الْعِزِّيَّةِ الَّتِي أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي مُخْتَلَفِ الْعُلُومِ، لِأَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَرَى وَجُوبَ التَّقِيدِ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْوَاقِفُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَخَالَفَةٌ لِنُصُوصِ الشَّارِعِ، وَهُوَ كَانَ يَرَى أَنَّ الْوَاقِفَ لَطَائِفَةٌ مَعِينَةٌ، وَحَصَرَهُ فِيهَا فِيهِ خَلَلٌ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ:

(أ) أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ لِاسْتِحْكَامِ الْفُرْقَةِ بَيْنَ النَّاسِ.

(ب) أَنَّ الْأَسَاتِذَةَ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ التَّدْرِيسَ فِيهَا يَتَقَيَّدُونَ بِتَدْرِيسِ

المذهب الذي أوقفت عليه. وهذا يحمله على التعمق في دراسة أدلة هذا المذهب والتعصب له، والدفاع عما يقع فيه من أخطاء بحجج ضعيفة لا تثبت على نقد.

(ج) أن هؤلاء الطلبة الذين يتلقون في هذه المدرسة فقه المذهب الذي يُدرّس فيها يقوى عندهم التعصب المذموم، وتضعف عندهم ملكة النقد والموازنة والترجيح، ويظنون طوال حياتهم مقلّدين.

فلا يُستبعد أنه كان يستعرض في درسه أقوال الأئمة في المسائل التي يعرض لها، ويسرد أدلتهم وحججهم، ويوازن بينها، ثم يرجح منها ما هو أبلغ في الحجة، وأوفق للنص، ليربي فيهم ملكة التفقه الصحيح التي تنقلهم من مرتبة التقليد إلى الاتباع، ويكوّن لهم شخصية مستقلة.

هـ - وبما أن للخطابة دوراً هاماً في تثقيف الناس بالإسلام، وتوعية الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشارح الخطابة بجامع الأفرم الذي بناه الأمير العادل جمال الدين آقوش الأفرم نائب دمشق المتوفى بهمدان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غرب الصالحية، وقد جدّد بناؤه في عصرنا، وتقام فيه الصلوات، ويخطب فيه، وأوّل من خطب به جدّ الشارح شمس الدين محمد بن محمد بن أبي العز، وقد وليّ الخطابة فيه بعد شمس الدين ابنه علاء الدين علي، ولم نقف على السنة التي ابتداء الشارح فيها الخطبة في هذا المسجد، والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١هـ)، أي: قبل وفاته بعام، بعد أن رُدّت إليه وظائفه كما سيأتي في خبر محنته، ومما يدل على أنه كان يخطب قبل هذا التاريخ ما ذكر في ترجمته أنه حين رجّع

من مصر سنة (٧٧٧هـ)، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

٦ - وقد تولّى الخطابة أيضاً بحُسبان قاعدة البلقاء، وهي بلدة تقع جنوب غرب عمان، تبعدُ عنها خمسة عشر ميلاً تقريباً، وكان لهذه البلدة دورٌ بارزٌ في عهد المماليك.

٧ - وولي قضاء الحنفية بدمشق في آخر سنة (٧٧٦هـ)، نيابة عن ابن عمه نجم الدين الذي نُقِلَ إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧هـ). ثم إن نجم الدين استعفى من القضاء بعد مئة يوم، فنُقِلَ إلى دمشق، وولي مكانه الشارح قضاء الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هذه السنة، فباشر القضاء نحو شهرين، ثم استعفى، فأعفي، وعاد إلى دمشق على وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

#### مؤلفاته:

ذَكَرْتُ له كتبُ التراجم عدة مؤلَّفات منها:

١ - هذا الشرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحاثاً دقيقة عميقة، وتحقيقات بدیعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ - «التنبیه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيره ولم نَقِفْ عليه، وكتابُ «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظّار علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، وقد تصدى لشرحه غير واحدٍ من أهل العلم، وأجودُ تلك الشروح وأبرعُها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خرَّجَ أحاديثه في سفرٍ ضخّم الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد

عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧هـ).

٣ - رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابة عن مسائل فقهية منها «صحة الاقتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليقة لطيفة عزيزة تتضمن صحة الاقتداء بالمخالف، وحكم الأربع بعد أداء الجمعة، وحكم ما أصاب الثوب من ماء الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المحدث المحقق علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي - رحمه الله تعالى - فلقد أجاد بما حَبَّر، وأفاد بما سَطَّر.

٤ - «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ - «الاتباع»، وقد طبع مرتين: الأولى ببلاهور بباكستان سنة ١٤٠١هـ، والثانية في عمان سنة ١٤٠٥، وهو رد على الرسالة التي ألفها مُعاصِرُهُ أكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦هـ، ورجح فيها تقليد مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وحض على ذلك، وقد وجد فيها ابن أبي العز مواضع مشككة، فأحب أن يُنبّه عليها خوفاً من التفرق المنهي عنه، واتباع الهوى المردى، وقد كان موفقاً كل التوفيق في هذا الرد، فإنه - رحمه الله - نهج نهجاً علمياً، ينسب عن أدب جَمٍّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراعة من التعصب المذموم، ورغبة ملحّة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

محتته:

وقد ناله - رحمه الله - من الأذى ما نال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ممن كان ينحو منحى التجديد والأصالة، وردّ الأمة إلى منهجها السوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما علّقه على قصيدة ابن أبيك<sup>(١)</sup> في مواضع مشكلة منها، تبيّن له خطؤها، فجرد بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحسّ مدة أربعة أشهر، وعزّر، وحملوه على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أنّ الصواب كان في عظيمها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بعد، وأن هذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو متابع فيها لأهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وكان ينبغي على هؤلاء القضاة الذين بحثوا معه تلك المسائل أن لا يصدروا في حقّه هذا الحكم القاسي الذي يُنبىء عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبيةٍ وتشفٍّ، فإن هذه الاعتراضات لا تعدو أن تكون مسائلَ اجتهدية للمخطيء فيها أجر، وللمصيب فيها أجران، وهي صادرة عن من تحقّقت فيه أهلية الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد

---

(١) هو علي بن أبيك بن عبدالله علاء الدين التقصباوي الناصري الدمشقي الأديب. قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٦٧/٤: «اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائح نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوع النادر كقوله مضمناً: مَلِيحٌ قَامَ يَجْذِبُ غُضْنَ بَانَ فَمَالَ الْغُضْنَ مُنْعِطُفًا عَلَيْهِ وَمِيلَ الْغُضْنَ نَحْوَ أَخِيهِ طَبَعَ وَشَبَهُ الشَّيْءِ مُنْجَذِبٌ إِلَيْهِ» ولِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١) كتب إلى بالإجازة، وعلق تاريخاً لحوادث زمانه، وهو مترجم أيضاً في «الدليل الشافي» لابن تغري بردي ٤٥٢/١، و«الضوء اللامع» ١٩٤/٥ - ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٨/٧، وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أبيك الصفدي صاحب «الوافي».

— رحمه الله — فيما نقله عنه البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل من أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللَّهُ شيئاً مِنَ العلم وَحَرَمَهُ قرناؤه وأشكاله حسدوه، فرمَوْه بما ليس فيه، وَبُثِّسَتِ الْخَصْلَةُ في أهل العلم، وكما قال الإمام الشوكاني — رحمه الله — في «البدْر الطالع» ١/٥٦ في مَعْرِضِ دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله —: وهذه قاعدة مُطَرَّدَةٌ في كُلِّ عالمٍ مُتَبَحِّرٍ في المعارف العلمية، وَيَفُوقُ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَيَدِينُ بالكتاب والسنة، فإنه لا بُدَّ أَنْ يَسْتَنَكِرَهُ الْمُقْصِرُونَ، وَيَقَعَ لَهُمْ مَعَهُ مِخْنَةٌ بَعْدَ مِخْنَةٍ، ثُمَّ يَكُونُ أَمْرُهُ الْأَعْلَى، وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى، وَيَكُونُ لَهُ بَتْلُكَ الزَّلَازِلِ لِسَانُ صَدِيقٍ فِي الْآخِرِينَ، وَيَكُونُ لَعْلِمِهِ حَظٌّ لَا يَكُونُ لغيره.

#### نَصُّ الْكَاتِنَةِ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهَا:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شُهْبَةِ» ص ٨٩ ما نصه: وفي شِوَالٍ مِنْ سَنَةِ (٧٨٤) كَانَتْ قَضِيَّةُ الْقَاضِي صَدْرُ الدِّينِ ابْنِ الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِيكَ الشَّاعِرَ مَدَحَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَصِيدَةٍ لَامِيَةٍ حَسَنَةٍ قَدِيمًا، وَكُتِبَ لَهُ عَلَيْهَا الْأَدْبَاءُ وَالْأَعْيَانُ بِوَقُوفِهِمْ عَلَيْهَا، وَالثَّنَاءُ عَلَى نَازِلِهَا، فَقُدِّرَ فِي هَذَا الْوَقْتُ أَنَّ وَقَفَ عَلَيْهَا الْقَاضِي صَدْرُ الدِّينِ ابْنُ الْعِزِّ، فَكُتِبَ عَلَيْهَا كِتَابَةٌ حَسَنَةٌ، ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَرْقَةٍ مَفْرُودَةٍ يَعْتَرِضُ فِي أَشْيَاءَ لَا مِنْ طَرِيقِ الْأَدَبِ، بَلْ اعْتِرَاضَاتٍ عِلْمِيَّةٍ، وَبَالَغَ فِي ذَلِكَ، وَاتَى بِأَشْيَاءَ مُنْكَرَةٍ، فَأَوْقَفَ ابْنُ أَبِيكَ عَلَيْهَا بَعْضَ الْفُقَهَاءِ، فَأَخَذُوا فِي الْإِنْكَارِ، وَاشْتَهَرَتِ الْقَضِيَّةُ، وَانْتَهَتْ إِلَى السُّلْطَانِ، فَجَاءَ الْمَرْسُومُ فِي تَاسِعِ عَشْرِي شِوَالٍ يَتَضَمَّنُ: «إِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِيكَ مَدَحَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَصِيدَةٍ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْعِزِّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهَا، وَأَنْكَرَ أُمُورًا، مِنْهَا التَّوَسُّلُ بِهِ، وَالْقَدْحُ فِي عَصْمَتِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَأَنَّ

عُلماء الديار المصرية خصوصاً الحنفية أهل مذهبه أنكروا على ابن العز المذكور مقالته، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكور، والقضاة، والعلماء، والفقهاء من المذاهب، وأن يُعْمَلَ معه ما يقتضيه الشرع من التعزير وغير ذلك».

وفيه: «وبلغنا أن بدمشق جماعةً يَتَّحِلُونَ مذهب ابن حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويُظْهِرُونَ مقالته، منهم القرشي، وابن الجابي، وابن الحُسباني، والياسوفي، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء، عُمِلَ معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب، والنفي، وقطع معاليمهم، ويولأها مَنْ هُوَ مِنْ أهل السنة والجماعة، وبلغنا أن بدمشق جماعةً من الشافعية والمالكية والحنابلة يُظْهِرُونَ الْبِدْعَ، ومذهب التميمين» أونحو هذه العبارات.

فقرئ المرسوم على القضاة والعلماء، وأحضَرَ المذكورُ الورقة التي كتبها، ومما اعترض فيه قوله: «حسبي رسول الله»، فقال: لا يقال هذا إلا عن الله تعالى، وقوله: «اشفع لي» قال: لا تُطْلَبُ منه الشفاعة، وقوله: «المعصوم من زللٍ» فقال: إلا زَلَّةَ الْعِتَابِ، وقوله: «يا خيرَ خلقي الله» زعم أن الراجح تفضيلُ المَلِكِ، وأنكر أشياء أُخرى، فاعترف ابن العز بجميع ذلك، ورجع، وقال: أنا الآن أعتقدُ غيرَ ذلك، فانفصلَ المجلسُ على ذلك، ثم عُقِدَ مجلسٌ ثانٍ، وأُعِيدَ الكلامُ في ذلك، فقال بعضهم: يُعَزَّرُ، وقال بعضهم: ما وقع من الكلام معه في ذلك كافٍ في تعزير مثله، ثم عُقِدَ له مجلسٌ ثالثٌ ورابعٌ، فأجابوا بالإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله...



ثم عُقِدَ مجلسٌ خامسٌ، وسُئِلَ ابنُ العز: ما أردتَ بما كتبتَ؟ فقال: ما أردتُ إلا تعظيمَ جنابِ النبي صلى الله عليه وسلم، فحكمَ القاضي الشافعيُّ بحبسِهِ، ورَسَمَ عليه بالعَذْراوية، ثم نُقِلَ إلى القلعة، وحُكِمَ أيضاً برفع ما سوى الحبس من أنواعِ التعزير، ونَفَّذَه بقيَّةُ القضاة، وكُتِبَ بذلك محضراً، وأرسل مع البريد.

ورأيتُ بخط القاضي شهاب الدين الزهري - رحمه الله تعالى - أن المسائل التي انتَقِدَتْ عليه تَنَقِّسُ إلى ما هو من المسائل المذكورة في مشاهير كتب الأصول، وإلى غيرها، فأما القسمُ الأول ففيه مسألتان:

إحدهما: تفضيلُ صالحِي البشر على الملائكة.

والثانية: مسألة العصمة.

وأما القسم الثاني فهو ثمانِي مسائل:

الأولى: لا يجوزُ أن يُقالَ لغير الله تعالى: حَسْبِي.

الثانية: لا يجوزُ أن يُقالَ: اشفع لي، وإنما يُقالُ: اللهم شَفِّعْهُ في.

الثالثة: أن قولَ الشاعر:

لولا ما كان فُلكَ لا ولا مَلَكُ

أن إطلاقَ مثل هذا يحتاج إلى توقيف.

الرابعة: أن البشارة به في الزبور غيرُ معلومة.

الخامسة: أن لفظ العِشْقِ لا يُطلق في حقِّه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة.

السادسة: قوله: إن الحَلَفَ بغير الله تعالى لا يجوز.

السابعة: أن مجرد تأمليه غيرُ مانعٍ من الخوف من غير متابعة.

الثامنة: أن ماله غيرُ مَبْذُولٍ لجميع الناس.

التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحى البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنف - رحمه الله - في شرحه هذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر، ويُنسبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحى البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباعُ الأشعرية على قولين: منهم من يُفضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحكى عن بعضهم ميلهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحكى ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قولٌ يُؤثِّرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لِقَلَّةِ ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعنى، و«من حُسِنَ إسلام المرء تركهُ ما لا يعنيه». والشيخ - رحمه الله - يعنى الإمام الطحاوي - لم يتعرَّضْ إلى هذه المسألة بنفى ولا إثبات، ولَعَلَّهُ يكونُ قد تركَ الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء، وهذا هو الحق، فإنَّ الواجبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبين،

وليس أن نعتقد أيَّ الفريقين أفضل، فإنَّ هذا لو كان من الواجبات لبيَّن لنا نصًّا، وقد قال تعالى: ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ﴿وما كان ربُّكَ نَسِيًّا﴾، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة: «إنَّ الله فرض فرائض، فلا تُضَيِّعُوهَا، وحدِّدوا، فلا تعتدوها، وحرِّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكَّت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تسألوا عنها»، وقال: فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً في هذه الحالة أولى.

ثم نقل فصلاً مطوَّلاً عرَّض فيه أدلَّة الفريقين: القائل بتفضيل الأنبياء على الملائكة، والقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء، عن كتاب «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر على الملوك» لشيخ الشافعية في زمانه عبدالرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري المعروف بالفركاح المصري الأصل، الدمشقي الإقامة، والشهرة، والوفاة.

ثم قال في آخر هذا الفصل: وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقَّف أبو حنيفة - رحمه الله - في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

وقد بحث في مسألة التفضيل هذه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٥٠/٤ - ٣٩٢ وأفاض القول فيها، فليراجع.

وأما مسألة عِصْمَةِ الأنبياء، فيُفْهَم من قول شيخ الإسلام أن هذا الذي انتهى إليه الشارح هو قولُ عامَّة أهل العلم من جميع الطوائف، فقد قال في «فتاواه» ٣١٩/٤: إن القول بأنَّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنَّه قول

أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأمدئي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول.

وقد فصل القول في هذه المسألة - رحمه الله - في رسالته «في التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ - ٢٧٩، فقال: والفريق الثاني قوم من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء عليهم السلام معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يُتَبَّ عن ذنب، وحرّفوا نصوص الكتاب والسنة، كعادة أهل الأهواء في تحريف الكلام عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم على ما أخبر الله به في كتابه، وما ثبت عن رسوله، من توبة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب التي تابوا منها، وهذه التوبة رفع الله بها درجاتهم، فإن الله يُحبّ التوابين، ويُحبّ المتطهرين، وعصمتهم هي من أن يُقرّوا على الذنوب والخطأ، فإن من سوى الأنبياء يجوز عليهم الذنب والخطأ من غير توبة، والأنبياء عليهم السلام يستدرّكهم الله، فيتوب عليهم. ويبيّن لهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٣].

وقد ذكر الله تعالى قصة آدم ونوح وداود وسليمان وموسى وغيرهم، كما تلونا بعض ذلك فيما تقدّم فيما ذكرناه من توبة الأنبياء

واستغفارهم كقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّونُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧-٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾، إلى قوله: ﴿وَوَضَّ دَاوُدُ أُنْمًا فَتَنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ الآية [ص: ١٧ - ٣٥].

ثم قال: والقائلون بعصمة الأنبياء من التوبة من الذنوب ليس لهم حُجَّةٌ من كتاب الله وسنة رسوله، ولا لهم إمامٌ من سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأ قولهم من أهل الأهواء كالروافض والمعتزلة، وحُجَّتُهُمْ آراءٌ ضعيفة من جنس قول الذين في قلوبهم مَرَضٌ والقاسية قلوبهم الذين قال الله فيهم: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣].

وعَمْدَةٌ مَنْ وافقهم من الفقهاء أن الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله مشروع، ولولا ذلك ما جاز الاقتداء به. وهذا ضعيف، فإنه قد تقدّم أنهم لا يُقرُّون، بل لا بدّ من التوبة والبيان، والاقتداء إنما يكون بما استقر عليه الأمر، فأما المنسوخ، والمنهي عنه، والمتوب منه، فلا قُدْوَةٌ فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوال المنسوخة لا قُدْوَةٌ فيها، فالأفعال التي لم يُقرَّ عليها أولى بذلك.

وأما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة والجماعة القائلين بما دَلَّ عليه الكتاب، والسنة من توبة الأنبياء من الذنوب، فقد ذكرنا من آيات القرآن ما فيه دلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللَّهُمَّ اغفر لي جِدِّي وهزلي، وخَطَئِي وعَمْدِي، وكلُّ ذلك عندي، اللَّهُمَّ اغفر لي ما قَدَّمْتُ، وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أنت أعلم به مني، أنت المُقَدِّمُ وأنت المُؤَخِّرُ، وأنت على كل شيء قدير».

وفي «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لا شريك لك، أَنْتَ رَبِّي وأنا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نفسي، واعترفُ بذنبي، فاغفر لي ذُنُوبِي جميعاً، فإنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا أَنْتَ، واهْدِنِي لأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، فإنه لا يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إلا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، فإنه لا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إلا أَنْتَ» قال: ثم يكون من آخر ما يقول بين التَّشَهُّدِ والتَّسْلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أَنْتَ أَعْلَمُ به مني، أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَسْكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاته، فَقُلْتُ: بأبي وأمي يا رسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: «أقول: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجَلِّهِ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، وَقَلِيلَهُ وكَثِيرَهُ».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً» وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِثْلَ مَرَّةٍ» وقوله: «إِنَّهُ لِيُغَانِ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِثْلَ مَرَّةٍ»، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعُدُّونَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ» مِثْلَ مَرَّةٍ.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم إذا قَفَلَ من غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يَكْبُرُ على كل شَرَفٍ من الأرضِ ثلاثَ تكبيراتٍ، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، آيُون، تائبون، عابدون لربِّنا حامدون، صَدَقَ اللهُ وعده ونصرَ عبده، وهَزَمَ الأحزابَ وحده».

وفي «السنن» عن علي أنه أتى بدابةً ليركبها، فلما وضع رِجْلَهُ في الرُّكَّابِ قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمدُ لله، سُبْحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقَرِّنين، وإنا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُونَ» ثم قال: «الحمدُ لله - ثلاثاً - سُبْحانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسي فاغْفِرْ لي، فإنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا أَنْتَ» ثم ضَحِكَ، فقيل: مِنْ أَيِّ شيءٍ ضَحِكتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كما صَنَعْتُ، ثم ضَحِكَ، فقلتُ: مِنْ أَيِّ شيءٍ ضَحِكتَ يا رسولَ اللهِ؟ فقال: «إِنْ رَبِّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إذا قال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذُنُوبِي» يقول: يَعلَمُ أن الذُّنُوبَ لا يَغْفِرُها أحدٌ غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ١٤٤/٢: وأما الصغائرُ، فَجَوَّزَها جماعةٌ من السَّلَفِ وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهبُ أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ٢١/٣: وجاز تَعَمَّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيسة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية وجوزوا الزَّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلم الثبوت» ٩٩/٢: وجاز تَعَمَّدُ الصغائرِ غيرِ



الخشيسة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية، وجوّز الجميع الزّلة فيهما بعد النبوة وقبلها<sup>(١)</sup>.

وبهذه النقول يتبيّن لك أن قول الشارح هو الصواب الذي ذهب إليه جمهور أهل العلم، وأن خصومه لم يُحالفهم التوفيق بإصدار تلك الأحكام الجائرة في حقه، لأنه لم يشدّ في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايع لهم.

وأما قوله بعدم جواز أن يُقال لغير الله تعالى: «حسبي» فهو متابع فيه للعلامة ابن القيم الذي اختار هذا القول وانتصر له، وأيّده بحجج وافية في كتابه «زاد المعاد» ٣٥/١ - ٣٧، وأبطل مقابله، فقد قال بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: الله وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحد، وهنا تقديران: أحدهما أن تكون الواو عاطفة لـ «مَنْ» على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار، وشواهد كثيرة، وشبه المنع منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واو «مع»، وتكون «من» في محل نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك»، أي: الله يكفيك ويكفي مَنْ اتبعك، كما تقول العرب: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

---

(١) وانظر «الإحكام في أصول الأحكام» للأمدي ٢٤٤/١، و«شرح مختصر المنتهى» ٢٢/٢، و«التقرير والتحجير» ٢٢٤/٢، و«نهاية السؤل» ٦/٣ - ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ - ٣٥.

وهذا أصحُّ التقديرين .

وفيها تقديرٌ ثالث : أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء ، أي :  
وَمَنْ أَتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فحسبهم الله .

وفيها تقدير رابع ، وهو خطأ من جهة المعنى ، وهو أن تكون «مَنْ» في  
موضع رفع عطفاً على اسم الله ، ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ،  
وهذا وإن قاله بعض الناس ، فهو خطأ محض ، لا يجوز حمل الآية عليه ،  
فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحده ، كالتركول والتقوى والعبادة ، قال الله  
تعالى : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي آيَدُكَ بِنَصْرِهِ  
وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال : ٦٢] ففرق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب  
له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعبادته وأئني الله سبحانه على أهل  
التوحيد والتركول من عباده حيث أفردوه بالحسب ، فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ  
قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا  
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، ولم يقولوا ، حسبنا الله  
ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ، ومدح الرب تعالى لهم بذلك ، فكيف  
يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى  
بالحسب ، ولم يُشركوا بينه وبين رسوله فيه ، فكيف يُشرك بينهم وبينه في  
حسب رسوله؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل ونظير هذا قوله  
تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا  
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة : ٥٩] .

فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله كما قال تعالى : ﴿وما آتاكم  
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر : ٥٩] ، وجعل الحسب له وحده ، فلم يقل :  
وقالوا : حسبنا الله ورسوله ، بل جعله ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ

رَاغِبُونَ ﴿[التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الانشراح: ٧ - ٨] فالرغبة، والتوكل، والإنابة، والحسب لله وحده، كما أن العبادة، والتقوى، والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] فالْحَسْبُ: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كافٍ عبده، فكيف يُجْعَلُ أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟! والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تُذكر ها هنا.

وقد فسر شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٠٦/١ الآية فقال: إن الله وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، ونسب هذا التفسير إلى جماهير السلف والخلف. وانظر «تفسير المنار» ٧٤/١٠.

وأما قوله: لا يجوز أن يقال: اشفع لي، وإنما يقال: اللهم شفعه في، فقد نزع فيه إلى حديث عثمان بن حنيف الذي أخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ٣١٣/١ أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذلك، فهو خير» قال: ادع، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفعه في...» وإسناده صحيح صحيحه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١٦٠/١ - ١٦١: واعلم أنه

لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولا يستشفع بهم، لا بعد مماتهم ولا في مغيبيهم، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن ينصرنا، أو يرزقنا، أو يهدينا... ولم يفعل ذلك أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم بإحسان، ولا استحَبَّ ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يُستحبُّ لأحد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يشفع له.

وفيها أيضاً ٢٣٣/١: وأما دعاء الرسول، وطلب الحوائج منه، وطلب شفاعته عند قبره، أو بعد موته، فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به، فكيف بدعائه وسؤاله بعد موته.

وشفاعه النبي صلى الله عليه وسلم حق لأئمة، كما هو ثابت في الأخبار الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم، أوردها الشارح في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أن أهل السنة والجماعة يقرّون بشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له، ويحدّ له حدّاً كما في الحديث الصحيح... فهو لم ينفرد بهذه المسألة عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابع لهم، وموافق لما انتهوا إليه.

وأما قوله في قول الشاعر: «لولا ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف، فهذا حقٌ وصوابٌ، لأن هذه المسألة مما لا تدرك بالعقل، فهي تفتقر إلى دليلٍ سمعيٍّ صحيحٍ عن

المعصوم في ما يُبْلَغُ به صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويوثقُ به، وما اشتهر على لسان بعضهم: «لَوْلَاكَ لَوْلَاكَ مَا خَلَقْتُ الْأَفْلَاكَ» ونسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فهو موضوع نَصَّ على وضعه الإمام الصَّغَانِي في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «الآلِي المصنوعة» ضمن حديث مُطَوَّل عن سلمان بلفظ: «لَوْلَاكَ لَمَا خَلَقْتَ الدُّنْيَا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارة به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يَثْبُتْ عند الشارح شيءٌ من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كَوْنُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُبَشِّرًا به في التوراة والإنجيل، وكذلك في الأحاديث جاءت البشارة به في التوراة من حديث عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ولم يَأْتِ في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يدلُّ على أَنَّ البشارة به صلى الله عليه وسلم جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ٣٨٠/١ - ٣٨١ أن وهب بن منبه قد ذكر في قصة داود النبي صلى الله عليه وسلم وما أوحى إليه في الزبور: يا داود، إنه سيأتي من بعدك نبيٌّ يُسمى أحمدَ ومحمدًا، صادقًا سيّدًا، لا أَغْضِبُ عليه أبدًا، ولا يُغْضِبُنِي أبدًا، وقد غَفَرْتُ له قبل أن يَعْصِيَنِي ما تقدم من ذنبه وما تأخر. ووهب بن منبه روايته للمسند قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطْلَقُ في حقه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة»، فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من

مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصَفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربَّه، وقيل في سبب المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولعلَّ امتناع إطلاقه، لأنَّ العشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلف الناس هل يُطلق هذا الاسم - أي: العشق - في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية: لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثراً لا يثبت، وفيه: فإذا فعل ذلك عَشِقْنِي وَعَشِقْتُهُ، وقال جمهورُ الناس: لا يُطلق ذلك في حقِّه سبحانه وتعالى، فلا يُقال: إنه يَعَشَقُ، ولا يُقال: عَشِقَهُ عبده، ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال: أحدها: عَدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العشق إفراطُ المحبة، ولا يُمكنُ ذلك في حقِّ الربِّ تعالى، فإنَّ الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقال: أفرط في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبلابة التي تَخْضَرُ وتَصْفَرُ وتعلَقُ بالذي يليها من الأشجار: العَشَقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٢٩/٣: وفي اشتقاق العشق قولان: أحدهما: أنه من العَشَقَةِ - مُحَرَكَةً - وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشَبَّه به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبة ربِّه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٨٠/٥ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتب إلى أهل طبرستان يشرح فيها ما تقلده من أصول الدين، قوله: وإن مما نعتقده ترك إطلاق تسمية العشق على الله تعالى، ويبين أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفي ما نص الله من ذكر المحبة كفاية، فلعل الشارح قد قاس النبي صلى الله عليه وسلم في عدم جواز وصفه بهذا اللفظ بالله سبحانه وتعالى، لما يجب من توقيره وتعظيمه والتأدب معه صلى الله عليه وسلم. وهذه اللفظة يستثقل ظلها في حق أحاد الناس فضلاً عن عظمائهم.

وأما قوله: إن الحلف بغير الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم، فقد قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٣٣٥/١: وقد اتفق العلماء على أنه لا تنعقد اليمين بغير الله تعالى، وهو الحلف بالمخلوقات، فلو حلف بالكعبة أو بالملائكة، أو بالأنبياء، أو بأحد من الشيوخ أو الملوك، لم تنعقد يمينه، ولا يشرع له ذلك، بل ينهي عنه إما نهى تحريم وإما نهى تنزيه، فإن للعلماء في ذلك قولين، والصحيح أنه نهى تحريم، ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»، وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يقل أحد من العلماء المتقدمين: إنه تنعقد اليمين بأحد من الأنبياء إلا في نبينا صلى الله عليه وسلم، فإن عن أحمد روايتين في أنه تنعقد اليمين به، وقد طرد بعض أصحابه كابن عقيل الخلاف في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصل القول بانعقاد اليمين بالنبي ضعيف شاذ، ولم يقل به أحد من

العلماء فيما نَعْلَمُ، والذي عليه الجمهورُ كمالُك، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَتَعَقَّدُ اليمينُ به كإحدى الروایتين عن أحمد، وهذا هو الصحيح.

وأما منعه التوسُّلُ بذاته صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر في «شرحه» ص ٢٣٣ - ٢٣٥ مستند المنع، فليراجع، ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابُ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غاية في النفاسة، يذهب فيه إلى عدم جواز التوسل بذاته صلى الله عليه وسلم، والشارح رحمه الله متابعٌ له في هذه المسألة.

فهذه المسائل كما ترى، الحقُّ مع الشارح في كثيرٍ منها، وهي مسائل قد بحثها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهبَ أهل السنة والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخادمٌ مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالمٌ مطلعٌ يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُصَدِّرُ حكمه إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنة، والذين عارضوه وانتقدوه لم يَلْغُوا مَبْلَغَهُ من العلم العميق، والنظر الدقيق. فما كان يَجْمَلُ بهؤلاء القضاة أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا به إلى السلطان، ويُعَرِّوه من المناصب التي كان يقوم بها على خير وجه، ويحولوا بينه وبين تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقواله بميزانِ العدل، ويتجرّدون من العصبية، لكن يبدو أن هذا الخطُّ قد رَسَمُوهُ لأنفسهم، واتخذوه أساساً للتنكيل بكل مَنْ يَتَسَبَّبُ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقواله التي أداها إليه اجتهاده.

فقد جاء في «الدرر الكامنة» ٣٧٤/١ في ترجمة الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ : وأخذ عن ابن تيمية، ففَتِنَ بِحُبِّهِ، وامْتَحَنَ بِسَبِيهِ.



وفي «إنباء الغمر» ٦١/٢ و ٩٨: أن الشيخ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفي إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عَزَرَ وضُرِبَ بسبب فتواه بشيء من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٨٣/٢: أن الفقيه يوسف بن ماجد ولي الدين المرداوي (٧٨٣) هـ امتُحِنَ بسبب فتواه بمسائل لابن تيمية.

وفيه أيضاً ٤٢/٣: أن زين الدين عُمَرَ بن سعيد القرشي البلخي الكتاني (٧٩٢) هـ امتُحِنَ بسبب المذهب التيمي.

وفيه أيضاً ١٧٦/٣: أن الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نُقِمَ عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية.

وفي «الدُرَرِ الكامنة» ٣٠/٣: أن الإمام علاء الدين بن أيوب المقدسي الملقب «عليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلام ابن تيمية، ونَسَخَ منه الكثير، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وأنه امتُحِنَ وأُوذِيَ بسبب ذلك.

وقد بقيَ الشارحُ رحمه الله بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّمَ إلى الأمير سيف الدين يَلْبُغا بن عبد الله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلب وظائفه وأن يُرَدَّ إليه اعتباره، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عارضَ في ذلك غريمه عليُّ الأكبر الذي أخذَ المدرسة الجوهريّة منه، وحاولَ أن يُثْنِيَ الأميرَ عن مرسومه الذي أصدره، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفتِ الأميرُ إلى قوله، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامع الأفرم، ودرّسَ بالجوهريّة.

وفاته:

وفي ذي القعدة من سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة توفي الإمام  
العلامة صدر الدين علي بن أبي جعفر، ودُفِنَ بسفح قاسيون، رَحِمَهُ اللهُ  
رحمةً واسعة.

## مصادر ترجمة الشارح وأخباره

١ - «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ - ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ - ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١) هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.

٢ - «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٩٥/٢ - ٩٨ و ٥٠/٣ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه على هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الشعر البسام».

٣ - «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ٤٦٥/١ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤) هـ.

٤ - «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ «دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢) هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢) هـ.

- ٥ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ.
- ٦ - «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣) هـ.
- ٧ - «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧) هـ.
- ٨ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبدالحى بن أحمد ابن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩) هـ.
- ٩ - هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨) هـ، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦) هـ!.

## الطبعات السابقة لهذا الشرح

١ - الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٩هـ، في المطبعة السلفية بمكة المكرمة، طُبعت بعناية العالم العلامة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ - رحمه الله وأجزَلَ مثوبته. ذَكَرَ نَاشِرُهَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ النسخَةُ الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبعُ كثيرةَ الغلط والتحريف، حيثُ إِنَّهَا لَمْ تُصَحَّحْ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهَا أَصْلٌ صحيح للمقابلة عليه، فقد اعتنى صاحبُ الفضيلة الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ بتصحيحه فشكلَ لجنةً من المشايخ وطلبة العلم النجديين والحجازيين لا يَقِلُّ عددهم عن العشرة، فُقِرَّتْ على فضيلته بمسمع من المذكورين، فَصَحَّحَتْ بِقدر الطاقة والاجتهاد.

قلنا: وهذه التصحيحات التي انتهوا إليها بحسبِ اجتهادهم لا نَعْرِفُ عنها شيئاً لأنه لم يَرَدْ في التعليقات ما يَدُلُّ عليها، أَوْ يُشِيرُ إليها، ولو كان الأصل الذي اعتمدوه بينَ أيدينا، لَأَمَكَّنَا الوقوفُ على هذه التصحيحات، ومعرفة قدرها وقيمتها.

٢ - الطبعة الثانية طُبِعَتْ بمصر في دار المعارف سنة ١٣٧٣هـ بتحقيق كبير المحققين في عصره الشيخ أحمد محمد شاكر - رَحِمَهُ الله - وقد ذَكَرَ في مقدمته أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لِلكتابِ مخطوطةً معتمدةً، حتَّى

الأصل الخطي الذي طُبعت عنه الطبعة السالفة لم يقف عليه، فاعتمدت النسخة المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلام الشارح قَدَّر الطاقة وقابل الأحاديث والآثار التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان - رحمه الله - يَتَمَنَّى أن يُوفِّقَه اللهُ إلى أصل مُتَقَنٍ لهذا الكتاب يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ - الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخرّيج أحاديثها للشيخ ناصر الدين الألباني، وقد اعتمد في هذه الطبعة على أصل خطي حديث العهد، كتب سنة ١٣٢٢هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات حتى الآيات القرآنية جاءت فيها مُحرَّفة. انظر على سبيل المثال الصفحة ١٠ من صورة الأصل المطبوعة مع الكتاب، مما دفع اللجنة القائمة على طبعه أن تَعْمِدَ طبعة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وتُثبت زياداتٍ طفيفةً جاءت في هذا الأصل، وما جاء فيها من تحريفات وأخطاء، فقد صُحِّحت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاكر، ولم يُشَرَّ إلى ذلك في التعليقات.

٤ - الطبعة الرابعة طُبعت بالشام سنة ١٤٠١هـ بتحقيق وتخرّيج الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد اعتمد في هذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاكر، لكنه استدرَك فيها أخطاءً وتحريفاتٍ وَقَعَتْ في مطبوعة الشيخ شاكر، وكان يعتمد في التصويب على المراجع والمطآن التي بين يديه مما نَقَلَ عنه المصنّف، لكنه لم يُشَرَّ إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويب عنها، مما أفقدها قيمتها العلمية.

٥ - الطبعة الخامسة طُبِعَت في مصر سنة ١٤٠٢ هـ بتحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، نَشَرَتْه مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَرَ على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أكثر نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحَ ألفاظ! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلَهَا في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعةً المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقَارَنَ بين النسختين، وأثَبَتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبع في التحقيق هو اتخاذُ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتداد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركُه من المطبوع، فَيُؤَخَذُ عنه، ويُشار إلى ذلك.

وممَّا يَدْعُو إلى الاستغرابِ أنه لم يَصِفْ هذه النسخة الخطية التي اعتمَدَها وصفاً دقيقاً يُنبِئُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخِ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعينُ الباحثَ على التعرفِ عليها.

وفي بعض ما قارَنَاهُ في هذه الطبعة تبَيَّنَ أنه لم يتخذ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلَحَ، وبَدَّلَ مِنْ غيرها أشياءً دونما إشارةٍ إلى ذلك.

٦ - الطبعة السادسة طُبِعَت في بيروت سنة ١٤٠٥ هـ، نشر دار البيان، وذَكَرَ في صَفْحَةِ العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعلَّقَ عليه بشير محمد عيون! وقد قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعتمَدَ الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتمَد، وبين المطبوع، مما يَدُلُّ على أن هذه الطبعة لم يُراعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقن، وأن

الناشر قد لَفَّقَهَا من الأصل الذي اعْتَمَدَهُ، ومن طبعة شاكر، ومن طبعة مكة، ولم يُشَرِّ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاء غير القليلة، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخريجُ الأحاديث، فعَامَّتُهَا مأخوذةٌ من تحقیقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرناؤوط المدونة في الطبعة الرابعة كما يَتَبَيَّنُ من المقارنة بين الطبعتين.



## وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق

١ - النسخة الأولى: وهي المتخذة أصلاً، لأنها أقدم النسخ وأتقنها وأوضحها، وقد رُمِزَ لها بـ (أ)، وهي المصورة عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادرية<sup>(١)</sup> ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعدد أوراقها ثلاث مئة وتسع وثلاثون ورقة، مقاسها ١٤ × ١٩، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً.

وهي نسخة نفيسة، جليّة الخط، حسنة الضبط، منقولة عن نسخة المؤلف المقرّوة عليه في حياته<sup>(٢)</sup>، ثم قُوِيْلَتْ وصُحِّحَتْ على نسخته بعد وفاته - رحمه الله - كما هو مُثَبَّت في حواشي الأوراق (٥) و (٧)

---

(١) نسبة إلى الإمام العالم الزاهد الشيخ عبدالقادر الجيلّي، إمام الخنابلة وشيخهم في عصره، وهي تقع في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي بباب الأرج، وهي أصل خزانة مدرسة شيخ الخنابلة أبي سعد المبارك بن علي المخرمي البغدادي، التي تولّى التدريس بها تلميذه الشيخ عبدالقادر حتى وفاته (٥٦١هـ)، فنُسِبَتْ إليه. ونُسِجَلْ هنا جليل الشكر وعظيم الامتنان إلى مُتَوَلّي الأوقاف القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمها هدية لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد قَرِغَ من نسخها كاتبها سنة (٧٨٢هـ)، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

و (٩) و (١٠) و (١٥) و (١٨) و (٢٥) و (٣٠) و (٣٤) و (٤٤) و (٥٠) و (٥١) و (٥٤) و (٦٣) و (١١٣) و (١٢٦) و (١٨٦) و (١٩٠). ونص ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَّغَ مُقَابِلَةً عَلَى نَسْخَةِ الْمُصَنَّفِ الَّتِي بِخَطِّهِ، وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ، تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَإِيَانَا آمِينَ.

وفي حواشيها تصحيحات غير قليلة، واستدراكات للسقط الذي وَقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظمُ نصوص الأحاديث بالشَّكْلِ.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصّه: وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ ثَانِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ عَمْرٍ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَحْيَى الْخَنْفِي، عَامَلَهُ اللَّهُ بِطُفْهِ الْخَنْفِيِّ، وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ.

ويؤخذ على هذه النسخة أنَّ لوحةَ العنوان خلُوٌ من ذكر اسم الشرح والمؤلف<sup>(١)</sup>، وسقوطُ صفحةٍ منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفات غير قليلة في الأربعين ورقةً الأخيرة، مما يَدُلُّ على أنَّ المُقَابِلَةَ لم تكن دقيقةً فيها.

٢ - النسخة الثانية المرموز لها بـ (ب)، وهي مصورةٌ عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقه بالمكتبة السليمانية باستنبول

---

(١) وربما يكون السبب في عَدَمِ ذِكْرِ اسْمِهِ عَلَى أَكْثَرِ النُّسَخِ الْخَطِيَّةِ لِهَذَا الشَّرْحِ هُوَ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ وَشِيَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَنَسَبُوا إِلَيْهِ أَشْيَاءَ يُحِيلُ إِلَيْهِمْ أَنَّهَا شَاذَةٌ وَمَنْكَرَةٌ، مِمَّا حَادَا بِالسُّلْطَانِ أَنْ يَأْمُرَ بِتَعْزِيرِهِ وَعَزْلِهِ عَنْ مَنَاصِبِهِ، بِحَيْثُ صَارَ الْعَامَّةُ يَنْفُضُونَ عَنْهُ، وَيَتَخَوَّفُونَ مِنْ قِرَاءَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ، فَكَانَ النَّسَاحُ يَتَعَمَّدُونَ حَذْفَ اسْمِهِ مِنْهَا لِيُقْبَلَ عَلَيْهَا النَّاسُ، وَيَعْمَ نَفْعُهَا، وَتَتَشَرَّ بَيْنَ الْعَامَةِ.

تحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقة. مقاسها ٢١×١٥، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أُثبتَ على الورقة الأولى منه أسماء ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيدة الطحاوية» للإمام الفاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تَبَيَّنَ لنا بَعْدَ مراجعته أن الكتابَ الثالث ليس فيه، وأنه لا يَشْتَمِلُ إلا على الشرحين الأولين، ويبدأ «شرح ابن أبي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أقحمت لفظة «أبي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كُتِبَ بخطٍ دقيقٍ قريب من النسخ، تَتَعَدَّرُ قراءة غير قليلٍ من جُمْلِهِ على غير المتمرس لتداخله، وعدم وُضوحه.

وهي نسخة موثقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نُقِلَتْ عن خط المصنف، وقُوِّلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزْتُ هذه النسخة من نسخة نُقِلَتْ عن خطِّ المصنف رحمه الله، وقُوِّلَتْ عليه، في ليلة الجمعة الغراء المُسْفِرِ صباحها عن السابع من شهر الله المحرم الحرام افتتاحَ شهور عام ثلاثة وثمانين وثمان مئة، فللَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ، توفانا الله تعالى على الكتاب والسنة بمحمد، وآله، وصحبه، وتابعيه، وأزواجه، وذُرِّيَّته، وَجِزَّيْهِ كَتَبَ فقيرُ عفوِ الله سبحانه هبةُ الله أبو النصر عَبْدُ الوَهَّابِ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن أبي نصر

محمد بن عربشاه بن أبي بكر العثماني الأنصاري<sup>(١)</sup> الحنفي، عاملهم  
اللَّهُ الْجَفِيّ، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين.

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصّه: «قُوِلت على النسخة  
المنقولة منها، فَصَحَّت والله الحمدُ والمنة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرةً عن نسخة (أ) لا تَقِلُّ عنها في  
الجُودَة والإِتقان، لولا أن كاتبها رحمه الله شَطَحَ قَلَمُهُ، فأسقط في غير  
ما موضعٍ منه كلمةً أو جملة، تدارك بعض ذلك في المقابلة على الأصل  
المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعزِّز ذلك وَيُقوِّيه  
ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ - فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصّه: «ليس في

---

(١) هو عبد الوهَّاب بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطُّرخاني، ثم  
الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرفُ كابيه بابن عربشاه.

وُلِدَ في يوم الثلاثاء ثامن عَشْرِي شوال سنة ٨١٣ هـ بحاج طرخان من دشت قبجاق، ثم  
تَحَوَّلَ منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقرأ القرآن وغيره، وتدرَّبَ  
بأبيه في العربية والفقه وغيرهما، وسمِعَ بقراءة أبيه على القاضي الشهاب ابن الحبال  
«صحيح مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشة ابنة الشرائحي، وعلى الحافظ ابن حجر، ونابَ  
في قضاء دمشق والقاهرة مُدَّةً، ثم استقلَّ به في دمشق سنة ٨٨٤، ثم صُرف عنه في  
شوال من السنة التي تليها، فَقَدِمَ القاهرة مُكثِّراً التَّشْكِي من الديون التي تَحَمَّلَهَا بسببه،  
فلم يَلْبَثْ أن وَلِيَ تدرِيسَ الفقه بالمدرسة الصرغتمشية بالقاهرة، فَلَبِثَ بها إلى أن مات  
سنة ٩٠١ هـ. من تصانيفه «دلائل الإنصاف نظم مسائل طريقة الخلاف» يزيد على  
خمس وعشرين ألف بيت، و«الإرشاد المفيد لخالص التوحيد» نظم أيضاً، و«الجوهر  
المنضد في علم الخليل بن أحمد».

مترجم في «الضوء اللامع» للسخاوي ٩٧/٥ - ٩٨، و«كشف الظنون» ٦٧ و ٦٢٠  
و ٧٥٩ و ٩٢٥ و ١٠٥٦ و ١٤٠٥ و ١٧٩٦، و«شذرات الذهب» ٥/٨.

النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أويتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ - وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصين له الدين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أثبت فوق كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ - وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليق مطول، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ - وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصواب ترك الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجَر بضم الحاء وسكون الجيم. والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ - وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السُّهيلي، وهي بَقْصُهَا ونَصُّهَا موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ - وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف رحمه الله في اشتقاق اسم المُرْجئة قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرِّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشية بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفردت هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جُذِّ عَظِيمَة، أَتَا حَتَّ لَنَا مَعْرِفَةَ الشَّارِحِ الَّذِي أَنْبَهَمَ أَمْرَهُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَوَثَّقَ نِسْبَةَ الشَّرْحِ إِلَيْهِ.

٣ - النسخة الثالثة المرموز لها بـ (ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعددُ أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسُها ١٤ × ٢١، وعددُ السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتِبَتْ بِخَطِ نَسْخِيٍّ وَاضِحٍ. وهي متأخرة عن سابقتها، ومن المرجَّح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سَقَطَتْ أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدَوَّنْ في صفحة العنوان اسم الكتاب ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا قُوبِلَتْ عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ، وَلِذَا وَقَعَ فِيهَا تَحْرِيفٌ وَتَصْحِيفٌ، وَسَقَطَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْهُ غَيْرُ قَلِيلٍ مِمَّا جَعَلَهَا دُونَ نَسْخَةِ (أ) وَ (ب) فِي الْجُودَةِ وَالضَّبْطِ.

وَجَاءَ فِي الْوَرَقَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْهَا مَا نَصُّهُ: قَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِهِ يَوْمَ الْأَحَدِ وَقْتَ الظَّهْرِ يَوْمَ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ، وَأَحْوَجِهِمْ إِلَى اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَاجِّ شَهَابِ بْنِ الْحَاجِّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى التَّكْرِيْتِي. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَلِمَنْ عُلِمَ، وَلِمَشَايِخِهِ، وَلِمُسْتَكْتَبِيهِ، وَلِمَنْ نَظَرَ فِيهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ سَنَةُ أَلْفٍ وَمِئَتَيْنِ وَسَبْعَةِ عَشَرَ سَنَةً!.

وَجَاءَ بِإِثْرِ ذَلِكَ فِي الْوَرَقَةِ نَفْسِهَا: انْتَقَلْتُ بِالشَّرَاءِ الشَّرْعِيِّ إِلَى أَقْلِّ عِبَادِ اللَّهِ الْفَقِيرِ الْمَقْرُّ بِالذَّنْبِ وَالتَّقْصِيرِ أَحْمَدَ السُّوَيْدِي، غُفِيَ عَنْهُ.

وقد أصابت الرطوبة الورقة (١٨٩) و (٢٢٢) و (٢٢٣)، فأفسدت بعضَ السطور، وانمحت كثير من الكلمات.

وجاء في الورقة (١٤) و (٥٥) و (٦١) و (٦٨) و (٧٩) و (٨٦) و (٨٧) و (١٠١) تعليقاتُ على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نظر في هذا الشرح.

٤ - النسخةُ الرابعة المرموز لها بـ (د)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفلٌ من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان مانصه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحها شيخه عمادالدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عمادالدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً.

وخطُّها نسخي واضح مقروء منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوقع له تحريفٌ وتصحيف غير قليل، صحَّح أكثره مَنْ قرأه أوقبله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم نَتَّبِعْ مَنْ هو صاحبُ هذه التصحيحات، لكنها تُنبِئُ عن أَلَمِية وعلم ومعرفة.

وهي نسخة متأخرة، فرغَ من نسخها سنة ١٢١٧هـ. سليمان بن ملاً محمد بن ملاً عبدالرحمن بن ملاً عبدالله بن مرعي بن ناصر بن حسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقة الأخيرة منه.

وقد استفدنا من هذه النسخة في عدة مواضع كما هو مبين في تعليقاتنا.

## ما تمتاز به هذه الطبعة

- ١ - معرفة الشارح معرفةً قطعيةً تقضي على كل تردّد، وذلك:  
(أ) بوجود اسمه على إحدى النسخ الخطية التي اعتمدناها، وهي نسخة (ب).  
(ب) الترجمة التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريح بنسبة هذا الشرح إليه.  
(ج) وجود تشابه في الأفكار، والأسلوب، والحُجّة بين ما جاء في رسالته «الاتباع» وبين بعض ما جاء في هذا الشرح.  
(د) النصّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ١٤٦/٢ للمرتضى الزبيدي، وفيه تصريح بنسبة الشرح إليه، وهذا كان قد عثر عليه الشيخ محمد نصيف - رحمه الله - وأرشد الشيخ أحمد شاکر إليه.  
(هـ) تصريح صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحب «هدية العارفين» فنسب الشرح إلى أبيه علي بن محمد المتوفى سنة ٥٧٤٦هـ، ولَقَّب الأب بصدرالدين، وهولقبُ ابنه.  
(و) المسائل التي امتحن بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شهاب» أكثرها موجود في هذا الشرح.



٢ - إحالة كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أخذ عنها.

٣ - إخراج النص إخراجاً صحيحاً موثقاً كما كتبه المؤلف، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخة كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبِلت على نسخته، وهي النسخة المرموزُ لها بـ (أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أخذَ عنها المؤلف، وبذلك أمكن تدارُك عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقاتٍ مُفيدة.

٤ - التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل حديث بما يليقُ بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكرُ مع التخريج لفظَ الحديث كما هو عند مُخرِجه، لأن الشارح - رحمه الله - لا يَنْقُلُها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما يَنْقُلُها بالواسطة وربما يكونُ مَنْ نَقَلَ عنه أثبتَها من محفوظه فَيَقَعُ في روايتها تقديمٌ وتأخيرٌ، واختصارٌ وتَصَرُّفٌ في اللفظ.

٥ - كُتِبَت الآياتُ في الأصل الذي كُتِبَ في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقةِ الصَّدوق أبي عمرو بن العلاء البَصري المتوفى سنة (١٥٤هـ)، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبل عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعتنا هذه قراءة حفص بن سليمان الكوفي، بروايته عن عاصم بن أبي النّجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد المشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءة أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيحٌ ثابت، كما هو معروف عند أهل العِلْم بهذا الفن.

٦ - التعليق على بعض ما وَهَمَ فيه المؤلف من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنِّفيها، وعلى بعض ما ذَهَبَ إليه - رحمه الله - من اجتهاداتٍ أو آراءٍ ظَهَرَ أَنَّ الأولى خلافُها، وقد استفدنا فيها من توجيهاتِ سماحة شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله، وجزاه عنا وعن المسلمين كُلَّ خيرٍ، فقد قُرِئَتْ عليه بعضُ المشكلات، ورأى ضرورةَ التعليقِ عليها، وهي مواضعٌ قليلة في الكتاب.

٧ - الإشارة إلى الموارد التي اقتبس منها الشارح تارةً بالنص، وتارةً بالمعنى.

٨ - التعريفُ بالأعلام تعريفًا موجزًا، والإحالةُ على مصادرٍ ترجمتهم.

٩ - تعليقاتٌ متنوعة تشتمل توضيحَ المعنى المراد من بعض الآيات المستشهد بها، وشرحَ الغريب، والألفاظ ذات المدلول الاصطلاحي، وتخريجَ الشعر، والتعريفَ ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ - إثباتُ عناوينَ فرعيةٍ بالهامش تُعرِّفُ بالبحث الذي يتناوله الشارح.

١١ - صنعُ فهرسٍ للآياتِ، والأحاديثِ، والأشعارِ، والفرقِ، والأعلامِ، والكتبِ، والبلدانِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ فَسْتَعِذُّهُ وَتَسْتَغْفِرُ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَرَأْسِهِ وَأَنْ  
 أَعْلَمَ أَنْ مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَمَا لَمْ يَهْدِ لَهُ مِنْ خَلْقٍ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَلَا  
 مَنْ يَضِلَّ إِلَّا ضَلَّ اللَّهُ وَكَانَ لَهُ وَلِيٌّ يَهْدِيهِ لَمْ يَضِلَّ لَهُ وَلِيٌّ يَهْدِيهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ أَمَرُوا بِالْعِلْمِ وَنَهَوْا بِالْعِلْمِ وَنَهَوْا بِالْعِلْمِ وَنَهَوْا بِالْعِلْمِ  
 وَالْأَكْبَرُ بِالْكَشْبَةِ إِلَى قَعِّ الْفَرْطِ وَهَذَا سَمِيُّ الْأَمَامِ أَبُو حَقِيقَةَ  
 عَلَيْهِ سَلَامٌ مَا قَالَ وَجَعَلَ فِي الْوِزَاقِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ الْعَقْلَ الْأَكْبَرُ  
 وَجَعَلَ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ وَصَرُورَتُهُمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ صُرُورٍ  
 وَجَعَلَ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَفْئِدَةِ وَلَا طَائِفَتَهُ إِلَّا بِأَنْ يُعْرِفَ وَبِ  
 وَجَعَلَ فِيهَا وَفَاطِمًا بِأَسْمَاءٍ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَيَكُونُ  
 كُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهَا مِمَّا سَوَاهُ وَيَكُونُ شَعْبًا بِمَا يَقْرَبُهَا إِلَيْهِ دُونَ  
 مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ وَمِنْ الْحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ  
 وَأَذْرَاكَ عَلَى التَّصْوِيلِ فَأَقْضَتْ حُجَّةَ الْعِزِّ الرَّحِيمِ أَنْ يَكُونَ  
 الرُّسُلُ بِمَعْرِفَتِهِ وَالْبُعْدَ أَعْيُنَ وَلَمْ يَنْجِبْهُمْ فَيُسْتَشْرَفُ وَلَمْ يَكُنْ  
 مُتَذَكِّرِينَ وَجَعَلَ مُفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ وَزِيَادَةَ رُسُلِهِمْ بِمَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةِ  
 سَيِّمَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ أَدْعَى عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ  
 مَطَالِبَ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلًا

في حرمها تعريف الطريق الموصل اليه وهي شريعة الحق المستقيمة  
 ونهجه والثاني تعريف السالكين في هذه الشريعة  
 نعم المقصود اعرف الناس بالله عز وجل السالكين في الطريق الموصل  
 واعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه وهذا سمي اهدى  
 به على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الحقيقة عليه نور الحق  
 وآية عليه فقال تعالى في الروح من آية على من يتسلسل عباده  
 ان تعالى وكذلك وحينئذ لكل روحا من الامانة كانت تدري ما  
 بولا الامانة ولكن جعلناه نوراً يهدي من يشاء عباده  
 ان يهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما  
 الارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا بما جاء به الرسول  
 والا في الاستنضاء به وهو الشفا كما قال تعالى قل هو المدين  
 فواهدى وشفا فهو وان كان هدى وشفا مطلقاً لكن لما  
 ان المستفيع بذلك هم المؤمنين خصوصاً بالذكر والله تعالى ارسل  
 رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى الا بما جاء به ولا ريب انه  
 بع كل اذن ثمن بما جاء به الرسول ايماناً عامناً محلاً ولا  
 يزل معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل في حق كل كفاية  
 ان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله واطل به تدبر  
 في ان وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والاحتياط  
 في اجزء الامور المعروفة والهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الله

القولن المذكورين وذلك بحسب حال الحكم فانه ان اعتقد ان الحكم  
 بما انزل الله غير واجب وانه محبزه او اشتهايه مع ثقته  
 انه حكم الله فهذا كفر اكبر وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله وعلمه  
 في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بانه ينبغي للعقوبه بهذا  
 عاص ويسمي كافرا مجازا او كفرا اصغروا ان جهل حكم الله فيها  
 مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا  
 له حكم الخطيئ واراد الشيخ رحمه الله نقوله ولا نقول لا يضر  
 مع الايمان ذنب لمن علمه مخالفة المرجحيه وشبهتهم كانت  
 قد وقعت لبعض الاولين فانفق الصحابه على قتلهم ان لم يتوبوا  
 من ذلك فان قدامه ابن عبد الله سرت الحمر بعد تحريمها صهي  
 وطايفة قتلوا قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعلما الصلوات  
 جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعلما الصلوات الا به  
 فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلي بن ابي  
 طالب وسائر الصحابة على انهم ان اعترفوا بالتحريم جلدوا وان  
 اصرروا على استهلاكها قتلوا وقال عمر لقدامه اخطات استل  
 الحفرة اما انك لو انقيت وامنت وعلت الضاحيات لم يشر الحمر  
 وقد ان هذه الآية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الحمر

ابن

مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا

لم

وكان

وكان تخريمها بعد وقعة احد قال بعض الصحابة فليفلح اصحابنا  
 الذين ماتوا وهم بشر نزل الله تعالى هذه الآية بين  
 فيها ان من طعم الشيء ذاك حال التي لم يحرم فيها فلاحنا عليه اذا  
 كان من المؤمنين المتقين المصلحين كما كان من امر استغفار بيت  
 المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا انهم اخطوا و  
 ايسروا من التوبة فكتب عمر الى قدامه يقول له حم تنزل الحجاب  
 من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب  
 ما ادرى اي ذنبك اعظم استحلال الحرم او لآلم يأسك من طغيانه  
 ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو شفق عليه بين ائمة  
 الاسلام قولهم ونزحوا للمحسنين من المؤمنين ان يغفروا  
 عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا ناس عليهم ولا تشهد لهم بالجنة  
 ونستغفر لهم ونحاف عليهم ولا نعظمهم وعمل المؤمن ان يعتقد  
 هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره وقال  
 تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب  
 ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ذكك كان محذورا  
 وقال تعالى فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى  
 واياي فلتقون واياي فارهبون فلا تحشوا الناس وتحشوا

بلغ من حاله ان  
 انزل الحجاب  
 تعالى برحمته واياي فلتقون

لا يخرنون العقليات ولا يهزمون الشيعيات وكل ذلك فضلا  
 وتضل عن شوا السبيل نسال الله السلامة والعام  
 من هذه الاقوال الواهية المقصية بقايلها الى الجاوية شي  
 فكل من العزة عما صفوئ وسلام على المرسلين والحمد لله  
 وانوه الفراع من نشيد يوم الحشر ان تدفع الاول  
 سنة اسير وما من سيج على يد العبد الفقير الى  
 العذير عجز من بحر من احسن حتى اكنى عايل  
 فحفي وغفر له ولوالديه وجميع المسلمين امين  
 اة اكره من العالمين صل الله على سيد محمد وآله  
 وصحبه وسلم سلا الى يوم الدين  
 ما لك من نعم الوكيل

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

الشيخ مصطفى بن ابراهيم

# شرح عقايد طحاوي

جواب المتنبي  
رحم الله من  
الشيخ

شرح العقائد الطحاوية  
للشيخ محمد بن ابراهيم  
اصفي رحمه الله

المجلد الرابع  
شرح العقائد الطحاوية  
للشيخ محمد بن ابراهيم  
اصفي رحمه الله

مكتبة



Sileymaniye Kütüphanesi	
Kısm	Laleli
Yeni	
Eski Kopye No.	12320

لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)









وَيَسْتَعِينُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن  
سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له  
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً  
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم اذ شرف العلم  
بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمي  
الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقهائاً قاله وجمعه واراد من اصول  
الدين الفقه الاكبر وحاجته العباد اليه فوق كل حاجة وفروقه  
اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة للقلوب ولا نصيب ولا طابنته الا بان  
تعرف ربها وسببها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون  
مع ذلك فله احب اليها تملواه ويكون جميعاً فيما يقربها اليه ومن غير  
من سائر خلقه ومن المحال ان تنقل العقول بمعرفة ذلك وادراكه على التقصيل  
فاقتضت رحمة العزيز الرحيم ان يبعث الرسل به معرفتي واليه داعيت  
ولم اجابهم مبشرين ولم خاطبهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزياد رسالتهم  
سرقة المعبود بجمانه باسمائه وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تبني طالب السالك  
كلها من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصلاً من عظيمها من احدها تعريف الطريق  
الموصل اليه وهي حقيقة المنفعة لا مره ونهيها والثاني تعريف اليكس ما لهم بعد  
الوصول اليه من النعيم القيم فاعرف الناس بانته عز وجل اتبعهم للطريق اليه واعرفهم  
بمال اليكس عند القهروم عليه ولهذا سمي الله ما انزله على رسوله روحا لتوقف  
لحيوة الحقيقة عليه ونور التوقف الهداية عليه فقال الله تعالى في الرج على من شاء من عباده  
وقال تعالى

وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدركها الا الكتاب  
ولا الايمان ولكن جعلناه نورا له ندى به من نشاء من عبادنا الى اخر سورة  
وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض  
الا الى الله تصير الامور فلا روم الا فينا جابر الرسول ولا نور الا في الاستغناء  
به وهو الشفا كما قال تعالى قل هو الذي انشا هدى وشفا فهو وان كان هدى  
وشفا مطلقا لكن لما كان المستغنى بذلك هو هو خصوصا في  
تفخاره على ربه وقد ورد الحق فلا هدى لاني  
على طرحة في رسولنا عاينا مجمل ولا ريب ان  
ما في رسولنا من تفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما  
بعث الله به رسوله وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب  
والحكمة وحفظ الذكرو والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة وللوعظة الحسنة والمجادلة  
بالحق واحسن ونحو ذلك ما اوجب الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم  
واما ما يجب على عيانتهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم  
ومعرفتهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاقل عن سماع بعض  
العلماء عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص  
وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي و  
المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغي ان يعرف ان عامة من  
صلا في هذا الباب او عجز فيه عن معرفته الحق فانما هو لتقريبه في اتباع  
ما جاء به الرسول وترك النظم والاستدلال الموصول الى معرفته فلما  
اخرجوا عن كتاب الله صلوا كما قال تعالى فاما يا ايها الذين آمنوا فمعي هدى فمن اتبع



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستعين ونستغفره ونعوذ بالله من شرور  
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل ومن  
يضل فلا هادي لم يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

وتشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم  
تسلما كثيرا اما بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم  
لاشرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه  
الفرع ولهذا سمي الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله  
وجعه فاوراق من اصول الدين الفقه الاكبر وجاجة العبارة  
ايه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة لا حياة  
للقلوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان تعرف ربها ومعبودها  
وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون مع ذلك كله احب اليها  
من سواه ويكون سعيها فيما يقر بها اليه دون غيره من سائر خلقه  
ومن الخلال تستقل العقول بمعرفته ذلك والتمسك على التفضل  
فانقصة رضة العزيز الرحيم ان يفت البر لانه معروفين واليه دأبنا  
ولن اجابهم مبشرين ولن مخالفهم منذرين وجعل مفتاح  
دعوتهم وزينة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه  
وصفاته

مكتبة  
 دار  
 الخليل  
 في  
 القدس  
 ١٣٩٢  
 ١٣٩٢

وصفاته وافعالها على هذه المعرفة تثنى مطالب الرسالة كلها  
 من اولها الى اخرها شريع ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف  
 الطريق للوصول اليه وهي شريعة المنفعة لاهل ونكير والآخر  
 تعريف السالكين بالله بعد الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف انك  
 بالله عز وجل تبعد عن الطريق للوصول اليه واعرف انك السالكين  
 عند القدر عليه ولهذا سمي الله ما انزل له على رسوله روحا

لتوقف الحق الحقيقي عليه ونور التوقف الهداية عليه فقال الله  
 تعالى بلغ الروح على من يشاء من عباده وفيك تعالى وكذلك اوجينا  
 اليك روحا من امرنا ما كنت تدري بما الكتاب ولا الايمان  
 ولكن جعلناه نورا بين يدي به من نشاء من عبادنا الى انزل النور  
 وانك لتدري الى امر اطع مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات و  
 الارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا فيما جاء بالرسول ولا نور  
 الا في الاستضاء به وهو ان شاء كما قال تعالى في هؤلاء بين امنوا هدي  
 وشفاء فهو وان كان هدي وشفاء مطلقا لكن لما كان المنفعة بذكر  
 هم للمؤمنين خصوصا بالذكر والله تعالى ارسل رسولا بالهدى ودين الحق  
 فلا هدي الا فيما جاء به ولا يرب ابي يحب على كل احد ان يؤمن بما جاءه  
 به الرسول الى ان شاء الله ولا يرب الا بغيره الرسالة على التفصيل فرب على



اوتيت صيرون طر يتجولوا ويمسكون في قف السحاب والوجد كثير الزهد والمادة التي احدثها  
 هود والعرق الصلابة في العرق طرية التبدل وعريضة الجهل اما هذا التبدل في نوع  
 اهل الودم والتجيد اهل العزف والتاويها فالودم والخيل هم الذين يحزنون الى الانبياء  
 عن الله واليوم الاحد بطريقه والادامور عريضة مطابقة لادري في نفسه للمفسر صاحب طرية يتجولون  
 يتوهمون به ان الله شيء عظيم كبير وزن الامان تها دلان لم ينفية محسوسا وعقابا محسوسا  
 في ذلك واه كانه كذا باهو وان كانت الام ليس كذلك لان محله الجهور وقد وضع ابن سينا مثال تان في قوله على  
 كذب لصحة الجهور  
 هذه الامور اما اهل التفرقة والتاويل انهم الذين يقولون ان الانبياء يتعبدون الله في التوق  
 الى ما هو الخفي في نفس امرهم ما علمناه صقول ثم يتبدلون في قلوبهم فيكونون  
 وان الحق في نفس الامر  
 ما يوافق زياره بانواع التاويلات ولهذا كان اكثرهم لا يحرمون بالتاويل ان يقولون  
 ان يولد كن وعائير ما علمهم امكان احتفال للفظ واما اهل التجسر والتفصيل الذين  
 قوم ان الانبياء واتباع الانبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما اراد الله به ومنه فرب نفس  
 ابان واثقال الانبياء يقولون يجوز ان يكون للنفوس تاويل لا يسل الا الله لا يبدل خبره ولا يجد  
 ولا يخرج من الانبياء فضلا عن الصحابة والتابعين علم باحسانه وان محمد صلى الله عليه وسلم  
 كان يقرأ الرحمن على العرش استوى البر يصعد الكلام لطيف ما علمناه شجرة لما خلق  
 بيدي وهو كافر في هذا الحديث الايات بل معناها الذي قلت على الامر الله تعالى  
 ويظنون ان هذا هو السلف ثم منهم من يقول ان المراد باخلاص مدلولها الظاهر  
 المفهوم ولا يعرف احد الا يعلم زعم السامع ومنهم من يقول بل يجوز على ظاهرها ان يحل  
 رهاوس هذا فلا يعلم تاويلها الا الله فنحن نقضون حيث اشتهوا لها تاويلها  
 ظاهرها ولا تخرج هذا انها عمدة على ظاهرها وهو لا يشتركون في التاويل بالرسول  
 لم يبين المراد بانهم من التي يجعلونها متكلمة او متكلمة بهم ولهذا جعل كل فريق المشكك  
 من مضمونها غير ما يجعله الفريق الاخر شكلا ثم منهم من يقول لم يعلم معانيها ايضا  
 ونعم

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة دخنة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١

حسبي الله ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>

الحمدُ لِلَّهِ، نستعينه ونستغفره، ونعوذُ<sup>(٢)</sup> بِاللَّهِ من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهْدِهِ اللَّهُ، فلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يُضِلَّهُ، فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أن سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعدُ، فإنه لَمَّا كَانَ عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ الْعُلُومِ، إِذْ شَرَفَ عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ الْعِلْمَ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الْفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ: «الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ»<sup>(٣)</sup> وَحَاجَةُ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ،

---

(١) في (ب): بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وفي (ج): بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

(٢) في (ب): نعوذ.

(٣) هو رسالة صغيرة الحجم منسوبة إلى الإمام أبي حنيفة تتضمن معتقد أهل السنة والجماعة وقد طبعت في الهند بمفردها، ومع شرحها للإمام علم الهدى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي المتوفى سنة ٣٣٣هـ، وقد طبعت أيضاً بمصر مع شرحها للإمام العلامة الفقيه المحدث علي بن سلطان القاري الهروي المكي المتوفى سنة ١٠١٤هـ، وفي هذا الشرح نقول كثيرة عن شرح ابن أبي العز هذا، لكنه لا يصرح باسمه.

وضرورتهم إليه فَوْقَ كُلِّ ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طُمأنينة، إلاَّ بأنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وفَاطِرَهَا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، ويكونَ مع ذلك كُلُّهُ أَحَبَّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، ويكونَ سَعْيُهَا فيما يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ من سَائِرِ خلقه.

وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مَعْرِفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلَمَنْ أَجَابَهُمْ مَبَشِّرِينَ، وَلَمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلُّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا.

ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ الْمَقِيمِ.

فَأَعَرَفُ النَّاسَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَأَعَرَفُهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهَ مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوْقِفِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوْقِفِ الْهَدَايَةِ عَلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [المؤمن: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا

أعرف الناس بالله  
أتبعهم للطريق  
الموصل إليه

مَا كُنْتَ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ<sup>(١)</sup> وَلَكِنْ جَعَلْتَهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ  
نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ  
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ<sup>(٢)</sup>  
[الشورى: ٥٢، ٥٣]، فَلَا رُوحَ إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا نُورَ إِلَّا فِي  
الاستِضَاءَةِ بِهِ.

وهو الشِّفَاءُ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِيْنَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾  
[فصلت: ٤٤]. فهو—وإن كان هُدًى وشِفَاءً مطلقاً— لكنَّ لِمَا كَانَ  
الْمُسْتَفِيعُ بِذَلِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ، خُصُّوا بِالذِّكْرِ.

واللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، فَلَا هُدًى إِلَّا فِيمَا  
جَاءَ بِهِ.

وَجُوبُ الْإِيمَانِ  
الْمَجْمَلُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ  
وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ  
إِيمَانًا عَامًّا مُجْمَلًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ

(١) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «زَادَ الْمَسِيرَ» ٢٩٨/٧: قَوْلُهُ تَعَالَى: (مَا كُنْتَ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ) وَذَلِكَ  
أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْوَحْيِ، (وَلَا الْإِيمَانَ) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:  
أَحَدُهَا: أَنَّهُ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ إِلَى الْإِيمَانِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شَرَائِعُ الْإِيمَانِ وَمَعَالِمُهُ، وَهِيَ كُلُّهَا إِيمَانٌ، وَقَدْ سُمِّيَ الصَّلَاةُ  
إِيمَانًا، بِقَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ) هَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ قَتِيْبَةَ، وَعَمَدُ بْنُ  
إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَا كَانَ يَعْرِفُ الْإِيمَانَ حِينَ كَانَ فِي الْمَهْدِ، وَإِذَا كَانَ طِفْلًا قَبْلَ الْبُلُوغِ،  
حَكَاهُ الْوَاقِدِيُّ. وَالْقَوْلُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ. وَقَدْ اشْتَهَرَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ  
— عَلَيْهِ السَّلَامُ —: أَنَّهُ كَانَ يُوحِّدُ اللَّهَ، وَيُبْغِضُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى، وَيُحِبُّ وَيُعْتَمِرُ، وَيَتَّبِعُ  
شَرِيعَةَ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ — رَحِمَهُ اللَّهُ —: مَنْ زَعَمَ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، فَهُوَ قَوْلٌ سَوْءٌ، أَلَيْسَ كَانَ لَا يَأْكُلُ مَا ذَبَحَ عَلَى  
النَّصَبِ... .

(٢) انْظُرْ «التفسير القيم» ص ٤٣٤ للإمام ابن القيم رحمه الله.

فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ،  
وَدَاخِلٌ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَحِفْظِ  
الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،  
وَالدُّعَاءِ إِلَى سَبِيلِ الرَّبِّ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ بِالَّتِي  
هِيَ أَحْسَنُ<sup>(١)</sup> وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى  
الْكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ، فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدْرِهِمْ، وَحَاجَتِهِمْ  
وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَمَا أُمِرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ  
الْعِلْمِ، أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ.  
وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النُّصُوصَ وَفَهَمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ  
مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُفْتِيِّ وَالْمُحَدِّثِ  
وَالْحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ عَجَزَ فِيهِ

عامة من ضل في  
باب العقائد  
إنما لتفريطه في اتباع  
ما جاء به الرسول

(١) لِلْإِنْسَانِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِمَّا أَنْ يَعْرِفَ الْحَقَّ وَيَعْمَلَ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَا يَعْمَلَ بِهِ، وَإِمَّا  
أَنْ يَجْحَدَهُ. فَصَاحِبُ الْحَالِ الْأَوَّلِ: هُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالْحِكْمَةِ، فَإِنَّ الْحِكْمَةَ هِيَ الْعِلْمُ  
بِالْحَقِّ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَالنُّوعُ الثَّانِي: مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، لَكِنْ يَخَالِفُ نَفْسَهُ، فَهَذَا يُوعِظُ  
بِالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ. وَعَامَّةُ النَّاسِ يَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا وَهَذَا، فَإِنَّ النَّفْسَ لَهَا أَهْوَاءَ تَدْعُوهَا إِلَى  
خِلَافِ الْحَقِّ وَإِنْ عَرَفَتْهُ. وَأَمَّا الْجِدَلُ، فَلَا يَدْعَى بِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْمَعَاضِرِ،  
فَإِذَا عَارِضَ الْحَقَّ مَعَاضِرَ، جُودِلَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: بِالْحَسَنَةِ كَمَا قَالَ فِي الْمَوْعِظَةِ، لِأَنَّ الْجِدَالَ فِيهِ مَدَافَعَةٌ وَمَغَاضِبَةٌ،  
فِيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَصْلُحَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ وَالْمَدَافَعَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ  
بِعِلْمٍ، كَمَا أَنَّ الْحِكْمَةَ بِعِلْمٍ. وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُجَادِلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ  
كِتَابِهِ. «الرَّدُّ عَلَى الْمُنْتَظِقِينَ» ص ٤٦٨ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. وَانْظُرْ «مَدَارِجَ  
السَّالِكِينَ» ١/ ٤٤٥ - ٤٤٧ و«مِفْتَاحَ دَارِ السَّعَادَةِ» ١/ ١٧١ - ١٧٢.

(٢) «أَنْ يَعْرِفَ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصِل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله، ضلُّوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى \* وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى \* قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً \* قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

قال ابن عباس رضي الله عنه: تكفل الله لمن قرأ القرآن، وعمل بما فيه أن<sup>(١)</sup> لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنٌ» قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَصْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣٨١/٢، وصححه ووافقه الذهبي من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ: أجاز الله تابع القرآن من أن يضل في الدنيا، أو يشقى في الآخرة، ثم قرأ: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى» قال: لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣١١/٤، وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة، والفريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق عن ابن عباس، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٣٣) من طريق ابن عيينة، عن عطاء بن السائب، قال: قال ابن عباس: من قرأ القرآن، فأتبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة الحساب، وذلك أن الله تعالى يقول: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى».

جَبَّارٍ، قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ  
اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذَّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي  
لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ، وَلَا يَشْبَعُ  
مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ  
عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ<sup>(١)</sup> إِلَى غير ذلك من  
الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٨)، والدارمي ٤٣٥/٢، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨١) وفي  
سنده الحارث بن عبد الله الأور، والجمهور على توهينه.

وقال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» ص ١٥: والحديث مشهور من رواية الحارث  
الأور، وقد تكلموا فيه. بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده. أما أنه تعمد الكذب في  
الحديث، فلا. وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وقد  
وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح على أنه قد روي له شاهد عن عبد الله بن  
مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه  
«فضائل القرآن»: حدثنا أبو اليقظان، حدثنا عمار بن محمد الثوري أو غيره، عن  
أبي إسحاق الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال:  
«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَادِبَةُ اللَّهِ، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَادِبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللَّهِ،  
وَهُوَ النُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، عَصَمَةُ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لَا يَغْوُجُ  
فِي قَوْمٍ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ، وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، فَاتْلُوهُ، فَإِنْ  
اللَّهُ يَأْجُزُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: أَلَمْ حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلِفُ  
عَشْرَ، وَلامُ عَشْرَ، وَمِيمُ عَشْرَ». وأبو إسحاق الهجري - وهو إبراهيم بن مسلم -: لَيْسَ  
الحديث رفع الموقوفات، فيحتمل أن يكون وَهْمٌ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ  
ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٨٤/٢٠ (١٦٠)، وفي «مسند الشاميين»  
(٢٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٥٣/٥ من طريق أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن  
جبل، قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً الفتن، فعظمها، وشددها، فقال علي بن  
أبي طالب: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا، فقال: «كَتَابُ اللَّهِ...» وفي سننه عمرو بن  
واقد وهو متروك كما قال الهيثمي في «المجمع» ١٦٥/٧.



ولا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَهُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وقد نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ الْمُرْسَلُونَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ \* وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ \* وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠، ١٨٢] فَتَزَّ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النِّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، ثُمَّ حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الْحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، يُوصِي بِهِ الْأَوَّلُ الْآخِرَ، وَيَقْتَدِي فِيهِ اللَّاحِقُ بِالسَّابِقِ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَنِيهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَا جِهَ سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «وَمَنِ اتَّبَعَنِي» مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي «أَدْعُو»، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكَلَا الْمَعْنِيِّينَ حَقًّا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ الْبَلَغَ الْمُبِينِ، وَأَوْضَحَ الْحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُ خَيْرُ الْقُرُونِ، ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ،

(١) فِي (د): يَدِينُونَ بِهِ.

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» ١/١٥٤: وَالْقَوْلَانِ مُتَلَازِمَانِ، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْ أَتْبَاعِهِ حَقًّا حَتَّى يَدْعُو إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَيَكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ — وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ — أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ. وَانْظُرْ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلْفَرَاءِ ٢/٥٥، وَ«زَادَ الْمَسِيرَ» ٤/٢٩٥.

وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها<sup>(١)</sup> أصول دينها، كما أخبر الصادق عليه السلام بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ب): عنها.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٣٠)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان - رضي الله عنه - وأخرجه أحمد ٢٤٤/٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢، والبخاري (٣٦٤٠) و (٧٣١١) و (٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، والطبراني ٤٠٢/٢٠ و (٩٥٩) و (٩٦٠) و (٩٦١) و (٩٦٢) من حديث المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون». وأخرجه البخاري (٣٦٤١) و (٧٣١٢) و (٧٤٦٠)، ومسلم ١٥٢٤/٣، وأحمد ١٠١/٤، والطبراني ٣٢٩/١٩ و (٧٥٥) و (٨٤٠) و (٨٦٩) و (٨٧٠) و (٨٩٣) و (٨٩٩) و (٩٠٥) و (٩٠٦) و (٩١٧) من حديث معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»، وأخرجه مسلم (١٧٤) من حديث جابر بن سمرة بلفظ: «لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»، وأخرجه أيضاً (١٩٢٣) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، وهو في «المنتقى» (١٠٣١) لابن الجارود، و«شرف أصحاب الحديث» (٥١)، وأخرجه أيضاً (١٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» ٣١٤/١٧ و (٨٧٠) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك». وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الحاكم ٤٤٩/٤ وصححه، والطيالسي ص ٩، والدارمي ٢١٣/٢. وعن أبي هريرة عند ابن ماجه (٧)، وعن قرة بن إياس عند الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦) وأحمد ٤٣٦/٣ و ٣٤/٥ و ٣٥، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١١) و (٤٤) و (٥٠)، وصححه ابن حبان (٦١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وعن عمران بن حصين عند أحمد ٤٣٧/٤، وأبي داود (٢٤٨٤)، والخطيب (٤٦)، والطبراني ١١١/١٨ (٢١١) و (٢٢٨)، والحاكم ٤٥٠/٤، وصححه ووافقه الذهبي، ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال». وعن أبي أمامة عند أحمد ٢٦٩/٥ ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم =

وممَّن قام بهذا الحقِّ من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر  
 أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمَّده الله برحمته،  
 بعد المئتين فإنَّ مولده سنة تسع وثلاثين ومئتين، ووفاته سنة إحدى  
 وعشرين وثلاث مئة.

فأخبر رَجَمَهُ اللَّهُ عما كان عليه السَّلَفُ، ونَقَلَ عن الإمام  
 أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي<sup>(١)</sup>، وصاحبه: أبي يوسف  
 يعقوب بن إبراهيم الجُمَيْري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشَّيباني  
 - رضي الله عنهم - ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به  
 ربُّ العالمين.

وكُلَّمَا بَعَدَ الْعَهْدُ، ظَهَرَتِ الْبِدْعُ، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ  
 تَأْوِيلًا، لِيُقْبَلَ، وَقُلَّ من يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ، إِذْ قَدْ  
 سُمِّيَ صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فِي الْجُمْلَةِ  
 تَأْوِيلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَرِينَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا حَصَلَ الْفَسَادُ، فَإِذَا  
 سَمَوْهُ تَأْوِيلًا قَبْلَ وِرَاجٍ عَلَى مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

= كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس.  
 أما هذه الطائفة فقال البخاري في «صحيحه»: هم أهل العلم، وقال أحمد: إن  
 لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم. قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل  
 السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال الإمام النووي: يجوز أن تكون الطائفة  
 جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقه وعحدث ومفسر وقائم  
 بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد. انظر «شرح مسلم» ١٣/٦٦، ٦٧.  
 (١) هو الإمام الثقة فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي  
 التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة،  
 ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. توفي  
 سنة ١٥٠ هـ مترجم في «السير» ٦/٣٩٠ - ٤٠٣.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبهة الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغائهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه، والاشتغال به، والإصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فإن معنى الآية يشملهم.

وكل من التحريف والانحراف على مراتب، فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصيةً، وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم<sup>(١)</sup> الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً<sup>(٢)</sup> على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين: الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله، وقد بين الله به كل شيء، وأكمل

نبينا محمد ﷺ خاتم  
الأنبياء

(١) في (ب): وختمهم.

(٢) قال الحافظ ابن كثير ٦٥/٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمناً عَلَيْهِ﴾ قال ابن عباس: مؤتمناً عليه، وقال: القرآن أمين على كل كتاب قبله، وروى عن عكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ومحمد بن كعب، وعطية، والحسن، وقتادة، وعطاء الخراساني، والسدي، وابن زيد نحو ذلك. وقال ابن جريج: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها، فهو حق، وما خالفه منها، فهو باطل. وعن ابن عباس: أي حاكماً على ما قبله من الكتب. وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم «المهيمن» يتضمن هذا كله، فهو أمين، وشاهد، وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها، حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، ولهذا جعله شاهداً، وأميناً، وحاكماً عليها كلها وتكفل تعالى حفظه بنفسه الكريمة، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

له ولأمته الدينَ خبراً وأمراً، وجعل طاعته طاعةً له، ومعصيته معصيةً له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يُحكّموه فيما شَجَرَ بينهم، وأخبر أن المنافقين يُريدون أن يتحاكّموا إلى غيره، وأنهم إذا دُعُوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتابِ الله وسُنّةِ رسوله - صَدُّوا صُدُوداً، وأنهم يَزْعُمُونَ أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً.

٤ وكما يقوله كثيرٌ من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريدُ أن نُحَسِّسَ الأشياءَ بحقيقتها، أي: نُذَرِكُهَا ونَعْرِفَهَا، ونُريدُ التوفيقَ بين الدلائل التي يُسَمُّونها العقليات - وهي في الحقيقة جَهْلِيَّاتٌ - وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريدُ التوفيقَ بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثيرٌ من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن<sup>(١)</sup>، والتوفيقَ بَيْنَ الشريعة وبين ما يدَّعونه من الباطل الذي يُسَمُّونه: حقائق، وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثيرٌ من المتملكة والمتأثرة: إنما نريد الإحسانَ بالسياسة الحسنة، والتوفيقَ بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكلُّ مَنْ طَلَبَ أن يُحَكَّمَ في شيء من أمر الدين غيرَ ما جاء به الرسول، ويظُنُّ أن ذلك حَسَنٌ، وأن ذلك جمعٌ بين ما جاء به الرسول وبين ما يُخَالِفُه، فله نصيبٌ من ذلك، بل ما جاء به الرسولُ كافٍ كاملٌ، يَدْخُلُ فيه كُلُّ حقٍّ، وإنما وَقَعَ التقصيرُ من كثيرٍ من المنتسبين إليه، فلم يَعْلَمُوا ما جاء به الرسولُ في كثيرٍ من الأمور الكلامية الاعتقادية،

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب: إنما نريد الإحسان بالجمع بين العلم والإيقان...

ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية،  
أونسبوا إلى شريعة الرسول بظنهم وتقليديهم ما ليس منها، وأخرجوا  
عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك  
وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودرَسَ كثيرٌ من علم الرسالة.

بل البحث التأم، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به  
الرسول ﷺ، ليعلم ويعتقد، ويعمل به ظاهراً وباطناً، فيكون قد تلي حق  
تلاوته، وأن لا يهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به،  
فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم  
لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون  
قائماً به، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن  
يُصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه: من رواية أوراي، أو يتبع ما ليس  
من عند الله اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ  
بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم  
بإحسان إلى يوم القيامة، وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم  
من بعدهم، ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط<sup>(١)</sup>  
بالإمامة.

---

(١) الوسط هنا: خيار الناس وعدوهم، كما في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾  
وقول الشاعر:

هُمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِخْدَى الْإِيَالِي بَعْظَمِ

فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ<sup>(١)</sup>، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّهُ قَالَ لِبِشْرِ الْمَرِيْسِيِّ<sup>(٢)</sup>:  
 الْعِلْمُ بِالْكَلَامِ هُوَ الْجَهْلُ، وَالْجَهْلُ بِالْكَلَامِ هُوَ الْعِلْمُ، وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ  
 رَأْسًا فِي الْكَلَامِ، قِيلَ: زَنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزُّنْدَقَةِ. أَرَادَ بِالْجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ  
 عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ، أَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ، وَتَرَكَ  
 الْإِلْتِفَاتَ إِلَى اعْتِبَارِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا  
 بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلَامِ، تَزَنَّدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ  
 الْمَالَ بِالْكِيمْيَاءِ، أَفْلَسَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ، كَذَّبَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ  
 يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعِشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ<sup>(٤)</sup>، وَيُقَالُ:

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ كَبِيرُ الْقَضَاةِ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ  
 الْكُوفِيُّ صَحْبَ أَبِي حَنِيفَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَتَفَقَّهَ بِهِ، وَهُوَ أَنْبَلُ تَلَامِذَتِهِ وَأَعْلَمُهُمْ. تَوَفَّى  
 سَنَةَ ١٨٢ هـ. «سِير أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ» ٥٣٥/٨ - ٥٣٩.

(٢) هُوَ بَشْرُ بْنُ غِيَاثِ الْمَرِيْسِيِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَغْدَادِيُّ، فَفِيهِ مِتْكَلَمٌ  
 مُعْتَزَلِيٌّ، رَأْسُ الطَّائِفَةِ الْمَرِيْسِيَّةِ، أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ  
 - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - رَوَى عَنْهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٨ هـ. وَقَدْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ،  
 قَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»: مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرَوَى عَنْهُ وَلَا كَرَامَةً،  
 وَلَمْ يَدْرِكْ جِهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَإِنَّمَا تَقَلَّدَ مَقَالَتَهُ فِي خُلُقِ الْقُرْآنِ، وَاحْتِجَّ لَهَا، وَدَعَا إِلَيْهَا.  
 مُتَرَجِمٌ فِي «سِير أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ» ١٩٩/١٠.

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٤) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
 الْفَرِيَابِيِّ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ يَقُولُ: كَانَ يَقَالُ: مَنْ طَلَبَ  
 الدِّينَ بِالْكَلَامِ تَزَنَّدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَّبَ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكِيمْيَاءِ  
 أَفْلَسَ. وَأَوْرَدَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيرِ» ٥٣٧/٨ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ فِي «ذِمِّ  
 الْكَلَامِ» ١/١٠٤/٦ لِلْهَرَوِيِّ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

هذا جزاء من تَرَكَ الكتاب والسنة، وأقبلَ على الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ

إِلَّا الْحَدِيثَ وَالْأُفُقَةَ فِي الدِّينِ

الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا

وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسَوَاسُ الشَّيَاطِينِ<sup>(٢)</sup>

وذكر الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يَدْخُلُ

المتكلمون، ولو أوصى<sup>(٣)</sup> إنسان أن يُوقَفَ من كتبه ما هو مِنْ كتب

العلم، فأفتى السلفُ أن يُباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه

في «الفتاوى الظهيرية»<sup>(٤)</sup> فكيف يُرَامُ الوصولُ إلى علم الأصول، بغير

اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أَيُّهَا الْمُفْتَدِي لِيَسْطَلَبْ عِلْمًا كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ

تَطْلُبُ الْفَرَعُ كَيْ تَصَحَّحَ أَصْلًا كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ

---

(١) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ٤٦٢/١، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث»

(١٦٨)، وابن حجر في «توالي التأسيس» ص ٦٤، والذهبي في «السير» ٢٩/١٠.

والإمام الشافعي: هو عالم العصر، وناصر الحديث، وفقه الملة أبو عبد الله محمد بن

إدريس القرشي المطلبي المكي الغزي المولد أحد الأئمة المتبوعين المتوفى سنة ٢٠٤ هـ.

مترجم في «السير» ٥/١٠ - ٩٩.

(٢) البتان منسوبان للشافعي في طبقات السبكي ٢٩٧/١، والبداية ٢٥٤/١٠، والمرتضى

الزبيدي في «الأمالى الشيعونية» فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الخطبة» ص ٤٦،

وهما منسوبان لبعض علماء الشاش في «شرف أصحاب الحديث» ص ٧٩، و«الإلماع»

ص ٤١، و«صون المنطق والكلام» ص ١٤٧ للسيوطي.

(٣) في الأصول: وأوصى، دون «ولو» والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) هي لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري الفقيه الأصولي القاضي تولى

الحسبة ببخارى، وتوفى سنة (٦١٩ هـ). «الفوائد البهية» ص ١٥٦ - ١٥٧.



ونبيُّنا ﷺ أوتِيَ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ (١) فُبِعَتْ بِالْعُلُومِ  
الكلية والعلوم الأولية والآخرية (٢) على أتم الوجوه، ولكن كُلُّمَا ابْتَدَعَ  
شخص بدعةً، اتسَعُوا في جوابها، فلذلك صار كلامُ المتأخرين كثيراً،  
قليلُ البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليلٌ، كثيرُ البركة، لا (٣) كما  
يقوله ضَلَالُ المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القومِ أَسْلَمُ، وإن طريقتنا  
أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ! وكما يقوله من لم يُقَدِّرْهُمْ قَدْرَهُمْ مِنَ المنتسبين إلى الفقه:  
إنهم لم يتفرَّغوا لاستنباطه (٤)، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره!  
والتأخرون تفرَّغوا لذلك، فهم أفقه!!

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَحْجُوبُونَ عَنْ معرفة مقادير السلف، وَعُمُقِ علومهم،  
وَقِلَّةِ تَكْلُفِهِمْ، وكمالِ بصائرهم. وتالله ما امتازَ عنهم المتأخرون إلا  
بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت هِمةَ القومِ مراعاةَ أصولها،

---

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٩٧٧) و (٦٩٩٨) و (٧٠١٣) و (٧٢٧٣)، ومسلم  
(٥٢٣)، والنسائي ٣/٦ - ٤، والترمذي (١٥٥٥) من حديث أبي هريرة أن  
رسول الله ﷺ قال: «بعثت بجوامع الكلم» وفي رواية لمسلم: «أوتيت» وهي في «المسند»  
٢٥٠/٢ و ٤٤٢ و ٥٠١ وفي أخرى: «أعطيت» وهي في المسند أيضاً ٤١٢/٢، وقد فسرهُ  
الزهري بأنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني، وجزم غيره بأن  
المراد بـ «جوامع الكلم»: القرآن بقرينة قوله: «بُعِثْتُ»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ  
واتساع المعاني.

وفي صحيح مسلم (٢٠٠١) (٧١) عن أبي موسى الأشعري قال: وكان  
رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه. وأخرج أحمد ٤٠٨/١ و ٤٣٧،  
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٦٣/١، وعبدالرزاق (٣٠٦٣)، والطيالسي (٣٠٤) من  
حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ «عُلِّمَ فَوَاتِحَ الْخَيْرِ وَجَوَامِعَهُ أَوْ جَوَامِعَ الْخَيْرِ  
وفواتحه...».

(٢) في (ب): والأخروية.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (د): لاستنباط الفقه.

وَضَبَطَ قَوَاعِدَهَا، وَشَدَّ مَعَايِدَهَا، وَهَمَّهُمْ مَشْمَرَةً إِلَى الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَالْمُتَأَخَّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالْقَوْمُ فِي شَأْنٍ آخَرَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وقد شَرَحَ هذه العقيدةَ غَيْرُ واحدٍ من العلماء، ولكن رأيتُ بعضَ الشارحين قد أَصَغَى<sup>(١)</sup> إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

كراهة السلف التكلم  
بألفاظ لا شتمها على  
حق وباطل

وَالسَّلَفُ لم يكرهوا التكلّم بالجواهر والجسم والعَرَضِ ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالأصطلاح على ألفاظٍ لِعُلُومٍ صحيحةٍ، ولا كرهوا أيضاً الدَّلَالَةَ على الحق والمُحَاجَّةَ لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتمالِهِ على أمورٍ كاذبةٍ مخالفةٍ للحق، ومن ذلك مخالفتُها للكتاب والسنة، ولهذا لا تجدُ عند أهلها مِنَ اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كَثُرَ المِرَاءُ والجدالُ، وانتشرَ القِيلُ والقالُ، وتولّدَ لهم عنها<sup>(٢)</sup> من الأقوالِ المخالفة للشرع الصحيح، والعقلِ الصريح ما يَضِيقُ عنه المجالُ، وسيأتي لذلك زيادةُ بيان عند قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُطِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ...»<sup>(٣)</sup>.

وقد أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكاً طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسِجَ عَلَى مِثْوَالِهِمْ، مُتَطَفِّلاً عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْظِمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأَدْخُلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) أَصَغَى إِلَى فَلَانٍ: إِذَا مَالَ بِسَمْعِهِ نَحْوَهُ.

(٢) فِي (ب): وَتَوْلَدَ عَنْهُمْ.

(٣) انظر ص: ٢٣٣.

ولما رأيتُ النفوسَ مائلةً إلى الاختصار، آثرته على التطويل  
والإسهاب ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]  
وهو حسبنا ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>.

قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ  
لَا شَرِيكَ لَهُ».

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول  
مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا  
إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَنْقُومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ٦  
وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿اعبدوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾  
[الأعراف: ٦٥]. وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿اعبدوا اللَّهَ مَا لَكُمْ  
مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]. وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿اعبدوا  
اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا  
فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].  
وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ  
إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ

(١) أثبت في (أ) علامة حذف على قوله: «هو حسبنا ونعم الوكيل»، وكتب فوقها: غير  
نسخة المؤلف.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو بن  
العلاء، وابن عامر الدمشقي: يوحى؛ بالياء وفتح الحاء، على ما لم يسم فاعله. وهي  
المثبتة في الأصول. انظر «زاد المسير» ٣٤٦/٥، و«حجة القراءات» ٤٦٦، و«الكشف  
عن وجوه القراءات» ١٤/٢ - ١٥. وأهل الشام - والشارح منهم - على قراءة  
أبي عمرو بن العلاء من بعد الخمس مئة، وإلى ما بعد القرن التاسع. انظر «غاية  
النهاية» ٢٩٢/١.

النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وابن حبان (١٧٥) و(٢١٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٣) من حديث ابن عمر، وتماه: «وَيُقِيمُوا الصلاة وَيُؤْتُوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»، وأخرجه البخاري (١٣٩٩)، (١٤٥٧)، (٦٩٢٤)، (٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، والترمذي (٢٦٠٦)، (٢٦٠٧)، والنسائي ١٤/٥، وأبو داود (١٥٥٦) و(٢٦٤٠)، وأحمد ١٩/١ و٤٧-٤٨، ٣١٤/٢ و٣٨٤ و٤٢٣ و٤٥٧ و٤٨٢ و٥٠٢ و٥٢٧ و٥٢٨، والطيالسي (٢٤٤١)، والشافعي في «مسنده» ١١/١ - ١٢، ٢٢٣، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٤) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢٢٠)، وابن منده في «الإيمان» (٢٣) و(٢٤) و(٢٦) و(٢٧) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٤٠٢) و(٤٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢١٣/٣، والدارقطني ٨٩/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٩/٢ و٢٥/٣ و٣٠٦، والخطيب في «تاريخه» ٢٠١/١٢، والبغوي في «شرح السنة» (٣١) و(٣٢) من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله تعالى»، وفي رواية لمسلم: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به...»، وأخرجه أبو داود (٢٦٤١) و(٢٦٤٢)، والترمذي (٢٦٠٨)، والنسائي ٧٥/٧ و١٠٩/٨، والطحاوي ٢١٥/٣، وأحمد ٢٢٤/٣، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧٣/٨، والخطيب في «تاريخه» ٤٦٤/١٠، وابن منده في «الإيمان» (٣١) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤)، والبغوي (٣٤) من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم مال للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البخاري (٣٩٢) دون قوله: «لهم مال للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وأخرجه (٣٩٣) بها موقوفاً على أنس، وفي الباب عن جابر عند مسلم (٢١) (٣٥)، والترمذي (٣٣٣٨)، وأحمد ٢٩٥/٣ و٣٠٠ و٣٣٢ و٣٣٩ و٣٩٤، والحاكم ٥٢٢/٢، وابن ماجه (٣٩٢٨)، والطحاوي ٢١٣/٣، وأبي نعيم ٤٤/٤، وابن منده (٢٩) و(٣٠)، والحاكم ٥٢٢/٢، والطبراني (١٧٤٦)، وعن النعمان بن بشير عند النسائي ٧٩/٧، ٨٠، واليزار (١٥)، وعن أوس بن أوس عند النسائي ٨٠/٧ - ٨١، =

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميّز عند من يرى ذلك، ولم يوجب<sup>(١)</sup> أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، وجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما: هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>. فهو أول واجب وآخر واجب.

= والدارمي ٢١٨/٢ والطبراني (١١١٠)، وأحمد ٨/٤ و ٩، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والطبراني (٥٩٢) و (٥٩٣) و (٥٩٤) و (٥٩٥) وإسناده صحيح، وعن طارق بن أشيم الأشجعي عند مسلم (٢٣)، وعن معاذ عند ابن ماجه (٧٢)، وأحمد ٥/٢٤٥ - ٢٤٦، والبزار (١٦٥٣) و (١٦٥٤)، والطبراني ١١٥/٢٠. وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: متفق عليه من حديث ابن عباس وهَمَّ منه، فإنه لم يخرجاه ولا أحدهما عنه، وإنما هو في «الطبراني الكبير» (١١٤٨٧)، وإليه نسبة الهيثمي في «المجمع» ٢٥/١، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» ص ٦، ٧.

(١) في (ب): ولم يوجب على.

(٢) أخرجه ابن حبان (٧١٩) «موارد» من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت، دخل الجنة يوماً من الدهر، وإن أصابه ما أصابه» وله شاهد بسند حسن عند أبي داود (٣١١٦)، وأحمد ٥/٢٣٣ و ٢٤٧، والطبراني =

فالتوحيد أول الأمر وآخِرُهُ، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبد وحده لا شريك له.

أما الأول، فإن نفاة الصفات أدخلوا نفى الصفات في مسمى التوحيد، كالجهم بن صفوان<sup>(١)</sup> ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات

= ٢٠/١١٢ (٢٢١)، والخطيب ٣٣٥/١٠، والفسوي في «تاريخه» ٣١٢/٢، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٩٩ من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، صححه الحاكم ٣٥١/١، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله عند أحمد ١٦١/١ بسند صحيح، وصححه ابن حبان (٢٠٥) والحاكم ٣٥٠/١، ٣٥١، ولفظ أحمد: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا أشرق لها لونه، ونفس الله عنه كريمة: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عمر: أحمد ٦٣/١، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٩٦/٢، وصححه ابن حبان (٢٠٤)، والحاكم ٧٢/١، ووافقه الذهبي، ولفظه: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرمه الله على النار: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عثمان بن عفان: مسلم (٢٦)، وابن حبان (٢٠١)، وأحمد ٦٥/١ ولفظه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(١) يكنى أبا محرز، وقد نشأ في سمرقند بخراسان، ثم قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ، وكان مولى لبني راسب من الأزد، وقد أطبق السلف على ذمه بسبب إنكاره الصفات وتأويلها المفضي إلى تعطيلها، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه جهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت إليه، وقد قتل سنة ١٢٨هـ مع الحارث بن سريج في حربه ضد بني أمية. انظر «الطبري» ٢٢٠/٧، ٢٢١، و٢٣٦، ٢٣٧، و«سير أعلام النبلاء» ٢٦/٦ - ٢٧، و«تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ١٠ وما بعدها للقاسمي.

الصفات يستلزم تعدّد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذاتٍ مُجرّدة عن جميع الصفات لا يتصوّر لها وجودٌ في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المُحال ويتخيّله، وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقومٍ إلى القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصّوه بالمسيح، وهؤلاء عمّوا<sup>(١)</sup> جميع المخلوقات.

ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عبّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأمّ والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس، تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً.

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنّه خالق كلّ شيء، توحيد الربوبية وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل

(١) في (ب): عمّوا.

القلوب مفطورةً على الإقرار به أعظم من كونها مفطورةً على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرُّسُلُ عليهم السلام فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر<sup>(١)</sup> من عُرفَ تَجَاهُلُهُ وتَظَاهُرُهُ بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا قال: وما ربُّ العالمين؟ على وجه الإنكار له تَجَاهُلُ العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ \* قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمِعُونَ \* قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ \* قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ \* قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤، ٢٨].

وقد زَعَمَ طائفةٌ أن فرعونَ سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عَجَزَ موسى عن الجواب، وهذا غلط، وإنما هذا استفهامٌ إنكار وجحد، كما دلَّ سائرُ آيات القرآن على أن فرعونَ كان جاحداً لله، نافياً له، لم يكن مثبتاً له، طالباً<sup>(٢)</sup> للعلم بماهيته. فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، [وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بما هو؟ بل (هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٣٨/٨ - ٣٩.

(٢) في (ب): طلباً.



ولم يُعرَف عن أحدٍ من الطوائف أنه قال: إن العالمَ له صانعانِ  
 متماثلانِ في الصفاتِ والأفعال، فإن الثنويةَ من المجوس، والمانوية<sup>(١)</sup>  
 — القائِلين بالأصلين: النورِ والظلمة، وأن العالمَ صدرَ عنهما — متفقون  
 على أن النورَ خيرٌ من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمةَ شَريرةٌ مذمومةٌ،  
 وهم متنازعونَ في الظلمة: هل هي قديمةٌ أو محدثةٌ؟ فلم يثبتوا رَيبينِ متماثلين.  
 [وأما النصارى القائِلون بالثلاث، فإنهم لم يثبتوا للعالمِ ثلاثةَ  
 أربابٍ يَنفصلُ بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالمِ  
 واحدٌ، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد.]  
 وقولهم في الثلاث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسدُ  
 منه، ولهذا كانوا مضطربينَ في فهمِهِ، وفي التعبير عنه، لا يكادُ واحدٌ  
 منهم يُعبّرُ عنه بمعنى معقولٍ، ولا يكاد اثنانِ يَتَّفِقانِ على معنى واحدٍ،  
 فإنهم يقولون: هو واحدٌ بالذات، ثلاثةٌ بالأقنوم! والأقنوم يُفسرونها تارةً  
 بالخواص، وتارةً بالصفات، وتارةً بالأشخاص، وقد فَطَرَ الله العباد على

٨

(١) المانوية — وهم من الثنوية — نسبة إلى مؤسسها ماني بن فاتك المولود حوالي (٢١٥م) وفي بابل  
 درس ما في الأديان الفارسية القديمة ولا سيما عقيدة زرادشت وكتبه، والنصرانية،  
 والغنوصية، ولما بلغ الرابعة والعشرين أعلن أنه الفارقليط الذي بشره عيسى. ومذهبه أن مبدأ  
 العالم كونان: أحدهما: نورٌ، والآخر ظلمة، كل منهما منفصل عن الآخر، فالنورُ:  
 هو العظيمُ الأول ليس بالعدد، وهو الإله الحق ملك جنان النور، وله خمس صفات:  
 الحلم والعلم، والعقل، والغيب، والفتنة، وخمس صفات روحانية: وهي الحب، والإيمان،  
 والوفاء، والمروءة، والحكمة. وهذه الصفات قديمة أزلية. ومع هذا الكون شيان أزليان  
 ماديان: أحدهما: الجو، والآخر: الأرض. وللجو خمس صفات: الحلم، والعلم،  
 والعقل، والغيب، والحكمة. وللأرض عناصر خمسة: أربعة منها حسية، وهي: النور  
 والماء، والنار، والرياح، وروحها النسيم. والكون الثاني وله خمسة عناصر: الضباب،  
 والحريق، والسموم، والظلمة، وروحها الدخان، انظر «الملل والنحل» ١/ ٢٤٤ — ٢٤٩  
 للشهرستاني، و«درء تعارض العقل والنقل» ١٩٥/٦ و ٣٤٦/٩.

فساد هذه الأقوال بعد التصوُّر التام، وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقيين متماثلين<sup>(١)</sup>.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يُثبِت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى<sup>(٢)</sup> من السمع.

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما - مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياء والآخر إماتته - : فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر<sup>(٣)</sup> يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرره هو<sup>(٤)</sup> توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي

توحيد الإلهية  
المتضمن توحيد  
الربوبية

(١) انظر بسط هذا في «الجواب الصحيح» ١٥٨/٢ - ١٧٠.

(٢) في (أ) و (ب) و (د): يلتقى، وفي هامش (د): لعله يتلقى.

(٣) انظر «مناهج السنة» ٧٣/٢، و«درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٨/٩ - ٣٧٦.

(٤) من هنا وإلى قوله في الصفحة (٣٢): «أنه مناسب» ساقط من (أ) و (ج) و (د) وهو من (ب).

وقد جاء التنبيه في هامش (أ) على هذا النقص، ويقدر بورقة.

دعت إليه الرُّسل، ونزلت به الكُتُب: هو توحيدُ الإلهية المتضمنُ توحيدَ الربوبية، وهو عبادةُ الله وحده لا شريك له، فإنَّ المشركين من العرب كانوا يُقرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالقَ السماوات والأرض واحدٌ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ الآيات [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]. ومثل هذا كثيرٌ في القرآن.

ولم يكونوا يَعْتَقِدُونَ في الأصنام أنها مشاركة لله في خلقِ العالم، بل كان حالُّهم فيها كحالِ أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارةً يَعْتَقِدُونَ أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونها شفعاء، ويتوسَّلون بهم إلى الله، وهذا كان أصلَ شرك العرب، قال تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] وقد ثبت في «صحيح» البخاري، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف: أنَّ هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا، عكفوا على قبورهم، ثم صَوَّروا تماثيلهم، ثم طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابنُ عباس رضي الله عنهما، قبيلةً قبيلةً<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) في تفسير سورة نوح: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء، عن ابن عباس - رضي الله عنه -: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد... وهذا السند فيه انقطاع، لأن عطاء المذكور هو الخراساني، ولم يلق ابن عباس، =

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهيثاج الأسدي<sup>(١)</sup>، قال:  
قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني  
رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا  
طمسته»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته:

= فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في «تفسيره» عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء  
الخراساني، عن ابن عباس. وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج،  
عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء  
الخراساني، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه، وذكر صالح بن أحمد بن  
حنبل في «العلل» عن علي بن المديني، قال: سألت يحيى القطان عن حديث  
ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا؟ قال:  
لا شيء، وإنما هو كتاب دفعه إليه، قال الحافظ: وكان ابن جريج يستجير بإطلاق  
«أخبرنا» في المناولة والمكاتبة، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٦/٢٦٩ وزاد نسبه لابن  
المنذر، وابن مردويه، وأخرجه الطبري في تفسيره ٢٩/٦٢ من طريق بشر عن يزيد عن  
قتادة موقوفاً عليه.

(١) هو حيان بن حصين الكوفي، تابعي ثقة، روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن  
أبي طالب، وعمار بن ياسر. انظر «تهذيب الكمال» ٧/٤٧١.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩) والنسائي ٤/٨٨، ٨٩  
وأحمد ١/٩٦ و ١٢٩، وأبو داود الطيالسي (١٥٥)، والحاكم ١/٣٦٩، والبيهقي  
٤/٣، والطبراني في «المعجم الصغير» ١/٥٧، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت،  
عن أبي وائل، عن أبي الهيثاج الأسدي... وله طريقان آخران عن علي عند أحمد  
١/٨٧ و ٨٩ و ٩٠، والطيالسي (٩٦).

وعلق الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» على قوله: «ولا قبراً مشرفاً  
إلا سويته» بقوله: فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً، من غير فرق بين من كان  
فاضلاً ومن كان غير فاضل. والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم،  
وقد صرح بذلك أصحاب الإمام أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك، ومن رفع  
القبور الداخلة تحت الحديث دخولاً أولياً القَبْبُ والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضاً  
هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعل ذلك.

«لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يَحْذَرُ ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ، ولكن كَرِهَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيحين» أنه ذَكَرَ [له] في مرض موته كَنِيْسَةً بأَرْضِ الحَبْشَةِ، وَذَكَرَ [له] مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموتَ بخمس: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٠) و (١٣٩٠) و (٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩)، وأحمد ٨٠/٦ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه البخاري (٤٣٥) و (٣٤٥٣) و (٤٤٤٣) و (٥٨١٥) ومسلم (٥٣١)، وأبو عوانة ٣٩٩/١، والدارمي ٣٢٦/١، وأحمد ٢١٨/١ و ٣٤/٦ و ٢٢٩ و ٢٧٥، والبغوي ٤١٥/١، وعبدالرزاق (١٥٨٨) من حديث ابن عباس وعائشة. وجملة: «ولكن كَرِهَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا» لم ترد بهذا اللفظ في شيء من المصادر الأتفة الذكر، وإنما وردت عنهم بلفظ: «غير أنني أخشى أن يتخذ مسجداً»، ولفظ: «غير أن خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً»، ولفظ: «غير أنه خشي - بالضم لا غير-»، ولفظ: «ولكنه خشي أن يتخذ مسجداً»، ولفظ رواية عائشة وابن عباس: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧) و (٤٣٤) و (١٣٤١) و (٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨)، وأبو عوانة في «مسنده» ٤٠٠/١، ٤٠١، وابن أبي شيبة ٣٤٤/٣ - ٣٤٥، وأحمد ٥١/٦، وابن سعد ٢٣٩/٢ - ٢٤٠، والنسائي ٤١/٢ - ٤٢، وأخرجه البغوي (٥٠٩) عن مالك من رواية أبي مصعب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، والبيهقي ٨٠/٤ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٢)، وأبو عوانة ٤٠١/١، وابن سعد ٢٤٠/٢، والطبراني في «الكبير» (١٦٨٦) من حديث جندب بن عبد الله البجلي.

وَمِنْ أَسْبَابِ الشَّرِكِ عِبَادَةُ الْكَوَاكِبِ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلْكَوَاكِبِ مِنْ طِبَاعِهَا، وَشِرْكُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ - فِيمَا يُقَالُ - مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَكَذَلِكَ الشَّرْكُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ لَهُمْ.

وهؤلاء كانوا مقرّين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتَّخَذُوا هَذِهِ الْوَسَائِلَ (١) شَفَعَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كَذَّبُوا الرُّسُلَ كَمَا (٢) حَكَى اللَّهُ تَعَالَى (٣) فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّسْعَةِ رَهْطٍ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ - أَيِ: تَحَالَفُوا بِاللَّهِ - لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ. فَهَؤُلَاءِ الْمَفْسُدُونَ الْمُشْرِكُونَ تَحَالَفُوا بِاللَّهِ عَلَى قَتْلِ نَبِيِّهِمْ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ إِيْمَانِ الْمُشْرِكِينَ.

فَعَلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ: هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠ - ٣٦].

(١) فِي (ب): اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) زَادَ فِي (ب): عَنْهُمْ.

وقال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[إبراهيم: ١٠].

وقال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»<sup>(١)</sup>. ولا يقال: إن معناه يُوَلَّدُ سَادِجاً لَا يَعْرِفُ تَوْحِيداً وَلَا شُرْكَاً — كما قاله<sup>(٢)</sup> بعضُهم — لِمَا تَلَوْنَا<sup>(٣)</sup>. ولقوله ﷺ فيما يروي عن

---

(١) أخرجه مالك ٢٤١/١، والبخاري (١٣٥٨) و(١٣٥٩) و(١٣٨٥) و(٤٧٧٥) و(٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وابن حبان (١٢٩) و(١٣٠) و(١٣٣)، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٧) من حديث أبي هريرة، وغامه: «كُتِبَتْ عَلَى الْبَيْتَةِ بَيْمَةٌ جَمْعًا هَلْ تَحْسُنُ فِيهَا مِنْ جَدْعَاء؟» ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ...﴾، وأخرجه أيضاً أحمد ٢٧٥/٢، ٣٩٣، ٤١٠ و ٤٨١ والترمذي (٢١٣٨)، والطيالسي (٢٣٥٩) و(٢٤٣٣)، وأبوداود (٤٧١٤)، والبغوي (٨٤). وجاء في الأصول: «يهودانه وينصرانه ومجسانه» بالواو، والمثبت من المصادر المذكورة. وفي الباب عن الأسود بن سريع عند أحمد ٤٣٥/٣ و ٢٤/٤، والدارمي ٢٢٣/٢، والبيهقي في «سننه» ٧٧/٩ و ٧٨ و ١٣٠ والطبراني في «الكبير» (٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥)، وصححه ابن حبان (١٣٢)، والحاكم ١٢٣/٢، ووافقه الذهبي. وعن جابر بن عبد الله عند أحمد ٣٥٣/٣.

(٢) في (ب): قال.

(٣) يريد أن الآية المتقدمة تدل على أن الفطرة هي الإسلام، وهذا التفسير هو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل، فقد أجمعوا في تأويل قول الله عز وجل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ فقالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في الحديث المتقدم: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ وذكروا عن عكرمة، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وقتادة في قوله عز وجل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾: قالوا: لدين الله، وانظر بسط هذا الموضوع في رسالة شيخ الإسلام «الكلام على الفطرة» الموجودة ضمن «مجموعة الرسائل الكبرى» ٣١٧/٢، و«دره تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٨ - ٣٩٥ و«شفاء العليل» ص ٢٨٣ وما بعدها لتلميذه العلامة ابن القيم.

٩ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ» الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث المتقدم ما يدلُّ على ذلك حيث قال: «يُهوِّدُونِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»<sup>(٢)</sup> ولم يقل: «يُسْلِمَانِهِ»، وفي رواية: «يُولَدُ عَلَى الْمِلَّةِ» وفي أخرى: «على هذه المِلَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تَشْهَدُ الأدلَّةُ العقليةُ بصدقه:

الأدلة العقلية على  
صدق ما أخبر به  
الرسول

منها: أن يُقَالَ: لا ريب أن الإنسان قد يَحْصُلُ له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادة، فلا بُدَّ له من أحدهما، ولا بُدَّ له من مرجح لأحدهما، ونعلم أنه إذا عُرِضَ على كُلِّ أحد أن يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ، وأن يُكْذِبَ وَيَتَضَرَّرَ، مال بفطرته إلى أن يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ، وحينئذٍ فلا عتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحقُّ أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعيَّن الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن تكون محبته أنفع للعبد أولاً، والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته محبة ما ينفعه.

ومنها: أنه مفطورٌ على جَلْبِ المنافع، ودفعِ المَضَارِّ بحسبه<sup>(٤)</sup>،

(١) وهو حديث مطول أخرجه مسلم (٢٨٦٥) في الجنة وصفة نعيمها، وأحمد ١٦٢/٤ و١٦٣ و٢٦٦، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٨٧) و (٩٩٢) و (٩٩٣) و (٩٩٤) و (٩٩٥) و (٩٩٦) من حديث عياض بن حمار المجاشعي. ومعنى اجتالتهم أي: استخفوهم فذهبوا بهم، وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل.

(٢) في الأصول: وينصرانه ويمجسانه.

(٣) وكتاتهما لمسلم.

(٤) «بحسبه» في الأصول، وكذلك هي في «درء تعارض العقل والنقل» ٤٦١/٨ الذي لخص منه الشارح هذه الأدلة، وفي مطبوعة مكة «بحسبه».



وحيث إن لم تكن فطرة كل واحد<sup>(١)</sup> مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط، وانتفى المانع، استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجماد والبهاائم وحضضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائما في النفس، وقدر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من<sup>(٢)</sup> يفسدها، كانت مقرة بالصانع، عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج، ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصالح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف.

ويحكي عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني - قبل أن نتكلم في هذه المسألة - عن سفينة في دجلة، تذهب، فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟ فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه

(١) في (أ) و (ج) و (د): أحد، والمثبت من (ب).

(٢) في مطبوعة مكة: ما.

القرآن مملوء  
بالآيات التي تقرر  
توحيد الألوهية.

وَسُفْلِهِ! وتُحْكِي هذه الحكاية عن غير أبي حنيفة أيضاً.  
فلو أقرَّ رَجُلٌ بتوحيد الربوبية، الذي يُقَرُّ به هؤلاء النظار، وَيَفْنَى فيه  
كثيرٌ من أهل التصوف، وَيَجْعَلُونَهُ غَايَةَ السالكين، كما ذكره صاحب  
«منازل السائرين»<sup>(١)</sup> وغيره، وهو مع ذلك إن<sup>(٢)</sup> لم يَعْبُدِ اللَّهَ وحده،  
ويتبرأ من عبادة ما سواه، كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد، وبيانه، وضرب الأمثال له.  
وَمِنْ ذلك أنه يُقَرَّر توحيد الربوبية، وَيُبَيَّنُّ أنه لا خالقَ إلا الله،  
وأن ذلك مستلزم أن لا يُعْبَدَ إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني،  
إذ كانوا يُسَلِّمون الأول<sup>(٣)</sup>، ويُنازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم  
إذا كنتم تَعْلَمُونَ أنه لا خالقَ إلا الله، وأنه هو الذي يأتي العبادَ  
بما يَنْفَعُهُمْ، ويدفع عنهم ما يَضُرُّهُمْ، لا شريكَ له في ذلك، فَلِمَ تَعْبُدُونَ  
غَيْرَهُ، وتجعلون معه آلهةً أخرى؟! كقوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ءَاللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ \* أَمَّنْ خَلَقَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ

(١) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الحنيلي المتوفى سنة ٤٨١هـ. له ترجمة  
في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٥٠٣/١٨ - ٥١٨. وكتابه هذا شرحه ابن القيم  
- رحمه الله - في ثلاثة مجلدات وأسماء «مدارج السالكين»، وهو يُعَدُّ من أجود ما ألف  
في تهذيب النفوس وترويضها على فعل الخير، والتأدب بآداب المتقين الصادقين. وقد نبه  
في هذا الشرح على ما ورد في «منازل السائرين» من آراء مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله  
الصحيحة، ولما عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين بقلمه البليغ،  
وعلمه الواسع، وفهمه السديد. وانظر ١/١٤٦ - ١٦٩ من «المدارج».  
(٢) جاء في حاشية (أ) و(ب) ما نصه: ليس في نسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم  
الكلام يحسن بها أو يتعین.  
(٣) في (ب): للأول.

مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ ...  
الآيات [النمل: ٥٩ - ٦٠].

يقول الله تعالى في آخر كُلِّ آية: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ﴾ أي: أَلَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ فعلَ هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمَّن نفي ذلك، وهم كانوا مقرِّين بأنه لم يفعل ذلك غيرُ الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام<sup>(١)</sup>: هل مع الله إله؟ كما ظنَّ بعضهم، لأن هذا المعنى لا يُناسِبُ سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَتُنتَكَمُ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. وكانوا يقولون: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إِنَّ مَعَهُ إِلَهًا ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]، بل هم مُقِرُّونَ بأنَّ الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وأمثال ذلك.

وإذا كان تَوْحِيدُ الربوبية الذي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارَ، مَنْ وافقهم مِنَ الصَّوْفِيَّةِ هُوَ الْغَايَةُ فِي التَّوْحِيدِ: دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ ١١ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الْكُتُبُ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّ دَلَالَتَهُ مُتَعَدِّدَةٌ،

(١) انظر «الطبري» ٢٠/٣ - ٦، و«تفسير أبي السعود» ٦/٢٩٤، و«الآلوسي» ٢٠/٥.

(٢) في (د) ومطبوعة مكة: أنه استفهام.

كدلائل إثبات الصانع، ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان  
الناس إليه أحوَج، كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

الأمثال المضروبة  
في القرآن هي  
المقاييس العقلية  
المفيدة للمطالب  
الدينية

والقرآن قد صَرَبَ الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس  
العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يُبَيِّنُ الحق في الحكم  
والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وما كان من المقدمات معلومة  
ضرورية متفقاً عليها، استدل بها، ولم يُحتج إلى الاستدلال عليها.  
والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف  
ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية،  
بخلاف ما قد يشتهه ويقع فيه نزاع، فإنه يُبينه ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم،  
باعتبار إثبات خالقين متمثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض  
المشركين إلى أن ثم خالقاً خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في  
الظلمة، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة  
الدهرية<sup>(١)</sup> في حركة<sup>(٢)</sup> الأفلاك، وأحركات النفوس، أو الأجسام  
الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم  
مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن  
في آلهته شيئاً من نفع أو ضرر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بين القرآن

استحالة وجود  
شريك له سبحانه

(١) نسبة إلى الدهري، وجاء في «القاموس» و«شرح» والدهري، بالفتح ويضم: الملحد  
الذي لا يؤمن بالآخرة، القائل بقاء الدهر، وهو مولد، قال نعلب: وهما جميعاً منسوبان  
إلى الدهر، وهم ربما غيروا في النسب، كما قالوا: سهيلي، للمنسوب إلى الأرض  
السهلة، واقتصر الزمخشري على الفتح.

(٢) في (ب): حركات.

بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإنَّ الإله الحقَّ لا بُدَّ أن يكون خالقاً فاعلاً، يُوصِلُ إلى عابده النِّفَع، وَيَدْفَعُ عنه الضُّرَّ، فلو كان معه سبحانه إله آخر يَشْرُكُهُ في مُلكه، لكان له خَلْقٌ وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قَدَرَ على قهر ذلك الشريك، وتفرُّدِه بالمُلك، والإلهية دونَه؛ فعَلَّ، وإن لم يَقْدِرِ على ذلك، انفرَد بخلْقِه، وذهب بذلك الخلق، كما يَنْفَرِدُ مُلُوكُ الدُّنيا بَعْضُهُمْ عن بعضٍ بممالكه إذا لم يَقْدِرِ المنفردُ منهم على قهر الآخر والعلوَّ عليه. فلا بُدَّ من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كُلُّ إِلَهٍ بخلقه وسُلْطانه.

وإما أن يَعْلُوَ بَعْضُهُمْ على بعض.

وإما أن يكونوا تحتَ قهر مَلِكٍ<sup>(١)</sup> واحد يتصرَّفُ فيهم كيف يشاء، ولا يتصرَّفُونَ فيه، بل يكون<sup>(٢)</sup> وحدَه هو الإله، وهم العبيدُ المربوبون المقهورون مِن كُلِّ وجهٍ.

وانتظامُ أمرِ العالمِ كُلِّه، وإحكامُ أمره، مِن أدلِّ دليلٍ على أنَّ مَدْبِرَه إله واحد، ومَلِكٌ واحد، وربُّ واحد، لا إله للخلق غيرُه، ولا رَبٌّ لهم سواه، كما قد دُلَّ دليلُ التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رَبَّ غيرُه فلا إله سواه، فذاكَ تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي «مختصر الصواعق المرسلة»: إليه.

(٢) في المطبوع من «مختصر الصواعق المرسلة» ٩٥/١: ويمتنع من حكمهم، ولا يمتنعون من حكمه، فيكون...

العبادة<sup>(١)</sup> والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكونَ لهم<sup>(٢)</sup> إلهان معبودان<sup>(٣)</sup>.

فالعلم بأن وجودَ العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقرٌّ في الفطر، معلومٌ بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطلُ إلهيةُ اثنين.

فالآيةُ الكريمة موافقة لما ثبت واستقرَّ في الفطر من توحيد الربوبية، دالةٌ مثبتة ملزمةٌ لتوحيد الإلهية.

وقريبٌ من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظنَّ طوائفٌ أن هذا دليلُ التمانع الذي تقدّم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وعَقَلُوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهةٌ غيرُهُ، ولم يقل: أربابٌ.

وأيضاً فإنَّ هذا إنما هو بعدَ وجودهما، وأنه لو كان فيهما — وهما موجودتان — آلهةٌ سواء لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فسادٌ بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدَا.

ودلَّت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهةٌ متعدّدة، بل لا يكون الإله إلا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فسادَ السماوات والأرض يلزَمُ من كون

(١) في «مختصر الصواعق المرسلة» ٩٦/١: في الغاية.

(٢) سقطت من (ب)، وفي «مختصر الصواعق»: له، والضمير يعود إلى «العالم».

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» ٩٥/١ - ٩٦ لابن القيم، وقد بسط شيخ الإسلام هذا البرهان في كتابه «منهاج السنة» ٦٨/٢ - ٧٢، وفي «درء تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٩ - ٣٦٨.

الْإِلَهَةِ فِيهِمَا مُتَعَدَّةٌ، وَمِنْ كَوْنِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ غَيْرَ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لِهَمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ فِيهِمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا غَيْرَهُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ، لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَأَظْلَمَ الظُّلُمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ الشَّرْكَ، وَأَعْدَلَ الْعَدْلُ التَّوْحِيدُ.

توحيد الإلهية  
متضمن لتوحيد  
الربوبية لا العكس

وتوحيد الإلهية متضمنٌ لتوحيد الربوبية دون العكس، فَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ يَكُونُ عَاجِزًا، وَالْعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيهما للمتأخرين قولان: أحدهما: لا تأخذوا سبيلاً إلى مغالبتة. والثاني - وهو الصحيح المنقول عن السلف، كفتادة وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير<sup>(١)</sup> لم يذكر<sup>(٢)</sup> غيره - : لا تأخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الذهر: ٢٩]. وذلك أنه قال: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم

(١) هو الإمام العلم الجليل المجتهد أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التصانيف البديعة التي تدل على سعة علمه، ووفرة اطلاعه، وجودة ذهنه المتوفى سنة ٣١٠ هـ. مترجم في «السير» ٢٦٧/١٤ - ٢٨٢. وانظر تفسير الآية في «جامع البيان» له ٩١/١٥.

(٢) في (ب): يذكره، وهو خطأ.

لم يقولوا: إن العالم له صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ،  
وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف  
الآية الأولى<sup>(١)</sup>.

ثم التوحيد<sup>(٢)</sup> الذي دعت إليه رسل الله، ونزلت به كتبه نوعان:  
توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

التوحيد في الإثبات  
والمعرفة والتوحيد في  
الطلب والقصد

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله  
١٣ وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما  
أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع<sup>(٣)</sup> كُلُّ الإفصاح، كما  
في أول «الحديد» و«طه» وآخر «الحشر» وأول «آل عمران» السجدة وأول  
«آل عمران» وسورة «الإخلاص» بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل مَا تَضَمَّنَتْهُ سورة ﴿قُلْ  
يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا  
وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة «تَزِيلُ الْكِتَابِ» وآخرها، وأول  
سورة «يونس» وأوسطها وآخرها، وأول سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة  
سورة «الأنعام».

وغالبُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في

معظم سور القرآن  
متضمنة لنوعي  
التوحيد

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٩/٩ - ٣٥٠، و«زاد المسير» ٣٨/٥.

(٢) من هنا إلى قوله: متضمن للإلزام، في الصفحة (٤٨) مأخوذ باختصار مع بعض زيادات  
طفيفة من «مدارج السالكين» لابن القيم ٤٤٩/٣ - ٤٥٥.

(٣) «النوع» سقطت من (ب).



القرآن<sup>(١)</sup>، فإن القرآن<sup>(٢)</sup> إِمَّا خَبَرٌ عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو<sup>(٣)</sup> التوحيد العلميُّ الخبري.

وإِما دعوةٌ إلى عبادته وحده لا شريك له، وَخَلْعٌ ما يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، فهو التَّوْحِيدُ الإراديُّ الطَّلبيُّ.

وإِما أمرٌ ونهيٌ وإلزامٌ بطاعته، فذلك مِنْ حقوقِ التوحيد ومكملاته.

وإِما خَبَرٌ عن إكرامه لأهلِ توحيدِهِ، وما فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا وما يُكْرِمُهُمْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، فهو جزاء توحيدِهِ.

وإِما خَبَرٌ عن أَهْلِ الشُّرْكِ، وما فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ النُّكَالِ، وما يَحُلُّ بِهِمْ فِي الْعُقُوبَى مِنَ الْعَذَابِ، فهو جزاء مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ التَّوْحِيدِ.

فالقرآن كُلُّهُ فِي التَّوْحِيدِ وَحَقُوقِهِ وَجَزَائِهِ، وَفِي شَأْنِ الشُّرْكِ وَأَهْلِهِ وَجَزَائِهِمْ، فَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ توحيد، ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ توحيد، ﴿مَنَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ توحيد، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ توحيد متضمَّن لِسؤالِ الْهُدَايَةِ إِلَى طَرِيقِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِينَ<sup>(٤)</sup> أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الَّذِينَ فَارَقُوا التَّوْحِيدَ.

وَكذلك شَهِدَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ بِهذا التَّوْحِيدِ، وَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَلَائِكَتُهُ

---

(١) النص في «المدارج»: «وَالْغالبُ سورِ القرآن، بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي التوحيد، بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه.

(٢) في (ب): «فَالقرآن».

(٤) في (ب): «الذي».

(٣) في (د): «وهو».

وَأَنْبِيَآؤُهُ وَرُسُلُهُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا  
الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ \* إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ  
الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩].

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ، وَالرَّدَّ عَلَى  
جَمِيعِ طَوَائِفِ الضَّلَالِ، فَتَضَمَّنَتْ أَجَلَ شَهَادَةِ وَأَعْظَمَهَا وَأَعْدَلَهَا  
وَأَصْدَقَهَا، مِنْ أَجْلِ شَاهِدٍ، بِأَجَلٍ مُشْهُودٍ بِهِ.

وَعِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي «شَهَدَ» تَدَوَّرُ عَلَى الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ،  
وَالْإِعْلَامِ، وَالْبَيَانِ، وَالْإِخْبَارِ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقٌّ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا، فَإِنَّ  
الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبْرَهُ، وَتَتَضَمَّنُ إِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ وَبَيَانَهُ،  
فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

معنى الشهادة  
ومراتبها

فَأَوَّلُ مَرَاتِبِهَا: عِلْمٌ وَمَعْرِفَةٌ وَاعْتِقَادٌ لَصَحَّةِ الْمَشْهُودِ بِهِ وَثُبُوتِهِ.

١٤

وِثَانِيهَا: تَكَلُّمُهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ  
نَفْسِهِ وَيَذْكُرُهَا وَيَنْطِقُ بِهَا، أَوْ يَكْتُبُهَا.

وِثَالِثُهَا: أَنْ يُعْلَمَ غَيْرُهُ بِهَا بِمَا يَشْهَدُ بِهِ، وَيُخْبِرُهُ بِهِ، وَيُبَيِّنُهُ لَهُ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يُلْزَمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرُهُ بِهِ.

فَشَهَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَالْقِيَامِ بِالْقِسْطِ تَضَمَّنَتْ  
هَذِهِ الْمَرَاتِبَ الْأَرْبَعَ: عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ، وَتَكَلُّمَهُ بِهِ، وَإِعْلَامَهُ،  
وَإِخْبَارَهُ لَخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرَهُمُ وَالزَّمَهُم بِهِ.

فَأَمَّا مَرْتَبَةُ الْعِلْمِ، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَضَمَّنَتْهَا ضَرُورَةً، وَإِلَّا كَانَ الشَّاهِدُ  
شَاهِدًا بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ

يَعْلَمُونَ ﴿[الزخرف: ٨٦]. وقال ﷺ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ»<sup>(١)</sup>، وأشار إلى الشمس.

وأما مَرْتَبَةُ التكلم والخبر، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنشَاءً أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْتَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يَتَلَفَّظُوا بلفظ الشهادة، ولم يُؤدِّدوها عند غيرهم.

وأما مَرْتَبَةُ الإعلام والإخبار، فنوعان: إعلامٌ بالقول، وإعلامٌ بالفعل. وهذا شأنُ كُلِّ مُعْلِمٍ لغيره بأمر: تارةً يُعْلِمُهُ به بقوله، وتارةً بفعله. ولهذا كان مَنْ جَعَلَ داره مسجداً وفتح بابها، وأفرزها<sup>(٢)</sup> بطريقها، وأَذِنَ للناس بالدُّخُولِ والصلاة فيها: مُعْلِماً أنها وَقَفٌ، وإن لم يَتَلَفَّظْ به. وكذلك مَنْ وُجِدَ متقرباً إلى غيره بأنواع المَسَارِّ، يكون مُعْلِماً له ولغيره أنه يُحِبُّه، وإن لم يَتَلَفَّظْ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادةُ الربِّ عزَّ وجل وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارةً، وبفعله أخرى، فالقَوْلُ: ما أرسل به رُسُلُهُ وأنزَلَ به كُتُبُهُ، وأما بيانه وإعلامه بفعله، فكما قال ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٣)</sup>: شَهِدَ اللهُ بتدبيره العجيبِ،

---

(١) أخرجه الحاكم ٩٨/٤، والبيهقي ١٥٦/١٠، وأبو نعيم في «الحلية» ١٨/٤، وابن عدي في «الكامل» ٢٢١٣/٦، والعقيلي في «الضعفاء» ٧٠/٤ من حديث ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة، فقال: «هل ترى الشمس؟» قال: نعم. قال: «على مثلها، فاشهد أودع» وفي سنده محمد بن سليمان المسمولي ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي والحميدي، وصححه الحاكم، فأخطأ، كما قال الحافظ في «بلوغ المرام».

(٢) في (ج): وأفردها، وقد ذهبت من (أ) بسبب التصوير.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي صاحب التصانيف في النحو والغريب ومعاني القرآن، كان أبو بكر بن مجاهد يعظمه، ويقول: هو أنحى من الشيخين =

وأمره المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو<sup>(١)</sup>، وقال آخر:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup>

ومما يدلُّ على أن الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه<sup>(٤)</sup>.

والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالةً عليه، ودلائلها إنما هي بخلقها وجعلها.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به — وإن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكنَّ الشهادة في هذا الموضع تدلُّ عليه وتتضمَّنُه — فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر، وألزم عباده به، كما قال تعالى:

---

= يعني ثعلباً والمبرد. توفي في ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ. «معجم الأدباء» ١٧/١٣٧ —  
١٤١، «تاريخ بغداد» ١/٣٣٥، «شذرات الذهب» ٢/٢٣٢، «نزهة الألباء» ٣٠١ —  
٣٠٢، «الوافي بالوفيات» ٢/٣١ — ٣٢.

(١) أورده عنه ابن الجوزي في «زاد المسير» ١/٣٦٢.

(٢) نسبه صاحب «الوفيات» ١٣٨/٧ إلى أبي نواس، وأما أبو الفرج فقد نسبه مع ثلاثة أبيات آخر في «أغانيه» ٤/٣٥ إلى أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم وهي:

أَلَا إِنَّا كُلُّنَا بَائِدٌ      وَأَيُّ بَنِي آدَمَ خَالِدٌ  
وَبَدْوُهُمْ كَانَ مِنْ رَبِّهِمْ      وَكُلٌّ إِلَى رَبِّهِ عَائِدٌ  
فِيَا عَجَباً كَيْفَ يُعْصَى إِلَّا      لَهُ أَمْ كَيْفَ يَجْعَدُهُ الْجَاجِدُ  
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ      تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ  
وانظر «ديوانه» ص ٦٢.

(٣) في الأصل: (مسجد) وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقرأ الباقون: (مساجد الله)، انظر «حجة القراءات» ص ٣١٦.

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٣/٤٥٣.

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾<sup>(١)</sup> [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحقُّ العبادة سواه، كما لا تصلحُ الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً، أو يستشيره، أو يستطبه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتٍ، ولا شاهدٍ، ولا طبيبٍ، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلّت على أنه وحده المستحقُّ للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحقُّ للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد والزامهم بأداء ما يستحقُّه الربُّ تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم. وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ \* وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ \* أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ \* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

(١) جاء في هامش (أ) و(ب) نقلاً عن نسخة المصنف ما يدل على أن الآية المستشهد بها هي: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وهي الآية الخامسة من سورة البينة.

[الصفات: ١٥١ - ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حُكماً. وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ \* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ - ٣٦]. لكن هذا حُكم لا إلزام معه، والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمنٌ للإلزام.

ولو كان المراد مُجرّد شهادة، لم يتمكّنوا من العِلْم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تُقَمْ عليهم بها الحُجّة، بل قد تَضَمَّنَتِ الْبَيَانُ للعباد ودلائلهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة، ولم يُبَيِّنْهَا، بل كتمها، لم يُتَنَفَّعْ بها أحد، ولم تُقَمْ بها حجة.

وإذا كان لا يُتَنَفَّعُ بها إلا ببيانها، فهو<sup>(١)</sup> سبحانه قد بيَّنَهَا غايةَ البيانِ بطرق ثلاثة: السَّمْعِ، والبَصَرِ، والعَقْلِ:

أما السَّمْعُ: فسمع آياته المتلوة المبيّنة لما عَرَفْنَا إِيَّاهُ مِنْ صفات كماله كُلِّهَا، الوُحْدَانِيَّةِ وغيرها غايةَ البيانِ، لا كما يَزْعُمُهُ الجهميةُ وَمَنْ وافقهم من المعتزلة، ومُعْطَلَةٌ بعضِ الصِّفَاتِ من دعوى احتمالاتِ تَوَقُّعٍ في الحَيَرَةِ، تُنافي الْبَيَانَ الذي وصف الله بِهِ كتابه العزيزَ وَرَسُولَهُ الكريمَ، كما قال تعالى: ﴿حَمَّ \* وَالكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]. ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

(١) في الأصول: وهو، والمثبت من: مطبوعة مكة، وهي موافقة لما في «مدارج السالكين» ٤٦٣/٣.

وكذلك السنة تأتي مبيّنة أو مقرّرة لما دلّ عليه القرآن، لم يُخَوِّجْنَا رُتَنَاسِبِحَانِهِ وَتَعَالَى إِلَى رَأْيِ فُلَانٍ، وَلَا إِلَى ذَوْقِ فُلَانٍ وَوَجَدِهِ فِي أَصُولِ دِينِنَا. ولهذا نَجِدُ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسَّنةَ مُخْتَلِفِينَ مُضْطَرِبِينَ، بَلْ قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمرٍ خارجٍ عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، فيما يأتي من كلامه بقوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَاءِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مِنْ سَلَمٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ». وأما آيَاتُهُ الْعِيَانِيَّةُ الْخَلْقِيَّةُ: فَالِنَظَرُ فِيهَا، وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَاتُهُ الْقَوْلِيَّةُ السَّمْعِيَّةُ، وَالْعَقْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَهَذِهِ، فَيَجْزِمُ بِصَحَّةِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَتَتَّفَقُ شَهَادَةُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ. فهو سبحانه لِكَمَالِ عَدْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَحِكْمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ لِلْعُدْرِ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ<sup>(١)</sup>، لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا<sup>(٢)</sup> إِلَّا وَمَعَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣، ٤٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ<sup>(٤)</sup> وَبِالَّذِي قُلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

(١) في «مدارج السالكين» ٣/٤٦٤: وإقامته للحجة.

(٢) زاد في «المدارج»: من الأنبياء.

(٣) في الأصل: «يُوحِي» بضم الياء على ما لم يُسم فاعله، وهي قراءة عامة القراء إلا حفصاً،

فإنه قرأ: (نوحى) بالنون وكسر الحاء. انظر «حجة القراءات» ٣٩٠.

(٤) من قوله: وقال تعالى، إلى هنا ساقط من (ب).

ما بعث الله نبياً  
إلا ومعه آية تدل  
على صدقه

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إِنَّ مِنْ أَخْفَى آيَاتِ الرسل آيَاتِ هُودٍ حَتَّى قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿يَهُودُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] ومع هَذَا فَبَيِّنَتُهُ مِنْ أَوْضَحِ الْبَيِّنَاتِ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِتَدْرِهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ \* مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونَ \* إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٤ - ٥٦]. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ: أَنَّ رَجُلًا وَاحِدًا يُخَاطَبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الْخَطَابِ، غَيْرَ جَزِعٍ وَلَا فَزَعٍ وَلَا خَوَارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ، فَاشْهَدَ اللَّهُ أَوَّلًا عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ دِينِهِمْ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ إِشْهَادٌ وَاثِقٌ بِهِ مَعْتَمِدٌ عَلَيْهِ، مُعَلِّمٌ لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيُّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسَلِّطٍ لَهُمْ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أَشْهَدَهُمْ إِشْهَادَ مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ وَأَلْهَتِهِمُ الَّتِي يُؤَالُونَ عَلَيْهَا، وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا، وَيَبْذُلُونَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فِي نَصْرَتِهِمْ لَهَا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالْإِسْتِهَانَةِ بِهِمْ، وَاحْتِقَارِهِمْ وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ<sup>(٣)</sup> يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ وَشَفَاءِ غِيظِهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ يَعَاجِلُونَهُ وَلَا يُمَهِّلُونَهُ<sup>(٤)</sup> ثُمَّ قَرَّرَ دَعْوَتَهُمْ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى وَرَبَّهُمُ الَّذِي نَوَاصِيَهُمْ بِيَدِهِ هُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ الْقَائِمُ بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَأَنَّهُ

١٧

(١) في «المدارج السالكين» ٤٦٥/٣: وغير مسلطهم عليه.

(٢) في «المدارج»: نصرتها.

(٣) في «المدارج»: وأنهم لو.

(٤) وتام نص ابن القيم في «المدارج»: وفي ضمن ذلك أنهم أضعف وأعجز وأقل من ذلك، وأنكم لو رُمْتُمُوهُ لَانْقَلَبْتُمْ بِغِيظِكُمْ مَكْبُوتِينَ مَخْذُولِينَ.



على صراطٍ مستقيم، فلا يَخْذُلُ من توَكَّلَ عليه وأقرَّ به<sup>(١)</sup>، ولا يُشْمِتُ به أعداءه.

فأيُّ آيةٍ وبرهانٍ أحسنُ من آياتِ الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادةٌ من الله سبحانه لهم، بيَّنها لعباده غايةً البيان.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بما يُقِيمُ لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بُدَّ أن يُرَى العبادُ من الآياتِ الأفقية والنفسية ما يُبَيِّنُ لهم أن الوحي الذي بلغته رُسُلُهُ حَقٌّ، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] أي: القرآن، فإنه هو المُتَقَدِّمُ في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. فَشَهِدَ سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يُري العبادَ مِنْ آيَاتِهِ الفعلية الخَلْقِيَّةِ ما يَشْهَدُ بذلك أيضاً، ثم ذكر ما هو أَعْظَمُ من ذلك كُلَّهُ وأجلُّ، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ «الشَّهِيدُ» الذي لا يَغِيبُ عنه شيء، ولا يَعْزُبُ عنه، بل هو مُطَّلِعٌ على كُلِّ شَيْءٍ مشاهد له، عَلِيمٌ بتفاصيله.

وهذا استدلالٌ بأسمائه وصفاته، والأوَّلُ استدلالٌ بقوله وكلماته، واستدلال<sup>(٢)</sup> بالآياتِ الأفقية والنفسية استدلالٌ بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت: كيف يُسْتَدَلُّ بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلالَ بذلك لا يُعْهَدُ في الاصطلاح؟

الاستدلالُ بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته

(١) في «المدارج»: وآمن به.

(٢) في «المدارج»: والاستدلال.

فالجواب: أَنَّ الله تعالى قد أودَعَ في الفِطْرِ<sup>(١)</sup> التي لم تَتَجَسَّسْ بالبحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أَنَّهُ سبحانه الكَامِلُ في أسمائه وصفاته، وَأَنَّهُ المَوْصُوف بما وَصَفَ به نَفْسَهُ ووصَفَهُ به رُسُلُهُ، وما خَفِيَ عن الخلق مِنْ كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

وَمِنْ كماله المقدَّسِ شهادته على كل شيء وإطلاعه عليه، بحيث لا يَغِيبُ عنه ذَرَّةٌ في السَّمَاوَاتِ ولا في الأرض باطناً وظاهراً، وَمَنْ هذا شأنه كيف يليقُ بالعباد أن يُشْرِكُوا به، وأن يَعْبُدُوا غَيْرَهُ ويجعلوا معه إلهاً آخر؟ وكيف يليقُ بكمالهِ أن يُقَرَّ من يَكْذِبُ عليه أعظمُ الكذبِ، ويُخَيَّرَ عنه بخلاف ما الأَمْرُ عليه، ثم يَنْصُرَهُ على ذلك ويؤيده، ويُعْلِي شأنه ويُجِيبَ دعوته، وَيُهْلِكَ عدُوَّهُ، وَيُظْهِرَ على يَدَيْهِ<sup>(٢)</sup> من الآياتِ والبراهين ما يَعْجِزُ عن مثله قُوَى البشرِ، وهو مع ذلك كاذب عليه مُفْتَرٍ؟!

ومعلومٌ أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحِكمته وعِزُّته وكمالُه المقدس يَأْبَى ذلك، وَمَنْ جَوَّزَ ذلك، فهو مِنْ أبعدِ الناسِ عن معرفته.

والقرآن مملوءٌ من هذه الطريق، وهي طريقُ الخواص، يستدلُّون بالله على أفعاله وما يليقُ به أن يفعلَه ولا يَقْعُلُهُ<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ \* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ \* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ \* فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧]. وسيأتي لذلك زيادةٌ بيان إن شاء الله تعالى.

وَيُسْتَدَلُّ أَيْضاً بأسمائه وصفاته على وَحْدَانِيَّتِهِ وعلى بُطْلانِ الشرك

(١) في (ب) و (د): الفطرة.

(٢) تحرفت في الأصول الأربعة إلى «دينه»، والتصويب من «المدارج» ٤٦٧/٣.

(٣) في «المدارج»: وما لا يفعله.

كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن.

وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص. وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة، لأنها أسهل تناولاً وأوسع، والله سبحانه يُفَضِّلُ بعض خلقه على بعض<sup>(١)</sup>.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يَجْتَمِعْ في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له، قال تعالى لمن طَلَبَ آيَةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وإذا عُرِفَ أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أُرْسِلَتْ به الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتْ به الْكُتُبُ، كما تقدَّمت إليه الإشارةُ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قول مَنْ قَسَمَ التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوعُ توحيدَ العامَّةِ، والنوعُ الثاني توحيدَ الخاصَّةِ، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوعُ الثالثُ توحيد قائم بالقدَمِ، وهو توحيدُ خاصَّةِ الخاصَّةِ، فإنَّ أكملَ الناس توحيداً<sup>(٢)</sup> الأنبياءُ صلواتُ الله عليهم، والمرسلون منهم أكملُ في ذلك<sup>(٣)</sup>، وأولوا العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

أكمل الناس  
توحيداً الأنبياء  
والمرسلون

(١) زاد في «المدارج»: «ويرفع درجات من يشاء وهو العليم الحكيم».

(٢) في (أ) و (ب) (د): توحيد، والمثبت من (ج) و «المدارج» ٤٨٠/٣.

(٣) «في ذلك» لم ترد في (ب).

وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً، ومعرفةً، وحالاً، ودعوةً لِلْخَلْقِ وجهاداً، فلا تَوْحِيدَ أَكْمَلُ من الذي قامت به الرُّسُلُ، ودَعَوْا إليه، وجاهدوا الأُمَمَ عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه ﷺ أن يَقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قَوْمَهُ في بَطْلانِ الشرك، وصَحَّةِ التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿أَوَّلُكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنَهُمْ أَقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم.

وكان صلى الله عليه وسلم يُعلِّمُ أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: ١٩ «أصبحنا على فِطْرَةِ الإِسْلَامِ، وكَلِمَةِ الإِخْلَاصِ، ودينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، ومِلَّةِ أبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»<sup>(١)</sup>.

فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ: التوحيد، ودينُ محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكَلِمَةُ الإِخْلَاصِ: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفِطْرَةُ الإِسْلَامِ: هي ما فطرَ عليه عباده من محبته وعبادته وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، والاستسلام له عبوديةً وذُلًّا وانقياداً وإِنَابَةً.

فهذا هو توحيدٌ خاصَّةٌ الخاصَّةِ الذي من رَغِبَ عنه، فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ \* إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ

(١) أخرجه أحمد ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدارمي ٢٩٢/٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» للمزي ١٨٩/٧ - ١٩٠، وابن السني (٣٣) من حديث عبد الرحمن بن أبيزى وسنده صحيح، ونسبه الإمام السيوطي في «الجامع الصغير» إلى الطبراني.

صاحب الحس  
السليم والعقل  
التميز ليس بحاجة  
إلى طريقة أهل  
الكلام

أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿البقرة: ١٣٠، ١٣١﴾. وَكُلُّ مَنْ لَهُ  
حِسٌّ سَلِيمٌ، وَعَقْلٌ يُمَيِّزُ بِهِ، لَا يَحْتَاجُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ إِلَى أَوْضَاعِ أَهْلِ  
الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ وَاصْطِلَاحِهِمْ وَطُرُقِهِمْ أَلْبَتَّةَ، بَلْ رُبَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِهَا فِي  
شُكُوكٍ وَشُبُهٍ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا الْحَيْرَةُ وَالضَّلَالُ وَالرَّيْبَةُ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِنَّمَا يَنْفَعُ  
إِذَا سَلِمَ قَلْبُ صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْقَلْبُ السَّلِيمُ الَّذِي لَا يُفْلِحُ إِلَّا  
مَنْ أَتَى اللَّهَ بِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النُّوعَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ مِنَ التَّوْحِيدِ الَّذِي أَدَّعَوْا أَنَّهُ  
تَوْحِيدُ الْخَاصَّةِ وَخَاصَّةُ الْخَاصَّةِ، يَنْتَهِي إِلَى الْفَنَاءِ الَّذِي يُشَمَّرُ إِلَيْهِ غَالِبُ  
الصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ دَرْبٌ خَطِرٌ يُفْضِي إِلَى الْاِتِّحَادِ، اَنْظُرْ إِلَى مَا أُنْشَدَهُ شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ:

مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ      إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدٌ  
تَوْحِيدٌ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ      عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ  
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ      وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدٌ<sup>(١)</sup>

(١) قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» ٥١٨/٣ تَعْلِيْقًا عَلَى الْآيَاتِ: أَيْنَ  
قَوْلُ: «مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ  
وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ يُوْحِدُونَهُ، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ  
يُوْحِدُونَهُ، وَكَذَلِكَ إِخْبَارُهُ عَنْ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ وَأَتْبَاعِهِمْ أَنَّهُمْ وَحْدَهُ وَلَمْ يَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،  
كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نُوحٍ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ، وَعَنْ جَمِيعِ الرُّسُلِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، بَلْ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ  
السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ أَنَّهَا تَسْبِحُ بِحَمْدِهِ تَوْحِيدًا وَمَعْرِفَةً، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ  
يَقَالَ: مَا وَحَّدَهُ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَلَا سَبَّحَ بِحَمْدِهِ سَمَاءٌ وَلَا أَرْضٌ  
وَلَا شَيْءٌ. وَأَبْطَلُ الْبَاطِلِ أَنْ يَقَالَ: كُلُّ مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ جَاحِدٌ لَهُ  
وَلِتَوْحِيدِهِ لَا مُوَحِّدَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ نَعْتُ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمْ لَهُ الْإِلْحَادُ،  
وَكُلُّ مَنْ نَعْتَهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَهُوَ لَاحِدٌ. وَانْظُرْ تَمَامَ كَلَامِهِ فِيهِ، فَإِنَّهُ غَايَةُ فِي  
النَّفَاسَةِ.

وإن كان قائله رحمه الله لم يُرد [به] <sup>(١)</sup> الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبته به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهده أيمانه إنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حَامَ حَوْلَهُ لو كان مطلوباً منا، لنُبهِ الشارعُ عليه، ودعا الناس إليه وبَيَّنَّهُ، فإنَّ على الرسولِ البلاغَ المبين، فأين قال الرسولُ: هذا توحيدُ العامة، وهذا توحيدُ الخاصة، وهذا توحيدُ خاصة الخاصة؟ أو ما يُقَرَّبُ من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟!

هذه النقول، والعقول حاضرة، فهذا كلامُ الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلامُ خيرِ القرونِ بعدَ الرسولِ، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذِكرُ الفناء فيها، وهذا التقسيمُ عن أحدِهم؟! وإنما حَصَلَ هذا من زيادة الغلو في الدين، المُشَبِّه لِغُلُوِّ الخوارج، بل لِغُلُوِّ النصارى في دينهم. وقد ذَمَّ الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه، فقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال ﷺ: «لَا تُشَدُّوا فَيَشُدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا، فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارَاتِ، رَهْبَانِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ» رواه أبو داود <sup>(٢)</sup>.

٢٠

ذم الغلو في الدين

(١) زيادة من مطبوعة مكة، ولم ترد في الأصول.  
(٢) رقم (٤٩٠٤) في الأدب: باب في الحسد، وأخرجه كذلك أبو يعلى (٣٦٩٤)، من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه: أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة - وذكر صفة صلاة عمر بن عبد العزيز - فقال: إن =

قوله: «وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ».

معنى قوله تعالى:  
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن، ودل عليه العقل<sup>(١)</sup> من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثلها شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبتطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم.

ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذا كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة، وصريح العقل، ولا يخالف فيه

---

= رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تشددوا...» وسنده قابل للتحسين، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» ٨٩٣/٢، وزاد نسبه إلى الضياء، ورواه من حديث سهل بن حنيف البخاري في «تاريخه» ٩٧/٤، والطبراني في «الكبير» (٥٥٥١)، «والأوسط» (٨) «مجمع البحرين»، وفي سنده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وباقي رجاله ثقات.

(١) في (ب): العقول.

عاقِلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى بَعْضُهَا صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْمُسَمَّى كَالْمُسَمَّى، فَسَمَّى نَفْسَهُ: حَيًّا، عَلِيمًا، قَدِيرًا، رُؤُوفًا، رَحِيمًا، عَزِيزًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُلَكًّا، مُؤْمِنًا، جَبَّارًا، مُتَكَبِّرًا. وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وَالرُّومَ: [١٩] ﴿وَيُبَشِّرُهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الدهر: ٢] ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨] ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [المؤمن: ٣٥]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَاتِلُ الْحَيُّ الْحَيَّ، وَلَا الْعَلِيمُ الْعَلِيمَ، وَلَا الْعَزِيزُ الْعَزِيزَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [حم السجدة: ١٥].

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ



هذا<sup>(١)</sup> الأمر خيرٌ لي في ديني ومَعَاشي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَأَقْدَرُهُ لِي، وَيَسِّرُهُ لِي<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَأَقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ<sup>(٣)</sup> قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ<sup>(٤)</sup>، رواه البخاري.

وفي حديث عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدَّعَاءِ: «اللَّهُمَّ يَعْلَمُكَ الْغَيْبُ،

(١) سقطت من (ب).

(٢) رَضِّنِي بِالتَّشْدِيدِ، وفي رواية: «أَرْضِنِي» أَي: اجْعَلْنِي بِهِ رَاضِيًا، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في «الأوسط»: «ورضني بقضائك»، وفي حديث أبي أيوب: «ورضني بقدرك». قال الحافظ في «الفتح» ١٨٧/١١: والسُّرْفُ أَن لَا يَبْقَى قَلْبُهُ مُتَعَلِّقًا بِهِ، فَلَا يَطْمَئِنُّ خَاطِرُهُ، وَالرِّضَا: سَكُونُ النَّفْسِ إِلَى الْقَضَاءِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٦٢) وَ (٦٣٨٢) وَ (٧٣٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٣٦٩/٢، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٨٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٣٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٧٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرْفُودِ (٧٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» ٢٨٥/١٠، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠١٦).

ورواه من حديث ابن مسعود مرفوعاً الطبراني في «الكبير» (١٠٠١٢) و (١٠٠٥٢) و (١٠٤٢١)، وفي «الأوسط» ٩٧ «مجمع البحرين»، و«الصغير» ١٩٠/١، وصححه ابن حبان (٢٤٢٩)، ورواه عبد الرزاق (٢٠٢١٠)، وابن أبي شيبة ٢٨٥/١٠ موقوفاً على ابن مسعود، وفي الباب عن أبي أيوب عند أحمد ٤٢٣/٥، وصححه ابن حبان (٦٨٥) في «الموارد»، والحاكم ٣١٤/١، ووافقه الذهبي، وابن عمر، وابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١٤٧٧) وفي سننه عبد الله بن هانئ وهو متهم، وعن أبي سعيد الخدري عند ابن حبان (٦٨٦)، وعن أبي هريرة عند ابن حبان أيضاً (٦٨٧)، وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابر، إلا أن لفظ أبي أيوب: «اكتُمِ الْخُطْبَةَ وَتَوَضَّأْ فَأَحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ»... وانظر «مجمع الزوائد» ٢٨٠/٢ - ٢٨١، و«فتح الباري» ١٨٤/١١.

وَقَدَّرْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْبَبْتَنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ  
الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ  
كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ،  
وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَى بَعْدَ الْقَضَاءِ،  
وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ  
وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا  
بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ» (١).

فقد سَمَّى اللَّهُ ورسوله صفات الله علماً وقُدرةً وقُوَّةً، وقال تعالى:  
﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤] ﴿وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ  
لِمَا عَلَّمْتَهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العلمُ كالعلم، ولا القُوَّةُ  
كالقوة، ونظائرُ هذا كثيرة، وهذا لازمٌ لجميعِ العقلاء، فإن مَنْ نفى صفةً  
من صفاته التي وَصَفَ الله بها نفسه، كالرِّضَا والغضبِ، والمحبة  
والبغضِ، ونحو ذلك، وَزَعَمَ أن ذلك يستلزمُ التشبيهَ والتجسيمَ! قيل له:  
فَأَنْتَ تُثَبِّتُ لَهُ الْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، مع أن ما تُثَبِّتُهُ له ليس  
مِثْلَ صفاتِ المخلوقين، فَقُلْ فيما نفيتَه وأثبتته اللَّهُ ورسوله مِثْلَ قولك

إثبات الصفات لله  
لا يستلزم التشبيه  
والتجسيم  
٢٢

(١) أخرجه النسائي ٥٤/٣ - ٥٥ في السهو: باب نوع آخر من الدعاء، من حديث حماد،  
قال: حدثنا عطاء بن السائب، عن أبيه قال: صلى بنا عمار بن ياسر صلاة فأوجز فيها،  
فقال بعض القوم: لقد خففت أو أوجزت الصلاة، فقال: أما على ذلك، فقد دعوت  
فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ... وإسناده صحيح. حماد هو ابن زيد سمع  
من عطاء قبل الاختلاط، وصححه الحاكم ٥٢٤/١ ووافقه الذهبي، وأخرجه  
ابن أبي عاصم (١٢٩) و(٤٢٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» رقم (٨٦)، وعثمان  
الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٦٠، واللالكائي في «السنة» رقم (٨٤٥) من طرق عن  
حماد، به. وأخرجه أحمد ٢٦٤/٤، وابن أبي عاصم (١٢٨) و(٣٧٨) من طريق آخر  
عن عمار.

فيما أثبتته، إذ لا فَرْقَ بينهما<sup>(١)</sup>.

فإن قال: أنا لا أُثَبِّتُ شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تُثَبِّتُ له الأسماءَ الحسنَى، مثل: حي<sup>(٢)</sup>، عليم، قدير<sup>(٣)</sup>، والعبد يُسَمَّى بهذه الأسماء، وليس ما يَثْبُتُ للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يَثْبُتُ للعبد، فقل<sup>(٤)</sup> في صفاته نظيرَ قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أُثَبِّتُ له الأسماءَ الحسنَى، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعضِ مَبْدَعَاتِهِ، كقول غُلَاةِ الباطنية والمتفلسفة! قيل له: فلا بُدَّ أن تَعْتَقِدَ أنه موجود حقٌّ قائم بنفسه، والجسمُ موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أُثَبِّتُ شيئاً، بل أنكرُ وجودَ الواجب.

قيل له: معلومٌ بصريحِ العقل أن الموجودَ إما واجبٌ بنفسه، وإما غيرُ واجب بنفسه، وإما قديمٌ أزلي، وإما حادثٌ كائنٌ بَعْدَ أَنْ لم يكن، وإما مخلوقٌ مفتقرٌ إلى خالقي، وإما غيرُ مخلوق ولا مفتقرٌ إلى خالق، وإما فقيرٌ إلى ما سواه، وإما غنيٌّ عما سواه.

---

(١) قال العلامة الفقيه ابنُ عابدين - رحمه الله - في «رد المحتار» ٧/١: وهل وصفه الله بالرحمة حقيقةً أو مجازاً عن الإنعام، أو عن إرادته، لأنها من الأعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى فيراد غايتها؟ المشهور الثاني، والتحقيق الأول، لأن الرحمة التي هي من الأعراض القائمة بنا، ولا يلزم كونها في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازاً، كالعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بنا من الأعراض، ولم يقل أحد: إنها في حقه تعالى مجاز.

(٢) في (ب): عليم حي.

(٣) في (ب): قادر.

(٤) في (ب): فقيل، وليس بشيء.

وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد عُلِمَ بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق

ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مُماثلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

٢٣

فلو تماثلا، لَلَزِمَ أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعُلِمَ أن تماثلهما مُنتَفٍ بصريح العقل، كما هو مُنتَفٍ بنصوص (١) الشرع.

فعُلِمَ بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما مُتماثلين، كان مشبهاً،

(١) في (ب): بصريح الشرع، وجاء في هامشها: «بنصوص» صح، وهو بخط مغاير لخط الناسخ.

قائلاً للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشاركه في شيء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه.

المطلق الكلي يوجد  
في الأذهان لا في  
الأعيان والموجود  
في الأعيان مختص  
لا اشتراك فيه

وإذا اتفقا في مُسَمَّى الوجود والعلم والقُدْرَة، فهذا المشترك مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ يُوجَدُ في الأذهان لا في الأعيان، والموجودُ في الأعيان مختصٌّ لا اشتراك فيه.

وهذا موضعٌ اضطرب فيه كثيرٌ من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مُسَمَّى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرُّبِّ كالوجود الذي للعبد. وطائفة ظنّت أن لفظ الوجود يُقال بالاشتراك اللفظي، وكأبروا عُقُولَهُمْ، فإن هذه الأسماء عامة قابلةٌ للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث<sup>(١)</sup>. ومورّد التقسيم مُشْتَرَكٌ بين الأقسام، واللفظ المشترك، كلفظ «المشتري» الواقع على المبتاع والكوكب، لا يَنْقَسِمُ معناه، ولكن يُقال: لفظ «المشتري» يقال على كذا، وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأشياء العامة الكلّية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المُعَيَّن وهذا المُعَيَّن، وليس كذلك، فإن ما يُوجَدُ في الخارج لا يُوجَدُ مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ اللّهُ بها، كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سُمِّيَ بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه

(١) في (ب): إلى وحادث.

فيها غَيْرُهُ، بل وُجُودُ هذا الموجودِ المعينِ لا يَشْرُكُهُ فيه غَيْرُهُ، فكيف بوجود الخالق! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يَتَبَيَّنُ لك أن المشبَّهَةَ أخذوا هذا المعنى، وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطَّلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلُّوا، وأن كتاب الله دلٌّ على الحق المحض الذي تَعَقُّلُهُ العُقُولُ السليمةُ الصحيحةُ، وهو الحق المعتدِلُ الذي لا انحرافَ فيه.

فالنِّفَاءُ أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساءوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبَّهَةَ أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساءوا بزيادة التشبيه.

واعلَمْ أَنَّ المخاطَبَ لا يَفْهَمُ المعاني المعبرَ عنها باللفظ إلا أن يَعْرِفَ عَيْنَهَا، أو ما يُنَاسِبُ عَيْنَهَا، ويكون بينهما قدرٌ مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يُمكنُ تفهيمُ المخاطَبين بدون هذا قَطُّ، حتى في أوَّلِ تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعلِّمُ البيانَ واللغةَ، يُنْطَقُ له باللفظ المفرد، ويُشارُ له إلى معناه، ٢٤ إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويُشار له مع العبارة إلى كُلِّ مسمًى من هذه المسمَّياتِ، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحدٌ من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أوَّلُ ما علَّمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كُلُّها، وكلمه وعَلَّمَهُ بخطابِ الوحي ما لم يُعلِّمَهُ بمجرد العقل.

توقف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عيناها

فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى هِيَ بِوَاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا عَنَاهُ الْمُتَكَلِّمُ وَأَرَادَهُ، وَإِرَادَتُهُ وَعَنَائَتُهُ فِي قَلْبِهِ، فَلَا (١) يُعْرِفُ بِاللَّفْظِ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ يُعْرِفُ الْمَعْنَى بِغَيْرِ اللَّفْظِ حَتَّى يُعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى الْمُرَادَ هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِذَلِكَ اللَّفْظِ، وَيُعْنَى بِهِ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعَ اللَّفْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً، عَرَفَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ بِهَا إِشَارَةً إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحَسُّ بِالْبَاطِنِ مِثْلَ الْجُوعِ وَالشَّبَعِ وَالرِّيِّ وَالْعَطَشِ وَالْحُزْنَ وَالْفَرَحَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ، أَشِيرَ لَهُ إِلَيْهِ، وَعُرِفَ أَنَّ اسْمَهُ كَذَا.

وَالْإِشَارَةُ تَارَةً تَكُونُ إِلَى جُوعِ نَفْسِهِ، أَوْ عَطَشِ نَفْسِهِ، مِثْلَ أَنْ يَرَاهُ أَنَّهُ قَدْ جَاعَ، فَيَقُولُ لَهُ: جُعْتَ، أَنْتَ (٢) جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ مَا عِنْتَهُ بِالْإِشَارَةِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُعَيِّنُ الْمُرَادَ، مِثْلَ نَظَرِ أُمِّهِ إِلَيْهِ فِي حَالِ جُوعِهِ، وَإِدْرَاكِهِ بِنَظَرِهَا أَوْ نَحْوِهِ أَنَّهَا تُعْنِي جُوعَهُ، أَوْ يَسْمَعُهُمْ يُعَبِّرُونَ بِذَلِكَ عَنْ جُوعٍ غَيْرِهِ.

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ، فَالْمَخَاطَبُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَ بَيَانَ مَعَانٍ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا أَدْرَكَهَا الْمَخَاطَبُ الْمُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِهِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقَسَمَيْنِ الْأُولَيْنِ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ، بَأَنَّ يَكُونُ قَدْ عَرَفَ مَعَانِيَ الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ، وَمَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ \* وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ - ٩] أَوْ قِيلَ لَهُ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ

(١) فِي (ج) وَ (د) وَلَا.

(٢) فِي (ب): أَنَا.

تَشْكُرُونَ ﴿ [النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، فَهَمَّ المخاطبُ بما أدركه بحسه .  
 وإن كانت المعاني التي يُرادُ تَعْرِيفُهَا بها ليست مما أحسَّه وشَهِدَهُ  
 بعينه، ولا بحيثُ صَارَ له مَعْقُولٌ كُلِّيٌّ يتناولُها حتى يَفْهَمَ به المرادُ بتلك  
 الألفاظِ، بل هي مما لم<sup>(١)</sup> يُدْرِكْهُ بشيءٍ من حواسِّه الباطِنَةِ والظاهِرَةِ،  
 ٢٥ فلا بُدَّ في تعريفه من طريقِ القياسِ والتمثيلِ والاعتبارِ بما بينَه وبينَ  
 معقولاتِ الأمور التي شاهدها مِنَ التشابهِ والتناسبِ، وكلما كان التمثيلُ  
 أقوى، كان البيانُ أَحْسَنَ، والفَهْمُ أَكْمَلَ.

فالرسولُ صلوات الله وسلامه عليه لَمَّا بَيَّنَّ لَنَا أموراً لم تكن معروفةً  
 قَبْلَ ذلك، وليس في لغتهم لَفْظٌ يَدُلُّ عليها بعينها، أتى بالألفاظِ تُناسِبُ  
 معانيها تلكَ المعاني، وجعلها أسماءَ لها، فيكون بينهما قَدْرٌ مشتركٌ،  
 كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لَمَّا أَخْبَرْنَا بِأُمُورٍ تَعَلَّقَ بالإيمانِ بالله وباليومِ الآخر، وهم  
 لم يكونوا يَعْرِفُونَهَا قَبْلَ ذلك حتى يكونَ لَهُمُ أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عليها بعينها،  
 أَخَذَ مِنَ اللُّغَةِ الألفاظَ المناسبةَ لتلكَ بما تَدُلُّ عليه من القدرِ المشتركِ بينَ  
 تلكَ المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذلكَ مِنَ  
 الإشارةِ ونحوها ما يُعْلَمُ به حَقِيقَةُ المرادِ، كتعليمِ الصبي، كما قال رُبَيْعَةُ بْنُ أَبِي  
 عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>: النَّاسُ فِي حُجُورِ عِلْمائِهِم كَالصَّبِيَّانِ فِي حُجُورِ آبَائِهِم.

وأما ما يُخْبِرُ به الرسولُ مِنَ الأُمُورِ الغائِبَةِ، فقد يكونُ مما أدركوا

ما يُخْبِرُ به الرسولُ  
 مِنَ الأُمُورِ الغائِبَةِ  
 نوعان

(١) سقطت من (ب) و (د).

(٢) هوربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له: ربعة  
 الرأي، سمع أنساً وابن المسيب، وكانت له حلقة للفتوى، وأخذ عنه مالك وغيره،  
 وأدرك جماعة من الصحابة. مات سنة ١٣٦ هـ بالهاشمية، مدينة بناها السفاح بالأندلس،  
 ويوم مات قال مالك: ذهبت حلوة الفقه. أخرج حديثه الجماعة. مترجم في «سير  
 أعلام النبلاء» ٨٩/٦.



نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأنَّ الرِّيحَ أهلكَ عاداً، فإنَّ «عاداً» من جنسهم والرِّيحَ من جنس ريحهم، وإن كانت أشدَّ، وكذلك غَرَقَ فرعونَ في البحر، وكذا بقيَّةُ الأخبارِ عن الأممِ الماضية، ولهذا كان الإخبارُ بذلك فيه عِبْرَةٌ لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وقد يكون الذي يُخبرُ به الرُّسُولُ ما لم يُدركوا مثله الموافق له في الحقيقة مِن كل وجه، لكن في مفرداته ما يُشبهُ مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بُدَّ أن يعلموا معنى مشتركاً، وشبهاً يَبينُ مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات الألفاظ ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهده بعدد، ويُريدُ أن يجعلهم يشهدونه شهادةً كاملةً، لِيَفْهَمُوا به القَدَرُ المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكايةً له، وشبهاً به يَعْلَمُ المستمعون أنَّ معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يَعْرِفُونَ بها الأمور الغائبة، فَيَبْنِي أَنْ تُعْرَفَ هذه الدرجات: أَوَّلُها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها<sup>(١)</sup>: عقله لمعانيها الكُلِّيَّة.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدَّالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتبُ الثلاثُ لا بُدَّ منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بُدَّ من تعريفنا المعاني<sup>(٢)</sup> المشتركة بينها وبين الحقائق

---

(١) في الأصول: وثانيهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): للمعاني.

المشهوده، والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهوده، ثم إن كانت مثلها، لم يُحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدّم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها، بين ذلك بذكر الفارق، بأن يُقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقدّر انتفاء المماثلة، كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه<sup>(١)</sup> وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

قوله: «ولا شيء يُعجزه».

كمال قدرته سبحانه  
وانتفاء المعجز عنه

ش: لِكَمالِ قدرته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿لَا يَئُودُهُ﴾، أي: لا يكرّهُه<sup>(٢)</sup> ولا يُثْقِلُهُ ولا يُعْجِزُهُ. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لِكَمالِ عدله، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣] لِكَمالِ علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لِكَمالِ قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَمالِ حياته وقِيوميّته. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لِكَمالِ جلاله وعظمته

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «القاموس»: كرهه الغم يكرّهُه ويكرّهُه، بكسر الراء وضمها: اشتد عليه كآثره.

وكبريائه، وإلا فالنفي الصَّرف لا مدح فيه، ألا يرى أن قول الشاعر:  
قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ (١)  
لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت، ويَعْدَهُ،  
وتصغيرهم بقوله: «قُبَيْلَةٌ» عُلِمَ أن المراد عَجْزُهُمْ وضعفهم، لا كمال  
قدرتهم، وقول الآخر:  
لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا (٢)  
لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدلُّ على ذمهم، عُلِمَ أن المراد عَجْزُهُمْ  
وضعفهم أيضاً.

منهج السلف  
الاثبات المفصل  
والنفي المجمل

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي  
مجملًا، عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل  
والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسمٍ ولا شبحٍ، ولا جُثَّةٍ،  
ولا صُورَةٍ، ولا لحمٍ، ولا دمٍ، ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ،  
ولا بذِي لونٍ، ولا طعمٍ، ولا رائحةٍ، ولا مَجَسَّةٍ، ولا بذِي حرارةٍ،  
ولا بُرودةٍ، ولا رُطوبةٍ، ولا يَبُوسَةٍ، ولا طولٍ ولا عَرَضٍ، ولا عُمَقٍ،  
ولا اجتماعٍ، ولا افتراقٍ، ولا يَتَحَرَّكُ، ولا يَسْكُنُ، ولا يَتَبَعَّضُ، وليس  
بذِي أبعادٍ وأجزاءٍ وجوارحٍ وأعضاءٍ، وليس بذِي جهاتٍ، ولا بذِي

(١) البيت للنجاشي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك، من قصيدة يهجو بها بني العجلان،  
أورد بعضها ابن السيد في «أبيات المعاني» وهو شاعر هجاء مخضرم، يُعد من أشراف  
العرب، إلا أنه كان فاسقاً، وكانت أمه من الحبشة، فَنُسِبَ إليها. انظر «الشعر  
والشعراء» ص ٣٢٩، و«سمط اللآلي» ص ٨٩٠.

(٢) البيت في «حماسة أبي تمام» ٣٠/١ بشرح المرزوقي لبعض شعراء بني العنبر، ويرى  
المرزوقي أن الشاعر لا يَقْصِدُ ذَمَّ قومه، بل يصفهم بإيثار السلامة والعفو عن الجناة،  
ولو أرادوا الانتقام؛ لَقَدَرُوا بعددهم وعُدتهم، لكن يمنهم من ذلك المراقبة والتقوى.

يمين، ولا شمال، وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يُحيطُ به مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، ولا يجوز عليه المماسَّة ولا العزلة، ولا الحُلُولُ في الأماكن، ولا يُوصَفُ بشيءٍ من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يُوصَفُ بأنه مُتَنَاهٍ، ولا يُوصَفُ بمساحةٍ ولا ذهابٍ في الجهات، وليس بمحدودٍ، ولا والدٍ ولا مولودٍ، ولا تُحيطُ به الأقدارُ ولا تحجُّبه الأستار. إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري<sup>(١)</sup> رحمه الله عن المعتزلة.

وفي هذه الجملة حقٌّ وباطل، ويظهرُ ذلك لمن يَعْرِفُ الكتابَ والسنة. وهذا النفي المجرَّد مع كونه لا مدَّح فيه، فيه إساءةٌ أدبٍ، فإنك لو قلتَ للسلطان: أنت لستَ بزبال، ولا كَسَّاح، ولا حَجَّام، ولا حائكٍ! لأدبكَ على هذا الوصف<sup>(٢)</sup> وإن كنت صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملتَ النفي، فقلت: أنت لستَ مثلَ أحدٍ من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرفُ وأجلُّ، فإذا أجملتَ في النفي، أجملتَ في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية، هو سبيلُ أهل

التعبير عن الحق  
بالألفاظ الشرعية  
سبيل أهل السنة

(١) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٥ - ١٥٦. واسم أبي الحسن: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري العلامة، إمام المتكلمين، صاحب التواليف النافعة، التي تقضي له بسعة العلم وجودة الفهم، واستقامة المنهج، المتوفى سنة ٣٢٤هـ. ترجم له الإمام الذهبي في «السير» ٨٨/١٥ وقد جاء فيه قوله: رأيت للأشعري كلمة أعجبتني، وهي ثابتة رواها البيهقي: سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قُربَ حضورُ أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته، فقال: اشهد عليَّ أني لا أكفرُ أحداً من أهل القبلة؛ لأن الكلَّ يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قلت (القائل هو الذهبي): وينحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفرُ أحداً من الأمة. ويقول: قال النبي ﷺ: «لا يحافظُ على الوضوء إلا مؤمنٌ»، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم.

(٢) سقطت من (ب).

السنة والجماعة، والمعطلة يُعْرَضُونَ عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المُحَكَّم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان، فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هؤلاء إما أن يُعْرَضُوا عنه إعراضاً جُملياً، أو يُبَيَّنُوا حاله تَفْصِيلاً، ويُحَكَّم عليه بالكتاب والسنة، لا يُحَكَّم به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السُّلُوب؛ ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات، فهو قليل، وهو أنه عالم قَادِرٌ حيٌّ، وأكثر النفي المذكور ليس مُتَلَقًى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطُّرُقِ العقلية التي سَلَكَهَا غيرهم من مُثَبِّتَةِ الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ففي هذا الإثبات ما يُقَرَّرُ معنى النفي، فَهُم أن المراد انفرادُه سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بما وصف به نفسه، ووصفه به رُسُلُه، ليس كمثله شيء في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يُطْلَعْ عليها أحدٌ من خلقه، كما قال رسوله الصادق صلى الله عليه وسلم في دُعَاءِ الكرب: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ ۲٨ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٣٩١/١ و ٤٥٢، وابن السني (٣٤٢)، وأبو يعلى ٢/٢٤٦، والبخاري ٣٠٤/١، وابن أبي شيبة ٢٥٣/١٠، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) من حديث =

وسياتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى .

وليس قَوْلُ الشيخ رحمه الله تعالى : «ولا شيء يُعْجِزُهُ» من النفي المذموم ، فإن الله تعالى قال : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز ، وهو كمال العلم والقدرة ، فإن العَجَزَ إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يُريدُه الفاعِلُ ، وإما من عَدَمِ علمه به ، والله تعالى لا يَعْزُبُ عنه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ، وهو على كل شيء قدير ، وقد عَلِمَ ببدائه العقولِ والفِطَرِ كمالَ قدرته وعلمه ، فانتفى العَجَزُ ، لما بَيَّنَّه وَبَيَّنَ القدرة من التضاد ، ولأن العاجزَ لا يَصْلُحُ أن يكونَ إلهاً ، تعالى اللَّهُ عن ذلك علواً كبيراً .

قوله : «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» .

ش : هذه كلمة التوحيد التي دَعَتْ إليها الرسل كُلُّهَا<sup>(١)</sup> ، كما تقدَّمَ ذكره ، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر ، فإن الإثبات المُجَرَّدَ قد يتطرق إليه الاحتمال ، ولهذا - والله

كلمة التوحيد لا إله إلا الله

---

= ابن مسعود ، وإسناده صحيح ، وصححه ابن حبان (٢٣٧٢) ، والحاكم ٥٠٩/١ ، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/١٠ و ١٨٧ ونسبه لأحمد وأبي يعلى والبزار ، وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار» ، وابن القيم في «شفاء العليل» ص ٢٧٤ ولفظه بتمامه : «ما أصاب أحدا قط هم ولا حزن ، فقال : اللهم إني عبدك ، ابن عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماضٍ فيَّ حكمك ، عدلٌ فيَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيعاً قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي إلا أذهب الله همه وحزنه ، وأبدله مكانه فرحاً» قال : فقيل : يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال : «بلى ، ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها» .

(١) في مطبوعة مكة : كلهم .

أعلم - لما قال تعالى: ﴿وَالَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يَخْطُرُ ببال أحدٍ خاطِرٌ شيطاني: هَبْ أَنْ إِلَهَنَا واحد، فَلْيَغَيِّرْنَا إِلَهَ غَيْرِهِ، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

تقدير الخبر في  
«لا إله إلا الله»

وقد اعترض صاحب «المنتخب»<sup>(١)</sup> على النحويين في تقدير الخبر في «لا إله إلا هو»، فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفيًا لوجود الإله، ومعنوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصَّرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرسي<sup>(٢)</sup> في «ري الظمآن» فقال: هذا كلامٌ مَنْ لا يعرف لِسَانَ العرب، فإنَّ «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا»، وعلى التقديرين، فلا بُدَّ من خبر للمبتدأ<sup>(٣)</sup>، وإلا<sup>(٤)</sup>، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسدٌ.

(١) لعله الحسن بن صافي بن عبد الله أبو نزار، البغدادي الشافعي، الملقب بملك النحلة، المتوفى سنة ٥٦٨هـ، فقد ذكروا في ترجمته «المنتخب» في جملة مصنفاته في النحو، وقالوا: إنه كتاب نفيس يقع في مجلدة. له ترجمة مطولة في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» ٤/١٦٩ - ١٧٣، و«معجم الأدباء» ٨/١٢٢ - ١٣٩، و«إنباه الرواة» ١/٣٠٥.

(٢) هو الإمام العلامة البارع المفسر المحدث النحوي المتفنن شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المُرسي الأندلسي المتوفى (٦٥٥هـ) وكتابه «ري الظمآن»، هو في تفسير القرآن، وهو كبير جدًا قَصَدَ فيه ارتباط الآيات بعضها ببعض. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/٣١٢ - ٣١٨.

(٣) في (ب): المبتدأ.

(٤) كذا في الأصول ومطبوعة مكة: «وإلا»، وفي «طبقات السبكي» ٨/٧١: «أولا»، فقد ذكر اعتراض صاحب «المنتخب» وجوابه في ترجمة أبي عبد الله المُرسي وعلق عليه.

وأما قوله: إذا لم يُضمَر يكونُ نفيًا للماهية، فليس بشيء، لأن نفيَ  
 ٢٩ الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فَرْقَ بين  
 «لا ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهبُ أهلِ السنة، خلافاً للمعتزلة،  
 فإنهم يَثْبُتُونَ ماهيةً عاريةً من الوجود. و«إلا الله» مرفوع، بدلاً من  
 «لا إله» لا يكون<sup>(١)</sup> خبراً لـ «لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك<sup>(٢)</sup>

(١) في (ب): «لا يكون إلا خبراً» وهو خطأ.

(٢) قال الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز - حفظه الله - تعليقاً على هذا المكان من «شرح  
 الطحاوية»: ما قاله صاحب «المنتخب» ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة، وأيده الشيخ  
 أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة «في الوجود» ليس بصحيح؛ لأن الألهة المعبودة  
 من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: «في الوجود» لا يَحْصُلُ به المقصود من  
 بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها؛ لأن لِقَائِلَ أن يقول: كيف تقولون:  
 «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في  
 قوله سبحانه: (وما ظَلَمْنَاهُمْ ولكنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ  
 مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ)، وقوله سبحانه: (فلولا نصرهم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ  
 قُرْبَاناً آلِهَةً) الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض، وبيان عظمة هذه الكلمة، وأنها  
 كلمة التوحيد الباطلة لألهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره  
 النحاة، وهو كلمة «حق» لأنها هي التي تَوْضَحُ بطلانَ جميع الآلهة، وتبين أن الإله  
 الحق، والمعبود الحق هو الله وحده، كما نبّه على ذلك جَمْعٌ من أهل العلم، منهم  
 أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله.

وَمِنْ أدلة ذلك قوله سبحانه: (ذلك بأنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ، وأن ما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ  
 هُوَ الْبَاطِلُ) فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق، وأن ما دعاه الناس مِنْ دُونِهِ  
 هو الباطل، فَشَمِلَ ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن،  
 وسائر المخلوقات، وأتضح بذلك أنه المعبود الحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه  
 الكلمة، وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم، لأنهم فهموا أن المراد بها  
 نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه، ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم:  
 قولوا: لا إله إلا الله: (أَجْعَلَ الْآلِهَةَ إِلهًا واحدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ) وقالوا أيضاً: (أئنَّا  
 لتاركوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ)، وما في معنى ذلك من الآيات.

وبهذا التقرير يزول جميع الإشكالات، ويتضح الحق المطلوب، والله ولي التوفيق.



وليس المراد هنا ذِكْرُ الإعراب، بل المراد دَفْعُ الإشكالِ الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد؛ فإن قولهم: «في الوجود» ليس تقييداً، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]. ولا يُقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا الله» لأن «غيراً» تُعَرَّبُ بإعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد «إلا» فيكونُ التقديرُ للخبرِ فيهما واحداً، فلهذا ذَكَرْتُ هذا الإشكالَ وجوابه هنا.

قوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء، دَائِمٌ بلا انتهاء».

صفنا القدم والبقاء

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، [و] <sup>(١)</sup> قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ» <sup>(٢)</sup>.

فقول الشيخ رحمه الله: قديمٌ بلا ابتداء، دائمٌ بلا انتهاء، هو معنى اسمه: الأول والآخر.

(١) الواو لم ترد في الأصول الأربعة، وأثبتناها من مطبوعة مكة.  
(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٧١٣) في الذكر: باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول: اللهم رب السماوات والأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء فالق الحب والنوى، ومُنْزِلُ التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول، فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر»، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١) في الأدب: باب ما يقول عند النوم، والترمذي (٣٣٩٧) في الدعوات: باب من الأدعية عند النوم، وابن ماجه (٣٨٧٣) في الدعاء: باب ما يقول عند النوم، وأحمد في «المسند» ٣٨١/٢ و٤٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٢٠/٩.

والعلمُ بثبوت هذين الوصفين مستقرٌّ في الفِطْرِ، فإن الموجودات لا بُدَّ أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل، فإننا نشاهدُ حدوثَ الحيوان، والنبات، والمعادين، وحوادث الجو، كالسحاب، والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادثُ وغيرها ليست ممتنعةً، فإن الممتنع لا يُوجدُ، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبلُ العدمَ، وهذه كانت معدومة، ثم وُجِدَتْ، فَعَدَمُها ينفي وجودَها، ووجودُها ينفي امتناعَها، وما كان قابلاً للوجود والعدم، لم يكن وجودُهُ بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه: أحدثوا من غير مُحدث، أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المُحدث لا يُوجدُ نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ، لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يُوجدُهُ، وإلا كان معدوماً، وكلُّ ما أمكن وجودُهُ بدلاً عن عدمه، وعَدَمُهُ بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ لازم له<sup>(١)</sup>.

الصواب من طرق  
المتكلمين يعود إلى  
ما ذكر في القرآن

وإذا تأملَ الفاضلُ غاية ما يذكُرُه المتكلمون والفلاسفة من الطُّرُق العقلية، وجدَ الصوابَ منها يعودُ إلى بعض ما ذُكِرَ في القرآن من الطُّرُق العقلية بأفصح عبارة وأجزها، وفي طُرُق القرآن من تمام البيان والتحقيق، ما لا يُوجدُ عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

ولا نقول: لا يَنْفَعُ الاستدلال بالمقدمات الخفية، والأدلة الطويلة<sup>(٢)</sup>، فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض

(١) انظر «الصواعق المرسلة» ١/ ١١٠ للإمام ابن القيم رحمه الله.

(٢) في مطبوعة مكة: النظرية.

الناس ما خَفِيَ على غيره، ويظهرُ للإنسان الواحد في حالٍ ما خفي عليه في حال أخرى.

وأيضاً فالمقدّمات وإن كانت خفية، فقد يُسلّمها بعضُ الناس ويُنازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرّحَ النفسُ بما عَلِمته بالبحث<sup>(١)</sup> والنظر، ما لا تفرّحُ بما عَلِمته من الأمور الظاهرة، ولا شك أن العلمَ بإثبات الصانع، ووجوب وجوده أمرٌ ضروريٌّ فطريٌّ، وإن كان يحصلُ لبعضِ الناس من الشُّبه ما يُخرجه إلى الطرق النظرية.

إدخال المتكلمين  
«القديم» في أسماءه  
تعالى، وليس  
هو من أسمائه  
الحسنى

وقد أدخل المتكلّمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنى<sup>(٢)</sup>، فإن «القديم» في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدّم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدّم على غيره، لا فيما لم يسبقه عَدَمٌ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. والعُرْجُونُ القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وُجدَ الجديد<sup>(٤)</sup>، قيل للأول: قديمٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: مُتَقَدِّمٌ في الزمان، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ \* أَنْتُمْ وَاٰبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدمُ مبالغة في القديم، ومنه: القولُ القديمُ والجديدُ للشافعي رحمه الله، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أي: يَتَقَدَّمُهُمْ، ويُستعمل منه الفعلُ لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذني<sup>(٥)</sup> ما قَدَّمَ وما حَدَّثَ، ويقال: هذا قَدَّمَ هذا

(٢) في (د): من أسماء الله تعالى الحسنى.

(١) في (ب): من البحث.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (د): الحديث.

(٥) في (ب): أخذت.

وهو يُقَدِّمُهُ، ومنه سُمِّيَتِ الْقَدَمُ قَدَمًا، لأنها تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ الْإِنْسَانِ، وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثيرٌ من السَّلَفِ والخلف، منهم ابن حزم.

ولا ريبَ أنه إذا كان مستعملاً في نفس التَّقْدُمِ، فإن ما تَقَدَّمَ على الحوادثِ كُلِّهَا، فهو أحقُّ بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تَدُلُّ على<sup>(١)</sup> خصوص ما يُمَدِّحُ به، والتَّقْدُمُ في اللغة مطلق لا يختصُّ بالتقدم على الحوادثِ كُلِّهَا، فلا يكونُ من الأسماء الحسنى، وجاء الشرعُ باسمه «الأول». وهو أحسنُ من «القديم»، لأنه يُشْعِرُ بأن ما بعده آيل إليه، وتابِعُ له، بخلاف «القديم»، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لا الحسنة.

قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ».

ش: إقرارٌ بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عزَّ من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]. والفناء والبيدُ متقاربان في المعنى، والجمعُ بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقررٌ ومؤكَّدٌ لقوله: «دائم بلا انتهاء». قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ».

٣١

كل ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه

ش: هذا ردُّ لِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ والمعتزلة، فإنَّهم زَعَمُوا أن الله أراد الإيمان من الناس كُلِّهِمْ، والكافرُ أراد الكفرَ، وقولُهم فاسدٌ مردود لمخالفته الكتاب والسنة، والمعقولُ الصحيح، وهي مسألة القَدَرِ المشهورة<sup>(٢)</sup>، وسيأتي لها زيادةٌ بيانٍ إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): المشهور.

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْجَبَرِيَّةُ الْمُحْتَجُونَ  
بِالْقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضاً، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى أَغْلَبُ.

الفرق بين الإرادة  
والمحبة

أما أهل السنة، فيقولون<sup>(١)</sup>: إِنَّ اللَّهَ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدَرًا،  
فَهُوَ لَا يُجِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا، وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا، وَيَسْخَطُهَا،  
وَيَكْرَهُهَا، وَيَنْهَى عَنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فيقولون: مَا شَاءَ اللَّهُ  
كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ قَالَ:  
وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنَثْ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> كَانَ وَاجِبًا  
أَوْ مُسْتَحِبًّا<sup>(٣)</sup>، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ اللَّهُ، حَنِثَ، إِذَا كَانَ وَاجِبًا  
أَوْ مُسْتَحِبًّا.

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ يَقُولُونَ: الْإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَوْعَانِ: أَنْوَاعُ الْإِرَادَةِ  
إِرَادَةُ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةُ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.  
فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ: هِيَ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرَّضَى.  
وَالْكَوْنِيَّةُ: هِيَ الْمَشِئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا كَقَوْلِهِ

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): وَإِذَا.

(٣) والأصل في ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً: «من حلف على يمين، فقال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ  
اسْتَنَى» أخرجه أبو داود (٣٢٦١) و (٣٢٦٢)، والنسائي ٢٥/٧، وحسنه الترمذي  
(١٥٣١)، وصححه ابن حبان (١١٨٣)، وله لفظ آخر، وهو: «من حلف فاستثنى، فإن  
شاء رجع، وإن شاء ترك غير حنث»، وقول الترمذي: بأنه لا يعلم أحداً رفعه غير  
أيوب السخيتاني مردود، فقد تابعه عليه عبد الله العمري، وموسى بن عقبة، وكثير بن  
فرقد، وأيوب بن موسى، وحسان بن عطية كما في «الفتح» ٥٢٤/١١، وسنن البيهقي  
٤٦/١٠، فيترجح رفعه، على أنه لو حكم عليه بالوقف، لكان له حكم الرفع، لأن مثله  
لا يقال من جهة الرأي. وانظر «المغني» لابن قدامة ٧١٥/٨ - ٧١٦، و«شرح السنة»  
٢٠ - ١٩/١٠.

(٤) في مطبوعة مكة: الموجودات.

تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ يريد الله أن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا [النساء: ٢٦ - ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يَفْعَلُ القَبَائِحَ: هذا يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُهُ الله، أي: لا يُحِبُّه، ولا يرضاه، ولا يأمرُ به.

وأما الإرادة الكونية، فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. ٣٢

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يَفْعَلَ، وبين إرادته من غيره أن يَفْعَلَ، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول

للناس، والامرُ يستلزمُ الإرادةَ الثانيةَ دونَ الاولى، فالله تعالى إذا أمرَ العبادَ بأمر، فقد يُريدُ إعانةَ المأمور على ما أمر به، وقد لا يُريدُ ذلك، وإن كان مُريداً منه فعله.

وتحقيقُ هذا مما يبين فَصَلَ النزاع في أمرِ الله تعالى: هل هو مستلزمٌ لإرادته، أم لا؟ فهو سبحانه أمرَ الخلقَ على ألسُنِ رُسُلِهِ عليهم السلامُ بما ينفعُهُم ونهاهم عما يضرُّهم، ولكن منهم مَنْ أراد أن يَخْلُقَ فعله، فأراد سبحانه أن يَخْلُقَ ذلك الفعل، وَيَجْعَلَهُ فاعلاً له، ومنهم مَنْ لم يُرِدْ أن يَخْلُقَ فعله، فجَهِتْ خلقه سبحانه لأفعالِ العباد وغيرِها من المخلوقات غيرَ جهةِ أمره للعبد على وجه البيان، لما هو مصلحةٌ للعبد أو مفسدةٌ، وهو سبحانه إذا<sup>(١)</sup> أمر فرعونَ وأبا لهبٍ وغيرَهما بالإيمان، كان قد بَيَّنَ لهم ما يَنْفَعُهُمْ وَيُصْلِحُهُمْ إذا فعلوه، ولا يَلْزَمُ إذا أمرهم أن يُعِينَهُمْ، بل قد يَكُونُ في خلقه لهم ذلك الفعل وإِعَانَتِهِمْ عليه وَجْهٌ مفسدةٌ من حيث هو فِعْلٌ له، فإنه يَخْلُقُ ما يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، ولا يَلْزَمُ إذا كان الفعلُ المأمور به مصلحةً للمأمور إذا فَعَلَهُ أن يَكُونَ مصلحةً للامر إذا فعله هو، أو جعلَ المأمورَ فاعلاً له، فأينَ جهةُ الخلقِ مِنْ جهةِ الامر؟ فالواحدُ من الناس يأمرُ غيره وينهاه مريداً لنصحه<sup>(٢)</sup> ومبيناً لما يَنْفَعُهُ، وإن كان مع ذلك لا يُريدُ أن يُعِينَهُ على ذلك الفعل، إذ لَيْسَ كُلُّ ما كان مصلحةً في أن آمرَ به غيري وَأَنْصَحَهُ، يكون مصلحةً في أن أعاونَه أنا عليه، بل قد تكونُ مصلحةً لإرادةِ ما يُضَادُّه، فَجَهِتْ أمره لغيره نصحاً غيرَ جهةِ فعله لنفسه، وإذا أمكنَ الفَرْقُ في حقِّ المخلوقين، فهو في حقِّ الله أولى بالإمكان.

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «إذ».

(٢) في (د) النصيحة.

وَالْقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بِمَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ أَقْرَبَ إِلَى فَعْلِهِ، كَالْبَشْرِ، وَالطَّلَاقَةِ، وَتَهْيِئَةِ الْمَسَانِدِ، وَالْمَقَاعِدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فيقال لهم: هذا يكونُ على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ مَصْلَحَةُ الْأَمْرِ تَعُودُ إِلَى الْأَمْرِ، كَأَمْرِ الْمَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الْإِنْسَانِ شُرَكَاءَهُ بِمَا يُصْلِحُ الْأَمْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الثاني: أن يكونَ الْأَمْرُ يَرَى الْإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِذَا أَعَانَ الْمَأْمُورَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يُثِيبُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ. ٣٣

فأما إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا أَمَرَ الْمَأْمُورَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ، لَا لِنَفْعِ يَعُودُ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، كَالنَّاصِحِ الْمَشِيرِ، وَقُدِّرَ أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْأَمْرِ، وَأَنَّ فِي حَصُولِ مَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ مَضْرَةً عَلَى الْأَمْرِ، مِثْلَ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى، وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتِمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فهِذَا مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُرُوجِ، لَا فِي<sup>(١)</sup> أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَهُ، لَضَرَّهُ قَوْمُهُ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّمَا وَعِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا

(١) فِي (ب): لَا أَنْ يُعِينَهُ.



على ما به يصيرُ فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحِكْمَة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نَعْلَمُها، فلا يَلْزَمُ إذا كان في نفس الأمير له حِكْمَة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حِكْمَة، بل قد تكون الحِكْمَة تقتضي أن لا يُعَيِّنَه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحِكْمَة والمصلحة أن يأمرَ بأمرٍ لمصلحة المأمور، وأن تكون الحِكْمَة والمصلحة للأمر أن لا يُعَيِّنَه على ذلك، فإمكان ذلك في حقِّ الرُّبِّ أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن في حقِّ المخلوق الحكيم أن يأمرَ غيره بأمر، ولا يُعَيِّنُه عليه، فالخالقُ أولى بإمكان ذلك في حقِّه مع حكمته، فَمَنْ أمره، وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلَّق به خلقه وأمره نشأة خلقاً ومحبةً، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يُعَيِّنَه على فعل المأمور؛ كان ذلك المأمور قد تعلَّق به أمره، ولم يتعلَّق به خلقه، لعدم الحِكْمَة المقتضية<sup>(١)</sup> لتعلُّق الخلق به، ولِحُصولِ الحِكْمَة المقتضية لخلق ضِدِّه. وخلقُ أحد الضدين يُنافي خَلْقَ الضدِّ الآخر، فإن خلق المَرَضِ الذي يَحْصُلُ به ذُلُّ العبد لربه، ودعاؤه، وتوبته، وتكفيرُ خطاياها، وِيرْقُ به قلبه، ويذهبُ عنه الكبرياء، والعظمة، والعدوان، يُضادُّ خلقَ الصِّحة التي لا تَحْصُلُ معها هذه المصالح، ولذلك خلق ظُلْمَ الظالم الذي يَحْصُلُ به للمظلوم من جنس ما يَحْصُلُ بالمرض، يُضادُّ خَلْقَ عدله الذي لا يَحْصُلُ به هذه المصالح،  
 ٣٤ وإن كانت مصلحته هو في أن يَعدِلَ.

وتفصيل حِكْمَة الله في خلقه وأمره، يَعْجِزُ عن معرفتها<sup>(٢)</sup>

(١) في (د) المقضية، وهو خطأ.

(٢) في (ب) معرفته، وهو خطأ.

عقول البشر، والقَدَرِيَّة دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلوا الله فيها بخلقه، ولم يُثَبِّتُوا حِكْمَةً تعودُ إليه.

قوله: «لَا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ».

معرفة البشر ربهم  
بأسمائه وصفاته  
وعجزهم عن  
الاحاطة بكنهه  
وحقيقته

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصَّحاح»<sup>(١)</sup>: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فمرادُ الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يُحِيطُ به علم، قيل: الوَهْمُ ما يُرْجى كونه، أي: يُظَنُّ أَنَّهُ على صفةٍ كذا، والفهمُ: هو ما يُحَصِّلُهُ الْعَقْلُ، وَيُحِيطُ بِهِ، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نَعْرِفُهُ سبحانه بصفاته، وهو أنه أحدٌ، صَمَدٌ، لم يَلِدْ، ولم يُولَدْ، ولم يكن له كُفُوًا أحدٌ، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ \* هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣ - ٢٤].

قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ».

تنزيهه الله عن  
مشابهة مخلوقاته

ش: هذا ردُّ لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه

(١) ٢٠٠٥/٥ و ٢٠٥٤، ومؤلف «الصَّحاح»: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتزازي الجوهري، المتوفى سنة (٣٩٣هـ). قال ياقوت في «معجمه»: كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً، وهو إمام في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل في الجودة، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول، وكان يؤثر السفر على الحضر، ويطوف الآفاق، واستوطن الغربية على ساق. مترجم في «السير» ٨٠/١٧.

وتعالى، قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المرادُ نفي الصفات كما يقول<sup>(١)</sup> أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»: لا يُشَبَّهُ شيئاً من خَلْقِهِ، ولا يُشَبَّهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لا كَقُدْرَتِنَا، ويرى لا كَرؤُوتِنَا، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال نعيم بن حماد<sup>(٣)</sup>: من شَبَّهَ الله بشيءٍ مِنْ خَلْقِهِ، فقد كَفَرَ، ومن أَنْكَرَ ما وَصَفَ اللَّهُ به نفسه، فقد كَفَرَ، وليس فيما وَصَفَ اللَّهُ به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال إسحاق بن راهويه<sup>(٤)</sup>: مَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فهو كافر بالله العظيم.

وقال: عَلَامَةُ جَهَنَّمَ وَأَصْحَابِهِ: دَعَاؤُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ما أَوْلَعُوا به من الكذب أَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ، بل هُمُ الْمُعْطَلَّةُ.

(١) في (ب): يقوله.

(٢) «الفقه الأكبر» بشرح علي القاري ص ١٥ و ٣١ و ٣٢.

(٣) هو نعيم بن حماد الخزازي المروزي، أبو عبد الله، أول من جمع المسند في الحديث كان من أعلم الناس بالفرائض، أقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث، ثم سكن مصر، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٥٩٥، وقوله هذا رواه الذهبي في كتابه «العلو» ص ١١٦، وهو في «شرح السنة» للالكائي (٩٣٦).

(٤) وهو إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره، قال الإمام أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد. روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، توفي سنة (٢٣٨هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/٣٥٨ - ٣٨٣، وانظر قوله هذا في «شرح السنة» للالكائي (٩٣٧).

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يُسمي المثبت لها مشبهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكليّة من غالية الزنادقة: القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يُقال له: عالم ولا قادر، يزعم أن من سمّاه بذلك، فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة، فهو مشبه، ومن أنكر الصفات، وقال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا محبة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم، ولهذا كتبت نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلّها مشحونة بتسمية مثبتة<sup>(١)</sup> الصفات مشبهة ومجسّمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسّمة قوماً يقال لهم: المالكية، يُنسبون إلى رجل يُقال له: مالك بن أنس! وقوماً<sup>(٢)</sup> يقال لهم: الشافعية، يُنسبون إلى رجل يُقال له: محمد بن إدريس! حتى الذين يُفسرون القرآن منهم، كعبدالجبار<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وغيرهما، يُسمون كلّ من أثبت شيئاً من الصفات، وقال

(١) في (د) مثبتي.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): وقوم.

(٣) هو عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار الهمداني الأسديّ المتوفى سنة ٤١٥هـ، كان يتجمل مذهب الشافعي في الفروع، ومذهب المعتزلة في الأصول، وله في ذلك مصنفات كثيرة، وولّي قضاء القضاة بالريّ، وورد بغداد وحدث بها، وعمر طويلاً حتى جاوز التسعين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٤٤.

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي صاحب المؤلفات في التفسير وغريب الحديث والعربية، وأكثرها مطبوع متداول، توفي سنة ٥٣٨هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٥١ - ١٥٦.

بالرؤية مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلبَ عند المتأخرين من غالب الطوائف.

مقالة أهل السنة في  
نفي التشبيه

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل مرادهم أنه لا يُشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويُقدِّر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فنفي المثل، وأثبت الوصف.

وسأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات.

لا يجوز الاستدلال  
في العلم الإلهي  
بقياس تمثيل  
يستوي فيه الأصل  
والفرع  
ولا بقياس شمولي  
يستوي فيه أفراده

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي<sup>(١)</sup> أفرادُه، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولهذا لما سَلَكْتَ طَوَائِفُ مِنَ المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلبَ عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

يستعمل في حق الله  
قياس الأولى

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من

(١) في (ب) زيادة «فيه»، وهي في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٩/١.

الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غَيْرَ مُسْتَلَزِمٍ للعدم بوجه - : فالواجب القديم أولى به .

٣٦ وكلُّ كمال لا نَقْصَ فيه بوجهٍ مِنَ الوجوه، ثَبَتَ نَوْعُهُ للمخلوق المربوبِ المدبر، فإنَّما استفادَهُ مِنْ خالقه وربِّه ومدبِّره، فهو أَحَقُّ به منه، وأنَّ كُلَّ نقصٍ وعيبٍ في نفسه، وهو ما تَضَمَّنَ سَلْبَ هذا الكمال، إِذَا وَجَبَ نَفْيُهُ عن شيءٍ من أنواعِ المخلوقات والممكنات والمُحْدَثَاتِ، فإنه يَجِبُ نَفْيُهُ عن الربِّ تعالى بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ أعجبِ العجب: أن مِنْ غُلاةِ ثَفَاةِ الصفات الذين يَسْتَدِلُّونَ بهذه الآيةِ الكريمةِ على نفي الصفات أو الأسماء. ويقولون: واجبُ الوجود لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون: أَصْلُ الفلسفةِ هي التَّشْبُه بِالْإِلَهِ على قَدَرِ الطاقة، وَيَجْعَلُونَ هذا غَايَةَ الْحِكْمَةِ وَنَهَايَةَ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِي، وَيُوافِقُهُمْ على ذلك بَعْضُ من يُطْلِقُ هذه العبارة، وَيُرَوِّى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللهِ»<sup>(٢)</sup>، فإذا كانوا يَنْفَوْنَ الصفاتِ، فبأيِّ شيءٍ يَتَخَلَّقُ الْعَبْدُ على رَعْمِهِمْ؟! وكما أنه لا يُشْبِهُ شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يُشْبِهُهُ شيءٌ مِنْ مخلوقاته، لكنَّ المخالف في هذا النصارى والحُلُولِيَّةُ والاتحاديةُ لعنهم الله .

ونفْيُ مشابهةِ شيءٍ من مخلوقاته له، مُسْتَلَزِمٌ لنفي مشابهته لشيءٍ مِنْ مخلوقاته، فلذلك اكتفى الشَّيْخُ رحمه الله بقوله: ولا يُشْبِهُهُ<sup>(٣)</sup> الأنام،

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢١٥/١ - ٢١٧ .

(٢) لا يُعْرَفُ له أَصْلٌ في شيءٍ من كتب السنة، وذكره السيوطي في «تأيد الحقيقة العلية» ورقة ١/٨٩، ولم يَقْرَأْه لأحد.

(٣) في (ب): ولا يشبهه.

والأنام: الناس، وقيل: الخلق كُلُّهُمْ، وقيل: كُلُّ ذي روح، وقيل: الثقلان، وظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] يشهدُ للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

قوله: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ».

ش: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَتَفِي السَّنَةِ والنوم دليلٌ على كمال حياته وقَيُّومِيَّتِهِ، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ \* اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ \* نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَنْتِ النُّجُومُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»، الحديث<sup>(١)</sup>.

لما نفى الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ التشبيهَ، أشار إلى ما تَقَعُ به التَّفَرُّقَةُ بينه وبين خلقه، بما يَتَصِفُ به تعالى دون خلقه، فمن ذلك: أنه حَيٌّ لَا يَمُوتُ، لأن صفةَ الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه، فإنهم يَمُوتُونَ.

(١) أخرجه مسلم (١٧٩) (٢٩٣) في الإيمان، باب: قوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ» وتماه: «يَخْفُضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ، لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، وأخرجه ابن ماجه (١٩٥) و(١٩٦) في المقدمة: باب فيها أنكرت الجهمية، وأحمد في «المسند» ٣٩٥/٤ و٤٠١ و٤٠٥، والطيالسي (٤٩١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص: ١٩ و ٢٠، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦)، والأجري في «الشرعية» ص: ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص: ١٨٠ - ١٨١، والبخاري في «شرح السنة» (٩١).

ومنه: أنه قِيَوْمٌ لا ينام، إذ هو مختصٌ بعدم النوم والسَّنة دُونَ خلقه، فإنهم ينامون، وفي ذلك إشارة إلى أَنَّ نَفْيَ التشبيه، ليس المرادُ به<sup>(١)</sup> نَفْيَ الصفات، بل هو سبحانه موصوفٌ بصفات الكمال، لكمال ذاته.

فالحَيُّ بحياةٍ باقيةٍ لا يُشَبِّهُ الحَيُّ بحياةٍ زائلةٍ، ولهذا كانتِ الحياةُ الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالحياةُ الدنيا كالمنام، والحياةُ الآخرة كاليقظة، ولا يُقالُ: فهذه الحياةُ الآخرةُ كاملة، وهي للمخلوق، لأننا نقولُ: الحَيُّ الذي الحياةُ مِن صفاتِ ذاته اللازمة لها، هو الذي وَهَبَ المخلوق تلك الحياةَ الدائمة، فهي دائمةٌ بإدامة الله لها، لا أن الدوامَ وصفٌ لازم لها لذاتها، بخلاف حياةِ الربِّ تعالى، وكذلك سائرُ صفاته، فَصِفَاتُ الخالقِ كما يَلِيْقُ به، وصفاتُ المخلوق كما يَلِيْقُ به.

واعلم أنَّ هذينِ الاسمين - أعني: الحَيُّ القَيُّومَ - مذكورانِ في القرآنِ معاً في ثلاثِ سُورٍ كما تقدَّم، وهما مِن أعظمِ أسماءِ الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسمُ الأعظم<sup>(٢)</sup>، فإنَّهما يتضمنانِ إثباتَ

(١) في (ب) منه.

(٢) عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ و﴿الْمَ، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/٢٧٢، وأحمد ٦/٤٦١، والدارمي ٢/٤٥٠، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٦٤، والطبراني في «الكبير» ٢٤/١٧٤ - ١٧٥، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦١) من طرق عن عبيد الله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، وفي عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب ضعف خفيف. وله شاهد صحيح يتقوى به من حديث أنس عند أبي داود (١٤٩٥)، والنسائي ٣/٥٢، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وابن حبان (٢٣٨٢)، والحاكم ١/٥٠٣ - ٥٠٤.



صفات الكمالِ أكملَ تَضُمَّنْ وأصدَقَه، ويَدُلُّ القيومُ على معنى الأزلية والأبدية ما لا يَدُلُّ عليه لفظُ القديم، ويَدُلُّ أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجبَ الوجود، والقيومُ ابلغُ من «القيام»، لأنَّ الواو أقوى من الألف، ويُفِيدُ قيامَه بنفسه، باتفاقِ المفسرين وأهلِ اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل تَفِيدُ إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحُّهما: أنه يُفِيدُ ذلك، وهو يُفِيدُ دوامَ قيامه وكمالَ قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سُبْحَانَهُ لا يَزُولُ لا يَأْفُلُ<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ الأفلَ قد زال قطعاً، أي: لا يَغِيبُ، ولا يَنْقُصُ، ولا يَفْنَى، ولا يَعدَمُ، بل هو الدائمُ الباقي الذي لم يَزَلْ ولا يَزَالُ موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحيِّ، يستلزمُ سائرَ صفاتِ الكمال، ويَدُلُّ على بقائها ودوامها<sup>(٢)</sup>، وانتفاءِ النقصِ والعَدَمِ عنها أزلاً وأبدًا، ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظمَ آية في القرآن، كما ثَبَتَ ذلك في «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذين الاسمين مَدَارُ الأسماءِ الحُسنى كُلِّها، وإليهما يَرْجِعُ معانيها، فإنَّ الحياةَ مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يَتَخَلَّفُ عنها

(١) في (ج) ومطبوعة مكة: «ولا يافل».

(٢) في (ب) دوامها وبقائها.

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠) في صلاة المسافرين وقصرها: باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، من حديث أبي بن كعب، ولفظه: «يا أبا المنذر أتدري أيُّ آية من كتابِ اللَّهِ معكَ أعظم؟» قال: قلت: اللَّهُ ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر أتدري أيُّ آية من كتابِ اللَّهِ معكَ أعظم؟» قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ قال: فضرب في صدري وقال: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ يا أبا المنذر»، وأخرجه أحمد ١٤٢/٥، وعبد الرزاق (٦٠١)، والطائسي (٥٥٠)، والحاكم ٣/٣٠٤، وأبو داود (١٤٦٠)، في الصلاة: باب ما جاء في آية الكرسي، ولفظه عنده: «ليهن لك يا أبا المنذر العلم» وأشار الترمذي إلى حديث أبي بن كعب في ثواب القرآن بعد حديث (٢٨٨٣).

صِفَةُ مِنْهَا إِلَّا لِضَعْفِ الْحَيَاةِ، فَإِذَا كَانَتْ حَيَاتُهُ تَعَالَى أَكْمَلَ حَيَاةً وَأَتَمَّهَا، اسْتَلْزَمَ إِبْطَانَهَا إِبْطَاتُ كُلِّ كَمَالٍ يُضَادُّ نَفْيُهُ كَمَالَ الْحَيَاةِ.

وَأَمَّا الْقِيَوْمُ، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ كَمَالَ غِنَاهُ وَكَمَالَ قُدْرَتِهِ، فَإِنَّهُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، الْمَقِيمُ لِغَيْرِهِ، فَلَا قِيَامَ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، فَانْتَظَمَ هَذَا<sup>(١)</sup> الْأَسْمَانِ صِفَاتِ الْكَمَالِ أَنْتُمْ انْتَظَامَ.

قَوْلُهُ: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مَوْنَةٍ».

ش: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ \* مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا \* إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]. ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغْنِيَ اللَّهُ أَنْتَ لِي فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا عَبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمُ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئاً، يَا عَبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمُ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفَجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئاً، يَا عَبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمُ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»، الْحَدِيثُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

٣٨

صفنا الخلق  
والرزق

(١) فِي (ب): هَذَا.

(٢) «وَاحِدٌ» سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ(ج) وَ(د).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧) فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَبِ: بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَتَمَامُهُ عَنْهُ: «... يَا عَبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي =

وقوله: بلا مؤونة: بلا ثِقْلٍ ولا كُفَّةٍ.

قوله: «مُمِيتٌ بلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بلا مَشَقَّةٍ».

ش: الموتُ صِفةٌ وجودية، خلافاً للفلاسفة وَمَنْ وافقهم. قال تعالى: الإِمانَةُ والبعثُ

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]  
والعَدَمُ لا يُوصَفُ بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: «إِنَّهُ يُؤْتَى بِالْمَوْتِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ عَلَى صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُذْبِحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»<sup>(١)</sup>. وهو وإن  
كان عَرَضاً، فاللَّهُ تعالى يَقْلِبُهُ عَيْناً، كما وَرَدَ في العمل الصالح: «أَنَّهُ

= «المسند» ١٦٠/٥ بدون زيادة مسلم، وأخرجه الطيالسي (٤٦٣)، والترمذي (٢٤٩٥)،  
وابن ماجه (٤٢٥٧)، والحاكم ٢٤١/٤ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه  
بهذه السِياقة، فتعقبه الذهبي بقوله: وهو في مسلم. وأخرجه البخاري في «الأدب  
المفرد» (٤٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢١٣، و«السنن» له ٩٣/٦،  
وروى جزءاً منه الخطيب في «تاريخه» ٢٠٣/٧ - ٢٠٤. وساقه الإمام النووي - رحمه  
الله في كتاب «الأذكار» ص ٣٥٥ بإسناده منه إلى أبي ذر - رضي الله عنه - وقال:  
ورجال إسناده مني إلى أبي ذر - رضي الله عنه - كلهم دمشقيون.  
وقوله: «كما ينقص المخطط» نَقَصَ: يأتي لازماً مثل: نقص المال، وبأني متعدياً،  
كما هو هنا، والمفعول به محذوف، وتقديره: ينقص المخطط ماء البحر.

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمد ٩/٣، والبخاري (٤٧٣٠)، ومسلم  
(٢٨٤٩) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها  
الضعفاء، والترمذي (٣١٥٦) في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة مريم. ولفظ  
البخاري: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة، فيشربون  
وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟! فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلُّهم قد رآه،  
فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلودوا فلا موت، ويا أهل النار خلودوا فلا موت، ثم قرأ:  
﴿وَأَنذَرُهم يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهم في غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا  
﴿وهم لا يؤمنون﴾»، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد ٣٧٧/٢ و٤٢٣ و٥١٣،  
والدارمي ٣٢٩/٢، وعن ابن عمر عند أحمد ١١٨/٢ و١٢٠ و١٢١، والبخاري  
(٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٣٧)، وأبي نعيم في  
«الحلية» ١٨٣/٨.

يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة<sup>(١)</sup>. وورد في القرآن: «أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون»<sup>(٢)</sup>، الحديث. أي: قراءة القارىء، وورد في الأعمال: «أنها توضع في الميزان»<sup>(٣)</sup>، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض،

(١) معنى قطعة من حديث البراء بن عازب - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في «المسند» ٢٨٧/٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦. ولفظها: «قال: ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه يحيى بالخير، فيقول: أنا عمك الصالح...» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣٧/١، ٤٠، وهو في «مسند الطيالسي» (٧٥٣).

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و ٣٥٢، وابن ماجه (٣٧٨١)، والدارمي ٤٥٠/٢ و ٤٥١، وابن أبي شيبة ٤٩٢/١٠ - ٤٩٣، والبغوي (١١٩٠) من حديث بريدة، ولفظ «المسند» بتمامه: «تعلموا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة، قال: ثم مكث ساعة، ثم قال: تعلموا سورة البقرة وآل عمران، فإنها الزهراوان يظلان صاحبها يوم القيامة كأنها غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف، وإن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة حتى ينشق عنه قبره كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك القرآن، الذي أظمتك في الهواجر، وأسهرت ليلك، وإن كل تاجر وراء تجارته، وإنك اليوم من وراء كل تجارة، فيعطى الملك يمينه والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان: بم كسينا هذه؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ هذا كان أو ترتيلاً» وفي سنده بشير بن مهاجر، وسنده قابل للتحسين.

(٣) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد في «المسند» ٢١٣/٢، ٢٢١ - ٢٢٢، والترمذي (٢٦٤١)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، والبغوي (٤٣٢١) من حديث الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مد البصر...» وسيذكره الشارح بتمامه في الصفحة ٦٠٩، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم ٥٢٥/١، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

وَوَرَدَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ: أَنَّهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «يُظْلَلَانِ صَاحِبَهُمَا كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّائَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ»<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيح: «أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ»<sup>(٢)</sup> وسيأتي الكلامُ على البعث والنشور إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه من حديث بريدة بهذا اللفظ أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و ٣٥٢، والدارمي ٤٥٠/٢، ٤٥١، وقد تقدم بتمامه في حواشي الصفحة السابقة، وأخرجه مسلم (٨٠٤) في صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل قراءة سورة البقرة، من حديث أبي أمامة الباهلي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، فإنه يجيء يومَ القيامة شافعاً، اقرأوا الزُّهْرَاءِوين: البقرة وآل عمران، فلنهما تائبان يومَ القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيائتان، أو كأنهما فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقرأوا سورة البقرة، فإن أخذها بَرَكََّةٌ، وتركها حَسْرَةٌ ولا تستطيعها البَطْلَةُ». وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٥٩٩١)، و«شرح السنة» (١١٩٣)، وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني (١١٨٤٤).

وقوله: «غَيَّائَتَانِ» قال أهل اللغة: الغمامة والغياية: كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه كالسحابة وغيرها، قال العلماء: المراد أن ثوابهما يأتي كغمامتين، وقوله: «أو فرقان» أي: طائفتان، يقال في الواحد: فرق. وقوله: «صواف» أي: باسطات أجنحتها في الطيران.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢١١/١ - ٢١٢، ومن طريقه أخرجه أحمد ٣٤٠/٤، والبخاري (٧٩٩)، وأبوداود (٧٧٠)، والنسائي ١٩٦/٢، والبيهقي في «شرح السنة» (٦٣٢) من حديث رفاعة بن رافع الزُّرَقِي قال: «كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه مع الركعة قال: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قال رجل: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا، قال: رأيتُ بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول». ورواه الترمذي (٤٠٤)، وأبوداود (٧٧٣) من طريق أخرى عن رفاعة بلفظ: «لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يضعها بها» وسنده قوي، وحسنه الترمذي.

وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى بلفظ: «وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَكَ يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ حَتَّى فُتِحَ بَابُ فِدْخَلٍ فِيهِ»، أخرجه أحمد في «المسند» ٣٥٥/٤ و ٣٥٦، وسنده حسن في الشواهد. وآخر من حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٩٢) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

ش: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يَزَلْ مُتَصِفًا بصفات الكمال:

صفات الذات، وصفات الفعل<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَصِفَ بِصِفَةٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَصِفًا بِهَا، لِأَنَّ صِفَاتِهِ سَبْحَانَهُ صِفَاتُ كَمَالٍ، وَفَقْدَهَا صِفَةٌ نَقْصٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ لَهُ الْكَمَالُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَصِفًا بِضِدِّهِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا صِفَاتُ الْفِعْلِ، وَالصِّفَاتُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ، وَنَحْوُهَا، كَالْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ، وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ، وَالْقَبْضِ، وَالْبَسْطِ، وَالطَّيِّ، وَالْاِسْتَوَاءِ، وَالْإِتْيَانِ، وَالْمَجِيءِ، وَالتَّزُولِ، وَالْغَضَبِ، وَالرِّضَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نُنْذِرُكَ كُنْهَهُ وَحَقِيقَتَهُ الَّتِي هِيَ تَأْوِيلُهُ، وَلَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، وَلَكِنْ أَصْلُ مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ لَنَا، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَقَالَ: الْاِسْتَوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ<sup>(٣)</sup>. وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ تَحْدُثُ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»<sup>(٤)</sup>. لِأَنَّ هَذَا الْحَدُوثَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ،

انصاف الرب تعالى بصفات الكمال أزلاً وأبداً

٣٩

(١) في (ب): خلقهم.

(٢) في (ب): الأفعال.

(٣) اقتصر المؤلف من جواب الإمام مالك على هذا، وتمتته: والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٣٣٦١) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد ٤٣٥/٢ -

٤٣٦، والترمذي (٢٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٣٧٩/٢ (٨١١)، وابن خزيمة

في التوحيد ص ٢٤٣ - ٢٤٣، وأبو عوانة ١٧١/١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يُطْلَقُ عليه<sup>(١)</sup> أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن مَنْ تكَلَّمَ اليومَ وكان متكلماً بالأمس لا يُقال: إنه حَدَّثَ له الكلام، ولو كان غير متكلم لَافَةٍ كَالصَّغَرِ وَالْخَرَسِ، ثم تَكَلَّمَ يقال: حَدَّثَ له الكلام، فالسَّكْتُ لغير آفَةٍ يُسَمَّى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يَتَكَلَّمُ إذا شاء، وفي حال تَكَلُّمِهِ يُسَمَّى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتبُ في حال الكتابة هو كاتبٌ بالفعل، ولا يَخْرُجُ عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته للكتابة<sup>(٢)</sup>.

حكم الالفاظ  
المجملة التي لم يرد  
نفيا ولا إثباتا في  
كتاب ولا سنة

وحلولُ الحوادثِ بالرَّبِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يَرِدْ نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أُريدَ أنه سبحانه لا يَحِلُّ في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثه، أو لا يَحْدُثُ له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أُريدَ به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يَفْعَلُ ما يُريدُ، ولا يَتَكَلَّمُ بما شاء إذا شاء، ولا أنه يَغْضَبُ وَيَرْضَى لا كاحدٍ من الورى، ولا يُوصَفُ بما وَصَفَ به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يُطلقون نفي حُلُولِ الحوادث، فيُسَلِّمُ السُّنِّيُّ للمتكلم ذلك، عَلَى ظَنِّ أنه نفى عنه سبحانه ما لا يَلِيْقُ بجلاله، فإذا سَلَّمَ له هذا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له، وإنما أُتِيَ السُّنِّيُّ من تسليم هذا النفي المُجْمَلِ، وإلا فلو استفسر واستفصل، لم يَنْقَطِعْ معه.

وكذا مَسْأَلَةُ الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): الكتابة.

مَجْمَلٌ، وكذلك لفظُ «الغير»، فيه إجمالٌ، فقد يُراد به ما ليس هو إِيَّاهُ، وقد يُراد به ما جاز مفارقتَه له.

ولهذا كان أئمةُ السَّنةِ رحمهم الله تعالى لا يُطْلِقُونَ على صفاتِ الله ٤٠ وكلامه أنه غيرُه، ولا أنه ليس غيرَه، لأن إطلاقاً<sup>(١)</sup> الإثبات قد يُشعرُ أن ذلك مَبَاينٌ له، وإطلاقُ النفي قد يُشعرُ بأنه هو هو<sup>(٢)</sup>، إذ كان لفظُ الغير فيه إجمالٌ، فلا يُطْلَقُ إلا مع البيانِ والتفصيلِ، فإن أُريدَ به أن هناك ذاتاً مجردةً قائمةً بنفسها، منفصلةً عن الصفاتِ الزائدةِ عليها، فهذا غيرُ صحيح، وإن أُريدَ به أن الصفاتِ زائدةٌ على الذاتِ التي يُفهمُ مِنْ معناها غيرُ ما يُفهمُ من معنى الصفةِ، فهذا حقٌّ، ولكن ليس في الخارجِ ذاتٌ مجردةٌ عن الصفاتِ، بل الذاتُ الموصوفةُ بصفاتِ الكمالِ الثابتةِ لها لا تَنْفَصِلُ عنها، وإنما يَفْرَضُ الذَّهْنُ ذاتاً وصفةً، كلاً وَحْدَهُ، ولكن ليس في الخارجِ ذاتٌ غيرُ موصوفةٍ، فإن هذا محالٌ، ولو لم يكن إلا صفةُ الوجودِ، فإنها لا تَنْفَكُ عن الوجودِ، وإن كان الذَّهْنُ يَفْرَضُ ذاتاً ووجوداً، يَتَصَوَّرُ هذا وَحْدَهُ، وهذا وَحْدَهُ، لكن لا يَنْفَكُ أحدهما عن الآخر في الخارجِ.

وقد يقولُ بعضهم: الصِّفَةُ لا عَيْنُ الموصوفِ ولا غيرُه. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصِّفَةَ ليست عَيْنَ ذاتِ الموصوفِ التي<sup>(٣)</sup> يَفْرَضُها الذَّهْنُ مجردةً بل هي غيرُها، وليست غيرَ الموصوفِ، بل الموصوفُ بصفاته شيء واحدٌ غيرُ متعدد.

(١) في (أ) و (ب): الإطلاق، والمثبت من (ج) و (د).

(٢) «هو» الثانية رجع عليها في (آ) ولم ترد في (د).

(٣) في الأصول الثلاثة: الذي، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.



والتحقيق أن يُفَرَّقَ بَيْنَ قولِ القائلِ: الصفاتُ غيرُ الذاتِ، وبينَ قوله: صفاتُ الله غيرُ اللَّهِ، فإنَّ الثاني باطلٌ، لأنَّ مسمًى الله يَدْخُلُ فيه صفاتُه بخلاف مسمًى الذاتِ، فإنه لا يَدْخُلُ فيه الصفاتُ، لأنَّ المرادَ أن الصفاتِ زائدةٌ على ما أثبتته المَثْبُوتون مِنَ الذاتِ، والله تعالى هو الذاتُ الموصوفةُ بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله: «لا زال بصفاته» ولم يَقُلْ: لا زال وصفاته، لأنَّ العطفَ يُؤْذِنُ بالمغايرة، وكذلك قال الإمامُ أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية، لا نقولُ: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقولُ: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

فإذا قلتُ: أعوذُ باللَّهِ، فقد عُذْتُ بالذاتِ المُقَدَّسَةِ الموصوفةِ بصفاتِ الكمالِ المقدسِ<sup>(٢)</sup> الثابتة التي لا تَقْبَلُ الانفصالَ بوجهٍ من الوجوه. وإذا قلتُ: أعوذُ بعزةِ اللَّهِ، فقد عُذْتُ بصفةٍ من صفاتِ اللَّهِ تعالى، ولم أعِذْ<sup>(٣)</sup> بغيرِ اللَّهِ.

وهذا المعنى يُفْهَمُ مِن لفظِ الذاتِ، فإنَّ «ذات» في أصلِ معناها لا تُستَعْمَلُ إلا مضافةً، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عِزٍّ، ذات عِلمٍ، ذات كرمٍ، إلى غير ذلك من الصفاتِ، فـ«ذات كذا» بمعنى «صاحبة كذا»: تأنيث ذو، هذا أصلُ معنى الكلمة.

لا يتصور انفصال  
الصفات عن  
الذات بوجه من  
الوجوه

فَعَلِمَ أن الذات لا يُتَصَوَّرُ انفصالُ الصفاتِ عنها بوجهٍ من الوجوه، وإن كان الذَّهْنُ قد يفرض ذاتاً مجردةً عن الصفات؛ كما يفرضُ المُحَالَ، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم: «أعوذُ بعِزَّةِ اللَّهِ وقُدْرَتِهِ مِنْ

(١) من قوله: «والتحقيق أن يفرق» إلى هنا سقط من مطبوعة مكة.

(٢) في (ج): المقدسة.

(٣) في (ج): تعذ.

شَرُّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ»<sup>(١)</sup> وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»<sup>(٢)</sup>، ولا يعوذ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغيرِ اللَّهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) في السلام: باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني نافع بن جبير، عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأْلَمُ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ» وأخرجه دون قوله: «وأحاذره» مالك في «الموطأ» ٩٤٢/٢ في العين: باب التعوذ والرقية في المرض، ومن طريقه أبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، وأحمد في «المسند» ٢١٧/٤، والبخاري (١٤١٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي، أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ وبه وجع كاد يهلكه، فقال له رسول الله ﷺ: «امسحْ بيمينك سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ» قال: فقلت ذلك، فأذهب الله ما كان بي، فلم أزل أمراً بها أهلي وغيرهم. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٢٢) من طريق زهير بن محمد، عن يزيد بن خصيفة... «اجعل يدك اليمنى عليه، وقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»، فقلت ذلك، فشفاني الله.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٣٤٠) و (٨٣٤١) و (٨٣٤٢) و (٨٣٥٦) من طرق عن يزيد بن خصيفة، به. وصححه الحاكم ٣٤٣/١، ووافقه الذهبي.

وأخرجه من طريقين عن يزيد بن خصيفة: أحمد ٣٩٠/٦، والطيالسي (٩٤١) عن عمرو بن عبد الله بن كعب، عن أبيه أن النبي ﷺ... قال الطيالسي: وهذا الحديث يرويه مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة، عن عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عثمان بن أبي العاص.

(٢) أخرجه مالك ٩٧٨/٢، ومسلم (٢٧٠٨)، والدارمي ٢٨٩/٢، وأحمد ٣٧٧/٦ و ٤٠٩، والترمذي (٣٤٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٠)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، والطبراني ٢٤/٢٤ (٦٠٣) و (٦٠٤) و (٦٠٥) و (٦٠٦) و (٦٠٧)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٨٩، والبخاري (١٣٤٧) من طرق عن سعد بن مالك عن خولة بنت حكيم السلمية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَزَلَ مِنْزَلاً، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ».

وأخرجه مسلم (٢٧٠٩)، وأبو داود (٣٨٩٨)، ومالك ٩٥١/٢، وابن ماجه =

وكذا قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمَعْفَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(١)</sup>. وقال صلى الله عليه وسلم: «وَنَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ نُقْتَلَ مِنْ تَحْتِنَا»<sup>(٢)</sup>. وقال صلى الله عليه

= (٣٥١٨)، وأحمد ٢٧٥/٢ و ٢٩٠، والترمذي (٣٦٠٠)، واللالكائي (٣٣٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٩٢، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٩٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٤١٨/١٠ من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عرق لدغتي البارحة، قال: «أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرْك».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٩١/١٠، ومن طريقه مسلم (٤٨٦)، وابن ماجه (٣٨٤١) عن أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض فالتصت، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذُ برضاكَ من سخطكَ، وبمعافاتِكَ من عقوبتِكَ، وأعوذُ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، وأخرجه أبوداود (٨٧٩)، وأحمد ٨/٢٠١ والنسائي ١٠٢/١ - ١٠٣ من طريقين عن عبيد الله بن عمر به. وأخرجه مالك ١/٢١٤، ومن طريقه الترمذي (٣٤٩٣)، والبيهقي (١٣٦٦) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت ... قال ابن عبد البر فيما نقله الزرقاني عنه ٣٧/٢: لم يختلف عن مالك في إرساله، وهو مسند من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة، ومن حديث عروة عن عائشة من طرق صحاح، وانظر «جامع التحصيل» ص ٣٢٠ - ٣٢١ للعلاني. وأخرجه أبوداود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي ٢٤٨/٣، ٢٤٩، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد في «المسند» ٩٦/١ و ١١٨ و ١٥٠، وابن أبي شيبة كلهم من حديث علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذُ برضاكَ من سخطكَ، وبمعافاتِكَ من عقوبتِكَ، وأعوذُ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، وسنده قوي.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، والنسائي ٢٨٢/٨، وابن ماجه (٣٨٧١)، وأحمد في «المسند» ١٢٥/٢، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٨) و (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢٩٧)، والبيهقي في «الأساء والصفات» ص ١٣٨ من حديث ابن عمر: لم يكن رسول الله ﷺ يدعُ هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح: «اللهم إني أسألك =

وسلم: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ»<sup>(١)</sup>.

هل الاسم عين  
المسمى أو غيره؟

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو<sup>(٢)</sup> غيره؟ وطالما غلِطَ كثيرٌ مِنَ الناسِ في ذلك، وجَهلُوا الصَّوَابَ فيه، فالاسم يُرَادُ به المسمى تَارَةً، ويُرَادُ به اللفظُ الدالُّ عليه أخرى، فإذا قُلْتُ: قال الله كذا، أو سَمِعَ الله لمن حَمَدَه، ونحو ذلك، فهذا المرادُ به المسمى نفسه، وإذا قُلْتُ: الله: اسمٌ عربي، والرحمن: اسمٌ عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسمُ ها هنا للمسمى<sup>(٣)</sup>. ولا يُقالُ غَيْرُهُ، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريدَ بالمغايرة أن اللفظَ غَيْرُ المعنى فَحَقٌّ، وإن أُريدَ أن الله سبحانه كان ولا اسمَ له، حتى خلقَ لِنَفْسِهِ أسماءً، أو حتى سَمَّاهُ خلقَهُ بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد<sup>(٤)</sup> في أسماء الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

= العفو والعافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي، وآمن روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذُ بعظمتك أن أغتال من تحتي» وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٥٦)، والحاكم ٥١٧/١، ٥١٨، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه ابن هشام ٤٢٠/١، وابن جرير ٨٠/١، ٨١ بغير سند، وأخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث عبدالله بن جعفر، قال الهيثمي في «المجمع» ٣٥/٦: وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، وهو في كامل ابن عدي ٢١٢٤/٦ من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر...، وذكره السيوطي في مسند عبدالله بن جعفر من «الجامع الكبير» ٤٣٥/٢، وزاد نسبته إلى ابن عساكر، وذكره أيضاً في «الجامع» ٣٧٩/١، ونسبه إلى الطبراني في «السنن».

(٢) في (ب): و.

(٣) في (ب): المسمى.

(٤) في (أ) و (ب): الاتحاد، والمثبت من (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٥) لقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هذه المسألة، انظر «الفتاوى» ١٨٥/٦ - ٢١٢.

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه» إلى ٤١ آخر كلامه إلى الردّ على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كلاب<sup>(١)</sup> والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه.

وأما الكلام عندهم، فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد، لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته، بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك، لأن القدرة على الممتنع ممتنعة!

وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً، فلا بد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقدَّر إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه،

(١) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب المتوفى بعد سنة ٢٤٠ هـ. رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وقد عدّه الشهرستاني والأشعري وابن طاهر البغدادي من متكلمي أهل السنة، وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بعض آرائه، وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧٤/١١ - ١٧٦.

فيلزَمُ جوازُ حوادثٍ لا نهايةَ لِأَوَّلِها.

قالت الجهميةُ وَمَنْ وافَقَهُم: نحن لا نُسَلِّمُ أن إمكانَ الحوادثِ لا بدايةَ له، لكن نقولُ: إمكانُ الحوادثِ بشرطِ كونها مسبوقَةً بالعدمِ لا بدايةَ له، وذلك لأنَّ الحوادثَ عِنْدَنَا تَمْتَنِعُ أن تكونَ قديمةَ النوعِ، بل<sup>(١)</sup> يجبُ حدوثُ نوعها، ويمتنعُ قَدَمُ نوعها، لكن لا يجبُ الحدوثُ في وقتٍ بعينه، فإمكانُ الحوادثِ بشرطِ كونها مسبوقَةً بالعدمِ لا أوَّلُ له، بخلافِ جنسِ الحوادثِ.

فيقالُ لهم: هَبْ أنكم تقولون ذلك، لكن يُقالُ: إمكانُ جنسِ الحوادثِ عندكم له بدايةٌ، فإنه صارَ جنسُ الحدوثِ عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكانِ وقتٌ معيَّن، بل ما من وقتٍ يُفرضُ إلا والإمكانُ ثابتٌ قَبْلَهُ، فيلزمُ دَوَامُ الإمكانِ وإلا لَرِمَ انقلابُ الجنسِ من الامتناعِ إلى الإمكانِ<sup>(٢)</sup> من غيرِ حدوثِ شيءٍ، ومعلومُ أنَّ انقلابَ حقيقةِ جنسِ الحدوثِ، أو جنسِ الحوادثِ، أو جنسِ الفعلِ، أو جنسِ الأحداثِ، أو ما أشبه هذا مِنْ العباراتِ مِنَ الامتناعِ إلى الإمكانِ، هو يُصَيِّرُ<sup>(٣)</sup> ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غيرِ سببٍ تجدد، وهذا ممتنعٌ في صريحِ العقلِ.

وهو أيضاً انقلابُ الجنسِ مِنَ الامتناعِ الذاتيِ إلى الإمكانِ الذاتيِ، فإن ذاتَ جنسِ الحوادثِ عندهم تَصَيِّرُ مُمكنَةً بعد أن كانت ممتنعةً، وهذا الانقلابُ لا يَخْتَصُّ بوقتٍ مُعيَّنٍ، فإنه ما من وقتٍ يُقدَّرُ إلا

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «منهاج السنة» ٣٩/١: من الإمكانِ إلى الامتناعِ.

(٣) في (ب) و (ج) و (د): مصير.

والإمكان ثابتٌ قَبْلَهُ، فَيَلْزَمُ أنه لم يَزَلْ هذا الانقلابُ ممكنًا، فيلْزَمُ أنه لم يَزَلِ الممتنعُ ممكنًا! وهذا أَبْلَغُ في الامتناعِ من قولنا: لم يَزَلِ الحادثُ ممكنًا، فقد لَزِمَهُم فيما فُرِّوا إليه أبلغ مما لَزِمَهُم فيما فُرِّوا منه! فإنه يُعْقَلُ كَوْنُ الحادثِ ممكنًا، ويُعْقَلُ أن هذا الإمكانَ لم يَزَلْ، وأما كَوْنُ الممتنعِ ممكنًا، فهو ممتنعٌ في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يَزَلْ إمكانُ هذا الممتنعِ؟! وهذا مبسوطٌ في موضعه.

أقوال أهل النظر في  
إمكانية دوام نوع  
الحوادث

فالحاصل: أن نوعَ الحوادث هل يُمكنُ دوامُها في المستقبلِ والماضي أم لا؟ أو في المستقبلِ فَقَطْ؟ أو الماضي فَقَطْ؟.

فيه ثلاثة أقوالٍ معروفة لأهلِ النظرِ من المسلمين وغيرهم:  
أضعفُها: قولُ مَنْ يَقُولُ: لا يُمكنُ دوامُها لا في الماضي ولا في المستقبلِ، كقولِ جَهْمِ بنِ صفوان، وأبي الهذيلِ العلاف<sup>(١)</sup>.

وثانيها: قولُ مَنْ يقولُ: يُمكنُ دوامُها في المستقبلِ دُونَ الماضي، كقولِ كثيرٍ من أهلِ الكلامِ وَمَنْ وافقهم مِنَ الفقهاء وغيرهم.  
والثالث: قولُ مَنْ يقولُ: يُمكنُ دوامُها في الماضي والمستقبلِ، كما يقوله أئمةُ الحديثِ<sup>(٢)</sup>، وهي من المسائلِ الكِبَارِ، ولم يَقُلْ أحدٌ: يُمكنُ دوامُها في الماضي دون المستقبلِ.

(١) هو أبو الهذيل محمد بن أبي الهذيل العلاف شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم ومجاالسهم ومناظراتهم، كان - فيما ذكر ابن خلكان - حسن الجدل قوي الحجة، كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات. وكان الخلفاء الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق يُقدِّمونَه ويُعَظِّمونَه، وكان الوزير ابن أبي دؤاد من تلامذته. توفي سنة ٢٢٥ أو ٢٢٦ هـ. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ٥٤٢/١٠ - ٥٤٣ هـ.

(٢) وهو الحق الذي تشهد له الأدلة من الكتاب والسنة مع إجماع سلف الأمة عليه.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق، كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كَوْن المفعول مقارناً لفاعله — لم يَزَل ولا يزال معه — ممتنع محال، ولما كان تَسْلُسُ الحوادث في المستقبل لا يَمْنَع أن يكون الربُّ سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تَسْلُسُ الحوادث في الماضي لا يَمْنَع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإنَّ الربَّ سبحانه وتعالى لم يَزَل ولا يزال يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمُ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩].

والمُثَبَّت إنما هو الكَمَال الممكن الوجود، وحينئذ إذا كان النوع دائماً، فالممكن والأكمل هو التَقَدُّم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يُقَارِنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل، فهو أيضاً من الكمال، فإنَّ الفعل إذا كان صفة كمال، فدوامه دوام الكمال.

قالوا: والتسلسل لَفْظٌ مُجْمَلٌ، لم يَرِدْ بنفيه ولا إثباته كِتَابٌ ولا سُنَّةٌ، لِيَجِبَ مُرَاعَاةُ لفظه، وهو يَنْقَسِمُ إلى واجب وممتنع وممكن.



والتسلسل<sup>(١)</sup> في المؤثرين محالٌ ممتنع لذاته، وهو أن يَكُون مؤثرون، كُلُّ واحدٍ منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسلُ الواجبُ: ما دَلَّ عليه العقلُ والشرعُ من دوام أفعالِ الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيمٌ أحدث لهم نعيماً آخر لا نَفَادَ له.

وكذلك التَّسْلُسُ في أفعاله سبحانه من طَرَفِ الأزل، وأن كُلَّ فِعْلٍ مسبوق بفعلٍ آخر، فهذا واجبٌ في كلامه، فإنه لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء، ولم تَحْدُثْ له صِفَةُ الكلام<sup>(٢)</sup> في وقتٍ، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإنَّ كُلَّ حَيٍّ فَعَّالٌ، والفرقُ بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: الحيُّ الفَعَّالُ، وقال عثمانُ بنُ سعيد<sup>(٣)</sup>: كُلُّ حَيٍّ فَعَّالٌ، ولم يكن ربُّنا تعالى قَطُّ في وقت من الأوقات مَعْطَلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسلُ الممكِنُ، فالتسلسلُ في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسلُ في طَرَفِ الأبد، فإنه إذا لم يَزَلْ حَيًّا قادراً مريداً متكلماً — وذلك من لوازم ذاته — فالفعلُ ممكنٌ له بوجوب<sup>(٤)</sup> هذه الصفات له،

---

(١) في (آ) و (د) فالتسلسل في (ب): فكان التسلسل، وفي مطبوعة مكة «فالتسلسل».

(٢) في (ب): كلام.

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المئتين بيسير، وَطُوفَ الأقاليم في طلب الحديث، ولقي علي بنَ المديني، ويحيى بنَ معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وأخذ علم الحديث وعلمه عنهم، وفاقَ أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، وحدث عنه خلق كثير، وتوفي سنة (٢٨٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٩/١٣ — ٣٢٦.

(٤) في (د): يوجب، وفي مطبوعة مكة: بموجب.

وَأَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِنْ أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ  
مَعَهُ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَقْدِماً لَا أَوَّلَ لَهُ،  
فَلِكُلِّ مَخْلُوقٍ أَوَّلٌ، وَالْخَالِقُ سَبْحَانَهُ لَا أَوَّلَ لَهُ، فَهُوَ وَحْدَهُ الْخَالِقُ، وَكُلُّ  
مَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. ٤٤

قالوا: وَكُلُّ قَوْلٍ سِوَى هَذَا، فَصْرِيحُ الْعَقْلِ يَرُدُّهُ وَيَقْضِي بِبُطْلَانِهِ،  
وَكُلُّ مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ، لَزِمَهُ أَحَدُ  
أَمْرَيْنِ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمَا: إِمَّا أَنْ يَقُولَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَزَلْ مُمْكِناً، وَإِمَّا أَنْ  
يَقُولَ: لَمْ يَزَلْ وَاقِعاً، وَإِلَّا تَنَاقُضٌ تَنَاقُضاً بَيِّناً، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى  
لَمْ يَزَلْ قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مُحَالٌ مَمْتَنِعٌ لِدَاتِهِ، لَوْ أَرَادَهُ لَمْ يُمَكِّنْ  
وَجُودَهُ، بَلْ فَرَضَ إِرَادَتَهُ عِنْدَهُ مُحَالٌ وَهُوَ مُقْدُورٌ لَهُ، وَهَذَا قَوْلٌ يَنْقُضُ  
بَعْضُهُ بَعْضاً.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ، أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ  
تَعَالَى مُحَدَّثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

أَمَّا كَوْنُ الرَّبِّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُعْطِلاً عَنِ الْفِعْلِ، ثُمَّ فَعَلَ، فَلَيْسَ  
فِي الشَّرْعِ، وَلَا فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ، بَلْ كِلَاهُمَا يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِهِ.

وَقَدْ أوردَ أَبُو الْمُعَالِي (١) فِي «إِرْشَادِهِ» (٢) وَغَيْرُهُ مِنَ النُّظَارِ عَلَى

(١) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوِينِي النِّسَابُورِي الشَّافِعِي الْمَعْرُوفُ بِإِمَامِ  
الْحَرَمَيْنِ أَحَدِ الْأَثَمَةِ الْأَعْلَامِ الْمَجْمَعِ عَلَى إِمَامَتِهِ، الْمُتَّفَقِ عَلَى غَزَاةِ مَادَتِهِ، وَتَفَنَّنَهُ فِي  
الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٨ هـ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي «الْعَقِيدَةِ النَّظَامِيَّةِ» ص ٢٣ - وَهِيَ  
مِنْ أَوَاخِرِ مَوْلاَفَاتِهِ - أَنَّهُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ، يُثَبِّتُ مِنْهَا مَا أَثْبَتَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «سِيرِ  
أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٤٦٨/١٨.

(٢) ص ٢٦، ٢٧.

التسلسل في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلت: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إلا أُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممكنًا، ولو قلت: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا حتى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممتنعًا.

وهذا التمثيل والموازنة غيرُ صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أُعْطِيْتُكَ دِرْهَمًا إلا أُعْطِيْتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، فَتَجْعَلَ ماضياً قبل ماضٍ، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبلٍ، وأما قول القائل: لا أُعْطِيكَ حتى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ، فهو نفي للمستقبل<sup>(١)</sup> حتى يَحْصُلَ في المستقبل، ويكون قَبْلَهُ، فقد نفى المستقبل حتى يُوجَدَ المستقبل، وهذا ممتنع، لم ينف<sup>(٢)</sup> الماضي حتى يَكُونَ قَبْلَهُ ماضٍ، فإن هذا ممكن، والعطاء المستقبل ابتداءً مِنَ المعطي. والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يَكُونُ قَبْلَهُ ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ» وَلَا بِإِحْدَائِهِ الْبَرِّيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي».

صفنا الخالق  
والباري

ش: ظاهرُ كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يَمْنَعُ تَسْلُسَ الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يَدُلُّ على أنه لا يَمْنَعُهُ في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدّم، ولا شك في فساد قول من مَنَعَ من ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم<sup>(٤)</sup> وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

(١) في (ب): المستقبل.

(٢) في مطبوعة مكة: أما نفي.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٧٧/٩ - ١٩٠.

(٤) في (ب): جهم.

وأما قول مَنْ قال بجواز حوادث لا أَوَّلَ لها، من القائلين بحدوث لا آخِرَ لها، فأظهر في الصُّحَّةِ مِنْ قولِ مَنْ فَرَّقَ بينهما، فإنه سبحانه لم يَزَلْ حَيًّا، والفعلُ مِنْ لوازمِ الحياة، فلم يَزَلْ فاعلاً لما يُريدُ، كما وَصَفَ بذلك نفسه، حيثُ يقول: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

والآية تَدُلُّ على أمور:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ.

الثاني: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ سَاقِ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالثَنَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَادِمًا لِهَذَا الْكَمَالِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. ولما كَانَ مِنْ أَوْصَافِ كَمَالِهِ وَنَعَوَاتِ جَلَالِهِ، لَمْ يَكُنْ حَادِثًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

الثالث: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا فَعَلَهُ، فَإِنْ «مَا» مَوْصُولَةٌ عَامَّةٌ، أَيْ: يَفْعَلُ كُلُّ مَا يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَهَذَا فِي إِرَادَتِهِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِفَعْلِهِ، وَأَمَّا إِرَادَتُهُ الْمَتَعَلِّقَةُ بِفَعْلِ الْعَبْدِ، فَتِلْكَ لَهَا شَأْنٌ آخَرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ فَعَلَ الْعَبْدَ، وَلَمْ يُرِدْ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يُعَيِّنَهُ عَلَيْهِ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا، لَمْ يُوجِدِ الْفِعْلَ، وَإِنْ أَرَادَهُ حَتَّى يُرِيدَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ فَاعِلًا. وَهَذِهِ النُّكْتَةُ الَّتِي خَفِيََتْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ، وَخَبَطُوا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ، لَغَفْلَتِهِمْ عَنْهَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ إِرَادَتِهِ أَنْ يَفْعَلَ الْعَبْدَ، وَإِرَادَةِ أَنْ يَجْعَلَ فَاعِلًا. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الرابع: أَنَّهُ فَعَلَهُ وَإِرَادَتُهُ مُتَلَازِمَانِ، فَمَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ،

وما فَعَلَهُ، فقد أَرَادَهُ، بخلاف المخلوق، فإنه يُرِيدُ ما لا يَفْعَلُ، وقد يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُ، فما ثَمَّ فَعَالٌ لما يُرِيدُ إلا اللّهُ وحده.

الخامس: إثبات إراداتٍ متعدّدةٍ بحسب الأفعال، وأنَّ كلَّ فعل له إرادةٌ تَخُصُّه، هذا هو المعقولُ في الفِطْرِ، فشأنُه سبحانه أنه يُرِيدُ على الدوام، وَيَفْعَلُ ما يُرِيدُ.

السادس: أن كلَّ ما صَحَّ أن تَتعلَّقَ به إرادته، جاز فِعْلُهُ، فإذا أَرَادَ أن يَنْزِلَ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سماءِ الدنيا، وأن يَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفُضْلِ الْقَضَاءِ، وأن يُرِيَ عِبَادَهُ نَفْسَهُ، وأن يَتَجَلَّى لَهُمْ كَيْفَ شَاءَ، وَيُخَاطِبَهُمْ، وَيَضْحَكُ إِلَيْهِمْ، وغير ذلك مما يُرِيدُ سبحانه؛ لم يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، فإنه تعالى فَعَالٌ لما يُرِيدُ، وإنما تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ ذَلِكَ على إخبارِ الصَّادِقِ بِهِ، فإذا أَخْبَرَ وَجَبَ التَّصَدِيقُ، وكذلك مَحْوُ ما يَشَاءُ، وإثباتُ ما يَشَاءُ، كلُّ يومٍ هو في شَأْنٍ، سبحانه وتعالى.

والقولُ بأنَّ الحَوَادِثَ لها أَوَّلٌ: يَلْزَمُ مِنْهُ التَّعْطِيلُ قَبْلَ ذَلِكَ، وأن اللّهُ سبحانه وتعالى لم يَزَلْ غَيْرَ فاعِلٍ، ثم صار فاعلاً.

ولا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قِدَمُ الْعَالَمِ، لأنَّ كلَّ ما سِوَى اللّهِ تعالى مُحَدَّثٌ ممكن الوجود، موجودٌ بإيجاد اللّهِ تعالى له، ليس له مِنْ نَفْسِهِ إلا الْعَدَمُ، وَالْفَقْرُ، وَالْاِحْتِياجُ وَصِفٌ ذاتي لازِمٌ لِكُلِّ ما سِوَى اللّهِ تعالى، ٤٦ واللّهُ تعالى واجبُ الوجودِ<sup>(١)</sup> لذاته، غنيٌّ لذاته، والغنى وَصِفٌ ذاتي لازِمٌ له سبحانه وتعالى.

وللناسِ قولانٍ في هذا العالم: هل هُوَ مخلوقٌ من مادة أم لا؟

(١) في (أ) و (ج) و (د): الوجوب، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

اختلاف العلماء في  
أول هذا العالم  
ما هو؟

واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْيَمَنِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ<sup>(١)</sup> هَذَا الْأَمْرِ، فَقَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «غَيْرُهُ» «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»، وَفِي لَفْظٍ: «ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

فَقُولُهُ: «كَتَبَ فِي الذِّكْرِ» يَعْنِي: اللُّوْحَ الْمَحْفُوظَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سَمَّى مَا يُكْتَبُ فِي الذِّكْرِ ذِكْرًا، كَمَا يُسَمَّى مَا يُكْتَبُ فِي الْكِتَابِ كِتَابًا.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَقْصُودَ إِنْخِبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ كَانَ مَوْجُودًا وَحْدَهُ، وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ دَائِمًا، ثُمَّ ابْتَدَأَ إِحْدَاثَ جَمِيعِ الْحَوَادِثِ، فَجَنَسُهَا وَأَعْيَانُهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْعَدَمِ، وَأَنَّ جِنْسَ الزَّمَانِ حَادِثٌ لَا فِي زَمَانٍ، وَأَنَّ اللَّهَ صَارَ فَاعِلًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْأَزْلِ إِلَى حِينِ ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ وَلَا كَانَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا.

(١) «أول» لم ترد في الأصول الأربعة، وهي عند البخاري، وسترّد في الشرح قريباً.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله» و(٣١٩١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٣٧٦، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٤٩٧) و(٤٩٨) و(٥٠٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ١٨٢/٨ بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأخرجه أحمد في «المسند» ٤٣١/٤، ٤٣٢ بلفظ: «كان الله عز وجل ولم يكن شيء غيره» ورواية: «ولم يكن شيء معه» التي ذكرها المصنف لم ترد لا في الصحيح ولا في غيره إلا أن رواية: «ولم يكن شيء غيره» بمعناها. وانظر «الفتح» ٢٨٩/٦، و«عمدة القاري» ١٥/١٠٩.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>. فأخبر صلى الله عليه وسلم أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء.

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وسلم عن بدء هذا العالم الموجود<sup>(٢)</sup> لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ٤٧

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٣) بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٧٤ بلفظ: «قدر الله المقادير»، وأخرجه أيضاً بلفظ: «فرغ الله عز وجل من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض - وعرشه على الماء - بخمسين ألف سنة» ورواه دون قوله: «وعرشه على الماء» أحمد ١٦٩/٢، والترمذي (٢١٥٦).

قال البيهقي: وقوله: «فرغ» أي: يريد به إتمام خلق «المقادير» لا أنه كان مشغولاً به، وفرغ منه، لأن الله تعالى لا يشغله شيء عن شيء، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون.

(٢) كذا الأصول، وفي مطبوعة مكة: المشهود.

لم يُخبرهم عن خلقِ العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.  
 وأيضاً فإنه قال: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»، وقد رُوِيَ  
 «معه»<sup>(١)</sup>، وروى «غيره»، والمَجْلِسُ كان واحداً، فَعُلِمَ أنه قال أَحَدَ  
 الألفاظِ، والآخِران رُويَا بالمعنى، ولفظ «الْقَبْلِ» ثبت عنه في غير هذا  
 الحديث، ففي صحيح<sup>(٢)</sup> مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ أَنْتَ  
 الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>، الحديث. واللفظان الآخِرانِ لم يَثْبُتْ واحدٌ  
 منهما في موضعٍ آخَرَ، ولهذا كان كثيرٌ من أهل الحديث إنما يرويه بلفظِ  
 الْقَبْلِ، كالحُمَيْدِيِّ<sup>(٤)</sup> والبَغَوِيِّ<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، وإذا كان كذلك،  
 لم يكن في هذا اللفظ تَعَرُّضٌ لابتداءِ الحوادث، ولا لأول مخلوق.

---

(١) هذه اللفظة لم ترد في الصحيح ولا في غيره كما سبق التنبيه عليها في التخريج السابق وقد  
 وهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في رسالته في شرح هذا الحديث الموجودة  
 ضمن «مجموعة الرسائل والمسائل» ١٧٥/٢ في قوله: إنها في البخاري. وقد تابعه على  
 هذا الوهم تلميذه الإمام ابن القيم في «المدارج» ٣٩١/٣.

(٢) في (ب): حديث.

(٣) تقدم تخرجه ص ٧٥.

(٤) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي  
 الأسدي الحميدي المكي صاحب «المسند»، المتوفى سنة ٢١٩هـ. مترجم في «سير أعلام  
 النبلاء» ١٠ / رقم الترجمة (٢١٢).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن  
 مسعود بن محمد البغوي الشافعي المفسر، صاحب التصانيف المفيدة في التفسير والحديث  
 والفقه، المتوفى سنة ٥١٦هـ. مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٢٥٨).

(٦) هو العلامة البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ثم الموصل  
 صاحب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» أدرج فيه أحاديث الكتب الستة سوى ابن  
 ماجه، فإنه أدرج مكانه «موطأ الإمام مالك»، توفي سنة ٦٠٦هـ. مترجم في «السير»  
 ٢١ / رقم الترجمة (٢٥٢).



وأيضاً: فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» أو «معه» أو «غيره»، «وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء» فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و«خلق السماوات والأرض» روي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببَدْء خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خُلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه<sup>(١)</sup> الله قبل ذلك، وذكر السماوات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضاً، فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يُجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما، فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر، فهو مخطيء قطعاً، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يُظن أنه معنى الحديث، ولم يرد: «كان الله ولا شيء معه» مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يُظن أن معناه: الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السماوات والأرض.

وأيضاً، فقله صلى الله عليه وسلم: «كان الله ولم يكن شيء قبله» — أو معه، أو غيره — وكان عرشه على الماء، لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله: «وكان عرشه على الماء»، يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي: «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين، فهو مخلوق موجود

(١) في (ب): ما خلق.

في ذلك الوقت، فَعَلِمَ أن المراد: ولم يَكُنْ شيء من هذا العالم المشهود<sup>(١)</sup>.

قوله: «له مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْتُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ». ش: يعني: أن الله تعالى موصوف بأنه «الرَّبُّ» قبل أن يُوجَدَ مَرْتُوبٌ، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يُوجَدَ مخلوق.

٤٨

قال بعضُ المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرجُ للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرَّبُّ يقتضي معاني كثيرة، وهي: المُلْكُ والحفظُ والتدبير والتربية، وهي تبليغُ الشيء كماله بالتدرج، فلا جَرَمَ أتى بلفظ يَشْمَلُ هذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى.

وفيه نظر، لأنَّ الخلق يكون بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: «وكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتِ بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمُ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ».

ش: يعني: أَنَّهُ سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يُوصَفُ بأنه خالقٌ قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومَنْ قال بقولهم، كما حَكَيْنَا عنهم فيما تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ تقريرُ أَنَّهُ تعالى لم يَزَلْ يَفْعَلُ ما يشاء.

(١) انظر «الفتاوى» ٢١٠/١٨ - ٢٤٣.

قوله: «ذَلِكَ بَأْنُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

ش: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قَبْلَ خلقه، والكلام على «كل» وشمولها - وشمول «كل» [في كل] <sup>(١)</sup> مقام بحسب ما يَحْتَفُّ به مِنْ القرائن - يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

متعلقات القدرة  
والرد على المعتزلة

وقد حُرِّفَتِ المعتزلة المعنى المفهوم مِنْ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقالوا: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ، وَأَمَّا نَفْسُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ، وَتَنَازَعُوا: هَلْ يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِهَا أَمْ لَا؟! وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا قَالُوا، لَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: هُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ مَا يَعْلَمُهُ، وَخَالِقٌ لِكُلِّ مَا يَخْلُقُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي لَا فَائِدَةَ فِيهَا، فَسَلَبُوا صِفَةَ كَمَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ، فَهُوَ مُنْدَرِجٌ فِي هَذَا، وَأَمَّا الْمُحَالُ لِذَاتِهِ، مِثْلُ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مُوجُودًا مَعْدُومًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، فَهَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ، وَلَا يُسَمَّى شَيْئًا بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ خَلَقَ مِثْلَ نَفْسِهِ، وَإِعْدَامَ نَفْسِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَالِ.

وهذا الأصل، هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَنْ آمَنَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يُؤْمِنُ بِتَمَامِ رَبُوبِيَّتِهِ وَكَمَالِهَا إِلَّا مَنْ آمَنَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(١) سقطت من الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

المعلوم الممكن  
ليس بشيء في  
الخارج

ولإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هُوَ شيء أم لا؟  
والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يَعْلَمُ  
ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكّره ويُخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ  
رَزَاقَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] فيكون شيئاً في العلم والذكر  
والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ  
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكِ مِنْ قَبْلُ  
وَلَمْ تَكِ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩] أي: لم تكن شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً  
في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ  
لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الدهر: ١].

٤٩

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ردٌّ على المشبهة، وقوله تعالى:  
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ردٌّ على المعطلة، فهو سبحانه  
وتعالى موصوفٌ بصفات الكمال، وليس له فيها شبهة، فالمخلوق وإن  
كان يُوصَفُ بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الربِّ وبصره،  
ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيهه، إذ صفات المخلوق كما يليق به،  
وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنفٍ عن الله ما وُصِفَ به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق  
بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمتهم وأفصحهم<sup>(١)</sup> وأقدرهم  
على البيان، فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على  
محمد صلى الله عليه وسلم.

وإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تُشَبِّههُ بخلقه، فليس كمثل شيء،

(١) سقطت من (ب).

فإذا شبهته بخلقه، كنت كافراً به، قال نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ الْخُزَاعِيُّ<sup>(١)</sup> شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه، فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه، فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه، ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيهَ».

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧] فجعل سبحانه مثل السوء - المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال - لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى - الْمُتَضَمِّنُ لإثبات الكمال كله - لله وحده، فمن سلب صفات<sup>(٢)</sup> الكمال عن الله تعالى، فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، الْمُتَضَمِّنُ للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب تعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافأ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم ص ٨٥.

(٢) في (ب): صفة.

(٣) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢١٣/١ - ٢١٤.

اختلاف عبارات  
المفسرين في المثل  
الأعلى

٥٠. واختلفت عباراتُ المفسرين في المثل الأعلى، ووفقَ بينَ أقوالهم بعضُ (١) مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وهذاه، فقال: المثلُ الأعلى يَتَضَمَّنُ: الصِّفَةَ العُلَيَّا، وَعِلْمَ العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادةَ الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره.

فها هنا أمورٌ أربعة:

[الأول]: ثبوت الصفاتِ العُلَيَّا لِلَّهِ سبحانه، سواءً علمها العِبَادُ أولا، وهذا معنى قول مَنْ فسرَّها بالصفة.

الثاني: وجودُها في العلم والشعور (٢)، وهذا معنى قول مَنْ قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكره، من معرفته وذكره، ومحبيته وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يَشْرُكُهُ فيه غيره أصلاً، بل يَخْتَصُّ به في قلوبهم، كما اختَصَّ به في ذاته، وهذا معنى قول مَنْ قال من المفسرين: إِنَّ معناه: أهل السماوات يُعْظَمُونَهُ وَيُحِبُّونَهُ وَيَعْبُدُونَهُ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَشْرَكَ بِهِ مَنْ أَشْرَكَ، وَعَصَاهُ مَنْ عَصَاهُ، وَجَحَدَ صِفَاتِهِ مَنْ جَحَدَهَا، فَأَهْلُ الْأَرْضِ مُعْظَمُونَ لَهُ، مُجِلُّونَ، خَاضِعُونَ لِعَظَمَتِهِ، مُسْتَكِينُونَ لِعِزَّتِهِ وَجَبْرُوتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنُوتٌ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذِكْرُ صفاته، والخبر عنها، وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

(١) «بعض» لم ترد في (ب).

(٢) في «مختصر الصواعق» ٢١٥/١: والتصور.

الرابع: مَحَبَّةُ الموصوفِ بها وتوحيدهُ، والإخلاصُ له، والتوكلُ عليه، والإنابةُ إليه، وكلما كان الإيمانُ بالصفاتِ أكملَ، كان هذا الحبُّ والإخلاصُ أقوى.

فعبارة السِّلَفِ كُلُّهَا تدورُ على هذه المعاني الأربعة.

فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يُعَارِضُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] وبينَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على نفي الصفات، ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حتى أفضى هذا الضلالُ ببعضهم - وهو أحمد بن أبي دُوَادٍ<sup>(١)</sup> القاضي - إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتُبَ على سِتْرِ الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرَّفَ كلامَ اللَّهِ لينفي وَصْفَهُ تعالى بأنه السميع البصير، كما قال الضالُّ الآخر جهُمُ بن صفوان: وَدِدْتُ أَنِّي أَحْكُ مِنْ المصحفِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسألُ اللَّهَ العظيمَ السميعَ البصيرَ أن يثبتنا بالقولِ الثابتِ في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

وفي إعراب «كمثله» وجوه:

بيان وجوه  
إعراب «كمثله»

(١) في حاشية (ب) ما نصه: وفي نسخة المصنف رحمه الله دُوَادٌ بالهمز، والصواب ترك الهمز. وفي (أ): في نسخة الأصل، والباقي كما في (ب). وابن أبي دُوَادٍ هذا هو: أبو عبد الله أحمد بن فرج بن حريز الإيادي، القاضي الكبير، الداعية إلى القول بخلق القرآن، كان شاعراً مجيداً فصيحاً بليغاً، وله كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم، شاخ ورمي بالقالج، صدره المتوكل وعزله، توفي سنة ٢٤٠هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٦٩/١١ - ١٧١.

أحدها: أَنَّ الكافَ صِلَةٌ زِيدَتْ للتأكيد، قال أوس بن حَجَر<sup>(١)</sup>:  
لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خُلِقَ يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ  
وقال الآخر:

٥١

مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ بَشَرٍ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

وَقَتْلَى<sup>(٤)</sup> كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ<sup>(٥)</sup>

فيكون «مثله» خَبَرَ «ليس» واسْمُهَا «شيء». وهذا وجهٌ قَوِيٌّ حَسَنٌ،  
تَعْرِفُ الْعَرَبُ معناه في لغتها، وَلَا يَخْفَى عنها إِذَا خُوِطِبَتْ به، وقد جاء  
عن العرب أيضاً زيادةُ الكافِ للتأكيد في قولِ بعضهم:  
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقَيْنِ<sup>(٦)</sup>

---

(١) في حاشية (أ) و (ب): أوس بن حجر يفتح الحاء والجيم، ووائل بن حجر، بضم الحاء وسكون الجيم. وقد أنشد البيت أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧، وعزاه إلى أوس بن حجر، وهوليس في ديوانه، وهو غير منسوب في «الجنى الداني» ص ١٣٩.  
(٢) عجز بيت صدره:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم

وهو غير منسوب في «تفسير الطبري» ٩/٢٥، و«الجنى الداني» ص ١٣٨،

و«البحر المحيط» ٥١٠/٧.

(٣) في (ب) و (ج): الآخر.

(٤) تحرفت في الأصول إلى «ومثلي».

(٥) إنشاده بتمامه:

وقتلَى كمثل جذوع النخيل كل تغشاهم مسبل منهمر

وهو لأوس بن حجر «ديوانه» ص ٢٩، و«تفسير الطبري» ٩/٢٥، والقرطبي

٨/١٦، و«الجنى الداني» ص ١٣٨، و«البحر المحيط» ٥١٠/٧، والجذوع جمع جذع:

وهو ساق النخلة، والمسبل: المطر.

(٦) الشعر لخطام بن نصر المجاشعي، وقبله:

حَيَّ دِيَارَ الْحَيِّ بَيْنَ الشَّهْبَيْنِ وَطَلْحَةَ الدُّومِ وَقَدْ تَعَفَّيْنِ =



وقول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْكُولٍ<sup>(١)</sup>

= لَمْ يَتَّقْ مِنْ آيٍ بِهَا تُحْلَيْنَ      غَيْرَ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنِ  
وغير نُؤْيٍ وَحَجَاجِي نُؤَيْن      وغير وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَيْنِ  
وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنِ

وهو في «مجالس ثعلب» ص ٣٩، و«الخصائص» ٣٦٨/٢، و«الاقتضاب» ص ٣٤٠، وسيبويه ١٣/١ و ٢٠٣، ٣٣١/٢، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٤٢/٨، و«الصاحبي» ص ٢٧، و«الخزانة» ٣٦٧/١ و ٣٥٣/٢ و ٢٧٣/٤، و«المؤتلف والمختلف» ص ١٦٠، و«المقتضب» ٩٧/٢، و«شرح أدب الكاتب» ص ٣٥١، للجواليقي، و«شواهد العيني» ٥٩٢/٤، و«الصحاح» و«اللسان» و«التاج»: ثنى، و«تفسير القرطبي» ٨/١٦، و«الطبري» ٩/٢٥، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«شرح شواهد المغني» للبغدادى ١٣٩/٤، و«شرح شواهد الشافية» له ص ٥٩. كنفين: مثنى كنف: الناحية والجانب، أي: رماد من جانبي الموضع، والود: الودت، والجاذل: المنتصب، وصاليات: أراد بها الأثافي، لأنها صليت بالنار، أي أحرقت حتى اسودت، الأثافي: جمع أنفية: وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر، و«ماء» في قوله: «ككيا» مصدرية أو موصولة، والكاف الأولى جارة، والثانية مؤكدة لها، أي: كأنها على حالها حين أنفيت، واختلفوا في وزن «يؤتفين» فقال بعضهم: وزنه يُؤفَعَلُنَ، والهمزة زائدة، وكان حقه أن يقول: يثفن، كيكرم، لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأنفية أفعولة، وقال بعضهم: وزنه يُفَعَّلُنَ، فالهمزة أصل، ووزن أنفية على هذا فُعَلِيَّة، ورجحه ابن جني في «شرح تصريف المازني» لأنه لا ضرورة فيه.

(١) هو في «سيرة ابن هشام» ٥٥/١، و«شرح الشواهد» ٤٠٢/٢، للعيني، لرؤية ابن العجاج:

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ      وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرُ أَبَايِلَ  
تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سَجِيلٍ      فَضَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْكُولِ

وأصحاب الفيل: أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن ومن معه من قبل أوصحة النجاشي، والسجيل: الطين المتحجر بالنار، والأبايل: جمع إبالة بكسر الهمزة وتشديد الباء وهي في الأصل: الخزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها، وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها. والعصف: الزرع الذي أكل حبه. وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» ٢٠٣/١، و«الكشاف» ٢١٣/٤ - ٢١٤، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«المغني» ١٨٠/١، و«الصبان» ٢٥/٢، و«اللسان»: عصف.

الوجه الثاني: أن الزائد «مثل» أي: ليس كهُوشِيءٍ، وهذا القول بعيدٌ، لأن «مثل» اسمٌ، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادةٌ أصلاً، بل هذا من باب قولهم: **مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا**، أي: أنت لا تَفْعَلُهُ، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله<sup>(١)</sup> **مِثْلٌ** لو فُرِضَ **المِثْلُ**، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ يَعْلَمُهُ».

ش: خَلَقَ: أي أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي «خَلَقَ» أيضاً بمعنى: قَدَّرَ، والخلقُ: مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله: «يعلمه» في محل نصب على الحال، أي: خَلَقَهُمْ عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا

خلفه سبحانه للخلق وهو عالم بهم

(١) في (ب): كمثلته.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧: «ليس كمثلته شيء» تقول العرب: **مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا**، يُريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة، ومثل الآية قول... وأنشد الأبيات المتقدمة، ثم قال: «فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن «مثلاً» زائدة للتوكيد كالكاف في قوله: فأصبحت مثل كعصف مأكول

وقوله:

وصاليات ككما يؤثفن

ليس بجيد، لأن «مثلاً» اسم، والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف، فلإنها حرف، فتصلح للزيادة.

يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ \* وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ [الأنعام: ٥٩، ٦٠]. وفي ذلك ردُّ على المعتزلة.

قال الإمام عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ<sup>(١)</sup> صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَلِيسُهُ، فِي كِتَابِ «الْحَيْدَةِ»، الَّذِي حَكَى فِيهِ مَنَازِرَتَهُ بِشَرًّا الْمَرِيسِيِّ عِنْدَ الْمَأْمُونِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى: فَقَالَ بِشَرٍّ: أَقُولُ: لَا يَجْهَلُ، فَجَعَلَ يُكَرِّرُ السُّؤَالَ عَنْ صِفَةِ الْعِلْمِ تَقْرِيراً لَهُ، وَبِشَرٍّ يَقُولُ: لَا يَجْهَلُ، وَلَا يَعْتَرِفُ لَهُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ، فَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ: نَفْيُ الْجَهْلِ لَا يَكُونُ صِفَةً مَدْحٍ، فَإِنْ [قُولِي]: هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةُ لَا تَجْهَلُ [لَيْسَ هُوَ إِبْرَاءَتُ الْعِلْمِ لَهَا] وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَنْبِيَاءَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْعِلْمِ، لَا بِنَفْيِ الْجَهْلِ، فَمَنْ أَثْبَتَ الْعِلْمَ، فَقَدْ نَفَى الْجَهْلَ، وَمَنْ نَفَى الْجَهْلَ، لَمْ يُثْبِتِ الْعِلْمَ، وَعَلَى الْخَلْقِ أَنْ يُثْبِتُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، وَيَنْفُوا مَا نَفَاهُ، وَيُمْسِكُوا عَمَّا أَمْسَكَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ إِيجَادُهُ الْأَشْيَاءَ مَعَ

(١) هُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكُتْنَانِيُّ الْمَكِّيُّ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْمُقْتَبِسِينَ مِنْهُ، وَالْمُعْتَرِفِينَ بِفَضْلِهِ، كَانَ يُلَقَّبُ بِالْغُولِ لِدِمَامَتِهِ، وَقَدْ قَدَّمَ بِغَدَادَ أَيَّامَ الْمَأْمُونِ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَشْرِ الْمَرِيسِيِّ مَنَازِرَةٌ فِي الْقُرْآنِ تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٤٠ هـ. وَكِتَابُ «الْحَيْدَةِ» - وَهُوَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ - الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ الشَّارِحُ لَمْ تَصَحَّ نَسَبَتُهُ إِلَيْهِ، وَلَا يَثْبُتُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ فِيمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ، وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ تَلْمِيزُهُ السَّبْكِيِّ. انْظُرْ «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» ٢/٦٣٩، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» ٢/١٤٥ لِلْسَّبْكِيِّ. وَالْحَيْدَةُ: مُصَدَّرٌ حَادٌّ عَنِ الشَّيْءِ يَحِيدُ: إِذَا مَالَ عَنْهُ وَعَدَلَ. وَقَدْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ نَصُوصاً مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَعَلَّقَ عَلَيْهَا فِي «دَرِّ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنُّقْلِ» انْظُرْ ٢/٢٤٥ - ٢٥٢ وَ٢٦١ - ٢٦٣ وَ٢٦٦ وَ٢٧٠ - ٢٧٣ وَ٢٨١ وَ٢٨٨ وَ٢٩٠ - ٢٩١ وَ١١٥/٦.

(٢) «الْحَيْدَةُ» ص ٥٥ وَ ٥٦ بِتَحْقِيقِ جَمِيلِ صَلْبِيَا، وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

الجهل، ولأنَّ إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصوُّر المراد، وتَصَوُّر المراد: هو العِلْمُ بالمراد، فكان الإيجادُ مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزِمة للعلم، فالإيجادُ مستلزمٌ للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم عِلْمَ الفاعِلِ لها، لأن الفعلَ المُحكَمَ المُتَقَنَّ ٥٢ يمتنع صُدُورُهُ عن غير عالم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلمُ صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالقُ عالماً. وهذا له طريقتان:

أحدهما: أن يُقالَ: نحن نَعْلَمُ بالضرورة أن الخالقَ أكْمَلُ من المخلوق، وأن الواجبُ أكْمَلُ من الممكن، ونَعْلَمُ ضرورةً أنا لو قَرَضْنَا شيئين، أَحَدُهُما: عالم والآخرُ غَيْرُ عالم، كان العالمُ أكْمَلُ، فلو لم يكن الخالقُ عالماً، لَزِمَ أن يكونَ المُمكنُ أكْمَلُ منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يُقالَ: كُلُّ علمٍ في الممكنات التي هي المَخْلُوقاتُ، فهو منه، ومن الممتنع أن يكونَ فاعِلُ الكمالِ ومبدعُه عارياً منه، بل هو أحقُّ به، واللَّه تعالى له المَثَلُ الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقاتُ، لا في قياس تمثيلٍ، ولا في قياس شمولٍ، بل كُلُّ ما ثَبَتَ للمخلوق من كمال، فالخالقُ به أحقُّ، وكُلُّ نقصٍ تنزَّه عنه مخلوقٌ ما، فتنزَّيه الخالقُ عنه أولى.

قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا».

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى \* وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. وفي صحيح مسلم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا».

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن مسعود قال: «قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ لِأَجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَنْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتَ سَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»<sup>(٣)</sup>.

فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب، والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة.

(١) تقدم تخريجه ص ١١٣.

(٢) ضبطه بوجهين، فتح الحاء وكسرهما، وهما لغتان، ومعناه وجوبه وحينه، يقال: حُلَّ الأجل يُجَلُّ حَلًّا وَجَلًّا.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٣) (٣٢) (٣٣) في القدر: باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر. وهو في «المسند» ١/٣٩٠ و ٤١٣ و ٤٣٣ و ٤٤٥ و ٤٦٦، و«السنن» لابن أبي عاصم (٢٦٢) و(٢٦٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» ١٩٠/١٠ - ١٩١.

آجال الخلائق  
مقدرة، وأسبابها  
مختلفة

وعند المعتزلة: المَقْتُولُ مقطوعٌ عليه أجله، ولولم يُقْتَلَ، لَعَاشَ إلى أجله، فكان له أجلان، وهذا باطلٌ، لأنه لا يليقُ أن يُنسَبَ إلى الله تعالى أنه جعلَ له أجلاً يَعْلَمُ أنه لا يَعِيشُ إليه البتة، أو يجعلَ أجله أحدَ الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص، والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه، ومباشرته السببَ المحذور. وعلى هذا يُخْرِجُ قوله ﷺ: «صِلَّةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ»<sup>(١)</sup> أي: هي سَبَبٌ طويل

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» رقم (١٠٠) من طريق نصر بن حماد، عن عاصم بن عمرو البجلي، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً: «صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفئ غضب الرب»، ونصر بن حماد ضعيف جداً. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المجمع» ١٥١/٨ من حديث أنس بن مالك، ولفظه: «إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بها العمر»، وفي سنه صالح بن بشر بن وادع المري، وهو ضعيف، وفي الباب عن عائشة مرفوعاً: «إنه من أعطي حظه من الرفق، فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة، وصلة الرحم وحسن الخلق، وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار». أخرجه أحمد ١٥٩/٦، وإسناده صحيح، وقال الحافظ في «الفتح» ٤١٥/١٠: رجاله ثقات. وعن علي عند البزار (١٨٧٩)، وزوائد عبد الله في «المسند» ١٤٣/١، والحاكم ١٦٠/٤ بلفظ: «من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتب الله وليصل رحمه»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٥٢/٨ - ١٥٣، وزاد نسبته للطبراني في «الأوسط»، وقال: رجال البزار رجال الصحيح غير عاصم بن ضمرة، وهو ثقة، وعن ابن عباس عند البزار (١٨٨٠) قال: قال رسول الله ﷺ: «في التوراة مكتوب: من أحب أن يزداد في عمره، ويزاد في رزقه، فليصل رحمه»، وصححه الحاكم ١٦٠/٤، ووافقه الذهبي مع أن فيه سعيد بن بشر الأزدي، وهو ضعيف. وعن ثوبان عند أحمد ٢٧٩/٥ ولفظه: «من سره النساء في الأجل، والزيادة في الرزق، فليصل رحمه». وعن أنس عند البخاري (٢٠٦٧) و (٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأبي داود (١٦٩٣)، وأحمد ١٥٦/٣ و ٢٤٧ و ٢٦٦، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٦)، وابن حبان (٤٣٨) و (٤٣٩)، والبخاري (٣٤٢٩) بلفظ: «من أحب أن يسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه». وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٩٨٥)، وفي «الأدب المفرد» (٥٧)، والترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد ٣٧٤/٢، والترمذي =

العُمُر، وقد قَدَّرَ اللَّهُ أن هذا يَصِلُ رحمَه، فيعيشُ بهذا السببِ إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السببُ لم يَصِلْ إلى هذه الغاية، ولكن قَدَّرَ هذا السببَ وقضاه، وكذلك قَدَّرَ أن هذا يَقْطَعُ رَحِمَه، فيعيش إلى كذا، كما قُلْنَا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يَلْزَمُ من تأثير صَلَةِ الرِّحْمِ في زيادة العُمُرِ ونقصانه تأثيرُ الدعاء في ذلك أم لا؟

فالجواب: أن ذَلِكَ غيرُ لازم، لقوله ﷺ لأُم حَبِيبَةَ رضي الله عنها: «قَدْ سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى لِأَجَالِ مَضْرُوبَةٍ»، الحديث، كما تَقَدَّمَ. فَعَلِمَ أن الأَعْمَارَ مُقَدَّرَةٌ، لم يُشْرَعْ الدُّعَاءُ بتغييرها، بخلافِ النجاة مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ مُشْرُوعٌ لَهُ، نَافِعٌ فِيهِ، أَلَا تَرَى أن الدُّعَاءَ بتغيير العُمُرِ لما تَضَمَّنَ النُّفْعَ الأُخْرَوِيَّ شُرِعَ كما في الدُّعَاءِ الذي رواه النسائي مِنْ حَدِيثِ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»<sup>(١)</sup>، إلى آخِرِ الدُّعَاءِ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزُدُّ (٣) الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا

= (١٩٧٩)، والبيهقي (٣٤٣٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «تَعْلَمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنْ صَلَاةُ الرِّحْمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ، مَثْرَاءٌ فِي الْمَالِ، مَنْسَأَةٌ فِي الْأَثَرِ» وإسناده حسن. وصححه الحاكم ١٦١/٤، ووافقه الذهبي.

(١) قطعة مِنْ حَدِيثِ صَحِيحٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ٥٤/٣، ٥٥ وقد تقدم بتمامه فِي الصَّفْحَةِ ٥٨.

(٢) الحَذَاقُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَا يُطْلِقُونَ لَفْظَ الصَّحِيحِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» لِأَنَّهُ فِيهِ الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ وَالْمَوْضُوعُ.

(٣) فِي (ب): لَا يَرَادُ.

البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث ردُّ على من يظنُّ أن النذر سبَّب في دفعِ البلاءِ وحُصولِ النعماء، وقد ثبَّت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٢٧٧/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢، وابن حبان (١٠٩٠)، والحاكم ٤٩٣/١، وابن ماجه (٩٠) و (٤٠٢٢)، والطحاوي في «شكل الآثار» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١٠ - ٤٤٢، والبخاري (٣٤١٨)، وفي سنده جهالة أو انقطاع، لكن يشهد له دون قوله: «وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه» حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (٢١٣٩)، والطحاوي في «المشكل» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨) وفي سنده أبو مودود فضة، وفيه لين، فهو حسن به.

قال الطحاوي - رحمه الله - : يحتمل أن يكون الله تعالى إذا أراد أن يخلق نسمة، جعل أجلها إن برت كذا وكذا، وإن لم تبر كذا وكذا لما هو دُونَ ذلك، وإن كان منها الدعاء، رد منها كذا، وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا، ويكون في الصحيفة التي لا يزداد على ما فيها، وما ينقص منها.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٦١/٢ و ٨٦، والبخاري (٦٦٠٨) و (٦٦٩٢) و (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩) (٤) واللفظ له من حديث ابن عمر، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٧)، والنسائي ١٦/٧، والطبراني (١٨٦٥)، وابن ماجه (٢١٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٢/١ و ٣٦٣، والدارمي ١٨٥/٢، وابن أبي عاصم (٣١٤)، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠. وأخرجه أحمد في «المسند» ٢٣٥/٢ و ٣٠١، والنسائي ١٦/٧، والبخاري (٦٦٠٩) و (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) (٧) من حديث أبي هريرة، ولفظ الأخير: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره، ولكن النذر يوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»، وفي رواية له: «لا تنذروا فإن النذر لا يُغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل»، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٨)، و«مسند الحميدي» (١١١٢)، و«مستقى ابن الجارود» (٩٣٢)، وابن ماجه (٢١٢٣)، والترمذي (١٥٣٨)، والطحاوي في «المشكل» ٣٦٤/١، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠، وابن أبي عاصم (٣١٢) و (٣١٣).



واعلم أن الدعاء يكون مشروعاً نافِعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو، ولهذا لا يحبُّ الله المعتدين في الدعاء، وكان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾ إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر (١) مُعَمَّر آخر (٢).

وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩] على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ اللوح المحفوظ، ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

(١) في (ب): عمره.

(٢) جاء في «زاد المسير» ٤٨٠/٦ لابن الجوزي: «قوله تعالى: (وما يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ) أي: ما يطول عمر أحد. (ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) في هذه الهاء قولان: أحدهما أنها كناية عن آخر، فالمعنى: ولا ينقص من عمر آخر، وهذا المعنى في رواية العوفي، عن ابن عباس، وبه قال مجاهد في آخرين. واختاره ابن جرير الطبري، وتابعه الحافظ ابن كثير. قال الفراء: وإنما كني عنه كائنه الأول، لأن لفظ الثاني لو ظهر كان كالأول، كائنه قال: ولا ينقص من عمر معمر، ومثله في الكلام: عندي درهم ونصفه، والمعنى: ونصف آخر، والثاني: أنها ترجع إلى المعمر المذكور، فالمعنى: ما يذهب من عمر هذا المعمر يوم أول ليلة، إلا وذلك مكتوب، قال سعيد بن جبير: مكتوب في أول الكتاب: عمره كذا وكذا سنة، ثم يكتب أسفل من ذلك: ذهب يوم، ذهب يومان، ذهب ثلاثة إلى أن ينقطع عمره، وهذا المعنى في رواية ابن جبير، عن ابن عباس، وبه قال عكرمة، وأبو مالك في آخرين».

كِتَابٌ، ثم قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩] أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ. ٥٤

وقيل: يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الشَّرَائِعِ وَيَنْسَخُهُ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ، فَلَا يَنْسَخُهُ، وَالسِّيَاقُ أَدُلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَأْتِي بِالْآيَاتِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، بَلْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ \* يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٨ و ٣٩]، أي: أَنَّ الشَّرَائِعَ لَهَا أَجَلٌ وَغَايَةٌ تَنْتَهِي إِلَيْهَا، ثُمَّ تُنْسَخُ بِالشَّرِيعَةِ الْآخَرَى، فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الشَّرَائِعِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ.

وفي الآية أقوال أخرى، واللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قوله: «لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ».

ش: يَعْلَمُ سُبْحَانَهُ مَا كَانَ، وَمَا يَكُونُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يُرْثُونَ، وَلَكِنْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَوُرُّدُوا، لَعَادُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الشَّيْءَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَيُوجِدَهُ، وَهِيَ مِنْ فُرُوعِ مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ، وَسَيَأْتِي لَهَا زِيَادَةٌ بَيَانٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

شمول علمه  
سبحانه وتعالى

قوله: «وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ».

ش: ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، بَعْدَ ذِكْرِ الْخَلْقِ وَالْقَدَرِ، إِشَارَةً

إلى أن الله تعالى خَلَقَ الخَلْقَ لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذٌ، لَا مَشِيئَةَ للعباد، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وما لم يشأ لم يكن».

ما شاء الله كان  
وما لم يشأ لم يكن

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الدهر: ٣٠] وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقال تعالى حكايةً عن نوحٍ عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلُهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه! وَمَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا وَأَكْفَرُ مِنْ (١) يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ شَاءَ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ شَاءَ الْكُفْرَ، فَغَلَبَتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ مَشِيئَةَ اللَّهِ! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

(١) في (ب): «من أن»، وهو خطأ.

الإشكال المتوهم  
في ثلاث آيات  
والجواب عليه

فإن قيل: يُشْكِلُ على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد ذمَّهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذمَّ إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها:

أَنَّهُ أنكر عليهم ذلك، لأنَّهم احتجَّوا بمشيئته على رضاه ومحبَّته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه، لما شاءه فجعلوا مشيئته دليلاً لرضاه، فردَّ الله عليهم ذلك.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليلٌ على أمره به<sup>(١)</sup>.

---

(١) المتنفّي هو مشيئة الله الشرعية، لأنه سبحانه وتعالى نهاهم عن الشرك على السنة رسله، وأما مشيئته الكونية - وهي تمكينهم من ذلك قدرًا - فلا حجة لهم فيها، لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة وكلمة قاطعة.

قال العلامة ابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» ص ٤٧ - ٤٨: «وها هنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبيه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحيط به علماً، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس، وهو يغيظه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو ييقضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه، فمتعلقة بالأمر الديني وشرعه الذي شرعه على السنة رسله، =

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه، وأمره الذي أُرْسِلَ به رُسُلُه، وأنزَلَ به كُتُبُه بقضائه وقدره، فَجَعَلُوا المشيئة العامة دافعةً للأمر، فلم يَذْكُرُوا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دَافِعِينَ بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أَمَرُوا أو نُهِوا احتجُّوا بالقدر، وقد احتجَّ سَارِقٌ على عُمَرَ رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطع يَدَكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وقدره، يَشْهَدُ لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فَعَلِمَ أن مُرَادَهُم التَّكْذِيبُ، فهو مِن قَبْلِ الفعل، مِن أَيْنَ لَهُ أن الله لم يُقْدِرْهُ؟ أَطْلَعَ الغيب؟! .

حديث احتجاج  
آدم على موسى  
وبيان معناه

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السَّلام بالقدر، إذ قال له: أتُلومُنِي على أمرٍ قد كتبه الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ بأربعين عاماً؟ وشَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ أن آدم حَجَّ موسى<sup>(١)</sup>، أي: غلبه بالحجة.

= فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه، تعلقت به محبته، وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها، لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية، فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية، فتكون هي المحبة. إذا عرفت هذا، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ لا يُناقض نصوصَ القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره، فإنَّ المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق. وانظر «الفتاوى» ٥٨/٨ - ٦١ و ١٣١ و ١٨٨ و ١٩٧ - ٢٠٠ .

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٣٤٠٩) و (٤٧٣٦) و (٤٧٣٨) و (٦٦١٤) و (٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك ٨٩٨/٢، والحميدي (١١١٥)، وأحمد ٢٤٨/٢ و ٢٦٤ و ٢٦٨ و ٣٩٨، وأبو داود (٤٧٠١)، وابن ماجه (٨٠)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن أبي عاصم (١٣٩) و (١٤٠) و (١٤٥)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٩ و ٥٤ =

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة، لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويهِ، كما فعلتِ القَدْرِيَّةُ، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آخاؤ بنيهِ من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم عليه السلام على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه، واجتباها وهداها، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر يُحتج به عند المصائب، لا عند المعاييب.

وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث، فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله رباً، وأما الذنوب فليس للعبء أن يذنب، وإذا أذنب، فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعاييب، ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥] وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(١)</sup> [آل عمران: ١٢٠].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤] ولقد أحسن القائل:

= ٥٦ و ١٠٩، والبقوي (٦٩)، والأجري في «الشرية» ص ١٨١، واللالكائي (١٠٣٣) و (١٠٣٤)، وأخرجه من حديث عمر أبو داود (٤٧٠٢)، والبخاري (٢١٤٦)، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٤٣ - ١٤٤، والأجري ص ١٨٠، وابن أبي عاصم (١٣٧).  
(١) انظر «الفتاوى» ١٠٨/٨ و ٣١٩ - ٣٢٤.

فَمَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ  
وعن وهب بن منبه<sup>(١)</sup>، أنه<sup>(٢)</sup> قال: نَظَرْتُ فِي الْقَدَرِ فَتَحَيَّرْتُ، ثُمَّ  
نَظَرْتُ فِيهِ فَتَحَيَّرْتُ، وَوَجَدْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْقَدَرِ أَكْفَهُمْ عَنْهُ، وَأَجْهَلَ  
النَّاسِ بِالْقَدَرِ أَنْطَقَهُمْ فِيهِ.

قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ،  
وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَذْلاً».

ش: هَذَا رَدٌّ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ قَوْلَهُمْ بِوَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ لِلْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ،  
وهي مسألة الهدى والإضلال.

مسألة الهدى  
والضلال

قَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: الْهُدَى مِنَ اللَّهِ: بَيَانُ طَرِيقِ الصَّوَابِ، وَالْإِضْلَالُ:  
تَسْمِيَةُ الْعَبْدِ ضَالًّا، أَوْ حُكْمُهُ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ بِالضَّلَالِ عِنْدَ خَلْقِ الْعَبْدِ  
الضَّلَالِ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ: أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ  
مَخْلُوقَةٌ لَهُمْ، وَالِدَلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ<sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ  
أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> [القصص: ٥٦] وَلَوْ كَانَ الْهُدَى  
بَيَانُ الطَّرِيقِ، لَمَا صَحَّ هَذَا النِّفْيُ عَنْ نَبِيِّهِ، لِأَنَّهُ ﷺ بَيَّنَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ

(١) هو الإمام العلامة الأخباري القصصي وهب بن منبه بن كامل، بن سبيح بن ذي كبار  
اليمني الصنعاني، أخو همام بن منبه، مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين، ورحل  
وحج، وأخذ عن غير واحد من الصحابة والتابعين، وروايته للمسندين قليلة، وإنما غزارة  
علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب، توفي سنة ١١٠هـ، وقيل:  
١١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٤٤ - ٥٥٧.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): قلنا.

(٤) قال العلماء: الهداية التي أثبتها الله سبحانه للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق،  
والتي نفاها عنه هي التي بمعنى الإعانة والتوفيق، وهي خاصة بالله سبحانه، لم يمنحها  
لأحد سواه.

أَحَبُّ وَأَبْغَضَ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كُلِّ نفسٍ، لما صَحَّ التقييد بالمشيئة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] وقوله: ﴿مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

قوله: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ». ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] فَمَنْ هداه إلى الإيمان، فيفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعده، وله الحمد، وسيأتي لهذا المعنى زيادة إيضاح، إن شاء الله تعالى، فإنَّ الشيخ رحمه الله لم يَجْمَعِ الكلام في القدر في مكانٍ واحدٍ، بل فرقه، فأتيت به على ترتيبه.

قوله: «وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ».

ش: الضد: المخالف، والند: المثل، فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ويشير الشيخ رحمه الله بنفي الضد والند إلى الرد على المعتزلة في زعمهم أنَّ العبد يخلقُ فعله.

قوله: «لَا رَادٌّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقَّبٌ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبٌ لِأَمْرِهِ».

ش: أي: لا يردُّ قضاء الله رادٌّ، ولا يُعَقَّبُ، أي: لا يؤخِّرُ حكمه مؤخِّرًا، ولا يغلبُ أمره<sup>(١)</sup> غالبٌ، بل هو الله الواحد القهار.

(١) في (ب): أمر الله.



قوله: «آمَنَّا بِذَلِكَ كُلَّهُ، وَآيَقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ».

ش: أما الإيمان، فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، والإيقان: الاستقرار، مِنْ يَقِنَ الماءُ فِي الْحَوْضِ: إِذَا اسْتَقَرَّ، وَالتَّوَيَّنَ فِي «كَلَامٍ» بَدَلُ الْإِضَافَةِ، أَي: كُلُّ كَائِنٍ مُحَدَّثٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، أَي: بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَتَكْوِينِهِ. وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى».

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى.

واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية، ازداد كماله، وَعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنْ الْمَخْلُوقَ يَخْرُجُ عَنِ الْعِبَادَةِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَأَنْ الْخُرُوجَ عَنْهَا أَكْمَلُ، فَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ الْخَلْقِ وَأَضْلَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. وَذَكَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ بِاسْمِ الْعَبْدِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ، فَقَالَ فِي ذِكْرِ الْإِسْرَاءِ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبِذَلِكَ اسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ عَلَى النَّاسِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا طَلَبُوا مِنْهُ الشَّفَاعَةَ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدُ غُفَرٍ لَهُ

كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»<sup>(١)</sup>. فَحَصَلَتْ لَهُ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ بِتَكْمِيلِ عِبَادِيَّتِهِ  
لِلَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» بكسر الهمزة، عطفاً على قوله: «إِنَّ اللَّهَ  
وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ». لَأَنَّ الْكُلَّ مَعْمُولُ الْقَوْلِ، أَعْنِي: قَوْلُهُ: «نَقُولُ فِي  
تَوْحِيدِ اللَّهِ».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقريرُ نبوة الأنبياء  
بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يَعْرِفُ نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات،  
وَقَرَّرُوا ذَلِكَ بِطُرُقٍ مُضْطَرِبَةٍ، وَالتَزَمَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِنْكَارَ خَرْقِ الْعَادَاتِ لِغَيْرِ  
الْأَنْبِيَاءِ، حَتَّى أَنْكَرُوا كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَالسَّحَرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

دلائل نبوة الأنبياء  
كثيرة متنوعة

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَعْجَزَاتِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الدَّلِيلَ غَيْرُ مُحْصَرٍّ  
فِي الْمَعْجَزَاتِ، فَإِنَّ النُّبُوَّةَ إِنَّمَا يَدَّعِيهَا أَصْدَقُ الصَّادِقِينَ، أَوْ أَكْذَبُ  
الْكَاذِبِينَ، وَلَا يَلْتَبِسُ هَذَا بِهَذَا إِلَّا عَلَى أَجْهَلِ الْجَاهِلِينَ، بَلْ قَرَأْتُ  
أَحْوَالَهُمَا تُعَرِّبُ عَنْهُمَا، وَتُعَرِّفُ بِهِمَا، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ لَهُ  
طُرُقٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا دُونَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، فَكَيْفَ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ؟! وَمَا أَحْسَنَ  
مَا قَالَ حَسَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) قطعة من حديث مطول في الشفاعة، أخرجه من حديث أنس بن مالك: البخاري  
(٤٤٧٦)، و(٦٥٦٥) و(٧٤١٠) و(٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٢)، وأحمد  
١١٦/٣ و٢٤٤ و٢٤٧ - ٢٤٨، والطيالسي (٢٠١٠)، والنسائي في التفسير من  
«الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/١، وابن ماجه (٤٣١٢)، وابن أبي شيبة  
٤٥٠/١١، وابن منده في الإيمان (٨٦١) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و  
(٨٧٤)، وابن أبي عاصم (٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٨) و(٨١٦)، وابن خزيمة في  
«التوحيد» ص ٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٣.

(٢) انظر «العبودية» ص ٨٠ وما بعدها لشيخ الإسلام، رحمه الله.

لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيَّنَةٌ كَانَتْ بَدِيعَتُهُ تَأْتِيكَ بِالْخَبَرِ<sup>(١)</sup>

وما من أحدٍ ادَّعى النبوة من الكذابين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ<sup>(٢)</sup> الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، فإنَّ الرسولَ لا بُدَّ أن يُخَيِّرَ النَّاسَ بأمورٍ، ويأمرهم بأمورٍ، ولا بُدَّ أن يَفْعَلَ أموراً [يَبَيِّنُ بها صدقَه]<sup>(٣)</sup>، والكاذبُ يَظْهَرُ في نفس ما يَأْمُرُ به، وما يُخَيِّرُ عنه، وما يَفْعَلُهُ ما يَبَيِّنُ به كَذِبُهُ من وجوه كثيرة، والصادقُ ضِدُّه، بل كُلُّ شَخْصِينَ ادَّعَى أَمْرًا: أَحَدُهُمَا صَادِقٌ وَالْآخَرُ كَاذِبٌ، لا بُدَّ أن يَظْهَرَ صَدَقُ هَذَا وَكَذِبُ هَذَا ولو بَعْدَ مَدَّة، إِذِ الصَّدَقُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْبِرِّ، وَالْكَذِبُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْفُجُورِ، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَ[إِنَّ] الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ [وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ] حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ

---

(١) أنشده المبرد في «الكامل» ص ٩ - ١٠ لحسان، وهو في «البيان والتبيين» ١٥/١، و«الروض الأنف» ١٨٧/١، و«عيون الأخبار» ٢٢٤/١ غير منسوب، ونسبه في «الإصابة» (٤٦٦٧) إلى عبدالله بن رواحة.

(٢) من: استحوذ عليه: إذا غلبه، وفي التنزيل: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، الأحوذى: الذي يغلب، وفي خبر عائشة تصف عمر رضي الله عنها: كان والله أحوذياً نسيج وحده. وكان القياس أن يقال: استحاذ، لأن الواو إذا كانت عين الفعل وكانت متحركة بالفتح، وما قبلها ساكن، جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلها، وحولوها ألفاً، كقولهم: استحال هذا الشيء عما كان عليه، من: حال يحول، واستنار فلان بنور الله من النور، واستعاذ بالله من عاذ يعوذ. فجاء هذا اللفظ على الأصل من غير إعلال، ومثله: استروح، واستصوب، واستجوب.

(٣) لم ترد في الأصول وهي من مطبوعة مكة، وانظر «الجواب الصحيح» ٣١٤/٤.

اللَّهِ كَذَابًا»<sup>(١)</sup>. ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنبِئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ \* تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ \* يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ \* وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ \* أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ \* وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٦].

فالكُفَّان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يُخبرُونَ بشيء من الغيبيات،  
 ٥٩ ويكون صدقاً، فمعهم مِنَ الكَذِبِ والفُجُورِ ما يُبينُ أن الذي يُخبرُونَ<sup>(٢)</sup>  
 به ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياء. ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صيَّاد:  
 «قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً» وقال: الدُّخُّ، قال<sup>(٣)</sup> لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْسَأْ، فَلَنْ  
 تَعْدُوَ قَدْرَكَ»<sup>(٤)</sup>. يعني: إنما أَنْتَ كَاهِنٌ. وقد قال للنبي ﷺ<sup>(٥)</sup>: يَا تَبْنِي

---

(١) أخرجه من حديث ابن مسعود: مسلم (٢٦٠٧) (١٠٥)، وأبوداود (٤٩٨٩)،  
 البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦)، والترمذي (١٩٧١)، وأحمد في «المسند» ٣٨٤/١  
 و٣٩٣ و٤٠٥ و٤١٠ و٤٢٤ و٤٣٠ و٤٣٢ و٤٣٩، وابن أبي شيبة ٥٩٠/٨ —  
 ٥٩١، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤)، وما بين حاصرتين منها،  
 وورد في البخاري مختصراً (٦٠٩٤)، ولفظه: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن  
 البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى  
 الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».  
 (٢) في (ب): يخبرونه.

(٣) في (ب): فقال.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٥٤) و (٣٠٥٥) و (٦١٧٣) و (٦٦١٨)، وفي «الأدب المفرد»  
 (٩٥٨)، ومسلم (٢٩٣٠)، وأبوداود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٥٠)، وأحمد في  
 «المسند» ١٤٨/٢ و١٤٩، وابن منده في «الإيمان» (١٠٤٠) كلهم من حديث ابن عمر،  
 وفي الباب عن جابر عند أحمد ٣/٣٦٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٩٦/٤ — ٩٧،  
 وعن أبي ذر عند أحمد أيضاً ٥/١٤٨، وعن ابن عباس عند البخاري (٦١٧٢)، وعن  
 أبي سعيد الخدري في «مشكل الآثار» ١٠٣/٤. والدُّخُّ: بضم الدال وفتحها:  
 الدخان.

(٥) في الأصول: «النبي»، وهو خطأ.

صَادِقٌ وَكَاذِبٌ<sup>(١)</sup>. وقال: أَرَى عَرْشاً عَلَى الْمَاءِ<sup>(٢)</sup>، وذلك هُوَ عَرْشُ الشَّيْطَانِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ، وَالْغَاوِي: الَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ وَشَهْوَتَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُضْراً لَهُ فِي الْعَاقِبَةِ.

فَمَنْ عَرَفَ الرَّسُولَ وَصِدْقَهُ وَوَفَاءَهُ وَمُطَابَقَةَ قَوْلِهِ لِعَمَلِهِ، عَلِمَ عِلْماً يَقِيناً أَنَّهُ لَيْسَ بِشَاعِرٍ وَلَا كَاهِنٍ.

وَالنَّاسُ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَدْلَةِ، حَتَّى فِي الْمُدَّعِي لِلصَّنَاعَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَنْ يَدَّعِي الْفِلَاحَةَ وَالنَّسَاجَةَ وَالكِتَابَةَ، أَوْ عِلْمَ النَّحْوِ وَالطَّبِّ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالنَّبِيُّ مُشْتَمِلٌ عَلَى عُلُومٍ وَأَعْمَالٍ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّصِفَ الرَّسُولُ بِهَا، وَهِيَ أَشْرَفُ الْعُلُومِ وَأَشْرَفُ الْأَعْمَالِ. فَكَيْفَ يَشْتَبِهُ الصَّادِقُ فِيهَا بِالكَاذِبِ؟! وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ قَدْ يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا يَحْصُلُ مَعَهُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ، كَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ رِضَى الرَّجُلِ وَحُبَّهُ وَيُغْضَهُ وَفَرَحَهُ وَحُزْنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِي نَفْسِهِ بِأُمُورٍ تَظْهَرُ عَلَى وَجْهِهِ، قَدْ لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٣٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: لَقِيَهُ (أَيُّ ابْنِ صِيَادٍ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ هُوَ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، مَا تَرَى؟» قَالَ: أَرَى عَرْشاً عَلَى الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ عَلَى الْبَحْرِ...» وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢٤٨).

لَحْنٌ<sup>(١)</sup> الْقَوْلُ ﴿٢﴾ وقد قيل<sup>(٣)</sup>: ما أَسْرُّ أَحَدٍ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ، وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ.

يعلم صدق المخبر بما يقتزن به من القرائن

فإذا كان صِدْقُ المخبر وَكَذِبُهُ يُعْلَمُ بما يَقْتَرِنُ به من القرائن، فكيف بدعوى المدَّعي أنه رَسُولُ اللَّهِ؟! كيف يخفى صِدْقُ هذا من كَذِبِهِ؟! وكيف لَا يَتَمَيَّزُ الصَّادِقُ في ذلك من الكاذبِ بوجوه من الأدلة؟!!

ولهذا لما كانت خَدِيجَةُ رضي الله عنها تَعْلَمُ مِنَ النبي ﷺ أنه الصَّادِقُ الْبَارُّ، قال لها لما جاءه الْوَحْيُ: «إِنِّي قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي<sup>(٣)</sup>، فَقَالَتْ: كَلَّا، وَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ<sup>(٤)</sup>» الله [أبداً]، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُنْكِبُ<sup>(٥)</sup> الْمَعْدُومَ، وَتُعِينُ

(١) اللحن يقال على معنيين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهم غيرُ مخاطبك، والثاني: صرفُ الكلام من الإعراب إلى الخطأ، ويقال من الأول: لَحَنْتُ بفتح الحاء أَلَحَنْ، فأنا لاحن، وألحنته الكلام، فَلِحْنُهُ، أي: فهمه، فهو لاحن، ويقال من الثاني: لَحِنْ بالكسر: إذا لم تُغْرِبْ، فهو لَحِنْ، والمعنى الأول: هو المراد بالآية الكريمة، قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها ٣٠٤/٧: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴿٢﴾ أي: فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، يفهم المتكلم من أي الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المراد من لحن القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان — رضي الله عنه —: «ما أَسْرُّ أَحَدٍ سَرِيرَةً إِلَّا أَبْداها الله على صَفَحَاتِ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ».

(٢) مرٌّ في التعليق السابق أن قائله عثمان بن عفان — رضي الله عنه —.

(٣) في الأصول: «عقلي»، والمثبت من «الصحيحين».

(٤) بضم الياء، وبالحاء المعجمة من الحزبي، وهو الفضيحة والهوان، وفي رواية مسلم: «يخزئك» بالحاء المهملة والنون من الحزن، وهي رواية أبي ذر في البخاري، ويجوز على هذا فتح الياء وضمها، يقال: حزنه وأحزنه لغتان فصيحتان، قرئ بهما في السبع.

(٥) بفتح التاء، هو المشهور الصحيح في الرواية أي: تُعْطِي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، و«كسب» يتعدى بنفسه إلى واحد نحو: كَسَبْتُ الْمَالَ، وإلى اثنين نحو: كَسَبْتُ غَيْرِي الْمَالَ، وهذا منه، وفي رواية الكُشْمِينِي: وَتُكْسِبُ، بضم أوله من أكسب، أي: تُكْسِبُ غيرك الْمَالَ الْمَعْدُومَ، أي: تتبرع به له، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، أو تُعْطِي =

عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ»<sup>(١)</sup> فهو لم يَخَفْ مِنْ تَعَمُّدِ الْكَذِبِ، فهو يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وإنما خاف أن يكون قد<sup>(٢)</sup> عَرَضَ لَهُ عَارِضُ سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما يَنْفِي هَذَا، وهو ما كان مجبُولاً عَلَيْهِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الشَّيَمِ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ أَنَّ مَنْ جَبَلَهُ عَلَى الْأَخْلَاقِ الْمَحْمُودَةِ، وَنَزَّهَهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُخْزِيهِ.

وكذلك قال النُّجَاشِيُّ<sup>(٣)</sup> لما اسْتَخْبَرَهُمْ عَمَّا يُخْبِرُ بِهِ، وَاسْتَقْرَأَهُمُ الْقُرْآنَ فَقَرَأُوهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ هَذَا وَالَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى لَيُخْرِجُ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ»<sup>(٤)</sup>.

= الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق، أو تُكسب المال، وتُصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله، ثم تجود به وتنفقه في وجوه المكارم. انظر العيني ٥١/١، والقسطلاني ١٧٥/١.

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣) و(٤٩٥٣) و(٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو في «المسند» ١٥٣/٦ و٢٣٢، و«المصنف» (٩٧١٩)، وابن حبان (٣٣)، والترمذي (٣٦٣٦)، والطبري ٢٥١/٣٠، وابن سعد ١٩٤/١ - ١٩٥.

قال الحافظ في «الفتح» ٢٤/١: استدلت خديجة على ما أقسمت عليه من نفي الحزبي أبدأ عنه ﷺ بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإما على من يستقل بأمره، أو من لا يستقل، وذلك كله مجموع فيها وصفته به.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سترد ترجمته في الصفحة (٤٦٦).

(٤) قطعة من حديث مطول أخرجه ابن هشام في «السيرة» ٣٣٤/١ - ٣٣٧، وأحمد في «المسند» ٢٠١/١ - ٢٠٣ و٢٩٠/٥ - ٢٩٢ من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ، وإسناده قوي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢٤/٦، ٢٧ وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع، وقوله: لَيُخْرِجُ مِنْ مِشْكَاةٍ واحدة. أي: أن القرآن والإنجيل كلام الله تعالى، وأنها من شيء واحد، والمشكاة: الكوة غير النافذة، وقيل: هي الحديدية التي يعلق عليها القنديل.

وكذلك وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ<sup>(١)</sup>، لما أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بما رآه، وكان وَرَقَةُ قد تَنَصَّرَ، وكان يَكْتُبُ الْإِنْجِيلَ بالعربية، فقالت له خَدِيجَةُ: «أَيُّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ مَا يَقُولُ. فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا رَأَى، فَقَالَ: هَذَا هُوَ النَّامُوسُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك هِرْقُلُ مَلِكُ الرُّومِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَاباً يَدْعُوهُ فِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، طَلَبَ مَنْ كَانَ هُنَاكَ مِنَ الْعَرَبِ، وكان أَبُو سَفْيَانَ قد قَدِمَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فِي تِجَارَةٍ إِلَى الشَّامِ، وَسَأَلَهُمْ عَنْ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ أَبُو سَفْيَانَ، وَأَمَرَ الْبَاقِينَ أَنْ كَذَّبَ أَنْ يُكَذِّبُوهُ، فَصَارُوا بِسُكُونِهِمْ مُوَافِقِينَ لَهُ فِي الْإِخْبَارِ:

سَأَلَهُمْ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَقَالُوا: لَا.

قَالَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَقَالُوا: لَا.

وَسَأَلَهُمْ: أَهُوَ ذُو نَسَبٍ فِيكُمْ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ.

وَسَأَلَهُمْ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَقَالُوا:

لَا، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْهِ كَذِباً.

(١) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي، ابن عم خديجة زوج النبي ﷺ. كان قد كره عبادة الأوثان وطلب الدين في الآفاق وقرأ الكتب، وكانت خديجة رضي الله عنها تسأله عن أمر النبي ﷺ فيقول لها: ما أراه إلا نبي هذه الأمة الذي بشر به موسى وعيسى. وفي حديث بدء الوحي الذي ذكره الشارح ما يدل على أنه أقر بنبوته ﷺ، ولذا عدّه في الصحابة الطبري والبغوي وابن قانع وابن السكن وغيرهم. انظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر ٦٣٣/٣ - ٦٣٥.

(٢) بالنون والسين المهملة، وهو صاحب السر، كما ورد مصرحاً به عند البخاري في أحاديث الأنبياء، وقال ابن دريد: هو صاحب سر الوحي، والمراد به جبريل عليه السلام، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر.

(٣) قطعة من حديث عائشة الذي تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.



وسألهم: هَلِ اتَّبَعَهُ ضُعَفَاءُ النَّاسِ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فذكرُوا أَنَّ الضُّعَفَاءَ اتَّبَعُوهُ.

وسألهم: هَلِ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فذكرُوا أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ.

وسألهم: هَلِ يَرْجِعُ<sup>(١)</sup> أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ سُخْطَةً لَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فقالُوا: لَا.

وسألهم: هَلِ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قالُوا: نَعَمْ.

وسألهم عَنْ الْحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فقالُوا: يُدَالُّ عَلَيْنَا مَرَّةً، وَنُدَالُّ عَلَيْهِ أُخْرَى.

وسألهم: هَلِ يَغْدِرُ؟ فذكرُوا أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ.

وسألهم: بِمَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فقالُوا: يَأْمُرُنَا أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَنِنْهَانَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَةِ.

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بيَّن لهم ما في هذه المسائل من الأدلة، فقال:

سألتكم هل كان في آباءه مِنْ مَلِكٍ؟ فقلتم: لَا، قلت: لو كان في آباءه مَلِكٌ، لقلت: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ.

وسألتكم: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فِيكُمْ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فقلتم: لَا، فقلت: لو قال هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، لقلت: رَجُلٌ اتَّيَمَ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ.

وسألتكم: هَلِ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فقلتم:

---

(١) في البخاري ومسلم: يرتد.

لا ، فَقُلْتُ: قد عَلِمْتُ أنه لم يَكُنْ لِيَدَعَ الكَذِبَ على الناسِ ، ثم يذهبُ ، فيكذبُ على الله .

وسألتُكم: أَضَعَفَاءُ الناسِ يَتَّبِعُونَهُ أم أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتُم: ضَعَفَاؤُهُمْ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ يعني في أوَّلِ أمرهم .

٦١

ثم قال: وسألتُكم: هل يَزِيدُونَ أم يَنْقُصُونَ؟ فَقُلْتُم: بل يَزِيدُونَ ، وكذلك الإيمانُ حتى يَتِمَّ .

وسألتُكم: هل يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يَدْخُلَ فيه؟ فَقُلْتُم: لا ، وكذلك الإيمانُ ، إذا خَالَطَتْ بِشَاشَتُهُ القلوبَ لا يَسْخُطُهُ أَحَدٌ .

وهذا مِنْ أَعْظَمِ عِلَامَاتِ الصِّدْقِ والحق ، فَإِنَّ الكَذِبَ والباطِلَ لا بُدَّ أن يَنْكَشِفَ في آخرِ الأمرِ ، فَيَرْجِعَ عنه أصحابُه ، وَيَمْتَنِعَ عنه من لم يَدْخُلْ فيه ، والكَذِبُ لا يَرُوجُ إلا قليلاً ثُمَّ يَنْكَشِفُ .

وسألتُكم: كَيْفَ الحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ؟ فَقُلْتُم: إنها دُولٌ ، وكذلك الرُّسُلُ تُبْتَلَى وتَكُونُ العَاقِبَةُ لها .

قال<sup>(١)</sup>: وسألتُكم هَلْ يَغْدِرُ؟ فَقُلْتُم: لا ، وكذلك الرُّسُلُ لا تَغْدِرُ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً (٧) و (٥١) و (٢٦٨١) و (٢٨٠٤) و (٢٩٤١) و (٢٩٧٨) و (٣١٧٤) و (٤٥٥٣) و (٥٩٨٠) و (٦٢٦٠) و (٧١٩٦) و (٧٥٤١) ، وأحمد في «المسند» ٢٦٢/١ ، ٢٧٣ من حديث ابن عباس ، وقد تصرف الشارح بالفاظه فقدم وأخر ، وروى بالمعنى ، وأدرج فيه كلاماً من عنده ، فليؤخذ نصه من مصادر التخريج .

وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم، أنه تارة ينصُرهم وتارة يتلّيههم، وأنهم لا يَغْدِرُونَ، عَلِمَ أَنَّ هذه علاماتُ الرسل، وأن سُنَّةَ الله في الأنبياء والمؤمنين أن يتلّيههم بالسَّراءِ والضراءِ، لينالوا درجةَ الشكر والصبر، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال<sup>(١)</sup>: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَقْضِي اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً<sup>(٢)</sup> إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ<sup>(٣)</sup> إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ، شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ، صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

والله تعالى قد بيّن في القرآن ما في إدالة<sup>(٥)</sup> العدو عليهم يوم أُحُد من الْحِكْمَةِ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، والآيات. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ \* أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢]،

(١) «أنه قال، لم ترد في (ب).

(٢) في (ب): من قضاء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه من حديث صهيب بن سنان الرومي، مسلم (٢٩٩٩)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٣٣٢/٤ بلفظ: «عجبت من أمر المؤمن إن أمره كله له خير...»، وأخرجه أيضاً ١٥/٦ بلفظ: «عجبت من قضاء الله للمؤمن، إن أمر المؤمن كله خير...» و١٦/٦ بلفظ: «بيننا رسول الله ﷺ قاعد مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني ممّ أضحك؟» قالوا: يا رسول الله! وممّ تضحك؟ قال: «عجبت لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، إن أصابه ما يحب، يحمّد الله وكان له خير، وإن أصابه ما يكره فصبر، كان له خير، وليس كلُّ أحد أمره كله له خير إلا المؤمن» وسنده صحيح. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١٧٣/١ و١٧٧ و١٨٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/٣، والبيهقي في «شرح السنة» (١٥٤٠).

(٥) الإدالة: الغلبة، يقال: أدبنا على أعدائنا، أي: نصرتنا عليهم، وكانت الدولة لنا، والدولة: الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومنه حديث أبي سفيان وهرقل: نُدال عليه، وُدال علينا، أي: نغلبه مرة، ويغلبنا أخرى.

الآيات، إلى غير ذلك من الآيات، والأحاديث الدالة على سُنته في خلقه، وحكمته التي بَهَرَت العقول.

قال: وسألتكم عما يَأْمُرُ به؟ فذكرتُم أنه يَأْمُرُكم أن تَعْبُدُوا اللَّهَ ولا تُشْرِكُوا به شيئاً، ويَأْمُرُكم بالصلاة والزكاة والصَّدَقِ والعفاف والصَّلة، وينهاكم عما كان يَعْبُدُ آبَاؤُكم وهذه صفةُ نبيٍّ.

وقد كُنْتُ أَعْلَمُ أن نبيّاً يَبْعَثُ، ولم أكن أَظُنُّه منكم، وَلَوِدِدْتُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ، ولولا ما أنا فيه مِنَ الْمَلِكِ، لَذَهَبْتُ إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُنْ ما تَقُولُ حَقًّا، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمِي هَاتَيْنِ.

وكان الْمُخَاطَبُ بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذٍ كافرٌ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ بُغْضاً وعداوةً للنبي ﷺ.

قال أبو سفيان بن حرب: فَقُلْتُ لأصحابي وَنَحْنُ خُرُوج: لقد أَمَرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة، إنه لِيُعْظِمُهُ<sup>(١)</sup> مَلِكُ بني الْأَصْفَرِ، وما زِلْتُ مَوْقِناً بأن أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ سَيَظْهَرُ، حتى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ وأنا كَارِهٌ<sup>(٢)</sup>.

ومما يَنْبَغِي أن يُعْرَفَ: أن ما يَحْصُلُ في القلب بمجموع أمور، قد لا يَسْتَقِلُّ بَعْضُهَا به، بل ما يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ، من شَبَعٍ وَرِيٍّ وشُكْرٍ وَفَرَحٍ وَغَمٍّ بأمور مجتمعة، لا يَحْصُلُ بْبَعْضِهَا، لكن بْبَعْضِهَا قد يَحْصُلُ بَعْضُ الْأَمْرِ.

وكذلك الْعِلْمُ بخبرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنْ خَبَرَ الْوَاحِدُ يُحْصَلُ لِلْقَلْبِ

(١) كذا في الأصول، ولفظ «الصحيحين»: ليخافه.

(٢) هو من تمام حديث ابن عباس المتقدم في الصفحة السابقة. وقوله: «أمر» بفتح الهمزة وكسر الميم: عَظُمَ، وابن أبي كبشة: أراد به النبي ﷺ، لأن أبا كبشة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت، نسبت إلى جد غامض.

نوع ظن، ثم الآخر يُقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى، وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً<sup>(١)</sup> فإنَّ الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كتواتر<sup>(٢)</sup> الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبياً بعد نبي في سورة الشعراء، كقصّة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿[الشعراء: ٦٧ - ٦٨].

وبالجملة، فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول: إنه رسول الله، وأن أقواماً أتبعوهم، وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم، هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلها.

ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضى من الأمم من ملوك الفرس، وعلماء الطب، كبقراط<sup>(٣)</sup> وجالينوس<sup>(٤)</sup>

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في الأصول الأربعة: كتوات، وفي مطبوعة مكة: كثبوت.

(٣) بقراط ويقال: أبقرات من أشهر الأطباء المتقدمين، وعاش خساً وتسعين سنة، تعلم الطب من أبيه وجده، ويرع فيه، وكان يرى تعميم علم الطب على الناس جميعاً، وتسهيل تناوله لكل من عنده استعداد لثلا ينقرض، وقد تكلم عنه مبشرين فاتك في كتابه «مختار الحكم»، وحنين بن إسحاق في كتابه «نوادير الفلاسفة». توفي سنة (٣٧٥ ق.م.). انظر «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ص ٢٤.

(٤) هو أشهر الأطباء اليونانيين بعد أبقرات، واشتهر بالحكمة والفلسفة، ولد سنة ١٣٠ م، وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما، وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة.

وبطليموس<sup>(١)</sup> وسقراط<sup>(٢)</sup> وأفلاطن<sup>(٣)</sup> وأرسطو<sup>(٤)</sup>، وأتباعه.

وَنَحْنُ الْيَوْمَ إِذَا عَلِمْنَا بِالتَّوَاتُرِ مِنْ أَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَأُولِيائِهِمْ  
وَأَعْدَائِهِمْ، عَلِمْنَا يَقِيناً أَنَّهُمْ كَانُوا صَادِقِينَ عَلَى الْحَقِّ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ:  
مِنْهَا: أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا الْأُمَمَ بِمَا سَيَكُونُ مِنْ انْتِصَارِهِمْ وَخِذْلَانِ  
أُولَئِكَ، وَبِقَاءِ الْعَاقِبَةِ لَهُمْ.

ومنها: مَا أَخَذَتْهُ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ نَصْرِهِمْ، وَإِهْلَاكِ عَدُوِّهِمْ، إِذَا عُرِفَ  
الْوَجْهُ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ، كَفَرَقِ فِرْعَوْنَ، وَغَرَقِ قَوْمِ نُوحٍ، وَبَقِيَّةِ  
أَحْوَالِهِمْ، عُرِفَ صَدَقَ الرِّسْلُ.

---

(١) هو العالم المشهور صاحب المجسطي في الفلك، ولد في القرن الثاني بعد الميلاد، وأول  
من عني بتفسير كتابه وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك. انظر «تاريخ  
الحكام» ص ٩٥.

(٢) ولد في أثينا حوالي سنة ٤٧٠ ق.م. من أب محترف صناعة التماثيل، وأم قابلة، احترف  
حرفة أبيه، ولبت يزاولها حيناً قصيراً، ثم ترك هذه المهنة، واتجه إلى دراسة الفلسفة  
والعناية بها، واقتصر من أصنافها على الإلهيات والأخلاقيات، وانصرف إلى الزهد  
ورياضة النفس، وتهذيب الأخلاق، وكان ينهى الرؤساء الذين كانوا في زمانه عن  
الشرك، وعبادة الأوثان، ويقابلهم بالحجاج والأدلة، فأناروا عليه العامة، وأجروا  
ملكهم إلى قتله وهو في سن السبعين. «الملل والنحل» ٨٣/٢ - ٨٤ للشهرستاني.

(٣) من أشهر فلاسفة الأقدمين من اليونان، وُلِدَ سنة (٤٢٧ ق.م.)، وتوفي سنة  
(٣٤٧ ق.م.)، عرف سقراط، فمال إلى الفلسفة، ووقف حياته عليها، فاتخذ سقراط  
تلميذه الأول، فلبث مع أستاذه ثمان سنوات، ولما قتل سقراط، قام مقامه، وجلس على  
كرسيه يعلم الناس، ويعظهم، وله مؤلفات كثيرة. وانظر آراءه في «الملل والنحل»  
٨٨/٢ - ٩٥.

(٤) هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين، والمعلم الأول، والحكيم المطلق عندهم، وكان مولده  
في سنة (٣٨٤ ق.م.)، وتوفي سنة (٣٢٢ ق.م.)، وقد درس على أفلاطون، وتأدب  
به، ولازمه نحواً من عشرين سنة، ولقبوه بالمعلم الأول لأنه واضح التعاليم المنطقية  
ومخرجها من القوة إلى الفعل. انظر مقالاته في «الملل والنحل» ١١٩/٢ - ١٣٧.

ومنها: أن مَنْ عَرَفَ ما جاء به الرُّسُلُ مِنَ الشَّرَائِعِ وتفاصيل أحوالها، تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ الْخَلْقِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ كَذَابِ جَاهِلٍ، وَأَنَ فِيمَا جَاؤُوا بِهِ، مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ<sup>(١)</sup> وَالْهُدَى وَالْخَيْرِ، وَدَلَالَةِ الْخَلْقِ عَلَى مَا يَنْفَعُهُمْ وَمَنْعِ مَا يَضُرُّهُمْ، مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ رَاحِمٍ بَرٍّ يَقْصِدُ غَايَةَ الْخَيْرِ وَالْمَنْفَعَةِ لِلْخَلْقِ.

وَلِذِكْرِ دَلَائِلِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ وَبَسْطِهَا مَوْضِعَ آخَرٍ، وَقَدْ أَفْرَدَهَا النَّاسُ بِمَصْنَفَاتٍ، كَالْبِيهَقِيِّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ.

إنكار رسالته ﷺ  
طعن في الرب  
تبارك وتعالى

بَلْ إِنْكَارُ رِسَالَتِهِ ﷺ طَعْنٌ فِي الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَنَسْبَتُهُ إِلَى الظُّلْمِ وَالسُّفْهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، بَلْ جَحْدٌ لِلرَّبِّ بِالْكُلِّيَّةِ وَإِنْكَارٌ.

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحَمَّدٌ عَنْدهُمْ لَيْسَ بِنَبِيِّ صَادِقٍ، بَلْ مَلِكٌ ظَالِمٌ، فَقَدْ تَهَيَّأَ لَهُ أَنْ يَفْتَرِيَ عَلَى اللَّهِ، وَيَتَقَوَّلَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَمِرَّ حَتَّى يُحْلَلَ وَيُحَرَّمَ، وَيَقْرَضَ الْفَرَائِضَ، وَيُشَرِّعَ الشَّرَائِعَ، وَيَنْسَخَ الْجِلَلِ، وَيَضْرِبَ الرُّقَابَ، وَيَقْتُلَ أَتْبَاعَ الرِّسْلِ وَهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيَسْبِي نِسَاءَهُمْ، وَيَغْنَمَ أَمْوَالَهُمْ<sup>(٣)</sup> وَدِيَارَهُمْ، وَيَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَفْتَحَ الْأَرْضَ، وَيَنْسِبَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ لَهُ بِهِ، وَمَحَبَّتِهِ لَهُ، وَالرَّبُّ تَعَالَى يُشَاهِدُهُ وَهُوَ يَفْعَلُ بِأَهْلِ الْحَقِّ، وَهُوَ مُسْتَمِرٌّ فِي الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ يُؤَيِّدُهُ وَيَنْصُرُهُ، وَيُعْلِي أَمْرَهُ، وَيُمْكِّنُ لَهُ مِنْ أَسْبَابِ

(١) فِي (ب): الْمَصْلَحَةُ وَالرَّحْمَةُ.

(٢) الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ شَيْخُ خُرَاسَانَ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبِيهَقِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الَّتِي لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى تَحْرِيرِهَا، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٤٥٨هـ). وَكَتَابَهُ «دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ» طُبِعَ مِنْهُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ بِتَحْقِيقِ سَيِّدِ صَقَرٍ، ثُمَّ طُبِعَ بِتَمَامِهِ فِي سَبْعَةِ أَجْزَاءَ بِتَحْقِيقِ د. عَبْدِ الْمَعْطِيِّ قَلْعَجِيِّ. مُتَرَجِمٌ فِي «السِّرِّ» ١٨ / (٨٦).

(٣) زَادَ فِي (ب): وَذَرَارِيهِمْ.

النصر الخارجة عن عادة البشر، وَأَبْلَغُ من ذلك أنه يُجيب دعواته، وَيُهْلِكُ أعداءه، وَيَرْفَعُ له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أَظْلَمَ مِمَّنْ كَذَبَ على الله، وَأَبْطَلَ شرائع أنبيائه، وبَدَّلَهَا، وَقَتَلَ أوليائه، واستمرت نُصْرَتُهُ عليهم دائماً، والله تعالى يُقِرُّه على ذلك، ولا يأخذُ منه باليمين، ولا يَقْطَعُ منه الوتين.

فَيَلْزِمُهُمْ أن يقولوا: لا صانعَ لِلْعَالَمِ، ولا مُدَبِّرَ، ولو كان له مُدَبِّرٌ قدير حكيم، لَأَخَذَ على يديه، وَلَقَابَلَهُ أعظمَ مقابلة، وجَعَلَهُ نكالاً للصالحين، إذ لا يَلِيقُ بالملوك<sup>(١)</sup> غيرُ ذلك، فكيفَ بملك الملوك، وأحكم الحاكمين؟.

ولا رَيْبَ أن الله تعالى قد رَفَعَ له ذِكْرَهُ، وَأَظْهَرَ دَعْوَتَهُ، والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا نُنْكِرُ أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يَتِمَّ<sup>(٢)</sup> أمره، ولم تَطُلْ مُدَّتُهُ، بل سَلَّطَ الله عليه رُسُلَهُ وأتباعهم، فَقَطَّعُوا دَابِرَهُ واستأصلوه، هذه سنةُ الله التي قد خَلَتْ من قَبْلُ، حتى إن الكفارَ يَعْلَمُونَ ذلك، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ \* قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ [الطور: ٣٠، ٣١] أفلا تراه يُخَبِّرُ أن كماله وحكمته وقدرته تَأْبَى أن يُقَرَّ مَنْ تَقُولُ عليه بَعْضُ الأقاويل، بل لا بُدَّ أن يجعله عبرةً لعباده كما جَرَتْ بذلك سنته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَإِنْ يَشِإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وهنا انتهى جوابُ الشرط، ثم أَخْبَرَ خبراً جازماً

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): يتم له.



غَيْرَ مُعَلَّقٍ : أَنَّهُ يَمْحُو الْبَاطِلَ ، وَيُحِقُّ الْحَقَّ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٩١] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِرْسَالَ وَالْكَلامَ ، لَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ .

الفرق بين النبي  
والرسول

وقد ذكروا فروقاً بَيَّنَّ النَّبِيَّ وَالرَّسُولَ ، وَأَحْسَنُهَا : أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ ، إِنَّ أَمْرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ ، فَالرَّسُولُ أَخْصَصُ مِنَ النَّبِيِّ ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولاً ، وَلَكِنَّ الرِّسَالَةَ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا ، فَالْنَّبِيُّ جُزْءٌ مِنَ الرِّسَالَةِ ، إِذِ الرِّسَالَةُ تَتَنَاوَلُ النَّبِيَّةَ وَغَيْرَهَا ، بِخِلَافِ الرِّسَالَةِ ، فَإِنَّهُمْ <sup>(١)</sup> لَا يَتَنَاوَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ . فَالرِّسَالَةُ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا ، وَأَخْصَصُ مِنْ جِهَةِ أَهْلِهَا <sup>(٢)</sup> .

(١) سقطت من (ب) .

(٢) ويرى شيخ الإسلام في كتاب «النبوات» ص ٢٥٥ : أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ الَّذِي يَنْبِئُهُ اللَّهُ ، وَهُوَ نَبِيٌّ بِمَا أَنْبَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَإِنْ أُرْسِلَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ لِيُبَلِّغَهُ رِسَالَةَ مِنْ اللَّهِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ رَسُولٌ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَعْمَلُ بِالشَّرِيعَةِ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَرْسَلْهُ إِلَى أَحَدٍ لِيُبَلِّغَهُ عَنْ اللَّهِ رِسَالَةَ ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ فَذَكَرَ إِرْسَالاً يَعْمُ النَّوَاعِينَ ، وَقَدْ خَصَّ أَحَدَهُمَا بِأَنَّهُ رَسُولٌ ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الرَّسُولُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي أَمْرُهُ بِتَبْلِغِ رِسَالَتِهِ إِلَى مَنْ خَالَفَ اللَّهَ كَنُوحٍ ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي «الصَّحِيحِ» : أَنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ أَنْبِيَاءُ كَشِيثٍ وَإِدْرِيسَ — عَلَيْهِمَا السَّلَامُ — وَقَبْلَهُمَا آدَمُ كَانَ نَبِيّاً مَكْلَماً . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشْرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَأُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءُ يَأْتِيهِمْ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ بِمَا يَفْعَلُونَهُ ، وَيَأْمُرُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ عَنْدهُمْ لَكُونُهُمْ مُؤْمِنِينَ بِهِمْ ، كَمَا يَكُونُ أَهْلُ الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ يَقْبَلُونَ مَا يُلْبِغُهُ الْعُلَمَاءُ عَنِ الرَّسُولِ ، وَكَذَلِكَ أَنْبِيَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَأْمُرُونَ بِشَرِيعَةِ التَّوْرَةِ ، وَقَدْ يُوْحَى إِلَى أَحَدِهِمْ وَحْيٌ خَاصٌّ فِي قِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَلَكِنْ كَانُوا فِي شَرْعِ التَّوْرَةِ كَالْعَالَمِ الَّذِي يَفْهَمُهُ اللَّهُ فِي قِضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ يَطَابِقُ الْقُرْآنَ ، كَمَا فَهَمَ اللَّهُ سُلَيْمَانَ حَكَمَ الْقِضِيَّةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا هُوَ وَدَاوُدَ ، فَالْأَنْبِيَاءُ يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ ، فَيُخْبِرُهُمْ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَخَيْرِهِ ، وَهُمْ يَنْبِئُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ مَا أَنْبَأَهُمُ اللَّهُ =

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قوله: «وأنه خاتم الأنبياء».

ش: قال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ قَصْرِ أَحْسَنَ بُنْيَانِهِ وَتَرَكْتُ<sup>(١)</sup> مِنْهُ مَوْضِعُ لَبَنَةٍ، فَطَافَ بِهِ النَّظَّارُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ حُسْنِ بِنَائِهِ، إِلَّا مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، لَا يَعْيُونَ سِوَاهَا، فَكُنْتُ أَنَا سَدَدْتُ مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، خُتِمَ بِي الْبُنْيَانُ، وَخُتِمَ بِي الرَّسُلُ»، خرَّجاه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

ختم النبوة  
بمحمد ﷺ

= به من الخبر، والأمر والنهي... فقوله: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم. ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولاً﴾ [المؤمن: ٣٤] وقال تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان، وآتينا داود زبوراً. ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصضهم عليك، وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٣ - ١٦٤].

(١) في (ب): «ترك» بلا واو.

(٢) هذا اللفظ الذي أورده الشارح ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما هو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي، وأخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن مثلي =

وقال ﷺ: «إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي، يَمْحُو اللَّهُ بِِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ، الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال رسول الله ﷺ: «وَأَنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ، أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهوراً ومسجداً، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»<sup>(٣)</sup>.

= ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين» وهو في «المسند» ٢/٢٥٦ و ٣١٢ و ٣٩٨ و ٤١٢، و«مسند الحميدي» (١٠٣٧)، و«البغوي» (٣٦١٩) و (٣٦٢٠) و (٣٦٢١)، و«النسائي في التفسير من الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٤٣٠. وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، والطيالسي (١٧٨٥)، وأحمد ٣/٣٦١، والترمذي (٢٨٦٢) وعن أبي بن كعب عند الترمذي (٢٦١٣)، وأحمد ٥/١٣٧، وعن أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢٢٨٦).

- (١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) و (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٢)، والدارمي ٢/٣١٧، ومالك ٢/١٠٠٤، وأحمد في «المسند» ٤/٨١ و ٨٤، والحميدي (٥٥٥)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٥٠، وابن أبي شيبه ١١/٤٥٧، والطيالسي (٩٤٢) من حديث جبير بن مطعم.
- (٢) هذه القطعة من الحديث لم ترد عند مسلم، وإن كان أصل الحديث عنده (٢٨٨٩)، وإنما هي عند أبي داود (٤٢٥٢) في أول كتاب الفتن والملاحم، وأحمد في «المسند» ٥/٢٧٨، وأبي نعيم في «الحلية» ٢/٢٨٩ وسنده صحيح.
- (٣) هو في صحيح مسلم (٥٢٣)، وأخرجه الترمذي (١٥٥٣)، وأحمد ٢/٤١١، ٤١٢، و«البغوي» (٣٦١٧) من حديث أبي هريرة.

قوله: «وإمام الاتقياء».

ش: الإمام الذي يُؤْتَمُّ به، أي: يَقتدون به، والنبِيُّ ﷺ إنما بُعِثَ للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وكُلُّ مَنْ اتَّبَعَهُ وَاقْتَدَى بِهِ، فهو من الاتقياء.

قوله: «وسيد المرسلين».

ش: قال ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>. وروى مسلم، والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»<sup>(٣)</sup>.

جواز التفضيل بين  
الأنبياء إلا إذا كان  
على وجه الحمية

فإن قيل: يُشْكِلُ على هذا قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيَّقُ، فَأَجِدُ مُوسَى بَاطِشًا

٦٥

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبوداود (٤٦٧٣)، وأحمد ٥٤٠/٢، وابن أبي شيبة ٤٧٧/١١، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٥٥ - ٢٥٦، والبخاري (٣٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٦)، وأحمد ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، وابن أبي شيبة ٢٤٤/١١ - ٢٤٧، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «تحفة الأشراف» ٤٥١/١٠، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ - ٢٤٣، وابن منده في «الإيمان» (٨٧٩) و (٨٨٠) و (٨٨١) و (٨٨٢)، والبخاري (٤٣٣٢)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦١٢)، وأحمد ١٠٧/٤، والبخاري (٣٦١٣) والخطيب في «تاريخه» ٦٤/١٣.

بَسَاقِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي : هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي ، أَوْ كَانَ مِنْ اسْتَنَى اللَّهَ<sup>(١)</sup> خَرُجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ» ، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرٍ»<sup>(٢)</sup> .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ ، فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ قَالَ يَهُودِي : لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، فَلَطَّمَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ<sup>(٣)</sup> : أَتَقُولُ هَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا ! فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ ، فَاشْتَكَى مِنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَطَّمَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا ، لِأَنَّ التَّفْضِيلَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَمِيَّةِ وَالْعَصِيَّةِ وَهُوَ النَّفْسِ ، كَانَ مَذْمُومًا ، بَلْ نَفْسُ الْجِهَادِ إِذَا قَاتَلَ الرَّجُلَ حَمِيَّةً وَعَصِيَّةً كَانَ مَذْمُومًا ، فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْفَخْرَ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فَعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ إِنَّمَا هُوَ التَّفْضِيلُ عَلَى وَجْهِ الْفَخْرِ ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِنْتِقَاصِ بِالْمَفْضُولِ ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ أَيْضًا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤١١) وَ (٣٤٠٨) وَ (٦٥١٧) وَ (٦٥١٨) : وَ (٧٤٢٨) ، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣) (١٦٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٧١) ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (٤٣٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفَظٍ : «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى» . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٦٤/٢ بَلْفَظٍ : «لَا تُخَيِّرُونِي عَنْ مُوسَى» ، وَانْظُرْ ص ٦٠٢ ت (٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢/٣ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦١٨) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٣٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٨١/١ وَ ٢٨٢ وَ ٢٩٥ وَ ٢٩٦ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَفِي سَنَدِهِمَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ يَتَّقَوْنِي بِهِ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٤٤/٣ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ . وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٢١٢٧) ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشُّوَاهِدِ . وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفَظٍ : «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

(٣) فِي (ب) : فَقَالَ .

قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(١)</sup>، إن كان ثابتاً، فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره، لكن بعض الناس يقول: إن<sup>(٢)</sup> فيه علة، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم. وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى»، وقوله: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يُفَضَّلُ بَعْضُ الرُّسُلِ عَلَى بَعْضٍ بَعِينِهِ، بخلاف قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» فإنه تفضيل عام، فلا يُمْنَعُ منه، وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا يصعب على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك. ثم إنني رأيت الطحاوي رحمه الله قد أجاب بهذا الجواب في «شرح معاني الآثار»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٥٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٢٤١٢) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٦) و(٦٩١٧) و(٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأحمد ٣٣/٣، وأبو داود (٤٦٦٨)، وابن أبي شيبة ٥٢٦/١١، والطحاوي في «المشكل» ٤٥٢/١ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لا تحيروا بين الأنبياء».

(٢) في (ب): إنه.

(٣) ٣١٥/٤ - ٣١٦، وجاء في «فتح الباري» ٤٤٦/٦: قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك من يقول براه، لا من يقوله بدليل، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضل، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد: لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضل فضيلة، فالإمام مثلاً إذا قلنا: إنه أفضل من المؤذن، لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان، وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها، كقوله تعالى: «لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ»، ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض، لقوله: «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض» وقال الحلبي: الأخبار الواردة في النهي عن التخيير، إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخايرة، لأن المخايرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الأزدراء بالآخر، فيفضي إلى الكفر، فأما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان، فلا يدخل في النهي.

وأما ما يُروى أن النبي ﷺ قال: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ»، وأن بعض الشيوخ قال: لَا يُفَسِّرُ لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى يُعْطَى مَا لَا جَزِيلًا، فَلَمَّا أَعْطَوْهُ فَسَّرَهُ بِأَن قُرْبَ يُونُسَ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ، كَقُرْبِي مِنَ اللَّهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، وَعَدُّوا هَذَا تَفْسِيرًا عَظِيمًا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِمْ بِكَلَامِ اللَّهِ وَبِكَلَامِ رَسُولِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا اللَّفْظُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»<sup>(١)</sup>. وَفِي رَوَايَةٍ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ». وَهَذَا اللَّفْظُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، أَي: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفَضَّلَ نَفْسُهُ عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى، لَيْسَ فِيهِ نَهْيُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُفَضَّلُوا مُحَمَّدًا عَلَى يُونُسَ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ التَّقَمَّ الْحُوتُ، وَهُوَ مُلِيمٌ، أَي: فَاعِلٌ مَا يُلَامُ عَلَيْهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فَقَدْ يَقَعُ فِي نَفْسِ بَعْضِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٥) وَ (٣٤١٦) وَ (٣٤٣١) وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٣) وَ (٤٦٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٦٩) وَ الطَّيَالِسِيُّ (٢٦٥٠)، وَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢٧٥٣)، وَ أَحْمَدُ ٢٤٢/١ وَ ٢٥٤ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٠٤) وَ (٤٨٠٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ»، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٢) وَ (٤٦٠٣) وَ (٤٨٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

(٢) رَجَعَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ٤٥١/٦: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ» النَّبِيِّ ﷺ؛ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِلَفْظٍ: «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَقُولَ...».

٦٦ الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه، ومن ظن هذا، فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، كما قال أول الأنبياء وآخرهم.

فأولهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وآخرهم وأفضلهم وخاتمهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب وغيره، بعد قوله: «وَجْهَتُ وَجْهِي»، إلى آخره: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، واعترفتُ بِذَنْبِي، فَاعْفُزْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»<sup>(١)</sup>، إلى آخر الحديث.

وكذا قال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]. وأيضاً فيونس ﷺ لما قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، فنهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمر بالتشبه بأولي العزم حيث قيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول: أنا خير منه وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل مختال فخور. وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أَوْجِي إِلَيَّ

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، والترمذي (٣٤١٧) و(٣٤١٨) و(٣٤١٩)، وأبو داود (٧٦٠)، والنسائي ١٢٩/٢ - ١٣٠، وأحمد ٩٤/١، ٩٥، والطيالسي (١٥٢).



أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَتَّبِعِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»<sup>(١)</sup>.  
 فالله تعالى نهى أن يُفخَرَ على عُمومِ المؤمنين، فكيف على نبي  
 كريم! فلهذا قال: «لَا يَتَّبِعِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».   
 فهذا نهى عام لكل أحد أن يَتَفَضَّلَ وَيَفْخَرَ على يونس.

وقوله: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»، فإنه  
 لو قُدِّرَ أنه كان أَفْضَلَ، فهذا الكلامُ يصيرُ أَنْقَصَ، فيكون كاذباً، وهذا  
 لا يقوله نبي كريم، بل هو تقديرٌ مطلق، أي: مَنْ قَالَ هَذَا، فهو كاذب،  
 وإن كان لا يَقُولُهُ نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾  
 [الزمر: ٦٥]، وإن كان ﷺ معصوماً مِنَ الشُّرْكِ، لكنَّ الوعدَ والوعيدَ لبيان  
 مقادير الأعمال.

وإنما أَخْبَرَ ﷺ أنه سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ، لأننا لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْلَمَ ذَلِكَ إِلَّا  
 بِخَبَرِهِ، إذ لا نَبِيَّ بَعْدَهُ يُخْبِرُنَا بِعَظِيمِ قَدْرِهِ عِنْدَ اللَّهِ، كما أَخْبَرَنَا  
 هو بِفَضَائِلِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ أَجْمَعِينَ. ولهذا أَتَبَعَهُ  
 بقوله: «وَلَا فَخْرَ» كما جَاءَ فِي رِوَايَةٍ، وَهَلْ يَقُولُ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
 الْآخِرِ: إِنَّ مَقَامَ الَّذِي أُسْرِيَ بِهِ إِلَى رَبِّهِ، وَهُوَ مُقَرَّبٌ مُعَظَّمٌ مُكْرَّمٌ، كَمَقَامِ  
 الَّذِي أُلْقِيَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ، وَهُوَ مُلِيمٌ! وَأَيْنَ الْمُعَظَّمُ الْمُقَرَّبُ مِنَ  
 الْمَمْتَحَنِ الْمُؤَدَّبِ! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب. ٦٧  
 فانظر إلى هذا الاستدلال بهذا المعنى المحرّف لِلْفِظِ لِم يَقُلْهُ الرَّسُولُ،

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) (٦٤) وأبو داود (٤٨٩٥)، وابن ماجه (٤١٧٩)، والبخاري في  
 «الأدب المفرد» (٤٢٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧ / (١٠٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية»  
 ١٧/٢ من حديث عياض بن حمار المجاشعي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»  
 (٤٢٦)، وابن ماجه (٤٢١٤) من حديث أنس بن مالك، وسنده حسن.

وهل يُقاومُ هذا الدليلُ على نفي علوِّ الله تعالى على خلقه (الأدلة<sup>(١)</sup>)  
الصحيحة الصريحة القطعية على علوِّ الله تعالى على خلقه، التي تزيدُ  
على ألف دليل، كما يأتي الإشارةُ إليها عند قول الشيخ رحمه الله:  
«محيط بكل شيء وفوقه»، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

ثبوت الخلّة لنبينا ﷺ ش: ثَبَتَ لَهُ ﷺ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْمَحَبَةِ، وَهِيَ الْخُلَّةُ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ  
أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ:  
«وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ  
صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ»<sup>(٣)</sup>. وَالْحَدِيثَانِ<sup>(٤)</sup> فِي الصَّحِيحِ، وَهُمَا يُبْطِلَانِ

(١) في (أ) و (ب) و (د): للأدلة، والمثبت من (ج) ومطبوعة مكة.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٢) في المساجد: باب النهي عن بناء المساجد على القبور من حديث  
جندب قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن  
يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت  
متخذًا من أمتي خليلًا، لاتخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون  
قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك»،  
وهو في «المعجم الكبير» للطبراني (١٦٨٦).

(٣) هو في «المصنف» ٤٧٣/١١ لابن أبي شيبة بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم (٢٣٨٣)،  
والترمذي (٣٦٥٦) من حديث ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا  
لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله»، وأخرجه ابن ماجه (٩٣)،  
وأحمد ٣٧٧/١ و ٣٨٩ و ٤٠٩ و ٤٣٣، والبيهقي (٣٨٦٧)، والطبراني في «الكبير»  
(١٠١٠٦) و (١٠١٠٧) و (١٠٤٥٧)، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري  
(٣٦٥٦) بلفظ: «لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي  
وصاحبي»، وفي رواية: «ولكن أخوة الإسلام أفضل» وعن أبي سعيد الخدري عند  
البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) بلفظ: «ولو كنت متخذًا خليلًا غير ربي، لاتخذت  
أبا بكر خليلًا، ولكن أخوة الإسلام ومودته».

(٤) في (ب): والحديث.

قول مَنْ قال: الخلَّة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فإبراهيم خليلُ الله، ومحمدُ حبيبه. وفي «الصحيح» أيضاً: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِيهِ»<sup>(١)</sup>.

والمحبة قد ثَبَّتَ لِغَيْرِهِ، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فَبَطَّلَ قَوْلَ مَنْ خَصَّ الخلَّةَ بإبراهيم، والمحبة بمحمد، بل الخلَّة خاصةٌ بهما، والمحبة عامة، وحديثُ ابن عباس رضي الله عنهما، الذي رواه الترمذي، الذي فيه: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللَّهِ وَلَا فَخْرَ»<sup>(٢)</sup> لم يَثْبُتْ<sup>(٣)</sup>.

مراتب المحبة

والمحبة مراتب:

أولها: العَلَاقَةُ، وهي تَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِالْمَحْبُوبِ.

والثانية: الإِرَادَةُ، وهي مَيْلُ الْقَلْبِ إِلَى مَحْبُوبِهِ، وَطَلْبُهُ لَهُ.

الثالثة: الصُّبَابَةُ، وهي انصِبَابُ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَمْلِكُهُ

صَاحِبُهُ، كَانصِبَابِ الْمَاءِ فِي الْحُدُورِ.

الرابعة: الْفَرَامُ، وهي الْحُبُّ الْإِلَازِمُ لِلْقَلْبِ، وَمِنْهُ الْغَرِيمُ،

لِمَلَازِمَتِهِ، وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥].

(١) انظر التعليق رقم (٢) من الصفحة السابقة.

(٢) هو جزء من حديث مُطَوَّلٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٢٠)، وَالدَّارِمِيُّ ٢٦/١ من حديث ابن عباس، وفي سنده زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام، وهما ضعيفان، ولذا قال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٣) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ — ٤٩.

الخامسة: المَوَدَّة، والوُدُّ، وهي صَفْوُ المحبةِ وخالصُها ولُبُّها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

السادسة: الشَّغَفُ، وهي وُصُولُ المحبةِ إلى شَغَاف<sup>(١)</sup> القلب.

السابعة: العِشْقُ: وهو الحُبُّ المُفْرِطُ الذي يُخَافُ على صاحبه منه، ولكن لا يُوصَفُ به الرَّبُّ تعالى، ولا العَبْدُ في مَحَبَّةِ رَبِّه، وإن كان قد أَطْلَقَهُ بعضهم. واختُلِفَ في سبب المنع، فقيل: عَدَمُ التوقيف، وقيل غَيْرُ ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه أنَّ العشقَ مَحَبَّةٌ مع شهوة<sup>(٢)</sup>.

الثامنة: التَّيِّمُ<sup>(٣)</sup>، وهو بمعنى التَّعَبُّدِ.

التاسعة: التَّعَبُّدُ<sup>(٤)</sup>.

العاشرة: الخُلَّةُ، وهي المحبةُ التي تَخَلَّتْ رُوحَ المُحِبِّ وقلبه.

وقيل في ترتيبها غَيْرُ ذلك، وهذا الترتيبُ تَقْرِيبٌ حسن، يُعْرَفُ حُسْنُهُ بالتأمل في معانيه.

---

(١) قال الجوهري: الشَّغَافُ: غلافُ القلب، وهي جلدةٌ دونه كالْحِجَابِ، يقال: شَغَفَهُ الحُبُّ: إذا بلغ شَغَافَهُ، وقرأ ابن عباس - رضي الله عنه -: (قد شَغَفَهَا حُبًّا) قال: دخل حبه تحت الشَّغَافِ.

(٢) انظر «روضة المحيين» ص ٢٧.

(٣) قال في الصحاح: وتيم الله، أي عَبْدَ الله، وأصله من قولهم: تَيَّمَهُ الحُبُّ، إذا عبده وذلك، فهو تَيِّمٌ.

(٤) قال ابن القيم في «روضة المحيين» ص ٥٢: وأما التعبد، فهو غاية الحب، وغاية الذل، يقال: عبده الحب، أي: ذلله، وطريق مُعَبَّدٌ بالأقدام، أي: مذل، وكذلك المحب قد ذلله الحب ووطأه، ولا تصلح هذه المرتبة لأحد غير الله عز وجل، ولا يغفر الله سبحانه لمن أشرك في عبادته، ويغفر ما دون ذلك لمن شاء، فمحبته العبودية، هي أشرف أنواع المحبة، وهي خالص حق الله على عباده.

واعلم أن وَصَفَ اللَّهُ تعالى بالمحبة والخُلَّة، هو كما يَلِيقُ بجلال  
اللَّهِ تعالى وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يُوصَفُ اللَّهُ تعالى مِنْ  
هذه الأنواع بالإرادة والوُدِّ والمحبة والخُلَّة، حسبما وَرَدَ النص.

وقد اختلفَ في تحديد المحبة على<sup>(١)</sup> أقوال، نحو ثلاثين قولاً،  
ولا تُحَدُّ المحبة بِحَدٍّ أوضح منها، فالحدودُ لا تزيدها إلا خفاءً وجفاءً،  
وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب  
والجوع والشَّبَع ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَكُلُّ دعوة نبوة بَعْدَهُ، فَنَفْيٌ وَهَوَى».

كل من ادعى  
النبوة بعده ﷺ  
كاذب

ش: لَمَّا ثَبَتَ أنه خاتَمُ النبيين، عُلِمَ أن مَنْ ادَّعَى بَعْدَهُ النبوة،  
فهو كاذب، ولا يُقال: فلوجاء المدَّعي للنبوة بالمعجزات الخارقة،  
والبراهين الصادقة، كيف يقال بتكذيبه؟ لأننا نقول: هذا لا يُتَصَوَّرُ أن  
يُوجَدَ، وهو من باب فرض المحال، لأن اللَّه تعالى لَمَّا أَخْبَرَ أنه خاتَمُ  
النبيين، فَمِنْ المحال أن يَأْتِيَ مُدَّعٍ يدَّعي النبوة، ولا تَظْهَرُ أَمارةُ كُذْبِهِ في  
دعواه. والفَنْيُ: ضِدُّ الرِّشَادِ، والهَوَى: عبارة عن شهوة النفس، أي: أن  
تلك الدعوة بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

قوله: «وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق  
والهَدْي، وبالنور والضياء».

عموم بعثته ﷺ  
للإنس والجن

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حِكَايَةً عن قَوْلِ  
الجن: ﴿يَقُولُوا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]، وكذا

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «روضة المحيين» ص ١٩ - ٢٢.

سُورَةُ الْجِنِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ أَيْضاً، قَالَ مُقَاتِلٌ: لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ رَسُولاً إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ<sup>(١)</sup> قَبْلَهُ، وَهَذَا قَوْلٌ بَعِيدٌ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْعَشَرِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وَالرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ فَقَطْ، وَلَيْسَ مِنَ الْجِنِّ رَسُولٌ، كَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الرُّسُلُ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَمِنْ الْجِنِّ نَذْرٌ. وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْجِنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى مُرْسَلٌ إِلَيْهِمْ أَيْضاً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَكَى ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَزَاحِمٍ<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ فِي الْجِنِّ رِسَالاً، وَاحْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَفِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ، لِأَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ وَلَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ، وَهِيَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَقَوْلِهِ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وَالْمَرَادُ: مِنْ أَحَدِهِمَا<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ب) وَ (ج): الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

(٢) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الضَّحَّاكِ بْنُ مَزَاحِمٍ الْهَلَالِيُّ، صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ١٠٢ هـ. قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ بِمُجَوِّدٍ فِي حَدِيثِهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا لَقِيَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ. مُتَرَجِّمٌ فِي «السِّرِّ» ٥٩٨/٤ - ٦٠٠.

(٣) وَهَذَا الْجَوَابُ، قَالَهُ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٣/٣٣٣، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ جَرِيرٍ ١٢/١٣٠، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَرَاءِ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» ١/٣٥٤، وَنَصَّ كَلَامُهُ: فَيَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّمَا الرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ خَاصَّةً، فَكَيْفَ قَالَ لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ: ﴿مِّنْكُمْ﴾ قِيلَ: هَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ مِنَ الْمَلْحِ دُونَ الْعَذْبِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: يَخْرُجُ مِنْ بَعْضِهِمَا وَمِنْ أَحَدِهِمَا.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الوري، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِنَذَرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. أي: وأنذر مَنْ بَلَغَهُ، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ٦٩ الآية [يونس: ٢]، وَقَالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وَقَالَ تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ. وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ [خَاصَّةً] وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) و (٤٣٨) و (٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي ٢٠٩/١ - ٢١١، والدارمي ٣٢٢/١ - ٣٢٣ من حديث جابر رضي الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٥٢٣)، وأحمد ٤١٢/٢، والترمذي (١٥٥٣)، وأبي عوانة ٣٩٥/١ ولفظه: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»، وعن أبي ذر عند أحمد ١٤٥/٥ و ١٤٨ و ١٦١، والدارمي ٢٢٤/٢ وسنده صحيح. وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد ٢٢٢/٢، وسنده حسن. وانظر شرح الحديث في «فتح الباري» ٤٣٦/١ - ٤٤٠.

وقال ﷺ: «لَا يَسْمَعُ بِي رَجُلٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وَكُونَهُ ﷺ مَبْعُوثًا إِلَى النَّاسِ كَافَّةً مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالضَّرُورَةِ.

وأما قول بعض النصارى: إنه رسول إلى العرب خاصة، فظاهر البطلان، فإنهم لما صدّقوا بالرسالة، لَزِمَهُمْ تصديقُه في كل ما يُخْبِرُ به، وقد قال: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ عَامَةً، والرسول لا يَكْذِبُ، فَلَزِمَ تصديقُه حتماً، فقد أَرْسَلَ رُسُلَهُ، وَبَثَّ كُتُبَهُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَجَاشِيِّ وَالْمَقْوِيسِ، وَسَائِرِ مُلُوكِ الْأَطْرَافِ، يَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>.

اختلاف أهل  
العربية في إعراب  
«كافة»

وقوله: وَكَافَّةٌ الْوَرَى. في جر<sup>(٣)</sup> «كافة» نظر، فإنهم قالوا: لم تُسْتَعْمَلْ «كافة» في كلام العرب إِلَّا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] على ثلاثة أقوال:

(١) رقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار». وأخرجه ابن منده في «الإيمان» (٤٠١)، وفي «التوحيد» ١/٤٤ نسخة الظاهرية.

(٢) انظر «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ٣٨/٢ - ٤٢.

(٣) تحرفت في الأصول الأربعة إلى: «خبر» ونقل شارح القاموس عن شارح اللباب أنه استعمل مجروراً، واستدل له بقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: على كافة بيت مال المسلمين، وهو من البلغاء، ونقله الشمني في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: من قال من النحاة: إن «كافة» لا تخرج عن النصب، فحكمه ناشئ عن استقراء ناقص. قال شيخنا (أي شيخ الشارح): أقول: وإن ثبت شيء مما ذكره ثبوتاً لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليل جداً، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف.



أحدها: أنها حالٌ من «الكاف» في «أرسلناك» وهي اسمٌ فاعل، والتاء فيها للمبالغة<sup>(١)</sup>، أي: إلا كافاً للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر «كَفَّ»، فهي بمعنى كَفَّ، أي: إلا [أن] تَكْفُ الناس كَفًّا، ووقوع المصدر حالاً كثيراً.

الثاني: أنها حالٌ من «الناس»، واعتُرضَ بأن حال المجرور لا يَتَقَدَّمُ عليه عند الجمهور، وأُجِيبَ بأنه قد جاء عن العرب كثيراً، فَوَجَبَ قَبُولُهُ، وهو اختيارُ ابنِ مالك<sup>(٢)</sup> رحمه الله، أي: وما أرسلناك إلا للناسِ كافة<sup>(٣)</sup>.

(١) كهي في علامة وراوية، قاله الزجاج.

(٢) هو إمام العربية العلامة جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي صاحب التصانيف السائرة، ولد سنة ست مئة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأرأس على المتقدمين، وقد وصفه من ترجم له بالدين المتين، والتقوى الراسخة، وحسن السمات، وكمال العقل، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وست مئة. مترجم في «طبقات الشافعية» ٦٧/٨ - ٦٨، الوافي ٣٥٩/٣، وفوات الوفيات ٤٠٧/٣.

(٣) قال الألوسي في تفسير الآية ١٤١/٢٢: «المتبادر أن «كافة» حال من الناس قدم مع «إلا» عليه للاهتمام، كما قال ابن عطية، وأصله من الكف بمعنى المنع، وأريد به العموم لما فيه من الخروج، واشتهر في ذلك حتى قطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية، فمعنى جاء الناس كافة: جاؤوا جميعاً، ويشير إلى هذا الإعراب ما أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن مجاهد أنه قال في الآية: أي: إلى الناس جميعاً، وما أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب أنه قال: أي: للناس كافة، وكذا ما أخرج عبد بن حميد وابن جرير، وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال في الآية: أرسل الله تعالى عمداً ﷺ إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وهو مبني على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وهو الذي ذهب إليه خلافاً لكثير من النحاة أبو علي وابن كيسان، وابن برهان والرضي، وابن مالك حيث قال:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدْ      أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

وأبو حيان حيث قال في «البحر المحيط» ٢٨١/٧ بعد أن نقل الجواز عن عدا الرضي من المذكورين: وهو «صحيح».

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: إرسالة كافة، واعتراض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً.

وقوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضياء». هذه أوصاف ما جاء به ﷺ من الدين والشرع، المؤيد بالبراهين الباهرة، من القرآن وسائر الأدلة. والضياء: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق ٧٠

قوله: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه، فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله، وعابه، وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقننا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر».

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس، وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله، هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك، والآراء الباطلة.

وقد افرق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال<sup>(١)</sup>:

افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال

(١) انظر «الفتاوى» لشيخ الإسلام ١٦٢/١٢ - ٢١٣؛ و«مختصر الصواعق المرسلة» ٢٨٦/٢ - ٢٩٨. وقد أورد هذا الفصل بتصرف يسير من هنا إلى قوله في الصفحة ١٨٦: والنزاع بين أهل القبلية:.. الشيخ ملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٥١ - ٥٥ نقلاً عن ابن أبي العز، ولكنه لم يسمه، وإنما قال بعد أن نقل كلام الإمام الطحاوي: وقال شارحه.

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعّال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة. وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة. وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عُبر عنه بالعربية، كان قرآناً، وإن عُبر عنه بالعبرية، كان تورا، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره. ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرامية وغيرهم. وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يُحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتبر»<sup>(٢)</sup> ويميل إليه الرازي<sup>(٣)</sup> في «المطالب العالية».

- 
- (١) في عزو هذا القول لبعض أهل الحديث نظر، إذ يستبعد على من اشتغل بالحديث أن يقول بهذا القول الذي لا أصل له في السنة، كما لا أصل له في الكتاب العزيز.
- (٢) اسمه الكامل: «المعتبر في الحكمة» وقد طبع في حيدرآباد سنة ١٣٧٥هـ، ومؤلفه: هو أبو البركات هبة الله بن ملكا الطبيب الفيلسوف، كان يهودياً وأسلم، واختلفوا في سنة وفاته، فجعلها بعضهم (٥٥٤٧هـ)، وقال آخرون: إنها (٥٦٠) أو (٥٧٠)، وشيخ الإسلام ينقل عن كتاب «المعتبر» في غير موضع في «درء تعارض العقل» ويعلق عليه ويتعقبه راجع الفهرس. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم الترجمة (٢٧٥).
- (٣) ترجمه الذهبي في «السير» ٢١ / رقم الترجمة (٢٦١) فقال: العلامة الكبير ذو الفنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، ولد سنة أربع وأربعين وخمس مئة، واشتغل على أبيه ضياء الدين خطيب الري، وانتشرت تواليفه في البلاد شرقاً وغرباً. وكان يتوقد ذكاء، وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة هيدة، والله يتولى السرائر.

وسابقتها: أن كلامه يتضمَّن معنى قائماً بذاته، هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي<sup>(١)</sup>.

وثانها: أنه مُشْتَرَكٌ بَيْنَ المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يُسمَع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقول الشيخ رحمه الله: وإن القرآن كلام الله، «إن» بكسر الهمزة عطف على قوله: إن الله واحد لا شريك له، ثم قال: وإن محمداً عبده المصطفى، وكسر همزة «إن» في هذه المواضع الثلاثة، لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: نقول في توحيد الله.

وقوله: كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، رد على المعتزلة وغيرهم، فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه، كما تقدّم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يُحرفون الكلم عن مواضعه، وقولهم باطل.

فإن المضاف إلى الله تعالى معانٍ وأعيان، فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه،

(١) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير المتوفى سنة ٣٣٣هـ «الفوائد البهية» ص ١٩٥.

وحياته، وعلوه، وقهره، فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً.

مذهب أهل السنة  
والجماعة في صفة  
الكلام

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلُمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان عبادة العجل مع كفرهم، أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم، أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]. فعلم أن نفي رجوع القول، ونفي التكليم، نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله، انتفت شبهتهم، ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نؤمن أنها تكلم، ولا نعلم كيف تتكلم وكذا<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تسبيح الحصى والطعام<sup>(٢)</sup>،

(١) في (ب): وكذلك.

(٢) في (ب): الطعام والحصى، وأخرج البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٩) عن ابن مسعود قال: ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل. أي: بين يدي رسول الله ﷺ، وهو في المسند ٤٦٠/١، والترمذي (٣٦٣٣)، والدارمي ١٥/١.

وأما تسبيح الحصى، فقد أخرجه البزار (٢٤١٣) في خبر مطول من طريق قريش بن أنس عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سويد بن يزيد، عن أبي ذر، وفيه قال: فتناول النبي ﷺ سبع حصيات فسبحن في يده حتى سمعت لهن =

وسلامُ الحَجَرِ<sup>(١)</sup> كُلُّ ذَلِكَ بِلَا فَمٍ يَخْرُجُ مِنْهُ الصَّوْتُ الصَّاعِدُ مِنَ الرَّثَةِ،  
المعتمد على مقاطع الحروف.

والى هذا أشار الشيخ رحمه الله بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً»  
أي: ظَهَرَ مِنْهُ، وَلَا يُدْرَى كَيْفِيَّةُ تَكْلُمِهِ بِهِ، وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ:  
«قَوْلًا»، أَتَى بِالْمَصْدَرِ الْمَعْرِفِ لِلْحَقِيقَةِ، كَمَا أَكَّدَ اللَّهُ تَعَالَى التَّكْلِيمَ  
بِالْمَصْدَرِ الْمَثْبُتِ لِلْحَقِيقَةِ النَّافِيِ لِلْمَجَازِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى  
تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. فماذا بعدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟!

= حينئذٍ كحنين النحل! ثم وضعهن فخرسن...»، وقريش بن أنس: تغير بأخرة،  
وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، وسويد بن يزيد: قال البيهقي في «الدلائل»  
٦٥/٦ بعد ما رواه من طريق الكديمي عن قريش بن أنس: وكذلك رواه محمد بن  
بشار، عن قريش بن أنس، عن صالح بن أبي الأخضر، وصالح لم يكن حافظاً،  
والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً  
من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أباذر بالربذة ذكر له فذكر هذا الحديث عن  
أبي ذر. ونقل الحافظ كلام البيهقي في «الفتح» ٥٩٢/٦، والوليد بن سويد ترجمه  
ابن أبي حاتم ٦/٩، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه فيه مجهول، وله طريق  
أخرى عند البزار (٢٤١٤)، وفيها إسحاق بن إبراهيم الحمصي يهمل كثيراً، وشيخه  
عمرو بن الحارث الحمصي لم يوثقه غير ابن حبان، فهو في عداد المجاهيل، وقد تحرف في  
المطبوع عبدالله بن سالم شيخ عمرو بن الحارث إلى عبدالله بن سلام، وأخرجه ابن  
أبي عاصم في «السنة» (١١٤٦) من طريق آخر وفيه ضعف، فيتقوى إن شاء الله بهذه  
الطرق، وانظر «مجمع الزوائد» ١٧٩/٥.

(١) في صحيح مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني  
لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن» وأخرجه أحمد  
٨٩/٥ و ٩٥ و ١٠٥، والترمذي (٣٦٢٤)، والدارمي ١٢/١، وابن أبي شيبة  
٤٦٤/١١، والطيايسي ١٢٣/٢، والطبراني في «الكبير» (١٩٠٧) و (١٩٦١)  
و (١٩٩٥) و (٢٠٢٨) وفي الصغير ٦٢/١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١٠٨/١،  
والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٠٩).

ولقد قال بَعْضُهُمْ لأبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>، أحدِ القراء السبعة: أريدُ أنْ تقرأ: وكَلَّمَ اللَّهُ موسى، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلَّم لا الله، فقال له أبو عمرو: هَبْ أَنِي قرأتُ هذه الآية كذا، فكيف تَصْنَعُ بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]! فَبُهِتَ المعتزلي!

ثبوت تكليم الله  
لأهل الجنة  
وغيرهم  
٧٢

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> نُورٌ، فَرَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا الرَّبُّ جَلَّ جَلَالُهُ قَدْ<sup>(٤)</sup> أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قال: [فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ] فَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِّمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ النَّعِيمِ، مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، حَتَّى يَحْتَجِبَ عَنْهُمْ، وَتَبَقَى بَرَكَتُهُ وَنُورُهُ [عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ]» رواه ابن ماجه وغيره<sup>(٥)</sup>.

(١) هو زبّان بن العلاء بن عمار التميمي البصري شيخ العربية، وأحد أئمة القراء السبعة، المتوفى سنة ١٥٤ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٠٧/٦ - ٤١٠.

(٢) في (ب): عليهم، والمثبت من (أ) و (ج) و (د)، وهو لفظ ابن ماجه.

(٣) في ابن ماجه: رؤوسهم.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) في المقدمة، والزياداتان منه، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٨/٦ - ٢٠٩، والبخاري (٢٢٥٣) من حديث جابر بن عبد الله، وفي سنده أبو عاصم العباداني، واسمه عبد الله بن عبيد الله، لين الحديث كما في «التقريب»، وشيخه فيه الفضل بن عيسى الرقاشي: منكر الحديث، وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ورقة ١٤/١: هذا إسناد ضعيف لضعف الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» ٩٨/٧.

ففي هذا الحديث إثباتُ صِفَةِ الكلامِ، وإثباتُ الرؤية، وإثباتُ العلوّ، وكيف يَصِحُّ مع هذا أن يَكُونَ كلامُ الربِّ كُلُّهُ معنى واحداً! وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] فأهانهم بتركِ تكليمهم، والمراد: أنه لا يُكَلِّمُهُمُ تكليمَ تكريمٍ، هو الصحيحُ، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقولُ لهم في النار: ﴿اخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يُكَلِّمُ عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيصِ أعدائه بأنه لا يُكَلِّمُهُمُ فائدةٌ أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup>: بابُ كلامِ الرَّبِّ تبارك وتعالى مع أهل الجنة. وساق فيه عدَّةَ أحاديث. فأفْضَلَ نعيمِ أهل الجنة رؤيةَ وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم، فإنكارُ ذلك إنكارُ لروح الجنة، وأعلى نعيمها، وأفضله، الذي ما طابَتْ لأهلها إلا به.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآنُ شيءٌ، فيكون داخلاً في عمومِ «كُلٌّ» فيكون مخلوقاً!! فَمِنْ أعجبِ العجبِ، وذلك أَنَّ أفعالَ العبادِ كُلَّها عندهم غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى، وإنما يَخْلُقُها العِبَادُ جميعها، لا يَخْلُقُها اللهُ، فأَخْرَجُوها مِنْ عمومِ «كُلٌّ»، وأدخلوا كلامَ الله في عمومها مع أنه صِفَةٌ من

كلام الله صفة له  
وليس بمخلوق

= وأورده السيوطي في «الدر المنثور ٥/٢٦٦ - ٢٦٧، وزاد نسبه إلى ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، وابن أبي حاتم، والأجري في «الرؤية»، وابن مردويه، ورواه ابن عدي في «الكامل» ٦/٢٠٣٩ في ترجمة الفضل بن عيسى.

(١) ٤٨٧/١٣، وذكر فيه حديثين: الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن أبي هريرة وقد ذكر قبل هذا الباب عدة أبواب تتعلق بكلام الله فليراجع.



صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. ففرق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً، للزم أن يكون مخلوقاً بامرٍ آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل. وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك، للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق، وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً، أو كفراً أو هذياناً!! تعالى الله عن ذلك، وقد طرد ذلك الاتحاديّة، فقال ابن عربي<sup>(١)</sup>:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنِظَامُهُ!!<sup>(٢)</sup> ٧٣

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحافتي المرسى الأندلسي المعروف بابن عربي المتوفى بدمشق سنة ٦٣٨هـ مترجم في «السير» ٢٣/٣٤ وله ترجمة مطولة في «العقد الثمين» ١٦٠/٢ - ١٩٩ للفاسي.

(٢) البيت في «الفتوحات المكية» ١٤١/٤، وإنشاده فيه:

ألا كُلُّ قولٍ في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه  
وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢٤٥/٢ - ٢٥٧، و«جامع الرسائل»

ص ١٥٦ - ١٦٢.

ولو صَحَّ أَنْ يُوصَفَ أَحَدٌ بِصِفَةٍ قَامَتْ بِغَيْرِهِ، لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصيرَ قد قَامَ وصِفُ العمى بغيره، والأعمى قد قَامَ وَصِفُ البصرِ بغيره! وَلَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تعالى بالصفاتِ التي خَلَقَهَا فِي غَيْرِهِ، مِنَ الْأَلْوَانِ وَالرَّوَائِحِ وَالطُّعُومِ وَالطُّوْلِ وَالْقِصْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

دحض حجج المريسي  
في خلق القرآن

ويمثل ذلك أَلَزَمَ الإمامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ المكي بِشراً المريسي بَيْنَ يَدَيِ المأمون بعد أَنْ تَكَلَّمَ مَعَهُ ملتزماً أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْ نَصِّ التَّنْزِيلِ، وَأَلَزَمَهُ الْحُجَّةَ، فَقَالَ بِشْرٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لِيَدْعُ مَطَالَبَتِي بِنَصِّ التَّنْزِيلِ، وَيُنَظِّرَنِي بغيره، فَإِنْ لَمْ يَدْعُ قَوْلَهُ، وَيَرْجِعْ عَنْهُ، وَيُقِرَّ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ السَّاعَةِ<sup>(١)</sup> وَإِلَّا فَدَمِي حَلَالٌ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: تَسْأَلُنِي أَمْ أَسْأَلُكَ؟ فَقَالَ بِشْرٌ: [أَسْأَلُ] أَنْتَ، وَطَمِعَ فِيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: يَلْزَمُكَ وَاحِدَةٌ مِنْ ثَلَاثٍ لَا بُدَّ مِنْهَا: إِمَّا أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْقُرْآنَ — وَهُوَ عِنْدِي أَنَا كَلَامُهُ فِي نَفْسِهِ — أَوْ خَلَقَهُ قَائِماً بِذَاتِهِ وَنَفْسِهِ، أَوْ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ؟ قَالَ: أَقُولُ: خَلَقَهُ كَمَا خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا. وَحَادَ عَنْ الْجَوَابِ. فَقَالَ الْمَأْمُونُ: اشْرَحْ أَنْتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَدَعْ<sup>(٢)</sup> بِشْراً، فَقَدْ<sup>(٣)</sup> انْقَطَعَ، فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: إِنْ قَالَ: خَلَقَ كَلَامَهُ فِي نَفْسِهِ، فَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَكُونُ مُحَالاً لِلْحَوَادِثِ الْمَخْلُوقَةِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقاً. وَإِنْ قَالَ: خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ فَيَلْزَمُهُ فِي النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ أَنْ كُلَّ كَلَامٍ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي غَيْرِهِ، فَهُوَ كَلَامُهُ، وَإِنْ قَالَ: خَلَقَهُ قَائِماً بِنَفْسِهِ وَذَاتِهِ، فَهَذَا مُحَالٌ، لَا يَكُونُ الْكَلَامُ إِلَّا مِنْ

(١) فِي (ب) وَ (ج): السَّاعَةُ السَّاعَةُ.

(٢) فِي (ب): فَإِنْ.

(٣) فِي (ب): قَدْ.

مُتَكَلِّمٌ ، كما لا تَكُونُ الإرادةُ إلا من مُريدٍ ، ولا العِلْمُ إلا من عَالِمٍ ، ولا يُعْقَلُ كلامٌ قائم بنفسه يَتَكَلَّمُ بذاته ، فلما اسْتَحَالَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ أَنْ يَكُونَ مخلوقاً ، عَلِمَ أَنَّهُ صِفَةُ اللَّهِ . هذا مختصرٌ من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة»<sup>(١)</sup>.

وعومٌ «كل» في كل موضع بحسبه ، ويُعرَفُ ذلك بالقرائن ، ألا تَرَى إلى قوله تعالى : ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَسَكِنَتُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ، ومساكنهم شيء ، ولم تَدْخُلْ في عموم كُلِّ شَيْءٍ ذَمَرَتِ الرِّيحُ ، وذلك لأن المراد: تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التدميرَ بالريح عادةً ، وما يَسْتَحِقُّ التدميرَ ، وكذا قوله تعالى حِكَايَةً عن بلقيس : ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup> [النمل: ٢٣] ، المرادُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُلُوكُ ، وهذا الْقَيْدُ يُفْهَمُ مِنْ قَرَائِنِ الْكَلَامِ ، إِذْ مُرَادُ الْهُدُودِ أَنَّهَا مِلْكَةٌ كَامِلَةٌ فِي أَمْرِ الْمُلْكِ ، غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى مَا يَكْمُلُ بِهِ أَمْرُ مَلِكِهَا ، ولهذا نظائر كثيرة .

والمرادُ من قوله تعالى : ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] أي : كل شيء مخلوق ، وكلُّ موجودٍ سِوَى اللَّهِ تعالى ، فهو مخلوقٌ ، فَدْخَلَ فِي هَذَا الْعُمُومِ أَفْعَالُ الْعِبَادِ حَتْمًا ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْعُمُومِ الْخَالِقُ تَعَالَى ، ٧٤ وصفاته ليست غيره ، لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوفُ بصفات الكمال ، وصفاته ملازمةٌ لذاته المقدسة ، لا يَتَصَوَّرُ انفِصَالُ صفاته عنه ، كما تَقَدَّمَ

(١) ص ٧٩ - ٨٠ ، وما بين حاصرتين منه .

(٢) في الأصل : «تَرَى» بابتاء المفتوحة على الخطاب ، ونصب «مساكنهم» ، وهي قراءة أبي عمرو والقراء عدا عاصم ويعقوب وهمزة فلانهم قرؤوا «يُرَى» بياء مضمومة على الغيب ، و«مساكنهم» بالرفع . انظر «حجة القراءات» ص ٦٦٦ ، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٢/ ٢٧٤ ، و«النشر» ٢/ ٣٧٣ .

(٣) في «زاد المسير» ٦/ ١٦٥ : من كل شيء يعطاه الملوك ، ويؤتاه الناس .

الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، بل نَفْسُ ما استدلُّوا به يَدُلُّ عليهم، فإذا كان قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يَصْلُحُ أن يكون دليلاً.

فساد استدلال من  
يقول بخلق القرآن

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فما أفسدَه مِن استدلال! فإنَّ «جَعَلَ» إذا كان بمعنى «خَلَقَ» يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ \* وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ [الأنبياء: ٣٠، ٣١]. وإذا تعدَّى إلى مفعولين لم يكن بمعنى «خَلَقَ» قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَضُوا الْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]. ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسدَ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة، فَسَمِعَهُ موسى منها! وعمَّوا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ والنداء: هو الكلام من بُعد، فَسَمِعَ موسى عليه السلام

النداء مِنْ حَافَةِ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾  
 أَي: أَنَّ النِّدَاءَ كَانَ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ، كَمَا تَقُولُ:  
 سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ مِنَ الْبَيْتِ، يَكُونُ «مِنَ الْبَيْتِ» لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، لَا أَنَّ  
 الْبَيْتَ هُوَ الْمَتَكَلِّمُ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ مَخْلُوقًا فِي الشَّجَرَةِ، لَكَانَتِ الشَّجَرَةُ  
 هِيَ الْقَائِلَةُ: ﴿يَمُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] وَهَلْ  
 قَالَ: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ غَيْرُ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ وَلَوْ كَانَ هَذَا  
 الْكَلَامُ بَدَأَ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، لَكَانَ قَوْلُ فِرْعَوْنَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾  
 [النازعات: ٢٤] صَدَقًا، إِذْ كُلُّ مِنَ الْكَلَامِينَ عِنْدَهُمْ مَخْلُوقٌ قَدْ قَالَهُ غَيْرُ  
 اللَّهِ! وَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدُ: أَنَّ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> كَلَامٌ خَلَقَهُ  
 اللَّهُ فِي الشَّجَرَةِ، وَهَذَا كَلَامٌ خَلَقَهُ فِرْعَوْنُ!! فَحَرَّفُوا وَبَدَّلُوا وَاعْتَقَدُوا ٧٥  
 خَالِقًا غَيْرَ اللَّهِ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَسْأَلَةِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]  
 وَالتَّكْوِيرُ: [١٩]. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ أَحَدَثَهُ، إِمَّا جَبْرِيلَ  
 أَوْ مُحَمَّدًا ﷺ.

قِيلَ: ذَكَرَ الرَّسُولَ مَعْرُوفًا أَنَّهُ مُبَلِّغٌ عَنْ مَرْسَلِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ  
 قَوْلُ مَلِكٍ أَوْ نَبِيٍّ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَلَّغَهُ عَنْ أَرْسَلِهِ بِهِ، لَا أَنَّهُ أَنْشَأَهُ مِنْ جِهَةٍ  
 نَفْسِهِ.

وَأَيْضًا: فَالرُّسُولُ فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ جَبْرِيلُ، وَفِي الْأُخْرَى مُحَمَّدٌ،  
 فِإِضَافَتُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا تُبَيِّنُ أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلتَّبْلِيغِ، إِذْ لَوْ أَحَدَثَهُ أَحَدُهُمَا،  
 امْتَنَعَ أَنْ يُحَدِّثَهُ الْآخَرُ.

(١) فِي (ب): ذَلِكَ.

وأيضاً: فقلوه: رسول أمين<sup>(١)</sup>، دليل على أنه لا يُريدُ في الكلام الذي أُرْسِلَ بتبليغه، ولا يَنْقُصُ منه، بل هو أمينٌ على ما أُرْسِلَ به، يُبلِّغه عن مرسله.

وأيضاً: فإن الله قد كَفَّرَ من جعله قَوْلَ البشر، ومحمداً ﷺ بشر، فَمَنْ جَعَلَهُ قَوْلَ محمد بمعنى أنه أنشأه، فقد كَفَّرَ ولا فَرْقَ بين أن يقول: إنه قولُ بشر، أوجني، أو مَلَك، والكلام كَلَامٌ مَنْ قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً، ومن سَمِعَ قائلًا يقول:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ<sup>(٢)</sup>

قال: هذا شِعْرُ امرئ القيس<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ سَمِعَهُ يقول: «إنما الأعمال بالنيَّاتِ

---

(١) كذا في الأصول الأربعة، قال العلامة الشيخ أحمد شاکر رحمه الله في تعليقه على هذا الشرح ص ١١٢: الآية التي ذكرها الشارح: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ جاءت مرتين: في سورة الحاقة: ٤٠ وليس فيها بعدها الوصف بلفظ: ﴿أمين﴾. والأخرى في سورة التکویر: ١٩، ثم بعدها: ﴿ذي قوة عند ذي العرش مكين. مطاع ثم أمين﴾ ٢٠، ٢١. فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقلوه: رسول أمين فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط. ولو قال: وأيضاً فوصف الرسول بأنه «أمين»... كان أدق وأجود.

(٢) وتماه:

بِسَقَطِ اللَّوْىَ بَيِّنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو مطلع معلقته في ديوانه ص ٨.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو بن حُجر آكل المرَّار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مُرْتَع بن معاوية بن كندة. وهو معدود في الطبقة الأولى من شعراء الجاهليّات التي اجتمع عليها أهل النقد بأنها أشعر شعراء العرب. وقالوا: إنه سبق إلى أشياء ابتدعها واستحسنتها العرب، واتبعه فيها الشعراء كاستيقاف صحبه، والباكاء في الديار، ورقة النسيب، وقرب المأخذ، وشبه النساء بالطباء والبيض، وشبه الخيل بقيد الأوايد، وغيرها، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسيب وبين المعنى. قتل سنة ٥٤٥م. راجع أخباره في «الأغاني» ٧٧/٩.

وَأِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى<sup>(١)</sup> قَالَ: هَذَا كَلَامُ الرَّسُولِ، وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ \* إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، إِنْ كَانَ عَنْدهُ خَبْرُ ذَلِكَ، وَإِلَّا قَالَ: لَا أَدْرِي مِنْ كَلَامِ مَنْ هَذَا؟ وَلَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ذَلِكَ، لَكَذَّبَهُ. وَلِهَذَا مَنْ سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِ نَظْماً وَنَثْراً، يَقُولُ لَهُ: هَذَا كَلَامُ مَنْ؟ أَهَذَا كَلَامُكَ أَوْ كَلَامُ غَيْرِكَ؟

اتفاق أهل السنة  
والجماعة على أن  
كلام الله غير مخلوق

وبالجملة، فَأَهْلُ السَّنَةِ كُلُّهُمْ، مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ تَنَازَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هَلْ هُوَ مَعْنَى وَاحِدٌ قَائِمٌ بِالذَّاتِ، أَوْ أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ تَكَلَّمُ اللَّهُ بِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّماً، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّماً إِذَا شَاءَ، وَمَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ وَأَنَّ نَوْعَ الْكَلَامِ قَدِيمٌ<sup>(٢)</sup>؟

وقد يُطْلَقُ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى الْقُرْآنِ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري (١) و (٥٤) و (٢٥٢٩) و (٣٨٩٨) و (٥٠٧٠) و (٦٦٨٩) و (٦٩٥٣)، وأخرجه مسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، وابن ماجه (٢٤٢٧)، والنسائي ٥٨/١ - ٦٠ و ١٥٨/٦ - ١٥٩ و ١٣/٧. ومالك في «الموطأ» ص ٤٠١ برواية محمد بن الحسن، وأحمد ٢٥/١ و ٤٣، والطيالسي ص ٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٤٢/٨، وفي «أخبار أصبهان» ١١٥/٢ و ٢٢٢، وابن منده في «الإيمان» (١٧) و (٢٠١)، والبخاري (١). واتفق المسلمون على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده وصحته، قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية.

(٢) لا يلتفت إلى تنازع المتأخرين، وإنما الحق فيما اجتمع عليه سلف الأمة وهو ما أشار إليه الشارح بقوله: «لم يزل متكلماً إذا شاء...» فاستمسك بفرز هذا القول واستقم عليه، وحذار مما أحدثه المتأخرون.

عَبَّرَ مَخْتَلَقٌ مَفْتَرِيْ مَكْذُوبٍ، بَلْ هُوَ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا  
الْمَعْنَى مُتَّفَقٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالنِّزَاجُ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِهِ مَخْلُوقًا خَلَقَهُ اللَّهُ،  
أَوْ هُوَ <sup>(١)</sup> كَلَامُهُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ وَقَامَ بِذَاتِهِ؟ وَأَهْلُ السُّنَّةِ إِنَّمَا سُئِلُوا عَنْ  
هَذَا، وَإِلَّا فَكَوْنُهُ مَكْذُوبًا مَفْتَرِيْ مِمَّا لَا يُنَازَعُ مُسْلِمٌ فِي بُطْلَانِهِ. وَلَا شَكَّ  
أَنَّ مَشَايِخَ الْمَعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ فِي ٧٦  
التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَالْقَدْرِ لَمْ يَتَلَقَّوْهُ لَا عَنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا عَنْ أُمَّةٍ  
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَقْلَ <sup>(٢)</sup> دَلَّاهُمْ عَلَيْهِ،  
وَإِنَّمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ تَلَقَّوْا مِنَ الْأُمَّةِ الشَّرَائِعَ.

وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ عَلَى فِطْرِهِمُ السَّالِمَةَ وَعَقُولَهُمُ الْمُسْتَقِيمَةَ، لَمْ يَكُنْ  
بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ، وَلَكِنْ أَلْقَى الشَّيْطَانُ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ أَغْلُوطَةً <sup>(٣)</sup> مِنْ  
أَغَالِيظِهِ، فَرَّقَ بَهَا بَيْنَهُمْ: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ  
بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الطُّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ  
مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، وَأَنَّ نَوْعَ كَلَامِهِ قَدِيمٌ، وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» فَإِنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنُ  
[كَلَامُ اللَّهِ] فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ، وَفِي الْقُلُوبِ مُحْفُوظٌ، وَعَلَى  
الْأَلْسُنِ مَقْرُوءٌ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَنْزَّلٌ، وَلَفْظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ [وَكِتَابَتُنَا لَهُ  
مَخْلُوقَةٌ، وَقِرَاءَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ]، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): عَقْلُهُمْ.

(٣) الْأَغْلُوطَةُ: أَفْعُولَةٌ، مِنَ الْغَلَطِ، كَالْأَحْدُوثَةِ وَالْأَعْجُوبَةِ.



الْقُرْآنِ [حِكَايَةً] عَنْ مُوسَى وَغَيْرِهِ [مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]،  
وَعَنْ فِرْعَوْنَ وَابْلِيسَ، فَإِنَّ ذَلِكَ [كُلُّهُ] كَلَامُ اللَّهِ إِخْبَارٌ عَنْهُمْ، [كَلَامُ اللَّهِ  
غَيْرُ مَخْلُوقٍ]، وَكَلَامُ مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ  
اللَّهِ لَا كَلَامُهُمْ، وَسَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى: فَلَمَّا كَلَّمَ  
مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ<sup>(١)</sup>، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ  
صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤَيْنَا،  
وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا. انتهى<sup>(٢)</sup>.

فَقَوْلُهُ: وَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ.  
يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ حِينَ جَاءَ كَلَّمَهُ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ أَزْلاً وَأَبَدًا يَقُولُ:  
يَا مُوسَى، كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا  
وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَفُهِمَ مِنْهُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ مِنْ  
أَصْحَابِهِ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُسْمَعَ، وَإِنَّمَا يَخْلُقُ  
اللَّهُ الصَّوْتَ فِي الْهَوَاءِ، كَمَا قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيُّ وَغَيْرُهُ.  
وَقَوْلُهُ: الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ حَدَثَ  
لَهُ وَصَفُ الْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَكُلُّ مَا تَحْتَجُّ بِهِ الْمَعْتَزِلَةُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَهُوَ حَقٌّ  
يَجِبُ قَبُولُهُ، وَمَا يَقُولُ بِهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَإِنَّ صِفَةَ  
لَهُ، وَالصِّفَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمَوْصُوفِ، فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ وَالْقَوْلُ بِهِ،  
فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِمَا فِي قَوْلِ كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّوَابِ، وَالْعُدُولُ عَمَّا

(١) فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ٤٨: الَّذِي هُوَ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَزْلِ.

(٢) «شَرْحُ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ٥٠، وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

يُرَدُّهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

فَإِذَا قَالُوا لَنَا: فَهَذَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ قَامَتْ بِهِ، قُلْنَا: هَذَا الْقَوْلُ مُجْمَلٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ قَبْلَكُمْ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهَذَا الْمَعْنَى بِهِ تَعَالَى مِنَ الْأَثْمَةِ؟ وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ، وَنُصُوصُ الْأَثْمَةِ أَيْضاً مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ. ٧٧

وَلَا شَكَّ أَنَّ الرِّسْلَ الَّذِينَ خَاطَبُوا النَّاسَ، وَأَخْبَرُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَالَ وَنَادَى وَنَاجَى وَيَقُولُ؛ لَمْ يُفْهِمُوهُمْ أَنَّ هَذِهِ مَخْلُوقَاتٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ، بَلِ الَّذِي<sup>(٢)</sup> أَفْهَمُوهُمْ إِيَّاهُ: أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ، وَالْكَلَامُ قَائِمٌ بِهِ لَا بَغِيرَهُ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ وَقَالَ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ: «وَلَسَّانِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَرَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى»<sup>(٣)</sup>. وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ خِلَافَ مَفْهُومِهِ، لَوَجَبَ بَيَانُهُ، إِذْ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ.

وَلَا يُعْرَفُ فِي لُغَةٍ وَلَا عَقْلٍ قَائِلٌ مُتَكَلِّمٌ لَا يَقُومُ بِهِ الْقَوْلُ وَالْكَلَامُ وَإِنَّمَا قَامَ الْكَلَامُ بَغِيرَهُ، وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ فَرُّوا مِنْ ذَلِكَ حَذْراً مِنَ التَّشْبِيهِ، فَلَا يَشْتَبِهُوا صِفَةً غَيْرَهُ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، قُلْنَا: وَيَتَكَلَّمُ لَا كَتَكَلُّمِنَا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصِّفَاتِ.

وَهَلْ يُعَقَّلُ قَادِرٌ لَا يَقُومُ بِهِ الْقُدْرَةُ، أَوْ حَيٌّ لَا يَقُومُ

---

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى...» إِلَى هُنَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ٤٨، مُصَدِّراً بِقَوْلِهِ: قَالَ شَارِحُ عَقِيدَةِ الطُّحَاوِيِّ.

(٢) فِي (ب): وَالَّذِينَ.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ الْمَطُولِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٦١) وَ (٤١٤١) وَ (٤٧٥٠) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النُّورِ: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠) فِي التَّوْبَةِ: بَابُ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ، وَقَبُولُ تَوْبَةِ الْقَاذِفِ، وَاحِدٌ ١٩٧/٦ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَرَوَى هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٥).

به الحياة؟! وقد قال ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ»<sup>(١)</sup>، فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق! بل هذا كقوله: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ»، وأعوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ»<sup>(٢)</sup>، وكقوله: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ»<sup>(٣)</sup>. وكقوله: «وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ نُغْتَالَ مِنْ تَحْتِنَا»<sup>(٤)</sup>. كُلُّ هَذِهِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. وهذه المعاني مبسطة في مواضعها، وإنما أُشير إليها هنا إشارة.

وكثيرٌ من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثر والتجزي والتبعضُ في الحاصل<sup>(٥)</sup> في الدلالات، لا في المدلول، وهذه العبارات مخلوقة، وسُمِّيَتْ: «كلام الله» لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ، وَتَأْدِيهِ بِهَا، فَإِنْ عُبِّرَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ قُرْآنٌ، وَإِنْ عُبِّرَ بِالْعِبْرِيَّةِ، فَهُوَ تَوْرَةٌ، فَاخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ لَا الْكَلَامَ، قَالُوا: وَتُسَمَّى هَذِهِ الْعِبَارَاتُ كَلَامَ اللَّهِ مجازاً.

وهذا كلام فاسد، فإن لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنى﴾ [الإسراء: ٣٢]، هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ومعنى

(١) أخرجه أحمد ٤١٩/٣، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٤٢) من حديث عبد الرحمن بن خنيس رضي الله عنه، وقامه: «من شر ما خلق وذراً وبرا، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذراً في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَارْحَمَن» وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩١)، ومالك ٢١٤/١، وابن ماجه (٣٨٤١)، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٠١ تعليق رقم (١).

(٣) أخرجه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ١٠٠ تعليق رقم (١).

(٤) صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ١٠١ تعليق رقم (٢).

(٥) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «والتبعض حاصل».

آية الكرسي هو معنى آية الدين! ومعنى سورة الإخلاص هو معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ وكلما تأمل الإنسان هذا القول، تبين له فساده، وعلم أنه مخالف لكلام السلف<sup>(١)</sup>.

والحق أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمَ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حرم على الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله، لما حرم على الجنب قراءة القرآن.

بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء باللسنة، مكتوب في المصاحف، كما قاله أبو حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»<sup>(٢)</sup>. وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلام الله، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خطأ فلان وكتابتة، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كتبت به، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف، كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل:

كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء باللسنة، مكتوب في المصاحف

(١) من قوله: وقد قال ﷺ: أعوذ بكلمات الله التامات.. إلى هنا، نقله علي القاري في «شرح

الفقه الأكبر» ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) ص ٤٠ بشرح علي القاري.

فيه خطأ فلان الكاتب، وهذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل:  
فيه كلامُ الله. ومن لم يتنبَّه للفروق بين هذه المعاني، ضلَّ، ولم يهتد  
للسواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعلُ القارئ، والمقروء الذي  
هو قولُ الباري، مَنْ لم يَهْتَدِ له، فهو ضالٌّ أيضاً، ولو أن إنساناً وَجَدَ في  
ورقة مكتوباً:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ<sup>(١)</sup>

من خط كاتب معروف، لقال<sup>(٢)</sup>: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا  
خطُ فلان حقيقة، وهذا كُلُّ شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تَشْتَبِه  
هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذَكَّرُ، ويُرَادُ به القراءة، قال  
تعالى: ﴿وَقْرَأَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ [الإسراء: ٧٨].

---

(١) صدر بيت للبيد وتمامه:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة مطلعها:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

انظر ديوانه ص ٢٥٤. وهو من شواهد كتب النحو على أن خلا إذا تقدمها «ما»

المصدرية وجب نصب المستثنى بها.

انظر «المجم»، ١٥/١، ٣٣٣، و«الصبان على الأسموني»، ٢٨/١ و ١٦٤/٢،

و«أوضح المسالك»، ٧٤/٢، و«الشواهد الكبرى» للعيني ٥/١ و ١٣٤/٣. وأخرج

البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ،

(٢) في (أ) و (ج): ولقال، بزيادة واو.

وقال ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»<sup>(١)</sup>. وتارة يُذَكَّرُ ويُراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك مِنَ الآيات والأحاديث الدَّالَّةِ عَلَى

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨) في الصلاة: باب استحباب الترتيل في القراءة، والنسائي ١٧٩/٢-١٨٠ في الافتتاح: باب تزيين القرآن بالصوت، والدارمي ٤٧٤/٢، وأحمد ٢٨٣/٤ و ٢٨٥ و ٢٩٦ و ٣٠٤، وابن ماجه (١٣٤٢)، والخطيب في «تاريخه» ٢٦١/٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٧/٥ من حديث البراء بن عازب، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٦٦٠)، والحاكم ٥٧٥/١، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» ١٣٩/٧، وعن أبي هريرة عند ابن حبان (٦٦١)، وعن ابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١١١٣)، وعن ابن مسعود عند ابن سعد ٩٠/٦، وأخرجه الحاكم ٥٧٥/١ أيضاً من حديث البراء بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً»، وسنده حسن.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢٠١/١، والشافعي في «الرسالة» (٢٧٣)، والبخاري (٢٤١٩) و (٤٩٩٢) و (٥٠٤١) و (٦٩٣٦) و (٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)، وأبو داود (١٤٧٥)، والترمذي (٢٩٤٤)، والنسائي ١٥٠/٢، ١٥١، وأحمد ٢٤/١، ٤٠، ٤٣، والطحاوي ص ٩، والطبري (١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٨٧/٤، والبيهقي في «شرح السنة» (١٢٢٦) من حديث عمر بن الخطاب، وفي الباب عن عمرو بن العاص عند أحمد ٢٠٤/٤ و ٢٠٥، وعن أم أيوب عنده أيضاً ٤٣٣/٦ و ٤٦٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٨٣/٤، وعن معاذ عند الطبراني ٢٠ / (٣١٢)، وعن أبي عند مسلم (٨٢٠)، وأحمد ١٢٧/٥، وأبي داود (١٤٧٧) و (١٤٧٨)، والنسائي ١٥٣/٢ - ١٥٤، والطبري (٣٠)، والبيهقي (١٢٢٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٨٩/٤ و ١٩١، وعن حذيفة عند أحمد ٣٨٥/٥ و ٣٩١ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤٠٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٨٢/٤ - ١٨٣، والطبراني (٣٠١٨)، والبيهقي (٢٣١٠)، وعن أبي بكرة عند البزار (٢٣١١)، والطحاوي ١٩١/٤ وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وعن أبي هريرة عند أحمد ٣٠٠/٢ و ٣٣٢ و ٤٤٠، والبيهقي (٢٣١٣)، والطحاوي ١٨٣/٤، وصححه ابن حبان (٧٤)، وعن =

كُلُّ من المعنيين المذكورين، فالحقائق لها وجود عيني، وذهنى، ولفظي،  
ورسمي، ولكن الأعيان تُعَلَّم، ثم تُذَكَّر، ثم تُكَتَّب، فكتابتها في  
المصحف هي المرتبة الرابعة.

وأما الكلام، فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي  
يُكَتَّب بلا واسطة ذهني ولا لسان، والفرق بين كونه في زُبُر الأولين، وبين  
كونه في رَقٍّ منشور<sup>(١)</sup>، أوفي كتاب مكنون: واضح.

فقوله عن القرآن: ﴿وإنه لفي زُبُر الأولين﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ٧٩  
أي: ذكره ووصفه والإخبار عنه، كما أن محمداً مكتوبٌ عندهم،  
إذ القرآن أنزله الله على محمد، لم يُنزلْ على غيره أصلاً، ولهذا قال:  
«في الزُّبُر» ولم يقل في الصحف، ولا في الرق، لأن «الزُّبُر» جمع  
«زبور» و«الزُّبُر» هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وإنه لفي زُبُر الأولين﴾  
[الشعراء: ١٩٦] أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبيِّن  
المعنى المراد، ويبيِّن كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس، وهذا مثل  
قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، أي: ذكره،  
بخلاف قوله: ﴿في رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣] أو ﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾  
[البروج: ٢٢] أو ﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨] لأن العامل في الظرف  
إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو  
ذلك، أو يُقَدَّر: مكتوب في كتاب، أوفي رَقٍّ.

= ابن مسعود عند البزار (٢٣١٢)، والطحاوي ١٨٤/٤، والطبراني (١٠٠٩٠)  
و (١٠٢٧٣) وصححه ابن حبان (٧٥).

(١) زاد في (ب) و (ج) و (د): أولوح محفوظ، وقد ذكرت هذه الزيادة في (آ)، لكن أثبت  
فوق «أو» كلمة «لا» وفوق «محفوظ» كلمة «إلى» وهذا يعني في اصطلاحهم ترميجه، فإنه  
ليس من كلام المصنف.

والكتاب: تارة يُذَكَّرُ ويُرَادُ به محلُّ الكتابة، وتارة يُذَكَّرُ ويُرَادُ به الكلام المكتوب، وَيَجِبُ التفريقُ بَيْنَ كتابة الكلام في الكتاب، وكتابة<sup>(١)</sup> الأعيان الموجودة في الخارج فيه، فإنَّ تلك إنما يُكْتَبُ ذِكْرُها، وكلما تَدَبَّرَ الإنسانُ هذا المعنى، وَضَحَ له الفَرْقُ.

وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية: هي ما يُسْمَعُ منه، أو من المبلِّغ عنه، فإذا سَمِعَهُ السَّامِعُ، عَلِمَهُ وَحَفِظَهُ، فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع، فهو مقروء له متلو، فإن كَتَبَهُ، فهو مكتوب له مرسوم، وهو حقيقة في هذه الوجوه كُلُّها لا يَصِحُّ نفيه، والمجازُ يَصِحُّ نفيه، فلا يجوزُ أن يُقالَ: ليس في المصحف كلام الله، ولا: ما قرأ القارئ كلام الله، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يَسْمَعُ كلام الله من الله، وإنما يَسْمَعُهُ مِن مبلِّغه عن الله، والآية تدلُّ على فساد قول مَنْ قال: إن المسموعَ عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يَقُلْ حتى يَسْمَعَ ما هو عبارة عن كلام الله، والأصلُ الحقيقة. ومن قال: إن المكتوبَ في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله: فقد خَالَفَ الكتاب والسنة، وسَلَفَ الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلام<sup>(٢)</sup> الطحاوي رَحِمَهُ الله يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: إنه معنى واحد

---

(١) في (ب): وكتاب.

(٢) من هنا إلى قوله: في عدة آثار، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٩، وصرح بنسبته للشارح.



لا يُتَصَوَّرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَأَنَّ الْمَسْمُوعَ الْمُنْزَلَ الْمُقْرَءَ الْمَكْتُوبَ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ، فَإِنَّ الطَّحَاوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ بَدَأَ. وَكَذَلِكَ قَالَ غَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ، وَيَقُولُونَ: مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالُوا: مِنْهُ بَدَأَ، لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ الْكَلَامَ فِي مَحَلٍّ، فَبَدَأَ الْكَلَامُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَقَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ» أَيُّ: هُوَ الْمَتَكَلِّمُ بِهِ، فَمِنْهُ بَدَأَ، لَا مِنْ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: وَإِلَيْهِ يَعُودُ: أَنَّهُ يُرْفَعُ مِنَ الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ، فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ، وَلَا فِي الْمَصَاحِفِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ آثَارٍ<sup>(١)</sup>.

عجز العقل عن إدراك كيفية تكلمه سبحانه بالقرآن

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تُعَرَفُ كَيْفِيَّةُ تَكَلُّمِهِ بِهِ قَوْلًا لَيْسَ بِالْمَجَازِ، «وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيًّا» أَيُّ: أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ، فَسَمِعَهُ الْمَلِكُ جَبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ، وَسَمِعَهُ الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنَ الْمَلِكِ،

(١) أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٤٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْدُرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَنْدُرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيْسَرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا...».

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» وَرَقَةٌ ٢٥٤: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، رَوَاهُ مُسْنَدٌ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَتْنُهُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤/٧٣٣ مِنْ طَرِيقِ أَبِي كَرِيبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، بِهِ. وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. قُلْتُ: وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَا.

وَقَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ \* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. وفي ذلك إثباتُ صفةِ العلوِّ لله تعالى.

وقد أُورِدَ على ذلك أنَّ إنزالَ القرآنِ نظيرُ إنزالِ المطرِ، وإنزالِ الحديدِ، وإنزالِ ثمانية أزواجٍ من الأنعامِ.

والجواب: أنَّ إنزالَ القرآنِ فيه مذكور أنه إنزال من الله، قال تعالى: ﴿حَمَّ \* تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١-٢]. وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حم السجدة: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ \* فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٣-٥]. وقال تعالى: ﴿فَأَتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وإنزالُ المطرِ مقيَّدٌ بأنه مُنْزَلٌ من السماء، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]. والسماء: العلوُّ، وقد جاء في مكانٍ آخر: أنه منزل من المُنْزِنِ، والمزن: السحاب، وفي مكانٍ آخر: أنه منزل من الْمُعْصِرَاتِ، وإنزالُ الحديدِ والأنعامِ مُطْلَقٌ، فكيف يشْتَبُه هذا الإنزال

بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال<sup>(١)</sup>! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديدُه أجودَ، والأنعام تُخلَقُ بالتوالدِ المستلزم إنزال الذكورِ الماء من أصلابها إلى أرحامِ الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يُنزل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأنعام تَعْلُو فحولها إنائها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من عُلُو إلى رَحِمِ الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من عُلُو إلى سُفل، وعلى هذا فيَحْتَمَلُ قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦]:

وجهين: أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس. الثاني: أن تكون «من» لابتداء الغاية، وهذان الوجهان<sup>(٢)</sup> يُحْتَمَلَانِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾<sup>(٣)</sup> [الشورى: ١١].

وقوله: «وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا». الإشارة إلى ما ذكره من التكلم به على الوجه المذكور وإنزاله، أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلفُ الصالح، وأن هذا حقٌ وصِدْقٌ.

وقوله: «وَأَيُّقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ» ردُّه على المعتزلة وغيرهم بهذا القولِ ظاهر، وفي قوله: «بالحقيقة، ردُّ على مَنْ قال: إنه معنى واحدٌ قام<sup>(٤)</sup> بذاتِ الله لم يُسمَعْ منه، وإنما

الرد على من يقول  
بالكلام النفسي

(١) جملة «وهذا الإنزال بهذا الإنزال» لم ترد في (ب).

(٢) تحرفت في (أ) إلى: الجوهان.

(٣) في «زاد المسير» ٢٧٥/٧: ﴿جعل لكم من أنفسكم﴾ أي: من مثل خلقكم ﴿أزواجًا﴾ نساء. وقال ابن كثير ١٨٢/٧: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجًا﴾ أي: من جنسكم وشكلكم مئة عليكم وتفضلاً، جعل من جنسكم ذكراً وأنثى. وقال الألوسي ١٧/١٥: و﴿جعل﴾ أي: خلق ﴿من أنفسكم﴾ من جنسكم ﴿أزواجًا﴾ نساء.

(٤) في (ب): قائم.

هو الكلام النفساني، لأنه لا يُقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به: إن هذا كلامٌ حقيقة، وإلا للزم أن يكون الآخرس متكلماً، ولزم ألا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار آخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الآخرس، فالمكتوب: هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يُسميه أحد «آخرس»، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم<sup>(١)</sup> معنى مجرداً ثم عبّر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، أو أن الله خلق في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دون الملك هذه العبارة.

ويقال لمن قال: إنه معنى واحد: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! وفساد هذا ظاهر، وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعض، وكذلك كل من كلمه الله، أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثال ذلك: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدد.

وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق: أربعة مذاهب الناس في مسمى الكلام والقول  
أقوال:

(١) في (ب): فهم منه.

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: أنه اسم للفظ فقط، والمعنى ليس جزءاً مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز، لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن أتبعه.

الرابع: أنه مُشْتَرَك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض ٨٢ المتأخرين من الكلابية.

ولهم قول ثالث: يُروى عن أبي الحسن، أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام آدميين، لأن حروف آدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه، وهذا مبسوط في موضعه، وأما مَنْ قال إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا<sup>(١)</sup>

فاستدلالاً فاسد. ولو استدل مستدل بحديث في «الصحاحين» لقالوا: هذا خبر واحد! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه، وتلقيه بالقبول والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه مصنوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟! وقيل: إنما قال: «إِنَّ الْبَيَانَ لَفِي الْفُؤَادِ» وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه، فلا يجوز الاستدلال

---

(١) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو يذكر في كتب المتكلمين مع بيت قبله، هو: لا يُعْجِبُنْكَ مِنْ خُطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلًا

به، فَإِنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنى الكلام، وَزَعَمُوا أَنَّ عيسى عليه السلام نَفْسُ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَاتَّخَذَ اللاهوتُ بالنَّاسوتِ! أي: شيءٌ مِنَ الإلهِ بشيءٍ مِنَ الناسِ! أَفَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ نصرانيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلامِ على معنى الكلامِ، وَيُتْرَكُ مَا يُعْلَمُ من معنى الكلامِ في لغة العرب!

وأيضاً: فمعناه غيرُ صحيح، إذ لا زِمَهُ أَنْ الأخرسَ يُسَمَّى متكلماً، لقيام الكلامِ بقلبه، وإن لم يَنْطِقْ به، ولم يُسَمَّعْ منه، والكلامُ على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أُشِيرُ إليه إشارةً.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القولَ له شَبَهٌ قوي بقولِ النصارى القائِلين باللاهوت والنَّاسوتِ! فإنهم يقولون: كلامُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> هو المعنى القائمُ بذاتِ اللَّهِ الذي لا يُمكنُ سَماعُهُ، وإنما النَّظْمُ المسموعُ مخلوق، فإفهامُ المعنى القديم بالنظم المخلوق يُشَبِّهُ امتزاجِ اللاهوتِ بالنَّاسوتِ الذي قالته النصارى في عيسى عليه السلام، فانظُرْ إلى هذا الشَّبه ما أعجَبَهُ<sup>(٢)</sup>!

وَيَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قال: بأن الكلامَ هو المعنى القائمُ بالنفسِ قوله ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) لفظ الجلالة لم يرد في (ب).

(٢) انظر «الجواب الصحيح» ٧٣/٣.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي ١٤/٣ - ١٨، والطبراني (٩٤٧) و (١١٠٥)، وأحمد ٤٤٨/٥ - ٤٤٩، والطبراني في «الكبير» ١٩/١٩ (٩٤٥) و (٩٤٧) و (٩٤٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: وأكل أميَّاه ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكنني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله =

وقال: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا<sup>(١)</sup> أَحَدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِداً لغير مصلحتها، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ مَا يَقُومُ بِالْقَلْبِ مِنْ تَصَدِيقٍ بِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ وَطَلَبٍ، لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَإِنَّمَا يُبْطِلُهَا التَّكَلُّمُ بِذَلِكَ، فَعُلِمَ اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِكَلَامٍ.

وأيضاً: ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ»<sup>(٣)</sup>. فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ إِلَّا أَنْ تَكَلَّمَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ، وَالْمُرَادُ: ٨٣ حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ اللِّسَانُ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا خَاطَبَنَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ.

= ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير، وقراءة القرآن».

(١) في الأصول الأربعة: «وإنما»، والمثبت هو من البخاري والشافعي وإحدى روايات أحمد، ولفظ الآخرين: وإن الله قد أحدث.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» ٤٩٦/١٣ في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ بصيغة الجزم عن ابن مسعود، وأخرجه موصولاً الشافعي ٩٥/١، وأبوداود (٩٢٤)، والنسائي ١٩/٣، وأحمد ٣٧٦/١ و٣٧٧ و٤٠٩ و٤١٥ و٤٣٥ و٤٦٣ وسنده حسن، وهو عند ابن أبي شيبة ٧٣/٢، والحميدي (٩٤)، والطيالسي (٢٤٥)، والبخاري (٧٢٣)، والبيهقي ٣٥٦/٢، والطبراني (١٠١٢٠) و(١٠١٢١) و(١٠١٢٢) و(١٠١٢٣) و(١٠١٢٩) و(١٠١٣٠) و(١٠١٣١) و(١٠٥٤٥).

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٢٥٢٨) و(٢٥٢٩) و(٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وأبوداود (٢٢٠٩)، وابن ماجه (٢٠٤٠) و(٢٠٤٤)، والنسائي ١٥٦/٦ — ١٥٧، والدارقطني ١٧١/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٤٩/٢ — ٢٥٠، والخطيب في «تاريخه» ٤٣٥/٩، وأبونعيم في «الحلية» ٢٥٩/٢ و٢٨٢/٦ و٢٦١/٧، وفي «أخبار أصبهان» ٣٣١/٢.

وأيضاً ففي<sup>(١)</sup> «السنن»: أن معاذاً رضي الله عنه قال: يا رَسُولَ الله، وإنا لَمُواخِذُونَ بما نَتَكَلَّمُ به؟ فقال: «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>. فَبَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ بِاللِّسَانِ، فَلَفِظَ «الْقَوْلَ» وَ«الْكَلَامَ» وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا، مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ وَاسْمٍ فَاعِلٍ، إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا كَانَ لَفْظاً وَمَعْنَى. وَلَمْ يَكُنْ فِي مَسْمَى «الْكَلَامِ» نِزَاعٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا حَصَلَ النِّزَاعُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَدْعِ، ثُمَّ انْتَشَرَ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مُسَمَّى الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ وَنَحْوَهُمَا، لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ شَاعِرٍ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَرَفُوا مَعْنَاهُ، كَمَا عَرَفُوا مُسَمَّى الرَّأْسِ وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ تَعَالَى، وَإِنْ الْمَتَلَوُّ الْمَحْفُوظُ الْمَكْتُوبُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقَارِئِ حِكَايَةُ كَلَامِ اللَّهِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ قَالَ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَإِنْ

(١) فِي (ب): فِي.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١٦)، وَاحْمَدُ ٢٣١/٥، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٣٩٩/٨، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩٧٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَعَاذٍ. رُوِيَ عَنْ سَمَاعٍ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَعَاذٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضاً ٢٣٧/٥، وَالتَّيَالِسِيُّ (٥٦٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٧/١١ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ بْنِ الزَّوَالِ عَنْ مَعَاذٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَيْضاً، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٣٦/٥ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مَعَاذٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٨/١١، وَ«الْإِيمَانُ» ص ٢ مِنْ طَرِيقِ غَيْبِلَةَ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مَعَاذٍ.



اللَّهِ تعالى يقول: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]. أَفْتَرَاهُ سبحانه وتعالى يُشِيرُ إلى ما في نفسه أو إلى هذا المثلُّ المسموع؟ ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المثلُّ المسموع، إذ ما في ذات الله غيرُ مشارٍ إليه، ولا منزلٌ ولا مثلٌ ولا مسموعٌ.

وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ أَفْتَرَاهُ سبحانه يقول: لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِ ما في نفسي مما لم يسمعه ولم يعرفوه، وما في نفس الباري عزَّ وجلَّ لا حيلةَ إلى الوصولِ إليه، ولا إلى الوقوفِ عليه.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته<sup>(١)</sup> وهو المثلُّ المكتوبُ المسموع، فأما أن يُشِيرَ إلى ذاته فلا، فهذا صريحُ القولِ بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفرُ من المعتزلة، فإن حكاية الشيء مثله وشبهه، وهذا تصريحُ بأن صفاتِ الله تعالى محكيَّة، ولو كانت هذه التلاوة حكايةً، لكان النَّاسُ قد أَتَوْا بِمِثْلِ كلامِ الله، فأين عَجَزُهُمْ؟! ويكون التالي - في زَعْمِهِمْ - قد حكى بصوتٍ وحرفٍ ما ليسَ بصوتٍ وحرفٍ، وليس القرآنُ إلا سُوراً مُسَوَّرةً، وآياتٍ مُسَطَّرةً، في صُحُفٍ مطهَّرةٍ. قال تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [هود: ١٣]. ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ \* مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣-١٤]. ويكتب لمن قرأه بكل حرفٍ منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إنِّي لا أقولُ «آلم» حرفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، ٨٤

(١) في (ب): وعباراته.

وَلَا مَ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»<sup>(١)</sup>. وهو المحفوظ في صدور الحافظين، المسموع من ألسن التالين، قال الشيخ حافظ الدين النسفي<sup>(٢)</sup> رحمه الله في «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنى، وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما يُنسب إلى أبي حنيفة رحمه الله: أن مَنْ قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه، فقد رجع عنه<sup>(٣)</sup>، وقال: لا تجوز القراءة مع القدرة بغير العربية. وقالوا: لو قرأ بغير العربية، فإما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيقتل، لأن<sup>(٤)</sup> الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

كفر من أنكر أن  
القرآن كلام الله

وقوله: «وَمَنْ سَمِعَهُ، وقال: إنه كلام البشر، فقد كفر» لا شك في تكفير مَنْ أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكاً كان أو بشراً، وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أول وحرّف،

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) في ثواب القرآن: باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» وإسناده صحيح. وهو في «سنن الدارمي» ٤٢٩/٢، و«المستدرک» ٥٥٥/١.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد أبو البركات النسفي، قال اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ١٠٢: كان إماماً عديماً النظر في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، وله تصانيف معتبرة، توفي سنة ٧١٠هـ، وكتابه المنار اسمه الكامل «منار الأنوار» مختصر مفيد في أصول الفقه، كثير التداول والانتشار، وعليه شروح كثيرة، وقد طبع غير واحد منها، وانظر «كشف الظنون» ١٨٢٣/٢ - ١٨٢٧.

(٣) في الهداية، وشرحها للعبني ١٢٩/٢ - ١٣٠: ويروى رجوع أبي حنيفة في أصل المسألة - يعني القراءة بالفارسية - إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة القراءة بغير العربية، رواه أبو بكر الرازي وغيره، وعليه الاعتماد لتنزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً بالإجماع.

(٤) في (ب): فإن.

فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان، وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله» إن شاء الله تعالى.

إعجاز القرآن من  
جهة اللفظ والمعنى

وقوله: «ولا يُشبهه قول البشر». يعني: أنه أشرف وأفصح وأصدق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، الآية [الإسراء: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]. فلما عجزوا - وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة - عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين، أي: باللغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف. وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يتخاطبون بها، ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ \* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢]. ﴿أَلَمْ \* اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ \* نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١-٣]، الآية. ﴿أَلَمْص \* كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١-٢]، الآية، ﴿الر \* تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١-٢] وكذلك الباقي، ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتيكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتدرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم

اللَّهُ به، وسماع جبريل منه، كما يَتَذَرُّعُونَ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يَرُدُّ عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. كما في قوله تعالى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] ما يَرُدُّ على من<sup>(١)</sup> يَنْفِي الحرف، فإنه قال: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ ولم يَقُلْ: فاتوا بحرف، أو بكلمة، وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات، ولهذا قال أبو يوسف ومحمد<sup>(٢)</sup> رحمهما الله: إن أدنى ما يُجْزَى في الصلاة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة<sup>(٣)</sup>، لأنه لا يَقَعُ الإعْجَازُ بدون ذلك. واللَّهُ أعلم.

قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ أَنْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ».

صفات الله ليست  
كصفات البشر

ش: لَمَّا ذَكَرَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةٌ، مِنْهُ بَدَأَ، نَبَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ، نَفِيًّا لِلتَّشْبِيهِ عَقِيبَ الْإِثْبَاتِ، يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ وُصِفَ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، لَكِنْ لَا يُوصَفُ بِمَعْنَى مِنْ

(١) في (ب): ما.

(٢) هو العلامة المجتهد فقيه العراق، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة ومدون علمه، وراوي «الموطأ» عن الإمام مالك، فقد أقام عنده في المدينة ثلاث سنين وكسراً، وسمعه من لفظه، ولي القضاء للرشد بعد القاضي أبي يوسف. قال الإمام الشافعي: حملت عنه وقر بعير كتاباً، وما ناظرت سميماً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت، لفصاحته. توفي سنة (١٨٩هـ) في الرُّيِّ. مترجم في «السير» ٩/ رقم الترجمة (٤٥).

(٣) في «الهداية»: وأدنى ما يجزى من القراءة في الصلاة آية عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقالوا: ثلاث آيات قصار أو آية طويلة؛ لأنه لا يسمى قارئاً بدونها، فأشبه قراءة ما دون الآية، ونقل العيني في «البنية» ٢/ ٢٧٧: أن قولها هورواية عن أبي حنيفة.

معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلاً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبني الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين قرث التعطيل، ودم التشبيه، والمعطّل يعبدُ عدماً، والمشبّه يعبدُ صنماً. ويأتي في كلام الشيخ: «ومن لم يتوقّف النفي والتشبيه، زلّ ولم يُصب التنزيه» وكذا قوله: «وهو بين التشبيه والتعطيل» أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شرٌّ من التشبيه، لما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «فمن أبصر هذا، اعتبر» أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه، اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

قوله: «والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكلّ ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ، فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلّم في دينه إلا من سلّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ. وردّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

ش: المخالف في الرؤية: الجهميّة والمعتزلة، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطل مردود<sup>(١)</sup> بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية إحاطة

(١) سقطت من (ب).

الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة. وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلّها، وهي الغاية التي شَمَرَ إليها المشتمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِّمَها الذين هم عن ربِّهم مبجَّهون، وعن بابهِ مطرودون.

٨٦

وقد ذَكَرَ الشيخُ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣]﴾. وهي من أظهر الأدلة، وأما مَنْ أبى إلا تحريفها بما يُسمِّيه تأويلًا، فتأويلُ نصوصِ المعادِ والجنة والنار والحساب، أسهلُّ من تأويلها على أربابِ التأويل، ولا يَشَاءُ مبطلٌ أن يتأوَّلَ (١) النُّصوصَ، ويُحرِّفها عن مواضعها (٢) إلا وَجَدَ إلى ذلك من السبيل، ما وَجَدَهُ متأوِّلٌ هذه النصوص.

جناية التأويل  
الفاسد على الدين  
وأهله

وهذا الذي أَفْسَدَ الدنيا والدين، وهكذا فَعَلَتِ اليهودُ والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وَحَدَّرْنَا الله أن نَفْعَلَ مِثْلَهُمْ، وَأَبَى المبطلون إلا سُلُوكَ سبيلهم، وكم جَنَى التأويلُ الفاسدُ على الدين وأهله من جناية، فهل قُتِلَ (٣) عثمانُ رضي الله عنه إلا بالتأويلِ الفاسد! وكذا ما جَرَى في يومِ الجمل (٤)، وصِفِّين (٥)، ومقتل

(١) في (ب): يتناول.

(٢) في (ب): موضعها.

(٣) سنة خمس وثلاثين، وكانت مدة ولايته رضي الله عنه اثني عشر عاماً كاملة غير عشرة أيام أو أكثر قليلاً، وقتله أوَّلُ حرم دخل في الإسلام.

(٤) في سنة ٣٦هـ بالبصرة، وقتل فيه خلق كثير من أعلام المسلمين، وذوي الفَنَاءِ والنَجْدَةِ. انظر الطبري ٤/٤٤٥ - ٥٤٢.

(٥) صِفِّين: موضع بقرب الرُّقَّة على شاطئ الفرات، وبه كانت المعركة في صفر سنة ٣٧هـ، انظر الطبري ٤/٥٦٣ - ٥٧٥ و ٥/٥ - ٦٤.

الحسين<sup>(١)</sup> رضي الله عنه، والحرّة<sup>(٢)</sup>؟ وهل خَرَجَتِ الخوارجُ، واعتزَلَتِ المعتزلةُ، ورَفَضَتِ الرّوافضُ، وافترَقَتِ الأُمّةُ على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويلِ الفاسد؟!.

وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محلّه في هذه الآية، وتَعَدِيَتُهُ بأداة «إلى» الصريحة في نَظَرِ العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدلُّ على خلاف حقيقته وموضوعه، صريحٌ في أن اللّهُ أرادَ بذلك نَظَرَ العين التي في الوجه إلى الربِّ جلُّ جلاله.

معاني النظر تختلف  
بحسب استعمالاته

فإن النظر له عدّة استعمالات، بحسب صلاته وتَعَدِيَتِهِ بنفسه، فإنَّ عُدِّيَ بنفسه، فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. وإنَّ عُدِّيَ بـ «في»، فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإنَّ عُدِّيَ بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أُضِيفَ إلى الوجه الذي هو محل البصر! وروى ابن مردويه<sup>(٣)</sup> بسنده إلى ابن عمر، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ - قال: مِنَ البهاء والحُسْنِ ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، قال: في وجه

(١) في سنة ٦١هـ، في المحرم لعشر خلون منه في كربلاء، وهي موضع طرف البرية قرب الكوفة. انظر الطبري ٤٠٠/٥ - ٤٧٠.

(٢) هوليزيد بن معاوية على أهل المدينة سنة ٦٣هـ والحرّة التي وقعت فيها هذه الواقعة تقع شرقي المدينة، وتسمى حرّة واقم. انظر الطبري ٤٨٢/٥ - ٤٩٥، وانظر ما قاله ابن حزم في «جوامع السيرة» ص ٣٥٧ - ٣٥٨ عن هذه الواقعة.

(٣) هو الحافظ المجود العلامة محدث أصبهان، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني صاحب «التفسير الكبير» و«التاريخ» والأمالى الكثيرة، المتوفى سنة ٤١٠هـ. مترجم في «السيرة» ١٧ / رقم الترجمة (١٨٨).

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>. عن الحسن قال: نَظَرْتُ إِلَى رَبِّهَا فَنُصِّرْتُ بِنُورِهِ.  
وقال أبو صالح<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إِلَى رَبِّهَا  
نَاطِرَةٌ﴾ قال: تَنْظُرُ إِلَى وَجهِ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ.

وقال عكرمة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: مِنَ النِّعَمِ، ﴿إِلَى رَبِّهَا  
نَاطِرَةٌ﴾، قال: تَنْظُرُ إِلَى رَبِّهَا نَظَرًا، ثُمَّ حَكَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>.

وهذا قولٌ كُلِّ مَفْسِّرٍ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْحَدِيثِ.

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. قال  
الطبري: قال علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك رضي الله عنهما:  
هو النظرُ إِلَى وَجهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٨٧

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» ١٢٠/٢٩ من طريق علي بن الحسين بن أبجر، حدثنا  
مصعب بن المقدم، حدثنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير، عن ابن عمر، قال: قال  
رسول الله ﷺ: «إِنْ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنزَلَةٌ لِمَنْ يَنْظُرُ فِي مَلَكَةِ أَلْفِي سَنَةٍ، قَالَ: وَإِنْ  
أَفْضَلُهُمْ مَنزَلَةٌ لِمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجهِ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: ثُمَّ تَلَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ  
إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قَالَ: بِالْبَيَاضِ وَالصَّفَاءِ، قَالَ: إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قَالَ: تَنْظُرُ كُلَّ يَوْمٍ فِي  
وَجهِ اللَّهِ جُلَّ عِزِّهِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَضَعْفِ ثَوِيرٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي فَاخْتَةَ، فَقَدْ  
وَصَفَهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ بِأَنَّهُ مِنْ أَرْكَانِ الْكُذْبِ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: مَتْرُوكٌ، وَضَعْفُهُ غَيْرُ  
وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

(٢) هو باذام، ويقال: باذان، مولى أم هانئ بنت أبي طالب. روى عن ابن عباس  
وعكرمة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، ومولاته أم هانئ، وعامة ما يرويه تفسير،  
وما أقل ما له من المسند... قال ابن عدي: ولا أعلم أحداً من المتقدمين رضيهم. وقد  
ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الثانية عشرة من «تاريخ الإسلام» وهي التي توفي  
أصحابها ما بين ١١١ - ١٢٠. مترجم في «السير» ٥ / رقم الترجمة (١١).

(٣) انظر «الشريعة» ص ٢٥٦ للأجري.



فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظرُ إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسولُ الله ﷺ والصحابةُ من بعده، كما روى مسلم في «صحيحه» عن ضُهِيب، قال: قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مُناد: يا أهل الجنة، إنَّ لكم عند الله موعداً ويريد<sup>(١)</sup> أن يُنجزكموه، فيقولون: ما<sup>(٢)</sup> هو؟ ألمْ يُثقل موازيننا، ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا<sup>(٣)</sup> من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما<sup>(٤)</sup> أعطاهم شيئاً أحبَّ إليهم من النظرِ إليه<sup>(٥)</sup> وهي الزيادة».

ورواه غيره بأسانيد متعددةٍ وألفاظٍ أخر، معناها: أن الزيادة: النظرُ إلى وجه الله عز وجل.

وكذلك فسرها الصحابةُ رضي الله عنهم، روى ابن جرير عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي الله عنهم<sup>(٦)</sup>.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾

(١) في ابن ماجه: «يريد» بلا واو.

(٢) في ابن ماجه: «وما».

(٣) في ابن ماجه: «وينجنا».

(٤) في ابن ماجه: «فوالله ما».

(٥) أخرجه مسلم (١٨١) في الإيمان: باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، والترمذي (٢٥٥٥) و(٣١٠٤)، وابن ماجه (١٨٧)، وأحمد ٣٣٢/٤ و٣٣٣، والطيالسي (١٣١٥)، والطبري (١٧٦٢٦)، والأجري ص ٢٦١. واللفظ الذي ساقه المصنف هو لغير مسلم.

(٦) سيذكرها الشارح رحمه الله في الصفحة ٢١٦، وسنخرجها هناك.

[المطففين: ١٥]. اُخْتِجَّ الشافعيُّ رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذَكَرَ ذلك الطبريُّ وغيره عن المُزَنِّي<sup>(١)</sup>، عن الشافعيِّ، وقال الحاكم<sup>(٢)</sup>: حدثنا الأصمُّ، حدثنا الربيعُ بنُ سليمان<sup>(٣)</sup> قال: حَضَرْتُ محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وقد جاءته رُقْعَةٌ من الصَّعِيدِ فيها: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. فقال الشافعيُّ: لَمَّا أَنْ حُجِبَ هَؤُلَاءِ فِي السُّخْطِ، كَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوْلِيَائَهُ يَرَوْنَهُ فِي الرُّضَا<sup>(٤)</sup>.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرْضَيْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالأيتان دليلٌ عليهما:

الرد على المعتزلة في  
نفي الرؤية

(١) هو الإمام العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وهو صاحب «المختصر» الذي اختصره من علم الشافعي ومن معنى قوله، قال في مقدمته: اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلامه نبيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه، والله وليّ التوفيق. توفي سنة (٢٦٤هـ). مترجم في «السير» ١٢ / رقم الترجمة (١٨٠).

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله بن البيهقي النيسابوري الشافعي صاحب «المستدرک على الصحيحين» وغيره من التأليف، صنّف وخرّج، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم على تشييع قليل فيه، توفي سنة (٤٠٥هـ). مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (١٠٠).

(٣) هو ابن عبد الجبار بن كامل، الإمام المحدث الفقيه الكبير، أبو محمد المرادي مولا هم المصري المؤذن، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، وشيخ المؤذنين بجامع القسطنطينية، طال عمره، واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، أفنى عمره في العلم ونشره، توفي سنة (٢٧٠هـ). مترجم في «السير» ١٢ / رقم الترجمة (٢٢٢).

(٤) ورواه عنه البيهقي في «مناقبه» ١/ ١٩٩ من طريق عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني عن الربيع بن سليمان...

أما الآية الأولى ، فالاستدلالُ منها على ثبوت رؤيته من وجوه :  
أحدها : أنه لا يُظَنُّ بكليمِ الله ورسوله الكريم ، وأعلم الناس بربه  
في وقته أن يسأل ما لا يجوزُ عليه ، بل هو عندهم من أعظم المحال .  
الثاني : أن الله لم يُنكِرْ عليه سؤاله ، ولما سأل نوحٌ عليه السلام  
ربه نجاهَ ابنه أنكر عليه سؤاله ، وقال : ﴿ إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ  
الْجَاهِلِينَ ﴾ [هود : ٤٦] .

الثالث : أنه تعالى قال : ﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾ ، ولم يقل : إني لا أرى ،  
ولا تجوزُ رؤيتي ، أولستُ بمرئيٍّ ، والفرق بين الجوابين ظاهر ، ألا ترى  
أن مَنْ كان في كُفٍّ حَجَرٍ ، فظنه رجلٌ طعاماً ، فقال : أَطْعَمْنِيهِ ، فالجوابُ  
الصحيح : إنه لا يؤكَل ، أما إذا كان طعاماً ، صحَّ أن يقال : إنك لن  
تأكَلَه . وهذا يدلُّ على أنه سبحانه مرئي ، ولكن موسى عليه السلام  
لا تحتمِلُ قواه رؤيته في هذه الدار ، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته  
تعالى . يُوضحه :

٨٨

الوجه الرابع : وهو قوله : ﴿ وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ  
فَسَوْفَ تَرِنِي ﴾ [الأعراف : ١٤٣] . فأعلمه أن الجبلَ مع قوته وصلابته  
لا يثبتُ للتجلى في هذه الدار ، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ من ضَعْفٍ ؟  
الخامس : أن الله سبحانه قادرٌ على أن يجعلَ الجبلَ مستقرّاً ،  
وذلك ممكن ، وقد علّق به الرؤية ، ولو كانت محالاً ، لكان نظيرُ أن  
يقول : إن استقرَّ الجبلُ ، فسوف آكلُ وأشربُ وأنا ، والكلُّ عندهم سواء .  
السادس : قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّا ﴾  
[الأعراف : ١٤٣] ، فإذا جازَ أن يتجلى للجبل الذي هو جمادٌ لا ثوابَ له  
ولا عقاب ، فكيف يمتنعُ أن يتجلى لرُسُلِهِ وأوليائه في دار كرامته ! ولكنَّ

اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْجَبَلَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ لِرُؤْيَتِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ، فَالْبَشَرُ أَوْضَعُفُ.

السابع: أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى وَنَادَاهُ وَنَاجَاهُ، وَمَنْ جَازَ عَلَيْهِ التَّكَلُّمُ وَالتَّكْلِيمُ، وَأَنْ يَسْمَعَ مَخَاطَبَهُ كَلَامَهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَرُؤْيَتُهُ أَوْلَى بِالْجَوَازِ، وَلِهَذَا لَا يَتِمُّ إِنكَارُ رُؤْيَتِهِ إِلَّا بِإِنْكَارِ كَلَامِهِ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا. وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ تَأْيِيدَ النَّفْيِ بِـ«لَنْ» وَأَنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ فِي الْآخِرَةِ، فَفَاسِدٌ، فَإِنَّهَا لَوْ قُيِّدَتْ بِالتَّأْيِيدِ لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ النَّفْيِ فِي الْآخِرَةِ. فَكَيْفَ إِذَا أُطْلِقَتْ! قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. وَلَأنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ الْمَطْلُوقِ، لَمَا جَازَ تَحْدِيدُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]. فَثَبَّتَ أَنَّ «لَنْ» لَا تَقْتَضِي النَّفْيَ الْمُؤَبَّدَ.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ«لَنْ» مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَأَعْضُدَا<sup>(١)</sup>  
وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: فَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى الرُّؤْيَةِ مِنْ وَجْهِ حَسَنِ لَطِيفٍ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي سِيَاقِ التَّمْدِيحِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ، وَأَمَّا الْعَدَمُ الْمُحْضَرُ، فَلَيْسَ بِكَمَالٍ، فَلَا يُمَدِّحُ بِهِ، وَإِنَّمَا يُمَدِّحُ الرَّبُّ تَعَالَى بِالنَّفْيِ إِذَا تَضَمَّنَ أَمْرًا وَجُودِيًّا، كَمَدْحِهِ بِنَفْيِ السَّنَةِ وَالنَّوْمِ، الْمَتَضَمِّنِ كَمَالَ الْقِيُومِيَّةِ، وَنَفْيِ الْمَوْتِ الْمَتَضَمِّنِ كَمَالَ الْحَيَاةِ، وَنَفْيِ اللَّغُوبِ وَالْإِعْيَاءِ، الْمَتَضَمِّنِ كَمَالَ الْقُدْرَةِ،

---

(١) الرجز في «الكافية الشافية» بشرح ابن مالك ١٥١٥/٣ نشر جامعة أم القرى، ورواية الثاني فيه: فقوله اردد وخلافه اعضدا.

ونفي الشريك والصاحبة والولد<sup>(١)</sup> والظهير، المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمدِيَّته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان، وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يُشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإذا: المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال ٨٩ تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَى الْجُمُعَانَ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ \* قال الإدراك قدر زائد على الرؤية كلاً [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فلم ينف موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم الدالة على الرؤية، فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمساند<sup>(٢)</sup> والسنن<sup>(٣)</sup>.  
نواتر أحاديث الرؤية

(١) في (ب): والولد والصاحبة.

(٢) في (ب) و(ج): المسانيد.

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٠٥.

فمنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنْ نَاسَأَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، الحديث، أخرجه في «الصحيحين» بطوله.

وحديث أبي سعيد الخدري أيضاً في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> نظيره.

وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كُنَّا جُلُوساً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبُّكُمْ عَيْنًا، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»<sup>(٣)</sup>، الحديث أخرجه في «الصحيحين».

- 
- (١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٦٠)، وأحمد ٢٧٥/٢ و٢٩٣ و٣٦٨ و٥٢٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٧٠ و١٧١ و١٧٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩)، واللالكائي (٨١٤) و(٨١٧) و(٨١٩) و(٨٢٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٧٥)، والطبراني (٢٣٨٢)، والأجري في «الشرعة» ص ٢٥٩ و٢٦٠، والحميدي (١١٧٨).
- (٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، وابن منده في «الإيمان» (٨١٠) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨)، وابن خزيمة ص ١٦٩ و١٧٢ و١٧٣، واللالكائي (٨١٨)، وابن أبي عاصم (٤٥٢) و(٤٥٧) و(٤٥٨)، والأجري في «الشرعة» ص ٢٦٠ و٢٦١.
- (٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣)، وابن منده في «الإيمان» (٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨١٥)، وابن مساجه (١٧٧)، والترمذي (٢٥٥٤)، وأبو داود (٤٧٢٩) وأحمد ٣٦٠/٤ و٣٦٢ و٣٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٦٨ و١٦٩، واللالكائي (٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٩)، وابن أبي عاصم (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) =

وحديث صهيب رضي الله عنه المتقدم، رواه مسلم وغيره<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا رَبَّهُمْ<sup>(٢)</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِذَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذْنٍ»، أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَيَلَقَيْنَ اللَّهَ أَحَدُكُم يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تُرْجُمَانٌ يُتَرْجَمُ لَهُ، فَلْيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُبْعَثْ إِلَيْكَ رَسُولًا فَيَبْلُغَكَ؟ فَيَقُولُ: بَلَى يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَمْ أُعْطِكَ مَالًا وَأَفْضَلَ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولُ، بَلَى يَا رَبِّ»، الحديث. أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>.

وقد رَوَى أَحَادِيثَ الرُّوْيَةِ نَحْوُ ثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ أَحَاطَ بِهَا

---

= و (٤٤٩) و (٤٥٠) و (٤٥١)، والأجري ص ٢٥٧ - ٢٥٩، والطبراني في «الكبير» (٢٢٢٤) و (٢٢٢٥) و (٢٢٢٦) و (٢٢٢٧) و (٢٢٢٩) و (٢٢٣٢) و (٢٢٣٣) و (٢٢٣٤) و (٢٢٣٥) و (٢٢٣٦) و (٢٢٣٧) و (٢٢٨٨) و (٢٢٩٢)، والحميدي في «مسنده» (٧٩٩).

(١) انظر الصفحة ٢١١ ت (٥).

(٢) كذا في الأصول الأربعة، ولفظه عند مخرجه: «وبين أن ينظروا إلى ربهم».

(٣) البخاري (٤٨٧٨) و (٤٨٨٠) و (٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، وأخرجه الترمذي (٢٥٣٠)، وابن ماجه (١٨٥)، واللالكائي (٨٣٤)، والأجري ص ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤.

(٤) برقم (١٤١٣) و (٣٥٩٥)، وأخرجه مسلم (١٠١٦) (٦٧)، والترمذي (٢٤١٥)، وابن ماجه (١٨٥) واللالكائي (٨٣٤) وأحد ٢٥٦/٤ و ٣٧٧، والأجري ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٥) انظر «الشریعة» للأجري ص ٢٦٤ - ٢٧٠، و«النهاية» لابن كثير ٣٠٠/٢ - ٣٠٣، و«شرح أصول الاعتقاد» لللالكائي ٣/٤٧٠ - ٤٩٩.

معرفةً يَقْطَعُ بَانَ الرسولَ قالها، ولولا أَنِّي التَزَمْتُ الاختِصَارَ، لَسُقْتُ ما في البابِ مِنَ الأحاديثِ.

وَمَنْ أَرَادَ الوقوفَ عليها، فليُواظِبْ سَماعَ الأحاديثِ النبوية، فإنَّ فيها مع إثباتِ الرؤية أَنَّهُ يُكَلِّمُ مَنْ شاءَ إِذا شاءَ، وَأَنَّهُ يَأْتِي الخلقَ لفصل القضاء يومَ القيامة، وَأَنَّهُ فوقَ العالم، وَأَنَّهُ يُنادِيهم بصوتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ يَتَجَلَّى لعباده، وَأَنَّهُ يَضْحَكُ إِلى غيرِ ذلك من الصِّفَاتِ التي سَماعُها على الجهمية بمنزلةِ الصواعق.

وكيف تَعَلَّمَ أصولُ دينِ الإسلامِ من غيرِ كتابِ اللَّهِ وسُنَّةِ رسوله! وكيف يُفسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ بغيرِ ما فُسِّرَ به رسوله ﷺ وأصحابُ رسوله، الذين نَزَلَ القرآنُ بِلغتهم! وقد قال ﷺ: «مَنْ قَالَ في القرآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعْهُ»

أصول الدين  
لا تعلم إلا من  
كتاب الله وسنة  
رسوله

(١) علقه البخاري في «صحيحه» ٤٥٣/١٣ بصيغة التمرىض: «ويذكر». ووصله بتمامه أحمد ٤٩٥/٣، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، و«خلق أفعال العباد» ص ٩٢ والحاكم ٤٣٧/٢ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن عبد الله بن أنس، وعبد الله بن محمد: صدوق، في حديثه لين لسوء حفظه، لكن قال الحافظ في «الفتح» ١٧٤/١: وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. . وإسناده صالح، وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ١١٥، ١١٦ من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر. . وفي إسناده ضعف. وفي قول الحافظ عن هذا الطريق: وفي إسناده ضعف قصور بين، فإن فيها عمر بن صبح، وهو متروك الحديث، وكذبه ابن راهويه، وأبو الجارود إن كان زياد بن المنذر، فقد كذبه ابن معين، وإن لم يكن هو فمجهول، فهذه الطريق لا يشك في وضعها ولا تصح أن يقوى بها الحديث، فيبقى الطريق الثاني، فإن كان صالحاً كما قال الحافظ فيتنقى بها الحديث — والله أعلم — على أن البيهقي رحمه الله حين أخرج الحديث في «الأسماء والصفات» ص ٢٧٣ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه، ولم يثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل، أو في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه، وليس بنا ضرورة إلى إثباته.



مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>، وفي<sup>(٢)</sup> رواية: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>. وسُئِلَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفِكْهَةً أَبَا﴾ [عبس: ٣١]: ما الأب؟ فقال: أي سماءٍ تُظِلُّني، وأي أرضٍ تُقِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم<sup>(٤)</sup>؟

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تُعَقِّلُ رؤية بلا مقابلة! ومن قال: يرى لا في جهة، فليُراجِعْ عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الراي، ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، ردَّ عليه كُلُّ من سمعه بفطرته السليمة.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢) في أول التفسير، والطبري (٧٣) و (٧٤) و (٧٥) و (٧٦) و (٧٧) من حديث ابن عباس، وفي سنده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف، وضعفه أحمد وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن معين وغيرهم.

(٢) سقطت من الأصول الأربعة.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، وأحمد ٢٣٣/١ و ٢٦٩ و ٣٢٣ و ٣٢٧ من حديث ابن عباس، وفيه عبد الأعلى، وهو ضعيف كما مر، وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث جندب، وهم منه، فإن لفظ رواية جندب: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه الطبري (٨٠)، وأبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٩٣) وفي سنده سهيل بن أبي حزم، وضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم. (٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» فيما ذكره ابن كثير في «تفسيره» ١/١٦ من طريق محمد بن يزيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: أن أبا بكر سُئِلَ عن قوله تعالى: (وفاكهة وأباً)... .

وسنده منقطع. وقوله: «تقلني» أي: تحملني، أقل الشيء واستقله: رفعه وحمله. ونقل ابن كثير مثل ذلك عن عمر، ثم قال: وهذا محمول على أنها رضي الله عنها إنما أرادت استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبأً من الأرض ظاهر لا يجهل لقوله: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَعَنْبًا﴾.

ولهذا أَلَزَمَ المعتزلة مَنْ نَفَى العُلُو بالذاتِ بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تُعَقَّل رُؤْيَةٌ بغير جهة.

عجز الأَبصار عن  
رؤيته سبحانه في  
الدنيا

ولإنما لم نَرَهُ في الدنيا لِعَجْزِ أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمسُ إذا حَدَقَ الرائي البصر في شُعاعها، ضَعُفَ عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدارِ الآخرة، أكَمَلَ اللَّهُ قُوَى الأدميين حتى أطاقوا رؤيته، ولهذا لما تَجَلَّى اللَّهُ للجبل ﴿خَرَّ مُوسَى صَبَقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بأنه لا يَرَاكَ حيًّا إلا مات، ولا يابَسُ إلا تَدَهَّدَ، ولهذا كان البَشَرُ يَعْجِزُونَ عن رؤية المَلَكِ في صورته، إلا مَنْ أَيْدَهُ الله كما أَيْدَ نُبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِّيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: لا يُطِيقُونَ أن يروا المَلَكَ في صورته، فلو أنزلنا إليه مَلَكًا، لجعلناه في صُورَةِ بشر، وحينئذ يَشْتَبِهَ عليهم: هل هو بشرٌ أو مَلَكٌ؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن يبعث فينا رسولاً مِنَّا.

وما أَلَزَمَهُمُ المعتزلةُ هذا الإلزامَ إلا لَمَّا وافقوهُم على أنه لا دَاخِلَ العالم ولا خارِجَه، لكن قول من أثبتَ موجوداً يُرى لا في جهة، أقرب إلى العقلِ مِنْ قول من أثبتَ موجوداً قائماً بنفسه لا يُرى ولا في جهة. ويُقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجَهَةُ: أتريدُ بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدمياً؟ فإن أردت بها أمراً وجودياً، كان التقديرُ<sup>(١)</sup>: كُلُّ ما ليس في شيء موجود لا يُرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دَلِيلَ على إثباتها، بل هي باطلة، فإنَّ سَطْحَ العالم يُمكنُ أن يُرى، وليس

٩١

(١) في (د) ومطبوعة مكة: التقرير.

العالم في عالم آخر، وإن أَرَدْتَ بالجهة أمراً عديمياً، كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نُسَلِّمُ أنه ليس في جهةٍ بهذا الاعتبار.

وكيف يَتَكَلَّمُ في أصول الدين مَنْ لا يَتَلَقَّاهُ مِنَ الكتاب والسنة، وإنما يَتَلَقَّاهُ من قولِ فلان! وإذا زَعَمَ أنه يَأْخُذُهُ مِنَ كتابِ الله لا يتلقى تَفْسِيرَ كتابِ الله مِنْ أحاديثِ الرسول ولا يَنْظُرُ فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقولِ إلينا عن الثقات النَّقْلَةِ، الذين تَخَيَّرَهُمُ النَّقَّادُ، فإنَّهُمْ لم يَنْقُلُوا نَظْمَ القرآنِ وَحْدَهُ، بل نَقَلُوا نَظْمَهُ ومعناه، ولا كانوا يَتَعَلَّمُونَ القرآنَ كما يَتَعَلَّمُ الصَّبِيانُ، بل يَتَعَلَّمُونَهُ بمعانيه. ومن لا يَسْأَلُكَ سَبِيلَهُمْ، فإنَّما يَتَكَلَّمُ برأيه، ومن يَتَكَلَّمُ برأيه، وما يَظُنُّه دينَ الله ولم يَتَلَقَّ ذَلِكَ مِنَ الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أَصابَ، وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الكتاب والسُّنَّةِ، فهو مأجور وإن أَخْطَأَ، لكن إن أَصابَ يُضَاعَفُ أَجْرُهُ.

وقوله: «والرؤية حقٌّ لأهل الجنة». تَخْصِيصُ أَهْلِ الجنة بالذكر، يُفْهَمُ منه نفْيُ الرؤية عن غيرهم، ولا شَكٌّ في رؤية أَهْلِ الجنة لِربِّهم في الجنة، وكذلك يَرَوْنَهُ في المحشر قَبْلَ دُخُولِهِمُ الجنة، كما ثَبَتَ ذلك<sup>(١)</sup> في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ. وَيَذَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. واختِلِفَ في رؤية أَهْلِ المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يَرَاهُ إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أَهْلُ الموقف؛ مؤمنُهُم وكافرُهُم، ثم يَحْتَجِبُ عن الكفار ولا يَرَوْنَهُ بعد ذلك.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دُونَ بَقِيَةِ الكفار. وكذلك الخلافُ في تكليمه لأهل الموقف.

---

(١) «ذلك» لم ترد في (ب).

الاتفاق على أنه  
لا يرى الله تعالى  
أحد في الدنيا  
بعينه

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بَعِينَهُ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَتَنَازَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا فِي نَبِيِّنَا ﷺ خَاصَّةً، مِنْهُمْ مَنْ نَفَى رُؤْيَيْهِ بِالْعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا لَهُ ﷺ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(٢)</sup> فِي كِتَابِهِ «الشَّافِ» اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعَدَهُمْ فِي رُؤْيَيْهِ ﷺ، وَإِنْكَارَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ ﷺ رَأَى رَبَّهُ بَعِينَ رَأْسَهُ، وَأَنَّهَا قَالَتْ لِمَسْرُوقٍ حِينَ سَأَلَهَا: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتُ، ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ كَذَبَ<sup>(٣)</sup>. ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ

(١) في (ب): بعينه.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ثم السبتي، المالكي عالم المغرب وإمام الحديث في عصره وصاحب التوالمف النفيسة البديعة، المتوفى سنة ٥٠٤هـ - مترجم في (السيرة) ٢٠/٢١٢ - ٢١٨ والنص الذي نقله عنه الشارح هو في «الشفاء» ص ١٩٥ - ٢٠٢.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) و (٧٣٨٠)، ومسلم (١٧٧)، وأحمد ٤٩/٦ - ٥٠، والترمذي (٣٠٦٨) و (٣٢٧٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣١١/١٢، وابن حبان (٦٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤، والطبري ٢٧/٥٠. ولفظ مسلم: قال مسروق: كنت متكئاً عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلست، فقالت: يا أم المؤمنين: أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣] ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض» فقالت: أولم تسمع أن الله يقول: ﴿لَا تَدْرُكُهُ أَبْصَارٌ وَهُوَ يَدْرُكُ أَبْصَارَ﴾ وهو اللطيف الخبير [الأنعام: ١٠٣] أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسَلْ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١] قالت: ومن زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ =

جماعةٌ بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة، واختُلفَ عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعةٌ من المُحدثين والفقهاء والمتكلمين.

٩٢

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأى ربه بعينه<sup>(١)</sup>، وروى عطاء<sup>(٢)</sup> عنه: رآه بقلبه<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال:

وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آية النجم، والتنازع فيها ماثور، والاحتمال لها ممكن.

= فما بلغت رسالته ﴿المائدة: ٦٧﴾ قالت: ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥].

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠١، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٢)، والترمذي (٣١٣٤)، والطبري ١١٠/١٥، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦)، والحاكم ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك﴾ قال: رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به، وهو موقوف على ابن عباس، وليس نصاً في الرؤية، فإنه لم يذكر متعلق الرؤية. وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٩.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكِّي، كان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، توفي رحمه الله سنة (١١٥هـ). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٦) من طريق ابن أبي شيبة، عن حفص، عن عبد الملك عن عطاء، عن ابن عباس، قال: رآه بقلبه، ورواه من طريق آخر عن ابن عباس قال: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾، «ولقد رآه نزلة أخرى﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين، وأخرجه الطبري ٥٢/٢٧، والترمذي (٣٢٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٣١، واللالكائي (٩١٠) و(٩١١) من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: إن النبي ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «رأيت نوراً». وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور» - وفي رواية: النار - لو كشفه، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»<sup>(٢)</sup>. فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر: «رأيت نوراً»: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أنى أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه! أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته! فهذا صريح في نفي الرؤية، والله أعلم. وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك.

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) وابن منده في «الإيمان» (٧٧٠)، وأخرجه أحمد ١٤٧/٥ بلفظ: «قد رأيته نوراً أنى أراه»، وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «يوم القيامة أول يوم نظرت فيه عين إلى الله عز وجل»، رواه الدارقطني فيما ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ١٩١/٦، وله شاهد مرسل رواه أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٤٩.

(٢) هو في صحيح مسلم (١٧٩) في الإيمان: باب قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، وأخرجه أحمد ٤٠٥/٤، وابن ماجه (١٩٥)، وابن منده (٧٧٥) و (٧٧٦) و (٧٧٧) و (٧٧٨) و (٧٧٩)، وابن حبان (٢٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٩، والأجري في «الشرعية» ص ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٨٠ - ١٨١.

ونحنُ إلى تقرير رؤيته لجبريلَ أَخَوُجُ منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤيةُ الربِّ تعالى أعظمَ وأعلى، فإنَّ النبوةَ لا يتوقَّفُ بُبوتها عليها البتة.

وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية» هذا لكمالِ عظمته وبهائه، سُبْحَانَهُ وتعالى، لا تدركه<sup>(١)</sup> الْأَبْصَارُ، ولا تُحِيطُ به<sup>(٢)</sup>، كما يُعْلَمُ ولا يُحَاطُ به علماً، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

تأويل المنزلة  
تحريف لكلام الله  
ورسوله

وقوله: «وتفسيره على ما أراد الله وَعَلِمَهُ» إلى أن قال: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا» أي: كما فَعَلَتِ المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه، فالتأويل الصحيح هو الذي يُوَفِّقُ ما جاءت به السنة، والفاصدُ المخالف له، فكلُّ تأويلٍ بمعنى لم يَدُلَّ عليه دَلِيلٌ مِنَ السياق، ولا معه قرينةٌ تَقْتَضِيهِ، فإن هذا لا يَقْصِدُهُ الْمُبِينُ الهادي بكلامه، إذ لو قَصَدَهُ، لَحَفَّ بالكلام قرائنٌ تَدُلُّ على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يُوقِعَ السامِعَ في اللَّبْسِ والخطأ، فإن الله أَنْزَلَ كَلَامَهُ بياناً وهدي، فإذا أَرَادَ به خِلَافَ ظاهره، ولم يَحُفَّ بِهِ قَرَائِنٌ تَدُلُّ على المعنى الذي يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ إلى فهمٍ كُلِّ أَحَدٍ، لم يكن بياناً ولا هدي، فالتأويلُ إخبارٌ بمراد المتكلم، لا إنشاء.

٩٣

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإنَّ المقصودَ فَهْمُ مُرَادِ<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصول: لا تراه، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): ولا يحيط به علم.

(٣) في (ب): كلام.

المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً، كان كذباً على المتكلم.

ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يُصرَّح بإرادة ذلك المعنى.

الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم

ومنها: أن يستعمل اللفظ<sup>(١)</sup> الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يُبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرِد ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما يدلُّ على أنه إنما أرادَ حقيقته وما وُضِعَ له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣]. و«إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»<sup>(٢)</sup>. فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دلَّ عليه حقيقة لفظه الذي وُضِعَ له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدلُّ عليه، ولا اقترن به ما يدلُّ عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهّم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له، فإن منازعه لما احتج عليه به، ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر لم تذكروه، وهو أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده،

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) وقد تقدم تخريجه مفصلاً في الصفحة ٢١٦.



وعدم إرادة ظاهره على أن مجازَه هو المراد، فحملناه عليه دلالة،  
لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أرادَه، وهو إما  
صِدْقٌ وإما<sup>(١)</sup> كَذِبٌ كما تقدّم، ومن المُمتنع أن يُريدَ خِلَافَ حَقِيقَتِهِ  
وظاهِرِه، ولا يُبينُ للسامع المعنى الذي أرادَه، بل يَقْرُنُ بكلامه ما يُؤكِّدُ  
إرادة الحقيقة. ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يُريدُ بكلامه خلافَ ظاهره  
إذا<sup>(٢)</sup> قصدَ التعمية على السامع حيثُ يسوِّغُ ذلك، ولكنَّ المُنكَرَ أن يُريدَ  
بكلامه خلافَ حَقِيقَتِهِ وظاهِرِه إذا قصدَ البيانَ والإيضاحَ، وإفهامَ مراده!  
كيف والمتكلم يُؤكِّدُ كلامه بما ينفي المجازَ، ويكرِّره غيرَ مرة، ويضربُ  
له الأمثال.

وقوله: «فإنه ما سلّم في دينه إلا مَنْ سلّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ»،  
وردَّ علّم ما اشتبه عليه إلى عالمه أي: سلّم لنصوص الكتاب والسنة،  
ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو يقول: العقلُ  
يَشْهَدُ بِصِدْقِ ما دَلَّ عليه النَّقْلُ! والعقلُ أَصْلُ النَّقْلِ!! فإذا عارضه، قدّمنا  
٩٤ العقل!! وهذا لا يكون قطُّ، لكن إذا جاء ما يؤهم مثل ذلك، فإن كان  
النَّقْلُ صحيحاً، فذلك الذي يُدَّعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقَّقَ  
النظر، لظَهَرَ ذلك، وإن كان النقل غير صحيح، فلا يصلح للمعارضة،  
فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح، ونقل صحيح أبداً، ويُعارض كلام  
من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل، وجب تقديم  
النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع

(١) في (ب): أو.

(٢) في (ب): وإذا.

النقيضين، وتقديمُ العقل ممتنع، لأنَّ العَقْلَ قد دَلَّ على صِحَّةِ السَّمْعِ،  
ووجوبِ قَبُولِ ما أَخْبَرَ به الرسولُ ﷺ، فلو أَبْطَلْنَا النِّقْلَ، لَكُنَّا قد أَبْطَلْنَا  
دَلَالََةَ العَقْلِ، ولو أَبْطَلْنَا دِلَالََةَ العَقْلِ، لم يَصْلُحْ أن يكون معارِضاً للنقل،  
لأنَّ ما ليس بدليل لا يَصْلُحْ لمعارضة شيءٍ من الأشياء، فكان تقديمُ  
العقل موجِباً عَدَمَ تقديمه، فلا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وهذا بَيِّنٌ واضح، فإن  
العَقْلَ هو الذي دَلَّ على صدق السَّمْعِ وصحته، وأنَّ خَبْرَهُ مطابقٌ  
لمخبره، فإنَّ جاز أن تكون الدَّلالةُ باطلةً لبُطْلانِ النقل، لَزِمَ ألا يكونَ  
العَقْلُ دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً، لم يَجْزِ أن يُتَّبَعَ  
بحالٍ، فضلاً عن أن يُقَدَّمَ، فصار تَقْدِيمُ العَقْلِ على النقل قدحاً في  
العقل<sup>(١)</sup>.

فالواجب كمالُ التسليم للرسول ﷺ، والانقيادُ لأمره، وتَلَقِّي خبره  
بالقبول والتصديق، دون أن يُعَارِضَهُ بخيالٍ باطل يسمِّيه معقولاً،  
أو يُحَمِّلَهُ شبهةً أو شكاً، أو يُقَدِّمَ عليه آراءَ الرجال، وزُبالَةَ أذهانهم،  
فَيُوحِده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وَحَّدَ المُرْسِلَ بالعبادة  
والخضوع والذل والإنابة<sup>(٢)</sup> والتوكل.

وجوب كمال  
التسليم للرسول

فهما تَوْحِيدَانِ، لَا نَجَاةَ للعبدِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا بهما: تَوْحِيدُ  
المُرْسِلِ، وتوحيدُ متابعة الرسول، فلا يُحَاكِمُ إلى غيره، ولا يَرْضَى  
بِحُكْمِ غيره، ولا يَقِفُ تَنْفِيدَ أمره، وتَصْدِيقَ خبره على عرضه على قول  
شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته وَمَنْ يُعْظِّمُهُ، فَإِنْ أَذْنُوا لَهُ، نَفَّذَهُ،  
وَقَبِلَ خَبْرَهُ، وَإِلَّا فَإِنْ طَلَبَ السَّلَامَةَ، فَوَضَّهِ إِلَيْهِمْ، وَأَعْرَضَ عَنْ أمره

التوحيدان اللذان  
لا نجاة للعبد من  
عذاب الله إلا بهما.

(١) انظر تفصيل المسألة في «درء تعارض العقل والنقل» ٧٨/١ وما بعدها.

(٢) في (ب): والإنابة والذل.

وخبره، وإلا حَرَفَهُ عن مواضعه، وَسَمَّى تحريفه تأويلًا وحملًا، فقال: نُؤَوِّلُهُ وَنَحْمِلُهُ. فلأن يلقى العبدُ ربَّه بِكُلِّ ذَنْبٍ — ما خلا الإِشْرَاقَ بالله — خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَذِهِ الْحَالِ.

بل إِذَا بَلَغَهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ يَعُدُّ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَلْ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى رَأْيِ فَلَانٍ وَكَلَامِهِ وَمَذْهَبِهِ! بل كَانَ الْفَرَضُ الْمُبَادَرَةَ إِلَى امْتِثَالِهِ، مِنْ غَيْرِ التَّنْفِاتِ إِلَى سِوَاهِ، وَلَا يُسْتَشْكَلُ قَوْلُهُ لِمَخَالَفَتِهِ رَأْيِ فَلَانٍ، بل تُسْتَشْكَلُ ٩٥ الْأَرَاءُ لِقَوْلِهِ، وَلَا يُعَارِضُ نَصُّهُ بِقِيَاسٍ، بل تُهَذَّرُ الْأَقْيَسَةُ، وتُلَغَى لِنُصُوصِهِ، وَلَا يُحَرَّفُ كَلَامُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، لَخِيَالِ يُسَمِّيهِ أَصْحَابُهُ مَعْقُولًا، نَعَمْ هُوَ مَجْهُولٌ، وَعَنْ الصَّوَابِ مَعْزُولٌ، وَلَا يُوقَفُ قَبُولُ قَوْلِهِ عَلَى مُوَافَقَةِ فَلَانٍ دُونَ فَلَانٍ، كَانَتْ أَمِنْ كَانَ.

قال الإمام أحمد: حدثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حدثنا أَبُو حَازِمٍ، عن عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup>، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرُ النَّعَمِ<sup>(٢)</sup>، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي، وَإِذَا مَشِيخَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً<sup>(٣)</sup>، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الْحِجَازِيُّ، فَقِيهٌ أَهْلُ الطَّائِفِ وَمَعْدِنُهُمْ، كَانَ يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا إِلَى مَكَّةَ، وَيُنْشَرُ الْعِلْمُ، تَوَفَّى سَنَةَ (١١٨هـ). مُتَرَجِمٌ فِي «السِّيَرِ» ٥/ (٦١).  
(٢) النَّعَمُ — بَفَتْحِ النَّوْنِ وَالْعَيْنِ —: الْإِبِلُ، وَالْحُمْرُ: جَمْعُ أَحْمَرٍ، وَالْبَعِيرُ الْأَحْمَرُ: الَّذِي لَوْنُهُ لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ إِذَا صَبِغَ بِهِ الثَّوْبُ، وَقِيلَ: بَعِيرٌ أَحْمَرٌ، إِذَا لَمْ يَخَالِطْ حَمْرَتَهُ شَيْءٌ، وَالْإِبِلُ الْحُمْرُ أَصْبَرُ الْإِبِلِ عَلَى الْمَوَاجِرِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: خَيْرُ الْإِبِلِ حَمْرُهَا، وَصَهْبُهَا. انْظُرْ «اللسان»: حمر.

(٣) هُوَ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْجِيمِ، أَيِ: نَاحِيَةِ مَنْفَرْدَيْنِ.

ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَضِبًا، قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، يرميهم بالتراب، ويقول: «مَهْلًا يَا قَوْمَ، بهذا أَهْلِكْتِ الْأُمَّةَ مِنْ قَبْلُكُمْ، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكُتُبَ بعضها ببعض، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنَّمَا نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن الله قد حَرَّمَ القولَ عليه بغيرِ علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رُسُلَهُ، وأنزل به كُتُبَهُ هو الحق الذي يجبُ اتِّباعُهُ، فيُصَدِّقُ بأنه حقٌّ وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعَرِّضُ عليه، فإن وافقه، فهو حق، وإن خالفه، فهو باطل، وإن لم يَعْلَمْ: هل خالفه أو وافقه، لكون ذلك الكلام مجملًا لا يَعْرِفُ مراد صاحبه، أو قد عَرَفَ مراده لكن لم يَعْرِفْ، هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه، فإنه يُمَسِّكُ عنه، ولا يَتَكَلَّمُ إلا بعِلْمٍ، والعِلْمُ ما قام عليه الدليل، والنافعُ منه ما جاء به الرُّسُولُ، وقد يكون علمٌ عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلمُ فيها ما أُخِذَ عن الرسول لا غير.

لا حرج في أخذ العلوم المادية عن غير الرسول

(١) هو في «المسند» ١٨١/٢ و ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، وابن ماجه (٨٥)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٤٣، والبغوي (١٢١) وسنده حسن، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٦) من حديث عبدالله بن عمرو قال: هَجَّرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، قَالَ: فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ».

قوله: «ولا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ».

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ الْقَدَمُ الْحِصِّي لا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ شيء. أي: لا يَثْبُتُ إِسْلَامٌ من لم يُسَلِّمْ لنصوص الْوَحْيَيْنِ، وَبِنَقَادُ إِلَيْهَا، وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا، وَلَا يُعَارِضُهَا بِرَأْيِهِ وَمَعْقُولِهِ وَقِيَاسِهِ، روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري<sup>(١)</sup> رحمه الله أنه قال: مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ<sup>(٢)</sup>. وهذا كلام جامع نافع.

٩٦

العقل مع النقل  
كالقلد مع المجتهد

وما أَحْسَنَ الْمَثَلَ الْمَضْرُوبَ لِلنَّقْلِ مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعالمي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دُونَ ذلك بكثير، فإنَّ الْعَامِيَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِيرَ عَالِماً، وَلَا يُمَكِّنُ لِلْعَالِمِ أَنْ يَصِيرَ نَبِيًّا رَسُولاً، فَإِذَا عَرَفَ الْعَامِيُّ الْمُقْلَدُ عَالِماً، فَدَلَّ عَلَيْهِ عَامِيًّا آخَرَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُفْتِي وَالِدَّال، فإنَّ الْمُسْتَفْتِي يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ قَوْلِ الْمُفْتِي دُونَ الدَّال، فلو قال الدَّال: الصَّوَابُ مَعِيَ دُونَ الْمُفْتِي<sup>(٣)</sup> لَأَنِّي أَنَا الْأَصْلُ فِي عِلْمِكَ بِأَنَّهُ مُفْتٍ، فَإِذَا قَدَّمْتُ قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِي، قَدَحْتُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي بِهِ عَرَفْتُ أَنَّهُ مُفْتٍ، فَلَزِمَ الْقَدْحُ فِي قَرْعِهِ، فيقول له المستفتي: أَنْتَ لِمَا شَهِدْتَ لَهُ

(١) هو الإمام العلم، حافظ زمانه، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، توفي سنة (١٢٤هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٦٠).

(٢) ٥٠٣/١٣، قال الحافظ: هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في «النوادر» ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان، قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر قول النبي ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب» ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي. أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»، وذكر ابن أبي الدنيا، عن دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، قال: قلت للزهري، فذكره.

(٣) من قوله: «دون الدال» إلى هنا سقط من (ب).

بأنه مُفْتٍ، وَدَلَّلَتْ عَلَيْهِ، شَهِدَتْ لَهُ بِوَجوبِ تَقْلِيدِهِ دَوْنَكَ، فَمُوافَقَتِي لَكَ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْمَعِينِ، لَا يَسْتَلْزِمُ مُوافَقَتَكَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَخَطْوَكَ فِيما خَالَفتَ فِيهِ الْمُفْتِي الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، لَا يَسْتَلْزِمُ خَطْأَكَ فِي عِلْمِكَ بِأَنَّهُ مُفْتٍ، هَذَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ الْمُفْتِي قَدْ يُخْطِئُ.

وَالْعَقْلُ يَعْلَمُ أَنَّ الرِّسُولَ مَعْصُومٌ فِي خَبَرِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ لَهُ، وَالانْقِيَادُ لِأَمْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا بِالاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ لِلرِّسُولِ: هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي تُلْقِيهِ عَلَيْنَا، وَالْحِكْمَةُ الَّتِي جِئْتَنَا بِهَا، قَدْ تَضَمَّنَتْ كُلَّ مِنْهُمَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً تُنَاقِضُ مَا عَلِمْنَاهُ بِعَقُولِنَا، وَنَحْنُ إِنَّمَا عَلِمْنَا صِدْقَكَ بِعَقُولِنَا، فَلَوْ قَبَلْنَا جَمِيعَ مَا تَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّ عَقُولِنَا تُنَاقِضُ ذَلِكَ، لَكَانَ ذَلِكَ قَدْحاً فِي مَا عَلِمْنَا بِهِ صِدْقَكَ، فَنَحْنُ نَعْتَقِدُ مُوجِبَ الْأَقْوَالِ الْمُنَاقِضَةِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ كَلَامِكَ، وَكَلَامِكَ نُعَرِّضُ عَنْهُ، لَا نَتَلَقَّى مِنْهُ هَدًى وَلَا عِلْماً، لَمْ يَكُنْ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ مُؤْمِناً بِمَا جَاءَ بِهِ الرِّسُولُ، وَلَمْ يَرْضَ مِنْهُ الرِّسُولُ بِهَذَا، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَوْ سَاغَ، لِأَمْكَنَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ لَا يُؤْمِنَ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرِّسُولُ، إِذِ الْعُقُولُ مُتَفَاوِتَةٌ، وَالشُّبُهَاتُ كَثِيرَةٌ، وَالشَّيَاطِينُ لَا تَزَالُ تُلْقِي الْوَسَاوِسَ فِي النُّفُوسِ، فَيُمْكِنُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرِّسُولُ وَمَا أَمَرَ بِهِ!! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الرِّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [النور: ٥٤]. وَقَالَ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿حَمِّمُوا الْوَيْلَ الْمُبِينُ﴾ [الدخان: ١-٢]. وَالزَّخْرَفُ: ١-٢. ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ٢]. ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ

وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ [يوسف: ١١١].  
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾  
[النحل: ٨٩]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

٩٧

فَأَمَرَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا  
يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ، أَمْ لَا، وَالثَّانِي بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَى الْحَقِّ  
بِالْفَافِظِ مَجْمُوعَةً مُحْتَمَلَةً، فَمَا بَلَغَ الْبَلَغَ الْمُبِينِ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ خَيْرُ الْقُرُونِ  
بِالْبَلَغِ، وَأَشْهَدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَوْقِفِ الْأَعْظَمِ، فَمَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ فِي  
أَصُولِ الدِّينِ لَمْ يُبْلَغِ الْبَلَغَ الْمُبِينِ، فَقَدْ افْتَرَىٰ عَلَيْهِ ﷺ.

قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ،  
حَاجِبُهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ».

النهي عن التكلم  
في أمور الدين بغير  
علم

ش: هذا تقريرٌ للكلام<sup>(١)</sup> الأول، وزيادةٌ تحذيرٌ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِي أَصُولِ  
الدِّينِ، بَلْ وَفِي غَيْرِهَا، بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ<sup>(٢)</sup> مَا لَيْسَ  
لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾  
[الإسراء: ٣٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ  
وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ \* كُتِبَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى  
عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣ - ٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ

(١) في (ب): الكلام.

(٢) قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي «غَرِيبِ الْقُرْآنِ» ص ٢٥٤: «لَا تَقْفُ» أَي: لَا تَتَّبِعْهُ الْخُدْسَ وَالظُّنُونَ،  
ثُمَّ تَقُولُ: رَأَيْتُ وَلَمْ تَرَ، وَسَمِعْتُ وَلَمْ تَسْمَعْ، وَعِلِمْتُ وَلَمْ تَعْلَمْ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ  
«الْفَقَاءِ» كَأَنَّكَ تَقْفُو الْأُمُورَ، أَيْ تَكُونُ فِي أَقْفَائِهَا، وَأَوَاخِرُهَا تَتَعَقَّبُهَا، يُقَالُ: قَفَوْتُ  
أَثَرَهُ، وَالْقَائِفُ: الَّذِي يَعْرِفُ الْآثَارَ وَيَتَّبِعُهَا، وَكَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ عَنِ الْقَافِي.

(٣) كُتِبَ بِمَعْنَى: قَضِيَ، وَالْهَاءُ فِي «عَلَيْهِ»، وَفِي «تَوَلَّاهُ» كِتَابَةٌ عَنِ الشَّيْطَانِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ:  
قَضِيَ عَلَى الشَّيْطَانِ أَنَّهُ يُضِلُّ مَنْ اتَّبَعَهُ.

فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ \* ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ  
اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿  
[الحج: ٨ - ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ  
اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى:  
﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾  
[النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
الله عليه وسلم: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ» ثُمَّ  
تلا: «مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا» [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال:  
حديث حسن<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وسلم: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» خرجاه في  
«الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ للرسول، نَقَصَ تَوْحِيدَهُ، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ  
وهواه، أَوْ يَقْلُدُ ذَا رَأْيٍ وَهَوًى بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ، فَيَنْقُصُ مِنْ تَوْحِيدِهِ  
بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قَدْ اتَّخَذَ فِي ذَلِكَ إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ،

نقص توحيد من لم  
يسلم

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد ٢٥٢/٥ و ٢٥٦، والطبراني في  
«الكبير» (٨٠٦٧)، وابن جرير ٨٨/٢٥، وحسنه الترمذي، وهو كما قال، وصححه  
الحاكم ٤٤٧/٢ - ٤٤٨، ووافقه الذهبي.

(٢) البخاري (٢٤٥٧) في المظالم: باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَمَ﴾ و (٤٥٢٣)  
في التفسير، و (٧١٨٨) في الأحكام: باب الألد الخصم، ومسلم (٢٦٦٨) في العلم:  
باب في الألد الخصم، وأخرجه الترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي ٢٤٨/٨، وأحمد ٥٥/٦  
و ٦٢ و ٢٠٥.



قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]. أي: عبَدَ ما<sup>(١)</sup> تهواه نفسه. وإنما دَخَلَ الفسادُ في العالمِ مِنْ ثلاثِ فِرَقٍ، كما قال عبدالله بن المبارك<sup>(٢)</sup> رحمة الله عليه:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ      وَقَدْ يُورِثُ الذُّلُّ إِذْمَانَهَا  
وَتَرَكْتُ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ      وَخَيْرُ لِنَفْسِكَ عِصْيَانُهَا  
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ      وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهَبَانُهَا

فالملوكُ الجائرة يعترضونَ على الشريعة بالسياسات<sup>(٣)</sup> الجائرة، ويُعارضونها بها، ويُقدِّمونها على حُكْمِ الله ورسوله.

وأحبارُ السوءِ— وهم العلماءُ الخارجون عن الشريعة — بأرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليلَ ما حَرَّمَ اللَّهُ ورسولُهُ، وتحريمَ ما أباحه، واعتبارَ ما ألغاه، وإلغاءَ ما اعتبره، وإطلاقَ ما قيده، وتقييدَ ما أطلقه، ونحو ذلك. ٩٨

والرهبانُ وهم جهالُ المتصوفة، المعترضون على حَقَائِقِ الإيمانِ والشرع، بالأذواقِ والمواجيدِ والخيالاتِ والكُشُوفاتِ الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرعَ دينٍ لم يأذن به الله، وإبطالَ دينه الذي شرَّعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوضَ عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان، وحفظِ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضتِ السياسةُ والشرعُ قَدَّمْنَا ألسياسة! وقال

(١) في (ب): من.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم، ثم المروزي، الحافظ الثقة المجاهد التقى، صاحب التصانيف النافعة الكثيرة، المتوفى سنة ١٨١هـ، ومترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٧٨/٨ - ٤٢١.

(٣) في (ب): بالسياسة.

الآخرون: إذا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنُّقْلُ، قَدَّمْنَا الْعَقْلَ! وقال أصحابُ الذوق: إذا تَعَارَضَ الذُّوقُ وَالْكَشْفُ وَظَاهَرُ الشَّرْعِ، قَدَّمْنَا الذُّوقَ وَالْكَشْفَ!

كلام الإمام الغزالي  
في علم الجدل  
والكلام

ومن كلام أبي حامد الغزالي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في كتابه الذي سماه: «إحياء علوم الدين» وهو مِنْ أَجَلِّ كتبه، أو أَجَلُّها: «فإن قلت: فعلمُ الجَدَلِ والكلامِ مذمومٌ كعلم النجوم<sup>(٢)</sup> أو هو مباحٌ أو مندوبٌ إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غُلُوءاً وإسرافاً في أطراف، فَمِنْ قائل: إنه بدعةٌ وحرام، وإنَّ العبدَ أن<sup>(٣)</sup> يلقى الله بكل ذنب سوى الشركِ خيرٌ له<sup>(٤)</sup> من أن يَلْقَاهُ بالكلام، وَمِنْ قائل: إنه فرضٌ، إمَّا على الكِفاية، وإما على الأعيان، وإنه أَفْضَلُ الأعمال، وأعلى القُرْبَات، فإنه تحقيقٌ لِعِلْمِ التوحيد، ونضالٌ عن دين الله. قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان<sup>(٥)</sup> وجميعُ أئمة الحديث من السلف، وساق ألفاظاً عن هؤلاء. قال: وقد اتَّفَقَ أهل الحديث من السلف على هذا، ولا يَنْحَصِرُ ما نُقِلَ عنهم من التشديداتِ فيه، قالوا: ما سَكَتَ عنه الصَّحَابَةُ - مع أنهم أَعَرَفُ بالحقائق، وَأَفْصَحُ بترتيب الألفاظ من

(١) هو الشيخ، الإمام البحر أعجوبة الزمان زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والفلسفة والرقائق المتوفى سنة ٥٠٥هـ، مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٢٠٤) وفي كتبه مؤاخذات نبه عليها أهل العلم، وذكر معظمها الإمام الذهبي في ترجمته، فلترجع.

(٢) في «الإحياء» فتعلم الجدل والكلام مذموم، كتعلم النجوم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦١هـ). له ترجمة حافلة في السير ٧ / رقم الترجمة (٨٢).

غيرهم — إلا لما يتولّد منه من الشر. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»<sup>(١)</sup>. أي المتعمّقون في البحث والاستقصاء.

واحتجّوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين، لكان أهمّ ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعلم طريقه<sup>(٢)</sup>، ويثني على أربابه، ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر، إلى أن قال:

فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال، أو مندوب، أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحلّه حرام.

قال: فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحرّيك العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره<sup>(٣)</sup> في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد المبتدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث ٩٩ دواعيهم، ويستند حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدال.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، وأبو داود (٤٦٠٨)، وأحمد ٣٨٦/١ من حديث ابن مسعود والمتنطعون: قال الخطابي في «معالم السنن» ٣٠٠/٤: المتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف في البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيه، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم، وقال ابن الأثير: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقةم، مأخوذ من النطع، وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلًا.

(٢) في (ب): طريقته.

(٣) تحرف في (ب) إلى: ضرورة.

قال: وأما منفعتُهُ، فقد يُظَنُّ أن فائدَتَهُ كشفُ الحقائق ومعرفَتُها على ما هي عليه، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخييط والتضليل [فيه] أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إذا سَمِعْتَهُ مِن مُحدِّثٍ أو حشوي ربما خَطَرَ ببالك أن الناس أعداء ما جهلُوا، فاسْمَعْ هذا ممن خَبَرَ الكلامَ، ثم قلَّاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل<sup>(١)</sup> فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوزَ ذلك إلى التعمُّق في علومٍ أخرى تناسب<sup>(٢)</sup> علم الكلام، وتَحَقَّق أن الطريقَ إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولَعُمري لا يَنفَكُ الكلامُ عن كَشَفٍ وتعريفٍ، وإيضاحٍ لبعضِ الأمور، ولكن على الدور. انتهى ما نَقَلْتُهُ عن الغزالي رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

وكلامٌ مثله في ذلك، حُجَّةٌ بالغة، والسلف لم يَكْرَهُه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معاني<sup>(٤)</sup> صحيحة، كالأصطلاح على ألفاظٍ لعلومٍ صحيحة، ولا كَرِهُوا أيضاً الدَّلالة على الحق، والمحااجة لأهل الباطل، بل كَرِهُوا لاشتِماله على أمور كاذبة مخالفة للحق<sup>(٥)</sup>. ومن ذلك: مخالفتُها للكتاب والسنة وما فيه من علومٍ صحيحة، فقد وعَرَّوا الطريقَ إلى تحصيلها، وأطالُوا الكلامَ في إثباتها مع قِلَّة نفعها، فهي لحمٌ جَمَلٍ غَثٌ على رأسِ جَبَلٍ وَعَرٍ، لا سَهْلٌ فَيَرْتَقَى، ولا سَمِينٌ فَيُنْتَقَل<sup>(٦)</sup>.

ذم السلف لعلم  
الكلام لاشتِماله  
على أمور كاذبة  
مخالفة للحق

(١) تحرف في (ب) إلى: التعليل. (٢) في الأصول: «سوى» والمثبت من «الإحياء».

(٣) انظر «الإحياء» ٩٤/١ - ٩٧.

(٤) في (ب): معاني.

(٥) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤٣/١ - ٤٦.

(٦) في هامش (ب): فينتقى، وكلاهما صحيح. ومن قوله: «لحم جمل غث» إلى هنا، قطعة مقتبسة من حديث أم زرع المطول المخرج في البخاري (٥١٨٩) وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد شرحه شرحاً حافلاً القاضي عياض بن موسى اليحصبي =

وأحسن ما عندهم، فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد، كما قيل:

لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا وُضِعَتْ كُتُبُ التَّنَاطُرِ لَا الْمُغْنِي وَلَا الْعَمَدُ<sup>(١)</sup>  
يُحَلِّلُونَ بِزَعْمٍ مِنْهُمْ عُقْدًا وَبِالَّذِي وَضَعُوهُ زَادَتْ الْعُقَدُ<sup>(٢)</sup>  
فَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ بِالَّذِي وَضَعُوهُ الشُّبُهَةَ وَالشُّكُوكَ،  
وَالْفَاضِلُ الذَّكِيُّ يَعْلَمُ أَنَّ الشُّبُهَةَ وَالشُّكُوكَ زَادَتْ بِذَلِكَ.

وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ لَا يَحْصُلَ الشِّفَاءُ وَالْهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْيَقِينُ مِنْ  
كِتَابِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ، وَيَحْصُلُ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْمَتَحِيرِينَ، بَلْ

---

= المتوفى ٥٤٤هـ، وسماه: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبع في المغرب سنة ١٣٩٥هـ والغث: الهزيل الذي يُستغث من هزاله، أي: يترك ويستكره، مأخوذ من قولهم: غث الجرح غثاً وغثياً: إذا سال منه القبيح، واستغثه صاحبه، ومنه: أغث الحديث، ومنه غث فلان في خلقه، وكثر استعماله في مقابلة السمين، فيقال للحديث المختلط: فيه الغث والسمين، وقولهم: «على رأس جبل وعرة» أي حزن غليظ يصعب الصعود إليه، ويروى: «وعث» قال القاضي: معناه: ذو وعث، والوعث: الدهس، وهو ما يشتد فيه المشي ويشق، فاستعمل لكل ما شق، ومنه: «وعثاء السفر» أي: شدته ومشقته. وقولها: «لا سمين فينتقل» أي: ينتقله الناس إلى بيوتهم، فيأكلونه، ولكنهم يزهدون فيه، ويروى: «فينتقى» تعني اللحم، أي: ليس بسمين له نقي، أي: مخ. قال عياض: أرادت أنه ليس له نقي، فيطلب لأجل نقيه...

(١) المغني في علم الكلام، تأليف شيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤١٥هـ ويقع في سبعة عشر جزءاً، والذي انتهى إلينا منه اثنا عشر جزءاً. وكتاب «العمد» في الأصول وعلم الكلام، من تأليفه أيضاً، وقد شرحه أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، واستقصى القول فيه، ثم بدا له أن يختصره مقتصرًا على المسائل التي تبحث في أصول الفقه مضيئاً إليه زيادات لم ترد في الشرح، وسمى هذا المختصر «المعتمد في أصول الفقه» وهو مطبوع في مجلدين. وانظر «سير أعلام النبلاء» ٧/٢٤٤.

(٢) سقط هذا البيت من (ب).

ما قاله الله ورسوله  
أصل لتحديد  
الألفاظ المجملة في  
كلام الناس

الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقّله، ويعرف برهانه ودليله، إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول، قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه، ردّ.

وهذا مثل لفظ المركب، والجسم<sup>(١)</sup>، والمتحيز، والجوهر، والجهة، والحيز، والعرض، ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصّون بالتعبير بها عن معانٍ لم يعبرَ غيرهم عنها بها، فتفسّر تلك المعاني بعبارةٍ أخرى، ويُنظر ما دلّ عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيلُ تبين الحق من الباطل.

١٠٠

مثال ذلك في «التركيب» فقد صار له معانٍ:

أحدها: التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال أن يكون مركباً بهذا المعنى المذكور.

الثاني: تركيب الجوار، كمصراعَي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، ويسمى الجواهر المفردة.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢٨٠/١ - ٢٨١ - ٢٨٣/٣ - ٤٠٧ - ٤٣٢ - ٤٣٨، ومختصر الصواعق المرسلة ١٦٦/١ - ١٨١.

الرابع: التركيب من الهيولى والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة.

وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة، ولهم كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركيب من جزئين، أو من أربعة، أو من ستة، أو من ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازماً لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، هذا سمّوه تركيباً لينفوا به صفات الربّ تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة، ولئن سمّوا إثبات الصفات تركيباً، فنقول<sup>(١)</sup> لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ سمّوه ما شئتم، فلا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم، فلواصطلح على تسمية اللبن خمراً، لم يحرم بهذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها ووجودها مجرد عنها! هذا محال، فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الربّ وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير، وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك، وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل.

---

(١) الجادة إذا اجتمع شرط وقسم، أن يكون الجواب للسابق، وهنا السابق القسم.

سبب الانحراف  
هو الإعراض عن  
تدبر كلام الله  
ورسوله

وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله،  
والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سُمِّي هؤلاء أهل الكلام، لأنهم لم يَفِيدُوا علماً لم يكن  
معروفاً، وإنما أَتَوْا بزيادة كلام قد لا يُفيد، وهو ما يَضْرِبُونه مِنَ القياس  
لإيضاح ما عُلِمَ بالحس، وإن كان هذا<sup>(١)</sup> القياسُ وأمثاله يُتَنَفَّعُ به في  
موضع آخر ومع<sup>(٢)</sup> من يُنْكِرُ الحسَّ. وكلُّ من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته<sup>(٣)</sup>  
— مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول — فقد ضاهى إبليس،  
حيث لم يُسَلِّمْ لأمر ربِّه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ  
مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ  
اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظاً﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى:  
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ  
وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ  
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً  
مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. أَقْسَمَ سبحانه بنفسه أنهم  
لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوا نَبِيَّهٖ، وَيَرْضَوْا بِحُكْمِهِ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً.

١٠١

قوله: «فَيَتَذَبَّدُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ،  
وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّساً تَائِهاً، شَاكاً زَائِغاً، لَا مُؤْمِناً مُصَدِّقاً،  
وَلَا جَاحِداً مُكْذِباً».

ش: يَتَذَبَّدُ: يَضْطَرِبُ وَيَتَرَدَّدُ، وهذه الحالة التي وَصَفَهَا الشَّيْخُ رحمه  
اللَّهُ تعالى حالُ كُلِّ مَنْ عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام

انتباب الحيرة لمن  
عدَلَ عن الكتاب  
والسنة إلى علم  
الكلام

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): «مع» بلا واو.

(٣) في (ب) و (د): وذوقه وسياسته.



المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول<sup>(١)</sup> النص، ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد<sup>(٢)</sup>، وهو من أعلم الناس بمذهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت»<sup>(٣)</sup>: «ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتدُّ به؟». وكذلك الأمدئي<sup>(٤)</sup>، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر، وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات

(١) في (ب): يتناول، وهو تحريف.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، المتوفى سنة ٥٩٥هـ، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتاباً، من أجود كتبه «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» في العقيدة، تبع فيه منهج القرآن الكريم في أكثر مسائله، وانتقد مدارس علم الكلام، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه المقارن، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد المتوفى سنة (٥٢٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩ / رقم الترجمة (٢٩٠).

(٣) ص ٨٨. ونصه فيه: ... مع أنه لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب: سيف الدين، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها، واشتهر فيها فضله، واشتغل عليه الناس، وانتفعوا به، ثم حسده جماعة من فقهاء البلاد. وتعصبوا عليه، ونسبوه إلى فساد العقيدة وانهلال الطوية، فخرج مستخفياً إلى حماة، ومنها إلى دمشق، وتوفي بها سنة ٦٣١هـ ودفن بسفح جبل قاسيون، من كتبه الجيدة في أصول الفقه: «الإحكام في أصول الأحكام» وهو مطبوع. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٢ / رقم الترجمة (٢٣٠).

و«البخاري» على صدره، وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال  
في كتابه الذي صَنَفَه في أقسام اللذات:

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ      وَغَايَةُ<sup>(١)</sup> سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ  
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا      وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالٌ  
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا      سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ: قِيلَ وَقَالُوا  
فَكَمْ قَدْ<sup>(٢)</sup> رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوَلَةٍ      فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرِعِينَ وَزَالُوا  
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرَفَاتِهَا      رِجَالٌ، فَزَالُوا وَالْجِبَالُ جِبَالٌ<sup>(٣)</sup>

لقد تأملتُ الطُّرُقَ الكلاميةَ، والمناهجَ الفلسفيةَ، فما رأيتها تشفي  
عليلاً، ولا تُروِي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطرقَ طريقةَ القرآن، اقرأ في  
الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ  
الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾  
[الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن  
جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»<sup>(٤)</sup>

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني<sup>(٥)</sup>:  
إنَّه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والنَّدَمَ، حيث قال:

---

(١) في هامش (أ): وأكثر. خ.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هي في «عيون الأنباء» ٢/٢٨، و«وفيات الأعيان» ٤/٢٥٠، و«طبقات الشافعية»  
للسبكي ٩٦/٨.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، الطبقة الحادية والستين ص ٢٠٥، و«طبقات  
الشافعية» ٨٢/٢ - ٨٣ لابن قاضي شهبة، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٠.

(٥) هو محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماماً في علم الكلام  
على مذهب الأشعري، ونحل الأمم، ومذاهب الفلاسفة، ولِدَ في شهرستان بين نيسابور  
وخوازم، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ وأقام بها ثلاث سنين، وعاد إلى بلده وتوفي  
بها، قال ياقوت الحموي في وصفه:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ  
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ (١)

وكذلك قال أبو المعالي الجويني رَحِمَهُ اللهُ: يا أصحابنا لا تستغلُّوا بالكلام، فلو عَرَفْتُ أن الكلامَ يَبْلُغُ بي إلى ما بلغ ما اشتغلتُ به. وقال عند موته: لقد خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْتُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، ١٠٢ ودخلتُ في الذي نَهَوْنِي عنه، والآن فإن لم يَتَذَكَّرْنِي ربي برحمته، فالْوَيْلُ لابنِ الجويني، وها أنا ذا أموتُ على عقيدةٍ أمِّي، أوقال: على عقيدةٍ عجائزٍ نَيْسَابُورَ.

وكذلك قال شَمْسُ الدِّينِ الْخُسْرُوشَاهِي (٢)، وكان مِنْ أَجَلِّ تلامذة

= الفيلسوف المتكلم صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا تخطيطه في الاعتقاد، ومبالغته في نصره مذاهب الفلاسفة والذب عنهم، لكان هو الإمام. توفي سنة ٥٤٨هـ، من تصانيفه: «نهاية الإقدام في علم الكلام»، وذكر في أوله البيتين اللذين استشهد بهما المصنف، ولم يذكر لمن هما، وقال غيره: هما لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصائغ الأندلسي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم الترجمة (١٩٤).

(١) وقد رد عليهما بيتين محمد بن إسماعيل الأمير، كما وجدا بخطه بهامش أصل «درء تعارض العقل والنقل» ١٥٩/١ هـ:

لَعَلَّكَ أَهَمَلْتَ الطَّوْفَ بِمَعْهَدِ الرُّسُولِ وَمَنْ لاقاه مِنْ كُلِّ عَالِمٍ  
فَمَا خَارَ مَنْ يُهْدَى بِهَيْدِي مُحَمَّدٍ وَلَسْتُ تراه قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ

(٢) هو عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي، نسبة إلى خسروشاه، قرية بمرو، التبريزي الشافعي المتكلم، قال السبكي في «الطبقات» ١٦١/٨: وكان فقيهاً أصولياً متكلماً محققاً بارعاً في المعقولات، قرأ على الإمام فخر الدين الرازي، وأكثر الأخذ عنه، ثم قدم الشام بعد وفاة الإمام، ودرس وأفاد، ثم توجه إلى الكرك، فأقام عند صاحبها الملك الناصر داود، فإنه استدعاه ليقراً عليه، ثم عاد إلى دمشق، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٦٥٢هـ، وله من المصنفات: «مختصر المذهب» في الفقه، و«مختصر المقالات» لابن سينا، و«تتمة الآيات البينات».

فخرالدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تَعْتَقِدُ؟ قال: ما يَعتقدُه المسلمون، فقال: وأنت منشِرُ الصدرِ لذلك مستيقِنٌ به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقدُ، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخَضَلَ لحيته.

ولابن أبي الحديد<sup>(١)</sup> الفاضل المشهور بالعراق:

فِيكَ يَا أَغْلُوطَةَ الْفِكْرِ	حَارَ أَمْرِي وَانْقَضَى عُمْرِي
سَافَرْتَ فِيكَ الْعُقُولُ فَمَا	رَبِحَتْ إِلَّا أَدَى السَّفَرِ
فَلَحَى اللَّهُ الْأَلَى زَعُمُوا	أَنَّكَ الْمَعْرُوفُ بِالنَّظَرِ
كَذَّبُوا، إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا	خَارِجٌ عَنْ قُوَّةِ الْبَشَرِ

وقال الخونجي<sup>(٢)</sup> عند موته: ما عَرَفْتُ مما حَصَلَتْهُ شَيْئاً سوى أن الممكنَ يَفْتَقِرُ إلى المرجح، ثم قال: الافتقارُ وصفٌ سلبي، أموتُ وما عَرَفْتُ شَيْئاً.

(١) هو عزالدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، المدائني، الكاتب الشاعر، صاحب شرح «نهج البلاغة»، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي لما بينها من المناسبة والمقاربة والمشاكلة في التشيع والأدب والفضيلة، توفي سنة ٦٥٥هـ. مترجم في «فوات الوفيات» ٢/٢٥٩، و«البداية والنهاية» ١٣/١٩٩. والأبيات أنشدها له شيخ الإسلام في: «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦١.

(٢) هو محمد بن ناماور بن عبد الملك أبو عبد الله الخونجي، فارسي الأصل، انتقل إلى مصر، وتولى القضاء بها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، وله كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في المنطق. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/١ رقم الترجمة (١٤٦) وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٢، و ٣/٢٦٢.

وقال آخر<sup>(١)</sup>: أضطجُع على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حُجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلُع الفجر، ولم يترجُع عندي منها شيء.

ومن يَصِل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف رحمه الله: من طلب الدين بالكلام، تزندق، ومن طلب المال بالكيما، أَفْلَسَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ، كَذَبَ. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: حُكِمِي في أهل الكلام أن يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ، وَيَقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ.

وقال: لقد أَطْلَعْتُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ عَلَى شَيْءٍ مَا ظَنَنْتُ مُسْلِمًا يَقُولُهُ، وَلأن يُتَبَلَى الْعَبْدُ بِكُلِّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ — مَا خَلَا الشَّرْكَ بِاللَّهِ — خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُتَبَلَى بِالْكَلامِ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيُقَرُّ

---

(١) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في «درء تعارض النقل» ١٦٥/١ و ٢٦٣/٣ المتوفى سنة (٢٩٧هـ).

(٢) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ٤٥٣/١ — ٤٥٤، وعلق عليه بقوله: إنما أراد الشافعي رحمه الله بهذا الكلام حفصاً وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حكي عنه في ذم الكلام وأهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد من قيده دليل على مراده، ثم نقل عن أبي الوليد بن الجارود قوله: دخل حفص الفرد على الشافعي، فكلمه ثم خرج إلينا الشافعي، فقال لنا: لأن يلقى الله العبد بذنوب مثل جبال تهامة خير له من أن يلقاه باعتقاد حرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه. وكان يقول بخلق القرآن، ثم قال: وهذه الروايات تدل على مراده بما أطلق عنه فيما تقدم وفيما لم يذكرها هنا، وكيف يكون كلام أهل السنة والجماعة مذموماً عنده، وقد تكلم فيه، وناظر من ناظره فيه، وكشف عن تمويه من ألقى إلى سمع بعض أصحابه من أهل الأهواء شيئاً مما هم فيه.

وانظر «آداب الشافعي ومناقبه» ص ١٨٢، و «تبيين كذب المفتري» ص ٣٤١.

بما أقرُّوا به، ويُعرَضُ عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تَبَيَّنَ له فسادُها، أولم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم — إذا سَلِمُوا من العذاب — بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طيبُ القلوب صلواتُ الله عليه وسلامه يقوله إذا قام مِنَ الليل يفتح صلاته: «اللَّهُمَّ رَبَّ جبريلَ وميكائيلَ وإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ<sup>(١)</sup> فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» خرَّجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

توسل<sup>(٣)</sup> إلى ربه برؤية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، إِذْ حَيَاةُ الْقَلْبِ بِالْهُدَايَةِ. وَقَدْ وَكَّلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ بِالْحَيَاةِ: فَجَبْرِيلُ مُوَكَّلٌ بِالْوَحْيِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ الْقُلُوبِ، وَمِيكَائِيلُ بِالْقَطْرِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ الْأَبْدَانِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَإِسْرَافِيلُ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ الْعَالَمِ وَعُودِ الْأَرْوَاحِ إِلَى أَجْسَادِهَا، فَالتَّوَسُّلُ<sup>(٤)</sup> إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِرُؤْيَا هَذِهِ الْأَرْوَاحِ الْعَظِيمَةِ الْمُوَكَّلَةِ بِالْحَيَاةِ، لَهُ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي حَصُولِ الْمَطْلُوبِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) في الأصول: اختلفوا، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٧٧٠)، وأخرجه الترمذي (٣٤١٦)، وأبو داود (٧٧٦)، والنسائي ٢١٢/٣ — ٢١٣، والبخاري في «شرح السنة» برقم (٩٥٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) في (د): توجه.

(٤) في الأصول: بالتوسل، والمثبت من مطبوعة مكة.

قوله: «ولا يَصِحُّ الْإِيْمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ عَاتَبَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ<sup>(١)</sup> الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ<sup>(٢)</sup> كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ، تَرَكَ التَّأْوِيلَ، وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ<sup>(٣)</sup> الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

الرد على من  
أنكر أو تأول  
رؤية الله تعالى

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، وَعَلَى مَنْ يُشَبِّهُ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»<sup>(٣)</sup>، الْحَدِيثُ، أَدْخَلَ «كَاف» التَّشْبِيهَ عَلَى «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ الْمَوْصُولَةِ بِـ«تَرَوْنَ» الَّتِي تَنْحَلُّ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الرُّؤْيَةُ، فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي الرُّؤْيَةِ لَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَهَذَا بَيْنٌ وَاضِحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ الرُّؤْيَةِ وَتَحْقِيقُهَا، وَدَفْعَ الْإِحْتِمَالَاتِ عَنْهَا، وَمَاذَا بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ وَهَذَا الْإِيْضَاحِ! فَإِذَا سُلِّطَ التَّأْوِيلُ عَلَى مِثْلِ هَذَا النَّصِّ، كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِنَصٍّ مِنَ النُّصُوصِ! وَهَلْ يَحْتَمِلُ هَذَا النَّصُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ! وَيَسْتَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَعْمَلَ فِيهِ «رَأَى» الَّتِي مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ!! وَلَا شَكَّ أَنَّ «رَأَى» تَارَةً تَكُونُ بَصَرِيَّةً، وَتَارَةً قَلْبِيَّةً، وَتَارَةً تَكُونُ مِنْ رُؤْيَا الْحُلُمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَا<sup>(٤)</sup> يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ قَرِينَةٍ تُخَلِّصُ أَحَدَ مَعَانِيهِ مِنَ الْبَاقِي، وَإِلَّا لَوَ أَخْلَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْمَخْلُصَةِ لِأَحَدِ الْمَعَانِي، لَكَانَ

(١) فِي (ب): «تَأْوِيلُ» فِي الْمَوْضِعِينَ.

(٢) فِي (ب): دِينَ الْمُرْسَلِينَ الْمُسْلِمِينَ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٢١٦.

(٤) فِي (ب): لَا.

مجملاً مُلغزاً، لا مبيّناً موضحاً، وأيُّ بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دُونها سحاب»<sup>(١)</sup>؟ فَهَلْ مِثْلُ هَذَا مِمَّا يَتَعَلَقُ بِرُؤْيَا الْبَصَرِ، أَوْ بِرُؤْيَا الْقَلْبِ؟ وَهَلْ يَخْفَى مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى مَنْ أَعْمَى اللَّهُ قَلْبَهُ؟!

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويلِ حكمُ العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء ١٠٤ وليس في العقل ما يُحيلُها، بل لو عُرِضَ على العقلِ موجودٌ قائمٌ بنفسه لا يُمكنُ رؤيته، لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»، أي توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف، فهو مشبّه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم، فهو جاحد مُعطلٌّ، بل الواجبُ دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعمُ بنفيه الحق والباطل، فيَنفِيهِمَا رَدّاً على مَنْ أثبت الباطل، بل الواجبُ ردُّ الباطل، وإثباتُ الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يُصِبِ التنزيه»، فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزّهون الله بهذا النفي! وهل يكونُ التنزيهُ بنفي صفة الكمال؟! فإنَّ نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المَعْدُومُ لا يُرى، وإنما الكمالُ في إثباتِ الرؤية ونفي إدراكِ الرائي له إدراكِ إحاطة، كما في

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. وقد تقدم تخريجه ص ٢١٦.



العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم، ونفي الإحاطة به علماً، فهو سبحانه لا يُحاط به رؤية، كما لا يُحاط به علماً.

اصطلاح المتأخرين  
في معنى التأويل

وقوله: «أو تأولها بفهم» أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يُخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرّفون على النصوص، وقالوا: نحن نُزوّل ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له، وزخرفةً ليقبل، وقد ذمّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل قد أُقيم عليه دليل مُزخرف عُورض به دليل الحق.

وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويل الرؤية، وتأويل كل معنى يُضاف إلى الربوبية: ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين». ومُراده ترك التأويل [الذي] يُسمونه تأويلاً، وهو تحريف، ولكن الشيخ رحمه الله تعالى تأدّب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَجِدْلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مراده ترك كل ما يُسمى تأويلاً، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس للدليل راجع من الكتاب والسنة، وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المُبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فَمِنْ التَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، تَأْوِيلُ أُدِلَّةِ الرُّوْيَةِ، وَأُدِلَّةِ الْعُلُوِّ، وَانْه لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيْمًا، وَلَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا.

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملًا في غير معناه الأصلي.

١٠٥-  
معنى التأويل في  
الكتاب والسنة

فالتأويل<sup>(١)</sup> في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به، كما قالت عائشة رضي الله عنها: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يتأول القرآن<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ

(١) انظر بسط الكلام في التأويل في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٠١/١ - ٢٠٨ و ٢٣٧/٥ و ٣٨١ - ٣٨٤، و«رسالة الإكليل» المدرجة في «الفتاوى» ٢٨٨/١٣ - ٢٩٤.

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧) و (٤٩٦٨)، وأخرجه أيضاً (٧٩٤) و (٤٢٩٣) و (٤٩٦٧) دون قوله: «يتأول القرآن»، وأخرجه بتمامه مسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، وابن ماجه (٨٨٩)، والنسائي ١٩٠/٢ و ٢١٩، وأحمد ٢٣٠/٦. وقوله: «يتأول القرآن»: يعني قوله سبحانه: ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً﴾ فقد روى الإمام أحمد ٣٥/٦ من طريق محمد بن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر في آخر أمره من قول: سبحان الله وبحمده، أستغفر الله وأتوب إليه»، قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أراك تكثر من قول: سبحان الله وبحمده أستغفر الله وأتوب إليه، قال: «إن ربي عز وجل كان أخبرني أني سأرى علامة في أمتي، وأمرني - إذا رأيتها - أن أسبح بحمده وأستغفره، إنه كان تواباً، فقد رأيتها: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا، فسبح بحمد ربك واستغفره، إنه كان تواباً»، وأخرجه مسلم (٤٨٤) (٢٢٠) من طريق داود بن أبي هند به.

وروى الطبراني في «الصغير» ٢٤١/١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١٢/٢ - ١١٣ عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ قبل أن يموت يكثر أن يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وأستغفرك وأتوب إليك» فقال: إني أمرت بأمر فقرأ: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾. ورجاله ثقات، وأخرجه البزار (٥٤٤) من حديث ابن مسعود قال: كان =

إِلَّا تَأْوِيلُهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴿[الأعراف: ٥٣]﴾. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]. وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]. إلى قوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]. فمن يُنْكِرُ وَقَوْعَ مِثْلِ هَذَا التَّأْوِيلِ، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟!.

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعْلَمُ تَأْوِيلُهُ، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تُعْلَمُ بمجرد الإخبار، فإن المُخْبِرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَصَوَّرَ المُخْبِرَ بِهِ، أو ما يعرفه قبل ذلك، لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا يَلْزَمُ مِنْ نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى. الذي قصد المُخَاطَبُ إِفْهَامَ المُخَاطَبِ إِيَّاهُ، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يُحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ مَا عَنَى بِهَا، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

التأويل عند  
المفسرين هو  
تفسير الكلام  
وبيان معناه

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يُرِيدُونَ

= النبي ﷺ يقول حين نزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، إنك أنت التواب الرحيم» وفي سنده عمرو بن ثابت وهو ضعيف، ورواه أحمد ٤١٠/١ و ٤٣٤ و ٥٥٥ و رجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله. وانظر «مجمع الزوائد» ١٢٧/٢.

(١) من: استطاع يستطيع حذفته منه تاء الافتعال.

١٠٦ به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف، وهذا التأويل كالتفسير، يُحمد حقّه، ويردّ باطله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، والرّاسخون في العلم، الآية [آل عمران: ٧] — فيها قراءتان: قراءة مَنْ يَقِفُ على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقراءة مَنْ لَا يَقِفُ عندها، وَكَلَّمَا الْقِرَاءَتَيْنِ حَقٌّ، ويُراد بالأولى المتشابهة في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويُراد بالثانية المتشابهة الإضافي الذي يَعْرِفُ الراسخون تَفْسِيرَهُ، وهو تأويله<sup>(١)</sup>.

ولا يُريد<sup>(٢)</sup> مَنْ وَقَفَ على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لَا يَعْلَمُ معناه جَمِيعُ الْأُمَّةِ وَلَا الرُّسُولُ، ويكون الرّاسخون في العلم لا حظّ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا الْقَدَرُ يَقُولُهُ غَيْرُ الرَّاسِخِ في العلم من المؤمنين، والرّاسخون في العلم يجب امتيازُهُمْ عن عَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ في ذلك، وقد قال ابنُ عباس رضي الله عنهما: أنا من الرّاسخين في العلم الذين يعلمون تأويله<sup>(٣)</sup>، ولقد صدق، رضي الله عنه، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»<sup>(٤)</sup>. رواه البخاري وغيره. ودعاؤه

(١) انظر «جامع البيان» ٢٠١/٦ للطبري، و«مشكل القرآن» ص ٩٨ — ١٠٢ لابن قتيبة.

(٢) في (ب): ولا به.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٦٣٢) من طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: أنا ممن يعلم تأويله. وابن أبي نجیح: هو عبدالله بن يسار، قال يحيى بن سعيد: لم يسمع التفسير من مجاهد.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢٦٦/١ و ٣١٤ و ٣٢٨ و ٣٣٥، والطبراني في «الكبير» (١٠٦١٤) و (١٢٥٠٦)، وفي الصغير ١٩٧/١، وأخرجه البخاري (١٤٣)، والبخوي (٣٩٤٢) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين»، وأخرجه مسلم (٢٤٧٧) في فضائل الصحابة: باب فضائل عبدالله بن عباس دون قوله: «في الدين». وأخرجه البخاري (٧٥) =

صلى الله عليه وسلم لا يُرَدُّ<sup>(١)</sup>. قال مجاهد<sup>(٢)</sup>: عَرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عباس، مِنْ أوله إلى آخره، أَقْفَهُ عِنْدَ كل آيةٍ وأسأله عنها<sup>(٣)</sup>. وقد تَوَاتَرَتِ النُّقُولُ عنه أنه تكلَّم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عَنْ آيةٍ: إنها من المتشابه الذي لا يَعْلَمُ أحدٌ تأويله إلا الله.

وقولُ الأصحاب رحمهم الله في الأصول: إن المتشابه: الحروفُ المقطَّعة في أوائل السور، ويُروى هذا عن ابنِ عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلَّم في معناها أكثرُ الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابه، كان ما سواها معلومَ المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإنَّ الله قال: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادِّين.

والتأويلُ في كلامِ المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صَرْفُ

= و (٣٧٥٦) و (٧٢٧٠) أيضاً بلفظ: «اللهم علمه الكتاب»، وأخرجه البخاري (٣٧٥٦)، والترمذي (٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦)، والبخاري (٣٩٤٣)، والطبراني (١٠٥٨٨) و (١١٩٦١) و (١٢٤٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٣١٥ بلفظ: «اللهم علِّمه الحكمة»، وزاد ابن ماجه: «وتأويل الكتاب»، وأخرجه البزار (٢٦٧٤) بلفظ: «اللهم علمه تأويل القرآن».

(١) فيه: أن النبي ﷺ سأل ربه ثلاثاً، فأعطاه ثنتين، ومنعه واحدة. انظر «صحيح مسلم» (٢٨٨٩) و (٢٨٩٠).

(٢) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين، مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى ابن أبي السائب، أخذ القرآن والتفسير والفقه عن ابن عباس، وأكثر عنه. مترجم في «السير» ٤/ برقم (١٧٥).

(٣) انظر الطبري ١/ ٩٠، وطبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ٩٢، و«تهذيب التهذيب» ٤٣/ ١٠.

التأويل الصحيح  
هو الذي يوافق  
ما دلت عليه  
نصوص الكتاب  
والسنة.

اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك.  
وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية  
والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص  
الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في  
موضعه. وذكر في «التبصرة»<sup>(١)</sup> أن نصير بن يحيى البلخي روى عن  
عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمهم  
الله: أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى  
ما يؤذي ظاهره إلى التشبيه، فقال: نمرها كما جاءت، ونؤمن بها،  
ولا نقول: كيف وكيف.

١٠٧

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص  
ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه، فهو لقصور فهمه، ونقص علمه،  
وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا      وَآفَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ<sup>(٢)</sup>  
وقيل:

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ أَمَاكِنِهَا      وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْبَقْرُ<sup>(٣)</sup>  
فكيف يُقال في قول الله، الذي هو أصدق الكلام وأحسن

(١) لعله «تبصرة الأدلة في الكلام» تأليف أبي المعين ميمون بن محمد النسفي، المتوفى سنة  
ثمان وخمس مئة. انظر «كشف الظنون» ٣٣٧/١.

(٢) قائله المتنبي، وهو في ديوانه ٢٤٦/٤، وبعده:

ولكن تأخذ الأذن منه      على قدر القرائح والعلوم  
(٣) هو للبحري في ديوانه ص ٩٥٥ من قصيدة يمدح بها علي بن مر الطائي. وروايته فيه:

علي نحت القوافي من مقاطعها      وما علي لم أن تفهم البقر  
وأنشده في «الموازنة» ٣٠٣/١ و«أخبار أبي تمام» ص ٥٠ و«الطرائف» ص ٢٤٩  
و«معجم الأدباء» ٢٥٣/١٩.

الحديث، وهو الكتابُ الذي: ﴿أُحْكِمْتَ آيَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]. إِنَّ حَقِيقَةَ قولهم: إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بَيَانٌ لِمَا يَصْلُحُ مِنَ الاعتقاد، ولا فيه بَيَانُ التوحيد والتنزيه؟! هذا حَقِيقَةُ قول المتأولين.

والحقُّ أن ما دَلَّ عليه القرآن، فهو حق، وما كان باطلاً، لم يَدُلَّ عليه، والمنازعون يَدْعُونَ دِلَالَتَهُ عَلَى الباطل الذي يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ! فيقالُ لهم: هذا البابُ الذي فتَحتموه، وإن كُنْتُمْ تزعمون أنكم تَنْتَصِرُونَ به على إخوانكم المؤمنين في مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ حَقِيقَةٍ؛ فقد فَتَحْتُمْ عَلَيْكُمْ بَاباً لِأَنْوَاعِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُبْتَدِعِينَ، لا تَقْدِرُونَ<sup>(١)</sup> عَلَى سَدِّهِ، فَإِنَّكُمْ إِذَا سَوَّغْتُمْ صَرْفَ الْقُرْآنِ عَنْ دِلَالَتِهِ الْمَفْهُومَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، فَمَا الضَّابِطُ فِيمَا يَسُوعُ تَأْوِيلُهُ وَمَا لَا يَسُوعُ؟!

فإن قُلْتُمْ: ما دَلَّ الْقَاطِعُ الْعَقْلِي عَلَى اسْتِحَالَتِهِ تَأْوِيلُنَا، وَإِلَّا أَقْرَبْنَاهُ! قِيلَ لَكُمْ: وبأيِّ عَقْلٍ نَزَنُ<sup>(٢)</sup> الْقَاطِعَ الْعَقْلِي؟! فَإِنَّ الْقِرْمَطِي الْبَاطِنِيَّ يَزْعُمُ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى بُطْلَانِ ظَوَاهِرِ الشَّرْعِ! وَيَزْعُمُ الْفِيلَسُوفُ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى بُطْلَانِ حَشْرِ الْأَجْسَادِ! وَيَزْعُمُ الْمُعْتَزِلِيُّ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى امْتِنَاعِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى امْتِنَاعِ قِيَامِ عِلْمٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ رَحْمَةٍ بِهِ تَعَالَى!! وَبَابُ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي يَدَّعِي أَصْحَابُهَا وَجُوبُهَا بِالْمَعْقُولَاتِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَنْحَصِرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

ويلزمُ حينئذٍ مَحْذُورَانِ عَظِيمَانِ:

أحدهما: أن لا نُقَرِّ بِشَيْءٍ مِنْ مَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى نَبْحَثَ

(١) فِي (ب): وَالْمُبْتَدِعُونَ لَا يَقْدِرُونَ.

(٢) فِي الْأَصُولِ: نَزَلْ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ.

قبل ذلك بحوثاً طويلةً عريضةً في إمكان ذلك بالعقل، وكلُّ طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يدُلُّ على ما ذهبوا إليه، فيؤوِّل الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تنحلُّ<sup>(١)</sup> عن الجزم بشيءٍ تعتقده مما أخبر به الرسولُ، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزلُ الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصةً النبي هي الإنباء، والقرآن: هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نُصوصَ الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، وإن وافقت ما ادَّعوا أن العقل دَلَّ عليه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرضُ شبهة، ومرضُ شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرضُ الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرضُ الشبهة، وهو أَرْدأ من مرض الشهوة، إذ مرضُ الشهوة يُرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرضُ الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته<sup>(٢)</sup>.

النفي والتشبيه من أمراض القلوب

١٠٨

(١) في (د): تتخلّى، وهي كذلك في مطبوعة مكة.

(٢) انظر «إغاثة اللهفان» ١/١٧ - ١٨ و ٤٤ - ٤٦.



والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي ردٌ وتكذيبٌ لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلوٌ ومجاوزةٌ للحدِّ فيما جاء به الرسول ﷺ، وتشبيهُ الله بخلقه كفرٌ، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفرٌ، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وهذا أحدُ نوعي التشبيه، فإنَّ التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتَّعَب أهلُ الكلام في رده وإبطاله، وأهلُه في الناس أقلُّ من النوع الثاني الذين هم أهلُ تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعُزَيْر، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم<sup>(١)</sup> الرُّسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

قوله: «فإنَّ ربَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ».

تنزيه الرب  
هو وصفه كما  
وصف نفسه نفياً  
وإثباتاً

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ تَنْزِيهَ الرَّبِّ تَعَالَى هُوَ وَصْفُهُ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، وَكَلَامُ الشَّيْخِ هُنَا مَأْخُوذٌ مِنْ مَعْنَى سُورَةِ الْإِحْلَاصِ، فَقَوْلُهُ: مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ. مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَقَوْلُهُ: مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. وَقَوْلُهُ: لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ: مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. وَهُوَ أَيْضًا مُؤَكَّدٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَالْوَصْفُ وَالنُّعْتُ مُتَرَادِفَانِ،

(١) في (د): لهم.

وقيل: متقاربان، فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوجدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوجدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى حق، ولم يُنازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير، وللشيخ رحمه الله نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيّع بالخطب البق. و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ».

ش: أذكرُ بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة<sup>(٢)</sup>، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نفي بها، فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمالاً وإبهاماً، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتين ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دلَّ عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب، ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن

(١) في (ب): في صفاته.

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤/ ١٣٨ - ١٤٩.

نَصِفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ نَفِيًّا وَلَا إِبْثَاتًا، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ.

فالواجب أن يُنْظَرَ في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبتته اللهُ ورسولُهُ أثبتناه، وما نفاه اللهُ ورسولُهُ نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النَّصُّ يُعْتَصَمُ بها في الإثبات والنفي، فنُثِبَتْ ما أثبتته اللهُ ورسولُهُ من الألفاظ والمعاني، ونفي ما نفته نصوصُهما من الألفاظ والمعاني.

ما لم يرد نفيه  
ولا إثباته من  
الصفات لا تطلق  
حتى ينظر في  
مقصود قائلها

وأما الألفاظ التي لم يَرِدْ نفيها ولا إثباتها، لا<sup>(١)</sup> تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً، قِيلَ، لكن ينبغي التعبير عنه بالألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تُبَيِّنُ المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يَتِمُّ المقصود معه إن لم يُخاطَب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله تعالى أراد الردُّ بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجَوَارِي<sup>(٢)</sup> وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جُئْنة وأعضاء، وغير ذلك! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

(١) كذا في الأصول الثلاثة بحذف الفاء، والجادة أنها لا تحذف في جواب أما إلا في الشعر، أو في قول أغنى عنه مقوله، وعورض بأنه ثبت حذفها في غير ما حديث صحيح، منها قوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». ومنها قوله ﷺ: «أما موسى كأنى أنظر إليه إذا انحدر من الوادي»، وقول عائشة: «فأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً»، وقول البراء بن عازب: «أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ. انظر البخاري (١٥٥٥) و(١٦٣٨) و(٢١٦٨) و(٣٠٤٢).

(٢) قال الذهبي في «الميزان» ٢٣/٢: داود الجواربي رأس في الرفض والتجسيم من قرامي جهنم. وانظر مقالاته في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٢ و ٢٠٩، و «الفرق بين الفرق» ص ٢٠٦ و ٣٢٠، و «الملل والنحل» ١/١٠٥، وقد تصحفت في «الفرق» إلى الحواري والجواري.

فالمعنى الذي أراده الشَّيْخُ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حَقٌّ، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السَّلَفَ متفقون على أن البَشَرَ لا يعلمون لله حدّاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

اتفاق السلف على أنهم لا يحدون ولا يشبهون  
قال أبو داود الطيالسي<sup>(١)</sup>: كان سفيان وشعبة<sup>(٢)</sup>، وحماد بن زيد<sup>(٣)</sup>، وحماد بن سلمة<sup>(٤)</sup> وشريك<sup>(٥)</sup> وأبو عوانة<sup>(٦)</sup>، لا يحدّون

(١) هو سليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير صاحب «المسند»، أبو داود الفارسي الأسدي الزبيري، مولى آل الزبير بن العوام، الحافظ البصري، جبل العلم، توفي سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩/ (١٢٣).

(٢) هو الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج بن الورد، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سَاطِط الأدي العَنَكِي، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة وشيخها، وهو أول من جَرَّح وعَدَّل، كان كثير الصلاة، سَخِيّاً، كثير التَّقَشُّفِ، وكان له معرفة ودراية في الشعر، توفي سنة (١٦٠هـ). مترجم في «السير» ٧/ (٨٠).

(٣) هو العلامة الحافظ الثَّبَت، محدِّث الوقت حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي، مولى آل جرير بن حازم البصري، الأزرق الضرير، أحد الأعلام، أصله من سجستان، سَبِي جده درهم منها. توفي سنة (١٨٩هـ). مترجم في «السير» ٧/ (١٦٩).

(٤) هو الإمام القدوة، شيخ الإسلام حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري النحوي البَزَّاز الحَرَقِي البطائني، مولى آل ربيعة بن مالك، وهو ابن أخت حميد الطويل، كان إلى إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة، وكانت أوقاته رحمه الله معمورة بالتعبُّد والأوراد، وكان شديد المواظبة على الخير وقراءة القرآن، والعمل لله تعالى، توفي سنة (١٦٧هـ). مترجم في «السير» ٧/ (١٦٨).

(٥) هو شريك بن عبدالله، العلامة الحافظ الفقيه القاضي، أبو عبدالله النَّخَعِي، أحد الأعلام على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة في الاحتجاج بمفاريده. كان رحمه الله شديداً على أهل الريب والبدع، ولي قضاء الكوفة لأبي جعفر المنصور، توفي سنة (١٧٧هـ). مترجم في «السير» ٨/ (٣٧).

(٦) هو الإمام الحافظ، الثَّبَت، محدِّث البصرة، الوضاح بن عبدالله، مولى يزيد بن عطاء الشكري الواسطي، وكان الوضاح من سببي جُرجان، توفي سنة (١٨٦هـ). مترجم في «السير» ٨/ (٣٩).

ولا يُشَبَّهُونَ ولا يُمَثَّلُونَ، يروون الحديث، ولا يقولون: كيف، وإذا سُئِلُوا قالوا بالآثر. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن الإحاطة خَلْقُهُ». فعَلِمَ أن مراده: أن الله تعالى عن أن يُحِيطَ أَحَدٌ بِحَدِّه، لا أن المعنى أنه غير متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مُباين لهم. سُئِلَ عبدُ الله بنُ المبارك: بِمَ نَعْرِفُ ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بِحَدِّ؟ قال: بِحَدِّ<sup>(١)</sup>، انتهى.

ومن المعلوم أن الحدَّ يُقالُ على ما ينفصلُ به الشيءُ ويتميَّزُ به عن غيره، والله تعالى غَيْرُ حَالٍّ في خلقه، ولا قائمٌ بهم، بل هو القيوم القائمُ بنفسه، المقيمُ لما سواه. فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوزُ أن يكون فيه ١١٠ منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته.

وأما الحدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يَحُدَّ العبادُ، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة. قال أبو القاسم القشيري<sup>(٢)</sup> في

(١) لفظه عند الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٥٠: عن علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك أنه سئل: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق العرش، فوق السماء السابعة على العرش، بائن من خلقه، قال: قلت: بِحَدِّ؟ قال: فبأي شيء؟ وفي «العلو للعلي الغفار» ص ١٥١ للذهبي: صح عن علي بن الحسن بن شقيق، قال: قلت لعبد الله بن المبارك: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: في السماء السابعة على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه ها هنا في الأرض، فقليل لأحمد بن حنبل، فقال: هكذا هو عندنا.

(٢) هو الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري الخراساني الشافعي الصوفي المفسر، صاحب «الرسالة» كان عديم النظر في السلوك والتذكير، لطيف العبارة، طيب الأخلاق، غوّاصاً على المعاني، وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي، توفي سنة (٤٦٥هـ). مترجم في «السير» ١٨/ (١٠٩).

«رسالته»: سمعتُ الشيخَ أبا عبد الرحمن السلمي<sup>(١)</sup>، سمعتُ منصورَ بن عبد الله، سمعتُ أبا الحسن العنبري، سمعتُ سهلاً بن عبد الله التُّستري<sup>(٢)</sup> يقول، وقد سُئِلَ عن ذاتِ الله؟ فقال: ذاتُ الله موصوفةٌ بالعلم، غيرُ مدركةٍ بالإحاطة، ولا مرئيةٍ بالأبصار في دارِ الدنيا، وهي موجودةٌ بحقائقِ الإيمان، من غيرِ حدٍّ ولا إحاطةٍ ولا حُلُولٍ، وتراه العيونُ في العقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حَجَبَ الخلقُ عن معرفةِ كُنْهِ ذاته، ودلَّهم عليه بآياته، فالقلوبُ تَعْرِفُهُ، والعيونُ لا تُدْرِكُهُ، ينظرُ إليه المؤمنونُ بالأبصارِ، من غيرِ إحاطةٍ، ولا إدراكٍ نهاية.

وأما لَفْظُ الأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ، فيتسلَّطُ<sup>(٣)</sup> بها الثُّفَاةُ على نفى بعضِ الصفاتِ الثابتةِ بالأدلةِ القطعيةِ، كاليدِ والوجهِ. قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر»: له يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صِفةٌ بلا كيف، ولا يُقال: إن يَدَهُ قُدْرَتُهُ وَنِعْمَتُهُ، لأن فيه إبطالَ الصِّفَةِ. انتهى<sup>(٤)</sup>. وهذا الذي قاله الإمامُ رضي الله عنه ثابتٌ بالأدلةِ القاطعةِ. قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ

كلام أبي حنيفة في إثبات اليد والوجه والنفس له تعالى بلا كيف

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، السُّلَمِيُّ الأُمِّ، الإمام الحافظ المحدث، شيخ خراسان وكبير الصوفية أبو عبد الرحمن النيسابوري، صاحب التصانيف، توفي سنة (٤١٢هـ). مترجم في «السير» ١٧/ (١٥٢).

(٢) هو سهل بن عبد الله بن يونس، شيخ العارفين، أبو محمد التُّستري، الصوفي الزاهد، توفي رحمه الله سنة (٢٨٣هـ). مترجم في «السير» ١٣/ (١٥١).

(٣) في مطبوعة مكة: فيستدل.

(٤) «الفقه الأكبر» بشرح القاري ص ٣٦ و ٣٧.

والإكرام ﴿[الرحمن: ٢٧]﴾. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقال ﷺ في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ»<sup>(١)</sup>، الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: القدرة، فإن قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تشبيه اليد، ولو صح ذلك، لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك، فإبليس - مع كفره - كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان اللَّفْظِيَّانِ للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: «أَيْدِي» مضاف إلى ضمير المفرد، ولا «يَدِينَا» بتشبيه اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ نظير قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾<sup>(٢)</sup>. وقال النبي ﷺ عن ربه عز وجل: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) قطعة من حديث أنس المطول في الشفاعة، وأخرجه بهذا اللفظ البخاري (٤٤٧٦) و (٧٥١٦). وأخرجه البخاري أيضاً (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديثه بلفظ: «... خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ...».

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٤٥/٣ - ٤٦، و ٣٦٣/٦ - ٣٦٦، و «مختصر الصواعق المرسله» ١٥٣/٢ - ١٧٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٢٤، وهو صحيح.

ولكن لا يُقَالُ لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الرُّكْنَ جزءُ الماهية، واللَّهُ تعالى هو الْأَحَدُ الصَّمَدُ، لا يَتَجَزَّأُ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية<sup>(١)</sup>، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة، ودفع المضرة. وكلُّ هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سائلة من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يجب أن لا يُعَدَلَ عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لثلا يثبت معنى فاسد، أو يُنفى معنى صحيح. وكلُّ هذه الألفاظ المجملة عُرضة للمُحَقِّق<sup>(٢)</sup> والمُبْطِل.

يراد بلفظ الجهة  
ما هو موجود، وما  
هو معدوم

وأما لفظ الجهة، فقد يُرادُ به ما هو موجود، وقد يُرادُ به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا مَوْجُودَ إلا الخالق والمخلوق، فإذا أُريدَ بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يَحْضُرُهُ، شيء، ولا يُحِيطُ به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أُريدَ بالجهة أمرٌ عديمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم، حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة»، الذين يُريدون بذلك نفْيَ العلوِّ يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كُلُّها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال:

(١) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

(٢) في (ب): المحق.



إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، أو أنه<sup>(١)</sup> كان مستغنياً عن الجهة، ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أولم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمراً اعتبارياً<sup>(٢)</sup>، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيها لا نهاية له، فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله، لما يأتي في كلامه: «أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه» فإذا جُمع بين كلاميه، وهو قوله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» وبين قوله: «محيط بكل شيء وفوقه» عُلِمَ أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره<sup>(٣)</sup> من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء.

١١٢

لكن بَقِيَ في كلامه شيثان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ — مع ما فيه من الإجمال والاحتمال — كان تركه أولى، وإلا<sup>(٤)</sup> تُسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أُجيب عنه بما تقدّم من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فلا اعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» يُفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوي، وفي هذا نظر، فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي،

(١) في (ب) و (د): وأنه. (٢) في (د): بل أمراً اعتبارياً. (٣) في (ب): بغيره.

(٤) في (أ) و (ب): ولا، والمثبت من (د) و (ج) ومطبوعة مكة.

فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل، وإن أراد  
أمراً عديمياً، فليس كُلُّ مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره،  
كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى  
المخلوقات، كالعرش، فَسَطْحُ العالم ليس في غيره من المخلوقات،  
قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، بِأَنَّ: «سائر» بمعنى البقية،  
لا بمعنى الجميع، هَذَا أَصْلُ معناها، ومنه «السُّور»، وهو ما يُقِيهِ  
الشارِبُ في الإناء. فيكون مراده غالب المخلوقات، لا جميعها،  
إذ «السائر» على الغالب أدلُّ منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله  
تعالى غَيْرُ مَحْوِيٍّ كما يكون أكثر المخلوقات محوياً، بل هو غير محوي  
بشيء، تعالى الله عن ذلك. ولا يُظَنُّ بالشيخ رحمه الله تعالى أنه ممن  
يقول: إِنَّ الله ليس دَاخِلَ العالم ولا خَارِجَهُ بنفي النقيضين<sup>(١)</sup>، كما ظَنَّهُ  
بعضُ الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزّه عن أن يُحِيطَ به شيء من  
مخلوقاته، أو أن يَكُونَ مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره.

وفي ثبوتِ هَذَا الْكَلَامِ عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر،  
فإن أضدادَهُ قد شَنَعُوا عليه بأشياء أهونَ منه، فلو سَمِعُوا مِثْلَ هَذَا  
الْكَلَامِ، لَشَاعَ عَنْهُمْ تَشْنِيعُهُمْ عليه به، وقد نَقَلَ أبو مطيعِ الْبَلْخِي<sup>(٢)</sup> عنه  
إثباتَ الْعُلُوِّ، كما سيأتي ذكرُهُ إن شاء الله تعالى. وظاهرُ هَذَا الْكَلَامِ  
يقتضي نفيه، ولم يَرِدْ بمثله كِتَابٌ ولا سَنَةٌ، فلذلك قُلْتُ: إِنَّ فِي ثبوتِهِ

(١) في مطبوعة مكة: التعينين.

(٢) هو الحكم بن عبدالله، وهو يعد من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، قال الإمام  
الذهبي في «الميزان» ٥٧٤/١: كان بصيراً بالرأي، علامة كبير الشأن، ولكنه واه في  
ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويحمله لدينه وعلمه، توفي سنة (١٩٩هـ).

عن الإمام نظراً، وإن الأولى التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالأستواء والنزول ونحو ذلك. ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا كما أخبر الصادق عليه السلام <sup>(١)</sup>، يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقولُه مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، مُخَالِفٌ لِلكِتَابِ وَالسُّنَنِ.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني <sup>(٢)</sup>: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ <sup>(٣)</sup> - بعد روايته حديث النزول - يقول: سئل أبو حنيفة، فقال: ينزل بلا كيف. انتهى.

١١٣

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك، لإضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف، ولذلك يُنَكِّرُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ

(١) حديث النزول أخرجه البخاري (١١٤٥) و(٦٣٢١) و(٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (٤٧٣٣) و(١٣١٥)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والترمذي (٣٤٩٣)، ومالك ١/٣٠، والدارمي ١/٣٤٦، ٣٤٧، وأحمد ٢/٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٧ و٢٨٢ و٤١٩ و٤٨٧ و٥٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩٩/١٠، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٢٥٤، والدارقطني في «كتاب النزول» ص ١٠٢ و١٠٣ و١٠٧، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٧) و(٤٩٨)، والأجري في «الشریعة» ص ٣٠٨ - ٣٠٩، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٢٦ و١٢٧ و١٢٩، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٤٩ واللالكائي في «السنة» (٧٤٥) كلهم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» وهو في «مسند الطيالسي» (٢٣٨٥) بلفظ: «يهبط». وقد رواه عدة من الصحابة، انظر «الأزهار المتناثرة» ص ١٢٤.

(٢) المتوفى سنة ٤٤٩هـ، ترجمه الذهبي في «السير» ١٨ / رقم الترجمة (١٧)، وأثنى على كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» فقال: ما رآه منصف إلا واعترف له.

(٣) هو العلامة الزاهد صاحب التصانيف محمد بن عبدالله بن محمد بن حمشاذ النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٣٨٨. مترجم في «السير» ١٦/٤٩٨.

العرش، بل يقول: لا مُبَايِن ولا مُحَايِث<sup>(١)</sup>، لا دَاخِلَ الْعَالَمِ ولا خَارِجَهُ، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا<sup>(٢)</sup> يصفونه<sup>(٣)</sup> بما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْعُلُوِّ وَالْإِسْتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ بِحُلُولِهِ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ، أَوْ يَقُولُ: هُوَ وَجُودٌ كُلُّ مَوْجُودٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. وسيأتي لإثبات صفة العلو لله تعالى زيادة بيان، عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «محيط بكل شيء وفوقه»، إن شاء<sup>(٤)</sup> الله تعالى.

قوله: «والمعراج حقٌ وقد أُسْرِيَ بالنبي ﷺ وعُرجَ بشخصه في الْيَقْظَةِ، إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، مَا كَذَبَ الْفَوَادُ مَا رَأَى. فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى».

ش: «المعراج»: مفعال، من العُروج، أي: الآلة التي يُعْرَجُ فيها، أي يُصْعَدُ، وهو بمنزلة السُّلَمِ، لكن لا نَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، وَحُكْمُهُ كَحَكْمِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَغْيِيَّاتِ، نُوْمِنُ بِهِ وَلَا نَسْتَغِلُّ بِكَيْفِيَّتِهِ.

وقوله: «وقد أُسْرِيَ بالنبي ﷺ بشخصه في اليقظة».

— اختلف الناس في الإسراء.

ف قيل: كان الإسراء بروحه، ولم يُفْقَدْ جَسَدُهُ، نقله ابنُ إِسْحَاقَ<sup>(٦)</sup>

ثبوت الإسراء  
والمعراج له ﷺ  
باليقظة

(١) في مطبوعة مكة: مجانب.

(٢) في (ب): لا.

(٣) تصحفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى: «يصفو به». والمثبت من (د).

(٤) «شاء» سقطت من الأصول.

(٥) في (ب): فصلى الله وسلم عليه.

(٦) هو محمد بن إِسْحَاقَ بن يسار بن خيار. العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله القُرشي المطلبي، صاحب السيرة النبوية، وكان جدّه يسار من سبي عين التمر في أيام أبي بكر الصديق، رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وهو أول من =

عن عائشة ومعاوية<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه.

لكن ينبغي أن يُعرَفَ الفرقُ بين أن يُقالَ: كان الإسراء مناماً، وبين أن يُقالَ: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرقٌ عظيم. فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقلوا: كان مناماً، وإنما قالوا: أُسِرِّي بروحه ولم يُفَقَدْ جَسَدُهُ، وفرقٌ ما<sup>(٢)</sup> بين الأمرين، إذ ما يراه النَّائمُ قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عُرِجَ به إلى السماء، وذهبَ به إلى مكة، وروحه لم تَصْعَدْ ولم تَذْهَبْ، وإنما مَلَكَ الرؤيا ضَرْبَ له المِثَالِ، فما أراد<sup>(٣)</sup> أن الإسراء كان مناماً، وإنما أراد<sup>(٤)</sup> أن الروحَ ذاتها أُسِرِّي بها، ففارقتِ الجَسَدَ، ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنالُ ذاتُ روحه الصُّعُودَ الكاملَ إلى السماء إلا<sup>(٥)</sup> بَعْدَ الموتِ<sup>(٥)</sup>.

وقيل: كان الإسراء مرتين: مرةً يقظة، ومرةً مناماً، وأصحابُ هذا القول كأنهم أرادوا الجَمْعَ بين حديثِ شريكٍ وقوله: «ثم استيقظتُ»<sup>(٦)</sup>، وبين سائر الروايات.

---

= دُونَ العلم بالمدينة، توفي سنة (١٥٢هـ) أو قريباً منها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧ / رقم الترجمة (١٥).

(١) «ومعاوية» سقطت من (أ) و(ج) و(د).

(٢) «ما» لم ترد في (ب)، وكذلك في «زاد المعاد» ٤٠/٣، والشارح ينقل عنه.

(٣) في الأصول: «أراد» في الموضعين، وهو خطأ.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «لا».

(٥) انظر «زاد المعاد» ٤٠/٣.

(٦) هو ما تفرد به شريك، وعُدَّ من أوهامه، ومجموع ما انتقد عليه في روايته لحديث الإسراء عشرة أشياء: الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السماء، الثاني: كون =

وكذلك منهم مَنْ قَالَ: بل كان مرتين: مرةً قَبْلَ الوحي ومرة بعده. ومنهم مَنْ قَالَ: بَلْ ثَلَاثَ مرات: مَرَّةً قَبْلَ الوحي، ومرتين بَعْدَهُ. وكلما اشتبه عليهم لَفْظُ زادوا مَرَّةً للتوفيق!! وهذا يَفْعَلُهُ ضعفاءُ أَهْلِ الحديثِ وإلا فالذي عليه أئمةُ النقلِ: أن الإسراء كان مَرَّةً واحدة بمكة، بعد البعثة، قَبْلَ الهجرة بسنة، وقيل: بسنةٍ وشهرين، ذكره ابنُ عبد البر<sup>(١)</sup>.

قال الشيخُ شمسُ الدين ابنُ القَيِّمِ<sup>(٢)</sup>: يا عجباً لهؤلاء الذين زَعَمُوا أنه كان مِراراً! وكيف سَأَغَ لهم أن يَظُنُّوا أنه في كل مرة تُفَرَضُ

= المعراج قبل البعثة، الثالث: كونه مناماً، الرابع: مخالفته في التهرين، الخامس: مخالفته في محل سُدرة المنتهى، السادس: شق الصدر عند الإسراء. السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، الثامن: نسبة الدنو والتدلي إلى الله عز وجل، التاسع: تصريحه أن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان الخامسة، العاشر: قوله: فعلا به إلى الجبار فقال: هو مكانه. انظر «فتح الباري» ١٣/٤٠٤ و ٤٠٥.

(١) هو الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي صاحب كتاب «التمهيد». قال الذهبي في «السير» ١٨/١٥٧: كان إماماً، ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة واتباع، وكان أولاً أثرياً، ظاهرياً فيما قيل، ثم تحول مالكيّاً مع ميل بين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه.

(٢) هو الإمام، المحقق، الحافظ، الأصولي، الفقيه النحوي، صاحب الذهن الوقاد، والقلم السيال، والتأليف الكثيرة الماتعة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة تامة ما يقرب من ١٦ سنة، فنهل من فيض علمه الواسع، وغلب عليه حبه، حتى كان يأخذ بأكثر اجتهاداته، وينتصر لها، وهو الذي هذَّب كتبه، ونشر علمه، وكان رحمه الله كثير الصلاة والتلاوة، حسن الخلق، كثير التودد، لا يحسد ولا يحقد، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/٤٠٠ - ٤٠٣.

عليهم الصَّلَوَاتُ خمسين، ثم يتردّد بين ربه وبين موسى حتى تصيرَ خمساً، فيقول: «أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي»، ثم يُعِيدُهَا فِي المرة الثانية إلى خمسين، ثم يَحْطُّهَا إِلَى خَمْسٍ؟!

وقد غَلَطَ الحُفَاطُ شريكاً في ألفاظٍ من حديثِ الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فَقَدَّمُ وَأَخَّرُ وَزَادَ وَنَقَصَ». ولم يَسْرُدِ الحديث، فأجاد رحمه الله. انتهى كلامُ الشيخ شمسُ الدين رحمه الله<sup>(١)</sup>.

نص حديث  
الإسراء والمعراج

وكان من حديث الإسراء: أَنَّهُ ﷺ أُسْرِيَ بجسده في اليَقَظَةِ، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البُرَاق، صُحْبَةَ جبريل عليه السلام، فنزل هناك، وصَلَّى بالأنبياء إماماً، وَرَبَطَ البُرَاقَ بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصَلَّى فيه، ولا يَصِحُّ عنه ذلك ألبتة.

ثم عُرِجَ به مِنْ بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، فَفُتِحَ لَهُ، فرأى هناك<sup>(٢)</sup> آدم أبا البشر، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَحَّبَ بِهِ<sup>(٣)</sup> وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَأَقْرَأَ بُنْيُوته، ثم عُرِجَ به إلى السماء الثانية، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا، وعيسى ابن مَرْيَمَ، فَلَقِيَهُمَا<sup>(٤)</sup>، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا، فَرَدَّا عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَرَحَّبَا بِهِ، وَأَقْرَأَا بُنْيُوته، ثم عُرِجَ به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يُوسُفَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ

(١) «زاد المعاد» ٤٢/٣ طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «زاد المعاد»: هنالك، والشارح رحمه الله لم يسق الحديث عن البخاري ومسلم

مباشرة، وإنما نقله عن الشيخ ابن القيم من «زاد المعاد».

(٣) في «زاد المعاد»: فرد عليه السلام ورحب به.

(٤) سقطت من (ب).

السَّلام<sup>(١)</sup> وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بُنْيُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَرَأَى فِيهَا إِدْرِيسَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بُنْيُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَرَأَى فِيهَا هَارُونَ بْنَ عِمْرَانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بُنْيُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَلَقِيَ فِيهَا مُوسَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقْرَأَ بُنْيُوتَهُ، فَلَمَّا جَاوَزَهُ، بَكَى مُوسَى، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبُيْكَ، لَأَنَّ غُلَامًا بَعَثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَلَقِيَ فِيهَا إِبْرَاهِيمَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بُنْيُوتَهُ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، ثُمَّ رُفِعَ لَهُ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى الْجِبَارِ، جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، فَذَنَّا مِنْهُ حَتَّى كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى<sup>(٢)</sup>، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، وَفَرَضَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعَ حَتَّى مَرَّ عَلَى مُوسَى،

(١) «فرد عليه السلام» لم ترد في الأصول، لكن ذكرت في هامش (ب) (خ) وهي موجودة في «زاد المعاد».

(٢) هذه الجملة من الزيادات المخرجة في «صحيح البخاري» (٧٥١٧) من طريق شريك بن عبدالله بن أبي نمر، وهي معدودة في جملة أوهامه التي تفرد بها، وكان على الشارح أن ينبه عليها، قال الخطابي: إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التذلي إلى الجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك، فلم تذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك، وقال عبدالحق الإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين»: زاد فيه شريك زيادة مجهولة، وأق في فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى الإسرائي جماعة من الحفاظ، فلم يأت أحد منهم بما أق به شريك، وشريك ليس بالحافظ، وقال ابن كثير في «تفسيره» ٣/٣: إن شريك بن عبدالله بن أبي نمر اضطرب في هذا الحديث، وساء حفظه ولم يضبطه، وقال الحفاظ أبو بكر البيهقي: في حديث شريك زيادة تفرد بها على مذهب من زعم أنه ﷺ رأى ربه عز وجل، يعني قوله: «ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى» وقول عائشة، وابن مسعود، وأبي هريرة في حملهم هذه الآيات على رؤية جبريل أصح، قال ابن كثير: وهذا الذي قاله البيهقي - رحمه الله - في هذه المسألة هو الحق، فإن أبا ذر قال: يا رسول الله هل =



فقال: بِمِ أُمِرْتُ؟ قال: بخمسين صلاةً، فقال: إن<sup>(١)</sup> أُمِتَكَ لَا تُطِيقُ ذلك، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لَأُمِتَكَ، فَالْتَفَتَ إِلَى جَبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ أَنْ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى بِهِ الْجَبَّارَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَهُوَ فِي مَكَانِهِ - هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ - فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرًا، ثُمَّ نَزَلَ حَتَّى مَرَّ بِمُوسَى<sup>(٢)</sup>، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مُوسَى وَبَيْنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، حَتَّى جَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَمَرَهُ مُوسَى بِالرَّجُوعِ ١١٥ وَسُؤَالَ التَّخْفِيفِ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي وَلَكِنْ أَرْضَى وَأَسْلَمَ فَلَمَّا نَفَّذَ<sup>(٣)</sup> نَادَى مَنَادٌ: قَدْ أَمْضِيَتْ فَرِيضَتِي وَخَفَفْتَ عَنْ عِبَادِي<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِي رُؤْيَيْهِ ﷺ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعَيْنَ رَأْسِهِ، وَأَنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ رَأَاهُ<sup>(٥)</sup> بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يَرَهُ بَعَيْنَ رَأْسِهِ، وَقَوْلُهُ:

= رَأَيْتَ رَبِّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» وَفِي رِوَايَةٍ: «رَأَيْتُ نُورًا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى» إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ مَخَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ بِهَا. وَفِيهِ لَفْظَةٌ أُخْرَى تَفْرُدُ بِهَا شَرِيكَ أَيْضًا لَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، أَوْرَدَهَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: «فَعَلَا بِهِ جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى بِهِ الْجَبَّارَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَهُوَ مَكَانَهُ».

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، حَاشِيَةٌ مَطْوُولَةٌ ذَكَرَ فِيهَا الْحِكْمَةُ مِنْ رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعْرَاجِهِ بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهِيَ مَنْقُولَةٌ عَنْ «الرُّوْضِ الْأَنْفِ» لِلْسَّهْلِيِّ، فَاَنْظُرْهَا فِيهِ ١٥٧/٢.

(٣) فِي «زَادِ الْمَعَادِ»: بَعْدَ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ (٣٨٨٧): فَلَمَّا جَاوَزْتَ.

(٤) حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٠٧) وَ (٣٨٨٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٢١٧/١، وَأَحْمَدُ ٢٠٨/٤ وَ ٢١٠، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٥٩٩/١٩، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٨)، وَاللَّفْظُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ مَنْقُولٌ عَنْ «زَادِ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ، وَهُوَ قَدْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى وَلَمْ يَسْقِ لَفْظَ الْبُخَارِيِّ.

(٥) فِي (ب): رَأَى.

﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ هَذَا الْمُرْتَبِيَّ جَبْرِيلَ، رَآهُ مَرَّتَيْنِ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>.

وأما قوله تعالى في سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾، فهو غَيْرُ الدُّنُوِّ وَالتَّدَلَّى الْمَذْكُورَيْنِ فِي قِصَّةِ الْإِسْرَاءِ، فَإِنَّ الَّذِي فِي سُورَةِ النَّجْمِ هُوَ دُنُوُّ جَبْرِيلَ وَتَدَلَّيْهِ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى \* ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى \* ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥ - ٨]. فالضمايرُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى هَذَا الْمَعْلَمِ الشَّدِيدِ الْقُوَى، وَأَمَّا الدُّنُوُّ وَالتَّدَلَّى الَّذِي فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، فَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ دُنُوُّ الرَّبِّ تَعَالَى وَتَدَلَّيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا الَّذِي فِي سُورَةِ النَّجْمِ: أَنَّهُ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فَهَذَا هُوَ جَبْرِيلَ، رَآهُ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً فِي الْأَرْضِ، وَمَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى.

بيان المعنى المراد  
من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا  
فَتَدَلَّى﴾

ومما يدل على أن<sup>(٣)</sup> الإسراء بجسده في اليقظة، قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبدُ عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسمٌ لمجموع الجسد والروح، هذا هو المَعْرُوفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَيَكُونُ الْإِسْرَاءُ بِهَذَا الْمَجْمُوعِ، وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ

(١) متفق عليه، وقد تقدم، انظر ص ٢٢٢.

(٢) تقدم أن هذا مما انفرد به شريك، وأنه معدود في أوهامه. وانظر (زاد المعاد) ٣/٣٨.

(٣) سقطت من (ب).

عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر، لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة وهو كفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ ١١٦  
فالجواب - والله أعلم - : أنه كان ذلك<sup>(١)</sup> إظهاراً لصِدْقِ دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سأله قُرَيْشٌ عن نَعْتِ بيت المقدس، فنعتهم<sup>(٢)</sup> وأخبرهم عن غيرهم التي مرَّ عليها في طريقه<sup>(٣)</sup>، ولو كان عُرُوجُه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يُمكنُ اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

قوله: «والحوّض - الذي أكرمه الله تعالى به غِيَاثاً لأُمته - حق».

ش: الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبُلُغ حدّ التواتر، رواها من ذكر الحوض وصفته الصحابة بضع وثلاثون صحابياً رضي الله عنهم، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير<sup>(٤)</sup>، تغمّده الله برحمته، في آخر تاريخه

---

(١) في (ب): أنه ذلك كان إظهاراً، وفي مطبوعة مكة: أن ذلك كان إظهاراً.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٦) و(٤٧١٠)، ومسلم (١٧٠) من حديث جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «لما كذبني قريش، قمت في الحجر، فجلا الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه» وله شاهد مفصل بسند صحيح من حديث ابن عباس عند أحمد ٣٠٩/١.

(٣) انظر مسند أحمد ٣٧٤/١، وتفسير ابن كثير ١٥/٣.

(٤) هو الإمام العلامة الحافظ، ذو الفضائل إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، عماد الدين أبو الفداء، صاحب كتاب «تفسير القرآن العظيم»، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» ٣٧٣/١ لابن حجر.

الكبير، المسمى بـ «البداية والنهاية»<sup>(١)</sup>.

فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك رَضِيَ الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ إِلَى صَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْأَبَارِقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»<sup>(٢)</sup>. ١١٧

وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «لَيَرَدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصِيبَابِي»<sup>(٣)</sup>، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بِعَدْكَ»<sup>(٤)</sup>. ورواه مسلم.

(١) انظر الجزء الأول من «النهاية» ٣٣٧/١ - ٣٧٣، وقال في مفتحتها: ذكر ما ورد في الحوض المحمدي سقانا الله منه يوم القيامة من الأحاديث المشهورة المتعددة من الطرق الماثورة الكثيرة المتضاربة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة المكابرة القائلين بجوده، المنكرين لوجوده، وأخْلَقَ بهم أن يحال بينهم وبين وروده كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها، ولو اطلع المنكر للحوض على ما سنورده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلعها. وانظر أيضاً «فتح الباري» ٤٦٨/١١ - ٤٦٩، فقد استوفى تحريجها، رحمه الله.

(٢) البخاري (٦٥٨٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٠٣)، وأخرجه أحمد ٢٣٠/٣، والترمذي (٢٤٤٤) بلفظ: «إِنَّ فِي الْحَوْضِ مِنَ الْأَبَارِقِ بَعْدَ نَجُومِ السَّمَاءِ»، وأخرجه أحمد ٢٣٠/٣ من حديث أنس أيضاً بلفظ: «إِنَّ مَا بَيْنَ طَرَفَيْهِ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ بَيْنَ صَنْعَاءَ وَمَكَّةَ، وَإِنَّ أَيْنَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ نَجُومِ السَّمَاءِ».

(٣) في (ج): أصحابي، وهي كذلك في البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٢) من حديث أنس بن مالك، وفيه: من أصحبابي.. فأقول: أصحابي. وأخرجه مسلم (٢٣٠٤) في الفضائل: باب إثبات حوض نبينا ﷺ بلفظ: «لَيَرَدَنَّ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ صَاحِبِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتَهُمْ وَرَفَعُوا إِلَى اخْتَلَجُوا دُونِي، فَلَأَقُولَنَّ: أَيُّ رَبِّ أَصِيبَابِي أَصِيبَابِي، فَلْيَقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بِعَدْكَ»، وفي الباب عن ابن مسعود عند البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم (٢٢٩٧)، وعن سهل بن سعد عند البخاري (٦٥٨٣) و (٥٨٣٤) و (٥٨٩٤) و (٥٩٩٦)، وعن حذيفة عند أحمد ٣٣٣/٥ والطبراني (٥٧٨٣) و (٥٨٣٤) و (٥٨٩٤) و (٧٠٥٠)، ومسلم (٢٢٩٠)، وأحمد ٣٣٣/٥ و (٣٣٩)، والطبراني (٥٧٨٣) و (٥٨٣٤) و (٥٨٩٤) و (٥٩٩٦)، وعن حذيفة عند أحمد ٣٣٣/٥ و (٣٨٨/٥)، ومسلم (٢٢٩٧)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١١، وعلقه البخاري بعد الحديث =

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: أَغْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِغْفَاءً، فَرَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، إِمَّا قَالَ لَهُمْ، وَإِمَّا قَالُوا لَهُ: لِمَ ضَحِكْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةٍ، فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ \* إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هُوَ نَهْرٌ أَعْطَانِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، تَرْدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدَدُ الْكَوَاكِبِ، يُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ»<sup>(٢)</sup>.

ورواه مسلم، ولفظه: «هو»<sup>(٣)</sup> نَهْرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرْدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، والباقي مثله.

ومعنى ذلك: أَنَّهُ يَشْخُبُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ مِيزَابَانِ مِنْ ذَلِكَ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ، وَالْحَوْضُ فِي الْعَرَصَاتِ قَبْلَ الصَّرَاطِ، لِأَنَّهُ يُخْتَلَجُ عَنْهُ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ أَقْوَامٌ قَدْ ارْتَدَّوْا عَلَى أَعْقَابِهِمْ، وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ لَا يُجَاوِزُونَ الصَّرَاطَ.

وروى البخاري ومسلم عن جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

---

= رقم (٦٥٧٦)، وعن أبي بكره عند أحمد ٤٨/٥ و ٥٠، وابن أبي شيبة ٤٤٣/١١ - ٤٤٤، وقوله: اختلجوا دوني، أي: اجتذبوا واقتطعوا، يقال: اختلجته منه: إذا نزعته منه، أو جذبته بغير إرادته.

(١) في (ب) زيادة: «لهم» ولم ترد لا في «المسند» ولا في مسلم.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٢/٣، ومسلم (٤٠٠)، وأبو داود (٤٧٤٧)، والنسائي ١٣٣/٢، ١٤٤.

(٣) لفظ مسلم: «فإنه».

(٤) أي: يسيل، من الشخب وهو السيلان، وأصله ما خرج من تحت يد الحالب عند كل غمرة وعصرة لضرع الشاة.

عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»<sup>(١)</sup>.  
والفَرَطُ: الذي يسبق إلى الماء.

وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري رضي الله عنه،  
قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ،  
شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ، لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي،  
ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». قال أبو حازم: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ [وَأَنَا  
أَحَدُهُمْ هَذَا] فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ سَهْلٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ  
عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتَهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا، فَأَقُولُ: «إِنَّهُمْ مِنْ أُمَّتِي  
فَيُقَالُ إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيْرُ  
بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>. سُحْقًا: أَيُّ بَعْدًا.

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صِفَةِ الْحَوْضِ: أَنَّهُ حَوْضٌ  
عَظِيمٌ، وَمَوْرِدٌ كَرِيمٌ، يُمَدُّ مِنْ شَرَابِ الْجَنَّةِ، مِنْ نَهْرِ الْكَوْثَرِ الَّذِي<sup>(٣)</sup>  
هُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَطْيَبُ

صفة الحوض من  
الأحاديث الواردة  
فيه

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٩)، ومسلم (٢٢٨٩)، وأحمد ٣١٣/٤، والحميدي (٧٧٩)،  
والطبراني في «الكبير» (١٦٨٨) و(١٦٨٩) و(١٦٩٠) و(١٦٩١) و(١٦٩٢) و(١٦٩٣) و(١٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٠) ورواية الشارح بالمعنى، ولفظ البخاري: «أنا فرطكم على  
الحوض من ورده، شرب منه، ومن شرب منه، لم يظمأ بعده أبدًا، ليردن علي أقوام  
أعرفهم ويعرفوني، ثم يُحال بيني وبينهم». قال أبو حازم: فسمعت النعمان بن  
أبي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت سهلًا؟ فقلت: نعم، قال: وأنا  
أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعتة يزيد فيه: قال: «إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري  
ما بدلوا بعدك، فأقول: سُحْقًا لِمَنْ بَدَلَ بَعْدِي». وأخرجه مسلم (٢٢٩٠) و(٢٢٩١)،  
وأحمد ٣٣٣/٥، وانظر «التذكرة» ٣٠٦/١ للقرطبي باب: ذكر من يطرد عن الحوض،  
وشرح مسلم ١٣٦/٣ - ١٣٧ للنووي، و«عمدة القاري» ٢٤٣/١٥ للعيني.

(٣) سقطت من (ب).

ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عَرْضُهُ وطُولُهُ سواء، كُلُّ زاويةٍ من زواياه مسيرة شهر. وفي بعض الأحاديث: «أنه كلما شُرِبَ منه وهو في زيادةٍ واتساعٍ»<sup>(١)</sup>، وأنه ينبت في حال<sup>(٢)</sup> من المسك والرضراض من اللؤلؤ قُضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر فسبحان الخالق الذي لا يُعجزه شيء.

وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإن حَوْضَ نبينا ﷺ أعظمُها وأجلُّها»<sup>(٣)</sup> وأكثرُها وِرداً<sup>(٤)</sup>. جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

قال العلامة أبو عبد الله القرطبي<sup>(٥)</sup> رحمه الله تعالى في

(١) من قوله: وفي بعض الأحاديث إلى هنا، لم يرد في «النهاية» لابن كثير ٣٦٩/١ مع أن النص منقول عنه.

(٢) تحرف في الأصول إلى «خلاله». والحال: التراب اللين، والرضراض: مَادَق من الحصى. وهذا الوصف جاء في خبر مطول من حديث عبد الله بن مسعود عند أحمد ٣٩٨/١ - ٣٩٩ وفي سننه عثمان بن عمير البجلي وهو ضعيف، ولفظه فيه: ... حاله المسك ورضراضه الثوم... «قُضبان الذهب وثمره ألوان الجواهر».

(٣) في (أ) و(ج) و(د): وإجلالها، وفي مطبوعة مكة «أحلاها».

(٤) من قوله: «وقد ورد...» إلى هنا ذكره ابن كثير في «النهاية» ٣٦٩/١ عنواناً أورد تحته حديث أبي سعيد الخدري المخرج في كتاب «الأهوال» لابن أبي الدنيا، و«سنن ابن ماجه» (٤٣٠١)، وفي سننه عطية العوفي وهو ضعيف. وأخرج الترمذي (٢٤٤٥) من حديث سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإنني أرجو أن أكون أكثرهم واردة» وفي سننه سعيد بن بشير وهو ضعيف، وعننه الحسن، وذكر الترمذي أنه ورد مرسلًا وقال: هو أصح، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٣٦٣/١٠ وقال: رواه الطبراني (٧٠٥٣) وفيه مروان بن جعفر السمري وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقيّة رجاله ثقات، وانظر «فتح الباري» ٤٦٧/١١.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرَح الأنصاري الخزرجي المالكي، صاحب التفسير المشهور الذي يدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور فضله وتبحره في مختلف الفنون، المتوفى سنة ٦٧١هـ. وهو غير القرطبي المحدث أبي العباس أحمد بن =

١١٨ «التذكرة»<sup>(١)</sup>: واختلَف في الميزان والحوض: أيهما يَكُون قَبْلَ الآخر؟  
 فقيل: الميزانُ قبل، وقيل: الحَوْضُ. قال أبو الحسن القابسي<sup>(٢)</sup>:  
 والصحيحُ أن الحَوْضَ قَبْلُ، قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإنَّ النَّاسَ  
 يَخْرُجُونَ عِطَاشاً مِنْ قبورهم، كما تقدم، فَيَقْدُمُ قَبْلَ الميزانِ والصراط.  
 قال أبو حامد الغزالي رحمه الله، في كتاب «كشف عِلْمِ الآخِرَةِ»: حكى  
 بَعْضُ السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يُورَدُ بعد الصراط،  
 وهو غلط من قائله. قال القُرْطُبِيُّ: هو كما قال، ثم قال القرطبي:  
 ولا يَخْطُرُ ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدَّلة، أرض  
 بيضاء كالفضة، لم يُسْفَكْ فيها دَمٌ، ولم يُظْلَمْ على ظهرها أَحَدٌ قطُّ،  
 تظهر لتزول الجبار جَلُّ جلاله لفصل القضاء. انتهى.

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلى بهم أن يُحَالَ بينهم  
 وبين وروده يَوْمَ العطشِ الأكبر.

قوله: «والشفاعةُ التي أدّخرها لهم حقٌّ، كما رُوي في الأخبار».

ش: الشفاعة أنواع<sup>(٣)</sup>: منها ما هو مُتَّفَقٌ عليه بين الأمة، ومنها ما خالف  
 فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع:

الشفاعة حق وبيان  
 أنواعها

= عمر صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، فهذا  
 شيخ المفسر، وقد سمع عليه بعض شرحه هذا. انظر «طبقات المفسرين» للداوودي  
 ٦٩/٢، و«حسن المحاضرة» ٤٥٧/١.

(١) ٣٠٢/١ و ٣٠٤، وانظر «فتح الباري» ٤٦٦/١١.

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه عالم المغرب، أبو الحسن علي بن خلف القروي القابسي  
 المالكي، كان مصنفًا، يقطاً، ديناً، تقياً، وكان رحمه الله ضريباً، توفي سنة (٤٠٣هـ).  
 مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٩٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ١٤٧/٣ - ١٤٨ و «فتح الباري» ٤٢٩/١١ - ٤٣٠.



النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين. في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلْحَمٍ، فَذَفَعَ إِلَيْهِ مِنْهَا الذَّرَاعَ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهَسَةً، ثُمَّ قَالَ: أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ [وَاحِدٍ يَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ] فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَبُوكُمْ آدَمُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ نُوحٌ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ

نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ<sup>(١)</sup> يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذِبَاتِهِ<sup>(٢)</sup>، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى: فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْمَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: هَكَذَا هُوَ، وَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ

(١) تحرفت في الأصول إلى: «ذلك» والتصويب من «المسند» «والصحيحين».

(٢) في البخاري (٣٣٥٨) من طريق أبيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله عز وجل، قوله: ﴿إني سقيم﴾، وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة، إذ أتى على جبار من الجبابرة، فقيل له: إن ها هنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي، فأتى سارة، قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني عنك، فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني، فأرسل إليها، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده، فأخذ، فقال: ادعي الله ولا أضرك فعدت الله، فأطلق، ثم تناولها الثانية، فأخذ مثلها أو أشد، فقال: ادعي الله لي ولا أضرك، فعدت، فأطلق، فدعا بعض حجبته، فقال: إنكم لم تأتونني بإنسان إنما أنيتموني بشيطان، فأخذها هاجر، فأنته وهو قائم يصلي، فأوماً بيده: مهيم؟ قالت: رد الله كيد الكافر — أو الفاجر — في نحره وأخذم هاجر، قال أبو هريرة: تلك أمكم يا بني ماء السماء. وانظر «فتح الباري» ٣٩١/٦ - ٣٩٤.

(٣) انظر بسط ذلك في «الجواب الصحيح» ١٣٨/٢ - ١٤٢.

يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً<sup>(١)</sup> اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي، فَيَقُولُونَ، يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَأَقُومُ، فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِداً لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ، وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهُ، اشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: [يَا] رَبُّ أُمْتِي أُمْتِي، يَا رَبُّ أُمْتِي أُمْتِي، فَيَقَالُ: ادْخُلْ مِنْ أُمْتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَا بَيْنَ مَصْرَاعَيْنِ مِنَ مَصَارِعِ الْجَنَّةِ كَمَا<sup>(٢)</sup> بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى. أخرجاه في «الصحيحين». بمعناه، واللفظ للإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

والعجبُ كُلُّ الْعَجَبِ، من إيرادِ الأئمةِ لهذا الحديثِ من أكثر طُرُقِهِ، لا يذكرون أمرَ الشفاعةِ الأولى في أن يأتي الرَّبُّ تعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديثِ الصُّورِ<sup>(٤)</sup>. فإنه المقصودُ في هذا المقام، ومقتضى سياقِ أوَّلِ الحديثِ، فإنَّ النَّاسَ إنما يَسْتَشْفِعُونَ إلى آدمَ فَمَنْ بَعْدَهُ من الأنبياءِ في أن يَفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ، ويستريحوا من

(١) جملة: «وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً» سقطت من (ب).

(٢) في الأصول: «لكما»، وهو خطأ، والمثبت من «المسند» ولفظ مسلم: «إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة لكما بين مكة وهجر...»

(٣) هو في «المسند» ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، والزيادات منه، وأخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) وقد تقدم تخريجه في الصفحة (٩٦).

(٤) سيرد تخريجه في الصفحة ٢٨٧.

مقامهم، كما دَلَّتْ عليه سِيَّاقَاتُهُ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الْمَحْزَنِ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يَذْكُرُونَ الشَّفَاعَةَ فِي عُصَاةِ الْأُمَّةِ وَإِخْرَاجَهُمْ مِنَ النَّارِ.

وَكَانَ مَقْصُودُ السَّلَفِ، فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ مِنَ الْحَدِيثِ، هُوَ الرَّدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَمَنْ تَابِعَهُمْ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ، الَّذِينَ أَنْكَرُوا خُرُوجَ أَحَدٍ مِنَ النَّارِ بَعْدَ دُخُولِهَا، فَيَذْكُرُونَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ النَّصُّ الصَّرِيحُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَحَادِيثِ.

١٢٠ وقد جاء التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الصُّورِ، وَلَوْلَا خَوْفُ الْإِطَالَةِ، لَسُقَّتْهُ بِطَوْلِهِ، لَكِنْ مِنْ مَضْمُونِهِ: أَنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، ثُمَّ يَأْتُونَ رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَذْهَبُ، فَيَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَحْصُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: مَا شَأْنُكَ؟ وَهُوَ أَعْلَمُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفِّعْنِي فِي خَلْقِكَ، فَأَقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: شَفِّعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ فَأَقْضِي بَيْنَكُمْ، قَالَ: فَأَرْجِعْ، فَأَقِفْ مَعَ النَّاسِ، ثُمَّ ذَكَرَ انْشِقَاقَ السَّمَاوَاتِ، وَتَنْزَلَ الْمَلَائِكَةُ فِي الْغَمَامِ، ثُمَّ يَجِيءُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَالْكَرُوبِيُّونَ<sup>(٢)</sup> وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقْرَبُونَ يُسَبِّحُونَهُ بِأَنْوَاعِ التَّسْبِيحِ، قَالَ: فَيَضَعُ اللَّهُ كُرْسِيَهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَرْضِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي أَنْصَتُ لَكُمْ مِنْذُ خَلَقْتُكُمْ إِلَى يَوْمِكُمْ هَذَا أَسْمَعُ أَقْوَالَكُمْ، وَأَرَى أَعْمَالَكُمْ، فَأَنْصِتُوا لِي، فَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ وَصُحُفُكُمْ تُقْرَأُ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، إِلَى

(١) كَذَا فِي (آ) وَ (ب) وَ (د) وَ فِي (ج): الْمَحْشَرُ، وَفِي مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ: الْجَزَاءُ.

(٢) هُمُ الْمُقْرَبُونَ.

أن قال: فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة، قالوا: مَنْ يشفع لنا إلى ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ أَيْكُمْ، إنه خَلَقَهُ اللَّهُ بيده، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قَبْلًا<sup>(١)</sup>. فيأتون آدم، فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثُمَّ عيسى، ثم محمداً ﷺ... إلى أن قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاتِي الْجَنَّةَ، فَاخْذُ<sup>(٢)</sup> بِحَلَقَةِ الْبَابِ، ثُمَّ اسْتَفْتِحْ، فَيَفْتَحْ لِي، فَأُحْيَى وَيُرْحَبُ بِي، فإذا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَظَّرْتُ إِلَى رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِداً، فَيَأْذُنُ لِي مِنْ حَمْدِهِ وَتَمْجِيدِهِ بِشَيْءٍ مَا أَذِنَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لِي: ارْفَعْ يَا مُحَمَّدُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعُ، وَسَلْ تُعْطِهِ، فإذا رفعت رَأْسِي، قَالَ اللَّهُ - وهو أعلم - : مَا شَأْنُكَ؟ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفَّعْنِي فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ شَفَّعْتُكَ، وَأَذِنْتُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>، الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في تفسيره،

(١) أي: عياناً ومقابلة.

(٢) في (ب): وأخذ.

(٣) هو حديث مطول جداً، وفي سنده إسماعيل بن رافع، وهو ضعيف، ومحمد بن يزيد أوزياد: هو مجهول، وهو في المطولات للطبراني ٢٥/٢٦٦ (٣٦) من طريق أبي عاصم الضحاك بن غنم النبيل، عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة... وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢/١٤٦ - ١٤٨ عن الطبراني، وقال: هذا حديث مشهور، وهو غريب جداً، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة تفرد به إسماعيل بن رافع قاصراً أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمر بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء، قلت: (القائل ابن كثير): وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه، فغريب جداً، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً، فانكر عليه بسبب ذلك. =

والطبراني<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى الموصلي<sup>(٢)</sup>، والبيهقي، وغيرهم.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة<sup>(٣)</sup>، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها

= ورواه مختصراً ومطولاً ابن جرير في «جامع البيان» ٢/ ٣٣٠ - ٣٣١ و ٣٠/ ١٨٦ - ١٨٨ من طريق أبي كريب، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن إسماعيل بن رافع المدني، عن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، فذكره، ورواه أيضاً ١٧/ ١١٠ و ٢٤/ ٣٠ و ٣٠/ ٢٦ و ٣١ - ٣٢ بهذا الإسناد إلا أنه قال: عن رجل، عن محمد بن كعب عن رجل من الأنصار، ورواه أيضاً بالإسناد ذاته ٢٩/ ٤١ - ٤٢، والبيهقي في «البعث والنشور» ورقة ١/ ١٦٧ إلا أنه عندهما قال: عن يزيد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥/ ٣٣٩ - ٣٤٢، وزاد نسبه إلى أبي يعلى، وأبي الحسن القطان في «المطولات» وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي موسى المدني في «المطولات»، وأبي الشيخ في «العظمة». وانظر «النهاية» ١/ ٢٥٣، لابن كثير.

(١) هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ. مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٨٦).

(٢) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدث الموصلي، وصاحب «المسند»، كان عاقلاً، حليماً، صبوراً، حسن الأدب، توفي سنة (٣٠٧هـ). مترجم في «السير» ١٤/ (١٠٠).

(٣) ومستند هذا النوع قول ابن عباس الذي رواه الطبراني في «الكبير» (١١٤٥٤) ولفظه: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد» وفي سننه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، قال الذهبي في «الميزان»: معروف ليس بثقة، فإن ابن حبان قال فيه: دجال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعد هذا الخبر من منكراته، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠/ ٣٧٨ بعد أن نسبه للطبراني في «الكبير» والأوسط: وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، وهو وضاع.

فَوْقَ مَا كَانَ يَقْتَضِيهِ ثَوَابُ أَعْمَالِهِمْ، وَقَدْ وَافَقَتِ الْمَعْتَزِلَةُ عَلَى هَذِهِ الشَّفَاعَةِ خَاصَّةً، وَخَالَفُوا فِي مَا عَدَاهَا مِنَ الْمَقَامَاتِ، مَعَ تَوَاتُرِ الْأَحَادِيثِ فِيهَا.

النوع الخامس: الشَّفَاعَةُ فِي أَقْوَامٍ أَنْ يَدْخُلُوا<sup>(١)</sup> الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَيَحْسُنُ أَنْ يُسْتَشْهَدَ لِهَذَا النَّوعِ بِحَدِيثِ عُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ، حِينَ دَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالْحَدِيثُ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٢)</sup>.

النوع السادس: الشَّفَاعَةُ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ، كَشَفَاعَتِهِ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ عَذَابُهُ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا النَّوعِ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [الْمَدَّثَرُ: ٤٨]. قِيلَ لَهُ: لَا تَنْفَعُهُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ كَمَا تَنْفَعُ عُصَاةَ الْمُوحِدِينَ الَّذِينَ يُخْرِجُونَ مِنْهَا وَيُدْخَلُونَ الْجَنَّةَ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فِي (ب): يَدْخُلُونَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١١) وَ (٦٥٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦) وَ (٢١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظًا: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أَمْتِي زَمْرَةٌ هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا تَضِيءُ وَجُوهَهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ، فَقَامَ عَكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ ثَمَرَةً عَلَيْهِ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَقَكَ عَكَّاشَةُ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٧٠) وَ (٩٧١) وَ (٩٧٣) وَ (٩٧٤) وَ (٩٧٥). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٨) بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٣٨٨٣) وَ (٦٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٩)، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحِوْطُكَ وَيَغْضِبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٠٦/١ وَ ٢٠٧ وَ ٢١٠، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٥٧) وَ (٩٥٨) وَ (٩٥٩) وَ (٩٦٠) وَ (٩٦١)، وَالْحَمِيدِيُّ (٤٦٠). وَالضَّحْضَاحُ: مَا رَقَّ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَى نَحْوِ الْكَعْبِيِّينَ.

(٤) «التَّذَكُّرَةُ» ٢٤٩/١، وَانْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِيِّ» ٤٣١/١١.

النوع السابع: شَفَاعَتُهُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي دُخُولِ  
الْجَنَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

نُبوت شفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته  
النوع الثامن: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ،  
فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ بِهَذَا النَّوعِ الْأَحَادِيثُ، وَقَدْ خَفِيَ عِلْمُ ذَلِكَ  
عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَخَالَفُوا فِي ذَلِكَ، جَهْلًا مِنْهُمْ بِصَحَّةِ  
الْأَحَادِيثِ، وَعِنَادًا مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى بَدْعِهِ.

وهذه الشفاعة تُشَارِكُهُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ أَيْضًا.  
وهذه الشفاعة تَتَكَرَّرُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.  
وَمِنْ أَحَادِيثِ هَذَا النَّوعِ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ  
الإمام أحمد رحمه الله.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ»: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ  
حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ<sup>(٣)</sup>، قَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٧/١)، وَأَحْمَدُ (١٤٠/٣)، وَابْنُ مَنْدَه (٨٨٥) وَ (٨٨٦) وَ (٨٨٩) وَ (٨٩٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» ٤٠٠/١٢.  
(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ وَشَوَاهِدُهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٥)، وَأَحْمَدُ (٢١٣/٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٠٢٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ٢٦١/٧، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» ١٦٠/١ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (٢٥٩٦)، وَالحَاكِمُ (٦٩/١)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٣١٠)، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٦٦٩) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ٢٠٠/٣ - ٢٠١ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦٩/١)، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (١١/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(٣) نَسَبُهُ إِلَى عَنَزَةَ حَيٍّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَقَدْ تَحَرَّفَ فِي (أ) وَ (ج) وَ (د) إِلَى «الغزوي».



اجْتَمَعْنَا نَاسٌ<sup>(١)</sup> مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافِقْنَاهُ<sup>(٢)</sup> يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا، فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، [فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، جَاؤُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ]<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، مَآجِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونِي، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدُ<sup>(٤)</sup> أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعُ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّتِي أُمِّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ

١٢٢

(١) سقطت من (ب) وهي موجودة في صحيح البخاري، قال العيني في «عمدته» ١٦٦/٢٥ ونقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» ٤٤١/١٠: ناس من أهل البصرة بيان لقوله: اجتمعنا، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: نحن ناس من أهل البصرة، ليس فيهم أحد من غير أهلها.

(٢) في البخاري: فوافقناه.

(٣) الزيادة من الصحيح، ولم ترد في الأصول.

(٤) في (ب): محامداً، وهو خطأ.

يُسْمَعُ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمْتِي أُمْتِي،  
فَيَقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ خَرَدَلَةٌ مِنْ إِيْمَانٍ،  
فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَجِرْ لَهُ سَاجِداً،  
فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ  
تُشْفَعْ، فَأَقُولُ، يَا رَبِّ، أُمْتِي أُمْتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي  
قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى<sup>(١)</sup>، مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ  
فَأَفْعَلْ. قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ  
مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ<sup>(٢)</sup> [وهو جميع]<sup>(٣)</sup> فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ  
مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ  
عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ:  
هَيْه؟ فَحَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ، فَأَتَيْنَا<sup>(٤)</sup> إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هَيْه؟ فَقُلْنَا  
لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ، لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ، مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً،  
فَمَا أَدْرِي، أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدَّثْنَا، فَضَحِكَ  
وَقَالَ<sup>(٥)</sup>: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولاً، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ،

(١) في (ج) و (د): أدنى أدنى، وهي رواية الجميع عند البخاري عدا الكشميهني، فإنه زاد  
ثلاثة كما في (آ) و (ب).

(٢) هو حجاج بن عتاب العبدي البصري، والدعمر بن أبي خليفة، سماه البخاري في  
«تاريخه» ٣٧٧/٢ وأبو أحمد في «الكنى»، وكذا الدولابي ١٦٥/١ وسئل عنه يحيى بن  
معين، فقال: مشهور كما في «الجرح والتعديل» ١٥٩/٣ وكان رحمه الله متوارياً خوفاً من  
الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٣) زيادة لم ترد في الأصول، وهي عند البخاري، قال الحافظ: أي: مجتمع العقل،  
وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبير الذي هو مظنة تفرق الذهن، وحدث  
اختلاط الحفظ.

(٤) في البخاري: فانتهمى.

(٥) في (ب): فقال.

حديثي<sup>(١)</sup> كَمَا حَدَّثَكُمْ، قَالَ: ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخْرَجُهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فَيَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ، وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي، لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٢)</sup>. وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحيح» من حديث<sup>(٤)</sup> أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، قَالَ: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»<sup>(٥)</sup>، الحديث.

ثم إِنَّ النَّاسَ فِي الشَّفَاعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:  
فَالْمُشْرِكُونَ وَالنَّصَارَى وَالْمُبْتَدِعُونَ مِنَ الْغُلَاةِ فِي الْمَشَائِخِ

(١) في (ب): حدثني.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد ١١٦/٣ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٢٤٨.

(٣) وأخرجه ابن ماجه (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٦٧، وفي سنده عند الثلاثة غُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرَكُوهُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَشَيْخُهُ فِيهِ عَلَاقُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ مَجْهُولٌ، وَرَوَاهُ الْبَزَارُ (٣٤٧١) مِنْ طَرِيقِ غُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِإِسْنَادِ ابْنِ مَاجَةٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْذَنُونَ» بَدَلَ «الْعُلَمَاءِ» وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ فِي مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى الْكَبِيرِ كَمَا ذَكَرَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» وَرَقَّةٌ ٢٧٣، وَلَيْسَ هُوَ فِي الْمَطْبُوعِ.

(٤) في (ب): وفي الصحيح عن أبي.

(٥) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (١٨٣) (٣٠٢)، وأحمد ٩٤/٣.

وغيرهم: يَجْعَلُونَ شَفَاعَةً مَنْ يُعَظِّمُونَهُ عِنْدَ اللَّهِ كَالشَّفَاعَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الدُّنْيَا. وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ أَنْكَرُوا شَفَاعَةَ نَبِيِّنا ﷺ وَغَيْرِهِ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ.

١٢٣

وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَيَقْرُونَ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنا ﷺ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَشَفَاعَةِ غَيْرِهِ، لَكِنْ لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ وَيَحُدَّ لَهُ حَدًّا، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ: «إِنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ، ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ عَبْدٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَذْهَبُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدٍ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ، فَيَقُولُ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّي أُمَّتِي، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ فَأَسْجُدُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا»<sup>(١)</sup> ذَكَرَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَأَمَّا الْإِسْتِشْفَاعُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّعَاءِ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنَّ الدَّاعِيَ تَارَةً يَقُولُ: بِحَقِّ نَبِيِّكَ؛ أَوْ بِحَقِّ فُلَانٍ، يُقَسِّمُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا مُحْذُورٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

حكم الاستشفاع  
بالرسول وغيره في  
الدنيا

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَقْسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ.

وَالثَّانِي: اعْتِقَادُهُ أَنَّ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقًّا. وَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ إِلَّا مَا أَحَقَّهُ عَلَى نَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّومُ: ٤٧]. وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِمَعَاذِ رِضِيِّ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ رَدِيقُهُ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:

(١) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْمَطُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٢٦٥.

حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَذَرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّهُمْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»<sup>(١)</sup>. فهذا حق وجب بكلماته التامة، ووعدِهِ الصادق، لا أن العبد نفسه<sup>(٢)</sup> يستحق<sup>(٣)</sup> على الله شيئاً كما يَكُونُ للمخلوق على المخلوق، فإنَّ الله هو المُنْعِمُ على العبادِ بكل خير، وَحَقُّهُمُ الْوَاجِبُ بوعده هو أن لَا يُعَذِّبَهُمْ، وتركُ تعذيبهم معنى لَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَسَمَ بِهِ، وَلَا أَنْ يُسْأَلَ بِسببه، وَيُتَوَسَّلَ بِهِ، لَأَن السَّبَبَ هو مانِصِبُهُ الله سبباً، وكذلك الْحَدِيثُ الَّذِي فِي «المسند» من حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فِي قَوْلِ الْمَاشِي إِلَى الصَّلَاةِ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، وَبِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ»<sup>(٤)</sup>. فهذا حق السائلين، هو أَوْجبه على

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) و (٥٩٦٧) و (٦٢٦٧) و (٦٥٠٠) و (٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٥)، وابن ماجه (٤٢٩٦)، والنسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» ٣٩٨/٨ و ٤١١، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٨٦)، والطيلاسي (٥٦٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢٩٤/١، وفي «الحلية» ١٢٢/٨، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٣)، وأحمد ٢٢٨/٥ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٤ و ٢٣٦ و ٢٤٢، وابن منده في «الإيمان» (٩٢) و (١٠٢) و (١٠٥) و (١٠٧) و (١٠٨) و (١٠٩) و (١١٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٨١) و (٨٢) و (٨٣) و (٨٤) و (٨٥) و (٨٦) و (٨٧) و (٨٨).

(٢) في (ج): لأن العبد نفسه لا يستحق.

(٣) في (ب): مستحق.

(٤) أخرجه أحمد ٢١/٣، وابن ماجه (٧٧٨)، وابن السني (٨٣) من حديث فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك» وإسناده ضعيف، لضعف فضيل بن مرزوق، وعطية العوفي، فقد قال ابن حبان في =

نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يُجيبَهُم، وللعابدين أن يُثيبَهُم، ولقد أحسن القائل:

ما للعبادِ عَلَيْهِ حقٌّ وَاجِبٌ      كَلَّا ولا سَعْيِي لَدَيْهِ ضَائِعٌ  
إِنْ عُدُّبُوا فَبِعَدْلِهِ، أو نُعْمُوا      فَبِفَضْلِهِ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ

فإن قيل: فأيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قولِ الداعي: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ» وبين قوله: «بِحَقِّ نَبِيِّكَ» أَوْ نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ» أنك وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجبت دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلاناً وإن كان له حقٌّ على الله بوعده الصادق، فلا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ ذلك وَبَيْنَ إجابةِ دعاء هذا السائل، فكأنه يقول: لكون فلانٍ من عبادك الصالحين أجبت دعائي! وأيُّ مناسبة في هذا وأيُّ ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الأعراف: ٥٥]. وهذا ونحوه مِنَ الأدعيةِ المبتدعة، ولم يُنْقَلْ عَنِ النبي ﷺ، ولا عن الصَّحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحدٍ من الأئمة

= «الضعفاء» ١٧٦/٢ في عطية هذا: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكانه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، قال: لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب.

(١) في «زاد المسير» ٢١٥/٣: وفي الاعتداء المذكور هنا قولان: أحدهما: أنه الاعتداء في الدعاء، ثم فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يدعو على المؤمنين بالشر كالخزي واللعة، قاله سعيد بن جبير، ومقاتل، والثاني: أن يسأل ما لا يستحقه من منازل الأنبياء قاله أبو مجلز، والثالث: أنه الجهر في الدعاء. قاله ابن السائب، والثاني: أنه مجاوزة المأمور به قاله الزجاج.

رضي الله عنهم، وإنما يُوجدُ مثْلُ هذا في الحُرُوز<sup>(١)</sup> والهياكل التي يكتبها الجهال والطُّرُقية.

والدعاء مِنْ أَفْضَلِ العبادات، والعبادات مبناها على السُّنة والاتباع، لا على الهوى والابتداع.

وإن كان مُرادُه الإقسامَ على الله بِحَقِّ فلانٍ، فذلك محذورٌ أيضاً، لأن الإقسامَ بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»<sup>(٢)</sup>. ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباہ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: يُكرَهُ أن يَقُولَ الداعي: أسألك بحقِّ فلان، أو بحقِّ أنبيائك ورُسُلِكَ، وبحقِّ البيتِ الحرامِ، والمَشْعَرِ الحرامِ، ونحو ذلك. حتى كرهَ أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يَقُولَ الرَّجُلُ: اللهم إني أسألك بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثرُ فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ب) و (ج): الحروف.

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر بهذا اللفظ أحمد ٦٩/٢ و ٨٧ و ١٢٥، وأبو داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٥٨/١، وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (١٥٣٥) بلفظ: «من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١٨/١ بلفظ: «من حلف بغير الله فقد كفر».

(٣) انظر «الدبر المختار» مع حاشيته «رد المحتار» ٣٩٥/٦ - ٣٩٧، وجاء فيه: وفي التاترخانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه، المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ والأثر الذي اعتمده أبو يوسف في عدم كراهية قول: «اللهم إني أسألك بمعقدي العز من عرشك» باطل لا يصح، أورده الزيلعي في «نصب الراية» ٢٧٢/٤ - ٢٧٣، ونسبه للبيهقي في «الدعوات الكبير»، ونقل عن ابن الجوزي قوله: هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده مخطئ كما ترى، وفي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم. وقال ابن أمير حاج =

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أويقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده: لأن فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة، فأجب دعاءنا، وهذا<sup>(١)</sup> أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ، لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه<sup>(٢)</sup>، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات ﷺ، قال عمر رضي الله عنه - لما خرجوا يستسقون - : «اللهم إنا كُنَّا إذا أجدبنا نتوسل إليك

= - فيما نقله عنه ابن عابدين في الحاشية - في الفصل الثالث عشر من آخر «الحلية شرح المنية» بعدما تكلم على هذا الأثر، وسنده، وأنه عده ابن الجوزي في الموضوعات: قد عرفت أن هذا الأثر ليس بثابت، فالحق أن مثله لا ينبغي أن يطلق إلا بنص قطعي أو إجماع قوي، وكلاهما ممتنع، فالوجه المنع، وتحمل الكراهة المذكورة على التحريم. (١) في (ب): فهذا.

(٢) من ذلك ما أخرجه الترمذي في «جامعه» (٣٥٧٨) من طريق شعبة عن أبي جعفر الخطمي، عن عمار بن خزيمة بن ثابت، عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خير لك». قال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهم فشفعه في» وهذا سند صحيح، وأخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، وابن ماجه (١٣٨٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٠٩/٦ - ٢١٠، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٣١١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم ٣١٣/١ و٥١٩ ووافقه الذهبي، وفي المسند وغيره زيادة: «وشفعني فيه»، قال: ففعل الرجل فبرأ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٣١١) و«الصغير» ١٨٣/١ - ١٨٤ من طريق آخر، وفيه قصة، وقال الطبراني في «الصغير» بعد ذكر طرقه: والحديث صحيح، ونقله عنه المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤٧٤/١ - ٤٧٦، والهيثمي في «المجمع» ٢٧٩/٢، وأقره. ولشيخ الإسلام كلام في هذا الحديث في «التوسل والوسيلة» فليراجع.



بنينا فتسقينَا، وإِنَّا نتوسلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِينَا<sup>(١)</sup>. معناه بدعائه هوربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أَنَا نُقَسِّمُ عَلَيْكَ بِهِ، أَوْ نَسْأَلُكَ بِجَاهِهِ عِنْدَكَ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُرَاداً، لَكَانَ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَعْظَمَ وَأَعْظَمَ مِنْ جَاهِ الْعَبَّاسِ. ١٢٥

وتارة يقول: باتباعي لِرَسُولِكَ وَمَحَبَّتِي لَهُ، وَإِيمَانِي بِهِ، وَبِسَائِرِ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَتَصَدِّيقِي لَهُمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّوَسُّلِ وَالِاسْتِشْفَاعِ.

فَلَفْظُ التَّوَسُّلِ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهِ بِهِ فِيهِ إِجْمَالٌ، غَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لَكُونِهِ دَاعِياً وَشَافِعاً، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لَكُونِ الدَّاعِي مُحِبّاً لَهُ، مَطِيعاً لِأَمْرِهِ، مُقْتَدِياً بِهِ، وَذَلِكَ أَهْلٌ لِلْمَحَبَةِ وَالطَّاعَةِ وَالِاقْتِدَاءِ، فَيَكُونُ التَّوَسُّلُ إِمَّا بِدُّعَاءِ الْوَسِيلَةِ وَشفاعته، وَإِمَّا بِمَحَبَّةِ السَّائِلِ وَاتِّبَاعِهِ، وَيُرَادُ بِهِ الْإِقْسَامُ بِهِ وَالتَّوَسُّلِ بِذَاتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي كَرِهَهُ، وَنَهَوْا عَنْهُ.

وكذلك السَّوْأَلُ بِالشَّيْءِ، قَدْ يُرَادُ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ، لَكُونِهِ سَبَباً فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْإِقْسَامُ بِهِ. وَمِنْ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوَّأُوا إِلَى الْغَارِ، وَهُوَ حَدِيثُ

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) و(٣٧١٠) من حديث أنس أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا ﷺ فتسقينَا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا، قال: فيسقون» وهو في صحيح ابن حبان (٢٨٦١)، والطبراني في «الكبير» (٨٤) وقال الحافظ ابن حجر: وقد بين الزبير بن بكار في «الأنساب» صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر، قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، قال: فأرخت السماء مثل الحبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس.

مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كُنْتُ فَعَلْتُ ذلك ابتغاءَ وَجْهِكَ، فافرُجْ عَنَّا ما نَحْنُ فيه، فانفرجت الصَّخْرَةُ فخرجوا يمشون<sup>(١)</sup>.

فهؤلاء دَعَوْا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب<sup>(٢)</sup> الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله ليست<sup>(٣)</sup> كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار به شفعا فيه بعد أن كان وترأ، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته<sup>(٤)</sup> صار فاعلاً للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه، والله تعالى وترأ، لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد<sup>(٥)</sup> الشفعاء يوم القيامة إذا سجد

الشفاعة عند الله  
ليست كالشفاعة  
عند البشر

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥) و (٢٢٧٢) و (٢٣٣٣) و (٣٤٦٥) و (٥٩٧٤)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأحمد ١١٦/٢، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٣٦/٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن أنس عند أحمد ٤٢/٣ و ١٤٢، والطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٨)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٠/٨، وزاد نسبه إلى أبي يعلى. وعن أبي هريرة عند الطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٦) و (١٨٦٩)، وعن النعمان بن بشير عند أحمد ٢٧٤/٤ - ٢٧٥، والبزار (٣١٧٨) و (٣١٧٩) و (٣١٨٠)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٢/٨، وزاد نسبه إلى الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وعن علي عند البزار (١٨٦٧).

(٢) أي: يجيب، يقال: استجبت له، واستجبت بمعنى أجبت كما قال كعب بن سعد الغنوي: وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): وشفاعته.

(٥) شطح قلم ناسخ (ب) فكتبها: فيسد.

وَحَمِدَ اللهُ تَعَالَى، فَقَالَ لَهُ اللهُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى،  
وَأَشْفَعْ تُشْفَعُ، فَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. فَلَا أَمْرُ كُلُّهُ اللهُ، كَمَا قَالَ  
تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ  
لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ  
وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فَإِذَا كَانَ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِمَنْ يَشَاءُ، وَلَكِنْ يُكْرَمُ  
الشَّفِيعَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «أَشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضَى اللَّهُ  
عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ  
لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ  
مِنْ شَيْءٍ، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»<sup>(٢)</sup>.  
وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا: «لَا أَلْفِينُ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٣٢) وَ (٦٠٢٧) وَ (٦٠٢٨) وَ (٧٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٢٧)،  
وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٣١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٧٧/٥-٧٨، وَأَحْمَدُ ٤٠٠/٤  
و ٤٠٩ و ٤١٣، وَالْحَمِيدِيُّ (٧٧١)، وَالْخَطِيبُ ٥/٢ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى  
الْأَشْعَرِيِّ، وَفِي الْبَابِ عَنْ مَعَاوِيَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٥١٣٢)، وَالنَّسَائِيِّ ٧٨/٥،  
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٨٠٩/١٩.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٣) وَ (٣٥٢٧) وَ (٤٧٧١)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٤)، وَأَحْمَدُ ٣٣٣/٢  
و ٣٥٠ و ٣٦٠ و ٣٩٨ و ٣٩٩، وَالنَّسَائِيُّ ٦/٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠، وَالبُغْوِيُّ (٣٧٤٤)  
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣١١)  
وَ (٣١٨٣)، وَأَحْمَدُ ٦/١٨٧، وَالنَّسَائِيُّ ٦/٢٥٠، وَالبُغْوِيُّ (٣٧٤٣) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:  
لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّفَا، فَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ  
بِنْتُ عَمِّهِ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا،  
سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ».

رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْشَاءٌ لَهَا يَعَارُ، أَوْ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَغْنِي  
أَغْنِي، فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>(١)</sup>.

فإذا كان سَيِّدُ الْخَلْقِ وَأَفْضَلُ الشُّفَعَاءِ يَقُولُ لِأَخْصَّ النَّاسِ بِهِ:  
«لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» فما الظَّنُّ بغيره؟! وإذا دعاه الداعي،  
وَشَفَعَ عنده الشفيعُ، فَسَمِعَ الدعاءَ، وَقَبِلَ الشِّفَاعَةَ، لم يكن هذا  
هو المؤثِّر فيه كما يُؤثِّرُ الْمَخْلُوقُ فِي الْمَخْلُوقِ، فإنه سبحانه وتعالى  
هو الذي جعل هذا يدعو وَيَشْفَعُ، وهو الْخَالِقُ لأفعال العباد، فهو الذي  
وَقَّعَ الْعَبْدَ للتوبة ثم قَبَّلَهَا، وهو الذي وَقَّعَهُ للعمل، ثم أَثَابَهُ، وهو الذي  
وَفَّقَهُ للدعاء ثم أَجَابَهُ، وهذا مستقيمٌ على أَصُولِ أَهْلِ السَّنةِ الْمُؤْمِنِينَ  
بِالْقَدَرِ، وأن الله خَالَقُ كُلِّ شَيْءٍ.

قوله: «وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ».

ش: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ<sup>(٢)</sup>  
وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا<sup>(٣)</sup> يَوْمَ

الميثاق الذي أخذه  
الله من آدم وذريته  
حق

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وأحمد ٤٢٦/٢  
من حديث أبي هريرة. وقوله: «لَا الْفَيْن» بضم أوله وبالفاء، أي: لا أجد، قال  
الحافظ في «الفتح»: هكذا الرواية للأكثر بلفظ النفي المؤكد، والمراد به النفي، وبالفاء،  
وكذا عند الحموي والمستملي، لكن روي بفتح الهمزة وبالقاف من اللقاء، وكذا لبعض  
رواة مسلم، والمعنى قريب. وقوله: «أَوْ رِقَاعٌ تَخْفِقُ» أي: تتقعقع وتضطرب إذا حركتها  
الرياح، والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزي، وقال الحميدي: المراد به ما عليه من  
الحقوق المكتوبة في الرقاع، واستبعده ابن الجوزي، لأن الحديث سيق لذكر الغلول  
الحسي، فحمله على الثياب أنسب.

(٢) في الأصول: (ذُرِّيَّاتِهِمْ) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن عامر، وقرأ ابن  
كثير وعاصم وحمة والكسائي: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ على التوحيد. انظر «حجة القراءات»  
ص ٣٠١ - ٣٠٢، و«زاد المسير» ٢٨٤/٣، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٤٨٣/١.

(٣) في الأصول: «يقولوا» بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾.

الْقَيْمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿[الأعراف: ١٧٢]﴾. يُخْبِرُ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ  
استخرج ذُرِّيَّةَ بَنِي آدَمَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ  
وَمَلِيكُهُمْ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. وقد وردت أَحَادِيثُ فِي أَخْذِ الذَّرِّيَّةِ مِنْ ١٢٧  
صُلْبِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَمْيِيزِهِمْ إِلَى أَصْحَابِ الْيَمِينِ، وَإِلَى أَصْحَابِ  
الشَّمَالِ، وَفِي بَعْضِهَا الْإِشْهَادُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن  
النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَعْمَانِ  
— يَعْنِي (١) عَرَفَةَ — فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَاهَا، فَفَرَّهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ  
كَلَّمَهُمْ قَبْلًا، قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا ﴿إِلَى قَوْلِهِ:  
﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ (٢)».

- 
- (١) فِي الْأَصُولِ: «يَوْمَ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.  
(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٧٢/١، وَالتَّطَبُّعِيُّ (١٥٣٣٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٢٠٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي  
«الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ص ٣٢٦ — ٣٢٧، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ»  
٤٤٠/٤ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ كَلْثُومِ بْنِ جَبْرِ،  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا إِسْنَادٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ  
٣٢٥/٢، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ٢٥/٧، وَقَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ  
وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» ٢٦٢/٢ عَنْ «الْمُسْنَدِ» وَقَالَ: وَقَدْ  
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ النَّسَائِيُّ فِي سَنَتِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ صَاعِقَةَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ  
مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيِّ بِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهِ، إِلَّا أَنَّ  
ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ جَعَلَهُ مَوْقُوفًا، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
وغيره، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ كَلْثُومِ بْنِ جَبْرِ، بِهِ. وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ  
وَلَمْ يُخْرِجْهُ، وَقَدْ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِكَلْثُومِ بْنِ جَبْرِ، هَكَذَا قَالَ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ  
كَلْثُومِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَوْقَهُ، وَكَذَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
عَلِيٍّ وَوَكَيْعٌ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَلْثُومِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ، وَكَذَا رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ،  
وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَعَلِيُّ بْنُ بَزِيمَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ، وَكَذَا  
رَوَاهُ الْعَوْفِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهَذَا أَكْثَرُ وَأَثْبَتُ، وَالرَّوَايَاتُ الْمَوْقُوفَةُ =

ورواه النسائي أيضاً وابن جرير، وابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>، والحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سُئِلَ عن هذه الآية، فقال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ] إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ بِهِ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>. ورواه أبو داود، والترمذي،

= التي ذكرها ابن كثير مخرجة في تفسير الطبري انظر (١٥٣٣٩) و (١٥٣٤١) و (١٥٣٤٢) و (١٥٣٤٣) و (١٥٣٤٤) و (١٥٣٤٨) و (١٥٣٥٠) و (١٥٣٦٠) و (١٥٣٦١).  
ونعمان: واد لهذا على ليلتين من عرفات، وقوله: «ثم كلمهم قبلاً» أي: عياناً ومقابلة لا من وراء حجاب، ومن غير أن يولي أمرهم أو كلامهم أحداً من الملائكة.  
«النهاية» ٨/٤ لابن الأثير.

(١) هو الإمام الحافظ الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، صاحب كتاب «الجرح والتعديل»، كان بَحْرًا في العلوم ومعرفة الرجال، وكان زاهداً عابداً، حسن الصلاة، توفي رحمه الله سنة (٣٢٧هـ).  
انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٨٢٩/٣ - ٨٣٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٨٩٨/٢ - ٨٩٩، ومن طريقه أحمد ٤٤/١ - ٤٥، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١١٤/٨، وابن جرير (١٥٣٥٧)، والآجري في «الشرعة» ص ١٧٠، واللالكائي (٩٩٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٧٧) عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن =

والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان<sup>(١)</sup> في «صحيحه».

= عبد الرحمن بن زيد، عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية... وصححه ابن حبان (٦١٣٣)، والحاكم ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ و ٥٤٤، ووافقه الذهبي، وخالفه في موضع آخر ٢٧/١، وقال: فيه إرسال، مع أن مسلم بن يسار الجهني راويه عن عمر لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي. ثم هو لم يسمع من عمر فيما قاله غير واحد من الأئمة، وباقى رجاله ثقات. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» ٣/٦: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وزيادة من زاد في هذا الحديث: «نعيم بن ربيعة» ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار، ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ٢/٢٦٢ - ٢٦٣، وفي «تاريخه» ١/٨٩ - ٩٠، وقال بعد نقل كلام الترمذي: كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم بينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم، رواه أبو داود في «سننه» (٤٧٠٤) عن محمد بن مصفى، عن يقية، عن عمر بن جعثم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، وقد سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فذكره، وقال الحافظ الدارقطني: وقد تابع عمر بن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وقولها أولى بالصواب من قول مالك. قال ابن كثير: الظاهر أن مالكا إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمداً، لما جهل حال نعيم، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي القاضي، أحد الأئمة الرحالين، صاحب الصحيح، وكان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكان عالماً بالطب والنجوم، توفي سنة (٣٥٤هـ). مترجم في «السير» ١٦ / رقم الترجمة (٧٠).

وروى الترمذي عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ<sup>(١)</sup> كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْضاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَعْجَبَهُ وَبَيَّضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، قَالَ: رَبِّ، كَمْ عُمرُهُ؟ قَالَ: سِتُونَ سَنَةً، قَالَ: أَيُّ رَبِّ؛ زِدْهُ مِنْ عُمرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا انْقَضَى عُمرُ آدَمَ، جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ، قَالَ: أَوْلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوْلَمْ تُعْطِهَا ابْنُكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدْتُ! فَجَحَدْتُ ذُرِّيَّتَهُ، وَنَسِيَ آدَمُ، فَنَسِيتُ ذُرِّيَّتَهُ، وَخَطِئْتُ آدَمَ، فَخَطِئْتُ ذُرِّيَّتَهُ»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، أَكُنْتَ مُقْتَدِياً بِهِ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ

١٢٨

(١) «من ظهره» سقط من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٢٠٥) و(٢٠٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٤، وابن سعد في «الطبقات» ٢٧/١ - ٢٨ من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٦١٣٤)، والحاكم ٦٤/١ و ٣٢٥/٢، ووافقه الذهبي.



آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي»<sup>(١)</sup>. وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً.

وفي ذلك أَحَادِيثُ أُخَرُ أَيْضاً كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ اسْتَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ أَهْلِ النَّارِ وَأَهْلِ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا قال مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ مَخْلُوقَةٌ قَبْلَ الْأَجْسَادِ. وهذه الآثارُ لَا تَدُلُّ عَلَى سَبْقِ الْأَرْوَاحِ الْأَجْسَادَ سَبْقاً<sup>(٣)</sup> مستقراً ثابتاً، وَغَايَتُهَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى أَنَّ بَارِئَهَا وَفَاطِرَهَا سَبْحَانَهُ صَوْرَ النَّسَمَةِ، وَقَدَّرَ خَلْقَهَا وَأَجَلَهَا وَعَمَلَهَا، وَاسْتَخْرَجَ تِلْكَ الصُّورَ مِنْ مَادَّتِهَا، ثُمَّ أَعَادَهَا إِلَيْهَا، وَقَدَّرَ خُرُوجَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ خَلْقاً مُسْتَقِراً، وَاسْتَمَرَّتْ مَوْجُودَةً نَاطِقَةً كُلُّهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يُرْسَلُ مِنْهَا إِلَى الْأَبْدَانِ جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ. فَهَذَا لَا تَدُلُّ الْآثَارُ عَلَيْهِ. نَعَمْ الرَّبُّ سَبْحَانَهُ يَخْلُقُ مِنْهَا جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ بِهِ التَّقْدِيرُ<sup>(٤)</sup> أولاً، فَيَجِيءُ الْخَلْقُ الْخَارِجِيُّ مُطَابِقاً لِلتَّقْدِيرِ السَّابِقِ، كَشَأْنِهِ سَبْحَانَهُ فِي جَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ، فَإِنَّهُ قَدَّرَ لَهَا أَقْدَاراً وَآجَالاً وَصِفَاتٍ وَهَيَّاتٍ، ثُمَّ أَبْرَزَهَا إِلَى الْوُجُودِ مُطَابِقَةً لَذَلِكَ التَّقْدِيرِ السَّابِقِ.

فَالْآثَارُ الْمَرْوِيَّةُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْقَدْرِ السَّابِقِ، وَبَعْضُهَا يَدُلُّ

---

(١) أخرجه أحمد ١٢٧/٣ و ١٢٩ و ٢١٨، والبخاري (٣٣٣٤) و (٦٥٣٨) و (٦٥٥٧)، ومسلم (٢٨٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٢١٥، والبخاري (٤٤٠٣).

(٢) انظر «الدر المنثور» ١٤١/٣ - ١٤٥، وتفسير ابن كثير ٢/٢٦١ - ٤٦٤، و«الروح» لابن القيم ص ٢١١ - ٢١٦.

(٣) في الأصول: وسبقاً، والمثبت من كتاب «الروح» ص ٢١٧، ومطبوعة مكة.

(٤) في (ب): التدبير، وهو خطأ.

بيان المراد من  
الإشهاد على بني  
آدم

على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم، وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة.

وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو<sup>(١)</sup> رضي الله عنهم، ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد، كما تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ومعنى قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾: أي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا، وهذا قول ابن عباس وأبي بن كعب<sup>(٢)</sup>، وقال ابن عباس أيضاً: أَشْهَدَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وقيل: ﴿شَهِدْنَا﴾ من قول الملائكة، والوقف على قوله: ﴿بلى﴾، وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي<sup>(٣)</sup>، وقال السدي أيضاً: هو خبر من الله تعالى عن نفسه

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو تحريف، وحديث ابن عباس تقدم الكلام عليه في الصفحة ٣٠٣، وأما حديث ابن عمرو، فرواه الطبري في «تفسيره» (١٥٣٥٤) و(١٥٣٥٥) و(١٥٣٥٦) من ثلاثة طرق: أولاً مرفوعة، والأخريان موقوفتان على عبدالله بن عمرو، وقال في المرفوع ٢٥٠/١٣: ولا أعلمه صحيحاً، لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقوه على عبدالله بن عمرو، ولم يرفعه، وذكره ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٢، وضعف رفعه، وبين أن وقفه أصح.

(٢) أثر أبي بن كعب أخرجه اللالكائي (٩٩١)، وابن جرير (١٥٣٦٣)، والأجري في «الشرعية» ص ٢٠٧، والحاكم ٢/٣٢٣، وصححه ووافقه الذهبي، مع أن في سنده أبا جعفر الرازي، واسمه عيسى بن ماهان، قال ابن المديني: كان يخلط، وقال يحيى: كان يخطئ، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال أبو زرعة: كان يهمل كثيراً، وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقد تابعه سليمان التيمي عند عبدالله بن أحمد في مسند أبيه ١٣٥/٥ من طريق محمد بن يعقوب الربالي عن المعتز بن سليمان، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالبة عن أبي بن كعب، ومحمد بن يعقوب الربالي لا يعرف بجرح ولا تعديل، وباقي رجاله ثقات.

(٣) هو الإمام المفسر أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي، المتوفى سنة ١٢٧هـ، خرج حديثه مسلم وأصحاب السنن، وهو حسن الحديث. مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٢٤)، ولقب بالسدي لأنه كان يقعد في سدة باب الجامع.

وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم، والأول أظهر، وما عداه احتمال  
لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج  
ذرية آدم من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي<sup>(١)</sup>  
والبغوي وغيرهما، ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة<sup>١٢٩</sup>  
على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله  
فيهم، كالزمخشري وغيره، ومنهم من ذكر القولين، كالواحدي<sup>(٢)</sup>  
والرازي والقرطبي وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل  
السنة، والثاني إلى المعتزلة.

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعني أن الأخذ كان  
من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ  
من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها  
الأخذ، والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة، وبعضهم إلى النار، كما في

---

(١) ويقال: الثعلبي أيضاً، وهو لقب له لا نسب، وهو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير  
أبواسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أحد أوعية العلم، وصفه الإمام  
الذهبي بقوله: كان صادقاً موثقاً بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ، وله: «التفسير  
الكبير»، وقد عيب عليه فيه أنه ضمنه من الأحاديث الواهية والأخبار التالفة.  
قال شيخ الإسلام في «مقدمة أصول التفسير» ص ٧٦: والثعلبي هو في نفسه  
كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح  
وضعيف وموضوع.

وقال ابن كثير في «البداية» ٤٠/١٢: وكان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا  
يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير. مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (٢٩١).  
(٢) هو الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري  
الشافعي، صاحب التفاسير «السيط»، و«الوسيط» و«الوجيز»، و«أسباب النزول»،  
و«شرح ديوان المتنبي»، توفي سنة (٤٦٨هـ). مترجم في «السير» ١٨ / (١٦٠).

حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذُ وإراءةُ آدمَ إياهم من غيرِ قضاءٍ ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الإشهاد - على الصِّفة التي قالها أهلُ القول الأول - موقوفٌ على ابن عباس وابن عمرو<sup>(١)</sup>، وتكلَّم فيه أهلُ الحديث، ولم يُخرِّجْهُ أحدٌ من أهل الصحيح غيرَ الحاكمِ في «المستدرک على الصحيحين» والحاكِمُ معروفٌ تساهلهُ رحمه الله.

والذي فيه القضاءُ بأنَّ بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، دليل على مسألة القَدَر، وذلك شواهد كثيرة، ولا نزاع فيه<sup>(٢)</sup> بين أهل السنة، وإنما يُخالفُ فيه القَدَرِيَّةُ المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاعُ فيه بينَ أهلِ السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار، لَبَسَطْتُ الأحاديثَ الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذُكِرَ فيه<sup>(٣)</sup> من المعاني المعقولة، ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي<sup>(٤)</sup>: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلَّم العلماء في تأويلها؛ فنذكر ما ذكروه من ذلك حَسَبَ ما وقفنا عليه، فقال قومٌ: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض [قالوا]: ومعنى: ﴿أَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. دلَّهم [بخلقه] على توحيده، لأنَّ كُلَّ بالغٍ يعلم ضرورةً أن له ربًّا واحدًا. [﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ أي: ]

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو خطأ، سبق التنبيه عليه قريباً.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): فيها.

(٤) في «الجامع لأحكام القرآن» ٣١٤/٧، والزيادات منه.

قال، فقامَ ذلك مَقَامَ الإِشهادِ عليهم [والإقرارِ منهم]، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال وأطنب<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنه سبحانه أخرج الأرواحَ قَبْلَ خلق الأجساد، وإنه جَعَلَ فيها من المعرفة ما عَلِمَتْ به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهدُ لصحة القولِ الأول: حَدِيثُ أَنَسٍ المخرج في «الصححين»، الذي فيه: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي<sup>(٢)</sup>. ولكن قد رُوِيَ من طريق أخرى: «قد سألتك أقلَّ من ذلك وأيسر فلم تفعل، فبرُدُّ إلى النار» وليس فيه: في ظهر آدم، وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كَوْنُ الناسِ تكلَّمُوا حينئذ، وأقروا بالإيمان، وأنَّه بهذا تقومُ الحجةُ عليهم يَوْمَ القيامة.

---

(١) وهذا الذي ذهب إليه القفال، قواه ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٤، وقال: إنه قول جماعة من السلف والخلف، وانظر المجموعة الأولى من جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١ - ١٤، بتحقيق د. رشاد سالم. والقفال هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي عالم خراسان أبوبكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير، صاحب التصانيف في التفسير والفقه والأصول، المتوفى سنة ٣٦٥هـ. مترجم في «السير» ١٦/٢٠٠.

(٢) تقدم تحريجه ص ٣٠٧.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه<sup>(١)</sup>:

أحدها: أنه قال: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾، ولم يقل: مِنْ آدَمَ.

الثاني: أنه قال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، ولم يقل: مِنْ ظَهْرِهِ، وهذا بدّل بعض أو بَدَل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذُرِّيَّتَهُ.

الرابع: أنه قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، [أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم]، ولا بُدَّ أن يكون الشاهد ذاكرة لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارة إلى ذلك، لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حِكْمَةَ هذا الإِشهاد إقامة الحجة عليهم، لثلاث يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، والحجة إنما قامت عليهم بالرسول والفطرة التي فُطِرُوا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم<sup>(٢)</sup> بذلك، لثلاث يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صُلبِ آدَمَ كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكُرُهُ أَحَدٌ منهم.

---

(١) هذه الوجوه مذكورة بنصها في «الروح» ص ٢٢٥ - ٢٢٨، والزيادات المثبتة بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: تذكيرهم، والمثبت من «الروح» ومطبوعة مكة.

السابع : قوله تعالى : ﴿أَوْ يَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الأخذ والإشهاد: أن لا يدَّعوا الغفلة، أو يدَّعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن : قوله : ﴿أَفْهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي: لو عذبهم بجحودهم وشركهم، لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم لمخالفة رسله وتكذيبهم، [فلو أهلكهم بتقليد آبائهم في شركهم من غير إقامة الحجة عليهم بالرسول، لأهلكهم بما فعل المبطلون، أو أهلكهم مع غفلتهم عن معرفة بطلان ما كانوا عليه] وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم أهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع : أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربّه وخالقّه، واحتجّ عليه بهذا [الإشهاد] في غير موضع من كتابه، كقوله : ﴿وَلَيْتُنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> [القمان: ٢٥].

فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكّرتهم بهارسله، بقولهم : ﴿أَفَيِ اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

---

(١) في «الروح» ص ٢٢٧ زيادة: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ جعلها من تمام الآية، وفسرها بقوله: أي فكيف يصرفون عن التوحيد بعد هذا الإقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهذا كثير في القرآن. وهذا وهم من الإمام ابن القيم رحمه الله، فإن نص الآية من سورة لقمان: ﴿وَلَيْتُنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ونص الآية التي في الزخرف (٨٧): ﴿وَلَيْتُنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ وكان الشارح رحمه الله تفتن لهذا الوهم فأسقط: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ مع تعليق ابن القيم.

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البيّنة المستلزمة لمدلولها [بحيث لا يتخلّف عنها المدلول]، وهذا شأن آيات الرب تعالى، [فإنها أدلة مُعَيَّنَةٌ على مطلوب مُعَيَّنٍ مستلزمة للعلم به] فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فطرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لخلقِ الله، فما من مولود إلا يُولَدُ على الفطرة، لا يُولَدُ مولودٌ على غيرِ هذه الفطرة، هذا أمر مفروغٌ منه، لا يتبدّل ولا يتغيّر. وقد تقدّمت الإشارةُ إلى هذا. والله أعلم.

١٣١

وقد تَقَطَّنَ لهذا ابنُ عَظِيَّة<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ، ولكن هابوا<sup>(٢)</sup> مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التّصريحُ بأنَّ اللهَ أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القَوَّيْنِ الشَّيْخُ أَبُو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» وَرَجَّحَ القولَ الثاني، وتكلّم عليه، ومال إليه.

ولا شك أن الإقرارَ بالربوبية أمرٌ فطري، والشُّركُ حادثٌ طاريء، والأبناء تَقَلَّدُوهُ عن الآباء، فإذا احتجُّوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بأن الآباء أشركوا، ونَحْنُ جرينا على عاداتهم، كما يجري النَّاسُ على عادة آبائهم في المطاعم

الإقرار بالربوبية  
أمر فطري والشرك  
طاريء

(١) هو الإمام العلامة شيخ المفسرين؛ أبو محمد عبدالحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، كان رحمه الله إماماً في الفقه والتفسير والعربية، قويّ المشاركة، ذكياً، فطناً، مدركاً، من أوعية العلم، ولي قضاء المريّة، توفي سنة (٥٤١هـ). مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٣٣٧).

من تأليفه تفسير القرآن المسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» يقول فيه شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» ١٩٤/٢: وهو خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد من البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفسيرات. وتقوم بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية، وقد صدر منه تسعة أجزاء.

(٢) في (ب): أهابوا، وهو خطأ.



والملايس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مُقَرِّينَ بَأَن  
اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا شَرِيكَ لَهُ، وقد شَهِدْتُمْ بذلك على أنفسكم، فإن شهادة  
المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾  
[النساء: ١٣٥]. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِي بِكَذَا، بَلْ مَنْ  
أَقْرَبُ شَيْءٍ، فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِهِ، فَلِمَ عَدَلْتُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِقْرَارِ  
الَّذِي شَهِدْتُمْ بِهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَى الشُّرْكِ؟ بَلْ عَدَلْتُمْ عَنِ الْمَعْلُومِ  
الْمُتَيَقِّنِ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ لَهُ حَقِيقَةٌ، تَقْلِيداً لِمَنْ لَا حُجَّةَ مَعَهُ، بِخِلَافِ  
اتِّبَاعِهِمْ فِي الْعَادَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَإِنَّ تِلْكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا يُعْلَمُ بِهِ  
فَسَادُهَا، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لَكُمْ، بِخِلَافِ الشُّرْكِ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَكُمْ مِنَ  
الْمَعْرِفَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَا يَبَيِّنُ فُسَادَهُ وَعَدُولَكُمْ فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ،  
فَإِنَّ الدِّينَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الصَّبِيُّ عَنْ أَبِيهِ هُوَ دِينُ التَّرْبِيَةِ وَالْعَادَةِ،  
وَهُوَ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الطِّفْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ كَافِلٍ، وَأَحَقُّ النَّاسِ  
بِهِ أَبَوَاهُ، وَلِهَذَا جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِأَنَّ الطِّفْلَ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِهِمَا فِي  
أَحْكَامِ الدُّنْيَا الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا الدِّينُ لَا يُعَاقِبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - عَلَى  
الصَّحِيحِ - حَتَّى يَبْلُغَ وَيَعْقِلَ، وَتَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَحِينَئِذٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ  
دِينَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ هُوَ أَنَّهُ دِينٌ صَحِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ آبَاؤُهُ مُهْتَدِينَ، كَيُوسُفَ الصَّدِيقِ مَعَ آبَائِهِ، قَالَ: ﴿وَاتَّبَعْتُ  
مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وَقَالَ لِيَعْقُوبَ بَنُوهُ:  
﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وَإِنْ كَانَ الْآبَاءُ مُخَالَفِينَ لِلرُّسُلِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ الرُّسُلَ، كَمَا  
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي  
مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨].

فَمَنْ اتَّبَعَ دِينَ آبَائِهِ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ، بَلْ يَعْدِلُ عَنِ الْحَقِّ الْمَعْلُومِ إِلَيْهِ، فَهَذَا اتَّبَعَ هَوَاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. ١٣٢

وهذه حَالٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ الَّذِينَ وَلَدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، يَتَّبِعُ أَحَدُهُمْ أَبَاهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ اعْتِقَادٍ وَمَذْهَبٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ خَطَأً لَيْسَ هُوَ فِيهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، بَلْ هُوَ مِنْ مُسْلِمَةِ الدَّارِ، لَا مُسْلِمَةِ الْاِخْتِيَارِ، وَهَذَا إِذَا قِيلَ لَهُ فِي قَبْرِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ قَالَ: هَاهُ هَاهُ، لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ.

مسلمة الدار  
ومسلمة الاختيار

فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّيْبُ هَذَا الْمَحَلَّ، وَلْيَنْصَحْ نَفْسَهُ، وَلْيَقُمْ لِلَّهِ، وَلْيَنْظُرْ مِنْ أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ هُوَ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ، فَإِنَّ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، فَإِنَّهُ مَرْكُوزٌ فِي الْفِطْرِ، وَأَقْرَبُ مَا يَنْظُرُ فِيهِ الْمَرْءُ أَمْرُ<sup>(٢)</sup> نَفْسِهِ لَمَّا كَانَ نُطْفَةً، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ، وَالتَّرَائِبُ: عِظَامُ الصَّدْرِ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ صَارَتْ تِلْكَ النُّطْفَةُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ، فِي ظِلْمَاتِ ثَلَاثٍ، وَانْقَطَعَ عَنْهَا تَذْيِيرُ الْأَبْوِينَ وَسَائِرِ الْخَلَائِقِ، وَلَوْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً عَلَى لَوْحٍ أَوْ طَبَقٍ، وَاجْتَمَعَ حُكَمَاءُ الْعَالَمِ عَلَى أَنْ يُصَوِّرُوا مِنْهَا شَيْئًا لَمْ يَقْدِرُوا.

وَمُحَالٌ تَوَهُُّهُمْ عَمَلِ الطَّبَائِعِ فِيهَا، لِأَنَّهَا مَوَاتٌ عَاجِزَةٌ، وَلَا تُوصَفُ بِحَيَاةٍ، وَلَنْ<sup>(٤)</sup> يَتَأْتِيَ مِنَ الْمَوَاتِ فِعْلٌ وَتَدْبِيرٌ، فَإِذَا تَفَكَّرَ فِي ذَلِكَ، وَانْتَقَلَ

(١) سقطت الواو من (ب).

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): الصدور.

(٤) في الأصول: «وإن»، والمثبت من مطبوعة مكة.

هذه النطفة من حالٍ إلى حالٍ، عَلِمَ بذلك تَوْحِيدَ الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلهية، فإنه إذا عَلِمَ بالعقل أن له ربًّا أوجده، كيف يَلِيْقُ به أن يَعْبُدَ غيره؟! وكلما تَفَكَّرَ وتَدَبَّرَ، ازدادَ يقيناً وتوحيداً، واللَّهُ الموقِّعُ، لا ربَّ غيره، ولا إله سواه.

قوله: «وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ».

علم الله أولاً بأهل الجنة وأهل النار

ش: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥].  
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فاللَّهُ تَعَالَى موصوف بأنه بكل شيء عليم أولاً وأبداً، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالةً: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ، فَنَكَّسَ رَأْسَهُ، فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: [مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ] مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَمُكُّثُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ [أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ] ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى \* وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى \* وَكَذَّبَ

بالحُسْنَى \* فَتَسِيرُ لِلْعُسْرَى ﴿ [الليل: ٥ - ١٠]، خَرَّجَاهُ فِي  
«الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup>.

١٣٣

قوله: «وَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ  
سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ».

ش: تقدم حديث علي رضي الله عنه، وقوله صلى الله عليه وسلم  
فيه: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». وعن زهير، عن أبي الزبير، عن  
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: جاء سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ  
جُعْشَمٍ، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَانَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ  
الْيَوْمَ؟ أَفِيْمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ<sup>(٢)</sup> فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟  
قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فِيمَ  
الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا  
قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ  
قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ  
النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ

(١) البخاري (١٣٦٢) و(٤٩٤٥) و(٤٩٤٦) و(٤٩٤٧) و(٤٩٤٨) و(٤٩٤٩) و(٦٢١٧)  
و(٦٦٠٥) و(٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأخرجه كذلك أبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي  
(٢١٣٦) و(٣٣٤٤)، وأحمد ١/٨٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠، وابن ماجه (٧٨)،  
والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «التحفة» ٣٩٩/٧، وعبد الرزاق في «المصنف»  
(٢٠٠٧٤)، والأجري في «الشریعة» ص ١٧١ - ١٧٢، والطبري ٣٠/٢٢٣،  
وأبو يعلى (٣٧٥) و(٥٨٢)، وابن حبان (٣٤) و(٣٥).

(٢) سقطت من الأصول، وهي في صحيح مسلم.

(٣) هو فيه برقم (٢٦٤٨)، وأخرجه أحمد ٣/٢٩٢، ٢٩٣، والطيلوسي (١٧٣٧)،  
والطبراني (٦٥٦٢) و(٦٥٦٥) و(٦٥٦٦) و(٦٥٦٧) و(٦٥٦٨) وابن حبان (٧٣٧).

الْجَنَّةِ»، خَرَّجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup> وَزَادَ الْبُخَارِيُّ: «وَأَمَّا الْأَعْمَالُ  
بِالْخَوَاتِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» أَيْضاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ  
يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً»<sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَكُونُ عِلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ،  
ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ [إِلَيْهِ] الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ،  
وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ<sup>(٤)</sup> رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِي أَمْ سَعِيدَ،

(١) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٩٨) وَ (٤٢٠٢) وَ (٤٢٠٧) وَ (٦٤٩٣)  
(٦٦٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٢) وَ ٢٠٤٢/٤ (١٢)، وَأَحْمَدُ ٣٣٢/٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ  
سَعْدٍ، وَلَفْظُهُ بِتَمَامِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ التَّقَى هُوَ وَالْمَشْرُكُونَ فَاقْتُلُوا، فَلَمَّا مَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاةً وَلَا فَاةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالَ: مَا أَجْزَأَنَا الْيَوْمَ أَحَدًا كَمَا  
أَجْزَأَ فُلَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا  
صَاحِبُهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مَعَهُ كَلِمًا وَقَفَّ، وَقَفَّ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ، أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ:  
فَجَرَحَ الرَّجُلَ جَرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الْأَرْضِ، وَذَبَابُهُ  
بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ الرَّجُلَ  
لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَظُنُّ أَنَّهُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ  
النَّارِ فَيَظُنُّ أَنَّهُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» وَهُوَ فِي «مَعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ» (٥٧٨٤)  
وَ (٥٧٩٨) وَ (٥٧٩٩) وَ (٥٨٠٦) وَ (٥٨٢٥) وَ (٥٨٣٠) وَ (٥٨٩١) وَ (٥٩٥٢)،  
وَالْبَغَوِيُّ (٨٠)، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٦٥٩٣) مِنْ طَرِيقِ حُجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا  
حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ سَرَّاقَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ  
(٩١)، وَالتَّبْرَانِيُّ (٦٥٨٨) مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ  
سَرَّاقَةَ، وَفِي السَّنَدَيْنِ انْقِطَاعُ، طَاوُوسٌ وَمُجَاهِدٌ لَمْ يَسْمَعَا مِنْ سَرَّاقَةَ.

(٢) أَخْرَجَهَا فِي الْقَدْرِ (٦٤٩٣) وَ (٦٦٠٧).

(٣) زَادَ أَبُو عَوَانَةَ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٤٧٩/١١: «نُطْقَةً».

(٤) فِي الْأَصُولِ، وَيُرْوَى أَيْضاً: «بِكُتْبٍ» بِالْبَاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ، وَرَوَاةُ الشَّارِحِ أَوْجَهُ،  
لَأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ (٧٤٥٤) مِنْ طَرِيقِ آدَمَ: «فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ»  
وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»<sup>(١)</sup>.  
والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل<sup>(٣)</sup> السنة مُجْتَمِعُونَ على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها، وترك المجادلة فيها، وبالله العِصْمَةُ والتوفيق.

قوله: «وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَمُ الْجَرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ».

ش: أَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ أَوْجَدَ وَأَفْنَى، وَأَفْقَرُ وَأَغْنَى، وَأَمَاتَ وَأَحْيَا، وَأَصْلٌ وَهْدَى. قال علي رضي الله عنه:

أصل القدر سر الله  
في خلقه

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) و (٣٣٣٢) و (٦٥٩٤) و (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٨)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد ٣٨٢/١ و ٤١٤، و ٤٣٠ والحميدي (١٢٦).

(٢) ١٢/٦.

(٣) في (ب): فأهل.

الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ، فلا تَكْشِفُهُ<sup>(١)</sup>.

والنزاعُ بَيْنَ النَّاسِ في مسألة القَدَرِ مشهور، والذي عليه أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة: أن كُلَّ شَيْءٍ بقضاءِ اللَّهِ وقدره، وأن اللَّهَ تعالى خَالِقُ أَفْعَالِ العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٢)</sup> [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وأن اللَّهَ تعالى يُريدُ الكُفْرَ مِنَ الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يُحبُّه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القَدَرِيَّةُ والمعتزلة، وزعموا أن اللَّهَ شاء الإيمانَ من الكافر، ولكنَّ الكافر شاء الكفر، فرُّوا إلى هذا، لثلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر، وعذِّبه عليه! ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار! فإنهم هربوا من شيء، فوقعوا فيما هوشروا منه، فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة اللَّه تعالى، فإنَّ اللَّهَ قد شاء الإيمانَ منه - على قولهم - والكافر شاء الكفر، ف وقعت مشيئة الكافر دون مشيئة اللَّه تعالى! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قولٌ لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

(١) كذا في الأصول الثلاثة بالناء، وفي (د): نكشفه بالنون.

(٢) أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٦) من حديث أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله ﷺ في القدر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وجوههم ذوقوا مَسَّ سَقَرٍ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وهو في سنن الترمذي (٢١٥٧)، وابن ماجه (٨٣)، وأحمد ٤٤٤/٢ و ٤٧٦، وابن جرير ١١٠/٢٧، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ١٩، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند البخاري في «أفعال العباد» قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٥٧/٧: وهذه الآية يستدل أئمة السنة على إثبات قدر الله، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابتها لها قبل برئها، وردوا بهذه الآية وما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة... وانظر «فتح الباري» ٤٧٧/١١ - ٤٧٨.

روى اللالكائي<sup>(١)</sup>، من حديث بقية، عن الأوزاعي، حدثنا العلاء ابن الحجاج، عن محمد بن عبيدالمكي، عن ابن عباس: أن رجلاً قَدِمَ علينا يكذب بالقدر، فقال: دُلُونِي عليه، وهو يومئذ أعمى، فقالوا له: ما تصنعُ به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنتُ منه، لأعضنَّ<sup>(٢)</sup> أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقّقنها، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كَأَنِّي بِنِسَاءِ بَنِي فَهْمٍ<sup>(٣)</sup> يَطْفَنَ بِالْخَزَرَجِ، تَضْطَكُ أَلْيَاتُهُنَّ مُشْرِكَاتٍ، وَهَذَا أَوَّلُ شِرْكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْتَهِي بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الْخَيْرُ، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الشَّرُّ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: وهذا أولُ شرك في الإسلام، إلى آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يُوافق قوله: القَدَرُ نظامُ التوحيد، فمن وحّد الله، وكذب بالقدر، نقض تكذيبه توحيدَه.

(١) هو الإمام الحافظ المجود، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفى سنة ٤١٨ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤١٩/١٧.

(٢) في الأصول الثلاثة: لأعض، والمثبت من (د) واللاكائي ٦٢٥/٤.

(٣) كذا في الأصول واللاكائي، وفي «المسند» و«المطالب العالية»: «فهـ».

(٤) هو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٦٢٥/٤، وإسناده ضعيف لعننة بقية، والعلاء بن الحجاج مجهول لم يوثقه أحد، ونقل الإمام الذهبي تضعيفه عن الأزدي، ومحمد بن عبيد لم يوثقه غير ابن حبان، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وأخرجه أحمد ٣٢٩/١ من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي، عن بعض إخوانه، عن محمد بن عبيد المكي، عن عبدالله بن عباس. وأخرجه أيضاً من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأخرجه الأجري في «الشریعة» ص ٢٣٨، من طريق بقية، حدثنا الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٣٦) ونسبه لإسحاق بن راهويه.

(٥) سقطت من الأصول، وكتبت في هامش (د) ويأثرها لفظه: «صح».



وروى عمر<sup>(١)</sup> بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصَحِبْنَا فيها قَدْرِيَّ ومجوسي، فقال القَدْرِيُّ للمجوسي، أَسْلِمَ<sup>(٢)</sup>، قال المجوسي: حتى يُرِيدَ الله، فقال القَدْرِيُّ، إِنَّ الله يُرِيدُ، ولكن الشيطان لا يُرِيدُ، قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!

ووقف أعرابيٌّ على حلقةٍ فيها عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup>، فقال: يا هؤلاءِ إِنَّ ناقتي سُرِقَتْ، فادْعُوا الله أن يرُدَّها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إِنَّكَ لم تُرِدْ أن تُسْرِقْ ناقتَهُ فُسِرِقَتْ، فاردِّدْها عليه، فقال الأعرابي: لا حَاجَةَ لي في دعائك. قال: وَلَمْ؟ قال: أخافُ — كما أراد أن لا تُسْرِقَ فُسِرِقَتْ — أن يُرِيدَ رَدَّها فلا تُرُدُّ!!

١٣٥

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني<sup>(٤)</sup>: أَرَأَيْتَ إن منعني الهدى وأوردني الضلال، ثم عَذَّبَنِي، أَيْكُونُ منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إن

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي (د): عمرو بن الهيثم، ولم يترجح لنا أيها الصواب، وفي «التقريب»: عمر بن الهيثم مجهول من الثامنة، وفيه أيضاً: عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي البصري ثقة من صغار التاسعة مات على رأس المتين، وربما يكون الثاني هو المراد هنا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هو عمرو بن عبيد، الزاهد العابد القدري، كبير المعتزلة، وأولهم، أبو عثمان البصري، قال ابن علي: أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته. توفي سنة ١٤٤هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠٤/٦، وهذه الحكاية ذكرها اللالكائي في «السنة» ٧٤٠/٤، وابن بطة في «الابانة» ٣٨٦/٢.

(٤) لم نبتين أبا عصام القسطلاني هذا، ولم نقف له على ترجمة، وهذا الكلام وبأتم منه موجود في مناظرة عبد الجبار الهمداني وأبي إسحاق الإسفراييني التي ذكرها السبكي في «طبقاته» ٢٦١/٤ — ٢٦٢.

وأما الأدلة من الكتاب والسنة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [الدهر: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشِإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصْعَعُدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

مشأ الضلال من  
التسوية بين المشيئة  
والإرادة والمحبة  
والرضا

(۱) سقطت من (ب).

(۲) فی (ب) : ممن .

(٣) انظر (مجموع الفتاوى)، ٨/٤٧٥ - ٤٨٠، و«مدارج السالكين»، ١/٢٥٣ - ٢٥٤.

بعضها، وأما نصوصُ المحبة والرُّضا، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ  
الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال  
تعالى عَقِيبَ مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الشَّرْكِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَالْكِبْرِ: ﴿كُلُّ  
ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ  
وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «المسند»: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخَصِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ  
تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٧) و (٢٤٠٨) و (٥٩٧٥) و (٦٤٧٣) و (٧٢٩٢)، ومسلم (١٥٩٣)، وأحمد ٢٤٦/٤ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٥، والدارمي ٣١٠/٢ - ٣١١، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٩٧/٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٣٣/٤، والبيهقي (٣٤٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٨٩٧) و (٩٠٠) و (٩٠١) و (٩٠٢) و (٩٠٣) و (٩٠٤) و (٩٠٩) و (٩١٠) و (٩١٣) و (٩١٩) و (٩٢٠) و (٩٣٠) و (٩٤٢) و (٩٤٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد ٣٢٧/٢ و ٣٦٠ من حديث أبي هريرة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَضِيَ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا، رَضِيَ لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَتَصَحَّحُوا لِمَنْ وَلَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَهُوَ فِي «الموطأ» ٢/ ٩٩٠، و«الأدب المفرد» (٤٤٢) و«شرح السنة» (١٠١)، والمراد بالكراهة هنا الحرمة، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ والسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله، ولكن المتأخرين اصطَلَحُوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله، ثم حل من حل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٨/٢ من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخَصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ». وهذا إسناد على شرط مسلم، وأخرجه ابن حبان (٢٧٤٢) و (٣٥٦٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٨) =

= من طريق سعيد بن منصور كلاهما، عن عبدالعزيز به، إلا أنه زاد بين عمارة ونافع حرب بن قيس، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال البخاري: إنه كان رضى، وقد تابع عبدالعزيز يحيى بن أيوب، فرواه عن عمارة بن غزية، به، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» ١/٢٢٣، وأخرجه أحمد ١٠٨/٢، والخطيب في «تاريخه» ٣٤٧/١٠ من طريق علي بن عبدالله المديني، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن حرب بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر، وهو في «مسند البزار» (٩٨٨) و (٩٨٩) من طريق أحمد بن أبان، عن عبدالعزيز به، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن. ورواه من طرق عن عبدالعزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن حرب بن قيس، عن نافع به: الطبراني في «الأوسط» ١/١٠٤/٢، وابن مندة في «التوحيد» ق ٢/١٢٥، وابن عساكر ١٢/٣٤٨، ورواه ابن مندة أيضاً من طريق هارون بن معروف، عن عبدالعزيز به، إلا أنه أسقط من السند حرب بن قيس، وقال الطبراني: لم يدخل بين موسى ونافع حرباً إلا الدراوردي. وللحديث شواهد، منها عن ابن عباس بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٨٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٦/٢٧٦، والبزار (٩٩٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٣٥٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني، ومنها عن ابن مسعود بلفظ: «إن الله عز وجل يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٣٠)، وفي «الأوسط»، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠١/٢ من طريق أبي مسلم الكشي، حدثنا معمر بن عبدالله الأنصاري، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً، ومعمر بن عبدالله الأنصاري. قال العقبلي في «الضعفاء» ٤/٢٠٧: لا يتابع على رفع حديثه، وأورد حديثه هذا مرفوعاً من طريق إبراهيم بن عبدالله، عن معمر بن عبدالله به. ثم رواه من طريق محمد بن إسماعيل، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة، قال: أخبرنا الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه، ومنها عن عائشة بلفظ: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه، قلت: وما عزائمه؟ قال: فرائضه» أخرجه ابن حبان في «الثقات» ٧/١٨٥ - ١٨٦، والطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل» ٥/١٧١٨، وفي سنده عمر بن عبيد بياح الخمر، وهو ضعيف، ومنها عن أنس عند الدولابي في «الكنى» ٢/٤٢١، وسنده ضعيف.

وكان من دعائه ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(١)</sup>.

فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة، فالأول للصفة<sup>(٢)</sup>، والثاني لأثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلى غيره، فما أَعُوذُ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أَعُوذُ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتُعَافِيَهُ، وإن شئت أن تَغْضَبَ عليه وتُعَاقِبَهُ، فإِعَازَتِي مما أكره، ومنعه أن يَحِلَّ بي، هي بمشيئتك أيضاً، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعيادي بك منك، فعيادي<sup>(٣)</sup> بحولك وقوتك ورحمتك مما يَكُونُ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ وَعَدْلِكَ وَحَكْمَتِكَ، فلا أَسْتَعِيذُ بغيرك مِنْ غيرك، ولا أَسْتَعِيذُ بك مِنْ شَيْءٍ صَادِرٍ عَنْ غير مشيئتك، بل هُوَ مِنْكَ، فلا يَعْلَمُ ما في هذه الكلمات مِنَ التوحيد والمعارف والعُبُودِيَّةِ إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفته عبوديته<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: كيف يُريدُ الله أمراً ولا يرضاه ولا يُجِبُهُ؟ وكيف يشاؤه ويُكُونُهُ؟ وكيف يجتمع إرادته له وبُغْضُهُ وَكَرَاهَتُهُ؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقاً، وتباينت طُرُقُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ.

(١) تقدم تخريجه ص ١٠١.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): الصفة، وهو خطأ.

(٣) في مطبوعة مكة: وعيادي، وفي «المدارج»: فعيادي بك منك عيادي بحولك...

(٤) انظر «مدارج السالكين» ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وقد توسع في شرح هذا الحديث في «شفاء العليل» ص ٢٧٢ - ٢٧٣ فراجع، فإنه نفيس.

المراد نوعان : مراد  
لنفسه ومراد لغيره

فاعلم أن المراد نوعان : مرادٌ لنفسه، ومرادٌ لغيره . فالمرادُ لنفسه،  
مطلوبٌ محبوبٌ لذاته وما فيه من الخير، فهو مرادُ إرادة الغايات والمقاصد .

والمراد لغيره، قد لا يَكُونُ مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحةٌ له  
بالنظر إلى ذاته، وإن كانَ وسيلةً إلى مقصوده ومُرَادِهِ، فهو مكروه له مِنْ  
حَيْثُ نَفْسُهُ وذاتُهُ، مرادٌ له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده . فيجتمع  
فيه الأمران : بغضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما . وهذا  
كالدواءِ الكَرِيهِ، إذا عَلِمَ المتناولُ له أن فيه شِفَاءً، وقطع العضو  
المتآكل، إذا عَلِمَ أن في قطعه بقاءَ جَسَدِهِ، وكقطع المسافة الشاقة، إذا  
عَلِمَ أنها تُوصِلُ إلى مراده ومحبوه . بل العاقلُ يكتفي في إثارة هذا  
المكروه وإرادته بالظنِّ الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن  
لا يخفى عليه خَافِيَةٌ .

فهو سبحانه يَكْرَهُ الشيء، ولا يُنَافِي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه  
سبباً إلى أمرٍ هو أَحَبُّ إليه من فوته<sup>(١)</sup> .

من ذلك : أنه خَلَقَ إبليسَ، الذي هو مَادَّةُ لِفْسَادِ الأديان والأعمالِ  
والاعتقاداتِ والإراداتِ، وهو سَبَبٌ لشقاوةٍ كثيرٍ من العباد، وعملهم بما  
يُغْضِبُ الرَّبَّ تبارك وتعالى، وهو السَّاعِي في وقوع خلافٍ ما يُحِبُّه الله  
ويرضاه، ومع هذا، فهو<sup>(٢)</sup> وسيلةٌ إلى مَحَابِّ كثيرةٍ للرَّبِّ تعالى تَرْتَبْتُ  
على خلقه، ووجودها أَحَبُّ إليه مِنْ عدمها :

منها : أنه تظهرُ للعباد قُدْرَةُ الرَّبِّ تعالى على خلق المتضاداتِ  
المتقابلاتِ، فخلق هذه الذات التي هِيَ أَحَبُّ الذوات وشرُّها، وهي

(١) تحرفت في الأصول إلى : «فوقه» والتصويب من «المدارج» ١٩٤/٢ .

(٢) في (ب) : هو .

سَبَبُ كل شر<sup>(١)</sup> في مقابلة ذات جبريل، التي هي مِنْ أَشْرَفِ الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خَالِقُ هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدَّاءِ والدواء، والحياة والموت، والحَسَنِ والقَبِيحِ، والخير والشر. وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته ومُلْكِهِ وسلطانهِ، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بَعْضَهَا ببعض، ١٣٧ وجعلها مَحَالَّ تصرُّفه وتدييره. فَخُلُوُ الوجودِ عن بعضها بالكُلِّيَّةِ تَعْطِيلٌ لحكمته، وَكَمَالِ نصْرُفِهِ، وتديير مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القَهَّار، والمنتقم، والعدل، والضَّارُّ، والشديد العقاب، والسريع الحساب<sup>(٢)</sup>، وذو البَطْشِ الشديد، والخافض، والمُذِلُّ، فإن هذه الأسماء والأفعال كَمَالٌ، لا بُدَّ مِنْ وجود متعلِّقها، ولو كان الجنُّ والإنسُ على طبيعة الملائكة لم يَظْهَرْ أثرُ هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحِلْمِهِ وعَفْوِهِ ومَغْفِرَتِهِ وَسِتْرِهِ وتجاوزِهِ عن حقهِ وعِتْقِهِ لمن شاء مِنْ عبيدِهِ، فلولا خَلْقُ ما يكرهه مِنْ الأسبابِ المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء، لتعطَّلت هذه الحِكْمُ والقَوَائِدُ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، وَيَسْتَغْفِرُونَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) تحرفت في الأصول: إلى شيء، والتصويب من «المدارج».

(٢) في الأصول: العقاب، والمثبت من «المدارج» ١٩٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩)، وأحمد ٣٠٥/٢ و٣٠٩، والترمذي (٢٥٢٦)، والبخاري (١٢٩٤) و(١٢٩٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي أيوب، عند أحمد ٤١٤/٥ بلفظ: «لولا أنكم تذنبن لخلق الله خلقاً يذنبون، فيغفر لهم»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٧٤٨)، والترمذي (٣٥٣٩)، و«تاريخ بغداد» ٢١٧/٤.

ومنها: ظهور آثارِ أسماءِ الحكمة والخبرة، فإنه الحكيمُ الخبيرُ، الذي يَضَعُ الأشياءَ مواضعَها، ويُنزلُها منازلَها اللائقةَ بها، فلا يَضَعُ الشيءَ في غير موضعه، ولا يُنزلُ في غير منزلته التي يقتضيها كمالُ علمه وحكمته وخبرته، فهو أَعْلَمُ حيث يجعل رسالته، وأَعْلَمُ بمن يَصْلُحُ لِقَبولها، وَيَشْكُرُه على انتهائها إليه، وأَعْلَمُ بمن لا<sup>(١)</sup> يَصْلُحُ لذلك. فلو قدر عَدَمُ الأسبابِ المكروهة، لَتَعَطَّلَتْ حِكْمُ كثيرة، ولفاتت مصالحُ عَدِيدَةٍ، ولو عَطَّلَتْ تلكَ الأسبابُ لما فيها مِنَ الشرِّ، لَتَعَطَّلَ الخَيْرُ الذي هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الشرِّ الذي في تلكَ الأسبابِ، وهذا كالشَّمسِ والمطر والرياح، التي فيها مِنَ المصالحِ ما هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ ما يَحْصُلُ بها مِنَ الشرِّ.

ومنها: حُصُولُ العبودية المتنوعة التي لولا خَلْقُ إبليس لما حَصَلَتْ، فإن عُبُودِيَّةَ الجهادِ مِنْ أَحَبِّ أنواعِ العبوديةِ إليه سبحانه، ولو كان النَّاسُ كُلُّهُمْ مُؤْمِنِينَ، لَتَعَطَّلَتْ هذه العبوديةُ وتَوَابَعُها مِنَ الموالاةِ لله سبحانه وتعالى والمعاداةِ فيه، وعُبُودِيَّةُ الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، وعُبُودِيَّةُ الصَّبْرِ، ومخالفةِ الهوى، وإِثَارِ مَحَابِّ الله تعالى، وعُبُودِيَّةُ التوبة والاستغفار، وعُبُودِيَّةُ الاستعاذة بالله أَنْ يُجِيرَهُ مِنْ عدوه، وَيَعْصِمَهُ مِنْ كيدِه وأذاه. إلى غير ذلك من الحِكَمِ التي تَعَجِّزُ العُقُولَ عن إدراكها.

فإن قيل: فَهَلْ كان يُمَكِّنُ وجودُ تلكَ الحكمِ بدونَ هذه الأسبابِ؟  
 ١٣٨ فهذا سؤالٌ فاسد! وهو فرضُ وجودِ الملزومِ بدونَ لازمه، كفرضِ وجودِ الابنِ بدونِ الأبِّ، والحركة بدونِ المتحركِ، والتوبة بدونِ التائبِ.

(١) سقطت من (ب).



فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تُفْضِي إليه من الحكم، فهل تكون مرضيةً محبوبة من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ قيل: هذا السؤال يرد على وجهين: أحدهما: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محبباً لها من جهة إفضائها<sup>(١)</sup> إلى محبوبه، وإن كان يُبْغِضُهَا لذاتها؟ والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له<sup>(٢)</sup> الرضا بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشرَّ كُلُّهُ يرجع إلى العدم، أعني عَدَمَ الخير، وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شرٌّ، وأما من جهة وجوده المحض، فلا شرَّ فيه، مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حَصَلَ لها الشرُّ بقطع مادة الخير عنها، فإنها خُلِقَتْ في الأصل متحركة، فإن أُعِينَتْ بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تُرِكَت، تحركت بطبعها إلى خلافه. وحركتها من حيث هي حركة: خيرٌ، وإنما تكون شرّاً بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشرُّ كُلُّهُ ظلم، وهو وُضِعَ الشيء في غير محله، فلو وُضِعَ في موضعه لم يكن شرّاً، فعلم أن جهة الشرِّ فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالها خيراً في نفسها، وإن كانت شرّاً بالنسبة إلى المَحَلِّ الذي حَلَّتْ به، لما أَدْحَثَتْ فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلةً لِيُضِدَّه من اللذة، مستعدة له، فصار ذلك الألم شرّاً بالنسبة إليها، وهو خيرٌ بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يَخْلُقْ شرّاً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن

(١) في (ب): إفضائه، وفي مطبوعة مكة: «وأفضالها».

(٢) سقطت من (ب).

حِكْمَتُهُ تَأْبَى ذَلِكَ. فَلَا يُمَكِّنُ<sup>(١)</sup> فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى أَنْ يُرِيدَ شَيْئاً يَكُونُ فُسَاداً مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَا مَصْلَحَةَ<sup>(٢)</sup> فِي خَلْقِهِ بِوَجْهِ مَا، هَذَا مِنْ أَتَيْنِ الْمَحَالِ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ، الْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِهِ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْهِ، بَلْ كُلُّ مَا إِلَيْهِ فَخِيرٌ، وَالشَّرُّ إِنَّمَا حَصَلَ لِعَدَمِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ وَالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ شَرّاً، فَتَأَمَّلْهُ. فَانْقِطَاعُ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي صَيَّرَهُ شَرّاً.

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ تَنْقُطِ نَسْبَتَهُ إِلَيْهِ خَلْقاً وَمَشِيئَةً؟ قِيلَ: هُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَيْسَ بَشَرٌ، فَإِنْ وَجُودَهُ هُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَيْسَ بَشَرٌ، وَالشَّرُّ الَّذِي فِيهِ مِنْ عَدَمِ إِمْدَادِهِ بِالْخَيْرِ وَأَسْبَابِهِ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُنْسَبَ إِلَى مَنْ بِيَدِهِ الْخَيْرُ.

فَإِنْ أَرَدْتَ مَزِيدَ إِيضَاحٍ لَذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَسْبَابَ الْخَيْرِ ثَلَاثَةٌ: أسباب الخير  
ثلاثة: الإيجاد  
والإعداد والإمداد الْإِبْجَادُ، وَالْإِعْدَادُ، وَالْإِمْدَادُ، فَإِيجَادُ هَذَا خَيْرٌ، وَهُوَ إِلَى اللَّهِ، وَكَذَلِكَ إِعْدَادُهُ وَإِمْدَادُهُ، فَإِذَا لَمْ يَخْدُثْ فِيهِ إِعْدَادٌ وَلَا إِمْدَادٌ<sup>(٣)</sup>، حَصَلَ فِيهِ الشَّرُّ بِسَبَبِ هَذَا الْعَدَمِ الَّذِي لَيْسَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا إِلَيْهِ ضِدُّهُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا أَمَدَّهُ إِذْ أَوْجَدَهُ؟ قِيلَ: مَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِبْجَادَهُ وَإِمْدَادَهُ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتْ إِبْجَادَهُ وَتَرَكَ إِمْدَادَهُ<sup>(٤)</sup>، فَإِيجَادُهُ خَيْرٌ، وَالشَّرُّ وَقَعَ مِنْ عَدَمِ إِمْدَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا أَمَدَّ الْمَوْجُودَاتِ كُلَّهَا؟ فَهَذَا سُؤَالٌ فَاسِدٌ، يَظُنُّ مُورِدُهُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ أَبْلَغُ فِي الْحِكْمَةِ! وَهَذَا عَيْنُ الْجَهْلِ!

(١) فِي (ب): فَلَا يَكُونُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) فِي (ب): لَا تَصْلُحُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةُ: إِعْدَاداً وَلَا إِمْدَاداً، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (د) وَالْمُدَارِجُ.

(٤) لَفْظُ «الْمُدَارِجُ» ٢/٢٠٠: مَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِبْجَادَهُ وَإِمْدَادَهُ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ يَوْجِدُهُ وَيَعِدُّهُ، وَمَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِبْجَادَهُ وَتَرَكَ إِمْدَادَهُ، أَوْجَدَهُ بِحِكْمَتِهِ، وَلَمْ يَعِدُّهُ بِحِكْمَتِهِ.

بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت، فإن اعتاص عليك هذا ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل<sup>(١)</sup>:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ  
فإن قيل: كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يُعينه عليه؟ قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضىها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦-٤٧]. الآيتين. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم، ثبَّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاصد التي كانت تترتب<sup>(٢)</sup> على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً﴾ أي: فساداً وشرّاً، ﴿وَلَا وُضِعُوا خِلَالَكُمْ﴾، أي: سَعَوْا بينكم بالفساد والشر، ﴿يَيَغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون<sup>(٣)</sup> منهم مستجيبون لهم،

(١) هو للفراس المغوار، صاحب الوقائع المشهورة في الجاهلية والإسلام، الصحابي عمرو بن معديكرب الزبيدي من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤَرِّقُنِي وَأُضْحَايِي مُجُوعٍ  
انظر شعره ص ١٣٥ و ١٣٦.

(٢) في «المدارج»: سترتب.

(٣) تصحفت في (أ) و (ج) و (د) إلى: «قائلون».

فَيَتَوَلَّدُ مِنْ سَعْيِ هَؤُلَاءِ وَقَبُولِ هَؤُلَاءِ مِنَ الشَّرِّ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ خُرُوجِهِمْ، فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ وَالرَّحْمَةُ أَنْ أَقْعَدَهُمْ عَنْهُ.  
فَاجْعَلْ هَذَا الْمَثَالَ أَصْلًا، وَقَسْ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ: فَهُوَ أَيْضًا مُمْكِنٌ، بَلْ وَاقِعٌ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْخَطُ الْفُسُوقَ وَالْمَعَاصِيَ وَيَكْرَهُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ وَاقِعَةٌ بِكَسْبِهِ وَإِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَيَرْضَى بِعِلْمِ اللَّهِ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَأَمْرِهِ الْكُونِيِّ، فَيَرْضَى بِمَا مِنَ اللَّهِ، وَيَسْخَطُ مَا هُوَ مِنْهُ، فَهَذَا مَسَلُّكَ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرْفَانِ. وَطَائِفَةٌ أُخْرَى كَرِهَتْهَا مَطْلَقًا، وَقَوْلُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ لِلْكِرَاهَةِ لَا يُرِيدُونَ بِهِ شُمُولَهُ لِعِلْمِ الرَّبِّ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ.

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الَّذِي إِلَى الرَّبِّ مِنْهَا غَيْرُ مَكْرُوهِ، وَالَّذِي إِلَى الْعَبْدِ مَكْرُوهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ إِلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ مِنْهَا. ١٤٠

قِيلَ: هَذَا هُوَ الْجَبْرُ الْبَاطِلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ صَاحِبَهُ التَّخْلَصَ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ الضَّيِّقِ، وَالْقَدَرِيُّ الْمُنْكَرُ أَقْرَبُ إِلَى التَّخْلَصِ مِنْهُ مِنَ الْجَبَرِيِّ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ، الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ أَسْعَدُ بِالتَّخْلَصِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَأَتَّى النَّدَمُ وَالتَّوْبَةُ مَعَ شَهُودِ الْحِكْمَةِ فِي التَّقْدِيرِ، وَمَعَ شَهُودِ الْقِيُومَةِ<sup>(١)</sup> وَالْمَشِيئَةِ النَّافِذَةِ؟ قِيلَ: هَذَا هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ مَنْ عَمِيَتْ بَصِيرَتُهُ فِي شَهُودِ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ<sup>(٢)</sup> مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَرَأَى تِلْكَ الْأَفْعَالَ

(١) فِي (ب): الْقِيُومِيَّةُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) «خِلَاف» سَقَطَتْ مِنَ الْأَصُولِ، وَهِيَ مِنَ «الْمُدَارَجِ»، وَفِي (د) أَثْبَتَ مَكَانَهَا: «غَيْرِ» فَوْقَ «عَلَى».

طاعات، لموافقته فيها المَشِيئَةُ والقَدَرُ، وقال: إِنْ عَصَيْتُ أمره فقد أَطَعْتُ إِرَادَتَهُ! وفي ذلك قيل:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا تَخْتَارُهُ مِنِّي، فَفَعَلِي كُلَّهُ طَاعَاتُ<sup>(١)</sup>  
وهؤلاء أعمى الخَلْقِ بَصَائِرَ، وَأَجْهَلُهُمُ باللهِ وأحكامه الدينية والكونية، فَإِنَّ الطَّاعَةَ هي موافقةُ الأمرِ الديني الشرعي، لا مُوَافَقَةُ القدرِ والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعةً، لكان إبليسُ مِنْ أعظمِ المطيعين له، ولكان قَوْمُ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ وشعيبٍ وقوم فرعون، كُلُّهم مطيعين! وهذا غَايَةُ الجهلِ.

لكن إذا شهد العبدُ عَجَزَ نفسه، ونَفُوذَ الأقدارِ فيه، وكمال فقره إلى ربه، وَعَدَمَ استغنائه عن عِصْمَتِهِ وحفظه طرفَةً عين: كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فَوَقُوعُ الذنبِ منه لا يَتَأْتِي في هذه الحال أَلْبَتَةً، فَإِنَّ عليه حِصْنًا حَصِينًا مِنْ: «فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَنْطِشُ، وَبِي يَمْشِي» فلا يُتَصَوَّرُ منه الذنبُ في هذه الحال، فإذا حُجِبَ عن هذا المشهدِ، وَبَقِيَ بنفسه، استولى عليه حُكْمُ النفسِ، فهناك نُصِبَتْ عليه<sup>(٢)</sup> الشَّبَاكُ والأشْرَاكُ، وأُرْسِلَتْ عليه الصَّيَادُونُ، فإذا انقشع عنه ضَبَابُ ذلك الوجود الطبعي، فهناك يَحْضُرُهُ النَّدَمُ والتوبةُ والإِنَابَةُ، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن رَبِّهِ، فلما فارق ذلك الوجودَ، صار في وجودٍ آخر، فبقي بربه لا بنفسه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نسبه شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥٧/٨ لابن إسرائيل، وهو الشاعر المشهور نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني، المتوفى سنة (٦٧٧هـ). مترجم في «العبر» ٣١٦/٥.

(٢) في «المدارج» ٢٠٤/٢: وهذا الوجود الطبيعي قد نصبت فيه.

(٣) ينظر هذا الفصل من قوله: فإن قيل: كيف يريد الله أمراً، من الصفحة ٣٢٧ إلى هنا في «مدارج السالكين» ١٩٣/٢ - ٢٠٤.

فإن قيل: إذا كان الكُفْرُ بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف نُنْكِرُهُ ونكرهه؟! .

فالجواب: أن يُقال أولاً: نحنُ غَيْرُ مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويُقدِّره، ولم يَرِدْ بذلك كِتَابٌ ولا سُنَّةٌ، بل من المقضي ما يُرضى به، ومنه ما يُسَخِطُ ويُمَقَّتُ، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسَخِطُ، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغَضِبُ عليه ويُمَقَّتُ ويُلعَنُ ويُذَمُّ.

ويقال ثانياً: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى، ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خيرٌ وعدلٌ وحكمة، ١٤١ فيرضى به كُلهُ، والمقضي قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يُرضى به. ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلقه بالربِّ تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضى به. والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يُرضى به، وإلى ما لا يُرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه، وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره، نرضى به، ومن حيث صدرَ من القاتل وباشره وكسبه، وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله، نسخطه ولا نرضى به. وقوله: «والتَّعَمُّقُ والنظر في ذلك ذريعةُ الخِذلانِ». إلى آخره.

المبالغة في الكلام في  
القدر ذريعة الخِذلان

التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدرِ والغَوْصِ في الكلام فيه ذريعة الخِذلان. الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسُّلَم، متقارب المعنى، وكذلك الخِذلان والحرمان والطُّغيان متقارب المعنى أيضاً، لكن الخِذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر، والطُّغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذر كُلُّ الحذرِ من ذلك، نظراً وفكراً ووسوسة».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناسٌ من أصحاب النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ، فسألوه: إنا نجدُ في أنفسنا ما يتعاظمُ أحدنا أن يتكلم به؟ قال: وَقَدْ وجدْتُموه؟ [قَالُوا: نَعَمْ] <sup>(١)</sup>، قال: «ذاك صريحُ الإيمان». رواه مسلم <sup>(٢)</sup>.

الإشارة بقوله: «ذاك صريحُ الإيمان» إلى تعاظمهم أن يتكلموا به. ولمسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الوسوسة؟ فقال: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ» <sup>(٣)</sup>.

وهو <sup>(٤)</sup> بمعنى حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس ومدافعة وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية، واستعظامها صريحُ الإيمان، ومحضُ الإيمان.

هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ثم

---

(١) زيادة لم ترد في الأصول، وهي في مسلم.

(٢) رقم (١٣٢) في الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، وأخرجه أحمد ٣٩٧/٢ و ٤٤١ و ٤٥٦، وأبو داود (٥١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٥) و (١٤٦) و (١٤٨)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣٩٦/٩، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٠١)، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٠) و (٣٤١) و (٣٤٢) و (٣٤٣) و (٣٤٤).

(٣) مسلم برقم (١٣٣)، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٥١/٢، والبخاري (٥٩)، وابن حبان (١٤٩)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١٠٧/٧، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٧). وفي الباب عن عائشة قالت: شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خرَّ من السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبي ﷺ: «ذلك محض الإيمان» أخرجه أحمد ١٠٦/٦، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ٣٤٩/١١.

(٤) في (ب): فهو.

خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ، سَوَّدُوا الْأَوْرَاقَ بِتِلْكَ الْوَسَاوِسِ، الَّتِي هِيَ شَكْوُكُمْ وَشُبَّةٌ، بَلَّ وَسَوَّدُوا الْقُلُوبَ، وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ، وَلِذَلِكَ أَطْنَبَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ذِمِّ الْخَوْصِ فِي الْكَلَامِ فِي الْقَدَرِ وَالْفَحْصِ عَنْهُ، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ»<sup>(١)</sup>. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ<sup>(٢)</sup> وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: فَكَأَنَّمَا تَفَقَّأَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَانِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟! بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قَالَ: فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ. لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ<sup>(٣)</sup>. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ أَيْضاً.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِعْتُمْ كَالَّذِي﴾<sup>(٤)</sup> خَاضُوا ﴿التَّوْبَةُ: ٦٩﴾، الْخَلَاقُ: النَّصِيبُ،

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجه ص ٢٣٤ رَقْم (٢).

(٢) «ذَاتَ يَوْمٍ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٧٨/٢ وَ ١٨١ وَ ١٨٥ وَ ١٩٥، وَابْنُ مَاجَهٍ (٨٥)، وَاللَّيْثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ» (١٨٠) وَ (١١١٨) وَ (١١١٩)، وَالبُخَارِيُّ فِي «أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ» ص ٤٣، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٣٦٧)، وَالبُغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٢١).

(٤) فِيهِ: أَنَّ «الَّذِي» يَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وَيَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ «الَّذِي» حَرْفٌ مُصَدَّرِي، وَهُوَ ضَعِيفٌ. انْظُرْ «الْكِتَابَ»

١٨٦/١ - ١٨٧، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» ٢١٢/١، وَ ٢٠١، وَ«حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى

الْجَلَالِينَ» ٢٩٨/٢، وَ«شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ» ١٨٠/٤ وَ ١٧٦/٧، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ

٤٩٩/٢ - ٥١١.



قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: استمتعتم بنصيحتكم من الدنيا، كما استمتع الذين من قبلكم بنصيحتهم، وخضتُم كالذي خاضوا، أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالقُوج، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوا.

فساد الدين يأتي من  
الشبهات  
والشهوات

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلق وبين الخوض، لأن فساد الدين: إما في العمل، وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات. وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا خِذَ الْقُرُونُ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» قالوا: فارس والروم؟ قال: «فَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ»<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَانِيَةً، كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى

(١) أخرجه البخاري (٧٣١٩) في الاعتصام ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع» فقل: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: «ومن الناس إلا أولئك»، وأخرجه الأجري في «الشرعة» ص ١٨، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١/١، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٤٥٦) و (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) ولفظه: «لتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتهم» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن». وهو في «مسند أحمد» بنحوه ٤٥٠/٢، وابن ماجه (٣٩٩٤)، وابن حبان (٦٦٦٨). وعن أبي واقد الليثي عند الترمذي (٢١٨١)، وعن سهل بن سعد عند الطبراني (٥٩٤٣)، وأحمد ٣٤٠/٥. وعن شداد بن أوس عند الأجري في «الشرعة» ص ١٩.

(٢) تحرف في الأصول إلى «عمر».

ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِלَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا<sup>(١)</sup> أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي<sup>(٢)</sup>. رواه الترمذي.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً<sup>(٤)</sup>». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً - يَعْنِي الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ<sup>(٥)</sup>».

وأكبرُ الْمَسَائِلِ التي وقع فيها الخلافُ بينَ الأمة مسألة القدر. وقد اتَّسع الكلامُ فيها غايةَ الاتساع.

---

(١) في (ب): من، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) في الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وفي سننه عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف، لكن يتقوى بما قبله وما بعده.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد ٣٣٢/٢، وابن أبي عاصم (٦٦)، وسنده حسن، وصححه ابن حبان (٢٦١٤)، والحاكم ١٢٨/١ ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه أحمد ١٠٢/٤، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي ٢٤١/٢، واللالكائي في «شرح السنة» (١٥٠)، وابن أبي عاصم (١) و(٦٥)، والطبراني في «الكبير» ٨٨٤/١٩ و٨٨٥، والأجري في «الشریعة» ص ١٨. وفي الباب عن أنس بن مالك عند أحمد ١٢٠/٣ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة وثنان وسبعون في النار» وهو حسن.

وقوله: «فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومن ردَّ حُكْمَ الكتاب، كان من الكافرين».

١٤٣  
مبنى العبودية  
والإيمان على  
التسليم

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله، على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يَحْكِ الله سبحانه عن أمة نبيٍّ صدّقت بنبيها، وآمنت بما جاء<sup>(١)</sup> به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك، لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلّمت وأذعنت، وما عرّفت من الحكمة عرّفته، وما خفي عنها، لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: «يا بني إسرائيل لا تقولوا: لِمَ أمر ربُّنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا»، ولهذا كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلومًا، لا تسأل نبيها: لِمَ أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدّر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادٌّ للإيمان والاستسلام، وأن قدّم الإسلام لا تثبت إلا على درجّة التسليم.

فأول مراتب تعظيم الأمر: التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأموراً به، بحيث لا يتوقّف الإتيان به على معرفة حكمته، فإن ظهرت له، فعله وإلا عطّله، فإن هذا يُنافي الانقياد، ويقدّح في الامتثال.

قال القرطبي ناقلًا عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهماً راعباً في

(١) في (ب): جاءت.

العلم، ونَفَى الجَهْلَ عن نفسه، باحثاً عن معنى يَجِبُ الوقوفُ في الدِّيانَةِ عليه، فلا بأسَ به، فشفاءُ العِيِّ السُّؤالُ، ومن سألَ متعتاً غَيْرَ متفقهِ ولا متعلِّمٍ، فهو الذي لا يَحِلُّ قَلِيلُ سؤَالِهِ ولا كَثِيرُهُ.

قال ابنُ العربي<sup>(١)</sup>: الذي ينبغي لِلْعَالِمِ أن يشتغلَ به هو بَسْطُ الأدلة، وإيضاحُ سُبُلِ النظر، وتحصيلُ مقدمات الاجتهاد، وإعدادُ الآلة<sup>(٢)</sup> المُعِينَةِ على الاستمداد، قال: فإذا عَرَضَتْ نازِلَةٌ، أُتِيَتْ من بابها، ونُشِدَتْ مِنْ مَطَانِنِهَا، واللَّهِ يَفْتَحُ وَجْهَ الصَّوَابِ فيها. انتهى.

وقال ﷺ: «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(٣)</sup>. رواه الترمذي وغيره.

ولا شك في تكفيرٍ من رَدِّ حُكْمِ الكتاب، وَلَكِنْ مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الكتاب لشبهة عَرَضَتْ له، يُبَيِّنُ له الصَّوَابُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ. واللَّهُ سبحانه وتعالى لا يُسألُ عما يفعل، لِكَمالِ حِكْمَتِهِ ورحمته وعدله، لا لمجردِ قهره وقدرته، كما يقول جَهْمٌ وأتباعه، وسيأتي لذلك زيادةٌ بيانٍ عند قول الشيخ: «ولا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبِ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

عدم تكفير من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له.

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، صاحب المصنفات النافعة في الحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والأدب، والتاريخ المتوفى سنة (٥٤٣هـ) مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩ / رقم الترجمة (٦٨).

(٢) تحرفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى «الآية».

(٣) حديث صحيح بشواهده. أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، والبخاري (٤١٣٢)، والخطيب في «تاريخه»، ٣٠٩/٤ و ١٧٢/٥ و ٦٤/١٢ من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد ٢٠١/١، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٦)، وفي «الصغير» ١١١/٢. ومن حديث أبي بكر عند الحاكم في «الكنى»، ومن حديث أبي ذر عند الشيرازي، ومن حديث علي بن الحسين مرسلًا عند مالك ٩٠٣/٢، والترمذي (٢٣١٨)، والبخاري (٤١٣٣)، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في «الصغير» ٤٣/٢.

قوله: «فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ».

ش: الإشارة بقوله: «فَهَذَا» إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: «وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ». أي: عِلْمٌ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، نَفِيّاً وَإِثْبَاتاً، وَيَعْنِي بِالْعِلْمِ الْمَفْقُودِ: عِلْمَ الْقَدَرِ الَّذِي طَوَاهُ اللَّهُ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاغَهُ عَنْ مَرَامِهِ، وَيَعْنِي بِالْعِلْمِ الْمَوْجُودِ: عِلْمَ الشَّرِيعَةِ، أَصُولَهَا وَفُرُوعَهَا، فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئاً مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا \* إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾، الْآيَةُ [الجن: ٢٦، ٢٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ خَفَاءِ حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا عَدْمُهَا، وَلَا انْتِفَاؤُهَا جَهْلُنَا<sup>(١)</sup> حِكْمَتَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ خَفَاءَ حِكْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا فِي خَلْقِ الْحَيَّاتِ وَالْعُقَارِبِ وَالْفَأَرِ وَالْحَشَرَاتِ، الَّتِي لَا يُعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا الْمَضَرَّةُ: لَمْ يَنْفِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقاً لَهَا، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا حِكْمَةٌ خَفِيَتْ عَلَيْنَا، لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ عِلْماً بِالْمَعْدُومِ.

حكم من أنكر شيئاً  
مما جاء به الرسول

(١) في مطبوعة مكة: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ خَفَاءِ حِكْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا عَدْمُهَا، وَلَا مِنْ جَهْلُنَا انْتِفَاءَ حِكْمَتِهِ.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ».

الإيمان باللوح  
المحفوظ والقلم

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مُّجِيدٌ \* فِي لَوْحٍ مُّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢] رَوَى الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَوْحاً مَّحْفُوظاً مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، صَفَحَاتُهَا مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، لِلَّهِ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سِتُونَ وَثَلَاثُ مِثَّةٍ لَّحِظَةً، يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَيُبَيِّتُ وَيُجَيِّسُ، وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»<sup>(١)</sup>.

اللُّوحُ الْمَذْكُورُ: هُوَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ فِيهِ، وَالْقَلَمُ الْمَذْكُورُ: هُوَ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ، وَكَتَبَ بِهِ فِي اللُّوحِ الْمَذْكُورِ الْمَقَادِيرَ، كَمَا فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» بِرَقْمِ (١٢٥١١) مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَاثِيِّ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ - وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ (١٠٦٠٥) مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى مُوقُوفاً عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَفْظُهُ: لَوُدِدْتُ أَنْ عِنْدِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ فَوَجَّاتُ رَأْسَهُ، قَالُوا: وَلَمْ ذَاكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَوْحاً مَحْفُوظاً مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، دَفَنَاهُ يَاقُوتَةُ حُمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، وَعَرَضَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ يَنْظُرُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سِتِينَ وَثَلَاثَ مِثَّةٍ نَظَرَةً، يَخْلُقُ بِكُلِّ نَظَرَةٍ وَيُجَيِّسُ وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. وَانْظُرْ «مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» ١٩١/٧.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٠٠) فِي السَّنَةِ: بَابُ فِي الْقَدَرِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٥) فِي الْقَدَرِ، وَ(٣٣١٩) فِي التَّفْسِيرِ، وَأَحْمَدُ ٣١٧/٥، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٥٧٧)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» ص ١٧٧، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ص ٣٨٧، وَأَبُو نَعِيمٍ ٢٤٨/٥، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ ١١/٢٩، وَأَبِي يَعْلَى ١/١٢٦، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ص ٣٧٨ بَلَفْظًا: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَأَمَرَهُ، فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ» وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

اختلاف العلماء  
في القلم  
والعرش أيهما  
خلق أولاً؟

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني<sup>(١)</sup>، أصحهما: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث<sup>(٣)</sup> عبادة هذا، ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم»... إلخ، إما أن يكون جملة أو جملتين، فإن كان جملة - وهو الصحيح - كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، كما في اللفظ: «أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب» بنصب «أول» و«القلم»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أول» و«القلم»، فيتعين حملة على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم، وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتب».

فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها، وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالى:

(١) هو الحافظ العلامة المقرئ، شيخ الإسلام، الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، شيخ همدان المتوفى سنة (٥٦٩هـ). وصفه السمعاني بقوله: حافظ متقن، ومقرئ فاضل، حسن السيرة، مرضي الطريقة، عزيز النفس، سخي بما يملكه، مكرم للغرباء، يعرف القراءات، والحديث، والأدب معرفة حسنة سمعت منه. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢١ / رقم الترجمة (٢).

(٢) تقدم تخريجه ص ١١٣.

(٣) في (ب): لحديث.

﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> [القلم: ١، ٢].

والقلم الثاني: قَلَمُ الوحي: وهو الذي يَكْتُبُ به وحي اللّٰه إلى أنبيائه ورسله، وأصحابُ هذا القلم هم الحُكَّامُ على العالم. والأقلامُ كلها خَدَمٌ لأقلامهم، وقد رُفِعَ النبي ﷺ ليلة أُسْرِيَ به إلى مستوى يَسْمَعُ فيه<sup>(٢)</sup> صَرِيفَ الأقلام، فهذه الأقلامُ هي التي تَكْتُبُ ما يُوحِيه اللّٰه تبارك وتعالى من الأمور التي يدبّر بها أَمْرَ الْعَالَمِ الْعُلُوِي والسُّفْلِي.

قوله: «فَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللّٰهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللّٰهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ غَيْرَ كَائِنٍ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

ش: تَقَدَّمَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَيْمًا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ؟ أَمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ»<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عباس رضي اللّٰه عنهما. قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ

جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة

(١) واستظهر ابن كثير في تفسيره ٢/١٢٢: أنه جنس القلم الذي يكتب به، كقوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ فهو قسم منه تعالى، وتنبه لخلقهم على ما أنعم به عليهم من تعاليم الكتابة التي بها تنال العلوم، ولهذا قال: ﴿وما يسطرون﴾، وقال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة: يعني وما يكتبون، وقال أبو الضحى عن ابن عباس: ﴿وما يسطرون﴾ أي: وما يعملون.

(٢) في (ب): فيه يسمع، والنص قطعة من حديث أنس المطول في الإسراء. أخرجه البخاري (٣٤٩) و(١٦٣٦) و(٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣). وصريف الأقلام: تصويتها حالة الكتابة.

(٣) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ٣١٨ تعليق (٣).



يوماً، فقال: «يا غلامُ ألا أعلمُكَ كَلِمَاتٍ: «احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: حديث حسن صحيح.

وفي رواية غير الترمذي: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعْرِفْ إِلَى ١٤٦  
اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) هو في «سنن الترمذي» (٢٥١٦) في صفة القيامة من طريق عبدالله بن المبارك، عن الليث بن سعد وابن لهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنشل الصنعاني، عن عبدالله بن عباس، وهذا سند قوي، وأخرجه أحمد ٢٩٣/١ من طريق ليث، عن قيس بن الحجاج به، وأخرجه أيضاً ٣٠٣/١ من طريق يحيى بن إسحاق عن ابن لهيعة، عن نافع بن يزيد، أن قيس بن الحجاج حدثه أن حنشاً حدثه أن ابن عباس حدثه. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٨) و(١٢٩٨٩) من طريقين عن قيس بن الحجاج، وله طرق أخرى عند الطبراني (١١٢٤٣) و(١١٤١٦) و(١١٥٦٠). وأبي نعيم في «الحلية» ٣١٤/١، و«أخبار أصبهان» ٢٠٤/٢.

(٢) هذا اللفظ أورده النووي في «الأربعين» بإثر الرواية الأولى، وقال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ص ١٧٤: رواه عبد بن حميد في «مسنده» بإسناد ضعيف، عن عطاء، عن ابن عباس، وأخرجه بلفظ أتم أحمد في «المسند» ٣٠٧/١ من ثلاث طرق اثنان منهما فيها انقطاع، والثالث متصل صحيح، ولفظه: «يا غلامُ أويا غُليمُ ألا أعلمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ؟ فَقُلْتُ: بلى، فقال: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعْرِفْ إِلَيْهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَّةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَاتِنٌ، فَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتَبَهُ اللَّهُ =

وقد جاءت «الأقلام» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدلَّ ذلك على أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذي تقدّم ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذي دلت عليه السُّنة أن الأَقْلَامَ أربعة، وهذا التقسيم غَيْرُ التقسيم المقدم ذكره:

القَلَمُ الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدّم ذكره مع اللوح.

القَلَمُ الثاني: حين خلق آدم عليه السلام، وهو قَلَمُ عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هذا آياتٌ تدلُّ على أن الله قدّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم.

القَلَمُ الثالث: حين يُرْسَلُ الْمَلَكُ إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويُؤمَّرُ بأربع كلمات: يكتبُ رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد<sup>(١)</sup>، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، الذين يكتبون ما يَفْعَلُهُ بنو آدم، كما ورد ذلك في الْكِتَابِ وَالسُّنة<sup>(٢)</sup>.

---

= عليك لم يقدرُوا عليه، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً.

(١) تقدم ترجمته ص ٣٢٠ تعليق (١).

(٢) أما الكتاب فقولُه تعالى: ﴿وإن عليكم لحافظين. كراماً كاتبين. يعلمون ما تفعلون﴾ وأما السنة، فقولُه ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يعقل، وعن الصبي حتى يحتلم» وهو حديث صحيح، ورد من حديث عائشة وأبي قتادة الأنصاري، وعلي بن أبي طالب.

وإذا عَلِمَ الْعَبْدُ أَنَّ كَلَامَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ، فالواجب إفراده سبحانه بالواجب أفراد الله بالخشية والتقوى. قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿وَأَيُّيَ فَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ<sup>(١)</sup> فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]. ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة. ولا بُدَّ لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان مَلِكاً مطاعاً، فلا بد أن يتَّقيَ أشياء يُراعي بها رعيته، فحينئذ فلا بد لكل إنسان أن يتقي، فإن لم يتق الله، اتقى المخلوق، والمخلوق لا يتَّفِقُ حُبُّهُمْ كُلُّهُمْ وبغضهم، بل الذي يريده هذا يُبغضه هذا، فلا يُمكن إرضائهم كُلُّهُمْ، كما<sup>(٢)</sup> قال الشافعي رضي الله عنه: رَضِيَ النَّاسَ غَايَةً لَا تُدْرِكُ، فعليك بالأمر الذي يُصْلِحُكَ فالزمه، ودَعْ ما سواه، فلا تُعَانِه، فإرضاء المخلوق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدور<sup>(٣)</sup> ومأمور.

وأيضاً فالمخلوق لا يُغني عنه مِنَ اللَّهِ شيئاً، فإذا اتقى العبد ربَّه،

(١) قرأ نافع في رواية الحلواني: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ﴾ بالاختلاس، وهو الاختيار عند أهل النحو، لأن في الفعل قبل الجزم أن تقول: «يتقيه» وبالاختلاس، فلما سقطت الياء للجزم بقيت الحركة مختلصة كأول وهلة. وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر: ﴿وَيَتَّقْهُ﴾ ساكنة الهاء، كما في الأصل، وقالوا: إن الهاء لما اختلطت بالفعل، ثقلت الكلمة، فخفت بالإسكان، وقرأ حفص: ﴿وَيَتَّقْهُ﴾ بإسكان القاف وكسر الهاء، وله حجتان، إحداهما: أنه كره الكسرة في القاف، فأسكنها تخفيفاً، والعرب تقول: هذا فِخْذٌ وفِخْذٌ، وكَبِدٌ وكَبِدٌ، ويموز أن يكون أسكن القاف والهاء، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقر: ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ بكسر الهاء لمجاورة القاف المكسورة، يتبعون الهاء ياء التقوية. انظر: «حجة القراءات»

كفاه مؤونة الناس، كما كتبت عائشة إلى معاوية رضي الله عنهما، روي مرفوعاً، وروي موقوفاً عليها: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسُخْطِ النَّاسِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسُخْطِ اللَّهِ، عَادَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ دَاماً»<sup>(١)</sup>، فَمَنْ أَرْضَى اللَّهَ، كفاه مؤونة الناس ورضي عنه، ثم فيما بعد يَرْضُونَ، إِذِ الْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى، وَيُجِبُهُ اللَّهُ، فَيُحِبُّهُ النَّاسُ، كما في «الصحيحين» عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ، نَادَى: يَا جَبْرِيلُ، إِنِّي أُحِبُّ فُلَاناً فَأُحِبُّهُ، فَيُحِبُّهُ جَبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٤) في آخر كتاب الزهد، وابن المبارك في «الزهد» (١٩٩) والبخاري (٤٢١٣)، من طريق عبد الوهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة، قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن اكتبني إلي كتاباً توصيني فيه، ولا تكثري عليّ، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك؛ أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ التمس رضى الله بسخط الناس، كفاه الله مؤونة الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس» والسلام عليك. وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم، لكن رواه ابن حبان (٢٧٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٤٩٩) و(٥٠٠)، وابن عساكر ١٥/٢٧٨/١ من طريق عثمان بن واقد، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة بن الزبير به مرفوعاً بلفظ: «مَنْ التمس رضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس» وسنده حسن. عثمان بن واقد: صدوق ربما وهم، وباقي رجاله ثقات، ورواه الحميدي في «مسنده» (٢٦٦) ومن طريق البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٨١) عن سفيان، عن زكريا بن أبي زائدة، عن عباس بن ذريح، عن الشعبي قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى عائشة أن اكتبني إلى بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، قال: فكتبت إليه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ يَعُودَ حَامِدُهُ مِنَ النَّاسِ دَاماً» وهذا سند رجاله ثقات.

وصححه ابن حبان (٢٧٧) أيضاً من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً. وهو في مسند الشهاب (٥٠١) و«الزهد الكبير» (٨٨٥) فيتقوى الحديث، ويصح، وأخرجه الترمذي (٢٤١٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة موقوفاً، وسنده صحيح، ورواه ابن المبارك (٢٠٠) من طريق آخر موقوفاً عليها أيضاً.

جبريل في السماء: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَجِبُوهُ، فَيَجِبُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ ثُمَّ يُوَضَّعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>، وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بَيَّنَّ أنه لا بُدَّ لِكُلِّ مخلوقٍ من أن يَتَّقِيَ إما المَخْلُوقَ، وإما الخَالِقَ، وتقوى المخلوق ضررها راجع على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى الله هي التي يَحْصُلُ بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهلٌ للتقوى، وهو أيضاً أهلٌ للمغفرة، فإنه هو الذي يَغْفِرُ الذُّنُوبَ، لا يَقْدِرُ مخلوقٌ على أن يَغْفِرَ الذُّنُوبَ وَيُجِيرَ مِنْ عَذَابِهَا غَيْرُهُ، وهو الذي يُجِيرُ ولا يُجَارُ عليه. قال بَعْضُ السَّلَفِ: ما احتاج تَقِيٌّ قَطُّ، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فَقَدْ ضَمِنَ اللَّهُ للمتقين أن يجعلَ لهم مخرجاً مما يَضِيقُ على الناس، وأن يَرْزُقَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ، فإذا لم يَحْصُلْ ذلك، دَلَّ على أن في التقوى خَلَلًا، فليستغفر الله، وَلَيْتَبَّ إِلَيْهِ، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، أي: ١٤٧ فهو كافيه، لا يُحَوِّجُهُ إلى غيره.

تعاطي الأسباب  
لا يتنافي التوكل

وقد ظَنَّ بَعْضُ الناس أن التوكل يُنَافِي الاكتسابَ، وتعاطي الأسباب، وأن الأمورَ إذا كانت مُقَدَّرَةً، فلا حاجةَ إلى الأسباب! وهذا فاسِدٌ<sup>(٢)</sup>، فإن الاكتسابَ: منه فَرَضٌ، ومنه مُسْتَحَبٌّ، ومنه مباح، ومنه

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٩) و(٦٠٤٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧) في البر والصلة: باب إذا أحب الله عبداً حبه إلى عباده، ومالك ٩٥٣/٢، وأحمد ٢٦٧/٢ و٣٤١ و٤١٣ و٥٩٠ و٥١٤، والترمذي (٣١٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٤١/٧، والطيالسي (٢٤٣٦)، والبيهقي (٣٤٧٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر بسط الكلام على هذه المسألة في «الفتاوى» ٥٢٦/٨ - ٥٣٩ ٦٨/٨ - ٧٣ و١٣٨ - ١٣٩ و١٧٥ - ١٧٨ و٢٧٧، و«مدارج السالكين» ٤٩٥/٣ - ٥٠١.

مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرِفَ في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أَفْضَلَ المتوكلين، يَلْبَسُ لَأَمَةَ الْحَرْبِ، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرى أن الاكتساب يُنافي التَّوَكُّلَ يُرْزَقُونَ عَلَى يَدِ مَنْ يُعْطِيهِمْ، إما صدقة، وإما هَدِيَّةً، وقد يكون ذلك من مَكَّاسٍ<sup>(١)</sup>، أو والي شُرْطَةٍ، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يَسَعُهُ هذا المختصر. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التي في تفسير<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. قال البغوي: قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يومَ السَّبْتِ شيئاً<sup>(٣)</sup>! قال المفسرون: من شأنه أنه يُحْيِي وَيُمِيت، ويرزق، ويُعِزُّ قوماً، ويَذِلُّ آخَرِينَ، وَيَشْفِي مَرِيضاً، وَيَفْكُ عَانِيّاً، وَيُفَرِّجُ مَكْرُوباً<sup>(٤)</sup>، وَيُجِيبُ دَاعِياً، ويعطي سائلاً، وَيَغْفِرُ ذَنْباً، إلى ما لا يُحْصَى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيهِ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ». ش: هذا بناء على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل:

(١) في «المصباح المنير» المكس: الجباية، وهو من باب ضرب، وفاعله: مكَّاس، ثم سمي المأخوذ مكساً تسميةً بالمصدر، وجمع على مكوس مثل فُلُسٍ وفُلُوسٍ، وقد غلب استعمال المكس فيما يأخذه أعوانُ السلطان ظلماً عند البيع والشراء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) تفسير البغوي ٤/ ٢٧٠، ونقله أيضاً عن مقاتل ابن الجوزي في «زاد المسير» ٨/ ١١٤.

(٤) في (ب): كرباً.

(٥) انظر ابن كثير ٧/ ٤٦٩ - ٤٧٠.

مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ وَالشَّقِيُّ الْجَهُولُ مَنْ لَمْ حَالَهُ<sup>(١)</sup>  
والقائل الآخر:

اَقْتَنَعْ بِمَا تُرَزِّقُ يَاذَا الْفَتَى فَلَيْسَ يَنْسَى رَبَّنَا نَمْلَهُ  
إِنْ أَقْبَلَ الدُّهْرُ فَقُمْ قَائِمًا وَإِنْ تَوَلَّى مُدْبِرًا نَمْ لَهُ  
قوله: «وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ  
خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِصٌ، وَلَا مُعَقَّبٌ  
وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا نَاقِصٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي  
سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ»

سبق علم الله  
بالكائنات قبل  
خلقها

ش: هذا بناء على ما تقدم، من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات،  
وأنه قدّر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ  
أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>  
فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته  
حكمته البالغة، فكانت كما علم<sup>(٣)</sup>، فإن حصول المخلوقات على ما فيها  
من غرائب الحكم لا يتصور إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها،  
قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].  
وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى لَا يَعْلَمُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ حَتَّى يَفْعَلُوا<sup>(٤)</sup>! تعالى الله عما يقولون علواً

(١) في هذا البيت من علم البديع الجناس التام بين: «لا محاله» و«لام حاله» وقد عرفوه بأنه  
ما اتفق فيه اللفظان في نوع الحروف وعددها، وهياتها الحاصلة من الحركات والسكنات  
والترتيب مع اختلاف المعنى، وكذلك في البيتين التاليين بين: «نمله» و«نم له».

(٢) تقدم تخريجه ص ١١٣، تعليق رقم (١).

(٣) جملة: «فكانت كما علم» سقطت من (ب).

(٤) «حتى يفعلوا» ساقطة من (ب).

كبيراً، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ناظروا القَدْرِيَّةَ بالعلم، فإن أقرُّوا به، خُصِّمُوا، وإن أنكروا، كفروا، فاللَّهُ تعالى يَعْلَمُ أن هذا مُسْتَطِيعٌ يَفْعَلُ ما استطاعه، فَيُثَبِّتُهُ، وهذا مُسْتَطِيعٌ لا يَفْعَلُ ما استطاعه، فَيُعَذِّبُهُ، فإنما يُعَذِّبُهُ، لأنه لا يفعل مَعَ القُدرة، وقد عَلِمَ الله ذلك منه، ومن لا يَسْتَطِيعُ لا يأمره ولا يُعَذِّبُهُ على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فَيَلْزِمُ أن يَكُونَ العَبْدُ قادراً على تغيير علم الله، لأن الله عَلِمَ أنه لا يفعل، فإذا قَدَرَ على الفعل، قَدَرَ على تغيير عِلْمِ الله.

قيل: هذه مغلطة، وذلك أن مجرد قُدْرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يَظُنُّ مَنْ يَظُنُّ تغيير العلم إذا وَقَعَ الفِعْلُ، ولو وقع الفعل، لكان المعلوم وقوعه لا عَدَمَ وقوعه، فَيَمْتَنِعُ أن يَحْصُلَ وُقُوعُ الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع، كان الله قد عَلِمَ أنه يقع، وإن لم يقع، كان الله قد عَلِمَ أنه لا يقع، ونحن لا نعلم عِلْمَ الله إلا بما يظهر، وعِلْمُ الله مطابق للواقع، فَيَمْتَنِعُ أن يقع شيء يستلزم تَغْيِيرَ العلم، بل أيُّ شيء وقع كان هو المَعْلُومَ، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يُغَيِّرُ العِلْمَ، بل هو قادر على فِعْلٍ لم يقع، ولو وقع، لكان اللُّهُ قد عَلِمَ أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عَدَمِ وقوعه يعلم اللُّهُ أنه لا يقع، فلو قَدَرَ العَبْدُ على وقوعه، قَدَرَ على تغيير العلم؟ قيل: ليس الأمرُ كذلك، بل العَبْدُ يقدر على وقوعه وهو لم يُوقِعْهُ، ولو أوقعه، لم يَكُنِ المَعْلُومُ إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع، لم يَكُنِ المَعْلُومُ إلا وقوعه، وهؤلاء فرضوا وُقُوعَهُ مع العلم بعدم وقوعه! وهو فرض محال، وذلك بمنزلة مَنْ يقول: افرض وقوعه مع عَدَمِ وقوعه! وهو جَمْعٌ بين النقيضين.



فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب بعدم وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً؟ قيل: لفظ المحال مُجْمَلٌ، وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له، ولا لِعَجْزِهِ عنه، ولا لامتناعه في نفسه، بل هو ممكن مقدورٌ مُسْتَطَاعٌ، ولكن إذا وقع، كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يقع، كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فُرِضَ وَقُوعُهُ مع انتفاء لازم الوقوع، صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه. وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال!

ومما يلزم هؤلاء: أن لا يبقى أحدٌ قادراً على شيء، لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدره من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: «وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].»

ش: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر، وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها، قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ<sup>(١)</sup> وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». وقال ﷺ في آخر الحديث: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قَالَ: اللَّهُ

(١) سقطت من (ب).

وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: «والاعتراف»<sup>(٢)</sup> بتوحيد الله وربوبيته أي: لا يَتِمُّ التوحيدُ  
 والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غيرَ  
 الله، فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كُلَّ أَحَدٍ يَخْلُقُ فعله؟! ولهذا كانت  
 القَدَرِيَّةُ مَجُوسَ هذه الأمة، وأحاديثهم في «السنن».

روى أبو داود عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ  
 هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِنْ مَرَضُوا، فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا، فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

أحاديث في ذم  
 القدرية

(١) برقم (٨) في الإيمان، وأخرجه أبو داود (٤٦٩٥)، وابن ماجه (٦٣)، والنسائي  
 ٩٧/٨، ١٠١، والطيالسي ص ٥، وأبو يعلى (٢٤٢)، وأحمد ٢٨/١ و ٥١ و ٥٢،  
 وابن حبان (١٦٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والبخاري (٢)، والأجري في «الشرعة»  
 ص ١٨٨ - ١٨٩، وابن منده في «الإيمان» (١) و (٢) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨)  
 و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣) و (١٤) من حديث عمر رضي الله عنه،  
 وأخرج نحوه البخاري (٥٠) و (٤٧٧٧)، ومسلم (٩)، وابن ماجه (٦٤)، والنسائي  
 ١٠١/٨ - ١٠٣، وابن أبي شيبة ٥/١١، وابن حبان (١٥٩)، وأحمد ٤٢٦/٢،  
 وابن منده (١٥) و (١٦). ورواه من حديث جرير بن عبدالله: الأجري ص ١٨٩ -  
 ١٩٠، ورواه من حديث ابن عباس، أحمد ٣١٩/١، والبخاري (٢٤).

(٢) في (ب): الإقرار.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) في السنة: باب القدر، والحاكم ٨٥/١ من طريق أبي حازم  
 سلمة بن دينار، عن ابن عمر، وهو منقطع، لأن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، ورواه  
 اللالكائي في «شرح السنة» (١١٥٠)، والأجري في «الشرعة» ص ١٩٠ من طريق  
 زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر... وزكريا بن منظور  
 ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وفي الباب عن سهل بن سعد عند اللالكائي  
 (١١٥٢)، وفي سنده يحيى بن سابق المدني، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن  
 الثقات، وقوله: «مجوس هذه الأمة»، قال ابن الأثير: قيل إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة  
 مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما النور والظلمة، ويزعمون أن الخير  
 من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، وكذا القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى  
 الإنسان والشيطان، والله تعالى خالقهما معاً لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مضافان  
 إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما عملاً واكتساباً.

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرَضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَالِ، وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُم بِالْدَّجَالِ»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا تَجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدْرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ بَنِي آدَمَ لَيْسَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، وأحمد ٤٠٧/٥، واللالكائي (١١٥٥)، من طريق الثوري، عن عمر ابن محمد، عن عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة، وعمر مولى غفرة على ضعفه قد اضطرب فيه، وشيخه مجهول، فأخرجه أحمد ٨٦/٢ من طريق عمر مولى غفرة، عن ابن عمر، وعمر على ضعفه لم يلق ابن عمر، وأخرجه أحمد ١٢٥/٢ وابن أبي عاصم (٣٢٩) من طريق عمر مولى غفرة، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه اللالكائي (١١٥٣) من طريق عمر مولى غفرة، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه الأجرى ص ١٩٠ من طريق أبي مصعب، عن الحكم بن سعيد السعدي، عن الجعيد بن عبدالرحمن، عن نافع، عن ابن عمر. والحكم بن سعيد، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي: ضعيف. وأخرجه ابن ماجه (٩٢) من حديث جابر بن عبدالله، وفي سنده ثلاثة مدلسون، وقد عنعنوا.
- (٢) أخرجه أبو داود (٤٧١٠) و (٤٧٢٠) وأحمد ٣٠/١، واللالكائي (١١٢٤)، والحاكم ٨٥/١، وفي سنده حكيم بن شريك الهذلي، وهو مجهول.
- (٣) أخرجه الترمذي (٢١٤٩) في القدر: باب ما جاء في القدرية، وابن ماجه (٦٢) و (٧٣) في المقدمة: باب في الإيمان، وفي سنده نزار بن حيان مولى بني هاشم، وهو ضعيف، ورواه الطبراني في «الكبير» (١١٦٨٢) وفي سنده سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف.

لكن كلُّ أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يَصِحُّ المَوْقُوفُ منها، فعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال: الْقَدَرُ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ، وَكَذَّبَ بِالْقَدْرِ، نَقَضَ تَكْذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ<sup>(١)</sup> وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم، وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه ١٥٠ مقادير الخلائق، وقد ضلَّ في هذا الموضوع خلائقٌ من المشركين والصابئين والفلاسفة<sup>(٢)</sup> وغيرهم، ممن يُنْكِرُ علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإنَّ ذلك كُلُّه مما يَدْخُلُ في التَّكْذِيبِ بالقدر.

وأما قدرة الله على كُلِّ شيء، فهو الذي يُكْذِّبُ به الْقَدَرِيَّةُ جَمَلَةً، حيث جعلوه لم يَخْلُقْ أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدر الذي لا رَيْبَ في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هُمُ الْقَدَرِيَّةُ المحضة بلا نزاع: هو ما قَدَّرَهُ اللَّهُ مِنْ مقادير العباد، وعامة ما يُوجَدُ مِنْ كلام الصحابة والأئمة في ذمَّ الْقَدَرِيَّةِ يعني به هؤلاء، كقول ابن عمر رضي الله عنهما، لما قيل له: يزعمون أن لا قَدَرَ، وأن الأمر أُنْفُ<sup>(٣)</sup>: أخبرهم أنني منهم بريء، وأنهم مني بُرَاء.

والقدر الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمن أصولاً عظيمة:

تضمن القدر  
لأصول عظيمة

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح السنة» (١١١٢)، وأحمد في «السنة» (٧٦١) ص ١٤١، والأجري في «الشریعة» ص ٢١٥، وابن بطة في «الإبانة» ٢٣٤/٢ - ٢٣٥، وفيه من لم يُسَمِّ، ورواه الطبراني في «الأوسط» مرفوعاً، كما في «المجمع» ١٩٧/٧، وفي سننه هاتين بن المتوكل، وهو ضعيف. قال ابن حبان في «المجروحين» ٩٧/٣: كان يُدخل عليه لما كَبُرَ، فيجيب، فكثير المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال.

(٢) في الأصول: «الفلاسفة» بلا واو.

(٣) أي: مستأنف، لم يتقدم فيه قدر ولا مشيئة، يقال: روضته أنف: إذا لم ترع، وأنف الشيء: أوله.

أَحَدَهَا: أَنَّهُ عَالَمٌ بِالْأُمُورِ الْمَقْدُرَةِ قَبْلَ كَوْنِهَا، فَيُثَبِّتُ عِلْمَهُ الْقَدِيمَ،  
وَفِي ذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يُنْكِرُ عِلْمَهُ الْقَدِيمَ.

الثاني: أَنَّ التَّقْدِيرَ يَتَضَمَّنُ مَقَادِيرَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمَقَادِيرُهَا هِيَ  
صِفَاتُهَا الْمَعْيَنَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِهَا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا، قَالَ  
تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. فَالْخَلْقُ يَتَضَمَّنُ  
التَّقْدِيرَ: تَقْدِيرَ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، بَأَن يُجْعَلَ لَهُ قَدْرٌ، وَتَقْدِيرُهُ قَبْلَ  
وُجُودِهِ، فَإِذَا كَانَ قَدْ كُتِبَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ قَدْرُهُ الَّذِي يَخُصُّهُ فِي كَمِّيَّتِهِ  
وَكَيْفِيَّتِهِ، كَانَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي الْعِلْمِ بِالْأُمُورِ الْجُزْئِيَّةِ الْمَعْيَنَةِ، خِلَافًا لِمَنْ  
أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ! فَالْقَدْرُ يَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ  
الْقَدِيمَ، وَالْعِلْمَ بِالْجُزْئِيَّاتِ.

الثالث: أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِذَلِكَ وَأَظْهَرَهُ قَبْلَ وُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ  
إِخْبَارًا مَفْصَلًا، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمَ الْعِبَادُ الْأُمُورَ قَبْلَ وُجُودِهَا عِلْمًا  
مَفْصَلًا، فَيَدُلُّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْخَالِقَ أَوْلَى بِهَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ  
إِذَا كَانَ يَعْلَمُ عِبَادَهُ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَكَيْفَ لَا يَعْلَمُهُ هُوَ؟!

الرابع: أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ مَخْتَارٌ لِمَا يَفْعَلُهُ، مُجْدِّثٌ لَهُ بِمَشِئَتِهِ  
وِإِرَادَتِهِ، لَيْسَ لَزْمًا لِدَاتِهِ.

الخامس: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ<sup>(٢)</sup> هَذَا الْمَقْدُورِ، وَأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ أَنْ  
لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُهُ، ثُمَّ يَخْلُقُهُ.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

قوله: «فَوَيْلٌ لِمَنْ ضَاعَ لَهُ فِي الْقَدْرِ قَلْبًا سَقِيمًا - وفي نسخة: فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ قَلْبُهُ فِي الْقَدْرِ قَلْبًا سَقِيمًا - لَقَدْ اتَّخَذَ يَوْمَهُ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفْكَاءً أَتِيمًا».

حياة القلب  
ومرضه وشفاؤه

ش: القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن، قال تعالى: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا» [الأنعام: ١٢٢]. أي: كان ميتاً بالكفر، فأحييناه بالإيمان، فالقَلْبُ الصحيح الحي إذا عُرِضَ عليه الباطل والقَبَائِحُ، نَفَرَ منها بطبعه، وأبغضها، ولم يَلْتَفِتْ إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يُفَرِّقُ بين الحسن والقيح، كما قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: هَلَكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَلْبٌ يَعْرِفُ بِهِ الْمَعْرُوفَ وَالْمُنْكَرَ<sup>(١)</sup>.

١٥١

وكذلك القَلْبُ المريضُ بالشهوة، فإنه لِضعفه يَمِيلُ إِلَى مَا يَعْزِضُ له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه.

وَمَرَضُ القلب نوعان، كما تقدم: مَرَضُ شهوة، ومرضُ شبهة، وَأَرَدُوهُمَا مَرَضُ الشبهة، وَأَرَادُوا الشَّيْءَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْقَدْرِ. وقد يَمْرَضُ القلبُ، وَيَشْتَدُّ مَرَضُهُ، وَلَا يَعْرِفُ بِهِ صَاحِبُهُ، لِاسْتِغَالِهِ وَانْصِرَافِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ صَحَّتِهِ وَأَسْبَابِهَا، بَلْ قَدْ يَمُوتُ وَصَاحِبُهُ لَا يَشْعُرُ بِمَوْتِهِ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تُؤْلِمُهُ جَرَاحَاتُ الْقَبَائِحِ، وَلَا يُوجِعُهُ جَهْلُهُ بِالْحَقِّ وَعَقَائِدُهُ

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٦٤) من طريق سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: جاء عتريس بن عرقوب الشيباني إلى عبد الله، فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر، فقال: بل هلك من لم يعرف قلبه المعروف، وينكر قلبه المنكر. وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٧٥/٧: ورجاله رجال الصحيح.

الباطلة، فإن القلب إذا كان فيه حياة، تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحق بحسب حياته و:

..... ما لجرح بِمَيِّتٍ إِيْلَامٌ<sup>(١)</sup>

وقد يَشْعُرُ بمرضه، ولكن يَشْتَدُّ عليه تَحْمُلُ مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أَصْعَبُ شيءٍ على النفس، وليس له أنفع منه.

وتارة يُوطَّنُ نفسه على الصبر، ثم يَنْفَسِخُ عزمه، ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مُقْضٍ إلى غاية الأمن، وهو يَعْلَمُ أنه إن صَبَرَ عليه، انقضى الخوف، وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر، وقوة يقين بما يصيرُ إليه، ومتى ضَعُفَ صَبْرُهُ وبقينه، رجع من الطريق، ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عَدِمَ الرفيق، واستوحش من الوحدة، وجعل يقول: أين ذَهَبَ النَّاسُ، فلي أَسْوَأَ بهم! وهذه حَالُ أَكْثَرِ الخلق، وهي التي أهلكتهم. فالْبَصِيرُ الصَادِقُ لا يستوحش من قلة الرفيق، ولا من فقدته، إذا استشعر قلبه مرافقة الرَّعِيلِ الأول: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) عجز بيت للمتنبى، وصدره:

مَنْ يَهْنُ يَسْهُلَ الْهَوَانُ عَلَيْهِ

وهو من قصيدة يمدح بها علي بن أحمد المري الخراساني، مطلعها:

لا افْتِخَارَ إِلَّا لِمَنْ لَا يُضَامُ      مُذْرِكُ أَوْ مُحَارِبٍ لَا يَنَامُ  
وقبل البيت المستشهد به:

ذَلُّ مَنْ يَغِيْطُ الذَّلِيلَ بَعِيشَ      رَبِّ عَيْشٍ أَخْفَ مِنْهُ الْجِمَامُ  
كُلُّ جَلَمٍ أَتَى بِغَيْرِ اقْتِدَارٍ      حُجَّةٌ لَاحِيءٌ إِلَيْهَا اللَّيْلُ

انظر «الديوان» بشرح العكبري ٩٢/٤ - ١٠١.

وما أَحْسَنَ ما قال أبو محمد عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المعروف  
بأبي شامة<sup>(١)</sup> في كتاب «الحوادث والبدع»: «حيث جاء الأَمْرُ بلزوم  
الجماعة، فالمرادُ لزومُ الحقِّ واتباعه، وإن كان المَتمسِّكُ به قليلاً،  
والمُخالفُ له كثيراً، لأن الحقَّ هو الذي كانت عليه الجماعةُ الأولى من  
عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظر<sup>(٢)</sup> إلى كثرة أهل  
الباطل بعدهم» وعن الحسن البصري<sup>(٣)</sup> رحمه الله أنه قال: «السُّنَّةُ  
— والذي لا إله إلا هو — بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رَحِمَكُمُ  
الله، فإن أهل السنة كانوا أَقْلُ الناسِ فيما مَضَى، وهُم أَقْلُ الناسِ فيما  
بَقِيَ، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف<sup>(٤)</sup> في إترافهم، ولا مَعَ أهلِ  
البدع في بدعهم، وصَبَرُوا على سُنَّتِهِمْ حتى لَقُوا رَبَّهُمْ، فكَذَلِكَ، فَكُونُوا».

١٥٢

وعلامَةُ مرضِ القلبِ عُذُولُهُ عن الأَغْذِيَةِ النافعةِ المُوَافَقَةِ له إلى  
الأغذية الضارة، وعُدُولُهُ عن دوائِهِ النافعِ إلى دوائِهِ الضار.

فهاهنا أربعة أشياء: غذاءٌ نافع، ودواءٌ شافٍ، وغذاءٌ ضار، ودواءٌ  
مُهْلِكٌ.

- (١) هو الحافظ العلامة المجتهد المتفنن، شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل  
المقدسي الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي صاحب كتاب «الروضتين» و«البدع  
والحوادث»، كان مع براعته في العلوم متواضعاً، تاركاً للتكلف، كان فوق حاجبه  
الأيسر شامة كبيرة؛ دخل عليه اثنان في صورة مستفتيين، فضرباه، فمات منها، وذلك  
سنة (٦٦٥) هـ. انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٦٠.
- (٢) في (د): ننظر، وهي كذلك في مطبوعة مكة، وفي «إغاثة اللهفان» ١/ ٦٩: ولأنظر.
- (٣) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، وصفه محمد بن  
سعد في «الطبقات» بقوله: كان الحسن رحمه الله جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة،  
حجة، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جليلاً، وسيماً، وما أرسله فليس  
بحجة، توفي سنة ١١٠ هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (٢٢٣).
- (٤) في (ب): الإسراف، وهو خطأ.



فَالْقَلْبُ الصَّحِيحُ يُوَثِّرُ النَّافِعَ الشَّافِيَ عَلَى الضَّارِّ الْمُؤْذِي، وَالْقَلْبُ  
الْمَرِيضُ بُضْدُ ذَلِكَ.

انفع الأغذية  
الإيمان، وأنفع  
الأدوية القرآن

وَأَنْفَعُ الْأَغِذِيَةِ غِذَاءُ الْإِيمَانِ، وَأَنْفَعُ الْأَدْوِيَةِ دَوَاءُ الْقُرْآنِ، وَكُلُّ  
مَنْهُمَا فِيهِ الْغِذَاءُ وَالِدَوَاءُ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ طَلَبَ الشُّفَاءَ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ،  
فَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ الْجَاهِلِينَ، وَأَضْلُ الضَّالِّينَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿قُلْ  
هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ  
عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]. وَقَالَ تَعَالَى:  
﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا  
خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. وَ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ الْقُرْآنِ﴾ لِبَيَانِ الْجِنْسِ،  
لَا لِلتَّبْعِيضِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَنَاقِهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ  
وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

فَالْقُرْآنُ هُوَ الشُّفَاءُ التَّامُّ مِنْ جَمِيعِ الْأَدْوَاءِ الْقَلْبِيَةِ وَالْبَدَنِيَةِ، وَأَدْوَاءُ  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَا كُلُّ أَحَدٍ يُؤْهِلُ لِلِاسْتِشْفَاءِ بِهِ. وَإِذَا أَحْسَنَ الْعَلِيلُ  
التَّدَاوِيَ بِهِ، وَوَضَعَهُ عَلَى دَائِهِ بِصِدْقٍ وَإِيمَانٍ، وَقَبُولٍ تَامٍ، وَاعْتِقَادٍ  
جَازِمٍ، وَاسْتِيفَاءٍ شَرْوْطِهِ، لَمْ يُقَاوِمِ الدَّاءُ أَبَدًا، وَكَيْفَ تُقَاوِمُ الْأَدْوَاءُ كَلَامَ  
رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ الَّذِي لَوْ نَزَلَ عَلَى الْجِبَالِ لَصَدَّعَهَا، أَوْ عَلَى  
الْأَرْضِ لَقَطَّعَهَا! فَمَا مِنْ مَرَضٍ مِنْ أَمْرَاضِ الْقُلُوبِ وَالْأَبْدَانِ إِلَّا وَفِي  
الْقُرْآنِ سَبِيلُ الدَّلَالَةِ عَلَى دَوَائِهِ وَسَبَبِهِ وَالْحِمَاةِ مِنْهُ لِمَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ فَهَمًّا فِي  
كِتَابِهِ.

وَقَوْلُهُ: «لَقَدْ التَّمَسَّ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا» أَي: طَلَبَ  
بُوْهْمَهُ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْغَيْبِ سِرًّا مَكْتُومًا، إِذِ الْقَدْرُ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ،

(١) انظر «إغاثة اللهفان» ٦٨/١ - ٧٠.

فهو يرومُ ببحثه الاطلاعَ على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ  
فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، إلى آخر السورة.  
وقوله: «وعد بما قال فيه» أي: في القدر: «أفأكأ»: كذاباً. «أثيماً»  
أي: ماثوماً.

قوله: «والعرش والكُرسيَّ حق».

العرش والكُرسي

ش: كما بيّن تعالى في كتابه، قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾  
[البروج: ١٥]. ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿الرحمن  
على العرش استوى﴾ [طه: ٥]. ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾  
[الأعراف: ٥٤]، في غير ما آيةٍ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ  
الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]. ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾  
[النمل: ٢٦]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ  
وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَنَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾  
[الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ  
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥].

١٥٣

وفي دُعاءِ الْكَرْبِ المروي في «الصحيح»: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ  
الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ  
وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥) و (٦٣٤٦) و (٧٤٢٦) و (٧٤٣١)، ومسلم (٢٧٣٠)  
والترمذي (٣٤٥٣)، وأحمد ٢٢٨/١ و ٢٤٥ و ٢٥٩ و ٢٦٨ و ٢٨٠ و ٣٣٩  
و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ١٩٦/١٠، وابن ماجه (٣٨٨٣)، والبخاري  
في «الأدب المفرد» (٧٠٠) و (٧٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٠) و (١٠٧٧٢) من  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفي الباب عن علي رضي الله عنه في «عمل اليوم  
والليلة» لابن السني رقم (٣٤٣).

وروى الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قَالَ: قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ<sup>(١)</sup> خَمْسِ مِثَّةِ سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِثَّةِ سَنَةٍ، وَكَثُفَ<sup>(٢)</sup> كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِثَّةِ سَنَةٍ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ، لَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>. ورواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وروى أبو داود وغيره بسنده إلى رسول الله ﷺ، من حديث الأوطي، أنه ﷺ قال: «إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ كَهَذَا»<sup>(٤)</sup> وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ، مِثْلَ الْقُبَّةِ الْحَدِيثِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من (ب).

(٢) بكسر الكاف وفتح الثاء المثلثة، بوزن غَلَطَ، ومعناه.

(٣) أخرجه أحمد ٢٠٦/١، ٢٠٧، وأبو داود (٤٧٢٣) في السنة: باب في الجهمية، والترمذي (٣٣٢٠) في التفسير: باب ومن سورة الحاقة، وابن ماجه (١٩٣) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، وعثمان الدارمي ص ٩٠، ٩١، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٩٩، والحاكم في «المستدرک» ٥٠٠/٢ - ٥٠١ من حديث عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن المطلب. وعبد الله بن عميرة، مجهول لم يوثقه غير ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل، وقال البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف، وقال ابن العربي في «عبارته»: إن خبر الأوعال متلف من الإسرائيليات.

(٤) كذا الأصل، وفي «سنن أبي داود»: لهكذا.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٠٣ - ١٠٤، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٢٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤١٧ - ٤١٨، والطبراني (١٥٤٧)، والبيهقي في «شرح السنة» (٩٢)، وابن أبي عاصم (٥٧٥) و(٥٧٦)، والأجري في «الشریعة» ص ٢٩٣ من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن =

وفي «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ الْجَنَّةَ<sup>(١)</sup> فَسَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَعْلَى الْجَنَّةِ، وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup>». يروى: «وفوقه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

وذهب طائفةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْعَرْشَ فَلَكٌ<sup>(٤)</sup> مُسْتَدِيرٌ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ مُحِيطٌ بِالْعَالَمِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَرَبِمَا سَمَّوُهُ: الْفَلَكُ الْأَطْلَسُ، وَالْفَلَكُ التَّاسِعُ. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ لَهُ قَوَائِمَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقٌ قَبْلِي أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطُّورِ»<sup>(٥)</sup>.

والعرش في اللغة: عِبَارَةٌ عَنِ السَّرِيرِ الَّذِي لِلْمَلِكِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ بَلْقِيسَ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وَلَيْسَ هُوَ فَلَكَاءٌ، وَلَا تَفْهَمُ مِنْهُ الْعَرَبُ ذَلِكَ، وَالْقُرْآنُ، إِنَّمَا نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، فَهُوَ سَرِيرٌ ذُو قَوَائِمٍ<sup>(٦)</sup> تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَهُوَ كَالْقُبَّةِ عَلَى الْعَالَمِ، وَهُوَ سَقْفٌ

---

= عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده، وهذا سند ضعيف لعنعة ابن إسحاق، ولجهالة جبير بن محمد، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، وللحافظ ابن عساكر جزء سماه: «بيان وجوه التخليط في حديث الأبيط».

- (١) لم ترد هذه اللفظة عند البخاري.
- (٢) كذا في الأصول، ولفظ البخاري: «فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة».
- (٣) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٧٤٢٣)، وأحمد ٣٣٥/٢ من حديث أبي هريرة.
- (٤) سقطت من (ب).
- (٥) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٥٩.
- (٦) في (ب): قائم.

المخلوقات، فَمِنْ شِعْرِ أُمِّيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ<sup>(١)</sup>:

مَجِّدُوا اللَّهَ فَهُوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ      رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيرًا  
بِالْبَنَاءِ الْعَالِي الَّذِي بَهَرَ النَّاسَ      سَنَ وَسَوَى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيرًا ١٥٤  
شَرَجَعًا لَا يَنَالُهُ بَصَرُ الْعَيْنِ      مَنِ تَرَى حَوْلَهُ الْمَلَائِكُ صُورًا<sup>(٢)</sup>

الصُّورُ هنا: جمع أَصْوَر: وهو المائلُ العُنُقِ لِنَظَرِهِ إِلَى الْعُلُو.  
وَالشَّرَجَعُ: هو العَالِي الْمَنِيفِ، وَالسَّرِيرُ: هو الْعَرْشُ فِي اللُّغَةِ.

وَمِنْ شَعْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي عَرَّضَ بِهِ عَنِ  
الْقِرَاءَةِ لَامْرَأَتِهِ حِينَ اتَهَمَتْهُ بِجَارِيَتِهِ:

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ      وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ  
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ      وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ  
وَتَحْمِلُهُ مَلَائِكَةُ شِدَادٍ      مَلَائِكَةُ إِلَهِ مُسَوِّمِينَ

---

(١) هو أُمِّيَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ بْنِ عَوْفِ الثَّقَفِيِّ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ،  
حَكِيمٌ مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ فِي طَبَقَاتِهِ: وَمِنْ شُعَرَاءِ الطَّائِفِ أُمِّيَّةُ بْنُ  
أَبِي الصَّلْتِ، وَهُوَ أَشْعَرُهُمْ، وَكَانَ كَثِيرَ الْعَجَائِبِ، يَذْكُرُ فِي شَعْرِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ، وَيَذْكُرُ الْمَلَائِكَةَ، وَيَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الشُّعَرَاءِ، وَكَانَ قَدْ شَامَ  
أَهْلَ الْكِتَابِ، وَقَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: وَكَانَ يَحْكِي فِي شَعْرِهِ قِصَصَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَأْتِي بِالْفَافِ  
كَثِيرًا لَا تَعْرِفُهَا الْعَرَبُ، يَأْخُذُهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمَتَّقِمَةِ، وَيَأْخُذُهَا مِنْ أَحَادِيثِ أَهْلِ  
الْكِتَابِ، ثُمَّ يَسْرُدُ شَيْئًا مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ أَشْيَاءٌ مُنْكَرَةٌ، وَعِلْمَاؤُنَا لَا يَزُونُ شَعْرَهُ حُجَّةً  
فِي اللُّغَةِ. وَلَمَّا بَلَغَهُ خُرُوجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَصَّتهُ، كَفَرَ حَسَدًا لَهُ، وَلَمَّا أَنْشَدَ رَسُولُ اللَّهِ  
شَعْرَهُ، قَالَ: آمَنَ لِسَانُهُ، وَكَفَرَ قَلْبُهُ. انْظُرِ «الشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ» ص ٤٥٩، طَبْعُ دَارِ  
الْمَعَارِفِ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرٍ وَ«الْأَغَانِي» ١٢٠/٤ - ١٣٣، وَ«طَبَقَاتُ فَحُولِ  
الشُّعَرَاءِ» ٢٦٢/١ - ٢٦٧، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢٢٥٥)، وَ«تَهْذِيبُ ابْنِ عَسَاكِرٍ»  
١١٨/٣ - ١٣١، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» ١١٩/١ - ١٢٢.

(٢) دِيوَانُ أُمِّيَّةٍ ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

ذكره ابن عبد البر وغيره من الأئمة<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل من حملة العرش: إن ما بين أذنيه<sup>(٢)</sup> إلى عاتقه مسيرة سبع مئة عام»<sup>(٣)</sup>. ورواه ابن أبي حاتم، ولفظه: «مخفق الطير سبع مئة عام».

وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: وَيَحْمِلُ مُلْكَهُ يومئذ ثمانية؟! وكان مُلْكُهُ على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!!

وأما الكرسي، فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد قيل: هو العرش، والصحيح أنه غيره، نُقِلَ ذلك عن ابن

---

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في ترجمة عبد الله بن رواحة في «الاستيعاب» ٢٨٧/٢: وقصته مع زوجته حين وقع على أمته مشهورة رويناها من وجوه صحاح، إلا أن الذهبي تعقبه في «العلو» ص ١٠٦ بقوله: روي من وجوه مرسله، ثم ذكرها. والأبيات في «الرد على الجهمية» ص ٢٧، و«أمالى اليزيدي» ١٠٢، و«جمع الجواهر» ص ٣١ للقيرواني، و«سير أعلام النبلاء» ٢٣٨/١، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ص ٣٤٠ و ٣٤٢، و«تهذيبه» ٣٩٥/٧.

(٢) كذا في الأصول، ولفظ أبي داود: «ما بين شحمة أذنه».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٧)، والخطيب في «تاريخه» ١٩٥/١٠ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٩٨ من حديث جابر بن عبد الله، وإسناده صحيح.

عباس رضي الله عنهما وغيره، روى ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ إلا الله تعالى<sup>(٣)</sup>. وقد روي مرفوعاً<sup>(٤)</sup>، والصواب أنه موقوف على ابن عباس.

- (١) هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن القاضي أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان بن خُوَاشْتَى، الإمام، العلم، سيد الحفاظ، العباسي مولا هم، الكوفي، صاحب «المسنَد» و«المصنف»، و«التفسير»، توفي سنة (٢٣٥هـ). مترجم في «السير» ١١/ (٤٤).
- (٢) هو الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد، أبو محمد سعيد بن جبير الأسدي الوالبي مولا هم الكوفي، أحد الأعلام، توفي رحمه الله سنة (٩٥هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٤/ رقم الترجمة (١١٦).

(٣) هو في «صفة العرش» ورقة ١١٤، و«المستدرک» ٢٨٢/٢ من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأخرجه الطبري (٥٧٩٢)، والطبراني (١٢٤٠٤)، والدارقطني في «أحاديث النزول» ص ٤٩ من طريق عن أبي عاصم به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦/ ٣٢٣ عن الطبراني، وقال: رجاله رجال الصحيح.

- (٤) وهم في رفعه شجاع بن مخلد الفلاس أبو الفضل البغوي وهو ثقة من رجال «التهذيب». فقد قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ١/ ٤٥٧ بعد أن أورده من طريق شجاع بن مخلد: أخبرنا أبو عاصم عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن قول الله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ﴾ قال: كرسية موضع قدميه... كذا. أورده هذا الحديث الحافظ أبو بكر بن مردويه من طريق شجاع بن مخلد الفلاس فذكره، وهو غلط، وقد رواه وكيع في تفسيره: حدثنا سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: الكرسي موضع القدمين... وأورده من طريق شجاع بن مخلد ابن منده في «الرد على الجهمية» ص ٤٤ - ٤٥، وقال: هكذا رواه شجاع بن مخلد في التفسير مرفوعاً عن النبي ﷺ، وقال إسحاق بن سيار في حديثه، عن أبي عاصم من =

وقال السدي: السماوات والأرض في جَوْفِ الكرسي والكرسي  
بَيْنَ يدي العرش<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جرير: قال أبوذر رضي الله عنه: سمعتُ رسولَ  
الله ﷺ يقول: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلْقِيَتْ بَيْنَ  
ظَهْرِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>.

= قول ابن عباس، وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، وكذلك روي عن عمار الدهني  
موقوفاً، ورواه أبو بكر الهذلي وغيره عن سعيد بن جبير من قوله. وقال الدارقطني في  
«كتاب النزول» ص ٤٩ بعد أن رواه من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن  
أبي عاصم: رفعه شجاع إلى النبي ﷺ، ولم يرفعه الرمادي.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٠) عن موسى بن هارون، عن عمرو بن حماد  
القناد، عن أسباط بن نصر الهمداني - وهو كثير الخطأ - عنه وأورده السيوطي في «الدر  
المشور» ١٨/٢، وزاد نسبه إلى ابن أبي حاتم.

(٢) ضعيف، أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٧٩٤) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب،  
قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول:  
«ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»، وهذا سند  
ضعيف جداً، ابن زيد: هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، ضعفه علي بن المديني جداً،  
وقال ابن خزيمة: ليس هو بمن يحتج أهل العلم بحديثه، لسوء حفظه، وهو رجل صناعته  
العبادة والتقشف، ليس من أحلاس الحديث، وأبو زيد لم يسمع من أبي ذر، وقد وهم  
الشيخ ناصر الدين الألباني في صحيحته (١٠٩)، فظن ابن زيد عمر بن محمد بن  
زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب الثقة.

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ٤٠٤ - ٤٠٥ من طريق  
الحسن بن عرفة العبدي، عن يحيى بن سعيد السعدي، عن ابن جريج،  
عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر، ويحيى بن سعيد السعدي قال  
العقيلي في «الضعفاء» ٤/٤٠٤: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين»  
١٢٩/٣: يروي المقلوبات والمزقات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وابن جريج  
مدلس وقد عنعن.

ثم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان بن عامر، عن إبراهيم بن  
هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس =



وقيل: كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ، وَيُنْسَبُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup>، والم محفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، فليس له دَلِيلٌ إِلَّا مُجَرَّدُ الظن، والظاهر أنه مِنْ جِرَابِ الكلامِ المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو كما قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: بين يدي العرش كالمِرْقَاةِ إليه.

= الخولاني، عن أبي ذر... وهذا سند تالف، إبراهيم بن هشام بن يحيى، كذبه أبو حاتم، وأبو زرعة، كما في «الميزان» ٧٢/١ - ٧٣.

وأخرجه من طريق آخر عن أبي ذر محمد بن أبي شيبة في كتاب «العرش» ورقة ١/١١٤ وفي سنده ضعيف ومجهول، ورواه ابن مردويه، كما في ابن كثير من طريق آخر أيضاً، وفيه مجهول وضعيفان.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٨٧) و(٥٧٨٨) من طريقين، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «وسع كرسيه» قال: كرسيه علمه، وزاد في الثانية: ألا ترى إلى قوله: «ولا يؤوده حفظها» وهذا سند صحيح. ومطرف: هو ابن طريف الكوفي الحارثي ثقة روى له الجماعة، وجعفر بن أبي المغيرة روى عن جمع، وروى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» ونقل توثيقه عن الإمام أحمد، ووثقه ابن شاهين، وقال الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام»: كان صدوقاً، وقول ابن منده في «الرد على الجهمية» ص ٤٥: ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير، تشغيب. مترجم في «تهذيب الكمال» ٥ / رقم الترجمة (٩٥٨). وقال الإمام أبو جعفر ٤٠١/٥ - ٤٠٢: وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن، فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير عنه، أنه قال: «هو علمه» وذلك لدلالة قوله تعالى ذكره: «ولا يؤوده حفظها» على أن ذلك كذلك، فأخبر أنه لا يؤود حفظ ما علم وأحاط به عما في السماوات والأرض، وكما أخبر عن ملائكته أنهم قالوا في دعائهم: «ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً» فأخبر تعالى ذكره أن علمه وسع كل شيء، فكذا قوله: «وسع كرسيه السموات والأرض» وأصل الكرسي: العلم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب: «كراسة» ومنه قول الرازي في صفة قانص:

حتى إذا ما احتازها تَكْرُساً

يعني علم، ومنه يقال للعلماء: «الكراسي» لأنهم المعتمد عليهم، كما يقال: أوتاد الأرض، يعني بذلك أنهم العلماء الذين تصلح بهم الأرض....

قوله: «وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ».

١٥٥  
الله سبحانه مستغن  
عن العرش محيط  
بكل شيء وفوقه

ش: أما قوله: «وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ» فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دُونَ العرش، لِيَبَيِّنَ أن خلقه للعرش واستواءه عليه ليس لحاجته إليه، بَلْ لَهُ فِي ذَلِكَ حِكْمَةٌ اقْتَضَتْهُ، وَكَوْنَ الْعَالِي فَوْقَ السَّافِلِ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ السَّافِلُ حَاطِئًا لِلْعَالِي، مُحِيطًا بِهِ، حَاطِئًا لَهُ وَلَا (١) أَنْ يَكُونَ الْأَعْلَى مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ. فَنَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، كَيْفَ هِيَ فَوْقَ الْأَرْضِ وَلَيْسَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَيْهَا؟ فَالرَّبُّ تَعَالَى أَعْظَمُ شَأْنًا، وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يَلْزَمَ مِنْ عُلُوِّهِ ذَلِكَ، بَلْ لَوَازِمُ عُلُوِّهِ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَهِيَ حَمْلُهُ بِقُدْرَتِهِ لِلْسَّافِلِ، وَفَقْرُ السَّافِلِ، وَغَنَاهُ هُوَ سُبْحَانَهُ عَنِ السَّافِلِ، وَإِحَاطَتُهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، فَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ مَعَ حَمْلِهِ بِقُدْرَتِهِ (٢) لِلْعَرْشِ وَحَمَلْتَهُ، وَغَنَاهُ عَنِ الْعَرْشِ، وَفَقْرُ الْعَرْشِ إِلَيْهِ، وَإِحَاطَتُهُ بِالْعَرْشِ، وَعَدَمُ إِحَاطَةِ الْعَرْشِ بِهِ، وَحَصْرُهُ لِلْعَرْشِ، وَعَدَمُ حَصْرِ الْعَرْشِ لَهُ، وَهَذِهِ اللِّوَازِمُ مُنْتَفِيَةٌ عَنِ الْمَخْلُوقِ.

وَنُفَاةُ الْعُلُوِّ أَهْلُ التَّعْطِيلِ (٣) لَوْ فَصَّلُوا هَذَا التَّفْصِيلَ، لَهُدُّوا إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَعَلِمُوا مِطَابَقَةَ الْعَقْلِ لِلتَّنْزِيلِ، وَلَسَلَكُوا خَلْفَ الدَّلِيلِ، وَلَكِنْ فَارَقُوا الدَّلِيلَ، فَضَلُّوا عَنِ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى

(١) فِي (أ) وَ (ب) ر (د) لَا، وَالثَّبْتُ مِنْ (ج) وَمَطْبُوعَةُ مَكَّةَ.

(٢) فِي (ب): وَقُدْرَتُهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

(٣) فِي (ب): الْعُلُو، وَهُوَ خَطَأٌ.

الْعَرْشُ ﴿ [الأعراف: ٥٣]: كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ معلوم والكَيْفُ مجهول. وَيُرَوَّى هذا الجوابُ عن أم سلمة<sup>(١)</sup> رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: «محيطٌ بِكُلِّ شيءٍ وفوقه» وفي بعض النسخ: «محيطٌ بِكُلِّ شيءٍ فوقه». بغير واوٍ من قوله: «فوقه». والنسخة الأولى هي الصحيحة، ومعناها: أنه تعالى محيطٌ بِكُلِّ شيءٍ وفوق كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيطٌ بكل شيء فوق العرش. وهذا - والله أعلم - إما أن يَكُونُ أسقطها بعضُ النساخ سهواً، ثم استنسخ بعضُ الناس من تلك النسخة، أو أن بعضَ المحرِّفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية، وإلّا فقد قام الدليلُ على أن العرشَ فوقَ المخلوقات، وليس فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقى لقوله: محيطٌ بكل شيء فوق العرش - والحالة هذه - معنى؛ إذ ليس فوقَ العرشِ من المخلوقات ما يُحاطُ به؛ فتعين ثبوتُ الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيطٌ بكل شيء، وفوق كل شيء.

---

(١) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة المخزومية، بنت عم خالد بن الوليد، من المهاجرات الأول، كانت قبل النبي ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبي سلمة بن عبدالأسد المخزومي، الرجل الصالح، دخل بها النبي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، وكانت من أجل النساء وأشرفهن نسباً، وأرجحن عقلاً، وهي آخر من مات من أمهات المؤمنين سنة تسع وخمسين هجرية، مترجمة في «سير أعلام النبلاء» ٢٠٢/٢ - ٢١٠.

(٢) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٣٦٥/٥: وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. قلت: وأخرجه من قول أم سلمة اللالكائي في «شرح السنة» ٣٩٧/٣، وفي سننه محمد بن أشرس السلمي، وهو متهم في الحديث، تركه غير واحد، وقول مالك أورده اللالكائي ٣٩٨/٣، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٠٨، وابن حجر في «الفتح» ٤٠٦/١٣، وجود ابن حجر أحد أسانيده.

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠] ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤].  
 ١٥٦ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦]. وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإنما المراد: إحاطة عظيمة وسعة وعلم وقُدرة، وأنها بالنسبة إلى عظمتها كالخردلة، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما السماواتُ السبع، والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن، إلا كخردلة في يد أحدكم.

ومن المعلوم — ولله المثل الأعلى — أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مُبَينٌ لها، عالٍ عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يُحِيطُ بعظمته وَصْفٌ وَاصِفٌ، فلو شاء لَقَبَضَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ الْيَوْمَ، وفعل بها كما يَقْعُلُ بها يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فإنه لا يتجدد له إذ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته؟ أويُدني إليه مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ؟ فمن نفى ذلك، لم يَقْدِرْهُ حَقُّ قَدْرِهِ، وفي حديث أبي رَزِينٍ المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الربِّ تعالى: فقال له أبو رزين<sup>(١)</sup>: كيف يسعنا — يا رسول الله — وهو واحد

(١) العقيلي: له صحبة من رسول الله ﷺ، وعداده في أهل الطائف، وهو لقيط بن عامر بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق، ويقال: لقيط بن صبرة هكذا ذكره البخاري، وابن أبي حاتم وغيرهما، وقيل: هما اثنان، ولقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة، وتناقض فيه الحافظ المزني، فجزم في (تحفة الأشراف) ٣٣١/٨ — ٣٣٢ بأنها اثنان، وفي =

ونحن جميع؟ فقال: «سَأُنَبِّئُكَ بِمَثَلِ ذَلِكَ فِي آلاءِ اللَّهِ: هَذَا الْقَمَرُ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، ولما قد تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. فهذا يُزِيلُ كُلَّ إِشْكَالٍ، وَيُبْطِلُ كُلَّ خِيَالٍ.

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم: «والعرش فوق ذلك، واللَّهُ فوق ذلك كُلِّهِ»<sup>(٢)</sup>. وقد أنشد عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ رضي الله عنه شِعْرَهُ المذكور بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، وأقره على ما قال، وَضَحِكَ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>. وكذا أنشده حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله تعالى عنه قوله:

شَهِدْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ أَنَّ مُحَمَّدًا      رَسُولُ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ مِنْ عَلٍ  
وَأَنَّ أَبَا يَحْيَى وَيَحْيَى كِلَاهُمَا      لَهُ عَمَلٌ مِنْ رَبِّهِ مُتَقَبَّلُ  
وَأَنَّ الَّذِي عَادَى الْيَهُودَ ابْنُ مَرْيَمَ      رَسُولٌ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ مُرْسَلُ

= «تهذيب الكمال» ورقة ٥٧٦ بأنها واحد، ورجح الحافظ في «الإصابة» ٣/٣١١ أنها اثنان، ودل عليه بأن لقيط بن عامر معروف بكنته، ولقيط بن صَبْرَةَ لم يذكر كنيته إلا ما شذ به ابن شاهين، فقال: أبو رزین العقيلي أيضاً، والرواة عن أبي رزین جماعة، ولقيط بن صبرة لا يعرف له راوٍ إلا ابنه عاصم، وإنما قوى كونها واحداً عند من جزم به، لأنه وقع في صفة كل واحد منهما أنه وافد بني المتفق، وليس بواضح، لأنه يحتمل أن يكون كل منهما رأساً.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٣١) في السنة: باب في الرؤية، وابن ماجه (١٨٠) في المقدمة، وأحمد ١١/٤ و ١٢، والطيالسي (١٠٩٤) وإسناده ضعيف، لجهالة وكيع بن عدس أو حدس أحد رواه.

(٢) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ٣٦٥.

(٣) تقدم أنها رويت من وجوه مرسله.

وَأَنَّ أَخَا الْأَحْقَافِ إِذْ قَامَ فِيهِمْ يُجَاهِدُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ<sup>(١)</sup> وَيَعْدِلُ<sup>(٢)</sup> فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا أَشْهَدُ»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»<sup>(٤)</sup> وفي رواية: «تَغْلِبُ غَضَبِي» رواه البخاري وغيره.

وروى ابن ماجه عن جابر<sup>(٥)</sup> يرفعه، قال: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا إِلَيْهِ رُؤُوسَهُمْ، فَإِذَا الْجَبَّارُ جَلَّ جَلَالُهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]. فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ النِّعَمِ مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>.

وروى مسلم عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ

(١) في (ج): يقوم بذات الله فيهم... وهي في (ب) نسخة، أما (أ) فقد ذكر الروايتين، وقال عن الأولى: صح.

(٢) ديوان حسان ص ٤٠٣.

(٣) أورده مع الأبيات المزي في «تهذيب الكمال» ٢١/٦، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٥١٨/٢ - ٥١٩، وأبو الفرج في «الأغانى» ١٥١/٤ - ١٥٢، وهو مرسل كما قال الذهبي، وأبو يعقوب: هو زكريا عليه السلام، وأخو الأحقاف: هو هود عليه السلام.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٩٤) و(٧٤٠٤) و(٧٤٢٢) و(٧٤٥٣) و(٧٥٥٣) و(٧٥٥٤)، ومسلم (٢٧٥١) وابن ماجه (٤٢٩٥)، وأحمد ٢/٢٤٢ و٢٥٨ و٢٦٠ و٢٩٣ و٣٥٨ و٣٨١ و٣٩٧ والذهبي، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٠١/١٠، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٣٤٠/٢، والبيهقي في «شرح السنة» (٤١٧٧) و(٤١٧٨).

(٥) عن جابر: ساقط من (ب).

(٦) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ١٧٧.

وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴿[الحديد: ٣] بقوله: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>.

والمراد بالظهور هنا: العلو، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا<sup>(٢)</sup> أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي يعلوه.

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جَهِدْتَ الْإِنْفُسَ، وَنَهَكْتَ الْأَمْوَالَ، أَوْ هَلَكْتَ، فَاسْتَسْقِ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ إِلَى اللَّهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَاكَ! أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟! وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَاكَ! إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَاكَ! أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَبْطِئُ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ الْجَدِيدَ بِالرَّائِبِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ص ٧٥.

(٢) في (ب) و (د): «استطاعوا» وهي قراءة شاذة لم يقرأ بها غير الأعمش، فقد جاء في «حجة القراءات» ص ٤٣٥: قرأ حمزة: (فَمَا اسْطَاعُوا) بتشديد الطاء، أراد: فَمَا اسْتَطَاعُوا، فأدغم التاء في الطاء، لأنها أختان، وحجته قراءة الأعمش: «فَمَا اسْتَطَاعُوا» بالتاء، وقرأ الباقون: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتخفيف الطاء، والأصل: «فَمَا اسْتَطَاعُوا» فحذفوا التاء كراهة الإدغام، والجمع بين حرفين متقاربي المخرج.

(٣) ضعيف، وقد تقدم تخريجه ص ٣٦٥.

وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم، وتُسبى ذراريهم، فقال النبي ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ»<sup>(١)</sup>. وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي<sup>(٢)</sup> في «مغازيه»، وأصله في «الصحيحين».

وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها: «أَنَّهَا كَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَقُولُ: زَوَّجَكُنْ أَهَالِيكُنْ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه من حديث سعد بن مالك بن سنان أبي سعيد الخدري دون قوله: «من فوق سبع سماوات»: البخاري (٣٠٤٣) و (٣٨٠٤) و (٤١٢١) و (٦٢٦٢)، ومسلم (١٧٦٨)، وأحمد ٢٢/٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٢٧/٣، والطيالسي (٢٢٤٠)، وابن أبي شيبة ٤٢٥/١٤، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧١/٣، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٥٣٢٣)، وأما الزيادة، فقد رواها ابن سعد في «الطبقات» ٤٢٦/٣، وأوردها الذهبي في «العلو» ص ١٠٢، وصححها كالشارح مع أنه تفرد بها محمد بن صالح التمار، ومثله لا يُقبل تفرد كما يتبين من مراجعة ترجمته في «التهذيب» ٢٢٥/٩ - ٢٢٦، وسعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن عبد الأشهل السيد الكبير الشهيد، أبو عمرو الأنصاري الأشهل البصري، الذي اهتز لموته العرش، صاحب المناقب المشهورة المشورة في الصحاح والسيرة مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١ - ٢٩٧.

(٢) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الإمام المحدث، الثقة النبيل، أبو أيوب القرشي الأموي الكوفي، المتوفى سنة (١٩٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٣٩/٩ - ١٤٠.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٠)، والترمذي (٣٢١٣)، والنسائي ٨٠/٦، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٩٧/١ من حديث أنس. وزينب: هي زينب بنت جحش بن رثاب ابنة عمة النبي ﷺ، أمها أميمة بنت عبد المطلب، من المهاجرات الأول، كانت عند زيد مولى النبي ﷺ، فزوجها الله تعالى نبيه بنص كتابه بلا ولي ولا شاهد، وكانت من سادة النساء ديناً وورعاً وجوداً ومعروفاً، وحديثها في الكتب الستة. مترجمة في «السير» ٢١١/٢ - ٢١٨.



وعن عُمَرَ رضي الله عنه: أنه مرَّ بعجوزٍ، فاستوقفته، فَوَقَفَ معها يُحَدِّثُهَا، فقال رجل: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، حَبَسْتَ النَّاسَ بِسَبَبِ هَذِهِ<sup>(١)</sup> العجوز؟ فقال: ويلك! أتدري مَنْ هَذِهِ؟ هَذِهِ امْرَأَةٌ سَمِعَ اللَّهُ شَكْوَاهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، هَذِهِ خَوْلَةٌ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]. أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وروى عِكْرَمَةُ، عن ابن عباسٍ، في قوله: ﴿ثُمَّ لَا تَنبَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ١٥٨ ولم يَسْتَطِعْ أَنْ يَقُولَ: مِنْ فَوْقِهِمْ، لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ مِنْ فَوْقِهِمْ<sup>(٣)</sup>. ومن سَمِعَ أَحَادِيثَ الرَّسُولِ ﷺ وكَلَامَ السَّلَفِ، وَجَدَ مِنْهُ فِي إِبْطَاتِ الْفُوقِيَةِ مَا لَا يَنْحَصِرُ.

(١) في الأصول: «هذا» والمثبت من «الرد على الجهمية» ومطبوعة مكة.

(٢) في «الرد على الجهمية» ص ٢٦ من طريق أبي يزيد السدني، عن عمر، قال الذهبي في «العلو» ص ١١٣: وهذا إسناد صالح فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عُمَرَ. وخولة: هي خولة - وقيل: خويلة - بنت ثعلبة بن أصرم، امرأة أوس بن الصامت أخي عبادة بن الصامت، وهي التي نزل فيها، وفي زوجها قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ الآيات. انظر «أسد الغابة» ٩١/٧ - ٩٣، و«الإصابة» ٢٨٢/٤ - ٢٨٣.

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤٣٨٢)، وفي سنده حفص بن عمر العدني، وهو ضعيف، وشيخه فيه - وهو الحكم بن أبان - صدوق له أوهام. وهو في «شرح السنة» ٣٩٧/٣ للالكائي من طريق الحكم بن أبان، عن ابن عباس. وأخرج الطبري (١٤٣٧٢) عن قتادة قوله: ﴿لَا تَنبَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ الآية: أتألم من بين أيديهم، فأخبرهم أنه لا بعث، ولا جنة، ولا نار، ﴿ومن خلفهم﴾ من أمر الدنيا، فزينها لهم، ودعاهم إليها، ﴿وعن أيمانهم﴾ من قبل حسناتهم بطأهم عنها، ﴿وعن شمائلهم﴾ زين لهم السيئات والمعاصي، ودعاهم إليها وأمرهم بها، أتاك يا ابن آدم من كل وجه غير أنه لم يأتك من فوقك، لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله.

ولا ريب أن الله سبحانه لما خلق الخلق، لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحَد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه، أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده. فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررت بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيًا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك، فهو إما داخل العالم، وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما<sup>(١)</sup> هو أجلى وأظهر الأمور البديهيات الضرورية بلاريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين، وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله إلا بذلك؟! فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده التي تقرب من عشرين نوعاً<sup>(٢)</sup>:

(١) في «مختصر الصواعق» ٢/٢١٥: وإنكار ذلك إنكار لما هو من أجلى البديهيات.

(٢) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢/٢٠٥ - ٢١٧.

أَحَدَهَا: التَّصْرِيحُ بالفوقية مقروناً بأداة «مِنْ» المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذِكْرُهَا مُجَرَّدَةً عن الأداة، كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١].

الثالث: التَّصْرِيحُ بِالْعُرُوجِ إِلَيْهِ نَحْوُ: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ: «فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ»<sup>(١)</sup>.

الرابع: التَّصْرِيحُ بِالصُّعُودِ إِلَيْهِ، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التَّصْرِيحُ بِرَفْعِهِ بَعْضَ المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾<sup>(٢)</sup> وَرَافِعَكَ ١٥٩ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٥) و (٣٢٢٣) و (٧٤٢٩) و (٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، والنسائي ٢٤٠/١ و ٢٤١، ومالك ١/١٧٠، وأحمد ٢/٢٥٧ و ٣١٢ و ٤٨٦ من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون». وهو في صحيح ابن خزيمة (٣٢١) و (٣٢٢)، وابن حبان (١٧٢٨) و (١٧٢٩)، والبيهقي في «شرح السنة» (٣٨٠).

(٢) للمفسرين في معنى التوفي في هذه الآية قولان: أحدهما: الرفع إلى السماء، والثاني: أنه الموت، فعلى القول الأول، يكون نظم الكلام مستقيماً من غير تقديم ولا تأخير، ويكون معنى: «متوفيك»: قابضك من الأرض وأفياً تاماً من غير أن ينال منك اليهود شيئاً، من التوفي: وهو أخذ الشيء وأفياً تاماً، وهذا قول الحسن وابن جريج، وابن قتبية، واختاره =

السَّادِسُ: التَّصْرِيحُ بِالْعُلُوِّ الْمُطْلَقِ الدَّالِّ عَلَى جَمِيعِ مَرَاتِبِ الْعُلُوِّ،  
ذَاتاً وَقَدَرًا وَشَرَفًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].  
﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السَّابِعُ: التَّصْرِيحُ بِتَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ  
الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ  
الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]. ﴿تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢].  
﴿تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ  
رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ﴿حَمَّ \* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ \* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي  
لَيْلَةٍ مَبْرُكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ \* فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْرًا مِنْ  
عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الدخان: ١ - ٥].

= الفراء، والطبري، ومما يشهد لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب  
عليهم﴾ أي: رفعتني إلى السماء من غير موت، لأنهم بدلوا بعد رفعه لا بعد موته.  
وعلى القول الثاني، يكون في الآية تقديم وتأخير تقديره: إني رافعك إلي ومطهرك من  
الذين كفروا وموتيفك بعد ذلك. هذا قول الفراء والزجاج في آخرين، فتكون الفائدة في  
إعلامه بالتوفي تعريفه أن رفعه إلى السماء لا يمنع من موته. انظر «غريب القرآن»  
ص ٣٤٦، و«معاني القرآن» ٢١٩/١ للفراء، والطبري ٤٥٥/٦ - ٤٦٢، و«زاد  
المسیر» ٣٩٦/١ - ٣٩٧، وابن كثير ٣٨/٢ - ٣٩، وفي «فوائد في مشكل القرآن»  
للغزيرين عبدالسلام ص ١٠٥: والإجماع منعقد على أنه لم يرفع ميتاً، بل أجمعوا على أنه  
رفع حياً.

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: يقول الله تعالى مخبراً عن القرآن العظيم، أنه أنزله في  
ليلة مباركة - وهي ليلة القدر - كما قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وكان  
ذلك في شهر رمضان كما قال تبارك وتعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ومن  
قال: إنها ليلة النصف من شعبان - كما روي عن عكرمة - فقد أبعد النجعة، فإن نص  
القرآن أنها في رمضان، والحديث الذي رواه عبدالله بن صالح، عن الليث، عن عقيل،  
عن الزهري، أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس، أن رسول الله ﷺ قال: =

الثامن: التَّصْرِيحُ باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففَرَّقَ بين «من له» عموماً وبين «من عنده» من ممتلكاته وعبيده خصوصاً، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الربُّ تعالى على نفسه: «أَنَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»<sup>(١)</sup>.

التاسع: التصريحُ بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يُرَادَ بالسماء العلو، لا يَخْتَلِفُونَ في ذلك، ولا يجوزُ الحمل على غيره.

العاشر: التصريحُ بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمُهَلَّة.

الحادي عشر: التَّصْرِيحُ برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ:

---

= «تقطع الأجال من شعبان إلى شعبان حتى إن الرجل لينكح ويولد له وقد أخرج اسمه في الموت» فهو حديث مرسل، ومثله لا يعارض به النصوص. وقوله: ﴿فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ أي: في ليلة القدر يفصل من اللوح المحفوظ إلى الكتبة أمر السنة، وما يكون فيها من الأجال، والأرزاق، وما يكون إلى آخرها، وهكذا روي عن ابن عمر، ومجاهد، وأبي مالك، والضحاك، وغير واحد من السلف. قلنا: وحديث عثمان بن محمد بن المغيرة رواه الطبري في «جامع البيان» ١٠٩/٢٥، والبخاري في «معالم التنزيل» ١٤٨/٤ - ١٤٩، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» ٤٠١/٧ إلى البيهقي في «شعب الإيمان». وعثمان بن محمد، قال النسائي: ليس بذلك القوي.

(١) تقدم تخرجه ص ٣٧٦.

«إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا»<sup>(١)</sup> صِفْرًا<sup>(٢)</sup>.  
والقول بأن العلوَّ قِبْلَةُ الدعاء فقط باطلٌ بالضرورة والفِطْرة، وهذا يجده  
من نفسه كُلُّ داعٍ، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التَّصْرِيحُ بنزوله كُلِّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا، والنزولُ  
المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفلى.

الثالث عشر: الإشارةُ إليه حِسًّا إلى العلو، كما أشار إليه مَنْ  
هُوَ أَعْلَمُ به وبما يجبُ له، ويمتنعُ عليه من جميع البشر، لما كان  
بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحدٍ مثله، في اليوم الأعظم، في  
المكان الأعظم<sup>(٣)</sup>، قال لهم: «أَنْتُمْ مَسْؤُولُونَ عَنِّي، فَمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟»  
قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فرفع أصبعه الكريمة إلى  
السماء، رافعاً لها إلى مَنْ هُوَ فَوْقَهَا وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، قائلاً: «اللَّهُمَّ  
اشْهَدْ»<sup>(٤)</sup>. فكأننا نُشَاهِدُ تلك الأصبعَ الكريمةَ وهي مرفوعةٌ إلى الله،

(١) في (ب): يردّها.

(٢) أخرجه من حديث سلمان، أحدُ ٤٣٨/٥، وابن أبي شيبة ٣٤٠/١٠، والخطيب في  
«تاريخه» ٢٣٥/٣ - ٢٣٦ و ٣١٧/٨، والبغوي (٣٨٥)، وأبو داود (١٤٨٨)  
والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وصححه ابن حبان (٢٣٩٩)  
و (٢٤٠٠)، والحاكم ٤٩٧/١، وحسنه الحافظ في «الفتح» ١٢١/١١،  
ويشهد له حديث أنس عند عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨)، والبغوي (١٣٨٦)  
وفي سنده أبان بن أبي عياش، وهو ضعيف، وباقى رجاله ثقات فهو حسن بما قبله.  
ورواه الحاكم ٤٩٧/١ - ٤٩٨ من طريق عامر بن يساف، عن حفص بن عمر بن  
عبدالله الأنصاري، عن أنس. وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: عامر ذو مناكير.  
(٣) من قوله: «الذي لم» وإلى هنا سقط من (ب).

(٤) قطعة من حديث جابر المطول في حجة النبي ﷺ، أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود  
(١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي ٤٥/٢ - ٤٩، وابن الجارود (٤٦٩)،  
والبيهقي في «السنن الكبرى» ٨/٥، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٠٩).

وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «اللهم اشهد»،  
ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين، وأدى رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غاية  
النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع  
المتنطعين، وحذقة المتحذقين! والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ «الأمين» كقول أعلم الخلق به،  
وأنصحهم لأمره، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يؤهم  
باطلاً بوجه: «أين الله»<sup>(١)</sup>، في غير موضع.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال: إن ربه في السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى  
السماء ليطلع إلى إله موسى، فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق  
السموات، فقال: «يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ \*  
أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كُذْباً»  
[غافر: ٣٦-٣٧]، فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبتته،  
فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) في المساجد وموضع الصلاة فيها: باب تحريم الكلام في الصلاة،  
ونسخ ما كان من إباحته، وأبو داود (٩٣٠) في الصلاة: باب تسميت العاطس في  
الصلاة، والنسائي ١٤/٣-١٩ في الصلاة: باب الكلام في الصلاة، وأحمد ٤٤٧/٥  
و٤٤٨، وابن أبي شيبة ١٩/١١-٢٠، والطيالسي (١١٠٥)، وابن أبي عاصم  
(٤٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٢٢، وفي «سننه» ٣٨٧/٧، والدارمي  
في «الرد على الجهمية» ص ٢١ و٢٢، والطبراني في «الكبير» ١٩/٩٣٧ و(٩٣٨) من  
حديث معاوية بن الحكم السلمي، أن النبي ﷺ قال للجارية: «أين الله؟»، قالت: في  
السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ بِسَبَبِ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ، فَيُصْعَدُ إِلَى رَبِّهِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مُوسَى عِدَّةً مَرَارًا<sup>(١)</sup>.

الثامن عشر: النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى رُؤْيَا أَهْلِ الْجَنَّةِ لَهُ تَعَالَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَإِخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ كَرُؤْيَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ، وَلَا يَرُونَهُ إِلَّا مِنْ فَوْقِهِمْ، كَمَا قَالَ ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ، إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، فَإِذَا الْجَبَّارُ جَلَّ جَلَالُهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] ثُمَّ يَتَوَارَى عَنْهُمْ، وَتَبَقَّى رَحْمَتُهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَغَيْرِهِ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَتِمُّ إنْكَارُ الْفَوْقِيَةِ إِلَّا بِإنْكَارِ الرُّؤْيَا، وَلِهَذَا طَرَدَ الْجَهْمِيَّةُ النَّفِيِّينَ، وَصَدَّقَ أَهْلَ السُّنَنِ بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا، وَأَقْرَبُوا بِهِمَا، وَصَارَ مِنْ أَثْبَتِ الرُّؤْيَا وَنَفَى الْعُلُوِّ مَذْهَبًا بَيْنَ ذَلِكَ، لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الْأَدْلَةِ لَوْ بُسِطَتْ أَفْرَادُهَا لَبَلَّغَتْ نَحْوَ أَلْفِ دَلِيلٍ، فَعَلَى الْمَتَأَوَّلِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ! وَهِيَاهُ لَهُ بِجَوَابٍ صَحِيحٍ عَنْ بَعْضِ ذَلِكَ!

وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ كَثِيرٌ جَدًّا: فَمِنْهُ: مَا رَوَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْفَارُوقِ»<sup>(٣)</sup> بِسَنَدِهِ إِلَى

كَلَامُ السَّلَفِ فِي  
إِثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ ٢٧٥، وَقَدْ وَقَعَ فِي (أ) وَ (ج) وَ (د): عِدَّةُ مَرَارًا، وَالثَّبُوتُ مِنْ (ب).

(٢) سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لَضَعْفِ أَبِي عَاصِمٍ الْعَبَادَانِي، وَشَيْخِهِ الْفَضْلِ بْنِ عَيْسَى بْنِ أَبَانَ الرَّقَاشِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ١٧٧.

(٣) نَقَلَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوِّ» ص ١٠٣ كَلَامَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَزَاهُ إِلَى «الْفَارُوقِ»، وَنَقَلَهُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ١٧١ عَنْ الشَّارِحِ.



أبي مطيع البلخي : أنه سأل أبا حنيفة عن قال : لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال : قد كفر، لأنَّ الله يقول : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماوات، قلتُ : فإن قال : إنه على العرش، ولكن يقول : لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال : هو كافر، لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء، فقد كفر. وزاد غيره : لأنَّ الله في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى.

ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ أنكر ذلك ممن يَنْتَسِبُ إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائفٌ معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد يُنسَبُ إلى مالك والشافعي وأحمد من يُخالفُهُم في بعض اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابته لبشر المريسي لما أنكر أن يكون الله فوق العرش مشهورة. رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره.

ومن تأوَّل «فوق»، بأنه خيرٌ من عباده وأفضلُ منهم، وأنه خيرٌ من العرش وأفضلُ منه، كما يقال : الأميرُ فوقَ الوزير، والدينارُ فوقَ الدرهم، فذلك مما تنفرُ عنه العقولُ السليمة، وتشمئزُّ منه القلوبُ الصحيحة. فإنَّ قولَ القائلِ ابتداءً : الله خيرٌ من عباده، وخيرٌ من عرشه؛ من جنسِ قوله : الثلج بارد، والنارُ حارة، والشمسُ أضوأ من السراج، والسماءُ أعلى من سقف الدار، والجبلُ أثقلُ من الحصى، ورسولُ الله أفضلُ من فلان اليهودي، والسماءُ فوقَ الأرض!! وليس في ذلك تمجيدٌ، ولا تعظيم، ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام، وأسمجه، وأهجنه! فكيف يليقُ بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنسُ

والجِنُّ على أن يأتوا بمثله، كما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض  
ظهيراً!! بل في ذلك تنقُصُ، كما قيل في المثل السائر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا<sup>(١)</sup>

ولو قال قائل: الجَوْهَرُ فَوْقَ قِشْرِ البَصْلِ وقِشْرِ السَّمَكِ! لضحك منه  
العقلاء، للتماثل الذي بينهما، فالتفاوت الذي بَيْنَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ  
أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ، بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتياجاً  
على مُبْطِلٍ، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ  
مُتَنَزِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَحِيدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى:  
﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]. ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾  
[طه: ٧٣].

وإنما يَثْبُتُ هذا المعنى مِنَ الفوقية في ضمن ثُبُوتِ الفوقية المطلقة  
من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فَوْقِيَّةُ القَهْرِ، وفَوْقِيَّةُ القَدْرِ، وفَوْقِيَّةُ  
الذات، ومن أَثْبَتَ البَعْضَ، ونفى البَعْضَ، فقد تَنَقَّصَ.

وَعُلُوُّه تعالى مطلق من كُلِّ الوجوه، فإن قالوا: بل علوُّ المكانة  
لا المكان؛ فالمكانة: تَأْنِيثُ المكان، والمنزلة: تَأْنِيثُ المنزل، فلفظ:  
«المكانة والمنزلة» يُسْتَعْمَلُ في المكاناتِ النفسانية والروحانية، كما  
يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ: «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك  
في قلوبنا مَنَزَلَةٌ، وَمَنَزِلَةٌ فلانٍ في قلوبنا وفي نفوسنا أَعْظَمُ من منزلة

١٦٢

---

(١) أورده الثعالبي في «تتمة اليتيمة» ٢٩٩/٥ مع بيت قبله هو:  
متى ما أقلُّ مولاي أفضلُ منهم أَكُنْ للذي فضلتُهُ متنقِصاً  
ونسبهما لأبي درهم البندنجي.

فلان، كما جاء في الأثر<sup>(١)</sup>: «إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَعْرِفَ كَيْفَ مَنَزِلَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ، فَلْيَنْظُرْ كَيْفَ مَنَزِلَةُ اللَّهِ فِي قَلْبِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ حَيْثُ أَنْزَلَهُ الْعَبْدُ مِنْ قَلْبِهِ». فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبه وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عُرِفَ أن: «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابِعَ له، فَعُلُوُّ المثل الذي يكون في الذَّهْنِ يتبع عُلُوُّ الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقاً، وإلا كان باطلاً.

فإن قيل: المرادُ عُلُوُّه في القُلُوبِ، وأنه أعلى في القُلُوبِ مِنْ كُلِّ شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العُلُوُّ مطابق لِعُلُوِّه في نفسه على كُلِّ شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كُلِّ شيء، كان عُلُوُّه في القُلُوبِ غَيْرَ مطابقٍ، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

وعُلُوُّه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع ثابت بالعقل والفِطْرة،  
ثبوت علو الله سبحانه  
بالعقل من وجوه  
أما ثبوتُه بالعقل، فمن وجوه:

أحدها: العِلْمُ البديهي القاطع بأن كُلَّ مَوْجُودَيْنِ، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر، قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لما خَلَقَ العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته، أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل، أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يَلْزَمُ أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) أطلق المؤلف كلمة الأثر، على المأثور من كلام السلف، كما هو اصطلاح الفقهاء، فإن النص الذي أورده ليس بحديث.

والثاني، يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعینت المباشنة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم، وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول، فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه، والأول باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباشنة.

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى، وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهويتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدوها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: ويكى! وقال: حيرني الهمداني<sup>(١)</sup> حيرني الهمداني<sup>(٢)</sup>! أراد الشيخ: أن هذا أمر فطر الله عليه عباده من غير أن يتلقوه من المعلمين،

---

(١) هو الشيخ الإمام الحافظ الرجال الزاهد أبو جعفر محمد بن أبي علي الحسن بن محمد بن عبد الله الهمداني، ولد بعد الأربعين وأربع مئة، كان من أئمة أهل الأثر، ومن كبار الصوفية، توفي سنة (٥٣١هـ). مترجم في «السير» ٢٠ / رقم الترجمة (٦١). وانظر الخبير في «العلو» للذهبي ص ١٨٨ - ١٨٩، و«طبقات السبكي» ١٩٠/٥.

(٢) في (أ): حيرني الهمداني، مرة واحدة.

يجدون في قُلُوبِهِمْ طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله، ويطلبه في العلو<sup>(١)</sup>.  
وقد اعترضَ على الدليل العقليّ بإنكار بداهته، لأنه أنكره جُمهُورُ  
العقلاء، فلو كان بديهياً، لما كان مُخْتَلَفاً فيه بَيْنَ العقلاء، بل هو قضية  
وهمية خيالية.

والجوابُ عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أُشِيرُ إليه  
هنا إشارةً مختصرة، وهو أن يُقَالَ: إِنَّ الْعَقْلَ إِنْ قَبِلَ قَوْلَكُمْ، فَهُوَ لِقَوْلِنَا  
أَقْبَلَ، وَإِنْ رَدَّ الْعَقْلُ قَوْلَنَا، فَهُوَ لِقَوْلِكُمْ أَعْظَمُ رَدًّا، فَإِنْ كَانَ قَوْلُنَا بَاطِلًا  
فِي الْعَقْلِ، فَقَوْلُكُمْ أَبْطَلُ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُكُمْ حَقًّا مَقْبُولًا فِي الْعَقْلِ، فَقَوْلُنَا  
أُولَى أَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا فِي الْعَقْلِ، فَإِنْ دَعَوَى الضَّرُورَةُ مُشْتَرَكَةً.

فإِذَا نَقُولُ: نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ بُطْلَانَ قَوْلِكُمْ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ كَذَلِكَ،  
فَإِذَا قُلْتُمْ: تِلْكَ الضَّرُورَةُ الَّتِي تَحْكُمُ بِبُطْلَانِ قَوْلِنَا هِيَ مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ  
لَا مِنْ حُكْمِ الْعَقْلِ، قَابِلِنَاكُمْ بِنَظِيرِ قَوْلِكُمْ، وَعَامَّةُ فِطْرِ النَّاسِ - لَيْسُوا  
مِنْكُمْ وَلَا مِنَّا - يُوَافِقُونَا عَلَى هَذَا، فَإِنْ كَانَ حُكْمُ فِطْرِ بَنِي آدَمَ مَقْبُولًا،  
تَرْجَحُنَا عَلَيْكُمْ، وَإِنْ كَانَ مُرَدُّوهُ غَيْرَ مَقْبُولٍ، بَطَلَ قَوْلُكُمْ بِالْكَلِيَّةِ،  
فَإِنَّكُمْ<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا بَنَيْتُمْ قَوْلَكُمْ عَلَى مَا تَدْعُونَ أَنَّهُ مَقْدَمَاتُ مَعْلُومَةٍ بِالْفِطْرَةِ  
الْأَدَمِيَّةِ، وَبَطَلَتْ عَقْلِيَّاتُنَا أَيْضًا، وَكَانَ السَّمْعُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ مَعْنَا  
لَا مَعَكُمْ، فَتَحْنُ مُخْتَصِمُونَ بِالسَّمْعِ دُونَكُمْ، وَالْعَقْلُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: أَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ يَقُولُونَ بِقَوْلِنَا، قِيلَ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ  
الَّذِينَ يُصَرِّحُونَ بِأَنَّ<sup>(٣)</sup> صَانِعَ الْعَالَمِ لَيْسَ هُوَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَلَيْسَ فَوْقَ

(١) انظر «الفتاوى» ٤٤/٤ و ٦١.

(٢) تحرفت في (ب) إلى: «فإننا».

(٣) سقطت من (ب).

العالم شيء موجود وأنه لا مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ ولا حَالٌ فِي الْعَالَمِ<sup>(١)</sup>، طائفةٌ مِنَ النَّظَارِ، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَأَتْبَاعُهُ.

وَاعْتَرَضَ عَلَى الدَّلِيلِ الْفَطْرِيِّ: أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ لِكُونَ السَّمَاءِ قِبْلَةً لِلدُّعَاءِ، كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ هُوَ مَنْقُوضٌ بِوَضْعِ الْجِبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي جِهَةِ الْأَرْضِ، وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْاعْتِرَاضِ مِنْ وَجْهِهِ<sup>(٢)</sup>:

خطأ من ظن أن  
السما قبل  
الدعاء

أَحَدُهَا: أَنَّ قَوْلَكُمْ: إِنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَلَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَى جَمِيعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَعِلْمَائِهَا.

١٦٤

الثَّانِي: أَنَّ قِبْلَةَ الدُّعَاءِ هِيَ قِبْلَةُ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلدَّاعِي أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي دُعَائِهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ<sup>(٣)</sup>، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ لِلدُّعَاءِ قِبْلَةً غَيْرَ قِبْلَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ إِنَّ لَهُ قِبْلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا الْكَعْبَةُ، وَالْأُخْرَى السَّمَاءُ، فَقَدْ ابْتَدَعَ فِي الدِّينِ، وَخَالَفَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْقِبْلَةَ: هِيَ مَا يَسْتَقْبِلُهُ الْعَابِدُ بِوَجْهِهِ، كَمَا تُسْتَقْبَلُ

(١) فِي (ب): وَلَا حَالٌ لِلْعَالَمِ.

(٢) فِي (ب): بِوَجْهِهِ.

(٣) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٣٩٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٧٩٤) (١١٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٧٦٣)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٣٠٨١) وَ(٣١٧٢)، وَأَحْمَدُ ٣٠/١ وَ٣٢، وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ ١٣٣/٦ وَ١٨٠ وَ٢٥٩. وَعَنْ الطَّفِيلِ بْنِ عَمْرٍو السَّدُوسِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ ٢٤٣/٢.

الكعبة في الصلاة والدعاء والذكر والذبح، وكما يُوجَّه المُخْتَضِرُ والمدفون، ولذلك سُميت وُجْهَةً، والاستقبالُ خِلافُ الاستدبار، فالاستقبالُ بالوجه، والاستدبارُ بالدُّبُرِ، فأما ما حاذاه الإنسانُ برأسه أو يديه أو جنبه، فهذا لا يُسمَّى قِبْلَةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، فلو كانت السماءُ قِبْلَةً الدَّعَاءِ، لكان المشروعُ أن يُوجَّهَ الداعي وَجْهَهُ إِلَيْهَا، وهذا لم يُشْرَعْ، والموضعُ الذي تُرْفَعُ اليَدُ إِلَيْهِ لا يُسمَّى قِبْلَةً، لا حقيقةً ولا مجازاً، ولأنَّ القِبْلَةَ في الدعاء أمرٌ شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرُّسُلُ أن الداعي يستقبل السَّمَاءَ بوجهه، بل نهوا عن ذلك، ومعلومٌ أن التوجهَ بالقلب، واللجأَ والطلب الذي يجده الدَّاعي مِنْ نَفْسِهِ أمرٌ فِطْرِيٌّ، يَفْعَلُهُ المسلم والكافرُ، والعالمُ والجاهلُ، وأكثرُ ما يَفْعَلُهُ الْمُضْطَرُّ والمستغيثُ باللَّهِ، كما فُطِرَ على أنه إذا مَسَّهُ الضَّرُّ يدعو اللَّهَ، مع أن أمر القبله مما يَقْبَلُ النسخَ والتحويلَ، كما تحوَّلت القبله من الصخرة إلى الكعبة<sup>(١)</sup>.

وأمرُ التوجُّهِ في الدعاء إلى الجهة العُلُويَّةِ مركزوز<sup>(٢)</sup> في الفِطْرِ، والمُسْتَقْبَلُ للكعبة يعلم أن اللَّهَ تعالى ليس هُنَاكَ، بخلافِ الداعي، فإنه يتوجَّه إلى رَبِّهِ وخالقه، ويرجو الرَّحْمَةَ أن تَنْزَلَ مِنْ عنده.

وأما النقضُ بوضع الجبهة، فما أَفْسَدَهُ مِنْ نقض، فإن واضعَ الجبهة إنما قَصَّده الخضوعُ لمن فوقه بالذَّلَّ له، لا بآن يَمِيلَ إِلَيْهِ إِذْ هُوَ تَحْتَهُ، هذا لا يَخْطُرُ في قلب ساجد، لكن يُحْكِي عن بشر المريسي

(١) انظر حديث البراء في البخاري (٤٠) و(٣٩٩) و(٤٤٨٦) و(٤٤٩٢) و(٧٢٥٢)، والترمذي (٢٩٦٦)، وحديث ابن عمر في «الموطأ» ١/١٩٥، والبخاري (٤٠٣) و(٤٤٨٨) و(٤٤٩٠) و(٤٤٩١) و(٤٤٩٣) و(٤٤٩٤) و(٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦).

(٢) في (د): مركون.

أنه سُمِعَ وهو يقول في سجوده<sup>(١)</sup>: سبحانَ ربي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. وإنَّ من أفضى به النَّفْيُ إلى هذه الحال لَحَرِيٌّ أن يَتَزَنَّدَقَ، إن لم يتداركه اللهُ برحمته، وبعيدٌ من مثله الصَّلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداء من مظانِّه، يُعَاقَبُ بِالْجِرْمَانِ، نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: «وقد أعجزَ عن الإحاطةِ خلقه» أي: لا يُحِيطُونَ به علماً ولا رؤيةً، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه مُحِيطٌ بِكُلِّ شيءٍ، ولا يُحِيطُ به شيءٌ.

١٦٥

قوله: «وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً، إِيْمَاناً وَتَصْدِيقاً وَتَسْلِيماً».

اتخذ الله إبراهيم  
خليلاً وكلم موسى  
تكليماً

ش: قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. الخُلة: كَمَالُ المحبة، وأنكرت الجَهْمِيَّةُ حقيقةَ المحبةِ مِنَ الجانبين، زعماً منهم أن المحبةَ لا تكونُ إلا لمناسبةِ بَيْنِ المحبِّ والمحبوب، وأنه لا مناسبةَ بَيْنَ القديمِ والمُحَدَّثِ تُوجِبُ المحبةَ! وكذلك أنكروا حقيقةَ التكلِيمِ، كما تَقَدَّمَ، وكان أولُ مَنْ ابتدَعَ هذا في الإسلام هو الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ<sup>(٢)</sup>، في

(١) في سجوده، سقطت من (ب).

(٢) الجعد بن درهم، عداؤه في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر، والقصة مشهورة، وكان من أهل الشام، وهو مؤدب مروان الحمار، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، فنسب =



أوائلِ المئة الثانية، فَضَحَى به خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ<sup>(١)</sup> أَمِيرُ الْعِرَاقِ والمشرقِ بواسط، خطب الناسَ يَوْمَ الأَضْحَى فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ ضُحُّوا، تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي<sup>(٢)</sup> مُضِحٌّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ<sup>(٣)</sup>. وكان ذَلِكَ بفتوى أَهْلِ زمانه مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ رضي الله عنهم، فجزاه الله عن الدين وأهله خيراً.

وأخذ هذا المَذْهَبَ عن الجعدِ الجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، فأظهره، وناظر عليه، وإليه أَضِيفَ قَوْلُ: «الجهمية». فقتله سلم<sup>(٤)</sup> بْنُ أَحْوَزٍ أَمِيرُ

---

= إليه، وهو شيخ جهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله تعالى في كل مكان بذاته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. «مِيزَانُ الاعتدال» ٣٩٩/١، و«البداية والنهاية» ١٩/١٠.

(١) هو الأمير الكبير، أبو الهيثم خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري الدمشقي، أمير العراقيين لهشام، المتوفى سنة ١٢٦هـ. قال الذهبي: كَانَ جَوَاداً مَدْحاً معظماً، عالي الرتبة من نبلاء الرجال، لكن فيه نصب، وقال ابن معين: رجل سوء يقع في علي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٢٥/٥ - ٤٣٢.

(٢) في (ب): فإنه، وليس بشيء.

(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٦٩، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١١٣، واللالكائي في «شرح السنة» ٣١٩/٢ من طريق القاسم بن محمد، عن عبدالرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جده... وعبدالرحمن وأبوه لا يعرفان. وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» من طريق عيسى بن أبي عمران الرملي، حدثنا أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى، قال: خطبنا خالد القسري فذكره... وعيسى بن أبي عمران كتب عنه ابن أبي حاتم بالرملة، فنظر أبوه في حديثه، فقال: يدل حديثه أنه غير صدوق، فترك الرواية عنه. «الجرح والتعديل» ٢٨٤/٦، وأيوب بن سويد ضعفه أحمد، والبخاري، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم.

(٤) تحرف في الأصول إلى: «مسلم». وكذا في المطبوع من «تاريخ الطبري» ٣٣٠/٧ وما بعدها حوادث سنة ١٢٨هـ.

خراسان بها<sup>(١)</sup>، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عُبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتحن أئمة الإسلام، ودَعَوْهُم إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأصلُ هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم يُنْكِرُونَ أن يكون إبراهيمُ خليلًا وموسى<sup>(٢)</sup> كليماً، لأن الخلَّة هي كَمَالُ المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَلِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا<sup>(٣)</sup>

محبة الله وخلته كما يليق به سبحانه

ولكن محبة الله وخلته، كما يليق به تعالى، كسائر صفاته، ويشهد لما دلَّت عليه الآية الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخُدري، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>، يعني نفسه.

وفي رواية: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِي، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) سنة (١٢٨هـ) مع الحارث بن سريج، وانظر الباعث على قتله في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» للقاسمي ص ١٢ - ١٨، وترجمة جهم في «السير» ٢٦/٦.

(٢) في (أ) و(ب): أو.

(٣) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ - ٤٩ لابن القيم.

(٤) تقدم تخريجه ص ١٦٤ تعليق رقم (٣).

(٥) تقدم تخريجه ص ١٦٥ تعليق (١).

(٦) تقدم تخريجه ص ١٦٤ تعليق (٢).

فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ خَلِيلًا، وَأَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَ ذَلِكَ، لَكَانَ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ يُحِبُّ أَشْخَاصًا، كَقَوْلِهِ لِمَعَاذٍ<sup>(١)</sup>: «وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ»<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِلْأَنْصَارِ، وَكَانَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حِبًّا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَابْنُهُ أَسَامَةُ حِبُّهُ، وَأَمثال ذلك، وَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»، قَالَ: فَمِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: ١٦٦ «أَبُوهَا»<sup>(٣)</sup>.

فَعَلِمَ أَنَّ الْخُلَّةَ أَخْصَ مِنْ مَطْلُقِ الْمَحَبَّةِ، وَالْمَحْبُوبُ بِهَا لِكَمَالِهَا يَكُونُ مَحْبُوبًا لِدَاتِهِ، لَا لِشَيْءٍ آخَرَ، إِذِ الْمَحْبُوبُ لغيرِهِ هُوَ مُؤَخَّرٌ فِي الْحُبِّ عَنِ ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَمِنْ كَمَالِهَا لَا تَقْبَلُ الشَّرِكَةَ [وَلَا] الْمَزَاحِمَةَ، لِتَخْلِيلِهَا الْمَحَبَّ، فَفِيهَا كَمَالُ التَّوْحِيدِ وَكَمَالُ الْحُبِّ، وَلِذَلِكَ لَمَّا اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ قَدْ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَهَبَ لَهُ وَلَدًا صَالِحًا، فَوَهَبَ لَهُ إِسْمَاعِيلَ، فَاتَّخَذَ هَذَا الْوَلَدُ شُعْبَةً مِنْ قَلْبِهِ، فَغَارَ الْخَلِيلُ عَلَى قَلْبِ خَلِيلِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَكَانٌ لغيرِهِ، فَامْتَحَنَهُ بِذَبْحِهِ، لِيُظْهِرَ سِرَّ الْخُلَّةِ

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٢٢)، وَاحْمَدُ ٢٤٥/٥ وَ ٢٤٧٠، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ٥٣/٣، وَفِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (١٠٩)، وَابْنُ السَّيْنِيِّ (١٩٨)، وَالبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرَدِ» (٦٩٠)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَةِ» ٢٤١/١ وَ ١٣٠/٥، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٢٠/١١٠ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «يَا مَعَاذُ اللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ» فَقَالَ: «أَوْصِيكَ يَا مَعَاذُ لَا تَدْعُنِي فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٧٥١)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٣٤٥)، وَالْحَاكِمُ ٢٧٣/١، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٦٢) وَ (٤٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٨٥)، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٢٠٣/٤، وَفِي «الْفَضَائِلِ» (٢١٤) وَ (١٢١٨)، وَ (١٦٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ١٥٤/٨، وَالْحَاكِمُ ١٢/٤، وَالبُغْوِيُّ (٣٨٦٩).

في تقديمه محبة خليفه على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربّه، وعزم على فعله، وظهّر<sup>(١)</sup> سلطان الخلّة في الإقدام على ذبح الولد إثارةً لمحبة<sup>(٢)</sup> خليفه على محبته، نسخ الله ذلك عنه، وفداه بالذبح العظيم، لأنّ المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم، وتوطين النفس على ما أمر، فلما حصلت هذه المصلحة، عاد الذبح نفسه مفسدةً، فنسخ في حقّه، وصارت الذبائح والقرايين من الهدايا والضحايا سنة في أتباعه إلى يوم القيامة.

وكما أنّ منزلة الخلّة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدّم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى صلوات الله عليه، قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

الجواب عما في  
الصلاة الإبراهيمية من  
إشكال متوهم

وهنا سؤال مشهور، وهو: أن النبي ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبه به أصله أن يكون فوق المشبه؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها<sup>(٣)</sup>.

وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا طلب للنبي ﷺ ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل محمد ما يليق بهم، فإنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء،

(١) في (ب): فظهر.

(٢) في (ب): المحبة.

(٣) لقد بسطها الشيخ العلامة ابن القيم، ووفى الموضوع حقه في كتابه «جلاء الأفهام» ص ٢١٩ و ٢٣٢.

وتبقى الزيادة التي للأنبياء، وفيهم إبراهيم لمحمد صلى الله عليهما وسلم، فيحصل له من المزية ما لم يحصل لغيره.

وأحسن من هذا: أن النبي محمداً ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «كما صليت على آل (١) إبراهيم» متناولاً للصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم، بل هو متناول إبراهيم أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]. فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا آءَالُ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. فإن لوطاً داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] وقوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فإن فرعون داخل في آل فرعون. ولهذا — والله أعلم — أكثر روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها: كما صليت على آل إبراهيم، وفي كثير منها: كما صليت على إبراهيم ولم يرد: كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إلا في قليل من الروايات (٢) وما ذلك — والله أعلم — إلا لأن في قوله: كما صليت على إبراهيم، يدخل آل تبعاً، وفي قوله: كما صليت على آل إبراهيم، هو داخل في آل إبراهيم.

وكذلك لما جاء أبو أوفى رضي الله عنه بصدقته إلى النبي ﷺ،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) لقد ورد الجمع بينها في حديث أبي سعيد الخدري كما في «صحيح البخاري» (٤٧٩٨) و (٦٣٥٨)، وفي حديث كعب بن عجرة عند أحمد ٢٤٤/٤، والبيهقي ١٤٧/٢ و ١٤٨، وفي حديث طلحة بن عبيد الله عند النسائي ٤٨/٣، وفي حديث أبي مسعود الأنصاري عند الدارقطني ٣٥٥/١.

دعا له النَّبِيُّ ﷺ وقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» (١) فعلى رواية مَنْ روى: «كما صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر (٢).

ما خص الله به بيت  
إبراهيم من  
الخصائص

ولما كان بيتُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْرَفَ بَيْوتِ الْعَالَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، خَصَّهُمُ اللَّهُ بِخَصَائِصٍ:

منها: أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ (٣) النَّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ، فَلَمْ يَأْتْ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ نَبِيٌّ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ. ١٦٧

ومنْهَا: أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ جَعَلَهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ بَعْدَهُمْ، فَإِنَّمَا دَخَلَ مِنْ طَرِيقِهِمْ وَبَدَعَتْهُمْ.

ومنْهَا: أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ اتَّخَذَ مِنْهُمْ الْخَلِيلَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

ومنْهَا: أَنَّهُ جَعَلَ صَاحِبَ هَذَا الْبَيْتِ إِمَاماً لِلنَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٤) [البقرة: ١٢٤].

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧) و(٤١٦٦) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وأخرجه أيضاً أبو داود (١٥٩٠)، والنسائي ٣١/٥، وابن ماجه (١٧٩٦)، والطيالسي (٨١٩)، وابن خزيمة (٢٣٤٥)، وأحمد ٣٥٣/٤ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٨٣، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٦٢/٤، والبيهقي (١٥٦٦)، والبيهقي في «سننه» ١٥٢/٢، وأبونعيم في «الحلية» ٩٦/٥.

(٢) من قوله: «بل هو متناول لإبراهيم» إلى هنا سقط من (ج) وفي (أ) ذكر في الهامش قوله: تقرأ الورقة من عند التخریجة، ولكن لم تصور لنا الورقة المذكورة.

(٣) في (ب): فيهم.

(٤) قال ابن كثير في تفسير الآية ٢٤٠/١: لما جعل الله إبراهيم إماماً، سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه =

ومنها: أَنَّهُ أَجْرَى عَلَى يَدَيْهِ بِنَاءَ بَيْتِهِ الَّذِي جَعَلَهُ قِيَامًا لِلنَّاسِ، وَمَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا، وَجَعَلَهُ قِبْلَةً لَهُمُ<sup>(١)</sup> وَحَجًّا، فَكَانَ ظُهُورُ هَذَا الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ الْأَكْرَمِينَ.

ومنها: أَنَّهُ أَمْرُ عِبَادِهِ أَنْ يُصَلُّوا عَلَى أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخَصَائِصِ.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ».

ش: هَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ءَاْمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاْمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الْآيَاتِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَاْمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وجوب الإيمان  
بالملائكة والكتب  
المنزلة والمرسلين

فَجَعَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْإِيمَانُ هُوَ الْإِيمَانُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَسَمِيَ مَنْ آمَنَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مُؤْمِنًا، كَمَا جَعَلَ الْكَافِرِينَ مَنْ كَفَرَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].. وَقَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْمَتَّفِقِ عَلَى صَحَّتِهِ، حَدِيثُ جَبْرِيلَ وَسُؤَالُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: «أَنْ

= لَا يَنَالُهُمْ عَهْدُ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُونَ أَثَمَةً، فَلَا يَقْتَدِي بِهِمْ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَجِيبٌ إِلَى طَلِبَتِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ فَكُلُّ نَبِيٍّ أَرْسَلَهُ اللَّهُ، وَكُلُّ كِتَابٍ أُنْزِلَهُ اللَّهُ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ، فَفِي ذُرِّيَّتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

(١) فِي (ب): لِلنَّاسِ.

تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»<sup>(١)</sup>.  
فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يُؤْمِنَ بها حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ إِلَّا أَتْبَاعُ الرِّسْلِ.

إنكار الفلاسفة  
لحقيقة الإيمان بالله  
وكتبه ورسله

وأما أعداؤهم وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ، فَهَمِ  
مُتَفَاوِتُونَ فِي جَحْدِهَا وَإِنْكَارِهَا، وَأَعْظَمُ النَّاسِ لَهَا إِنْكَاراً الْفَلَّاسِفَةُ  
الْمَسْمُومُونَ عِنْدَ مَنْ يُعَظِّمُهُمُ بِالْحُكَمَاءِ، فَإِنْ مَنْ عَلِمَ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ، عَلِمَ  
أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَلَا رُسُلِهِ وَلَا كُتُبِهِ وَلَا مَلَائِكَتِهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِنَّ  
مَذْهَبَهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَجُودٌ مُجَرَّدٌ لَا مَاهِيَّةَ لَهُ وَلَا حَقِيقَةَ، فَلَا يَعْلَمُ  
الْجُزْئِيَّاتِ بِأَعْيَانِهَا، وَكُلُّ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ، فَهُوَ جُزْئِيٌّ، وَلَا يَقْعُلُ  
عِنْدَهُمْ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِئَتِهِ، وَإِنَّمَا الْعَالَمُ عِنْدَهُمْ لَا زِمَ لَهُ أَزْلاً وَأَبَداً، وَإِنْ  
سَمَّوْهُ مَفْعُولاً لَهُ، فَمُصَانَعَةً وَمُصَالَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ فِي اللَّفْظِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ  
بِمَفْعُولٍ، وَلَا مَخْلُوقٍ، وَلَا مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَيَنْفُونَ عَنْهُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَسَائِرَ  
صِفَاتِهِ! فَهَذَا إِيْمَانُهُمْ بِاللَّهِ.

١٦٨

وأما كُتُبُهُ<sup>(٢)</sup>، عِنْدَهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَصِفُونَهُ بِالْكَلَامِ، فَلَا تَكَلَّمَ<sup>(٣)</sup>  
وَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا قَالَ وَلَا يَقُولُ، وَالْقُرْآنُ عِنْدَهُمْ فَيُضُّ فَاضٌ مِنَ الْعَقْلِ  
الْفَعَالِ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ زَاكِي النَّفْسِ طَاهِرٍ، مَتَمِّيزٍ عَنِ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ  
بثَلَاثِ خَصَائِصٍ: قُوَّةَ الْإِدْرَاكِ وَسُرْعَتَهُ، لِيَنَالَ الْعِلْمَ أَعْظَمَ مِمَّا يَنَالُهُ غَيْرُهُ!  
وَقُوَّةَ النَّفْسِ، لِيُؤَثِّرَ بِهَا فِي هَيُولَى<sup>(٤)</sup> الْعَالَمِ بِقَلْبِ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ،

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

(٢) في (ب): كتبهم، وهو خطأ.

(٣) في (ب) و(ج) و(د): «يكلم» بالياء.

(٤) الهيولى: مادة الشيء التي يصنع منها، كالخشب للكرسي، والحديد للمسمار، والقطن  
للملابس القطنية.



وقوة التخيل، ليخيّل بها القوى العقلية في أشكالٍ محسوسة، وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذاتٌ منفصلة تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، وترى وتُخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمورٌ ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشدّ الناس تكذيباً به وإنكاراً له، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشقّ السماوات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم، ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم، ويبعثون إلى جنةٍ ونار! كلُّ هذا عندهم أمثالٌ مضروبةٌ لفهم العوام، لا حقيقة لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرُّسل. فهذا إيمان هذه الطائفة - الدليّة الحقيرة - بالله وملائكته وكتبه ورُسُله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

أصول المعتزلة  
الخمس

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين، فإنهم بنّوا أصل دينهم على الجسم والعرض الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلّموا في التوحيد على هذا الأصل، فنقوا عن الله كلّ صفة، تشبهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام، ثم تكلّموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القدر، وسَمّوا ذلك «العدل»، ثم تكلّموا في النبوة والشرائع، والأمر والنهي، والوعيد والوعيد، وهي مسائلُ الأسماء والأحكام، التي هي المَنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلّموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وضمّنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بُعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد والعدل والنبوة، والإمامة.

أصول أهل السنة  
تابعة لما جاء به  
الرسول.

وأصول أهل السنة تابعة لما جاء به الرسول.

وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدّم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة - لما تضمنتا هذا الأصل - لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ (١) كَفَّاهُ» (٢).

١٦٩

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «بَيْنَا (٣) جَبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضاً مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ،

(١) «في ليلة» سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٠٨) و (٥٠٠٨) و (٥٠٠٩) و (٥٠٤٠) و (٥٠٥١)، ومسلم (٨٠٨)، وأبو داود (١٣٩٧)، والترمذي (٢٨٨١)، وابن ماجه (١٣٦٩)، وعبد الرزاق (٦٠٢٠)، والدارمي ٤٥٠/٢، والحميدي (٤٥٢)، والطيالسي (٦١٤)، وأحمد ١١٨/٤ و ١٢١ و ١٢٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٣٦/٧، والبخاري (١١٩٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٣٢٠/٢، والخطيب في «تاريخه» ٢٤١/٤، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٥٤١) و (٥٤٢) و (٥٥٤) و (٥٩٩). وقوله: كفتاه، أي: أجزأتا عنه من قيام الليل، أو عن قراءة القرآن مطلقاً، أو من الشيطان وشره، أو دفعنا عنه شر الإنس والجن، وروى أحمد ١١٨/٤ من طريق يحيى بن آدم، عن شريك، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن علقمة، عن أبي مسعود البديري رفعه: «من قرأ الآيتين من آخر البقرة، أجزأت عنه قيام ليلة»، وفي الترمذي (٢٨٨٢)، و «المستدرک» ٢٦٠/٢ وصححه عن النعمان بن بشير رفعه: «إن الله كتب كتاباً وأنزل فيه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا تقرأ في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليالٍ». قال الحافظ في «الفتح» ٥٦/٩: وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنتا من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله، وابتهاهم، ورجوعهم إليه، وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم.

(٣) في (ب): بينا، وهي في صحيح مسلم كذلك.

فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ، لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَتَزَلَّ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، لَمْ يَنْزَلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبَشِّرْ بَنُورَيْنِ أُوتِيَتْهُمَا، لَمْ يُؤْتِيَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا <sup>(١)</sup> إِلَّا أُوتِيَتْهُ <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو طالب المكي <sup>(٣)</sup>: أَرْكَانُ الْإِيمَانِ سَبْعَةٌ، يَعْنِي هَذِهِ الْخَمْسَةُ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، وَالْإِيمَانُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ. وَهَذَا حَقٌّ، وَالْأَدْلَةُ عَلَيْهِ ثَابِتَةٌ مُحْكَمَةٌ قَطْعِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى دَلِيلِ التَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ.

أصناف الملائكة  
وتنوع أعمالهم  
التي كلفوا بها

وأما الملائكة، فهم الموكَّلُونَ بالسموات والأرض، فكلُّ حركة في العالم، فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]. ﴿فَالْمُقَسَّمَاتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]. وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَاتَّبَاعِ الرِّسْلِ، وَأَمَّا الْمُكَذِّبُونَ بِالرِّسْلِ الْمُنْكَرُونَ لِلصَّانِعِ، فيقولون: هي النُّجُومُ.

وقد دُلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَصْنَافِ الْمَلَائِكَةِ، وَأَنَّهَا مُوَكَّلَةٌ

(١) في الأصول: منها، والمثبت من صحيح مسلم.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٦) في صلاة المسافرين: باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، والنسائي ١٣٨/٢ في افتتاح الصلاة: باب فضل فاتحة الكتاب، وفي «الكبرى»

كما في «التحفة» ٢٢٢/٤، والبخاري (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٥).

(٣) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي الزاهد الواعظ صاحب «قوت القلوب» في التصوف والرقائق، وقد اعتمده الإمام الغزالي في «الإحياء»، من أهل الجبل بين بغداد وواسط، نشأ واشتهر بمكة، ودخل البصرة بعد وفاة أبي الحسن بن سالم، فانتفى إلى مقالته، وقدم بغداد، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه، وحفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق، فبدعه الناس وهجروه، وامتنع عن الوعظ، وتوفي ببغداد سنة (٣٨٦ هـ). «تاريخ بغداد» ٨٩/٣، و«الميزان» ٦٥٥/٣، و«وفيات الأعيان» ٣٠٣/٤، و«لسان الميزان» ٣٠٠/٥.

بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكل بالجمال ملائكة، ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكّل بالرجم ملائكة تُدبّر أمر النطفة حتى يَتِمَّ خلقها، ثم وكل بالعبد ملائكة لحفظ ما يَعْمَلُهُ وإحصائه وكتابته، ووكّل بالموت ملائكة، ووكّل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكّل بالأفلاك ملائكة تُحرّكونها، ووكّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكّل بالجنة وعمارتها وغراسها وعَمَلِ آلائها ملائكة.

فالملائكة أعظم جنود الله، ومنهم: المرسلات عرفاً، والناشرات نشرًا، والفارقات فرقاً والمُلَقَّيات ذكراً<sup>(١)</sup>.

(١) في تفسير ابن كثير ٣٢٠/٨ - ٣٢١: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا زكريا بن سهل المروزي، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: ﴿المرسلات عرفاً﴾ قال: الملائكة. قال: ورؤي عن مسروق، وأبي الضحى، ومجاهد - في إحدى الروايات - والسدي، والربيع بن أنس، مثل ذلك. ورؤي عن أبي صالح أنه قال: هي الرسل. وفي رواية عنه: هي الملائكة، وهكذا قال أبو صالح في ﴿العاصفات﴾ و﴿الناشرات﴾ و﴿الملقيات﴾: إنها الملائكة.

قال الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن مسلم البطين، عن أبي العبيد بن قال: سألت ابن مسعود عن ﴿المرسلات عرفاً﴾، قال: الريح. وكذا قال في ﴿العاصفات﴾ عصفاء، والناشرات نشرًا: إنها الريح، وكذا قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وأبو صالح - في رواية عنه - وتوقف ابن جرير في ﴿المرسلات عرفاً﴾: هل هي الملائكة أرسلت بالعرف، أو كعرف الفرس يتبع بعضهم بعضاً؟ أو: هي الريح إذا هبت شيئاً فشيئاً؟ وقطع بأن العاصفات عصفاء هي الرياح كما قاله ابن مسعود ومن تابعه. ومن قال ذلك في العاصفات أيضاً: علي بن أبي طالب، والسدي. وتوقف في ﴿الناشرات﴾ نشرًا: هل هي الملائكة أو الريح؟ كما تقدم. وعن أبي صالح: أن ﴿الناشرات﴾ نشرًا: المطر.

والأظهر أن «المرسلات» هي الرياح، كما قال تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾ =

وَمِنْهُمْ: النازعات غرقاً، والناشطات نشطاً، والسابحات سباحاً،  
فالسابحات سبّحاً.

ومنهم: الصافات صفّاً، فالزاجرات زجرّاً، فالتاليات ذكراً. ومعنى  
جمع التانيث في ذلك كله: الفرق والطوائف والجماعات، التي مفردها  
«فرقة» و«طائفة» و«جماعة».

ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكِّلُوا بِحَمْلِ  
العرش، وملائكة قد وُكِّلُوا بِعِمَارَةِ السَّمَاوَاتِ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ  
والتَّقْدِيسِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَلَائِكَةِ الَّتِي لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ  
تَعَالَى.

الملك رسول منفذ  
لأمر مرسله

١٧٠

ولفظ «الملك» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ رَسُولٌ مُنْفَذٌ لِأَمْرِ مَرْسِلِهِ، فَلَيْسَ لَهُمْ مِنْ  
الْأَمْرِ شَيْءٌ، بَلِ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَهُمْ يُنْفِذُونَ أَمْرَهُ:  
﴿لَا يَسْقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ \* يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ  
وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾  
[الأنبياء: ٢٧ - ٢٨] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾  
[النحل: ٥٠].

= وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾. وهكذا العاصفات هي:  
الرياح، يقال: عصفت الريح إذا هبت بتصويت، وكذا الناشرات هي: الرياح التي  
تنشر السحاب في آفاق السماء، كما يشاء الرب عز وجل.

وقوله: ﴿فَالْفَارَقَاتُ فَرَقًا﴾ فالملقيات ذكراً. عذراً أو نذراً، يعني: الملائكة. قاله  
ابن مسعود، وابن عباس، ومسروق، ومجاهد، وقتادة، والربيع بن أنس، والسدي،  
والثوري. ولا خلاف ها هنا فإنها تنزل بأمر الله على الرسل، تفرق بين الحق والباطل،  
والهدى والغي، والحلال والحرام، وتلقي إلى الرسل وحياً فيه إعدار إلى الخلق، وإنذار  
لهم عقاب الله إن خالفوا أمره.

فَهُمْ عِبَادٌ لَهُ مُكْرَمُونَ، مِنْهُمْ الصَّافُونَ، وَمِنْهُمْ الْمُسَبِّحُونَ، لَيْسَ مِنْهُمْ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ<sup>(١)</sup>، لَا يَتَخَطَّاهُ، وَهُوَ عَلَى عَمَلٍ قَدْ أُمِرَ بِهِ، لَا يُقْصَرُ عَنْهُ، وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَأَعْلَاهُمْ الَّذِينَ عِنْدَهُ: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> \* يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿[الأنبياء: ١٩ - ٢٠].

وَرُؤُسَاؤُهُمُ الْأَمْلَاقُ الثَّلَاثَةُ<sup>(٣)</sup>: جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ، الْمُوَكَّلُونَ بِالْحَيَاةِ، فَجِبْرِيلُ مُوَكَّلٌ بِالْوَحْيِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ وَالْأَرْوَاحِ، وَمِيكَائِيلُ مُوَكَّلٌ بِالْقَطْرِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْأَرْضِ وَالنَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ، وَإِسْرَافِيلُ مُوَكَّلٌ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْخَلْقِ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ.

فَهُمْ رُسُلُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، وَسُفْرَاؤُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ، يَنْزِلُونَ بِالْأَمْرِ مِنْ عِنْدِهِ فِي أَقْطَارِ الْعَالَمِ، وَيَصْعَدُونَ إِلَيْهِ بِالْأَمْرِ، قَدْ «أُطِّتِ»<sup>(٤)</sup> السَّمَاوَاتُ بِهِمْ، وَحُتِّقَ لَهَا أَنْ تَنْطُطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ إِلَّا وَمَلَكٌ

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ والمعنى: ما من ملك إلا له موضع من السماء مخصوص يعبد الله فيه، والصفافون: الذين يقفون صفوفاً في الطاعة، وأخرج مسلم في «صحيحه» (٥٢٢) من حديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء».

(٢) في معناه ثلاثة أقوال، أحدها: لا يرجعون. رواه ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، والثاني: لا ينقطعون. قاله مجاهد، وقال ابن قتيبة: لا يعيون، والخسر: المنقطع الواقف إعياء وكلالاً. والثالث: لا يملون، قاله ابن زيد. «زاد المسير» ٣٤٤/٥ - ٣٤٥.

(٣) في هامش (أ) و(د): ومنهم الرؤساء الأملاك. نسخة.

(٤) في «النهاية»: الأطيط: صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحينها، أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطت.

قائم أوراكع أو ساجد لله»<sup>(١)</sup>، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم<sup>(٢)</sup>.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف.

وتارة يذكر خفهم بالعرش، وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب.

وتارة يصفهم<sup>(٣)</sup> بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو، والطهارة والقوة والإخلاص، قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد ١٧٣/٥ من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أظنت وحق لها أن تنشط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله...» وحسنه الترمذي مع أن إبراهيم بن المهاجر لين الحديث، لكن يشهد له حديث حكيم بن حزام عند الطحاوي في «المشكل» ٤٣/٢، والطبراني في «الكنز» (٣١٢٢)، وسنده قوي، وآخر من حديث أنس بن مالك عند أبي نعيم في «الحلية» ٢٦٩/٦، وسنده ضعيف، فيتقوى الحديث بهذين الشاهدين ويصح.

(٢) قطعة من حديث الإسراء المطول المخرج في «الصحاحين» وفيه: أن رسول الله ﷺ قال بعد مجاوزته إلى السماء السابعة: «ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله في كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم».

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «يضيفهم».

رَبِّهِمْ ﴿الزمر: ٧٥﴾. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾  
[الأعراف: ٢٠٦]. ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ  
وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿كَرَامًا كَتِيبِينَ﴾  
[الانفطار: ١١]. ﴿كَرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]. ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾  
[المطففين: ٢١]. ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصفات: ٨].  
وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم، فلهذا كان الإيمان بالملائكة  
أحد الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.

١٧١  
مذاهب الناس في  
المفاضلة بين  
الملائكة وصالحى  
البشر

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة<sup>(١)</sup> وصالحى البشر،  
ويُنسَبُ إلى أهل السنة تَفْضِيلُ صالحى البشر أو الأنبياء فقط على  
الملائكة، وإلى المعتزلة تَفْضِيلُ الملائكة.

وَأَتَّبَعَ الأشعريُّ على قولين: منهم من يُفْضَلُ الأنبياء والأولياء،  
ومنهم من يَقِفُ ولا يَنْطَعُ في ذلك قولاً، وحُكِيَ عن بعضهم مِيلُهُمْ إلى  
تفضيل الملائكة، وحُكِيَ ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض  
الصوفية.

وَقَالَتِ الشيعة: إِنَّ جَمِيعَ الأئمةِ أَفْضَلُ من جميع الملائكة، ومن  
الناسِ مَنْ فَصَّلَ تفصيلاً آخر، ولم يَقُلْ أَحَدٌ ممن له قَوْلٌ يُؤَثِّرُ: إن  
الملائكة أَفْضَلُ من بَعْضِ الأنبياءِ دونَ بعض. وَكُنْتُ ترددتُ في الكلام  
على هذه المسألة، لقلّة ثمرتها، وأنها قَرِيبٌ مما لا يعنى، و«مِنْ حُسْنِ  
إِسْلَامِ المرءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر بسط المسألة في «الفتاوى» ٤/ ٣٥٠ - ٣٩٢ لشيخ الإسلام.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٤٢ وهو صحيح.



والشيخ رحمه الله لم يتعرض إلى هذه <sup>(١)</sup> المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة رحمه الله وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى» <sup>(٢)</sup>، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعد منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء <sup>(٣)</sup>. فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات <sup>(٤)</sup>، لبين لنا نصاً، وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وفي «الصحيح» <sup>(٥)</sup> «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدَّ

(١) في (ب): لهذه.

(٢) وهو «الملتقط» تأليف أبي القاسم محمد بن يوسف العلوي السمرقندي الحنفي عالم بالتفسير والحديث والفقه والوعظ مات سنة (٥٥٦هـ). «الفوائد البهية» ص ٢١٩ - ٢٢٠، و«كشف الظنون» ١٥٧٤/٢ و ١٨١٣.

(٣) جاء في (أ) بعد قوله: «الأنبياء»: وهذا هو الحق، ثم وضع فوقها إشارة الحذف، ولم ترد في (ب) وهي في (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٤) في (ب): الواجب.

(٥) هذا يوهم أنه في أحد «الصحيحين»، وليس هو في واحد منهما، وإنما هو حديث حسن بشواهد، أخرجه الدارقطني ١٨٤/٤، والحاكم ١١٥/٤، والبيهقي ١٢/١٠ و ١٣، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧/٩، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ٩/٢ من طريق عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة، ورجاله ثقات، إلا أن مكحولاً لا يصح له سماع من أبي ثعلبة، فهو منقطع، لكن له شاهد من حديث أبي الدرداء بلفظ: «ما أحل الله في كتابه، فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وأخرجه البزار (٢٢٣١)، والحاكم ٣٧٥/٢ من طريق عاصم بن رجاء، عن أبيه، عن أبي الدرداء، وسنده قوي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال البزار: وإسناده صالح، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥٥/٧ عن البزار، وقال: رجاله ثقات، وله شاهد آخر من حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (١٧٢٦)، وابن ماجه =

حُدُوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسَكَتَ عن أشياء — رحمةً بكم غَيْرَ نسيانٍ — فلا تسألوا عنها».   
 فالسكوتُ عَنِ الكلام<sup>(١)</sup> في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا — والحالة هذه — أولى.

ولا يُقال: إِنَّ هذه المسألة نَظِيرُ غيرها من المسائل المستنبطة مِنَ الكتاب والسُّنة، لأنَّ الأدلة هنا متكافئة، على ما أُشِيرَ إليه، إن شاء الله تعالى. وحملني على بَسْطِ الكلام هنا: أن بَعْضَ الجاهلين يُسيئون الأدبَ بقولهم: كان المَلَكُ خادِمًا للنبي ﷺ! أو: إِنَّ بَعْضَ الملائكة خُدَّامُ بني آدم!! يعنون الملائكة الموكِّلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبية للأدب.

والتفضيلُ — إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس — لا شك في رَدِّهِ. وليس هذه المسألة نَظِيرُ المفاضلة بين الأنبياء، فإن تلك قد وُجِدَ فيها نصٌّ، وهو قَوْلُهُ تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ الآية [البقرة: ٢٥٣]. وقَوْلُهُ تعالى:

---

= (٣٣٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٤)، والحاكم ١١٥/٤، والبيهقي ٣٢٠/٩ و ١٢/١٠ من طريق سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه، فهذا مما عفا عنه» وسيف بن هارون ضعيف، وقال الترمذي: وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قَوْلُهُ، وكان الحديث الموقوف أصح، وأخرجه الطبراني (٦١٥٩) من طريق علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل — يعني بشر — عن مسلم البطين، عن أبي عبد الله الجدلي، عن سلمان، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم...   
 (١) في (ب): عن هذا الكلام.

﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم الكلام في ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين» يعني النبي ﷺ.

والمعتبر رُجْحَانُ الدليل، ولا يُهَجَرُ القول، لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفاً فيها بين أهل السنة، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً<sup>(١)</sup> بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله.

والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدل على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع في ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزاري<sup>(٢)</sup> رحمه الله مصنف سماه «الإشارة»<sup>(٣)</sup> في البشارة في تفضيل البشر على المَلَك قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا من بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير<sup>(٤)</sup> من المقاصد، ولهذا خلا

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو الإمام العلامة العالم شيخ الشافعية في زمانه عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري تاج الدين المعروف بالفركاح، المصري الأصل، الدمشقي الإقامة والشهرة والوفاء. قال الحافظ ابن كثير في «البداية» ٣٢٥/١٣: كان ممن اجتمع فيه فنون كثيرة من العلوم النافعة، والأخلاق اللطيفة، وفصاحة المنطق، وحسن التصنيف، وعلو الهمة، وفقه النفس، وكتابه «الإقليد» الذي جمعه على أبواب التنبيه، وصل فيه إلى باب الغصب، دليل على فقه نفسه، وعلو قدره، وقوة همته، ونفوذ نظره، واتصافه بالاجتهاد الصحيح في غالب ما سطره. توفي سنة (٦٩٠هـ). مترجم في «طبقات الشافعية» للسبكي ١٦٣/٨، و«فوات الوفيات» ٢٦٣/٢ - ٢٦٥، و«البداية والنهاية» ٣٢٥/١٣، و«العبر» ٣٦٨/٥، و«الدارس» للنعمي ٢٨/١.

(٣) في (أ) و (ج) و (د): الإثارة. (٤) في (ب): كبير.

عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكُلُّ متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه، لم يخلُ كلامه عن ضعف واضطراب. انتهى.

فِيمَا اسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى تَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يَسْجُدُوا لِآدَمَ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَفْضِيلِهِ عَلَيْهِمْ، وَلِذَلِكَ اِمْتَنَعَ إِبْلِيسُ وَاسْتَكْبَرَ وَقَالَ: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

قال الآخرون: إِنْ سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كَانَ امْتِثَالاً لِأَمْرِ رَبِّهِمْ، وَعِبَادَةً وَانْقِياداً وَطَاعَةً لَهُ، وَتَكْرِيماً لِآدَمَ وَتَعْظِيماً، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْأَفْضَلِيَّةُ، كَمَا لَمْ يَلْزَمُ مِنْ سَجُودِ يَعْقُوبَ لِابْنِهِ يُوسُفَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ تَفْضِيلُ ابْنِهِ عَلَيْهِ، وَلَا تَفْضِيلُ الْكَعْبَةِ عَلَى بَنِي آدَمَ بِسُجُودِهِمْ إِلَيْهَا امْتِثَالاً لِأَمْرِ رَبِّهِمْ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِبْلِيسَ، فَإِنَّهُ عَارِضَ النَّصِّ بِرَأْيِهِ وَقِيَاسِهِ الْفَاسِدِ بِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ، وَهَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ الصُّغْرَى، وَالْكُبْرَى مَحْذُوفَةٌ، تَقْدِيرُهَا: وَالْفَاضِلُ لَا يَسْجُدُ لِلْمَفْضُولِ! وَكِلْتَا الْمَقْدَمَتَيْنِ فَاسِدَةٌ:

أَمَّا الْأُولَى: فَإِنَّ التَّرَابَ يَفُوقُ النَّارَ فِي أَكْثَرِ صِفَاتِهِ، وَلِهَذَا خَانَ إِبْلِيسَ غُضْرُهُ، فَأَبَى وَاسْتَكْبَرَ، فَإِنَّ مِنْ صِفَاتِ النَّارِ طَلَبَ الْعُلُوِّ وَالْخِفَّةَ وَالطِّيشَ وَالرُّعُونََةَ، وَإِفْسَادَ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ وَمَحْقَهُ وَإِهْلَاكَه وَإِحْرَاقَهُ، وَنَفَعَ آدَمَ غُضْرُهُ فِي التَّوْبَةِ وَالِاسْتِكَانَةِ، وَالِانْقِيَادِ وَالِاسْتِسْلَامِ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَالِاعْتِرَافِ وَطَلَبِ الْمَغْفَرَةِ، فَإِنَّ مِنْ صِفَاتِ التَّرَابِ الثَّبَاتَ وَالسَّكُونَ وَالرِّصَانَةَ، وَالتَّوَاضُّعَ وَالْخُضُوعَ وَالْخُشُوعَ وَالتَّذَلُّلَ، وَمَادَنَا مِنْهُ يَنْبُتُ وَيَزْكُو، وَيَنْمِي<sup>(١)</sup> وَيُبَارِكُ فِيهِ، ضِدَّ النَّارِ.

(١) فِي (ب): وَيَنْمُو، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، يُقَالُ: نَمَى يَنْمُو وَيَنْمُو: إِذَا زَادَ.

وأما المُقَدِّمَةُ الثانية - وهي: أن الفاضِلَ لا يسجد للمفضول -: فباطِلَةٌ، فَإِنَّ السُّجُودَ طاعةٌ لله، وامْتِثَالٌ لأمره، ولو أَمَرَ اللّهُ عِبَادَهُ أَنْ ١٧٣ يسجدوا لِحَجَرٍ، لوجب عليهم الامتثال والمُبادَرَةُ، ولا يَدُلُّ ذلك على أن المَسْجُودَ لَهُ أَفْضَلُ مِنَ السَّاجِدِ، وإن كان فيه تَكْرِيمُهُ وتعظيمُهُ، وإنما يَدُلُّ على فضله، قَالُوا: وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، بعد طَرْدِهِ لامتناعه عن السجود له، لا قَبْلَهُ، فينتفي الاستدلال به.

ومنه: أَنَّ الملائكةَ لَهُمْ عُقُولٌ، وليست لَهُمْ شَهَوَاتٌ، والأنبياءُ لَهُمْ عقول وشهوات، فلما نَهَوْا أَنْفُسَهُمْ عن الهوى، ومنعوها عما تَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبَاعُ، كانوا بذلك أَفْضَلَ.

قال (١) الآخرون: يجوز أن يَقَعَ مِنَ الملائكةِ مِنْ مداومة الطاعة، وتحَمُّلِ العبادة، وتركِ الْوَنَى والفُتُورِ فيها، ما يفي بتجنب الأنبياءِ شهواتهم، مع طُولِ مدة عبادة الملائكةِ.

ومنه: أن الله تعالى جَعَلَ الملائكةَ رُسُلًا إِلَى الأنبياءِ، وسفراءَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وهذا الكلام قد اعتُلَّ بِهِ مَنْ قَالَ: إن الملائكةَ أَفْضَلُ، واستدلّاهم به أقوى، فَإِنَّ الأنبياءَ المرسلين، إن ثَبَتَ تَفْضِيلُهُمْ عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ بِالرَّسَالَةِ، ثَبَتَ تَفْضِيلُ الرُّسُلِ مِنَ الملائكةِ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ الرُّسُولَ الْمَلَكِي يَكُونُ رَسُولًا إِلَى الرُّسُولِ الْبَشَرِيِّ.

ومنه: قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (٢) الْآيَاتِ.

[البقرة: ٣١].

(١) في (ب): وقال.

(٢) أي: أودع في نفسه علم جميع الأشياء من غير تحديد ولا تعيين، فالمراد بالأسماء المسميات، عبر عن المدلول بالدليل لشدة الصلة بين المعنى واللفظ الموضوع له، وسرعة =

قال الآخرون: هذا دليل على الفضل، لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علمهم<sup>(١)</sup> الله، وليس الخضر أفضل من موسى، بكونه علم ما لم يعلمه موسى، وقد سافر موسى وفتاه في طلب العلم إلى الخضر، وتزوذا<sup>(٢)</sup> لذلك، وطلب موسى منه العلم صريحاً، وقال له الخضر: إنك على علم من علم الله إلى آخر كلامه، ولا الهدى أفضل من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحيط به سليمان علماً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله على محمد ﷺ، فإن قلتم: هو من ذريته، فمن ذريته البر والفاجر، بل يوم القيامة إذا قيل لآدم: «أُبْعَثْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثاً إِلَى النَّارِ»، «يُبْعَثُ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعِينَ إِلَى النَّارِ، وَوَاحِداً إِلَى الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>، فما بال هذا التفضيل سرى إلى هذا الواحد من الألف فقط!.

= الانتقال من أحدهما إلى الآخر، والعلم الحقيقي إنما هو إدراك المعلومات أنفسها، والألفاظ الدالة عليها تختلف باختلاف اللغات التي تجري بالمواضع والاصطلاح، فهي تتغير وتختلف، والمعنى لا يتغير فيه ولا اختلاف. وانظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٩١/٧ - ٩٦.

(١) في (ب): علم.

(٢) في (ب): وتزود.

(٣) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٣٣٤٨) و(٤٧٤١) و(٦٥٣٠) و(٧٤٨٣)، ومسلم (٢٢٢)، وأحمد ٣٢/٣ - ٣٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التهفة» ٣/٣٤٦، والبيهقي (٤٣٢٥)، وابن منده في «الإيمان» (٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١).

ومنه: قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، الْحَدِيثُ (١)، فَالشَّأْنُ فِي ثَبُوتِهِ، وَإِنْ صَحَّ عَنْهُ، فَالشَّأْنُ فِي ثَبُوتِهِ فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

ومنه: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ: يَا رَبَّنَا أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا، وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، وَلَا نَأْكُلُ وَلَا نَشْرَبُ وَلَا نَلْبَسُ، فَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا، فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ؟ قَالَ: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ يَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٢).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ (٣) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ، أَنَّهُ (٤) قَالَ: أَخْبَرَنِي الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالُوا...»، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «وَيَنَامُونَ وَيَسْتَرِيحُونَ»، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» ٤٨٥/٥ - ٤٨٦، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤/٥٦٨ - ٥٦٩، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَا. وَقَوْلُ الشَّارِحِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، لَا مَحَلَّ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ هُنَا، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، يَقُولُ هَذَا رَأْيًا مِنْهُ وَاجْتِهَادًا وَلَمْ يَرْفَعِهِ إِلَى أَحَدٍ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَغِيبَاتِ.

(٢) أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ٨٢/١، وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ» وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ الْمَصِيصِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ مَتْرُوكٌ، وَفِي إِسْنَادِ «الْأَوْسَطِ» طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ كَذَّابٌ أَيْضًا.

(٣) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ شَيْخُ بَغْدَادٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذُّهَلِيُّ الشَّيْبَانِيُّ الْمُرُوزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَيِّئًا، دِينًا، صَادِقًا، صَاحِبَ حَدِيثٍ وَاتِّبَاعٍ وَبَصِيرٍ بِالرِّجَالِ، لَهُ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي «مُسْنَدِ» وَالِدِهِ وَاضِحَةٌ، عَنْ عَوَالِي شَيْوَحِهِ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٢٩٠هـ). مُتَرَجِمٌ فِي «السِّيَرِ» ١٣ / رَقْمُ التَّرْجُمَةِ (٢٥٧).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

«لَا»، فَأَعَادُوا الْقَوْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا»<sup>(١)</sup>. والشأن في ثبوتهما، فإن في سندهما مقالاً، وفي متنها شيئاً، فكيف يُظن بالملائكة الاعتراضُ على الله تعالى مراتٍ عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وهل يُظنُّ بهم أنهم بأحوالهم، متشوّفون إلى ما سواها من شهواتِ بني آدم؟ والنومُ أخو الموتِ، فكَيْفَ يَغْضُطُونَهُمْ به؟ وكيف يظن بهم أنهم يَغْضُطُونَهُمْ باللهو، وهو من الباطل؟ قالوا: بل الأمرُ بالعكس، فإن إبليسَ إنما وسَّسَ إلى آدم، ودلَّاهُ بغرور، إذ أطمعه في أن يكون ملكاً بقوله: ﴿مَا نَهَكُكُمْ رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]. فدلَّ أن أفضلية الملكِ أمر معلوم مستقرٌّ في الفطرة، يشهدُ لذلك قوله تعالى، حكاية عن النسوة اللاتي قطعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» (٩٠٢)، وكذا البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣١٦ - ٣١٧، وسنده ضعيف لجهالة الأنصاري، وتعيين الأنصاري بكونه أنس بن مالك في رواية ابن عساكر أو جابر بن عبد الله الأنصاري في رواية البيهقي ص ٣١٧ لا يصح، لضعف السند، وأخرجه أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرد على المريسي» ص ٣٤٦ من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن صالح، وكذلك أخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من حديث عبد الله بن عمرو، وفي إسناده كل منها كذاب، وانظر «المجمع» ٨٢/١ للهيتمي.



قال الأولون: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا كَانَ لِمَا هُوَ مَرْكُوزٌ فِي النُّفُوسِ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ خَلَقَ جَمِيلَ عَظِيمٍ، مُقْتَدِرٌ عَلَى الْأَفْعَالِ الْهَائِلَةِ، خُصُوصاً الْعَرَبَ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا فِي نَفُوسِهِمْ مِنَ الْعِظَمَةِ بَحِثَ قَالُوا: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلوّاً كَبِيراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الآخرون: قد يذكر «العالمون»، ولا يُقصدُ به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. ﴿قَالُوا أَوَلَمْ نُنْهَكْ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [الحجر: ٧٠]. ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]. ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]. والبرية: مشتقة من البرء، بمعنى الخلق، فثبت أَنَّ صَالِحِي الْبَشَرِ خَيْرُ الْخَلْقِ.

قال الآخرون: إِنَّمَا صَارُوا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ، لَكُونِهِمْ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي هَذَا الْوَصْفِ أَكْمَلُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَسْأَمُونَ وَلَا يَفْتُرُونَ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ. هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ مِنْ قَرَأَ «البريئة»، بِالْهَمْزِ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا مَخْفُفَةٌ

(١) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحجتها أنه من: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً، والله البارئ، والخلق يُبرؤون، والبريئة فعيلة بمعنى مفعولة، كقولك: قَتَلْتُ بمعنى مَقْتُولٌ. وقرأ الباقون: (البرية) بغير همز، وهو من برأ الله الخلق، إلا أنهم خَفَفُوا الْهَمْزَ، لَكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ... «حجة القراءات» ص ٧٦٩.

من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البرى: وهو التراب، كما قاله الفراء<sup>(١)</sup> فيما نقله عنه الجوهري في «الصحاح»؛ يكون المعنى: أنهم خَيْرٌ مَنْ خُلِقَ من التراب، فلا عُمُومَ فيها إذاً لغير مَنْ خُلِقَ من التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل<sup>(٢)</sup> صالحى البشر إذا كَمَلُوا، وَوَصَلُوا إلى غايتهم، وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يَكُونُ إذا دَخَلُوا الجنة، ونالوا الزُلْفَى، وسكنوا الدرجاتِ العُلا، وَحَبَاهُمُ الرحمنُ بمزيد قُرْبِهِ، وتَجَلَّى لهم، ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

قال<sup>(٣)</sup> الآخرون: الشأنُ في أنهم هل صَارُوا إلى حالة يفوقون فيها الملائكة أَوْ يَسَاوُونَهُمْ فيها؟ فإن كان قد ثبت<sup>(٤)</sup> أنهم يَصِيرُونَ إلى حالٍ يفوقون فيها الملائكة، سَلِمَ المُدَّعى، وإلا فلا.

ومما استُدِلَّ به على تَفْضِيلِ الملائكة على البشر: قَوْلُهُ تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقد ثَبَتَ من طريقِ اللغة أن مثل هذا الكلام يَدُلُّ على أن المعطوفَ أَفْضَلُ من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يُقَالَ: لن يَسْتَنْكِفَ الوَزِيرُ أن يكونَ خادماً للملك، ولا الشرطيُّ أو الحارس! وإنما يقال: لن يستكنف الشرطيُّ أن يكونَ خادماً للملك ولا الوزير، ففي مثل هذا التركيب يترقَّى من الأدنى إلى الأعلى، فإذا ثَبَتَ تفضيلُهم على

---

(١) في «معاني القرآن» ٢٨٢/٣. الفراء: هو العلامة، صاحب التصانيف المفيدة، يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور، أبوزكريا الأسدي مولا هم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، توفي سنة (٢٠٧هـ)، وهوبطريق الحج رحمه الله. مترجم في «السير» ١٠/ رقم الترجمة (١٢).

(٢) معطت من (ب).

(٣) في (ب): وقال.

(٤) في (ب): ثبت لهم.

عيسى عليه السلام، ثبت في حق غيره، إذ<sup>(١)</sup> لم يقل أحد: إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع في فضل قوة الملك وقدرته وشدته وعظم خلقه، وفي العبودية خضوع وذل وانقياد، وعيسى عليه السلام لا يستنكف عنها ولا من هو أقدر منه وأقوى وأعظم خلقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومثل هذا يقال بمعنى: إِنِّي لَوَقُلْتُ ذَلِكَ، لادعيت فوق منزلتي، ولست ممن يدعي ذلك.

أجاب الآخرون: أن الكفار كانوا قد قالوا: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فأمر أن يقول لهم: إِنِّي بشرٌ مثلكم أحتاج إلى ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب لست من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلى الطعام والشراب، فلا يلزم حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده<sup>(٢)</sup>: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ»<sup>(٣)</sup>. ومعلوم أن قوة البشر لا تداني قوة الملك ولا تقاربها.

---

(١) في (ب): إذا. (٢) في (ب): بإسناد.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) في القدر: باب الأمر بالقوة وترك العجز، وابن ماجه (٧٩) في المقدمة: باب في القدر و(٤١٦٨) في الزهد: باب في التوكل واليقين، وأحد ٣٦٦/٢ و ٣٧٠، والنسائي في «اليوم والليلة» (٦٢١) و (٦٢٢) و (٦٢٣) و (٦٢٤) و (٦٢٥)، وابن السني (٣٥٠)، والحميدي (١١١٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/١٠١، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٦).

قال الآخرون: الظاهر أن المراد المؤمن من البشر - والله أعلم - فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه ما ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال فيما يروي عن ربه عز وجل، قال: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup> الحديث. وهذا نص في الأفضلية.

قال الآخرون: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المراد «خير» منه للمذكور، لا الخيرية المطلقة.

ومنه ما رواه ابن خزيمة<sup>(٢)</sup>، بسنده<sup>(٣)</sup> عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ جَبْرِيلُ، فَوَكَّرَ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى شَجَرَةٍ مِثْلَ وَكْرِي الطَّيْرِ، فَقَعَدَ فِي إِحْدَاهُمَا، وَقَعَدْتُ فِي الْأُخْرَى، فَسَمَتُ وَارْتَفَعْتُ حَتَّى سَدَّتِ الْخَافِقَيْنِ، وَأَنَا أَقْلَبُ بَصْرِي، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَمْسَسَ السَّمَاءَ مَسَيْتُ»<sup>(٤)</sup> فَنَظَرْتُ إِلَى جَبْرِيلَ كَأَنَّهُ جَلَسَ

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) و (٧٥٠٥) و (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) (٢)، و٢٠٦٧/٤، (٢١)، والترمذي (٢٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، وأحمد ٢٥١/٢ و ٤١٣ و ٤٨٠ و ٤٨٢ و ٥٣٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٦ - ٧، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٨٤، وأبونعيم في «الحلية» ٢٧/٩.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة، الحافظ، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي، صاحب «الصحيح»، وقد طبع الربع الأول منه. توفي سنة (٣١١هـ). مترجم في السير ١٤ / رتم الترجمة (٢١٤).

(٣) في هامش (ب): ما رواه إمام الأئمة محمد بن خزيمة بسنده في كتاب التوحيد. (ج) وجاءت كذلك في أصل (أ) و (ج) و (د) إلا أنه قد أثبت في (أ) إشارة الحذف على: «إمام الأئمة محمد» و «في كتاب التوحيد».

(٤) كذا في الأصول، والجادة مَسَيْتُ كما في «التوحيد» و «الحلية»، وإن كان ما هنا له وجه، فقد قالوا: قَصَّيْتُ أظفاري، أي: قصص.

لاطىء، فَعَرَفْتُ فَضْلَ عِلْمِهِ بِاللَّهِ عَلَيَّ<sup>(١)</sup>.

قال الآخرون: في سنده مقال، فلا نُسَلِّمُ الاحتجاجَ به إلا بعدَ ثبوته.

وحَاصِلُ الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرَّض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رحمه الله في الجواب عنها، كما تقدَّم، والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

وجوب الإيمان  
بمن سَمى الله في  
كتابه من رسله  
وأنبياؤه

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمانَ بِمَنْ سَمَّى اللَّهُ تعالى في كتابه من رسله، والإيمانُ بأنَّ الله تعالى أَرْسَلَ رُسُلًا سِوَاهُمْ وَأَنْبِيَاءَ لَا يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ تعالى الذي أَرْسَلَهُمْ.

فعلينا الإيمانَ بِهِمْ بِجَمَلَةٍ، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي عَدَدِهِمْ نَصٌّ. وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلى الإيمانَ بأنَّهم بَلَّغُوا جَمِيعَ ما أَرْسَلُوا بِهِ عَلَى ما أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهُ<sup>(٣)</sup> بَيَانًا لَا يَسْغُ أَحَدًا مِمَّنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ<sup>(٤)</sup> خِلَافُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠٩-٢١٠، وأبو نعيم في «الحلية» ٣١٦/٢ من طريق سعيد بن منصور، عن الحارث بن عبيد الإيادي، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، وسنده ضعيف، لضعف الحارث بن عبيد، فقد قال فيه الإمام أحمد: مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا.

(٢) انظر «البداية» ٥٤/١ للحافظ ابن كثير.

(٣) في (ب): بينوا.

(٤) له: لم ترد في (ج).

[النحل: ٣٥] ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٢] ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾<sup>(١)</sup> [النور: ٥٤].  
﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

أولو العزم من  
الرسول

وأما أولو العزم من الرُّسل، فقد قيل فيهم أقوال<sup>(٢)</sup> أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة<sup>(٣)</sup>: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم، قال: وهُم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

١٧٧

وأما الإيمان بمحمد ﷺ، فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالاً وتفصيلاً.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله

الإيمان بما سمى الله  
من الكتب المنزلة

(١) هذه الآية لم ترد في (ب).

(٢) بلغت عند ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣٩٢/٧ - ٣٩٣ عشرة أقوال. وذكر الثامن منها: أنهم جميع الرسل، فإن الله لم يبعث رسولاً إلا كان من أولي العزم. قاله ابن زيد، واختاره ابن الأنباري، وقال: «من» دخلت للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: قد رأيت الثياب من الخز، والجياب من القز.

(٣) هو قتادة بن دعامة بن عريز، حافظ العصر، وقدة المفسرين والمحدثين، أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، من بكر بن وائل، كان رأساً في العربية، والغريب، وأيام العرب، وأنسابها، توفي (١١٧هـ). مترجم في «السير» ٥ / رقم الترجمة (١٣٢).

تعالى سوى ذلك كُتِبَ أنزلها على أنبيائه، لا يَعْرِفُ أسماءَها وَعَدَدَها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرارُ به، واتباعُ ما فيه، وذلك أمرٌ زائد على الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمان بأنَّ الكتبَ المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حقٌّ وهدى ونورٌ وبيانٌ وشفاء، قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]. ﴿الْم \* اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿وَأُنْزِلَ الْفُرْقَانُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢]. ﴿عَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثباتُ صفة الكلام والعلو، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢١٣]. ﴿وإنه

(١) أخرج ابن جرير في «تفسيره» (٤٠٤٨) من طريق محمد بن بشار، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا همام بن منبه، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. قال: وكذلك هي في قراءة عبدالله: «كان الناس أمة واحدة فاختلفوا»، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ٥٤٦/٢ - ٥٤٧ من طريق محمد بن بشار به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا إلا أن أبا داود الطيالسي، واسمه سليمان بن داود روى له البخاري تعليقا، وهو من رجال مسلم، ولفظ: «فاختلفوا» إنما حذف تعويلا على قوله في الآية: «ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه» على أنه وقع التصريح بهذا المحذوف في قوله تعالى في سورة يونس الآية ١٩: ﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا﴾.

قال الطبري: فتاويل «الأمة» على هذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس: «الدين»

كما قال النابغة الذبياني:

لَكُنْتُ عَزِيزٌ \* لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ  
 حَمِيدٍ [فصلت: ٤١، ٤٢] ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ  
 مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبا: ٦]. ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ  
 رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]  
 ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ  
 وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨] وأمثال ذلك كثيرة في القرآن.

قوله: «وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ  
 النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ».

أهل القبلة  
 مسلمون مؤمنون

ش: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَأَكَلَ  
 ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا»<sup>(١)</sup>. وَيُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ  
 اللَّهُ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَخْرُجُ  
 مِنَ الْإِسْلَامِ بَارْتِكَابِ الذَّنْبِ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

والمراء بقوله: «أهل»<sup>(٢)</sup> قبلتنا من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة

= حلفت فلم أترك لنفسك ريباً وهل يائمن ذو أمة وهو طائع  
 يعني: ذا الدين.

فكان تأويل الآية على معنى قول هؤلاء: كان الناس أمة مجمعة على ملة واحدة  
 ودين واحد، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين. وأصل «الأمة» الجماعة  
 تجتمع على دين واحد، ثم يكتفى بالخبر عن «الأمة» من الخبر عن «الدين» لدلالاتها  
 عليه، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ يراد به أهل دين واحد، وملة  
 واحدة.

(١) أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس بلفظ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا،  
 وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته».

وقد تقدم تخريجه ص ٢١.

(٢) في (ب): بأهل.



وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه» وعند قوله: «والإسلام والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء».

قوله: «ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله».

ش: يُشير الشيخ رحمه الله تعالى إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: مَنْ أَلَزَمْتُهُ الْقِيَامَ مع أسمائي وصفاتي، أَلَزَمْتُهُ الْأَدَبَ، ومن كَشَفْتُ له حَقِيقَةَ ذاتي، أَلَزَمْتُهُ الْعَطَبَ، فاختر الأدب أو العطب، ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كَشَفَ للجبل<sup>(١)</sup> عن ذاته، سَاخَ الْجَبَلُ وتذكك ولم يَثْبُتْ على عظمة الذات. وقال الشبلي<sup>(٢)</sup>: الانبساط بالقول مع الحق ترك الأدب.

(١) في (ب): الجبل.

(٢) هو أبو بكر، دلف بن جحدر الشبلي البغدادي، أصله من الشبلية قرية من قرى أشروسنة بلدة عظيمة وراء سمرقند، ومولده بسامراء كان حاجباً للموفق، ثم ترك الحجابة، وحضر مجلس بعض الصالحين، فتاب، وصحب الجنيد وغيره، قال الإمام الذهبي: كان فقيهاً عارفاً بمذهب مالك، وكتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر، وله ألفاظ وجكم وحال وتمكن، لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنه فيها كبر وفخر، لا تكون قدوة، توفي سنة (٣٣٤هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء»، ٣٦٧/١٥ - ٣٧٠.

وقوله: «ولا نُماري في دين الله» معناه: لا نُخاصِمُ أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامتراثهم وميْلهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

قوله: «ولا نُجادِلُ في القرآن»، ونَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ. وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ».

النهي عن الجدال  
في القرآن

ش: فقوله: «ولا نجادل في القرآن» يحتمل أنه أراد: أننا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليُدْحِضُوا به الحق، بل نقول: إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين إلى آخر كلامه.

ويحتمل أنه أراد: أنا لا نجادل في القراءات الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح، وكل من المعنيين حق، يشهد بصحة المعنى الثاني، ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: سَمِعْتُ رجلاً قرأ<sup>(١)</sup> آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهة، وقال: «كَلَاكُمَا مُحْسِنٌ، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

نهى ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين

(١) في (ب): يقرأ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٠) و(٣٤٧٦) و(٥٠٦٢)، وأحمد ٣٩٣/١ و٤١٢ و٤٥٦، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح. ورواه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٥٢/٧.

ما مَعَ صاحبه مِنَ الحق، لأن كلا<sup>(١)</sup> القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلل ذلك بأن مَنْ كان قبلنا اختلفوا، فهلكوا، ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أدرك هذه الأمة لا تختلف كما اختلفت الأمم قبلهم<sup>(٢)</sup>. فجمع الناس على حرف واحد اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب، ولا فعل لمحذور، إذ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزة لا واجبة، رخصة من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه.

كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً، ولهذا كان ترتيب مصحف عبدالله على غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره. وأما ترتيب آيات السور، فهو ترتيب منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية، بخلاف السور، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفرق وتختلف، وتقاتل إن لم تجتمع على حرف واحد، جمعهم

(١) في (ب): كلا من.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٧) من طريق موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف، رد عثمان المصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقراء قاله ابن جرير<sup>(١)</sup> وغيره.

ومنهم من يقول: إنَّ التَّرخُّصَ في الأحرفِ السبعة كان في أولِ الإسلام، لما في المحافظة على حرفٍ واحدٍ من المشقة عليهم أولاً، فلما تَذَلَّلَتْ أَلْسِنَتُهُمْ بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرفٍ واحدٍ يسيراً عليهم، وهو أَوْفَقُ لهم؛ أجمعوا على الحرفِ الذي كان في العَرَضَةِ الأخيرة. وذهب طوائفٌ من الفقهاء وأهلِ الكلامِ إلى أنَّ المصحفَ مُشْتَمِلٌ على الأحرفِ السبعة، لأنَّه لا يَجُوزُ أن يُهْمَلَ شيءٌ مِنَ الْأَحْرَفِ السبعة<sup>(٢)</sup>، وقد اتفقوا على نقلِ المصحفِ العثماني، وترك ما سواه. وقد تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إلى الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

١٧٩

وأما مَنْ قال عن ابن مسعود: إِنَّه كان يَجُوزُ القراءةَ بالمعنى! فقد كَذَبَ عليه، وإنما قال: قد نظرتُ إلى القُرَّاءِ فرأيتُ قراءَتَهُم مُتقاربةً، وإنما هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ: هَلُمَّ، وَأَقْبِلْ، وَتَعَالَ، فاقْرَؤُوا كما عَلَّمْتُمْ<sup>(٣)</sup>، أو كما قال.

(١) انظر «جامع البيان» ٥٦/١ - ٥٩.

(٢) في «فتح الباري» ٢٩/٩ - ٣٠ نقلاً عن أبي شامة: وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها؟ مال ابن الباقلائي إلى الأول، وصرح الطبري وجماعة بالثاني، وهو المعتمد.

(٣) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٨٠)، من ثلاث طرق عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبدالله: إني قد سمعت إلى القراءة، فوجدتهم متقاربين، فاقْرَؤُوا كما عَلَّمْتُمْ، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال. وإسناده صحيح.

والله تعالى قد أمرنا أن لا نُجَادِلَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ، فكيف بمناظرة أهل القِبْلَةِ؟ فَإِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ خَيْرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُنَظَرَ مَنْ لَمْ يَظْلَمْ مِنْهُمْ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافرٌ قبل أن تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي حَكَمَ الرَّسُولُ بِكَفَرٍ مِنْ تَرْكِهَا. والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان<sup>(١)</sup>. ولهذا ذَمَّ السَّلَفُ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، وذكرُوا أَنْ آخِرَ أَمْرِهِمُ السِّيفُ، وسيأتي لهذا المعنى زيادةٌ بيان، إن شاء الله تعالى، عند قولِ الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

وقوله: «ونشهد أنه كلامُ ربِّ العالمين» تقدم الكلام<sup>(٢)</sup> على هذا المعنى عند قوله: «وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً».

وقوله: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ» هو جبريل عليه السلام، سُمِّيَ رُوحاً، لأنه حَامِلُ الْوَحْيِ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ إِلَى الرِّسْلِ مِنَ الْبَشَرِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وهو أَمِينٌ حَقٌّ أَمِينٌ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ \* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ \* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

(١) أخرج ابن ماجه (٢٠٤٥) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١٣١: هذا إسناد صحيح، إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزي في «الأطراف»: رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلس تدليس التسوية. ورواية بشر بن بكر التنيسي المتصلة أخرجه البيهقي في «سننه» ٣٥٦/٧ والطبراني في «الصغير» ٢٧٠/١، والدارقطني ١٧٠/٤ - ١٧١، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٥٦/٢، وصححه ابن حبان (١٤٩٨)، والحاكم ١٩٨/٢، ووافقه الذهبي.

(٢) في (ب): القول.

مُبِين» [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ \*  
ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ \* مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾  
[التكوير: ١٩ - ٢١]. وهذا وصف جبريل، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ  
لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ \* وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ الآيات [الحاقة: ٤٠ - ٤١]،  
فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: «فَعَلَّمَهُ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ» تَصْرِيحٌ بتعليم جبريل إياه، إبطالاً  
لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوَّره في نفسه إلهاماً<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ» تنبيهٌ على  
أن من قال بخلق القرآن، فقد خالف جماعة المسلمين، فإن سَلَفَ الْأُمَّةِ  
كُلُّهُمْ متفقون على أن القرآن كلامُ الله بالحقيقة غيرُ مخلوق، بل قوله:  
«وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ» مجرى على إطلاقه: أنا لا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ  
المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه، فَإِنَّ خِلَافَهُمْ زَيْغٌ وضلالٌ وبِدْعَةٌ.

قوله: «وَلَا نَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ،  
وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ».

ش: أراد بأهل القبلة الذين تقدَّم ذكرهم في قوله: «وَنَسْمِي أَهْلَ  
قِبَلَتِنَا مسلمين مؤمنين» يشير الشيخ رحمه الله<sup>(٢)</sup> إلى الردِّ على الخوارج  
القائلين بالكفر بكلِّ ذنب.

لا يجوز تكفير  
المسلم بذنوب  
لم يستحلها

واعلم - رَحِمَكَ اللَّهُ وإيانا - أن بَابَ التَّكْفِيرِ وَعَدَمَ التَّكْفِيرِ، بَابُ  
عَظُمَتِ الْفِتْنَةِ وَالْمَحَنَةِ فِيهِ، وَكَثُرَ فِيهِ الْإِفْتِرَاقُ، وَتَشَتَّتَ فِيهِ الْأَهْوَاءُ  
وَالْأَرَاءُ، وَتَعَارَضَتْ فِيهِ دَلَالُهُمْ، فَالنَّاسُ فِيهِ، فِي جِنْسِ تَكْفِيرِ أَهْلِ

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٠/٢٠٤ - ٢٠٦.

(٢) في (ج) و (د) زيادة: «بهذا الكلام» وهي في هامش (ب).

المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

فطائفة تقول: لا نُكْفِرُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَحَدًا، فتنفي التكفير نفياً عاماً، مع الغلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم مَنْ هُوَ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وفيهم مَنْ قَدْ يُظْهَرُ بَعْضُ ذَلِكَ حَيْثُ يُمَكِّنُهُمْ، وَهُمْ يَتَظَاهَرُونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

وأيضاً: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمُحَرَّمَاتِ الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ كَافِرًا مُرْتَدًّا. والنفاق والرَّدة مِظَنَّتُهُمَا<sup>(١)</sup> الْبِدْعُ وَالْفُجُورُ، كما ذكره الخلال<sup>(٢)</sup> في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين<sup>(٣)</sup>، أنه قال: إِنَّ أَسْرَعَ النَّاسِ رِدَّةً أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَكَانَ يَرَى هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأننا لا نُكْفِرُ أَحَدًا

---

(١) في (أ) و (ج): مِظَنَّتُهُمَا.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، الخلال، المتوفى سنة (٣١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٩٧/١٤.

(٣) هو الإمام شيخ الإسلام أبو بكر الأنصاري، مولى أنس بن مالك، حديثه مخرج في الصحاح والسنن والمسانيد، كان - فيها وصفه ابن جرير الطبري - فقيهاً عالماً، ورعاً أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل الفضل بذلك، وهو حجة، توفي سنة (١١٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٦٠٦/٤ - ٦٢٢.

بذنّب، بل يُقَالُ: لَا تُكْفِرُهُمْ بِكُلِّ ذَنْبٍ، كَمَا تَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ، وَفَرَقَ بَيْنَ  
النَّفْيِ الْعَامِّ وَنَفْيِ الْعَمُومِ، وَالْوَاجِبُ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ الْعَمُومِ مُنَاقِضَةً لِقَوْلِ  
الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ بِكُلِّ ذَنْبٍ.

ولهذا — واللّه أعلم — قَيَّدَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ»،  
وفي قوله: «مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ» إشارَةٌ إِلَى أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ الْعَامِّ لِكُلِّ  
ذَنْبٍ، الذُّنُوبَ الْعَمَلِيَّةَ لَا الْعِلْمِيَّةَ. وفيه إشْكَالٌ، فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَكْتَفِ مِنْ  
الْمُكَلَّفِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِمَجْرَدِ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِيَّاتِ<sup>(١)</sup>  
بِمَجْرَدِ الْعِلْمِ دُونَ الْعَمَلِ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ الْعَمَلُ مَقْصُورًا عَلَى عَمَلِ  
الْجَوَارِحِ<sup>(٣)</sup>، بَلْ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ أَصْلٌ لِعَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ  
تَبَعٌ إِلَّا أَنْ يُضْمَنَ قَوْلُهُ: «يَسْتَحِلَّهُ» بِمَعْنَى: يَعْتَقِدُهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وقوله: «وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ»... إِلَى  
آخِرِ كَلَامِهِ: رَدٌّ عَلَى الْمَرَجَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ،  
كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ. فَهَؤُلَاءِ فِي طَرَفٍ، وَالْخَوَارِجُ فِي طَرَفٍ،  
فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَكْفُرُ الْمُسْلِمَ بِكُلِّ ذَنْبٍ، أَوْ بِكُلِّ ذَنْبٍ كَبِيرٍ، وَكَذَلِكَ  
الْمُعْتَزِلَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَحْبِطُ إِيْمَانُهُ كُلُّهُ بِالْكَبِيرَةِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ شَيْءٌ  
مِنَ الْإِيمَانِ. لَكِنِ الْخَوَارِجُ يَقُولُونَ: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَيَدْخُلُ فِي  
الْكُفْرِ! وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ،  
وَهَذِهِ الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ!! وَيَقُولُهُمْ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ أَوْجِبُوا لَهُ  
الْخُلُودَ فِي النَّارِ!.

(١) فِي (ج): الْعَمَلِيَّاتِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي (ب): بِمَجْرَدِ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) تَصَحَّفَتْ فِي (ب) إِلَى: الْخَوَارِجِ.



وطَوَائِفُ مَنْ أَهَلَ الْكَلَامَ، وَالْفَقْهَ، وَالْحَدِيثَ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ، لَكِنْ فِي الْأَعْتِقَادَاتِ الْبِدْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مَتَأَوَّلًا، فَيَقُولُونَ: يَكْفُرُ كُلُّ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ الْمَخْطِئِ وَغَيْرِهِ، أَوْ يَقُولُونَ بِكَفَرِ كُلِّ مُبْتَدِعٍ، وَهَؤُلَاءِ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْإِثْبَاتِ الْعَامُ أُمُورٌ عَظِيمَةٌ، فَإِنَّ النُّصُوصَ الْمُتَوَاتِرَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَنُصُوصُ الْوَعْدِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا هَؤُلَاءِ تُعَارِضُ نُصُوصَ الْوَعِيدِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا أَوْلَئِكَ.

وَالْكَلَامُ فِي الْوَعِيدِ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَسَيَأْتِي بَعْضُهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ فِي النَّارِ لَا يَخْلُدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُؤَحَّدُونَ».

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْبِدْعَ هِيَ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ مُؤْمِنًا بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ تَأَوَّلَ تَأْوِيلًا أَخْطَأَ فِيهِ، إِمَّا مُجْتَهِدًا، وَإِمَّا مَفْرَطًا مَذْنِبًا، فَلَا يُقَالُ: إِنْ إِيْمَانُهُ حَيْطٌ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، بَلْ هَذَا مِنْ جَنْسِ قَوْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَلَا نَقُولُ: لَا يَكْفُرُ، بَلِ الْعَدْلُ هُوَ الْوَسْطُ، وَهُوَ: أَنَّ الْأَقْوَالَ الْبَاطِلَةَ الْمُبْتَدِعَةَ الْمُحَرَّمَةَ الْمُتَضَمِّنَةَ نَفْيَ مَا أَثْبَتَهُ الرَّسُولُ، أَوْ إِثْبَاتَ مَا نَفَاهُ، أَوْ الْأَمْرَ بِمَا نَهَى عَنْهُ، أَوْ النَّهْيَ عَمَّا أَمَرَ بِهِ؛ يُقَالُ فِيهَا الْحَقُّ، وَيُثْبِتُ لَهَا الْوَعِيدُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، وَيُيَيَّنُ أَنَّهَا كُفْرٌ، وَيُقَالُ: مَنْ قَالَهَا، فَهُوَ كَافِرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، كَمَا يُذَكَّرُ مِنَ الْوَعِيدِ فِي الظُّلْمِ فِي النُّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ، وَكَمَا قَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ السَّنَةِ الْمَشَاهِيرِ بِتَكْفِيرِ مَنْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وَقْعِهَا. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ قَالَ: نَظَرْتُ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَدَّةً، حَتَّى اتَّفَقَ رَأْيِي

ورأيه: أن مَنْ قال بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فهو كَافِرٌ<sup>(١)</sup>.

وأما الشخص المَعِينُ، إذا قِيلَ: هل تشهدون أنه مِنْ أَهْلِ الوَعِيدِ، وأنه كافر؟ فهذا لا تَشْهَدُ عليه إِلَّا بِأَمْرِ تَجَوُّزٍ مَعَهُ الشَّهَادَةُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْبَغْيِ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى مَعِينٍ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَهُ، وَلَا يَرْحَمُهُ، بَلْ يُخَلِّدُهُ<sup>(٢)</sup> فِي النَّارِ، فَإِنْ هَذَا حُكْمُ الْكَافِرِ بَعْدَ الْمَوْتِ. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاحِشَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ. فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي، أَبْعَثْ عَلَيَّ رَقِييًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ فَقَبِضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدَيَّ قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ

من أعظم البغي أن  
يشهد على معين أن  
الله لا يغفر له

(١) أخرجه الإمام الذهبي في «العلو» ص ١٤٠ من طريق ابن أبي حاتم، حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم، حدثنا علي بن الحسن الكراعي، قال: قال أبو يوسف: ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢٥١ من طريق عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، عن أبيه، قال: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلمت أبا حنيفة رحمه الله ستة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيه على أن من قال: «القرآن مخلوق فهو كافر». وقال البيهقي: رواة هذا كلهم ثقات، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق محمد بن أيوب الرازي، قال: سمعت محمد بن سابق يقول: سألت أبا يوسف، فقلت: أكان أبو حنيفة يقول: القرآن مخلوق؟ قال: معاذ الله، ولا أنا أقوله، فقلت: أكان يرى رأي جهم؟ فقال: معاذ الله ولا أنا أقوله. وقال البيهقي: رواه ثقات.

(٢) في (ب): يخلد.

فادخل الجنة برحمتي، وقال للأخير: اذهبوا به إلى النار. قال أبو هريرة: «والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمة أوبقت دُنياه وآخرته»، وهو حديث حسن<sup>(١)</sup>.

ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غفر للذي قال: «إذا مت فاسحقوني ثم ذروني، ثم غفر الله له لخشيته»<sup>(٢)</sup> وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شك في ذلك، لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقيه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

ثم إذا كان القول في نفسه كفراً، قيل: إنه كفر، والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقاً زنديقاً، فلا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين للإسلام إلا من يكون منافقاً زنديقاً، وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنف: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرّون بالشهادتين، وصنف: مؤمنون باطناً وظاهراً، وصنف أقرّوا به

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١) في الأدب: باب في النهي عن البغي، وسنده حسن.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٣٤٨١) و (٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦)، وابن ماجه

(٤٢٥٥)، والنسائي ١١٣/٤، وأحمد ٢٦٩/٢ من حديث أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً البخاري (٣٤٧٨) و (٦٤٨١) و (٧٥٠٨)،

ومسلم (٢٧٥٧) (٢٧)، وأحمد ١٣/٣ و ١٧ و ٧٧ من حديث أبي سعيد الخدري،

وفي الباب عن حذيفة بنحوه عند البخاري (٣٤٥٢) و (٣٤٧٩) و (٦٤٧٠)، والنسائي

١١٣/٤.

ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة، وكُلُّ مَنْ ثَبِتَ أَنَّهُ كَافِرٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَكَانَ مُقْرَأً بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا زَنْدِيقًا، وَالزَّنْدِيقُ هُوَ الْمُنَافِقُ<sup>(١)</sup>.

١٨٣

وهنا يَظْهَرُ غَلَطُ الطَّرْفَيْنِ، فَإِنَّهُ مِنْ كَفَرٍ كُلِّ مَنْ قَالَ الْقَوْلَ الْمُبْتَدِعَ فِي الْبَاطِنِ، يَلْزِمُهُ أَنْ يُكْفَرَ أَقْوَاماً لَيْسُوا فِي الْبَاطِنِ مُنَافِقِينَ، بَلْ هُمْ فِي الْبَاطِنِ يُجِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ كَانُوا مُذْنِبِينَ<sup>(٢)</sup>، كَمَا ثَبِتَ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ: عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ جِمَارًا: وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ مِنَ الشَّرَابِ، فَأَتَى بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ! مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْعَنَهُ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٣)</sup> وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية، أو المرجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين

(١) في «اللسان»: الزنديق، القائل ببقاء الدهر، فارسي مُعَرَّبٌ، قال في شرح القاموس: الزنديق نسبة إلى الزند، وهو كتاب ماني المجوسي الذي كان في زمن بهرام بن هرمز بن سابور، ويدعي متابعة المسيح عليه السلام، وأراد الصيت، فوضع هذا الكتاب، وخبأه في شجرة، ثم استخرجه، والزند بلغتهم: التفسير، يعني: هذا تفسير لكتاب زرادشت الفارسي، واعتقد فيه الإلهين: النور والظلمة، النور يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، وحرّم إتيان النساء، لأن أصل الشهوة من الشيطان، ولا يتولد من الشهوة إلا الخبيث، وأباح اللواط لانقطاع النسل، وحرّم ذبح الحيوانات، وإذا ماتت، حل أكلها. وانظر «رد المحتار» ٢٤١/٤ - ٢٤٣.

(٢) ني (ب): مذنبين.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٨٠)، والبخاري في «شرح السنة» (٢٦٠٦).

بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها، ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير.

فَمِنْ عَيُوبِ أَهْلِ الْبِدْعِ تَكْفِيرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَمِنْ مَمَادِحِ<sup>(١)</sup> أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَلَا يَكْفُرُونَ.

أهل البدع يكفر بعضهم بعضاً، وأهل السنة والجماعة يخطئون ولا يكفرون

ولكن بقي هنا إشكال يَرُدُّ على كلام الشيخ رحمه الله تعالى، وهو: أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ سَمَّى بَعْضَ الذُّنُوبِ كُفْرًا، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ<sup>(٢)</sup> فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

وقال ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) تحرفت في (ب) إلى: ممازح.

(٢) في (ب): «المؤمن» وهو خطأ.

(٣) أخرجه - من حديث عبد الله بن مسعود - البخاري (٤٨) و (٦٠٤٤) و (٧٠٧٦)، ومسلم (٦٤)، وابن ماجه (٦٩) و (٣٩٣٩)، وأحمد ٣٨٥/١ و ٤١١ و ٤٣٣ و ٤٣٩ و ٤٤٦ و ٤٥٤ و ٤٦٠، والنسائي ١٢٢/٧، والطبراني (٢٤٨) و (٢٥٨) و (٣٠٦)، والحميدي (١٠٤)، والترمذي (١٩٨٣) و (٢٦٣٤) و (٢٦٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٠٥)، والبيهقي (٣٥٤٨)، والخطيب ٨٦/١٠ - ٨٧ و ١٨٥/١٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٣/٥ و ٣٤، و ١٢٣/٨ و ٢١٥/١٠، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٥/١، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٩٤٠) والخطيب ٣٩٧/٣ و ١٤٤/٥، وأبي نعيم ٣٥٩/٨، وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١٧٦/١ و ١٧٨، وابن ماجه (٣٩٤١)، والنسائي ١٢١/٧، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٥/١.

(٤) أخرجه البخاري (٤٤٠٣) و (٦١٦٦) و (٦٧٨٥) و (٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦) (١٢٠)، والنسائي ١٢٦/٧ و ١٢٧، وأبو داود (٤٦٨٦)، وابن ماجه (٣٩٤٣)، وأحمد ٨٥/٢ و ٨٧ و ١٠٤، وابن أبي شيبة ٣٠/١٥، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٨) و (٦٥٩)، وابن حبان (١٨٧) من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري (١٢١) و (٤٤٠٥) =

«وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»<sup>(١)</sup>. متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

= و (٦٨٦٩) و (٧٠٨٠)، ومسلم (٦٥) (١١٨)، وابن ماجه (٣٩٤٢)، والنسائي ١٢٧/٧ - ١٢٨، والدارمي ٦٩/٢، وأحمد ٣٥٨/٤ و ٣٦٣ و ٣٦٦، وابن أبي شيبة ٣٠/١٥، والبخاري (٢٥٥٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٩٤/٣، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧٧) و (٢٠٤٢)، وابن منده في «الإيمان» (٦٥٧) من حديث جرير بن عبد الله. وفي الباب عن أبي بكرة عند البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، وأحمد ٣٩/٥ و ٤٩، والنسائي ١٢٧/٧، والطبراني في «الصغير» ١٥٣/١، والخطيب ٢٤٦/٨. وعن ابن عباس عند البخاري (١٧٣٩) و (٧٠٧٩)، والترمذي (٢١٩٣)، وأحمد ٢٣٠/١.

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (١١) (٦٠)، والترمذي (٢٦٣٧)، ومالك ٩٨٤/٢، وأحمد ١٨/٢ و ٤٤ و ٤٧ و ٦٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٢، والحميدي (٦٩٨)، والبخاري (٣٥٥٠) و (٣٥٥١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٩) و (٤٤٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٨/١ و ٣٦٩، وابن منده في «الإيمان» (٥٩٤) و (٥٩٥) و (٥٩٦) و (٥٩٧)، وأبوداود (٤٦٨٧)، وابن حبان (٢٤٩) و (٢٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤) و (٢٤٥٩) و (٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وابن حبان (٢٥٤) و (٢٥٥)، وأبونعيم ٢٠٤/٧، والبخاري (٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (٥٢٢) و (٥٢٣) و (٥٢٤) و (٥٢٥) و (٥٢٦)، وأبوداود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٤)، والنسائي ١١٦/٨، وأحمد ١٨٩/٢ من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه البخاري (٣٣) و (٢٦٨٢) و (٢٧٤٩) و (٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي ١١٧/٨ من حديث أبي هريرة بلفظ: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر» وهو عند البخاري (٣٥)، وابن منده (٥٢٧) و (٥٢٨)، وفي الباب عن ابن مسعود نحوه أخرجه النسائي ١١٧/٨، وأبونعيم ٤٣/٥، وابن منده (٥٣١).

وقال ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ: «بَيَّنَ الْمُسْلِمَ، وَبَيَّنَ الْكُفْرَ تَرَكَّ الصَّلَاةَ» رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ» رواه الحاكم بهذا اللفظ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) و (٥٥٧٨) و (٦٧٧٢) و (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥)، وابن ماجه (٣٩٣٦)، والنسائي ٦٤/٨ و ٦٥ و ٣١٣، والدارمي ٨٧/٢ و ١١٥، وأحمد ٢٤٣/٢ و ٣١٧ و ٣٧٦ و ٣٨٦ و ٤٧٩، والبغوي (٤٦) و (٤٧)، وابن حبان (١٨٦)، وأبونعيم ١٦٤/٣ و ٣٢٢ و ٣٦٩ و ٢٥٦/٦ و ٢٤٨/٩، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٠٤)، والحميدي (١١٢٨)، وابن أبي شيبة ١٩٤/٨ و ٣٢/١١ من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٦٧٨٢) و (٦٨٠٩)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣٥/٥ و ١٦٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٢٣) و (١١٦٧٩) و (١١٧٩٩) و (١٣٣٠٤) من حديث ابن عباس، وأخرجه أحمد ١٣٩/٦، وابن أبي شيبة ١٩٤/٨ و ١٤/١١ و ٣٢ من حديث عائشة بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٢)، وأحمد ٣٧٠/٣ و ٣٨٩، والدارمي ٢٨٠/١، وابن أبي شيبة ٣٣/١١، وأبو داود (٤٦٧٨)، والترمذي (٢٦١٨)، وابن ماجه (١٠٧٨)، والنسائي كما في «التحفة» ٣٢٠/٢، وأبونعيم ٢٧٦/٦ و ٢٥٦/٨، والخطيب ١٨٠/١٠، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٢٦/٤ - ٢٢٧، والبغوي (٣٤٧)، والبيهقي ٣٦٦/٣.

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وابن الجارود (١٠٧)، والبيهقي ١٩٨/٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤٤/٣ - ٤٥، والدارمي ٢٥٩/١، وأحمد ٤٠٨/٢ و ٤٢٩ و ٤٧٦ وإسناده قوي.

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٩٧ وهو صحيح.

وقال ﷺ: «ثَنَانٍ فِي أُمِّي هُمَا كُفْرٌ: الطُّغْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»<sup>(١)</sup> ونظائر ذلك كثيرة.

١٨٤  
الاتفاق على  
أن مرتكب  
الكبيرة لا يخرج  
من الإيمان  
والإسلام

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة، لكان مرتداً يُقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنى والسرقة، وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٧٨]. فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله<sup>(٣)</sup> أخاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (٦٧)، وأحد ٣٧٧/٢ و ٤٤١ و ٤٩٦، وابن منده في «الإيمان» (٦٦٠) و (٦٦٢) و (٦٦٣).

(٢) في «زاد المسير» قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ أي: من دم أخيه، أي: ترك له القتل، ورضي منه بالدية، ودل قوله: ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ على أن القاتل لم يخرج عن الإسلام.

(٣) في (ب): أو جعله، وهو خطأ.



ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدلُّ على أن الزاني والسارق والقاذف<sup>(١)</sup> لا يُقتل، بل يُقام عليه الحدُّ، فدلَّ على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ لِأَخِيهِ مَظْلَمَةٌ مِنْ عَرَضٍ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دَرَاهِمَ وَلَا دِينَارَ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَحَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ، أَحَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ، فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَلْقَى فِي النَّارِ»، أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقَّه.

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ماتعدون المفلس فيكم؟ قالوا: المفلسُ فينا مَنْ لَا لَهُ دَرَاهِمَ وَلَا دِينَارَ قال: المفلسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ حَسَنَاتٌ أَمْثَالُ الْجِبَالِ قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَأَخَذَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيَقْتَصِرُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِذَا فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾

(١) في (ب): القاذف والسارق.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) و (٦٥٣٤)، والترمذي (٢٤١٩)، والطيالسي (٢٣٢٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٧٠/١، وأحمد ٤٣٥/٢ و ٥٠٦ من حديث أبي هريرة، ولم يخرجهم مسلم كما ذكر المؤلف. ولا يوجد اللفظ الذي ذكره المؤلف في مصادر تحريجه.

(٣) رقم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة ولفظه عنده: أن رسول الله ﷺ، قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: «إنَّ المفلس من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيَتْ حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحَتْ عليه، ثم طرح في النار». وأخرجه الترمذي (٢٤١٨)، وأحمد ٣٠٣/٢ و ٣٣٤ و ٣٧٢.

[هود: ١١٤]. فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسناتٍ تمحو سيئاته، وهذا مبسوط في موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حُكم الآخرة، فإنَّهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلَّد في النار، لكن قالت الخوارج: نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظي فقط.

وأهل السنة أيضاً متفقون على أنه يستحق الوعيد المرتب على ذلك الذنب. كما وردت به النصوص، لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، ولا ينفع مع الكفر طاعة! وإذا اجتمعت نصوص الوعيد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد، التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة؛ تبين لك فساد القولين. ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى.

١٨٥

ثم بعد هذا الاتفاق بين أهل السنة اختلفوا لفظياً لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، ككفرًا دُونَ كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دُونَ إيمان؟ وهذا الاختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى «الإيمان»: هل هو قولٌ وعمل يزيد<sup>(١)</sup> وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن مَنْ سماه الله تعالى ورسوله كافراً نسميه كافراً، إذ من<sup>(٢)</sup> الممتنع أن يُسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رسوله مَنْ تقدم ذكره كافراً، ولا نُطلق عليهما اسم الكفر، ولكن من قال: إن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، قال:

الكفر نوعان  
اعتقادي وعلمي

(١) في (ب): ويزيد.

(٢) في (ب): ومن الممتنع.

هو كفر عَمَلِيٍّ لا اعتقاديٍّ، والكفر عنده على مراتب، كفرٌ دون كفر، كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمان: هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان، والكفر: هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازيٌّ غير حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس<sup>(١)</sup>، إنها سُمِّيت إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها على الإيمان، أولدلالتها على الإيمان، إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يُحَكَّم بإسلام الكافر إذا صَلَّى كصلاتنا، فَلَيْسَ بَيْنَ فَهَاءِ الْمِلَّةِ نَزَاعٌ فِي أَصْحَابِ الذُّنُوبِ، إذا كانوا مقرّين باطناً وظاهراً<sup>(٢)</sup> بما جاء به الرُّسُولُ وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قَوْلٌ من يقول بتخليدِهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصّب من بعضهم، وإلزامه لمن يُخَالِفُ قَوْلَهُ بما لا يلزمه، والتشنيع عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادلوا بالتي هي أَحْسَنُ، فكيف لا يَعْدِلُ بعضُنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ الآية [المائدة: ٨].

(١) هو بهذا اللفظ في الطيالسي (٧٢٢)، والنسائي كما في «التحفة» ٥١/٢، و«الفتح» ٩٦/١، من حديث البراء ومعناه في صحيح البخاري (٤٠) و(٤٤٨٦) من حديث البراء أيضاً.  
(٢) في (ب): ظاهراً وباطناً.

وهنا أَمْرٌ يَجِبُ أَنْ يُتَقَطَّنَ لَهُ، وهو: أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وقد يكون مَعْصِيَةً: كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً، وَيَكُونُ كُفْرًا: ١٨٦ إما مجازيًّا، وإما كُفْرًا أَصْغَرَ، عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَذَلِكَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ: فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ مَخِيرٌ فِيهِ، أَوْ اسْتِهَانٌ بِهِ مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ؛ فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَعَلِمَهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَّلَ عَنْهُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعُقُوبَةِ؛ فَهَذَا عَاصٍ، وَيُسَمَّى كَافِرًا كُفْرًا مُجَازِيًّا، أَوْ كُفْرًا أَصْغَرَ. وَإِنْ جَهِلَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهَا، مَعَ بَذْلِ جَهْدِهِ، وَاسْتِفْرَاغِ وَسْعِهِ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ وَأَخْطَا، فَهَذَا مَخْطِئٌ، لَهُ أَجْرٌ<sup>(١)</sup> عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ مَغْفُورٌ.

وَأَرَادَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا نَقُولُ: لَا<sup>(٢)</sup> يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبُ لِمَنْ عَمِلَهُ» مَخَالَفَةَ الْمَرَجَّةِ، وَشَبَهَتُهُمْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ لِبَعْضِ الْأَوَّلِينَ، فَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ إِنْ لَمْ يَتَوْبُوا مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ قُدَّامَةُ بْنُ مَظْعُونٍ<sup>(٣)</sup> شَرِبَ الْخَمْرَ بَعْدَ تَحْرِيمِهَا هُوَ وَطَائِفَةٌ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى:

(١) فِي (ب): لَهُ حُكْمٌ آخَرُ.

(٢) فِي (ب): وَلَا.

(٣) فِي الْأَصُولِ قُدَّامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَهُوَ قُدَّامَةُ بْنُ مَظْعُونٍ بْنُ وَهْبٍ بْنِ حِذَافَةَ بْنِ جَمْعِ الْقُرَشِيِّ، يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو، وَقِيلَ: أَبُو عَمْرٍو، وَهُوَ أَخُو عَثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَخَالَ حَفْصَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَيْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ مَعَ أَخُوهِ عَثْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَسَائِرَ الْمَشَاهِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٦هـ) وَلَهُ ثَمَانٌ وَسِتُّونَ سَنَةً. مُتَرَجِمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١/١٦١ - ١٦٢. وَخَبَرَهُ هَذَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٧٠٧٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ ٣١٦/٨ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ رِبْعَةً - وَكَانَ أَبُوهُ شَهِيدًا بَدْرًا -: أَنَّ عَمْرِينَ الْخَطَّابَ اسْتَعْمَلَ قُدَّامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ عَلَى الْبَحْرَيْنِ... وَرَجَالَهُ =

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا  
وَعَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، الآية، فلما ذُكِرَ ذلكَ لِعمر بن  
الخطاب رضي الله عنه، اتَّفَقَ هو وعليُّ بنُ أبي طالبٍ وسائرُ الصحابةِ  
على أنَّهم إن اعترفوا بالتحريم، جُلِدُوا، وإن أَصْرُوا على استحلالها  
قُتِلُوا، وقال عمر لِقُدامة: أخطأت استُك الحُفْرة، أما إنك لو اتقيت،  
وَأَمَنْتَ، وَعَمِلْتَ الصَّالِحَاتِ، لم تَشْرَبِ الخمر.

وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرَّم الخمر،  
وكان تحريمها بعد وقعة أُحد، قال بَعْضُ الصحابة: فكيف بأصحابنا  
الذين ماتوا وَهُمْ يشربون الخمر؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية<sup>(١)</sup>، بَيَّن فيها

= ثقات، وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» ٥٤٦/٩ من طريق ابن فضيل، عن عطاء بن  
السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، قال: شرب قوم من أهل الشام  
الخمر، وعليهم يزيد بن سفيان، وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى  
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ وفيه أن عمر كتب إلى يزيد أن يبعث  
بهم إلي، واستشار الناس في أمرهم، فأشار علي أن يستبيهم، فلأن تابوا جلدتهم ثمانين  
لشرب الخمر، وإن لم يتوبوا ضرب رقابهم، لكونهم كذبوا على الله، وشرعوا في دينه  
ما لم يأذن به الله، فاستأبهم فتأبوا، فضربهم ثمانين ثمانين. ورواه ابن حزم في «المحل»  
٢٨٧/١١ بنحوه من طريق الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب،  
عن جحادة بن دثار: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام... وانظر  
«فتح الباري» ٧٠/١٢، و«المغني» ٣٠٤/٨ لابن قدامة.

(١) أخرجه من حديث البراء بن عازب الترمذي (٣٠٥٠) و(٣٠٥١)، والطيالسي (٧١٥)،  
والطبري (١٢٥٢٨) و(١٢٥٢٩)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان  
(١٣٧٣) و(١٧٤٠)، وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي (٣٠٥٢)، وأحمد  
٢٣٤/١ و٢٧٢ و٢٩٥، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ١٤٣/٤،  
وأقره الذهبي. وعن أنس بن مالك عند البخاري (٢٤٦٤) و(٤٦١٧) و(٤٦٢٠)  
و(٥٥٨٠) و(٥٥٨٢) و(٥٥٨٣) و(٥٥٨٤) و(٥٦٠٠) و(٥٦٢٢) و(٧٢٥٣)،  
وأحمد ٢٢٧/٣، والدارمي ١١١/٢.

أَنْ مِنْ طَعَمَ الشَّيْءِ فِي الْحَالِ الَّتِي لَمْ يُحَرِّمْ فِيهَا، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ الْمُصْلِحِينَ، كَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، ثُمَّ إِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ نَدِمُوا وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ أَخْطَؤُوا، وَأَيَسُّوا مِنَ التَّوْبَةِ، فَكُتِبَ عُمْرٌ إِلَى قُدَامَةِ يَقُولُ لَهُ: ﴿حَمَّ \* تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ \* غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ١ - ٣]. مَا أَدْرِي أَيُّ ذَنْبِكَ أَعْظَمُ؟ اسْتِحْلَاكَ الْمُحَرَّمَ أَوْ لَا؟ أَمْ يَأْسُكَ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ ثَانِيًا؟ وَهَذَا الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

قوله: «وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَفْقَوْا عَنْهُمْ وَيَدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئَتِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَقْنَطُهُمْ».

ش: وعلى المؤمن أن يعتد هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُوا﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُوا﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا﴾ [المائدة: ٤٤] ومدح أهل الخوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ \* وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ \* أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٦١]. وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ

ما ينبغي على المؤمن أن يعتد به في حق نفسه وفي حق غيره

اللَّهِ، ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءَ آتٍ وَأُقْلِبُ بِهِمُ وَجِلَةً﴾ [المؤمنون: ٦٠] أَمْرُ الَّذِي يَزْنِي وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَسْرِقُ؟ قَالَ: «لا، يَا ابْنَةَ الصَّدِيقِ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ بَصُومٌ وَيُصَلِّي وَيَتَصَدَّقُ وَيَخَافُ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>. قَالَ الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَمِلُوا - وَاللَّهِ - بِالطَّاعَاتِ، وَاجْتَهِدُوا فِيهَا، وَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ جَمَعَ إِحْسَانًا وَخَشْيَةً، وَالْمُنَافِقَ جَمَعَ إِسَاءَةً وَأَمْنًا. انْتَهَى.

١٨٨ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]. فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ رَجَاءَهُمْ مَعَ إِيْتَانِهِمْ بِهِ<sup>(٢)</sup> الطَّاعَاتِ فَالرَّجَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْإِيْتَانِ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي اقْتَضَتْهَا حِكْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى، شَرْعُهُ وَقَدْرُهُ وَثَوَابُهُ وَكَرَامَتُهُ. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ أَرْضٌ يُؤْمَلُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ مِنْ مَغْلَلِهَا مَا يَنْفَعُهُ، فَأَهْمَلَهَا وَلَمْ يَحْرُثْهَا وَلَمْ يَنْذِرْهَا، وَرَجَا أَنَّهُ يَأْتِي مِنْ مَغْلَلِهَا مِثْلَ مَا يَأْتِي مَنْ حَرَثَ وَزَرَعَ وَتَعَاهَدَ الْأَرْضُ؛ لَعَدَّهُ النَّاسُ مِنْ أَسْفَهِ السَّفَهَاءِ! وَكَذَا لَوْ رَجَا، وَحَسَّنَ ظَنَّهُ أَنْ يَجِيئَهُ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ! أَوْ يَصِيرَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الْعِلْمِ وَحِرْصِ تَامٍ! وَأَمْثَالُ ذَلِكَ. فَكَذَلِكَ مَنْ حَسَّنَ ظَنَّهُ، وَقَوِيَ رَجَاؤُهُ فِي الْفَوْزِ بِالدرجاتِ الْعُلَى، وَالنَّعِيمِ الْمَقِيمِ مِنْ غَيْرِ طَاعَةٍ وَلَا تَقَرُّبٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِامْتِنَالِ أَوَامِرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ.

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَنْ رَجَا شَيْئًا، اسْتَلْزَمَ رَجَاؤُهُ أُمُورًا:

من رجا شيئاً  
استلزم رجاؤه  
أموراً

(١) أخرجه الترمذي (٣١٧٥)، وأحمد ١٥٩/٦ و٢٠٥، وابن ماجه (٤١٩٨)، والحميدي (٢٧٥)، ورجاله ثقات، إلا أن عبدالرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني رواه عن عائشة لم يدرهاها.  
(٢) في (ب): هذه.

أحدها: محبة ما يَرْجُوهُ.

الثاني: خَوْفُهُ مِنْ فَوَاتِهِ.

الثالث: سَعْيُهُ فِي تَحْصِيلِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ.

وأما رجاء لا يُقَارِنُهُ شيء من ذلك، فهو من باب الأمانِيِّ، والرجاء شيءٌ، والأمانِي شيءٌ آخر، فكلُّ راجٍ خائفٌ، والسائرُ على الطريق إذا خاف أسرع السيرَ مخافةً الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. فالمشركُ لا تُرَجَى له المغفرةُ، لأن الله نفى عنه المغفرةَ، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه.

وفي «معجم الطبراني»: «عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةُ دَوَائِنَ: دِيْوَانٌ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ مِنْهُ شَيْئًا، وَهُوَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. وَدِيْوَانٌ لَا يَتْرُكُ اللَّهُ مِنْهُ شَيْئًا، وَهُوَ مَظَالِمُ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَدِيْوَانٌ لَا يَعْبَأُ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ ظُلْمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفت عِبَارَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، وَسَتَاتِي الْإِشَارَةَ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ فِي النَّارِ لَا يُخْلَدُونَ».

---

(١) أخرجه أحمد ٢٤٠/٦، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٣/٢، والحاكم في «المستدرک» ٥٧٥/٤ و ٥٧٦ من طريقين عن صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة، وصححه الحاكم، ورواه الذهبي بقوله: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة، ولفظه عندهم: «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان...»، ولم نجده في «معجم الطبراني الكبير» ولا في «المعجم الصغير»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٤٨/١٠ واقتصر في نسبه على أحمد.



ولكن ثم أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة، من قلة الحياء، وعدم المبالاة، وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر، وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره.

وأيضاً: فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يُعفى لغيره، فإن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة<sup>(١)</sup>:

السبب الأول: التوبة، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠] والفرقان: [٧٠]. ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]، والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامة؟ حتى لو تاب من ذنب، وأصر على آخر لا تقبل<sup>(٢)</sup>؟ والصحيح أنها تقبل<sup>(٣)</sup>. وهل يجب الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب، وإن لم يتب منها؟ أم لا بد مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتى لو أسلم وهو مصر على الزنى وشرب الخمر مثلاً، هل لا يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنى، وشرب الخمر؟ أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوب توبة عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام، وكون التوبة سبباً لغفران الذنوب، وعدم المؤاخذه بها، مما لا خلاف فيه بين الأمة، وليس شيء

(١) انظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٤٨٧/٧ - ٥٠١.

(٢) في (ب): أنها لا تقبل، وهو خطأ.

(٣) انظر «مدارج السالكين» ٢٧٣/١ - ٢٧٦.

يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا﴾، وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ﴾ الآية، [الزمر: ٥٤].

السَّبَبُ الثاني: الاستِغْفَار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارة يُذَكَّرُ وَحْدَهُ، وتارة يُقَرَّنُ بالتوبة، فإن ذكر وَحْدَهُ دخل معه التوبة، كما إذا ذُكِرَتِ التوبة وَحْدَهَا شَمِلَتِ الاستغفار، فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يَتَضَمَّنُ التوبة، وكُلُّ واحد منهما يَدْخُلُ في مسمى الآخر عِنْدَ الإطلاق، وأما عِنْدَ اقتران إحدى اللفظتين<sup>(١)</sup> بالأخرى، فالاستغفار: طَلَبُ وقاية شرٍّ ما مضى، والتوبة: الرُّجُوعُ وَطَلَبُ وقاية شرٍّ ما يَخَافُهُ في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظيرُ هذا: الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ، إذا ذُكِرَ أَحَدُ اللفظين<sup>(٢)</sup> شَمِلَ الآخر، وإذا ذُكِرَا معاً، كان لِكُلِّ منهما معنى، قال تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ [المجادلة: ٤]. ﴿وَإِنْ تُخَفُّوهُا وَتُوْتُوها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. لا خِلَافَ أن كُلَّ واحدٍ من الاسمين في هذه الآيات لما أفرد شَمِلَ الْمُقِلَّ وَالْمُعْدِمَ، ولما قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. كان الْمُرَادُ بأحدهما المقل، والآخر المُعْدِم<sup>(٣)</sup>، على خلاف فيه.

(١) في (ج): اللفظين.

(٢) في (ب): اللفظتين.

(٣) في (ب): المعدوم، وكلاهما بمعنى، فالمُعْدِمُ: هو الذي لا يملك شيئاً، قال رؤية:

قالت بناتُ العَمِّ يا سَلَمَى وإن كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإن

وكذلك: الإثم والعدوان، والبرُّ والتقوى، والفسوقُ والعصيان.  
ويقربُ من هذا المعنى<sup>(١)</sup>: الكفرُ والنفاقُ، فإن الكفرَ أعمُّ، فإذا  
ذُكِرَ الكفرُ، شَمِلَ النفاقَ، وإن ذُكِرَا معاً، كان لكل منهما معنى. وكذلك  
الإيمانُ والإسلامُ، على ما يأتي الكلامُ فيه، إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

السببُ الثالث: الحَسَنَاتُ، فإن الحسنةَ بعشر أمثالها، والسيئةُ  
بمثلها، فالْوَيْلُ لِمَنْ غَلَبَتْ آحَادُهُ أَعْشَارُهُ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ  
يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ  
تَمْحُهَا»<sup>(٣)</sup>.

السبب الرابع: المصائبُ الدنيوية، قال ﷺ: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ  
مِنْ وَصَبٍ وَلَا نَصَبٍ، وَلَا غَمٍّ وَلَا هَمٍّ»<sup>(٤)</sup> وَلَا حَزَنٍ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا  
إِلَّا كَفَرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»<sup>(٥)</sup>. وفي «المسند»: أنه لما نزل قوله تعالى:

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «الفتاوى» ١٦٢/٧ - ١٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٨٧)، والدارمي ٣٢٣/٢، وأحمد ١٥٣/٥ و ١٥٨، وأبو نعيم  
٣٧٨/٤ من حديث أبي ذر، ولفظه بتمامه: «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة  
تمحها وخالق الناس بخلق حسن». وأخرجه أحمد ٢٢٨/٥ و ٢٣٦، وأبو نعيم  
٣٧٦/٤، والطبراني في «الصغير» ١٩٢/١، و«الكبير» (٢٩٧) (٢٩٨) من حديث  
معاذ بن جبل، وأورده الترمذي بعد حديث أبي ذر.

(٤) في (ب): ولا غم ولا حزن.

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٤١) و (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد  
وأبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٩٦٦)، وأحمد ٣٠٢/٢ و ٣٣٥ و ١٨/٣ و ٤٨ و ٦١  
و ٨١، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٢)، وأبو يعلى الموصلي (١٢٣٧) و (١٢٥٦).  
وأخرجه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢) من حديث عائشة بلفظ: «ما من  
مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه، حتى الشوكة يشاكها» وهو في «مشكل الآثار»  
للطحاوي ٦٩/٣.

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأئنا لم نعمل سوءاً؟ فقال: «يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصَيِّكُ اللَّوَاءَ؟ فَذَلِكَ مَا تُجْزَوْنَ بِهِ»<sup>(١)</sup>. فالمصائبُ نفسُها مكفرةٌ، وبالصبر عليها يُثَابُ العبدُ، وبالتسخط<sup>(٢)</sup> يَأْتُمُ، فالصبرُ والتسخط<sup>(٣)</sup> أمرٌ آخرٌ غيرُ المصيبة، فالمصيبةُ من فعلِ الله لا من فعلِ العبد، وهي جزاءٌ من الله للعبد على ذنبه، ويُكَفِّرُ ذنبه بها، وإنما يُثَابُ المرءُ ويَأْتُمُ على فعله، والصبرُ والتسخطُ من فعله، وإن كان الثوابُ والأجرُ قد يَحْصُلُ بغيرِ عملٍ من العبد، بل هَدِيَّةٌ من الغير، أو فضلٌ من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِي مَنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]. فنفسُ المَرَضِ جزاءٌ وكفارةٌ لما تقدم.

(١) أخرجه أحمد ١١/١، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (١١١)، والطبري (١٠٥٢٣) و (١٠٥٢٨)، وأبو يعلى (٩٨) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٠١)، والحاكم ٧٤/٣، والبيهقي ٣٧٣/٣ من طريق أبي بكر بن أبي زهير، قال: أخبرت أن أبا بكر رضي الله عنه قال: يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية: ﴿ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به﴾ فكل سوء عملناه جزينا به؟ فقال رسول الله ﷺ: «غفر الله لك يا أبا بكر أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصَيِّكُ اللَّوَاءَ؟ قال: بلى، قال: هو ما تجزون به» وإسناده ضعيف، لانقطاعه، فإن أبا بكر بن أبي زهير الثقفي من صفار التابعين، وهو مستور لم يذكر بجرح ولا تعديل، ومع ذلك، فقد صححه ابن حبان (١٧٣٤)، والحاكم ٧٤/٣ - ٧٥، ووافقه الذهبي، لكن يشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد (٧٣٨٠)، ومسلم (٢٥٧٤) قال: لما نزلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبه أوالشوكة يشاكها». وفي الباب عن عائشة عند الطبري (١٠٥٣٠) و (١٠٥٣٢)، وصححه ابن حبان (١٧٣٦)، وانظر «مسند أبي بكر» رقم (٢٠).

(٢) في (ج): وبالتسخط.

(٣) في (ج): والتسخط.

وكثيراً ما يُفهم من الأجرِ غُفْرَانُ الذنوب، وليس ذلك مَذْلُولَهُ، وإنما يَكُونُ من لازمه.

السَّبَبُ الخامسُ: عذابُ القَبْرِ. ويأتي الكلامُ عليه، إن شاء الله تعالى.

السَّبَبُ السادسُ: دُعَاءُ المؤمنين واستغفارهم في الحياةِ وبعْدَ الممات.

السَّبَبُ السابعُ: ما يُهْدَى إليه بَعْدَ المَوْتِ، مِن ثوابِ صدقةٍ، أو قِرَاءَةٍ، أو حَجٍّ، ونحو ذلك، ويأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

السَّبَبُ الثامنُ: أهوالُ يومِ القيامةِ وشدائده.

السَّبَبُ التاسعُ: ما ثبت في «الصحيحين»: «أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا عَبَرُوا الصَّرَاطَ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

السَّبَبُ العاشرُ: شفاعَةُ الشافعين، كما تَقَدَّمَ عندَ ذكرِ الشفاعَةِ وأقسامِها.

السَّبَبُ الحادي عشر: عَفْوُ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ مِنْ غَيْرِ شفاعَةٍ، كما قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. فإن كان ممن لم يشأ الله أن يَغْفِرَ له لِعِظَمِ جُرْمِهِ، فلا بُدَّ مِنْ دخوله إلى الكِبَرِ، ليَخْلُصَ طَيِّبُ إيمانه من خَبَثِ معاصيه، فلا يبقى في النار مَنْ في

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و(٦٥٣٥)، وأحمد ١٣/٣ و ٥٧ و ٦٣ و ٧٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٦)، والطبري ٣٧/١٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٣٧) و (٨٣٨) و (٨٣٩)، وأبو يعلى (١١٨٦)، وليس هو في مسلم كما ظن الشارح.

قلبه أدنى أدنى أدنى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، بَلْ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَمَا تَقْدُمُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الأمرُ كذلك، امتنعَ القَطْعُ لأحدٍ معيّنٍ من الأمة، غَيْرَ مَنْ شَهِدَ لَهُ الرّسولُ ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخافُ عليهم.

قوله: «وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلِ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ».

الجمع بين الخوف  
والرجاء

ش: يجب أن يَكُونَ الْعَبْدُ خَائِفًا رَاجِيًا، فَإِنَّ الْخَوْفَ الْمَحْمُودَ الصَّادِقَ مَا حَالَ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ مُحَارِمِ اللَّهِ، فَإِذَا تَجَاوَزَ ذَلِكَ، خِيفَ مِنْهُ الْيَأْسُ وَالْقَنُوطُ. والرجاء المحمود: رجاء رَجُلٍ عَمِلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنْ اللَّهِ، فَهُوَ رَاجٍ لثَوَابِهِ<sup>(٢)</sup> أَوْ<sup>(٣)</sup> رَجُلٍ أَذْنَبَ ذَنْبًا، ثُمَّ تَابَ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ رَاجٍ لِمَغْفِرَتِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

أما إذا كان الرَّجُلُ مَتَمَادِيًا فِي التَّفْرِيطِ وَالْخَطَايَا، يَرْجُو رَحْمَةَ اللَّهِ بِلا عَمَلٍ، فَهَذَا هُوَ الْغُرُورُ وَالتَّمَنِي وَالرَّجَاءُ الْكَاذِبُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الرُّوْذُبَارِيُّ<sup>(٤)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ كَجَنَاحِي الطَّائِرِ إِذَا اسْتَوَيَا،

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٣.

(٢) في (ب) و (ج): لثوابها.

(٣) في (ب): و.

(٤) ترجمه الخطيب في «تاريخه» ١/ ٣٢٩ - ٣٣٣، فقال: محمد بن أحمد بن القاسم، أبو علي الروذباري من كبار الصوفية، سكن مصر، وكان من أهل الفضل والفهم، وله تصانيف حسان في التصوف، نقلت عنه، وأنشد له من نظمه أبيات، وقال: توفي سنة (٣٢٢هـ).

استوى الطَّيْرُ، وتَمَّ طيرَانُهُ، وإذا نَقَصَ أَحَدُهُمَا، وقع فيه النِّقْصُ، وإذا ١٩١  
ذهبا، صار الطَّائِرُ في حدِّ الموت.

وقد مدح الله أَهْلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتُ أُنَاءَ  
الَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]، الآية.  
وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ الآية  
[السجدة: ١٦]. فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك، لكان أَمْنًا،  
وَالْخَوْفُ يستلزم الرَّجَاءَ، ولولا ذلك، لكان قُنُوطًا وَيَأْسًا. وَكُلُّ أَحَدٍ إذا  
خَفَفَتْ هَرَبَتْ مِنْهُ، إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَإِنَّكَ إِذَا خَفَفَتْ هَرَبَتْ إِلَيْهِ، فَالْخَائِفُ  
هَارِبٌ مِنْ رَبِّهِ إِلَى رَبِّهِ.

وقال صاحب «منازل السائرین» رحمه الله: الرَّجَاءُ أَضْعَفُ مَنَازِلِ  
المرید<sup>(١)</sup>، وفي كلامه نظر، بل الرَّجَاءُ وَالْخَوْفُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مِنْ  
أَشْرَفِ مَنَازِلِ الْمَرِيدِ، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ  
وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيُظَنِّ بِي<sup>(٢)</sup> مَا شَاءَ<sup>(٣)</sup>» وفي «صحيح  
مسلم» عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ قَبْلَ

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» ٣٧/٢ - ٤١، فقد قال ابن القيم بعد أن أورد الكلام  
المذكور: شيخ الإسلام - يريد صاحب منازل السائرین - حبيب إلينا، والحق أحب  
إلينا منه، وكل من عدا المعصوم صلى الله عليه وسلم، فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن  
نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم يبين ما فيه، وما هنا من الاعتراض لخصه الشارح  
منه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» ٤٩١/٣ و ١٠٦/٤ من حديث واثلة بن الأسقع،  
وصححه ابن حبان (٢٤٦٨)، وأما الرواية المتفق عليها من حديث أبي هريرة، فقد  
تقدم تحريجها في الصفحة ٤٢٢، وليس فيها: «فليظن بي ما شاء». ووهم من نسبه إلى  
«الصحيحين» بهذا اللفظ.

موته بثلاث: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِرَبِّهِ»<sup>(١)</sup>، ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يَكُونَ رجاءه في مرضه أَرْجَحَ مِنْ خوفه، بخلاف زمن الصحة، فَإِنَّهُ يَكُونَ خَوْفُهُ أَرْجَحَ مِنْ رجائه.

وقال بعضهم: مَنْ عَبْدَ الله بالحب وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>، فهو زنديق، وَمَنْ عبده بالخوف وحده فهو حَرُورِيٌّ<sup>(٣)</sup>، ومن عبده بالرجاء وَحْدَهُ، فهو مرجيء<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ عَبْدَهُ بالحب والخوف والرجاء، فهو مؤمن مُوَحَّدٌ، ولقد أحسن محمود الوراق<sup>(٥)</sup> في قوله:

لَوْ قَدْ رَأَيْتَ الصَّغِيرَ مِنْ عَمَلِ الْـ      خَيْرِ ثَوَابًا عَجِبْتَ مِنْ كِبَرِهِ  
أَوْ قَدْ رَأَيْتَ الْحَقِيرَ مِنْ عَمَلِ الشَّـ      رَّ جَزَاءً أَشْفَقْتَ مِنْ حَذَرِهِ  
قوله: «وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ».

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمه الله إلى الرَّدِّ على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة. وفيه تقرير لما قال أولاً: «إِنَّهُ لَا يُكْفَرُ

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبو داود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٦٧)، وأحمد ٢٩٣/٣ و ٣٢٥ و ٣٣٠ و ٣٩٠، والطيالسي (١٧٧٩)، والخطيب ٣٤٧/١٤ - ٣٤٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٨٧/٥ و ١٢١/٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أي: متشدد، والحروري نسبة إلى حروراء على ميلين من الكوفة، يقال لمن يعتقد مذهب الخوارج، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبلدة المذكورة.

(٤) في هامش (أ) و(ب) مانصه: حاشية بخط المؤلف رحمه الله: في اشتقاق اسم المرجية قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرجاء، وكان المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر.

(٥) هو محمود بن حسن الوراق، له نظم سائر في المواعظ والحكم، روى عنه ابن أبي الدنيا، وفي «الكامل» للمبرد تنف من شعره، توفي في خلافة المعتصم في حدود الثلاثين والمئتين. مترجم في «السير» ٤٦١/١١.



أَحَدٌ<sup>(١)</sup> من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله» وتقدم الكلام على هذا المعنى .

قوله: «وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ، وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتَّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأُولَى».

اختلف النَّاسُ فيما يقع عليه اسْمُ الْإِيمَانِ اختلافاً كثيراً: فذهب مالكٌ والشافعيُّ وأحمد والأوزاعي<sup>(٢)</sup> وإسحاقُ بْنُ رَاهُوَيْه، وسائرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِلَى أَنَّهُ تَصَدِيقٌ بِالْجَنَانِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ<sup>(٣)</sup>.

الاختلاف فيما يقع عليه اسم الإيمان ١٩٢

وذهب كثيرٌ من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أَنَّهُ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ رُكْنٌ زَائِدٌ لَيْسَ بِأَصْلِيٍّ، وَإِلَى

---

(١) فِي (ب): لَا يَكْفُرُ أَحَدًا.

(٢) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ يُحَيْمِدِ الْأَوْزَاعِيِّ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَعَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، كَانَ يَسْكُنُ بِمَحَلَّةِ الْأَوْزَاعِ، وَهِيَ الْعَقِيبَةُ الصَّغِيرَةُ ظَاهِرُ بَابِ الْفَرَادِيسِ بِدِمَشْقَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْرُوتٍ مُرَابِطاً بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ. وَكَانَ خَيْرِيًّا، فَاضِلًا، مَأْمُونًا، كَثِيرَ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ. تَوَفِيَ سَنَةَ (١٥٧هـ). مُتَرَجِمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٠٧/٧ - ١٣٤.

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ أَيْضًا، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْإِيمَانُ هُوَ الْعَمَلُ وَالنُّطْقُ وَالْإِعْتِقَادُ، وَالْفَارَقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَعْمَالَ شَرْطًا فِي صَحَّتِهِ، وَالسَّلَفُ جَعَلُوهَا شَرْطًا فِي كَمَالِهِ. وَانْظُرْ «شَرْحُ السَّنَةِ» ٨٣٠/٤ - ٨٥١ لَلْكَاتِنِيِّ، وَ«الْإِيمَانُ» ص ٥٣ - ٦٦ لِأَبِي عَبِيدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَ«عَمْدَةُ الْقَارِي» ١٠٢/١ وَمَا بَعْدَهَا.

هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم<sup>(٢)</sup> مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون: بأنهم يَسْتَحِقُّونَ الوَعِيدَ الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحي أحد رؤساء القدرية إلى أن الإيمان: هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم<sup>(٣)</sup> عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به<sup>(٤)</sup>، بل كافرين به، مُعَادِينَ له، وكذلك

---

(١) اختلفوا في الإقرار باللسان هل هو ركن الإيمان، أم شرط له في حق إجراء الأحكام؟ قال بعضهم: هو شرط لذلك، حتى إن من صدق الرسول ﷺ في جميع ما جاء به من عند الله، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يقر بلسانه، قال النسفي: وهو المروي عن أبي حنيفة، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي، وقال بعضهم: هو ركن لكنه ليس بأصلي له كالتصديق، بل هو ركن زائد، ولهذا يسقط حالة الإكراه والعجز. «عمدة القاري» ١٠٣/١.

(٢) في (ب): عنده، وهو خطأ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب) و (ج): لم يكونوا به مؤمنين.

أبو طالب<sup>(١)</sup> عنده يكون مؤمناً، فإنه قال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ<sup>(٢)</sup> دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا  
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسْبِيَةٍ لَوَجَدْتَنِي سَمَحاً بِذَاكَ مُبِينَا

بل إبليسُ يَكُونُ عند الجهم مؤمناً كاملاً بالإيمان! فإنه لم يَجْهَلْ  
رَبَّهُ، بل هو<sup>(٣)</sup> عارفٌ به، ﴿قَالَ: رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يَبْعَثُونَ﴾  
[الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ: رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿قَالَ:  
فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. والكُفْرُ عند الجهم: هُوَ الْجَهْلُ  
بالربِّ تعالى، ولا أَحَدٌ أَجْهَلُ منه بربه! فإنه جعله الْوُجُودَ المطلق،  
وسلب عنه جَمِيعَ صفاته، ولا جَهْلٌ أَكْبَرُ من هذا، فيكون كافراً بشهادته  
على نفسه!

---

(١) واسمه عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، وهو عم النبي ﷺ وكافله ومربيّه ومناصره  
إلا أنه امتنع من الدخول في الإسلام، واستمر على ذلك إلى أن توفي، ففي  
«الصحاحين» من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبيه أن أبا طالب لما حضرته  
الوفاة، دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية، فقال: «يا عم  
قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله» فقال له أبو جهل وعبد الله بن  
أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزلوا به حتى قال آخر ما قال:  
هو على دين عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنه عنك» فنزلت:  
﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ  
مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ  
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. وفي صحيح مسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري أن  
رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة،  
فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه» وانظر «الإصابة» ١١٥/٤ -  
١١٩، و«فيض الباري» ١/٥٠ - ٥١ للكشميري.

(٢) في (ب): أن.

(٣) سقطت من (ب).

وبين هذه<sup>(١)</sup> المذاهب مذاهبُ أخرى، بتفاصيلٍ وقيود، أَعْرَضْتُ عن ذكرها اختصاراً، ذكر هذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

وَحَاصِلُ الكُلِّ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ: إما أَنْ يَكُونَ مَا يَقُومُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ مِنَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ دُونَ الْجَوَارِحِ، كَمَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَوْ بِاللِّسَانِ وَحْدَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ عَنِ الْكُرَّامِيَّةِ، أَوْ بِالْقَلْبِ وَحْدَهُ، وَهُوَ: إما الْمَعْرِفَةُ، كَمَا قَالَ الْجَهْمُ، أَوْ التَّصْدِيقُ، كَمَا قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَفَسَادُ قَوْلِ الْكُرَّامِيَّةِ وَالْجَهْمِ بَنَ صَفْوَانَ ظَاهِرٌ.

والاختلاف الذي بَيَّنَّ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأُئِمَّةُ الْبَاقِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ اخْتِلَافٌ صُورِيٌّ، فَإِنْ كَوَّنَ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ لَازِمَةً لِإِيمَانِ الْقَلْبِ، أَوْ جُزْءاً مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، بَلْ هُوَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، نِزَاعٌ لَفْظِي، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فُسَادُ اعْتِقَادٍ، وَالْقَائِلُونَ بِتَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>، ضَمُّوا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ أُدِلَّةً أُخْرَى، وَإِلَّا فَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ عَنِ الزَّانِي وَالسَّارِقِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ وَالْمُنْتَهَبِ، وَلَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ زَوَالَ اسْمِ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ بِالْكُلِّيَّةِ، اتِّفَاقاً<sup>(٣)</sup>.

١٩٣  
الاختلاف بين  
أبي حنيفة وسائر  
الأئمة فيما يقع عليه  
اسم الإيمان  
اختلاف صوري

(١) في (ب) و (ج): هذا.

(٢) انظر «شرح السنة» للبغوي ١٧٩/٢ - ١٨٠، و«المغني» ٤٤٢/٢ - ٤٤٧ لابن قدامة.

(٣) في «فيض الباري» ٥٣/١ - ٥٤: كون العمل جزءاً من الإيمان أولاً، فيه أربعة مذاهب:

قال الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال أجزاء للإيمان، فالتارك للعمل خارج عن =

ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل، لكن<sup>(١)</sup> هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه<sup>(٢)</sup> عاصي لله ورَسُوله، مستحق الوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلية في مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً، فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم السلام! وهذا غلو منه، فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلِفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش

= الإيمان عندهما، ثم اختلفوا، فالخوارج أخرجوه من الإيمان، وأدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه في الكفر، بل قالوا بالمتزلة بين المنزلتين، والثالث: مذهب المرجئة، فقالوا: لا حاجة إلى العمل، ومدار النجاة هو التصديق فقط، فصار الأولون والمرجئة على طرفي نقيض، والرابع: مذهب أهل السنة والجماعة، وهم بين بين، فقالوا: إن الأعمال أيضاً لا بد منها، لكن تاركها مفسق لا مكفر، فلم يشددوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يهونوا أمرها كالمرجئة، ثم هؤلاء اختلفوا فرقتين، فأكثر المحدثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال، وإمامنا أبو حنيفة وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى أن الأعمال غير داخلية في الإيمان، مع اتفاقهم على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير. وانظر فتاوى شيخ الإسلام ٢٩٧/٧. وهذا التقرير مأخوذ من كلام شيخنا (١) في (ب): ولكن. (في الكلام) السائر ٩٧/٧ (٢) سقطت من (ب).

والأعشى، ومَنْ يرى الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قُرْبٍ زائداً على العادة، وآخر بضده.

ولهذا - والله أعلم - قال الشيخ رحمه الله: «وأهله في أصله سَوَاءٌ يُشِيرُ إِلَى أَنْ التَّسَاوِي إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ تَفَاوُتُ نُورٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي قُلُوبِ أَهْلِهَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكَوْكَبِ الدَّرِّيِّ، وَآخَرُ كَالْمَشْعَلِ الْعَظِيمِ، وَآخِرُ كَالسَّرَاجِ الْمَضِيءِ، وَآخِرُ كَالسَّرَاجِ الضَّعِيفِ، وَلِهَذَا تَظْهَرُ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَيْمَانِهِمْ وَبَيِّنَ أَيْدِيهِمْ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ، بِحَسَبِ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ عِلْماً وَعَمَلًا، وَكَلِمَا اشْتَدَّ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَعَظُمَ، أَحْرَقَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ بِحَسَبِ قُوَّتِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ رُبَّمَا وَصَلَ إِلَى حَالٍ لَا يُصَادِفُ شَهْوَةً وَلَا شُبُهَةً وَلَا ذَنْباً إِلَّا أَحْرَقَهُ، وَهَذِهِ حَالُ الصَّادِقِ فِي تَوْحِيدِهِ، فَسَمَاءُ إِيْمَانِهِ قَدْ حُرِسَتْ بِالرَّجُومِ مِنْ كُلِّ سَارِقٍ، وَمَنْ عَرَفَ هَذَا، عَرَفَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(١)</sup> وقوله: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup> وما جاء من هذا النوع مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَشْكَلَتْ

١٩٤

(١) قطعة من حديث مطول أخرجه البخاري (٤٢٥) و(١١٨٦) و(٥٤٠١) و(٦٤٢٣) و(٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣)، و١/٤٥٥ (٣٣)، وأحد ٤/٤٤ و٥/٤٤٩ من حديث عتيان بن مالك الأنصاري.

(٢) في «صحيح مسلم» (٢٩) من حديث عبادة مرفوعاً: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ» وفي البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢) من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ وهو رديفه على الرحل: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله إلا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، وفي «صحيح مسلم» (٩١) من حديث ابن مسعود: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان» وهذه الأحاديث لا تؤخذ على إطلاقها، لأن الأدلة من الكتاب =

على كثير من الناس، حتى ظنَّها بعضهم منسوخةً، وظنَّها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي<sup>(١)</sup>، وحملها بعضهم على نارِ المشركين والكفار، وأوَّلَ بعضهم الدخولَ بالخلود، ونحو ذلك.

والشارع صلواتُ الله عليه لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بالسستهم، وهم تحت الجاحدين، في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويُقابِلُها تسعة وتسعون

= والسنة متضافرة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون، ثم يخرجون من النار بالشفاعة، فتأوله العلماء فيمن قرن ذلك بالأعمال الصالحة، أوقالها ثائباً، ثم مات على ذلك، أو أنه خرج ذلك مخرج الغالب، إذ الغالب أن الموحد يعمل بالطاعة ويجتنب المعصية، أو أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها.

(١) منهم الزهري والثوري وغيرهما، قال الحافظ ابن رجب في «تحقيق كلمة الإخلاص»: وهذا بعيد جداً، فإن كثيراً منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود، وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهو في آخر حياة النبي ﷺ، ثم قال: وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح، فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً، ويكون مقصودهم أن آيات الفرائض والحدود تبين بها توقف دخول الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض، واجتناب المحارم، فصارت تلك النصوص منسوخة، أي: مبينة ومفسرة، ونصوص الفرائض والحدود، ناسخة، أي: مفسرة لمعنى تلك النصوص وموضحة لها، وقال: تلك النصوص المطلقة جاءت مقيدة في أحاديث آخر، ففي بعضها: «من قال لا إله إلا الله خالصاً»، وفي بعضها: «متيقناً»، وفي بعضها: «يصدق قلبه لسانه»، وفي بعضها: «يقولها من قلبه»، وفي بعضها: «قد ذل بها لسانه، واطمأن بها قلبه» وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحققه بمعنى الشهادتين، فتحققه بلا إله إلا الله، أن لا ياله القلب غير الله حباً ورجاءً وخوفاً وتوكلاً واستعانة وخضوعاً وإنابة وطلباً، وتحققه بمعنى: «وأن محمداً رسول الله» أن لا يعبد الله بغير ما شرَّعه الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ، فَتَثْقُلُ الْبِطَاقَةُ، وَتَطْيِشُ السَّجَلَاتِ،  
فَلَا يُعَذِّبُ صَاحِبُهَا<sup>(١)</sup>.

ومعلوم أن كلَّ موحدٍ له مثْلُ هذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدخل النار.  
وتأمل ما قام بقلب قاتل المِثْثَةِ<sup>(٢)</sup> من حقائق الإيمان، التي  
لم تَشْغَلْهُ عند السَّيَاقِ عن السير إلى القرية، وَحَمَلَتْهُ وهو في تلك الحال  
أن جعل يَنْوُو بصدرة وهو يُعَالِجُ سكرات الموت.

وتأمل ما قام بقلب الْبَغِيِّ مِنَ الإيمان، حين<sup>(٣)</sup> نَزَعَتْ مُوقَهَا، وَسَقَتْ  
الْكَلْبَ مِنَ الرُّكْبَةِ، فَغَفَرَ لَهَا<sup>(٤)</sup>.

وهكذا العقل أيضاً، فإنه يَقْبَلُ التَّفَاضُلَ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ،  
مُسْتَوُونَ فِي أَنَّهُمْ عَقْلَاءٌ غَيْرُ مُجَانِينَ، وَبَعْضُهُمْ أَعْقَلُ مِنْ بَعْضٍ.

وكذلك الْإِيجَابُ وَالتَّحْرِيمُ، فَيَكُونُ إِيْجَابٌ دُونَ إِيْجَابٍ، وَتَحْرِيمٌ  
دُونَ تَحْرِيمٍ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ طَرَدَ ذَلِكَ فِي  
العقل والوجوب.

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل، فمعلوم أنه  
لا يَجِبُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مَا وَجَبَ بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى  
كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْإِيمَانِ الْمَفْصَّلُ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ  
خَبْرُهُ، كَمَا فِي حَقِّ النَّجَاشِيِّ<sup>(٥)</sup> وَأَمْثَالِهِ.

الكلام في زيادة  
الإيمان إجمالاً  
وتفصيلاً

(١) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ٩٤ تعليق (٣).

(٢) انظر حديثه في «البخاري» (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦).

(٣) في (ب) حتى، وهو خطأ، وفي مطبوعة مكة: حيث.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) هو ملك الحبشة، واسمه أصحمة أسلم في عهد النبي ﷺ، وأحسن إلى المسلمين الذين =



وأما الزيادة بالعمل والتصديق، المستلزم لعمل القلب والجوارح، [فهو] <sup>(١)</sup> أَكْمَلُ مِنَ التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يَعْمَلُ بِهِ صَاحِبُهُ أَكْمَلُ مِنَ العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يَحْصُلِ اللازم، دَلَّ عَلَى ضعف الملزوم. ولهذا قال النبي ﷺ: «لَيْسَ الْمُخْبِرُ كَالْمُعَايِنِ» <sup>(٢)</sup>، وموسى عليه السلام لما أُخْبِرَ أَنَّ قَوْمَهُ عَبَدُوا الْعِجْلَ لَمْ يُلْقِ الْأَلْوَحَ، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لِشَكِّ موسى في خبر الله، لكن الْمُخْبِرَ، وإن جزم بصدق الْمُخْبِرِ، فقد لَا يَتَصَوَّرُ الْمُخْبِرَ بِهِ فِي نَفْسِهِ، كما يَتَصَوَّرُهُ إِذْ عَاينَهُ، كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله عليه <sup>(٣)</sup>: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ

= هاجروا إلى أرضه، وأخباره معهم ومع كفار قريش الذين طلبوا منه أن يسلم إليهم المسلمين مشهورة، وتوفي في بلده قبل فتح مكة، وصل عليه النبي ﷺ صلاة الغائب بالمدينة، وكَبُرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. انظر «الإصابة» ١١٧/١ القسم الثاني من حرف الألف. (١) لم ترد في الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٠٨٨)، وابن أبي حاتم فيما ذكره ابن كثير ٢٤٨/٢ والبخاري (٢٠٠)، والطبراني (١٢٤٥١) من طريقين، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يرحم الله موسى ليس المعين كالمخبر، أخبره ربه عز وجل أن قومه فتنوا بعده، فلم يلق الألواح، فلما رآهم وعابهم، ألقى الألواح» وسنده صحيح، وأخرجه أحمد ٢١٥/١ و٢٧١، وابن حبان (٢٠٨٧)، والحاكم ٣٢١/٢، والخطيب ٥٦/٦ من طريق هشيم، عن أبي بشر، به، بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة، إن الله عز وجل أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا، ألقى الألواح فانكسرت» ورجاله ثقات، وهشيم وإن كان مدلساً فقد انتفت شبهة تدليسه بمتابعة أبي عوانة في الرواية المتقدمة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ١٢٧/٣، وزاد نسبه لعبد بن حميد، وأبي الشيخ، وابن مردويه.

وله شاهد عن أنس عند الطبراني في «الأوسط»، وآخر من حديث أبي هريرة عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٢٨/٨.

(٣) في (ب) و (ج): صلوات الله على نبينا محمد وعليه.

قَلْبِي ﴿البقرة: ٢٦٠﴾.

وأيضاً: فَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَالزَّكَاةُ مَثَلًا، يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ<sup>(١)</sup> الْإِيمَانِ أَنْ يَعْلَمَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَيُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجِبَهُ<sup>(٢)</sup> مَا لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مُجْمَلًا، وَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْإِيمَانُ الْمُفْصَّلُ.

وكذلك الرَّجُلُ أَوَّلُ مَا يُسَلِّمُ، إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ الْمُجْمَلُ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِوُجُوبِهَا وَيُؤَدِّيَهَا، فَلَمْ يَتَسَاوِ النَّاسُ فِيمَا أُمِرُوا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَامَ بِقَلْبِهِ التَّصَدِيقُ الْجَازِمُ، الَّذِي لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَتِهِ شَهْوَةٌ وَلَا شُبْهَةٌ، لَا تَقَعُ مَعَهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَوْلَا مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الشَّهْوَةِ وَالشُّبْهَةِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا<sup>(٣)</sup>، لَمَا عَصَى، بَلْ يَشْتَغِلُ قَلْبُهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِمَا يُوَاقِعُهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فَيَغِيبُ عَنْهُ التَّصَدِيقُ وَالْوَعِيدُ فَيَعْصِي. وَلِهَذَا — وَاللَّهِ أَعْلَمُ — قَالَ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٤)</sup>، الْحَدِيثُ. فَهُوَ حِينَ يَزْنِي يَغِيبُ عَنْهُ تَصَدِيقُهُ بِحُرْمَةِ الزَّانِي، وَإِنْ بَقِيَ أَصْلُ التَّصَدِيقِ فِي قَلْبِهِ، ثُمَّ يُعَاوَدُهُ، فَإِنَّ الْمُتَقِينَ كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ<sup>(٥)</sup> مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د) فوق كلمة «أوجبه»: عليه، والنص في مطبوعة مكة: ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره.

(٣) في الأصول: أحدهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) تقدم تخرجه ص ٤٤١ تعليق رقم (١).

(٥) في (ب) و(ج): طيف، وكلاهما قراءتان ثابتتان، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: (طيف) بغير ألف، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة. «طائف» بألف ممدوداً مهموزاً، ويحكى عن الفراء أن الطيف والطائف بمعنى واحد، وهو ما كان كالحَيَالِ والشَّيْءِ يُلْمُ بِكَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الطِّيفُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الطَّائِفِ، وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا =

مُبْصِرُونَ<sup>(١)</sup> [الأعراف: ٢٠١]. قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يَهْمُ بالذنب، فَيَذْكُرُ اللَّهَ فَيَدَعُهُ، والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر<sup>(٢)</sup> رجع، ثم قال تعالى: ﴿وَإِخْوَنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي: وإخوان الشياطين تَمُدُّهُمْ الشياطين في الغي، ثم لا يُقْصِرُونَ<sup>(٣)</sup>. قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا الإنس تُقْصِرُ عن السيئات، ولا الشياطين تُمَسِّكُ عنهم<sup>(٤)</sup>، فإذا لم يُبْصِرْ، يبقى قلبه في عمى، والشيطان يَمُدُّهُ فِي غِيَّهِ، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تَخْرُجُ مِنْ قَلْبِهِ، وهذا كما أن الإنسان يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ، فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك الْقَلْبُ بما يغشاه من رَيْنِ الذنوب، لا يُبْصِرُ الحقَّ وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هذا المعنى مرفوعاً إلى

= آخرون فقالوا: الطائف: ما يطوف حول الشيء، والطيف: اللمسة والوسوسة والخطرة. انظر: «الكشف» ٤٨٦/١، و«زاد المسير» ٣٠٩/٣ - ٣١٠، و«حجة القراءات» ٣٠٥، و«معاني القرآن» ٤٠٢/١ للفراء، وتفسير الطبري ٣٣٤/١٣ - ٣٣٥. (١) قال الإمام أبو جعفر في تفسير الآية ٣٣٣/١٣ - ٣٣٤: يقول تعالى ذكره: إن الذين اتقوا الله من خلقه، فخافوا عقابه بأداء فرائضه واجتناب معاصيه إذا ألم بهم من الشيطان من غضب أو غيره مما يصد عن واجب حق الله عليهم تذكروا عقاب الله وثوابه، ووعدته ووعدته، وأبصروا الحق، فعملوا به، وانتهوا إلى طاعة الله فيها فرض عليهم، وتركوا فيه طاعة الشيطان.

(٢) في (ب): أبصره.

(٣) من قوله: «أي» إلى هنا سقط من (ب) و(ج).

(٤) جامع البيان (١٥٥٦٤) قال الطبري: وإنما هذا خبر من الله أن فريق الكافرين يزيدهم الشيطان غياً إلى غيهم إذا ركبوا معصية من معاصي الله ولا يحجزهم تقوى الله، ولا خوف المعاد إليه عن التمادي فيها، والزيادة منها، فهو أبداً في زيادة من ركوب الإثم، والشيطان يزيد أبدأ، لا يقصر الإنسي عن شيء من ركوب الفواحش، ولا الشيطان من مده منها.

النبي ﷺ: أنه قال: «إِذَا زَنَى الْعَبْدُ، نُزِعَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، فَإِنْ تَابَ، أُعِيدَ إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

النزاع في مسألة  
زيادة الإيمان  
ونقصانه لفظي  
لا محذور فيه

١٩٦

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظياً، فلا محذور فيه سوى ما يحصل من عُدْوَانٍ لإحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعةً إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء<sup>(٢)</sup> ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقاً كامل الإيمان والإسلام، ولي من أولياء الله! فلا يُبالي بما يكون منه من المعاصي، وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله! وهذا باطل قطعاً.

فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه نظر إلى حقيقة الإيمان لغةً مع أدلة من كلام الشارع، وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافاً وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

أدلة أصحاب  
أبي حنيفة

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمه الله: أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) في السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، من حديث أبي هريرة، ولفظه: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، كَانَ عَلَيْهِ كَالظِّلَّةِ، فَإِذَا انْقَلَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ٢٢/١ ووافقه الذهبي.

(٢) الإرجاء المذموم الذي يُعد بدعة هو قول من يقول: لا يضر مع الإيمان معصية، وأما من يقول بإرجاء أمر المؤمنين العصاة إلى الله، ولا ينزلهم جنة ولا ناراً، ولا يتبرأ منهم، فهذا لا يُعد بدعة، ولا يذم قائله.

بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴿يوسف: ١٧﴾، أي: بمصدقٍ لنا، وَمِنْهُمْ مَن ادَّعى إِجْمَاعَ أَهْلِ اللِّغَةِ على ذلك. ثم هذا المعنى اللغوي - وهو التصديق بالقلب - هُوَ الواجبُ على العبد حقاً لله، وهو أَن يُصَدِّقَ الرَّسُولَ ﷺ فيما جاء به من عند الله، فَمَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ فيما جاء به مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فهو مؤمن فيما بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تعالى، والإقرارُ شَرْطُ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ في الدنيا. هذا على أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، كما تقدم، ولأنه ضِدُّ الْكُفْرِ، وهو التَّكْذِيبُ والجحودُ، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يُضَادُّهُمَا، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، يَدُلُّ على أَنَّ الْقَلْبَ هُوَ مَوْضِعُ الْإِيمَانِ، لا اللسان، ولأنه لو كان مركباً مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، لزال كُلُّهُ بِزوالِ جزئه، ولأن الْعَمَلَ قد عُطِفَ على الْإِيمَانِ، والعطفُ يقتضي الْمَغَايِرَةَ، قال تعالى: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، في مواضع من القرآن.

وقد اعْتَرَضَ على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق بمنع<sup>(١)</sup> الترادف بين التصديق والإيمان، وهب<sup>(٢)</sup> أن الأمر يَصِحُّ في موضع، فَلِمَ قُلْتُمْ: إنه يوجب التَّرادُفَ مطلقاً؟ وكذلك اعْتَرَضَ على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان، ومما يدل على عَدَمِ الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق<sup>(٣)</sup>: صَدَّقَهُ، ولا يُقَالُ: آمَنَهُ، ولا آمَنَ به، بل يقال: آمَنَ لَهُ، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

(١) في (أ) و (ب): يمنع، وفي (ج): ومنع، وكلاهما خطأ، والمثبت من (د).

(٢) تحرفت في (ج) إلى: «وذهب».

(٣) في «فتاوى شيخ الإسلام» ٢٩٠/٧: «صدقته» والنص منقول عنه.

﴿فَمَاءٌ آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرَّق بين الْمُعَدَّى بالباء والمُعَدَّى باللام، فالأول يقال للمُخْبِر به، والثاني للمُخْبِر، ولا يَرِدُ كونه يجوز أن يُقَالَ: ما أنت بِمُصَدِّقٍ لنا، لأن دُخُولَ اللام لتقوية العاملِ، كما إذا تَقَدَّمَ المَعْمُولُ، أو كان العاملُ اسمَ فاعلٍ، أو مصدرًا، على ما عُرِفَ في موضعه<sup>(١)</sup>.

فالحاصلُ أنه لا يُقَالَ قَطُّ: آمَنْتُه، ولا صَدَّقْتُه له، وإنما يقال: آمَنْتُ له، كما يقال: أقررتُ له، فكان تفسيره بأقررتُ أقربَ من تفسيره بصَدَّقْتُ، مع الفرق بينهما، ولأن الفرقَ بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبرٍ عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ، فمن قال: السماءُ فوقنا، قيل له: صدقتَ.

وأما لفظُ الإيمانِ، فلا يُسْتَعْمَلُ إلا في الخبرِ عن الغائبِ، فيُقال لِمَنْ قال: طَلَعَتِ الشَّمْسُ: صدَّقناه، ولا يقال: آمنا له، فإن فيه أَصْلَ معنى الأمنِ، والائتمان إنما يَكُونُ في الخبرِ عن الغائبِ، فالأمرُ الغائبُ هو الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ، ولهذا لم يأتِ في القرآن وغيره لفظُ آمنَ له، إلا في هذا النوع. ولأنه لم يُقَابَلْ لَفْظُ الإيمانِ قَطُّ بالكذبِ كما يُقَابَلُ لَفْظُ التصديقِ، وإنما يُقَابَلُ بالكفرِ، والكُفْرُ لا يختص بالكذبِ، بل لو قال: أنا أعلمُ أنك صادق، ولكن لا أَتَّبِعُكَ، بل أُعَادِيكَ وأُبْغِضُكَ وأُخَالِفُكَ؛ لكان كُفْرُهُ أَعْظَمَ، فَعَلِمَ أن الإيمانَ ليس هو التَّصَدِيقُ فقط، ولا الكفر هو<sup>(٢)</sup> التَّكْذِيبُ فقط، بل إذا كان الكُفْرُ

١٩٧

(١) انظر «فتاوى شيخ الإسلام» ٢٩٠/٧ - ٢٩١.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): ولا الكفر التَّكْذِيبُ بإسقاط «هو» وهي في (ب).

يكون تكذيباً، ويكون مخالفةً ومعاداةً بلا تكذيب، فكَذلك الإيمان،  
يكون تصديقاً وموافقةً وموالاةً وانقياداً، ولا يكفي مُجرّد التصديق، فيكون  
الإسلام جزءاً مسمّى الإيمان.

ولو سلّم الترادف، فالتصديق يكون بالأفعال أيضاً، كما ثبت في  
«الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَزِنَاهُمَا النَّظْرُ،  
وَالْأُذُنُ تَزْنِي، وَزِنَاهَا السَّمْعُ» إلى أن قال: «وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ  
وَيُكَذِّبُهُ»<sup>(١)</sup>. وقال الحسن البصري رحمه الله: لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّحَلِّيِ  
وَلَا بِالتَّمَنِّيِ، وَلَكِنَّهُ مَا وَقَرَ فِي الصَّدْرِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ<sup>(٢)</sup>. ولو كان  
تصديقاً، فهو تصديقٌ مخصوصٌ، كما في الصلاة ونحوها كما قد<sup>(٣)</sup>  
تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ هَذَا نَقْلًا لَلْفِظِ، وَلَا تَغْيِيرًا لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا بِإِيمَانٍ

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) و(٦٦١٢)، ومسلم (٢٦٥٧)، وأحمد ٢/٢٧٦، وأبو داود (٢١٥٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٣٧، والبيهقي (٧٥) من  
حديث ابن عباس عن أبي هريرة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِطَّةً مِنَ الزِّنَى أَنْ يَدْرِكَ  
ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرَزَى الْعَيْنَيْنِ النَّظْرَ، وَزَى اللِّسَانَ النُّطْقَ، وَالنَّفْسَ تَتَمَنَّى وَتَشْتَهِي،  
وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يَكْذِبُهُ» وأخرجه مسلم (٢٦٥٧) (٢١)، وأبو داود (٢١٥٣)،  
وأحمد ٢/٣١٧ و٣١٩ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٩ و٣٧٢ و٣٧٩ و٤١١ و٥٢٨ و٥٣٥  
و٥٣٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣/٢٩٨، والبيهقي (٧٦) من حديث  
أبي هريرة بلفظ: «كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبَهُ مِنَ الزِّنَى مَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ  
زِنَاهُمَا النَّظْرَ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا السَّمْعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ،  
وَالرَّجْلُ زِنَاهَا الْخَطَا، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيَكْذِبُهُ».

(٢) أورده ابن أبي شيبة في «المصنف» ١١/٢٢ من طريق جعفر بن سليمان، عن زكريا  
قال: سمعت الحسن... وذكره شيخ الإسلام في «فتاواه» ٧/٢٩٤ من طريق عباس  
الدوري، حدثنا حمّاج، حدثنا أبو عبيدة الناجي، وأورده الخطيب في «اقتضاء العلم  
العمل» رقم (٥٦) من طريق محمد بن عبد الملك الديقي، عن عبيد الله بن موسى، عن  
أبي بشر الحلي، عن الحسن.

(٣) «قد» لم ترد في (أ) و (ج) و (د) وهي في (ب).

مطلق، بل بإيمانٍ خاص، وَصَفَه وَبَيَّنَه، فَالتَّصْدِيقُ الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ أَدْنَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ نَوْعاً مِنَ التَّصْدِيقِ الْعَامِّ، فَلَا يَكُونُ مُطَابِقاً لَهُ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِلْبَيَانِ وَلَا قَلْبِهِ، بَلْ يَكُونُ الْإِيمَانُ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ مُؤَلَفاً مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، كَالْإِنْسَانِ الْمَوْصُوفِ بِأَنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، أَوْ أَنَّ التَّصْدِيقَ التَّامَّ الْقَائِمَ بِالْقَلْبِ مُسْتَلْزَمٌ لِمَا وَجَبَ مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ، فَإِنَّ هَذِهِ لَوَازِمُ<sup>(١)</sup> الْإِيمَانِ التَّامِّ، وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ.

ونقول: إِنَّ هَذِهِ الْمَوَازِمَ تَدْخُلُ فِي مُسَمًّى اللَّفْظِ تَارَةً، وَتَخْرُجُ عَنْهُ أُخْرَى، أَوْ إِنْ اللَّفْظُ بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ فِي اللَّغَةِ، وَلَكِنْ الشَّارِعُ زَادَ فِيهِ أَحْكَاماً، أَوْ أَنْ يَكُونَ الشَّارِعُ اسْتَعْمَلَهُ فِي مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، مَجَازٌ لُغَوِيٌّ، أَوْ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَقَلَهُ الشَّارِعُ، وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لِمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَ<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: إِنَّ الرُّسُولَ قَدْ وَقَفْنَا عَلَى مَعَانِي الْإِيمَانِ، وَعَلِمْنَا مِنْ مَرَادِهِ عِلْماً ضَرْوَرِيّاً أَنْ مَنْ قِيلَ: إِنَّهُ صَدَّقَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِلِسَانِهِ بِالْإِيمَانِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا صَلَّى، وَلَا صَامَ، وَلَا أَحَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَا خَافَ اللَّهَ، بَلْ كَانَ مَبْغُضاً لِلرُّسُولِ، مَعَادِياً لَهُ يُقَاتِلُهُ؛ أَنْ هَذَا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.

كَمَا عَلَّمْنَا أَنَّهُ رَتَّبَ الْفَوْزَ وَالْفَلَاحَ عَلَى التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ الْإِخْلَاصِ وَالْعَمَلِ بِمَقْتَضَاهُمَا، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ

١٩٨  
الأحاديث الدالة  
على دخول الأعمال  
في معنى الإيمان

(١) في (ب): من لوازم.  
(٢) وانظر بسط الكلام على كون لفظ الإيمان ليس مرادفاً للتصديق في «مجموع الفتاوى»  
٥٢٩/٧ - ٥٣٣.



شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً ﷺ: «الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «الْبَذَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٣٥)، وأخرجه البخاري (٩) بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»، وأخرجه أبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، وابن ماجه (٥٧) بلفظ: «الإيمان بضع وستون أو سبعون باباً» وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عبدالله بن دينار، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو، عن سليمان بن بلال، فقال: «بضع وستون أو بضع وسبعون»، وله أيضاً بلفظ: «ست وسبعون» وهو في سنن النسائي ١١٠/٨، ومسنند الطيالسي (٢٤٠٢)، وابن أبي شيبة ٥٢١/٨ - ٥٢٢ و ٤٠/١١، وعبدالرزاق (٢٠١٠٥)، وأحمد ٤١٤/٢ و ٤٤٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٨)، وأبي نعيم في «الحلية» ١٤٧/٦، والبيهقي (١٧)، وابن حبان (١٦٦) و (١٦٧) و (١٨١) و (١٩٠) و (١٩١)، وابن منده في «الإيمان» (١٤٤) و (١٤٥) و (١٤٧) و (١٧٠).

(٢) هو تمة الحديث المتقدم.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وأحمد ٢٥٠/٢ و ٤٧٢ و ٥٢٧، وابن أبي شيبة ٥١٥/٨ - ٥١٦، و ٢٧/١١ - ٢٨، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٤٨/٩، والدارمي ٣٢٣/٢، والأجري في «الشرعية» ص ١١٥ من حديث أبي هريرة وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٣١١) و (١٩٢٦)، والحاكم ٣/١، وله شاهد من حديث عائشة عند أحمد ٤٧/٦ و ٤٩، والترمذي (٢٦١٢)، والحاكم ٥٣/١، وابن أبي شيبة ٥١٥/٨ و ٢٧/١١ بلفظ: «إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً والطفهم بأهله». (٤) أخرجه من حديث أبي أمامة الحارثي ابن ماجه (٤١١٨)، وأخرجه أبو داود (٤١٦١) بلفظ: ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً عنده الدنيا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا تسمعون، ألا تسمعون، إن البذاذة من الإيمان». وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وحسنه الحافظ العراقي في «أماله»، وقال الحافظ في «الفتح» ٣١٠/١٠ بعد عزوه لأبي داود: حديث صحيح. وأراد بالبذاذة: التواضع في اللباس وترك التبجح به.

فإذا كان الإيمان أصلاً، له شُعَبٌ متعدّدة، وكلُّ شُعبةٍ منها تُسمّى :  
 إيماناً؛ فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال  
 الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي  
 هذه الشُعَب إلى إمطة الأذى عن الطريق، فإنه من شُعَب الإيمان،  
 وهذه الشُعَب، منها ما يزول بزوالها، كَشُعَب الشهادة، ومنها  
 ما لا يزول بزوالها، كترك إمطة الأذى عن الطريق، وبينهما شُعَب متفاوتة  
 تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شُعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شُعبة  
 إمطة الأذى، وكما أن شُعَب الإيمان إيمان، فكذا شُعَب الكفر كفر،  
 فالحكم بما أنزل الله - مثلاً - من شُعَب الإيمان، والحكم بغير  
 ما أنزل الله كفر، وقد قال ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ،  
 فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ  
 الْإِيمَانِ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ: «لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»<sup>(٣)</sup>.  
 وروى الترمذي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ  
 لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ: فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»<sup>(٤)</sup>. ومعناه - والله

(١) في (ب): وإن.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبوداود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، وابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣)، وأحمد ١٠/٣ و ٢٠ و ٤٩ و ٥٣، والنسائي ١١١/٨ - ١١٢، والطيالسي (٢١٩٦)، وأبو يعلى (١٠٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري.  
 (٣) أخرجه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود. وهو في «الكبير» للطبراني (٩٧٨٤)، و«المسند» ٤٥٨/١ و ٤٦١ و ٤٦٢.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٤٣٨/٣ و ٤٤٠، وأبوداود (٤٦٨١) والبغوي (٣٤٦٩) من حديث أبي أمامة، وسنده حسن، والذي عند الترمذي (٢٥٢١) من حديث معاذ بن أنس، وهو عند الطبراني في «الكبير» ٢٠ / (٤١٢) ولفظه: «مَنْ أَعْطَى اللَّهَ، وَمَنَعَ اللَّهَ، وَأَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، وَأَنْكَحَ اللَّهَ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ» وسند الترمذي قوي. =

أعلم - أن الحبَّ والبُغْضَ أَصْلُ حَرَكَةِ الْقَلْبِ، وبِذَلِ الْمَالِ وَمَنْعُهُ هُوَ كَمَالُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَالَ<sup>(١)</sup> آخِرُ الْمُتَعَلِّقَاتِ بِالنَّفْسِ، وَالْبَدَنُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْمَالِ، فَمَنْ كَانَ أَوَّلُ أَمْرِهِ وَآخِرُهُ كُلُّهُ لِلَّهِ، كَانَ اللَّهُ إِلَهَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّرِكِ، وَهُوَ إِرَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ وَقَصْدُهُ وَرَجَاؤُهُ، فَيَكُونُ مُسْتَكْمِلَ الْإِيمَانِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى قُوَّةِ الْإِيمَانِ وَضَعْفِهِ بِحَسَبِ الْعَمَلِ.

وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَأْنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ». فَسَمِيَ حُبُّ الصَّحَابَةِ إِيمَانًا، وَبُغْضُهُمْ كُفْرًا.

وَمَا أَعْجَبَ مَا أَجَابَ بِهِ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِحَدِيثِ شُعْبِ الْإِيمَانِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ: أَنَّ الرَّائِي قَالَ: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» فَقَدْ شَهِدَ الرَّائِي بِغَفْلَةِ نَفْسِهِ حَيْثُ شَكَّ فَقَالَ: بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، وَلَا يُظَنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشُّكُّ فِي ذَلِكَ! وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ.

فَقَطَعْنَ فِيهِ بِغَفْلَةِ الرَّائِي وَمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ، فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الطَّعْنِ ١٩٩ مَا أَعْجَبَهُ! فَإِنَّ تَرَدُّدَ الرَّائِي بَيْنَ السِّتِينَ وَالسَّبْعِينَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ ضَبْطِهِ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا رَوَاهُ: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ» مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

---

= وَلأَحْمَدُ ١٤٦/٥، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»، وَلأَحْمَدُ ٤٣٠/٣ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ: «لَا يَحِقُّ الْعَبْدُ حَقَّ صَرِيحِ الْإِيمَانِ حَتَّى يَحِبَّ اللَّهَ وَيُبْغِضَ اللَّهَ»، وَلأَحْمَدُ أَيْضًا ٢٨٦/٤، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١/١١ عَنْ الْبَرَاءِ: «أَوْثَقُ عَرَى الْإِسْلَامِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ» وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مُوَقَّوفاً عَلَيْهِ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٠٣٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٨٦٠).

(١) فِي (ب): فَإِنَّ الْمَالَ هُوَ.

وأما الطعنُ بمخالفته الكتاب، فأين في الكتاب ما يدلُّ على خلافه؟ وإنما فيه ما يدلُّ على وفاقه، وإنما هذا الطعنُ من ثَمَرَةِ سُؤْمِ التقليد والتعصُّب.

وقالوا أيضاً: وهنا أصلُ آخر، وهو: أَنَّ الْقَوْلَ قَسْمَانِ: قَوْلُ الْقَلْبِ وهو الاعتقاد، وقَوْلُ اللِّسَانِ، وهو التَّكَلُّمُ بكلمة الإسلام، والعملُ قَسْمَانِ: عَمَلُ الْقَلْبِ، وهو نِيَّتُهُ وإِخْلَاصُهُ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، فإذا زالت هذه الأربعة، زال الإيمانُ بكَمَالِهِ، وإذا زال تَصَدِيقُ الْقَلْبِ، لم تنفع بَقِيَّةُ الأجزاء، فإن تَصَدِيقَ الْقَلْبِ شرطٌ في اعتبارها وكونها نافعة. وإذا بقي تَصَدِيقُ الْقَلْبِ، وزال الباقي، فهذا مَوْضِعُ المعركة!!

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عَدَمُ طاعة القلب، إذ لو أَطَاعَ الْقَلْبُ وانقاد، لأطاعتِ الْجَوَارِحُ، وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عَدَمُ التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»<sup>(١)</sup>. فَمَنْ صَلَحَ قَلْبُهُ، صَلَحَ جَسَدُهُ قطعاً، بخلافِ العكس. وأما كَوْنُهُ يلزم من زوال جزئه زوالُ كُلِّهِ، فإن أُريدَ أن الهيئة الاجتماعية لم تَبْقَ مجتمعةً كما كانت، فمُسَلَّمٌ، ولكن لا يلزم من زوالِ بعضها زوالُ سائر الأجزاء، فيزولُ عنه الكَمَالُ فقط.

(١) قطعة من حديث، أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، وأحمد ٢٧١/٤، والدارمي ٢٤٥/٢ من حديث النعمان بن بشير ولفظه بتمامه: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً<sup>(١)</sup>، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]. ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١] ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]. ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وكيف يُقال في هذه الآية والتي قبلها: إنَّ الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به؟ فهل في قول الناس: ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مَرَجِعُهُمْ مِنَ الْحُدُيْبِيَّةِ لِيَزِدَادُوا طُمَأْنِينًا وَثِقِينًا، ويُؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمٌ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنزَلْتُ سُورَةً مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَكُنْمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ \* وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي<sup>(٢)</sup> رحمه الله، في «تفسيره» عند هذه الآية، فقال: حَدَّثَنَا الْفقيه، قال: حَدَّثَنَا<sup>(٣)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ

(١) انظر «الفتاوى» ٢٢٢/٧ - ٢٣١، و«الإيمان» ص ٧٢ - ٧٤ لأبي عبيد.

(٢) هو نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، المشهور بإمام الهدى، صاحب «التفسير» و«خزانة الفقه» و«الفتاوى» و«شرح الجامع الصغير» و«تنبيه الغافلين» وغير ذلك، المتوفى سنة ٣٧٥هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/ (٢٣٠).

(٣) جملة «الفقيه» قال: حَدَّثَنَا، كتبت في أصل (د) ثم رجع عليها.

السَّابَّادِي، قالَا: حَدَّثَنَا فَارِسُ بْنُ مَرْدَوِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْعَابِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُطِيعٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُحَزَّمِ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ وَقَدْ ثَقِيفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا<sup>(٢)</sup>: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ فَقَالَ: «لَا، الْإِيمَانُ مَكْمَلٌ فِي الْقَلْبِ، زِيَادَتُهُ، وَنُقْصَانُهُ كُفْرٌ»<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ عَمَادُ الدِّينِ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَأَجَابَ: بِأَنَّ الْإِسْنَادَ مِنْ أَبِي الْلَيْثِ إِلَى أَبِي مُطِيعٍ مَجْهُولُونَ لَا يُعْرَفُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ التَّوَارِيخِ الْمَشْهُورَةِ، وَأَمَّا أَبُو مُطِيعٍ، فَهُوَ: الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْبَلْخِي، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، وَابْنُ خَارِيٍّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو<sup>(٤)</sup> حَاتِمٍ الرَّازِي، وَأَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ، وَالْعَقِيلِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. وَأَمَّا أَبُو الْمُحَزَّمِ، الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ تَصَحَّفَ عَلَى الْكَاتِبِ، وَاسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سَفْيَانَ، فَقَدْ ضَعْفَهُ أَيْضاً غَيْرٌ وَاحِدٌ، وَتَرْكُهُ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ، وَقَدْ اتَّهَمَهُ شُعْبَةُ بِالْوَضْعِ، حَيْثُ قَالَ: لَوْ أَعْطَوْهُ فَلَسَيْنَ لِحَدَّثِهِمْ بِسَبْعِينَ حَدِيثاً<sup>(٥)</sup>!!

(١) كَذَا وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ أَبِي الْلَيْثِ مَعْرِفًا عَنْ أَبِي الْمُحَزَّمِ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشَّارِحُ كَذَلِكَ، وَسَيَبِيهِ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

(٢) فِي (أ) وَ (ب): فَقَالَ، وَقَدْ أَثْبَتَ فَوْقَهَا: «كَذَا».

(٣) بَاطِلٌ كَمَا نَقَلَ الشَّارِحُ عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَقَدْ حَكَمَ بِوَضْعِهِ أَيْضاً ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالْجَوْزْقَانِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَالدَّهْبِيُّ. انْظُرْ «الْمَجْرُوحِينَ وَالضَّعْفَاءَ» ١٠٢/٢ - ١٠٣، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» ٤٢/٣، وَ«الَلَّالِي الْمَصْنُوعَةُ» ٣٨/١، وَ«تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ» ١٤٩/١.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٥) انْظُرْ «الْكَامِلُ» ٢٧٢١/٧ - ٢٧٢٢.

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»<sup>(٢)</sup>. والمراد نفى الكمال. ونظائره كثيرة، وحديث شعب الإيمان، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار مَنْ في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

فكيف يُقال بعد هذا: إن إيمان أهل السماوات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعانٍ آخر غير الإيمان!.

نقول عن  
الصحابة في زيادة  
الإيمان ونقصانه

وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً:  
منه: قول أبي الدرداء رضي الله عنه: مِنْ فِقْهِ الْعَبْدِ أَنْ يَتَعَاهَدَ  
إِيمَانَهُ وَمَا نَقَصَ مِنْهُ، وَمِنْ فِقْهِ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ: أَيْزَادُ هُوَامَ يَنْتَقِصُ؟  
وكان عُمرُ رَضِيَ الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نَزِدْ دُ إيماناً،

(١) أخرجه مسلم (٧٩) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار» فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب مكن» قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي مأتصلي وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين» وأخرجه البخاري (٣٠٤) و(١٤٦٢)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، وأحمد ٢٠٧/٣ و ٢٧٥ و ٢٧٨، والنسائي ١١٥/٨، وابن ماجه (٦٧)، وابن منده (٢٨٤) و (٢٨٥) و (٢٨٦)، والبغوي (٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

والمراد بالحب هنا - كما قال العلامة البيضاوي فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ٧٨/١ - الحب العقلي الذي هو إثارة ما يقتضي العقل السليم رجحانه، وإن كان على خلاف هوى النفس كالمرضى يعاف الدواء بطبعه، فينفر عنه، ويميل إليه بمقتضى عقله، فيهوى تناوله.

فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup>.

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه: اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَيَقِينًا وَفَقْهًا<sup>(٢)</sup>.

وكان مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه يقول لِرَجُلٍ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً<sup>(٣)</sup>. ومثله عن عبدالله بن رواحة رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>.

وصحَّ عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ: إِنْصَافٌ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنْثَاقٌ مِنْ إِقْتَارٍ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ. ذكره البخاري رحمه الله في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>، وفي هذا القدر كفاية وبالله التوفيق.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٨)، و«المصنف» ٢٦/١١ من طريق ذر بن عبد الرحمن المرهبي، قال: كان عمر ربما يأخذ بيد الرجل والرجلين من أصحابه، فيقول: قم بنا نَزِدْ إِيمَانًا. وذو لم يدرك عمر.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٨٥/١٠: إسناده جيد.

(٣) علقه البخاري ٤٥/١ في أول الإيمان، ووصله ابن أبي شيبة في «الإيمان» برقم (١٠٥) و«المصنف» ٢٦/١١، وأبو عبيد في «الإيمان» رقم (٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٣٥/١، وإسناده صحيح على شرطهما، وفي رواية لابن أبي شيبة (١٠٧) و٢٦/١١: كان معاذ يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا فلنؤمن ساعة، فيذكران الله ويحمدانه.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (١١٦)، وفي «المصنف» ٤٣/١١ عن عبد الرحمن بن سابط قال: كان عبدالله بن رواحة يأخذ بيد نفر من أصحابه، فيقول: تَعَالَوْا فَلْنُؤْمِنَ سَاعَةً، تَعَالَوْا فَلْنَذْكُرَ اللَّهَ وَلْنَزِدْ إِيمَانًا، تَعَالَوْا نَذْكُرَ اللَّهَ بِطَاعَتِهِ، لَعَلَّ يَذْكُرْنَا بِمَغْفَرَتِهِ. وعبد الرحمن بن سابط لم يدرك عبدالله بن رواحة.

(٥) ٨٢/١ باب: إفضاء السلام من الإسلام بلفظ: «ثلاث من جمعهن، فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار»، ووصله معمر في «الجامع» (١٩٤٣٩) الملحق بـ «المصنف»، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٤٨/١١ من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر، عن عمار بن ياسر قال: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار، وإنصاف الناس من نفسك، وبذل السلام للعالم» ورجاله ثقات.



وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً في معنى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يُذكر مطلقاً ٢٠١ عن العمل وعن الإسلام، وتارة يُقرن بالعمل الصالح، وتارة يُقرن بالإسلام، فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢]. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الآية [الحجرات: ١٥]. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور: ٦٢]. ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١].

وقال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»<sup>(١)</sup>، الحديث.

«لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»<sup>(٢)</sup>.

«مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا» «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص ٤٤١ تعليق رقم (١).
- (٢) أخرجه مسلم (٥٤) (٢٢) من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» وأخرجه أبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨) و(٣٦٩٢)، وأحمد ٣٩١/٢ و٤٤٢ و٤٩٥ و٥١٢، وابن منده في «الإيمان» (٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٨٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٧٤/٢ و٣٣١.
- (٣) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا» وأخرجه مسلم (١٠٢)، وأبو داود (٣٤٥٢)، وابن ماجه (٢٢٢٤)، والترمذي (١٣١٥)، وأحمد ٢٤٢/٢، والحميدي (١٠٣٣)، والبخاري (٢١٢٠) و(٢١٢١) من حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً، فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحى إليه: أدخل يدك فيه، فأدخل يده، فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غش». وقوله: «ليس منا» أي: ليس على سيرتنا ومذهبنا، يريد: من غش أخاه وترك مناصحته، فإنه قد ترك اتباع النبي ﷺ، والتمسك بستته.

وما أَبْعَدَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «فليس منا» — أي فليس مثلاً! فليت شعري، فمن لَمْ يَغُشَّ يَكُونُ مِثْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.

وأما إذا عطف عليه الْعَمَلُ الصَّالِحُ، فاعلم أن عَطَفَ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْإِشْرَاقِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَ لِهَمَا، وَالْمَغَايِرَةُ عَلَى مَرَاتِبٍ<sup>(١)</sup>:

أعلاها: أَنْ يَكُونَا مُتَبَايِنِينَ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ، وَلَا جُزْءُهُ، وَلَا بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]. ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]. وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ.

ويليه: أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عَطَفُ بَعْضِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي مِثْلِ هَذَا وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ مَذْكُورًا مَرَّتَيْنِ.

والثاني: أَنْ عَطَفَهُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهِ هُنَا، وَإِنْ كَانَ

---

(١) انظر «الفتاوى» ١٧٢/٧ — ١٨١.

داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ: «الفقراء والمساكين» ونحوه مما تَنَوَّعَ دِلَالَتُهُ بِالْإِفْرَادِ وَالْإِقْتِرَانِ.

الرابع: عَطَفُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ لاختلاف الصِّفَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطفُ لاختلافِ اللفظ فقط، كقوله:

فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً<sup>(١)</sup>

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلامُ على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العطفُ في الكلام يَكُونُ على هذه الوجوه، نظرنا في كلامِ الشارع: كيف ورد فيه الإيمانُ، فوجدناه إذا أُطْلِقَ يُرَادُ به ما يُرَادُ بلفظِ البرِّ، والتقوى، والدِّينِ، ودينِ الإسلامِ.

ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ الآيات [البقرة: ١٧٧].

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، والملائني، قالوا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال:

---

(١) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، وأخذ قصير الثار منها وصدرة:

فَقَدَّتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

وهو في ديوانه: ١٨٣، و«طبقات ابن سلام»: ٦٣، و«معاني القرآن» للفرأ ٣٧/١، و«المستقصى» ٢٤٣/١ - ٢٤٤، وأما المرتضى ٢٥٨/٢، والشعر والشعراء ص ٩٨، و«اللسان»: مين، و«مغني اللبيب» (٥٧٨)، و«معجم الهوامع» ١٢٩/٢.

جاء رَجُلٌ إلى أبي ذر رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إلى آخر الآية، [البقرة: ١٧٧]، فقال الرَّجُلُ: ليس عَنْ هذا سألتُكَ، فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك<sup>(١)</sup>، فقال له الذي قُلْتَ لي، فلما أبى أَنْ يَرْضَى، قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ الَّذِي إِذَا عَمِلَ الْحَسَنَةَ سَرَّتْهُ وَرَجَا ثَوَابَهَا، وَإِذَا عَمِلَ السَّيِّئَةَ سَاءَتْهُ وَخَافَ عِقَابَهَا»<sup>(٢)</sup>. وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب.

وفي «الصحيح» قوله لوفد عبد القيس: «أَمَرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ»<sup>(٣)</sup>.  
ومعلوم أنه لم يُرَدَّ أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بُدَّ مِنْ إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

---

(١) في (ب): فقرأ الذي قرأته عليك.

(٢) المسعودي — وهو عبد الرحمن بن عبد الله — رمي بالاختلاط، والقاسم — وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود — لم يدرك أبا ذر، لكن صح الحديث دون سبب النزول من رواية أبي أمامة عند الحاكم ١٤/١ بلفظ: إن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك، فأنت مؤمن» قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء، فدعه» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (٥٣) و (٨٧) و (٥٢٣) و (١٣٩٨) و (٣٠٩٥) و (٤٣٦٨) و (٤٣٦٩) و (٦١٧٦) و (٧٢٦٦) و (٧٥٥٦)، ومسلم (١٧)، والترمذي (٢٦١١)، وأبو داود (٣٦٩٢) و (٤٦٧٧)، وأحمد ٢٢٨/١، والنسائي ١٢٠/٨ و ٣٢٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٦٢/٥، وأبو داود الطيالسي (٢٧٤٧)، والبغوي (٢٠) كلهم من حديث ابن عباس.

وأيُّ دليل على أن الأعمال داخلة في مُسمّى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تُفيد مع الجحود، وفي «المسند» عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان. ويؤيده حديث جبريل عليه السلام. وقد قال فيه النبي ﷺ: «هذا جبريل أتاكم يُعلّمكم دينكم»<sup>(٢)</sup>. فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فبين<sup>(٣)</sup> أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هودرجات ثلاث<sup>(٤)</sup>: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان، هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد<sup>(٥)</sup>.

الدين يتضمّن  
الإيمان والإسلام  
والإحسان

(١) أخرجه أحمد ١٣٥/٣، وأبو عبيد في «الإيمان» ص ٥، وفي سننه علي بن مسعود وهو سيّ الحفظ، ضعفه البخاري، والنسائي، وأبو داود، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

(٢) أخرجه مسلم وغيره، وقد تقدم ص ٣٥٦.

(٣) في (ب): فبين.

(٤) في (د): ثلاثة، وكلاهما صحيح.

(٥) في «الفتاوى» لابن تيمية، ٤٨٥/٧: «فقد قسم الله سبحانه الأمة التي أورثها الكتاب واصطفاه ثلاثاً أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الثلاث المذكورة في حديث جبريل: «الإسلام» و«الإيمان» و«الإحسان» ومعلوم أن الظالم لنفسه إن أريد به من اجتنب الكبائر، والتائب من جميع الذنوب، فذلك مقتصد أو سابق، فإنه ليس أحد من بني آدم يخلو عن ذنب، لكن من تاب، كان مقتصداً أو سابقاً، كذلك من =

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقيم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه مُعَرَّضٌ للوعيد.

فأما الإحسان، فهو أعمُّ من جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله، والإيمان أعمُّ من جهة نفسه، وأخصُّ من جهة أهله من الإسلام، فالإحسانُ يَدْخُلُ فيه الإيمانُ، والإيمانُ يَدْخُلُ فيه الإسلامُ<sup>(١)</sup>، والمحسنون أخصُّ من المؤمنين، والمؤمنون أخصُّ من المسلمين، وهذا كالرسالة والنُّبُوَّة، فالنُّبُوَّةُ داخِلَةٌ في الرسالة، والرسالة أعمُّ من جهة نفسها، وأخصُّ من جهة أهلها، فكلُّ رسولٍ نبيٍّ، ولا ينعكسُ.

٢٠٣

وقد صار الناسُ في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوالٍ<sup>(٢)</sup>:

فطائفةٌ جعلت الإسلامَ هو الكلمة.

أقوال أهل العلم  
في مسمى الإسلام

وطائفةٌ أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سُئِلَ عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة.

وطائفةٌ جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>،

= اجتنب الكبائر، كفرت عنه السيئات، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فلا بد أن يكون هناك ظلم لنفسه، موعود بالجنة، ولو بعد عذاب يظهر من الخطايا...».

(١) في (ب): الإحسان، وفي «مجموع الفتاوى» ٣٦٠/٧: والإيمان يتضمن الإسلام.

(٢) انظر «الفتاوى» ٢٥٩/٧.

(٣) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والنسائي ٩٧/٨ - ١٠١، وابن ماجه (٦٣) من طريق عمر، وهو حديث جبريل المتقدم.

الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عَدَمُ التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسَلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»<sup>(١)</sup>. وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ.

وأما إذا أُفِرِدَ اسْمُ الإيمان، فإنه يتضمَّن الإسلام، وإذا أُفِرِدَ الإسلام، فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولا يُقال له: مؤمن؟ وقد تقدَّم الكلام فيه.

وكذلك هل يَسْتَلْزِمُ الإسلام الإيمان؟ فيه النزاع المذكور، وإنما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣]. وقال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسْمُ الإسلام مجرداً، فما عُلِّقَ به في القرآن دُخُولُ الجنة، لكنه فَرَضَهُ، وأخبر أنه دينه الذي لا يُقْبَلُ مِن أَحَدٍ سِوَاهُ، وبه بَعَثَ

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (١١٢٠) و(٦٣١٧) و(٧٣٨٥) و(٧٤٤٢) و(٧٤٩٩)، ومسلم (٧٦٩)، ومالك ٢١٥/١، وابن ماجه (١٣٥٥)، والدارمي ٣٤٩/١، وأحمد ٢٩٨/١ و٣٠٨ و٣٥٨، والنسائي ٢٠٩/٣ - ٢١٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٣/٥ و٧، والترمذي (٣٤١٨)، وأبو داود (٧٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٧)، والحميدي (٤٩٥)، والبغوي (٩٥٠)، من حديث ابن عباس.

النبيين: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان. وأحدهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر

ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله، وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران. ٢٠٤

منها: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. ونظائره كثيرة. وإذا قرن بينهما، كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه.

وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، إلى آخر السورة، وقد اعترض على هذا بأن معنى الآية: ﴿قولوا أسلمنا﴾: انقذنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة، وأجيب بالقول الآخر، ورجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين



كَامِلِي الْإِيمَانِ، لَا أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، كَمَا نَفَى الْإِيمَانُ عَنِ الْقَاتِلِ، وَالزَّانِي، وَالسَّارِقِ، وَمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا سَبَاقُ الْآيَةِ وَسِيَاقُهَا، فَإِنَّ السُّورَةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى هُنَا فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَأَحْكَامِ بَعْضِ الْعُصَاةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْمُنَافِقِينَ. ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ<sup>(١)</sup> مِنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، وَلَوْ كَانُوا مُنَافِقِينَ مَا نَفَعْتَهُمُ الطَّاعَةُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، الْآيَةُ، يَعْنِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْكَامِلِي الْإِيمَانِ، هُمْ هَؤُلَاءِ، لَا أَنْتُمْ، بَلْ أَنْتُمْ مُنْفِي عَنْكُمْ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ. يُؤَيِّدُ هَذَا: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ، أَوْ أَدِنَ لَهُمْ، أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، وَالْمُنَافِقُ لَا يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانُوا مُنَافِقِينَ، لَنَفَى عَنْهُمْ الْإِسْلَامَ، كَمَا نَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانُ، وَنَهَايَهُمْ أَنْ يَمُنُّوا بِإِسْلَامِهِمْ<sup>(٢)</sup>، فَأُثْبِتَ لَهُمْ إِسْلَامًا، وَنَهَايَهُمْ أَنْ يَمُنُّوا بِهِ عَلَى رَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامًا صَحِيحًا، لَقَالَ: لَمْ تُسَلِّمُوا، بَلْ أَنْتُمْ كَاذِبُونَ، كَمَا كَذَبَهُمْ<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِمْ: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ<sup>(٤)</sup>.

وَيَنْتَفِي بَعْدَ هَذَا التَّقْرِيرِ وَالتَّفْصِيلِ دَعْوَى التَّرَادُفِ، وَتَشْنِيعُ مَنْ أَلْزَمَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَوْ كَانَ هُوَ الْأُمُورَ الظَّاهِرَةَ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْبَلَ إِلَّا ذَلِكَ،

(١) فِي الْأَصْلِ: (لَا يَأْلِيكُمْ) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، مِنْ: أَلَتْ يَأْلَتْ أَلَتْ، مِثْلُ ضَرْبٍ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَحِجَّتُهُ إِجْمَاعُ الْجَمِيعِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾ فَرَدَّ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (يَلْتَكُمْ) مِنْ: لَا تِلْيَتٌ، وَحِجَّتُهُمْ اتِّبَاعُ مَرْسُومِ الْمُصْحَفِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ بِغَيْرِ أَلِفٍ، قَالَ الْفَرَّاءُ: وَهِيَ لُغَتَانِ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَالْمَعْنَى: لَا يَنْقُصُكُمْ. «حِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» ص ٦٧٦، وَ«زَادُ الْمَسِيرِ» ٤٧٧/٧.

(٢) فِي (ب): بِإِسْلَامٍ.

(٣) فِي (ب): كَذَبْتُمْ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

(٤) انْظُرْ «الْفَتَاوَى» ٢٣٨/٧ - ٢٤٧ و ٤٧٦ - ٤٧٩.

ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا<sup>(١)</sup> ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم تنظيرُ الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفرد. فانظر إلى كَلِمَةِ الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، الحديث، فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة؛ ما<sup>(٣)</sup> كانوا يستحقون العصمة، بل لا بُدَّ أن يقولوا: لا إله إلا الله قَائِمِينَ بحقها، ولا يكون قائماً بـ «لا إله إلا الله» حقَّ القيام، إِلَّا مَنْ صَدَّقَ بالرسالة، وكذا من شَهِدَ أن محمداً رسولُ الله، لَا يَكُونُ قائماً بهذه الشهادة حقَّ القيام، إِلَّا مَنْ صَدَّقَ هذا الرُّسُولَ فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ. فانظمت<sup>(٤)</sup> التوحيد، وإذا ضُمَّتْ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِبْثَاتِ التَّوْحِيدِ، وَمِنْ شَهَادَةِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِبْثَاتُ الرِّسَالَةِ، كَذَلِكَ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ إِذَا قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ»<sup>(٥)</sup>؛ كان المرادُ مِنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ الْمُرَادِ مِنَ الْآخَرِ، وَكَمَا قَالَ ﷺ: «الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةً، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ»<sup>(٦)</sup>. وَإِذَا انفرد أَحَدُهُمَا، شَمِلَ مَعْنَى الْآخَرِ وَحُكْمَهُ، وَكَمَا فِي الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ وَنظَائِرِهِ، فَإِنَّ لَفْظِي الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ إِذَا اجْتَمَعَا،

(١) فِي (ب): فَإِنْ هَذَا، وَفِي (ج): وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

(٢) هُوَ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٢٢ تَعْلِيقَ رَقْمِ (١).

(٣) «مَا» سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج).

(٤) تَحَرَّفَتْ فِي (ب) إِلَى: فَانْظُمَتْ.

(٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٤٨٩.

(٦) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٤٨٧، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

افترقا، وإذا افترقا، اجتماعا، فهل يُقالُ في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] - أنه يُعطى المُقِلُّ دون المُعْدِمِ، أو بالعكس؟! وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَحْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضاً تشنيع مَنْ قال: ما حُكِّمَ مَنْ آمَنَ ولم يُسَلِّمْ، أو أسلم ولم يُؤْمِنْ في الدنيا والآخرة؟ فَمَنْ أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابتٍ للآخر، ظَهَرَ بطلانُ قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غَيْرَيْنِ، وقد قيلَ لرسول الله ﷺ: مالك عن فلان، والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»<sup>(١)</sup>، قالها ثلاثاً، فأثبت له اسم الإسلام، وتوقَّفَ في اسم الإيمان، فَمَنْ قال: هما سواء، كان مخالفاً، والواجبُ ردُّ موارد النزاعِ إلى الله ورسوله، وقد يتراءى في بعض النصوص مُعَارَضَةً، ولا مُعَارَضَةً بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاجُ بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ \* فما وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦] على تَرَادُفِ الإسلام والإيمان، فلا حُجَّةَ فيه، لأن البيتَ المخرجَ كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يُلْزَمُ من الاتصاف بهما ترادفهما.

(١) أخرجه البخاري (٢٧) و(١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠)، وفي الزكاة ٧٣٢/٢ - ٧٣٣، وأحمد ١٨٢/١ من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث: «أي الإسلام أفضل»<sup>(١)</sup> إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بِمَ أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

أقوال العلماء في مسألة  
الاستثناء في الإيمان

وَمِنْ ثَمَرَاتِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ: مَسْأَلَةُ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَالنَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠١٠٧)، وأحمد ١١٤/٤ من طريق معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن عبسة قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده، وأهريق دمه» قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة» وإسناده صحيح إن كان أبو قلابة سمعه من عمرو بن عبسة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٥٩/١، وقال: رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» بنحوه، ورجاله ثقات، وأخرجه أيضاً أحمد ٣٨٥/٥ بنحوه من طريق آخر، وفي سنده ضعيفان، وفيه قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: «خلق حسن».

وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري وهم منه، فإن لفظ حديث أبي موسى المخرج في البخاري (١١)، ومسلم (٤٢): «أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده» وهو غير الحديث الذي استشهد به المصنف.

طرفان ووسط، منهم من يُوجبه، ومنهم من يُحرمه، ومنهم من يُجيزه باعتبارٍ ويمنعه باعتبار، وهذا أصحُّ الأقوال.

أما من يُوجبه، فلهم مأخذان: أَحَدُهُما: أن الإيمانَ هو مَأماتُ الإنسانِ عليه، والإنسانُ إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة، وما سبق في عِلْمِ الله أنه يكون عليه، وما قَبْلَ ذلك لا عِبْرَةَ به، قالوا: والإيمانُ الذي يتعقبه الكفر فَيَمُوتُ صاحبه كافراً: ليس بإيمان، كالصلاة التي أفسدها صاحبها قَبْلَ الكمال، والصيام الذي يُفْطِرُ صاحبه قَبْلَ الغروب، وهذا مأخذٌ كثيرٌ من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يُحِبُّ في الأزل مَنْ كان كافراً إذا عِلِمَ منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس وَمَنْ ارتد عن دينه ما زال الله يُبْغِضُهُ وإن كان لم يكفر بَعْدُ، وليس هذا قَوْلُ السلف، ولا كان يُعلل بهذا مَنْ يستثني من السلفِ في إيمانه، وهو فاسدٌ، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسولَ، فاتَّبَعَ الرسولَ شَرْطُ المحبة، والمشروطُ يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هذا القول طائفة غَلَوُا فيه، حتى صار الرجلُ منهم يستثني في الأعمالِ الصالحة، يقول: صليتُ إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبولَ، ثم صار كثيرٌ منهم يستثنون في كُلِّ شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوبٌ إن شاء الله! هذا حبلٌ إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شكَّ فيه. يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يُغَيِّرَهُ غَيَّرَهُ!!.

المأخذُ الثاني: أن الإيمانَ المُطْلَقَ يتضمَّنُ فِعْلَ ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجلُ: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار:

فقد شهدَ لنفسه أنه من الأبرارِ المتقين، القائمِينَ بجميع ما أمروا به، وتركَ كُلَّ ما نُهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين. وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحةً، لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذُ عامّةِ السلفِ الذين كانوا يستنون<sup>(١)</sup>، وإن جوزوا ترك الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَآئِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ»<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمُ لِلَّهِ»<sup>(٣)</sup> ونظائر هذا.

وأما من يُحرّمه، فكلُّ مَنْ جعل الإيمان شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلمُ أني مؤمن، كما أعلمُ أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن،

(١) انظر «الفتاوى» ٤٢٩/٧ - ٤٦٠.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٤٩)، وأبو داود (٣٢٣٧)، وابن ماجه (٤٣٠٦)، وأحمد ٣٠٠/٢ و ٣٧٥ و ٤٠٨، والنسائي ٩٤/١ - ٩٥، ومالك ٢٨/١ - ٣٠، والبيهقي (١٥١) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٩٧٤)، وابن ماجه (١٥٤٦)، والنسائي ٩٣/٤ - ٩٤، وأحمد ٧١/٦ و ٧٦ و ١١١ و ١٨٠ و ٢٢١، والبيهقي (١٥٥٦)، وعن بريدة عند أحمد ٣٥٣/٥ و ٣٦٠، ومسلم (٩٧٥)، والنسائي ٩٤/٤، وابن ماجه (١٥٤٧)، والبيهقي (١٥٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (١١١٠)، وأبو داود (٢٣٨٩)، ومالك ٢٨٩/١، وأحمد ٦٧/٦ و ١٥٦ و ٢٤٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٨١/١٢ من حديث عائشة بلفظ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما أتقي»، ولمسلم (١١٠٨) من حديث أم سلمة بلفظ: «أما والله إني لأتقاكم وأخشاكم له»، وأخرج البخاري (٥٠٦٣) من حديث أنس بن مالك في قصة الرهط الثلاثة الذين سألوا عن عبادة رسول الله ﷺ وتقالوها. . وفيه: «أما والله إني أخشاكم لله، وأتقاكم له».

كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه، فهو شاك فيه، وسَمُوا الذين يستثنون في إيمانهم الشُّكَاكَة، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعودُ إلى الأمنِ والخوف، فأما الدُّخُولُ، فلا شك فيه. وقيل: لتدخلنَّ جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت.

وفي كلا الجوابين نظر، فإنهم وقعوا فيما فَرَّوا منه، فأما الأَمْنُ والخوفُ، فقد أخبر أنهم يدخلون آمِنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإنَّ الله قد عَلِمَ مَنْ يَدْخُلُ، فلا شك فيه أيضاً، فكان قولُ: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعله لا مَحَالَةَ: واللَّهِ لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يَحْنُ الْحَالِفُ في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنى مراداً من النص نظر، فإنه ما سبق الكلام له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص<sup>(١)</sup>.

وأجاب الزمخشري<sup>(٢)</sup> بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكونَ

(١) إشارة النص: هو ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته، ولكنه يجيء نتيجة لهذه العبارة، فهو يفهم من الكلام، ولكن لا يستفاد من العبارة ذاتها، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ فإن هذا النص أفاد بعبارته أن نفقة المولود على والده، وأفاد بإشارته أن الولد تابع لأبيه منسوب إليه. وفي إدراك إشارة النص تنفاوت العقول والأفهام، فلا يتصدى له إلا الذكي المتمكن في الفقه وأصوله، والعليم بأسرار العربية. وهو عند الحنفية أحد دلالات النص الأربعة: عبارة النص، دلالة النص، إشارة النص، مقتضى النص. انظر «تيسير التحرير» ٨٦/١ - ٩١.

(٢) «الكشاف» ٥٩٤/٣.

الْمَلِكُ قَدْ قَالَه، فَأُثِبْتُ قُرْآنًا! أَوْ أَنَّ الرِّسُولَ قَالَه<sup>(١)</sup>!!

وأما من يُجَوِّزُ الاستثناءَ وتركه<sup>(٢)</sup>، فهم أسعدُ بالدليلِ مِنَ  
الفريقين، وخَيْرُ الأمورِ أَوْسَطُهَا: فإنَّ أَرَادَ المُسْتَثْنَى الشَّكَّ فِي أَصْلِ إِيمَانِهِ  
مُنَعَ مِنَ الاستثناءِ، وهذا مما لا خِلَافَ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مِنَ  
المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ  
اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ  
يَتَوَكَّلُونَ \* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* أُولَئِكَ هُمُ  
الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾  
[الأنفال: ٢ - ٤]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ  
وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ  
الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]. فَالاستثناءُ حِينَئِذٍ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ  
اسْتَثْنَى وَأَرَادَ عَدَمَ عِلْمِهِ بِالْعَاقِبَةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَثْنَى تَعْلِيْقًا لِلأَمْرِ بِمَشِيئَةِ  
اللَّهِ، لَا شَكًّا فِي إِيمَانِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْقُوَّةِ كَمَا تَرَى.

قَوْلُهُ: «وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ».   
يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَةِ  
وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالرَّافِضَةِ، الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ قِسْمَانِ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ، فَالْمُتَوَاتِرُ  
— وَإِنْ كَانَ قِطْعِيًّا السَّنَدَ — لَكِنَّهُ غَيْرُ قِطْعِيٍّ الدَّلَالَةَ، فَإِنَّ الْأَدْلَةَ اللَّفْظِيَّةَ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي (ج) وَ (د) زِيَادَةُ نَصْهِهَا: «فَعِنْدَ هَذَا الْمُسْكِينِ يَكُونُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ غَيْرُ كَلَامِ اللهِ،  
فَيَدْخُلُ فِي وَعِيدٍ مِنْ قَالَ: (إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ) نَسَأَلُ اللهُ الْعَاقِبَةَ، وَهِيَ مُثْبِتَةٌ فِي (أ)  
إِلَّا أَنَّ النَّاسِخَ قَدْ أُثْبِتَ كَلِمَةً: «لَا» فَوْقَ أَوَّلِ كَلِمَةٍ مِنْهَا، وَكَلِمَةً: «إِلَى» فِي آخِرِ كَلِمَةٍ مِنْهَا،  
وَهَذَا الرَّمْزُ يَعْنِيهِ: أَنَّ مَا بَيْنَ لَا وَإِلَى يَحْذَفُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِ.

(٢) فِي هَامِشِ (أ) وَ (ب) زِيَادَةُ هِيَ: «بَاعْتِبَارُ شَيْءٍ» وَقَدْ أُثْبِتَ فَوْقَهَا (ظ).

(٣) فِي (ب): الدَّلَالَةُ الْقِطْعِيَّةُ، وَهُوَ خَطَأً.



لا تُفِيد اليقين!! وبهذا قَدَحُوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا:  
والأحاد لا تُفِيد العلم، ولا يُحْتَجُّ بها من جهة طريقها، ولا من جهة  
متنها! فسَدُّوا على القلوب معرفةَ الربِّ تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من  
جهة الرسول، وأحَالُوا الناسَ على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية<sup>(١)</sup>،  
سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿كَسْرَابٌ<sup>(٢)</sup>  
بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ  
فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ \* أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ  
مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ  
لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾  
[النور: ٣٩ - ٤٠].

ومن العجب أنهم قَدَّموها على نُصوصِ الوحي، وعزلوا لأجلها

(١) تحرفت في (ب) إلى: خالية.

(٢) السراب: ما يرى في الفلاة المنبسطة من ضوء الشمس وقت الظهيرة، يسرب على الأرض  
كأنه ماء يجري، والقِيعة والقاع واحد: وهو المنبسط من الأرض الذي لا جبل فيه  
ولا واد. واللحي: العميق، منسوب إلى لجة البحر، وهو معظمه. وفي هذه الآية مثلاً  
ضربها الله للكفار: شبه ما يعمل من لا يعتقد الإيمان ولا يتبع الحق من الأعمال الصالحة  
التي يظن أنها تنفعه وتنجيه من عذاب الله، ثم يخيب في أمله ويلقى خلاف ما قدَّر  
بسراب في منبسط من الأرض يظنه الظمآن ماء، فيأتيه ليروي من ظمئه، فلا يجد ما أمله  
ورجاءه، فكذلك الكافر يحسب أنه قد عمل عملاً، وأنه قد حصل شيئاً، فإذا وافى الله  
يوم القيامة، وحاسبه عليه، ونوقش على أفعاله، لم يجد له شيئاً بالكلية قد قُبِلَ، لأن الكفر  
بشرعية الله يحق كل عمل، وإن كان من باب الخير والإحسان: ﴿وقدمنا إلى ما عملوا  
من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾ و﴿من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من  
الخاسرين﴾...

وشبهها ثانياً في ظلمتها وسوادها، لكونها باطلة خالية عن نور الإيمان بظلمات  
متراكمة من لج البحر والأمواج والسحاب. وانظر «اجتماع الجيوش الإسلامية»  
ص ١٤ - ٢٠ لابن القيم.

النُّصُوصَ، فأفقرت قُلُوبُهُمْ من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا  
العُقُولِ الصحيحة المؤيَّدة بالفِطْرَةِ السليمة والنصوص النبوية، ولو  
حَكَّمُوا نُصُوصَ الوحي، لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفترة  
السليمة.

بل كُلُّ فريقٍ من أرباب البدع يَعْرِضُ النُّصُوصَ على بدعته،  
وما ظَنَّهُ معقولاً: فما وافقه قال: إنه مُحْكَمٌ، وقَبِلَهُ، واحتجَّ به!!  
وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رَدَّه، وسَمَّى رَدَّه تفويضاً! أو حرَّفه،  
وسَمَّى تحريفه تأويلاً!! فلذلك اشتدَّ إنكارُ أهل السنة عليهم.

أهل السنة لا يعدلون عن النص الصحيح  
وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح،  
ولا يُعارضوا بمعقولٍ، ولا قولِ فلانٍ، كما أشار إليه الشَّيْخُ، وكما قال  
البخاري رحمه الله: سَمِعْتُ الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمه  
الله، فأتاه رجلٌ، فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا  
وكذا، فقال رجلٌ للشافعي: ما تَقُولُ أنت؟! فقال: سُبْحَانَ اللَّهِ! تراني  
في كنيسة! تراني في بيعة! ترى على وسطي زناراً؟! أقول لك: قضى  
رسولُ اللَّهِ ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟! (١)

ونظائر ذلك في كلام السلف كثير.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا  
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

(١) الخبر في «حلية الأولياء» ١٠٦/٩، و«تاريخ ابن عساكر» ٢/١٠/١٥، و«مناقب  
الشافعي» لليبهي ٤٧٤/١، و«توالي التأسيس» ص ٦٣، و«مفتاح الجنة» ١٥٤.

وَحَبَّرَ الْوَاحِدَ إِذَا تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، عَمَلًا بِهِ<sup>(١)</sup> وَتَصَدِيقًا لَهُ: يُفِيدُ ٢٠٩  
 الْعِلْمَ الْيَقِينِي عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْأُمَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَحَدُ قِسْمَيِ الْمَتَوَاتَرِ، وَلَمْ يَكُنْ  
 بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ، كَخَبَرِ عُمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
 «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٣)</sup>، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى عَنْ  
 بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ»<sup>(٤)</sup>، وَخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ  
 عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»<sup>(٥)</sup> وَكَقَوْلِهِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ<sup>(٦)</sup>  
 النَّسَبِ»<sup>(٧)</sup>، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، وَهُوَ نَظِيرُ خَبَرِ الَّذِي أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ، وَأُخْبِرَ أَنَّ

(١) فِي (ب): بِقَوْلِهِ.

(٢) انْظُرْ بَسْطَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي «مَخْتَصَرِ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» ٣٧٢/٢ - ٤٣٣.

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ص ١٨٥.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٣٥) وَ (٦٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ (١٥٠٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩١٩)،  
 وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٣٦)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٧٤٧)، وَمَالِكٌ (٧٨٢/٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٣٩٨/٢)،  
 وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٦/٧)، وَفِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٤٤٩/٥ وَ ٤٥٥، وَأَحَدُ ٩/٢ وَ ٧٩  
 وَ ١٠٧، وَالْحَمِيدِيُّ (٦٣٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٩٧٨)، وَالبَغْوِيُّ (٢٢٢٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٩) وَ (٥١١٠)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٨)، وَمَالِكٌ (٥٣٢/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ  
 (٢٠٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٦)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٩٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٦/٦ وَ ٩٧)، وَأَحَدُ  
 ٢٢٩/٢ وَ ٤٢٣ وَ ٤٢٦ وَ ٤٣٢ وَ ٤٧٤ وَ ٤٨٩ وَ ٥٠٨ وَ ٥١٦، وَالبَغْوِيُّ (٢٢٧٧)،  
 وَابْنُ الْجَارُودِ (٦٨٥)، وَالبَيْهَقِيُّ ١٦٥/٧ وَ ١٦٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٦) سَقَطَتْ «مِنْ» مِنْ (أ) وَ (ج) وَ (د).

(٧) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْبُخَارِيُّ (٢٦٤٥) وَ (٥١٠٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٩٣٨)، وَأَحَدُ  
 ٢٧٥/١ وَ ٣٣٩، وَالنَّسَائِيُّ ١٠٠/٦، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٨٧/٤ وَ ٢٨٩، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي  
 «الْكَبِيرِ» (١١٩٦٨) وَ (١٢٣٩٧) وَ (١٢٨٢١) وَ (١٢٨٢٢). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٤٧)  
 بِلَفْظٍ: «وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ  
 (٢٦٤٦) وَ (٣١٠٥) وَ (٥٠٩٩)، وَمُسْلِمٌ (١٤٤٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ  
 (١١٤٧)، وَالدَّارِمِيُّ ١٥٦/٢، وَمَالِكٌ ٦٠١/٢، وَالنَّسَائِيُّ ٩٩/٦، وَأَحَدُ ٥١/٦  
 وَ ٦٦ وَ ٧٢ وَ ١٠٢ وَ ١٧٨، وَالبَغْوِيُّ (٢٢٧٨) وَ (٢٢٧٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ:  
 «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ». وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ التِّرْمِذِيُّ (١١٤٦)،  
 وَالشَّافِعِيُّ ٢٤٠/٢ - ٢٤١، وَالبَغْوِيُّ (٢٢٨١).

القبلة تحوَّلت إلى الكعبة، فاستداروا إليها<sup>(١)</sup>.

وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ أَحَادًا، وَيُرْسِلُ كَتَبَهُ مَعَ الْآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ يَقُولُونَ: لَا نَقْبَلُهُ، لِأَنَّهُ خَبِرُ وَاحِدٍ! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣]. فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ عَلَى خَلْقِهِ، لِثَلَا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبَيِّنَاتُهُ.

ولهذا فضح الله مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَيَّنَّ حَالَهُ لِلنَّاسِ، قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عَيِينَةَ: مَا سَتَرَ اللَّهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: لَوْ هُمْ رَجُلٌ فِي السَّحَرِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ، لِأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فَلَانُ كَذَابٌ.

وخبِرُ الْوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَلَكِنْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ صَحِيحِ الْأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمُ أَوْقَاتِهِ مُشْتَغَلًا بِالْحَدِيثِ، وَالْبَحْثِ عَنْ سِيرَةِ الرِّوَاةِ، لِيَقِفَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، وَشِدَّةِ حَذَرِهِمْ مِنَ الطُّغْيَانِ وَالزَّلَلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قَتِلُوا لَمْ يُسَامَحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوَّلُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فَعَلُوا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ. وَقَدْ نَقَلُوا هَذَا الدِّينَ إِلَيْنَا كَمَا نُقَلِّ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ يَزُكُّ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣) و (٤٤٨٨) و (٤٤٩٠) و (٤٤٩١) و (٤٤٩٣) و (٤٤٩٤) و (٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦)، ومالك ١/١٩٥، والشافعي في «الرسالة» فقرة (٣٦)، وأحمد ١٦/٢ و ١١٣، والنسائي ٢/٦١، والدارمي ١/٢٨١، والبيهقي (٤٤٥)، والبيهقي ٢/٢ كلهم من حديث ابن عمر قال: «بينما الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاءهم آت، فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة».

(٢) تحرفت في (ب) إلى: السجن.

الإسلام<sup>(١)</sup> وعِصَابَةُ الإِيْمَانِ، وَهُمْ تُقَادُّ الْأَخْبَارُ، وَصَيَارِفَةُ الْأَحَادِيثِ، فَإِذَا وَقَفَ الْمَرْءُ عَلَى هَذَا مِنْ شَأْنِهِمْ، وَعَرَفَ حَالَهُمْ، وَخَبَرَ صِدْقَهُمْ وَوَرَعَهُمْ وَأَمَانَتَهُمْ، ظَهَرَ لَهُ الْعِلْمُ فِيمَا نَقَلُوهُ وَرَوَوْهُ.

وَمَنْ لَهُ عَقْلٌ وَمَعْرِفَةٌ يَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِأَحْوَالِ نَبِيِّهِمْ وَسِيرَتِهِ وَأَخْبَارِهِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ شُعُورٌ، فَضْلاً أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً لَهُمْ أَوْ مَظْنُوناً، كَمَا أَنَّ النُّحَاةَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَخْبَارِ سَيُوبِهِ وَالْخَلِيلِ وَأَقْوَالِهِمَا مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَعِنْدَ الْأَطْبَاءِ مِنْ كَلَامِ بَقْرَاطٍ وَجَالِينُوسٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ ذِي صَنْعَةٍ هُوَ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ سَأَلْتَ الْبَقَالَ عَنْ أَمْرِ الْعِطْرِ، أَوِ الْعَطَّارَ عَنِ الْبَزِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ!! لَعَدَ ذَلِكَ جَهْلاً كَثِيراً<sup>(٢)</sup>.

ولكن النُّفَاةَ قَدْ جَعَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: مُسْتَنْدَافاً لَهُمْ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكَلِمَا جَاءَهُمْ حَدِيثٌ يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُمْ وَأَرَاءَهُمْ، وَمَا وَضَعْتَهُ خَوَاطِرُهُمْ وَأَفْكَارُهُمْ، رَدُّوهُ بِـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، تَلْبِيساً مِنْهُمْ وَتَدْلِيساً عَلَى مَنْ هُوَ أَعْمَى قَلْباً مِنْهُمْ، وَتَحْرِيفاً لِمَعْنَى الْآيَةِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

فَفَهَمُوا مِنْ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ مَا لَمْ يُرِدْهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا فَهَمَهُ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، أَنَّهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا التَّمَثِيلَ بِمَا لِلْمَخْلُوقِينَ! ثُمَّ اسْتَدْلُّوا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ بِـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تَحْرِيفاً لِلنَّصِيبِ!! وَيُصَنِّفُونَ الْكُتُبَ، وَيَقُولُونَ: هَذَا أُصُولُ دِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَقْرَءُونَ كَثِيراً مِنَ الْقُرْآنِ وَيُفَوِّضُونَ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِمَعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ.

(١) «يزك» بالياء والزاي: طلائع الجيش، والكلمة فارسية.

(٢) في مطبوعة مكة: كبيراً.

وقد ذمَّ الله تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث، وقصَّ علينا ذلك من خبرهم لنعتير ونزجر عن مثل طريقتهم، فقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ، وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماضي: التلاوة المجردة<sup>(١)</sup>، ثم قال تعالى: ﴿قَوْلُ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلُ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. فذمهم على نسبة ما كتبوه إلى الله، وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضاً من الدنيا مالاً أو رياسة، نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل في القول والعمل، بمنه وكرمه.

السنة نوعان شرع  
ابتدائي وبيان  
لما شرعه الله في  
كتابه

ويشير الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «من الشرع والبيان» إلى أن ما صح عن النبي ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع. وقوله: «وأهلُه في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى» وفي بعض النسخ: بالخشية والتقى بدل قوله:

(١) والمعنى: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعون يتل عليهم، وهذا قول الكسائي والزجاج، وقال قتادة: ﴿إلا أمانِيٍّ﴾ أي: يتمنون على الله ما ليس لهم، وقال ابن عباس: إلا أمانِيٍّ: يريد إلا قولاً يقولونه بأفواههم كذباً، وهذا قول مجاهد وابن جرير الطبري، واختيار الفراء، وذكر الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث: أهذا شيء رويته أم شيء تمنيت؟ يريد افتعلته، ومنه قول عثمان: «مَا تَعْنَيْتُ وَلَا تَمْنَيْتُ» يعني بقوله: «مَا تَمْنَيْتُ»: ما تخرصت الباطل، ولا اختلقت الكذب والإفك. انظر «جامع البيان» ٢٥٩/٢ - ٢٦٣، و«زاد المسير» ١٠٥/١ - ١٠٦.

«بالحقيقة» ففي العبارة الأولى يُشِيرُ إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بَعْضُهُ أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم تنظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق، فلا تفاوت فيه، والمعنى الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

قوله: «وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ».

ش: قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ \* المؤمنون كلهم أولياء الرحمن ٢١١  
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١﴾، الآية [يونس: ٦٢ - ٦٣]. الولي: من الولاية بفتح الواو، التي هي ضدُّ العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقون بفتحها<sup>(١)</sup>، ف قيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة، قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: وجاز الكسر، لأن في تولي بعض القوم بعضاً جنساً<sup>(٣)</sup> من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسوراً، مثل: الخياطة ونحوها.

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليُّهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾، الآية [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] والمؤمنون بعضهم أولياء بعض، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، الآية [التوبة: ٧١]،

(١) انظر «زاد المسير» ٣/ ٣٨٥، و«حجة القراءات» ص ٣١٤.

(٢) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن السري، الزجاج، البغدادي، صاحب التأليف الجمة في معاني القرآن وغيره، المتوفى سنة ٣١١ هـ. مترجم في «السيرة» ١٤ / رقم الترجمة (٢٠٩).

(٣) في (أ) و (ب): جنس.

وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة، وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رِكَعُونَ \* وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥ - ٥٦].

فهذه النصوصُ كُلُّهَا ثَبَتَ فِيهَا مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَأَنْهُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَلِيُّهُمْ وَمَوْلَاهُمْ، فَاللَّهُ يَتَوَلَّى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، فَيُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، وَيَرْضَى عَنْهُمْ وَيَرْضَوْنَ عَنْهُ، وَمَنْ عَادَى لَهُ وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَهُ بِالْمَحَارَبَةِ، وَهَذِهِ الْوَلَايَةُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ، لَيْسَتْ كَوَلَايَةِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبْرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]. فَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ الذَّلِّ، بَلْ لِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا، خِلَافَ الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَتَوَلَّاهُ لَذَلِّهِ وَحَاجَتِهِ إِلَى وَلِيٍّ يَنْصُرُهُ.

تفسير معنى الولاية

والولاية أيضاً نظيرُ الإيمان، فيكون مرادُ الشيخ: أَنَّ أَهْلَهَا فِي أَصْلِهَا سَوَاءٌ، وَتَكُونُ كَامِلَةً وَنَاقِصَةً، فَالْكَامِلَةُ تَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ \* لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ بِإِضْمَارِ «أَمْدَحُ»، أَوْ مَرْفُوعٍ بِإِضْمَارِ «هُمْ»، أَوْ خَبَرِ ثَانٍ لـ «إِنَّ» وَأَجِيزٌ فِيهِ الْجَرُّ، بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ «عَلَيْهِمْ».



وعلى هذه الوجوه كلها، فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تمزق<sup>(١)</sup> ولا رياضة، وقيل: الذين آمنوا مبتدأ والخبر: ﴿لهم البشرى﴾، وهو بعيد، لقطع الجملة عما قبلها، وانتشار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان، ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى أولى من موافقته في المعنى وحده، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، الآية. وقد تقدم الكلام على هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين. وقال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ، كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ، غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ، أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ، فَجَرَ»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: «وَإِذَا اتَّيَمَّنَ، خَانَ» بدل: «وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ». أخرجاه في «الصحيحين». وحديث: شُعب الإيمان تقدم<sup>(٣)</sup>. وقوله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: «تلق».

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٠ تعليق (٢).

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٧٥ تعليق (١).

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٩٣ تعليق (٢).

فَعُلِمَ أَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ أَقَلُّ الْقَلِيلِ لَمْ يَخْلُدْ فِي النَّارِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ النِّفَاقِ، فَهُوَ يُعَذَّبُ فِي النَّارِ عَلَى قَدَرِ مَا مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ.

فَالطَّاعَاتُ مِنَ شُعْبِ الْإِيمَانِ، وَالْمَعَاصِي مِنَ شُعْبِ الْكُفْرِ، وَإِنْ كَانَ رَأْسُ شُعْبِ الْكُفْرِ الْجُحُودَ، وَرَأْسُ شُعْبِ الْإِيمَانِ التَّصَدِيقَ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَّى مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ جَمَاعَةٍ اجْتَمَعَتْ إِلَّا وَفِيهِمْ وَلِيٌّ لِلَّهِ»<sup>(١)</sup> لَا هُمْ يَذَرُونَهُ، وَلَا هُوَ يَذِرُهُ بِنَفْسِهِ، فَلَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ كَلَامٌ بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ قَدْ يَكُونُونَ كُفَّاراً، وَقَدْ يَكُونُونَ فَسَاقاً يَمُوتُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْفُسْقِ.

أولياء الله الكاملون

وَأَمَّا أَوْلِيَاءُ اللَّهِ الْكَامِلُونَ، فَهُمْ الْمُوصَفُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ \* لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، الْآيَةُ [يونس: ٦٢ - ٦٤].

وَالْتَقْوَى: هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وَهُمْ قِسْمَانِ: مُقْتَصِدُونَ، وَمُقَرَّبُونَ<sup>(٣)</sup>، فَالْمُقْتَصِدُونَ: الَّذِينَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ بِالْفَرَائِضِ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَالْجَوَارِحِ، وَالسَّابِقُونَ: الَّذِينَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ بِالنَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ، كَمَا فِي «صَحِيحِ

(١) ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْفَتَاوَى» ٦٠/١١، وَقَالَ: هُوَ مِنَ الْأَكَاذِيبِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ.

(٢) فِي (ب): قَائِمُونَ.

(٣) انْظُرْ: «الْفَرَقَانُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ» ص ٢٢ - ٣٣.

البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَذَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحَبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي، لَأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»<sup>(١)</sup>.

والولي: خلاف العدو<sup>(٢)</sup>، وهو مشتق من الولي<sup>(٣)</sup>، وهو الدنو والتقرب<sup>(٤)</sup>، فولي الله: هو مَنْ والى الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] قال أبوذر رضي الله عنه: لما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ عَمِلَ النَّاسُ بِهَذِهِ الْآيَةِ لَكَفَّتْهُمْ»<sup>(٥)</sup>. فالمتمتقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق على الناس، وَيَرْزُقُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ، فَيُدْفَعُ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَضَارَّ، وَيَجْلِبُ لَهُمُ الْمَنَافِعَ، وَيُعْطِيَهُمُ اللَّهُ أَشْيَاءَ يَطُولُ شَرْحُهَا مِنَ الْمَكَاشِفَاتِ وَالتَّائِثِرَاتِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، وأبو نعيم ٤/١، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٦٩٠) والبخاري (١٢٤٨). وانظر شرح الحديث فيه.

(٢) في (ب): والولي من العدو، وهو تحريف. (٣) في الأصول: الولاء، وهو تحريف. (٤) ومنه: «كل مما يَلِيكَ» أي: مما يقاربك، وقال الهذلي:

هَمَزَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مِنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلَيْكَ تَشَعَّبُ

(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٠)، والحاكم ٤٩٢/٢، والدارمي ٣٠٣/٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٦٥/٩، وفي سنده انقطاع بين أبي السليل وأبي ذر، ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

قوله: «وَأَكْرَمَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتَّبَعُهُمُ لِلْقُرْآنِ».

ش: أي: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقُّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].. وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَبْيَضٍ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَبْيَضَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى، النَّاسُ مِنْ آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»<sup>(١)</sup>. وبهذا الدليل يَظْهَرُ ضعفُ تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها، فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى، ولهذا - والله أعلم - قال عمر رضي الله عنه: الغنى والفقر مطيَّتان، لا أبالي أيُّهما ركبْتُ. والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ: رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية [الفجر: ١٥]،

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٤١١/٥ من حديث إسماعيل ابن علية، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحر على أسود، ولا أسود على أحر إلا بالتقوى...» ورجاله ثقات، وإسناده صحيح، فإن ابن علية روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط. ولم يخرج أحد من أصحاب السنن فيما أعلم.

(٢) في البدور الزاهرة ص ٣٤٢: وأثبت الباء في: «أكرمني» و«أهانني» وصلأ المدنيان، وفي الحاليين: البزي ويعقوب، وأما أبو عمرو فحذفها في الوقف قولاً واحداً، وأما في الوصل، فروي عنه إثباتها، وروي عنه حذفها، وهو الأشهر، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، والباقون بحذفها مطلقاً. وانظر «الكشف» ٣٧٤/٢، و«حجة القراءات» ص ٦٦٤، و«زاد المسير» ١١٩/٩، و«تفسير القرطبي» ٥١/٢٠ - ٥٢، و«النشر» ٤٠٠/٢.

فإن استوى الفقير الصابر والغني الشاكر في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها، فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر.

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر، ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر، وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر، وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجردوا غنياً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوه القرب شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لبطاعة الله، ولأوراد العبادات، صابراً على فقره، وحينئذ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا، تساوت درجتُهما، والله أعلم. ولو صحَّ التجريد، لصح أن يقال: أيما أفضل مُعافى شاكر، أو مريض صابر، ومطاع شاكر، أو مُهان صابر، وآمن شاكر، أو<sup>(١)</sup> خائف صابر؟ ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، خيره وشره، وحلوه<sup>(٣)</sup> ومُره من الله تعالى».

ش: تقدم أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ أركان الإيمان في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته، حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام، فقال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». وسأله عن

(١) في (ب): و.

(٢) انظر التفصيل في هذه المسألة في: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» ص ٢٠٩ - ٣١٣.

وفتاوى شيخ الإسلام. ٢٢/١١ - ٢٤ و ١١٩ - ١٣٠.

(٣) في (ب): «حلوه» بلا واو.

الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ. وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، وسأله عن الإحسان، فقال: «أَنْ  
تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(١)</sup>. وقد ثبت في  
«الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارةً بسورتي  
الإخلاص: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وتارةً بآيتي  
الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ  
إِلَيْنَا﴾، الآية [البقرة: ١٣٦]، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ  
تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، الآية [آل عمران: ٦٤]،  
وفسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث  
قال لهم: «أَمَرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ  
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ،  
وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٦)، وأبو داود (١٢٥٦)، والنسائي ١٥٥/٢ - ١٥٦، والبيهقي  
٤٢/٣، وابن ماجه (١١٤٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وأخرجه  
الترمذي (٤١٧)، وابن ماجه (١١٤٩)، وأحمد ٩٤/٢ و ٩٥ و ٩٩، والنسائي  
١٧٠/٢، وعبد الرزاق (٤٧٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٢٧) و (١٣٥٢٨)،  
والبغوي (٨٨٣)، والبيهقي في «السنن» ٤٣/٣ من حديث ابن عمر بلفظ: رمقت النبي  
صلى الله عليه وسلم شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾  
و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٧)، وأبو داود (١٢٥٩)، وأحمد ٢٣٠/١ و ٢٣١، والنسائي  
١٥٥/٢، والبيهقي ٤٢/٣ من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في  
ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ والتي في آل عمران: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾.

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٨٦ تعليق (٣).

ومعلوم أنه لم يُرد أن<sup>(١)</sup> هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بُدَّ من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلام على هذا.

لا يثبت حكم الإيمان  
إلا بالعمل مع  
التصديق

والكتاب والسنة مملوءان<sup>(٢)</sup> بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، الآية [الأنفال: ٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾، الآية [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]، نفي الإيمان حتى توجد هذه الغاية: دلَّ على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها، كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهل الجنة بلا عذاب. ولا يقال: إن بين تفسير النبي ﷺ الإيمان في حديث جبريل وتفسيره إياه في حديث وفد عبد القيس معارضة، لأنه فسر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسر ابتداء، لم يتقدم قبله تفسير الإسلام، ولكن هذا

٢١٥

(١) «أن» لم ترد في (أ) و (ب) و (ج) وهي في (د) ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: «مملوء» وقد أثبت في (أ) فوقها «كذا»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمه الله من تفسير الإيمان،  
فحديث وفد عبد القيس مُشْكِلٌ عليه.

ومما يُسأل عنه<sup>(١)</sup>: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة  
أكثرَ من الخصال الخمس التي أجاب بها<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ في حديث  
جبريل المذكور، فلم قال: إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد  
أجاب بعض الناس بأن هذه أظهرُ شعائر الإسلام وأعظمها، وقيامه بها  
يتم استسلامه، وتركه لها يُشعرُ بانحلال قيد انقياده.]

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذَكَرَ الدِّينَ الذي هو استسلامُ العبد لربه  
مطلقاً الذي يجبُ لله عبادةً محضةً على الأعيان، فيجبُ على كُلِّ مَنْ  
كان قادراً عليه، ليعبد الله بها<sup>(٣)</sup> مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس،  
وما سوى ذلك، فإنما يجب بأسبابٍ مصلح، فلا يُعمُّ وجوبها  
جميعَ الناس، بل إما أن يكونَ فرضاً على الكفاية، كالجهاد، والأمر  
بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا،  
وإقراء، وتحديث، وغير ذلك.

وإما أن يجبَ بسببِ حقِّ الأدميين، فيختص به مَنْ وَجَبَ له  
وعليه، وقد يسقطُ بإسقاطه، من قضاء الديون، وردَّ الأمانات  
والمغضوب، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض،  
وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من  
ذلك على زيدٍ غير الواجب على عمرو، بخلاف صوم رمضان، وحجٍّ

(١) انظر السؤال وجوابه في «الفتاوى» ٣١٤/٧ - ٣١٦.

(٢) «بها» لم ترد في الأصول إلا في (د) مستدركة.

(٣) في (ب): ليعبد الله مخلصاً، وفي (ج): ليعبدوا الله بها مخلصاً.



البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإنَّ الزكاة وإن كانت حقًّا ماليًّا، فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت<sup>(١)</sup> فيها النية، ولم يَجْزْ أن يفعلها الغيرُ عنه بلا إذنه، ولم تُطْلَبْ من الكفار. وحقوق العباد لا يُشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه، برئت ذمُّه، ويُطالب<sup>(٢)</sup> بها الكفار، وما يجب حقًّا لله تعالى، كال كفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنى العقوبة، ولهذا كان التكليف شرطاً في الزكاة، فلا تجب على الصغير<sup>(٣)</sup> والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله ٢١٦ تعالى، على ما عرِفَ في موضعه.

وقوله: «والقدَرُ خيرُه وشره، وحلوه ومُره، من الله تعالى» تقدم قوله ﷺ في حديث جبريل عليه السلام: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِهِ»<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] وقال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ الآية [النساء: ٧٨ - ٧٩].

فإن قيل: كيف الجمعُ بين قوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾؟ قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾: الخِصْبُ والجَدْبُ، والنَّصْرُ والهزيمة، كُلُّها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾: أي:

(١) في (ب): أوجبت.

(٢) في (ب): وما يطالب، وفي (ج): ويطلب.

(٣) في (ب): الصبي.

(٤) تقدم تخريجه ص ٣٥٦ تعليق (١).

ما أصابك من سيئة من الله، فبذنب نفسك عُقوبةً لك، كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. يدل على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سيئةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، «وأنا كتبتها عليك»<sup>(١)</sup>.

والمراد بالحسنة هنا: النعمة، وبالسيئة: البلية، في أصح الأقوال، وقد قيل: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية، وقيل: الحسنة: ما أصابه يومٌ بدرٍ، والسيئة: ما أصابه يومٌ أُحدٍ، والقول الأول شاملٌ لمعنى القول الثالث، والمعنى الثاني ليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مُقَدَّرٌ، فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، فإنهم يقولون: إن فعل العبد — حسنةً كان أو سيئةً — فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يُفرِّقون، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ

(١) في «الدر المنثور» ١٨٥/٢، وأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد أن ابن عباس كان يقرأ: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ «وأنا كتبتها عليك» قال مجاهد: وكذلك في قراءة أبي وابن مسعود. وأخرج ابن المنذر، وابن الأنباري في «المصاحف» عن مجاهد، قال: هي قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود: ﴿وما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ «وأنا كتبتها عليك». وفي الطبري ٥٥٩/٨ من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح في قوله: ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ قال: بذنبك وأنا قدرتها عليك.

(٢) انظر «الحسنة والسيئة» ١٧ — ٣٠ لشيخ الإسلام.

اللَّهِ، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. وقوله بعد هذا: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ مثل قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ و﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾.

وفُرق سبحانه وتعالى بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، لأن الحسنة مضافة إلى الله، إذ هو أحسن بها من كل وجه، فما من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها ٢١٧ لِحِكْمَةٍ، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإنَّ الربَّ لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخير كله بيدك، والشر ليس إليك» (١). أي: فإنك لا تخلق شرًا محضًا، بل كلُّ ما تخلقه، ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا شر جزئي إضافي، فأما شر كلي، أو شر مطلق؛ فالربُّ سبحانه وتعالى مُنَزَّه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه.

ولهذا لا يُضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإما أن يُضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يُحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَا

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٢)، والنسائي ١٣٠/٢، والطيالسي (١٥٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٧٩)، وأبو يعلى (٥٧٤) من حديث علي رضي الله عنه.

لَا نَذِرِي أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ [الجن: ١٠].<sup>(١)</sup>

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يُقدَّرُ قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة، يكون شراً كلياً عاماً، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً ومصلحة للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيد كذاباً عليه بالمعجزات التي أيد بها الصادقين، فإن هذا شرٌّ عامٌ للناس يُضِلُّهم، فيفسد عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالمَلِكِ الظالمِ والعدو، فإن المَلِكِ الظالم لا بُدَّ أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خيرٌ من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدِّرَ كثرةُ ظلمه، فذاك خيرٌ في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يُسلطُ عليهم من العدو، ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مُدَّةً، وأما المتنبيون الكذابون، فلا يُطِيلُ تمكينهم، بل لا بُدَّ أن يهلكهم، لأن فسادهم عامٌ في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ \* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ \* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

وفي قوله: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه

---

(١) انظر «الحسنة والسيئة» ص ٤٤ - ٤٥.

ولا يَسْكُنُ إليها، فإن الشرَّ كامِنٌ فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغلُ بملام الناسِ ولا ذمِّهم إذا أساءوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجعُ إلى الذنوب، ويستعيذُ بالله من شر نفسه وسيئاتِ عمله، ويسألُ الله أن يُعينَهُ على طاعته، فبذلك يَحْصُلُ له كُلُّ خير، ويندفعُ عنه كل شر.

٢١٨

أنفع الدعاء  
دعاء الفاتحة

ولهذا كان أنفعُ الدعاء وأعظمُهُ وأحكمُهُ دعاءُ الفاتحة: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فإنه إذا هداه هذا الصراطُ، أعانه على طاعته وتركِ معصيته، فلم يُصِبْهُ شرٌّ، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوبُ هي لوازمُ نفسِ الإنسان، وهو محتاج إلى الهدى كُلَّ لحظة، وهو إلى الهدى أَحْوَجُ منه إلى الطعام والشراب، ليس كما يقوله بعضُ المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسألُ الهدى؟! وأن المراد التثبيتُ، أو مزيدُ الهداية! بل العبدُ محتاج إلى أن يُعَلِّمَهُ الله ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه<sup>(١)</sup> من تفاصيل الأمور في كُلِّ يوم، وإلى أن يُلْهِمَهُ أن يعمل ذلك، فإنه لا يكفي مُجَرِّدُ علمه إن لم يجعلهُ مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلمُ حُجَّةً عليه، ولم يكن مهتدياً، و[العبد] مُحتَاجٌ إلى أن يجعله [الله] قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة<sup>(٢)</sup>، فإن المجهولَ لنا من الحق أضعافُ المعلوم، وما لا تُريدُ فعلُهُ تهاوناً وكسلاً مثلاً ما تُريده أو أكثر منه أو دونَه، وما لا نُقدِرُ عليه مما نُريده كذلك، وما نَعْرِفُ جملته ولا نهتدي لتفاصيله، فَأَمْرٌ يَقُوتُ الحصرُ،

(١) في «الحسنة والسيئة» ص ٨٤: وإلى ما يتولد.

(٢) «الحسنة والسيئة» ص ٨٣ - ٨٤ وما بين حاصرتين منه.

ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كَمَلَتْ له هذه الأمور كان سؤاله سؤال تثبیت، وهي آخر الرتب.

وبعد ذلك كله هداية أخرى، وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة. ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة، لِقَرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أَحْوَج منهم إلى هذا الدعاء، فيجب أن يَعْلَم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بَيَّن القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشْكِر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وَحْدَه، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك تَوْحِيدَه، والتَّوَكُّل عليه وَحْدَه، والشُّكْر له وَحْدَه، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح»: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ»<sup>(١)</sup> «مِلءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ

---

(١) جملة: «حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه» ليست من حديث أبي سعيد هذا، وإنما هي عند البخاري (٧٩٩)، والنسائي ١٩٦/٢، وأبي داود (٧٧٠)، وأحمد ٣٤٠/٤، والطبراني (٤٥٣١)، وابن خزيمة (٦١٤)، والبغوي (٦٣٢)، والبيهقي ٩٥/٢، ومالك ٢١١/١، ٢١٢ من حديث رفاعة بن رافع الزرقي أنه قال: كنا يوماً نصلي وراء رسول الله ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة، وقال: سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من المتكلم أنفأ؟» فقال رجل: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكًا يبتدرونها أيهم يكتبها أول» وفيه: أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك، وإنما سمعها من رجل وراءه، فأقره صلى الله عليه وسلم، وقال له: «رأيت بضعة...».

مَا شِئْتُ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ<sup>(١)</sup> مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ». فهذا حمد، وهو شكر الله تعالى، وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتُ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتُ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا تحقيق لوحدانيتها، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدرًا، وبداية هداية، هو المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا مُعْطِي لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعاً وأمرًا ونهيًا، وهو أن العباد<sup>(٣)</sup> وإن كانوا يُعْطُونَ جَدًّا<sup>(٤)</sup> ملكاً وعظمةً وبختاً ورياسةً في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، أي لا يُنْجِيهِ، ولا يُخَلِّصُهُ، ولهذا قال: «لَا يَنْفَعُهُ مِنْكَ» ولم يقل: «ولا ينفعه

(١) هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا - وهو الحمد - أحق ما قال العبد.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ دون قوله: «حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» مسلم (٤٧٧)، وأبوداود (٨٤٧)، والدارمي ٣٠١/١، والبيهقي ٩٤/٢، والطحاوي ٢٣٩/١، وأحمد ٨٧/٣، والنسائي ١٩٨/٢، ١٩٩، وأبوعوانة ١٦٧/٢ من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه مسلم (٤٧٦)، وأبوداود (٨٤٦)، والترمذي (٣٥٤١)، والطحاوي ٢٣٩/١، وأبوعوانة ١٧٧/٢، وابن ماجه (٨٧٨)، وأحمد ٣٥٣/٤ و ٣٥٤ و ٣٥٦، وابن أبي شيبة ٢٤٧/١، والبيهقي ٩٤/٢، من حديث عبدالله بن أبي أوفى ولفظه: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد». وفي الباب عن علي عند مسلم (٧٧١)، والطيالسي ٩٧/١، ٩٨، ٩٩، والترمذي (٢٦٦)، وابن أبي شيبة ٢٤٨/١، والدارمي ٣٠١/١، والطحاوي ٢٣٩/١، وعن ابن عباس عند مسلم (٤٧٨)، والطحاوي ٢٣٩/١، وابن أبي شيبة ٢٤٦/١ - ٢٤٧.

(٣) في (ب): وهو وإن كان العباد، وهو تحريف.

(٤) سقطت من (ب).

عِنْدَكَ»، لأنه لو قيل ذلك أُوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره. فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنه لو قُدِّرَ أن شيئاً من الأسباب يَكُونُ مستقلاً بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره، لكان الواجب أن لا يُرَجَى إلا الله، ولا يُتَوَكَّلَ إلا عليه، ولا يُسْأَلَ إلا هو، ولا يُسْتَغَاثَ إلا به، ولا يُسْتَعَانَ إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا به. فكيف وَلَيْسَ شيءٌ من الأسباب مستقلاً بمطلوب، بل لا بُدَّ من انضمام أسباب آخر إليه، ولا بُدَّ أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يَحْصُلَ المقصود، فكلُّ سببٍ، فله شريك، وله ضد، فإن لم يُعَاوَنهُ شريكه، ولم يُنْصَرَفْ عنه ضده، لم تَحْصُلْ مشيئته.

والمطر وَحْدَهُ لا يُنْبِتُ النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزَّرْعُ لا يتم حتى تُصَرَفَ عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذي إلا بما جُعِلَ في البدن من الأعضاء<sup>(١)</sup> والقوى، ومجموع ذلك لا يُفِيدُ إن لم تُصَرَفَ عنه المفسدات.

والمخلوق الذي يُعْطِيكَ أَوْ يَنْصُرُكَ، فهو — مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل — فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تُعَاوَنُهُ على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بُدَّ أن يُصَرَفَ عن الأسباب المتعاونة ما يُعَارِضُهَا وَيُمَانِعُهَا، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكلُّ سببٍ مُعِينٍ، فإنما هو جزءٌ من المقتضي، فليس في الوجود

(١) كذا في الأصول، وفي مطبوعة مكة: الأعصاب.



شيء واحد هو مقتضى تام، وإن سمي مقتضياً، وُسْمِي سائر ما يُعِينُهُ شروطاً، فهذا نزاعٌ لفظي، وأما أن يكونَ في المخلوقاتِ عِلَّةٌ تامَّةٌ تَسْتَلْزِمُ معلولها، فهذا باطل.

ومن عَرَفَ هذا حقَّ المعرفة، انفتح له بابُ توحيد الله، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسْأَلَ غَيْرُهُ، فضلاً عن أن يُعْبَدَ غَيْرُهُ، وَلَا يُتَوَكَّلَ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا يُرْجَى غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

٢٢٠

قوله: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ».

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم مما يجب الإيمان به تفصيلاً، وقوله: وجوب الإيمان بجميع الرسل «لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ» إلى آخر كلامه، أي: لَا نُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ بَأَن نُوْمِنَ بَبَعْضِ، وَنَكْفُرُ بَبَعْضِ، بَلْ نُوْمِنُ بِهِمْ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ، فَإِنْ مِنْ آمَنَ بَبَعْضِ، وَكَفَرَ بَبَعْضِ، كَافِرٌ بِالْكُلِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا \* أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١]. فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ آمَنَ بِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، مَوْجُودٌ فِي الَّذِي لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، وَذَلِكَ الرَّسُولُ الَّذِي آمَنَ بِهِ قَدْ جَاءَ بِتَصْدِيقِ بَقِيَّةِ<sup>(٢)</sup> الْمُرْسَلِينَ، فَإِذَا لَمْ يُؤْمِنْ بِبَعْضِ الْمُرْسَلِينَ، كَانَ كَافِرًا بِمَنْ فِي زَعْمِهِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِهِ، لِأَنَ ذَلِكَ الرَّسُولَ قَدْ جَاءَ بِتَصْدِيقِ الْمُرْسَلِينَ كُلِّهِمْ، فَكَانَ كَافِرًا حَقًّا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَكَانَ مِنَ الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا؛ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صِنْعًا.

(١) انظر «الفتاوى» ١٣٣/٨ و ٤٨٧.

(٢) «بقية» ساقطة من (ب).

قوله: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخْلَدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ. وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَذْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ. وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، مَسْكُنًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ».

المصاة من أهل  
الكبائر لا يخلدون  
في النار إذا ماتوا  
وهم موحدون

ش: فقوله: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخْلَدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ» ردُّ لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلةٌ بَيْنَ منزلتين، كما تقدَّم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

وقوله: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ تَخْصِيصُهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ غَيْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَبْلَ نَسْخِ تِلْكَ الشَّرَائِعِ بِهِ<sup>(١)</sup>، حُكْمُهُمْ مُخَالَفٌ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، فَإِنْ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»<sup>(٢)</sup>،

(١) «به» لم ترد إلا في (ب).

(٢) قطعة من حديث أنس المتفق عليه، وقد تقدم ص ٢٨٩.

ولم يَخْصُرْ أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأملهُ، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: «في النار»، معمول لقوله: «لا يخلدون»، وإنما قَدَّمَهُ لأجل السَّجَّةِ، لا أن يكونَ في النار خبراً لقوله: «وأهل لكبائر» كما ظنه بعضُ الشارحين.

اختلاف العلماء في  
تحديد الكبيرة

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال:  
ف قيل: سبعة.

وقيل: سبعة عشر.

وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه.

وقيل: ما يسدُّ باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب<sup>(١)</sup> الأموال والأبدان.

وقيل: سُمِّيت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها.

وقيل: لا تعلم أصلاً، أو: إنها أخفيت كليله القدر.

وقيل: إنها إلى السَّبعين أقرب.

وقيل: كُلُّ ما نهى الله عنه، فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتبُ عليها حدٌّ، أو تُوعَدُ عليها بالنار، أو اللعنة،

أو الغضب، وهذا أمثلُ الأقوال.

واختلفت عبارة قائله<sup>(٢)</sup>:

منهم مَنْ قال: الصَّغِيرَةُ ما دُونَ الحدِّين: حَدُّ الدنيا وحَدُّ الآخرة.

ومنهم من قال: كُلُّ ذنبٍ لم يُخْتَمِ<sup>(٣)</sup> بِلَعْنَةٍ، أو غَضَبٍ، أو نارٍ.

(١) في «مجموع الفتاوى»: ما تذهب.

(٢) كذا في الأصول وفي مطبوعة مكة: واختلفت عبارات السلف في الصغائر.

(٣) في الأصول: كل ذنب ختم، والصواب ما أثبتنا، كما جزم به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

ومنهم من قال: الصَّغِيرَةُ ما لَيْسَ فيها حَدٌّ في الدنيا ولا وَعِيدٌ في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيدُ الخاص بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، فَإِنَّ الوَعِيدَ الخاص في الآخرة كالْعُقُوبَةِ الخاصة في الدنيا، أعني المقدَّرة، فالتعزيرُ في الدنيا نَظِيرُ الوعيدِ بغير النار، أو اللعنة والغضب.

وهذا الضابطُ يَسْلَمُ من القوادِحِ الوَارِدَةِ على غيره، فإنه يدخل فيه كُلُّ ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشُّرْكِ، والقتل، والزنى، والسحر، وقذوِّ المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالْفِرَارِ من الزحف، وأكل مالِ اليتيم، وأكلِ الربا، وعقوقِ الوالدين، واليمينِ الغموس<sup>(١)</sup>، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيحُ هذا القول من وجوه:

أَحَدُها: أنه هو المأثورُ عن السَّلَفِ، كابنِ عباسٍ، وابنِ عُيَيْنَةَ، وابنِ حنبلٍ، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُم مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحقُّ هذا الوَعْدَ الكريمَ مَنْ أُوْعِدَ بغضبِ الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يُقامَ عليه الحدُّ لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناِبِ الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابطُ مَرْجِعُهُ إلى ما ذكره اللُّهُ ورسوله من الذنوب، فهو حَدٌّ مُتَلَقَّى مِنْ خطابِ الشارع.

الرابع: أن هذا الضابطُ يُمَكِّنُ الفَرْقَ به بَيْنَ الكبائرِ والصغائرِ،

---

(١) وهي اليمين الكاذبة الفاجرة، سميت غموساً، لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار.

بخلاف تلك الأقوال، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب، مُجَرَّدُ دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دُونَ ما اختلفت فيه -: يقتضي أن شُرِبَ الخمر، والفِرَارَ من الرَّحْفِ، والتزوَجَ ببعض المحارم، والمُحَرَّمَ بالرضاعة والصَّهرية، ونحو ذلك - ليس مِنَ الكبائر! وأن الحَبَّةَ من مال اليتيم، والسَّرِقَةَ لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر، وهذا فاسد.

ومن قال: ما سَدَّ باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان، يقتضي أن شُرِبَ الخمر، وأكُلَ الخنزير والميتة والدم، وقذف ٢٢٢ الْمُحَصَّنَاتِ، ليس مِنَ الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال: إنها سُمِّيتْ كَبَائِرَ بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، يقتضي أن الذنوبَ في نفسها لا تَنْقَسِمُ إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلافُ النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

وَمَنْ قال: إنها لَا تُعْلَمُ أصلاً، أو إنها مبهمة، فإنما أخبر عن نفسه أنه لَا يَعْلَمُهَا، فلا يَمْنَعُ أن يكونَ قد علمها غيره. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وإن لم يكونوا تائبين» لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوبَ، وإنما الخلافُ في غير التائب.

وقوله: «بعد أن لَقُوا اللَّهَ تعالى عارفين» لو قال: مؤمنين، بدل قوله: «عارفين» كان أولى، لأن مَنْ عَرَفَ الله ولم يُؤْمِنْ به فهو كافر. وإنما اكتفى بالمعرفة وَحْدَهَا الْجَهْمُ، وقوله مَرْدُودٌ باطل، كما تقدم، فإن

---

(١) انظر «الفتاوى» ١١/٦٥٠ - ٦٥٧، و«مدارج السالكين» ١/٣١٥ - ٣٢٧.

إِبْلِيسَ عَارَفُ رَبِّهِ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦].  
﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾  
[ص: ٨٢، ٨٣]. وكذلك فرعونُ وأكثرُ الكافرين، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ  
سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُلْ  
لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾  
[المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأنَّ الشيخ رحمه الله أراد المعرفةَ الكَامِلَةَ المستلزمةَ للاهتمام،  
التي يُشِيرُ إليها أهلُ الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهلِ الكبائر،  
بل هُم سَادَةُ النَّاسِ وخاصتهم<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم، وعفا عنهم  
بفضله» إلى آخر كلامه، فَضَّلَ الله تعالى بَيْنَ الشَّرِكِ وَغَيْرِهِ، لأنَّ الشَّرِكَ  
أكْبَرُ<sup>(٢)</sup> الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله تعالى أنَّ الشَّرِكَ غَيْرُ مَغْفُورٍ،  
وعَلَقَ غُفْرَانَ ما دُونَهُ بِالمشيئة، والجائزُ يُعَلَّقُ بِالمشيئة دُونَ الممتنع، ولو  
كَانَ الكُلُّ سِوَاءً لِمَا كَانَ لِلتَّفْصِيلِ معنًى، ولأنَّه عَلَّقَ هَذَا الغُفْرَانَ  
بِالمشيئة، وغفرانُ الكبائر والصغائر<sup>(٣)</sup> بعد التوبة مقطوعٌ به، غَيْرُ مَعْلُوقٍ  
بِالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادِي الَّذِينَ اسْرِفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ  
لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ  
الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] فوجب أن يَكُونَ الغُفْرَانُ المَعْلُوقُ بِالمشيئة هو غفران  
الذُّنُوبِ سِوَى الشَّرِكِ بِاللَّهِ قَبْلَ التَّوْبَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) المراد من أهل الطريقة: أهل الاستقامة من الصحابة رضي الله عنهم، ومن سلك سبيلهم.

(٢) في (ب): من أكبر.

(٣) في (ب): والصغائر والكبائر.

(٤) قبل التوبة: سقطت من (ب).

وقوله: «ذلك أن الله مولى أهل معرفته» فيه مؤاخذه لطيفة، كما تقدّم.

وقوله: «اللهم يا وليّ الإسلام وأهله مَسْكِنَا بالإسلام - وفي نسخة: ثَبَّتْنَا عَلَى الإسلام - حتى نَلْقَاكَ بِهِ» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ يقول<sup>(١)</sup>: «يَا وَلِيَّ الإسلامِ وَأَهْلِهِ، مَسْكِنِي بالإسلامِ حَتَّى أَلْقَاكَ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>. ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة، وبمثل هذا الدعاء دَعَا يُوسُفُ الصَّدِيقُ صلواتُ الله عليه، حيث قال: «رَبِّ قَدْءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ» [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أوَّلَ مَنْ آمَنَ بموسى صلواتُ الله على نبينا وعليه، حيث قالوا: «رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ» [الأعراف: ١٢٦]. ومن استدللَّ بهاتين الآيتين على جواز تمَنِّي الموتِ، فلا دليلَ له فيه، فَإِنَّ الدعاء إنما هو بالموت على الإسلامِ، لا بمطلقِ المَوْتِ، ولا بالموت الآن، والفرقُ ظاهر.

قوله: «وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ».

قال ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»<sup>(٣)</sup>. رواه مكحول، عن جواز الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة

(١) لم ترد في (ب).

(٢) وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٧٦/١٠ ولفظه: «يا ولي الإسلام وأهله ثبتني به حتى ألقاك» وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٣) أخرجه الدارقطني ٥٧/٢، ومن طريقه البيهقي ١٩/٤، من رواية ابن وهب، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول عن أبي هريرة، قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات.

أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني، وقال: مكحول لم يَلْقَ أبا هريرة، وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلم فيه، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» وخرَّج له الدارقطني أيضاً، وأبوداود، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَإِنْ هُوَ عَمِلَ بِالْكَبَائِرِ، وَالْجِهَادُ وَاجِبٌ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، [وَإِنْ] عَمِلَ الْكَبَائِرِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان

(١) أخرجه أبوداود (٥٩٤) و (٢٥٣٣)، ومن طريقه البيهقي ١٢١/٣، والدارقطني ٥٦/٢ وسنده منقطع كسابقه، وأخرج أبوداود (٢٥٣٢) من حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أصل الإيمان، الكف عن من قال: لا إله إلا الله، ولا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إليه إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار». وفي سنده يزيد بن أبي نشبة راويه عن أنس، وهو مجهول، وباقي رجاله ثقات.

(٢) وكذا نسبه الحافظ في «التلخيص» ٤٣/٢ للبخاري، ولم تقع على مكانه بعد البحث الشديد، ولابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٧٨/٢ من طريق قيس بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمير بن هانئ قال: شهدت ابن عمر والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء. وهذا سند صحيح، وأخرجه البيهقي ١٢٢/٣ من طريق سعيد بن عبدالعزيز، عن عمير بن هانئ، قال: بعثني عبد الملك بن مروان بكتب إلى الحجاج، فأتيته، وقد نصب على البيت أربعين منجنيقاً، فرأيت ابن عمر إذا حضرت الصلاة مع الحجاج صلى معه، وإذا حضر ابن الزبير، صلى معه، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن أتصلي مع هؤلاء وهذه أعمالهم؟! فقال: يا أبا أهل الشام ما أنا لهم بحامد، ولا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق.

وروى الشافعي ١٣٠/١ من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى، فصلى مع الحجاج. وروى ابن سعد في الطبقات ١٤٩/٤ عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلا صلى خلفه، وأدى إليه زكاة ماله. وسنده صحيح.



يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَكَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَكَانَ الْحَجَّاجُ فَاسِقًا ظَالِمًا.

وفي «صحيحه» أيضاً، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَوْا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرَقٍ، وَضَعَفَهَا<sup>(٢)</sup>.

اعلم، رَحِمَكَ اللَّهُ وَإِيَانَا: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ مَنْ  
الصلاة خلف مستور  
الحال  
لم يعلم منه بِدْعَةٍ وَلَا فَسْقًا، بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِتِّمَامِ أَنْ  
يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اعْتِقَادَ إِمَامِهِ، وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَهُ، فَيَقُولُ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟! بَلْ  
يُصَلِّي خَلْفَ الْمُسْتَوْرِ الْحَالِ.

= وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٧٨/٢، وَالشَّافِعِيُّ ١٣٠/١ كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَمَا كَانَ أَبُوكَ يَصَلِّي إِذَا رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: لَا وَاللَّهِ مَا كَانُوا يَزِيدُونَ عَلَى صَلَاةِ الْأُئِمَّةِ. وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وفي «المجموع» ٢٥٣/٤: قَالَ أَصْحَابُنَا: الصَّلَاةُ وَرَاءَ الْفَاسِقِ صَحِيحَةٌ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً، لَكِنَّمَا مَكْرُوهَةٌ، وَكَذَا تَكْرَهُهُ وَرَاءَ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ، وَتَصَحُّحُ، وَنَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي «الْمَخْتَصَرِ» عَلَى كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ، وَالْمُبْتَدِعِ، فَإِنْ فَعَلَهَا صَحَّتْ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَصَحُّ وَرَاءَ فَاسِقٍ بَغِيرِ تَأْوِيلِ كِشَارِبِ الْخَمْرِ وَالزَّانِي، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى صَحَّتِهَا.

(١) الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٦٩٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ الْبُغْوِيُّ (٨٣٩)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٥٥/٢ وَ٥٣٧، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» ٥٣/٢.

(٢) الدَّارِقُطْنِيُّ ٥٦/٢، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ٣٢٠/١٠، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» ٣١٧/٢، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» ٤٠٣/٦، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٣٦٢٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ، انْظُرْ «نَصَبُ الرِّيَاةِ» ٢٧/٢ وَ٢٩.

ولو صَلَّى خَلْفَ مُبْتَدِعٍ يَدْعُو إِلَى بَدْعِهِ، أَوْ فَاسِقٍ ظَاهِرِ الْفُسْقِ، وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الصَّلَاةُ إِلَّا خَلْفَهُ، كإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِينَ، وَالْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ الْمَأْمُومُ يُصَلِّي خَلْفَهُ، عِنْدَ عَامَةِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاجِرِ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّي بِهَا وَلَا يُعِيدُهَا، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْأُئِمَّةِ الْفُجَّارِ، وَلَا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَكَذَلِكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيْطٍ، وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ الصَّبْحَ مَرَّةً أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زَلْنَا مَعَكَ مِنْذُ الْيَوْمِ فِي زِيَادَةٍ!! (١).

وَفِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا حُصِرَ صَلَّى بِالنَّاسِ شَخْصًا، فَسَأَلَ سَائِلٌ عِثْمَانَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٍ، وَهَذَا الَّذِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِمَامٌ فَتْنَةٌ! فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَحْسَنِ

(١) رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ فِيهِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِيعَابِ» ٥٩٦/٣ - ٥٩٧ عَنْ هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ شَوْذَبٍ قَالَ: صَلَّى الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ...، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٧٠٧) مِنْ طَرِيقِ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذَرِ، قَالَ: شَهِدْتُ عِثْمَانَ وَأَتَى الْوَلِيدُ قَدْ صَلَّى الصَّبْحَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا: هِرَانُ، أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَى يَتَقَيًّا، فَقَالَ عِثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّا حَتَّى شَرِبَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلََّ حَارَّهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَّهَا، فَكَانَ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدُ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ وَعَلِيٌّ يَبْعُدُ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ، ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيَّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. وَانْظُرْ: «الْإِصَابَةُ» ٦٠١/٣، وَ«أَسَدُ الْغَابَةِ» ٤٥١/٥ - ٤٥٣.

مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ<sup>(١)</sup>.

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التّعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بغض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره، أثر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يُعزّل، أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه، كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهذا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة رضي الله عنهم. وكذلك إذا كان الإمام قد رتب له ولاية الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهذا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الأفضل أفضل، فإذا أمكن الإنسان أن لا يُقدّم مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكّن من صرفه عن الإمامة إلا بشرّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥) من حديث عبيد الله بن عدي بن خيار أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور، فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما نرى، ويصلي لنا إمام فتنه، وتخرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس، فأحسن معهم، وإذا أساءوا، تجنب إساءتهم.

ولا دفعُ أخفَّ الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفسد وتقليلها، بحسب الإمكان، فتفويتُ الجُمع والجماعاتِ أعظمُ فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلُّف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيلُ المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلفَ البرِّ، فهذا أولى من فعلها خلفَ الفاجر، وحينئذ، فإذا صلى خلفَ الفاجر من غير عُذر، فهو موضع اجتهاد للعلماء<sup>(١)</sup>. منهم من قال: يُعِيدُ، ومنهم من قال: لا يُعِيدُ، وموضع بسط ذلك في كتب الفروع<sup>(٢)</sup>.

وأما الإمامُ إذا نَسِيَ أو أخطأ، ولم يعلم المأموم بحاله، فلا إعادةَ على المأموم، للحديث المتقدم، وقد صَلَّى عمر رضي الله عنه وغيره وهو جنب ناسياً للجنباء، فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة. ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، ٢٢٥ خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغُ عند المأموم، وفيه تفاصيلٌ مَوْضَعُهَا كُتِبَ الفروع، ولو علم أن إمامه يُصَلِّي على غير وضوء!! فليس له أن يُصَلِّيَ خَلْفَهُ، لأنه لا عِبْ، وليس بمصلٍّ<sup>(٣)</sup>.

وقد دَلَّتْ نُصُوصُ الكتاب والسنة، وإجماعُ سَلَفِ الأُمَّةِ أن وليَّ الأمر، و<sup>(٤)</sup> إمام الصلاة، والْحَاكِم، وأمير الحرب، وعَامِلُ الصدقة: يُطَاع

المطاعون في مواضع  
الاجتهاد

(١) في (ب): اجتهاد العلماء.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» ٣٤٢/٢٣ - ٣٥٩.

(٣) انظر: «المجموع» ٢٥٦/٤ - ٢٦١.

(٤) الواو لم ترد في (أ) و(ب) و(ج) وهي من (د) ومطبوعة مكة.

في مَوَاضِعِ الاجتهاد، وليس عليه أن يُطِيعَ أَتْبَاعَهُ في مواردِ الاجتهاد، بل عليهم طَاعَتُهُ في ذلك، وَتَرَكَ رَأْيَهُمْ لِرَأْيِهِ، فَإِنْ مَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ والائتلاف، وَمُفْسَدَةُ الْفُرْقَةِ والاختلاف، أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْمَسَائِلِ الْجَزْئِيَّةِ، ولهذا لم يَجْزُ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَنْقُضَ بَعْضُهُمْ حُكْمَ بَعْضٍ. والصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ صِحَّةُ صَلَاةِ بَعْضِ هَؤُلَاءِ خَلْفَ بَعْضٍ، وَيُرْوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ لَمَّا حَجَّ مَعَ هَارُونَ الرَّشِيدِ، فَاحْتَجَمَ الْخَلِيفَةُ، وَأَقْتَاهُ مَالِكٌ بِأَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ، وَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَقِيلَ لِأَبِي يُوسُفَ: أَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ خَلْفَ وَلَاةِ الْأُمُورِ مِنْ فَعَلِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>: نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَخْطَأَ فَخَطَاؤُهُ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الْمَأْمُومِ، وَالْمَجْتَهِدُ غَايَتُهُ أَنَّهُ أَخْطَأَ بِتَرْكِ وَاجِبٍ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ وَاجِبًا، أَوْ فَعَلَ مُحْظُورًا اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ مُحْظُورًا. وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ<sup>(٢)</sup> يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُخَالِفَ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّرِيحَ الصَّحِيحَ بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَهُ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يُطَلِّقُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَرَكَ مَا يَعْتَقِدُ الْمَأْمُومُ وَجُوبَهُ، لَمْ يَصَحِّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ!! فَإِنْ الْجَمَاعَةُ وَالْإِئْتِلَافُ مِمَّا يَجِبُ رِعَايَتُهُ وَتَرَكَ الْخِلَافَ الْمَفْضِي إِلَى الْفُسَادِ<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وعلى من مات منهم» أي: ونرى الصلاة على مَنْ مَاتَ مِنَ الْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ، وَإِنْ كَانَ يُسْتَنَى مِنْ هَذَا الْعُمُومِ الْبُغَاةُ وَقُطَّاعُ

(١) تقدم تحريجه ص ٥٣١ تعليق (١).

(٢) في (ب): لأحد.

(٣) انظر: (مجموع الفتاوى) ٢٣/ ٣٧٠ - ٣٨٠.

الطريق، وكذا قَاتِلَ نفسه<sup>(١)</sup>، خلافاً لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عُرِفَ في موضعه<sup>(٢)</sup>، لكن الشيخ إنما ساق هذا الكلام لبيان أننا لا نترك الصلاة على مَنْ مات مِنْ أَهْلِ البدع والفجور، لا للعموم الكلي.

ولكن المظهرون للإسلام قِسْمَانِ: إما مُؤْمِنٌ، وإما منافق، فمن عَلِمَ نِفَاقَهُ، لم تَجْزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ والاستغفارُ له<sup>(٣)</sup>، ومن لم يُعْلَمْ ذلك منه، صَلَّيْ عَلَيْهِ، فإذا عَلِمَ شَخْصٌ نِفَاقَ شَخْصٍ، لم يُصَلِّ هُوَ عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ مَنْ لم يُعْلَمْ نِفَاقُهُ، وكان عُمَرُ رضي الله عنه لا يُصَلِّي على مَنْ لم يُصَلِّ عَلَيْهِ حُذَيْفَةُ، لأنه كان في غزوة تبوك قد عَرَفَ المنافقين<sup>(٤)</sup>، وقد نهى الله سبحانه رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يَغْفِرُ لَهُمْ باستغفاره، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِكُفْرِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لم يُنَهَ عن الصلاة عليه، ولو كان له مِنَ الذُّنُوبِ الاعتقاديَّةِ البِدْعِيَّةِ، أو العَمَلِيَّةِ الفُجُورِيَّةِ ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ

٢٢٦

(١) في هذا الاستثناء نظر، فإنهم كسائر العصاة يغسلون، وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ، وإذا ترك ولي الأمر الصلاة عليهم من باب الزجر لغيرهم، فهذا حسن، وهكذا الأعيان من العلماء، لأن النبي ﷺ ترك الصلاة على قاتل نفسه، وعلى الغال، وقال لأصحابه: صلوا على صاحبكم، إن صاحبكم غل في سبيل الله، وأما الشهيد، فالسنة أن لا يصل عليه، لأن النبي ﷺ لم يصل على شهداء أحد.

(٢) انظر: «البنية شرح الهداية» ١٠٦٥/٢ - ١٠٦٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٨٥/٢٤ - ٢٨٩.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٢٨٥/٢٤ - ٢٨٧.

(٤) في البخاري (٣٧٤٢) من حديث أبي الدرداء فيه: «أوليس فيكم صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يعلمه أحد غيره؟» قال الحافظ، والمراد بالسر: ما أعلمه به النبي ﷺ من أحوال المنافقين. وفي «المستدرک» ٣/٣٨١: أن علياً سئل عن حذيفة، فقال: كان أعلم الناس بالمنافقين، وانظر ترجمة حذيفة في «السير» ٣٦١/٢ - ٣٦٩.

لَذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿[محمد: ١٩]﴾. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله، فالدعاء لهم بالمغفرة، والرحمة، وسائر الخيرات، إما واجب، وإما مستحب، وهو على نوعين: عام وخاص، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاء الخاص، فالصلاة على الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أُمِرَ المؤمنون أن يُصَلُّوا عليه صلاة الجَنَازَةِ، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يَدْعُوا له، كما روى أبو داود، وابن ماجه عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ، فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَلَا تُنْزِلْ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا».

لا يقطع لأحد  
مُعِينٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ  
بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ  
إِلَّا بِنَصِّ

ش: يريد: أنا لا نَقُولُ عَنْ أَحَدٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ: إنه من أهل الجنة، أو من أهل النار، إِلَّا مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ ﷺ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَالْعَشْرَةِ<sup>(٢)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِنْ كُنَّا نَقُولُ: إنه لا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ إِدْخَالَهُ النَّارَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، وَلَكِنَّا نَقِفُ فِي الشَّخْصِ الْمَعْيَّنِ، فَلَا نَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ، لَأَنْ حَقِيقَةُ

(١) أخرجه أبو داود (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، والبيهقي ٤٠/٤، وسنده قوي، وصححه ابن حبان (٧٥٤)، وقال المناوي في معنى قوله: «أخلصوا له الدعاء»: أي ادعوا له بإخلاص وحضور قلب، لأن المقصود بهذه الصلاة إنما هو الاستغفار، والشفاعة للميت، وإنما يرجى قبولها عند توفر الإخلاص والابتغال، ولهذا شرع في الصلاة عليه من الدعاء ما لم يشرع مثله في الدعاء للحي.

(٢) وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيد الله التيمي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، والزبير بن العوام. انظر «مسند أحمد» ١٨٧/١ - ١٨٨ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٣، وسنن أبي داود (٤٦٤٩) و (٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨) و (٣٧٥٨)، وابن ماجه (١٣٤).

باطنه، وما مات عليه لا نُحِيطُ به، لكن نرجو للمُحْسِنِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ .  
وَالسَّلَفِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ لَا يُشْهَدَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا يُنْقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
الْحَنْفِيَّةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ، وَهَذَا قَوْلُ  
كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لَهُؤُلَاءِ وَلَمْ يَنْ شَهِدْ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا  
فِي «الصَّحِيحِينَ»: أَنَّهُ مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَأَتَوْا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
«وَجَبَتْ» وَمَرَّ بِأُخْرَى، فَأُتِنِي<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا بِشَرٍّ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ» . وَفِي رَوَايَةٍ  
كَرَّرَ: «وَجَبَتْ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ  
شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ ﷺ: «تُوشَكُونَ»<sup>(٣)</sup> أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ،  
قَالُوا: بَمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالْثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالْثَّنَاءِ السَّيِّئِ»<sup>(٤)</sup> . فَأُخْبِرَ  
أَنْ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ .

(١) فِي (ب): فَأَتْنُوا .

(٢) الْبُخَارِيُّ (١٣٦٧) وَ (٢٦٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٤٩)، وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٠٦٢)،  
وَالنَّسَائِيُّ ٤٩/٤ - ٥٠، وَأَحْمَدُ ٣/١٨٦، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» ٢٨٩/٤ مِنْ  
حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ دُونَ ذِكْرِ لَعْمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
مُسْلِمٌ (٩٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٥٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٩١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥٠٨)،  
وَالطَّحَاوِيُّ ٢٨٨/٤ .

(٣) فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةُ: تَوْشَكُوا بِحَذْفِ النُّونِ، وَالْمَثْبُوتِ مِنَ الْمُسْتَدِّ، وَهُوَ الْجَادَةُ، وَلَفْظُ  
ابْنِ مَاجَةَ: «يُوشَكُ» .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٢٢١)، وَأَحْمَدُ ٣/٤١٦ وَ ٦/٤٦٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ  
أَبِي زَهْرٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ .



قوله: «وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى».

ش: لأننا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونُهيّا عن الظنّ واتباع ما ليس لنا به علم. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ<sup>(١)</sup> مِنْ قَوْمٍ﴾ الآية، [الحجرات: ١١]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ الآية [الحجرات: ١٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ الآية [الإسراء: ٣٦].

قوله: «وَلَا تَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ».

ش: في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ: الثِّبْتُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) القوم: اسم للرجال دون النساء، وفي شعر زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء  
ولما سموا قوماً، لأنهم يقومون بالأمور.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبوداود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، وابن ماجه (٢٥٣٤)، والنسائي ٩٠/٧ و ٩١ و ١٣/٨، والدارمي ٢١٨/٢، وأحمد ٣٨٢/١ و ٤٢٨ و ٤٤٤ و ٤٦٥، والدارقطني ٨٢/٣، والبيهقي ١٩/٨، والطيالسي (٢٨٩)، والحميدي (١١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥١٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٣٠١/١ و ٢٠٣/٢ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وأخرجه أحمد ١٨١/٦، ومسلم (١٦٧٦) (٢٦)، وأبوداود (٤٣٥٣)، والنسائي ١٠١/٧ - ١٠٢ و ٢٣/٨، والدارقطني ٨١/٣، والطيالسي (١٥٤٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣١٨/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥/٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.

قوله: «وَلَا تَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَثْمَتِنَا وَوَلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ».

ش: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ، فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِرِ الْأَمِيرَ، فَقَدْ عَصَانِي»<sup>(١)</sup>.

وجوب طاعة ولي  
الأمر إلا في معصية

وعن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ»<sup>(٢)</sup>. وَعِنْدَ الْبَخَارِيِّ: «وَلَوْ لِحَبَشِي كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً»<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحيحين» أيضاً: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥)، وابن ماجه (٣) و(٢٨٥٩)، والنسائي (١٥٤/٧)، وأحمد ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ و ٢٧٠ و ٣١٣ و ٥١١، والطيالسي (٢٤٣٢)، والبيهقي (٢٤٥٠) و(٢٤٥١)، والخطيب في «تاريخه» ٧٢/٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (٢٩٥٧) بأطول مما هنا.

(٢) أخرجه مسلم (٦٤٨) (٢٤٠) و(١٨٣٧)، وابن ماجه (٢٨٦٢)، والطيالسي (٤٥٢)، والبيهقي (٣٩١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٣) و(٦٩٦)، و(٧١٤٢)، وأحمد ١١٤/٣ وابن ماجه (٢٨٦٠)، والطيالسي (٢٠٨٧)، والبيهقي (٢٤٥٢)، والخطيب ١٢٥/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٥٥) و(٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩)، والترمذي (١٧٠٧)، وابن ماجه (٢٨٦٤)، والنسائي ١٦٠/٧، وأحمد ١٧/٢ و ١٤٢، وأبوداود (٢٥٣٦)، والبيهقي (٢٤٥٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وعن حذيفة بن اليمان، قال: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ»، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنُونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنَكِّرُهُ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ: دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ [إِلَيْهَا] قَذَفُوهُ فِيهَا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بِالسِّتِنَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامَهُمْ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ [لَهُمْ] جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصُ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

٢٢٨

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيُصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) بفتح الدال المهملة والحاء المعجمة: وهو الدخان، وأراد به: ليس خيراً خالصاً، بل فيه كدورة بمنزلة الدخان من النار، وقيل: أراد بالدخن: الحقد، وقيل: الدغل، وقيل: فساد في القلب، وقيل: الدخن كل أمر مكروه. «عمدة القاري» ١٩٤/٢٤.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) و(٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، والبخاري (٤٢٢٢)، والبيهقي ١٥٦/٨، ورواه ابن ماجه (٣٩٧٩) مختصراً.

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٣) و(٧٠٥٤) و(٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩)، وأحمد ٢٧٥/١ و٢٩٧ و٣١٠، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٥٩)، والبخاري (٢٤٥٨)، والدارمي ٢٤١/٢، والبيهقي ١٥٧/٨، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٠١).

وفي رواية: «فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام مِنْ عُنُقِهِ»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بُويعَ لَخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَابِذُهُم بِالسَّيْفِ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، إِلَّا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَتَزَعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

فقد دَلَّ الْكِتَابُ وَالسَّيْنَةُ عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ولم يقل:

---

(١) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد ١٣٠/٤ و٢٠٢، و٣٤٤/٥ من حديث الحارث الأشعري، وسنده صحيح، وليس من حديث ابن عباس كما تُوهم عبارة الشارح، وهو في «سنن الترمذي» (٢٨٦٣)، و«مسند الطيالسي» (١١٦١)، و«سنن البيهقي» ١٥٧/٨، والبخاري (٢٤٦٠)، وصححه ابن خزيمة (٤٨٣)، وابن حبان (١٥٥٠)، والحاكم ٥٩/١.

وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً من حديث أبي ذر أبوداود (٤٧٥٨)، والبيهقي ١٥٧/٨، وأحمد ١٨٠/٥، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٢) و(١٠٥٣)، والحاكم ١١٧/١.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٣)، والبيهقي ١٤٤/٨.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٥)، وأحمد ٢٤/٦ و٢٨، والدارمي ٣٢٤/٢، وابن أبي عاصم (١٠١٧)، والبيهقي ١٥٨/٨.

وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفَرَّدُونَ بالطاعة، بل يُطَاعُونَ فيما هُوَ طَاعَةٌ لِلَّهِ ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول لأنه من يُطِيع الرسول، فقد أَطَاعَ الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطَاعُ إلا فيما هو طاعةٌ لله ورسوله<sup>(١)</sup>.

وأما لزوم طاعتهم وإن جأروا، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلى الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ٢٢٩ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار<sup>(٢)</sup>: أنه جاء في بعض كتب الله: أنه الله مالك الملوك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني، جعلتهم عليه رحمةً،

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٥/٣٥ - ١٧.

(٢) علم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، كان من ذلك بُلَغَتُهُ، من أصحاب أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة (١٢٧هـ). مترجم في «السير» ٥/(١٦٤).

ومن عصاني، جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِ نِقْمَةً، فَلَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبِّ الْمُلُوكِ، لَكِنْ تَوْبُوا أَعْظَفُهُمْ عَلَيْكُمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَتَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ»، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُودَ وَالْخِلَافَ وَالْفِرْقَةَ»

الأمر باتباع السنة  
والجماعة

ش: السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتَّبِعُوهُمْ هِدًى، وَخِلَافَهُمْ ضَلَالًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكَمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].  
وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ، وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي

(١) رفعه بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح، رواه الطبراني في «الأوسط» عن أبي الدرداء، قال الهيثمي ٢٤٩/٥: وفيه إبراهيم بن راشد، وهو متروك.

شَيْءٍ إِنَّمَا أَمَرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿[الأنعام: ١٥٩].

وثبت في «السنن» الحديث الذي صححه الترمذي، عن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُودَّعٍ؟ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَظُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ<sup>(٢)</sup> وَسَبْعِينَ مِلَّةً — يَعْنِي الْأَهْوَاءَ — كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»<sup>(٤)</sup>.

فبين ﷺ أَنَّ عَامَّةَ الْمُخْتَلِفِينَ هَالِكُونَ مِنَ الْجَانِبِينَ، إِلَّا أَهْلَ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٣)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد ١٢٦/٤، — ١٢٧، والدارمي ٤٤/١ — ٤٥، والطبراني في «الكبير» ١٨/٦١٧، و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٤٢)، والأجري في «الشریعة» ص ٤٦ — ٤٧ وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ٩٥/١، ووافقه الذهبي.

(٢) في الأصول: «ثلاثة»، والمثبت من مصادر التخریج، وهو الجادة.

(٣) هو من حديث معاوية، وقد تقدم تخريجه ص ٣٤٠. وعن أنس بن مالك عند أحمد ١٢٠/٣ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما، وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة، وثنان وسبعون في النار» وهو حسن.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها.

وما أحسنَ قولَ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعود رضي الله عنه، حيث قال: مَنْ كانَ منكم مستنّاً، فليستنَّ بمنّ قد مات، فإنّ الحي لا تُؤمنُ عليه الفتنة، أولئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفضلَ هذه الأمة، أبرّها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلّها تكلفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفُوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم (١). وسياأتي لهذا المعنى زيادةً بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

قوله: «وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ».

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمّن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته، فَمَحَبَّةُ رُسُلِ اللَّهِ وَأَنْبِيَائِهِ وَعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَحَبَةِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَحَبَّةُ الَّتِي لِلَّهِ لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ، فَغَيْرُ اللَّهِ يُحِبُّ فِي اللَّهِ، لَا مَعَ اللَّهِ، فَإِنَّ الْمَحَبَّ يَحِبُّ مَا يُحِبُّ مَحْبُوبُهُ، وَيُبْغِضُ مَا يُبْغِضُ، وَيُؤَالِي مَنْ يُؤَالِيهِ، وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِيهِ، وَيَرْضَى لِرِضَائِهِ، وَيَغْضَبُ لَغَضَبِهِ، وَيَأْمُرُ بِمَا يَأْمُرُ بِهِ، وَيَنْهَى عَمَّا يَنْهَى عَنْهُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَحْبُوبِهِ فِي كُلِّ حَالٍ.

حب أهل العدل من  
كمال الإيمان

والله تعالى يُحِبُّ المحسنين، وَيُحِبُّ المتقين، وَيُحِبُّ التوابين، وَيُحِبُّ المتطهرين، ونحن نُحِبُّ من أحبه الله.

والله لَا يُحِبُّ الخائنين، وَلَا يُحِبُّ المفسدين، وَلَا يُحِبُّ المستكبرين، ونحن لَا نُحِبُّهم أيضاً، وَنُبْغِضُهُمْ، مُوَافِقَةً لِمَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَعَالَى.

(١) أخرجه بنحوه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» من طريق سنيد، حدثنا معتمر بن سليمان، عن سلام بن مسكين، عن قتادة قال: قال ابن مسعود... وأخرجه بلفظ مقارب أبو نعيم في «الحلية» ٣٠٥/١ من قول ابن عمر.



وفي «الصحيحين» عن النَّبِيِّ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

فالمحبة التامة مُسْتَلْزِمَةٌ لِمُوَافَقَةِ الْمَحْبُوبِ فِي مَحْبُوبِهِ وَمَكْرُوهِهِ، وَوَلَايَتِهِ وَعَدَاوَتِهِ. وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ الْمَحَبَّةَ الْوَاجِبَةَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُبْغِضَ أَعْدَاءَهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُحِبَّ مَا يُحِبُّهُ مِنْ جِهَادِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنِينَ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ بِحَسَبِ مَا فِيهِمْ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَجْتَمِعُ فِيهِ سَبَبُ الْوَلَايَةِ وَسَبَبُ الْعَدَاوَةِ، وَالْحُبُّ وَالْبُغْضُ، فَيَكُونُ مَحْبُوبًا مِنْ وَجْهِ مَبْغُوضًا مِنْ وَجْهِ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ يُحِبُّ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهِ، وَيَكْرَهُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، كَمَا قَالَ ﷺ، فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

فبين أنه يتردد، لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يُحِبُّ ٢٣١

(١) أخرجه البخاري (١٦) و (٢١) و (٦٠٤١) و (٦٩٤١)، ومسلم (٤٣)، وابن ماجه (٤٠٣٣)، والترمذي (٢٦٢٦)، والنسائي ٩٤/٨، ٩٦، وأحمد ١٠٣/٣ و ١٧٢ و ١٧٤ و ٢٣٠ و ٢٤٨ و ٢٧٥ و ٢٨٨، والطبراني (١٩٥٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢٨١) و (٢٨٢) و (٢٨٣)، والبغوي (٢١)، والخطيب في «تاريخه» ١٩٩/٢، وأبونعيم في «الحلية» ٢٧/١ و ٨٨/٢ من حديث أنس بن مالك.  
(٢) تقدم تحريجه ص ٥٠٩، وليس في الحديث قوله: «ولا بد له منه».

ما يُحِبُّه عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يَكْرَهُ المَوْتَ فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءته»، وهو سبحانه قضى بالموت، فهو يريد كونه، فسمي ذلك تردداً، ثم بين أنه لا بُدَّ مِنْ وقوع ذلك، إذ هو يُفْضِي إلى ما هو أحبُّ (١) منه (٢).

قوله: ونقول: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

ما اشتبه علينا علمه  
نكله إلى الله

ش: تقدم في كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلِمَ لِلَّهِ عز وجل ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ومن تكلم بغير علم، فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ (٣) \* كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ [الحج: ٣-٤].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

(١) في أصول النسخ: «واجب» والمثبت من هامش (د) ومطبوعة مكة.

(٢) انظر «الفتاوى» ١٢٩/١٨ - ١٣٥، و «جامع العلوم والحكم» ص ٣٤٨ - ٣٤٩، و «فتح الباري» ٣٤٥/١١ - ٣٤٦.

(٣) قال الزجاج: المرید: المارد، وهو الخارج عن الطاعة، ومعناه: أنه قد مرد في الشر، يقال: مرد الرجل يمرُد مَرُوداً: إذا عتا، وخرج عن الطاعة، وتأويل المَرُود: أن يبلغ الغاية التي يخرج بها من جملة ما عليه ذلك الصنف، وأصله في اللغة: املساس الشيء، ومنه قيل للإنسان: أمرد: إذا لم يكن في وجهه شعر، وكذلك يقال: شجرة مرداء: إذا تناثر ورقها، وصخرة مرداء: إذا كانت ملساء. «زاد المسير» ٢/٢٠٣ - ٢٠٤.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يردِّ علمَ ما لا يعلم إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦].  
﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال ﷺ، لما سُئِلَ عن أطفال المشركين: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»<sup>(١)</sup>.

وقال عمر رضي الله عنه: اتَّهَمُوا الرَّأْيَ فِي الدِّينِ، فلورأيتني يومَ أبي جندل، فلقد رأيتني وإني لأرُدُّ أمرَ رسولِ الله ﷺ برأْيي، فأجتهدُ ولا آلو وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب يكتب، وقال: «اكتب بسمِ الله الرحمن الرحيم﴾»، قال: اكتب: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فرضي رسولُ الله ﷺ وكتب وأبیت، فقال: «يا عمر، تراني قد رضيتُ وتأبى؟!؟».

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤) و(٦٥٩٩) و(٦٦٠٠)، ومسلم (٢٦٥٩)، والنسائي ٥٨/٢، وأحمد ٢٦٦/٢ و٣٩٣ و٤٧١ و٥١٨، والحميدي (١١١١) و(١١١٣)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والخطيب ٣٤١/٩، والبنغوي (٨٣) من حديث أبي هريرة. وأخرجه البخاري (١٣٨٣) و(٦٥٩٧)، ومسلم (٢٢٦٠)، وأبوداود (٤٧١١)، والنسائي ٥٩/٢، والطيالسي (٢٦٢٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٤٨) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٢)، وابن حزم في «الإحكام» ٤٦/٦ من طريق علي بن عبد العزيز، حدثنا يونس بن عبيد الله العميري، حدثنا مبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، ولفظه: يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أردُّ أمرَ رسولِ الله ﷺ برأْيي اجتهداً، فوالله ما آلو عن الحق، وذلك يومَ أبي جندل، والكتاب بين رسولِ الله ﷺ وأهل مكة، فقال: «اكتبوا: بسمِ الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: ترانا قد صدقناك بما نقول؟! ولكنك تكتب: باسمك اللهم، فرضي رسولُ الله ﷺ، وأبیت حتى قال لي رسولُ الله ﷺ: «تراني أرضى، وتأبى أنت؟! =

وقال أيضاً رضي الله عنه: **السُّنَّةُ**: ما <sup>(١)</sup> سَنَّه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سُنَّةً للأمة.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أيُّ أرضٍ تُقْلِنِي، وأيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إن قلتُ في آيةٍ من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم <sup>(٢)</sup>. وذكر الحسن بن علي الحلواني <sup>(٣)</sup>، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن

---

= قال: فرضيتُ. ورجاله ثقات، إلا أن مبارك بن فضالة مدلس وقد عنعن، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٧٩/١، وقال: رواه أبو يعلى ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة. وأخرجه البزار (١٨١٣) من طريق محمد بن المثني، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر أنه قال: اتهموا الرأي على الدين... قلت (القاتل البزار): فذكر حديث الحديبية إلى أن قال: رسول الله ﷺ كان يكتب بينه وبين أهل مكة، فقال: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم»، فقالوا: لو نرى ذلك صدقناك، ولكن اكتب فيما نكتب باسمك اللهم، قال: فرضي رسول الله ﷺ وأبيت، حتى قال لي: يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى أنت! قال: فرضيت.

قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح (٢٧٣١) و (٢٧٣٢) بطوله، ولم أر فيه قوله: يا عمر تراني قد رضيت وتأبى أنت. وانظر «فتح الباري» ٣٤٥/٥ - ٣٤٦، ومسلم (١٧٨٤). وأخرج البخاري في «صحيحه» (٤١٨٩)، ومسلم (١٧٨٥) (٩٥) من طريق أبي وائل قال: لما قدم سهل بن حنيف من صفين، أتياه نستخبره، فقال: اتهموا الرأي، فلقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددت. (١) في الأصول: مما، والمثبت من «جامع بيان العلم» لابن عبد البر ١٣٦/٢، فقد رواه من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر، قال: قال عمر.

(٢) أخرجه الطبري (٧٨) و (٧٩) من طريقين عن أبي معمر عبد الله بن سخرية الأزدي، قال: قال أبو بكر... فذكره. وأبو معمر تابعي ثقة. إلا أن روايته عن أبي بكر مرسلة. وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق إبراهيم التيمي إن أبا بكر... وهو منقطع أيضاً، وقد تقدم تخريجه ص ٢١٩.

(٣) هو الإمام الحافظ الصدوق، أبو محمد الحسن بن علي بن محمد، الهذلي الريحاني، الخلال المجاور بمكة، المتوفى سنة ٢٤٢هـ، مترجم في «السير» ٣٩٨/١١، وعارم: هو الحافظ الثبت محمد بن الفضل السدوسي، وباقي رجال السند ثقات إلا أنه منقطع، ابن سيرين لم يدرك أبا بكر وعمر.

زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحدٌ أهيبَ  
لما لا يعلم من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيبَ لما لا يعلم من  
عمر رضي الله عنهما، وإن أبا بكر نزلت به قضية، فلم يجد في كتاب  
الله منها أصلاً، ولا في السنة أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي،  
فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً، فمني، وأستغفر الله.

قوله: «ونرى المسح على الخفين، في السفر والحضر، كما جاء  
في الأثر».

ش: تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل  
الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، فيقال لهم: الذين نقلوا  
عن النبي ﷺ الوضوء<sup>(١)</sup> قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوء منه، وتوضؤوا  
على عهده وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلى من بعدهم، أكثر عدداً من  
الذين نقلوا لفظ هذه الآية<sup>(٢)</sup>، فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على  
عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً  
عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده إلا الله  
تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتى  
نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح، وغيرها، أنه قال: «وَيْلٌ  
لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ب): الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) ليس المراد من ذلك أن نقلة القرآن — ومنه الآية الكريمة آية الوضوء — أقل من نقلة  
المسح على الخفين وغسل الرجلين، وإنما مراده أن الذين رواوا من الصحابة في الكتب  
المؤلفة نص هذه الآية أقل ممن نقلوا المسح على الخفين وغسل الرجلين قولاً وفعلاً.

(٣) أخرجه بتمامه أحمد ١٩١/٤، وابن خزيمة (١٦٣)، والطحاوي ٣٨/١، والدارقطني  
٩٥/١، والبيهقي ٧٠/١، من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وسنده =

مع أن الفرض إذا كان مَسَحَ ظاهرِ القدمِ، كان غَسْلُ الجميعِ كُفْلَةً لا تدعو إليها الطَّبَاعُ، كما تدعو الطَّبَاعُ إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطَّعْنُ في تواتر صفة الوضوء، لكان في نَقْلِ لَفْظِ آية الوضوء أَقْرَبَ إلى الجواز. وإذا قالوا: لَفْظُ الْآيَةِ ثَبَتَ بالتواتر الذي لا يُمكنُ فيه الكَذِبُ ولا الخطأ، فَثُبُوتُ التواترِ في نقل الوضوء عنه أولى وأَكْمَلُ، وَلَفْظُ الْآيَةِ لا (١) يُخَالِفُ ما تواتر من السنة، فإنَّ المسح كما يُطلقُ، ويُرادُّ به الإصابة، كذلك يُطلقُ ويُرادُّ به الإِسالة (٢)، كما تقول

= صحيح، وأخرجه دون قوله: «وبطون الأقدام» من حديث عبدالله بن عمرو البخاري (٦٠) و(٩٦) و(١٦٣)، ومسلم (٢٤١)، وأبوداود (٩٧)، والدارمي ١٧٩/١، وأحمد ١٩٣/٢ و٢٠١ و٢٠٥ و٢١١ و٢٢٦، والنسائي ٧٧/١، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٨/١، والبيهقي ٦٨/١، والطبري ١٣٤/٦، وابن حبان (١٠٥٦)، وابن خزيمة (١٦١) و(١٦٦). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (١٦٥)، ومسلم (٢٤٢)، وابن ماجه (٤٥٣)، وأحمد ٢٨٤/٢ و٣٨٩ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٩ و٤٣٠ و٤٦٧ و٤٩٨، والترمذي (٤١)، والنسائي ٧٧/١، والطحاوي ٣٨/١، وابن حبان (١٠٨٩)، والطبري (١١٤٩٧) - (١١٥٠٤). وأخرجه من حديث عائشة مسلم (٢٤٠)، وأحمد ١١٢/٦ و١٩٢ و٢٥٨، وابن ماجه (٤٥١)، والطيالسي (١٥٥٢)، والحميدي (١٦١)، والشافعي ٣٣/١، والدارقطني ٩٥/١، والطحاوي ٣٨/١، والبيهقي في «السنن» ٦٩/١، وفي «معرفة السنن والآثار» ٢١٥/١، والطبري (١١٥٠٥) و(١١٥٠٦) و(١١٥٠٧) و(١١٥٠٨) و(١١٥٠٩)، وابن حبان (١٠٦٠). وأخرجه من حديث جابر أحمد ٣/٣١٦، والطبري (١١٥١١) و(١١٥١٨)، وابن ماجه (٤٥٤)، والطحاوي ٣٨/١. وأخرجه من حديث معيقب أحمد ٤٢٦/٣ و٤٢٥/٥.

(١) في (ب): ما.

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٩٢/٦: إن لفظ «المسح» مشترك يطلق بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل، قال الهروي: أخبرنا الأزهري، أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداري، عن أبي حاتم، عن أبي زيد الأنصاري، قال: المسح في كلام العرب يكون غسلاً، ويكون مسحاً، ومنه يقال للرجل إذا توضأ، فغسل أعضائه: =

العرب<sup>(١)</sup>: تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ، وفي الآية ما يَدُلُّ على أنه لم يُردِّ بمسح الرجلين المَسْحَ الذي هو قَسِيمُ الغَسْلِ، بل المَسْحَ الذي الغَسْلُ قِسْمٌ منه، فإنه قال: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، ولم يَقُلْ: إِلَى الْكَعَابِ، كما قال: ﴿إِلَى الْمِرْفَقِ﴾، فَدَلَّ على أنه ليس في كل رِجْلٍ كَعْبٌ واحد، كما في كُلِّ يَدٍ مِرْفَقٌ واحد، بل في كُلِّ رِجْلٍ كَعْبَانِ، فيكون تعالى قد أَمَرَ بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هُوَ الغَسْلُ، فإن من يَمَسَحُ المَسْحَ الخاصَّ يجعل المَسْحَ لِظهور القدمين، وجعلُ الكعبين في الآية غَايَةً يَرُدُّ قولهم. فدعواهم أَنَّ الفرض مسحُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا مُجْتَمِعُ السَّاقِ وَالْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ، مردودٌ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ.

وفي الآية قراءتان مشهورتان<sup>(٢)</sup>: النَّصْبُ وَالْخَفْضُ، وتوجيهُ إعرابهما مَبْسُوطٌ في موضعه، وقراءةُ النصب نصٌّ في وجوب الغَسْلِ، لأنَّ العطفَ على المحلِّ إنما يكون إذا كان المعنى واحداً كقوله:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(٣)</sup>

٢٣٣

= قد تَمَسَّحَ، ويقال: مسح الله مابك: إذا غسلك وطهرك من الذنوب، فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى: «الغسل» فترجح قول من قال: إن المراد بقراءة الخفض الغسل بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعد على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تُحصر كثرة أخرجه الأئمة.

(١) سقطت من (ب).

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمة، وأبو بكر: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالخفض. انظر «حجة القراءات» ص ٢٢١ — ٢٢٣، و«زاد المسير» ٣٠١/٢ — ٣٠٢، و«الكشف عن وجوه القراءات» ص ٤٠٦ — ٤٠٧.

(٣) عجز بيت، صدره:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ

والشاهد فيه: أن قوله: «الحديد» معطوف على محل الجار والمجرور، وهو قوله: «بالجبال» وهو خبر ليس والباء زائدة. وكذلك أورده سيبويه ٣٤/١، قال البغدادي في =

ولَيْسَ معنى: مَسَحْتُ برأسي ورجلي، هو معنى: مَسَحْتُ رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يُفيد معنى زائداً على مُجَرَّدِ المسح، وهو إصاقي شيءٍ من الماء بالرأس، فَتَعَيَّنَ العَطْفُ على قوله: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾. فالسُّنَّةُ المتواترة تقضي على ما يَقْهَمُهُ بَعْضُ الناسِ من ظاهر القرآن، فإنَّ الرسولَ بَيَّنَّ للناسِ لفظَ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ<sup>(١)</sup>: حدثنا الذين كانوا يَقْرِئُونَا القرآنَ: عُثْمَانُ بن عفان، وعبد الله بن

= «الخرزانه» ٢/ ٢٦٠: وقد ردَّ المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب «التصحيح» ص ٢٠٧، قال: وما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أراده، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها، وبعده:

فَهَبْنَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَاعاً	يزيدُ أميرُها وأبو يزيد
اَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا	فَهَلْ من قائمٍ أو من حصيد
أَنْطَمَعُ فِي الْخُلُودِ إِذَا هَلَكْنَا	وليس لنا ولا لك من خلود
ذَرَوْا خَوْنَ الْخِلَافَةِ وَاسْتَقِيمُوا	وتأميرَ الأراذلِ والنعبيد
وَأَعْطَوْنَا السُّوِيَّةَ لَا تَزُرُكُمْ	جُنُودُ مُرْدَفَاتٍ بِالْجُنُودِ

وهذا الشعر لعُقَيْبَةَ بن هُبَيْرَةَ الأَسَدِي، وهو شاعر جاهلي إسلامي، وفد على معاوية، فدفع إليه رقعة فيها هذه الأبيات، فدعاه معاوية فقال له: ما جرأك علي؟ قال: نصحتك إذ غشوك، وصدقتك إذ كذبتك، فقال: ما أظنك إلا صادقاً ففضي حوائجه. وانظر «المقتضب» ٢/ ٢٣٨ و ٤/ ١١٢ و ٣٧١، و«سمط اللآلي» ١/ ١٤٨ - ١٤٩، و«الشعر والشعراء» ١/ ١٩٨ - ١٩٩، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٢/ ١٠٩ و ٤/ ٩، وشرح شواهد المغني ٧/ ٥٣ - ٥٥.

(١) هو عبد الله بن حبيب بن رُبَيْعَةَ الكوفي، مقرأ الكوفة، الإمام العلم، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ، أخذ القراءة عَرَضاً عن عثمان، وعلي، وزيد، وأبي بن كعب، وابن مسعود، توفي قريباً من سنة (٧٣هـ). مترجم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (٩٧).



مسعود، وغيرهما<sup>(١)</sup>: أنهم كانوا إذا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا<sup>(٢)</sup> حتى يتعلموا معناها<sup>(٣)</sup>.

وفي ذِكْرِ المَسْحِ فِي الرَّجْلَيْنِ تَنْبِيْهُ عَلَى قِلَّةِ الصَّبِّ فِي الرَّجْلَيْنِ، فَإِنَّ السَّرْفَ يُعْتَادُ فِيهِمَا كَثِيراً، وَالْمَسْأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ.

قوله: «وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ مَاضِيَانِ مَعَ أُولَى الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرَّهُمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا».

الحج والجهاد  
ماضيان إلى قيام  
الساعة

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ، حَيْثُ قَالُوا: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَخْرُجَ الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُنَادِي مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: اتَّبِعُوهُ!! وَيَبْطُلَانُ هَذَا الْقَوْلَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ. وَهَمَّ شَرْطُوا فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً اشْتِراطاً بغير<sup>(٤)</sup> دليل! بَلْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ».

(١) فِي (أ) وَ (ج) وَ (د): وَغَيْرِهِمْ.

(٢) تَحَرَّفَتْ فِي (أ) وَ (ج) وَ (د) إِلَى: «يُجَاوِزُوهَا».

(٣) أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ (٨٢) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يَقْرَءُونَنَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَقْرِئُونَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُخَلِّفُوهَا حَتَّى يَمْعَلُوا بِمَا فِيهَا مِنَ الْعَمَلِ، فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعَمَلَ جَمِيعاً. وَرَجَالَهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ جَرِيراً مِمَّنْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ أَيْضاً (٨١) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ إِذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْرِفَ مَعَانِيَهُنَّ وَالْعَمَلَ بِهِنَّ، وَهَذَا سَنَدٌ حَسَنٌ يَقْوِي مَا قَبْلَهُ.

(٤) فِي (ب): مِنْ غَيْرِ.

وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قَالَ: قلنا<sup>(١)</sup>: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعته»<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم بعض نظائر هذا الحديث في الإمامة<sup>(٣)</sup>، ولم يقل: إن الإمام يجب أن<sup>(٤)</sup> يكون معصوماً، والرافضة أخسر الناس صفةً في هذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعذوم، الذي لم<sup>(٥)</sup> ينفعهم في دين ولا دنيا!! فإنهم يدعون أن الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري<sup>(٦)</sup>، الذي دخل السرداب في زعمهم سنة ستين وميتين، أوقرباً من ذلك بسامراً! وقد يُقيمون هناك دابةً، إما بغلة وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويُقيمون هناك في أوقات عينوها لمن يُنادي عليه بالخروج: يامولانا، اخرج! يامولانا، اخرج! ويُشهبون السلاح، ولا أحد هناك يُقاتلهم! إلى غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم فيها العقلاء!!

٢٣٤

وقوله: «مع أولي الأمر برهم وفاجرهم» لأن الحج والجهاد فرضان

(١) في (ب): قلت.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٢ تعليق (٣).

(٣) في (ب): الإمام.

(٤) أن: لم ترد في (ب).

(٥) في (ب): لا.

(٦) وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب، ولد في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، ولما بلغ التاسعة دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء، ولم يخرج منه وذلك في سنة ٢٦٥ هـ. قال ابن خلكان في «الوفيات» ١٧٦/٤: والشيعه ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسر من رأى.

يَتَعَلَّقَانِ بِالسَّفَرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ سَائِسٍ يَسُوْسُ النَّاسَ فِيهِمَا، وَيُقَاوِمُ الْعَدُوَّ، وَهَذَا الْمَعْنَى كَمَا يَحْصُلُ بِالْإِمَامِ الْبَرِّ يَحْصُلُ بِالْإِمَامِ الْفَاجِرِ.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ».

الإيمان بالملائكة  
الكرام الكاتبين

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ \* كِرَامًا كَاتِبِينَ \* يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ \* مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧ - ١٨].

وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ<sup>(١)</sup> مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يَتَعَاقِبُونَ<sup>(٢)</sup> فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ

(١) في «زاد المسير» ٣٦٥/٧: وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ تستنسخ الملائكة كل عام ما يكون من أعمال بني آدم، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه، قالوا: والاستنساخ لا يكون إلا من أصل، قال الفراء: يرفع الملكان العمل كله، فيثبت الله منه ما فيه ثواب أو عقاب، ويطرح منه اللغو. وقال الزجاج: نستنسخ ما كتبه الحفظة، ويثبت عند الله عز وجل.

(٢) قال القرطبي: الواو في قوله: «يتعاقبون» علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث، وهم القائلون: أكلوني البراغيث، ومنه قول الشاعر:

بحوران يعصرن السليط أقاربه

بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٍ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ،  
فَيَصْعَدُ إِلَيْهِ الَّذِينَ كَانُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ -وهو أعلم بهم- (١): كَيْفَ تَرَكْتُمْ  
عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَفَارَقْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ» (٢).

وفي الحديث الآخر: «إِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْخَلَاءِ  
وَعِنْدَ الْجَمَاعِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ، وَأَكْرِمُوهُمْ» (٣).

= وهي لغة فاشية، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قال: وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردّها إلى البدل، وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح. قال الحافظ في «الفتح» ٣٤/١: وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل، ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ: «إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، وقد سُمع في العزو إلى مسند البزار مع أن الحديث بهذا اللفظ في «الصحيحين» فالعزو إليهما أولى، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في «الموطأ» ولم يختلف عليه باللفظ المذكور، وهو قوله: «يتعاقبون فيكم»، وتابعه على ذلك عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقد أخرجه البخاري في «بدء الخلق» من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد بلفظ: «الملائكة يتعاقبون» وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عقبة، عن أبي الزناد بلفظ: «إن الملائكة يتعاقبون فيكم» فاختلف فيه على أبي الزناد، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا، وتارة هكذا، فيقوى بحث أبي حيان. ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة، قد روه تماماً، فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة. لكن بحذف «إن» من أوله، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ: «إن الله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريق التي أخرجهما البزار، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» بإسناد صحيح من طريق أبي موسى، عن أبي هريرة بلفظ: «إن الملائكة يتعاقبون».

(١) في الأصول: «بكم» والمثبت من الصحيحين وغيرهما. (٢) تقدم تخريجه ص ٣٨١.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والتعري، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم، وأكرمهم» وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، =

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال: صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلاً، حافظان وكاتبان. وقال عكرمة، عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَرُ الله، خَلَّوْا عنه<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينَهُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَرِينُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»، قالوا: وإياك يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وإِيَّايَ، ولكن أعانني اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ»<sup>(٢)</sup>. الرواية بفتح الميم من: «فأسلم» ومن رواه: «فأسلم» برفع الميم، فقد حَرَّفَ لفظه. ومعنى: «فأسلم»، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصحَّ القولين، ولهذا قال: «فلا يأمرني

= يعني أنه ضعيف، لأن في سنده ليث بن أبي سليم، وهو سيئ الحفظ، وباقي رجاله ثقات. وفي الباب عن هزبن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» قال: قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» أخرجه أحمد ٣/٥-٤، وأبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٧٠)، وابن ماجه (١٩٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٥٦/٢-١٥٧، والخطيب في «تاريخه» ٢٦١/٣-٢٦٢، وأبونعيم في «الحلية» ١٢١/٧-١٢٢. وسنده حسن، كما قال الترمذي، وصححه الحاكم.

- (١) أخرجه الطبري (٢٠٢١٦) و (٢٠٢١٧) من طريقين، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس.
- (٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤)، وأحمد ١/٣٨٥، والدارمي ٢/٣٠٦، والطحاوي في «مشكل الآثار» رقم (١٠٩) طبع مؤسسة الرسالة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٢٨١٥)، والطحاوي (١١١).

إلا بخير»، ومن قال: إن الشَّيْطَانَ صار مؤمناً، فقد حَرَفَ معناه، فإن الشيطان لا يَكُونُ مؤمناً<sup>(١)</sup>.

ومعنى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. قيل: حَفَظَهُمْ لَهُ ٢٣٥ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، أي: اللَّهُ أمرهم بذلك، يَشْهَدُ لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر الله<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الشيخ أحمد شاکر - رحمه الله - : والخلاف في ضبط الميم من: «فأسلم» خلاف قديم، والراجح فيها الفتح، كما قال الشارح، ولكن المعنى الذي رجحه غير راجح، فقال القاضي عياض في «مشارك الأنوار» ٢١٨/٢: رويناه بالضم والفتح، فمن ضم، ردَّ ذلك إلى النبي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه، ومن فتح، ردَّه إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام. وقد روي في غير هذه الأمهات: فاستسلم. يريد بالأمهات: «الموطأ» و«الصحيحين» التي بنى عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري. وقال النووي في «شرح مسلم»: «هما روايتان مشهورتان. واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح. وأما الحافظ ابن حبان، فإنه روى الحديث في «صحيحه» (٢٨٣/٢) من المخطوطة المصورة)، وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليل على أن شيطان المصطفى ﷺ أسلم حتى لم يكن يأمره إلا بخير، لأنه كان يسلم منه، وإن كان كافراً». وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح أن هذا تحريف للمعنى: «فإن الشيطان لا يكون مؤمناً» انتقال نظر. فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن»، لم يقل: «شيطانه». وثانياً: أن الجنَّ فيهم المؤمن والكافر، والشياطين هم كفارهم، فمن آمن منهم لم يُسمَّ شيطاناً.

وقال الطحاوي - رحمه الله - في «شرح مشكل الآثار» بعد أن أخرج حديث ابن مسعود وعائشة: فوقفنا على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان في هذا المعنى كسائر الناس سواء، وأن الله أعانه عليه فأسلم بإسلامه الذي هداه له، حتى صار صلى الله عليه وسلم في السلامة منه بخلاف غيره من الناس فيمن هو معه من جنسه.

(٢) رواه الطبري (٢٠٢٤٠) من طريق بشر بن معاذ، عن سعيد، عن قتادة...

وفي «زاد المسير» ٣١١/٤: وهو قول الحسن، ومجاهد، وعكرمة. قال: اللغويون: والباء تقوم مقام «من»، وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض. وثمت أقوال ستة في تفسير الآية، فانظرها فيه.

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تَكْتُبُ القولَ والفعلَ، وكذلك النِّيةَ، لأنها فِعْلُ القلبِ، فدخلت في عموم: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٢]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ، فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا عَلَيْهِ سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا عَشْرًا»<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً — وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ — فَقَالَ: ارْقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا، فَاتَّكَبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا، فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّأِي»، خرجاهما في «الصحيحين» واللفظ لمسلم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ».

ش: قال تعالى: ﴿قُلْ يَتُوفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى

الإيمان بملك الموت

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (١٢٨)، والبخاري (٧٥٠١)، والترمذي (٣٠٧٣)، وأحمد ٢٤٢/٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٠/١٦٨، وابن حبان (٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤)، وابن منده في «الإيمان» (٣٧٥) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩).

وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (٢٠٧)، وأحمد ٣١٠/١ و٣٦٠ — ٣٦١، وابن منده في «الإيمان» (٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٩٢/٥.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩)، وأحمد ٣١٥/٢، وابن منده (٣٧٦) من حديث أبي هريرة، ولم نجده في البخاري. وقوله: «من جرَّأ» بالمد والقصر، لغتان، معناه: من أجلى، أنشد اللحياني كما في «اللسان»: جرر.

أَمِنْ جَرًّا بَنِي أَسَدٍ غَضِبْتُمْ      وَلَوْ شِئْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ جَوَارُ  
وَمِنْ جَرَّائِنَا صِرْتُمْ عِبِيداً      لِقَوْمٍ بَعْدَ مَا وَطِئَ الْخِيَارُ

رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿٤١﴾ [آلم السجدة: ٤١]. وَلَا تُعَارِضْ هَذِهِ الْآيَةَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، لِأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَتَوَلَّى قَبْضَهَا وَاسْتِخْرَاجَهَا، ثُمَّ يَأْخُذُهَا مِنْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، أَوْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، وَيَتَوَلَّوْنَهَا بَعْدَهُ، كُلُّ ذَلِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَحُكْمِهِ، فَصَحَّتْ إِضَافَةُ التَّوْفِي إِلَى كُلِّ بِحَسَبِهِ.

حقيقة النفس  
والروح

وقد اختلفَ في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزءٌ من أجزاء البدن، أو عرضٌ من أعراضه؟ أو جسمٌ مساكن له مُودَعٌ فيه؟ أو جوهرٌ مجرد؟ وهل هي الروحُ أو غيرها؟ وهل الأمانة، واللَّوامة، والمطمئنة نفسٌ واحدةٌ، أم هي ثلاثةٌ أنفس؟ وهل تموت الروحُ، أو الموتُ للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتلُّ مجلداً، ولكن أُشيرُ إلى الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>:

الروح محدثة  
مخلوقة

ف قيل: الروح قديمة، وقد أَجْمَعَتِ الرُّسُلُ على أنها مُحدثةٌ مخلوقةٌ مصنوعةٌ مربوبةٌ<sup>(٢)</sup> مدبرةٌ، وهذا معلومٌ بالضرورة من دينهم، أن العالم محدثٌ، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نَبَغَتْ نَابِغَةٌ ممن قَصَّرَ فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتجَّ بأنها من أمر الله، وأمره غيرُ مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٤/٤١٦ - ٤٣١، و«الروح» ص ١٩٣ - ٢٦٨.

(٢) في الأصول: مَرْبُوءَةٌ، والتصحيح من «الروح» لابن القيم ص ١٩٣، وعنه الشارح ينقل.



[الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعه وبصره ويده، وتوقف آخرون.

واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك: محمد بن نصر المروزي، وابن قتيبة وغيرهما. ٢٣٦

ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهذا عام لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل في ذلك صفات الله تعالى، فإنها داخلة في مسمى اسمه، فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته، داخل في مسمى اسمه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وما سواه مخلوق، ومعلوم قطعاً أن الروح ليست هي الله، ولا صفة من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته. ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لذكرى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتِكِ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لذكرى، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض، والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدث.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، فليس المراد هنا بالأمر<sup>(١)</sup> الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يذكر ويراد به اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور.

وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، فينبغي أن يعلم أن المضاف إلى الله تعالى نوعان

(١) في (ب): فليس المراد بالأمر هنا الطلب، وما في «الروح» هو الموافق لما أثبتناه عن (أ) و(ج) و(د).

صفات لا تقوم بأنفسها كالعلم والقدرة والكلام<sup>(١)</sup> والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفات له، وكذا وجهه ويده سبحانه.

والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقّة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافة مخلوق إلى خالقه، لكنها إضافة تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يَتميّز بها المضاف عن غيره.

واختلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟ وقد تقدّم عند ذكر الميثاق الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

واختلف في الروح<sup>(٣)</sup>: ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: عرض<sup>(٤)</sup>، وقيل: لا ندري ما الروح، أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدّم الصافي الخالص من الكدر والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: هو جوهر بسيط مُنبث في العالم كله من الحيوان على جهة الأعمال له والتدبير، وهي<sup>(٥)</sup> على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبنية، وأنها في كلّ حيوان العالم بمعنى واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس، وقيل غير ذلك.

ماهية الروح

(١) سقطت من (ب).

(٢) في الصفحة: ٣٠٧.

(٣) انظر في ذكر هذه الأقوال ونسبتها إلى قائلها، وترجيح ما هو الصحيح منها في كتاب

«الروح» ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٤) في (ب): «وقيل: هي عرض».

(٥) سقطت من (ب).

وللناس في مُسمًى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظ فقط، أو المعنى فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه.

والحق: أن الإنسان اسمٌ لهما، وقد يُطلق على أحدهما بقرينة، وكذلك الكلام.

والذي يدلُّ عليه الكتابُ والسنة وإجماعُ الصحابة، وأدلةُ العقل: الأدلة على أن النفس جسم مخالف بالماهية للجسم المحسوس أن النفسَ جسمٌ مخالفٌ بالماهية لهذا الجسمِ المحسوسِ، وهو جسمٌ نورانيٌ علويٌّ، خفيفٌ حيٌّ متحرِّكٌ، ينفذُ في جوهرِ الأعضاء، ويسري فيها سرَّيانَ الماءِ في الورْدِ، وسريانَ الدَّهنِ في الزيتون، والنارِ في الفحم. فمادامت هذه الأعضاء صالحةً لقبولِ الآثارِ الفائضة عليها من هذا الجسمِ اللطيف، بقي ذلك الجسمُ اللطيف سارياً في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحسِّ والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه، بسببِ استيلاءِ الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قَبولِ تلك الآثار، فارق الروحُ البدنَ، وانفصل إلى عالمِ الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، ففيها الإخبار بتوفِّيها وإمساكها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ \* أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أَيْدِيَهُمْ لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربِّها.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ

ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴿الآية [الأنعام: ٦٠]، ففيها الإِخْبَارُ بِتَوَفِّي النفس (١) بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفي الملائكة لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ \* ارجعي إلى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً \* فادْخُلِي فِي عِبْدِي \* وادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠].  
ففيها (٢) وصفها بالرجوع والدُّخُولِ والرضا.

وقال ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ» (٣). ففيه وصفه بالقبض، وأن البَصَرَ يراه. وقال ﷺ في حديث بلال: «قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ [حِينَ شَاءَ] وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ [حِينَ شَاءَ]» (٤). وقال ﷺ: «نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ

---

(١) في (ب): الأنفس.

(٢) في (ب): فيها.

(٣) أخرجه مسلم (٩٢٠)، وابن ماجه (١٤٥٤)، وأحمد ٢٩٧/٦، والبيهقي ٣٣٤/٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٧/١٣، والطبراني في «الكبير» ٧١٢/٢٣، وأبو داود (٣١١٨)، وأبو يعلى ١/٣٢٦ عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة، وقد شَقَّ بَصْرُهُ، فأغمضه، ثم قال: إن الروح إذا قُبِضَ، تَبِعَهُ الْبَصَرُ فضجَّ ناس من أهله، فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون، ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه». وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٩٢١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥) و(٧٤٧١)، وأبو داود (٤٣٩)، والنسائي ١٠٦/٢، وأحمد ٣٠٧/٥ من حديث أبي قتادة، قال: سرنا مع النبي ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة» قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته، فغلبته عيناه، فنام، فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما قلت؟» قال: ما ألقيت عليّ نومةً مثلها قط، قال: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردَّها عليكم حين شاء». وأخرجه النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٤٨/٩.

طَائِرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وسياتي في الكلام على عَذَابِ القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تَخْرُجُ تَسِيلُ كما تسيل القطرة من في السقاء، وأنها تَصْعَدُ ويوجد منها [من المؤمن] كأطيب ريح، ومن الكافر كأتين ريح إلى غير ذلك من الصفات، وعلى ذلك أجمع السلف، ودل العقل، وليس مع من خالف سوى الظنون الكاذبة، والشبه الفاسدة، التي لا يعارض بها ما دل عليه نصوص الوحي والأدلة العقلية.

وأما اختلاف الناس في مُسَمَّى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد<sup>(٢)</sup>؟ فالتحقيق: أن النفس تُطْلَقُ على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارة، ويختلف تارة.

فالنفس تُطْلَقُ على الروح، ولكن غالب ما تُسَمَّى نفساً إذا كانت مُتَّصِلَةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردة، فتسميها الروح أغلب عليها.

(١) أخرجه النسائي ١٠٨/٤، وابن ماجه (٤٢٧١)، ومالك ٢٤٠/١، وأحمد ٤٥٥/٣ و ٤٥٦ و ٤٦٠ من طريق عبد الرحمن بن كعب، عن أبيه كعب بن مالك بلفظ: «إنما نَسَمَةُ المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» وإسناده صحيح، وكذلك أخرجه ابن ماجه (١٤٤٩)، وأحمد ٤٥٥/٣، والطبراني في «الكبير» ١٩ / (١١٩) و (١٢٠) و (١٢١) و (١٢٢) و (١٢٣)، والحميدي (٨٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٦/٩، وصححه ابن حبان (٧٣٤).

وأخرجه الترمذي (١٦٤١)، وأحمد ٣٨٦/٦، والطبراني ١٩ / (١٢٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه بلفظ: «الشهداء...» وسنده صحيح؛ إلا أن ابن عيينة تفرد بهذا اللفظ، والثقات من الرواة غيره رَوَوْه بلفظ: «المسلم» أو «المؤمن».

(٢) انظر «الروح» ص ٢٩٠.

وَتُطْلَقُ عَلَى الدَّمِ، فِي الْحَدِيثِ: «مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يُنْجَسُ الْمَاءُ إِذَا مَاتَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفساً، أي: عين<sup>(٢)</sup>.

والنفس: الذات، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وبحو ذلك.

وأما الروح، فلا تُطْلَقُ عَلَى الْبَدَنِ، لا بانفراده، ولا مع النفس، وَتُطْلَقُ الرُّوحُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَعَلَى جَبْرِيلَ، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وَتُطْلَقُ الرُّوحُ عَلَى الْهَوَاءِ الْمَتَرَدِّدِ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ أَيْضاً.

وأما ما يؤيدُ الله به أوليائه، فهي رُوحٌ أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وكذلك القُوى التي في الْبَدَنِ، فَإِنَّهَا تُسَمَّى أَرْوَاحاً، فَيَقَالُ: الرُّوحُ الْبَاصِرُ، وَالرُّوحُ السَّامِعُ، وَالرُّوحُ الشَّامُ.

وَتُطْلَقُ الرُّوحُ عَلَى أَحْصَى مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَهُوَ: قُوَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ،

---

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» ٣٧/١، والبيهقي ٢/٢٥٣، وابن عدي في «الكامل» ١٢٤٢/٣ من حديث سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: «يا سلمان، كُلْ طَعَامَ وَشَرَابَ وَقَعْتَ فِيهِ دَابَّةٌ لَهَا دَمٌ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَهُوَ حَلَالٌ أَكَلَهُ وَشَرِبَهُ وَوَضُوئُهُ» وفي سنده سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وهو مجهول، وعلي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» ٢/٩٦٤ عن الدارقطني، والخطيب في «المتفق والمفترق».

(٢) هذا قول الجوهر في «الصحاح»، وتعقبه ابن القيم، فقال: ليس كما قال، بل النفس ها هنا: الروح، ونسبة الإضافة إلى العين توسع، لأنها تكون بواسطة النظر المصيب، والذي أصابه إنما هو نفس العائن.

والإنابة إليه ومحبه، وانبعث الهمة إلى طلبه وإرادته، ونسبة هذه الروح إلى الروح، كنسبة الروح إلى البدن، فللعلم روح، وللإحسان روح، وللمحبة روح، وللتوكل روح، وللصدق روح<sup>(١)</sup>.

والناس متفاوتون في هذه الأرواح<sup>(٢)</sup>: فَمِنْ النَّاسِ مَنْ تَغْلِبُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَرْوَاحُ فَيَصِيرُ رُوحَانِيًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْقِدُهَا أَوْ أَكْثَرَهَا، فَيَصِيرُ أَرْضِيًّا بِهِمِيًّا.

وقد وَقَعَ في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاث<sup>(٣)</sup> أنفس<sup>(٤)</sup>: مُطْمَئِنَّةٌ، وَلَوَامَةٌ، وَأَمَّارَةٌ، قالوا: وإن منهم من تَغْلِبُ عَلَيْهِ هَذِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَغْلِبُ عَلَيْهِ هَذِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ [الفجر: ٢٧]. ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢]. ﴿إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

والتحقيق: أنها نفس واحدة، لها صفات، فهي أمارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان، صارت لوامة، تفعل الذنب، ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان، صارت مطمئنة، ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٥)</sup>. مع قوله:

(١) في (ب): فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح، والصدق روح.

(٢) في الأصول: الروح، والمثبت من «الروح» ص ٢٩٤.

(٣) في الأصول: ثلاثة، والمثبت من «الروح»، وهو الجادة.

(٤) انظر «الروح» ص ٢٩٤ - ٣٠٥.

(٥) قطعة من حديث صحيح أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وأحمد ١/١٨، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٦٢/٨، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٠٣) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، وصححه الحاكم ١/١١٤، ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد ١/٢٦، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والطيالسي ص ٧، وأبو يعلى (١٤١) و (١٤٢) =

«لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>... الحديث.

الاختلاف في موت  
الروح

واختلف الناس: هل تَمُوتُ الروحُ أم لا<sup>(٢)</sup>؟ فقالت طائفة: تَمُوتُ، لأنها نفس، وكلُّ نفس ذائِقَةُ الموتِ، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]. قالوا: وإذا كانت الملائكة تَمُوتُ، فالنفوسُ البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لَا تَمُوتُ الأرواحُ، فإنها خُلِقَتْ للبقاء، وإنما تَمُوتُ الأبدانُ، قالوا: وقد دَلَّ على ذلك الأحاديثُ الدالةُ على نعيمِ الأرواحِ وعذابها بَعْدَ المفارقةِ إلى أن يَرْجِعَهَا الله في أجسادها.

والصوابُ أن يَقَالَ: مَوْتُ النفوسِ هو مفارقتها لأجسادها، وخروجُها منها؛ فإن أُريدَ بموتها هذا القَدْرُ، فهي ذائِقَةُ الموتِ، وإن أُريدَ أنها

---

= و (١٤٣) من طريق عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر. وصححه ابن حبان (٢٢٨٢)، ورواه عبد الرزاق (٢٠٧١٠)، وأبو يعلى (٢٠١)، والقضاعي (٤٠٤) من طريق عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر. ورواه الحميدي (٣٢) من طريق ابن سليمان بن يسار، عن أبيه، عن عمر.

وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد ٢٥١/٥ و ٢٥٢ و ٢٥٦، وعبد الرزاق (٢٠١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٣٩) و (٧٥٤٠)، والقضاعي (٤٠٠) و (٤٠١) و (٤٠٢)، وصححه ابن حبان (١٧٦)، والحاكم ١٤/١، ووافقه الذهبي. وعن أبي موسى عند أحمد ٣٩٨/٤، والبخاري (٧٩)، ورجاله رجال الصحيح، ما خلا المطلب بن عبد الله راويه عن أبي موسى، فإنه ثقة، ولكنه مدلس، ولم يسمع من أبي موسى، فهو منقطع، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٨٦/١، لكنه يتقوى بحديث عمر وأبي أمامة.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٤٠ تعليق (١).

(٢) انظر «الروح» ص ٤٩ - ٥٤.



تُعَدُّ وتُفْنَى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك المَوْتَةُ هي مفارقة الروح للجسد، وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] - فالمراد: أنهم كانوا أمواتاً وهم نُطِفَ في أصلاب<sup>(١)</sup> آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاث مَوْتَاتٍ.

وَصَعَقُ الأرواح عند النفخ في الصور لا يَلْزَمُ منه مَوْتُهَا، فَإِنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جَاءَ اللَّهُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْتٍ. وسيأتي ذِكْرُ ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وكذلك صَعَقُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مَوْتاً<sup>(٢)</sup>، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ نَفْخَةَ الصَّعَقِ

(١) في (ب): صلب.

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «... لا تخبروني على موسى، فإن الناس يصعقون فأكون أول من يُفَيَّقُ، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله» قال الحافظ في «الفتح» ٤٤٤/٦: في رواية إبراهيم بن سعد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يُفَيَّقُ» لم يبين في رواية الزهري من الطريقتين محل الإفاقة من أي الصعقتين، ووقع في رواية عبد الله بن الفضل: «فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث»، وفي رواية الكشميهني: «أول من يبعث»، والمراد بالصعق غشي يلحق من سمع صوتاً أَرَأَى شيئاً يَفْزَعُ منه، وهذه =

— والله أعلم — موتٌ كُلٌّ من لم يَذُقِ المَوْتَ قَبْلَها من الخلائق، وأما مَنْ ذاق الموت، أو لم يُكْتَبْ عليه المَوْتُ مِنَ الحُورِ والوِلدان وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت مَوْتَةً ثانيةً، والله أعلم.

قوله: «وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لَمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا<sup>(١)</sup>»، وسؤال مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِه عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِم. وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّيرانِ».

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ \* النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup> [غافر: ٤٥ — ٤٦].

الإيمان بعذاب  
القبر ونعيمه

وقال تعالى: ﴿فَذَرُهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ \* يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ \* وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا

= الرواية ظاهرة في الإفاقة بعد النفخة الثانية، وأصرح من ذلك رواية الشعبي، عن أبي هريرة في تفسير الزمر (٤٨١٣) بلفظ: «إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الأخيرة» وأما ما وقع في حديث أبي سعيد: «فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض» فكذا وقع بهذا اللفظ في أول الخصومات (٢٤١٢)، ووقع في غيرها (٣٣٩٨) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٧): «فأكون أول من يُفَيَّقُ» وقد استشكل، وحزم المزي فيما نقله عنه ابن القيم في كتاب «الروح» ص ٥٢ — ٥٣ أن هذا وهم من راويه، وأن الصواب ما وقع في رواية غيره: «فأكون أول من يُفَيَّقُ»، وأن كونه أول من تنشق عنه الأرض صحيح، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى.

(١) في (ب): أهلاً له.

(٢) انظر (تأويل مشكل القرآن) ص ٨٣، والطبري ٤٢/٢٤، و«زاد المسير» ٧/٢٢٦ — ٢٢٩، و«تفسير ابن كثير» ٧/١٣٦ — ١٣٧ طبعة الشعب، و«فتح الباري» ٣/٢٣٦.

دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٥﴾ [الطور: ٤٥ - ٤٧]. وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ عَذَابُهُمْ بِالْقَتْلِ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ عَذَابُهُمْ فِي الْبَرْزَخِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَاتَ وَلَمْ يَعَذَّبْ فِي الدُّنْيَا، أَوِ الْمَرَادُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِنَا الطَّيْرَ، وَهُوَ يُلْحَدُ لَهُ، فَقَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي إِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ وَانْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، نَزَلَتْ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> الْمَلَائِكَةُ، كَأَنَّ عَلَى وُجُوهِهِمُ الشَّمْسَ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ، فَجَلَسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، أَخْرِجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ»، قَالَ: «فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السَّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدْعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةً عَيْنٍ، حَتَّى يَأْخُذُوهَا فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ وَذَلِكَ الْحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطِيبِ نَفْحَةٍ مِسْكٍ وَجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا - يَعْنِي عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - إِلَّا قَالُوا: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟ فَيَقُولُونَ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا <sup>(٢)</sup> فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يَنْتَهَوْا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ، فَيَفْتَحُ لَهُ، فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا، إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ <sup>(٣)</sup> فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي

(١) فِي الْأَصُولِ: إِلَيْهِمْ، وَالثَّبْتُ مِنْ «الْمُسْنَدِ» وَغَيْرِهِ.

(٢) فِي الْأَصُولِ: بِهِ، وَالثَّبْتُ مِنْ «الْمُسْنَدِ».

(٣) فِي الْأَصُولِ: «إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ» وَالثَّبْتُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي خَرَجَتْ الْحَدِيثُ.

عَلِيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنِّي مَخْلَقْتُهُمْ، وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَى.

قَالَ: فَتَعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيَجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي اللَّهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِي الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا عَلِمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَمَنْتُ بِهِ وَصَدَقْتُ، فَيَنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرُشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى الْجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وَطِيْبِهَا، وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ، قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبَشِّرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ الَّذِي يَجِيءُ بِالْخَيْرِ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ، فَيَقُولُ: يَا رَبُّ، أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي.

قَالَ: وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ، مَعَهُمُ الْمُسُوحُ<sup>(١)</sup>، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَتَيْتَهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ، أَخْرِجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتَفْتَرِّقُ فِي جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السُّفُودُ<sup>(٢)</sup> مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدْعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنَّ رِيحَ خَبِيثَةٍ وَجَدَتْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيُصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا قَالُوا:

(١) الْمُسُوحُ جَمْعُ مِسْحٍ: الْكِسَاءُ مِنَ الشَّعْرِ.

(٢) السُّفُودُ: حَدِيدَةٌ ذَاتُ شَعْبٍ مُعَقَّقَةٍ، يُشَوَّى بِهَا اللَّحْمُ، وَالْجَمْعُ سَفَافِيدُ.

ما هذا الرُّوحُ الخَبِيثُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، بَأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمِّي بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يُتَهَيَّ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ، فَلَا يُفْتَحُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ فِي سَمٍّ﴾ (١) الْخِيَاطُ ﴿[الأعراف: ٤٠]، فيقول الله عز وجل: اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينَ، فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، فَتَطْرَحُ رُوحُهُ طَرَحًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

٢٤١ فَعَتَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيَجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ، هَاهُ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ، فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ، لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ، فَاغْرُسُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسُمُومِهَا، وَيَضِيقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ، حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ، قَبِيحُ الثِّيَابِ، مُتَيْنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبَشِّرْ بِالَّذِي يَسُوءُكَ، هَذَا

(١) سم الخياط: ثقب الإبرة. قال الطبري ١٢/٤٢٧: وكل ثقب في عين أو أنف أو غير ذلك، فإن العرب تسميه «سَمًا»، وتجمعه «سُمُومًا»، و«السَّمَامُ» في جمع السَّمِّ القاتل أشهر وأفصح من السموم، وهو في جمع السَّمِّ الذي هو بمعنى الثقب أفصح، وكلاهما في العرب مستفيض، وقد يقال لواحد السموم الذي هو الثقب: «سَمٌّ» و«سُمٌّ» بفتح السين وضمها. ومن السم الذي بمعنى الثقب قول الفرزدق:

فَنَفَسْتُ عَنْ سَمِّيهِ حَتَّى تَنَفَّسَا      وَقُلْتُ لَهُ لَا تَخْشَ شَيْئًا وَرَائِيَا

يعني بسميه: ثقبتي أنفه. وأما «الخياط» فإنه «المخيط» وهي الإبرة، قيل لها: خياط ومخيط، كما قيل: قِنَاعٌ وَمِقْنَعٌ، وَإِزَارٌ وَمِثْرَزٌ، وَقِرَامٌ وَمِقْرَمٌ، وَلِحَافٌ وَمِلْحَفٌ. ومعنى الآية: لا يدخل هؤلاء الذين كذبوا بآيات الله، واستكبروا عنها الجنة التي أعدّها الله لأوليائه المؤمنين أبدًا، كما لا يُلجَّ الجمل في سَمِّ الخياط أبدًا.

بَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعِدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالشَّرِّ،  
فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ»<sup>(١)</sup>.

رواه الإمام أحمد وأبوداود، وروى النسائي، وابن ماجه أوله،  
ورواه الحاكم، وأبو عَوَانَةَ الإسفرائيني في «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلى موجب هذا الحديث جَمِيعُ أَهْلِ السَّنة والحديث، وله  
شواهد من الصحيح، فذكر البخاري رَجَمَهُ اللهُ، عن سعيد، عن قتادة،  
عن أنسٍ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى  
عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيَقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ  
لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ، مُحَمَّدٌ ﷺ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَيَقُولُ:  
أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبَدَ لَكَ  
اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا»<sup>(٢)</sup>.

قال قتادة: وَرُوِيَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وذكر الحديث.

وفي «الصحيحين» عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا

---

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ٢٨٧/٤ و ٢٩٥ - ٢٩٦، وأبو داود (٤٧٥٣)،  
والطيالسي (٧٥٣)، والآجري في «الشرعية» ص ٣٦٧ - ٣٧٠، والبيهقي في «إثبات  
عذاب القبر» (٢٠)، وابن أبي شيبة ٣/٣٨٠ - ٣٨٢، وعبدالرزاق (٦٧٣٧)،  
وابن منده في «الإيمان» (١٠٦٤)، وأحمد في «السنة» رقم (١٣٦٥) و (١٣٦٨)، وأبو نعيم  
في «الحلية» ٥٦/٩، والطبري (١٤٦١٤)، وصححه والحاكم ٣٧/١ - ٤٠.  
(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٨) و (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠)، والنسائي ٨٧/٤ - ٩٨،  
وأحمد ٣/١٢٦، وأبوداود (٤٧٥١)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٣) و (١٥)  
و (١٦)، وابن أبي عاصم (٨٦٣)، والآجري ص ٣٦٥، وابن منده في «الإيمان»  
(١٠٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٢٢) وسعيد: هو ابن أبي عروبة.

أَحَدُهُمَا، فَكَانَ لَا يَسْتَرُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ، فَكَانَ يَمْشِي  
بِالنَّمِيمَةِ، فَدَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، وَقَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا  
مَا لَمْ يَنْبَسَا<sup>(٢)</sup>.

وفي «صحيح أبي حاتم» عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ:  
«إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ<sup>(٣)</sup>، أَوِ الْإِنْسَانُ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَرْزَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا:  
الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النُّكِيرُ» وذكر الحديث<sup>(٤)</sup>... إلخ.

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٣١٨/١: كذا في أكثر الروايات، بمثنيتين من فوق: الأولى  
مفتوحة، والثانية مكسورة، وفي رواية ابن عساكر: «يستبريء» بموحدة ساكنة من  
الاستبراء، ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش: «يستزّه» بنون ساكنة بعدها زاي ثم  
هاء، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار: أنه لا يجعل بينه وبين بوله مسترة، يعني:  
لا يتحفظ منه، فتوافق رواية «لا يستزّه» لأنها من التزّه، وهو الإبعاد، وقد وقع عند  
أبي نعيم في «المستخرج» من طريق وكيع عن الأعمش: «كان لا يتوقى»، وهي مفسرة  
للمراد.

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦) و(٢١٨) و(١٣٦١) و(١٣٧٨) و(٦٠٥٢) و(٦٠٥٥)،  
ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، وابن ماجه (٣٤٧)، والنسائي  
٢٨/١ - ٣٠ ٤/١٠٦، وأحمد ٢٢٥/١، وابن أبي شيبة ١٢٢/١، والبيهقي في  
«السنن» ١٠٤/١، وفي «إثبات عذاب القبر» له (١١٧) و(١١٨) و(١١٩)، والبغوي  
(١٨٣)، والأجري في «الشريعة» ص ٣٦١ و٣٦٢، والطالسي (٢٦٤٦)، وابن منده  
في الإيمان (١٠٧١)، والدارمي ١٨٨/١، ووكيع في «الزهد» (٤٤٤).

(٣) في الأصول: أحذكم، والمثبت من ابن حبان.

(٤) هو في «صحيح ابن حبان» (٧٨٠)، ولفظه بتمامه: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوِ الْإِنْسَانُ - أَتَاهُ  
مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَرْزَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النُّكِيرُ، فيقولان له: ما كنت  
تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فهو قاتل ما كان يقول، فإن كان مؤمناً قال: هو عبدالله  
ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.  
فيقولان له: إن كنا لنعلم أنك لتقول ذلك. ثم يُفْسَحُ له في قبره سبعون ذراعاً في  
سبعين ذراعاً، ويُنَوَّرُ له فيه، فيقال له: نعم، فينام كنوم العروس الذي لا يوقظه  
إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، فإن كان منافقاً قال: لا أدري، =

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك، والإيمان به، ولا نتكلم في كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما يحيله المعقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاود الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا.

٢٤٢

تعلقات الروح  
بالبدن

فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، ستغايرة الأحكام<sup>(١)</sup>:  
أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

الرابع: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقت، وتجردت عنه، فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها إليه التفات البتة، فإنه ورد

= كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فكنت أقوله، فيقولان له: إن كنا لنعلم أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض التي هي عليه، فلتشم عليه حتى تختلف أضلاعه، فلا يزال معذباً حتى يبعثه الله تعالى من مضجعه ذلك.

وأخرجه الترمذي (١٠٧١)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٨٦٤)، والأجري في «الشریعة» ص ٣٦٥، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٨٩) كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق العامري المدني، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة... وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وهو كما قال، بل أعلى؛ فإن رجال إسناده على شرط مسلم.

(١) انظر «الروح» ص ٦٢ - ٨١.



رَدَّهَا إِلَيْهِ وَقَتَ سَلَامِ الْمُسْلِمِ<sup>(١)</sup>، وورد أنه يَسْمَعُ خَفَقَ نِعَالِهِمْ حِينَ يُؤَلُّونَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، وهذا الرَّدُّ إِعَادَةٌ خَاصَّةٌ لَا يُوجِبُ حَيَاةَ الْبَدَنِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

الخامس: تَعَلُّقُهَا بِهِ يَوْمَ بَعْثِ الْأَجْسَادِ، وَهُوَ أَكْمَلُ أَنْوَاعٍ تَعَلَّقُهَا بِالْبَدَنِ، وَلَا نِسْبَةَ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَلُّقِ إِلَيْهِ، إِذْ هُوَ تَعَلَّقَ لَا يَقْبَلُ الْبَدَنُ مَعَهُ مَوْتًا وَلَا نَوْمًا وَلَا فُسَادًا، فَالنُّومُ<sup>(٣)</sup> أَخُو الْمَوْتِ، فَتَأْمَلْ هَذَا، يُزِيحُ عَنْكَ إِشْكَالَاتٍ كَثِيرَةً.

السؤال في القبر للروح والجسم، وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره، وَأَفْسَدَ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِلْبَدَنِ بَلَا رُوحٍ! وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ الْقَوْلَيْنِ.

وكذلك عَذَابُ الْقَبْرِ يَكُونُ لِلنَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا، بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَنْعَمُ النَّفْسُ، وَتُعَذِّبُ مَفْرَدَةً عَنِ الْبَدَنِ وَمُتَّصِلَةً بِهِ.

وَعَلِمَ أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ هُوَ عَذَابُ الْبِرْزَخِ<sup>(٤)</sup>، فَكُلُّ مَنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لِلْعَذَابِ نَالَهُ نَصِيبُهُ مِنْهُ، قُبِرَ أَوْ لَمْ يُقْبَرْ، أَكَلَتْهُ السَّبَاعُ

---

(١) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٤١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَخْرٍ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَسْلُمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» وَ«الْأَذْكَارِ»، وَقَالَ الْحَافِظُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عِلَّانِ ٣/٣١٦: إِنَّهُ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، إِلَّا أَبَا صَخْرٍ فَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَحْدَهُ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ، ثُمَّ فِي ابْنِ قَسِيطٍ مَقَالٌ، تَوَقَّفَ فِيهِ مَالِكٌ، فَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ مِنْ رِوَايَتِهِ خَارِجَ الْمَوْطَأِ: وَوَصَلَهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَانْفِرَادَهُ بِهَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَمْنَعُ مِنَ الْجَزْمِ بِصَحَّتِهِ.

(٢) وَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٨) وَ(١٣٤٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٧٠).

(٣) فِي (ب): وَالنُّومُ.

(٤) انْظُرِ «الرُّوحُ» ص ٨١ - ٨٨.

أو احترق حتى صار رماداً، ونُسِفَ في الهواء، أو صُلِبَ أو غَرِقَ في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يَصِلُ إلى المقبور.

وما ورد من إجلاسه، واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يُفْهَمَ عن الرسول ﷺ مراده من غير<sup>(١)</sup> غلو ولا تقصير، فلا يُحْمَلُ كَلَامُهُ ما لا يَحْتَمِلُهُ، ولا يُقَصَّرُ به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، فكم حَصَلَ بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال، والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد. والله المستعان.

الدور ثلاثة ولكل  
دار أحكام

فالحاصل أن الدور ثلاثة<sup>(٢)</sup>: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار. وقد جعل الله لكل دار أحكاماً تخصها، وركب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان، والأرواح تبع لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإذا كان يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم، صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعاً. فإذا تأملت هذا المعنى حق التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مريّة فيه، وبذلك يتميّز المؤمنون بالغيب من غيرهم.

٢٤٣

ويجب أن يُعْلَمَ<sup>(٣)</sup> أن النار التي في القبر والنعيم، ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه التراب والحجارة

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «الروح» ص ٨٨ - ٩٠.

(٣) انظر «الروح» ص ٩٢ - ٩٣.

التي فَوْقَهُ وتحتة حتى يَكُونَ أعْظَمَ حَرًّا<sup>(١)</sup> من جمر الدنيا، ولو مَسَّهَا أَهْلُ الدنيا لم يُحْسُوا بها، بل أَعْجَبَ من هذا أن الرجلين يُدفنان أَحَدَهُمَا إلى جنب صاحبه، وهذا في حُفْرَةٍ من حُفَرِ النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يَصِلُ من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه، وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوسُ مُولَعَةٌ بالتكذيب بما لم تُحِطْ به علماً، وقد أَرانا الله في هَذِهِ الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير، وإذا شاء الله أن يُطْلِعَ على ذلك بَعْضَ عبادِه أطلعه، وَغَيَّبه عن غيرِه، ولو أطلع الله على ذلك العِبَادَ كُلَّهُمْ، لَزَالَتْ حِكْمَةُ التَكْلِيفِ والإيمان بالغيب، ولما تَدَافَنَ النَّاسُ، كما في «الصحيح» عنه ﷺ: «لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافُنُوا، لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مَا أَسْمَعُ»<sup>(٢)</sup>. ولَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحِكْمَةُ مُنْتَفِيَةً فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ سَمِعْتُ [ذلك] <sup>(٣)</sup> وأدركته.

وللناسِ في سؤال منكر ونكير: هل هو خاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ أم لا<sup>(٤)</sup>؟  
ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الثالث: التوقف، وهو قول جماعة، منهم أبو عمر بن عبد البر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه قال: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا»<sup>(٥)</sup> منهم من يرويه: «تُسأل»، وعلى هذا

(١) سقطت من (ب).

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٨٦٧)، وأحمد ١٩٠/٥، وابن منده (١٠٦٥)، والبيهقي في «عذاب القبر» (٨٩) من حديث زيد بن ثابت، وفي الباب عن أنس بن مالك عند مسلم (٢٨٦٨)، وأحمد ١٧٥/٣ و ١١٤ و ١٥٣ و ١٧٥ و ٢٠١ و ٢٧٣ و ٢٨٤، والنسائي ١٠٢/٤.

(٣) لم ترد في الأصول، استدركت من «الروح» ص: ٩٣، وفي (ب): سمعته وأدركته.

(٤) انظر «الروح» ص ١١٩ - ١٢١.

(٥) هو قطعة من الحديث المتقدم.

اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خُصَّت بذلك، وهذا أمر لا يُقَطَّعُ عليه، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم.

وكذلك اختلف في سؤال الأطفال أيضاً<sup>(١)</sup>.

عذاب القبر  
نوعان:

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع<sup>(٢)</sup>؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائم، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وكذا في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَقْعَدِهِ فِيهَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(٣)</sup>، رواه الإمام أحمد في بعض طرقه.

والنوع الثاني: أنه مدة، ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خَفَّتْ جرائمهم، فَيُعَذَّبُ بحسب جرمه، ثم يُخَفَّفُ عنه، كما تقدم ذكَّره في الممحصات العشر<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف في مستقر الأرواح<sup>(٥)</sup> ما بين الموت إلى قيام الساعة:

الاختلاف في  
مستقر الأرواح  
بعد الموت

ف قيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بفناء الجنة على بابها، يأتيهم من رَوْحِهَا ونعيمها ورزقها.

وقيل: على أفنية قبورهم.

وقال مالك: بلغني أن الروحَ مرسلَةٌ، تذهب حيث شاءت.

(١) انظر في كتاب «الروح» ص ١٢١ - ١٢٣.

(٢) انظر «الروح» ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٣) أخرجه أحمد ٢٩٥/٤ - ٢٩٦ وغيره، وهو صحيح، وقد تقدم ص ٥٧٣.

(٤) في (ب): «العشرة»، وكلاهما جائز لتقدم المعداد على العدد.

(٥) انظر «الروح» ص ١٢٥ - ١٢٩.

وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله عز وجل، ولم يزدوا ٢٤٤ على ذلك.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت!

وقال كعب<sup>(١)</sup>: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكفار في سجين في الأرض السابعة تحت خد إبليس!

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت.

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله.

وقال ابن حزم<sup>(٢)</sup> وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها.

---

(١) هو كعب بن ماته الحميري اليماني، العلامة الخبر الذي كان يهودياً، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد ﷺ، فكان يحدثهم بالأوابد والغرائب والعجائب، مما كان، ومما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ، وأخطأ من زعم أنه خرج له البخاري ومسلم، فإنهما لم يسندا من طريقه شيئاً من الحديث، وإنما جرى ذكره في «الصحيحين» عرضاً، وليس يؤثر عن أحد من المتقدمين توثيقه، إلا أن بعض الصحابة أثنى عليه بالعلم، وأخرج البخاري في «صحيحه» في الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طريق حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يحدث رهطاً من قریش بالمدينة لما حج في خلافته، وذكر كعب الأخبار، فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا لنبلو مع ذلك عليه الكذب. وثبت عن عمر رضي الله عنه فيما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» ٥٤٤/١ أنه كان يقول له: لتتركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة. على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب ثابت عنه، فإن الكذبة من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها. مترجم في «السير» ٤٨٩/٣ - ٤٩٤.

(٢) هو الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي اليزيدي الظاهري، صاحب كتاب «المحلى» و«الإحكام» وغيرهما، توفي سنة (٤٥٦هـ) مترجم في «السير» ١٨/٩٩.

وقال أبو عمر بن عَبْدِ الْبَرِّ: أَرْوَاحُ الشَّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَرْوَاحُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَفْنِيَةِ قُبُورِهِمْ.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أَنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ كَطِيرٍ خُضِرَ مَعْلُقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَغْدُو وَتَرُوحُ إِلَى رِيَاضِ الْجَنَّةِ، تَأْتِي رَبُّهَا كُلَّ يَوْمٍ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ.

وقالت فرقة: مُسْتَقَرُّهَا الْعَدَمُ الْمَحْضُ، وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَفْسَ عَرَضٌ مِنْ أَعْرَاضِ الْبَدَنِ، كَحَيَاتِهِ وَإِدْرَاكِهِ! وَقَوْلُهُمْ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وقالت فرقة: مُسْتَقَرُّهَا بَعْدَ الْمَوْتِ أَبَدَانٌ أُخَرُ تُنَاسِبُ<sup>(١)</sup> أَخْلَاقَهَا وَصِفَاتِهَا الَّتِي اكْتَسَبَتْهَا فِي حَالِ حَيَاتِهَا، فَتَصِيرُ كُلُّ رُوحٍ إِلَى بَدَنِ حَيَوَانٍ يُشَاكِلُ تِلْكَ الرُّوحَ! وَهَذَا قَوْلُ التَّنَاسُخِ مَنْكَرِي الْمَعَادِ، وَهُوَ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ كُلِّهِمْ، وَيُضِيقُ هَذَا الْمَخْتَصِرُ عَنْ بَسْطِ أَدْلَةِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

وتتلخص من أدلتها: أَنَّ الْأَرْوَاحَ فِي الْبَرَزْخِ مُتَفَاوِتَةٌ أَعْظَمُ تَفَاوُتٍ مَنَازِلِ الْأَرْوَاحِ فِي الْبَرَزْخِ تَفَاوُتٌ.

فمنها: أَرْوَاحٌ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَهِيَ أَرْوَاحُ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ، وَهُمْ مُتَفَاوِتُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ.

(١) فِي (ب): «تُنَاسِبُهَا».

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الرُّوحِ» ص ١٢٩ بَعْدَ مَا ذَكَرَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: فَهَذَا مَا تَلَخَّصَ لِي مِنْ جَمْعِ أَقْوَالِ النَّاسِ فِي مَصِيرِ أَرْوَاحِهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا تَظْفَرُ بِهِ مَجْمُوعاً فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ غَيْرِ هَذَا الْبَيْتَةِ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَا خَذَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَمَا لِكُلِّ قَوْلٍ وَمَا عَلَيْهِ، وَمَا هُوَ الصَّوَابُ مِنْ ذَلِكَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى طَرِيقَتِنَا الَّتِي مَنْ اللَّهُ بِهَا وَهُوَ مَرْجُوُ الْإِعَانَةِ وَالتَّوْفِيقِ. وَقَدْ اسْتَوْعَبْتَ الْإِجَابَةَ ثَلَاثِينَ صَفْحَةً مِنْ ١٢٩ إِلَى ١٥٩ فَرَاغَهُ.

ومنها أرواح في حواصل طير خضر، تَسْرَحُ في الجنة حيث شاءت، وهي أرواحُ بعض الشهداء، لا كُلُّهم، بل مِنْ الشهداء من تُحْبَسُ رُوحُهُ عن دخول الجنة لِذَيْنِ عليه، كما في «المسند» عن محمد بن عبدالله بن جحش: أن رجلاً جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا لِي إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجَنَّةُ»، فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ: «إِلَّا الدِّينَ، سَأَرْنِي بِهِ جَبْرِيلُ أَنْفَاءً»<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ الْأَرْوَاحِ مَنْ يَكُونُ مَحْبُوساً عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي<sup>(٢)</sup> قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوساً عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٣٥٠/٤، والنسائي ٣١٤/٧ - ٣١٥، والطبراني في «الكبير» ١٩/٥٥٦) و (٥٥٧) و (٥٥٨) و (٥٥٩) و (٥٦٠) من طرق عن أبي كثير مولى محمد بن عبدالله بن جحش، عن محمد بن عبدالله، وأبو كثير روى عنه جمع، ويقال: له صحبة، ووثقه الحافظ في «التقريب» فالحديث صحيح. ومحمد بن عبدالله: عداة في الصحابة، هو ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين، ولأمه فاطمة بنت أبي حبيش صحبة، وهي التي سألت رسول الله ﷺ عن الاستحاضة. ورواه أحمد في «المسند» ١٣٩/٤ و ٣٥٠ من طريق محمد بن عمرو، عن أبي كثير، عن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه عبدالله بن جحش. (٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه أحمد ١٣٦/٤ و ٧/٥، وابن ماجه (٢٤٣٣)، وابن سعد ٥٧/٧، وأبو يعلى (١٥١٠)، والطبراني (٥٤٦٦)، والبيهقي ١٤٢/١٠ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عبد الملك أبي جعفر، عن أبي نفرة، عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاث مئة درهم، وترك عيالاً، قال: فأردت أن أنفقها على عياله، قال: فقال لي النبي ﷺ: «إِنَّ أَخَاكَ مَحْبُوسٌ بِدِينِهِ، فَادْهَبْ، فَاقْضِ دِينَهُ»، فذهبت فقضيت عنه، ثم جئت، قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلا دينارين ادَّعتهما امرأة، وليس لها بينة، قال: «أعطها، فإنها محقة»، وفي رواية: «فإنها صادقة». وعبد الملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين، وصحح إسناده البوصيري في «الزوائد» ورقة ١٥٦، وأخرجه البيهقي ١٤٢/١٠ من طريق =

ومنهم من يَكُونُ محبوساً في قبره، ومنهم مَنْ يكون محبوساً في الأرض، ومنها أرواحٌ تكون في تَنُورِ الزُّنَاةِ والزَّوَانِي، وَأَرْوَاحٌ في نَهْرِ الدَّمِ تَسْبُحُ فِيهِ، وتُلَقِّمُ الْحِجَارَةَ، كل ذلك تَشْهَدُ لَهُ السُّنَّةُ<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وَأما الْحَيَاةُ الَّتِي اخْتُصَّ بِهَا الشَّهِيدُ، وَاِمْتَارَ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] - [فهي]: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجَوافِ طَيْرٍ خُضِرَ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ - يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ - جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجَوافِ طَيْرٍ خُضِرَ تَرُدُّ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مَذْلَلَةٍ<sup>(٢)</sup> فِي ظِلِّ الْعَرْشِ» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَبِمَعْنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

= عبد الواحد بن غياث، وأبو يعلى (١٥١٣) من طريق عباد بن موسى القرشي، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، إلا أنه لم يُسَمَّ ما ترك، وهذا إسناد صحيح، فإن حماد بن سلمة روى عن سعيد الجريري قبل الاختلاط.

(١) انظر حديث سمرة الطويل في البخاري (٧٠٤٧).

(٢) أي: مُدَلَّلَةٌ، وفي الحديث: «كَمْ مِنْ عَذْقٍ مَذْلَلٍ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ» وَذُلُّ الْكِرْمِ: دَلِيَتْ عَنَاقِيدِهِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينُورِيُّ: التَّذْلِيلُ: تَسْوِيَةُ عَنَاقِيدِ الْكِرْمِ وَتَذْلِيلُهَا. وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَ«الْمُسْتَدْرَكِ»: عُلِقَتْ.

(٣) وَتَمَامُهُ: فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرِبِهِمْ وَمَقِيلَهُمْ، قَالُوا: مَنْ يَبْلُغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءٌ نَرْزُقُ لَثَلًا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، وَلَا يَنْكَلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أَبْلَغُهُمْ عَنْكُمْ، قَالَ: فَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٦٦/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩٤/٥ - ٢٩٥، وَهَنَادٌ فِي =



فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله عزَّ وجلَّ حتى أتلّفها أعداؤه فيه،  
أعضاءهم منها في البرزخ أبداناً خيراً منها، تكون فيها إلى يومِ القيامة،  
ويكون تنعمُّها بواسطة تلك الأبدان، أكمل من تنعم الأرواح المجردة عنها.

ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد  
في جوف طير. وتأمل لفظ الحديثين، ففي «الموطأ» أن كعب بن مالك  
كان يحدث أن رسول الله ﷺ، قال: «إن نسمة المؤمن طائر يعلّق في  
شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»<sup>(١)</sup>.

فقوله: «نسمة المؤمن» تعمُّ الشهيد وغيره، ثم خصَّ الشهيد بأن  
قال: «هي في جوف طير خضر»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير،  
صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار،

= «الزهد» (١٥٥)، والطبري (٨٢٠٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن  
إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس. وأخرجه أبو داود  
(٢٥٢٠)، والحاكم ٨٨/٢ و٢٩٧، والآجري ص ٣٩٢، والبيهقي في «الدلائل» ٣/٣٠٤، وفي  
«إثبات عذاب القبر» (١٤٥)، من طريق ابن إسحاق، وزادوا في الإسناد «سعيد بن  
جبير» بين أبي الزبير وابن عباس، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير في  
تفسيره ٢/٢٩٠ - ٢٩١ بعد أن ذكر هذا السند الذي فيه الزيادة: وهذا أثبت، وكذا  
رواه سفيان الثوري، عن سالم الأفتس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وأورده  
السيوطي في «الدر المنثور» ٢/٩٥، وزاد نسبه إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.  
وأخرجه من حديث ابن مسعود مسلم (١٨٨٧)، والترمذي (٣٠١٤)،  
وابن ماجه (٢٨٠١)، والديلمي ٢/٢٠٦، والطبري (٨٢٠٦) و (٨٢٠٧) و (٨٢٠٨)،  
وعبدالرزاق في «المصنف» (٩٥٥٤)، والحميدي (١٢٠)، وابن أبي شيبة ٣٠٨/٥ -  
٣٠٩، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٥٩)، وهناد (١٥٤)، والطبراني في «الكبير»  
(٩٠٢٤)، والبيهقي في «السنن» ٩/١٦٣، وفي «الدلائل» ٣/٣٠٣، وذكره السيوطي  
في «الدر المنثور» ٢/٩٦، وزاد نسبه للفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن  
أبي حاتم.

(١) تقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق (١).

فَنَصِيبُهُمْ مِنَ النِّعَمِ فِي الْبَرْزَخِ أَكْمَلُ مِنْ نَصِيبِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ عَلَى فُرْشِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ عَلَى فِرَاشِهِ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>، فَلَهُ نَعِيمٌ يَخْتَصُّ بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ، كَمَا رُوِيَ فِي «السِّنَنِ»<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا الشُّهَدَاءُ، فَقَدْ شُوهِدَ مِنْهُمْ بَعْدَ مُدَدٍ مِنْ دَفْنِهِ كَمَا هُوَ لَمْ يَتَغَيَّرْ<sup>(٣)</sup>، فَيَحْتَمِلُ بَقَاؤُهُ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> فِي تَرْبَتِهِ إِلَى يَوْمِ مُحْشَرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَبْلَى مَعَ طُولِ الْمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَلِمَا كَانَتِ الشَّهَادَةُ أَكْمَلَ، وَالشَّهِيدُ أَفْضَلَ، كَانَ بَقَاءُ جَسَدِهِ أَطْوَلَ.

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْعَرَضِ

---

(١) النص في «الروح» للعلامة ابن القيم ص ١٣٦ بإسقاط: «من كثير».

(٢) أخرجه أحمد ٨/٤، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي ٩١/٣، ٩٢، وابن ماجه (١٠٨٥) و (١٦٣٦) من حديث أوس بن أوس. وإسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٥٥٠)، والحاكم ٢٨٧/٢، ووافقه الذهبي، وحسنه المنذري، والحافظ ابن حجر، وصححه النووي في «الأذكار»، وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند ابن ماجه (١٦٣٧)، وآخر من حديث أبي أمامة عند البيهقي.

(٣) أخرج الإمام مالك في «الموطأ» ٤٧٠/٢ في الجهاد: باب الدفن في قبر واحد من ضرورة. من طريق عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بَلَغَهُ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْجُمُوحِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّينَ كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلُ قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّيْلَ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَهُمَا مِمَّنْ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَحُفِرَ عَنْهُمَا لِيُغَيَّرَا مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا، كَأَنَّهُمَا مَاتَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِحَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ عَنْ جُرْحِهِ، ثُمَّ أُرْسِلَتْ، فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أُحُدٍ وَيَوْمٍ حُفِرَ عَنْهَا سِتْ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً. وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مَرْسَلٌ، وَلَا بِنَ سَعْدٍ ٥٦٢/٣ - ٥٦٣ من طريق الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر بأطول مما رواه مالك، وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» ١٧٣/٣، وانظر «البخاري» (١٣٥١).

(٤) في (ب): «وكذلك». وهو خطأ.

وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ».

ش: الإيمان بالمعاد مما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنةُ، والعقلُ والفِطْرَةُ الإيمانُ بالبعث والجزاء السَّليمةُ، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردَّ على منكبيه في غالب سُورِ القرآن.

وذلك: أن الأنبياء عليهم السَّلامُ كُلُّهُمْ متفقون على الإيمان بالآخرة؟، فإن الإقرارَ بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فِطْرِيٌّ، كُلُّهُمْ يُقَرُّ<sup>(١)</sup> بالربِّ، إلّا مَنْ عاند، ككَفَرَعُونَ، بخلافِ الإيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ، فإنَّ مُنْكَرِهِ كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتَمَ الأنبياء، وكان قد بُعِثَ هو ٢٤٦ والسَّاعةُ كهاتين<sup>(٢)</sup>، وكان هو الحاشِرُ المَقْفِي<sup>(٣)</sup>، بَيَّنَّ تَفْصِيلَ الآخرةِ بياناً لا يُوجَدُ في شيءٍ من كُتُبِ الأنبياء. ولهذا ظَنَّ طائفةٌ من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يُفْصَحْ بمعاد الأبدان إلّا محمد ﷺ، وجعلوا هذا حجةً

---

(١) في (ب): مقر.

(٢) كما جاء في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه البخاري (٤٩٣٦) و(٥٣٠١) و(٦٥٠٣)، ومسلم (٢٩٥). وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٦٥٠٥). وأخرجه من حديث أنس بن مالك البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١)، والترمذي (٢٢١٤). وأخرجه من حديث جابر مسلم (٨٦٧)، والنسائي ١٨٨/٣ و ١٨٩. وأخرجه من حديث المستورد بن شداد الترمذي (٢٢١٣).

(٣) أخرج البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، و«الجامع» (٢٥٤٢) من حديث جبير بن مطعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشِر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب». والعاقب: الذي ليس بعده نبي، وورد اسم: «المقفي» عند الترمذي في الشمائل (٣٦٠) من حديث حذيفة بن اليمان. قال ابن الأعرابي: المقفي: المتبع للنبيين، وقال شمر: المقفي والعاقب: واحد، وهو المولوي الذاهب، يقال: قفى عليه: إذا ذهب، فكان المعنى أنه آخر الأنبياء، فإذا قفى، فلا نبي بعده.

لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري<sup>(١)</sup>.

والقرآن بين معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى في غير موضع، وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى، وينكرون معاد الأبدان، ويقولون من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ على طريق التخييل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَى حِينٍ﴾ \* قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿[الأعراف: ٢٤ - ٢٥]. ولما قال إبليس اللعين: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ \* قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ \* إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿[ص: ٧٩ - ٨١].

وأما نوح عليه السلام، فقال: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا \* ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧ - ١٨].

وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]. إلى آخر القصة. وقال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ الآية، [البقرة: ٢٦٠].

وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لما نجاه: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا \* لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ \* فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ﴾، [طه: ١٥ - ١٦].

بل مؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسى، قال

---

(١) في (ب): الجمهور.

تعالى حِكَايَةً عَنْهُ: ﴿وَيَقُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ \* يَوْمَ تُثَلَوْنَ مَذْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٢ - ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَقُومُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وقال موسى: ﴿وَاصْبِرْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ أَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، فِي آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بِلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

وهذا اعْتِرَافٌ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ الدَّاخِلِينَ جَهَنَّمَ أَنَّ الرُّسُلَ أَنْذَرْتَهُمْ ٢٤٧ لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا، فَجَمِيعُ الرُّسُلِ أَنْذَرُوا بِمَا أَنْذَرَ بِهِ خَاتَمُهُمْ، مِنْ عِقَابَاتِ الْمَذْنِبِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَعَامَةً سُورَةُ الْقُرْآنِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرُ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، يَذْكُرُ ذَلِكَ فِيهَا: فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يُقَسِّمَ بِهِ عَلَى الْمَعَادِ، فَقَالَ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ الآية (١) [سبا: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

(١) فِي الْأَصُولِ: الْآيَاتِ.

وَأَخْبَرَ عَنْ اقْتِرَابِهَا، فَقَالَ: ﴿اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾  
 [القمر: ١]. ﴿اِقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾  
 [الأنبياء: ١]. ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ \* لِلْكَافِرِينَ﴾  
 [المعارج: ١ - ٢]، إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا \* وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾  
 [المعارج: ٦ - ٧].

<sup>١</sup> وَذَمَّ الْمَكْذِبِينَ بِالْمَعَادِ، فَقَالَ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ  
 وَمَا كَانُوا مَهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي  
 ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿بَلْ ادْرِكْ<sup>(١)</sup> عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ  
 فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ  
 أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]،  
 إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَلْيَعْلَمْ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩].  
 ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾  
 [غافر: ٥٩]. ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمًاءَ وَبُكْمًا وَصُمًّا  
 مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا \* ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا  
 وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَّتًا أَعْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا \* أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ  
 اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ  
 أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٧ - ٩٩].  
 ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفَّتًا أَعْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا \* قُلْ كُونُوا

(١) فِي الْأَصْلِ (أَدْرِكُ) يَقْطَعُ الْأَلْفَ وَسَكُونُ الدَّالِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ كَثِيرٍ بِمَعْنَى:  
 هَلْ أَدْرِكُ عِلْمَهُمْ عِلْمَ الْآخِرَةِ. كَذَا قَالَ الْفَرَاءُ، وَ«بَلْ» بِمَعْنَى الْجَحْدِ، أَي: لَمْ يَعْلَمُوا  
 حَدُوثَهَا وَكُونَهَا، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا﴾... وَقَرَأَ الْبَاقُونَ:  
 ﴿بَلْ ادْرِكْ عِلْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ أَي: تَكَامِلُ عِلْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ، وَأَنْ كُلَّ  
 مَا وُعدُوا بِهِ حَقٌّ. انْظُرْ «حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» ص ٥٣٥، وَ«زَادَ الْمَسِيرَ» ١٨٨/٦.

حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا \* أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا .  
 قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ<sup>(١)</sup> إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى  
 هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا \* يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ  
 لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿[الإسراء: ٤٩ - ٥٢].

فتأمل ما أُجيبوا به عن كُلِّ سُؤَالٍ سُؤَالٍ عَلَى التفصيل، فإنهم قالوا  
 أولاً: ﴿أَبْذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَأَنْتَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ، فقل لهم في  
 جواب هذا السؤال: إِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا خَالِقَ لَكُمْ، وَلَا رَبَّ، فَهَلَّا  
 كُنْتُمْ خَلْقًا لَا يُفْنِيهِ الْمَوْتُ، كَالْحِجَارَةِ وَالْحَدِيدِ وَمَا هُوَ أَكْبَرُ  
 فِي صُدُورِكُمْ مِنْ ذَلِكَ؟! فَإِنْ قُلْتُمْ: كُنَّا خَلْقًا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي  
 لَا تَقْبَلُ الْبَقَاءَ، فَمَا الَّذِي يَحُولُ بَيْنَ خَالِقِكُمْ وَمُنْشَأِكُمْ، وَبَيْنَ إِعَادَتِكُمْ  
 خَلْقًا جَدِيدًا؟!

وَاللَّحْجَةَ تَقْرِيرٌ آخَرُ، وَهُوَ: لَوْ كُنْتُمْ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ خَلْقٍ  
 أَكْبَرَ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ قَادِرٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْ يُفْنِيَكُمْ وَيُحِيلَ ذَوَاتَكُمْ، وَيَنْقُلَهَا مِنْ  
 حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَمَنْ يَقْدِرُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي هَذِهِ الْأَجْسَامِ، مَعَ شِدَّتِهَا  
 وَصَلَابَتِهَا، بِالْإِفْنَاءِ وَالْإِحَالَةِ، فَمَا الَّذِي يُعْجِزُهُ فِيمَا دُونَهَا؟ ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ  
 يَسْأَلُونَ سُؤَالَ آخَرَ بِقَوْلِهِمْ: ﴿مَنْ يُعِيدُنَا﴾ إِذَا اسْتَحَالَتْ جِسْمُونَا وَفْنِيَتْ؟  
 فَأَجَابَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]. فَلَمَّا أَخَذَتْهُمْ  
 الْحُجَّةُ، وَلَزِمَتْهُمْ حُكْمُهَا، انْتَقَلُوا إِلَى سُؤَالٍ آخَرَ يَتَعَلَّلُونَ بِهِ بَعْلَلِ

(١) قَالَ قَتَادَةُ: يَحْرُكُونَهَا تَكْذِيبًا وَاسْتَهْزَاءً. قَالَ الْفَرَاءُ: يُقَالُ: أَنْغَضَ رَأْسَهُ: إِذَا حَرَّكَهُ إِلَى  
 فَوْقَ وَإِلَى أَسْفَلٍ، وَقَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ: الْمَعْنَى يَحْرُكُونَهَا كَمَا يَحْرُكُ الْإِيسُ مِنَ الشَّيْءِ الْمُسْتَبْعَدِ لَهُ  
 رَأْسُهُ، يُقَالُ: نَغَضْتُ سَنَةً: إِذَا تَحَرَّكَتْ، وَبَابُهُ نَصَرَ وَضَرَبَ. انْظُرْ «مَعَانِيَ الْقُرْآنِ»  
 ٢/١٢٥، وَ«غَرِيبُ الْقُرْآنِ» ص ٢٥٧.

(٢) فِي الْأَصُولِ: قَادِرًا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ.

المنقطع، وهو قولهم: ﴿متى هو﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ: مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السورة. فلورام أَعْلَمُ الْبَشَرِ وَأَفْصَحُهُمْ وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى الْبَيَانِ، أَنْ يَأْتِيَ بِأَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ، أَوْ بِمِثْلِهَا، فِي أَلْفَافٍ تُشَابِهُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فِي الْإِيجَازِ وَوَضْعِ الْأَدِلَّةِ، وَصِحَّةِ الْبُرْهَانِ، لَمَا قَدَّرَ، فَإِنَّهُ سَبَّحَانَهُ افْتَتَحَ هَذِهِ الْحُجَّةَ بِسُؤَالٍ أوردَهُ مُلْحِدٌ، اقْتَضَى جَوَاباً، فَكَانَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ مَا وَفَى بِالْجَوَابِ، وَأَقَامَ الْحُجَّةَ، وَازَالَ الشُّبْهَةَ لَوْ مَا<sup>(١)</sup> أَرَادَ سَبَّحَانَهُ مِنْ تَأْكِيدِ الْحُجَّةِ وَزِيَادَةِ تَقْرِيرِهَا، فَقَالَ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فَاحْتِجَ بِالْإِبْدَاءِ عَلَى الْإِعَادَةِ، وَبِالنَّشْأَةِ الْأُولَى عَلَى النَّشْأَةِ الْآخَرَى، إِذْ كُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ عِلْماً ضَرْوَرِيّاً أَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى هَذِهِ، قَدَرَ عَلَى هَذِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَاجِزاً عَنِ الثَّانِيَةِ، لَكَانَ عَنِ الْأُولَى أَعْجَزَ وَأَعْجَزَ. وَلَمَّا كَانَ الْخَلْقُ يَسْتَلِزِمُ قُدْرَةَ الْخَالِقِ عَلَى مَخْلُوقِهِ، وَعِلْمُهُ بِتَفَاصِيلِ خَلْقِهِ، أَتَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فَهُوَ عَلِيمٌ بِتَفَاصِيلِ الْخَلْقِ الْأَوَّلِ وَجُزْئِيَّاتِهِ، وَمَوَادِّهِ وَصُورَتِهِ، فَكَذَلِكَ الثَّانِي. فَإِذَا كَانَ تَامَ الْعِلْمِ، كَامِلَ الْقُدْرَةِ، كَيْفَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْيِيَ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟

ثُمَّ أَكَّدَ الْأَمْرَ بِحُجَّةٍ قَاهِرَةٍ، وَبُرْهَانٍ ظَاهِرٍ، يَتَضَمَّنُ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ مُلْحِدٍ آخَرَ يَقُولُ: الْعِظَامُ إِذَا صَارَتْ رَمِيمًا، عَادَتْ طَبِيعَتُهَا بَارِدَةً يَابَسَةً، وَالْحَيَاةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَادَّتِهَا وَحَامِلُهَا طَبِيعَتُهُ حَارَّةً رَطْبَةً بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرِ الْبَعْثِ، فَفِيهِ الدَّلِيلُ وَالْجَوَابُ مَعاً، فَقَالَ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ

(١) فِي هَامِش (د) وَمَطْبُوعَةٌ مَكَّة: لَمَّا.



الأخضرِ ناراً فإذا أنتم منه تُوقَدُونَ ﴿٨٠﴾. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليُوسَة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، فالذي يُخرج الشيء من ضده، وتَنقَادُ له موادُّ المخلوقات وعناصرها، ولا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره المُلحِد ودفعه، من إحياء العظام وهي رميم.

٢٤٩

ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجل الأعظم، على الأسير الأصغر، فإن كل عاقل يَعْلَمُ أن من قَدَرَ على العظيم الجليل، فهو على ما دونه بكثيرٍ أَقْدَرُ وَأَقْدَرُ، فمن قَدَرَ على حمل قنطارٍ، فهو على حمل أوقية أشدَّ اقتداراً، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١] فأخبر أن الذي أبدع السماوات والأرض، على جلالتهما، وعَظَم شأنهما، وكَبَر أجسامهما، وسَعَتِهما، وعَجِيب خلقهما، أَقْدَرُ على أن يُحيي عظاماً قد صارت رميمًا، فبرَدَّها إلى (١) حالتها الأولى، كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (٢) [الأحقاف: ٣٣]. ثم أكَّد سبحانه ذلك، وبَيَّنَّه ببيانٍ آخر، وهو أنه لَيْسَ فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكُلْفَة، والتَّعَبِ والمَشَقَّة، ولا يُمكنه الاستقلال بالفعل،

(١) في (ب): على.

(٢) في الأصول جاءت الآية هكذا: (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يحيي الموتى). وهي ملفقة من الآية التي في سورة يس، والآية التي في الأحقاف، فأثبتنا آية الأحقاف، فإن الآية التي في يس ذكرها الشارح قبل قليل.

بل لا بُدَّ معه مِنْ آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يُريدُ أن يخلقه، ويكوِّنه، نَفْسُ إرادته، وقوله لِلْمُكُونِ: «كن»، فإذا هو كائن كما شاء وأراده<sup>(١)</sup>.

ثم ختم هذه الحُجَّة بإخباره أن مَلَكُوتَ كُلِّ شيء بيده، فَيَتَصَرَّفُ فيه بفعله وقوله: ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

ومن هذا قوله سُبْحَانَهُ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى \* أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى<sup>(٢)</sup> \* ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى \* فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى \* أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠]. فاحتجَّ سبحانه على أنه لا يتركُه مهملاً عن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وأن حِكْمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ تَأْبِي ذلك أشدَّ الإباء، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، إلى آخر السورة، فإن من نَقَلَهُ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ، ثم إلى المُضْغَةِ، ثم شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، وَرَكَّبَ فِيهِ الْحَوَاسَّ، وَالْقُوَى، وَالْعِظَامَ وَالْمَنَافِعَ، وَالْأَعْصَابَ وَالرِّبَاطَاتِ الَّتِي هِيَ أَشَدُّهُ، وَأَحْكَمَ خَلْقَهُ غَايَةَ الْإِحْكَامِ، وَأَخْرَجَهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ، الَّتِي هِيَ أَتَمُّ الصُّورِ، وَأَحْسَنُ الْأَشْكَالِ كَيْفَ يَعْجِزُ عَنْ إِعَادَتِهِ وَإِنْشَائِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً؟ أَمْ

(١) انظر «الفتاوى» ١٧/٢٤١ - ٢٦١، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/٣٠ - ٣٥ و ٣٧٤/٧ - ٣٨٧.

(٢) في (ب): تمنى، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم على تأنيث النطفة، وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، ويعقوب: يئى بالياء ردوه على لفظ المنى، وعن أبي عمرو كالقراءتين. انظر «زاد المسير» ٨/٤٢٥ - ٤٢٦، و «الكشف» ٣٥١/٢، و«حجة القراءات» ص ٧٣٧.

كيف تقتضي حِكْمَتَهُ وعنايته به أن يَتْرُكَهُ سُدَى؟ فلا يَلِيقُ ذلك بحكمته، ولا تَعْجِزُ عنه قُدْرَتُهُ.

فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب، بالقَوْلِ الوجيز، الذي لا يكون أَوْجَزَ منه، والبيان الجليل، الذي لا يُتَوَهَّمُ أَوْضَحُ منه، ومأخذُه القريب<sup>(١)</sup> الذي لا تَقَعُ الظُّنُونُ على أقرب منه.

وكم في القرآن من<sup>(٢)</sup> مِثْلِ هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى:  
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ  
نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾  
[الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾  
[المؤمنون: ١٢]، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾  
[المؤمنون: ١٦]. وذكر قِصَّةَ أصحابِ الكهف، وكيف أبقاهم موتى  
ثلاث مئة سنة شمسية، وهي ثلاث مئة وتسع سنين قمرية، وقال فيها:  
﴿وَكَذَلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ لِیَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ  
فِيهَا﴾ [الكهف: ٢١].

والقائلون بأنَّ الأجسامَ مُرَكَّبَةٌ من الجواهر المفردة، لهم في المَعَادِ  
خَبْطٌ واضطراب، وهُمْ فِيهِ على قولين: منهم من يَقُولُ: تُعَدُّمُ الجواهرُ،  
ثم تُعَادُ، ومنهم من يَقُولُ: تُفَرَّقُ الأجزاء ثم تجتمع، فأورد عليهم  
الإنسانُ الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوانُ أكله إنسان، فإن أُعِيدَتْ تلك  
الأجزاء من هذا، لم تُعَدَّ من هذا؟ وأورد عليهم: أن الإنسانَ يتحلَّلُ

(١) في الأصول: «الغريب» وهو تصحيف.

(٢) سقطت من (ب).

دائماً، فماذا<sup>(١)</sup> الذي يُعَادُ؟ أهو الذي كان وَقْتَ المَوْتِ؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يُعَادَ على صورةٍ ضعيفةٍ، وهو خلافُ ما جاءت به النصوصُ، وإن كان غَيْرَ ذلك، فليس بعضُ الأبدانِ بأولى مِنْ بعض! فادَّعى بَعْضُهُمْ أن في الإنسانِ أجزاءً أصليةً لا تَحُلُّ، ولا يكونُ فيها شيءٌ من ذلك الحيوانِ الذي أكله الثاني! والعقلاءُ يَعْلَمُونَ أن بَدَنَ الإنسانِ نَفْسُه كله يتحلَّلُ، ليس فيه شيءٌ باقٍ، فصار ما ذكره في المعاد مما قَوَّى شُبُهَةَ المتفلسفة في إنكار معادِ الأبدانِ.

والقولُ الذي عليه السلف، وجمهورُ العقلاء: أن الأجسامَ تنقَلِبُ من حالٍ إلى حالٍ، فتستحيلُ تراباً، ثم يُنشِئها اللهُ نشأةً أخرى، كما استحال في النشأة الأولى: فإنه كان نُطْفَةً، ثم صار عِلْقَةً، ثم صار مُضْغَةً، ثم صار عِظَماً ولحمًا، ثم أنشأه خَلْقًا سَوِيًّا، كذلك الإِعادَةُ: يُعيدُهُ اللهُ بَعْدَ أن يَبْلَى كُلُّهُ إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «كُلُّ ابنِ آدَمَ يَبْلَى إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ، مِنْهُ خُلِقَ ابنُ آدَمَ وَفِيهِ يُرَكَّبُ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في (ب): فما الذي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١٤) و (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥) (١٤٢)، وأحمد ٣٢٢/٢ و ٤٢٨ و ٤٩٩، والنسائي ١١١/٤ - ١١٢، وأبو داود (٤٧٤٣)، ومالك ٢٣٩/١، وابن ماجه (٤٢٢٦) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي سعيد عند أحمد ٢٨/٣. والعَجَبُ - بفتح العين وسكون الجيم -: عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم ٦٠٩/٤، وأبي يعلى (١٣٨٢) قيل: يا رسول الله، ما عجب الذنب؟ قال: «مثل حبة خردل» وصححه هو والذهبي، مع أنه من رواية دراج عن أبي الهيثم.

وفي حديث آخر: «إِنَّ الْأَرْضَ تُمَطَّرُ مَطَرًا كَمَنِيَّ الرَّجَالِ، يَنْبُتُونَ فِي الْقُبُورِ كَمَا يَنْبُتُ النَّبَاتُ»<sup>(١)</sup>.

فالنشأتان نَوْعَانِ تَحْتَ جَنْسٍ، يتفقان ويتمثالان مِنْ وَجْهٍ، ويفترقان ويتنوعان مِنْ وَجْهٍ، والمُعَاد هو الأولُ بعينه، وإن كان بَيْنَ لَوَازِمِ الإِعَادَةِ وَلَوَازِمِ الْبَدَاءَةِ فَرْقٌ، فَعَجِبُ الذَّنْبِ هو الذي يَبْقَى، وَأَمَّا سَائِرُهُ فَيَسْتَحِيلُ، فَيُعَادُ مِنَ الْمَادَّةِ الَّتِي اسْتَحَالَ إِلَيْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ رَأَى شَخْصًا وَهُوَ صَغِيرٌ، ثُمَّ رَأَاهُ وَقَدْ صَارَ شَيْخًا، عَلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ ذَاكَ، مَعَ أَنَّهُ دَائِمًا فِي تَحَلُّلٍ وَاسْتِحَالَةٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَيَوَانَ وَالنَّبَاتِ، فَمَنْ رَأَى شَجَرَةً وَهِيَ صَغِيرَةٌ، ثُمَّ رَأَاهَا كَبِيرَةً، قَالَ: هَذِهِ تِلْكَ. وَلَيْسَتْ صِفَةً<sup>(٢)</sup> تِلْكَ النَّشْأَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا ثَلَّةَ لِصِفَةِ هَذِهِ النَّشْأَةِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الصِّفَاتِ هِيَ الْمُغَيَّرَةُ، لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا، فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَهَا عَلَى صُورَةِ آدَمَ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِمَا، وَرُوي: أَنَّ عَرَضَهُ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ، وَتِلْكَ نَشْأَةٌ بَاقِيَةٌ غَيْرُ مُعَرَّضَةٍ لِلآفَاتِ، وَهَذِهِ النَّشْأَةُ فَاسِدَةٌ<sup>(٤)</sup> مُعَرَّضَةٌ لِلآفَاتِ.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٩٧٦١) في حديث طويل عن أبي نعيم، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال: ذكروا عند عبدالله الدجال، فقال: فذكره بطوله... ولفظه: ثم يرسل الله ماء من تحت العرش يمينا كمني الرجال، فتنبت جسمانهم ولحمانهم من ذلك الماء، كما تنبت الأرض من الري. وهو في «المستدرک» ٥٩٨/٤ - ٦٠٠، ورجاله ثقات إلا أن في سنده انقطاعاً، فإن أبا الزعراء - واسمه يحيى بن الوليد - لم يرو عن أحد من الصحابة، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٢٩/١٠ - ٣٣٠، وقال: رواه الطبراني، وهو موقوف، مخالف للحديث الصحيح، ثم أبان عن وجه المخالفة، فراجعه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) انظر «البخاري» (٣٣٢٦) و (٦٢٢٧)، و «مسلم» (٢٨٤١).

(٤) في مطبوعة مكة: فانية.

وقوله: «وجزاء الأعمال» قال تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]. ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]. والدين: الجزاء، يقال: كما تدين تدان، أي كما تُجازي تُجَازَى، وقال تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] و[الأحقاف: ١٤] و[الواقعة: ٢٤] ﴿جَزَاءُ وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٦] ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]. ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٩ - ٩٠]. ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]. وأمثال ذلك.

وقال ﷺ، فيما يروي عن ربه عز وجل، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: «يا عبادي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(١)</sup>.

وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله<sup>(٢)</sup>: «والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب».

قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ \* وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ \* وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَةٌ \*

العرض والحساب

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة: باب تحريم الظلم، وقد تقدم ص ٩٢.

(٢) في (ب): قوله.

يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴿[الحاقة: ١٥ - ١٨]، إلى آخر السورة.

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ \* فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا \* وَنُقَلِّبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا \* وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا \* وَيَصْلَى سَعِيرًا \* إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا \* إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ \* بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ٦ - ١٥].

﴿وَعَرَّضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨].

﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُوَلِّتُنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، إلى آخر السورة.

﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾، الآية إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٥ - ١٧].

٢٥٢

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨١].

وروى البخاري رحمه الله في «صحيحه»، عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقِشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِبَ»<sup>(١)</sup>. يعني أنه لو ناقش في حسابه لعبيده، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، ولكنه تعالى يعفو ويصفح، وسيأتي لذلك زيادة بيان، إن شاء الله تعالى. وفي «الصحيح» عن النَّبِيِّ ﷺ، أنه قال: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟»<sup>(٢)</sup>.

وهذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ يَصْعَقُ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ، فَأَجِدُ مُوسَى بَاطِشاً بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٠٣) و (٤٩٣٩) و (٦٥٣٦) و (٦٥٣٧)، ومسلم (٢٨٧٦)، وأبوداود (٣٠٩٣)، والترمذي (٣٣٣٤)، وأحمد ٤٧/٦ و ٩١ و ١٠٨ و ١٢٧ من حديث عائشة رضي الله عنها.  
(٢) تقدم تخريجه ص ١٥٩.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤١٢) و (٣٢٩٨) و (٤٦٣٨) و (٦٩١٦) و (٦٩١٧) و (٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ولفظ البخاري: «لا تحيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق أم حوسب بصعقته الأولى»، وأخرجه أحمد ٣٣/٣ بلفظ: «وأنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة، فأفوق، فأجد موسى...»، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا ما شاء الله، قال: ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسى عليه السلام أخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي».



قيل: لا رَيْبَ أن هذا اللَّفْظَ قد وَرَدَ هُكْذَا، ومنه نشأ الإِشْكَالُ، ولكنه دخل منه<sup>(١)</sup> على الراوي حَدِيثٌ في حَدِيثٍ، فَرَكَّبَ بين اللفظين، فجاء هُذَانِ الْحَدِيثَانِ هُكْذَا: أَحَدُهُمَا: «إِنَّ النَّاسَ بَصْعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ»، كما تقدم، والثاني: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>، فدخل على الرَّاوي هذا الحديث في الآخر. وممن نبه على هذا أبو الحجاج المِزِّي<sup>(٣)</sup>، وبعده الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ بن القيم<sup>(٤)</sup>، وشيخنا الشَّيْخُ عماد الدين ابن كثير<sup>(٥)</sup>، رحمهم الله.

وكذلك اشتبه على بعض الرواة، فقال: «فَلَا أَذْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَنَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟» والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول<sup>(٦)</sup>، وعليه المعنى الصحيح، فَإِنَّ الصَّعْقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِتَجَلِّيِ اللَّهِ لِعِبَادِهِ إِذَا جَاءَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، فموسى عليه السَّلامُ إن كان لم يَصْعَقْ معهم، فيكون قد جُوزِيَ بصعقة يَوْمَ تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ فجعله دَكًّا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً من صَعَقَةِ الْخَلَائِقِ لِتَجَلِّيِ الرَّبِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تُهْمِلْهُ<sup>(٧)</sup>.

(١) في (أ) فوق هذه الكلمة: «فيه»، وفي (ج): منه فيه.

(٢) تقدم في الصفحة السابقة.

وانظر «فتح الباري» ٤٤٥/٦.

(٣) المتوفى سنة ٧٤٢هـ، وله ترجمة حافلة في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» الذي لم يؤلف

مثله في تاريخ الرجال، بقلم محققه الدكتور بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة.

(٤) في «الروح» ص ٥٢ - ٥٣.

(٥) في «النهاية» ٢٨٠/١ - ٢٨١. وانظر التعليق رقم (٢) في الصفحة ٥٧١.

(٦) وهو: «أَوْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ».

(٧) السؤال والجواب لابن القيم في «الروح» ص ٥٣، ونقله عنه الحافظ في «الفتح»

٤٤٥/٦.

وروى الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر ابن أبي الدنيا<sup>(١)</sup>، عن الحسن، قال: سمعت<sup>(٢)</sup> أبا موسى الأشعري يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، فَعَرَضَتَانِ جِدَالٌ وَمَعَاذِيرٌ، وَعَرَضَةٌ تَطَايِرِ الصُّحُفِ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَحُوسِبَ حِسَابًا يَسِيرًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، دَخَلَ النَّارَ»<sup>(٣)</sup>.

٢٥٣

وقد روى ابن أبي الدنيا عن ابن المبارك<sup>(٤)</sup>: أنه أنشد في ذلك شعراً:

وَطَارَتِ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي مُنْشَرَّةً	فِيهَا السَّرَائِرُ وَالْأَخْبَارُ تُطْلَعُ <sup>(٥)</sup>
فَكَيْفَ سَهْوُكَ وَالْأَنْبَاءُ وَاقِعَةٌ	عَمَّا قَلِيلٍ وَلَا تَذْهَبُ بِمَا تَقَعُ
أَفِي الْجَنَانِ وَفَوْزٍ لَا انْقِطَاعَ لَهُ	أَمْ الْجَحِيمِ، فَلَا تَبْقَى وَلَا تَدْعُ <sup>(٦)</sup>
تَهْوِي بِسَاكِنَيْهَا طَوْرًا وَتَرْفَعُهُمْ	إِذَا رَجَوْا مَخْرَجًا مِنْ عَمَّهَا فِيمَعُوا
طَالَ الْبُكَاءُ فَلَمْ يُرْحَمْ تَضَرُّعُهُمْ	فِيهَا وَلَا رِقَّةٌ تُغْنِي وَلَا جَزَعُ
لِيَنْفَعِ الْعِلْمُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَالِمُهُ	قَدْ سَالَ قَوْمٌ بِهَا الرُّجْعَى فَمَا رَجَعُوا

(١) هو عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولاهم، البغدادي المؤدب، الثقة، صاحب التصانيف الكثيرة في الرقائق والأخلاق، من موالي بني أمية، توفي سنة (٢٨١هـ). مترجم في «السير» ١٣ / رقم الترجمة (١٩٢).

(٢) كذا الأصول: «سمعت» وهو خطأ، والصواب «عن أبي موسى» كما في المصادر التي عزاه المؤلف إليها، فإن الحسن لم يسمع من أبي موسى.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٢٧)، وابن ماجه (٤٢٧٧)، وأحمد ٤/٤١٤، وقال الترمذي: ولا يصح هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي موسى.

(٤) «عن ابن المبارك» سقطت من (ب).

(٥) في «سير أعلام النبلاء» ٨/٤١٣: والجبار مُطْلَع.

(٦) رواية البيت في «السير»:

إمّا نعيمٌ وعيشٌ لا انقضاءَ له      أو الجحيمُ فلا تُبقي ولا تدع

وقوله: و«الصراط» أي: ونؤمن بالصراط، وهو جسرٌ على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ سُئِلَ<sup>(١)</sup>: أَيْنَ النَّاسُ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ فَقَالَ: «هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ»<sup>(٢)</sup>. وفي هذا الموضع يَفْتَرِقُ المنافقون عن المؤمنين، وَيَتَخَلَّفُونَ عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويَحَالُ بينهم بسورٍ يمنعهم من الوصول إليهم.

وروى البيهقي بسنده، عن مسروق<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله، قال: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، إلى أن قال: «فَيُعْطُونَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، قَالَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَهُ مِثْلَ الْجَبَلِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَهُ فَوْقَ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَهُ مِثْلَ النُّخْلَةِ بِيَمِينِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى دُونَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ [ذَلِكَ] مَنْ يُعْطَى نُورَهُ عَلَى إِبْهَامِ قَدَمِهِ، يُضِيءُ مَرَّةً وَيُطْفَأُ مَرَّةً، إِذَا أَضَاءَ قَدَمَ قَدَمَهُ، وَإِذَا طُفِئَ قَامَ، قَالَ: فَيَمْرُ وَيَمْرُونَ عَلَى الصِّرَاطِ، وَالصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَحْضُ مَزَلَةٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: امْضُوا عَلَى قَدْرِ نُورِكُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَانْقِضَاضِ الْكَوْكَبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرَّيْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالطَّرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَشَدِّ الرَّحْلِ، وَيَزُمِلُ رَمَلًا، فَيَمُرُّونَ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ،

(١) سقطت من (ب).

(٢) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (٣١٥).

(٣) هو الإمام القدوة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله، أبو عائشة الهمداني الكوفي، من كبار التابعين المخضرمين، أسلم في حياة النبي ﷺ، وصلى خلف أبي بكر، وهو من جلة أصحاب ابن مسعود، وكان ممن شهد القادسية مع سعد، توفي رحمه الله سنة (٦٣هـ). مترجم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (١٧).

(٤) في «الطبراني» و «المجمع»: أصغر من ذلك.

حَتَّى يَمُرَّ الَّذِي نُورُهُ عَلَى إِبْهَامِ قَدَمِهِ، تُجَرُّ يَدٌ، وَتَعْلُقُ يَدٌ، وَتُجَرُّ رِجْلٌ<sup>(١)</sup>، وَتَعْلُقُ رِجْلٌ، وَتُصِيبُ جَوَانِبَهُ النَّارُ، قَالَ: فَيَخْلُصُونَ، فَإِذَا خَلَصُوا قَالُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنْكَ بَعْدَ أَنْ أَرَانَاكَ، لَقَدْ أَعْطَانَا اللَّهُ مَا لَمْ يُعْطِ أَحَدًا<sup>(٢)</sup>، الحديث.

معنى الورد في قوله تعالى: «وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا» [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المُرُورُ على الصراط، قال تعالى: «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا» [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: «وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا» [مريم: ٧١]، فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا» [مريم: ٧٢]<sup>(٣)</sup>. أشار ﷺ إلى أن ورود النار

معنى الورد في قوله تعالى: «وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا» [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المُرُورُ على الصراط، قال تعالى: «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا» [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: «وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا» [مريم: ٧١]، فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ: «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا» [مريم: ٧٢]<sup>(٣)</sup>. أشار ﷺ إلى أن ورود النار

٢٥٤

(١) في «المستدرک»: يجر يداً ويعلق يداً، ويجر رجلاً ويعلق رجلاً، وفي «الطبراني»: تخر يد وتعلق يد، وتخر رجل وتعلق رجل.

(٢) أورده ابن كثير في «النهاية» ٨٤/٢ - ٨٥ من طريق البيهقي عن شيخه الحاكم، وهو في «المستدرک» ٣٧٦/٢ - ٣٧٧ من طريق عبدالسلام بن حرب، عن يزيد بن عبدالرحمن أبي خالد الدالاني، حدثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبدالله، وهذا سند قابل للتحسين، وقد أخرجه أيضاً ٥٩٠/٤ و ٥٩٢، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣) من طريق يزيد بن عبدالرحمن أبي خالد بالإسناد المتقدم، عن ابن مسعود مرفوعاً...، وقد تابعه زيد بن أبي أنيسة - وهو ثقة - مرفوعاً أيضاً عند الطبراني، فالحديث صحيح، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٤٠/١٠ - ٣٤٣، وقال: رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة. وانظر «الدر المنثور» ٢٨٠/٤ - ٢٨٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل»

لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا يستلزم حصوله، بل يستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوه ليُهْلِكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨] ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]. ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة، لأصابهم ما أصاب أولئك<sup>(١)</sup>.

وكذلك حال الواردين النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا، ويذّر الظالمين فيها جثياً، فقد بين ﷺ في حديث جابر المذكور: أن الورود هو المرور على الصراط.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «عَلِمَ النَّاسَ سُتِّي وَإِنْ كَرِهُوا ذَلِكَ، وَإِنْ أَحْبَبَتْ أَنْ لَا تُوَقَّفَ عَلَى الصَّرَاطِ طَرْفَةٌ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَا تُحَدِّثَنَّ فِي دِينٍ

---

= النار — إن شاء الله — من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ نَجَّيْنَا الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرْنَا الظَّالِمِينَ فِيهَا جَثِيًا﴾». وأخرجه أحمد ٢٨٥/٦ و ٣٦٢ من طريقين عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني لأرجو أن لا يدخل النار — إن شاء الله — أحد شهد بديراً والحديبية»، قالت حفصة: ليس الله يقول: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ثُمَّ نَجَّيْنَا الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤٩/٧ — ٥١.

(٢) هو الحافظ عبيد الله بن سعيد بن حاتم، الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، المتوفى بمكة سنة ٤٤٤ هـ، ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١١٨/٣ فقال: هو صاحب «الإبانة الكبرى في مسألة القرآن»، وهو كتاب طويل في معناه، دال على إمامة الرجل، وبصره بالرجال والطرق.

اللَّهِ حَدَّثًا بِرَأْيِكَ» أورده القرطبي<sup>(١)</sup>.

وروى أبو بكر أحمد بن سلمان النُّجَّاد<sup>(٢)</sup>، عن يعلى ابن منية<sup>(٣)</sup>، عن رسول الله ﷺ، قال: «تَقُولُ النَّارُ لِلْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: جَزُ يَا مُؤْمِنُ، فَقَدْ أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبِي»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «والميزان» أي: وَتُؤْمِنُ بالميزان، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ

الإيمان بالميزان  
وحيثه

(١) هو في «تذكرته» ص ٣٣٦ - ٣٣٧ نقلاً عن «الإبانة»، من طريق علي بن الحسين أبي عبيد، عن زكريا بن يحيى، عن أبي السكن، عن عبدالله بن صالح اليماني، عن أبي همام القرشي، عن سليمان بن المغيرة، عن قيس بن مسلم، عن طاووس، عن أبي هريرة. وأبو همام - واسمه محمد بن مجيب - قال يحيى بن معين: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٤/٣٨٠ من طريق علي بن الحسين بهذا الإسناد، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق آخر، وفي سنده محمد بن عبد الرحيم بن شبيب، وهو مجهول، فالحديث لا يصح، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات». (٢) تحرف في الأصول إلى: «أبي بكر بن أحمد بن سليمان النجاد». وأبو بكر هذا هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ العلماء ببغداد، أبو بكر أحمد بن سلمان، المتوفى سنة ٣٤٨هـ. مترجم في «السير» ١٥/ رقم الترجمة (٢٨٥).

(٣) تصحف في الأصول إلى «منبه» ومنية، بضم الميم وسكون النون: هي أمه، ويقال: أم أبيه، وبذلك جزم الدارقطني، وأبوه اسمه أمية، ونسب إلى أبيه في «التهذيب» وفروعه. أسلم يعلى يوم الفتح، وشهد حنيناً والطائف وتبوك، واستعمله أبو بكر على حلوان في الردة، ثم على بعض اليمن، فحمى لنفسه، فعزله، ثم عمل لعثمان على صنعاء اليمن، وشهد الجمل مع عائشة، ثم صار من أصحاب علي، ويقال: إنه قتل بصفين. «أسد الغابة» ٥/٥٢٣، و«الإصابة» ٣/٦٣٠.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٩/٣٢٩، والقرطبي في «تذكرته» ص ٢٣٤، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ رقم (٦٦٨) من طريقين عن بشير بن طلحة، عن خالد بن دريك، عن يعلى ابن منية... وبشير بن طلحة ضعيف، وخالد بن دريك لم يسمع من يعلى ابن منية، فهو منقطع، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٠/٣٦٠ عن الطبراني، وضعفه بسليم بن منصور بن عمار، مع أن مَنْ فوقه - وهو بشير بن طلحة - ضعيف أيضاً، ولم ينتبه للانقطاع. وقد تصحف فيه اسم يعلى ابن منية، إلى يعلى بن منبه.

الْمُوزِنِ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢-١٠٣].

قال القرطبي<sup>(١)</sup>: قال العلماء: إذا انقضى الحِسابُ كان بَعْدَهُ وَزَنُ الأَعْمَالِ، لأن الوزنَ لِلْجِزَاءِ، فينبغي أن يَكُونَ بَعْدَ المحاسبة، فإنَّ المحاسبةَ لِتَقْرِيرِ الأَعْمَالِ، والوزن لإظهارِ مقاديرها، ليكون الجزاء بحسبها، قال: وقوله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. يَحْتَمِلُ أن يكون ثَمَّ موازينٌ متعددة تُوزَنُ فيها الأَعْمَالُ، وَيَحْتَمِلُ أن يَكُونَ المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوعِ الأَعْمَالِ الموزونة، والله أعلم.

والذي دَلَّتْ عليه السُّنَّةُ: أن ميزانَ الأَعْمَالِ لَهُ كِفَتَانِ حَسِيتَانِ مشاهدتان، روى الإمامُ أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحُبلي، قال سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عَمْرٍو رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَخْلُصُ رَجُلًا مِّنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ سِجْلًا، كُلُّ سِجْلٍ مَدُّ الْبَصْرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَاكَ عُذْرٌ أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيَبْهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: ٢٥٥ بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟! فيقول: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، قال:

(١) في «التذكرة» ص ٣٠٩.

فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ، وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»<sup>(١)</sup>. وهكذا رواه<sup>(٢)</sup> الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا، من حديث الليث<sup>(٣)</sup>، زاد الترمذي: «وَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ»<sup>(٤)</sup>. وفي سياق آخر: «تُوضَعُ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ»، الحديث<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا السياق فائدة جليلة، وهي أن العامل يُوزَنُ مع عمله<sup>(٦)</sup>، وَيَشْهَدُ له ما روى البخاري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾»<sup>(٧)</sup> [الكهف: ١٠٥].

(١) أخرجه أحمد ٢١٣/٢، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وسنده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٥٢٤)، والحاكم ٦/١ و ٥٢٩، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي، ورواية: «وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» شاذة، وهي لأحمد، والرواية الصحيحة: «وَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ» وهي رواية الترمذي والحاكم. والسجل: الكتاب الكبير، فيبته الرجل، أي: ينقطع ويسكت متحيراً مدهوشاً، والبطاقة: رقعة صغيرة يثبت فيها مقدار ما يجعل فيه إن كان عيناً فوزنه أو عدده، وإن كان متاعاً فثمنه. وقد تقدم طرف من الحديث في الصفحة ٩٤.

(٢) في (ب): روى.

(٣) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث الفهمي، مولى خالد بن ثابت بن ظاعن، أصله من الفرس من أهل أصبهان، كان كثير العلم، استقل بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). مترجم في «السير» ٨ / رقم الترجمة (١٢).

(٤) في الأصول: «وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِاسْمِ اللَّهِ» والمثبت من الترمذي.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢٢١/٢ - ٢٢٢، ولا يصح، فيه ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ.

(٦) تحرفت في الأصول إلى: «علمه» وانظر ص ٦١٣.

(٧) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥)، وأورده السيوطي في «الدر المنثور»

٢٥٣/٤ - ٢٥٤، وزاد نسبته إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، ونسبه الحافظ في

«النكت الظراف» ٢٠١/١٠ إلى الطبراني في «الأوسط».



وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: «أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكَ مِنَ الْأَرَاكِ وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُوهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ؟» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد وردت الأحاديثُ أيضاً بِوزْنِ الأعمالِ أَنْفُسَهَا، كما في «صحيح مسلم» عن أبي مالك الأشعري، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ» الحديث<sup>(٢)</sup>.

وفي «الصحيحين»، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي

---

(١) أخرجه أحمد ٤٢٠/١ - ٤٢١، والطبراني (٨٤٥٢)، والبخاري (٢٦٧٨)، وابن سعد في «الطبقات» ١٥٥/٣ من طرق عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله بن مسعود، وهذا سند حسن من أجل عاصم - وهو ابن أبي النجود - وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١١٣/١٢ من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن زائدة، عن عاصم به، وصححه الحاكم ٣١٧/٣ من طريق سهل بن حماد، عن شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: كان ابن مسعود... ووافقه الذهبي، وهو في «مسند البزار» (٢٦٧٧)، والطبراني ١٩/ رقم (٥٩) من هذا الطريق، وذكرهما الهيثمي في «المجمع» ٢٨٩/٩ عنها، وقال: ورجاهما رجال الصحيح. وأخرجه ابن سعد ١٥٥/٣، وابن أبي شيبة من طريق محمد بن فضيل، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: سمعت علياً يقول: أمر النبي ﷺ ابن مسعود أن يصعد شجرة فيأتيه بشيء منها، فنظر أصحابه إلى هموسة ساقيه، فضحكوا منها، فقال النبي ﷺ: «ما تضحكون! لَرَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ».

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٢)، والدارمي ١٦٧/١، وأحمد ٣٤٢/٥ و ٣٤٣ و ٣٣٤، والطبراني (٣٤٢٣) و (٣٤٢٤)، والنسائي ٥/٥ - ٨، وابن ماجه (٢٧٠).

الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُؤْتَى بِابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُوقَفُ بَيْنَ كِفْطِي  
الْمِيزَانِ، وَيُوكَّلُ بِهِ مَلَكٌ، فَإِنْ ثَقُلَ مِيزَانُهُ، نَادَى الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ  
الْخَلَائِقَ: سَعِدَ فُلَانٌ سَعَادَةً لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا، وَإِنْ خَفَّ مِيزَانُهُ، نَادَى  
الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ الْخَلَائِقَ: شَقِيَ فُلَانٌ شَقَاوَةً لَا يَسْعُدُ بَعْدَهَا  
أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَلْحِدٍ مُعَانِدٍ يَقُولُ: الْأَعْمَالُ أَعْرَاضٌ لَا تَقْبَلُ  
الْوِزْنَ، وَإِنَّمَا يَقْبَلُ الْوِزْنَ الْأُجْسَامُ!! فَإِنَّ اللَّهَ يَقْلِبُ الْأَعْرَاضَ أَجْسَامًا،  
كَمَا تَقْدَمُ، وَكَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَبْشًا أَغْبَرَ»<sup>(٣)</sup> فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ  
وَالنَّارِ، فَيَقَالُ، يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ،  
فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ قَدْ جَاءَ الْفَرْجُ، فَيَذْبَحُ، وَيَقَالُ: خُلُودُ

٢٥٦

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) و (٦٦٨٧) و (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤)، والترمذي (٣٤٦٣)، وابن ماجه (٣٨٠٦)، وأحمد ٢٣٢/٢ من طرق عن محمد بن فضيل، عن  
عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، وهو حديث غريب كما قال  
الترمذي، تفرد به محمد بن فضيل، وشيخه وشيخه وصحابيه، ومن لطائف شيخ  
الحفاظ محمد بن إسماعيل أنه بدأ كتابه «الجامع الصحيح» بحديث غريب،  
وهو «الأعمال بالنية»، وختمه بحديث غريب.

(٢) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٧٤/٦، وقد تفرد به داود بن المحبر، وهو متروك،  
وهو: صاحب التصنيف في فضل العقل، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظة.

(٣) الكبش الأغبر: الذي يغلب بياضه على سواده، وفي «المسند»: الأغثر، وهو الكدر اللون  
كالأغبر والأربد، وفي البخاري ومسلم: كبش أملح، وهو بمعنى ما سبق.

لا مَوْتَ»<sup>(١)</sup> ورواه البخاريُّ بمعناه<sup>(٢)</sup>. فثبت وَزْنُ الأَعْمَالِ والعاملِ وصَحَائِفِ الأَعْمَالِ، وثبت أن الميزان له كِفَتَانِ. والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

فعلينا الإيْمَانُ بِالْغَيْبِ، كما أخبرنا الصَّادِقُ عليه السلام، مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ.

ويا خيبة مَنْ ينفي وضع الموازين القِسطِ ليومِ<sup>(٣)</sup> القيامة كما أخبر الشَّارِعُ، لخفاء الحكمة عليه، وَيَقْدَحُ في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البَقَالُ والقَوَالُ!! وما أحرأه بأن يكون من الذين لا يُقِيمُ اللَّهُ لهم<sup>(٤)</sup> يوم القيامة وزناً. ولولم يَكُنْ مِنَ الحَكْمَةِ في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أَحَدٌ أَحَبُّ إليه العُدْرُ من الله، مِنْ أجل ذلك أرسل الرُّسُلَ مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحِكمِ ما لا أَطْلَعُ لنا عليه. فتأمل قول الملائكة لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ

(١) أخرجه أحمد ٤٢٣/٢، والدارمي ٣٢٩/٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٣٤٧/٩، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤْتَى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة، خلود، فلا موت، ويا أهل النار، خلود، فلا موت» ثم قرأ: ﴿وَأُنذِرُهُمْ يَوْمَ الحِسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مریم: ٣٩].

(٣) في (ب): يوم.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «له».

نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ٣٠﴾.  
وقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد تقدّم عند ذكرِ الحَوْضِ<sup>(١)</sup> كَلَامُ الْقُرْطُبِيِّ رحمه الله، أن الحوض قَبْلَ الْمِيزَانِ، وَالصَّرَاطُ بَعْدَ الْمِيزَانِ. ففي «الصحيحين»: «أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا عَبَرُوا الصَّرَاطَ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا، أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>. وَجَعَلَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التذكرة»<sup>(٣)</sup> هَذِهِ الْقَنْطَرَةَ صِرَاطًا ثَانِيًا لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، وَلَيْسَ يَسْقُطُ مِنْهُ أَحَدٌ فِي النَّارِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قوله: «وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضَّلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذَابًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَابِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ، وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ».

أما قوله: «إِنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ»، اتَّفَقَ<sup>(٤)</sup> أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ<sup>(٥)</sup>،

الجنة والنار  
مخلوقتان وهما  
موجودتان الآن،  
ولا تفنيان أبداً

(١) ٢٨١.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٤٠) وَ (٦٥٣٥)، وَأَحْمَدُ ١٣/٣ وَ ٦٣ وَ ٧٤ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا، أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحْذَهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا» وَانْظُرْ ص ٤٥٥.

(٣) ص ٣٣٩.

(٤) كَذَا الْأَصُولُ بِحَذْفِ الْفَاءِ، وَالْجَادَةُ إِثْبَاتَهَا، وَإِنْ كَانَ مَا هُنَا لَهُ وَجْهٌ.

(٥) انْظُرْ «حَادِي الْأَرْوَاحِ» ص ١١ - ١٩.

حتى نبغت نَابِغَةً مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، فَأَنكَرْتَ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: بَلْ يُنْشِئُهُمَا<sup>(١)</sup> اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!! وَحَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَصْلُهُمُ الْفَاسِدُ الَّذِي وَضَعُوا بِهِ شَرِيعَةً لِمَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا!! وَقَاسَوْهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَفْعَالِهِمْ، فَهَمُّ مُشَبَّهَةٌ فِي الْأَفْعَالِ، ٢٥٧ وَدَخَلَ التَّجَهُُّمُ فِيهِمْ، فَصَارُوا مَعَ ذَلِكَ مُعْطَلَةً! وَقَالُوا: خَلَقَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْجَزَاءِ عَبَثًا! لِأَنَّهُ تَصِيرُ مُعْطَلَةً مُدَّةً مَطْوَالَةً!! فَردُوا مِنَ النُّصُوصِ مَا خَالَفَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ الْبَاطِلَةَ الَّتِي وَضَعُوهَا لِلرَّبِّ تَعَالَى، وَحَرَفُوا النُّصُوصَ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَضَلُّوا وَبَدَّعُوا مَنْ خَالَفَ شَرِيعَتَهُمْ.

فَمِنْ نُّصُوصِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]. وَعَنِ النَّارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]. ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا \* لِلطَّاغِينَ مِثَابًا﴾ [النبا: ٢١ - ٢٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى \* عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى \* عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]. وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، وَرَأَى عِنْدَهَا جَنَّةَ الْمَأْوَى. كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي قِصَّةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، فَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا جَنَابُذُ اللَّوْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ

(١) فِي (أ) وَ (ج) وَ (د): يُنْشِئُهَا.

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ص: ٢٧٥، وَالْجَنَابِذُ جَمْعُ جُنْبَذَةٍ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الشَّيْءِ وَاسْتَدَارَ كَالْقَبَةِ.

وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ (١): هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢).

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ: «يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَاغْرُشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى الْجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيْبِهَا...» (٣).  
وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَنَسٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْبَرَاءِ.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ (٤) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعدْتُمْ بِهِ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَخْذُ قِطْفًا مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي أَقْدُمُ» (٥). وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ» (٦).

وَفِي «الصَّحِيحِينَ»، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ:

(١) فِي (ب): يُقَالُ لَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ٢٣٩/١، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبُخَارِيُّ (١٣٧٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٦٦)، وَأَحْمَدُ ١١٣/٢، وَالنَّسَائِيُّ ١٠٧/٤، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْبُخَارِيُّ (٣٢٤٠) وَ(٦٥١٥)، وَأَحْمَدُ ١٦/٢ وَ٥١ وَ١٢٣، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ ١٠٦/٤ - ١٠٧.

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ ص ٥٧٣.

(٤) فِي (ب): «عَلَى عَهْدِهِ»، وَهِيَ رِوَايَةُ لِمُسْلِمٍ.

(٥) قَالَ النَّوَوِيُّ: ضَبَطْنَاهُ بِضَمِّ الهمزة وَفَتْحِ القاف وَكسْرِ الدالِ المُشددة، وَمَعْنَاهُ: أَقْدَمَ نَفْسِي أَوْ رَجُلِي، وَكَذَا صَرَحَ الْقَاضِي عِيَاضُ بِضْبَطِهِ.

(٦) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ مَطُولٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٠١) (٣)، وَالبُخَارِيُّ (١٢١٢)، وَالنَّسَائِيُّ ١٣٠/٣ - ١٣٢.

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ»<sup>(١)</sup> عَنْقُودًا، وَلَوْ أَصَبْتُه، لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ<sup>(٢)</sup> النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»، قَالُوا: بِمَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ»، قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ<sup>(٣)</sup> بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ خَيْرًا قَطُّ!!»<sup>(٤)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس: «وأيُّ الذي نَفْسِي بِيَدِهِ، ٢٥٨ لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا». قَالُوا: وَمَا رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ»<sup>(٥)</sup>.

وفي «الموطأ» و«السنن»، مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَلْقَى فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهَا»<sup>(٦)</sup> اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصول: وتناولت، والمثبت من «الصحيحين».

(٢) في (ب): وأريت.

(٣) في (ب): يكفرن.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧). وقوله: «تكعكعت» معناه: تأخرت، وفي

«صحيح مسلم»: «ثم رأيناك كففت» بفاءين خفيفتين.

(٥) أخرجه مسلم (٤٢٦)، والنسائي ٨٣/٣، ولفظه بتمامه: «أيها الناس إني إمامكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام، ولا بالانصراف، فإني أراكم أمامي ومن خلفي» ثم قال: «والذي نفس محمد بيده، لو رأيتم ما رأيتم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً» قالوا: وما رأيتم يا رسول الله؟ قال: «رأيت الجنة والنار».

(٦) في «الموطأ» و«المسند»: حتى يرجعه، وفي النسائي: يبعثه، وفي ابن ماجه: حتى يرجع إلى جسده.

(٧) تقدم تخريجه ص ٥٦٧ تعليق (١).

وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

وفي «صحيح مسلم» و«السنن» و«المسند»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، أَرْسَلَ جَبْرِيلَ إِلَى الْجَنَّةِ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ إِلَيْهَا، وَإِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَذَهَبَ فَانْظَرَ إِلَيْهَا وَإِلَى مَا أَعَدَّ اللَّهُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا، فَأَمَرَ بِالْجَنَّةِ، فَحُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ، فَانْظُرْ إِلَيْهَا، وَإِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، قَالَ: فَانْظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ، قَالَ: ثُمَّ أَرْسَلَهُ إِلَى النَّارِ، قَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، وَإِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، قَالَ: فَانْظَرَ إِلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ سَمِعَ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا، فَحُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ إِلَى مَا أَعَدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَذَهَبَ فَانْظَرَ إِلَيْهَا، فَرَجَعَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَنْجُو مِنْهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا»<sup>(١)</sup>. ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما على قول مَنْ قال؛ إِنَّ الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف.

وأما شبهة<sup>(٢)</sup> مَنْ قال: إنها لم تُخلق بعد، وهي: أنها لو كانت

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٤٤)، والترمذي (٢٥٦٣)، والنسائي ٣/٧-٤، وأحمد ٣٣٢/٢ و٣٥٤ و٣٧٣، وسنده حسن. ولم يخرج مسلم بطوله كما قال الشارح، وإنما هو عنده (٢٨٢٢)، من حديث أنس بلفظ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ». ورواه مختصراً من حديثه أيضاً الدارمي ٣٣٩/٢، وأحمد ١٥٣/٣ و٢٥٤ و٢٨٤.

(٢) انظر «حادي الأرواح» ص ٣٤ - ٣٧.



مخلوقة الآن، لوجب اضطراراً أن تفتنى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وأن يَهْلِكَ كُلُّ مَنْ فِيهَا ويموت، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].  
و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد روى الترمذي في «جامعه»، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَقْرَىءَ أُمْتِكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ طَيِّبَةٌ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ الْمَاءِ، وَأَنَّهَا قِيَعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»<sup>(١)</sup>، قال: هذا حديث حسن غريب.

وفيه أيضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ، أنه قال: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>، قال: هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قالوا: فلو كانت مَخْلُوقَةً مفروغاً منها لم تكن قِيَعَانًا، ولم يكن لهذا الْغِرَاسِ معنى.

قالوا: وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى عن امرأة فرعون إنها قالت: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحریم: ١١].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٥٨) من حديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود مرفوعاً وحسنه مع أن عبدالرحمن بن إسحاق قد اتفقوا على ضعفه، وتحسينُ الشيخ ناصرالدين له في «الأحاديث الصحيحة» رقم (١٠٥) بشاهدين من حديث أبي أيوب وابن عمر لا يتجه، لأنها على ضعفها لا يصلحان أن يكونا شاهداً له، لأنهما يختلفان من جهة المعنى عن حديث ابن مسعود، ففيها أن غراس الجنة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وفي حديث ابن مسعود: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر». انظر «المسند» ٤١٨/٥ و«مجمع الزوائد» ٩٨/١٠.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٠) و(٣٤٦١)، ورجاله ثقات، إلا أن فيه تدليس أبي الزبير، ومع ذلك فقد قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير، عن جابر.

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم: إنها الآن مَعْدُومَةٌ بمنزلة النفخ في الصُّور، وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يَرُدُّهُ ما تَقَدَّمَ من الأدلة وأمثالها مما لم يُذَكَّر، وإن أردتم أنها لم يكمل خَلْقُ جميع ما أَعَدَّ الله فيها لأهلها، وأنها لا يَزَالُ الله يُحَدِّثُ فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دَخَلَهَا المؤمنونَ، أحدث الله فيها عِنْدَ دخولهم أموراً أخرى، فهذا حق لا يُمكن رَدُّهُ، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر.

وأما احتجاجكم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] فَأُتِيْتُمْ مِنْ سُوءِ فَهْمِكُمْ معنى الآية، واحتجاجكم بها على عدم وجود الجنة والنار الآن نظير احتجاج إخوانكم بها على فنائهما وخرابهما وموت أهلها!! فلم تُوفِّقوا أَنْتُمْ ولا إخوانكم لفهم معنى الآية، وإنما وَفَّقَ لذلك أئمة الإسلام، فَمِنْ كلامهم: أن المراد كُلُّ شيء مما كَتَبَ الله عليه الفَنَاءُ والهَلَاكُ، هَالِكٌ، والْجَنَّةُ والنَّارُ خُلِقَتَا لِلْبَقَاءِ لا لِلْفَنَاءِ، وكذلك العَرْشُ، فإنه سَقْفُ الْجَنَّةِ، وقيل: الْمُرَادُ إِلَّا مُلْكُهُ، وقيل: إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ، وقيل: إِنَّ الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فقالت الْمَلَائِكَةُ: هَلَكَ أَهْلُ الْأَرْضِ، وَطَمِعُوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أَهْلِ السَّمَاءِ والأَرْضِ أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، لأنه حي لا يموت، فَأَيَقَنَتِ الْمَلَائِكَةُ عند ذلك بِالْمَوْتِ، وإنما قالوا ذلك توفيقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ النصوصِ المحكمة، الدالة على بقاء الجنة، وعلى بقاء النار أيضاً، على ما يُذَكَّرُ عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «لا تفتيان أبداً ولا تبيدان»، هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

وقال ببقاء الجنة وفناء النار جماعة منهم من السلف<sup>(١)</sup> والخلف،  
والقولان مذكوران في كثير من كُتُب التفسير وغيرها.

وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطّلة، وليس له  
سَلَف قَطُّ، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة  
المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفّروهُ  
به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذي  
اعتقده، وهو امتِناع وجود ما<sup>(٢)</sup> لا يتناهى من الحوادث! وهو عُمدة أهل  
الكلام المذموم، التي استدّلوا بها على حدوث الأجسام، وحدث  
ما لم يَحُلْ من الحوادث، وجعلوا ذلك عُمدةً لهم في حدوث العالم، فرأى  
الجهم أن ما يمنع من حَوَادِث لا أَوَّلَ لها في الماضي يمنع في  
المستقبل!! فدَوَّمَ الفعل عنده على الربّ في المستقبل ممتنع، كما  
هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة  
وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال  
بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سُكونٍ دائم، لا يَقْدِرُ  
أحدٌ منهم على حركة!! وقد تقدّم<sup>(٣)</sup> الإشارة إلى اختلاف الناس في

---

(١) وما يروى عن بعض السلف من القول بفناء النار - إن صح - قول ضعيف مرجوح  
غالب للأدلة القطعية من الكتاب والسنة الدالة على بقاء النار أبد الأبد، وبقاء أهلها  
فيها، مثل قوله سبحانه: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ  
مِنَ النَّارِ﴾، ومثل قوله عز وجل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا  
وَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، ومثل ما صح في أحاديث الشفاعة، وأنه لا يبقى في النار إلا من  
حبسه القرآن، وهم الكفار، أما من دخلها من الموحدين، فإنه لا بد من خروجه منها  
برحمة أرحم الراحمين.

(٢) «ما» سقطت من (أ) و(ب) و(ج) وهي في (د) و«حادي الأرواح» ص ٢٤٥.

(٣) في (ب): تقدمت.

تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوام فاعليّة الربّ تعالى، وهو لم يزل ربّاً قادراً فعلاً لما يُريد، فإنّه لم يزل حياً عليمّاً قديراً. وَمِنْ المحال أن يَكُونَ الفِعْلُ ممتنعاً عليه لذاته، ثم يَنْقَلِبُ، فيصير ممكناً لذاته، من غير تَجَدُّدٍ شيء، وليس للأول حَدٌّ محدود حتى يَصِيرَ الفِعْلُ ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قَبْلَهُ ممتنعاً عليه، فهذا القولُ تصوّره كافٍ في الجزم بفساده.

فأما أَبَدِيَّةُ الجنة، وأنها لا تنفنى ولا تَبِيدُ، فهذا مما يُعْلَمُ بالضرورة<sup>(١)</sup> أن الرَسُولَ ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، أي: غير مقطوع، ولا يُنافي ذلك قوله<sup>(٢)</sup>: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السَّلَفُ في هذا الاستثناء: فقليل: معناه إلا مدةً مُكْتَنَمٍ في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار، ثم أُخْرِجَ منها، لا لِكُلِّهِمْ. وقيل: إلا مدةً مَقَامِهِمْ في الموقف، وقيل: إلا مدةً مَقَامِهِمْ في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناء استثناء الربّ ولا يَفْعَلُهُ، كما تَقُولُ: واللّه لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه، بل<sup>(٣)</sup> تَجَزِمُ بضربه. وقيل: «إلا» بمعنى الواو، وهذا على قول بعض النحاة، وهو ضعيف، وسيبويه يجعل «إلا» بمعنى «لكن» فيكون الاستثناء منقطعاً، ورجّحه ابن جرير، وقال: إنّ الله تعالى لا خُلْفَ لوعده، وقد وَصَلَ الاستثناء بقوله:

(١) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٢) في «حادي الأرواح»: ولا تنافي بين ذلك وبين قوله.

(٣) في (ب): وأنت.

﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ﴾<sup>(١)</sup>، قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك داري حولاَ إلا ما شئتُ، أي: سوى ما شئت، أو لكن ما شئت من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا يُنافي ذلك عزيمة وجزمه لهم بالخلود، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ شَيْئًا لَّنْذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَنْكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]. ونظائره كثيرة، يُخبر عباده سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وقيل: إن «ما» بمعنى «من» أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء. وقيل: غير ذلك<sup>(٢)</sup>، وعلى كل تقدير فهذا الاستثناء<sup>(٣)</sup> من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ﴾، مُحْكَمٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]. وقوله: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأييد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦]، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضُمَّتْهُ إِلَى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا

(١) انظر «جامع البيان» ٤٨٨/١٥.

(٢) هو من كلام ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٢٢٢، وتامه: «وهذه الأقوال متقاربة ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلا وقتاً يشاء ألا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النار مدة...».

(٣) في «حادي الأرواح» ص ٢٤٤: فهذه الآية.

ما شاء رَبُّكَ ﴿ تبيين لك <sup>(١)</sup> المراد من الآيتين ، واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود ، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت ، فهذه موتة تقدّمت على حياتهم الأبدية ، وذاك مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها .

٢٦١ والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة ، كقوله ﷺ : « مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ وَلَا يَبْأَسُ ، وَيَخْلُدُ وَلَا يَمُوتُ » <sup>(٢)</sup> . وقوله : « يُنَادِي مُنَادٍ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصْحُوا ، فَلَا تَسْقُمُوا أَبَدًا ، وَأَنْ تَشَبُّوا ، فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا ، وَأَنْ تَحْيُوا ، فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا » <sup>(٣)</sup> .

وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار ، ويقال : « يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ » <sup>(٤)</sup> .

والأقوال في أبدية النار ودوامها ، فللناس في ذلك ثمانية أقوال :  
أحدها : أن مَنْ دخلها لا يخرج منها أبد الآبد ، وهذا قول الخوارج والمعتزلة .

والثاني : أن أهلها يُعذبون فيها ، ثم تَنقَلِبُ طبيعتهم ، وتبقى طبيعة

(١) تحرفت في الأصول إلى : « أن » ، والمثبت من « حادي الأرواح » .

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (٢٨٣٦) بلفظ : « مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لَا يَبْأَسُ ، لَا تَبْلَى ثِيَابُهُ ، وَلَا يَفْنَى شَبَابُهُ » وأخرجه الدارمي ٣٣٢/٢ ، وأحمد ٣٧٠/٢ و ٤٠٧ و ٤١٦ و ٤٦٢ بلفظ : « مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ وَلَا يَبْأَسُ ، لَا تَبْلَى ثِيَابُهُ ، وَلَا يَفْنَى شَبَابُهُ ، وَلَهُ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ ، وَلَا أُذُنَ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ » .

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري مسلم (٢٨٣٧) ، والترمذي (٣٢٤٦) ، وأحمد ٣١٩/٢ و ٣٨/٣ و ٩٥ ، والنسائي في « الكبرى » كما في « التحفة » ٣/٣٢٩ ، والدارمي ٣٣٤/٢ ، والبغوي في « شرح السنة » (٤٣٨٣) .

(٤) تقدم تخريجه ص ٩٣ تعليق (١) .

نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قولُ إمامِ الاتحادية ابنِ  
عَرَبِيِّ الطائي<sup>(١)</sup>!!

الثالث: أن أهلها يُعَذَّبُونَ فيها إلى وَقْتٍ محدود، ثم يُخْرَجُونَ  
منها، وَيُخْلَفُهُمْ فيها قومٌ آخرونَ، وهذا القولُ حكاة اليهود للنبي ﷺ،  
وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَالُوا لَنْ  
تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ  
عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ \* بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ  
خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨١].

الرابع: يُخْرَجُونَ منها، وَتَبْقَى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تَفْنَى بنفسها، لأنها حادثة، وما تَبَّتْ حُدُوثُهُ استحال  
بِقَاوِهِ!! وهذا قولُ الجهم وشيعته، ولا فَرْقَ عنده في ذلك بَيْنَ الجنة  
والنار، كما تقدم.

السادس: تَفْنَى حَرَكَاتُ أهلها، ويصيرون جماداً، لَا يُحْسُون  
بألمٍ، وهذا قولُ أبي الهذيل العلاف كما تقدم.

السابع: أن الله يُخْرِجُ منها مَنْ يَشَاءُ، كما ورد في السنة، ثم  
يُبْقِيهَا ما يَشَاءُ ثم يُفْنِيهَا، فَإِنَّه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يُخْرِجُ منها من يشاء، كما ورد في السنة،  
ويبقى فيها الكفار، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله.

(١) انظر «الفصوص» ص ٩٣ - ٩٤ تحقيق وتعليق أبي العلاء عفيفي.

وما عدا هذين القولين الأخيرين<sup>(١)</sup> ظاهرُ البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة ينظر في دليلهما<sup>(٢)</sup>.

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup> مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup>: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوْنُكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨].  
وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ \* خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦ - ١٠٧]. ولم يأت بعد هذين<sup>(٥)</sup> الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣].

وهذا القول - أعني القول بفناء النار دون الجنة - منقول عن

عُمَرَ، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

٢٦٢

(١) في (أ) و(ب) و(ج): الآخرين، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٢) تقدم في الصفحة ٦٢١ ت (١) القول بأن ما يروى عن بعض السلف بفناء النار قول مؤوف مرجوح لمخالفته للأدلة الصحيحة، والقول الصحيح في هذا: هو أن الجنة والنار لا تفنيان، ولإمام الحافظ علي بن عبد الكافي السبكي رسالة في هذا الموضوع أسماها: «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهي نفيسة في بابها، فلتراجع. وقد تولى الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) الرد على القائلين بفناء النار بأسلوب علمي متين في رسالته: «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار»..

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٤٩ - ٢٥٤، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١/٣٥٤ - ٣٥٧.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): هذا.

(٦) أثر عمر أخرجه عبد بن حميد من طريق سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب... وهذا سند ضعيف لانقطاعه، فإن الحسن لم يسمعه من عمر، ومراسيل الحسن عندهم واهية، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، قال ابن سيرين - فيما نقله عنه الدارقطني في «سننه» ١/١٧١، وكان علماً =



= بأبي العالية والحسن -: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، فإنها لا يباليان عمن أخذوا عنه.

وأثر ابن مسعود: «ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد»، وعن أبي هريرة مثله، علقهما الإمام البخاري في تفسيره ٣٩٨/٤، ثم قال بإثرهما: ومعناه عند أهل السنة - إن ثبت - أنه لا يبقى فيها أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار، فممتلئة أبداً.

وقد أخرج الطبري أثر ابن مسعود في «تفسيره» ٤٨٤/٥ بسند تالف لا يعبأ به، ولا يعول عليه، وأما أثر أبي هريرة، فقد ذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٢٥٢ من رواية إسحاق بن راهويه، حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد، وقرأ قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ الآية. قال عبيد الله - وهو شيخ إسحاق -: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين. وسنده صحيح، ولكنه كما ترى لا يدل على المدعى.

وأثر أبي سعيد أورده الطبري في «تفسيره» ٨٢/١٨ من طريق عبدالرزاق، عن ابن التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد (يعني: الخدري)، أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ إن ربك فعال لما يريد. قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه. وهو - وإن كان صحيح الإسناد - محمول على الموحدين، فقد أورده ابن جرير بعد أن نقل قول من قال في تأويل معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾: إنه في أهل التوحيد، وقالوا: معنى قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم، فلا يدخلهم النار، ووجهوا الاستثناء إلى أنه من قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ﴾ إلا ما شاء الله لا من الخلود.

وأخرج يعقوب بن سفيان في «تاريخه» ١٠٣/٢ من طريق بNDAR، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو قال: ليأتين على جهنم زمان تحقّق أبوابها ليس فيها أحد. ثم قال يعقوب: قال أبو داود: وحدثنا علي بن سلمة، عن ثابت، قال: سألت الحسن عن هذا الحديث، فأنكره. وأبو بلج - واسمه يحيى بن سليم أو ابن أبي سليم - مختلف فيه، وقد استكرر له الإمام الذهبي في «الميزان» ٣٨٥/٤ هذا الأثر، وعدّه من بلاياه. فقد بان بما ذكرنا أن القول بفناء النار لا يثبت عن أحد من الصحابة، وأن ما صح عنهم من عبارات لا تدل على المدعى، وهو القول بفناء النار.

وقد روى عَبْدُ بن حميد في «تفسيره» المشهور، بسنده إلى عمر رضي الله عنه، أنه قال: «لَوَيْثُ أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ كَقَدَرِ رَمْلِ عَالِجٍ، لَكَانَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقْتُ يَخْرُجُونَ فِيهِ»، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣]. قالوا: والنار موجب غضبه، والجنة موجب رحمته، وقد قال ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ كِتَابًا، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «تَغْلِبُ غَضَبِي»، رواه البخاري في «صحيحه» من حديث<sup>(٢)</sup> أبي هريرة رضي الله عنه.

قالوا: والله سبحانه يُخَبِّرُ عن العذاب أنه: ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و﴿أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]. و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. ولم يخبر<sup>(٣)</sup> ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيمٌ يوم، وقد قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فلا بُدَّ أن تَسَعَ رحمته هؤلاء المعذِّبين، فلو بَقُوا في العذاب لا إلى غاية لم تَسَعَهُمْ رَحْمَتُهُ، وقد ثبت في «الصحيح» تَقْدِيرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ<sup>(٤)</sup>، والمعذَّبون فيها

(١) متفق عليه، وقد تقدم ص ٣٧٦، التعليق (٤).

(٢) في (ب): عن أبي هريرة.

(٣) «ولم يخبر» سقطت من (ب).

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٩٨٧)، والنسائي ١٢/٥-١٤، وأبوداود (١٦٥٨)، والطيالسي (٢٤٤٠)، وأحمد ٢/٢٦٢ و ٣٨٣ و ٤٩٠، والبغوي (١٥٦٢)، وصححه ابن خزيمة (٢٢٥٣)، وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد ١١٢/٢، وعن ابن عمرو عند الحاكم ٥٧٢/٤، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٦/٣٢٤، وزاد نسبه إلى الطبراني، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في «البعث».

متفاوتون في مدة لُبِّيهِمْ في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أَحَكَمِ الْحَاكِمِينَ، ورحمة أرحم الراحمين أن يَخْلُقَ خَلْقاً يُعَذِّبُهُمْ أَبَدَ الْأَبَادِ عَذَاباً سَرْمَداً لا نهايةَ له، وأما أنه يَخْلُقُ خَلْقاً يُنْعِمُ عَلَيْهِمْ، وَيُحْسِنُ إِلَيْهِمْ نَعِماً سَرْمَداً، فَمِنْ مَقْضَى الْحِكْمَةِ، وَالْإِحْسَانِ مُرَادٌ لِدَاتِهِ، وَالْإِنْتِقَامُ مُرَادٌ بِالْعَرَضِ.

قالوا: وما وَرَدَ مِنَ الْخُلُودِ فِيهَا، وَالتَّأْيِيدِ، وَعَدَمِ الْخُرُوجِ، وَأَنْ عَذَابُهَا مُقِيمٌ، وَأَنَّهُ غَرَامٌ، كُلُّهُ حَقٌّ مُسَلَّمٌ، لَا نِزَاعَ فِيهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْخُلُودَ فِي دَارِ الْعَذَابِ مَا دَامَتْ بَاقِيَةً، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْهَا فِي حَالِ بَقَائِهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ. فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الْحَبْسِ وَهُوَ حَبْسٌ عَلَى حَالِهِ، وَبَيْنَ مَنْ يَبْطُلُ حَبْسُهُ بِخَرَابِ الْحَبْسِ وَانْتِقَاضِهِ.

وَمِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِبَقَائِهَا، وَعَدَمِ فَنَائِهَا: قَوْلُهُ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ﴿لَا يُفْتَرُّ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]. ﴿فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَاباً﴾ [النبا: ٣٠] ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾ [البينة: ٨]. ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]. ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَاماً﴾ [الفرقان: ٦٥]، أَي مَقِيماً لازماً.

وقد دَلَّتِ السُّنَّةُ الْمُسْتَفِيضَةُ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ صَرِيحَةٌ فِي خُرُوجِ عَصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ، وَأَنْ هَذَا حُكْمٌ مُخْتَصٌّ بِهِمْ، فَلَوْ خَرَجَ الْكُفَّارُ مِنْهَا، لَكَانُوا بِمَنْزِلَتِهِمْ، وَلَمْ يَخْتَصَّ الْخُرُوجُ بِأَهْلِ الْإِيمَانِ، وَبَقَاءُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ لَيْسَ لِدَاتِهِمَا، بَلْ بِإِبْقَاءِ اللَّهِ لَهُمَا.

وقوله: «وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دُعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طُوبَى لِهَذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَعْمَلِ الشُّوءَ وَلَمْ يُدِرْكُهُ، فَقَالَ: «أَوْغَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ» رواه مسلم وأبو داود والنسائي (١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا [الدهر: ٢-٣]. والمراد: الهداية العامة، وأعمُّ منها الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (٢) [طه: ٥٠].

فالموجودات نوعان: أَحَدُهُمَا مُسَخَّرٌ بطبعه، والثاني مُتَحَرِّكٌ

(١) مسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي ٥٧/٤، وأخرجه ابن ماجه (٨٢)، وأحمد ٤١/٦ و ٢٠٨، والطيالسي (١٥٧٤)، وابن حبان (١٣٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٥٣/٢.

(٢) الهداية نوعان: هداية دلالة ودعوة وتعليم وإرشاد، وهي لجميع الخلق، وهي التي يقدر عليها الرسل وأتباعهم، قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. وهداية توفيق وتثبيت وإعانة للسير في طريق الخير والنجاة، وهذه الهداية خاصة لله لا يشركه فيها أحد من خلقه، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو يختص بها بمقتضى حكمته مَنْ يشاء من عباده، وبها يكون العبد مريداً للحق، مؤثراً له، عاملاً به، وبهذا يجمع بين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فالهداية التي أثبتها للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق، والتي نفاها هي الثانية، التي بمعنى الإعانة والتوفيق. انظر «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٦٠، و«مفردات الراغب».

بإرادته، فهدى الأول لما سخره له طبيعةً، وهدى الثاني هدايةً إراديةً  
تأبغةً لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضره.

ثم قسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:  
نوع لا يُريد إلا الخير، ولا يتأتى منه إرادةٌ سواه، كالملائكة.  
ونوع لا يُريد إلا الشر، ولا يتأتى منه إرادةٌ سواه، كالشياطين.

ونوع يتأتى منه إرادةُ القسمين، كالإنسان، ثم جعله ثلاثةً أصناف:  
صنفًا يغلب إيمانه ومعرفته وعقله هواه وشهوته، فَيَلْتَحِقُ بالملائكة،  
وصنفًا عكسه، فَيَلْتَحِقُ بالشياطين، وصنفًا تغلب شهوته البهيمية عقله،  
فيلتحق بالبهائم.

والمقصود: أنه سبحانه أعطى الوجودين: العيني والعلمي، فكما  
أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة  
على كمال قدرته، وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى  
النَّارِ عَذَابًا مِنْهُ» إلخ. مما يجب أن يُعْلَمَ: أن الله تعالى لا يَمْنَعُ الثَّوَابَ  
إلا إذا منع سَبَبَهُ، وهو الْعَمَلُ الصَّالِحُ، فإنه: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِنْ  
الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾<sup>(١)</sup> [طه: ١١٢].  
وكذلك لا يُعَاقِبُ أَحَدًا إلا بعد حصول سبب العقاب، فإنَّ الله تعالى  
يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾  
[الشورى: ٣٠].

(١) الهضم: النقص، تقول العرب: هضمت لك من حقي، أي: حططت.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْمُعْطِي الْمَانِعُ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ. لكن إذا مَنْ عَلَى الْإِنْسَانِ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا يَمْنَعُهُ مُوجِبُ ذَلِكَ أَصْلًا، بَلْ يُعْطِيهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْقُرْبِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، وَحَيْثُ مَنَعَهُ ذَلِكَ، فَلِإِنتِفَاءِ سَبَبِهِ، وَهُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، لَكِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ حِكْمَةٌ مِنْهُ وَعَدْلٌ، فَمَنْعُهُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ مِنْ حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، وَأَمَّا الْمُسَبِّبَاتُ بَعْدَ وَجُودِ أَسْبَابِهَا، فَلَا يَمْنَعُهَا بِحَالٍ، إِذَا لَمْ تَكُنْ أَسْبَابًا صَالِحَةً، إِمَّا لِفَسَادٍ فِي الْعَمَلِ وَإِمَّا لَسَبَبٍ يُعَارِضُ مُوجِبَهُ وَمُقْتَضَاهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْمُقْتَضَى، أَوْ لَوْجُودِ الْمَانِعِ، وَإِذَا كَانَ مِنْهُ وَعَقُوبَتُهُ مِنْ عَدَمِ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَهُوَ لَمْ يُعْطِ ذَلِكَ ابْتِدَاءً<sup>(١)</sup> حِكْمَةٌ مِنْهُ وَعَدْلًا، فَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْحَالَيْنِ، وَهُوَ الْمَحْمُودُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كُلُّ عَطَاءٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ عَقُوبَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، فَإِنَّهُ تَعَالَى حَكِيمٌ يَضَعُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا الَّتِي تَصْلُحُ لَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ<sup>(٢)</sup>﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ

(١) فِي (أ) وَ(ب) فَوْقَ كَلِمَةِ «ابْتِدَاءٍ»: «ابْتِلَاءٍ» وَفَوْقَهَا فِي (أ): «ظ»، وَفِي هَامِشٍ (د): الظَّاهِرُ ابْتِلَاءٌ أَوْ ابْتِدَاءٌ، وَفِي (ج): ابْتِدَاءٌ ابْتِلَاءٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: رِسَالَاتُهُ بِالْجَمْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَا سَوَى ابْنِ كَثِيرٍ وَحَفْصٍ مِنَ الْقُرَاءِ، وَأَمَّا هُمَا، فَقَرَأَا: «رِسَالَتَهُ» بِالتَّوْحِيدِ. «حُجَّةُ الْقُرْآنِ» ص ٢٧٠، «الْكَشْفُ» ١/٤٤٩ - ٤٥٠، «زَادَ الْمَسِيرَ» ٣/١١٨.

بِالشُّكْرِينَ ﴿[الأنعام: ٥٣]﴾. ونحو ذلك. وسيأتي لهذا زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قوله: والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يوصف المخلوق به [تكون] مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكين وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلّق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلى قسمين<sup>(١)</sup> — كما ذكره الشيخ رحمه الله —، هو<sup>(٢)</sup> قول عامة أهل السنة، وهو الوسط، وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفة من أهل السنة، فقالوا لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي يكون بها الفعل لا بُدَّ أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات، فقد تتقدم الأفعال، وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى:

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١٢٩/٨ - ١٣١ و ٣٧١ - ٣٧٦ و ٤٧٩ - ٤٨٠، و«درء تعارض العقل والنقل» ٦٠/١ - ٦٣.

(٢) في (ب): «وهو» بزيادة الواو، وهو خطأ.

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ<sup>(١)</sup> الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾  
[آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحجُّ على المستطيع، فلو لم يستطع إلا مَنْ  
حجَّ، لم يَكُنِ الحجُّ قد وَجَبَ إلا على مَنْ حجَّ، ولم يُعاقب أحد على  
ترك الحج! وهذا خلافُ المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].  
فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان مَنْ لم يتَّقِ الله لم يستطع  
التقوى، لم يَكُنْ قد أوجب التقوى إلا على مَنْ اتقى، ولم يُعاقب من  
لم يتق! وهذا معلومُ الفساد.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾  
[المجادلة: ٤]. والمرادُ منه استطاعة الأسبابِ والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه مِنْ قولِ المنافقين: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا  
مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. وكَذَّبهم في ذلك القول، ولو كانوا أرادوا  
الاستطاعة التي هي حَقِيقَةُ قدرة الفعل، ما كانوا بنفسيهم عن أنفسهم  
كاذبين، وحيث كَذَّبهم دلَّ أَنَّهُم أرادوا بذلك المرض، أو فَقَدَ المال،  
على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾  
[التوبة: ٩١]، إلى أن قَالَ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ  
أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا  
أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمرادُ استطاعةُ

٢٦٥

(١) في الأصل (حَجُّ) بفتح الحاء، وهي قراءة أبي عمرو، وأكثر القراء، وقرأ حمزة،  
والكسائي وحفص عن عاصم: بكسرهما، وهما لغتان: الفتح لأهل الحجاز وبني أسد،  
والكسر لغة أهل نجد. انظر «زاد المسير» و«حجة القراءات» ص ١٧٠.



الآلات والأسباب. ومن ذلك قوله<sup>(١)</sup> ﷺ لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(٢)</sup>. وإنما نفى استطاعة الفعل معها.

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ، فقد ذكروا فيها قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، والمراد نَفْيُ حَقِيقَةِ الْقُدْرَةِ، لَا نَفْيُ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، لِأَنَّهَا كَانَتْ ثَابِتَةً. وسيأتي لذلك زِيَادَةٌ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمُ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ مُوسَى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]. والمراد منه<sup>(٣)</sup> حَقِيقَةُ قُدْرَةِ الصَّبْرِ، لَا أَسْبَابُ الصَّبْرِ<sup>(٤)</sup> وآلاته، فَإِنْ تِلْكَ كَانَتْ ثَابِتَةً لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَاتَبَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا يُلَامُ مَنْ عَدِمَ آلَاتِ الْفِعْلِ وَأَسْبَابَهُ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يُلَامُ مَنْ امْتَنَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ لِتَضْيِيعِهِ قُدْرَةَ الْفِعْلِ، لِاشْتِغَالِهِ بِغَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ أَوْ شَغْلِهِ بِهَا بِضِدِّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا حِينَ الْفِعْلِ، يَقُولُونَ: إِنْ الْقُدْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِلضَّدِينِ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْمَقَارَنَةَ لِلْفِعْلِ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِذَلِكَ الْفِعْلِ، وَهِيَ مُسْتَلْزِمَةٌ لَهُ، لَا تَوْجَدُ بِدُونِهِ.

---

(١) في (ب): قول النبي.

(٢) في الأصول: «فعلى الجنب» والحديث أخرجه البخاري (١١١٧)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، وأحمد ٤/٤٢٦، وابن الجارود (٢٣١)، والدارقطني ١/٣٨٠، والبخاري (٩٨٣)، والخطيب في «تاريخه» ٦/٢٤، وابن خزيمة (٩٧٩)، والبيهقي ٢/٣٠٤ و ٣٠٥.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

وما قالته القَدَرِيَّةُ بناءً على أصلهم الفاسد وهو إقْدَارُ اللَّهِ للمؤمن والكافر، والبر والفاجر، سواءً، فلا يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ خَصَّ الْمُؤْمِنَ الْمُطِيعَ بِإِعَانَةٍ حَصَلَ بِهَا الْإِيمَانُ، بل هذا بنفسه رَجَحَ الطَّاعَةَ، وهذا بنفسه رَجَحَ المعصية! كالوالد الذي أعطى كُلَّ واحدٍ من بنيه سيفاً، فهذا جاهد به في سبيلِ الله، وهذا قطع به الطريق.

وهذا الْقَوْلُ فاسِدٌ باتفاق أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة المبتئين للقدر، فإنهم متفقون على أن الله على عبده المطيع نِعْمَةٌ دينيةٌ، خصَّه بها دُونَ الكافر، وأنه أعانَه على الطاعة إعانةً لم يُعِنْ بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فالقدرية يقولون: هذا التَّحْيِيْبُ والتزيينُ عَامٌّ في كُلِّ الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائلِ الْحَقِّ، والآية تقتضي أن هذا خاصٌّ بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. والكُفَّارُ ليسوا راشدين، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وأمثالُ هذه الآية في القرآن كثير، يُبَيِّنُ أنه سبحانه هدى هذا وأضلَّ هذا. قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]. وسيأتي لهذه المسألة زِيَادَةٌ بيانٍ، إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

٢٦٦

وأيضاً فَقَوْلُ الْقَائِلِ: يُرَجِّحُ بِلَا مُرَجِّحٍ. إن كان لِقَوْلِهِ: «يرجح»

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢٦/١ - ٣١.

معنى زائد على الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد، كان حال الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح! وهذا مكابرة للعقل!! فلما كان أصل قول القدرية: إن فاعل الطاعات وتاركها<sup>(١)</sup> كلاهما في الإعانة والإقذار سواء امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه، لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للترك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى، وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل قطعاً، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل، فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة.

لكن صار أهل الإثبات هنا حزينين: حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظناً منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظناً من بعضهم أن القدرة عرض، فلا تبقى زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل.

والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند

(١) في (أ) و(د): وتاركها، وهو سبق قلم.

من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله مَنْ ليس معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز، كما تقدم.

وأيضاً: فالاستِطاعةُ المشروطةُ في الشرع أخص من الاستِطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستِطاعةَ الشرعية قد تكون ما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه، فالشارع يسر على عباده، ويريد بهم اليسر، ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع، لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعاً، فالشارع لا ينظر في الاستِطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة، لم تكن هذه استِطاعةً شرعيةً، كالذي يقدر على الحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين<sup>(١)</sup> مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك. فإذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز؟!

ولكن هذه الاستِطاعة — مع بقائها إلى حين الفعل — لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية، لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تُقارن، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لا يتم إلا بقوة وإرادة، والاستِطاعة المقارنة يدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة، فالله تعالى

(١) في (ب): شهرين.

يَأْمُرُ بِالْفِعْلِ مِنْ لَا يُرِيدُهُ، لَكِنْ لَا يَأْمُرُ بِهِ مَنْ لَوْ أَرَادَهُ، لَعَجَزَ عَنْهُ. وَهَكَذَا أَمَرَ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، فَالْإِنْسَانُ يَأْمُرُ عَبْدَهُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ الْعَبْدُ، لَكِنْ لَا يَأْمُرُهُ بِمَا يَعِجُزُ عَنْهُ الْعَبْدُ، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِرَادَةُ الْجَازِمَةُ وَالْقُوَّةُ التَّامَّةُ، لَزِمَ وُجُودُ الْفِعْلِ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَنِي تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ، فَإِنْ مِنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ، يَقُولُ: كُلُّ كَافِرٍ وَفَاسِقٍ قَدْ كُفِّ مَا لَا يُطِيقُ، وَمَا لَا يُطَاقُ يُفَسِّرُ بِشَيْئَيْنِ: بِمَا لَا يُطَاقُ لِلْعَجْزِ عَنْهُ، فَهَذَا لَمْ يُكَلِّفْهُ اللَّهُ أَحَدًا، وَيُفَسِّرُ بِمَا لَا يُطَاقُ لِلِاشْتِغَالِ بِضِدِّهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّكْلِيفُ، كَمَا فِي أَمْرِ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَإِنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، فَلَا يَأْمُرُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ الْأَعْمَى بِنَقْطِ الْمَصَاحِفِ! وَيَأْمُرُهُ إِذَا كَانَ قَاعِدًا أَنْ يَقُومَ، وَيُعَلِّمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِالضَّرُورَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ.

ش: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية<sup>(٢)</sup>.

فزعمت الجبرية - رئيسهم الجهم بن صفوان الترمذي -<sup>(٣)</sup>: أَنْ أَعْمَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ وَهُمْ فَاعِلُونَ لَهَا حَقِيقَةً  
التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يُضَافُ الشيء إلى محله دُونَ ما يُضَافُ إلى مُحَصِّلِهِ!.

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إِنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ

(١) وانظر «مجموع الفتاوى» ٢٩٠/٨ - ٣٠٢ و ٤٦٨ - ٤٧٤.

(٢) انظر «شفاء العليل» ص ٤٩ - ٥٤.

(٣) وينسب أيضاً: السمرقندي.

٢٦٨ الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى ! واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يَقْدِرُ على أفعال العباد أم لا؟!

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى مُنفَرِدٌ بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه، فالجبرية غلّوا في إثبات القدر، فنّفوا صنْع العبد أصلاً، كما غلّت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا، والقدريّة نفاه القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتت خالقين، وهم أثبتوا خالقين!!

وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه<sup>(١)</sup> من الحق بإذنه، والله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إلى صراطٍ مستقيم. فكلُّ دليلٍ صحيح يُقيمه الجبريُّ، فإنما يَدُلُّ على أن الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، وأنه على كُلِّ شيءٍ قدير، وأن أفعال العباد من جُملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يَدُلُّ على أن العبد ليس بفاعلٍ في الحقيقة ولا مُريدٍ ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش، وهبوب الرياح، وحركات الأشجار.

وكلُّ دليلٍ صحيح يقيمه القَدْرِيُّ، فإنما يَدُلُّ على أن العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأنه مريدٌ له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يَدُلُّ على أنه غَيْرُ مقدورٍ لله تعالى، وأنه واقعٌ بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضمنت ما مع كُلِّ طائفةٍ منهما من الحق إلى حقِّ الأخرى،

---

(١) سقطت من (ب).

فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزل، من عموم قدرة الله ومشيتته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقةً، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يُصدّق بعضه بعضاً. ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تكافؤ وتتساقط، ويُستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أُبين أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل.

فمما استدلت<sup>(١)</sup> به الجبرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]. فنفي الله عن نبيه الرمي، وأثبتته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صُنع للعبد. قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ»، قالوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»<sup>(٢)</sup>.

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ

(١) في (ب): استدل.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢/٢٥٦ من حديث أبي هريرة، وأخرجه عنه أيضاً البخاري (٥٦٧٣) و(٦٣٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢٠١)، وأحمد ٢/٢٣٥ و٢٥٦ و٢٦٤ و٣٢٦ و٣٤٤ و٣٨٦ و٣٩٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٦٦ و٤٧٣ و٤٨٢ و٤٨٨ و٤٩٥ و٥٠٩ و٥١٤ و٥١٩ و٥٢٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦١)، والبخاري (٤١٩٢) و(٤١٩٣) و(٤١٩٤). وأخرجه من حديث عائشة البخاري (٦٤٦٤) و(٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨)، وأحمد ٦/١٢٥، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٦٩/١٢. وأخرجه من حديث جابر مسلم (٢٨١٧)، وأحمد ٣/٣٣٧ و٣٦٢، والدارمي ٢/٣٠٥ - ٣٠٦، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمد ٣/٥٢.

الْخَالِقِينَ ﴿[المؤمنون: ١٤]﴾. قالوا: والجزاء مرتَّب على الأعمال ترتیب العِوَضِ، كما قال تعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] و [الأحقاف: ١٤] و [الواقعة: ٢٤] ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(١)</sup> [الأنفال: ١٧]، فهو دليلٌ عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعلم أن المَثْبُتَ غَيْرُ الْمُنْفِي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء، فابتدأوه الحذف، وانتهأوه الإصابة، وكُلُّ منهما يُسَمَّى رمياً، فالمعنى حينئذ - والله تعالى أعلم - : وما أصبَتْ إِذْ حَذَفَتْ، ولكنَّ الله أصاب، وإِلا فطَرْدُ قولهم: وما صليتَ إِذْ صليتَ، ولكن الله صلى! وما صُمْتُ إِذْ صُمْتُ! وما زنيتَ إِذْ زنيتَ! وما سَرَقْتُ إِذْ سَرَقْتُ!! وفسادُ هذا ظاهر.

وأما ترتُّبُ الجزاءِ على الأعمال، فقد ضَلَّتْ فيه الجبريةُ والقدريةُ،

---

(١) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» ٤٢٦/٣: هذه الآية نزلت في شأن رميه صلى الله عليه وسلم المشركين يوم بدر يقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه صلى الله عليه وسلم، مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا قوله في الآية نفسها: ﴿فَلَمْ يَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، فأخبر أنه هو وحده الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة لدفع المشركين، وتولى دفعهم وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصر مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين. وانظر «الطبري» ٤٤١/١٣ - ٤٤٥.



وَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وله الحمد والمنة، فإن الباء التي في النفي غيرُ  
الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ  
بِعَمَلِهِ» بَاءُ الْعَوْضِ، وهو أن يكونَ العملُ كالثمن لدخول الرجل إلى  
الجنة، كما زَعَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ أنَ الْعَامِلَ يَسْتَحِقُّ<sup>(١)</sup> دخولَ الجنة على ربِّه  
بِعَمَلِهِ! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ  
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ١٧] ونحوها، بَاءُ السَّبَبِ، أي:  
بسببِ عملكم، والله تعالى هو خالق الأسبابِ والمسببات، فرجع الكلُّ  
إلى محض فضل الله ورحمته<sup>(٢)</sup>.

وأما استدلالُ الْمُعْتَزَلَةِ بقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ  
الْمُخْلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فمعنى الآية: أحسن المصوِّرين  
المقدِّرين، و«الخلق» يُذَكَّرُ وَيُرَادُّ بِهِ التَّقْدِيرُ، وهو المُرَادُّ هُنَا، بِدَلِيلِ  
قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] و[الزمر: ٦٢] أي:  
اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ، فَدَخَلَتْ أَفْعَالُ الْعِبَادِ فِي عَمُومِ: «كُلِّ»  
وَمَا أَفْسَدَ قَوْلُهُمْ فِي إِدْخَالِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي عَمُومِ: «كُلِّ» الَّذِي  
هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا! وَأَخْرَجُوا أَفْعَالَهُمْ  
الَّتِي هِيَ مَخْلُوقَةٌ مِنْ عَمُومِ: «كُلِّ»!! وَهَلْ يَدْخُلُ فِي عَمُومِ: «كُلِّ» إِلَّا  
مَا هُوَ مَخْلُوقٌ؟! فَذَاتُهُ الْمُقَدَّسَةُ وَصِفَاتُهُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي هَذَا الْعَمُومِ،  
وَدَخَلَ سَائِرُ الْمَخْلُوقَاتِ فِي عَمُومِهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ  
وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. وَلَا نَقُولُ: لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> «مَا» مُصَدِّرِيَّةٌ، أَيْ:

(١) في (ب): مستحق.

(٢) انظر «جامع الرسائل» ص ١٤٦ - ١٥٢ لشيخ الإسلام، و«حادي الأرواح» ص ٦١  
لابن القيم.

(٣) في مطبوعة مكة: إن.

خلقكم وعملكم؛ إذ سياق الآية ياباه، لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالى، لم يكن المنحوت مخلوقاً له، بل الخشب أو الحجر لا غير، وذكر أبو الحسين البصري<sup>(١)</sup> إمام المتأخرين من المعتزلة: أن العلم بأن العبد يحدث فعله ضروري، وذكر الرازي أن افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده، ويمتنع عند عدمه ضروري، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري، ثم ادعاء<sup>(٢)</sup> كل منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة، غير مسلم، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق، فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا \* فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]. فقله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ إثباتاً للقدر بقوله: فألهمها، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية، وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا \* وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠] - إثبات أيضاً لفعل العبد، ونظائر ذلك كثيرة.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٣٦/١٦ - ٢٤٤. وأبو الحسين البصري: هو شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلامية، محمد بن علي بن الطيب، كان فصيحاً بليغاً، عذب العبارة، يتوقد ذكاءً، وله اطلاع كبير، له كتاب «المعتمد» في أصول الفقه، توفي سنة (٤٣٦هـ). مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (٣٩٣).

(٢) في (ب): ادعى.

وهذه شبهة أخرى من شبه القوم التي فرقتهم، بل مزقتهم كُلَّ ممزَّق، وهي: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحُكْمُ على قولكم بأن الله يُعَذِّبُ المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم<sup>(١)</sup>؟ فأين العَدْلُ في تعذيبهم على ما هو خَالِقُهُ وَفَاعِلُهُ فيهم؟ وهذا السؤال لم يزل مطروحاً في العالم على ألسنة الناس، وكل منهم يَتَكَلَّمُ في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تَفَرَّقَتْ بهم الطُّرُقُ: فطائفةٌ أخرجت أفعالهم عن قُدْرَةِ الله تعالى، وطائفةٌ أنكرت الحُكْمَ<sup>(٢)</sup> والتعليل، وسدَّتْ بابَ السُّؤال، وطائفةٌ أثبتت كَسْباً لا يُعقل! جعلت الثواب [والعقاب] عليه، وطائفةٌ التزمت لأجله وُقُوعَ مقدورٍ بين قَادِرَيْنِ<sup>(٣)</sup>، ومفعولٍ بين فَاعِلَيْنِ! وطائفةٌ التزمت الجَبَر، وأن الله يُعَذِّبُهم على ما لا يقدرون عليه! وهذا السؤال هو الذي أوجب هذا التفرُّقَ والاختلاف.

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يُبتلى به العبدُ من الذنوب الوجودية، وإن<sup>(٤)</sup> كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبةٌ له على ذنوب قبلها، فالذنب يُكْسِبُ الذنب، ومن عقابِ السيئة السيئة بعدها، فالذنوبُ كالأمراضِ التي يُورِثُ بعضها بعضاً.

يبقى أن يُقَالَ: فالكَلَامُ في الذنب الأولِ الجالبِ لما بعده من الذنوب. يقال: هو عَقُوبَةٌ أيضاً على عدم فعل ما خُلِقَ له، وفُطِرَ عليه، فإنَّ الله سبحانه خلقه لعبادته وَحْدَهُ لا شريك له، وفَطَرَهُ على محبته،

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ١/ ٣٢٥ - ٣٣٠، و«مجموع الفتاوى» ١٤ / ٣٣١ - ٣٣٧.

(٢) في «مختصر الصواعق»: «الحكمة» وهما بمعنى.

(٣) تحرف في الأصول إلى: «مقدورين قادرين»، والمثبت من «مختصر الصواعق» ١/ ٣٢٥.

(٤) سقطت الواو من (ب).

وتأله، والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿فَاقُمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]. فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه، عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعلُه من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ \* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿ [ص: ٨٢ - ٨٣]. وقال الله عز وجل: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ \* إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴿ [الحجر: ٤١ - ٤٢]. والإخلاص: خلوص القلب من تأله ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكّن منه الشيطان. وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك، تمكّن منه بحسب<sup>(١)</sup> فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً في هذه الحال عقوبة له على عدم هذا الإخلاص، وهي محض العدل.

فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يُضاف إلى الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلى الله سبحانه، كما قال ﷺ في حديث الاستفتاح: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»<sup>(٢)</sup>.

وكذا في حديث الشفاعة يوم القيامة، حين يقول له الله:

(١) في (ب): حسب.

(٢) قطعة من حديث صحيح تقدم في ص ١٦٢.

يا محمد، فيقول: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»<sup>(١)</sup>.

وقد أخبر الله تعالى أن تسليط الشيطان إنما هو على الذين يتولَّونه والذين هم به مشركون، فلما تولَّوه دونَ الله وأشركوا به معه، عُوقِبُوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبةً خلَّوُا القلب وفراغه من الإخلاص، فإلهامه البِرِّ والتقوى ثمرةً هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهامُ الفجور عقوبةً على خلَّوه من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هذا الترك أمراً وجودياً، عاد السؤال جذعاً، وإن كان أمراً عدمياً، فكيف يُعاقَبُ على العَدَمِ المحض؟

قيل: ليس هنا تركٌ هو كفُّ النفس ومنعها عما تُريده وتُحبُّه، فهذا قد يُقال: إنه أمر وجودي، وإنما هنا<sup>(٢)</sup> عدمٌ وخلُّو من أسباب الخير، وهذا العَدَمُ هو محضُ خلَّوها مما هو أنفعُ شيءٍ لها، والعقوبةُ على الأمر

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البزار (٣٤٦٢) من طريق محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة قال: يجمع الناس في صعيد واحد، ولا تكلم نفس، فأول من — أحسبه قال — يتكلم محمد ﷺ، فيقول: لبَّيك وسعديك والخير في يديك، والشر ليس إليك، والمهدي من هديت، وعبدك بين يديك، وبك، وإليك، ولا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، تباركت وتعاليت، سبحانك رب البيت، فهذا قوله: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾.

قال الهيثمي في «المجمع» ٣٧٧/١٠: رواه البزار عن حذيفة موقوفاً، ورجاله رجال الصحيح، والطبراني في «الأوسط» عنه مرفوعاً، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات، وفي وصفه ليث بن أبي سليم بالتدليس وقفة، فإننا لا نعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل وصفه بذلك، وإنما هو شيء الحفظ. ومن طريق ليث بن أبي سليم أخرجه الحاكم أيضاً ٥٧٣/٤.

(٢) في (ب): هو.

العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسول. فله في عقوبتان:

٢٧٢ إحداهما: جعله مذنباً خاطئاً، وهذه عقوبة عدم إخلاصه وإنابته وإقباله على الله، وهذه العقوبة قد لا يحسّ بألمها ومضرّتها لموافقتها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات، وقد قرّن الله تعالى بين هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الأولى، ثم قال: ﴿وَحَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤]، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يُمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يُخلَق ذلك في قلوبهم، ويَجْعَلَهُم مخلصين له، منيين إليه، محبين له وحده؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها؟ قيل: لا، بل هو محض منته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه.

فإن قيل: فإذا لم يُخلَق ذلك في قلوبهم، ولم يُوفَّقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال، وكان منعهم منه ظلماً، ولزمكم القول: بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرّمه الربُّ

على نفسه، وأوجبَ على نفسه خلافه، وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنته عليه، لم يكن ظالماً بمنعه، فَمَنعُ الحقِّ ظلم، وَمَنعُ الفضل والإحسان عَدْلٌ، وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسنُ المَنانُ بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق<sup>(١)</sup> إحساناً ورحمةً، فهلاً كان العملُ له والغلبة، كما أن رحمته تغلبُ غضبه؟

قيل: المَقْصُودُ في هذا المقام بيانُ أن هذه العقوبة المترتبة على هذا المنع، والمنع المستلزم للعقوبة، ليس بظلمٍ، بل هو محض العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديمَ العَدْلِ على الفضل في بعض المَحَالِّ؟ وهلاً سَوَّى بَيْنَ العباد في الفضل؟ وهذا السؤالُ حَاصِلُهُ: لِمَ تَفْضَلُ على هذا وَلَمْ يَفْضَلْ على الآخر؟ وقد تولى الله سبحانه الجوابَ عنه بقوله: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]. وقوله: ﴿لِكَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]. ولَمَّا سَأَلَهُ الْيَهُودُ والنصارى عن تخصيصِ هذه الأمة بأَجْرَيْنِ وإعطائهم هُم أجراً أجراً قال: «هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئاً؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»<sup>(٢)</sup> وليس في الحكمة إطلاغُ كُلِّ فردٍ من أفرادِ الناسِ على

(١) في (ب): التوفيق والعطاء.

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٧) و(٢٢٦٨) و(٢٢٦٩) و(٣٤٥٩) و(٥٠٢١) و(٧٤٦٧) و(٧٥٣٣)، والترمذي (٢٨٧١)، وأحمد ٦/٢ و١١١ و١٢١ و١٢٩، والبراهرمزي في «الأمثال» ص ٥٩، والطيالسي (١٨٢٠) من حديث ابن عمر.

كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأمل أحوال محال ذلك، استدل بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيص، قالوا: ﴿أَهْؤَلَاءَ مَنِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ بَيِّنَاتٍ؟﴾ قال تعالى مجيباً لهم: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. فتأمل هذا الجواب، تر في ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة، فتثمر بالشكر من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

العبد فاعل لفعله حقيقة ولكن مخلوق لله  
فإن قيل: إذا حكمتُم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذا لا فعل للعبد أصلاً؟ قيل: العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقة، قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦]، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كون العبد فاعلاً، فأفعاله نوعان:

نوعٌ يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفة له، ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية. والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له. ولهذا أنكر السلف الجبر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلا مع



الإكراه، يقال: للأب ولاية إجبار البكر الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيب البالغ<sup>(١)</sup>، أي: ليس له أن يُزوّجها مكرهة.

والله تعالى لا يُوصَفُ بالإجبار بهذا الاعتبار، لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قَادِرٌ أن يجعله مختاراً، بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشجَّ عبد القيس: «إِنَّ فِيكَ خَلْتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ» فَقَالَ: أَخْلَقْتَنِي تَخَلَّقْتُ بِهِمَا؟ أَمْ خُلِقْتَنِي جُبِلْتُ عَلَيْهِمَا؟ فَقَالَ: «بَلْ خُلِقْتَنِي جُبِلْتُ عَلَيْهِمَا» فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ [ورسوله]<sup>(٢)</sup> والله تعالى

(١) انظر بسط المسألة في «المغني» ٤٨٧/٦ - ٤٨٩.

(٢) حديث صحيح أخرجه بتمامه أبو داود (٥٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٥٣١٣) من طريق أم أبان بنت الوازع بن زارع، عن جدها زارع... وروى طرفاً منه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٥)، وفي «التاريخ» ٤٤٧/٣. ورجاله ثقات خلا أم أبان، فإنها لا تُعرف بجرح ولا تعديل. وزارع: هو ابن عامر العبدي من عبد القيس عداده في أعراب البصرة، وفد على النبي ﷺ مع الأشج.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٧) من طريق قيس بن حفص، حدثنا طالب بن حجير العبدي، حدثني هود بن عبد الله بن سعد، سمع جده مَزِيْدَةَ العبدي، قال: جاء الأشج... وسنده حسن في الشواهد، وهو في مسند أبي يعلى ٢/٣١٩، و«معجم الطبراني الكبير» ٨١٢/٢٠، وانظر «مجمع الزوائد» ٣٨٨/٩. وأخرجه أحمد ٢٠٦/٤، وأبو يعلى فيما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» ١١٧/١ من طريقين، عن يونس بن عبيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن الأشج بن عبد القيس، قال: قال لي رسول الله ﷺ... وأورده الهيثمي في «المجمع» ٣٨٧/٩ - ٣٨٨ عن أحمد، وقال: رجاله رجال الصحيح إلا أن ابن أبي بكرة لم يدرك الأشج.

وفي حديث ابن عباس الطويل أَنَّ النبي ﷺ قال لأشجَّ عبد القيس: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ» أخرجه مسلم (١٧) (٢٥)، والترمذي (٢٠١١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٦)، وابن منده في «الإيمان» (١٥٢)، والطبراني في «الصغير» ١١/٢، والخطيب في «تاريخه» ٢٧٩/٥، وأخرجه من حديث أبي سعيد =

إنما يُعَذَّبُ عَبْدُهُ عَلَى فِعْلِهِ الْإِخْتِيَارِيِّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعِقَابِ عَلَى الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ وَغَيْرِ الْإِخْتِيَارِيِّ مُسْتَقَرٌّ فِي الْفِطْرِ وَالْعُقُولِ.

وَإِذَا قِيلَ: خَلَقَ الْفِعْلُ مَعَ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ ظُلْمٌ؟! كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَ أَكَلَ السُّمِّ، ثُمَّ حَصُولُ الْمَوْتِ بِهِ ظُلْمٌ!! فَكَمَا أَنَّ هَذَا سَبَبٌ لِلْمَوْتِ<sup>(١)</sup>، فَهَذَا سَبَبٌ لِلْعُقُوبَةِ، وَلَا ظُلْمَ فِيهِمَا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ فِعْلٌ لَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَفْعُولٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَيْسَ هُوَ نَفْسَ فِعْلِ اللَّهِ، فَفَرْقٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالْخَلْقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: «وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ وَكَسْبُ مِنَ الْعِبَادِ» أَثَبَتْ لِلْعِبَادِ فِعْلاً وَكَسَباً، وَأَضَافَ الْخَلْقَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالْكَسْبُ: هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَعُودُ عَلَى فَاعِلِهِ مِنْهُ نَفْعٌ أَوْ ضَرَرٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قَوْلُهُ: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ. وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ،

= الخلدري كذلك، مسلم (١٨)، وأحمد ٢٣/٣. وقول الشيخ ناصر الدين الألباني في تخريجه لرواية الشارح: أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس، وهم منه كما ترى.

(١) في (ب): الموت.

(٢) جملة: «ولا تحول لأحد» سقطت من (ب).

وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ش: فقلوه: «لَمْ يُكَلِّفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ» قال تعالى: التكليف بحسب الطاقة ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢] و[الأعراف: ٤٢] و[المؤمنون: ٦٢].

وعن<sup>(١)</sup> أبي الحسن الأشعري أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً<sup>(٢)</sup>، ثم تَرَدَّدَ أصحابه أنه: هل ورد به الشرع أم لا؟ واحتج مَنْ قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يُؤْمِنُ، وأنه<sup>(٣)</sup> سيصلى ناراً ذاتَ لهب، فكان مأموراً بأن يُؤْمِنَ بأنه لا يُؤْمِنُ، وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال.

والجوابُ عن هذا بالمنع، فلا نُسَلِّمُ أنه مأمورٌ بأن يُؤْمِنَ بأنه لا يُؤْمِنُ، والاستطاعة التي بها يَقْدِرُ على الإيمان كانت حَاصِلَةً، فهو غيرُ عاجزٍ عن تحصيل الإيمان، فما كُلفَ إلا ما يُطِيقُهُ كما تقدَّم في تفسير الاستطاعة. ولا يَلْزَمُ قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]. مع عَدَمِ علمهم بذلك، ولا للمصورين يومَ القيامة: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»<sup>(٤)</sup>، وأمثال ذلك، لأنه ليس بتكليفٍ طَلَبِ فعلٍ يَثَابُ فاعِلُهُ، ويُعاقَبُ تاركُهُ، بل هو خطابٌ تعجيز.

(١) في مطبوعة مكة: وعند.

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/٦٠ - ٦٥، و«مجموع الفتاوى» ٣/٣١٨ - ٣٢٦.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥١) و(٧٥٥٨) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم» وأخرجه مسلم (٢١٠٨)، والنسائي ٨/٢١٥، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٦/٦٦، وأخذ =

وكذا لا يَلْزَمُ دُعَاءُ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لِأَن تَحْمِيلَ مَا لَا يُطَاقُ لَيْسَ تَكْلِيفًا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ جَبَلًا لَا يُطِيقُهُ فَيَمُوت. وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: أَي: لَا تُحَمِّلُنَا مَا يَثْقُلُ عَلَيْنَا أَدَاؤُهُ وَإِنْ كُنَّا مُطِيقِينَ لَهُ عَلَى تَجَشُّمٍ وَتَحْمُلٍ مَكْرُوهٍ، قَالَ: فَخَاطَبَ الْعَرَبَ عَلَى حَسَبِ مَا تَعَقَّلَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَقُولُ لِلرَّجُلِ يُبْغِضُهُ: مَا أَطِيقُ النَّظَرَ إِلَيْكَ، وَهُوَ مُطِيقٌ لِدَلِّكَ، لَكِنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ أَنْ يُكَلِّفَهُ بِحَمْلِ جَبَلٍ بِحَيْثُ لَوْ فَعَلَ يَثَابُ، وَلَوْ امْتَنَعَ يُعَاقَبُ، كَمَا أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَنَّهُ لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْمَمْتَنِعِ عَادَةً، دُونَ الْمَمْتَنِعِ لِدَاتِهِ، لِأَن ذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ، فَلَا يُعْقَلُ الْأَمْرُ بِهِ، بِخِلَافِ هَذَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَا لَا يُطَاقُ لِلْعَجْزِ عَنْهُ لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ، بِخِلَافِ مَا لَا يُطَاقُ لِلِاشْتِغَالِ بِضِدِّهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ. وَهَؤُلَاءِ مُوَافِقُونَ لِلْسَّلَفِ وَالْأُئِمَّةِ فِي الْمَعْنَى، لَكِنْ كَوْنُهُمْ جَعَلُوا مَا يَتْرَكُهُ الْعَبْدُ لَا يُطَاقُ لِكُونِهِ تَارِكًا لَهُ مُشْتَغَلًا بِضِدِّهِ، بِدَعْوَةٍ فِي الشَّرْعِ وَاللُّغَةِ، فَإِنَّ مَضْمُونَهُ أَنَّ فِعْلَ مَا لَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ لَا يُطِيقُهُ!.

وَهُمُ التَّزَمُوا هَذَا، لِقَوْلِهِمْ<sup>(١)</sup>: إِنْ الطَّاقَةُ - الَّتِي هِيَ الْإِسْطَاعَةُ وَهِيَ الْقُدْرَةُ - لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ! فَقَالُوا: كُلُّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فِعْلًا، فَإِنَّهُ

---

= ٤/٢ و ٢٠ و ٢٦ و ٥٥ و ١٤١. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢١٠٥) وَ (٣٢٢٤) وَ (٥١٨١) وَ (٥٩٥٧) وَ (٥٩٦١) وَ (٧٥٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢١٠٧) (٩٦)، وَمَالِكٌ ٩٦٧/٢، وَأَحْمَدُ ٧٠/٦ و ٨٠ و ١٠١ و ١٢٦ و ١٣٩ و ١٤١ و ٢٢٣ و ٢٤٦، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٥١)، وَالتَّيَالِسِيُّ (١٤٢٥)، وَالنَّسَائِيُّ ٢١٥/٨ - ٢١٦. (١) فِي (ب): بِقَوْلِهِمْ.

لا يُطِيقُهُ! وهذا خلافُ الكتابِ والسنة وإجماعِ السلف، وخلافُ ما عليه عامة العقلاء، كما تقدّمت الإشارةُ إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يَكُونُ إلا مقارناً للفعل، فذاك ليس شرطاً في التكليف، مع أنه في الحقيقة إنما هناك إرادة الفعل. وقد يحتجّون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]. وليس في ذلك إرادة ما سمّوه استطاعةً، وهو ما لا يَكُونُ إلا مع الفعل، فإنَّ اللهَ ذمَّ هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السَّمْعَ، ولو أراد بذلك المقارنَ، لكانَ جميعُ الخلقِ لا يستطيعون السَّمْعَ قبل السَّمْعِ! فلم يَكُنْ لتخصيصِ هؤلاء بذلك معنى، ولكن هؤلاء - لبغضهم الحقَّ وثقله عليهم، إما حسداً لصاحبه، وإما اتباعاً للهوى - لا يستطيعون السَّمْعَ. وموسى عليه السلام لا يستطيع الصَّبْرَ، لمخالفة ما يراه إظهارِ الشرع، وليس عنده منه عِلْمٌ. وهذه لغةُ العربِ وسائر الأمم، فمن يُبْغِضُ غيره يقال: إنه لا يَسْتَطِيعُ الإحسانَ إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عُقوبته، لِشِدَّةِ محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنَّه حتى يموت، والمرادُ الضرب الشديد، وليس هذا عذراً، فلولم يأمر العبادُ إلا بما يهونونه، لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

٢٧٦

وقوله: «ولا يُطِيقُونَ إلا ما كَلَّفَهُم به» إلى آخر كلامه. أي: ولا يُطِيقُونَ إلا ما أقْدَرَهُم عليه. وهذه الطاقة هي التي مِنْ نَحْوِ التوفيق، لا التي مِنْ جهة الصحة والتوسُّع والتَمَكُّنِ وسلامة الآلات، ولا حول ولا قوة إلا بالله» دليلٌ على إثبات القَدْرِ، وقد فسرها الشيخ بعدها،

ولكن في كلام الشيخ إشكال، فإن التكليف لا يُستعمل بمعنى الإقذار وإنما يُستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «لا يُكلفهم إلا ما يُطيعون، ولا يُطيعون إلا ما كلفهم» وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك، لأنهم يُطيعون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يُريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فلوزاد فيما كلفنا به، لأطقناه، ولكِنَّهُ تَفَضَّلَ عَلَيْنَا وَرَحِمَنَا، وخَفَّفَ عَنَا، ولم يجعل علينا في الدين مِنْ حَرَجٍ<sup>(١)</sup>، ففي العبارة قلق، فتأمل.

وقوله: «وكل شيء يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره»، يُريد بقضائه القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونياً وشرعياً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

الفرق بين القضاء الشرعي والقضاء الكوني

أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

(١) في (أ) و (ج) و (د) وهامش (ب) بعد هذا ما نصه: «ويجيب عن هذا الإشكال بما تقدم: أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق، لا من جهة التمكن وسلامة الآلات، لكن» إلا أنه قد أثبت في (أ) فوق كلمة: «ويجيب»: «لا»، وفوق كلمة «لكن»: «إلى»، وهذا اصطلاح منهم على أن ما بين «لا» و «إلى» من الكلام زائد على الأصل، وليس منه.

(٢) انظر «شفاء العليل» ص ٢٧٠ - ٢٨٣

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ :  
«ولا يكون إلا ما يريد»<sup>(١)</sup>.

وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وكذا قوله تعالى : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها<sup>(٢)</sup>.

والأمر الشرعي في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾، الآية [النحل: ٩٠]. وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى : ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]. وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

(١) انظر ص ٧٨.

(٢) انظر تفسير الآية في «جامع البيان» ٤٣/١٥، و«زاد المسير» ١٨/٥ - ١٩.

وأما الحُكْمُ الكَوْنِيُّ، ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ<sup>(١)</sup> رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].  
والحُكْمُ الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجْلَى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]. وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما التَّحْرِيمُ الكَوْنِيُّ، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. ﴿وَحَرْمٌ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا إِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، الآية [النساء: ٢٣].

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَئِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وفي قوله ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل: (قُلْ) على الأمر، وهي قراءة أبي عمرو، وعامة القراء غير حفص، أي: قل يا محمد: يا رب احكم بالحق وقرأ حفص (قال رب احكم) هو اخبار الله جل وعز عن نبيه صلى الله عليه وسلم أنه قال: يا رب احكم بالحق. انظر «حجة القراءات» ص ٤٧١.

(٢) قطعة من حديث تقدم تخريجه ص ١٨٩ تعليق (١) رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن خنيس رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وله شاهد من حديث خالد بن الوليد عند الطبراني في «الكبير» (٣٨٣٨) وآخر من حديث عبد الله بن مسعود عند الطبراني في «الصغير» كما في «المجمع» ١٠/١٢٧.



والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقوله: «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»، وهو عَظِيمُ ظالمٍ أبداً الذي دَلَّ عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظُلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بَيْنَ قولي القدرية والجبرية<sup>(١)</sup>، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقيحاً يَكُونُ منه ظلماً وقيحاً، كما تقولُ القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيلٌ لله بخلقه! وقياسٌ له عليهم! هو الرُّبُّ الغنيُّ القادرُ، وهُمُ العبادُ الفقراءُ المقهورون. وليس الظُّلمُ عبارةً عن الممتنع الذي لا يَدْخُلُ تحت القدرة، كما يقولُهُ مَنْ يقولُهُ مِنَ المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يَكُونَ في الممكن المقدورِ ظلم! بل كل ما كان ممكناً، فهو منه — لو فعله — عَدْلٌ، إذ الظُّلمُ لا يكون إلا مِن مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]. وذلك يَدُلُّ على نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا»<sup>(٢)</sup>. فهذا دَلٌّ على شيئين:

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١٣٧/١٨ - ١٤٥، و«جامع الرسائل» ص ١١٩ - ١٤٢، و«مختصر الصواعق المرسلة» ٣١١/١ - ٣١٩.

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٢ تعليق (٢) وهو صحيح.

أحدهما: أنه حرّم على نفسه الظُّلْمَ، والممتنع لا يُوصَفُ بذلك.  
 الثاني: أنه أخبر أنه حرّمه على نفسه، كما أخبر أنه كَتَبَ على  
 نفسه الرحمة، وهذا يُبَيِّنُ احتجاجهم بأنّ الظلم لا يكون إلا من مأمورٍ  
 منه، واللّه ليس كذلك، فيَقَالُ لهم: هو سبحانه كَتَبَ على نفسه  
 الرحمة، وحرّم على نفسه الظُّلْمَ، وإنما كتب على نفسه، وحرّم على  
 نفسه ما هو قَادِرٌ عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

وأيضاً: فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] قد  
 فسّره السلف، بأن الظلم: أن تُوضَعَ عليه سيئات غيره، والهضم: أن  
 ينقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾  
 [الإسراء: ١٥].

وأيضاً: فإن الإنسان لا يَخَافُ الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة  
 حتى يُؤْمَنَ من ذلك، وإنما يُؤْمَنُ مما يُمكن، فلما آمنه من الظلم  
 بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢] عَلِمَ أنه ممكن مقدور عليه، وكذا  
 قوله: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]، إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ  
 لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، لم يَعرِ بها نفى ما لا يُقدَّرُ عليه، ولا يُمكن منه،  
 وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يُجزّوا بغير أعمالهم. فعلى  
 قول هؤلاء: ليس الله منزهاً عن شيءٍ من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن  
 أن يَفْعَلَهُ، بل كُلُّ ممكن، فإنه لا يُنَزَّهُ عن فعله، بل فَعَلَهُ حسن،  
 ولا حقيقة للفعل السوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له!!

والقرآن يَدُلُّ على نقيض هذا القول في مواضع نَرَهُ الله نفسه فيها  
 عن فعلٍ ما لا يَصْلُحُ له، ولا ينبغي له، فَعَلِمَ أنه مُنَزَّهُ مقدس عن فعلِ  
 السوء، والفعل المعيب المذموم، كما أنه مُنَزَّهُ مقدس عن وصف السوء

والوصف المعيب المذموم، وذلك كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإنه نَزَّهَ نفسه عن خلْقِ الخلق عَبَثًا، وأنكر على مَنْ حَسِبَ ذلك، وهذا فعل، وقوله تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]. وقوله تَعَالَى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] إنكارٌ منه على مَنْ جَوَّزَ أَنْ يُسَوِّيَ اللَّهُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً<sup>(١)</sup> مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [البجائية: ٢١] إنكارٌ على مَنْ حَسِبَ أَنَّهُ يَفْعَلُ هَذَا، وإخبارٌ أَنَّ هَذَا حَكْمٌ سَيِّئٌ قَبِيحٌ، وهو مما يُنَزَّهُ الرَّبُّ عَنْهُ.

وروى أبو داود، والحاكم في «المستدرک»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل: «سواء» بالرفع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن كثير، وابن عامر وعاصم، وقرا بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، فمن رفع فعلى الابتداء، ومن نصب جعله مفعولاً ثانياً لنجعلهم، أو حالاً. «حجة القراءات» ص ٦٦١، انظر «زاد المسير» ٣٦١/٧.

(٢) قطعة من حديث مطول حسن، أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد ١٨٢/٥ - ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٩ من حديث ابن الديلمي، قال: أتيت أبي بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء، لعل الله أن يذهب من قلبي، قال: لو أن الله عذب... فذكره. فقال: ثم أتيت عبدالله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت، فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك. وأخرجه ابن حبان (١٨١٧)، وابن أبي عاصم (٢٤٥)، والأجري في «الشریعة» ص ١٨٧، والطبراني في «الكبير» (٤٩٤٠)، واللالكائي في «السنه» (١٠٩٣) و (١٢٣٢).

وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدريّة، فلا يتأتى على أصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!! ٢٧٩

وَأَسْعَدُ النَّاسِ بِهِ أَهْلُ السَّنَةِ<sup>(١)</sup>، الَّذِينَ قَابَلُوهُ بِالتَّصْدِيقِ، وَعَلِمُوا مِنْ عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَلَالِهِ، وَقَدَّرَ نِعَمَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَعَدَمَ قِيَامِ الْخَلْقِ بِحَقْقِ نِعَمِهِ عَلَيْهِمْ، إِمَّا عِجْزاً، وَإِمَّا جَهْلاً، وَإِمَّا تَفْرِيطاً، وَإِضَاعَةً، وَإِمَّا تَقْصِيراً فِي الْمَقْدُورِ مِنَ الشُّكْرِ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَإِنْ حَقَّ عَلَى أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَيُذَكَّرَ فَلَا يُنْسَى، وَيُشْكَّرَ فَلَا يُكْفَرُ، وَتَكُونُ قُوَّةُ الْحَبِّ وَالْإِنَابَةِ، وَالتَّوَكُّلِ وَالْخَشْيَةِ، وَالْمِرَاقَبَةِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، جَمِيعُهَا مُتَوَجِّهَةً إِلَيْهِ، وَمَتَعَلِّقَةً بِهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْقَلْبُ عَاكِفًا عَلَى مَحَبَّتِهِ وَتَأْلَهُهِ، بَلْ عَلَى إِفْرَادِهِ بِذَلِكَ، وَاللِّسَانُ مَحْبُوسًا عَلَى ذِكْرِهِ، وَالْجَوَارِحُ وَقْفًا عَلَى طَاعَتِهِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مَقْدُورٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ النُّفُوسُ تَشْخُبُ بِهِ، وَهِيَ فِي الشُّخِّ عَلَى مَرَاتِبَ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَكْثَرُ الْمُطِيعِينَ تَشْخُبُ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ. فَأَيْنَ الَّذِي لَا تَقَعُ مِنْهُ إِرَادَةُ تَزَاجُمٍ مُرَادَ اللَّهِ، وَمَا يُحِبُّهُ مِنْهُ؟ وَمَنْ الَّذِي لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ خِلَافٌ مَا خُلِقَ لَهُ، وَلَوْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؟ فَلَوْ وَضَعَ الرَّبُّ سَبْحَانَهُ عَدْلَهُ عَلَى أَهْلِ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ بِعَدْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ ظَالِمًا لَهُمْ.

وِغَايَةُ مَا يُقَدَّرُ تَوْبَةُ الْعَبْدِ مِنْ ذَلِكَ، وَاعْتِرَافُهُ، وَقَبُولُ التَّوْبَةِ مُحَضُّ فَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ، وَإِلَّا فَلَوْ عَذَّبَ عَبْدَهُ عَلَى جَنَائِهِ، لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ تَابَ مِنْهَا، لَكِنْ أُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ؛ بِمَقْتَضَى فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ مَنْ تَابَ، وَقَدْ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، فَلَا يَسَعُ الْخِلَافُ

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٣٣١/١ - ٣٣٦.

إلا رحمته وعفوه، ولا يُلْغُ عَمَلُ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْجُو بِهِ مِنَ النَّارِ، أو يدخل به الجنة، كما قال أطوَعُ النَّاسِ لِرَبِّهِ، وَأَفْضَلُهُمْ عَمَلًا، وَأَشَدُّهُمْ تَعْظِيمًا لِرَبِّهِ وَإِجْلَالًا: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»<sup>(١)</sup>.

وسأله الصَّدِيقُ دُعَاءَ يَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِهِ، فَقَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان هذا حال الصَّدِيقِ، الذي هو أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ والمرسلين فما الظنُّ بسواه؟ بل إنما صار صَدِيقًا بتوفية هذا المقام حقّه، الذي يتضمّن معرفة ربه، وحقّه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقّه على عبده، ومعرفة تقصيره. فَسُحْقًا وَبُعْدًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَخْلُوقَ يَسْتَغْنِي عَنْ مَغْفِرَةِ رَبِّهِ، وَلَا يَكُونُ بِهِ حَاجَةٌ إِلَيْهَا! وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية!! فإن لم يتيسّع فهمك لهذا، فانزل إلى وطأة النّعم، وما عليها من الحقوق، ووازن بين شكرها وكفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه لو عذّب أهل سَمَاوَاتِهِ، وأرضه، لعذبهم، وهو غير ظالم لهم.

قوله: وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ، وَصَدَقَاتِهِمْ منفعة للأَمْوَاتِ.

(١) تقدم تخريجه ص ٦٤٠.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤) و (٦٣٢٦) و (٧٣٨٨)، ومسلم (٢٧٠٥)، والترمذي (٣٥٢١) و (٣٨٣٥)، وأحمد ٤/١ و ٧، والنسائي ٥٣/٣، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٩٧/٥، وابن ماجه (٣٨٣٥)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٦٠) و (٦١)، والبخاري (٦٩٤).

ش : اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين<sup>(١)</sup> : أحدهما : ما تسبب إليه الميت في حياته .

والثاني : دُعاء المسلمين واستغفارهم له ، والصدقة والحج ، على نزاع فيما يصل من ثواب الحج ، فعن محمد بن الحسن رحمه الله : أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة ، والحج للحاج ، وعند عامة العلماء : ثواب الحج للمحجوج عنه ، وهو الصحيح .

واختلف في العبادات البدنية ، كالصوم ، والصلاة ، وقراءة القرآن ، والذكر ، فذهب<sup>(٢)</sup> أبو حنيفة ، وأحمد ، وجمهور السلف إلى وصولها ، والمشهور من مذهب الشافعي ، ومالك عدم وصولها .

وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء البتة ، لا الدعاء ، ولا غيره . وقولهم مردود بالكتاب ، والسنة ، لكنهم استدلوا بالمشابهة من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم : ٣٩] . وقوله : ﴿ وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس : ٥٤] . وقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ »<sup>(٣)</sup> . فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه<sup>(٤)</sup> في الحياة ،

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٠٦/٢٤ - ٣١٣ و ٣٢٤ و ٣٦٦ ، و «الروح» ص ١٥٩ - ١٩٣ لابن القيم ، فقد بسط القول في المسألة .

(٢) في (ب) : «فذكر» وهو خطأ .

(٣) أخرجه مسلم (١٦٣١) ، والترمذي (١٣٧٦) ، وأبو داود (٢٨٨٠) ، والنسائي ٢٥١/٦ ، وأحمد ٣٨٢/٢ ، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨) ، وابن الجارود (٣٧٠) من حديث أبي هريرة .

(٤) في هامش (أ) و (ب) : «إليه في الحياة» ، وفيها : «كذا في نسخة المصنف» .

وما لم يكن تسبب فيه في الحياة، فهو منقطع عنه.

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحج بأن النوع الذي لا تدخله النيابة<sup>(١)</sup> بحال، كالإسلام والصلاة والصوم، وقراءة القرآن، يختص ثوابه بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة لا يفعلُه أحدٌ عن أحد، ولا ينوبُ فيه عن فاعله غيره، وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ»<sup>(٢)</sup>. والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه: الكتاب والسنة والإجماع، والقياس الصحيح.

أما الكتاب، فَقَالَ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدلَّ على انتفاعهم باستغفار الأحياء. وقد دلَّ على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، والأدعية التي وَرَدَتْ بها السنة في صلاة الجنازة مستفيضة، وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي «سنن أبي داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، واسألوا له الثبیت، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) من قوله: «كالصدقة» إلى هنا مذكور في (أ)، ولكنه مرمج، أمّا في (ب) فقد ألحق

بالهامش، ولم يرد في (ج) ولا (د) والصواب إثباتها. انظر «الروح» ص ١٦٨.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» ١/٤٣/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٤١/٣ موقوفاً

على ابن عباس، وسنده صحيح، ولا يعرف في المرفوع. انظر «الروح» ص ٢٣٩

لابن القيم.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» ص ١٢٩، والبيهقي في =

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيحه» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ تَقُولُ إِذَا اسْتَغْفَرْتَ لِأَهْلِ الْقُبُورِ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأَخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وأما وُصُولُ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تُوصِرْ، وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «صحيح البخاري»، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

---

= «سننه» ٥٦/٤، وفي «إثبات عذاب القبر» (٢١١) و(٢١٢)، والبيهقي (١٥٢٣)، وسنده قوي. حسنه النووي في «الأذكار»، والحافظ في «أماليه»، وصححه الحاكم ٣٧٠/١، ووافقه الذهبي.

(١) تقدم تخريجه ص ٤٩٦.

(٢) في «صحيح مسلم»: قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟. وهو برقم (٩٧٤).

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٩٦.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٨٨) و(٢٧٦٠)، ومسلم (١٠٠٤) ١٢٥٤/٣، والنسائي ٢٥٠/٦، وابن ماجه (٢٧١٧)، ومالك ٧٦٠/٢، والبيهقي (١٦٩٠)، والبيهقي ٦٢/٤، وأخرجه أبو داود (٢٨٨١)، وفيه: أن امرأة... والرجل المبهم هو سعد بن عباد، كما في الحديث الذي بعده. وانظر «الفتح» ٣٨٩/٥.



أَنْ سَعَدَ بِنَ عُبَادَةَ تُوفِّيتُ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي تُوفِّيتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ<sup>(١)</sup> صَدَقَةٌ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>. وأمثال ذلك كثيرة في السنة.

وَأَمَّا وَصُولُ ثَوَابِ الصَّوْمِ، ففِي «الصَّحِيحِينَ»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(٣)</sup>. وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي «الصَّحِيحِ».

وَلَكِنْ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ بِالْإِطْعَامِ عَنِ الْمَيِّتِ دُونَ الصِّيَامِ عَنْهُ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَّقِدِ، وَالْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ.

وَأَمَّا وَصُولُ ثَوَابِ الْحَجِّ، ففِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ

(١) المِخْرَاف - بكسر الميم وسكون الحاء -: المكان المثير، سمي بذلك لما يخرف منه أي: يجتنى، تقول: شجرة مخراف مثمار.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٦) و (٢٧٦٢) و (٢٨٧٠)، وأبوداود (٢٨٨٢)، والترمذي (٦٦٩)، والنسائي ٢٥٢/٦ - ٢٥٣، وأحمد ٣٣٣/١ و ٣٧٠، والطبراني في «الكبير» (١١٦٣٠) و (١١٦٣١) من طريقين، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأخرجه مالك ٤٧٢/٢، والبخاري (٢٧٦١) و (٦٦٩٨) و (٦٩٥٩)، ومسلم (١٦٣٨)، والنسائي ٢٥٣/٦ و ٢٠/٧ - ٢١، وأبوداود (٣٣٠٧)، والترمذي (١٥٤٦)، وابن ماجه (٢١٣٢) من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس أنه قال: إن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله ﷺ، فقال: إن أُمِّي ماتت وعليها نذر ولم تقضيه، فقال رسول الله ﷺ: «أقضه عنها».

(٣) البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧)، وأخرجه أبوداود (٢٤٠٠)، وأحمد ٦٩/٦، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢١/١٢، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٤٠/٣ - ١٤١، والبيهقي (١٧٧٣)، والبيهقي ٢٥٥/٤.

أُمِّي نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ، فلم تحجَّ حتى ماتت أَفَاحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: « [نعم] حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ اقْضُوا لِلَّهِ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»<sup>(١)</sup>، ونظائره أيضاً كثيرة.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ يُسْقِطُهُ مِنْ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَمِنْ غَيْرِ تَرْكْتِهِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ، حَيْثُ ضَمِنَ الدِّينَارَيْنِ عَنِ الْمَيِّتِ، فَلَمَّا قَضَاهُمَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَكُلُّ ذَلِكَ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ، وَهُوَ مَحْضُ الْقِيَاسِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ حَقُّ الْعَامِلِ، إِذَا وَهَبَهُ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، لَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مِنْ هَبَةِ مَالِهِ لَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَإِبْرَائِهِ لَهُ مِنْهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

وَقَدْ نَبَّهَ الشَّارِعُ بِوُصُولِ ثَوَابِ الصَّوْمِ عَلَى وَصُولِ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ، يُوضِّحُهُ: أَنَّ الصَّوْمَ كَفُّ النَّفْسِ عَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٥٢) وَ (٦٦٩٩) وَ (٧٣١٥)، وَاحِدٌ ٢٧٩/١، وَالنَّسَائِيُّ ١١٦/٥، وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٦٢١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢٤٤٣) وَ (١٢٤٤٤)، وَابَيْهَقِيُّ ٢٥٥/٤.

(٢) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٣٠/٣، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٦٧٣)، وَابَيْهَقِيُّ ٧٥/٦، وَابِزَّارٌ (١٣٣٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ، وَكَفَّنَاهُ، وَحَنَظَنَاهُ، وَوَضَعْنَاهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ عِنْدَ مَقَامِ جَبْرِيلَ، ثُمَّ أَذْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، فَجَاءَ مَعَنَا خَطِيئٌ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّ عَلَى صَاحِبِكُمْ دَيْنًا؟» قَالُوا: نَعَمْ دِينَارَانِ، فَتَخَلَّفَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِمَّنْ يُقَالُ لَهُ أَبُو قَتَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُمَا عَلَيَّ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُمَا عَلَيْكَ، وَفِي مَالِكَ، وَالْمَيِّتُ مِنْهَا بَرِيءٌ» فَقَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَقِيَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: «مَا فَعَلَ الدِّينَارَانِ» حَتَّى كَانَ آخِرَ ذَلِكَ قَالَ: قَدْ قَضَيْتَهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ» وَسَنَدُهُ حَسَنٌ، وَصَحِّحَهُ الْحَاكِمُ ٥٨/٢، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» ٣٩/٣، وَنَسَبَهُ لِأَحْمَدَ وَابِزَّارَ، وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ.

المفطرات بالنية، وقد نصَّ الشَّارِعُ على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عَمَلٌ ونية؟

والجوابُ عما استدلُّوا به مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] قد أَجَابَ العلماءُ بأجوبة<sup>(١)</sup>: أَصَحُّهَا ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ جوابان:

أحدهما: أَنَّ الْإِنْسَانَ بِسَعِيهِ وَحُسْنِ عِشْرَتِهِ اكْتَسَبَ الْأَصْدِقَاءَ، وَأَوْلَدَ الْأَوْلَادَ، وَنَكَحَ الْأَزْوَاجَ، وَأَسَدَى الْخَيْرَ، وَتَوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ، فَتَرَحَّمُوا عَلَيْهِ، وَدَعَوْا لَهُ، وَأَهْدَوْا لَهُ ثَوَابَ الطَّاعَاتِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَثَرُ سَعِيهِ، بَلْ دُخُولُ الْمُسْلِمِ مَعَ جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَقْدِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ فِي وَصُولِ نَفْعٍ كُلِّ مَنْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى صَاحِبِهِ، فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ، وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ.

يُوضِّحُهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْإِيمَانَ سَبَبًا لَانْتِفَاعِ صَاحِبِهِ بِدُعَاءِ إِخْوَانِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَعِيهِمْ، فَإِذَا أَتَى بِهِ، فَقَدْ سَعَى فِي السَّبَبِ الَّذِي يُوصِلُ إِلَيْهِ ذَلِكَ.

---

(١) مذكورة في «الروح» ص ١٦٩، وقد بين ضعفها ابن القيم، ورجح الجوابين اللذين ذكرهما الشارح هنا، وقال: كان شيخنا يختار هذه الطريقة ويرجحها.

وفي «مجموع الفتاوى» ٣١٢/٢٤: وأما الآية فللناس عنها أجوبة متعددة، كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة وسبباً، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل ظاهر الآية حق، لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وهذا حق، فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره فهو حق، وملك لذلك الغير لا له، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره، كما ينتفع الرجل بكسب غيره.

الثاني : — وهو أقوى منه — أَنَّ القرآنَ لم يَنْفِ انتفاعَ الرَّجُلِ بسعي غيره، وإنما نفى مِلْكَه لغير سعيه، وبينَ الأمرين مِنَ الفرقِ ما لا يخفى، فأخبر تعالى أنه لا يَمْلِكُ إلا سعيه، وأما سَعْيُ غيره، فهو مُلْكٌ لساعيه، فإن شاء أن يَبْذُلَه لغيره، وإن شاء أن يُبْقِيَه لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى \* وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٨ — ٣٩]. آيتان محكمتان، تقتضيان عدل الرب تعالى :

فالأولى: تقتضي أنه لا يُعاقِبُ أحداً بِجُرمِ غيره، ولا يُؤاخذُه بجريرة غيره، كما يَفْعَلُهُ ملوكُ الدنيا.

والثانية: تقتضي أنه لا يُفْلِحُ إلا بعمله، لِيَقْطَعَ طَمَعُه مِنْ نجاته بعمل آبائه وسَلَفِه ومشايعه، كما عليه أَصْحَابُ الطَّمَعِ الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قَوْلُه تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. على أَنَّ سِيَاقَ هذه الآية يدل على أن المنفي عُقُوبَةُ العبدِ بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤].

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup> فاستدلالٌ ساقط، فإنه لم يقل انقطع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله، وأما عَمَلُ غيره، فهو لعامله، فإن<sup>(٢)</sup> وهبه له، وَصَلَ إِلَيْهِ ثَوَابُ عمل

(١) تقدم تخريجه ص ٦٦٣ تعليق (٢).

(٢) سقطت من (ب).

العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كاللذين يُوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وُفِيَ به الدين.

وأما تفريق مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ العباداتِ الماليةِ والبدنيةِ، فقد شرَعَ النبي ﷺ الصومَ عن الميت، كما تقدم، مع أن الصومَ لا تجري<sup>(١)</sup> فيه النيابة، وكذلك حديثُ جابر رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْأَضْحَى، فَلَمَّا انصَرَفَ، أَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي<sup>(٢)</sup>، وحديث الكباشين اللذين قال في أحدهما: «اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ أُمَّتِي جَمِيعاً»، وفي الآخر: «اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»، رواه أحمد<sup>(٣)</sup>. والقربة في الأضحية إراقة الدم، وقد جعلها لغيره.

---

(١) في (ب): تجزىء.

(٢) أحمد ٣/٣٥٦ و ٣٦٢، وأبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١)، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/١٧٧ - ١٧٨، والدارقطني ٤/٢٨٥، والبيهقي ٩/٢٦٤ و ٢٨٧ من طريق عمرو مولى المطلب، عن المطلب بن عبدالله، (وزاد الطحاوي والبيهقي: وعن رجل من بني سلمة) عن جابر بن عبدالله، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم ٤/٢٩٩، ووافقه الذهبي، وهو كما قال، فإن المطلب قد صرح بالتحديث في رواية الطحاوي والحاكم، فانفتت شبهة تدليسه، وله طريق آخر بنحوه عند أبي داود (٢٧٩٥)، والدارمي ٢/٧٥ - ٧٦، والطحاوي ٤/١٧٧، والبيهقي ٩/٢٨٥ و ٢٨٧، وسندها حسن، وصححه ابن خزيمة (٢٨٩٩)، وثالث عند أبي يعلى (١٧٩٢)، والطحاوي، والبيهقي، وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٤/٢٢.

(٣) أخرجه أحمد ٦/٣٩١ - ٣٩٢، والبزار (١٢٠٨)، والبيهقي ٩/٢٥٩ - ٢٦٠ و ٢٦٨ من طريق أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد العنبري، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحَّى، اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين، فإذا صلى، وخطب الناس، أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه، فذبحه بنفسه بالمُدِيَّة، ثم يقول: «اللهم إنَّ هذا عن =

وكذلك عبادة الحج بدنية، وَلَيْسَ الْمَالُ ركنًا فيه، وإنما هِرْ وَسِيلَةٌ،  
 ٢٨٣ ألا ترى أن المَكِّيَّ يجبُ عليه الْحَجُّ إذا قَدَرَ على المشي إلى عرفات من  
 غير شرط المال، وهذا هو الأظهر، أعني أن الْحَجَّ غَيْرُ مركبٍ من مال  
 وَبَدَنٍ، بل بدني محضٌ، كما قد نَصَّ عليه جماعةٌ من أصحاب  
 أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقيين.  
 ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما  
 أن الأجير الخاص ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يُعْطِيَ أجرته لمن  
 شاء.

الاستجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت  
 وأما استجار قومٍ يقرؤون القرآن، وَيُهِدُونَهُ للميت. فهذا لم يَفْعَلْهُ  
 أحد من السلف، ولا أمر به أحدٌ من أئمة الدين، ولا رَخَّصَ فيه،  
 والاستجار على نفس التلاوة غَيْرُ جائز بلا خلاف، وإنما اختلفوا في  
 جواز الاستجار على التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تَصِلُ إلى الغير.  
 والثواب لا يَصِلُ إلى الميت إلا إذا كان الْعَمَلُ لله، وهذا لم يقع عبادةً  
 خالصة، فلا يكونُ ثوابه مما يُهدى إلى الموتى ولهذا لم يَقُلْ أحد: إنه  
 يكثر من يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيُهدي ثواب ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى

= أمي جميعاً ممن شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالبلاغ» ثم يوثق بالآخر، فيذبحه بنفسه،  
 ويقول: «هذا عن محمد وآل محمد» فَيُطْعِمُها جميعاً المساكين، ويأكل هو وأهله منها،  
 فمكثنا سنين ليس رجل من بني هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله ﷺ  
 والغرم. وسنده حسن، كما قال الهيثمي في «المجمع» ٢٢/٤، وأخرجه الطحاوي في  
 «شرح معاني الآثار» ١٧٧/٤ من طريق علي بن معبد، عن عبيد الله بن عمر، عن  
 عبد الله بن محمد بن عقيل به.

لمن يقرأ القرآن وَيُعَلِّمُهُ وَيَتَعَلَّمُهُ معونة لأهل القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز.

وفي «الاختيار»<sup>(١)</sup>: لو أوصى بأن يُعْطَى شيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصية باطلة، لأنه في معنى الأجرة، انتهى.

وذكر الزاهدي<sup>(٢)</sup> في «القنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعاً بغير أجرة، فهذا يَصِلُ إليه، كما يَصِلُ ثواب الصوم والحج.

قراءة القرآن  
 وإهداؤها للميت  
 بغير أجرة

فإن قِيلَ: هذا لم يَكُنْ معروفاً في السَّلَفِ، ولا أرشدهم إليه النَّبِيُّ ﷺ؟

فالجواب: إن كان مُورِداً هذا السؤالَ معترفاً بوصولِ ثوابِ الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرقُ بَيْنَ ذلك وَبَيْنَ وصولِ ثوابِ قراءة

---

(١) ٨٤/٥، وهو شرح «المختار» أحد المتون الأربعة المعتمدة عند المتأخرين من الحنفية، وكلاهما لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ ألف «المختار» في عنفوان شبابه ضمنه أقوال الإمام أبي حنيفة، فتداولته أيدي الطلبة، وصار مرجعاً لهم في الفتوى، فصنف شرحاً له، وسماه «الاختيار» أشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها، وذكر فروعاً يحتاج إليها، ويعتمد النقل عليها، وقد طبع بخمسة أجزاء لطيفة في مصر، وعلق عليه الشيخ محمود أبو دقيقة. انظر «الفوائد البهية» ص ١٠٦.

(٢) هو مختار بن محمود بن محمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزвинي — نسبة إلى غزمين من قصبات خوارزم — الحنفي المتوفى سنة ٦٥٨هـ. كان من كبار الأئمة، وأعيان الفقهاء عالماً كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب، والباع الطويل في الكلام والمناظرة، وقد ذكر في أول «القنية» أنه استصفاهَا من «منية الفقهاء» لأستاذه فخر الدين بدیع بن أبي منصور الحنفي، وسماهَا: «قنية المنية لتتميم البغية» وهذا الكتاب لم يطبع بعد، وابن عابدين الشامي يكثر النقل عنه في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار». انظر «كشف الظنون» ص ١٣٥٧ و ١٨٨٦، و «الفوائد البهية» ص ٥٤ و ٢١٢ — ٢١٣.

القرآن؟ وليس كونُ السَّلَفِ لم يفعلوه حُجَّةً في عَدَمِ الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟

فإن قيل: فرسولُ الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دونَ القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مَخْرَجَ الجوابِ لهم، فهذا سألُه عن الحجِّ عن ميَّته، فَأَذِنَ له فيه، وهذا سألُه عن الصَّومِ عنه<sup>(١)</sup>، فَأَذِنَ له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأيُّ فرقٍ بَيْنَ وُصُولِ ثوابِ الصوم - الذي هو مُجرَّدُ نية وإمساك - وبَيْنَ وُصُولِ ثوابِ القراءة والذكر؟

فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلى رسولِ الله ﷺ؟

قيل: من المتأخرين مَنْ استحبَّه، ومنهم من رآه بدعةً، لأن الصحابةَ لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبي ﷺ له مثلُ أجرِ كُلِّ مَنْ عَمِلَ خَيْرًا من أمته، من غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِ الْعَامِلِ شيء، لأنه هو الذي دَلَّ أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

ومن قال: إِنَّ المِيتَ يَنْتَفِعُ بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كَلَامَ الله، فهذا لم يَصِحَّ عن أحدٍ من الأئمة المشهورين. ولا شك في سماعه<sup>(٢)</sup>، ولكن انتفاعه بالسماع لا يَصِحُّ، فإن ثوابَ الاستماعِ مشروطٌ

٢٨٤

(١) سقطت من (ب).

(٢) قوله: «ولا شك في سماعه» ليس على إطلاقه، لأن الله سبحانه نفى سماع الموق بقوله عز وجل: ﴿وما أنت بمسمعٍ مَنْ في القبور﴾، وقوله سبحانه: ﴿إنك لا تسمع الموق﴾، وما جاء في معنى ذلك من الآيات والأحاديث، وإنما يستثنى من ذلك ما صحت به الأحاديث من سماع الميت سؤال منكر ونكير، وسماعه قرع نعال المشيعين، وسماع قتلى بدر كلام الرسول ﷺ، ونحو ذلك مما صح به النص، وما سوى ذلك، فالأصل عدم سماعهم للقرآن وغيره.



بالحياة، فإنه عَمَلٌ اختياريٌّ، وقد انقطع بموته، بل ربما يَنْصَرُّ ويتألم، لكونه لم يمثل أَوَامِرَ الله ونواهيه، أو لكونه لم يَزِدْ مِنَ الخير.

واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور، على ثلاثة أقوال: اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور هل تكره، أم لا بأس بها، أم لا بأس بها وقتَ الدفن، وتكره بعده؟

فَمَنْ قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية، قالوا: لأنه محدث، لم تَرِدْ به السنة، والقراءة تُشَبِّه الصلاة، والصلاة عند القبور منهي عنها، فكَذَلِكَ القراءة.

ومن قال: لا بأس بها، كمحمد بن الحسن وأحمد في رواية<sup>(١)</sup>

(١) قال يحيى بن معين في «تاريخه» ٤١٥/٢: حدثنا مبشر بن إسماعيل، حدثني عبدالرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، قال: قال لي أبي: يا بني، إذا أنا مِتَّ، فضعني في اللحد، وقل: بسم الله، وعلى سنة رسول الله، وسُنْ عليَّ التراب سنّاً، واقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإني سمعت عبدالله بن عمر يقول ذلك.

مبشر بن إسماعيل ثقة، وثقه أحمد وابن معين وابن سعد، وعبدالرحمن بن العلاء، ترجمه البخاري في «التاريخ» ٣٣٦/٥، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦٠/٧، وروى له الترمذي حديثاً واحداً.

وأبوه العلاء بن اللجلاج مترجم في «التاريخ الكبير» ٥٠٧/٦ - ٥٠٨، و«الجرح والتعديل» ٣٦٠/٦، ووثقه ابن حبان ٢٤٥/٥، والعجلي ص ٣٤٣، والحافظ في «التقريب».

وأخرجه الخلال في «الجامع» كتاب القراءة عند القبور من طريق عباس الدوري عن يحيى بن معين بهذا الإسناد. قال عباس الدوري: سألت أحمد ابن حنبل، قلت: تحفظ في القراءة على القبر شيئاً؟ فقال: لا، وسألت يحيى بن معين، فحدثني بهذا الحديث. قال الخلال: وأخبرني الحسن بن أحمد الوراق، حدثني علي بن موسى الحداد، وكان صدوقاً، قال: كنت مع أحمد ابن حنبل ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة، فلما دُفِنَ الميت، جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر، فقال له أحمد: يا هذا، إن القراءة عند القبر بدعة، فلما خرجنا من المقابر، قال محمد بن قدامة لأحمد ابن حنبل: يا أبا عبدالله =

استدلوا بما نُقِلَ عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وَقَتَ الدفنِ بفواتحِ سورة البقرة وخواتمها، وَنُقِلَ أيضاً عن بعض المهاجرين قِرَاءَةُ سورة البقرة.

وَمَنْ قال: لا بَأْسَ بها وَقَتَ الدفنِ فقط - وهو رواية عن أحمد - أخذ بما نُقِلَ عن ابنِ عمر وبعض المهاجرين.

وأما بَعْدَ ذلك، كالذين يتناوبون القَبْرَ للقراءة عنده، فهذا مكروه، فإنه لم تأتِ به السُّنَّةُ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ من السَّلَفِ مثل ذلك أصلاً، وهذا القولُ لعله أقوى من غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ».

استجابة الله دعاء عبده

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].  
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ﴾<sup>(٢)</sup>  
[البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثرُ الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع، ودفع

= ما تقول في مبشر الحلبي؟ قال: ثقة، قال: كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم. فأخبرني مبشر، عن عبدالرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك، فقال له أحمد: فارجع وقل للرجل يقرأ. وانظر «المغني» ٥٦٧/٢، و«الروح» ص ١٧.

(١) انظر «المغني» ٥٦٦/٢ - ٥٦٧، و«المجموع» ٣١١/٥، و«رد المحتار» ٢٤٢/٢ - ٢٤٣.

(٢) قرأ أبو عمرو، وأبو جعفر، وورش بإثبات الياء في «الداعي» و«دعاني» في الوصل دون الوقف، وقرأ يعقوب بإثبات الياء فيهما في الحالين، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر «حجة القراءات» ص ١٢٦ - ١٢٧، و«الكشف» ٣٣٣/١، و«النشر» ١٨٣/٢، و«البدور الزاهرة» ص ٤٦.

المضار<sup>(١)</sup>، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مَسَّهُمُ الضُّرُّ في البحر دَعَاوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وأنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَسَّهُ الضُّرُّ، دَعَاهُ لِحَبْنِهِ، أَوْ قَاعِدًا، أَوْ قَائِمًا. وَإِجَابَةُ اللَّهِ لِلدَّعَاءِ الْعَبْدِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَإِعْطَاؤُهُ سُؤْلَهُ، مِنْ جِنْسِ رِزْقِهِ لَهُمْ، وَنَصْرُهُ لَهُمْ، وَهُوَ مِمَّا تُوجِبُهُ الرُّبُوبِيَّةُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا. ثُمَّ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فَتْنَةً فِي حَقِّهِ وَمُضْرَةً عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ كُفْرُهُ وَفُسُوقُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَفِي «سَنَنِ ابْنِ مَاجَه» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup> وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَعْنَى، فَقَالَ:

الرَّبُّ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤْلَهُ      وَبُنَى آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر «مدارج السالكين» ١٠٢/٣ - ١٠٥ و «الداء والدواء» ص ٧ - ٢١.  
 (٢) أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد ٤٧٧/٢، وابن أبي شيبة ٢٠٠/١٠، وابن عدي في «الكامل» ٢٧٥٠/٧، والبغوي (١٣٨٩)، بلفظ: «مَنْ لَمْ يَدْعُ اللَّهَ غَضِبَ عَلَيْهِ» وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٤٢/٢ بلفظ: «مَنْ لَا يَسْأَلُهُ يَغْضَبُ عَلَيْهِ» وَهُوَ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤٩١/١ بلفظ: «مَنْ لَا يَدْعُ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ» كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ الْخَوْزِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو صَالِحٍ الْخَوْزِي ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَبَاقِي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَقْرَاهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَدْ ظَنَّ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ هَذَا هُوَ السَّمَانُ. فَجَزَمَ بِأَنَّ أَحْمَدَ تَفَرَّدَ بِتَخْرِيجِهِ، قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ٧٩/١١: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، فَقَدْ جَزَمَ شَيْخُهُ الْمِزِّي فِي «الْأَطْرَافِ» ٨٤/١١ بِأَنَّهُ الْخَوْزِي، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبِزَارِ وَالْحَاكِمِ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْخَوْزِي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَفِي الْبَابِ مَا يُؤَيِّدُهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٥٧٤)، وَالطَّبْرَانِيِّ (١٠٠٨٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ» وَلَهُ (٣٥٤٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَفَعَةَ: «إِنْ الدَّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِالْدَّعَاءِ» وَفِي سَنَدِهِ لَيْنٌ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الدَّعَاءِ» بِسَنَدِ رِجَالِهِ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّ فِيهِ عِنْنَةً بَقِيَّةً، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِنَ فِي الدَّعَاءِ».

(٣) أوردته السيوطي في «الأزهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار» لوحة (٤٣) نقلًا عن البيهقي في «شعب الإيمان» ولم ينسبه لأحد.

قال ابن عقيل<sup>(١)</sup>: قد نَدَبَ اللَّهُ تعالى إلى الدُّعَاءِ، وفي ذلك مَعَانٍ:

أحدها: الوجودُ، فإن مَنْ ليس بوجود لا يُدْعَى.  
الثاني: الغنى، فإن الفقير لا يُدْعَى.  
الثالث: السَّمْعُ، فإن الأصم لا يُدْعَى.  
الرابع: الكرمُ، فإن البخل لا يُدْعَى.  
الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يُدْعَى.  
السادس: القدرة، فإن العاجز لا يُدْعَى.

ومن يَقُولُ بالطبائع يعلمُ أن النارَ لا يُقَالُ لها: كُفِّي! ولا النجم يُقال له: أَصْلِحْ مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وصلاة الاستسقاء لِيُبَيِّنَ كَذِبَ أَهْلِ الطبائع.

وذهب قومٌ من المتفلسفة، وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة الرد على من يزعم  
عدم فائدة الدعاء  
٢٨٥ فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب، فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضيه، فلا فائدة في الدعاء!! وقد يَخْصُ بعضهم بذلك خَوَاصَّ العارفين! ويجعل الدعاء عليه في مقام الخواص!! وهذا

(١) هو الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله البغدادي الظفري المقرئ الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم. قال السلفي: مارأت عيناى مثل الشيخ أبى الوفاء بن عقيل، ما كان أحد يقدر أن يتكلم معه لغزارة علمه، وحسن إيراده، وبلاغة كلامه، وقوة حجته، وله تصانيف عدة، منها «كتاب الفنون» وهو أكثر من ثلاث مئة مجلد. قال الإمام الذهبي: لم يصنف في الدنيا أكبر منه، وفي هذا الكتاب فوائد كثيرة جلييلة في التفسير والفقه والأصولين واللغة والأخلاق والشعر والتاريخ والحكايات، وفيه مناظراته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره، توفي سنة ٥١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩ / رقم الترجمة (٢٥٩).

مِنْ غَلَطَاتِ بَعْضِ الشُّيُوخِ، فَكَمَا أَنَّهُ مَعْلُومٌ الْفَسَادُ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ مَعْلُومٌ الْفَسَادُ بِالضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنْ مَنْفَعَةُ الدُّعَاءِ أَمْرٌ اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ تَجَارِبُ الْأُمَمِ، حَتَّى إِنْ الْفَلَسَفَةُ تَقُولُ: ضَجِيجُ الْأَصْوَاتِ فِي (١) هَيَاكِلِ الْعِبَادَاتِ، يَفْنُونِ اللُّغَاتِ، يُحَلِّلُ مَا عَقَدَتْهُ الْأَفْلَاكُ الْمُؤَثَّرَاتِ (٢)، هَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ.

وَجَوَابُ الشُّبْهَةِ بِمَنْعِ الْمَقْدَمَتَيْنِ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ عَنِ الْمَشِئَةِ الْإِلَهِيَّةِ، إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيهِ أَوَّلًا، ثُمَّ قِسْمٌ ثَالِثٌ (٣)، وَهُوَ: أَنْ تَقْتَضِيهِ بِشَرَطٍ لَا تَقْتَضِيهِ مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ، كَمَا تُوجِبُ الثَّوَابَ مَعَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ، وَكَمَا تُوجِبُ الشُّبُعَ وَالرِّيَّ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهَا، وَحَصُولُ الْوَلَدِ بِالْوَطْءِ، وَالزَّرْعُ بِالْبَذْرِ. فَإِذَا قُدِّرَ وَقُوعُ الْمَدْعُوءِ بِهِ بِالْدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةٌ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا (٤) يُقَالُ: لَا فَائِدَةٌ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْبَذْرِ وَسَائِرِ الْأَسْبَابِ. فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ، كَمَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْحَسَنِ وَالْفِطْرَةِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، مَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ: أَنَّ الِاتِّفَاتَ إِلَى الْأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ، وَمَحْوُ الْأَسْبَابِ، أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا، نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ، وَمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَالرَّجَاءِ، يَتَأَلَّفُ مِنْ مُوجِبِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ. وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الِاتِّفَاتَ إِلَى السَّبَبِ هُوَ اعْتِمَادُ الْقَلْبِ عَلَيْهِ،

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج): الْمَوْثُورَاتِ، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ (د) وَمَطْبُوعَةُ مَكَّةَ.

(٣) انْظُرْ «مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» ١١٨/٢ - ١٢٠، وَ «الدَّاءُ وَالِدَوَاءُ» ص ١٨ - ٢٢.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

ورجأؤه، والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يَسْتَحِقُّ هذا، لأنه ليس بمستقل، ولا بُدُّ له من شُرَكَاء وأضداد ومع هذا كُلُّه، فإن لم يُسَخَّرْهُ مُسَبِّبُ الأسباب، لم يُسَخَّرْ.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المَطْلُوبَ، فلا حَاجَةَ إلى الدُّعَاءِ قلنا: بل قد تَكُونُ إليه حاجة، من تحصيلِ مصلحةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة، ودَفْعِ مَضَرَّةٍ أخرى عاجلةٍ وآجلة.

وكذلك قَوْلُهُمْ: وإن لم تقتضه، فلا فائدة فيه. قلنا: بل فيه فَوَائِدُ عظيمة، من جَلْبِ منافع، ودَفْعِ مضار، كما نبّه عليه النَّبِيُّ ﷺ، بل ما يُعَجِّلُ للعبد من معرفته برَبِّه، وإقراره به، وبأنّه سميعٌ قريبٌ قديرٌ عليمٌ رحيمٌ، وإقراره بفقره إليه، واضطراره إليه، وما يَتَّبِعُ ذلك من العلوم العَلِيَّةِ، والأحوالِ الزكية، التي هي من أعظمِ المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاءُ الله معللاً بفعل العبد، كما يُعْقَلُ من إعطاءِ المسؤول للسائل، كان السائل قد أثر في المسؤول حتى أعطاه؟! ٢٨٦

قلنا: الربُّ سبحانه هو الذي حَرَّكَ العبدَ إلى دعائه، فهذا الخيرُ منه، وتماّمهُ عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: إني لا أَحْمِلُ هَمَّ الإجابة، وإنما أَحْمِلُ هَمَّ الدعاءِ، ولكن إذا أُلْهِمْتُ الدعاءَ فإن الإجابةَ معه. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَنْزِلُ بِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [فصلت: ٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدئ بالتدبير، ثم يَصْعَدُ إليه الأمرُ الذي دَبَّرَهُ، فالله سبحانه هو الذي يَقْذِفُ في قلب العبد حركة الدعاءِ، ويجعلها سبباً للخيرِ

الذي يُعطيه إياه، كما في العَمَلِ والثواب، فهو الذي وَفَّقَ العبدَ للتوبة، ثم قَبِلَهَا، وهو الذي وَفَّقَهُ للعمل ثم أَثَابَهُ، وهو الذي وَفَّقَهُ للدُّعَاءِ ثم أَجَابَهُ، فما أَثَّرَ فيه شيءٌ مِنَ المخلوقات، بل هو جعل ما يَفْعَلُهُ سبباً لما يَفْعَلُهُ، قال مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِير، أَحَدُ أئمة التابعين<sup>(١)</sup>: نظرتُ في هذا الأمرِ، فَوَجَدْتُ مبدأه مِنَ الله، وتَمَامه على الله، وَوَجَدْتُ مِلَاكَ ذلك الدُّعَاءِ.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من<sup>(٢)</sup> الناس من قد يسأل الله شيئاً فلا يعطى، أو يُعْطَى غيرَ ما سأل، وقد أُجِيبَ عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

بيان الحكمة في أن  
الداعي قد  
لا يعطى شيئاً  
أو يعطى غير  
ما سأل

أحدها: أن الآيةَ لم تَتَضَمَّنْ عَطِيَّةَ السَّوَالِ مطلقاً، وإنَّما تَضَمَّنَتْ<sup>(٣)</sup> إجابةَ الدَّاعِي، والدَّاعِي أَعْمُ مِنَ السَّائِلِ، وإجابة الداعي أعمُ مِنَ إعطاء السائل. ولهذا قال النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»<sup>(٤)</sup>.

فَفَرَّقَ بَيْنَ الدَّاعِي والسَّائِلِ، وَبَيَّنَ الإِجَابَةَ والإِعْطَاءَ، وهو فرق بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوعٌ مِنَ السَّائِلِ، فذكر العام، ثم الخاص، ثم الأخص. وإذا عَلِمَ العبادُ أنه قريبٌ، يُجِيبُ دَعْوَةَ الداعي، علموا قُرْبَهُ منهم، وَتَمَكَّنَهُمْ مِنْ سؤَالِهِ. وعلموا عِلْمَهُ

(١) كان إماماً، قدوة، فقيهاً، عابداً، مجاب الدعوة، توفي سنة ٩٥هـ. مترجم في «السير» ١٨٧/٤ - ١٩٥.

(٢) «من» كتبت في (د) فوق كلمة: الناس، وقد أخلت بها باقي الأصول.

(٣) في (ب): تتضمن.

(٤) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ٢٦٩.

ورحمته وقدرته، فدَعَوْهُ دُعَاءَ العبادة في حال، ودُعَاءَ المسألة في حال، وجمعوا بَيْنَهُمَا في حال، إذ الدُّعَاءُ اسمٌ يجمع<sup>(١)</sup> العبادة والاستعانة، وقد فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بالدُّعَاءِ الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب، وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] يؤيد المعنى الأول.

الجواب الثاني: أَنَّ إجابة دعاء السؤال أَعْمٌ من إعطاء عَيْنِ المسؤول<sup>(٢)</sup>، كما فسره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في «صحيحه»، أَنَّ النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِيْتِمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يُعْجَلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، أَوْ يُدْخِرَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَهَا، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا نَكُثَرُ، قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ»<sup>(٣)</sup>. فقد أخبر الصَّادِقُ

(١) في (ب): لجميع.

(٢) في (ب): السؤال.

(٣) في (ب) و (ج): «أكبر»، وهو تصحيف، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ظن الشارح، وإنما هو في «المسند» ١٨/٣، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٠)، والبخاري (٣١٤٣) و (٣١٤٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٧٥/١، وأبي يعلى في «مسنده» (١٠١٩)، وأبي نعيم في «الحلية» ٣١١/٦، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم ٤٩٣/١، ووافقه الذهبي، وهو كما قال، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٤٨/١٠ - ١٤٩: رجال أحمد وأبي يعلى وأحد إسناده البزار رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة. وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند الترمذي (٣٥٧٣)، وأحمد ٣٢٩/٥، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٧٥/١، والبغوي (١٣٨٧)، وأبي نعيم في «الحلية» ١٣٧/٥. وعن جابر عنده أيضاً (٣٣٨١)، ولمسلم (٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَا يَزَالُ يَسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِيْتِمٍ، أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ، مَا لَمْ يَسْتَعْجَلْ» قيل: يا رسول الله، ما الاستعجال؟ قال: «يقول: قد دعوت، فلم أَرِ يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء». وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٥)، والبغوي (١٣٩٠).



المصدوق أنه لا بُدَّ في الدَّعوة الخالية عن العُدوانِ من إعطاءِ السُّؤلِ مُعْجَلاً، أو مثله من الخير مُؤَجَّلاً، أو يُصَرَّفُ عنه مِنَ السَّوءِ مثله.

الجواب الثالث: أنَّ الدَّعاء سببٌ مقتضٍ لنيل المطلوب، والسببُ له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه، وانتفت موانعُه، حَصَلَ المطلوب، وإلا فلا يَحْصُلُ ذلك المطلوب، بل قد يَحْصُلُ غَيْرُهُ. وهكذا سَائِرُ الكلمات الطيبات، من الأذكار الماثورة المعلق عليها جَلْبُ منافع أو دَفْعُ مَضَارٍّ، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يدِ الفاعل، تَخْتَلِفُ باختلاف قُوَّتِهِ وما يُعِينُهَا، وقد يُعَارِضُهَا مانعٌ من الموانع. ونُصَوِّصُ الوعدِ والوعيدِ المتعارضة في الظاهر: من هذا الباب. وكثيراً ما تَجِدُ أدعيةً دعا بها قَوْمٌ، فاستُجِيبَ لهم، ويَكُونُ قد اقترن بالدُّعاء ضرورةٌ صاحبه وإقباله على الله، أو حَسَنَةٌ تَقَدَّمَتْ منه، جعل الله سبحانه إجابةَ دعوته شكراً لحسنته، أو صَادَفَ وقت إجابة، ونحو ذلك، فَأُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، فيظن أن السرَّ في ذلك الدُّعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رَجُلٌ دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظنَّ آخرُ أن استعمالَ هذا الدواءِ بِمُجَرَّدِهِ كافٍ<sup>(١)</sup> في حُصولِ المطلوب، فكان غالطاً.

وكذا قد يدعو باضطرابٍ عند قبر، فيَجَابُ، فيظنُّ أن السرَّ للقبر، ولم يَدِرْ أن السرَّ للاضطرابِ وصدقِ اللُّجَأِ إلى الله تعالى، فإذا حَصَلَ ذلك في بيتٍ من بيوت الله تعالى كان أَفْضَلَ وأحبَّ إلى الله تعالى.

---

(١) في الأصول: كافياً، وهو خطأ.

فَالْأَدْعِيَةُ وَالتَّعَوُّذَاتُ وَالرُّقَى بِمَنْزِلَةِ السِّلَاحِ ، وَالسِّلَاحُ بِضَارِبِهِ ، لَا يَحْدَهُ فَقَطْ ، فَمَتَى كَانَ السِّلَاحُ سِلَاحاً تَاماً ، وَالسَّاعِدُ سَاعِداً قَوِيّاً ، وَالْمَحَلُّ قَابِلاً ، وَالْمَانِعُ مَفْقُوداً : حَصَصْتُ بِهِ النِّكَايَةَ فِي الْعَدُوِّ ، وَمَتَى تَخَلَّفَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَخَلَّفَ التَّأثيرُ .

فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ صَالِحٍ ، أَوِ الدَّاعِي لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ فِي الدُّعَاءِ ، أَوْ كَانَ ثُمَّ مَانِعٌ مِنَ الْإِجَابَةِ : لَمْ يَحْصُلِ الْأثرُ .

قوله : «وَيَمْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ . وَلَا غِنَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى طَرَفَةٌ عَيْنٍ ، وَمَنْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرَفَةٌ عَيْنٍ ، فَقَدْ كَفَرَ ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ» .

ش : كَلَامٌ حَقٌّ ظَاهِرٌ لَا خُفَاءَ فِيهِ . وَالْحَيْنُ ، بِالْفَتْحِ : الْهَلَاكُ .

٢٨٨

قوله : «وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى» .

ش : قَالَ تَعَالَى : ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة : ١١٩] [المجادلة : ٢٢] وَ [البينة : ٨] ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة : ٦٠] . ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء : ٩٣] . ﴿بَاءُوا﴾ (١) بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ﴿[البقرة : ٦١] . وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

غضب الله ورضاه

(١) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ ١٣٨/٢ : يَعْنِي بِقَوْلِهِ : ﴿وَبَاؤُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ : انصرفوا ورجعوا ، وَلَا يَقَالُ : «بَاؤُوا» إِلَّا مَوْصُولًا إِمَّا بِخَيْرٍ ، وَإِمَّا بِشَرٍّ ، يَقَالُ مِنْهُ : «بَاءَ فُلَانٌ بِذَنْبِهِ ، يَبُوءُ بِهِ بِبُوءٍ وَبِوَاءٍ» ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ يَعْنِي : تَنْصَرِفَ مَتَحْمِلَهُمَا ، وَتَرْجِعَ بِهِمَا قَدْ صَارَا عَلَيْكَ دُونِي . فَمَعْنَى الْكَلَامِ إِذَا : وَرَجَعُوا مِنْصَرِفِينَ مَتَحْمِلِينَ غَضَبَ اللَّهِ ، قَدْ صَارَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ غَضَبٌ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ سَخَطٌ . وَانْظُرْ «جَامِعُ الْبَيَانِ» ١٨٨/١ - ١٨٩ .

ومذهب السلف<sup>(١)</sup> وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى،  
والعداوة، والولاية، والحُب، والبُغْض، ونحو ذلك من الصفات، التي  
وردَ بها الكتابُ والسُّنة، ومَنع التأويل الذي يَصْرِفُهَا عن حقائقها اللاتقة  
بالله تعالى، كما يقولون مثل ذلك في السَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ وسائر  
الصفات، كما أشار إليه الشَّيْخُ فيما تقدم بقوله: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَا  
وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ، تَرَكَ التَّأْوِيلَ، وَلُزِمَ التَّسْلِيمُ،  
وَعَلَيْهِ دِينَ الْمُرْسَلِينَ».

وانظر إلى جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة الاستواء  
كَيْفَ؟ قال: الاستواء معلوم، والكَيْفُ مجهولٌ. وَرُويَ أَيْضاً<sup>(٢)</sup> عَنْ أُمِّ  
سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَوْقُوفاً عَلَيْهَا، وَمَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قال الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا تَقَدَّمَ: «مَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ  
والتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيهَ». وَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ: «أَنَّ الْإِسْلَامَ بَيْنَ الْغُلُوفِ  
والتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ».

فَقَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى» نَفْيُ التَّشْبِيهِ،  
وَلَا يُقَالُ: إِنْ الرِّضَى إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ، وَالْغَضَبُ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ، فَإِنَّ هَذَا  
نَفْيٌ لِلصِّفَةِ. وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ،  
وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُهُ وَلَا يَشَاءُهُ، وَيَنْهَى عَمَّا يَسْخَطُهُ وَيَكْرَهُهُ، وَيُبْغِضُهُ،  
وَيَغْضَبُ عَلَى فَاعِلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ شَاءَهُ وَأَرَادَهُ، فَقَدْ يُحِبُّ عَنْدهُمْ،  
وَيَرْضَى مَا لَا يُرِيدُهُ، وَيَكْرَهُ وَيَسْخَطُ وَيَغْضَبُ لِمَا أَرَادَهُ.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٣/ ٣٨٠ - ٣٨٥.

(٢) سقطت من: (ب).

(٣) لا يصح في المرفوع، وقد تقدم الكلام عليه، فانظر ص ٣٧٣.

ويقال لمن تأوّل الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لِمَ تأوّلْتَ ذلك؟ فلا بُدَّ أن يَقُولَ: لأنَّ الغَضَبَ غليانُ دمِ القلب، والرَّضَى الميلُ والشهوة، وذلك لا يليقُ بالله تعالى! فيقال له: غليانُ دمِ القلب في الأدمي أمرٌ ينشأ عن صفة الغَضَبِ، لا أنَّه هو الغَضَبُ. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادةُ والمشيةُ فينا، هي مِيلُ الحيِّ إلى الشَّيءِ أو إلى ما يُلائمُه ويُناسِبُه، فإنَّ الحيَّ مِنَّا لا يُريدُ إلا ما يَجْلِبُ له منفعةٌ، أو يدفع عنه مَضَرَّةً، وهو محتاجٌ إلى ما يُريدهُ، ومفتقرٌ إليه، يَزْدَادُ<sup>(١)</sup> بوجوده، وينقصُ<sup>(٢)</sup> بعدمه. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء، فإن جاز هذا، جاز ذاك، وإن امتنع هذا، امتنع ذاك.

٢٨٩

فإن قال: الإرادةُ التي يوصَفُ اللهُ بها مُخَالَفَةً للإرادة التي يوصَفُ بها العبد، وإن كان كُلُّ منهما حقيقةً، قيل له: فَقُلْ: إنَّ الغَضَبَ والرَّضَى الذي يوصَفُ الله به مخالفٌ لما يوصَفُ به العبد، وإن كان كُلُّ منهما حقيقةً. فإذا كان ما يقوله في الإرادة يُمكنُ أن يُقالَ في هذه الصفات، لم يَتَعَيَّنِ التَّأْوِيلُ، بل يَجِبُ تَرْكُهُ، لأنَّكَ تَسَلِّمُ من التَّنَاقُضِ، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماءِ الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإنَّ صَرَفَ القرآنِ عن ظاهره وحقيقته بغيرِ موجبِ حَرَامٍ، ولا يَكُونُ الموجِبُ للصَّرَفِ ما دلَّه عليه عقله، إذ العُقُولُ مختلفة، فَكُلُّ يَقُولُ: إنَّ عقله دلَّه على خلافِ ما يَقُولُه الآخر!

وهذا الكلامُ يُقالُ لِكُلِّ مَنْ نَفَى صِفَةً من صفاتِ الله تعالى، لامتناعِ مسمًى ذلك في المخلوق، فإنَّه لا بُدَّ أن يثبتَ شيئاً لله تعالى

(١) في (ب): ويزداد.

(٢) في (ب): وينقص.

على خلاف ما يَعهده حتى في صفة الوجود، فإنَّ وُجُودَ العبد كما يَليقُ به، ووُجُودَ الباري تعالى كما يَليقُ به، فَوُجُودُهُ تعالى يستحيلُ عليه العَدَمُ، ووجودُ المخلوق لا يستحيلُ عليه العَدَمُ، وما سَمَّى به الرَّبُّ نفسه وسمى به مخلوقاته، مثل الحيِّ والعليمِ والقديرِ، أو سَمَّى به بَعْضُ صفاته، كالغضب والرُّضى، وسمى به بعضَ صفاتِ عبادِهِ، فنحن نَعْقِلُ بقلوبنا معانيَ هذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حقٌّ ثابت موجود، ونعقِلُ أيضاً معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقِلُ بينَ المَعْنَيْنِ قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يُوجدُ في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المُشْتَرَكُ الكلِّي لا يُوجد مشتركاً إلا في الأذهان، ولا يُوجدُ في الخارج إلا معيناً مختصاً. فيثبت في كل منهما كما يَليقُ به. بل لو قيل: غَضَبُ مالك خازن النار، وغضبُ غيره من الملائكة: لم يَجِبْ أن يكون مماثلاً لكيفية غَضَبِ الأدميين، لأنَّ الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتى تَغْلِي دِمَاءُ قلوبهم كما يغلي دَمُ قلبِ الإنسان عند غضبه، فغضبُ الله أولى.

وقد نفَى الجَهْمُ<sup>(١)</sup> وَمَنْ وافقه كُلُّ ما وَصَفَ الله به نفسه، مِنْ كلامه ورضاه وغضبه وَحُبِّهِ وَبُغْضِهِ وَأَسْفِهِ ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أُمُورٌ مخلوقةٌ منفصلةٌ عنه، ليس هو في نفسه مُتَّصِفاً بشيءٍ من ذلك!!

وعارض هؤلاء مِنْ الصِّفَاتِيَّةِ ابْنُ كُلابٍ وَمَنْ وافقه، فقالوا: لا يُوصَفُ الله بشيءٍ يَتَعَلَّقُ بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جَمِيعُ هذه الأمور صفاتٌ لازمةٌ لذاته، قديمةٌ أزلية، فلا يرضى في وقتٍ دُونَ وقتٍ، ولا يَغْضَبُ في وقتٍ دُونَ وقتٍ. كما قال في حديث الشفاعة: «إِنَّ

٢٩٠

(١) في (ب): جهم.

رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبُّ؟ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبُّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أَحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

فيستدل به على أنه يُحِلُّ رِضْوَانَهُ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وأنه قد يُجِلُّ رِضْوَانَهُ ثُمَّ يَسْخَطُ، كما يُجِلُّ السَخَطُ ثُمَّ يَرْضَى، لكن هؤلاء أحلَّ عليهم رضواناً لا يتعقبه سَخَطٌ.

وَهُمْ قَالُوا: لَا يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَضْحَكُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَغْضَبُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَرْضَى إِذَا شَاءَ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَجْعَلُوا الرِّضَى وَالْغَضَبَ وَالْحَبَّ وَالْبَغْضَ هَوَ الْأَرَادَةَ، أَوْ يَجْعَلُوهَا صِفَاتٍ أُخْرَى، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا بِمَشِيتِهِ وَلَا بِقُدْرَتِهِ، إِذْ لَوْ تَعَلَّقَتْ بِذَلِكَ، لَكَانَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ!! فَنفى هؤلاء الصِّفَاتِ الفَعْلِيَّةِ الدَّائِيَّةِ بهذا الأصلِ، كما نفى أولئك الصِّفَاتِ مطلقاً بقولهم: ليس محلاً للأعراض. وقد يُقَالُ: بَلْ هِيَ أَفْعَالٌ وَلَا تُسَمَّى حَوَادِثَ، كَمَا سُمِّيتَ

(١) قطعة من حديث الشفاعة المطول، وقد تقدم تخريجه ص ٩٦.

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و (٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨)، وأحمد

٨٨/٣، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٠٥/٣، والبخاري (٤٣٩٤)،

وأبو نعيم في «الحلية» ١٨٤/٨، وابن منده في «الإيمان» (٨١٩).

تلك صفات، ولم تُسمَّ أعراضاً. وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى هذا المعنى، ولكنَّ الشَّيخ رحمه الله لم يَجْمَعْ الكلامَ في الصِّفات في المختصر في مكانٍ واحد، وكذلك الكلامُ في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يُرتَّب عليه كتابُ أصول الدِّين ترتیبُ جواب النَّبيِّ ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سألَه عن الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ»<sup>(١)</sup>، الحديث، فيبدأُ بالكلام على التَّوحيد والصِّفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم، وثم، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَفْطِرُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا تَبَرُّاً مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ. وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ. وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ. وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ».

ش: يُشير الشَّيخ رحمه الله إلى الرَّدِّ على الرُّوافض والنُّواصب. وقد أثنى الله على الصحابةِ هو ورُسُلُهُ، ورضيَ عنهم، ووعدهم ما ورد من النصوص في الثناء على الصحابةِ الحُسنى<sup>(٣)</sup>.

كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ الأولون من المهجَّرين والأنصار والذين اتَّبَعُوهم بإِحْسَنِ رِضْيِ اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ

(١) تقدم تخريجه ص ٣٥٦.

(٢) في هامش (أ) ما نصه: بلغ مقابلة وتصحيحاً على نسخة المؤلف رحمه الله تعالى.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ١٥٢/٣ - ١٥٣ و ١٥٧ و ٣٠٥ و ٤٠٥ - ٤٠٩ و ٣٩٨/٤ -

٤٥٢، و ٤٥٣ - ٤٦٥ و ٢٢٢/١١ و ٥٨/٣٥ - ٦٤.

٢٩١ تَجْرِي تَحْتَهَا<sup>(١)</sup> الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿  
[التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ  
رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ  
الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾  
[الأنفال: ٧٢]، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ  
أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ  
الْحُسْنَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ  
وَأَمْوَالِهِمْ يُبْتَغَىٰ فَرَضٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ  
الصَّادِقُونَ \* وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ  
وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ  
بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَفِّ شَحًّا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* وَالَّذِينَ جَاءُوا  
مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ

---

(١) قرأ ابن كثير: «من تحتها» بزيادة «من»، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون  
بغير «من»، وهي في مصاحف جميع الأمصار غير مكة كذلك. انظر «حجة القراءات»  
ص ٣٢٢، و«الكشف» ٥٠٥/١، و«زاد المسير» ٤٩١/٣.



فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٨-١٠﴾ [الحشر: ٨ - ١٠].

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يَسْتَغْفِرُونَ لَهُمْ، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غِلًّا لَهُمْ، وتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غِلٌّ للذين آمنوا، ولم يَسْتَغْفِرْ لَهُمْ، لا يستحق في الفيء نصيباً بنص القرآن.

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَذْرَكَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»<sup>(١)</sup>. انفرد مسلم بذكر سبِّ خالد لعبد الرحمن، دون البخاري.

فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لَا تُسَبُّوا أَصْحَابِي»، يعني عبد الرحمن وأمثاله، لأنَّ عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أَفْضَلُ، وَأَخْصُ بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان<sup>(٢)</sup>، وهم الذين

---

(١) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)، وأخرجه أبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦٠)، وأحمد في «المسند» ١١/٣، وفي «فضائل الصحابة» (٥) و(٦) و(٧) و(٦٥٤) و(١٧٣٥)، والطيالسي (٢١٨٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١٢٢/٢، والبخاري (٣٨٥٦)، والخطيب في «تاريخه» ١٤٤/٧، وابن أبي عاصم (٩٨٨). وأخرجه مسلم أيضاً (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١) من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ورواه البزار (٢٧٦٨) من طريق زائدة عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وذكر فيه قصته. وانظر «الفتح» ٣٥/٧ - ٣٦، فقد نقل عن غير واحد من أئمة النقد أن الصحيح رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وأن رواية أبي صالح عن أبي هريرة شاذة.

(٢) من قوله: «فهم أفضل» إلى هنا سقط من (ب).

أسلموا بعد الحُدَيْيَّةِ، وَبَعْدَ مَصَالِحَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ، وَمِنْهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهُؤُلَاءِ أَسْبَقُ مِمَّنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُمْ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ، وَسُمُّوا الطَّلَقَاءَ، مِنْهُمْ أَبُو سَفْيَانَ وَابْنَاهُ يَزِيدُ وَمَعَاوِيَةُ.

٢٩٢

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ نَهَى مَنْ لَهُ صَحْبَةٌ آخِرًا أَنْ يَسُبَّ مَنْ لَهُ صَحْبَةٌ أَوَّلًا، لَا مُمْتَازَهُمْ عَنْهُمْ مِنَ الصَّحْبَةِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْرُكُوهُمْ فِيهِ، حَتَّى لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُهُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْحُدَيْيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ فَكَيْفَ حَالُ مَنْ لَيْسَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِحَالٍ مَعَ الصَّحَابَةِ؟! رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، هُمُ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلُوا، وَأَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ كُلُّهُمْ مِنْهُمْ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِ مِثَّةٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ إِلَى الْقِبْلَةِ الْمَنْسُوخَةِ لَيْسَ بِمَجْرَدِهِ فَضِيلَةٌ، لِأَنَّ النِّسْخَ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِمْ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى التَّفْضِيلِ بِهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، كَمَا دَلَّ عَلَى التَّفْضِيلِ بِالسَّبْقِ إِلَى الْإِنْفَاقِ وَالْجِهَادِ وَالْمُبَايَعَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ الشَّجَرَةِ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»<sup>(١)</sup> - فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، قَالَ الْبَزَّازُ<sup>(٢)</sup>: هَذَا حَدِيثٌ

---

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» ٩١/٢، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» ٨٢/٦ مِنْ طَرِيقِ سَلَامِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ غَصِينٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» وَسَلَامُ بْنُ

لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ نَاسًا يَتَنَاولُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ! فَقَالَتْ: وَمَا تَعْحُونَ مِنْ هَذَا! انْقَطَعَ عَنْهُمْ الْعَمَلُ، فَأَحَبَّ اللَّهُ أَنْ لَا يَقْطَعَ عَنْهُمْ الْأَجْرَ<sup>(١)</sup>.

وروى ابن بطة<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح، عن ابن عباس، أنه قال: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، فَلَمَقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً - يَعْنِي مَعَ

---

= سليم مجمع على ضعفه، وكذبه ابن حراش، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة، والحاتر بن غصين مجهول، وأخرج الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» ص ٤٨ من طريق سليمان بن أبي كريمة، عن جوير، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس مرفوعاً: «مهما أوتيت من كتاب الله، فالعمل به لا عذر لأحدكم في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنة مني ماضية، فإن لم يكن سنة ماضية، فما قال أصحابي، إن أصحابي يمتزلة النجوم في السماء، فأبها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة» وسليمان بن أبي كريمة ضعيف الحديث، وجوير - وهو ابن سعيد الأزدي - متروك، والضحاك لم يلق ابن عباس، وروي من حديث عمر وابنه، وكلاهما لا يصح.

(٢) هو الإمام الحافظ الكبير أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب «المسند الكبير» الذي تكلم على أسانيده، المتوفى سنة ٢٩٢هـ، مترجم في «السير» ١٣ / رقم الترجمة (٢٨١)، وقد جرد زوائده على الكتب الستة الحافظ الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، وسماه «كشف الأستار عن زوائد البزار» وقد تم نشره في أربع مجلدات في مؤسسة الرسالة بتحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمي.

(١) لم نجده في «مسلم» بعد البحث، ولا في المصادر الأخرى التي بين أيدينا.

(٢) هو الإمام العلامة شيخ العراق، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي الحنبلي، أبو عبد الله ابن بطة، صاحب كتاب «الإبانة الكبرى» كان - فيما قيل - مستجاب الدعوة، توفي سنة (٣٨٧هـ). مترجم في «السير» ١٦ / رقم الترجمة (٣٨٩).

النَّبِيِّ ﷺ - خَيْرٌ مِنْ عَمَلٍ أَحَدِكُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً<sup>(١)</sup> وفي رواية وكيع: «خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ أَحَدِكُمْ عُمَرَهُ».

وفي «الصحيحين» من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَغَيْرِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي: أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

(١) الأثر بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» رقم (٢٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن نسير بن ذعلوق، قال: سمعت ابن عمر يقول... ورواية وكيع أخرجه ابن ماجه (١٦٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» رقم (١٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٦) من طريق وكيع، عن سفيان به، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير نسير بن ذعلوق وهو ثقة، وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عبد البر: هو عندهم من ثقات الكوفيين، وقد تصحف في المطبوع من «السنة» لابن أبي عاصم إلى بسر بن ذعلوق، فقال محققه: لم أعرفه!

وفي «فضائل الصحابة» لأحمد رقم (١٨) من طريق أبي معاوية قال: وأخبرنا رجل عن مجاهد، عن ابن عباس قال: لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتلون. وانظر «منهاج السنة» لشيخ الإسلام ١٤/٢، فقد نسبته إلى ابن بطة، وصحح إسناده من طريق عبد الله بن أحمد، عن أبيه، عن أبي معاوية به. وأخرجه البخاري (٤١٥٤)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر أن النبي ﷺ قال لهم يوم الحديبية: «أنتم خير أهل الأرض» قال الحافظ: وهذا صريح في فضل أصحاب الشجرة، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما، وعند أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال: لما كان بالحديبية قال النبي ﷺ: «لا توقدوا ناراً بليل» فلما كان بعد ذلك، قال: «أوقدوا واصطنعوا، فإنه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم».

(٢) أخرجه من حديث عمران بن الحصين البخاري (٢٥٦١) و (٣٦٥٠) و (٦٤٢٨) و (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، والترمذي (٢٢٢١) و (٢٢٢٢) و (٢٣٠٣)، وأبو داود (٤٦٥٧)، وأحمد ٤/٢٦ و ٤٢٧ و ٤٣٦ و ٤٤٠، والنسائي ١٧/٧ - ١٨، وابن حبان (٢٢٨٥)، والحاكم ٣/٤٧١، والطيالسي (٨٥٢)، والطحاوي في «المشكّل» =

وقد ثبت في «صحيح مسلم»، عن جابر رضي الله عنه، أن  
النبي ﷺ قال: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»<sup>(١)</sup>.

= ١٧٦/٣ و ١٧٧، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٥٢٦) و (٥٢٧) و (٥٢٨) و (٥٢٩) و (١٤٦٩) و (١٤٧٠) و (١٤٧١) و (١٤٧٢)، وأبونعيم في «الحلية» ٧٨/٢ و ٣٩١/٨. وأخرجه من حديث عبدالله بن مسعود البخاري (٢٦٥٢) و (٣٦٥١) و (٦٤٢٩) و (٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣) (٢١٢)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد ١/٣٧٨ و ٤١٧ و ٤٣٤ و ٤٣٨ و ٤٤٢، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩٢/٧، والطيالسي (٢٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٧٦/٣، وابن أبي عاصم (١٤٦٦) و (١٤٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٣٧) و (١٠٣٣٨)، والخطيب في «تاريخه» ٥٣/١٤، وأبونعيم في «الحلية» ٧٨/٢. وأخرجه من حديث أبي هريرة مسلم (٢٥٣٤) (٢١٣)، وأحمد ٢/٢٢٨ و ٤١٠ و ٤٧٩، والطيالسي (٢٥٥٠)، وأخرجه من حديث عمر بن الخطاب الترمذي (٢٣٠٤)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، والبزار (٢٧٦٤)، والطحاوي في «المشكل» ١٧٥/٣ - ١٧٦، والطبراني في «الصغير» ١/١٢٨، وأخرجه من حديث النعمان بن بشير أحمد ٤/٢٦٧ و ٢٧٦ و ٢٧٧، والبزار (٢٧٦٧)، والطحاوي ٣/١٧٧، وأبونعيم ٢/٧٨ و ٤/١٢٥، وابن أبي عاصم (١٤٧٧). وأخرجه من حديث بريدة الأسلمي أحمد ٥/٣٥٠ و ٣٥٧، وابن أبي عاصم (١٤٧٣) و (١٤٧٤)، وأبونعيم ٢/٧٨.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٣٨٥٩)، وأبوداود (٤٦٥٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢/٣٤٠، وأخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث جابر بن عبدالله قال: أخبرني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا» قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال النبي ﷺ: «قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نَنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنُذِرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاءً﴾». وهو في «المسند» ٦/٣٦٢ و ٤٢٠، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٣/١٠٤، وابن سعد ٨/٤٥٨، وابن أبي عاصم (٨٦١)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/ (٢٦٦) و (٢٦٩). وأخرجه من حديث جابر، عن أم مبشر، عن حفصة أحمد ٦/٢٨٥، والبخاري (٣٩٩٤)، وابن أبي عاصم (٨٦٠)، وابن ماجه (٤٢٨١)، والطبراني ٢٣/ (٣٥٨) و (٣٦٣)، وفيه: «مَنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَّةَ»، وأخرجه أحمد ٣/٣٩٦ من حديث جابر بلفظ: «لَنْ يَدْخُلَ النَّارَ رَجُلٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَّةَ».

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، الآيات.

ولقد صدّق عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ رضي الله عنه في وصفهم،  
 ٢٩٣ حيث قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ  
 قُلُوبِ الْعِبَادِ، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته<sup>(١)</sup>، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ  
 الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ،  
 فَجَعَلَهُمْ وَزَرَءَ نَبِيِّهِ<sup>(٢)</sup>، يَقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَرَّاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا،  
 فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْهُ سَيِّئًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: وقد رأى أصحابُ محمدٍ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.  
 وتقدّم<sup>(٤)</sup> قول ابن مسعود: من كان منكم مستنّاً فليستنّ بمن قد  
 مات... إلخ، عند قول الشيخ: «وتتبع السنة والجماعة».

فمن أضلُّ ممَّن يكون في قلبه غلٌّ لخيار المؤمنين، وسادات أولياء  
 الله تعالى بعد النبيين؟! بل قد فضلتهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل  
 لليهود: مَنْ خَيْرُ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ؟ قالوا: أَصْحَابُ مُوسَى، وقيل للنصارى:  
 مَنْ خَيْرُ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ؟ قالوا: أَصْحَابُ عِيسَى، وقيل للرافضة: مَنْ شَرُّ

(١) في (ب): لرسالته.

(٢) في الأصول: «دينه»، والمثبت من «المسند».

(٣) أخرجه أحمد ٣٧٩/١، وفي «فضائل الصحابة» (٥٤١)، والطبراني (٨٥٨٢) و (٨٥٨٣) و (٨٥٩٣)، والطيايسي (٢٤٦)، والبخاري (١٠٥)، والبيهقي (١٣٠)، والخطيب في «الفيء والمفتق» ١٦٦/١ - ١٦٧، وسنده حسن، وصححه الحاكم ٧٨/٣، ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٧٧/١ - ١٧٨، وقال: رواه أحمد والبيهقي، ورجاله موثقون.

(٤) ص ٥٤٦.

أهل مِلَّتِكُمْ؟ قالوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سَبُّوهُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِمَّنْ اسْتَثْنَوْهُمْ بِأُضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ.

وقوله: «وَلَا تُفْرِطْ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ» أي: لا نتجاوزُ الحَدَّ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، كما تفعل الشيعة، فنكون مِنَ المعتدين، قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: «وَلَا نَتَّبِعُ مَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ كَمَا فَعَلَتِ الرَّافِضَةُ»! فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي: لا يَتَوَلَّى أَهْلَ الْبَيْتِ حَتَّى يَتَبَرَأَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!! وَأَهْلُ السَّنَةِ يُوَالُونَهُمْ كُلَّهُمْ، وَيُنْزِلُونَهُمْ مَنَازِلَهُمُ الَّتِي يَسْتَحِقُّونَهَا، بِالْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ، لَا بِالْهَوَى وَالْتَعَصُّبِ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْبَغْيِ الَّذِي هُوَ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧]. وهذا معنى قول مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: الشَّهَادَةُ بَدْعَةٌ، وَالْبَرَاءَةُ بَدْعَةٌ، يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ<sup>(١)</sup>، وَالضُّحَّاكُ، وَغَيْرُهُمْ.

ومعنى الشهادة: أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَوْ أَنَّهُ كَافِرٌ، بِدُونِ الْعِلْمِ بِمَا خَتَمَ اللَّهُ لَهُ بِهِ.

وقوله: «وَحُبُّهُمْ دِينَ وَإِيمَانًا وَإِحْسَانًا» لِأَنَّهُ امْتِثَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ

---

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ فَقِيهُ الْعِرَاقِ أَبُو عِمْرَانَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ النَّخْعِيِّ، الْيَمَانِي، تَمَّ الْكُوفِيُّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٩٦ هـ. مُتَرَجِمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٤ / رَقْمُ التَّرْجُمَةِ (٢١٣).

غَرَضاً [بَعْدِي]، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبُحِبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبُغِضِي  
أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ  
آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»<sup>(١)</sup>.

وتسمية حُبِّ الصحابة إيماناً مشكلاً على الشيخ رحمه الله، لأن  
٢٩٤ الحُبَّ عَمَلُ الْقَلْبِ، وليس هو التصديق، فيكون العملُ داخلاً في مُسَمَّى  
الإيمان، وقد تقدّم في كلامه: «أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ  
بِالْجَنَانِ»، ولم يجعل العملَ داخلاً في مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف  
من مذهب أبي حنيفة، إلا أن تكونَ هذه التسمية مجازاً.

وقوله: «وَبُغِضَهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»: تقدّم الكلام في تكفير أهل  
البدع، وهذا الكفر نظيرُ الكفر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ  
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقد تقدم الكلام  
في ذلك.

قوله: «وَتُبَيَّنَتْ»<sup>(٢)</sup> الْخِلَافَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ  
الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ.

ثبوت الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه  
ش: اختلف أهل السُّنَّةِ في خلافة الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل كانت  
بالنصِّ، أو بالاختيار؟ فذهب الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ من أهل الحديث  
رضي الله عنه بالنص  
بالنص

(١) الترمذي (٣٨٦٢)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٨٧/٤ و ٥٤/٥ و ٥٧، وفي «فضائل  
الصحابة» (١) و (٢) و (٣) و (٤)، وابن أبي عاصم (٩٩٢)، والخطيب في «تاريخه»  
١٢٣/٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٨٧/٨، والبخاري في «تاريخه» ١٣١/٥. وفي سننه  
عبدالله بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الرحمن بن زياد، وقيل: عبد الرحمن بن عبدالله،  
لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن معين: لا أعرفه. قال الذهبي: لا يعرف. ومع ذلك  
فقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٢٢٨٤).

(٢) في (ب): وثبتت.



إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجلي. وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار. والدليل على إثباتها بالنص أخبار:

من ذلك ما أسنده البخاري عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه، قال<sup>(١)</sup>: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجذك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجدني فأتني أبا بكر»<sup>(٢)</sup>. وذكر له سياقاً آخر<sup>(٣)</sup>، وأحاديث أخر. وذلك نص على إمامته.

وحديث حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللدن من بعدي: أبي بكر وعمر»، رواه أهل السنن<sup>(٤)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ في اليوم الذي بديء فيه، فقال: «ادعي لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتاباً»، ثم قال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر».

وفي رواية: «فلا يطمع في هذا الأمر طامع».

(١) تحرفت في (ب) إلى: «قالت».

(٢) البخاري (٣٦٥٩) و (٧٢٢٠) و (٧٣٦٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٨٦)، وأحمد ٨٢/٤ و ٨٣، والطيلاسي (٩٤٤)، وابن أبي عاصم (١١٥١)، والبغوي (٣٨٦٨).

(٣) انظر الحديث رقم (٧٣٦٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢) و (٣٦٦٣)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد ٣٨٢/٥ و ٣٨٥ و ٣٩٩ و ٤٠٢، وابن أبي شيبة ١١/١٢، والحميدي (٤٤٩)، وابن أبي عاصم (١١٤٨) و (١١٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٨٣/٢ - ٨٤ و ٨٤ و ٨٥، وأبو نعيم في «الحلية» ١٨٥/٢. وسنده حسن، وصححه الحاكم ٧٥/٣، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان (٢١٩٣) من طريق آخر.

وفي رواية: قال: «ادعي لي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، لِأَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا لَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَخْتَلِفَ الْمُؤْمِنُونَ فِي أَبِي بَكْرٍ»<sup>(١)</sup>.

وأحاديثُ تَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ مَشْهُورَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد رُوجِعَ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ مَدَّةَ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٧)، وأحمد ٤٧/٦ و ١٠٦ و ١٤٤، والطيالسي (١٥٠٨)، وابن سعد ١٨٠/٣، وابن أبي عاصم (١١٥٦) و (١١٦٣)، والبخاري (١٤١١)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٨٥/٢، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٣/٦، وأخرجه البخاري (٥٦٦٦) و (٧٢١٧) بلفظ: «هممتُ - أو أردتُ - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد، أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمدنون، ثم قلت: يا بى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويبى المؤمنون».

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٦٦٤) و (٦٧٩) و (٧١٢) و (٧١٣) و (٧١٦) و (٣٣٨٣) و (٧٣٠٣)، والدارمي ٣٩/١، وأحمد في «المسند» ٩٦/٦ و ١٥٩ و ٢٠٢ و ٢١٠ و ٢٢٤، وفي «فضائل الصحابة» (٨٨) و (٥٨٩)، ومالك ١٧٠/١ - ١٧١، والترمذي (٣٦٧٢)، والنسائي ٩٩/٢ - ١٠٠، وفي «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٩٢/١١ و ١٩٤/١٢، وابن ماجه (١٢٣٢)، والبخاري (٨٥٣)، وابن أبي عاصم (١١٦٧)، وابن سعد ٧٩/٣، و ١٧٩ - ١٨٠، والبيهقي ٨١/٣ من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه من حديث أبي موسى الأشعري البخاري (٦٧٨) و (٣٣٨٠)، ومسلم (٤٢٠)، وأحمد ٤١٢/٤ - ٤١٣، وابن أبي عاصم (١١٦٤)، وابن سعد ١٧٨/٣، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٤٠) و (٥٨٢)، وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٦٨٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٤١/٥، وأخرجه من حديث العباس أحمد في «المسند» ٢٠٩/١، وفي «فضائل الصحابة» (٧٩) و (٨٠)، وصححه ابن حبان (٢١٧٤).

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلْبٍ، عَلَيْهَا دَلْوٌ، فَتَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، فَتَزَعَهَا مِنْهَا ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَأَخَذَهَا ابْنُ الْخَطَّابِ<sup>(١)</sup>، فَلَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ۲۹۵ ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنِ<sup>(٢)</sup>».

(١) هذه رواية البخاري في موضعين من «صحيحه» (٣٦٦٤) و(٧٠٢١)، ورواية مسلم (٢٣٩٢)، ولفظه في بعضها: «ثم أخذها عمر، فاستحالت غرباً» ولفظ بعضها من حديث ابن عمر: «ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر، فاستحالت في يده غرباً».

(٢) البخاري (٣٦٦٤) و(٧٠٢١) و(٧٠٢٢) و(٧٤٧٥)، ومسلم (٢٣٩٢)، وأخرجه أحمد ٣٦٨/٢ و٤٥٠، وابن أبي شيبة ٢١/١٢ - ٢٢، والبخاري (٣٨٨١) و(٣٨٨٢) و(٣٨٨٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٤/٦، كلهم من حديث أبي هريرة. وأخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٣٦٣٣) و(٣٦٧٦) و(٣٦٨٢) و(٧٠١٩) و(٧٠٢٠)، ومسلم (٢٣٩٣)، والترمذي (٢٢٨٩)، وأحمد ٢٧/٢ و٢٨ و٣٩ و٨٩ و١٠٤ و١٠٧، وابن أبي شيبة ٢١/١٢.

وقوله: «على قلب» أي: على بئر، وقوله: «ذنوباً أودنوبين» الذنوب: الدلو الممتلئة. قال الشافعي في «الأم»: ومعنى قوله: «وفي نزعه ضعف»: قصر مدته، وعجلة موته، وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته.

وقوله: «ثم استحالت غرباً» الغرب - بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء -: الدلو العظيم يسقى به البعير، فهي أكبر من الذنوب، أي تحولت من الصغر إلى الكبر. وقوله: «فلم أَرْ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ» العبقرى، قال أبو عمرو الشيباني: عبقرى القوم: سيدهم وقويمهم وكبيرهم، وقال الفارابي: العبقرى من الرجال الذي ليس فوقه شيء، وذكر الأزهري أن «عبقر» موضع بالبادية، وقيل: بلد كان ينسج فيه البسط الموشية، فاستعمل في كل شيء جيد، وفي كل شيء فائق، وقال الفراء: العبقرى: السيد وكل فاخر من حيوان وجوهر وبساط وضعت عليه، وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه.

وقوله: «يَفْرِي فَرِيَّهُ» بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة، وروي بسكون الراء، والتخفيف، ومعناه: يعمل عمله، ويقطع قطعه، وقوله: «حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنِ» العطن - بفتح المهملة وآخره النون -: هو ما يعد للشرب حول البئر من مبارك =

وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال على منبره: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، لَا يَتَّقِينِ فِي الْمَسْجِدِ خَوْفَةَ إِلَّا سُدَّتْ، إِلَّا خَوْفَةَ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(١)</sup>.

وفي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وغيره، من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا رَأَيْتُ [كَأَنَّ] مِيزَانًا أَنْزَلَ<sup>(٢)</sup> مِنَ السَّمَاءِ، فَوُزِنَتْ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ، فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وَزَنَ عُمَرُ وَأَبُو بَكْرٍ، فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَرَجَحَ عُمَرُ، ثُمَّ رُفِعَ [الْمِيزَانُ]، فَرَأَيْتُ الْكِرَاهَةَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ»<sup>(٣)</sup>.

فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ وَلَايَةَ هَؤُلَاءِ خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مُلْكٌ.

وليس فيه ذكرٌ عليّ رضي الله عنه، لأنه لم يَجْتَمِعِ النَّاسُ فِي

---

= الإبل، والمراد بقوله: «ضَرَبَ» أي: ضَرَبَتِ الإبلُ بَعْطَنَ: بركت، وَالْعَطَنُ للإبل كالوطن للناس، لكن غلب على مبركها حول الخوض، ووقع في رواية أبي بكر بن سالم، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عند أبي بكر بن أبي شيبة ٦٢/١١ و ٢١/١٢: «حتى روي الناس وضربوا بَعْطَنَ».

(١) تقدم تخريجه ص ١٦٤.

(٢) سقطت من (ب)، وفي المطبوع من سنن أبي داود: «نزل» وفي «المسند» وابن أبي عاصم: دَلِّي.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٣٤) و (٤٦٣٥)، والترمذي (٢٢٨٧)، وأحمد ٤٤/٥ و ٥٠، وابن أبي عاصم (١١٣٥)، وابن أبي شيبة ١٨/١٢، والحاكم ٧٠/٣ - ٧١، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤٨/٦ من حديث أبي بكرة، وهو صحيح دون قوله: «خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ» فإنها ضعيفة لتفرد علي بن زيد بن جدعان بها، وهو ضعيف، لكن يشهد لها حديث سفينة الآتي، فهي صحيحة به.

زمانه، بل كانوا مختلفين، لم يَنْتَظِم فيه خلافة النبوة ولا الملك<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود أيضاً عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يحدث، أن رسول الله ﷺ قال: «رأى<sup>(٢)</sup> الليلة رجُلٌ صالحٌ أن أبا بكرٍ يَنيطُ برسولِ الله ﷺ، ويَنيطُ عُمَرُ بأبي بكرٍ، ويَنيطُ عُثْمَانُ بعُمَرَ، قال جابرٌ: فَلَمَّا قُمْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْنَا: أَمَّا الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا الْمَنُوطُ<sup>(٣)</sup> بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَهُمْ وَلَاةُ هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهٗ<sup>(٤)</sup>».

وروى أبو داود أيضاً عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ كَأَنَّ دَلْوًا دَلَّتْ مِنَ السَّمَاءِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيهَا، فَشَرِبَ شَرْبًا ضَعِيفًا، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيهَا، فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ

---

(١) ويرد على ما فهمه الشارح من الحديث ما سيأتي في حديث سفينة رضي الله عنه، وفيه: «خلافة النبوة ثلاثون سنة» فإن خلافة أبي بكر ستان، وخلافة عمر عشر سنين، وخلافة عثمان اثنتا عشرة سنة، وخلافة علي ست سنين، فيكون المجموع ثلاثين سنة، فهو داخل في خلافة النبوة مع الثلاثة رضي الله عنهم، وعن جميع صحابة رسول الله. وانظر «دلائل النبوة» ٣٤١/٦ - ٣٤٢.

(٢) في «سنن أبي داود»: أرى.

(٣) في سنن أبي داود: «أما تَنْوُطُ».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٣٦)، وابن أبي عاصم (١١٣٤)، وأحمد ٣/٣٥٥، والحاكم ٣/٧١ - ٧٢، وصححه هو والذهبي مع أن عمرو بن أبان راويه عن جابر لم يوثقه غير ابن حبان ٧/٢١٦، وقال: روى عن جابر، فلا أدري أسمع منه أم لا. وقال أبو داود بإثره: ورواه يونس وشعيب لم يذكرهما عمرو بن أبان، قال الخطابي في «معالم السنن» ٤/٣٠٥ - ٣٠٦: قوله: «يَنيطُ» معناه: عَلَّقَ، والنوط: التعليق، ومنه المثل: «عاطٍ بغير أنواطٍ» قال الميداني في «مجمع الأمثال» ٢/٢٤: العَطْو: التناول، والأنواط: جمع نوط، وهو كل شيء معلق. يقول: هو يتناول، وليس هناك معاليق، يضرب لمن يَدَّعي ما ليس يملكه.

جَاءَ عُثْمَانُ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيهَا فَشَرِبَ حَتَّى تَضَلَّعَ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِعَرَاقِيهَا فَانْتَشِطَتْ مِنْهُ، فَانْتَضَحَ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

وعن سعيد بن جُمَهان، عن سَفِينَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ أَوْ الْمَلِكُ»<sup>(٢)</sup>.

واحتجَّ من قال: لَمْ يَسْتَخْلَفْ بِالْخَبْرِ الْمَأْثُورِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَسْتَخْلَفْتُ، فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ لَا اسْتَخْلَفْتُ، فَلَمْ يَسْتَخْلَفْ مَنْ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٣٧)، وأحمد ٢١/٥، وابن أبي عاصم (١١٤١)، والطبراني في «الكبير» (٦٩٦٥). وفي سننه عبدالرحمن الجرمي، لم يوثقه غير ابن حبان وما حدث عنه سوى ولده الأشعث. وقوله: «ذُلِّي مِنَ السَّمَاءِ» يريد: أرسل، يقال: أدليت الدلو، إذا أرسلتها، ودلوها: إذا نزعته. و«العراقي»: أعواد يخالف بينها، ثم تشد في عرى الدلو، ويعلق بها الحبل، واحدها عرقوة. «معالم السنن» ٣٠٦/٤، وقوله: فانتشطت منه: أي: جذبت منه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٤٦) و(٤٦٤٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣١٣/٤، وأحمد ٢٢٠/٥ - ٢٢١ في «المسند»، وفي «فضائل الصحابة» (٧٨٩) و(٧٩٠) و(١٠٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنن» ٥٦٢/٢، والطبراني في «الكبير» (١٣) و(١٣٦) و(٦٤٤٢)، والطيايسي (١١٠٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٣٤١/٦، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٥٢) من طرق عن سعيد. وسنده حسن، وحسنه الترمذي (٢٢٢٦). وصححه ابن حبان (١٥٣٤) و(١٥٣٥)، والحاكم ٧١/٣ و١٤٥، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث أبي بكر التقي، وفي سننه ابن جدعان، وهو ضعيف، وقد تقدم قريباً، وآخر من حديث جابر بن عبد الله عند الواحدي في تفسيره «الوسيط» ٢/١٢٦/٣، وفي سننه من لا يعرف، فيصح الحديث بهما. وزاد الترمذي وغيره: قال سفينه: أمسك خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتين، وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنين، وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي رضي الله عنه ست سنين.

هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يعني رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وبما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أنها سُئِلَتْ من كان رسول الله ﷺ مُسْتَخْلِفًا لو استخلف<sup>(٢)</sup>؟

والظاهر - والله أعلم - أن المراد أنه لم يستخلف بِعَهْدٍ مكتوب، ولو كَتَبَ عهداً، لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثُمَّ تركه، وقال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»<sup>(٣)</sup>.

فكان هذا أبلغ من مُجَرِّد العهد، فإن النبي ﷺ دَلَّ المسلمين ٢٩٦ على استخلاف أبي بكر، وأرشدَهم إليه بأمرٍ متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخباراً راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعَزَمَ على أن يكتب بذلك عهداً، ثم عَلِمَ أن المسلمين يجتمعون عليه، فَتَرَكَ الْكِتَابَ اكتفاءً بذلك، ثُمَّ عَزَمَ على ذلك في مَرَضِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، ثُمَّ لما حَصَلَ لِبَعْضِهِمْ شَكٌّ: هل ذلك القول من جِهَةِ الْمَرَضِ؟ أو هو قولٌ يجب

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢١٨)، وأحمد ٤٣/١، والترمذي (٢٢٢٥)، ورواه أحمد ٤٧/١، ومسلم (١٨٢٣)، وأبوداود (٢٩٣٩)، فزادوا فيه: قال (القائل عبدالله بن عمر): فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر، فعلمت أنه لم يكن يعدل برسول الله ﷺ أحداً، وأنه غير مستخلف. لفظ أحمد.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٥) من طريق ابن أبي مليكة قال: سمعت عائشة وسئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا. وانظر «المسند» ٦/٦٣، وابن سعد ٣/١٨١ وفي «الكنى» للدولابي ٢/٣٩، و«فضائل الصحابة» لأحمد (٢٠٣) و(٢٠٤) و(١٢٨٦).

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٩٨.

اتباعه<sup>(١)</sup>؟ تَرَكَ الْكِتَابَةَ، اكتفاءً بما عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ مِنْ  
خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ.

(١) أخرج البخاري (٧٣٦٦) ومسلم (١٦٣٧) (٢٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن  
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: لما حُضِرَ النَّبِيُّ ﷺ وفي البيت رجال  
فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي ﷺ: «هلم (وفي رواية: إيتوني بكتاب) أكتب لكم  
كتاباً لن تضلوا بعده» فقال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا  
كتاب الله، فاختلف أهل البيت، واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم  
رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط  
والاختلاف عند النبي ﷺ قال: «قوموا عني» قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن  
الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من  
اختلافهم وَلَغَطِهِمْ. وأخرجه البخاري أيضاً (١١٤) و(٣٠٥٣) و(٣١٦٨) و(٤٤٣١)  
و(٤٤٣٢) و(٥٦٦٩) و(٧٣٦٦). وفي بعضها ومسلم: أن ذلك كان يوم الخميس.

قال القرطبي فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ٢٠٨/١ - ٢٠٩: وكان حق  
المأمور أن يبادر للامتنال، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على  
الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، فكروا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه  
في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله  
تعالى: (تبياناً لكل شيء) ولهذا قال عمر: حسبنا كتاب الله، وظهر لطائفة أخرى أن  
الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الايضاح، ودل أمره لهم  
بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك  
أياماً، ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ  
لمخالفة من خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا  
اعتزم امتثلوا. قال الحافظ: واختلف في المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتاباً  
ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء  
بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم  
قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني  
أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» أخرجه مسلم  
(٢٣٨٧) وللმصف (أي البخاري) معناه، ومع ذلك فلم يكتب، والأول أظهر، لقول  
عمر: كتاب الله حسبنا، أي: كافينا، مع أنه يشمل الوجه الثاني؛ لأنه بعض أفرادها،  
والله أعلم.



فلو كان التَّعْيِينُ مما يَشْتَبُه على الأُمَّة، لَبَيَّنَهُ بياناً قاطعاً لِلْعُدْرِ، لكن لما ذَلَّهم دَلالاتٌ متعددةٌ على أَنَّ أبا بكر المُتَعَيَّن، وفهموا ذلك، حَصَلَ المقصودُ، ولهذا قال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه، في خُطْبته التي خطبها بِمَحْضَرٍ مِنَ المهاجرين والأنصار: أَنْتَ خَيْرُنَا وَسَيِّدُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، ولم يُنْكَرْ ذلك منهم أحدٌ، ولا قال أحدٌ من الصَّحابة: إِنَّ غَيْرَ أَبِي بكرٍ مِنَ المهاجرين أَحَقُّ بالخِلافة منه، ولم يُنْازِعْ أحدٌ في خِلافته إلا بعضُ الأنصار، طمعاً في أن يكونَ مِنَ الأنصار أميرٌ، ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوصِ المتواترة عن النَّبِيِّ ﷺ بطلانه.

ثم الأنصار كُلُّهم بايعوا أبا بكر، إلا سَعْدَ بن عبادَةَ، لكونه<sup>(٢)</sup> هو الذي كان يَطْلُبُ الوِلايَةَ، ولم يَقُلْ أحدٌ مِنَ الصَّحابة قَطُّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ على غَيْرِ أَبِي بكرٍ، لا عليٍّ، ولا العباسُ، ولا غيرُهما، كما قد قال أهلُ البدع!

وروى ابنُ بطة بإسناده: أن عُمَرَ بن عبد العزيز بعثَ مُحَمَّدَ بنَ الزُّبَيْرِ الحَنْظَلِيَّ<sup>(٣)</sup> إلى الحسن، فقال: هل كان النَّبِيُّ ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أَوْ في شَكٍّ صَاحِبُكَ؟ نعم، واللَّهِ الذي لا إِلَهَ إلا هو استخلفه، لهُوَ كان أَتَقَى لِلَّهِ من أن يتَوَثَّبَ عليها.

(١) هي في البخاري، وسيذكرها الشارح قريباً.

(٢) في (ب): لكونه كان هو الذي يطلب.

(٣) ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، في حديثه إنكار، وقال البخاري: منكر الحديث، وفيه نظر، وكان شعبة لا يرضاه، وقال ابن عدي: بصري كوفي الأصل، قليل الحديث، والذي يرويه غرائب وأفراد. مترجم في «تهذيب التهذيب» ١٦٧/٩.

وفي الجملة: فجميع من نُقِلَ عنه أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حجة دينية شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحق بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر رضي الله عنه، وحب رسول الله ﷺ له، ففي «الصحيحين» عن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أيُّ الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم من؟ قال: «عمر» وعد رجلاً<sup>(١)</sup>.

٢٩٧

وفيهما أيضاً، عن أبي الدرداء، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبي ﷺ: «أما صاحبكم، فقد غامر»، فسلم، وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء، فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي، فأبى عليّ، فأقبلت إليك، فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكر»، ثلاثاً، ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أأنتم هو<sup>(٢)</sup>؟ فقالوا: لا، فأتى النبي ﷺ، فسلم عليه، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر، حتى أشفق أبو بكر، فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم مرتين، فقال النبي ﷺ: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟» مرتين، فما أوديت بعدهما<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم تحريجه ص ٣٩٧.

(٢) في البخاري: أنتم أبو بكر.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦١) و(٤٦٤٠)، ولم يخرجه مسلم، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/ ٢٨٨، ورواه باختصار ابن أبي عاصم (١٢٢٣).

ومعنى : غامر : غاضب وخاصم<sup>(١)</sup>، وَيَضِيقُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ عَنْ ذِكْرِ فضائله .

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنْحِ<sup>(٢)</sup> - فَذَكَرَتِ الْحَدِيثَ - إِلَى أَنْ قَالَتْ: وَاجْتَمَعَ الْأَنْصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالُوا: مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبُو عُيَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَذَهَبَ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ، فَأَسْكَنَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنِّي هَيَأْتُ فِي نَفْسِي كَلَاماً قَدْ أَعْجَبَنِي، خَشِيتُ أَنْ لَا يَبْلُغَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَتَكَلَّمَ أَبْلَغَ<sup>(٣)</sup> النَّاسِ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: نَحْنُ الْأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، فَقَالَ حُبَابُ بْنُ الْمُنْذَرِ: لَا وَاللَّهِ لَا<sup>(٤)</sup> نَفْعُ لَنَا مِنْ أَمِيرٍ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا وَلَكِنَّا الْأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ، وَأَعَزُّهُمْ أَحْسَاباً، فَبَايَعُوا عُمَرَ أَوْ<sup>(٥)</sup> أَبَا عُيَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلْ نُبَايِعُكَ، فَأَنْتَ

(١) أي: دخل في غمرة الخصومة، والغامر، الذي يرمي بنفسه في الأمر العظيم كال حرب وغيره، وقيل: من الغمر بكسر المعجمة، وهو الحقد، أي: صنع أمراً اقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه .

(٢) السُّنْحُ - بضم السين وسكون النون ويجوز ضمها -: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبي ﷺ ميل، وكان بها منزل أبي بكر الصديق .

(٣) نصب: «أبلغ» على الحالية، ويجوز رفعه على أنه فاعل، أي: تكلم رجل هذه صفته، وقال السهيلي: النصب أوجه؛ ليكون تأكيداً لمدحه وصرف الوهم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره، وفي رواية ابن عباس: قال: قال عمر: والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديته، أو مثلها أو أفضل حتى سكت. انظر (سيرة ابن هشام) ٣٩٩/٤ - ٣١٠ .

(٤) (أ) و (ج): ما .

(٥) في (ب): (و)، وهو خطأ .

سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ، فَبَايَعَهُ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ، فَقَالَ قَائِلٌ: قَتَلْتُمْ سَعْدًا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ عُمَرُ: قَتَلَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالسُّنْحُ: الْعَالِيَةُ، وَهِيَ حَدِيقَةٌ مِنْ حَدَائِقِ الْمَدِينَةِ مَعْرُوفَةٌ بِهَا.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

خلافة عمر  
الفاروق رضي الله  
عنه

ش: أَيْ وَتُبِتْ<sup>(٣)</sup> الْخِلَافَةُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَذَلِكَ بِتَفْوِضِ أَبِي بَكْرٍ الْخِلَافَةَ إِلَيْهِ، وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ. وَفَضَائِلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ تُنْكَرَ، وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذْكَرَ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، مَنْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، أَوْ مَا تَعْرِفُ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: ثُمَّ عَثْمَانُ فَقُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٤)</sup>.

وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي الْبُخَارِيِّ: سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٦٨)، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي مُسْلِمٍ.

(٣) فِي (ب): وَتُبِتَ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٧١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٢٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢/١٢، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (١٢٠٤) وَ (١٢٠٦)، وَالْبَغَوِيُّ (٣٨٧١) وَهُوَ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» لِأَحْمَدَ (١٣٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَدَامَةَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ (الْقَائِلُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَدَامَةَ، هُوَ الْقَطِيعِيُّ، وَلَيْسَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَلَا ابْنُهُ فَإِنْ وَفَاةُ أَحْمَدَ ٢٤١ هـ وَوفاةُ ابْنِهِ ٢٩٠ هـ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، حَدَّثَنَا الْفَرَاتُ بْنُ خَالِدٍ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ مَنْذَرِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ... فَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْقَطِيعِيِّ.

(٥) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٦٩٧.

وفي «صحيح مسلم»، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال:  
 ٢٩٨ وَضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ، فَتَكْتَفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ، وَيُثْنُونَ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ  
 قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ، وَأَنَا فِيهِمْ، فَلَمْ يَرْعِنِي إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكِبِي مِنْ  
 وَرَائِي، فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ، فَتَرَحَّمَ عَلَى عُمَرَ، وَقَالَ: مَا خَلَفْتَ  
 أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ، وَإِنَّمِ اللَّهُ، إِنْ كُنْتُ  
 لَأَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبِيكَ، وَذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ كَثِيرًا مَا أَسْمَعُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «جِئْتُ أَنَا وَأَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُوبَكْرٍ  
 وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كُنْتُ لَأَرْجُو، أَوْ لَأَظُنُّ أَنْ  
 يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَهُمَا»<sup>(١)</sup>.

وَتَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup> حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي رُؤْيَا رَسُولِ  
 اللَّهِ ﷺ، وَنَزَعَهُ مِنَ الْقَلْبِ، ثُمَّ نَزَعَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ اسْتَحَالَتِ الدُّلُورُ  
 غَرْبًا، فَأَخَذَهَا ابْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ،  
 حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطْنِ.

وفي «الصحيحين»، من حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: قَالَ:  
 اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ نِسَاءٌ مِنْ  
 قُرَيْشٍ، يُكَلِّمَنَّهُ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ، الْحَدِيثُ... وَفِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
 «إِيهَآ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا

(١) أخرجه من حديث ابن عباس البخاري (٣٦٧٧) و (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)،  
 وابن ماجه (٩٨)، وابن أبي عاصم (١٢١٠)، والبيهقي (٣٨٩١)، والنسائي في  
 «فضائل الصحابة» (١٤)، وأحمد ١/١١٢، وفي «فضائل الصحابة» (٣٢٧)، وابن  
 شبة في «تاريخ المدينة» ٩٤١/٣.

(٢) انظر ص ٧٠١ ت (٢).

فَجَاءَ إِلَّا سَلَكَ فَجَاءَ غَيْرَ فَجْكَ»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن وهب: تفسير محدثون: مُلْهِمُونَ<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

ش: أي: وثبتت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاري رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمر الشورى والمبايعة لعثمان في «صحيحه»، فأحييت أن أسردها كما رواها بسنده: عن عمرو بن ميمون، قال: رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُصَابَ

خلافة عثمان  
رضي الله عنه

- (١) أخرجه البخاري (٣٢٩٤) و(٣٦٨٣) و(٦٠٨٥)، ومسلم (٢٣٩٦)، وأحمد ١٧١/١ و١٨٢ و١٨٧، وفي «الفضائل» (٣٠١) و(٣٢٦)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٢٨) وفي «عمل اليوم والليلة» (٢٠٧)، والبيهقي (٣٨٧٤)، وابن أبي عاصم (١٢٥٣) و(١٢٥٤)، وابن أبي شيبة ٣٠/١٤. و«إيها» بكسر الهمزة منوئاً منصوباً، ومعناها: لا تبدئنا بحديث، وفي رواية: «إيه» بالكسر والتنوين، ومعناه: حدثنا ما شئت، والفج: الطريق الواسع، ومنه قوله سبحانه: «سَبُلًا فَجَاجًا» أي: طرقاً واسعة.
- (٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٩) و(٣٦٨٩)، ومسلم (٢٣٩٨)، وابن أبي شيبة ٢٢/١٢، وأحمد في «المسند» ٣٣٩/٢، والبيهقي (٣٨٧٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عائشة عند مسلم (٢٣٩٨)، والترمذي (٣٦٩٣)، وأحمد ٥٥/٦ في «المسند» وفي «الفضائل» (٥١٦) و(٥١٧)، والفسوي في «تاريخه» ٤٥٧/١ و٤٦١، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٨)، والحميدي (١٢٥٣)، والحاكم ٨٦/٣.

(٣) قال ابن الأثير في جامع «الأصول» ٦١٠/٨ الطبعة الشامية: أراد بقوله: «محدثون» أقواماً يصيرون إذا ظنوا وحّدسوا، فكأنهم قد حدثوا بما قالوا، وقد جاء في الحديث تفسيره: «أنهم ملهمون» والمَلْهُم: الذي يُلْقَى في نفسه الشيء، فيخبر به خدساً وظناً وفساداً، وهونوع يختص الله به من يشاء من عباده الذين اصطفى، مثل عمر رضي الله عنه.

بالمدينة بأيام<sup>(١)</sup>، ووقف على حُذيفة بن اليمان، وعثمان بن حنيف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تُطيق؟ قالاً: حملناها أمراً هي له مُطيقَةٌ، ما فيها كثير<sup>(٢)</sup>، فضل، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تُطيق؟ قالاً: لا، فقال عمر: لئن<sup>(٣)</sup> سلّمني الله، لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجلٍ بعدي أبداً، قال: فما أتت عليه أربعة<sup>(٤)</sup> حتى أصيب.

قال: إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبدُ الله بن عباس غداةً أصيب، وكان إذا مرَّ بين الصّفين قال: استووا، حتى إذا لم يرَ فيهنَّ<sup>(٥)</sup> خللاً تقدّم [فكبر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبر<sup>(٦)</sup>]، فسَمِعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلب، حين<sup>(٧)</sup> طعنه، فطَارَ العِلجُ بسكين ذاتِ طرفين، لا يمرُّ على أحدٍ يميناً ولا شمالاً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجلٌ من المسلمين، طرح عليه ٢٩٩ بُرُتساً، فلما ظنَّ أنه مأخوذٌ، نَحَرَ نفسه، وتناول عمر يدَ عبدِ الرّحمن بن عوف، فقدمه، فَمَن يلي عمر، فقد يرى<sup>(٨)</sup> الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوتَ عمر، وهم يقولون:

(١) في البخاري: بأيام بالمدينة.

(٢) في البخاري: «كثير».

(٣) في الأصول: «إن»، والمثبت من البخاري.

(٤) في البخاري: فما أتت عليه إلا أربعة.

(٥) في البخاري: فيهم.

(٦) ما بين حاصرتين من البخاري.

(٧) في (ب): «حتى»، وما في (أ) موافق لرواية البخاري.

(٨) في البخاري: رأى.

سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، فصلَّى بهم عَبْدُ الرَّحْمَنِ صلاةً خفيفةً<sup>(١)</sup>، فلما انصرفوا، قال: يا ابنَ عباس انظرْ مَنْ قتلني؟ فجال ساعةً، ثم جاء، فقال: غَلَامُ الْمُغِيرَةِ، قال: الصَّنْعُ<sup>(٢)</sup>؟ قال: نَعَمْ، قال: قاتله اللَّهُ، فلقد أَمَرْتُ به معروفاً! الحمدُ لِلَّهِ الذي لم يجعل منيتي<sup>(٣)</sup> يَبِيدَ رَجُلٍ يَدَّعي الإسلامَ، قد كُنْتُ أَنْتَ وأبوك تُحِبَّانِ أَنْ تَكْثُرَ الْعُلُوجُ بالمدينة، وكان العباسُ أَكْثَرَهُمْ رَقِيقاً، فقال: إِنْ شِئْتُ فَعَلْتُ، أي: إِنْ شِئْتُ، قَتَلْنَا، فقال: كَذَبْتَ<sup>(٤)</sup>، بعد ما تكلَّموا بلسانكم، وَصَلُّوا قِبَلَتَكُمْ، وَحَجُّوا حَجَّكُمْ! فاحْتَمِلْ إِلَى بَيْتِهِ، فانطلقنا معه، وَكَانَ النَّاسُ لَمْ تُصَبِّهِمْ مَصِيبَةٌ قَبْلُ يَوْمِئِذٍ، فَقَاتِلْ يَقُولُ: لَا بَأْسَ عَلَيْهِ، وَقَاتِلْ يَقُولُ: أَخَافُ عَلَيْهِ، فَأُتِيَ بِنَبِيذٍ<sup>(٥)</sup> فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ أُتِيَ بِلَبَنِ فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ مَيِّتٌ.

(١) في رواية أبي إسحاق عند ابن سعد وابن أبي شيبة: «بأقصر سورتين في القرآن: إنا أعطيناك الكوثر، وإذا جاء نصر الله والفتح» وزاد في رواية ابن شهاب الزهري عند عبد الرزاق (٩٧٧٥): فأخبرني عبد الله بن عباس، قال: فاحتملنا عمر أنا ونفر من الأنصار حتى أدخلناه منزله، فلم يزل في غشية واحدة حتى أسفر، فقال رجل: إنكم لن تفرعوه بشيء إلا بالصلاة، قال: فقلنا: الصلاة يا أمير المؤمنين، قال: ففتح عينه، ثم قال: أصلى الناس؟ قلنا: نعم، قال: أما إنه لاحظ في الإسلام لأحد ترك الصلاة. ثم صلى وجرحه يشعب دمأ.

(٢) الصنع - بفتح المهملة والنون -: الماهر الحاذق في الصناعة، وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة ٥٧٥/١٤، وابن سعد: «الصناع» بتخفيف النون، قال أهل اللغة: رجل صنَّع اليد واللسان، وامرأة صنَّاع اليد، وحكى أبو زيد: الصناع، والصنع يقعان معاً على الرجل والمرأة. وفي المثل: «تحسبها خرقاء وهي صناع».

(٣) في البخاري: ميتي.

(٤) أهل الحجاز يقولون: «كذبت» في موضع «أخطأت».

(٥) هو نقيع التمر كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء.

(٦) قال الحافظ: في رواية الكشميهني: من جرحه، وهي أصوب.



فدخلنا عليه، وجاء الناس يُثْنُونَ عليه، وجاء رجلٌ شابٌ، فقال: أَبَشِّرْ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللَّهِ لَكَ، مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَدِّمْ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ وَلَيْتَ فَعَدَلْتُ، ثُمَّ شَهَادَةٌ، قَالَ: وَدِدْتُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ<sup>(١)</sup> كِفَافًا، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَلَمَّا أَدْبَرَ إِذَا إِزَارُهُ<sup>(٢)</sup> يَمَسُّ الْأَرْضَ، قَالَ: رُدُّوا عَلَيَّ الْغُلَامَ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، ارْفَعْ ثَوْبَكَ، فَإِنَّهُ أَنْقَى لِقَوْبِكَ، وَأَتَقَى لِرَبِّكَ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ، انْظُرْ مَا عَلَيَّ مِنَ الدِّينِ، فَحَسَبُوهُ، فَوَجَدُوهُ سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا وَنَحْوَهُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: إِنَّ<sup>(٤)</sup> وَفَى لَهُ مَالُ آلِ عَمْرٍ، [فَأَدَّاهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ]، وَإِلَّا فَسَلَّ فِي بَنِي عَدِي بْنِ كَعْبٍ، فَإِنْ لَمْ تَفِ أَمْوَالُهُمْ<sup>(٥)</sup>، فَسَلَّ فِي قَرِيشٍ، وَلَا تَعُدُّهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَأَدَّاهُ عَنِي هَذَا الْمَالُ. انْطَلَقَ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلَّ: يَقْرَأُ عَلَيْكَ [عُمَرُ] السَّلَامَ، وَلَا تَقُلْ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنِّي لَسْتُ الْيَوْمَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَمِيرًا، وَقُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَسَلَّمَ وَاسْتَأْذَنَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَوَجَدَهَا قَاعِدَةً تَبْكِي، فَقَالَ: يَقْرَأُ عَلَيْكَ عُمَرُ [بِالنَّصْرِ] السَّلَامَ، وَيَسْتَأْذِنُ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ، قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي، وَلَأَوْثَرَنَ<sup>(٦)</sup> بِهِ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ، قِيلَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ قَدْ جَاءَ، قَالَ: ارْفَعُونِي، فَأَسْنَدَهُ رَجُلٌ إِلَيْهِ، قَالَ: مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: الَّذِي تُحِبُّ يَا أَمِيرَ

(١) سقطت من (ب)، ولفظ البخاري: وددت أن ذلك كفاف.

(٢) في الأصول: رداءه، والمثبت من البخاري.

(٣) في البخاري: «أو نحوه».

(٤) «إن» سقطت من (أ) و(ب) و(ج).

(٥) في الأصول زيادة: «وإلا».

(٦) في البخاري: ولأوثرنه.

المؤمنين، أَذْنْتُ، قال: الحمدُ لِلَّهِ، ما كان شيءٌ<sup>(١)</sup> أحبَّ<sup>(٢)</sup> إليَّ من ذلك، فإذا أنا قَضَيْتُ، فاحملوني، ثم سَلَّمْ، فَقُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الخطاب، فَإِنْ أَذْنْتُ لِي، فأدخلوني، وإن ردتني، فردوني<sup>(٣)</sup> إلى مقابر المسلمين. وجاءت أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ حفصةُ والنساءُ تَسْرُبُ<sup>(٤)</sup> معها فلما رأيناها، قُمْنَا، فولَجْتَ عليه، فَبَكَتْ عنده ساعةً<sup>(٥)</sup>، واستأْذِنَ الرَّجَالُ، فولجت داخلاً لهم، فَسَمِعْنَا بُكَاءَهَا من الداخل، فقالوا: أَوْصِرْ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، استخلف، قال: ما أَجِدُ<sup>(٦)</sup> أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين تُؤَفِّي رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، فَسَمَى عَلِيًّا، وعثمان<sup>(٧)</sup>، والزَّيْبِرَ، وطلحةً، وسعداً، وعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وقال: يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وليس له من الأمر شيءٌ، كهيئة التعزية له، فَإِنْ أَصَابَتِ الْإِمْرَةُ سَعْدًا فذاك<sup>(٨)</sup>، وإلا فَلَيْسَتْ عَيْنٌ به أَيْكُمْ ما أُمِّرَ، فإني<sup>(٩)</sup> لم أَعَزِّلُهُ مِنْ عَجْزٍ وَلَا خِيَانَةٍ.

وقال: أَوْصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ: أَنْ يَعْرِفَ

(١) تحرفت في الأصول إلى: «شيئاً». (٢) في البخاري: ما كان من شيءٍ أهم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: تمضي، وفي البخاري: تسير.

(٥) ذكر ابن سعد ٣/٣٦١ بإسناد صحيح عن المقدم بن معديكرب أنها قالت: يا صاحب رسول الله، ويا صهر رسول الله، ويا أمير المؤمنين، فقال عمر لابن عمر: يا عبد الله اجلسني، فلا صبر لي على ما أسمع، فأسنده إلى صدره، فقال لها: إِنِّي أخرجُ عليك بما لي عليك من الحق أن تندبيني بعد مجلسك هذا، فأما عينك فلا أملكها.

(٦) في (ب): أحد.

(٧) في (ب): «عثماناً»، وهو خطأ.

(٨) في البخاري: فهو ذاك.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج): «فإنه»، والمثبت من (د) والبخاري.

لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالانصار خيراً، الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يقبل من محسنهم، ويتجاوز<sup>(١)</sup> عن مسيئتهم، وأوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم يردء الإسلام، وجبأة الأموال، وعيظ العدو، أن<sup>(٢)</sup> لا يؤخذ منهم إلا مضلهم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يؤخذ من حواشي أموالهم، وأن يرد على فقرائهم، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا [إلا طاقتهم].

فلما قبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فسلم عبد الله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطاب، قالت: أَدْخِلُوهُ، فَأَدْخِلَ، فَوُضِعَ هُنَاكَ مع صاحبيه، فلما فرغ من دفنه، اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، قال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، وقال [طلحة]: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: أيكما<sup>(٣)</sup> تبرأ من هذا الأمر فتجعله إليه، والله عليه والإسلام<sup>(٤)</sup> لينظر أفضلهم<sup>(٥)</sup> في نفسه، فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه<sup>(٦)</sup> إلي؟ والله علي أن لا ألو عن أفضلكم؟ قالوا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، [فقال]:

(١) في البخاري: يُعفى.

(٢) في البخاري: وأن.

(٣) في الأصول: أيكم، والمثبت من البخاري.

(٤) بالرفع فيها، والخبر محذوف، أي: عليه رقيب، أو نحو ذلك.

(٥) في الأصول: «أفضل من» والمثبت من البخاري.

(٦) تحرف في (أ) و (ج) إلى: «أفتجعلوه».

لك<sup>(١)</sup> قرابة [من] رسول الله ﷺ والقدّم في الإسلام ما قد علمت، فبالله عليك، لئن أمرتُكَ لتُعَدِلَنَّ، ولئن أمرتُ عَلَيْكَ لتسمعنَّ [و] لتطيعنَّ، ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمَانُ، فبايعه، وبايع له عليٌّ، وولّج أهل الدار، فبايعوه<sup>(٢)</sup>.

وعن حميد بن عبد الرحمن: أن المسور بن مخرمة [أخبره]: أن الذين ولّاهم عمرُ، اجتمعوا وتشاوروا، قال لهم عبد الرحمن: لست الذي أنافسكم عن<sup>(٣)</sup> هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترتُ لكم منكم؟ فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولّوا عبد الرحمن أمرهم، مال الناس إلى<sup>(٤)</sup> ٣٠١

(١) تحرفت في الأصول إلى: «إلى».

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٧٠٠)، وفيه مقتل عمر رضي الله عنه من طريق موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون، وهو عنده مختصراً (١٣٩٢) و (٣٠٥٢) و (٤٨٨٨)، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣/٣٣٧ — ٣٣٩، وابن أبي شيبة ١٤/٥٧٤ — ٥٧٨، كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن حصين بن عبد الرحمن بهذا الإسناد، ورواه عن عمرو بن ميمون أبو إسحاق السبيعي، أخرجه من طريقه ابن أبي شيبة ١٤/٥٧٨، وابن سعد ٣/٣٤٠ — ٣٤٢، وفي روايته زوائد ليست في رواية حصين. قال الحافظ في «الفتح» ٧/٦٢: وروى بعض قصة مقتل عمر أيضاً أبو رافع؛ وروايته عند أبي يعلى وابن حبان، وجابر؛ وروايته عند مسلم (٥٦٧)، وابن أبي شيبة ١٤/٥٧٩، وأبي يعلى (١٨٤)، وأحمد ١/١٥ و ٢٧ — ٢٨، والنسائي ٢/٤٣، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر. قال الحافظ في «الفتح» ٧/٦٣: وفي قصة عمر من الفوائد: شفقتة على المسلمين، ونصيحته لهم، وإقامته السنة فيهم، وشدة خوفه من ربه، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه، وأن النهي عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان فيه غلو مفرط أو كذب ظاهر، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشمير إزاره، والوصية بآداء الدين، والاعتناء بالدفن عند أهل الخير، والمشورة في نصب الإمام، وتقديم الأفضل، وأن الإمامة تنعقد بالبيعة.

(٣) في البخاري: على.

(٤) في البخاري: على.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حتى ما أرى أحداً مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعُ أَوْلَثَكَ الرَّهْطَ، وَلَا يَطَأُ عَقِبَهُ (١)، وَمَالَ النَّاسُ إِلَى (٢) عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي، حَتَّى إِذَا كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا فِيهَا (٣)، فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ، قَالَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ: طَرَفَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَضَرَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَقَالَ: أَرَأَيْكَ نَائِماً؟! فَوَاللَّهِ (٤) مَا اكْتَحَلْتُ هَذِهِ الثَّلَاثَ بِكَبِيرِ نَوْمٍ، انْطَلِقْ، فَادْعُ لِي الزُّبَيْرَ وَسَعْدًا، فَدَعَوْتُهُمَا [لَهُ]، فَشَاوَرَهُمَا ثُمَّ دَعَانِي، فَقَالَ: ادْعُ لِي عَلِيًّا، فَدَعَوْتُهُ، فَجَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَ (٥) اللَّيْلُ، ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ شَيْئاً، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي عُثْمَانَ، [فَدَعَوْتُهُ] فَجَاجَاهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُؤَذِّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى النَّاسُ (٦) الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أَوْلَثُكَ الرَّهْطُ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، أَرْسَلَ إِلَى مَنْ كَانَ حَاضِراً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، [وَأَرْسَلَ] إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَافِقُوا (٧) تِلْكَ الْحَجَّةَ مَعَ عُمَرَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ، إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلاً (٨)، فَقَالَ

(١) أي: يمشي خلفه، وهو كناية عن الإعراض. (٢) في البخاري: على.

(٣) في البخاري: منها.

(٤) في (ب): «فقال: والله».

(٥) ابهار الليل: انتصف، وبهرة كل شيء: وسطه، وقيل: معظمه.

(٦) في البخاري: للناس.

(٧) في البخاري: وافقوا.

(٨) قال الحافظ في «الفتح» ١٣/١٩٧: أي: من الملامة إذا لم توافق الجماعة، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه بدأ بعلي، فأخذ بيده، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ، والقدم في الإسلام ما قد علمت والله عليك لئن أمرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك =

لِعِثْمَانَ: أَبَايُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَ[سنة] رسوله، والخليفتين<sup>(١)</sup> مِنْ بَعْدِهِ،  
فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وبَايَعَهُ النَّاسُ، والمهاجرون والأنصارُ وأُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ  
وَالْمُسْلِمُونَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ فَضَائِلِ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَاصَّةُ: كَوْنُهُ خَتَنَ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَتِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
مُضْطَجِعاً فِي بَيْتِهِ، كَاشِفاً عَنْ فَخِذَيْهِ أَوْ سَاقِيهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَذِنَ لَهُ  
وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ، فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ  
الْحَالَةِ، فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَوَى ثِيَابِهِ،  
فَدَخَلَ فَتَحَدَّثَ، فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمْ تَهْشُ<sup>(٤)</sup>

---

= بِأَعِثْمَانَ فَبَايَعَهُ، وَبَايَعَ لَهُ عَلِيٌّ. وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، أَنَّ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ حَفِظَ  
مَا لَمْ يَحْفَظْهُ الْآخَرُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ حَفِظَهُ، لَكِنْ طَوَى بَعْضُ الرِّوَاةِ ذِكْرَهُ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ فِي اللَّيْلِ لَمَّا تَكَلَّمَ مَعَهَا وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ، فَأَخَذَ عَلَى كُلِّ  
مِنْهَا الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، عَرَضَ عَلَى عَلِيٍّ، فَلَمْ يَوَافِقْهُ عَلَى بَعْضِ الشُّرُوطِ،  
وَعَرَضَ عَلَى عِثْمَانَ فَقَبِلَ.

(١) اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ، وَأَنَّ عِثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَا يَرِيانَ ذَلِكَ  
وَأَجَابَ مَنْ مَنَعَهُ - وَهُمْ الْجُمْهُورُ - بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّيْرَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَدْلِ  
وَنَحْوِهِ، لَا التَّقْلِيدَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَنَّ حَمِيدَ بْنَ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ... وَهُوَ فِي «مَصْنَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» ٤٧٧/٥.

(٣) وَهُمَا رَقِيَّةٌ وَأُمُّ كُلْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُمَا فِي «السَّيْرِ» ٢/ رَقْمُ التَّرْجُمَةِ (٢٩)  
و (٣٠).

(٤) مِنَ الْهَشَاشَةِ، وَهِيَ طَلَاقَةُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ اللَّقَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ: هَشَّ يَهْشُ «بِفَتْحِ الْهَاءِ»،  
كَشَمَّ يَشُمُّ، وَأَمَّا الْهَشُّ الَّذِي هُوَ خِيطُ الْوَرَقِ مِنَ الشَّجَرِ، فَيُقَالُ مِنْهُ: هَشَّ يَهْشُ  
«بِضَمِّهَا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي).

له، ولم تُبَالِه، ثم دَخَلَ عُمَرُ، فلم تَهَشْ لَهُ، ولم تُبَالِه، ثم دَخَلَ عُثْمَانُ، فجلست وسوَّيت ثيابك؟ فقال: «أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيح»: لما كان يومُ بيعة الرضوان، وأن عثمان رضي الله عنه كان قد بعثه النبي ﷺ إلى مكة، وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ»، فضرب بها على يده، فقال: «هَذِهِ لِعُثْمَانَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

ش: أي: وثبتت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما. لما قُتِلَ عُثْمَانُ وبايع الناسُ عليّاً، صار إماماً حقّاً، واجِبَ الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دلَّ عليه حديثُ سفينة المُقَدَّم ذِكْرُه، أنه قال:

خلافة علي بن  
أبي طالب رضي  
الله عنه وفضائله

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٢)، وأحمد في «المسند» ١٥/٦ و ٦٢ و ١٥٥، وفي «فضائل الصحابة» (٧٦٠) و (٧٩٣) و (٧٩٤)، والبغوي (٤٨٩٩)، وفي الباب عن حفصة عند أحمد ٢٨٨/٦، و «فضائل الصحابة» (٧٤٨)، وابن أبي عاصم (١٢٨٤).

(٢) في (ب): بعثه رسول الله.

(٣) أخرجه من حديث ابن عمر البخاري (٣٦٩٨) و (٤٠٦٦)، والترمذي (٣٧٠٦)، وأحمد في «المسند» ١٠١/٢، وفي «الفضائل» (٧٣٧). وكان النبي ﷺ قد بعث عثمان ليعلم قريشاً أنه إنما جاء معتمراً لا محارباً، وفي غيبة عثمان شاع عندهم أن المشركين تعرضوا لحرب المسلمين، فاستعد المسلمون للقتال، وبايعهم النبي ﷺ حينئذ تحت الشجرة على أن لا يفروا، وذلك في غيبة عثمان، وقيل: بل جاء الخبر بأن عثمان قتل، فكان ذلك سبب البيعة، وكانت عدة من بايع أكثر من ألف وأربع مئة، وفيهم نزل قوله تعالى: (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) وهذه الشجرة كانت شجرة بأرض الحديبية، وهي قرية متوسطة على تسعة أميال من مكة، وكان ذلك في سنة ست من الهجرة. انظر «زاد المعاد» ٢٨٦/٣ - ٣١٦.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ»<sup>(١)</sup>.

وكانت خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَخِلَافَةُ عُمَرَ عَشَرَ<sup>(٢)</sup> سَنِينَ وَنِصْفًا، وَخِلَافَةُ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةُ عَلِيٍّ أَرْبَعَ سَنِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَخِلَافَةُ الْحَسَنِ ابْنِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

وَأَوَّلُ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ مَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ خَيْرُ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا صَارَ إِمَامًا حَقًّا لَمَّا فُوِّضَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْخِلَافَةَ، فَإِنَّ الْحَسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَايَعَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، ثُمَّ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَوُضَّ الْأَمْرُ إِلَى مَعَاوِيَةَ، وَظَهَرَ<sup>(٣)</sup> صِدْقُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٤)</sup>. وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ فِي مَوْضِعِهَا.

فَالْخِلَافَةُ ثَبَتَتْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمَبَايَعَةِ الصَّحَابَةِ، سِوَى مَعَاوِيَةَ مَعَ أَهْلِ الشَّامِ.

(١) تقدم تخريجه ص ٧٢٢، وهو حسن.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): فظهر.

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٠٤) و (٣٦٢٩) و (٣٧٤٦) و (٧١٠٩)، والترمذي (٣٧٧٥)، وأبوداود (٤٦٦٢)، والنسائي ١٠٧/٣، وفي «فضائل الصحابة» (٦٣)، وفي «اليوم والليلة» (٢٥١)، وأحمد ٤٩/٥، والحاكم ١٧٤/٣، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٤٤٢/٦ و ٤٤٣، وأبونعيم في «الحلية» ٣٥/٢.



والحقُّ مع علي رضي الله عنه، فإنَّ عثمان رضي الله عنه لما قُتِلَ، كَثُرَ الكَذِبُ والافتراءُ على عثمان، وعلى مَنْ كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعليٍّ، وطلحة، والزبير، وعظُمَتِ الشبهةُ عند من لم يَعْرِفِ الحَالَ، وَقَوِيَتِ الشهوةُ في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت دأْرُهُ مِنْ أهل الشام، ومجبي عثمان تظنُّ<sup>(١)</sup> بالأكابر ظُنُونٌ سُوءٌ، وَبُلَّغَ عنهم أخباراً<sup>(٢)</sup>، منها ما هو كَذِبٌ، ومنها ما هو مُحَرَّفٌ، ومنها ما لم يُعَرَفْ وجهه، وانضمَّ إلى ذلك أهواء قومٍ يُجِبُّونَ العُلُوَّ في الأرض، وكان في عسكر علي رضي الله عنه - من أولئك الطُّغَاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان - من لم يُعَرَفْ بعينه، ومن تَنَصَّرَ له قبيلته، ومن لم تَقُمْ عليه حُجَّةٌ بما فعله، وَمَنْ في قلبه نِفَاقٌ لم يتمكن من إظهاره كُلِّهِ، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم يُتَنَصَّرَ للشهيد المظلوم، وَيُقَمَّعَ أَهْلُ الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غَضَبَ اللَّهِ وعقابه، فجرت فِتْنَةُ الجَمَلِ<sup>(٣)</sup> على غير اختيارٍ من علي، ولا مِنْ طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيارِ السابقين، ثم جَرَتْ فِتْنَةُ صِفِّينَ<sup>(٤)</sup> لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدلْ عليهم، أو لا يتمكن من العدلِ عليهم، وهم كَافُونَ، حتى يَجْتَمِعَ أمرُ الأمة، وأنهم يخافون طُغْيَانَ مَنْ في

(١) في مطبوعة مكة: ويحمي الله عثمان أن يظن.

(٢) في مطبوعة مكة: ويبلغه عنهم أخبار.

(٣) في سنة ٣٦هـ. انظر تفصيل خبر هذه الواقعة في «الطبري» ٤/٤٥٥ - ٥٤٠، و«ابن الأثير» ٣/٢٢١ - ٢٦٤، و«ابن كثير» ٧/٢٤١ - ٢٥٨.

(٤) في سنة ٣٧هـ، وصفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات. انظر الطبري ٤/٥٦٣ - ٥٧٥ و ٥/٥٠ - ٦٣. وابن الأثير ٣/٢٧٦ - ٣٢٦، وابن كثير ٧/٢٦٤ - ٢٩٥.

العسكر، كما طَفَعُوا<sup>(١)</sup> على الشهيد المظلوم، وعلي رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهدي الذي تَجِبُ طاعته، ويجب أن يَكُونَ الناس مجتمعين عليه، اعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين<sup>(٢)</sup> عليهم تَحْصُلُ بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم بما اعتقد أنه يَحْصُلُ به أداء الواجب<sup>(٣)</sup>، ولم يَعْتَقِدْ أن التأليف لهم كتأليف المؤلفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفين مِنْ بعده مما<sup>(٤)</sup> يَسُوغُ، فحمله<sup>(٥)</sup> ما رآه - من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دُونَ تأليفهم -: على القتال، وَقَعَدَ عن القتالِ أَكْثَرُ الأكابرِ لما سمعوه من النصوص في الأمر بالعودة في الفتنة، وَلَمَّا رَأَوْه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها، والقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والفِتْنُ التي كانت في أَيَّامِهِ قد صَانَ اللَّهُ عنها أَيْدِينَا، فنسألُ اللَّهَ

(١) في (أ) و (ب) و (ج): كما ظفرا، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

(٢) في الأصول: الواجبين، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٣) في مطبوعة مكة، وعننا نقل الشيخ أحمد شاکر: فيطلب إمام، فاعتقد أنه يحصل به أداء الواجب. وفي مطبوعة المكتب الإسلامي بدمشق: بطلب الواجب عليهم بما اعتقد أنه...

(٤) في الأصول: بما، وكذا هو في مطبوعة مكة، وقد نبه الشيخ أحمد شاکر على أنه تحريف فيما يرى، وأثبت مكانه «بما».

(٥) في (أ): عمله، وفي (ب): محمله، وفي (ج): تحمله، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

أَنْ يَصُونَهَا أَلَسْتَنَا، بِمَنْهُ وَكْرَمَهُ (١).

وَمِنْ فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
مَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ  
لَا نَبِيَّ بَعْدِي» (٢).

وَقَالَ ﷺ يَوْمَ خَيْرٍ: «لَأَعْطِيَنَّ الرَّايَةَ [غَدًا] رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ،  
وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: فَتَطَاوَلْنَا لَهَا، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي عَلِيًّا، فَأَتَيْتُ بِهِ

- 
- (١) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٥/٧٠ - ٧٤ و«منهاج السنة» ٢/٢٠٢ - ٢٠٣ و ٢١٩ و ٢٢٤.  
(٢) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) و (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، والترمذي (٣٧٦٤) و (٣٧٣١)، وأحمد في «المسند» ١/١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢، وفي «فضائل الصحابة» له (٩٥٦) و (٩٥٧) و (١٠٤١) و (١٠٤٥)، وابن أبي شيبة ٢/٦٠ و ٦١ - ٦٢، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٣٥) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) و (٣٩)، و«خصائص علي» (٩) و (١٠)، وابن ماجه (١١٥) و (١٢١)، وعبد الرزاق (٢٠٣٩٠)، وابن أبي عاصم (١٣٣١) و (١٣٣٢) و (١٣٣٣) و (١٣٣٤) و (١٣٣٥) و (١٣٤١)، والحميدي (٧١)، وأبو يعلى (٦٩٨) و (٧٠٩) و (٧١٨) و (٧٣٨) و (٨٠٩)، وابن سعد ٣/٢٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٣٠٩، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/٨٠، وفي «الحلية» ٧/١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧، والخطيب في «تاريخه» ١/٣٢٥ و ٤/٢٠٤ و ٨/٥٣ و ٩/٣٦٥ و ١١/٤٣٢، والطيالسي (٢٠٥) و (٢٠٩) و (٢١٣)، والطبراني في «الصغير» ٢/٢٢، والحاكم ٣/١٠٨، والبيهقي (٣٩٠٧). وفي الباب عن جابر عند الترمذي (٣٧٣٢)، والخطيب ٣/٢٨٩، وعن أسماء بنت عميس عند ابن أبي شيبة ١٢/٦٠ - ٦١، والخطيب ٣/٤٠٦ و ١٠/٤٣ و ١٢/٣٢٣، وعن زيد بن أرقم عند ابن أبي شيبة ١٢/٦١، وابن سعد ٣/٢٤ - ٢٥، وعن علي عند الخطيب ٤/٧١، وعن حبش بن جنادة عند أبي نعيم في «الحلية» ٤/٣٤٥، وفي «أخبار أصبهان» ٢/٢٨١، والطبراني في «الصغير» ٢/٥٣ - ٥٤، وعن ابن عباس عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٣٢٨، وعن أبي سعيد عند أبي نعيم في «الحلية» ٨/٣٠٧ و ٤/٣٨٣.

أَرَمَدَ<sup>(١)</sup>، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَفَعَ الرَايَةَ إِلَيْهِ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

ولما نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون».

الخلفاء الأربعة هم  
الخلفاء الراشدون

ش: تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup> الْحَدِيثُ الثَّابِتُ فِي «السنن»، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، عَنْ  
الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ

(١) تحرف في (أ) و (ب): إلى: أرسد.

(٢) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْبَخَارِيُّ (٣٠٠٩) وَ (٣٧٠١) وَ (٤٢١٠) وَمُسْلِمٌ (٢٤٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٣٣٣/٥، وَفِي «الْفَضَائِلِ» (١٠٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (٤٦) وَفِي «خِصَائِصِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ» (١٦)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِ» (٢٤٧٢)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيلَةِ» ٦٢/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٩٠٦)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥٨٧٦) وَ (٥٩٥٠) وَ (٥٩٩١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٠٤) (٣٢) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، قَالَ: أَمَرَ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ سَعْدًا، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التَّرَابِ؟ فَقَالَ: أُمَّا مَا ذَكَرْتَ ثَلَاثًا قَاهِنٌ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَنْ أُسَبَّهُ، لِأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةً مِنْهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ، خَلْفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلَقْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّةَ بَعْدِي»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرٍ: «لَأَعْطِيَنَّ الرَايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» قَالَ: فَتَطَاوَلْنَا لَهَا، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي عَلِيًّا» فَأَتَى بِهِ أَرَمَدٌ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَفَعَ الرَايَةَ إِلَيْهِ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ. وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي». وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٢٤)، وَأَحْمَدُ ١٨٥/١، وَالنَّسَائِيُّ فِي «خِصَائِصِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ» (٩)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ١٠٨/٣ - ١٠٩ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِأَنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ فَقَطْ.

(٤) فِي الصَّفْحَةِ ٥٤٥.

منها العيون، ووجلّت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسّمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعصوا عليها بالنّواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>.

وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا بالّذين من بعدي: أبي بكر وعمر»<sup>(٢)</sup>، وفرق بين أتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين. وقد روي عن أبي حنيفة تقديم عليّ على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان، وعلى هذا عامة أهل السنة.

وقد تقدّم قول عبد الرحمن بن عوف لعلي رضي الله عنهما: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدّلون بعثمان.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وأحمد ١٢٦/٤ و ١٢٧، وابن ماجه (٤٢)، والدارمي ٤٤/١ - ٤٥، والأجري في «الشرعة» ص ٤٦ و ٤٧، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢٢٢/٢ و ٢٢٤، والطبراني في «الكبير» ١٨ / رقم (٦١٧) و (٦١٨) و (٦١٩) و (٦٢٠) و (٦٢٢) و (٦٢٣) و (٦٢٤)، والبيهقي في «منقب الشافعي» ١٠/١ - ١١، والحاكم في «المدخل» ١/١، وأبونعيم في «الحلية» ٢٢٠/٥ - ٢٢١ و ١٠/١١٤ - ١١٥، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١٧٦/١. وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ٩٥/١ - ٩٦ و ٩٧، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٩٧، وهو صحيح.

وقال أيوب السخيتاني<sup>(١)</sup>: من لم يُقدِّم عثمان على عليٍّ، فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي «الصحاحين» عن ابن عمر، قال: كنا نقولُ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ أمةِ النَّبيِّ ﷺ بعده: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وأنَّ العشرةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَشَّرَهُم بِالْجَنَّةِ، نَشَهُدُ لَهُم بِالْجَنَّةِ، على ما شهدَ لَهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وهم: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ، وَسَعِيدُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ».

ش: تقدم ذكر بعض فضائل<sup>(٣)</sup> الخلفاء الأربعة. ومن فضائل الستة العشرة المبشرون بالجنة

الباقيين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين ما رواه مسلم: عن عائشة رضي الله عنها: أرق رسول الله ﷺ ذات ليلة، [فقال]: «لَيْتَ رجلاً صالحاً من أصحابي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ»، قالت: وَسَمِعْنَا صَوْتَ السَّلاحِ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وقاصٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) تحرف في الأصول إلى: «السجستاني». وهو الإمام الحافظ الثقة، أبو بكر أيوب بن أبي غنيمه العنزي، مولاهم، البصري، المتوفى سنة (١٣١هـ) بالبصرة زمن الطاعون. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٥/٦ - ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٩٧) وهو من أفراد، وليس هو في «مسلم» كما ظن الشارح، وأخرجه أحمد في «المسند» ١٤/٢، و«فضائل الصحابة» (٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨)، وابن أبي عاصم (١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥)، وابن أبي شيبة ٩/١٢، وأبو داود (٤٦٢٧)، والترمذي (٣٧٠٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣١٣١) و(١٣١٣٢) و(١٣١٨١) و(١٣٣٠١).

(٣) سقطت من (ب).

جِئْتُ أَحْرُسُكَ. وفي لفظ آخر: وَقَعَ في نفسي خَوْفٌ على رسول الله ﷺ، فَجِئْتُ أَحْرُسُهُ، فدعا له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نام<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيحين»: أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقاصٍ أبويه يَوْمَ أُحُدٍ، فقال: «أَرْمِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»<sup>(٢)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»، عن قيسِ بْنِ أَبِي حازِمٍ، قال: رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ التي وَقَى بها النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ شَلَّتْ<sup>(٣)</sup>.

وفيه أيضاً عن أَبِي عثمان التَّهْدِي<sup>(٤)</sup>، قال: لم يَبْقَ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ في بعضِ تِلْكَ الأيامِ التي قَاتَلَ فيها النَّبِيُّ ﷺ غيرَ<sup>(٥)</sup> طَلْحَةَ وسَعْدِ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هو في صحيح مسلم (٢٤١٠)، وأخرجه البخاري (٢٨٨٥) و(٧٢٣١)، والترمذي (٣٧٥٧)، وأحمد في «المسند» ١٤١/٦، وفي «فضائل الصحابة» (١٣٠٥)، وابن أبي عاصم (١٤١١)، والنسائي في «الفضائل» (١١٣)، والحاكم ٥٠١/٣ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٠٥) و(٤٠٥٨) و(٤٠٥٩) و(٦١٨٤)، ومسلم (٢٤١١)، والترمذي (٣٧٥٦)، وابن أبي شيبة ٨٦/١٢ - ٨٧، وأحمد ٩٢/١، وفي «الفضائل» (١٣٠٤)، وابن ماجه (١٢٩)، وابن أبي عاصم (١٤٠٥)، وابن سعد ١٤١/٣ من حديث علي رضي الله عنه. وفي الباب عن عائشة بنت سعد عند أحمد في «الفضائل» (١٣٠٢)، والفسوي ٦٥٩/٢. وعن سعد عند البخاري (٤٠٥٦) و(٤٠٥٧)، والنسائي في «الفضائل» (١١١) و(١١٢)، وابن أبي عاصم (١٤٠٦) و(١٠٤٧).

(٣) هو في «صحيح البخاري» (٣٧٢٤) و(٤٠٦٣)، وليس هو في «صحيح مسلم» كما ذكر الشارح. وأخرجه أحمد في «المسند» ١٦١/١، وفي «الفضائل» (١٢٩٢)، وابن ماجه (١٢٨)، والطبراني (١٩٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» ٣٣١/٢/٣، والبخاري (٣٩١٧). وشَلَّتْ، بفتح الشين: هي اللغة الفصحى، وبضمها: لغة رديئة. قال ابن الأثير: يقال: شَلَّتْ يَدُهُ تَشَلُّ شَلًّا، ولا تضم الشين.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: الهندي، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).

(٥) تحرفت في الأصول إلى: عن، وجاءت على الصواب في هامش (د).

(٦) أخرجه البخاري (٣٧٢٤) و(٤٠٦٠)، ومسلم (٢٤١٤).

وفي «الصحيحين»، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيُّ<sup>(١)</sup> الزُّبَيْرِ<sup>(٢)</sup>».

وفيهما أيضاً عن الزبير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ يَأْتِي بِنِي قُرَيْظَةَ، فَيَأْتِيَنِي بِخَبَرِهِمْ؟ فَأَنْطَلَقْتُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ، جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبْرِيه، فقال: «فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»<sup>(٣)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَإِنْ أَمِينَتَا أَيْتَاهَا الْأُمَّةُ: أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نَجْرَانَ

---

(١) قال القاضي عياض: اختلف في ضبطه، فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخي، وضبطه أكثرهم بكسرهما، والحواري: الناصر.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) و (٢٨٤٧) و (٢٩٩٧) و (٣٧١٩) و (٤١١٣) و (٧٢٦١)، ومسلم (٢٤١٥)، والترمذي (٣٧٤٥)، وابن ماجه (١٢٢)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٧)، وأحمد ٣/٣٠٧ و ٣١٤ و ٣٣٨ و ٣٦٥، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٦٤)، وابن سعد ٣/١٠٥ و ١٠٦، والطبراني في «الكبير» (٢٢٧)، والبغوي (٣٩١٨)، وابن أبي عاصم (١٣٩٣)، والحميدي (١٢٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٢٠)، ومسلم (٢٤١٦)، والترمذي (٣٧٤٣)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٩) و (١١٠)، وفي «اليوم والليلة» (١٩٩) و (٢٠٠) و (٢٠١) و (٢٠٢)، وابن سعد ٣/١٠٦، وابن أبي عاصم (١٣٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٤٤) و (٤٣٨٢) و (٧٢٥٥)، ومسلم (٢٤١٩)، وأحمد ٣/١٢٥ و ١٣٣ و ١٤٦ و ١٧٥ و ١٨٩ و ٢١٢ و ٢٤٥ و ٢٨١ و ٢٨٦، وابن سعد ٣/٤١٢، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٩٦)، والبغوي (٣٩٢٨) و (٣٩٢٩)، والترمذي (٣٧٩٠) و (٣٧٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/١٧٥، وابن أبي شيبه ١٢/١٣٥.



إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، ابعث إلينا<sup>(١)</sup> [رجلاً أميناً، فقال: «لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ»<sup>(٢)</sup>، [قال]: فاستشرف لها الناس، قال<sup>(٣)</sup>: فبعث أبا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ<sup>(٤)</sup>.

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه، قال<sup>(٥)</sup>: أشهدُ على رسول الله ﷺ أني سمعته يقول: «عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزَّيْبِرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ»، وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الْعَاشِرَ، قال: فقالوا: مَنْ هُوَ؟ قال: سعيد بن زيد، قال: لَمَشْهَدُ رَجُلٍ مِنْهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَغْبِرُ مِنْهُ وَجْهُهُ، خَيْرٌ مِنْ عَمَلٍ أَحَدِكُمْ، وَلَوْ عُمَرُ عُمَرُ نُوحٍ<sup>(٦)</sup>. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف.

(١) في (ب) و (ج): لنا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٤٥) و (٤٣٨٠) و (٤٣٨١) و (٧٢٥٤)، ومسلم (٢٤٢٠)، والترمذي (٣٧٥٩). وأحد ٣٨٥/٥ و ٤٠١، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٧٦)، وابن ماجه (١٣٥)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٩٤)، وابن سعد ٤١٢/٣، والطالسي (٤١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧٦/٧، والبغوي (٣٩٢٩).

(٥) في (ب): فقال.

(٦) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٤٦٤٩) و (٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨) و (٣٧٥٧)، وابن ماجه (١٣٤)، وأحد ١٨٧/١ و ١٨٨ و ١٨٩، وفي «فضائل الصحابة» (٨٧) و (٩٠) و (٢٢٥)، وابن أبي عاصم (١٤٢٨) و (١٤٣١) و (١٤٣٣) و (١٤٣٦)، والحاكم ٤٤٠/٤، والنسائي في «الفضائل» (٨٧) و (٩٠) و (٩٢) و (١٠٦)، وأبو نعيم ٩٥/١.

وعن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أَبُوبَكْرٌ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

رواه الإمام أحمد في «مسنده»، ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ م فِيهِ عُثْمَانُ عَلَى عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِرَاءَ<sup>(٣)</sup>، هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، فَتَحَرَّكَ الصَّخْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اهْدَأْ، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ». رواه مسلم والترمذي وغيرهما<sup>(٤)</sup> وَرَوَى مِنْ طُرُقٍ.

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٤٨)، وأحمد ١/١٩٣، وفي «الفضائل» (٢٧٨)، والنسائي في «الفضائل» (٩١)، والبغوي (٣٩٢٥) وسنده صحيح.

(٢) في (ب): «ابن خيثمة» وهو خطأ. وأبو بكر هذا هو الحافظ الحجة الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ. قال الخطيب: كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلم النسب عن مصعب الزبيري، وأخذ أيام الناس عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، وله «كتاب التاريخ» الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، فلا أعرف أغزر فوائد منه. «السير» ١١ / رقم الترجمة (١٣١).

(٣) حِرَاءٌ - بالكسر والمد -: جبل من جبال مكة، معروف، ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤١٧) والترمذي (٣٦٩٦)، وأحمد ٢/٤١٩، وفي «فضائل الصحابة» (٢٤٨) و (٢٤١)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٠٣)، والبغوي (٣٩٢٤)، وابن أبي عاصم (١٤٤١) و (١٤٤٢).

وقد اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى تَعْظِيمِ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةِ وَتَقْدِيمِهِمْ، لِمَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى تَعْظِيمِ  
 اِشْتِهَارِ مَنْ فَضَّلَهُمْ وَمُنَاقِبِهِمْ، وَمَنْ أَجْهَلُ مِمَّنْ يَكْرَهُ التَّكَلَّمَ بِلَفْظِ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةِ  
 الْعَشْرَةِ، أَوْ فَعَلَ شَيْءٌ يَكُونُ عَشْرَةً!! لِكُونِهِمْ يُبْغِضُونَ خِيَارَ الصَّحَابَةِ،  
 وَهُمْ الْعَشْرَةُ الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَهُمْ يَسْتَنْوْنَ مِنْهُمْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ ٣٠٦  
 عَنْهُ! فَمِنْ الْعَجَبِ: أَنَّهُمْ يُوَالُّونَ لَفْظَ التَّسْعَةِ! وَهُمْ يُبْغِضُونَ التَّسْعَةَ مِنَ  
 الْعَشْرَةِ! وَيُبْغِضُونَ سَائِرَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ  
 بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ<sup>(١)</sup>، وَكَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِائَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ  
 إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وَبُثِّتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ

(١) تَحَرَّفَتْ فِي (ب) إِلَى: الْعَشْرَةِ.

(٢) فِي الْبُخَارِيِّ (٤١٥٢)، وَمُسْلِمٍ (١٨٥٦) (٧٢) (٧٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا أَلْفًا  
 وَخَمْسَ مِائَةٍ، وَفِيهَا أَيْضًا: الْبُخَارِيُّ (٤١٥٤) وَ(٤٨٤٠)، وَمُسْلِمٍ (١٨٥٦) أَنَّهُمْ كَانُوا  
 أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِائَةٍ، وَفِيهَا: الْبُخَارِيُّ (٤١٥٥)، وَمُسْلِمٍ (١٨٥٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 أَبِي أَوْفَى: «كُنَّا أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ»، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٤١٥٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ،  
 عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: بَلَّغْنِي أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ:  
 كَانُوا أَرْبَعَ عَشْرَةِ مِائَةٍ، فَقَالَ لِي سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةِ مِائَةٍ الَّذِينَ بَايَعُوا  
 النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٣٤١/٧ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ  
 عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ  
 الْمُسَيْبِ: كَمْ كَانَ الَّذِينَ شَهِدُوا بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ؟ قَالَ: خَمْسَ عَشْرَةِ مِائَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ  
 جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانُوا أَرْبَعَ عَشْرَةِ مِائَةٍ، قَالَ: يَرْجُوهُ اللَّهُ أَوْ هُمْ، هُوَ حَدَّثَنِي أَنَّهُمْ  
 كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةِ مِائَةٍ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٨٥٨) عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: وَنَحْنُ أَرْبَعُ  
 عَشْرَةِ مِائَةٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤١٥٠) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعُ عَشْرَةِ  
 مِائَةٍ، وَفِي رَوَايَةٍ (٤١٥١): كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَةَ مِائَةٍ أَوْ أَكْثَرَ. وَانْظُرِ الْجَمْعَ بَيْنَهَا فِي «الْفَتْحِ»  
 ٤٤٠/٧، وَزَادَ الْمَعَادَةُ ٢٨٧/٣ - ٢٨٨. نَشَرَتْ مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ.

قال: «لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن جابر: أَنَّ غُلامَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لِيَدْخُلَنَّ حَاطِبُ النَّارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ»<sup>(٢)</sup> شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَّةَ»<sup>(٣)</sup>.

والرافضة يبرؤون من جمهور هؤلاء، بل يبرؤون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إِلَّا مِنْ نَفَرٍ قَلِيلٍ، نحو بضعة عشر رجلاً!! ومعلوم أنه لو فُرِضَ في العالم عشرة من أكفر الناس، لم يجب هَجْرُ هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هَجْرُ اسم التسعة مطلقاً، بل اسم العشرة قد مدح الله مُسَمَّاهُ في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿وَالْفَجْرِ \* وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ - ٢].

وكان ﷺ يعتكفُ العَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ص ٦٩٣.

(٢) في (أ): كذبت إنه...

(٣) هو في صحيح مسلم (٢٤٩٥)، وأخرجه أحمد ٣/٣٢٥ و ٣٤٩، والترمذي (٣٨٦٤)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (١٩١)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/٣٢٥، وابن أبي شيبة ١٢/١٥٥، والحاكم ٣/٣٠١.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (١١٧٢)، وأبو داود (٢٤٦٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٢/٦١، والترمذي (٧٩٠)، وأحمد ٥٠/٦ و ٩٢ و ١٦٨ و ٢٣٢ و ٢٧٩، وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١٧١)، وأبي داود (٢٤٦٥)، وأحمد ٢/١٣٣، وعن أنس عند الترمذي (٨٠٣)، وعن أبي بن كعب عند أبي داود (٢٤٦٣)، وابن ماجه (١٧٧٠)، وأحمد ٥/١٤١، وعن أبي هريرة عند البخاري (٢٠٤٤) و (٤٩٩٨)، وأبي داود (٢٤٦٦)، وابن ماجه =

وقال في ليلة القدر: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»<sup>(١)</sup>.

وقال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»<sup>(٢)</sup>. يعني عشر ذي الحجة.

الأئمة الاثنا عشر  
عند الإمامية

والرافضة توالي بَدَلَ الْعَشْرِ المبشرين بالجنة، الاثني عشر إماماً،  
وَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُ وَصِيُّ النَّبِيِّ ﷺ  
دَعَا مُجَرَّدَةً عَنْ الدَّلِيلِ، ثُمَّ الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ  
الْبَاقِرُ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ  
الْكَاطِمُ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرُّضِيِّ<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوَادُ<sup>(٨)</sup>.

= (١٧٦٩)، والترمذي (٧٩٠)، وأحد ٢٨١/٢ و ٣٣٦ و ٣٥٥ و ٤٠١ و ١٦٩/٦ من  
حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه من حديث عائشة البخاري (٢٠١٧) و (٢٠١٩) و (٢٠٢٠)، ومسلم  
(١١٦٩)، والترمذي (٧٩٢)، والبيهقي (١٨٢٢) و (١٨٢٤)، وأحد ٥٠/٦ و ٥٦ و  
٧٧ و ٢٠٤، وابن أبي شيبة ٧٥/٣. وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم  
(١١٦٦)، وأحد ٢٩١/٢ و ٥١٩.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): من أيام العشر. والحديث أخرجه البخاري (٩٦٩)، والترمذي  
(٧٥٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٦٣١)، وأبوداود (٢٦٣٨)، وأحد ٢٢٤/١  
و ٣٣٨، والبيهقي (١١٢٥)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤)، والدارمي  
٢٥/٢، والطبراني (١١١٦)، و (١٢٣٢٦)، و (١٢٣٢٧) و (١٢٣٢٨) و (١٢٤٣٦).

(٣) المتوفى سنة أربع وتسعين. مترجم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (١٥٧).

(٤) المتوفى سنة (٨١٤هـ). مترجم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (١٥٨).

(٥) المتوفى سنة (٨٤٨هـ). مترجم في «السير» ٦ / رقم الترجمة (١١٧).

(٦) المتوفى سنة (٨١٣هـ). مترجم في «السير» ٦ / رقم الترجمة (١١٨).

(٧) المتوفى سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩ / رقم الترجمة (١٢٥).

(٨) المتوفى سنة (٢٢٠هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ٣ / ٥٤، و «منهاج السنة» ٢ / ١٢٧،  
و «وفيات الأعيان» ٤ / ١٧٥.

ثم علي بن محمد الهادي<sup>(١)</sup>، ثم الحسن بن علي العسكري<sup>(٢)</sup>، ثم محمد بن الحسن<sup>(٣)</sup> وَيَتَعَالَوْنَ في محبتهم، ويتجاوزون الحد!! ولم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر، إلا على صفة ترد قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه في «الصحيحين»، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي علي النبي ﷺ، فسمعتة يقول: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عني فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

٣٠٧

وفي لفظ: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً».

وفي لفظ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»<sup>(٤)</sup>.

وكان الأمر كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان<sup>(٥)</sup>، وأولاده

(١) المتوفى سنة (٢٥٤هـ). مترجم في «تاريخ بغداد» ٥٦/١٢، و«وفيات الأعيان» ٢٧٢/٣.

(٢) المتوفى سنة (٢٦٠هـ). مترجم في «وفيات الأعيان» ٩٤/٢.

(٣) هو أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري ثاني عشر الأئمة الاثني عشر، الملقب عند الإمامية بالحجة، والمهدي، والقائم، والمتنظر، وصاحب الزمان.

قال ابن خلكان في «الوفيات» ١٧٦/٤: وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاولهم فيه كثيرة، وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسر من رأى، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة (٢٥٥هـ)، ولما توفي أبوه، كان عمره خمس سنين، واسم أمه: خط، وقيل: نرجس، والشيعية يقولون: إنه دخل السرداب في دار أبيه وأمه تنظر إليه، فلم يعد يخرج إليها، وذلك في سنة (٢٦٥هـ)، وعمره يومئذ تسع سنين. وانظر «نور الأبصار» ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٢٢) و(٧٢٢٣)، ومسلم (١٨٢١)، والترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد

٨٦/٥ و٨٧ و٨٩ و٩٠ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ والطبراني (١٧٩١) - (١٨٠١).

(٥) وفاته سنة (٨٦هـ). مترجم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (٨٩).

الأربعة<sup>(١)</sup>، وبينهم<sup>(٢)</sup> عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثم أخذ الأمر في الانحلال<sup>(٣)</sup>.

وعند الرافضة أَنَّ أَمْرَ الْأُمَّةِ لم يزل في أيامِ هؤلاء فاسِداً مُنْغَصّاً، يَتَوَلَّى عليهم الظَّالِمُونَ المَعْتَدُونَ، بَلِ الْمَنَافِقُونَ الكَافِرُونَ، وَأَهْلُ الْحَقِّ أَذَلُّ مِنَ الْيَهُودِ!! وقولهم ظاهرُ البُطلانِ، بل لم يزل الإسلامُ عزيزاً في ازديادٍ في أيامِ هؤلاء الاثني عشر.

قوله: «وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النَّفَاقِ».

ش: تقدم بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم.

وفي «صحيح مسلم»، عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، بماءٍ يُدعى: خُمًّا<sup>(٤)</sup>، بينَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ، فقال: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَنِي رَسُولُ رَبِّي، فَأُجِيبُ رَبِّي، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ،

---

(١) وهم الوليد ت (٩٦هـ)، وسليمان ت (٩٩هـ)، ويزيد ت (١٠٥هـ)، وهشام ت (١٢٥هـ). انظر تراجمهم في «السير» ٤ / رقم الترجمة (١٢٠) و ٥ / رقم (٧٤)، ورقم (٥٣)، ورقم (١٦٢).

(٢) أي بين سليمان ويزيد. انظر «السير» ٥ / رقم الترجمة (٤٨).

(٣) انظر «فتح الباري» ١٣ / ٢١١ - ٢١٥.

(٤) خُم: اسم لغيفة على ثلاثة أميال من الجحفة، غدير مشهور يضاف إلى الغيضة، فيقال: غدير خم.

فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ» فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، ثَلَاثًا»<sup>(١)</sup>.

وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ارْقُبُوا مُحَمَّدًا فِي أَهْلِ بَيْتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وإنما قال الشيخ رحمه الله: «فقد برىء من النفاق» لأن أصل الرِّفْضِ إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقَدْحُ في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء، فإنَّ عبد الله بن سبأ<sup>(٣)</sup> لما أظهر

أصل الرِّفْضِ  
أحدثه منافق  
زنديق

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨)، وأحمد ٣٦٦/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٨/٤، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٥٠)، والدارمي ٤٣١/٢ - ٤٣٢ من طريقين عن أبي حيان، عن يزيد بن حيانه، عن زيد بن أرقم، وأخرجه أحمد بسند صحيح ٣٧١/٤، وفي «فضائل الصحابة» (٩٦٨)، والطبراني (٥٠٤٠)، والطحاوي ٣٦٨/٤ من طريق علي بن ربيعة الأسدي، قال: لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أواخر من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل، وعترتي. قال: نعم. وللحديث طرق أخرى عند الطبراني (٤٩٦٩) و (٤٩٧١) و (٤٩٨٠) و (٤٩٨٢) و (٥٠٤٠)، و «المستدرک» ١٠٩/٣ و ١٤٨ و ٥٣٣. قال التوريشتي في ما نقله عنه القاري في «مرقاة المفاتيح» ٦٠٠/٥: عترة الرجل: أهل بيته ورهطه الأذنون، ولاستعمالهم «العترة» على أنحاء كثيرة، بينها رسول الله ﷺ بقوله: «أهل بيتي» ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابتهم الأذنين وأزواجه. وقال الإمام أبو جعفر في «مشكل الآثار» ٣٦٨/٤: وعترته: هم أهل بيته الذين على دينه، وعلى التمسك بأمره. وقال علي القاري: إنَّ أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، وهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١٣) و (٣٧٥١). وارقبوا من المراقبة للشيء، وهو المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم.

(٣) قال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» ٤٣١/٧ تهذيب بدران: عبد الله بن سبأ الذي تنسب إليه الطائفة السبئية، وهم الغلاة من الرافضة، أصله من اليمن، وكان يهودياً، فأظهر =



الإسلام، أراد أن يُفَسِدَ دِينَ الإسلامِ بمكره وخبثه، كما فعل بُولص<sup>(١)</sup> بدين النصرانية، فأظهر التَّنَسُّكَ، ثم أظهر الأَمْرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عن المُنكر، حتى سعى في فتنَةِ عثمان وقتله، ثم لما قَدِمَ عليُّ الكوفة، أظهر الغُلُوَّ في عليٍّ والنصر عليه، لِيَتِمَّكَنَ بذلك من اعتراضه<sup>(٢)</sup>، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قَتْلَهُ، فَهَرَبَ منه إلى قرقيسيا<sup>(٣)</sup>، وخبره معروف في التاريخ. وتقدم أَنَّهُ مَنْ فَضَّلَهُ على أبي بكرٍ وعمرَ جَلَدَهُ جَلْدَ المَفْتري. وبقيت في نفوس المبطلين خَمَائِرُ بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرَّفْضُ بابَ الزندقة، كما حكاها القاضي أبو بكر بن ٣٠٨

= الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة، ويلقي بينهم الشر، وكان قد بدأ أولاً بالحجاز، ثم بالبصرة، ثم بالكوفة، ثم دخل دمشق أيام عثمان بن عفان، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، وأظهر مقالته بينهم، وكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب برجوع محمد وقد قال الله تعالى: (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها، ثم قال بعد ذلك: إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، وكان يلقب بابن السوداء لسواد أمه.

وقال الذهبي في «الميزان» ٤٢٦/٢: عبدالله بن سبا من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن علياً حرقه بالنار. وانظر «مقالات الإسلاميين» ص ١٥، و«الملل والنحل» ١٧٤/٦.

(١) هو يهودي كان اسمه العبري: «شاوول»، ثم تسمّى بـ «بولص»، راجع سفر «أعمال الرسل» ٩: ١٣، ادعى أن المسيح ظهر في دمشق، وهو الذي وضع للنصرانية عقيدة بنوة عيسى المسيح لله، وكذلك عقيدة الفداء.

(٢) في مطبوعة مكة: أغراضه.

(٣) بلد على نهر الخابور قرب رجة مالك بن طوق على ستة فراسخ، وعندها مصب الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات. «معجم البلدان» ٣٢٨/٤.

الطيب<sup>(١)</sup> عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت مَنْ تدعوه مسلماً أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلهم يقتلهم الحسين، والتبري من تيم وعدي، وبني أمية وبني العباس، وأن علياً يعلم الغيب! يفوض<sup>(٢)</sup> إليه خلق العالم!! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم، إلى أن قال: فإذا أنست<sup>(٣)</sup> من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشداً، أوقفته على مثالب علي وولده، رضي الله عنهم. انتهى.

ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلى سب أهل البيت، ثم إلى سب الرسول ﷺ؛ إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء الفاعلين الصانعين.

قوله: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر - لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء، فهو على غير السبيل».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. فيجب على كل مسلم<sup>(٤)</sup> بعد موالاة الله ورسوله موالاة

وجوب موالاة المؤمنين وبخاصة أهل العلم

(١) الإمام العلامة، أوجد المتكلمين، مقدم الأصوليين، صاحب التصانيف البديعة، القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، المتوفى سنة (٤٠٣هـ). مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (١١٠).

(٢) في (أ) و (ب): «يعرض» والمثبت من (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٣) تصحفت في (ب) إلى: «أيت».

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» ٢٠ / ٢٣١ - ٢٣٣.

المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرأيتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ، علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن<sup>(١)</sup> علماءهم خيارهم، فإنهم<sup>(٢)</sup> خلفاء الرسول من أمته، والمُحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقينياً<sup>(٣)</sup> على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه: فلا بُدَّ له في تركه من عذر.

وجَماعُ الأعداءِ ثلاثةُ أصنافٍ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اعتقاده [أَنَّ] النَّبيَّ ﷺ قاله.

والثاني: عَدَمُ اعتقاده أَنَّهُ أَرَادَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ.

والثالث: اعتقاده<sup>(٤)</sup> أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَنْسُوخٌ.

فلهم الفضل علينا والمِنَّةُ بالسَّبقِ، وتبليغ ما أُرْسِلَ به الرَّسُولُ ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يَخْفَى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

٣٠٩

قوله: «وَلَا نُفْضِلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيُّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ».

(١) في (أ) و (ب) و (ج): «وَأَنَّ» وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «فَإِنَّ» والمثبت من «مجموع الفتاوى» ٢٠/٢٣٢.

(٣) في (ب): يقيناً.

(٤) في (ب): «عدم اعتقاده»، وهو خطأ.

لا يفضل أحد من  
الأولياء على أحد من  
الأنبياء

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رحمه الله تعالى إلى الرَّدِّ على الاتِّحَادِيَّةِ وَجَهْلَةِ  
الْمُتَصَوِّفَةِ<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا فَأَهْلُ الْإِسْتِقَامَةِ يُوصُونَ بِمُتَابَعَةِ الْعِلْمِ، وَمُتَابَعَةِ  
الشَّرْعِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى الْخَلْقِ كُلِّهِمْ مُتَابَعَةَ الرِّسَالِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ تَعَالَى:  
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ  
جَاؤُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ  
ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري<sup>(٣)</sup>: مَنْ أَمَرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا،  
نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ، وَمَنْ أَمَرَ الْهَوَى عَلَى نَفْسِهِ، نَطَقَ بِالْبُدْعَةِ.

وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئاً مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا لِلكِبَرِ<sup>(٤)</sup> فِي نَفْسِهِ.

وَالأَمْرُ كَمَا قَالَ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَّبِعًا لِلأَمْرِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ،  
كَانَ يَعْمَلُ بِإِرَادَةِ نَفْسِهِ، فَيَكُونُ مُتَّبِعًا لِهَوَاهُ، بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا  
غِشٌّ<sup>(٥)</sup> النَّفْسِ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَرِ، فَإِنَّهُ<sup>(٦)</sup> شُعْبَةٌ مِنْ قَوْلِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ  
حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَلَمْ يَعْلَمْ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾  
[الأنعام: ١٢٤].

(١) انظر «جامع الرسائل» ص ٢٠٥ - ٢٠٧، و«الفرقان» ص ٧١ - ٧٤، و«مجموع

الفتاوى» ٢/ ٢١٩ - ٢٤٧، و ١١/ ٢٢٥ - ٢٢٩، و«درء تعارض العقل» ٤/ ٥.

(٢) في (ب): الرسول.

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن، وقد تقدم في الصفحة ٢٦٩.

(٤) في (أ): الكبير.

(٥) تصحف في (أ) و (ج) و (د) إلى: «عيش».

(٦) في (أ) و (ب) و (ج): «فإن»، وفي مطبوعة مكة: فإنه شبيهه بقول..

وكثير من هؤلاء يَظُنُّ<sup>(١)</sup> أنه يصل<sup>(٢)</sup> برياسته واجتهاده في العبادة<sup>(٣)</sup>، وتصفية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم!

ومنهم من يَظُنُّ أنه قد صار أفضل من الأنبياء!!

ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مُثَبِّتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود<sup>(٤)</sup> الخالق، كابن عربي وأمثاله!! وهولما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره، قال: النبوة خُتِمَتْ، لكن الولاية لم تُختم! وادّعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فُوقَ<sup>(٥)</sup> الرُّسُولِ وَدُونِ الْوَلِيِّ<sup>(٦)</sup>!!

(١) في الأصول: «لا يظن» بزيادة «لا»، وهو خطأ.

(٢) تصحفت في الأصول الثلاثة إلى: «يضل»، والمثبت من (د).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «العادة».

(٤) في الأصول الثلاثة: الموجود، والمثبت من (د).

(٥) في الأصول الثلاثة: «فوق»، وهو خطأ، وجاء على الصواب في (د).

(٦) رواية البيت في «الفتوحات المكية» ٢٥٢/٢:

بين الولاية والرسالة برزخ فيه النبوة حُكْمُهَا لَا يُجْهَلُ

ولفظه في «لطائف الأسرار» لابن عربي ص ٤٩:

وهذا قلبٌ للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك.

وقال ابن عربي أيضاً في «فصوصه»<sup>(١)</sup>: ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن، فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء، فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط في موضع لبنتين!! ويرى نفسه تنطبع في موضع [تينك] اللبتين، فيكمل الحائط<sup>(٢)</sup>!! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنة من فضة، ولبنة من ذهب، واللينة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه<sup>(٣)</sup>، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بُدَّ أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن

---

= سماء النبوة في برزخ دوين السولي وفوق الرسول ورواية الشارح لم نجدها إلا عند شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٠٤/١٠، و«جامع الرسائل» ٢٠٩/١.

(١) ٦٣/١.

(٢) النص في «الفصوص»: وأما خاتم الأولياء، فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ، ويرى في الحائط موضع لبنتين، واللبن من ذهب وفضة، فيرى اللبتين اللتين تنقص الحائط عنهما، وتكمل بهما لبنة ذهب ولبنة فضة، فلا بُدَّ أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبتين، فيكون خاتم الأولياء تينك اللبتين فيكمل الحائط.

(٣) النص في «الفصوص»: والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع اللبنة الفضة، وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة متبع فيه.

الذي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَلَكُ الَّذِي يُوحَى إِلَيْهِ إِلَى الرَّسُولِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: فَإِنْ فَهِمْتَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَقَدْ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ!!

فَمَنْ أَكْفَرُ مِمَّنْ ضَرَبَ لِنَفْسِهِ الْمَثَلَ بِلَبْنَةِ ذَهَبٍ، وَلِلرَّسُولِ الْمَثَلَ بِلَبْنَةِ فِضَّةٍ، فَيَجْعَلُ نَفْسَهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ مِنَ الرَّسُولِ؟! تِلْكَ أَمَانِيهِمْ: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. وَكَيْفَ يَخْفَى كُفْرُ مَنْ هَذَا كَلَامُهُ؟! وَلَهُ مِنَ الْكَلَامِ أَمْثَالُ هَذَا، وَفِيهِ مَا يَخْفَى مِنْهُ الْكُفْرُ، وَمِنْهُ مَا يَظْهَرُ، فَلِهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَاقِدٍ<sup>(٢)</sup> جَيِّدٍ، لِيُظْهِرَ زَيْفَهُ، فَإِنْ مِنَ الزَّغَلِ مَا يَظْهَرُ لِكُلِّ نَاقِدٍ، وَمِنْهُ مَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِلنَّاقِدِ الْحَادِقِ الْبَصِيرِ<sup>(٣)</sup>، وَكُفْرُ ابْنِ عَرَبِي وَأَمْثَالِهِ فَوْقَ كُفْرِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وَلَكِنْ ابْنُ عَرَبِي وَأَمْثَالُهُ مَنَافِقُونَ زَنَادِقَةٌ، اتِّحَادِيَّةٌ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَالْمَنَافِقُونَ يُعَامِلُونَ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ، لِإِظْهَارِهِمُ الْإِسْلَامَ، كَمَا كَانَ يُظْهِرُهُ الْمَنَافِقُونَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيُطِيقُونَ الْكُفْرَ، وَهُوَ يُعَامِلُهُمْ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا يَظْهَرُ مِنْهُمْ، فَلَوْ أَنَّهُ ظَهَرَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا يُطِيقُهُ مِنَ الْكُفْرِ، لَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْمَرْتَدِّ، وَلَكِنْ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ قَبُولِهَا، وَهِيَ رَوَايَةٌ مُعَلَّى<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

- 
- (١) فِي «الْفُصُوصِ»: الَّذِي يُوحَى بِهِ إِلَى الرَّسُولِ...  
(٢) تَحَرَّفَ فِي الْأَصُولِ إِلَى: نَقْلٍ، وَفِي هَامِشٍ (د): صَوَابُهُ: «نَاقِدٌ جَيِّدٌ».  
(٣) انْظُرْ تَعْلِيقَاتِ الدَّكْتُورِ أَبُو الْعَلَا عَفِيْفِي عَلَى «الْفُصُوصِ»، وَ«مَوْقِفِ الْعِلْمِ وَالْعَالَمِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُصْطَفَى صَبْرِي ١٨٧/٣ - ٢٠٢ و ٢٦٢ - ٢٧٤.  
(٤) هُوَ الْعَلَمَةُ الْحَافِظُ الْفَقِيْهُ أَبُو يَعْلَى مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورِ الْخَنْفِي، نَزِيلُ بَغْدَادٍ وَفَقِيْهَهَا، حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَانَ ثِقَةً صَدُوقًا، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثٍ وَرَأْيٍ وَفَقْهِ وَوَرَعٍ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَبِي يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَمِنْ ثِقَاتِهِمْ فِي النُّقْلِ وَالرَّوَايَةِ، رَوَى عَنْهَا الْكُتُبُ وَالْأَمَالِيُّ وَالنُّوَادِرُ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. مُتَرَجِمٌ =

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ».

ش: المعجزة<sup>(١)</sup> في اللغة تَعَمُّ كُلَّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ وَفِي عُرْفِ أَيْمَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ، [كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات] ولكن كثير من المتأخرين يُفَرِّقُونَ فِي اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعهما<sup>(٢)</sup> الأمرُ الخارقُ للعادة.

٣١١

فَصِفَاتُ الْكَمَالِ تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْغِنَى، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَا تَصْلُحُ عَلَى [وجه] الْكَمَالِ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ الَّذِي أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ دَعْوَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوحٌ عليه السَّلامُ، فهذا أولُ أولي العزم، وأوّلُ رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتمُ الرسل، وخاتمُ أولي العزم، وكلاهما تَبَرَّأَ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا لِأَنَّهُمْ يُطَالِبُونَهُمْ: تَارَةً بَعْلَمَ الْغَيْبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

وتارةً بِالتَّأَثُّرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠].  
وتارةً يَعْيُونُ عَلَيْهِمُ الْحَاجَةَ الْبَشَرِيَّةَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

= في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٣٦٥ - ٣٧٠.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ١١/٣١١ - ٣٣٥، فالنص منقول عنه، وما بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: وجماعها، والمثبت من «مجموع الفتاوى».



فَأَمَرَ الرَّسُولُ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَنَالُ مِنْ تِلْكَ  
الْثَلَاثَةِ بِقَدْرِ مَا يُعْطِيهِ اللَّهُ، فَيَعْلَمُ مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ<sup>(١)</sup>، وَيَقْدِرُ عَلَى مَا أَقْدَرَهُ  
عَلَيْهِ، وَيَسْتَفْنِي عَمَّا أَغْنَاهُ عَنْهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخَالَفَةِ لِلْعَادَةِ الْمَطْرُودَةِ، أَوْ لِعَادَةِ  
غَالِبِ النَّاسِ، فَجَمِيعُ الْمَعْجَزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ مَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.  
ثُمَّ الْخَارِقُ: إِنْ حَصَلَ بِهِ فَائِدَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي الدِّينِ، كَانَ مِنْ  
الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا دِينًا وَشَرْعًا، إِمَّا وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنْ  
حَصَلَ بِهِ أَمْرٌ مُبَاحٌ، كَانَ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ الدُّنْيَوِيَّةِ الَّتِي تَقْتَضِي شُكْرًا، وَإِنْ  
كَانَ عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ نَهْيٌ تَحْرِيمٌ، أَوْ نَهْيٌ تَزْيِيهِ، كَانَ  
سَبَبًا لِلْعَذَابِ أَوْ الْبُغْضِ، كَالَّذِي أُوتِيَ الْآيَاتِ فَانْسَلَخَ مِنْهَا بِلْعَامِ بْنِ  
بَاعُورَا<sup>(٢)</sup>، لِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ، أَوْ نَقْصِ عَقْلِ أَوْ عِلْمٍ، أَوْ غَلْبَةِ حَالٍ،  
أَوْ عَجْزٍ أَوْ ضَرُورَةٍ.

المحمود من  
الخوارق والمذموم  
والمباح

فَالْخَارِقُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ: مَحْمُودٌ فِي الدِّينِ، وَمَذْمُومٌ، وَمُبَاحٌ، فَإِنْ  
كَانَ الْمُبَاحُ فِيهِ مَنَفْعَةٌ كَانَتْ نِعْمَةً، وَإِلَّا فَهُوَ كَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَا مَنَفْعَةَ  
فِيهَا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَوْزَجَانِي: كُنْ طَالِبًا لِلْإِسْتِقَامَةِ، لَا طَالِبًا لِلْكَرَامَةِ، فَإِنَّ  
نَفْسَكَ مَتَحَرِّكَةٌ فِي طَلَبِ الْكَرَامَةِ، وَرُبُّكَ يَطْلُبُ مِنْكَ الْإِسْتِقَامَةَ.

قَالَ الشَّيْخُ السُّهْرَوْرْدِي<sup>(٣)</sup> فِي «عَوَارِفِهِ»<sup>(٤)</sup>: وَهَذَا أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي

(١) سقطت من (ب).

(٢) بلعام بن باعورا: كان من عبّاد بني إسرائيل، لا يسأل الله شيئا إلا أعطاه، رجاه قومه  
أن يدعو على موسى وقومه، فاستجاب بعد إلحاح، فسلخه الله مما كان عليه. راجع  
كتب التفسير: سورة الأعراف / الآية ١٧٥.

(٣) هو شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السُّهْرَوْرْدِي الصوفي البغدادي، صاحب  
التصانيف، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ. مترجم في «السير» ٢٢/٢٣٩.

(٤) «عوارف المعارف» ص ٥٤.

الباب، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُتَعَبِدِينَ سَمِعُوا سَلَفَ الصَّالِحِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَا مَنَحُوا بِهِ مِنَ الْكَرَامَاتِ وَخَوَارِقِ الْعَادَاتِ، فَنفُسُهُمْ لَا تَزَالُ تَتَطَلَّعُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَيُحِبُّونَ أَنْ يُرْزَقُوا شَيْئًا مِنْهُ، وَلَعَلَّ أَحَدَهُمْ يَبْقَى مُنْكَبِرَ الْقَلْبِ، مُتَّهِمًا لِنَفْسِهِ فِي صِحَّةِ عَمَلِهِ، حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ خَارِقٌ، وَلَوْ عَلِمُوا بِسِرِّ ذَلِكَ، لَهَانَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، فَيَعْلَمُ أَنَّ ٣١٢  
 اللَّهُ يَفْتَحُ عَلَى بَعْضِ الْمُجَاهِدِينَ الصَّادِقِينَ مِنْ ذَلِكَ بَابًا، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنْ يَزْدَادَ بِمَا يَرَى مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ وَأَمَارَةٍ (١) الْقُدْرَةِ يَقِينًا، فَيَقْوَى عَزْمُهُ عَلَى الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالْخُرُوجِ عَنْ دَوَاعِي الْهَوَى، فَسَيَلُ الصَّادِقِ مَطَالِبَةُ النَّفْسِ بِالِاسْتِقَامَةِ، فَهِيَ (٢) كُلُّ الْكَرَامَةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ لِلْقُلُوبِ مِنَ التَّأْثِيرِ أَعْظَمَ مِمَّا (٣) لِلْأَبْدَانِ، لَكِنْ إِنْ كَانَتْ صَالِحَةً كَانَتْ تَأْثِيرُهَا صَالِحًا، وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً، كَانَتْ تَأْثِيرُهَا فَاسِدًا. فَالْأَحْوَالُ يَكُونُ تَأْثِيرُهَا مُحِبُّوًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَارَةً، وَمَكْرُوهًا لِلَّهِ أُخْرَى.

وَقَدْ تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي وَجُوبِ الْقَوْدِ عَلَى مَنْ يَقْتُلُ غَيْرَهُ فِي الْبَاطِنِ، وَهَؤُلَاءِ يَشْهَدُونَ بِبَوَاطِنِهِمْ وَقُلُوبِهِمُ الْأَمْرَ الْكُونِي، وَيَعْدُونَ مُجَرَّدَ خَرَقِ الْعَادَةِ لِأَحَدِهِمْ أَنَّهُ كَرَامَةٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا الْكَرَامَةُ لَزُومُ الْاسْتِقَامَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُكْرِمْ عَبْدًا بِكَرَامَةٍ أَعْظَمَ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِيمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَهُوَ طَاعَتُهُ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ، وَمُؤَالَاةُ أَوْلِيَائِهِ، وَمُعَادَاةُ أَعْدَائِهِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

(١) فِي «الْعَوَارِفِ»: آثَار.

(٢) فِي (ب): وَهِيَ.

(٣) فِي الْأَصُولِ: مَا.

وأما ما يتلى الله تعالى به عبده من السراءِ بِخَرْقِ العادةِ أو بغيرها أو بالضراءِ فليس ذلك لأجل كرامةِ العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سَعِدَ بها قَوْمٌ إِذْ<sup>(١)</sup> أطاعوه، وشقى<sup>(٢)</sup> بها قَوْمٌ إِذْ<sup>(١)</sup> عَصَوْهُ، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ<sup>(٣)</sup> \* وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ<sup>(٣)</sup> \* كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥-١٧].

ولهذا كان النَّاسُ في هذه الأمور ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ ترتفع دَرَجَتُهُمْ بِخَرْقِ العادة، وقسمٌ يَتَعَرَّضُونَ بها لعذابِ الله، وقسمٌ يكونُ في حقِّهم بمنزلةِ المباحات، كما تقدم.

وتنوعُ الكَشْفِ والتأثيرِ باعتبارِ تنوعِ كلماتِ الله، وكلماتِ الله نوعانِ كونيةٌ ودينيةٌ (٤).

فكلماتُ الكونيةِ: هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ<sup>(٥)</sup> بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ<sup>(٦)</sup>»، قال تعالى:

(١) في الأصول: «إِذَا»، وهو خطأ.

(٢) في (ب): ويشقى.

(٣) (أكرمني) (أهانني) قرأهما البرزي بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نافع بياء في الوصل خاصة، وروي عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل أو حذفهما، والمشهور عنده الحذف، وإن كان الوجهان عنه صحيحين، وقرأ الباقر بحذفها في الموضعين. انظر «الكشف عن وجوه القراءات» ٣٧٤/٢، و«حجة القراءات» ص ٧٩٤، و«النشر» ١٩١/٢، و«زاد المسير» ١١٩/٩، و«البدور الزاهرة» ص ٣٤٢.

(٤) انظر «شفاء العليل» ص ٢٨٢، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وبين أولياء الشيطان» ص ١١٨ وما بعدها، و«مجموع الفتاوى» ٢٧٠/١١ - ٢٧١.

(٥) في الأصول: «لا يتجاوزهن»، والمثبت من موارد الحديث.

(٦) صحيح، وقد تقدم ص ١٨٩.

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُهُ<sup>(١)</sup> رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكَوْنُ كُلُّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَسَائِرِ الْخَوَارِقِ.

والنوع الثاني: الْكَلِمَاتُ الدِّينِيَّةُ، وَهِيَ الْقُرْآنُ وَشَرَعُ اللَّهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رَسُولَهُ، وَهِيَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَخَبْرُهُ، وَحَظُّ الْعَبْدِ مِنْهَا الْعِلْمُ بِهَا، وَالْعَمَلُ، وَالْأَمْرُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، كَمَا أَنَّ حَظَّ الْعِبَادِ عَمُومًا وَخُصُوصًا الْعِلْمُ بِالْكَوْنِيَّاتِ وَالتَّأْثِيرِ فِيهَا، أَي: بِمُوجِبِهَا، فَالْأُولَى تَدْبِيرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ شَرْعِيَّةٌ دِينِيَّةٌ، فَكَشَفُ الْأُولَى الْعِلْمُ بِالْحَوَادِثِ الْكَوْنِيَّةِ، وَكَشَفُ الثَّانِيَةِ الْعِلْمُ بِالْمَأْمُورَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

٣١٣

وَقُدْرَةُ الْأُولَى التَّأْثِيرُ فِي الْكَوْنِيَّاتِ، إِمَّا فِي نَفْسِهِ، كَمَشْيِهِ عَلَى الْمَاءِ، وَطَيْرَانِهِ فِي الْهَوَاءِ، وَجُلُوسِهِ فِي النَّارِ، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ، بِإِصْحَاحِ وَإِهْلَاكِ، وَإِغْنَاءٍ وَإِفْقَارِ.

وَقُدْرَةُ الثَّانِيَةِ التَّأْثِيرُ<sup>(٢)</sup> فِي الشَّرْعِيَّاتِ، إِمَّا فِي نَفْسِهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ بِأَنْ يَأْمَرَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيَطَاعَ فِي ذَلِكَ طَاعَةً شَرْعِيَّةً.

فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ عَدَمَ الْخَوَارِقِ عِلْمًا وَقُدْرَةً لَا تَضُرُّ الْمُسْلِمَ فِي دِينِهِ، فَمَنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَغْيِبَاتِ، وَلَمْ يُسَخِّرْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكَوْنِيَّاتِ، لَا يَنْقُصُهُ ذَلِكَ فِي مَرْتَبَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ

(١) فِي الْأَصْلِ: (كَلِمَات) عَلَى الْجَمْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَهَمَزَةً وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: (كَلِمَةً) عَلَى التَّوْحِيدِ. انْظُرْ «الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ» ٤٤٧/١، وَ«حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ» ص ٢٦٨، وَ«زَادَ الْمَسِيرُ» ١١٠/٣.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

عَدَمَ ذَلِكَ أَنْفَعَ لَهُ، فَإِنَّهُ إِنْ اقْتَرَنَ بِهِ الدِّينُ وَإِلَّا هَلَكَ صَاحِبُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِنَّ الْخَارِقَ قَدْ يَكُونُ مَعَ الدِّينِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ عَدَمِهِ، أَوْ فُسَادِهِ، أَوْ نَقْصِهِ.

الخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرِّياسة النافعة هي التَّابِعَةُ لِلدِّينِ، وكذلك المَالُ النافع، كما كان (١) السلطان والمال النافع بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فَمَنْ جعلها هي المقصودة، وجعل الدِّينَ تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجل الدين في الأصل، فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال مَنْ تَدِينُ خَوْفَ العذاب، أَوْ رَجَاءَ الْجَنَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ، وَشَرِيعَةٍ صَحِيحَةٍ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَزْعَمُ أَنَّ هَمَّهُ قَدْ ارْتَفَعَ عَنْ أَنْ يَكُونَ خَوْفًا مِنَ النَّارِ، أَوْ طَلِبًا لِلْجَنَّةِ، يَجْعَلُ هَمَّهُ بَدِينَهُ أَدْنَى خَارِقٍ مِنْ خَوَارِقِ الدُّنْيَا!! ثُمَّ إِنَّ الدِّينَ إِذَا صَحَّ عِلْمًا وَعَمَلًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يُوجِبَ خَرَقَ الْعَادَةِ، إِذَا احتاجَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا \* وَإِذَا أُلْتِنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا \* وَلَهْدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ \* لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤].

(١) تكررت «كان» في (أ) و (ج).

وقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ». ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] رواه الترمذي مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى فيما يروي<sup>(٢)</sup> عنه رَسُولُهُ ﷺ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمَحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ، حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي، لأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي، لأَعِيزَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي فِي نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup>. فظهر أن الاستقامة حَظُّ الرَّبِّ، وَطَلَبُ الْكِرَامَةِ حَظُّ النَّفْسِ. وبالله التوفيق.

وقولُ المعتزلة في إنكارِ الكرامة ظاهرُ البطلان، فإنه بمنزلة إنكارِ

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧)، وابن جرير ٣٠/١٤، وفي سننه عطية العوفي، وهو ضعيف. وأخرجه الطبراني (٧٤٩٧) من طريق عبدالله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ». وعبدالله بن صالح — وهو كاتب الليث — سيء الحفظ، ومع ذلك فقد حسن الهيثمي إسناده في «المجمع» ٢٦٨/١٠، ولعله لشواهد. وفي الباب عن ابن عمر وثوبان عند ابن جرير ٣٢/١٤، وفي الأول فرات بن السائب وهو متروك، وفي الثاني مؤمل بن سعيد الرحبي وهو منكر الحديث. وعن أنس بن مالك عند البزار (٣٦٢٠) بلفظ: «إن الله عباداً يعرفون الناس بالتوسم» وذكره الهيثمي في «المجمع»، وزاد نسبته إلى الطبراني في «الأوسط» وقال: إسناده حسن، وحسنه أيضاً السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٠، وانظر «تفسير ابن كثير» ٤٦١/٤.

(٢) في (ب): يرويه.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٠٩.

المحسوسات، وقولهم<sup>(١)</sup>: لو صحت، لاشتبهت بالمعجزة<sup>(٢)</sup>، فيؤدي إلى التباس النبي<sup>(٣)</sup> بالولي، وذلك لا يجوز. وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق، ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة، لم يكن ولياً، بل كان متنبئاً كذاباً، وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبئ، عند قول الشيخ: «وأن محمداً عبده المجتبى، ونبيه المصطفى».

ومما ينبغي التنبيه عليه ها هنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع<sup>(٤)</sup>:

إيمانية: وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطرة يهجم<sup>(٥)</sup> على القلب، يثبت عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها<sup>(٦)</sup>، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً، فهو أحد فراسة، قال أبو سليمان الداراني<sup>(٧)</sup> رحمه الله: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان. انتهى.

وفراسة رياضية: وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق، صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل

(١) في الأصول: وقوله.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): المعجزة.

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «التي».

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٢/ ٤٨٤ - ٤٨٧.

(٥) تحرفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى «يهجر» والمثبت من (د) و «المدارج».

(٦) في (أ) و (د): «استغناها». وفي (ب) و (ج): اشتغالها.

(٧) هو عبدالرحمن بن أحمد الداراني، ولد في حدود الأربعين ومئة، وهو من كبار الزهاد،

مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠ / رقم الترجمة ٣٤.

كَشَفَهَا مِنْ جَنْسِ فِرَاسَةِ الْوَلَاةِ، وَأَصْحَابِ عِبَارَةِ الرُّوْيَا<sup>(١)</sup> وَالْأَطْبَاءِ وَنَحْوِهِمْ.

وفِرَاسَةُ خَلْقِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي صَنَّفَ فِيهَا الْأَطْبَاءُ وَغَيْرُهُمْ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْخُلُقِ عَلَى الْخُلُقِ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْارْتِبَاطِ، الَّذِي<sup>(٢)</sup> اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ اللَّهِ، كَالِاسْتِدْلَالِ<sup>(٣)</sup> بِصِغَرِ الرَّأْسِ الْخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ عَلَى صِغَرِ الْعَقْلِ، وَبِكِبَرِهِ<sup>(٤)</sup> عَلَى كِبَرِهِ، وَسَعَةِ الصَّدْرِ عَلَى سَعَةِ الْخُلُقِ، وَبِضِيقِهِ عَلَى ضِيقِهِ، وَبِجَمُودِ الْعَيْنَيْنِ وَكَلَالِ نَظَرِهِمَا عَلَى بِلَادَةِ صَاحِبِهَا، وَضَعْفِ حَرَارَةِ قَلْبِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. ٣١٥

قوله: «وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا».

ش: عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ [مِنْ] أَدَمَ، فَقَالَ: «اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ مَوْتَانُ<sup>(٥)</sup> [يَأْخُذُ] فِيكُمْ كَقُعَاصِ<sup>(٦)</sup> الْإِيمَانِ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ

(١) فِي الْأَصُولِ: الرُّؤْسَاءُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ».

(٢) فِي الْأَصُولِ: «الَّتِي»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «مَدَارِجِ» وَمَطْبُوعَةٌ مَكَّةَ.

(٣) فِي الْأَصُولِ: «فَالِاسْتِدْلَالِ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «مَدَارِجِ» وَمَطْبُوعَةٌ مَكَّةَ.

(٤) الْهَاءُ، سَقَطَتْ مِنَ الْأَصُولِ.

(٥) بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الْوَاوِ، قَالَ الْقَزَازُ: هُوَ الْمَوْتُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ الْمَوْتُ الْكَثِيرُ الْوُقُوعُ، وَيُقَالُ بِالْبَضْمِ لُغَةً تَمِيمٌ، وَغَيْرُهُمْ يَفْتَحُونَهَا، وَيُقَالُ لِنَبْلِيدٍ: مَوْتَانُ الْقَلْبِ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: يَغْلُطُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، فَيَقُولُ: «مَوْتَانُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ، وَإِنَّمَا ذَاكَ اسْمُ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ تُحْمِ بِالزَّرْعِ وَالْإِصْلَاحِ. انْظُرْ «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» ٨٦/٤ لِأَبِي عُبَيْدٍ، وَ«الْفَائِقُ» ٥٣/٣.

(٦) بَضْمُ الْقَافِ وَتَخْفِيفُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ صَادُ الْمَهْمَلَةِ، (وَضَبُّهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» بِتَقْدِيمِ الْعَيْنِ عَلَى الْقَافِ، وَهُوَ خَطَأٌ). وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْغَنَمَ لَا يُلْبِثُهَا أَنْ تَمُوتَ، =



الْغَنَمِ، ثُمَّ اسْتِفَاضَهُ<sup>(١)</sup> الْمَالَ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِئَةَ دِينَارٍ فَيَظْلُ سَاخِطًا، ثُمَّ فِتْنَةُ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةُ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ، فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>. وروى «راية»<sup>(٣)</sup>، بالراء والغين، وهما بمعنى<sup>(٤)</sup>. رواه البخاري<sup>(٥)</sup> وأبو داود، وابن ماجه، والطبراني.

وعن حذيفة بن أسيد، قال: أَطْلَعَ<sup>(٥)</sup> النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «مَا تَذَكَّرُونَ»<sup>(٦)</sup>؟ قَالُوا: نَذَكُرُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ

= ومنه أخذ الإقصاص في القتل، يقال: رميت الصيد، فأقعصته: إذا مات مكانه. «غريب الحديث» ٨٦/٤.

(١) تحرفت في الأصول إلى: استقامة.

(٢) هي عند أبي داود (٤٢٩٢) من حديث ذي مخبر، وقال ابن الجوزي: رواه بعضهم: «غابة» بالباء الموحدة، وهي الأجمة، شبه كثرة الرماح للعسكر بها، فاستعيرت له. «عمدة القاري» ١٥/١٠٠.

(٣) قال الجواليقي: غاية وراية واحد؛ لأنها غاية المتبع إذا وقفت، وقف، وإذا مشت تبعها.

(٤) رقم (٣١٧٦) من طريق الحميدي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: سمعت بسر بن عبيد الله أنه سمع أبا إدريس قال: سمعت عوف بن مالك... ورجال إسناده كلهم شاميون إلا الحميدي شيخ البخاري، فإنه مكّي. وأخرجه ابن ماجه (٤٠٤٢) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم به. ورواه الطبراني في «الكبير» ٤٠/١٨ (٧٠) من طريق دحيم، عن الوليد بن مسلم به، إلا أنه زاد بين عبد الله بن العلاء وبين بسر بن عبيد الله زيد بن واقد، فهو من المزيد في متصل الأسانيد نبه عليه الحافظ في «الفتح» ٢٧٧/٦. ورواه مختصراً أبو داود (٤٢٩٣) عن مؤمل بن الفضل، وابن ماجه (٤٠٩٥) عن عبد الرحمن بن إبراهيم، ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم. ورواه مطولاً أحمد ٢٥/٦، والطبراني (٧٢) من طريقين، عن صفوان، حدثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، وزاد في آخره: «فسطاط المسلمين يومئذ في أرض يقال لها: الغوطة في مدينة يقال لها: دمشق» وللحديث طرق أخرى عند الطبراني، انظر رقم (٩٨) و(١١٩) و(١٢٢) و(١٥٠).

(٥) في (ب): اطلع علينا.

(٦) في مسلم: ما تذكرون.

حَتَّى تُرَى<sup>(١)</sup> عَشْرُ آيَاتٍ: الدُّخَانُ، والدَّجَالُ، والدَّابَّةُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَثَلَاثَةُ خَسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ». رواه مسلم (٢).

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذُكِرَ الدَّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ، وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الْأَعْوَرَ الدَّجَالَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَ ف ر»<sup>(٤)</sup>، فسرّه في رواية: «أي: كافر».

وروى البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ

(١) في مسلم: حتى ترون قبلها.

(٢) مسلم برقم (٢٩٠١)، وأخرجه أحمد ٦/٤، وأبوداود (٤٣١١)، وابن ماجه (٤٠٥٥)، والترمذي (٢١٨٣)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٠/٣، والطيالسي (١٠٦٧)، وابن أبي شيبة ١٣٠/١٥ - ١٣١، والطبراني (٣٠٢٨) و (٣٠٢٩) و (٣٠٣٤)، والبخاري (٤٢٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٩) و (٣٤٤١) و (٥٩٠٢) و (٦٩٩٩) و (٧٠٢٦) و (٧١٢٨)، ومسلم (١٦٩) و ٢٢٤٧/٤، وأبوداود (٤٧٥٧)، والترمذي (٢٢٣٥) و (٢٢٤١)، وأحمد ٣٧/٢ و ١٣١، وابن أبي شيبة ١٢٨/١٥ والبغوي (٤٢٥٥) و (٤٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧١٣١) و (٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣)، والترمذي (٢٢٤٥)، وأبوداود (٤٣١٦)، والطيالسي (١٩٦٣).

حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَقْبِضُ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاقرؤوا<sup>(١)</sup> إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ٣١٦ [النساء: ١٥٩]<sup>(٢)</sup>.

وأحاديث الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَيَقْتُلُهُ، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بَعْدَ قَتْلِهِ الدَّجَالِ، فَيُهْلِكُهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِبَرَكَةِ دُعَائِهِ عَلَيْهِمْ، يَضِيقُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ عَنْ بَسْطِهَا<sup>(٣)</sup>.

وأما خروج الدَّابَّةِ وطلوع الشمس من المغرب، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتظروا إنا منتظرون﴾ [الأنعام: ١٥٨].

(١) في (ب): فاقرؤوا.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٢) و(٢٤٧٦) و(٣٤٤٨) و(٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥)، والترمذي (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٤٠٧٨)، وأحمد ٢٤٠/٢ و٢٧٢ و٢٩٠ و٣٩٤ و٤٠٦ و٤١١ و٤٨٢ و٤٩٤ و٥٣٨، والطيالسي (٢٢٩٧).

(٣) انظر «النهاية» للحافظ ابن كثير ١١٨/١ - ١٨٤.

(٤) انظر تفسير القرآن العظيم ٢٢٠/٦ - ٢٢٤، والنهاية ١٩٠/١، و«روح المعاني» ٢٤/٢٠ - ٢٥.

وروى البخاريُّ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا رَأَاهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا، فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ»<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو، قال: خَفِظْتُ<sup>(٢)</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَمْ أَنْسَهُ بَعْدُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى، وَأَيُّهُمَا<sup>(٣)</sup> مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتَيْهَا فَلَا أُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبًا»<sup>(٤)</sup>.

أي أَوَّلُ الْآيَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مَأْلُوفَةً، وَإِنْ كَانَ الدُّجَالُ، وَنَزُولُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ خُرُوجُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، كُلُّ ذَلِكَ أُمُورٌ مَأْلُوفَةٌ، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، مُشَاهِدَةٌ مِثْلَهُمْ مَأْلُوفَةٌ، أَمَا خُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى شَكْلِ<sup>(٥)</sup> غَرِيبٍ غَيْرِ مَأْلُوفٍ، ثُمَّ مُخَاطَبَتُهَا النَّاسَ، وَوَسْمُهَا إِيَّاهُمْ بِالْإِيْمَانِ أَوِ الْكُفْرِ، فَأَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ مَجَارِي الْعَادَاتِ. وَذَلِكَ أَوَّلُ الْآيَاتِ الْأَرْضِيَّةِ، كَمَا أَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا الْمَأْلُوفَةِ، أَوَّلُ الْآيَاتِ السَّمَاوِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٣٥) وَ (٤٦٣٦) وَ (٦٥٠٦)، وَمُسْلِمٌ (١٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣١٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ١٠/٤٤٢، وَالبَغْوِيُّ (٤٢٤٣).

(٢) فِي (ب): حَدَّثْتُ.

(٣) فِي الْأَصُولِ: «فَأَيَّتُهَا»، وَالثَّبْتُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٤١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٦٩)، وَالطَّبْرِيُّ (٢٢٤٨)، وَأَحْمَدُ ٢/٢٠١، وَالبَغْوِيُّ (٤٢٩١).

(٥) فِي (ب): بِشَكْلِ.

وقد أفرد الناسُ أحاديثَ أشرط الساعة [في] مصنفاتٍ مشهورةٍ،  
يُضيقُ عن بسطها هذا المختصر.

قوله: «وَلَا نَصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ  
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ».

ش: روى مسلمٌ والإمامُ أحمدٌ عن صَفِيَّةَ بنتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عن بعضِ  
أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ،  
لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(١)</sup>.

٣١٧  
كذب الكاهن  
والعراف

وروى الإمامُ أَحْمَدُ في «مسنده» عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى  
مُحَمَّدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُنْجَمُ<sup>(٣)</sup> يَدْخُلُ فِي اسْمِ «الْعَرَّافِ» عند بعضِ العلماء، وعند  
بعضهم هو في معناه، فإذا كانت هذه حالُ السائل، فكيف بالمسؤول؟

وفي «الصحيحين» و«مسند الإمام أحمد»، عن عائشة، قالت:  
سَأَلَ<sup>(٤)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الْكُهَّانِ؟ فَقَالَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ»، فَقَالُوا:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ فَيَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ

(١) أخرجه أحمد ٦٨/٤ و ٣٨٠/٥، ومسلم (٢٢٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٤٠٦/١٠ - ٤٠٧، وفي «أخبار أصبهان» ٢٣٦/٢.

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤١.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ١٩٣/٣٥ - ١٩٥.

(٤) في (ج): سئل.

اللَّهُ ﷻ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطُفُهَا الْجِنِّي فَيَقْرُقُهَا»<sup>(١)</sup> فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلُطُونَ مَعَهَا<sup>(٢)</sup> [أَكْثَرَ مِنْ] مِائَةِ كَذِبَةٍ<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحيح» عنه ﷻ أنه قال: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ خَبِيثٌ»<sup>(٤)</sup>.

وحُلْوَانُهُ: الذي<sup>(٥)</sup> تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هذا المعنى ما يُعطاه المُنَجِّمُ وصَاحِبُ الْأَزْلَامِ التي يُسْتَقْسَمُ بِهَا، مثل الخَشَبَةِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهَا «أب ج د» والضارب بالحصى، والذي يَخُطُّ فِي الرَّمْلِ، وما يُعطاه هؤلاء حَرَامٌ، وقد حَكَى

---

(١) يقرقها: يُرَدِّدُهَا، وهي رواية للبخاري، ورواه البخاري ومسلم وغيرهما بلفظ: «فَيَقْرُقُهَا» بفتح الياء والقاف وتشديد الراء، أي: يصبها، تقول: قررت على رأسه دلوًا: إذا صببته، فكانه صبُّ في أذنه ذلك الكلام، قال القرطبي: ويصح أن يقال: المعنى: ألقاها في أذنه بصوت، يقال: قر الطائر: إذا صوت.

(٢) في صحيح مسلم: فيها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢١٠) و (٥٧٦٢) و (٦٢١٣) و (٧٥٦١)، وعلقه برقم (٣٢٨٨)، ومسلم (٢٢٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١١٤/٣ - ١١٥، والبيهقي (٣٢٥٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٦٨) (٤١) من حديث رافع بن خديج بلفظ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». وأخرجه البخاري (٢٢٣٧) و (٢٢٨٢) و (٥٣٤٦) و (٥٧٦١)، ومسلم (١٥٦٧)، ومالك ٦٥٦/٢، وأحمد ١١٨/٤ - ١١٩ و ١٢٠، والشافعي (١٢٢٤)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١٢٧٦)، والنسائي ٣٠٩/٧، وابن ماجه (٢١٥٩)، وابن الجارود (٥٨١)، والبيهقي (٢٠٣٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٥١/٤ من حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ: «نهي عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن».

(٥) تحرف في الأصول إلى: «التي».

الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء، كالبغي والفاضي عياض وغيرهما.

وفي «الصحيحين» عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قال: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ؟» قلنا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي، فَمَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي، كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَمَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنُوءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي، مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» و«مسند الإمام أحمد»، عن أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَتْرُكُونَهَا: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَالنِّيَاحَةُ»<sup>(٢)</sup>.

وَالنُّصُوصُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ، بِالنَّهْيِ عَنِ

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧) و(٧٥٠٣)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي ١٦٤/٣ - ١٦٥، ومالك ١٩٢/١، وأحمد ١١٧/٤، والبيهقي ٣٥٧/٣ - ٣٥٨، والطبراني (٥٢١٣) و(٥٢١٤) و(٥٢١٥) و(٥٢١٦)، والحميدي (٨١٣)، وعبد الرزاق (٢١٠٣)، وابن حبان (١٨٨). قال البغوي في «شرح السنة» ٤٢٠/٤: كانت العرب تقول في الجاهلية: إذا سقط نجم وطلع آخر لا بد من أن يكون عند ذلك مطر، فينسبون كل غيث يكون عند ذلك إلى النجم، فيقولون: مطرنا بنوء كذا، وهذا التغليب فيمن يرى ذلك من فعل النجم، فأما من قال: مطرنا بنوء كذا، وأراد سقانا الله تعالى بفضلته في هذا الوقت، فذلك جائز.

(٢) أخرجه مسلم (٩٣٤)، وأحمد ٣٤٢/٥ - ٣٤٣، وعبد الرزاق (٦٦٨٦)، وأبو يعلى (١٥٧٧)، والحاكم ٣٨٣/١، والبيهقي ٦٣/٤. وروايته عند الجميع: «والاستسقاء بالنجوم» غير عبد الرزاق، فقد رواه: «بالأنواء» كلفظ الشارح.

ذلك، أكثر من أن يتسع هذا الموضوع لذكرها.

وَصِنَاعَةُ التَّنْجِيمِ - التي مضمونها الإحكام والتأثير<sup>(١)</sup>، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية - : صِنَاعَةٌ مُحَرَّمَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ هِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى لِسَانِ جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطُّغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ: الْجِبْتُ: السَّحَرُ.

وفي «صحيح البخاري»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يَأْكُلُ مِنْ خَرَجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: تَذَرِي مِمَّ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسِنُ الْكِهَانَةَ<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنِي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيْنِي<sup>(٣)</sup>، فَأَعْطَانِي ٣١٨

---

(١) ولا يصح في نظر العقل السليم ما يزعمه البعض من أن للكواكب تأثيراً في حصول الأحوال النفسانية من الذكاء والبلاهة، والسعادة والشقاوة، وحسن الخلق، وقبحه، والغنى والفقر، والهم والسرور، واللذة والألم، وقد توسع العلامة ابن القيم في بيان جهل من يقول بذلك وضلاله، وبعده عن هدي الإسلام وتعاليمه أيما توسع في كتابه العظيم «مفتاح دار السعادة» ١٢٦/٢ - ٢٤٢. وقد أثبتت الوقائع أنهم يكذبون في دعاوئهم تلك أكثر مما يصدقون لأنهم يعتمدون على مجرد الاتفاق والمصادفة والظنون والأوهام، وهي لا تغني في باب الحق شيئاً.

(٢) الكِهَانَةُ - بكسر الكاف - : هي الإخبار بالغيب من غير طريق شرعي، وكان كثيراً في الجاهلية لاسيما قبل البعثة، وكان منهم من يزعم أن له راثياً من الجن يلقي إليه الأخبار، ومنهم من يدعي أنه يستدرك ذلك بفهم أعطيه.

(٣) في الأصول: «ولقيني»، والمثبت من مطبوعة مكة.



بذلك، فهذا الذي أَكَلْتُ منه، فأدخل أبو بكر يَدَهُ، فقاء كُلَّ شيءٍ في بطنه<sup>(١)</sup>.

والواجبُ على ولي الأمرِ، وكُلِّ قادِرٍ أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكُهَّانِ والعُرافين وأصحاب الضُّرْبِ بالرمل والحصى والقرعِ والفالاتِ، ومنعهم من الجلوسِ في الحوانيتِ أو الطُّرُقَاتِ، أو أن يَدْخُلُوا على النَّاسِ في منازلهم لذلك، ويكفي مَنْ يَعْلَمُ تَحْرِيمَ ذلك، ولا يسعى في إزالته، مع قُدْرته على ذلك؛ قَوْلُهُ تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء المَلَاعِينُ يقولون الإِثْمَ<sup>(٢)</sup>، ويأْكُلُونَ السُّحْتَ بِإِجماعِ المسلمين، وثبت في «السُّنَنِ» عن النبي ﷺ برواية الصَّدِيقِ عنه، أنه قال: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ، فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأَفْعَالَ الْخَارِجَةَ عن الكتاب والسنة أنواع:

نوع منهم: أَهْلُ تَلْبِيسٍ وَكَذِبٍ وَخِدَاعٍ الَّذِينَ يُظْهِرُ أَحَدُهُمْ طَاعَةً

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٤٣)، في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه أحمد ٢/١ و ٥ و ٧ و ٩، والترمذي (٢١٦٨) و (٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٣/٥، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٦٢/٢ و ٦٣ و ٦٤، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢٨) و (١٢٩) و (١٣٠) و (١٣١) و (١٣٢)، والحميدي (٣)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٨٦) و (٨٧) و (٨٨) و (٨٩)، والبغوي (٤١٥٣) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم أنه سمع أبا بكر الصديق.. وإسناده صحيح، وصححه الترمذي، وابن حبان (١٨٣٧) وغيرهما.

الجن له، أو يدَّعي الحال من أهل المَحَالِّ، من المشايخ النصَّابين، والفقراء الكذَّابين، والطَّرِيقَةِ المَكَّارِينَ، فهؤلاء يستَحِقُّونَ العُقُوبَةَ البليغةَ التي تَرُدُّعُهُمْ وأمثالهم عن الكذب والتَّلبِيسِ، وقد يكونُ في هؤلاء مَنْ يستحقُّ القَتْلَ، كمن يدَّعي النبوة بمثل هذه الخُزَعِلَاتِ، أو يَطْلُبُ تَغْيِيرَ شيءٍ من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوعٌ: يتكلَّمُ في هذه الأمور على سبيل الجدِّ والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهورُ العلماء يُوجبون قتلَ السَّاحِرِ، كما هو مذهبُ أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثورُ عن الصحابة، كعمر وابنه، وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم، ثم اختلف هؤلاء: هل (١) يُستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يُقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قَتْلَ بالسَّحْرِ قَتْلٌ، وإلاَّ عُوقِبَ بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قولٌ في مذهب أحمد رحمهما الله (٢).

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه، والأكثرون يقولون: التنازع في حقيقة السحر وأنواعه إنه قد يُؤثِّرُ في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وَزَعَمَ بعضهم أنه مجرد تخيل (٣).

واتفقوا كُلُّهم على أنَّ ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السُّجُودِ (٤) لها، والتَّقَرُّبِ إليها بما يُناسِبُها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك، فإنه كُفْرٌ، وهو من أعظم أبواب

٣١٩

(١) تحرفت في الأصول إلى: «قيل». (٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٣٤٦/٢٨ و ٣٨٤/٢٩.

(٣) انظر «التفسير القيم» ص ٥٧١ - ٥٧٣.

(٤) في (أ) و (ب) و (ج): «والسجود»، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

الشرك، فيجب غلقه، بل سدّه، وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام، ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ \* فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿[الصافات: ٨٨ - ٨٩]﴾. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم، أو قسم فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً»<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز الاستعاذة<sup>(٢)</sup> بالجن، فقد ذمّ الله الكافرين على ذلك<sup>(٣)</sup>، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فبييت في أمن وجوار حتى يصبح: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ يعني: الإنس للجن، باستعاذتهم بهم، رهقاً، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشرّاً، وذلك، أنهم قالوا: قد سُدْنَا الجن والإنس! فالجن<sup>(٤)</sup> تعاضم في أنفسها، وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه

(١) أخرجه من حديث عوف بن مالك الأشعبي مسلم (٢٢٠٠)، وأبوداود (٣٨٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥٦/٧، والطبراني ١٨/٨٨.

(٢) في الأصول: الاستعاذة.

(٣) انظر «التفسير القيم» ص ٥٤٢.

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «الحق»، وقد جاءت على الصواب في هامش (د).

المعاملة، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَخْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ \* قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿[سبا: ٤٠ - ٤١]. فهؤلاء<sup>(١)</sup> الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزل عليهم: ضالون، وإنما تنزل عليهم الشياطين، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمْعَشَرِ الْجِنَّ قَدْ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتع<sup>(٢)</sup> الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتع الجن بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانت به، واستغاثته، وخضوعه له.

ونوع منهم [يتكلم] بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبة رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء ٣٢٠ من يُعِينُ المشركين على المسلمين! ويقول: إِنَّ الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصوا!! وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم [على] ثلاثة أحزاب:

حزبٌ يُكْذِبُونَ بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم، أوحدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم، وتيقنوا وجودهم، خضعوا لهم.

(١) في (ب): وهؤلاء.

(٢) تحرفت في الأصول إلى: «فاستمتع».

وَجِزِبْ عَرَفُوهُمْ، وَرَجِعُوا إِلَى الْقَدَرِ، وَاعْتَقِدُوا أَنْ تُمْ فِي الْبَاطِنِ  
طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ غَيْرَ طَرِيقَةِ الْأَنْبِيَاءِ!

وَجِزِبْ مَا أَمَكْنَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا وَلِيًّا<sup>(١)</sup> خَارِجًا عَنْ دَائِرَةِ الرِّسُولِ،  
فَقَالُوا: يَكُونُ الرِّسُولُ هُوَ مُمِدًّا لِلطَّائِفَتَيْنِ، فَهَؤُلَاءِ مُعَظَّمُونَ لِلرِّسُولِ  
جَاهِلُونَ بِدِينِهِ وَشَرْعِهِ.

والحق: أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ<sup>(٢)</sup> أَتْبَاعِ الشَّيَاطِينِ، وَأَنَّ رِجَالَ الْغَيْبِ هُمُ  
الْجِنُّ، وَيُسَمَّوْنَ رِجَالًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ  
يَعُودُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] وَإِلَّا فَالْإِنْسُ  
يُؤَنِّسُونَ، أَيْ يَشْهَدُونَ وَيُؤَرِّوْنَ، وَإِنَّمَا يَحْتَجِبُ الْإِنْسِي أحيانًا، لَا يَكُونُ دَائِمًا  
مَحْتَجِبًا عَنْ أَبْصَارِ الْإِنْسِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُمْ مِنْ «الْإِنْسِ» فَمِنْ غَلْطِهِ  
وَجَهْلِهِ، وَسَبَبُ الضَّلَالِ فِيهِمْ، وَافْتِرَاقُ هَذِهِ الْأَحْزَابِ الثَّلَاثَةِ عَدَمُ الْفَرْقَانِ  
بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ وَأَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ.

وَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: الْفُقَرَاءُ يُسَلِّمُ إِلَيْهِمْ خَالَهُمْ! وَهَذَا كَلَامٌ  
بَاطِلٌ، بَلِ الْوَاجِبُ عَرْضُ أَعْمَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ،  
فَمَا وَافَقَهَا قَبْلَ، وَمَا خَالَفَهَا رُدَّ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا  
لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فِي (ب): أَوْلِيَاءِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ: (ب).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (٢٦٩٧)، وَعَلَّقَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي «صَحِيحِهِ»  
٣٥٥/٤ وَ ٣١٧/١٣، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٦)، وَابْنُ مَاجَهَ  
(١٤)، وَالتَّيْمِيُّ (١٤٢٢)، وَأَحْمَدُ ٢٧٠/٦، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ١١٩/١٠، وَالدَّارِقُطْنِي فِي  
«سُنَنِ» ٢٢٤/٤ وَ ٢٢٥ وَ ٢٢٧، وَالْقُضَاعِي فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٥٩)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٦) وَ  
(٢٧).

وفي رواية: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد<sup>(١)</sup> من الخلق بعده<sup>(٢)</sup> إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً.

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُصَدِّقًا فِيمَا أَخْبَرَ، ملتزماً لطاعته فيما أمر به الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، ولو طَارَ في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب، ولو حَصَلَ له مِنَ الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مع تركه الفعل المأمور وعزل المحذور، إلا مِنْ أَهْلِ الْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ، الْمُتَّبِعَةِ لِمُصَاحِبِهَا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، الْمُقَرَّبَةِ إِلَى سَخَطِهِ وَعَذَابِهِ، لَكِنْ مَنْ لَيْسَ يُكَلِّفُ مِنَ الْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ، قَدْ رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ، فَلَا يُعَاقَبُونَ، ٣٢١ وليس لهم مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَتَقْوَاهُ<sup>(٣)</sup> باطناً وظاهراً ما يكونون<sup>(٤)</sup> به مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُقَرَّبِينَ، وَحِزْبِهِ الْمُفْلِحِينَ، وَجُنْدِهِ الْغَالِبِينَ، لَكِنْ يَدْخُلُونَ فِي الْإِسْلَامِ تَبْعاً لِأَبَائِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ<sup>(٥)</sup> بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ

(١) في (أ) و(ج) و(د): «أحدًا»، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

(٢) «من الخلق بعده» سقطت من (ب).

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «يقراه» والتصويب من «الفتاوى» ٤٣١/١٠.

(٤) في الأصول: يكون. والمثبت من «الفتاوى».

(٥) قرأ أبو عمرو: «وَاتَّبَعَتْهُمْ» بالنون والألف، و«ذُرِّيَّاتِهِمْ» جمعاً في الموضعين بكسر التاء.

وقرأ نافع: «وَاتَّبَعَتْهُمْ» بالتاء والتشديد، «ذُرِّيَّتَهُمْ» بغير ألف ورفع التاء، «أَلْحَقْنَا بِهِمْ» بالالف وكسر التاء. وقرأ ابن عامر: «وَاتَّبَعَتْهُمْ» بالتشديد، «ذُرِّيَّاتِهِمْ» بالالف =

كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿[الطور: ٢١].

فَمَنْ اعتقد في بعض البُلَه أو المولعين — مع تركه لمتابعة الرسول  
في أقواله وأفعاله وأحواله — أنه مِنْ أولياء الله، ويُفَضِّلُه على متبعي طريقة  
الرسول ﷺ، فهو ضالٌ مبتدع، مخطيء في اعتقاده، فإن ذاك الأبله، إما  
أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زوكارياً<sup>(١)</sup> مُتَحَيِّلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف  
يُفَضِّلُ على مَنْ هُوَ مِنْ أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يساوي به؟!  
ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في  
الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب مُتَابَعَةُ الرسول ﷺ ظاهراً  
وباطناً. قال يونس بن عبد الأعلى الصدفي<sup>(٢)</sup>: قلت للشافعي: إن صاحبنا  
الليث<sup>(٣)</sup> كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، فلا تعتبروا به  
حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة. فقال الشافعي: قَصِّرَ الليث رحمه  
الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، وَيَطِيرُ في الهواء، فلا تعتبروا  
به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة.

وأما ما<sup>(٤)</sup> يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطْلَعْتُ

---

= ورفع التاء، «ألقنا بهم ذرياتهم» جماعة وكسر التاء. وقرأ أهل الكوفة وأهل مكة:  
«وَاتَّبَعْتَهُمْ» بالتشديد، «ذرياتهم» على واحد، وارتفعت «الذرية» بفعلها «ألقنا بهم  
ذرياتهم» على التوحيد أيضاً، وهي مفعوله. وانظر «الكشف» ٢/٢٩٠ - ٢٩١،  
و«حجة القراءات» ص ٦٨١ - ٦٨٢، و«زاد المسير» ٨/٥٠.

(١) قال المرتضى في «شرح القاموس» ٣/٢٤٠: الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك  
والعبادة، ويطن الفسق والفساد. نقله المقرئ في «نفع الطيب».

(٢) المصري المقرئ الحافظ المتوفى سنة ٢٦٤هـ مترجم في «السير» ١٢/٣٤٨.

(٣) تحرف في: (أ) و (ج) و (د) إلى: الكتب.

(٤) سقطت من: (أ) و (ب) و (د).

عَلَى الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْبُلَّةُ<sup>(١)</sup> فهذا لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبته إليه، فَإِنَّ الْجَنَّةَ إِنَّمَا خُلِقَتْ لِأُولَى الْأَلْبَابِ، الَّذِينَ أَرَشَدْتَهُمْ عُقُولُهُمْ وَأَلْبَابُهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ بِأَوْصَافِهِمْ فِي كِتَابِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَوْصَافِهِمِ الْبُلَّةَ الَّذِي هُوَ ضَعْفُ الْعَقْلِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُطْلِعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءُ»<sup>(٣)</sup>. وَلَمْ يَقُلْ الْبُلَّةُ!.

(١) حديث ضعيف أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» ١/٢٧٥، وابن عساكر ١٢/٣٤٥/٢٢، وفي سنده مصعب بن ماهان، وهو كثير الخطأ، وأحمد بن عيسى الخشاب، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وكذبه ابن طاهر، وقال ابن حبان في «الضعفاء» ١/١٤٦: يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، وأورد ابن عدي في «الكامل» ١/١٩٤ هذا الحديث في ترجمته، فقال: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد. وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٤/١٢١، والبخاري والبيهقي في «الضعفاء» في «الشعب»، والخلعي في «فوائده»، كلهم من حديث سلامة بن روح، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلَّةُ» وسلامة بن روح قال فيه أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي محله عندي محل الغفلة، وقد عد هذا الحديث من منكراته، ثم هو لم يسمع من جد أبيه، إنما أخذ من كتبه. ونقل أبو جعفر الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن البُلَّةَ المرادين فيه هم البُلَّة عن محارم الله تعالى لا مَنْ سواهم ممن به نقص العقل بالبُلَّة.

(٢) في (ب): القلب.

(٣) أخرجه من حديث ابن عباس مسلم (٢٧٣٧)، والترمذي (٢٦٠٢)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٥/١٩٢، وأحمد ١/٢٣٤ و ٣٥٩ و ٤/٤٢٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٣٠٨، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٦٥) و (١٢٧٦٦) و (١٢٧٦٧) و (١٢٧٦٨) و (١٢٧٦٩)، والطيالسي (٨٣٣)، وأخرجه من حديث عمران بن حصين البخاري (٣٢٤١) و (٥١٩٨) و (٦٤٤٩) و (٦٥٤٦)، والترمذي (٢٦٠٣)، والنسائي =



والطائفة الملامية، وهُم الذين يفعلون ما يُلَامُونَ عليه، ويقولون: نحن مُتَّبِعُونَ في الباطن، وَيَقْصِدُونَ إِخْفَاءَ المُرَائِينَ! ردوا باطلهم بباطلٍ آخر!! والصراطُ المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يَصْعَقُونَ عند سماعِ الأنعامِ الحسنةِ، مبتدعون تبديع من يصعق ضالون! وليس للإنسان أن يَسْتَدْعِيَ ما يكون سببَ زوالِ عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين مَنْ يفعل ذلك، ولو عند سماعِ القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجَلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وكما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وأما الَّذِينَ ذكروهم العلماءُ بخيرٍ مِنْ عُقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خيرٌ، ثم زالت عقولُهم، ومن علامة هؤلاء أنه إذا حَصَلَ في جنونهم<sup>(١)</sup> نوعٌ من الصَّحْوِ، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، ويهدون بذلك في حال زوال عقلهم، بخلاف غيرهم ممن يتكلم إذا حَصَلَ لهم نوعٌ إفاقةٍ بالكُفْرِ والشُّرْكِ، ويهدون بذلك في حال زوال عقلهم، ومن كان قَبْلَ جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حُدُوثُ جنونه مُزيلاً

= في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٩٨/٨، وأحمد ٤٢٩/٤ و ٤٣٧ و ٤٤٣، وأبونعيم ٣٠٨/٣، والخطيب ١٥٩/٥، وعبدالرزاق (٢٠٦١٠)، والطبراني في «الكبير» ١٨/٢١٠ و (٢٧٥) و (٢٧٨) و (٢٧٩) و (٢٩٠)، والطيلوسي (٨٣٣).

(١) في (أ) و (ج): «حياتهم»، وفي (ب): «حيرتهم»، والمثبت من (د) و «الفتاوى» ٤٤٢/١٠.

لما ثبت مِنْ كُفْرِهِ أَوْ فُسْقِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ جُنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، يَكُونُ مُحْشُوراً مَعَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، وَزَوَالَ الْعَقْلَ بِجُنُونٍ أَوْ غَيْرِهِ، سِوَاهُ سُمِّيَ صَاحِبَهُ مُؤَلَّهاً أَوْ مُتَوَلَّهاً<sup>(١)</sup> لَا يُوجِبُ مَزِيدَ حَالٍ صَاحِبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، لَا أَنَّهُ يَزِيدُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ، وَلَكِنْ جُنُونُهُ يَحْرِمُهُ الزِّيَادَةَ مِنَ الْخَيْرِ، كَمَا أَنَّهُ يَمْنَعُ عُقُوبَتَهُ عَلَى الشَّرِّ، وَلَا يَمْحُو عَنْهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ.

وَمَا يَحْصُلُ لِبَعْضِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَنْغَامِ الْمَطْرِبَةِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْهَذْيَانِ، وَالتَّكَلُّمِ بِبَعْضِ اللُّغَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِللسَانَةِ الْمَعْرُوفِ مِنْهُ!! فَذَلِكَ شَيْطَانٌ يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِهِ، كَمَا يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِ الْمَصْرُوعِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَةِ! وَكَيْفَ يَكُونُ زَوَالُ الْعَقْلِ سَبَباً أَوْ شَرْطاً أَوْ تَقَرُّباً إِلَى وَلايَةِ اللَّهِ، كَمَا يَظُنُّهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ؟! حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ:

هُمْ مَعْشَرٌ حَلُّوا النَّظَامَ وَخَرَقُوا الْـ      سِيَّاحَ فَلَا فَرَضَ لَدَيْهِمْ وَلَا نَقْلَ  
مَجَانِينَ إِلَّا أَنَّ سِرَّ جُنُونِهِمْ      عَزِيزٌ عَلَى أَبْوَابِهِ يَسْجُدُ<sup>(٣)</sup> الْعَقْلُ

وَهَذَا كَلَامُ ضَالٍّ، بَلْ كَافِرٌ، يَظُنُّ أَنَّ لِلْجُنُونِ<sup>(٤)</sup> سِرّاً يَسْجُدُ الْعَقْلُ عَلَى بَابِهِ!! لِمَا رَأَاهُ مِنْ بَعْضِ الْمَجَانِينَ مِنْ نَوْعِ مَكَاشِفَةٍ، أَوْ تَصَرُّفٍ عَجِيبٍ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِسَبَبِ مَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الشَّيَاطِينِ، كَمَا يَكُونُ لِلْسِحْرَةِ وَالْكُهَّانِ! فَيَظُنُّ هَذَا الضَّالُّ أَنَّ كُلَّ مَنْ

(١) فِي (ب): مَوْلَعاً.

(٢) فِي (ب): الطَّبِيعَةِ.

(٣) فِي الْأَصُولِ: مَسْجِدٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الْفَتَاوَى».

(٤) فِي الْأَصُولِ: «الْجُنُونُ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ «الْفَتَاوَى».

كاشف أو خَرَقَ عادةً<sup>(١)</sup> كان ولياً لله!! ومن اعتقد هذا، فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ \* تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]. فكل من تَنَزَّلَ عليه الشياطين لا بد أن يكونَ عنده كَذِبٌ وفُجُورٌ.

وأما الذين يتعبدون بالرياضاتِ والخلوات، وَيَتْرَكُونَ الْجُمَعَ والجماعات، فهم من الذين ضَلَّ سَعِيْهُم في الحياة الدنيا، وهم يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا قَدْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، كما قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ»<sup>(٢)</sup>. وكلُّ مَنْ عَدَلَ عن اتِّبَاعِ [سُنَّةِ] الرسول، إن

(١) في (ب): العادة.

(٢) حديث صحيح، لكنه ليس في «الصحيح» كما ذكر الشارح. فقد أخرجه من حديث أبي الجعد الترمذي (٥٠٠)، وأحمد ٤٢٤/٣، وأبو داود (١٠٥٢)، والنسائي ٨٨/٣، وابن ماجه (١١٢٥)، والدارمي ٣٦٩/١، وابن الجارود (٢٨٨)، والدولابي في «الكنى» ٢١/١ و ٢٢، والبيهقي ١٧٢/٣ و ٢٤٧، والطبراني في «الكبير» ٢٢/٢٢ (٩١٥) و (٩١٦) و (٩١٧) و (٩١٨)، والبخاري (١٠٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٣٠/٤، وسنده حسن، وصححه ابن خزيمة (١٨٥٧)، وابن حبان (٥٥٤)، والحاكم ٢٨٠/١، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث جابر عند ابن ماجه (١١٢٦)، وأحمد ٣٢٣/٣، والحاكم ٢٩٢/١، والطحاوي ٢٣٠/٤، ونسبه المزي في «تحفة الأشراف» ٢٠٩/٢ إلى النسائي، وليس هو في المطبوع، وصححه الحاكم وحسنه الحافظ، وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ورقة ٧٤: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وفي الباب عن أسامة بن زيد عند الطبراني (٤٢٢) بلفظ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَاتٍ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، كَتَبَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ»، وفي سنده جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف، وعن ابن عباس وابن عمر عند النسائي ٨٨/٣ - ٨٩، وعن ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم (٨٦٥)، والبخاري (١٠٥٤)، والدارمي ٣٦٩/١، ولفظه عندهم: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لِيَخْتَمُنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ». وعن كعب بن مالك عند الطبراني ١٩/١٩٧ وحسن إسناده الهيثمي ١٩٤/٢، وعن أبي قتادة عند أحمد ٣٠٠/٥، وسنده حسن، وصححه الحاكم.

كان عالماً بها، فهو مَغْضُوبٌ عليه، وإلا فَهُوَ ضَالٌّ، ولهذا شَرَعَ اللَّهُ لنا أن نسأله في كُلِّ صلاة أن يَهْدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وأما من<sup>(١)</sup> يتعلَّقُ بقصة موسى مع الخَضِرِ عليهما السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بِالْعِلْمِ اللَّدُنِيِّ، الذي يدَّعيه بَعْضُ من عَدِمِ التوفيق: فهو مُلْحِدٌ زنديق، فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخَضِرِ، ولم يكن الخَضِرُ مأموراً بمتابعتِه<sup>(٢)</sup>، ولهذا قال له: أَنْتَ موسى بني إسرائيل؟ قال: نَعَمْ، ومحمد ﷺ مبعوثٌ إلى جميعِ الثقلين، ولو<sup>(٣)</sup> كان موسى وعيسى حَيَّينَ، لكانا من أتباعه، وإذا نَزَلَ عيسى عليه السَّلامُ إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم، فَمَنْ ادَّعى أنه مَعَ محمد ﷺ كالخَضِرِ مع موسى، أَوْجُوزُ<sup>(٤)</sup> ذلك لأحد من الأمة: فليُجَدِّدْ إسلامه، وليَشْهَدْ شَهَادَةَ الْحَقِّ، فَإِنَّهُ مُفَارِقٌ لِدِينِ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ فضلاً عن أن يكون مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وإنما هو مِنْ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وهذا الموضعُ مفرقٌ بين زنادقةِ القومِ وأهلِ الاستقامة، فحرِّكْ تَرَ.

وكذا مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الْكَعْبَةَ تَطُوفُ بِرِجَالِ مَنْهُمْ حَيْثُ كَانُوا!! فهلا خَرَجْتَ الْكَعْبَةُ إِلَى الْحَدِيثِيَّةِ فطافت برسولِ الله ﷺ حين أُخْصِرَ عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شَبَهٌ بِالَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ

(١) في (ب): ما.

(٢) تُحَرِّفُ في (أ) و(ب) و(ج) إلى «بمنابعه»، والمثبت من (د).

(٣) سقطت من (أ) و(ج).

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): أجوز، والمثبت من (د).

يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾  
[المذثر: ٥٢]، إلى آخر السورة.

قوله: «وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفِرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا».  
ش: قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾  
[آل عمران: ١٠٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ  
الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].  
الجماعة حق والفرقة  
زيغ

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ  
إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ﴾  
[هود: ١١٨ - ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا  
فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ٧٦].

وقد تقدّم قوله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ  
وَسَبْعِينَ مِלَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، يَعْنِي  
الْأَهْوَاءَ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: قالوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ  
وَأَصْحَابِي». فَبَيَّنَ أَنَّ عَامَةَ الْمُخْتَلِفِينَ هَالِكُونَ إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،  
وَأَنَّ الْاِخْتِلَافَ وَاقِعٌ لَا مُحَالَةٌ.

(١) حديث صحيح. تقدم تخريجه ص ٣٤٠ ت (٤).

وروى الإمام أحمد، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ<sup>(١)</sup> ذُئِبُ الْإِنْسَانِ كَذَبُ الْغَنَمِ يَأْخُذُ الشَّارِدَةَ الْقَاصِيَةَ، فَيَأْكُمُ وَالشُّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَالْعَامَةِ، وَالْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه قال لما نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «هَاتَانِ أَهَوْنُ»<sup>(٣)</sup>.

فدلَّ على أنه لا بُدَّ أَنْ يَلْبِسَهُمْ شِيْعًا، وَيُذِيقَ بَعْضَهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جَاهِلِيَّةٍ، ولهذا قال الزُّهري: وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ كُلُّ دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ فَرْجٍ<sup>(٤)</sup> أُصِيبَ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ: فَهُوَ هَذَرٌ، أَنْزَلُوهُمْ مِنْزِلَةَ الْجَاهِلِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصول بياض، وأثبتنا كلمة: «الشيطان» من «المسند».

(٢) أخرجه أحمد ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ من طريق روح، حدثنا سعيد، عن قتادة، حدثنا العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل، وهذا سند صحيح، إلا أنَّ العلاء بن زياد روايته عن معاذ مرسله، وأخرجه أحمد أيضاً ٣٤٣/٥ من طريق قتادة، عن العلاء بن زياد، عن رجل حدثه يثق به، عن معاذ بن جبل، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢/٢٤٧، والطبراني في «الكبير» ٢٠/٣٤٤ و(٣٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) و(٧٣١٣) و(٧٤٠٦)، وأخرجه الترمذي (٣٠٦٥)، وأحمد ٣/٣٠٩، والبغوي (٤٠١٦)، والحميدي (١٢٥٩)، وأبو يعلى (١٨٢٩) و(١٩٦٧) و(١٩٨٢) و(١٩٨٣) من حديث جابر بن عبد الله. وليس هو في «مسلم»، كما ظن الشارح.

(٤) في (أ) و(د): «قرح»، وهو تصحيف.

(٥) انظر «المصنف» (١٨٥٨٤)، و«سنن سعيد بن منصور» رقم (٢٩٥٣)، و«سنن البيهقي» ٨/١٧٥.

وقد روى مالك بإسناده الثابت، عن عائشة رضي الله عنها، أنها كانت تقول: تَرَكَ النَّاسُ الْعَمَلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> [الحجرات: ٩]، فإن المسلمين لما اقتتلوا كَانَ الْوَاجِبُ الْإِصْلَاحَ بَيْنَهُمْ كما أمر الله تعالى، فلما لم يَعْمَلْ بِذَلِكَ، صارت فتنةً وجاهليةً.

وجوب رد المسائل  
المتنازع فيها إلى الله  
ورسوله

وهكذا مسائل النزاع التي تَنَازَعُ فيها الأُمَّةُ في الأصول والفروع — إذا لم تُرَدَّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ — لم يَتَبَيَّنْ فِيهَا الْحَقُّ، بل يَصِيرُ فِيهَا الْمُتَنَازِعُونَ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَإِنْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كما كان الصحابةُ في خلافة عُمرَ وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فَيَقْرَأُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَعْتَدِي<sup>(٢)</sup> وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا، وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْاِخْتِلَافُ الْمَذْمُومُ، فَبَغَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِمَّا بِالْقَوْلِ مِثْلَ تَكْفِيرِهِ وَتَفْسِيْقِهِ، ٣٢٥ وَإِمَّا بِالْفِعْلِ، مِثْلَ حَبْسِهِ وَضَرْبِهِ وَقَتْلِهِ. وَالَّذِينَ امْتَحَنُوا النَّاسَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، كَانُوا مِنْ هَؤُلَاءِ، ابْتَدَعُوا بَدْعَةً، وَكَفَرُوا مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا، وَاسْتَحْلَوْا مَنَعَ حَقِّهِ وَعَقُوبَتَهُ.

فَالنَّاسُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرَّسُولَ: إِمَّا عَادِلُونَ وَإِمَّا ظَالِمُونَ، فَالْعَادِلُ فِيهِمْ: الَّذِي يَعْمَلُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ،

(١) وفي «سنن البيهقي» ١٧٢/٨ من طريق محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ما رأيت مثل ما رغبت عنه هذه الأمة من هذه الآية: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا﴾ بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله.

(٢) «ولا يعتدي» سقطت من (أ) و (ب) و (ج).

ولا يَظْلِمُ غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره، وأكثرُهُمْ إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سَلَكُوا مَا عَلِمُوهُ مِنَ الْعَدْلِ، أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كالمقلِّدين لأئمة العلم، الذين يَعْرِفُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ عاجزون عن مَعْرِفَةِ حُكْمِ اللَّهِ ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه، فالعادلُ منهم لا يَظْلِمُ الآخر، ولا يعتدي عليه بقولٍ ولا فعل، مثل أن يدَّعي أن قولَ مقلِّده هو الصحيح بلا حُجَّةٍ يُبديها، ويُدِّمُ من يُخالفه مع أنه معذور.

الاختلاف نوعان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد  
ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصلِ قسمان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد:

واختلاف التنوع على وجوه، منه ما يكونُ كُلُّ واحدٍ من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلفت فيها الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ»<sup>(١)</sup>. ومثله اختلاف الأنواع في صِفَةِ الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحلُّ سجود السَّهْو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شُرِعَ جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل.

ثم تَجِدُ لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجبَ اقتتالَ طوائفَ منهم على شفعِ الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عَيْنُ المحرَّم، وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه مِنَ الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

(١) قطعة من حديث صحيح. تقدم تخريجه ص ٤٢٨.



ومنه ما يكون كُلٌّ مِنَ القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يَخْتَلِفُ كثيرٌ من الناس في ألفاظِ الحُدُودِ، وصَوِّغَ<sup>(١)</sup> الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهلُ أو الظُّلُمُ يَحْمِلُ على حَمْدِ<sup>(٢)</sup> إحدى المقالتين، وذمُّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

وأما اختلافُ التضادِّ: فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، ٣٢٦ وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المُصِيبُ واحدٌ، والخَطْبُ في هذا أشدُّ، لأن القولين يتنافيان، لكن نجدُ كثيراً من هؤلاء قد يكونُ القولُ الباطلُ الذي مع منازعه فيه حقٌّ ما، أو معه دليل يقتضي حقاً ما، فَيَرُدُّ الحقُّ مع الباطلِ، حتى يبقى هذا مُبْطَلًا في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السنة.

وأما أهلُ البدعة، فالأمرُ فيهم ظاهر، ومن جعل الله له هدايةً ونوراً، رأى من هذا ما يُبين<sup>(٣)</sup> له منفعة ما جاء في الكتابِ والسنة مِنَ النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوبُ الصحيحة تُنْكِرُ هذا، لكن نورٌ على نور.

والاختلافُ الأول الذي هو اختلافُ التنوع: الذمُّ فيه واقعٌ على مَنْ بغى على الآخر فيه، وقد دَلَّ القرآن على حَمْدِ<sup>(٢)</sup> كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغى، كما في قوله تعالى:

(١) في هامش (ب): صيغ.

(٢) في (ب): حمل، وهو تحريف.

(٣) في (ب): تبين.

﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾  
[الحشر: ٥]. وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فَقَطَعَ قَوْمٌ، وترك آخرون<sup>(١)</sup>.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا<sup>(٢)</sup> [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩]، فَخَصَّ سليمان بالفهم، وأثنى عليهما، بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يومَ بني قُرَيْظَةَ لمن صَلَّى العصر في وقتها، ولمن أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة<sup>(٣)</sup>.

(١) في البخاري (٤٨٨٤)، ومسلم (١٧٤٦) من طريق ليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وقطع - وهي البؤيرة - فأنزل الله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾. واللين: هي النخل كله ما خلا البرني والعجوة، قال الزجاج: أهل المدينة يسمون جميع النخل: الألوان ما خلا البرني والعجوة. وأصل «لين» لونه، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) في «تفسير الطبري» ٣٨/١٧ من طريق المحاربي، عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن ابن مسعود في قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ قال: كَرَّمٌ قد أنبت عناقيده، فأفسدته، قال: ففَضَى داود بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمان: غير هذا يا نبي الله، قال: وما ذاك؟ قال: تدفع الكرم إلى صاحب الغنم، فيقوم عليه حتى يعود كما كان، وتدفع الغنم إلى صاحب الكرم فيصيب منها، حتى إذا كان الكرم كما كان دفعت الكرم إلى صاحبه، ودفعت الغنم إلى صاحبها، فذلك قوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾. ومعنى نفشت: رعت ليلاً، يقال: نفشت الغنم بالليل، وهي إبل نَفَشَ ونَفَّاشَ، ونَفَّاشٌ، والواحد نَافِشٌ، وسرحت وسريت بالنهار، وقال قتادة: النفس بالليل، والمَمَلُ بالنهار، وقال ابن السكيت: النفس: أن تنتشر الغنم بالليل ترعى بلا راع. «زاد المسير» ٣٧١/٥.

(٣) أخرجه البخاري (٩٤٦) و(٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠)، والبيهقي (٣٧٩٨) من حديث ابن عمر.

وكما في قوله ﷺ: «إِذَا اجْتَنَهَدَ الْحَاكِمُ، فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَنَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup> ونظائر ذلك.

والاختلاف الثاني: هو ما حُمِدَ فيه إحدى الطائفتين، ودُمَّتِ الأُخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٢٥٣].

وقوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) أخرجه من حديث عمرو بن العاص البخاري (٧٣٥٣)، ومسلم (١٧١٦)، وابن ماجه (٢٣١٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١٥٨/٨، وأحمد ١٩٨/٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٢٦/١، والخطيب في «تاريخه» ٢٣٥/٤ - ٢٣٦، والبخاري (٢٥٠٩)، والشافعي في «الرسالة» ص ٤٩٤، وفي «المسند» ١٣٩/٢، وأخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، والترمذي (١٣٢٦)، والنسائي ٢٢٣/٨ - ٢٢٤، وأحمد ٢٠٤/٤ - ٢٠٥، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، وأخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» ص ٢٢٧ - ٢٢٨ من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة.

(٢) قال أبو جعفر الطبري رحمه الله تعالى في «جامع البيان» ٣٨٠/٥ عند تفسير هذه الآية: يعني - تعالى ذكره - بذلك: ولو أراد الله ما اقتتل الذين من بعدهم، يعني من بعد الرسل الذين وصفهم بأنه فضل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم درجات، وبعد عيسى ابن مريم، وقد جاءهم من الآيات بما فيه مزدجر لمن هداه الله ووفقه. ويعني بقوله: ﴿من بعد ما جاءتهم البينات﴾ يعني من بعد ما جاءهم من آيات الله ما أبان لهم الحق وأوضح لهم السبيل، ولكن اختلف هؤلاء الذين من بعد الرسل لما لم يشأ الله منهم تعالى ذكره أن لا يقتلوا، فاقتلوا من بعد ما جاءتهم البينات من عند ربهم بتحريم الاقتتال والاختلاف وبعد ثبوت الحجة عليهم بوحداية الله ورسالة رسله، ووحى كتابه، فكفر بالله وبآياته بعضهم، وآمن بذلك بعضهم، فأخبر تعالى ذكره أنهم آتوا ما آتوا من الكفر والمعاصي بعد علمهم بقيام الحجة عليهم بأنهم على خطأ تعمدوا منهم للكفر بالله وآياته.

قَطَعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ»<sup>(١)</sup> [الحج: ١٩]، الايات.

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة، من القسم الأول، وكذلك إلى سَفْكِ الدماء، واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء، لأن إحدى الطائفتين لا تَعْتَرِفُ للآخرى بما معها مِنَ الحقِّ، ولا تُنْصِفُهَا، بل تَزِيدُ على ما مع نفسها مِنَ الحقِّ زياداتٍ مِنَ الباطل، والآخرى كذلك. ولذلك جعل الله مَصْدَرَهُ البغْيَ في قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]. لأنَّ البغْيَ مُجَاوِزَةُ الحد، وذكر هذا في غير موضعٍ مِنَ القرآن لِيَكُونَ عِبْرَةً لهذه الأمة.

(١) ثبت في البخاري (٤٧٤٣)، ومسلم (٣٠٣٣) من حديث أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي ذر أنه كان يقسم فيها قسماً أن هذه الآية: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ نزلت في حزة وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر. لفظ البخاري عند تفسيرها، ثم قال البخاري: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا معتمر بن سليمان، سمعت أبي قال: حدثنا أبو مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة، قال قيس: وفيهم نزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ قال: هم الذين بارزوا يوم بدر: علي، وحزرة، وعبيدة، وشيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة.

وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ قال: اختصم المسلمون وأهل الكتاب، فقال أهل الكتاب: نبينا قبل نبيكم، وكتابنا قبل كتابكم، فنحن أولى بالله منكم، وقال المسلمون: كتابنا يقضي على الكتب كلها، ونبينا خاتم الأنبياء، فنحن أولى بالله منكم، فأفلق الله الإسلام على من ناوأه، وأنزل: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ وكذا روى العوفي عن ابن عباس. وقال الحسن وعطاء ومجاهد: إنها في جميع المؤمنين والكفار، واختاره ابن جرير، وقال: ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر، لأن الذين تبارزوا ببدر كانوا فريقين مؤمنين وكفار، إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمتنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب. انظر «جامع البيان» ٩٩/١٧ - ١٠٠، و«زاد المسير» ٤١٦/٥ - ٤١٧، و«تفسير ابن كثير» ٤٠١/٥ - ٤٠٢، و«فتح الباري» ٤٤٤/٨.

وقريبٌ مِنْ هَذَا البابِ ما خرجاهُ في «الصحيحين»، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا به، معللاً بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية.

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يُقْرُونَ به - على نوعين: الاختلاف في الكتاب

أحدهما: اختلاف في تنزيله.

والثاني: اختلاف في تأويله، وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض.

فالأول كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته، لكنه مخلوق في غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم ١٨٣١/٤ (١٣١)، وأحمد ٢٥٨/٢، وهو من طرق أخرى عن أبي هريرة في «المسند» ٢٤٧/٢ و ٣١٣ و ٤٢٨ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٩٥ و ٥٠٨ و ٥١٧، والترمذي (٢٦٧٩)، والنسائي ١١٠/٥ - ١١١، والبغوي (٩٨) و (٩٩)، وابن ماجه (٢)، ومسلم (١٣٣٧)، والطبراني (١٢٨٠٥)، والدارقطني ٢٨١/٢، والبيهقي ٣٢٥/٤ - ٣٢٦. وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد، فقال: عن أبي هريرة، خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لوقلت نعم، لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم...» وأخرجه الدارقطني ٢٨٢/٢ مختصراً، وزاد فيه: فنزلت: «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم».

بمشيئته وقدرته. وكلُّ مِنَ الطائفتين جَمَعَتْ في كلامها بين حقٍّ وباطل، فأمنت<sup>(١)</sup> ببعضِ الحقِّ، وكذَّبت بما تَقُولُهُ الأُخْرَى مِنَ الحقِّ، وقد تقدمت الإشارةُ إلى ذلك.

وأما الاختلافُ في تأويله، الذي يَتَضَمَّنُ الإيمانَ ببعضه دُونَ بعضٍ، فكثير، كما في حديث عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا يَنْزِعُ بآية وهذا يَنْزِعُ بآية، فكانما فُقِيَء في وجهه حَبُّ الرُّمَانِ، فقال: «أَبْهَذَا أُسِرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وَكَلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟ انْظُرُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «يَا قَوْمُ بِهَذَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِمُ الْكِتَابَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِتَضْرِبُوا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَلَكِنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ، فَأَمِنُوا بِهِ».

وفي رواية: «إِنَّ الْأُمَمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا، وَإِنَّ الْمِرَاءَ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ». وهو حديثٌ مشهور، مُخْرَجٌ في «المساند»<sup>(٣)</sup> و«السنن».

وقد روى أصل الحديث مسلمٌ في «صحيحه»، من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup> قال: هَجَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يوماً، فسمِعَ أصواتَ رجلين اختلفا في آية، فَخَرَجَ عَلَيْنَا ٣٢٨

(١) تحرفت في (ب) إلى: «وقامت».

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٣٠.

(٣) في (ب): المسانيد.

(٤) تحرف في الأصول إلى: «عمر».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

وجميعُ أهلِ البِدْعِ مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دُونَ بعضٍ، يُقَرُّونَ بما يُوافِقُ رَأْيَهُمْ من الآيات، وما يُخَالِفُه، إما أن يتَأَوَّلُوهُ تأويلاً يُحَرِّفُونَ فيه الكَلِمَ عن مواضعه، وإما أن يَقُولُوا: هذا متشابهٌ لا يعلم أَحَدٌ معناه، فيجحدون ما أنزله اللَّهُ من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو مِنْ جنسِ إيمانِ أهلِ الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(٢)</sup> [الجمعة: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيً﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٧٨]، أي: إلا تلاوةً مِنْ

(١) تقدم تحريجه ص ٢٣٠.

(٢) شبه الله سبحانه من حمله كتابه ليؤمن به، ويتدبره، ويعمل به، ويدعو إليه، ثم خالف كل ذلك، واقتصر على حفظه واستظهاره بالحمار الذي يحمل على ظهره زاملة أسفار لا يعقل ما فيها، ولا ينتفع بها، وحظه منها حملها على ظهره ليس إلا.

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن هذا المثل، وإن كان قد ضرب لليهود، فهو متناول من حيث المعنى لمن حمل القرآن، فترك العمل به، ولم يؤده حقه، ولم يرعه حق رعايته. انظر «زاد المسير» ٢٦٠/٨، و«روح المعاني» ٩٥/٢٨، و«جامع البيان» ٦٣/٢٨.

(٣) في معنى الكلام ثلاثة أقوال: أحدها: أنها الأكاذيب، قال ابن عباس: «إلا أمانِي» يريد: إلا قولاً يقولونه بأفواههم كذباً. وهذا قول مجاهد، واختيار الفراء أن بعض العرب قال لابن دأب وهو يحدث (وكان يضع الشعر وأحاديث السمن): أهذا شيء رويته أم شيء تمنيته؟ يريد: افتعلته.

والثاني: أن الأمانِي: التلاوة، فمعناه: لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون على ما يسمعون به يتلى عليهم. وهذا قول الكسائي والزجاج.  
والثالث: أنها أمانيتهم على الله. قاله قتادة.

غَيْرِ فَهَمٍ مَعْنَاهُ. وَلَيْسَ هَذَا كَالْمُؤْمِنِ الَّذِي فَهَمَ مَا فَهَمَ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَمِلَ بِهِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ، فَوَكَّلَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ، كَمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»<sup>(١)</sup>، فَاِمْتَثِلْ أَمْرَ نَبِيِّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ: «وَدِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَّاسِ.

ش: ثَبِتَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ»<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وَهُوَ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ دِينُ اللَّهِ وَهُوَ وَاحِدٌ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ

= وَرَجَّحَ الطَّبْرِيُّ الْأَوَّلَ، فَقَالَ: وَأَوَّلَى مَا رَوَيْنَا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: «إِلَّا أَمَانِي» بِالْحَقِّ، وَأَشْبَهَهُ بِالصَّوَابِ الَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ الضَّحَّاكُ، وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ: إِنَّ الْأَمِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِمَا وَصَفَهُمْ بِهِ فِي هَذِهِ آيَةِ أَنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى مُوسَى شَيْئًا، وَلَكِنَّهُمْ يَتَخَرَّصُونَ الْكُذْبَ، وَيَتَقَوْلُونَ الْأَبَاطِيلَ كَذِبًا وَزُورًا. انظر «جامع البيان» ٢/٢٦٢، و«زاد المسير» ١/١٠٥ - ١٠٦، و«معاني القرآن» ١/٤٩ - ٥٠ للفراء، و«معاني القرآن» ١/١٣٢ للزجاج.

(١) قِطْعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ لِأَحْمَدَ ٢/١٨١.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ١٩/١٠٦ - ١١٦ و ١٨٠ - ١٨٦.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٤٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٦٥) (١٤٥) بِلَفْظٍ: «أَنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أَمَهُاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢/٤٠٦ و ٤٣٧ بِلَفْظٍ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَأَمَهُاتُهُمْ شَتَّى، وَأَنَا أَوَّلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ، فَإِنَّهُ مَرْبُوعٌ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبَطَ كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يَصْبِهِ بِلَلٍّ...». وَهُوَ فِي «الْمُسْنَدِ» ٢/٣١٩، وَ«شَرْحُ السَّنَةِ» (٣٦١٩).



غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴿ [آل عمران: ٨٥] عامٌ في كل زمان، وَلَكِنَّ الشَّرَائِعَ تَتَوَعَّدُ، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فَدِينُ الْإِسْلَامِ: هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأَصُولُ هَذَا الدِّينِ وفروعه موروثةٌ عن الرُّسُلِ، وهو ظاهرٌ غايةُ الظهور، يُمكنُ كُلُّ مِمِيزٍ من صغير وكبير، وفصيحٍ وأعجم، وذكيٍّ وبليدٍ أن يَدْخُلَ فيه بِأَقْصَرِ زَمَانٍ، وإنه يقع الخروجُ منه بِأَسْرَعٍ من ذلك، من إنكارِ كلمة، أو تكذيبٍ، أو معارضة، أو كذبٍ على الله، أو ارتيابٍ في قول الله، أو ردٍّ لما أنزل، أو شكٍّ فيما نفى الله عنه الشكَّ، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دَلَّ الْكِتَابُ والسُّنَّةُ على ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، سهولة تعلم الإسلام وأنه يتعلمه الوافدُ، ثم يُؤَلِّي في وقته. واختلافُ تعليمِ النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب مَنْ يتعلَّم، فإن كان بعيدَ الوطن، كضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ<sup>(١)</sup> والنجدية<sup>(٢)</sup>، ووفدِ عبد القيس<sup>(٣)</sup>، علَّمهم ما لا يَسْعُهُمْ جَهْلُهُ، مع علمه أن دينه سينتشر في الآفاق، وَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ من يُفقههم في سائر ٣٢٩

(١) السعدي، أحد بني سعد بن بكر، أرسله قومه وافداً إلى رسول الله ﷺ سنة تسع، كما جزم به ابن إسحاق وأبو عبيدة، وغيرهما. وانظر خبره في ابن هشام ٥٧٣/٢ - ٥٧٥، وابن سعد ٢٩٩/١، وأحد (٢٣٨٢)، والحاكم ٥٤/٣، وأبي داود (٤٨٧)، والبخاري (٦٣)، ومسلم (١٢).

(٢) أخرجه من حديث طلحة بن عبيد الله البخاري (٤٦) و (١٨٩١) و (٢٦٧٨) و (٦٩٥٦)، ومسلم (١١) ومالك ١٧٥/١: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد نائر الرأس...

(٣) خبر قدمهم في «الصحاحين»: البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، وأورده الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ٦٠٥/٣ - ٦٠٩، وذكر ما فيه من الفوائد.

ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن، يُمكنه الإتيان كُل وقت، بحيث يتعلَّم على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عَرَفَ ما لا بُدَّ منه، أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تدلُّ قرينةُ حال السائل، كقوله: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِمَّ»<sup>(١)</sup>.

وأما مَنْ شرع ديناً لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

وقوله: «بين الغلو والتقصير» قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

دين الإسلام بين  
الغلو والتقصير

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ \* وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧ - ٨٨].

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السرِّ؟ فقال بعضهم: لا أكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي<sup>(٢)</sup> أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنَا مُ وَأَقُومُ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ،

(١) أخرجه أحمد ٤١٣/٣ و ٣٨٥/٤، ومسلم (٣٨)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، والطيالسي (١٢٣١)، والدارمي ٢ / ٢٩٨، والبخاري (١٦)، والطبراني (٦٣٩٦) و (٦٣٩٧) و (٦٣٩٨)، وابن حبان (٢٥٤٣)، والخطيب ٢ / ٣٧٠ و ٣٣٤/٩ و ٤٥٤ و ٧٨/١١. وابن أبي عاصم (٢١).

(٢) في (ب): ولكني.

وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْبِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(١)</sup>.

وفي غير «الصحيحين»: «سألوا عن عبادته في السرِّ، فكأنهم تقالوها»<sup>(٢)</sup>.

وذكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالم مولى أبي حذيفة - رضي الله عنهم في أصحابه - تبتلوا، فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرّموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السباحة من بني إسرائيل، وهموا بالاختصاص، وأجمعوا لقيام الليل، وصيام النهار، فنزلت: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» [المائدة: ٨٧].

يقول: لا تسيروا بغير سنة المسلمين، يُريد ما حرّموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا

---

(١) أخرجه من حديث أنس بن مالك بهذا اللفظ مسلم (١٤٠١)، وأحد ٢٤١/٣ و ٢٥٩ و ٢٨٥، والنسائي ٦٠/٦، وابن سعد ٣٧١/١ - ٣٧٢، والبيهقي ٧٧/٧، وهو في البخاري (٥٠٦٣)، والبخاري (٩٦) بنحوه. وأخرج البخاري (٦٦٠١) و (٧٣٠١)، ومسلم (٢٣٥٦)، وأحمد ٤٥/٦، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ٣٢٠/١٢، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٣٦)، والبخاري (١٠٠) من حديث عائشة قالت: صنع رسول الله ﷺ أمراً فترخص فيه، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه، فكأنهم كرهوه وتنزهوا عنه، فبلغه ذلك، فقام خطيباً، فقال: «ما بال أقوام بلغهم عني أمر ترخصت فيه فكروه وتنزهوا عنه، فوالله لأنا أعلمهم بالله، وأشدّهم له خشية».

(٢) أخرجه البيهقي ٧٧/٧ بلفظ: «يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها»، ولفظ أحمد ٢٥٩/٣: «سألوا عن عبادته في السر» وللبخاري (٥٠٦٣) بلفظ: «فلما أخبروا كأنهم تقالوها»، وتقدم لفظ مسلم: «سألوا عن عمله في السر».

٣٣٠ به من الاختصاص، فنزلت فيهم، فبعث النبي ﷺ إليهم، فقال: «إِنَّ لَأَنْفُسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ لَأَعْيُنِكُمْ حَقًّا، صُومُوا وَأَفْطِرُوا، وَصَلُّوا وَنَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُتْنَانَا»، فقالوا: اللَّهُمَّ سَلِّمْنَا وَاتَّبِعْنَا مَا أُنْزِلَتْ<sup>(١)</sup>.

وهو بين التشبيه والتعطيل

وقوله: «وبين التشبيه والتعطيل» تقدّم أن الله سبحانه وتعالى يُحِبُّ<sup>(٢)</sup> أن يُوصَفَ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يُقال: سَمِعَ كسمِعنا، ولا بَصَرَ كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا يُنفَى عنه ما وصَفَ به نفسه، أو وصفه به أَعَرَفُ الناس به: رَسُولُهُ ﷺ، فإن ذلك تَعَطِيلٌ، وقد تقدّم الكلام في هذا المعنى.

ونظير هذا القول قوله فيما تقدّم: «ومن لم يتوقّ النفي والتشبيه، زَلَّ ولم يُصِبِ التنزيه». وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على المُعْطَلَةِ.

وهو بين الجبر والقدر

وقوله: «وبين الجبر والقدر» تقدّم الكلام أيضاً على هذا المعنى، وأن العبدَ غَيْرُ مجبورٍ على أفعاله وأقواله، وأنها [لَيْسَتْ] بمنزلة حركات المرتعش، وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعبد، بل هي فِعْلُ العبد وكسبه، وخلق الله تعالى.

س

وهو بين الأمن والياس

وقوله: «وبين الأمن والياس» تقدّم الكلام أيضاً على هذا المعنى،

(١) ذكره الطبري في «تفسيره» برقم (١٢٣٤٨) من طريق القاسم عن الحسين، عن حجاج، عن ابن جريج عن عكرمة، قال ابن كثير بعد أن أورده عن ابن جريج: وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسله، ولها شاهد في «الصحيحين» من حديث عائشة يريد الحديث الذي ذكره المؤلف قبل هذا. وانظر «الدر المنثور» ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

(٢) في (أ): يجب.

وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ، راجياً رحمته، وأن الخَوْفَ والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

قوله: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِراً وَبَاطِناً، وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيُخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ، مِثْلَ الْمُشْبَهَةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالََةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَالٌ وَأَرْدِيَاءٌ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ».

ش: الإشارة بقوله: «فهذا» إلى كُلِّ ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا. البراءة من الفرق

الضالة

والمشبهة: هم الذين شَبَّهوا الله سبحانه وتعالى بالخلق في صِفَاتِهِ، وَقَوْلُهُمْ عَكْسُ قولِ النصارى، فَإِنَّ النصارى شَبَّهوا المخلوق - وهو عيسى عليه السلام - بِالْخَالِقِ تَعَالَى، وجعلوه إلهاً، وهؤلاء شَبَّهوا ٣٣١ الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

والمعتزلة: هم عمرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء الغَزَّال<sup>(١)</sup> وأصحابُهما، سُمُّوا بذلك لَمَّا اعتزلوا الجماعة بعد موت<sup>(٢)</sup> الحسن

(١) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي، مولا هم البصري الغَزَّال، رأس المعتزلة، كان بليغاً، مفوهاً، صموتاً، توفي سنة (٣٣١). مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (٢١٠).

(٢) جاء في حاشية (أ) و (ب) مانصه: صوابه: اعتزلوا مجلس الحسن البصري رحمه الله، لا أنهم اعتزلوا بعد موته؛ كما في الكتاب. وانظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي ص ١١٧ - ١١٨، و«الملل والنحل» للشهرستاني ٦٤/١، و«التبصير في الدين» =

البصري رحمه الله تعالى، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيَقُولُ قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصولَ مذهب المعتزلة،

وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمنَ هارون

الرشيد، صَنَّفَ لهم أبو الهذيل كتابين، وبَيَّنَ مذهبهم، وبني مذهبهم

أصول المعتزلة على الأصول الخمسة، التي سَمَّوْهَا: العَدْلُ، والتَّوْحِيدُ، وإنفاذ الوعيد، والخمسة

والمَنْزِلَةُ بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولَبَّسُوا فيها الحقَّ بالباطل، إذ شَأْنُ الْبِدْعِ هذا، اشتمالها على حَقٍّ وباطل.

وهم مشبَّهةُ الأفعال، لأنهم قاسُوا أفعالَ الله تعالى على أفعالِ

عباده، وجعلُوا ما يَحْسُنُ مِنَ الْعِبَادِ يَحْسُنُ مِنْهُ، وما يَقْبُحُ مِنَ الْعِبَادِ يَقْبُحُ

مِنْهُ! وَقَالُوا: يجب عليه أن يَفْعَلَ كَذَا، ولا يجوز له أن يَفْعَلَ كَذَا،

بمقتضى ذلك القياسِ الفاسد!! فَإِنَّ السَّيِّدَ مِنْ بَنِي آدَمَ لَوَرَأَى عَيْبَهُ

تَزَنَّى بِإِمَائِهِ وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، لَعُدَّ إِمَاً مُسْتَحْسَنًا لِلْقَبِيحِ، وإِذَا عَاجَزًا،

فكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُ أَعْمَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى أَعْمَالِ عِبَادِهِ؟! وَالْكَلَامُ

على هذا المعنى مبسوط في موضعه.

فَأَمَّا الْعَدْلُ: فاستروا تحته نفي القَدَرِ، وقالوا: إن الله لا يَخْلُقُ

الشَّرَّ، ولا يقضي به، إذ لو خلقه، ثم يَعْذِّبُهُمْ عَلَيْهِ يَكُونُ ذَلِكَ جَوْرًا!!

والله تعالى عادلٌ لا يَجُورُ، ويلزمهم على هذا الأصلِ الفاسد أن الله

تعالى يكون في ملكه ما لا يُرِيدُهُ، فيُرِيدُ الشَّيْءَ ولا يكون، ولازمه

وصفه بالعجز! تعالى الله عن ذلك.

---

= للإسفرائيني ص ٤٠ - ٤١، و«مفتاح السعادة» ٣٢/٢ لطاش كبري زاده، و«وفيات الأعيان» ٨٥/٤، و«الرد على أهل الأهواء والبدع» ص ٤٠ - ٤١ لأبي الحسن الطرائف الملقب بالشافعي المتوفى سنة ٣٣٧.

وأما التَّوْحِيدُ، فستروا تَحْتَهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، إِذْ لَوْ كَانَ غَيْرَ  
مَخْلُوقٍ، لَزِمَ تَعَدُّ الْقَدَمَاءِ!! وَيُلْزِمُهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ أَنْ عِلْمَهُ  
وَقُدْرَتُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ مَخْلُوقَةٌ، أَوْ التَّنَاقُضُ!.

وأما الْوَعِيدُ: فَقَالُوا: إِذَا أَوْعَدَ بَعْضُ عِبِيدِهِ وَعِيدًا، فَلَا<sup>(١)</sup> يَجُوزُ أَنْ  
لَا يُعَذِّبُهُمْ وَيُخْلِفَ وَعِيدَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ، فَلَا يَعْفُو عَنْ يَشَاءَ،  
وَلَا يَغْفِرُ لِمَنْ يُرِيدُ عَنْدهُمْ!!

وأما الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ: فَعندهُمْ أَنْ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً يَخْرُجُ مِنْ  
الْإِيمَانِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ!!

وأما الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَيْنَا أَنْ نَأْمُرَ غَيْرَنَا بِمَا أَمَرْنَا  
بِهِ، وَأَنْ نُلْزِمَهُ بِمَا يُلْزِمُنَا، وَذَلِكَ هُوَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ،  
وَضَمْنُوهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْأُتَمَّةِ بِالْقِتَالِ إِذَا جَارُوا!! وَقَدْ تَقَدَّمَ  
جَوَابُ هَذِهِ الشُّبْهِ الْخَمْسِ فِي مَوَاضِعِهَا.

٣٣٢

وعندهمْ أَنَّ التَّوْحِيدَ وَالْعَدْلَ مِنَ الْأُصُولِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ  
صِحَّةُ السَّمْعِ إِلَّا بَعْدَهَا، وَإِذَا اسْتَدْلَوْا عَلَى ذَلِكَ بِأَدْلَةٍ سَمْعِيَّةٍ، إِنَّمَا  
يَذْكُرُونَهَا لِلْإِعْتِضَادِ بِهَا، لَا لِلْعَتِمَادِ عَلَيْهَا، فَهَمْ يَقُولُونَ: لَا تَثَبُّتُ هَذِهِ  
بِالسَّمْعِ، بَلِ الْعِلْمُ بِهَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعِلْمِ بِصِحَّةِ النُّقْلِ! فَمِنْهُمْ مَنْ  
لَا يَذْكُرُهَا فِي الْأُصُولِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا عَنْدهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُهَا لِيُبَيِّنَ  
مُوَافَقَةَ السَّمْعِ لِلْعَقْلِ، وَلِإِيْنَاسِ النَّاسِ بِهَا، لَا لِلْعَتِمَادِ عَلَيْهَا! وَالْقُرْآنُ  
وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنْدهُمْ بِمَنْزِلَةِ الشُّهُودِ الزَّائِدِينَ عَلَى النَّصَابِ! وَالْمَدَدُ  
الْلَّاحِقُ بِعَسْكَرٍ مُسْتَغْنٍ عَنْهُمْ! وَبِمَنْزِلَةِ مَنْ يَتَّبِعُ هَوَاهُ، وَاتَّفَقَ أَنْ الشَّرْعَ

(١) فِي الْأُصُولِ: لَا.

ما يهواه!! كما قال عُمرُ بنُ عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويُخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تُتَابُ على ما وافقته من الحق، وتُعَاقِبُ على ما تركته منه، لأنك إنما اتبعت هواك في المَوْضِعَيْنِ. وكما أن الأعمالَ بالنياتِ، وإنما لِكُلِّ امرئ ما نوى، والعَمَلُ يتبع قَصْدَ صاحبه وإرادته، فالاعتقادُ القوي يتبع أيضاً عِلْمَ ذلك وتصديقه، فإن كان ذلك تابعاً للإيمان، كان من الإيمان، كما أن العَمَلَ الصالح إذا كان عن نيَّةٍ صالحة، كان صالحاً، وإلا فلا؛ فَقَوْلُ أَهْلِ الإيمان التابع لغير الإيمان، كَعَمَلِ أَهْلِ الصلاح التابع لِغَيْرِ قَصْدِ أَهْلِ الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم مَنْ ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحياة الدنيا وهم يَحْسِبُونَ أنهم يُحْسِنُونَ صنْعاً.

الجهمية وأصل  
مذهبهم

والجهمية: هم المنتسبون إلى جَهْمِ بنِ صفوان الترمذي وهو الذي أظهر نفْيَ الصفاتِ والتعطيلِ، وهو أخذ ذلك عن الجَعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، الذي ضحى به خَالِدُ بنُ عبد الله القسريُّ بواسطاً، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحى، وقال: أيُّها الناس، ضحُوا، تقبَّلَ اللهُ ضحاياكم، فإني مُضَحٌّ بالجَعْدِ<sup>(١)</sup> بنِ درهم، فإنه زعم أن الله لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خليلاً ولم يُكَلِّمْ موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجَعْدُ علواً كبيراً! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعد استفتاءِ عُلَمَاءِ زمانه، وهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ<sup>(٢)</sup> رحمهم الله تعالى.

وكان جَهْمُ بعده بخراسان، فأظهر مَقَالَتَهُ هناك، وتبعه عَلَيْهَا نَاسٌ،

(١) في (أ) و (ب) و (ج): على الجعد.

(٢) في هامش (أ) و (ب): وكانوا من كبار التابعين. وقد تقدم ذكر هذه الحادثة، والتعليق عليها ص ٣٩٥ ت (٣).



بَعْدَ أَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْماً شَكّاً فِي رَبِّهِ! وَكَانَ ذَلِكَ لِمَنَاظَرَتِهِ قَوْماً مِنْ الْمُشْرِكِينَ، يُقَالُ لَهُمُ السُّمْنِيَّةُ<sup>(١)</sup>، مِنْ فَلَاسِفَةِ الْهِنْدِ، الَّذِينَ يُنْكِرُونَ مِنَ الْعِلْمِ مَا سِوَى الْجِسِّيَّاتِ، قَالُوا لَهُ: هَذَا رَبُّكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ، هَلْ يُرَى أَوْ يُشَمُّ أَوْ يُذَاق أَوْ يُلَمَسُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالُوا: هَرْمَعْدُومٌ!! فَبَقِيَ أَرْبَعِينَ يَوْماً لَا يَعْبُدُ شَيْئاً، ثُمَّ لَمَّا خَلَا قَلْبُهُ مِنْ مَعْبُودِ يَالِهَةٍ، نَقَشَ الشَّيْطَانُ<sup>٣٣٣</sup> اعْتِقَاداً نَحْتَهُ فِكْرُهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ!! وَنَفَى جَمِيعَ الصِّفَاتِ، وَاتَّصَلَ بِالْجَعْدِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ: إِنْ الْجَعْدُ<sup>(٣)</sup> كَانَ قَدْ اتَّصَلَ بِالصَّابِئَةِ الْفَلَاسِفَةِ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ، وَأَنَّهُ أَيْضاً أَخَذَ شَيْئاً عَنْ بَعْضِ الْيَهُودِ الْمُحَرِّفِينَ لِدِينِهِمْ، الْمُتَصِلِينَ بِبَلِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ السَّاحِرِ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَتِلَ جَهْمٌ بِخَرَّاسَانَ، قَتَلَهُ سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ<sup>(٤)</sup>، وَلَكِنْ كَانَتْ قَدْ فَشَتْ مَقَالَتُهُ فِي النَّاسِ، وَتَقَلَّدَهَا بَعْدَهُ الْمَعْتَزَلَةُ. وَلَكِنْ كَانَ الْجَهْمُ أَدْخَلَ فِي التَّعْطِيلِ مِنْهُمْ، لِأَنَّهُ يُنْكِرُ الْأَسْمَاءَ حَقِيقَةً، وَهُمْ لَا يُنْكِرُونَ الْأَسْمَاءَ بَلِ الصِّفَاتِ.

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَهْمِيَّةِ: هَلْ هُمْ مِنَ الثَّنَتِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَمْ لَا؟ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: وَمَنْ قَالَ إِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الثَّنَتِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطَ<sup>(٥)</sup>.

(١) بضم السين المهملة، وفتح الميم: قوم في الهند دهريون، يمجدون الإله.

(٢) في (ب): بجعد، وانظر الخبر في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ٢٢ - ٢٣ للقاسمي، فقد نقله بأطول مما هنا، وليس فيه أنه بقي أربعين يوماً لا يعبد شيئاً.

(٣) في (ب): جعداً.

(٤) في هامش (أ) و(ب): وكان ذلك في زمن صغار التابعين. وقد أرخ الطبري قتله سنة ١٢٨هـ، وانظر سبب قتله في «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ١٤ - ١٨.

(٥) الزاهد، من سادات المشايخ، له مواعظ وحكم. مترجم في «السير» ٩ / (٥٠).

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد ابن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون قُوتوا وكُثِّروا، فإنه كان قد أقام بخُرَاسَانَ مدةً، واجتمع بهم ثم كَتَبَ بالمحنة مِن طَرَسُوسَ سَنَةَ ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وَرَدُّوا الإمامَ أحمدَ إلى الحبس ببغداد إلى سَنَةِ عشرين، وفيها كانت مِحْنَتُهُ مع المعتصم ومناظرته لَهُم بالكلام، فلما رَدَّ عليهم ما احتجُّوا به عليه، وَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُم فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَن طَلَبَهُم مِنَ النَّاسِ أَن يُوَافِقُوهُمْ وامتحانهم إِيَّاهُمْ، جَهْلٌ وَظُلْمٌ، وَأَرَادَ الْمُعْتَصِمُ إِطْلَاقَهُ، أَشَارَ عَلَيْهِ مِنْ أَشَارِ بَأَنِ الْمَصْلَحَةُ ضَرْبُهُ، لَثَلَا تَنْكِسِرُ حُرْمَةُ الْخِلَافَةِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ! فَلَمَّا ضَرَبُوهُ، قَامَتِ السَّنَاعَةُ فِي الْعَامَةِ، وَخَافُوا فَأَطْلَقُوهُ، وَقِصَّتُهُ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ التَّارِيخِ<sup>(١)</sup>.

ومما انفرد به جهنم: أَن الْجَنَّةَ وَالنَّارَ تَفْنِيَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، وَالْكَفْرُ هُوَ الْجَهْلُ فَقَطْ، وَأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِأَحَدٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَأَن النَّاسَ إِنَّمَا تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ أَفْعَالُهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، كَمَا يُقَالُ: تَحَرَّكَ الشَّجَرَةُ، وَدَارَ الْفَلَكَ، وَزَالَتِ الشَّمْسُ! وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً إِلَى النَّارِ وَاشْتَقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمَ

وقد نُقِلَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، سَأَلَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ عَمْرَو بْنَ عَبِيدٍ، هُوَ فَتَحَ عَلَى النَّاسِ الْكَلَامَ فِي هَذَا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» ٢٣٢/١١.

(٢) انظر آراء جهنم الكلامية في «مقالات الإسلاميين» ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وص ١٣٢ و ١٤١ و ١٥٢ و ٤٧٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٦٤ و ٤٧٤ و ٥٤٢ و ١٨١ و ٥١٨ و ٢١٢ و ٤٩٤ و ٦٣٦ و ٥٨٩.

والجبرية: أصل قولهم من الجهم<sup>(١)</sup> بن صفوان، كما تقدّم، وأن الجبرية وأصل قولهم  
فَعَلَ العبد بمنزلة طوله ولونه، وَهُمْ عَكْسُ الْقَدَرِية نفاة القدر، فإنَّ  
القدرية إنما نُسِبُوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سُمِّيَتِ المرجئة لنفيهم  
الإرجاء، وأنه لا أَحَدَ مُرَجًّا لأمر الله إما يُعَذِّبُهُمْ وإما يَتُوبُ عَلَيْهِمْ. وقد ٣٣٤  
تُسَمَّى الجبرية «قدرية» لأنهم غَلَوْا في إثباتِ القدر، كما يُسمى الذين  
لا يجزمون بشيء من الوعد والوعيد، بل يَغْلَوْنَ في إرجاء كل أمر حتى  
الأنواع، فلا يجزمون بثواب مَنْ تَابَ، كما لا يُجزم بعقوبة من لم يَتُبْ،  
وكما لا يُجزم لِمُعَيَّن. وكانت المرجئة الأولى يُرَجِّئُونَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا،  
ولا يَشْهَدُونَ بِإِيمَانٍ ولا كُفْرٍ!!

وقد ورد في ذمَّ القدرية أحاديث في «السنن»: منها ما روى أبو داود  
في «سننه»، من حديثِ عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن  
عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، إِنْ مَرَضُوا  
فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»<sup>(٢)</sup>. ورُوي في ذمَّ القدرية  
أَحَادِيثُ أُخَرُ كَثِيرَةٌ، تَكَلِّمُ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي صَحَّةِ رَفْعِهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا  
مَوْقُوفَةٌ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَمِّ الْخَوَارِجِ، فَإِنَّ فِيهِمْ فِي  
«الصَّحِيحِ» وَحْدَهُ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا ثَلَاثَةً، وَأَخْرَجَ  
مُسْلِمٌ سَائِرَهَا. وَلَكِنْ مِثَابُهُمْ لِلْمَجُوسِ ظَاهِرَةٌ، بَلْ قَوْلُهُمْ أَرَادُوا مِنْ قَوْلِ  
الْمَجُوسِ، فَإِنَّ الْمَجُوسَ اعْتَقَدُوا وَجُودَ خَالِقَيْنِ، وَالْقَدَرِيَّةُ اعْتَقَدُوا  
خَالِقِينَ!!

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرقة بين الأمة، كما ذكر

(١) في (ب): جهنم.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٥٦.

البخاري في «صحيحه»، عن سعيد بن المسيب<sup>(١)</sup>، قال: وقعت الفتنة الأولى، يعني مقتل عثمان<sup>(٢)</sup>، فلم تُبقِ مِنْ أصحاب بدرٍ أحداً، ثم وقعت الفتنة [يعني الحرة]<sup>(٣)</sup> فلم تُبقِ من أصحاب الحُدَيَّة أحداً، ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع<sup>(٤)</sup> وللناس طَبَاخ<sup>(٥)</sup>، أي: عقل وقوة.

(١) هو الإمام العلم أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه المتوفى سنة ٩٤ هـ. له ترجمة حافلة في «السير» ٤ / رقم الترجمة (٨٨).

(٢) في هامش (أ) و (ب): وكان مقتل عثمان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين.

(٣) زيادة من البخاري، وفي هامش (أ) و (ب) تعليقا على قوله: «والمرجئة» في الفتنة الثانية ما نصه: وهي الحرة، وكانت سنة ثلاث وستين.

(٤) في هامش (أ) و (ب): قالوا: صوابه: ولو قد وقعت الفتنة الثالثة لم ترتفع إلى آخره. وقد علّق الحافظ في «الفتح» على قوله: «ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع» فقال: كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة: «ولو قد وقعت الثالثة» ورجحها الدمياطي بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر، لأن الذي يظهر أن يحيى بن سعيد أراد بالفتنة التي وقعت بالمدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية، واستمرت أكثر من عشرين سنة. وذكر ابن التين أن مالكا روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «لم تُترك الصلاة في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة» قال مالك: ونسيت الثالثة. قال ابن عبدالحكم: هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي. قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومئة، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة. ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» بإسناد صحيح إليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر، وقال في آخره: «وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طبّاخ». وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ: «ولو وقعت» وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب. ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد، قال هذا أولاً ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة، وهو حيّ، فقال ما نقله عنه الليث بن سعد.

(٥) أورده البخاري بإثر حديث (٤٠٢٤)، فقال: وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب... قال الحافظ: لم يقع لي هذا الأثر من طريق الليث، وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري نحوه.



وقال: «هذا<sup>(١)</sup> سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خطوطاً عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَقَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾» [الأنعام: ١٥٣] <sup>(٢)</sup>.

ومن ها هنا يُعلم أن اضطرارَ العَبْدِ إلى سؤالِ هدايةِ الصِّرَاطِ المستقيمِ فوقَ كُلِّ ضرورةٍ، ولهذا شرعَ اللَّهُ تعالى في الصَّلَاةِ قراءةً أَمَّ القرآنِ في كُلِّ ركعةٍ، إما فرضاً أو إيجاباً، على حَسَبِ اختلافِ العلماءِ في ذلك، لاحتياجِ العَبْدِ إلى هذا الدعاءِ العظيمِ القدرِ، المشتملِ على أشرفِ المطالبِ وأجلِّها. فقد أمرنا اللَّهُ تعالى أن نَقُولَ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿[الفاتحة: ٦-٧]. وقد ثبتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ» <sup>(٣)</sup>.

وثبتَ في «الصحيح» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذُوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، قالوا: يا رسولَ اللَّهِ: اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ؟!» <sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب): هذه.

(٢) أخرجه الدارمي ٦٧/١، وأحمد ٤٣٥/١ و ٤٦٥، والطبري (١٤١٦٨) وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣١٨/٢، وأقره الذهبي.

(٣) قطعة من حديث مطول أخرجه الترمذي (٢٩٥٤) و (٢٩٥٥)، وأحمد ٣٧٨/٤، والطيالسي (١٠٤٠) من حديث عدي بن حاتم وسنده حسن، وصححه ابن حبان (١٧١٥) و (٢٢٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٥٦) و (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩)، وأحمد ٨٤/٣ و ٨٩ و ٩٤، والطيالسي (٢١٧٨)، وابن أبي عاصم (٧٤)، والبيهقي (٤١٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى =

قال طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ: من انحرف مِنَ العلماء، ففيه شبهٌ مِنَ اليهود، ومن انحرف مِنَ العُبَادِ، ففيه شبهٌ مِنَ النصارى. فلهذا تَجِدُ أَكْثَرَ المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شبهٌ مِنَ اليهود، حتى إِنَّ علماء اليهود يقرؤون كُتُبَ شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخُ المعتزلة يميلون إلى اليهود، وَيُرَجِّحُونَهُمْ عَلَى النصارى، وَأَكْثَرَ المنحرفين مِنَ العُبَادِ، مِنَ المتصوفة ونحوهم فيهم شبهٌ مِنَ النصارى، ولهذا يميلون إلى نوعٍ مِنَ الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء يذمون الكَلَامَ وأهله، وشيوخ أولئك يعيرون طريقة هؤلاء، وَيُصَنِّفُونَ فِي ذَمِّ السماع والوَجْدِ وكثير من الزُّهْدِ والعبادة التي أحدثها هؤلاء<sup>(١)</sup>.

وَلِفَرَقِ الضَّلَالِ فِي الْوَحْيِ طَرِيقَتَانِ<sup>(٢)</sup>: طريقة التبديل، وطريقة لفرق الضلال التجهيل، أما أهل التبديل، فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل<sup>(٣)</sup> الوهم والتخييل: هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن ٣٣٦

---

= لودخلوا جحر ضب تبعتموهم... وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٤)، وأحمد ٣٢٧/٢ و ٤٥٠ و ٥١١ و ٥٢٧، وابن أبي عاصم (٧٢)، والحاكم ٣٧/١، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة بلفظ: «لتبعن سنن من كان قبلكم باعاً بباع وذراعاً بذراع، وشيراً بشير حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه...» وأخرجه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي بأخذ القرون قبلها شيراً بشير وذراعاً بذراع...» وأخرجه أحمد ١٢٥/٤ من حديث شداد بن أوس بلفظ: «ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلقوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة».

(١) انظر «بدائع الفوائد» ٣٢/٢.

(٢) في الأصول: طريقان.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٨/١ - ٩.

اللَّهِ واليوم الآخر والجنة والنار بأمورٍ غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيَّلون به ويتوهمون به أنَّ الله شيء عظيمٌ كبيرٌ، وأنَّ الأبدان تُعَاد، وأنَّ لهم نعيمًا محسوسًا، وعقابًا محسوسًا، وإنَّ كان الأمرُ ليسَ كذلك، لأنَّ مصلحةَ الجمهور في ذلك، وإنَّ كان كذبًا، فهو كَذِبٌ لمصلحة الجمهور! وقد وضع ابنُ سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهلُ التحريف والتأويل<sup>(١)</sup>: فهم الذين يقولون: إنَّ الأنبياء لم يَقْصِدوا بهذه الأقوال<sup>(٢)</sup> ما هُوَ الحقُّ في نفس الأمر، وإنَّ الحق في نفس الأمر هُوَ ما عَلِمْنَاهُ بعقولنا! ثمَّ يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يُوافق رأيهم بأنواعِ التأويلات!! ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يُرادَ كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما أهلُ التجهيل والتضليل، الذين حَقِيقَةُ قولهم: إنَّ الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالُّون، لا يَعْرِفُونَ ما أرادَ الله بما وَصَفَ به نفسه من الآياتِ وأقوالِ الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يَكُونَ لِلنَّصِّ تأويلٌ لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبريلُ ولا محمدٌ ولا غيره من الأنبياء، فضلًا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنَّ محمدًا ﷺ كان يقرأ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥]

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ١٢ - ٢٠.

(٢) في (أ): «إلا ما» بزيادة إلا، ولم ترد في (ب) وقد اختلفت أصول تعارض العقل والنقل بعضها أثبتها، وبعضها الآخر حذفها، ويغلب على الظن أن حذفها أولى.



وهو لا يَعْرِفُ معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دَلَّتْ عليه لا يَعْرِفُهُ إِلَّا  
اللَّهُ تعالى!! ويظنون أن هذه طريقة السلف!!

ثم منهم مَنْ يَقُولُ: إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر المفهوم،  
ولا يعرفه أحد! كما لا يُعْلَمُ وَقْتُ الساعة. ومنهم مَنْ يَقُولُ: بل تُجْرَى  
على ظاهرها وتُحْمَلُ على ظاهرها!! ومع هذا، فلا يعلم تأويلها إلا  
اللَّهُ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يُخَالِفُ ظاهرها، وقالوا مع هذا:  
إنها تحمل على ظاهرها وهؤلاء مشتركون في القول بأن الرسول لم يُبَيِّن  
المراد بالنصوص التي يجعلونها مُشْكِلَةً أو متشابهةً، ولهذا يجعل كل  
فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً.

ثم منهم من يَقُولُ: لم يَعْلَمَ معانيها أيضاً! ومنهم من يَقُولُ: عَلِمَهَا  
ولم يُبَيِّنْهَا، بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى مَنْ يجتهد في  
العلم بتأويل تلك النصوص!! فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعْلَمَ  
أو لم يَعْلَمْ، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام  
الرسول على ما يوافق معقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يَعْرِفُونَ  
العقليات!! ولا يفهمون السمعية!! وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء  
السيب.

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية  
بقائلها إلى الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

□ □ □

## الفهارس

- (١) فهرس الآيات القرآنية.
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- (٣) فهرس الشعر.
- (٤) فهرس الأعلام.
- (٥) فهرس الملل والنحل.
- (٦) فهرس الأماكن.
- (٧) فهرس الكتب.
- (٨) فهرس الموضوعات.

## ( ١ ) فهرس الآيات القرآنية

### سورة الفاتحة

٤٣/(١)، ١٨٥، ٤٣/(٢) و ١٨٥ - ٤٣/(٣) و ١٨٥ و ٦٠٠ - ٤٣/(٤) و ٥١٩ و ٤٣/(٥) و ٧٩٦ - ٤٣/(٦) و ٥١٩ و ٨٠٠ - ٤٣/(٧) و ٥١٩ و ٨٠٠.

### سورة البقرة

٢٠٥/(١) - ٢٠٥/(٢) - ٢٥٨/(١٠) - ٦٨/(٢٠) - ٣٧/(٢١) - ١٣٩/(٢٣) - ٥٧١/(٢٨) - ٦١٤/(٣٠) - ٤١٥/(٣١) و ٦٥٣ - ١٩٨/(٣٤) - ٤٤٨ و ٣٤٩/(٤٠) - ٤٤٨ و ٣٤٩/(٤١) - ٤٤٨ و ١٦/(٤٢) - ٤٨٤ و ١٨٩/(٤٣) - ٣٩٩/(٤٩) - ٦٨٤/(٦١) - ٣٣٨/(٦٩) - ٥٩١/(٧٣) - ٥٠٤/(٧٥) - ٧٧٥/(٧٦) و ٥٠٤/(٧٨) - ٧٨٥ و ٥٠٤/(٧٩) - ٦٢٥/(٨٠) - ٦٢٥/(٨١) - ٢١٤/(٩٥) - ٤٨٤/(٩٨) - ٦٥٧/(١٠٢) - ٤٠٠/(١٢٤) و ٦٥٩ - ٥٥/(١٣٠) - ٥٥/(١٣١) - ٣١٥/(١٣٣) - ٥١٢/(١٣٦) - ٤٤٥/(١٤٣) - ٥٨٦/(١٥٤) - ٤٥١/(١٦٠) - ٧٣/(١٦٣) - ٦٢٩/(١٦٧) - ٣١٦/(١٧٠) - ١٨٦/(١٧٦) - ٤٠١/(١٧٧) و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٥٠٨ - ٤٤٢/(١٧٨) - ٦٠١/(١٨١) - ٦٥٧/(١٨٣) - ٨٠/(١٨٥) و ٦٥٦ - ٦٧٦/(١٨٦) - ٧٣٤/(١٩٦) - ٣٣٩/(٢٠٠) - ٣٢٥/(٢٠٥) - ٤٢٥/(٢١٣) و ٧٨٢ - ٤٤٩/(٢١٨) و ٤٥٦ - ١٦٥/(٢٢٢) - ١٨٢/(٢٢٤) - ٤٨٤/(٣٣٨) - ٨٠/(٢٥٣) و ١٠٦ و ١٥٩ و ٤١٢ و ٧٨١ - ٥٨/(٢٥٥) و ٦٨ و ٨٤ و ٨٩ و ٩١

---

ملاحظة: الرقم الأول الذي هو بين قوسين للآية، والرقم الثاني هو للصفحة الموجودة فيها.

و ٣٦٩ و ٣٨٢ - ٥٠٥/(٢٥٧) - ٤٦٨/(٢٦٠) و ٥٩٠ - ٤٥٢/(٢٧١) و ٤٩٣ -  
١١٧/(٢٨٤) - ٤٠١/(٢٨٥) و ٤٠٩ - ٦٣٣/(٢٨٦) و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٦٤ و ٦٦٩ .

### سورة آل عمران

(١)/ ٨٩ و ٢٠٥ و ٤٢٥ - (٢)/ ٨٩ و ٢٠٥ و ٤٢٥ - (٣)/ ٨٩ و ٢٠٥ -  
(٧)/ ٢٥٤ و ٢٥٥ - (١٨)/ ٤٠٩ - (١٩)/ ٧٧٨ و ٧٨٦ - (٢٠)/ ١٦٩ -  
(٢٨)/ ٢٦٥ - (٣١)/ ١٥٨ و ٢٤٢ و ٤٩٥ و ٥٤٤ و ٧٤٢ - (٣٣)/ ٣٩٩ و ٤١٩ -  
(٥٥)/ ٣٨١ - (٦١)/ ٧٢٦ - (٦٤)/ ٤٢ و ١٥٦ و ٥١٢ - (٧٦)/ ١٦٥ -  
(٧٧)/ ١٧٨ - (٨٥)/ ٤٩٠ و ٧٨٧ - (٩٧)/ ٣٧٢ - (١٠٣)/ ٧٧٥ - (١٠٤)/ ٧٧٥ -  
(١٠٥)/ ٥٤٤ و ٧٧٥ - (١٢٠)/ ٣٠١ - (١٣١)/ ٦١٥ - (١٣٣)/ ٦١٥ -  
(١٣٤)/ ١٦٥ - (١٣٨)/ ٤٨ - (٣٩)/ ١٤٩ - (١٤٥)/ ١٢٧ - (١٥٤)/ ٣٠١ -  
(١٦٥)/ ٥٤٣ - (١٦٧)/ ٤٧٩ - (١٦٩)/ ٥٨٦ - (١٧٣)/ ٤٧٩ - (١٧٥)/ ٤٤٨ -  
(١٨٣)/ ٤٩ - (١٨٤)/ ٥٠ - (١٨٥)/ ٦١٩ .

### سورة النساء

(١٨)/ ٤٤ - (١٩)/ ٤٤ - (٢٣)/ ٦٥٨ - (٢٥)/ ٦٣٤ - (٢٦)/ ٨٠ -  
(٢٧)/ ٨٠ - (٢٨)/ ٨٠ و ٦٥٦ - (٣١)/ ٥٢٦ - (٤٠)/ ٤٥٤ -  
(٤٨)/ ٤٥٠ و ٤٥٥ و ٥٢٤ - (٥١)/ ٧٦٢ - (٥٨)/ ٦٥٧ - (٥٩)/ ٢٥٣ و ٥٤٠ -  
(٦٤)/ ٧٤٢ - (٦٥)/ ٢٤٢ و ٥١٣ و ٧٤٢ - (٦٦)/ ٧٥١ -  
(٦٧)/ ٧٥١ - (٦٩)/ ٢٠ و ٣٦١ - (٧٨)/ ٥١٥ و ٥١٧ - (٧٩)/ ١٦٩ و ٥١٥ -  
(٨٠)/ ٢٤٢ - (٨٢)/ ٤٢٥ - (٨٧)/ ٢٠٥ - (٩٣)/ ٦٨٤ -  
(١١٥)/ ٥٤٤ و ٤٥٠ و ٤٥٥ و ٥٢٤ - (١٢٣)/ ٤٥٤ - (١٢٥)/ ٣٩٤ -  
(١٢٦)/ ٣٧٤ - (١٣٥)/ ٣١٥ - (١٣٦)/ ٤٠١ - (١٥٠)/ ٥٢٣ - (١٥١)/ ٥٢٣ -  
(١٥٨)/ ٣٨١ - (١٦٣)/ ٢٢٦ - (١٦٤)/ ١٧٦ و ٣٩٤ و ٤٢٣ - (١٦٥)/ ٣١٢ -  
(١٦٦)/ ٥٨ - (١٧١)/ ٥٦ و ٦٩٧ و ٧٨٨ - (١٧٢)/ ٤٢٠ .

### سورة المائدة

(١)/ ٦٥٨ - (٣)/ ٤٩ و ٤١١ و ٧٨٦ - (٥)/ ٤٩٠ - (٦)/ ٨٠ - (٨)/ ٤٤٥ -  
(١٥)/ ٢٣٢ - (٢٦)/ ٦٥٨ - (٣٧)/ ٦٢٩ - (٤٤)/ ٣٤٩ و ٤٣٩ و ٤٤٨ و ٦٩٨ -

- ٦٨٤/(٦٠) - ٥٠٦/(٥٦) - ٥٠٦/(٥٥) - ٧٨٧ و ٤٨٥/(٤٨) - ٦٥٧/(٤٥)  
 - ٧٨٨/(٨٨) - ٧٨٥ و ٧٨٨/(٨٧) - ٤٨٣/(٨١) - ٧٦٣/(٧٩) - ٥٦/(٧٧)  
 - ٢٦٥/(١١٦) - ٤٤٧/(٩٣) - ٤٨٤ و ٤٨/(٩٢) - ٤٩٣ و ٤٥٢/(٨٩)  
 - ٦٨٤/(١١٩)

### سورة الأنعام

٣٧٥/(١٨) - ٦٢٨/(١٥) - ٩٢/(١٤) - ٢٢٠/(٨٠) - ٤٨٤ و ١٨٢/(١)  
 - ٣٢٤ و ١٣٨ و ١٣٣/(٣٩) - ١٣٢/(٢٨) - ١٦٩ و ٣٧/(١٩) - ٣٨١ و  
 - ٢٦٥/(٥٤) - ٦٣٢/(٥٣) - ٧٤٦ و ٤٢١ و ٤١٨/(٥٠) - ٦٤٨/(٤٤)  
 - ٧٧٦/(٦٥) - ٥٦٢ و ٣٨١ و ٣٧٥/(٦١) - ٥٦٦ و ١٢٥/(٦٠) - ١٢٥/(٥٩)  
 - ٥٦٥/(٩٣) - ١٥٥/(٩١) - ٥٤/(٩٠) - ٧٦٥/(٨٢) - ٧٦٥/(٧٦)  
 - ٣٩٤/(١١٠) - ٢٢٥ و ٢١٥ و ٢١٢ و ٦٨/(١٠٣) - ٢٠٩/(٩٩) - ٥٨/(٩٥)  
 - ٧٥٠/(١١٥) - ١٩٦/(١١٤) - ٢٥١ و ١٣٣/(١١٢) - ١٣٣/(١١١)  
 ٣٢٤ و ١٣٣ و ٨٠/(١٢٥) - ٧٤٥ و ٧٤٢ و ٦٣٢/(١٢٤) - ٣٦٠/(١٢٢)  
 ١٣٤/(١٤٨) - ١٦٨/(١٣٠) - ٥٤٣/(١٢٩) - ٧٦٦ و ٦٢٦/(١٢٨) - ٦٣٦ و  
 - ٧٥٧/(١٥٨) - ٨٠٠ و ٧٩٩ و ٥٤٤/(١٥٣) - ٦٥٣/(١٥٢) - ١٣٥ و  
 ٦٠٠/(١٦٠) - ٧٧٥ و ٥٤٥/(١٥٩)

### سورة الأعراف

- ٤١٨/(٢٠) - ٣٧٩/(١٧) - ٢٤٢/(١٢) - ٢٠٥/(٢) - ٢٠٥/(١)  
 ٥٧٥/(٤٠) - ٢٣٠/(٣٣) - ٥٩٠/(٢٥) - ٥٩٠/(٢٤) - ١٦٢/(٢٣)  
 - ٣٦٤ و ١٢١ و ٩٦/(٥٤) - ٣٧٢ و ٢٥٣/(٥٣) - ٦٥٣/(٤٢) - ٦٢٩ و  
 - ٢١/(٨٥) - ٢١/(٧٣) - ٢١/(٦٥) - ٢١/(٥٩) - ٢٩٦/(٥٥)  
 ١٨١ و ١٨٧ و ١٧٧/(١٤٣) - ٧٣٤/(١٤٢) - ٦٥٨/(١٣٧) - ٥٢٩/(١٢٦)  
 - ٦٢٨ و ٥٩١ و ١٩٣/(١٥٦) - ١٧٥/(١٤٨) - ٢٢٠ و ٢١٣ و ٢١٢ و  
 - ٣١٤/(١٧٤) - ٣١٣/(١٧٣) - ٣١٢ و ٣٠٣/(١٧٢) - ١٦٩/(١٥٨)  
 - ٤٦٩/(٢٠٢) - ٤٦٨/(٢٠١) - ٤١/(١٩١) - ٢٠٩/(١٨٥) - ٦٣٠/(١٧٩)  
 ٤١٠ و ٣٨٣/(٢٠٦) - ١٩٢/(٢٠٤)

### سورة الأنفال

٤٧٩/(٢) و ٤٨٣ و ٤٩٨ و ٥١٣ و ٧٧١ - ٤٩٨/(٣) - ٤٩٨/(٤) - ٦٤١/(١٧) و ٦٤٢ - ١٣٢/(٢٣) - ٧٥١/(٢٩) - ٤٥٢/(٣٣) - ٥٠٥/(٧٢) و ٥٠٦ و ٣١٧/(٧٥)

### سورة التوبة

١٩٤/(٦) - ٤٦/(١٧) - ٤٧/(٣١) - ٥٠٢/(٣٣) - ٦٣٣/(٤٣) - ٣٣٣/(٤٦) - ٣٣٣/(٤٧) - ٥١٥/(٥١) - ٤٧٢/(٦١) - ٥٠٥/(٧١) - ٦٣٤/(٩١) - ٦٣٤/(٩٣) - ٦٨٨/(١٠٠) - ٦٩٦/(١١٧) - ٤٧٩/(١٢٤) - ٢٥٨/(١٢٥) و ٤٧٩ و ٥٨/(١٢٨)

### سورة يونس

٢٠٥/(١) - ١٦٩/(٢) و ٥٠٢ - ١٧٢/(٥) - ٦٢٣/(١٦) - ٣٢/(١٨) - ٥٥٧/(٢١) - ٢١٠/(٢٦) و ٢١١ - ٢٠٥/(٣٨) و ٢٠٦ - ٥٩٢/(٤٥) - ١٢٧/(٤٩) - ٥٩١/(٥٣) - ٣٦٣/(٥٧) - ٤٢٦ و ٤٨٩/(٦٢) و ٥٠٥ و ٥٠٨ - ٧٤٤ و ٧٤٨ و ٧٥١ - ٤٨٩/(٦٣) و ٥٠٥ و ٥٠٨ و ٧٤٤ و ٧٥١ - ٣٢٤ و ١٣٣/(٩٩) - ٤٧٢/(٨٣)

### سورة هود

٢٥٧/(١) - ١١٢/(٧) و ٣٦٨ - ٢٠٣/(١٣) و ٢٠٥ - ٦٥٤/(٢٠) - ٦٢٨/(٢٦) - ١٣٣/(٣٤) و ١٣٦ - ٢١٣/(٤٦) - ٥٠/(٥٣) - ٥٠/(٥٤) - ٥٠/(٥٥) - ٥٠/(٥٦) - ٦٠٧/(٥٨) - ٦٠٧/(٦٦) - ٢١/(٨٨) - ٦٠٧/(٩٤) - ٧٧/(٩٨) - ٦٢٦/(١٠٦) - ٦٢٦/(١٠٧) - ٦٢٢/(١٠٨) - ٦٢٦ و ٤٤٣/(١١٤) - ٤٥٣ - ٧٧٥/(١١٨) - ٧٧٥/(١١٩)

### سورة يوسف

٤٨/(١) - ٢٣٢/(٢) - ٤٧١/(١٧) - ٦٤٦/(٢٤) - ٤١٨/(٣١) - ٣١٥/(٣٨) - ٣٨٨/(٣٩) - ٥٨/(٥١) - ٥٦٩/(٥٣) - ٦٠/(٦٨) - ٢١٤/(٨٠) و ٦٥٨ - ٢٥٣/(١٠٠) - ٥٢٩/(١٠١) - ٥٠٧/(١٠٦) - ٧٩٩/(١٠٨) و ٦٧/(١١١) و ٢٣٣

### سورة الرعد

٥٥٧/(١١) و ٥٥٩ و ٥٦٠ - ١٤٢/(١٦) و ١٧٨ و ١٨١ و ٦٤٣ - ٦٢٣/(٣٥) -  
٣٥٢ و ١٣١/(٣٨) - ١٣٢ و ١٣١/(٣٩) - ١٣٢ و ١٣٢

### سورة إبراهيم

٢٣٢/(٤) - ٢٦/(١٠) و ٣٣ و ٣١٤ - ٥٩٠/(٤١) - ٦٠١/(٤٨)

### سورة الحجر

٤٨/(١) - ٥٦٢/(٢٩) و ٥٦٣ - ٤٦١/(٣٦) و ٥٢٨ - ١٣٤/(٣٩) و ٤٦١ -  
٦٤٥/(٤١) - ٦٤٥/(٤٢) - ٦٢٣/(٤٨) و ٦٢٩ - ٤١٩/(٧٠) - ١٨٢/(٩١) -  
٢٦٦ و

### سورة النحل

٤٠٧/(٥) - ٤١/(١٧) و ١١٠ - ١٣٤/(٣٥) و ٢٣٢ و ٤٢٣ - ٢١/(٣٦) -  
٥٩٢/(٣٨) - ٥٩٢/(٣٩) - ٤٩/(٤٣) - ٤٨/(٤٤) و ٤٩ - ٣٧٥/(٥٠) -  
٣٨١ - ٤٧/(٥١) - ٨٧/(٦٠) و ١١٩ - ٦٥/(٧٨) - ٤٢٤/(٨٢) -  
٢٣٣/(٨٩) - ٦٥٧/(٩٠) - ١٨٢/(٩١) - ١٩٥/(١٠٢) و ١٩٦ و ٣٨٢ -  
٤٧١/(١٠٦) - ٢٥١/(١٢٥)

### سورة الإسراء

١٣٩/(١) و ٢٧٦ - ٦٦٠/(١٥) - ٦٥٧/(١٦) - ٤٧/(٢٣) و ٦٥٦ -  
١٨٢/(٢٩) - ١٨٩/(٣٢) - ٢٣٠/(٣٦) و ٥٣٩ - ٣٢٥/(٣٨) - ١٨٢/(٣٩) -  
٤١/(٤٢) - ٥٩٣/(٤٩) - ٥٩٣/(٥٠) - ٥٩٣/(٥١) - ٥٩٣/(٥٢) -  
١٥٩/(٥٥) و ٤١٣ - ٤٤٨/(٥٧) - ٤١٤/(٦٢) و ٤١٥ - ١٩١/(٧٨) -  
٣٦٣/(٨٢) - ٥٦٢/(٨٥) و ٦١٤ - ٦٢٣/(٨٦) - ٢٠٣/(٨٨) و ٢٠٥ -  
٧٤٦/(٩٠) - ٥٩٢/(٩٧) - ٥٩٢/(٩٨) - ٥٩٢/(٩٩) - ٢٦/(١٠٢) و ٤٦٠ -  
١٩٦/(١٠٦) - ٥٠٦/(١١١)

### سورة الكهف

٦٣٦/(١٧) - ٥٩٧/(٢١) - ٥٤٩/(٢٢) - ٥٤٩/(٢٦) - ٦٨/(٤٥) -  
٦٠١/(٤٨) - ٦٨/(٤٩) و ٦٠١ و ٦٥٩ - ٦٣٥/(٦٧) و ٦٥٤ - ٦٣٥/(٧٢) -

و ٦٥٥ - ٦٥٥/(٧٥) - ٢٥٣/(٧٨) - ٥٨/(٧٩) - ٢٥٣/(٨٢) -  
٣٧٧/(٩٧) - ٦١٠/(١٠٥) - ١٠٦/(١٠٩) و ١٩٠

### سورة مريم

(٩)/ ٧٥ و ١١٨ و ٥٦٣ - ٤٥١/(٦٠) - ٣١٧/(٦٤) و ٤١١ - ٦٠٦/(٧١) -  
٦٠٦/(٧٢) - ٤٧٩/(٧٦) - ١٦٦/(٩٦)

### سورة طه

(٥)/ ٣٦٤ و ٣٨٧ و ٨٠٢ - ٥٩٠/(١٥) - ٥٩٠/(١٦) - ٢٦٥/(٤١) -  
٦٣٠/(٥٠) - ٧٦٢/(٦٩) - ٣٨٨/(٧٣) - ١٧٥/(٨٩) - ٨٤/(١١٠) و ٢٢٥ -  
٢٤٤ - ٨٩/(١١١) - ٦٣١/(١١٢) و ٦٥٩ و ٦٦٠ - ٩/(١٢٦ - ١٢٣)

### سورة الأنبياء

(١)/ ٥٩٢ - ٣٨٣/(١٩) و ٤٠٨ - ٤٠٨/(٢٠) - ٢٨/(٢٢) و ٤٠ -  
(٢٣)/ ٣٢٠ و ٦٥٣ - ٢١/(٢٥) - ١٣٩/(٢٦) و ٤١٠ - ٤١٨/(٢٧) و ٤٠٧ -  
(٢٨)/ ٤٠٧ - ١٨٢/(٣٠) - ١٨٢/(٣١) - ٦٠٩/(٤٧) - ٧٨٠/(٧٨) -  
(٧٩)/ ٧٨٠ - ١٦١/(٨٧) - ١١٢/(١٠٥) و ٦٥٧ - ٦٥٨/(٩٥) -  
١٥٦/(١٠٧) - ٦٥٨/(١١٢)

### سورة الحج

(١)/ ١١٨ - ٢٣٣/(٣) و ٥٤٨ - ٢٣٣/(٤) و ٥٤٨ - ٥٩٧/(٥) - ٥٩٧/(٧) -  
(٨)/ ٢٣٤ - ٢٣٤/(٩) - ٧٨٢/(١٩) - ٥٧٥/(٣١) - ٦٢٨/(٥٥) -  
٦٥٦/(٧٨)

### سورة المؤمنون

(١١)/ ٥٩٧ - ٥٩٧/(١٢) - ٦٤٢/(١٤) و ٦٤٣ - ٥٩٧/(١٦) - ٤٤٨/(٥٨) -  
(٥٩)/ ٤٤٨ - ٤٤٨/(٦٠) و ٤٤٩ - ٤٤٨/(٦١) - ٦٥٣/(٦٢) - ٢٩/(٨٤) -  
و ٥٢٨ - ٢٩/(٨٥) و ٥٢٨ - ٣٩/(٩١) - ٦٠٩/(١٠٢) - ٦٠٩/(١٠٣) -  
١٧٨/(١٠٨) - ٥٩٦/(١١٥) و ٦٦١



### سورة النور

٦٠٠/(٢٥) - ٤٩٩/(٣٩) - ٤٩٩/(٤٠) - ٣٤٩/(٥٢) - ٢٣٢/(٥٤) و ٤٢٤  
٥٤٤ و ٥٦٨/(٦١) - ٤٨٣/(٦٢)

### سورة الفرقان

١٦٩/(١) و ٤١٩ - ١٢٦/(٢) و ٣٢١ و ٣٥٥ و ٣٥٩ - ٣٥٢/(٧) و ٤٢١  
٧٤٦ - ٧٦/(٣٣) - ٢٣٥/٤٣ - ٨٩/(٥٨) - ١٦٥/(٦٥) و ٦٢٩ - ٤٥١/(٧٠)

### سورة الشعراء

٢٦/(٢٤) - ٢٦/(٢٨) - ٢١٥/(٦١) - ٢١٥/(٦٢) - ١٥١/(٦٧) - ١٥١/(٦٨)  
١٥١/(٦٨) - ٧٧/(٧٥) - ٧٧/(٧٦) - ٤١٩/(١٦٥) - ٤٣٢/(١٩٣) و ٥٦٨ - ٤٣٢/(١٩٤)  
٤٣٢/(١٩٥) - ١٩٦/(١٩٦) - ١٩٣/(١٩٦) - ١٤٢/(٢٢١) - ٧٧٣ - ١٤٢/(٢٢٢)  
٧٧٣ و ١٤٢/(٢٢٣) - ١٤٢/(٢٢٤) - ١٤٢/(٢٢٥) - ١٤٢/(٢٢٦)

### سورة النمل

٢٦/(١٤) و ٤٦٠ - ١٨١/(٢٣) و ٣٦٦ - ٣٦٤/(٢٦) - ٧٣٤/(٤٨) - ٣٧/(٦١)  
٣٧/(٦٠) - ٣٨٨ و ٣٧/(٥٩) - ٧٥٧/(٨٢) - ٥٩٢/(٦٦) - ٦٠٠/(٨٩) - ٦٠٠/(٩٠)

### سورة القصص

١٨٣/(٣) - ١٦٢/(١٦) - ٨٢/(٢٠) - ١٨٢/(٣٠) - ١٩٦/(٤٩) - ٢٣٤/(٥٠)  
٥٤٨ و ١٣٧/(٥٦) - ٦٠٠/(٨٤) - ٤٧/(٨٨) و ٢٦٤ و ٥٧٠ - ٦١٩ و ٦٢٠

### سورة العنكبوت

١٤٩/(١) - ١٤٩/(٢) - ٤٧١/(٢٦) - ٢٠٣/(٤٩) - ٥٣/(٥١)

### سورة الروم

— ٣١) — ٦٤٦ و ٣٢/(٣٠) — ١٢١ و ١١٩/(٢٧) — ١٢١/(٢٦) — ٥٨/(١٩)  
٥٩/(٥٤) — ٢٩٤/(٤٧) — ٣٢/(٣٦)

### سورة لقمان

٣٤٣/(٣٤) — ١٩٠ و ١٠٦/(٢٧) — ٣١٣ و ٢٩/(٢٥)

### سورة السجدة

— ٤٥٧/(١٦) — ٥٨/(١٥) — ٣٢٤ و ١٩٥ و ١٣٨/(١٣) — ٥٦٢/(١١)  
١٩٦/(٤٢) — ٥٠٠/(٣٦) — ٥٨/(١٨) — ٦٠٠/(١٧)

### سورة الأحزاب

— ٤٩٣ و ٤٩٢/(٣٥) — ٨٠/(٣٣) — ٢٥٨/(٣٢) — ٤٨٤ و ٤٢٤/(٧)  
٢٢١/(٤٤) — ٤٠٩/(٤٣) — ٣١٧ و ١٥٦/(٤٠) و ١٢٦/(٣٨)

### سورة سبأ

— ٤٠) — ١٧٠ و ١٦٩/(٢٨) — ٣٨٢/(٢٣) — ٤٢٦/(٦) — ٥٩١ و ٦٨/(٣)  
٧٦٦/(٤١)

### سورة فاطر

— ٣٧٢ و ٩٢/(١٥) — ٦٥٧ و ١٣١ و ٥٨/(١١) — ٨٠٢ و ٢٤٤/(١٠)  
٧٢ و ٦٨/(٤٤) — ٦٢٩/(٣٦) — ٤٨٧/(٣٢)

### سورة يس

— ٣٨٦ و ٣٧٦ و ١٧٧/(٥٨) — ٦٧٠ و ٦٦٤/(٥٤) — ٧٧/(٣٩)  
— ٥٩٥/(٨١) — ٥٩٤/(٧٩) — ٥٩٤/(٧٨) — ٢٦٥/(٧١) — ١٧٥/(٦٥)  
٥٩٦/(٨٣) — ٧٥٠ و ٦٥٧ و ١١٨/(٨٢)

### سورة الصافات

١ - ٤٠٧ / (٣) - ٤١٠ / (٨) - ٨٨ - ٧٦٥ / (٨٩) - ٦٤٣ / (٩٦) -  
١١ / (١٨٢) ، (١٨٠) - ٤٧ / (١٥٤ - ١٥١) - ٥٨ / (١٠١)

### سورة ص

٣٧ / (٥) - ٦٦١ / (٢٨) - ٢٦٤ / (٧٥) و ٢٦٥ و ٤١٦ و ٨٠٢ - ٧٩ -  
٥٩٠ / (٨١) - ٤٦١ / (٨٢) و ٥٢٨ و ٦٤٦ - ٥٢٨ / (٨٣) - ٦٤٦ و ٥٢٨

### سورة الزمر

١٩٥ / (١) و ١٩٦ و ٣٨٢ - ٤٢ / (٣) - ١٩٧ / (٦) - ٣٢٥ / (٧) - ٤٥٧ / (٩) -  
٧٧١ / (٢٣) - ٥٦٢ / (٤٢) و ٥٦٥ - ٤٥٢ / (٥٣) و ٥٢٨ / (٥٤) - ٤٥٢ / (٥٤) -  
٥١٧ / (٦١) - ٥٦٣ / (٦٢) و ٦٤٣ - ١٦٣ / (٦٥) - ٢٦٤ / (٦٧) - ٥٩١ / (٧١) -  
٤١٠ و ٣٦٤ / (٧٥)

### سورة غافر

١٩٦ / (١) و ٤٤٨ - ٤٤٨ / (٢) و ٣٨٢ و ٤٤٨ - ٤٤٨ / (٣) و ٤٤٨ و ٣٦٤ / (٧) -  
٤٠٩ و ٦٢٨ - ٥٧١ / (١١) - ٥٧١ / (١٥) و ٣٦٤ / (١٥) و ٦٠١ / (١٦) - ٦٠١ / (١٧) -  
٣٢٢ - ٣٣ / (٣٣) - ٥٨ / (٣٥) و ٥٤٨ - ٣٨٥ / (٣٦) - ٣٨٥ / (٣٧) -  
٥٩١ / (٣٩) - ٥٧٢ / (٤٥) - ٣٩٩ / (٤٦) و ٥٧٢ و ٥٨٢ - ١٣٦ / (٥٥) -  
٧٤٥ / (٥٦) - ٥٩٥ / (٥٧) - ٥٩٢ / (٥٩) - ٦٧٦ / (٦٠) و ٦٨٢ - ٨٩ / (٦٥) -  
٤٢٣ / (٧٨)

### سورة فُصِّلَتْ

١٩٦ / (٢) و ٣٨٢ - ٦٨٠ / (٥) - ٦٥٦ / (١٢) - ٦٤٢ / (١٧) و ٦٤٣ -  
١٧٥ / (٢١) و ١٧٩ - ٧ / (٢٤) - ٤١٠ / (٣٨) - ٤٢٦ / (٤١) - ٣٨٢ / (٤٢) -  
٤٢٦ و ٣٦٣ / (٤٤) - ٤٢٦ - ٥١ / (٥٢) - ٥١ / (٥٣) - ٣٧٤ / (٥٤)

### سورة الشورى

٥٧/(١١) و ٧١ و ٨٥ و ٨٧ و ١١٨ و ١٢١ و ١٩٧ و ٢٠٦ و ٢٤٤ و ٢٥٩ و ٢٦٠  
و ٥٠٣ و ٧٩٠ - ٤٢٤/(١٣) - ٥٠/(١٧) - ٥٩٢/(١٨) - ١٥٤/(٢٤)  
و ٦٢٣ - ٥١٦/(٣٠) و ٥٤٣ و ٦٣١ - ٣٨٢/(٥١) - ٧/(٥٢) و ٥٦٨ -  
٧/(٥٣)

### سورة الزخرف

٤٨/(٢ - ١) و ٢٣٢ - ١٨٢/(٣) - ٤٥/(١٩) و ١٨٢ - ١٣٤/(٢٠)  
- ٢٣٤/(٥٨) - ٦٤٢/(٧٢) - ٦٢٩/(٧٥) - ٦٥٩/(٧٦) - ٢١٤/(٧٧)  
٤٥/(٨٦) - ٥٥٧/(٨٠)

### سورة الدخان

٢٣٢/(١) و ٣٨٢ - ٢٣٢/(٢) و ٣٨٢ - ١٩٦/(٣) و ٣٨٢ - ١٩٦/(٤)  
و ٣٨٢ - ١٩٦/(٥) و ٣٨٢ - ٤١٩/(٣٢) - ٥٧١/(٥٦)

### سورة الجاثية

٦٩٧/(١٧) - ٦٦١/(٢١) - ٥٥٧/(٥٩)

### سورة الأحقاف

٧٧/(١١) - ٦٠٠/(١٤) و ٦٤٢ - ١٨١/(٢٥) - ١٦٨/(٣٠) - ١٦٧/(٣١)  
١٦٢/(٣٥) - ٥٩٥/(٣٣)

### سورة محمد

٥٠٥/(١١) - ٥٣٦/(١٩) - ١٤٣/(٣٠) و ١٤٤ - ٩٢/(٣٨)

### سورة الفتح

٤٧٩/(٤) - ٦٨٤/(١٨) و ٦٩٠ - ٤٩٦/(٢٧) و ٤٩٧ - ٦٩٠/(٢٩)

### سورة الحجرات

٦٣٦/(٧) - ٤٤٢/(٩) و ٧٧٧ - ٤٤٢/(١٠) - ٥٣٩/(١١) - ٥٣٩/(١٢)  
٥١/(١٣) - ٤٩٠/(١٤) و ٤٩١ و ٥٠٧ - ٤٨٣/(١٥) و ٤٩١ و ٤٩٨ و ٥١٣

### سورة ق

١٧ - ١٨ / (٥٥٧) - ٢٨ / (٦٦٠) - ٢٩ / (٦٥٩) و ٦٦٠ - ٣٥ / (٢١٠) - ٣٨ / (٦٨)

### سورة الذّاريات

٤ - ٤٠٥ / (٢٨) - ٥٨ / (٣٥ - ٣٦) - ٤٩٣ / (٥٦) و ٩٢ - ١٣٣ - ٥٧ / (٩٢) - ٥٨ / (٩٢)

### سورة الطّور

٣ - ١٩٣ / (٢١) - ٧٦٩ / (٣٠ - ٣١) - ١٥٤ / (٣٥) - ٧٦ / (٤٥ - ٤٧) - ٥٧٣ / (٣)

### سورة النّجم

٥ - ٨ / (٢٧٦) - ١٠ / (١٣٩) - ١١ / (٢٧٦) - ١٣ / (٢٧٦) و ٦١٥ - ١٤ / (٦١٥) - ١٥ / (٦١٥) - ٢٣ / (٤٢٧) - ٣٨ / (٦٧٠) - ٣٩ / (٦٦٣) و ٦٦٩ و ٦٧٠

### سورة القمر

١ - ٥٩٢ / (٣٤) - ٣٩٩ / (٤٩) - ١٢٦ / (٣٢١) و ٣٢١

### سورة الرّحمن

١٠ - ٨٩ / (٢٢) - ٢٦ / (٧٨) و ٥٧٠ - ٢٢٠ - ٢٧ / (٧٨) و ٢٦٥ و ٢٩ - ٣٥٢ / (٥٧٠)

### سورة الواقعة

٢٤ / (٦٠٠) و ٦٤٢ - ٧٨ / (١٩٣)

### سورة الحديد

٣ - ٧٥ و ٣٧٧ - ١٠ / (٦٩٠) - ١٣ / (٢٠٩) - ٢١ / (٤٨٩) و ٦١٥ و ٦٤٩ - ٢٥ / (٤٩) - ٢٩ / (٦٤٩)

سورة المجادلة

٣٧٩/(١) - ٤٥٢/(٤) و ٦٣٤ - ٥٦٨/(٢٢) و ٦٨٤

سورة الحشر

٦٥٧/(٥) و ٧٨٠ - ٦٩١/(٨) - ٦٩١/(٩) - ٦٦٥/(١٠) و ٦٩١ و ٧٢٤ -  
٨٤/(٢٤) - ٨٤ و ٥٣/(٢٣)

سورة الممتحنة

٦٥٨/(١٠)

سورة الصّٰف

٣٩٤/(٥) - ٥٤٧/(٤)

سورة الجمعة

٧٨٥/(٥)

سورة المنافقون

٤٩١/(١)

سورة التغابن

١٣٨/(٢) - ٥٩١/(٧) - ٤٢٦/(٨) - ٤٢٤/(١٢) - ٦٣٤/(١٦)

سورة الطّٰلاق

٧٥١ و ٣٥١/(٣ - ٢)

سورة التحريم

٦١٩/(١١)

سورة الملك

٩٣/(٢) و ١٣٣ - ١٢٤/(١٤) و ٣٥٣

سورة القلم

١٦٢/(٤٨) - ٤٨/(٣٦) - ٦٦١ و ٤٨/(٣٥) - ٣٤٦/(٢ - ١)

سورة الحاقة

٤٣٢ و ١٨٣/(٤٠) - ٦٠١ و ٣٦٨ و ٣٦٤/(١٧) - ٦٠١/(١٦) - ٦٠١/(١٥)  
٥٢/(٤٤) - ٤٣٢/(٤١)

سورة المعارج

٣٨١/(٤) - ٥٩٢/(٧ - ٦) - ٥٩٢/(٢ - ١)

سورة نوح

٢٩/(٢٣) - ٥٩٠/(١٨ - ١٧)

سورة الجن

٣٤٣/(٢٦) - ٢٣٤/(٢٣) - ١٣٩/(١٩) - ٥١٨/(١٠) - ٧٦٧ و ٧٦٥/(٦)  
٣٤٣/(٢٧) - ٣٦٤ و

سورة المذثر

٧٧٥/(٥٢) - ٢٨٩/(٤٨) - ٤٧٩ و ١٣٨/(٣١) - ١٧٢/(٢٦) - (٢٥)،  
٣٤٩/(٥٦)

سورة القيامة

٥٩٦/(٤٠ - ٣٦) - ٢٠٨ و ٢٠٧/(٢٣ - ٢٢) - ٥٦٩/(٢)

سورة الدَّهر

١١٨/(١) و ٥٦٣ - ٥٨/(٢) و ٦٣٠ - ٦٣٠/(٣) - ٤١/(٢٩) و ١٣٣ -  
٣٢٤/(٣٠)

سورة النَّبَأ

٦٢٩/(٣٠) - ٦٠٠/(٢٦) - ٦٢٨ و ٦٢٦/(٢٣) - ٦١٥/(٢٢ - ٢١)

### سورة النّازعات

٤٠٧/(١) - ٤٠٧/(٢) - ٤٠٧/(٣) - ١٨٣/(٤) و ٤٠٧ - ٤٠٥/(٥) - ٧٤٦/(٤٢)

### سورة عبس

٢٠٣/(١٤ - ١٣) - ٤١٠/(١٦) - ٢١٩/(٣١)

### سورة التّكوير

١٨٣/(١٩) و ٤٣٢ - ٤٣٢/(٢٠) - ٤٣٢/(٢١) - ١٣٣/(٢٩) و ٣٢٤

### سورة الانفطار

٥٥٧/(١٠) - ٥٥٧/(١١) - ٥٥٧/(١٢) و ٥٦١ - ٤١٠/(٣٨)

### سورة المطفّفين

٢١١/(١٥) و ٢١٢ - ٤١٠/(٢١)

### سورة الانشقاق

٦٠١/(١٥ - ٦)

### سورة البروج

١٠٦/(١٥) و ١١٠ و ٣٦٤ - ١٠٦/(١٦) و ١١٠ - ٣٧٤/(٢٠) - ٣٤٤/(٢١) - ١٩٣/(٢٢) و ٣٤٤

### سورة الأعلى

١٢٦/(٣ - ٢)

### سورة الفجر

٧٣١/(٢ - ١) - ٥١٠/(١٥) و ٧٤٩ - ٧٤٩/(١٦) - ٧٤٩/(١٧) - ٥٦٦/(٢٧) و ٥٦٩ - ٥٦٦/(٢٨) - ٥٦٦/(٢٩) - ٥٦٦/(٣٠)



سورة البلد

٦٥/(٨ - ٩)

سورة الشمس

٦٤٤/(٧ - ٨) ، (٩ - ١٠)

سورة البينة

٦٢٩/(٨) و ٦٨٤

سورة الفيل

٢٤٩/(١)

سورة الكافرون

٥١٢/(١)

سورة الإخلاص

٢٥٩/(١) و ٥١٢ - ٢٥٩/(٢) - ٢٥٩/(٣) - ١٣٨/(٤) و ٢٥٩

سورة الفلق

٥١٧/(٢)

\* \* \*

## فهرس الأحاديث النبوية والآثار

٥١٢ - ٤٨٦	أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله .....
٤١٦	ابعث من ذريتك بعثاً إلى النار .....
٧٥٢	اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله .....
٥٤٩	اتهموا الرأى في الدين (عمر) .....
١٤٢	اخسأ فلن تعدو قدرك .....
٦٩٩	ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً .....
٧٠٠	ادعي لي عبدالرحمن بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتاباً .....
١٤٠	اذهبوا إلى محمد عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .....
٧٣٨	ارقبوا محمداً في أهل بيته [أبو بكر] .....
٧٢٩	ارم فداك أبي وأمي .....
٦٦٥	استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يُسأل .....
٣٠١	اشفعوا توجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء .....
٧٧٠	اطلعت على أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها البله .....
٧٧٠	اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء .....
٧٥٤	اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس .....
٣١٨	اعملوا فكل ميسر لما خلق له .....
٧١٠ - ٦٩٩	اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر .....
٧٣٥	التمسوها في العشر الأواخر من رمضان .....
٧٣٢	اهدأ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد .....
٧٣٢	أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة .....
٧٨٤	أبهذا أمرتم، أم بهذا وكلتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض .....
٧٦١	أتدرون ماذا قال ربيكم الليلة .....
٢٨٣	أتى رسول الله ﷺ بلحم .....

٦٥٣	..... أحيوا ما خلقتكم
٥٤٢	..... إذا بوبع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما
٧٨١	..... إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران
٣٨٩	..... إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله (أثر)
٣٥٠	..... إذا أحب الله العبد نادى: يا جبريل إني أحب فلاناً
٢١١	..... إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناد
٤٧٠	..... إذا زنى العبد نزع منه الإيمان فإن تاب أعيد إليه
٣٦٦	..... إذا سألتكم الله الجنة، فسلوه الفردوس
٥٣٧	..... إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء
٥٧٧	..... إذا قبر الميت - أو قال الإنسان - أتاه ملكان أسودان
٢٩١	..... إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم في بعض [حديث الشفاعة]
٦٧٠ - ٦٦٤	..... إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
٤٣٧	..... إذا مت فاسحقوني ثم ذروني
٥٨	..... إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة
٣٦٨	..... أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل
١٤٣	..... أرى عرشاً على الماء (ابن صياد)
٧٦١	..... أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركوهن
٥٠٧ - ٤٤٠	..... أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن
٢٩٥	..... أسألك بحق ممشاي هذا وبحق السائلين عليك
٥٤	..... أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد
٦٩٢	..... أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
١٦٩	..... أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي
١٨٩	..... أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك
١٨٩ - ٩٨	..... أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر
١٨٩	..... أعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا
١٠٠	..... أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
٧٤٩ - ٦٥٨ - ١٨٩	..... أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر
٥٧٣	..... أعوذ بالله من عذاب القبر. . . إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال
١٠٢	..... أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات
٧٧٦	..... أعوذ بوجهك. . . هاتان أهون

٢٧٩	..... أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة
٤٧٥	..... أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً
٣٠	..... ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ: أمرني ألا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته
٧٢١	..... ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة
٢٠٣	..... أما إني لا أقول: آلم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف ..
٧٣٧	..... أما بعد، أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي
٧٠٨	..... أما صاحبكم فقد غامر
٤٩٢ - ٢٢	..... أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
	..... أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك ...
٣٥٥	..... أن تؤمن بالله وملائكته
٥١٢ - ٣٥٥	..... أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
٩٥	..... إن أعمال العباد تصعد إلى السماء
٧٠٩	..... أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسَّح
٤٥٥	..... أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قطرة بين الجنة والنار
٧٠٤	..... إن استخلف، فقد استخلف من هو خير مني
٦٩٩	..... إن لم تجديني فأتني أبا بكر
٢٩٠	..... أنا أول شفيع في الجنة
٦٠٣	..... أنا أول من تنشق عنه الأرض
٢٨٣ - ١٥٨	..... أنا سيد الناس يوم القيامة ... «حديث الشفاعة»
١٥٩	..... أنا سيد ولد آدم ولا فخر
١٥٨	..... أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر
٢٨٠	..... أنا فرطكم على الخوض من ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ أبداً ..
٥٤٣	..... أنا الله مالِك الملوك قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة ...
٢٥٤	..... أنا من الرَّاَسخين في العلم (عبدالله بن عباس)
٣٧٧	..... أنت الأول فليس قبلك شيء
٧٢٢	..... أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي
١٦٥	..... إن إبراهيم خليل الله ألا وأنا حبيب الله ولا فخر
٧٧٢	..... إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين
٣٣٨ - ٣٣٤	..... إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم
٦١٥	..... إن أحذكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي

٣١٩	..... إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة
٥٩٩	..... إن الأرض تمطر مطراً كمنيّ الرجال
٧٧٥ - ٥٤٥ - ٣٤٠	..... إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة
٧٥٨	..... إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها
٣١	..... إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنو على قبره مسجداً
٥٤٠	..... إن خليلي أوصاني، أن أسمع وأطيع ولو لحبشي كان رأسه زبيبة
٦٨٨ - ٩٦	..... إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله
٤٨٨	..... إن الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة
٣١٨	..... إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار
٥٦٦	..... إن الروح إذا قبض تبعه البصر
٤٠٨	..... إن السماء أطّت
٧٧٢	..... إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاردة القاصية
٢٠٠	..... إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
٣٦٥	..... إن عرشه على سمواته كهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة
٥٧٦	..... إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم
٤٧٨	..... إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد
٦٥١	..... إن فيك خلتين يحبهما الله: الحلم والأناة
٢٧٨	..... إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن
٣٩٦ - ١٦٤	..... إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً
١٥٨	..... إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة
٣٠٣	..... إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان - يعني عرفة -
٢٠١	..... إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به
٦٨٨	..... إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة؟ فيقولون: لبيك
٤٦٤	..... إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله
٣٠٤	..... إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه واستخرج منه ذرية، فقال
٣٤٤	..... إن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء صفحتها ياقوتة حمراء
٦٠٩	..... إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة
٤١١	..... إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها
٥٦٦	..... إن الله قبض أرواحكم حين شاء
٣٢٥	..... إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال

- ٧٥٦ ..... إن الله لا يخفى عليكم وإن الله ليس بأعور  
 ٢٢٤ ..... إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام  
 ..... إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد  
 [عبدالله بن مسعود] ..... ٦٩٦  
 ٢٠١ ..... إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة  
 ٣٢٥ ..... إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤق معصيته  
 ٣٨٤ ..... إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً  
 ٧٩٠ ..... إن لأنفسكم عليكم حقاً، وإن لأعينكم حقاً، صوموا وافطروا  
 ٧٣٠ ..... إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح  
 ٢٨١ ..... إن لكل نبي حوضاً، وإن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأجلها  
 ١٥٧ ..... إن لي أساء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي  
 ٥٥٨ ..... إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء، وعند الجماع فاستحيوهم وأكرمهم  
 ٤١٧ ..... إن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها  
 ٣١ ..... إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد  
 ٤٨٦ ..... إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرتة، ورجا ثوابها  
 ٦١٤ - ٤٥٥ ..... إن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار  
 ٥٨٧ ..... أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة  
 ٧٦٣ ..... إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه  
 ٦٠٢ ..... إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض  
 ٦٠٢ ..... إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق  
 ١٩٢ ..... إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف  
 ..... إن هذا والذي جاء به موسى عليه السلام ليخرج من مشكاة واحدة  
 (النجاشي) ..... ١٤٥  
 ٥٨١ ..... إن هذه الأمة تبتلى في قبورها  
 ٧٨٦ ..... إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد  
 ٢٢٦ ..... إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس  
 ٢٤٩، ٢٢٦، ٢١٦ ..... إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا القمر  
 ١٨٤ ..... إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرء ما نوى  
 ١٨٤ ..... إنه ﷺ رآه بعينه  
 ٦١٧ ..... إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجرة الجنة

٧٨٥	..... إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب
١٣٠	..... إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل
٦١٠	..... إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة ..
٢٧٩	..... إنه نزلت عليّ أنفأ سورة .....
٩٤	..... إنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن والعمل القبيح على أقبح صورة ...
٩٤	..... إنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون .....
٩٣	..... إنه يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح فيذبح بين الجنة والنار ...
٩٤	..... أنها توضع في الميزان (الأعمال) .....
٩	..... إنها ستكون فتن ... كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم
٣٧٨	..... إنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ وتقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله
٥٧٦	..... إنها ليعذبان، وما يعذبان في كبير .....
٣٩٦ - ١٦٥	..... إني أبرأ إلى كل خليل من خلته .....
٦١٧	..... إني رأيت الجنة فتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه .....
١٤٤	..... إني قد خشيت على نفسي .....
٤٩٦	..... إني لأرجو أن كون أخشاكم لله .....
١٦٢	..... أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد
	أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعيش منكم بعدي فيسرى
٧٢٧ - ٥٤٥	..... اختلافاً كثيراً .....
٦٣٠	..... أو غير ذلك يا عائشة! إن الله خلق للجنة أهلاً .....
٤٩٣	..... أو مسلماً .....
٣٤٤	..... أول ما خلق الله تعالى القلم .....
٤٩٤	..... أي الإسلام أفضل .....
١٤٦	..... أي عم اسمع من ابن أخيك ما يقول .....
٧١١	..... إيه يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً .....
٢٨٠	..... إني فرطكم على الحوض، من مرّ علي شرب .....
٢٨٠	..... إني الله .....

٦٦٨	..... الآن بردت عليه جلده
٣٧٢	..... الاستواء معلوم والكيف مجهول (مالك بن أنس)
٢١٥ - ٣٥٥	..... الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله
٤٨٧	..... الإسلام علانية والإيمان في القلب
٤٧٤	..... الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله
٣٨٥	..... أين الله؟ (حديث الجارية)
٥٤٩	..... الله أعلم بما كانوا عاملين
٦٩٧	..... الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي
٣٨٤	..... اللهم أشهد
١٢٧	..... اللهم أمتعني بزوجي رسول الله (أم حبيبة)
١٦٢	..... اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي، وأنا عبدك
١١٤	..... اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء
٧١	..... اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك
١٠١	..... اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة... وأعوذ بعظمتك
٣٢٧ - ١٠١	..... اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك
٢٩٨	..... اللهم إنا كنا إذ أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا (عمر بن الخطاب)
١٢٩، ٥٩	..... اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيراً لي
٢٤٨	..... اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض
٤٠٠	..... اللهم صلى على آل أبي أوفى
٢٥٤	..... اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
٤٨٩	..... اللهم لك أسلمت، وبك آمنت
٦٧١	..... اللهم هذا عن أمتي جميعاً
٦٧١	..... اللهم هذا عن محمد وآل محمد
٧٢٦	..... اللهم هؤلاء أهلي
	أي سماء تظلني وأي أرض تقلني
٥٥٠ - ٢١٩	..... إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم (أبو بكر)
٤٧٥	..... البذاذة من الإيمان



٦٧١	بسم الله ، والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يضح من أمتي .....
٤٤١	بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة .....
٧٠١	بيننا أنا نائم رأيتني على قلب عليها دلو .....
٣٨٦-٣٧٦-١٧٧	بيننا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا أبصارهم ..
٤٠٤	بيننا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه .....
٤٢٢	بيننا أنا جالس، إذ جاء جبريل فوكز بين كتفي .....
٨٨	بينما ثلاثة نفر يتمشون أخذهم المطر، فأوو إلى غار .....
٨٨	تخلقوا بأخلاق الله .....
٥٤٩	تراني قد رضيت، وتأبى .....
٢٥٠	ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب .....
٣٤٠	تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة .....
٦٠٨	تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جزيا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي .....
٩	تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا (ابن عباس) ...
٣٣٧	تلك محض الإيمان .....
٥٣٨	توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار .....
٦١٠	توضع الموازين يوم القيامة فيؤن بالرجل فيوضع في كفة .....
	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه
٥٤٧	مما سواهما .....
٧٦٠	ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث .....
٥٨٢	ثم يفتح له باب إلى النار، فينظر مقعده فيها حتى تقوم الساعة .....
٤٤٢	ثنتان في أمتي هما كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت .....
٧١١	جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر .....
٢١٧	جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب .....
٥٨٥	الجنة... إلا الدين سارني به جبريل آنفاً .....
٢٦٥	حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه .....
٤٧٥	الحياء من الإيمان .....
٧٢٢-٧٠٤	خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء .....
٣٤	خلقت عبادي حنفاء كلهم - فاجتالهم الشياطين .....
٢٦٥	خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء .....
٥٥٥-٥٤٢	خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم .....

٦٩٤	خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم .....
٣٣٧	ذاك صريح الإيمان .....
٧٨٣	ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم .....
٧٠٣	رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ .....
٥٨٥	رأيت صاحبكم محبوساً على باب الجنة .....
٧١٢	رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة .....
٦١٦	رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم به حتى لقد رأيته أخذ قطعاً من الجنة .....
٧٠٣	رأيت كأن دلواً دلي من السماء فجاء أبو بكر .....
٧٢٩	رأيت يد طلحة التي وقى بها رسول الله ﷺ يوم أحد قد شلت .....
٥٢٠	ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه .....
٣٧٨	زوجكن - أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سموات .....
١٩٢	زينوا القرآن بأصواتكم .....
٣٧٥	سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر آية .....
٤٣٩	سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر .....
٢٥٢	سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي .....
٦٦٦	السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون .....
٥٥٠	السنة ما سنه الله ورسوله ﷺ (عمر) .....
٢٩٠	شفاعتي لأهل الكباثر من أمتي .....
٦٣٥	صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب .....
٥٢٩	صلوا خلف كل بر وفاجر .....
٥٣١	صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله .....
١٢٨	صلة الرحم تزيد في العمر .....
٣٥٧	صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية .....
٥٣٠	الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم بر أو فاجر وإن عمل بالكباثر .....
٦١١	الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان .....
٣٩٧	عائشة، قال: فمن الرجال؟ قال: أبوها .....
٧٣١	عشرة في الجنة، النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة .....
٥٤٠	على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره .....
٤٥	على مثلها فاشهد... وأشار إلى الشمس .....
٦٠٧	علم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك .....

- عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة ..... ١٤١  
 عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين ..... ٤٥٠  
 العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها السمع ..... ٤٧٣  
 الغنى والفقر مطيتان لا أبالي أيهما ركبت (عمر بن الخطاب) ..... ٥١٠  
 فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم ..... ١٥٧  
 فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه ..... ٧٨٦  
 فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ..... ٢٩٣  
 قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها ..... ٥٦١  
 قالت الملائكة ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به فقال: ارقبوه ... ٥٦١  
 قبض أرواحكم وردها عليكم ..... ٥٦٦  
 قد أردت منك ما هو أهون من ذلك ..... ٣١١  
 قد خبات لك خبأ ..... ١٤٢  
 القدر سر الله فلا تكشفه (علي) ..... ٣١٩  
 قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض

- بخمسين ألف سنة ..... ١١٣-١٢٧-٣٤٥  
 قد سألت الله لأجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة ..... ١٢٧  
 قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد، فعمر ..... ٧١٢  
 قل: آمنت بالله ثم استقم ..... ٧٨٨  
 قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ..... ٦٦٣  
 قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ..... ٦٦٦  
 القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر (ابن عباس) ..... ٣٥٨  
 القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم ..... ٣٥٦-٧٩٧  
 كأني بنساء بني فهر يطفن بالخزرج تصطفق ألياتهن مشركات ..... ٣٢٢  
 كان رجلاً في بني إسرائيل متآخين، فكان أحدهما يذنب والآخر ..... ٤٣٦  
 كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ..... ٢٥٢  
 كان ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص ..... ٥١٢  
 كان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان ..... ٧٣٤  
 كان الله ولم يكن شيء قبله ..... ١١٢  
 كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجة، فجاء يوماً بشيء [عائشة] ..... ٧٦٢  
 كذبت لا يدخلها، فإنه شهد بداراً والحديبية ..... ٧٣٤

- كلاهما محسن، لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا . . . . ٤٢٨ - ٧٧٨
- كلّا والله، لا يخزيك الله (خديجة) . . . . . ١٤٤
- كل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب منه خلق ابن آدم وفيه يركب . . . . . ٥٩٨
- كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع . . . . . ٢٨١
- كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . . . . . ٣٣
- كلمتان خفيفتان على اللسان، حبیبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان . . . . . ٦١١
- كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده: أبو بكر . . . . . ٧٢٨
- الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى (ابن عباس) . . . . . ٣٦٩
- لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين . . . . . ٧٣١
- لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله . . . . . ٧٢٥
- لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك . . . . . ٦٤٧
- لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع . . . . . ٣٣٩
- لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة . . . . . ٨٠٠
- لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . . . . . ٣١
- لقد أمر أمرُ ابن أبي كبشة (أبو سفيان) . . . . . ١٥٠
- لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات . . . . . ٣٧٨
- لقد قفَّ شعري بما قلت . . . من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب (عائشة) ٢٢٢
- لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد اقريء أمتك مني السلام . . . ٦١٩
- لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر . . . . . ٣٥٧
- لكل نبي، حوارى، وحوارى الزبير . . . . . ٧٣٠
- لما أصيب إخوانكم جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر . . . . . ٥٨٦
- لما خلق الله آدم مسح على ظهره فسقط من ظهره كل نسمة . . . . . ٣٠٦
- لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال . . . . . ٦١٨
- لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش . . . . . ٣٧٦ - ٦٢٨
- لن يدخل أحد الجنة بعمله . . . . . ٦٤١
- لن ينجي أحداً منكم عمله . . . ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل ٦٦٣
- لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم . . . . . ٦٦١
- لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً . . . . . ١٦٤
- لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه (عمر) . . . . . ٦٢٨

- لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع ..... ٣٢٩
- ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل ..... ٥٨١
- ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يجرسني الليلة ..... ٣٣٩
- ليردن علي أناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم ..... ٧٢٨
- ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك ..... ٢٧٨
- ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال ..... ٦٠١
- (الحسن البصري) ..... ٤٧٣
- ليس المخبر كالمعاین ..... ٤٦٧
- ليسوا بشيء... تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني ..... ٧٥٩
- ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا، ولكني أصوم وأفطر ..... ٧٨٨
- ما تذكرون... إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات ..... ٧٥٥
- ما تعدون المفلس فيكم؟ ..... ٤٤٣
- ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ (عبدالله بن سلام) ..... ٤١٧
- ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ..... ٢٣٤
- ما السماوات السبع والأرضون السبع... إلا كخردلة في يد أحدكم
- (ابن عباس) ..... ٣٧٤
- ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة ..... ٣٧٠
- ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء إذا مات فيه ..... ٥٦٨
- ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض هذا هلك من كان قبلكم ..... ٣٣٨
- ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من أيام العشر ..... ٧٣٢
- ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله «حديث باطل» ..... ٥٠٨
- ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم ..... ٦٨٢
- ما من نبي إلا أنذر قومه الأعداء الدجال ..... ٧٥٦
- ما منكم من أحد - ما من نفس منقوسة - إلا وقد كتب الله مكانها ..... ٣١٧
- ما منكم من أحد إلا قد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ..... ٥٥٩
- ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا هم ولا حزن حتى الشوكة ..... ٤٥٣
- مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه، وترك منه موضع لبنة ..... ١٥٦
- مروا أبا بكر فليصل بالناس ..... ٧٠٠
- مم تضحكون... والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد ..... ٦١١

- من أتى كاهناً فصدقه ، أو أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ... ٤٤١
- من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ..... ٧٥٩
- من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ..... ٧٥٩
- من أحب الله وأبغض الله ، وأعطى الله ، ومنع الله ، فقد استكمل الإيمان .... ٤٧٦
- من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ..... ٧٦٨
- من أَرْضَى الله بسخط الناس رضي الله عنه ، وأَرْضَى عنه الناس ..... ٣٥٠
- من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ..... ٥٤٠
- من ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر طبع الله على قلبه ..... ٧٧٣
- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ..... ٣٤٢
- من حلف بغير الله فقد أشرك - كفر - ..... ٢٩٧ - ٤٤١
- من حمل علينا السلاح فليس منا ..... ٤٨٣
- من رأى من أمره شيئاً يكرهه فليصبر ..... ٥٤١
- من رأى منكم رؤياً ... خلافة نبوة ..... ٧٠٢
- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه ..... ٤٧٦
- من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن ..... ٥٦٩
- من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم ..... ٤٢٦
- من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي ..... ٥٠٩ - ٧٥٢
- من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ..... ٧٦٧
- من غشنا فليس منا ، من حمل علينا السلاح فليس منا ..... ٤٨٣
- من قال إني خير من يونس بن متى ، فقد كذب ..... ١٦٣
- من قال : سبحان الله وبحمده ، غرست له نخلة في الجنة ..... ٦١٩
- من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ..... ٢١٨
- من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ..... ٢١٨
- من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة كل ليلة كفتاه ..... ٤٠٤
- من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ..... ٢٣
- من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء فليتحلله منه اليوم ..... ٤٤٣
- من كان منكم مستنأً ، فليستن بمن قد مات (عبدالله بن مسعود) ..... ٥٤٦
- من لم يسأل الله يغضب عليه ..... ٦٧٧
- من مات وعليه صيام صام عنه وليه ..... ٦٦٧
- من يأتي بني قريظة فيأتيهم بخبرهم ..... ٧٣٠

٦٢٤	..... من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس ويخلد ولا يموت
٢٣٠	..... مهلاً يا قوم بهذا أهلكم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم
٤٢١	..... المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير
٢٦٩	..... نزل إلى سماء الدنيا
٥٦٧	..... نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة
٦٦٨	..... نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته
٥٤١	..... نعم، نعم وفيه دخن
٦٦٦	..... نعم [إن أمني افتللت نفسها، ولم توص]
٦٦٧	..... نعم [إن أمني توفيت وأنا غائب]
٥٠١	..... نهى عن بيع الولاء وهبته
١٣٠	..... نهى عن النذر
٢٢٤	..... نور أنى أراه
٤٨٧	..... هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم
٨٠٠	..... هذا سبيل الله، ثم خط خطوطاً
١٤٦	..... هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى
٧٢٠	..... هذه يد عثمان
٣٦٥	..... هل تدرون كم بين السماء والأرض .. بينها مسيرة خمسمائة سنة
٢٧٩	..... هل تدرون ما الكوثر
٢١٦	..... هل تضارون في القمر ليلة البدر
٦٤٨	..... هل ظلمتكم من حقكم شيئاً .. فذلك فضلي أوتيته من أشياء
٢٣٧	..... هلك المتنطعون
٣٦٠	..... هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر (ابن مسعود)
٦٠٥	..... هم في الظلمة دون الجسر
٦٠٥	..... هو نهر وعدنيه ربي
٤٥٣	..... واتبع السيئة الحسنة تمحها
٥١٧	..... والخير كله بيدك، والشر ليس إليك
١٤٩	..... والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له
٥٤٥	..... وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب
٦٠٦	..... والذي نفسي بيده لا يُلج النار أحد بايع تحت الشجرة
٧٥٦	..... والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً

- وَأَنَا أَشْهَد ..... ٣٧٦
- وإذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما ..... ٤٤٠
- وإنما الأعمال بالخواتيم ..... ٣١٩
- وإنه سيكون في أمي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي ..... ١٥٧
- وإنما إن شاء الله بكم لاحقون ..... ٤٩٦
- والله أني لأحبك ..... ٣٩٧
- وايم الذي نفسي بيده: لو رأيتم ما رأيتم لضحكتم قليلاً وبعيتكم كثيراً ... ٦١٧
- وجبت ... هذا أنيتم عليه خيراً وجب له الجنة، وهذا ..... ٥٣٨
- وجهت وجهي ..... ١٦٢
- والخير كله بيدك والشر ليس إليك ..... ١٦٢
- وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ..... ٧٢٦
- وقد وجدتموه ... ذلك صريح الإيمان ..... ٣٧٧
- ولشأن في نفسي كان أحقر من أن يتكلم في بوحى يتلى ..... ١٨٨
- ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ..... ١٦٤
- وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه حجاب ..... ٢١٧
- وما ترددت في شيء أنا فاعله، ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن ..... ٥٤٧
- وما تعجبون من هذا، انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر  
[عائشة] ..... ٦٩٣
- وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ..... ٢٠٢
- ويحك أتدري ما تقول ... إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه ..... ٣٧٧
- ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ..... ٥٥١
- ويلك أتدري من هذه! هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات  
(عمر بن الخطاب) ..... ٣٧٩
- لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم ..... ٣٦٤
- لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء ..... ٣٠١
- لا: الإيمان مكمل في القلب زيادته الكفر، ونقصانه كفر «باطل» ..... ٤٨٠
- لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً ..... ٧٦٥
- لا بل فيها جفت به الأقلام وجرت به المقادير ..... ٣١٨ - ٣٤٦
- لا تؤمنوا حتى تحابوا ..... ٤٨٣
- لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم ..... ٣٥٧



- لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ..... ٤٣٩
- لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ..... ١٢
- لا تسبوا أحداً من أصحابي ، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ..... ٦٩١
- لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدكم ساعة خير من عمل ..... ٦٩٣
- لا تشددوا فيشدد الله عليكم ..... ٥٦
- لا تفضلوا بين الأنبياء ..... ١٦٠
- لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا رآها الناس آمن من عليها ..... ٧٥٨
- لا تلعه إنه يحب الله ورسوله ..... ٤٣٨
- لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ..... ٥٠١
- لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ..... ٥١٠
- لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ..... ٥٢١
- لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين ..... ٤٨١
- لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله
- إلا بإحدى ثلاث ..... ٥٣٩
- لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ..... ٦٩٥ - ٧٣٤
- لا يدخل النار من قال لا إله إلا الله ..... ٤٦٤
- لا يرد القدر إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر ..... ١٢٩
- لا يزال الإسلام عزيزاً إلى إثني عشر خليفة ..... ٧٣٦
- لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ..... ٧٣٦
- لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى إثني عشر خليفة ..... ٧٣٦
- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ..... ٤٨٣-٤٦٨-٤٤١
- لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ..... ١٧٠
- لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ..... ٦٦٥
- لا يا ابنة الصديق ، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ..... ٤٤٩
- لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه ..... ٤٥٨
- لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى ..... ١٦١
- لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى ..... ١٦١
- يا أبا بكر أأنت تنصب ، أأنت تحزن ، أأنت يصيبك اللأواء ..... ٤٥٤
- يا أبا ذر لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم ..... ٥٠٩
- يا ابن أخي إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس ..... ٥٣٢

- يا أهل الجنة خلود فلا موت «حديث ذبح الموت...» ٩٣ - ٦٢٤
- يا بني عبدمناف لا أملك لكم من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله ٣٠١
- يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها ٦٠٠
- يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ٩٢ - ٦٥٩
- يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب ٩٢
- يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك ٣٤٧
- يا قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم ٧٨٤
- يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده ٢٩٤
- يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار ٤٨١
- يا ولي الإسلام وأهله، مسكني بالإسلام حتى ألقاك عليه ٥٢٩
- يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر ٦٩٩
- يأتيني صادق وكاذب (ابن صياد) ١٤٢
- يؤق بابتن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتي الميزان ٦١٢
- يؤق بالموت كبشاً أغبر فيوقف بين الجنة والنار ٦١٢
- يبعث من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين إلى النار وواحد إلى الجنة ٤١٦
- يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ٣٨١ - ٥٥٨
- يجمع الله الناس يوم القيامة.. فيعطون نورهم على قدر أعمالهم ٦٠٥
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ٥٠١
- يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ٥٠٣ - ٥٢٤
- يدخل الجنة من أمتي زمرة هي سبعون ألفاً تضيء وجوههم ٢٨٩
- يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء ثم الشهداء ٢٩٣
- يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم ٥٣١
- يظللان صاحبهما كأنهما غماتان (سورة البقرة وآل عمران) ٩٥
- يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدال ومعاذير ٦٠٤
- يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ٣٨١
- يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرايت لو كان لك ما على الأرض من شيء ٣٠٦
- يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني ٤٢٢
- يقول الله عز وجل: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة ٥٠٩
- يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء ٤٥٧

- ينادي مناد: يا أهل الجنة إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدا ..... ٦٢٤  
ينادي مناد من السماء أن صدق عبدي ، فافرشوه من الجنة ..... ٦١٦  
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ..... ٦٨١  
اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون ..... ٨٠٠

\* \* \*

- حديث محاجة آدم وموسى ..... ١٣٥  
حديث قصة هرقل مع أبي سفيان وسؤاله عن النبي ﷺ ..... ١٤٦  
حديث الإسراء ..... ٦١٥-٢٧٤-١٣٩  
حديث الشفاعة ..... ٢٩١-٢٨٧-٢٨٣-٢٦٥-١٥٨-٩٦  
حديث البطاقة ..... ٦٠٩

\* \* \*

( ٣ )

## فهرس الشعر

- أصبحتُ منفِعلاً لما تختاره  
وفي كلِّ شيءٍ له آية  
ما وَحدَ الواحد من واحد  
توحيد من ينطق عن نعته  
توحيده إياه توحيده  
لولا التَّنَافس في الدُّنيا لما وضعت  
يحلِّلون بزعمٍ منهم عقداً  
مُعَاوِيَ إِنَّا بشر فأسجح  
وقتلَى كمثل ح ذوع النخيل  
عليّ نحت القوافي من مقاطعها  
مَجْدُوا الله فهو للمجد أهل  
بالبناء العالي الذي بهر النَّا  
شرجعاً لا يناله بصر العي  
سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم  
فيك يا أغلوطة الفكر  
سافرت فيك العقول فما  
فلحى الله الألى زعموا  
كذبوا، إنَّ الذي ذكروا  
لو قد رأيت الصَّغير من عمل الخيل  
أوقد رأيت الحقيير من عمل الشَّـ
- ٣٣٥ مني ففعلي كلُّه طاعات  
٤٦ تدلُّ على أنه واحد  
إذ كلُّ من وَحدَه جاحد  
عارية أبطلها الواحد  
٥٥ ونعت من ينعتُه لاحد  
كتب التَّنَاطُر لا المغني ولا العمد  
٢٣٩ وبالذي وضعوه زادت العُقد  
٥٥٣ فلسنا بالجمال ولا الحديد  
١٢٢ ل تغشاهم مُسبِل منهمر  
٢٥٦ وما عليّ إذا لم تفهم البقر  
ربنا في السَّماء أمسى كبيراً  
سِ وَسَوَى فوق السَّماء سريراً  
٣٦٧ من ترى الملائك حوله صوراً  
١٢٢ ما إن كمثلهم في النَّاس من بشر  
حار أمري وانقضى عمري  
ربحت إلّا أذى السَّفر  
أَنَّكَ المعروف بالنَّظر  
٢٤٦ خارجٌ عن قوة البشر  
رِ ثواباً عجبت من كِبَرِه  
٤٥٨ رَّ جزاءً أشفقت من حَدَرِه

	ما للعباد عليه حق واجب	كلاً ولا سعي لديه ضائع
٢٩٦	إن عذبوا فبعدله، أو نعموا	ففضله، وهو الكريم الواسع
	وطارت الصحف في الأيدي منشرة	فيها السرائر والأخبار تطلع
	فكيف سهوك والأنباء واقعة	عما قليل ولا تدري بما يقع؟
	أفي الجنان وفوز لا انقطاع له	أم الجحيم فلا تبقي ولا تدع؟
	تهوي بساكنها طوراً وترفعهم	إذا رجوا مخرجاً من غمها فمِعُوا
	طال البكاء فلم يُرحم تُصرُّعهم	فيها ولا رقة تغني ولا جزع
٦٠٤	لينفع العلم قبل الموت بعالمه	قد سال قومُ بها الرُّجعى فما رجعوا
١٩١	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
	نهاية إقدام العقول عقل	وغاية سعي العالمين ضلال
	وأرواحنا في وحشة من جُسمنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
	ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
	فكم قد رأينا من رجال ودولة	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
٢٤٤	وكم من جبال قد علت شرفاتها	رجال، فزالوا والجبال جبال
	هم معشر حلوا النظام وخرقوا الـ	سياج فلا فرض لديهم ولا نفل
٧٧٢	مجانين إلا أن سر جنونهم	عزيز على أبوابه يسجد العقل
	شهدت بإذن الله أن محمداً	رسول الذي فوق السماوات من عل
	وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما	له عمل من ربّه متقبّل
٣٧٥	وأن الذي عادى اليهود ابن مريم	رسول أتى من عند ذي العرش مرسل
١٩٩	إن الكلام لفي الفؤاد وإنما	جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
٣٩٦	قد تخللت مسلك الروح مني	ولذا سمي الخليل خليلاً
١٨٤	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
	أيها المغتدي ليطلب علماً	كل علم عبد لعلم الرسول
	تطلب الفرع كي تصح أصلاً	كيف أغفلت علم أصل الأصول؟
١٨	لعمري لقد طفت المعاهد كلها	وسيرت طرفي بين تلك المعالم
٢٤٥	فلم أر إلا واضعاً كف حائر	على ذفن أو قارعاً سن نادم
٣٦١	من يهن يسهل الهوان عليه	ما لجرح بميت إيلام

٢٥٦	وَأَفْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ	وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا
١٢٢		وصاليات ككما يؤثفين
٤٨٥	فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيَّنَا	فَقَدِمَتْ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ
	وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ	شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ
	وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ	وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ
٣٦٧	مَلَائِكَةُ الْإِلَهِ مَسْؤُمِينَ	وَتَحْمَلُهُ مَلَائِكَةُ شِدَادٍ
	مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
٤٦١	لَوَجَدْتَنِي سَمَحًا بِذَلِكَ مَبِينَا	لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسْبِيَةٍ
٦٩	لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا	لَكِنْ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدِيٍّ
	وَقَدْ يورث الذُّلَّ إِدْمَانُهَا	رَأَيْتِ الذُّنُوبَ تَمِيتُ الْقُلُوبَ
	وَخَيْرَ لِنَفْسِكَ عَصِيَانُهَا	وَتَرَكِ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ
٢٣٥	وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرَهْبَانُهَا	وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ
	إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الْفَقْهَ فِي الدِّينِ	كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مُشْغَلَةٌ
١٨	وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسِوَا سَيِّئَاتِهِ	الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ: قَالَ حَدَّثَنَا
٣٥٣	وَالشَّقِيُّ الْجَهْلُ مَنْ لَمْ يَحَالِهْ	مَا قَضَى اللَّهُ كَاتِنٌ لَا مُحَالَةَ
	فَلَيْسَ يَنْسَى رَبُّنَا نَمْلَةً	أَقْنَعُ بِمَا تُرْزَقُ يَا ذَا الْفَتَى
٣٥٣	وَإِنْ تَوَلَّى مَدْبِرًا نَمَّ لَهُ	إِنْ أَقْبَلَ الدَّهْرَ فَقَمَّ قَائِمًا
٧٤٣	فُوقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ	مَقَامُ النَّبِوَّةِ فِي بَرَزَخٍ

\*\*\*

( ٤ )

## فهرس الأعلام

عبيد.	( أ )
ابن أبي شيبة = عبدالله بن محمد بن إبراهيم.	آدم عليه السلام: ٦٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٦ ، ٥٩٠ ، ٤١٨
ابن إسحاق = محمد بن إسحاق.	إبراهيم عليه السلام: ٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٤ ، ٤٦٧ ، ٥٩٠ ، ٦٤٤ ، ٧٦٥ ، ٧٩٤
ابن الأثير = المبارك بن محمد.	إبراهيم بن السري بن سهل.
ابن الأنباري = محمد بن عبدالكريم.	إبراهيم النخعي: ٦٩٥
ابن بطة = عبيدالله بن محمد بن محمد.	إبليس: ١٣٦ ، ١٨٦ ، ٢٦٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٦١ ، ٥٨٣ ، ٤٩٥
ابن جريج: عبدالملك بن عبدالعزيز.	ابن أبي حاتم = عبدالرحمن بن أبي حاتم.
ابن حبان = محمد بن حبان.	ابن أبي الحديد = عبدالحميد بن هبة الله.
ابن حزم: علي بن أحمد.	ابن أبي الدنيا = عبدالله بن محمد بن
ابن راهويه = إسحاق بن راهويه.	
ابن رشد (الحفيد) = محمد بن أحمد بن رشد.	
ابن سيرين = محمد بن سيرين.	
ابن سينا = الحسين بن عبدالله بن الحسن.	
ابن الصياد: ١٤٢	
ابن عبدالبر = يوسف بن عبدالله بن محمد.	
ابن عدي = عبدالله بن عدي بن عبيدالله.	
ابن عربي: محمد بن علي بن محمد	

### الطائي.

ابن العربي = محمد بن عبدالله بن محمد.

ابن عطية = عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن المحاربي.

ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد.

ابن قتيبة = عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.

ابن القيم = محمد بن أبي بكر بن أيوب.

ابن كثير = إسماعيل بن عمر بن كثير.

ابن كلاب = عبدالله بن سعيد كلاب.

ابن كيسان = محمد بن أحمد بن كيسان.

ابن مالك = محمد بن عبدالله بن مالك الطائي.

ابن المخرم = يزيد بن سفيان.

ابن مردويه = أحمد بن موسى.

ابن وهب = عبدالله بن وهب.

أبو إسماعيل الأنصاري = عبدالله بن محمد بن إسماعيل الأنصاري.

أبو أمانة الباهلي = صدي بن عجلان.

أبو أوفى = علقمة بن خالد بن الحارث.

أبو البركات = هبة الله بن ملكا.

أبو بكر الصديق = عبدالله بن عثمان.

أبو بكر بن أبي خيثمة = أحمد بن أبي خيثمة.

أبو بكر بن أبي الدنيا: عبدالله بن محمد بن عبيد.

أبو بكر أحمد بن سلمان النجاد: ٦٠٨

أبو بكر بن الطيب = محمد بن الطيب

### الباقلاني.

أبو بكرة = نفع بن الحارث.

أبو جعفر الهمداني = أحمد بن محمد بن الضحاك.

أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس بن المنذر.

أبو حاتم محمد بن حبان = محمد بن حبان البستي.

أبو حازم = سلمة بن دينار.

أبو حامد الغزالي = محمد بن محمد بن محمد.

أبو الحجاج المزي = يوسف بن عبدالرحمن.

أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل.

أبو الحسن الغنيري: ٢٦٤

أبو الحسن القابسي = علي بن محمد بن خلف.

أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب.

أبو الحسين الصالحي = ٤٦٠

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت.

أبو خليفة = حجاج بن عتاب العبدي البصري.

أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني.

أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود.

أبو الدرداء = عويمر بن عامر.



أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة.

أبو رزين = لقيط بن عامر بن صبرة بن  
عبدالله.

أبو الزبير = محمد بن مسلم بن تدرس  
المكي.

أبو الزناد = عبدالله بن ذكوان.

أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن  
سنان.

أبو سفيان = صخر بن حرب.

أبو سليمان الداراني = عبدالرحمن بن أحمد  
العنسي.

أبو شامة = عبدالرحمن بن إسماعيل.

أبو صالح = باذام.

أبو صالح = عبدالله بن صالح.

أبو طالب بن عبدالمطلب = عبد مناف بن  
عبدالمطلب.

أبو طالب المكي = محمد بن علي بن  
عطية.

أبو عبدالرحمن = عبدالله بن حبيب بن  
ربيعة الكوفي.

أبو عبدالرحمن السلمي = محمد بن  
الحسين بن موسى.

أبو عبيدة بن الجراح = عامر بن عبدالله.

أبو عثمان النيسابوري = إسماعيل بن  
عبدالرحمن.

أبو عثمان النهدي = عبدالرحمن بن  
مُل بن عمرو بن عدي بن وهب.

أبو عصام القسطلاني: ٣٢٣

أبو العلاء الهمداني = الحسن بن أحمد بن

الحسن العطار.

أبو علي الجوزجاني: ٧٤٧

أبو علي الروذباري = محمد بن أحمد بن  
القاسم.

أبو عمرو بن العلاء = زبان بن العلاء.

أبو عوانة الأسفراييني = الوضاح بن  
عبدالله.

أبو القاسم الساباذي: ٤٧٩

أبو القاسم القشيري = عبدالكريم بن  
هوازن.

أبو قتادة = الحارث بن ربيعي بن  
يلدمة بن خناس.

أبو لهب = عبدالعزيز بن عبدالمطلب.

أبو الليث السمرقندي: نصر بن  
محمد بن إبراهيم.

أبو مالك الأشعري: ٦١١ - ٧٦١

أبو مسعود = عقبة بن عمرو.

أبو مطيع البلخي = الحكم بن عبدالله.

أبو المعالي الجويني = عبدالملك بن  
عبدالله.

أبو معاوية = محمد بن خازم (الضرير).

أبو المعين النسفي = ميمون بن محمد.

أبو منصور بن حمشاذ = محمد بن  
عبدالرحمن بن حمشاذ.

أبو منصور الماتريدي = محمد بن  
محمد بن محمود.

أبو المهزم = يزيد بن سفيان.

أبو موسى الأشعري = عبدالله بن قيس.

أبو نصر الواثلي = عبيدالله بن سعيد بن  
حاتم.

أبو الهذيل العلاف = محمد بن الهذيل بن  
عبدالله بن مكحول العبدي .  
أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر .  
أبو الهياج الأسدي = حيان بن حصين .  
أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي .  
أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم  
الحميري .

أبي بن كعب : ٣٤٨  
أحمد بن أبي دؤاد الإيادي : ١٢١  
أحمد بن الحسين البيهقي : ١٥٣ ،  
٢٨٣ ، ٦١٢ ، ٤٨٢  
أحمد بن أبي خيثمة : ٧٣٢  
أحمد بن شعيب النسائي : ٤٨٠  
أحمد بن علي (أبو يعلى) : ٢٨٨ ، ٢٩٣  
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق : ٦٩٢  
أحمد بن محمد بن إبراهيم (الثعلبي) :  
٣٠٩

أحمد بن محمد بن حنبل (الإمام) : ٧ ،  
١٣١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٣٠٤ ،  
٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٣٦٥ ، ٣٨٦ ،  
٣٨٧ ، ٤٥٩ ، ٤٨٠ ، ٥٣٤ ،  
٥٥٩ ، ٥٧٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ،  
٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٢ ،  
٦٦٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٧٦١ ،  
٧٦٤ ، ٧٩٦

أحمد بن محمد (الخلال) .  
أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي :  
١٣ ، ٤٩ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ،  
١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٩٤  
أحمد بن محمد بن الضحاك : ٣٩٠

أحمد بن موسى بن مردويه : ٢٠٩  
الأخطل = غياث بن غوث .  
الأخفش = علي بن سليمان بن الفضل .  
إدريس عليه السلام : ٢٧٤  
أرسطو : ١٥٢  
أسامة بن زيد : ٣٩٧  
إسحاق بن إبراهيم : ٤٨٥  
أسلم مولى عمر : ٤٣٨  
إسحق بن إبراهيم : ٤٨٥  
إسحاق بن راهويه : ٨٥ ، ٤٥٩  
إسرافيل عليه السلام : ٢٤٨ ، ٤٠٨  
إسماعيل عليه السلام : ٣١٥ ، ٣٩٧  
إسماعيل بن حماد الجوهري : ٤٢٠  
إسماعيل بن عبدالرحمن السدي :  
٣٠٨ ، ٣٧٠  
إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني :  
٢٦٩ ، ٧٤٢  
إسماعيل بن عمر بن كثير : ٢٧٧ ،  
٤٨٠ ، ٦٠٣  
إسماعيل بن يحيى المزني : ٢١٢  
آسية امرأة فرعون : ٦١٩  
أشج عبدالقيس : ٦٥١  
الأشعث بن قيس : ٧٠٢  
الأصم : عقبة بن عبدالله .  
الأعرج = حميد الأعرج .  
أفلاطون : ١٥٢  
أم حبيبة رضي الله عنها = رملة بنت  
أبي سفيان .  
أم سلمة رضي الله عنها = هند بنت  
أبي أمية بن المغيرة .

امروؤ القيس: ١٨٤

الأمدي = علي بن أبي علي بن محمد.

الأموي = يحيى بن سعيد بن أبان.

أمية بن أبي الصلت: ٣٦٧

أنس بن عياض: ٢٢٩

أنس بن مالك: ٢١٠، ٢٢٩، ٢٧٨،

٢٧٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢،

٣٠٦، ٣١١، ٤٢٢، ٤٥٦،

٤٨٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢،

٥٧٦، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٦،

٦١٧، ٧٣٠، ٧٥٦

الأنصاري: ٤١٧

الأوزاعي = عبدالرحمن بن عمرو بن

محمد.

أوس بن حجر: ١٢٢

أيوب بن أبي تيممة السخيتاني: ٧٢٨

(ب)

بازام: ٢١٠

البخاري = محمد بن إسماعيل بن

إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة.

البراء بن عازب: ٥٧٣، ٥٨٢، ٦١٦

بريدة بن الحصيب: ٦٦٥

البزار = أحمد بن عمرو بن عبدالحالق.

بشر بن غياث المريسي: ١٧، ١٢٥،

١٨٠، ٣٨٧، ٣٩٣

بطليموس: ١٥٢

البغوي = الحسين بن مسعود.

بقراط: ١٥١، ٥٠٣

بقية بن الوليد: ٣٢٢

بلال بن رباح: ٥٦٦

بلعام بن باعوراء: ٧٤٧

بلقيس: ١٨١

بولص: ٧٣٩

البيهقي: أحمد بن الحسين.

(ت)

تاج الدين الفزاري = عبدالرحمن بن

إبراهيم بن ضياء.

الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة بن

موسى بن الضحاك.

(ث)

ثابت بن أسلم البناني: ٢٩١

الثعلبي = أحمد بن محمد بن إبراهيم.

ثوبان بن بجدد: ١٢٩، ١٥٧

(ج)

جابر بن سمرة: ٧٣٦

جابر بن عبدالله: ٥٨، ١٧٧، ٣١٨،

٣٤٦، ٣٧٦، ٣٨٦، ٤٤١،

٤٥٧، ٦١٩، ٦٧١، ٦٩٣،

٦٩٥، ٧٣٠، ٧٣٣،

جالينوس: ١٥١، ٥٠٣

جبريل عليه السلام: ١٨٣، ١٩٥،

٢٠٦، ٢٢٥، ٢٤٨، ٢٧٣،

٢٧٥، ٢٧٦، ٣٢٨، ٣٥٠،

٣٥٥، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٨،

٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٦٣،

٤٨٧، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤،

الحسن بن علي بن أبي طالب: ٧٢٢،  
٧٣٥

الحسن بن علي العسكري: ٧٣٦  
الحسن بن يسار البصري: ٢١٠، ٢٧١،  
٢٩٢، ٣٦٢، ٤٤٩، ٤٧٣، ٦٠٤،  
٦٩٧، ٦٩٨، ٧٨٧، ٧٩٢

الحسين بن عبدالله بن الحسن: ٧٩٨  
الحسين بن علي بن أبي طالب: ٢٠٩،  
٧٣٢، ٧٣٧  
الحسين بن مسعود (البغوي): ١١٤،  
٣٠٩، ٤٢٤، ٧٥٧

حطام المجاشعي.

حفصة أم المؤمنين: ٦٠٦، ٧١٦  
الحكم بن عبدالله بن سلمة: ٢٦٨،  
٣٨٧، ٤٨٠

حماد بن زيد: ٢٩٠، ٤٩٤، ٥٥٠

حماد بن سلمة: ٢٦٢، ٤٨٠

حمزة بن حبيب الزيات.

حميد الأعرج: ٧٨٣

حميد بن عبدالرحمن: ٧١٨  
الحميدي = عبدالله بن الزبير الحميدي.  
حيان بن حصين الأسدي: ٣٠

(خ)

خالد بن عبدالله القسري: ٣٩٥،  
٧٩٤

خالد بن الوليد: ٦٩١، ٦٩٢  
خديجة بنت خويلد رضي الله عنها:  
١٤٤، ١٤٥

٥٣٥، ٥٦٨، ٦١٨، ٦٨٧

جبير بن محمد: ٣٧٧

جبير بن مطعم: ٣٧٧، ٦٩٧

جرير بن عبدالله البجلي: ٢١٦

الجعد بن درهم: ٣٩٤، ٣٩٥، ٧٩٠،  
٧٩٥

جعفر بن محمد الصادق: ٧٣٥

جندب بن عبدالله البجلي: ٢٧٩

جندب بن جنادة: ٩٢، ٢٢٤، ٣٧١،  
٤٨٦، ٥٠٩، ٥٤٠، ٦٠٠

جهم بن صفوان: ٢٤، ١٠٥، ١٢١،

٣٩٢، ٣٩٥، ٤٦٠، ٤٦١

٤٦٢، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٣٩

٦٨٧، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧

الجوهري = إسماعيل بن حماد.

الجويني = عبدالملك بن عبدالله.

(ح)

حاطب بن أبي بلتعة: ٧٣٤

الحاكم النيسابوري = محمد بن عبدالله.

حباب بن المنذر: ٧٠٩

حجاج بن عتاب العبد البصري: ٢٩٢

الحجاج بن يوسف الثقفي: ٥٣١،

٥٣٢

حذيفة بن أسيد: ٧٥٥

حذيفة بن اليمان: ٢١١، ٣٥٧،

٤٢٩، ٥٣٦، ٥٤١، ٦٩٩

٧١٣، ٧٣٠

حسان بن ثابت: ١٤٠، ٣٧٥

الحسن بن أحمد بن الحسن العطار:

٣٤٥

الخسرو شاهي = عبدالحميد بن عيسى .  
الخضر عليه السلام : ٤١٦ ، ٦٣٥ ، ٧٧٤

الخلال : أحمد بن محمد بن هارون بن  
يزيد .

الخليل بن أحمد : ٥٠٣

خولة بنت ثعلبة : ٣٧٩

الخونجي = محمد بن ناماور بن  
عبد الملك .

( د )

الدارقطني = علي بن عمر .

الدارمي = عثمان بن سعيد الدارمي .

داود بن أبي هند : ٣٣٨

داود الجواربي : ٢٦١ ، ٧٨٧

الدجال : ٧٥٤ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨

دلف بن جحدر الشبلي : ٤٢٧

( ر )

الرازي = محمد بن عمر بن حسين .

الربيع بن سليمان : ٢١٢

ربيع بن أبي عبدالرحمن : ٦٦

رملة بنت أبي سفيان رضي الله عنها :

١٢٧ ، ١٢٩

الروح الأمين = جبريل عليه السلام .

( ز )

الزاهدي = مختار بن محمود الغزويني .

زبان بن العلاء : ١٧٧

الزبير بن العوام : ٧١٦ ، ٧١٧ ،

٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٨ ،

٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢

الزجاج : إبراهيم بن السري بن سهل .

الزنجشري = محمود بن عمر .

زكريا عليه السلام : ٥٦٣

الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب .

زهير بن حرب بن شداد : ٣١٨

زيد بن أرقم : ٧٣٧

زيد بن ثابت : ٥٨١ ، ٦٦١

زيد بن حارثة : ٣٩٧

زيد بن خالد : ٧٦١

زينب بنت جحش رضي الله عنها :

٣٧٨

( س )

سالم مولى أبي حذيفة : ٧٨٩

السدي : إسماعيل بن عبدالرحمن .

سراقة بن مالك بن جعشم : ٣١٨ ،

٣٤٦

سعد بن أبي وقاص : ٧١١ ، ٧٢٥ ،

٧٢٨

سعد بن عباد : ٦٦٧ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ،

٧٠٩

سعد بن مالك بن سنان : ٢١٦ ،

٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٩٦ ،

٥٤٢ ، ٦٢٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩١ ،

٦٩٧ ، ٧٣١ ، ٧٥٢

سعد بن معاذ : ٣٧٨

سعيد بن أبي صدقة : ٥٥١

سعيد بن أبي عروبة : ٥٧٦

سعيد بن جهان : ٧٠٤

سعيد بن زيد : ٧٢٨ ، ٧٣١ ، ٧٣٢

سعيد بن المسيب: ٧٩٤

سفيان بن عيينة: ٢٣٦، ٢٦٢، ٥٠٢

سفينة مولى رسول الله ﷺ: ٧٠٤

سقراط: ١٥٢

سلم بن أحوز: ٣٩٥، ٧٩٥

سلمة بن دينار: ٢٢٩، ٢٨٠

سليمان عليه السلام: ٤١٦، ٧٨٠

سليمان بن أحمد (الطبراني): ٢٨٨،

٣٤٤، ٤١٧

سليمان بن الأشعث: ٤٨٠

سليمان بن حرب: ٢٩٠

سليمان بن داود بن الجارود: ٢٦٢

سمرة بن جندب: ٧٠٣

السهروودي = عمر بن محمد بن

عبدالله.

سهل بن سعد: ٢٨٠، ٣١٨

سهل بن عبدالله التستري: ٢٦٤

سيويه = عمرو بن عثمان.

(ش)

الشبلي = دلف بن جحدر، أبوبكر

الشبلي البغدادي.

شريك بن عبدالله: ٢٦٢

شعبة بن الحجاج: ٢٦٢، ٤٨٠

شعيب عليه السلام: ٢١، ٣٣٥

شعيب بن عبدالله بن عمرو: ٣٣٨

الشهرستاني = محمد بن عبدالكريم.

الشيخ الطحاوي أحمد بن محمد =

أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي).

(ص)

صالح عليه السلام: ٢١، ٣٢، ٣٣٥

صخر بن حرب: ١٤٦، ١٥٠، ٦٩٢

صفية بنت أبي عبيد: ٧٥٩

صهيب بن سنان: ٢١٧

(ض)

الضحاك بن عبدالرحمن بن عرزب:

٣٠٨

الضحاك بن مزاحم: ١٦٨، ٦٩٧

(ط)

الطبراني = سليمان بن أحمد.

الطبري = محمد بن جرير الطبري.

الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة.

طلحة بن عبيدالله: ٧١٦، ٧١٧،

٧٢٣، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١،

٧٣٢

(ع)

عائشة رضي الله عنها: ٣١، ١٨٨،

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٥٢،

٢٧١، ٢٧٦، ٣٣٨، ٣٥٠،

٣٩٧، ٤٤٨، ٦٠٥، ٦١٦،

٦٢٩، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٩٣،

٦٩٩، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧٠٩،

٧١٥، ٧٢٠، ٧٢٨، ٧٥٩،

٧٦٢، ٧٧٧، ٧٨٨

عمارم = محمد بن الفضل السدوسي .  
عمار بن عبدالله بن الجراح : ٧٠٩ ،  
٧٢٨ ، ٧٣١ ، ٧٣٢

عبادة بن الصامت : ٣٤٤ ، ٦٦١  
العباس بن عبدالمطلب : ٣٦٥ ، ٧٠٧ ،  
٧١٤

عبد بن حميد : ٦٢٧  
عبدالجبار بن أحمد الهمداني : ٨٦  
عبدالحق بن غالب : ٣١٤  
عبدالحميد بن عيسى الخسروشاهي :  
٢٤٥

عبدالحميد بن هبة الله : ٢٤٦  
عبدالرحمن بن أحمد : ٧٥  
عبدالرحمن بن أبي بكر : ٧٠٠  
عبدالرحمن بن أبي حاتم : ٣٦٨ ،  
٣٨٧

عبدالرحمن بن إبراهيم بن ضياء : ٤١٣  
عبدالرحمن بن إسماعيل : ٣٦٢  
عبدالرحمن الحلي : ٦٠٩

عبدالرحمن بن صخر : ٢١٦ ، ٢٢٣ ،  
٢٨٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ،  
٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٧٦

٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ،  
٤٨٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٩ ، ٥٣٠ ،  
٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ،

٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٨ ، ٦٢٦ ،  
٦٢٨ ، ٦٧٧ ، ٧٠١ ، ٧١١ ،  
٧٣٢ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ،

٧٨٦ ، ٧٨٣ ، ٧٥٩

عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي : ٤٨٥

عبدالرحمن بن عمرو بن يحمّد : ٣٢٢ ،  
٤٥٩

عبدالرحمن بن عوف : ٦٩١ ، ٧١٣ ،  
٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ،  
٧٢٧ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠

عبدالرحمن بن مل بن عمرو : ٧٢٩  
عبدالسلام بن حرب : ٤٨٥  
عبدالعزى بن عبدالمطلب : ٦٥٣  
عبدالعزیز بن أبي حازم : ٧٩٧  
عبدالعزیز بن يحيى الكناني المكي :  
١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١

عبدالكريم بن هوازن القشيري : ٢٦٣  
عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل :  
٤١٧

عبدالله بن أحمد بن محمود : ٢٠٤  
عبدالله بن حبيب بن ربيعة الكوفي :  
٤٥٤

عبدالله بن ذكوان : ٧٨٣  
عبدالله بن رباح الأنصاري : ٧٨٤  
عبدالله بن رواحة : ٣٦٧  
عبدالله بن الزبير الحميدي : ١١٤ ،  
٥٠٠

عبدالله بن سبأ : ٧٣٨  
عبدالله بن سعيد بن كلاب : ١٠٣ ،  
١٧٣ ، ١٩٩ ، ٦٨٧

عبدالله بن سلام : ٤١٧  
عبدالله بن صالح .

عبدالله بن عثمان (أبو بكر) : ٢١١ ،  
٢١٩ ، ٣٩٧ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣ ،  
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٦٦٣ ، ٦٩٣

عبدالله بن محمد بن إسماعيل: ٣٦،  
٥٥، ٣٨٦، ٥٢٩

عبدالله بن محمد بن أبي شيبه: ٣٦٩،  
٣٧١

عبدالله بن محمد بن عبيد: ٦٠٤،  
٦٠٩

عبدالله بن مسعود: ١٢٧، ٢٢٣،  
٢٧٦، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٦٠

٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٨٢،  
٥٣٢، ٥٤٦، ٥٥٤، ٥٨٦

٦١١، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٩٦،  
٧٨٥، ٧٩٥

عبدالله بن مسلم بن قتيبة: ٥٦٣

عبدالله بن مغفل: ٦٩٧

عبدالله بن هارون الرشيد (المأمون):  
١٢١، ١٢٥، ١٨٠، ٣٩٦، ٧٩٦

عبدالله بن وهب: ٧١٢

عبدالله بن يزيد المقرئ: ٤٨٥

عبيدالله بن سعيد الوائلي: ٦٠٧

عبدالمملك بن عبدالعزيز: ٧٨٩

عبدالمملك بن عبدالله الجويني: ١٠٨،  
١٧٤، ٢٤٥، ٣٩٠

عبدمناف بن عبدالمطلب: ٤٦١

عبدالمملك بن مروان: ٧٣٦

عبد الوهاب بن أحمد بن عرب شاه.

عبيدالله بن محمد بن محمد: ٦٩٣، ٧٠٧

عثمان بن حنيف: ٧١٣

عثمان بن سعيد الدارمي: ١٠٧، ٢٢٤

عثمان بن عفان: ٢٠٨، ٢٩٣، ٤٢٩

٥٣٢، ٥٥٤، ٦٦٥، ٧٠٢، ٧٠٣

٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠

٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤

٧٠٦، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨

٧٠٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٧

٧٢٦، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٨

٧٣٩، ٧٥١، ٧٦٢، ٧٦٣

عبدالله بن عدي بن عبدالله: ٤٨٠

عبدالله بن العباس: ٧، ٢٩، ١٦٥

١٦٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٣

٢٥٤، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣٠٨

٣١٠، ٣٢٢، ٣٤٦، ٣٥٧

٣٥٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤

٣٧٩، ٤٢٤، ٤٦٩، ٥١٦

٥٤١، ٥٥٩، ٥٧٦، ٥٨٦

٦١٦، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦

٦٦٧، ٦٩٣، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤

عبدالله بن عمر بن الخطاب: ٢٠٩

٣٠٨، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٤٠

٥٠١، ٥٣٠، ٦١٥، ٦٧٦

٦٧٧، ٧٠٤، ٧١٥، ٧١٦

٧١٧، ٧٢٨، ٧٥٦، ٧٦٤، ٧٩٦

عبدالله بن عمرو بن العاص: ١٢٦

٣١٠، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٥

٤١٧، ٤٤٠، ٦٠٩، ٧٥٨

٧٨٤

عبدالله بن قيس: ٢١١، ٢١٧

٢٢٤، ٦٠٤

عبدالله بن المبارك: ٢٣٥، ٢٦٣

٥٠٢، ٦٠٤، ٧٩٥



٧٠٤ ، ٧١٢ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ،  
٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ،  
٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٩ ، ٧٦٤ ،  
٧٧٧ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨

عثمان بن مظعون : ٧٨٩

عدي بن حاتم : ٢١٧

عدي بن زيد .

العرياض بن سارية : ٥٤٥ ، ٧٢٦  
عرب شاه = عبد الوهاب بن أحمد .

عروة بن رُويم : ٤١٧

عطاء بن أبي رباح : ٢٢٣

العقيلي = محمد بن عمرو بن موسى بن  
حماد .

عقبة بن عبد الله الأصم : ٢١٢

عقبة بن عمرو : ٤٠٤

عكاشة بن محصن : ٢٨٩

عكرمة بن عبد الله (مولى ابن عباس) :

٣٧٩ ، ٥٥٩ ، ٧٨٥

العلاء بن الحجاج : ٣٢٢

علقمة بن خالد بن الحارث : ٣٩٩

علي بن أبي طالب : ٧ ، ٣٠ ، ١٦٢ ،

٢١٠ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٤٤٧ ،

٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧١١ ، ٧١٦ ،

٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ،

٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٨ ،

٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٤ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ،

٧٨٩ ، ٧٩٧ ، ٧٩٩

علي بن أبي علي بن محمد الأمدي : ٢٤٣

علي بن أحمد (ابن حزم) : ٣٠٧ ، ٥٧٩ ،

٥٨٣

علي بن أحمد الواحدي : ٣٠٩

عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة :

٢٥٦

علي بن إسماعيل (الأشعري) : ٧٠ ، ١٠٣ ،

١٧٣ ، ١٩٩ ، ٦٥٣

علي بن الحسين زين العابدي : ٧٣٥

علي بن سليمان بن الفضل .

علي بن عقيل بن محمد : ٦٧٨

علي بن عمر (الدارقطني) : ٤٨٠ ، ٥٣٠ ،

٥٣١

علي بن محمد بن خلف القابسي : ٢٨٢

علي بن محمد الهادي : ٧٣٦

علي بن موسى الرضى : ٧٣٥

عمار بن ياسر : ٥٩ ، ١٢٩ ، ٤٨٢

عمران بن حصين : ١١٢ ، ٦٣٤ ، ٦٩٤

عمر بن الخطاب : ١٣٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ،

٣١٠ ، ٣٥٧ ، ٣٧٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ،

٤٤٨ ، ٤٦٣ ، ٤٨٢ ، ٥٠١ ، ٥١٠ ،

٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،

٥٥١ ، ٦٢٨ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٩ ،

٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ،

٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ،

٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ،

٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣١ ،

٧٣٩ ، ٧٥١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧٧

عمر بن عبد العزيز : ٧٠٧ ، ٧٣٧

عمر بن محمد بن عبد الله .

عمر بن إسماعيل بن حماد.

عمرو بن شعيب: ٢٢٩، ٣٣٨، ٧٨٤

عمرو بن العاص: ٣٩٧، ٧٠٨، ٧٨٤

عمرو بن عبيد: ٣٢٣، ٣٩٦، ٧٩١

٧٩٢

عمرو بن عثمان: ٧٣، ٥٠٣

عمرو بن علي الفلاس: ٤٨٠

عمرو بن ميمون: ٧١٠

عمرو بن الهيثم: ٣٢٢

عوف بن مالك: ٥٤٢، ٥٥٥، ٧٥٤

عويمر بن عامر: ٤٨١، ٧٠٨

عياض بن موسى بن عياض: ٢٢٢،

٢٢٤، ٢٢٩، ٧٦١

عيسى عليه السلام: ٥٣، ١٣٩، ٢٠٠،

٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١،

٢٩٤، ٢٩١، ٤٢١، ٤٢٤، ٥٩٠، ٦٩٦،

٧٥٦، ٧٧٤، ٧٩١

(غ)

الغزالي: محمد بن محمد بن محمد.

غياث بن غوث: ١٩٩

(ف)

فارس بن مردويه: ٤٨٠

فاطمة بنت النبي ﷺ.

الفراء: يحيى بن زياد.

فرعون: ٢٦، ١٥١، ١٥٢، ١٨٣،

١٨٦، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٦٠، ٥٨٢،

٥٨٩، ٥٩٠، ٦١٩، ٧٤٣

(ق)

القاسم بن عبدالرحمن بن أبي بكر: ٤٨٥

قتادة بن دعامة السدوسي: ٤١، ٤٢٤،

٥٧٦، ٧٩٢

قدامة بن مطعون: ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨

القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر.

القفال: محمد بن علي بن إسماعيل

الشاشي.

قيس بن أبي حازم: ٧٢٩

قيس بن عمرو بن مالك.

قيصر: ١٧٠

(ك)

كسرى: ١٧٠

كعب الأحبار: ٥٨٣

كعب بن مالك: ٥٨٧، ٦١٧

(ل)

اللالكائي: هبة الله بن الحسن بن منصور.

ليبد بن الأعصم: ٧٩٥

ليبد بن ربيعة: ١٩١

لقيط بن عامر بن صبرة: ٣٧٤

لوط عليه السلام: ٣٣٥، ٣٩٩

ليث بن سعد: ٤٦٩، ٦١٠، ٧٦٩

(م)

المأمون (الخليفة): عبدالله بن هارون.

مالك بن أنس: ٨٦، ٩٦، ٢٣٦، ٣٧٢،

٣٨٧، ٤٥٩، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦،

٦٦٤، ٦٧٥، ٦٨٥، ٧٦٤، ٧٧٧

مالك خازن النار (عليه السلام).

مالك بن دينار: ٥٤٣

المبارك بن محمد (ابن الأثير): ١١٤

مجاهد بن جبر: ١٦٨ ، ٢٥٥ ، ٣٠٨ ،

٤٦٩

محمد بن أبي بكر بن أيوب: ٢٧٢ ، ٦٠٣

محمد بن أبي الفضل المرسى: ٧٣

محمد بن أحمد بن أبي بكر (القرطبي):

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،

٣٤١ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٤

محمد بن أحمد بن رشد: ٢٤٣

محمد بن أحمد بن القاسم: ٤٥٦

محمد بن أحمد بن كيسان: ٤٥

محمد بن إدريس الرازي: ٣٠٤ ، ٣٠٥ ،

٤٨٠

محمد بن إدريس الشافعي: ١٧ ، ٧٧ ،

٨٦ ، ١٢٥ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ،

٢٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٨٧ ، ٤٥٩ ،

٥٠٠ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٦٦٤ ، ٧٦٤ ،

٧٦٩

محمد بن إسحاق: ٢٧٠

محمد بن إسماعيل البخاري: ٥٩ ،

١١٢ ، ١١٩ ، ٤٨٠ ، ٥٠٠

محمد بن جبير: ٣٧٧

محمد بن جرير الطبري: ٤١ ، ١٦٨ ،

٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٥٣ ، ٢٨٧ ،

٣٠٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٤٣٠ ،

محمد بن حبان البستي: ٤٨٠

محمد بن الحسن: ٧٣٦

محمد بن الحسن الشيباني: ١٣ ، ٢٠٦ ،

٢٥٦ ، ٢٩٧ ، ٦٦٤ ، ٦٧٥

محمد بن الحسن العسكري: ٥٥٦

محمد بن الحسين بن موسى الأزدي

المسلمي: ٢٦٤

محمد ابن الحنفية: ٧١٠

محمد بن خازم: ٣٣٨

محمد بن خزيمه: ٤٢٢

محمد بن الزبير الحنظلي: ٧٠٧

محمد بن سيرين: ٥٥١

محمد بن هشاب الزهري: ٢٣١ ، ٧٧٦

محمد بن طاهر المقدسي: ٣٩٠

محمد بن الطيب الباقلائي: ٧٣٩

محمد بن عبدالرحمن بن حمشاذ: ٢٦٩

محمد بن عبدالكريم الشهرستاني: ٢٤٤

محمد بن عبدالله بن جحش: ٥٨٥

محمد بن عبدالله الإشبيلي: ٣٤٢

محمد بن عبدالله بن مالك: ١٧١ ، ٢١٤

محمد بن عبدالله النيسابوري: ٩ ، ١٢٩ ،

٢١٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣٦٩ ، ٤٤١ ،

٥٧٦ ، ٦٦١

محمد بن عبيد المكي: ٣٢٢

محمد بن علي الباقر: ٧٣٥

محمد بن علي الجواد: ٧٣٥

محمد بن علي بن الطيب: ٦٤٤

محمد بن علي بن عطية: ٤٠٥

محمد بن علي بن محمد الطائي: ١٧٩ ،

٦٢٤ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤

محمد بن عمر بن حسين الرازي: ١٧٣ ،

٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٣٠٩ ، ٦٤٣

المسور بن مخزومة: ٧١٨  
المسيح عليه السلام: عيسى عليه  
السلام.

مطرف بن عبدالله الشخير: ٦٨١  
معاذ بن جبل: ٢٠٢، ٢٩٤، ٣٩٧،  
٤٨٢، ٧٧٦

معاوية بن أبي سفيان: ٣٧١، ٣٤٠،  
٣٥٠، ٦٩٢، ٧٢٢، ٧٢٣

معاوية بن صالح: ٥٣٠  
معبد بن هلال العتري: ٢٩٠  
المعتصم: محمد بن هارون الرشيد.

معلّى بن منصور الرازي: ٧٤٥

المغيرة بن شعبة: ٧١٤

مقاتل بن حيان: ١٦٨

المقداد بن الأسود: ٧٨٩

مقوقس: ١٧٠

مكحول بن شهراب: ٥٢٩، ٥٣٠

الملائي: عبدالسلام بن حرب النهدي.

منصور بن عبدالله: ٢٦٤

منكر ونكير: ٥٨١

موسى عليه السلام: ٢٦، ٥٣، ٨٢،

١٣٥، ١٣٦، ١٥١، ١٥٩،

١٦٢، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧،

١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨،

٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٤،

٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٣،

٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٤،

٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦،

٣٩٨، ٤١٦، ٤٢٤، ٤٦٧،

٥٩٠، ٥٩١، ٦٠٣، ٦٣٥،

محمد بن عمرو العقيلي: ٤٨٠

محمد بن عيسى الترمذي: ٧٦

محمد بن الفضل: ٤٧٩

محمد بن الفضل السدوسي: ٥٥٠

محمد بن الفضل بن العابد: ٤٨٠

محمد بن محمد بن محمد الغزالي:

٢٣٦، ٢٤٣، ٢٨٢

محمد بن محمد بن محمود الماتريدي:

١٧٤، ١٨٧، ٣٠٤، ٤٦٠، ٤٦٢

محمد بن مسلم بن تدرس: ٣١٨،

٦١٩

محمد بن مسلم بن شهاب: ٥٨٤

محمد بن تامور الخونجي: ٢٤٦

محمد بن نصر المروزي: ٤٨٥، ٥٦٣

محمد بن هارون الرشيد: ٧٩٦

محمد بن الهذيل العلاف: ١٠٥،

٦٢١، ٧٩٢

محمد بن حسن الوراق: ٤٥٨.

محمود بن عمر الزمخشري: ٨٦،

٣٠٩، ٤٩٧

مختار بن محمود الغزيفي: ٦٧٣

المزني: إسماعيل بن يحيى بن

إسماعيل بن عمرو بن إسحاق

المزني.

مسروق بن الأجدع: ٢٢٢، ٦٦٠

المسعودي: عبدالرحمن بن عبدالله بن

عتبة.

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري

النيسابوري: ٩٢

سلم بن أحوز: ٧٩٥

(هـ)

هارون عليه السلام: ٧٢٥ ، ٢٧٤ ، ٧٢٥  
هارون بن محمد بن منصور: ٥٣٥ ،  
٧٩٢

هبة الله بن الحسن: ٣٢٢  
هبة الله بن ملكا: ١٧٣  
هبة الله = عبد الوهاب بن أحمد بن عرب  
شاه.

هرقل ملك الروم: ١٤٦  
هند بنت أبي أمية رضي الله عنها:  
٣٧٣ ، ٦٨٥

هود عليه السلام: ٢١ ، ٥٠ ، ٣٣٥

(و)

وائل بن الأسقع: ١٥٨  
الواحدي = علي بن أحمد بن محمد  
واصل بن عطاء: ٧٩١ ، ٧٩٢

ورقة بن نوفل: ١٤٦  
الوضاح بن عبد الله: ٢٦٢  
وكيع بن الجراح: ٦٩٤  
الوليد بن عقبة بن أبي معيط: ٥٣٢  
وهب بن منبه: ١٣٧

(ي)

يأجوج وماجوج: ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨  
يحيى بن زكريا عليه السلام: ٢٧٣  
يحيى بن زياد: ٤٢٠  
يحيى بن سعيد بن أبان: ٣٧٨

٦٩٦ ، ٧٢٥ ، ٧٧٤ ، ٧٩٤

موسى بن جعفر الكاظم: ٧٣٥  
ميكائيل: ٢٤٨ ، ٤٠٨ ، ٤٦٣  
ميمون بن محمد النسفي: ٤٦٢ ، ٤٧٧

(ن)

النجاشي: ١٤٥ ، ١٧٠ ، ٤٦٦  
النسائي = أحمد بن شعيب بن علي بن  
بحر.

النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود.  
نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي:  
٤٧٩ ، ٤٨٠

نصير بن يحيى البلخي: ٢٥٦  
النعمان بن أبي عياش: ٢٨٠  
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة): ٥ ،  
١٣ ، ٣٥ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٨٦ ،  
١٩٠ ، ٢٠٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ،  
٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧ ، ٤١١ ،  
٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ،  
٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ،  
٤٩٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٧ ،  
٦٧٥ ، ٦٩٧ ، ٧٢٧ ، ٧٤٥ ، ٧٤٤ ،  
٧٩٦

نعيم بن حماد الخزاعي: ٨٥ ، ١١٩  
نفيح بن الحارث: ٧٠٠  
نوح عليه السلام: ٥٣ ، ١٣٦ ، ١٥١ ،  
١٥٢ ، ٢١٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ،  
٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣٣٥ ، ٣٩٩ ،  
٤٢٤ ، ٥٩٠ ، ٧٣١ ، ٧٤٦

يعلي بن أمية: ٦٠٨  
يوسف عليه السلام: ٢٧٣، ٣١٥،  
٤١٤، ٤١٨، ٤٧١  
يوسف بن أسباط: ٧٩٥  
يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف: ٦٠٣  
يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر:  
٢٧٢، ٣١٩، ٣٤١، ٣٦٨  
٥٨١، ٥٨٤  
يونس عليه السلام: ١٦١، ١٦٢  
يونس بن عبدالأعلى الصدي: ٧٦٩

يحيى بن عيسى: ٤٨  
يحيى بن معين: ٤٨٠  
يزيد بن أبي سفيان: ٦٩٢  
يزيد بن سفيان: ٤٨٠  
يزيد بن معاوية: ٧٣٦  
يعقوب عليه السلام: ٣١٥، ٤١٤،  
٦٥٨  
يعقوب بن إبراهيم الحميري: ١٣،  
١٧، ٢٠٦، ٢٤٧، ٢٩٧، ٤٣٥،  
٥٣٦، ٥٣٥

\* \* \*

( ٥ )

## فهرس الملل والنحل

٧٩٩ ، ٧٩٦ ، ٧٩٥ ، ٧٩٢ ، ٧٩١	الاتحادية: ٨٨ ، ١٧٩ ، ٦٢٥ ، ٧٤٥
الحرورية: ٧٣٩	٨٠١
الحلولية: ٨٨	الأشعرية: ٦٩٧ ، ٤١٠
الحنبلية: ٥٣٥	الإمامية: ٦٩٩
الحنفية: ١٨٩ ، ٥٣٥	أهل السنة: ٧١ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٥
الخوارج: ٥٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦	٨٦ ، ١١٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢١٠
٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤	٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ ، ٣١٩
٤٣٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨	٣٢١ ، ٣٣٤ ، ٣٦٢ ، ٤٠٤
٥٢٤ ، ٦٢٤ ، ٧٢٣ ، ٧٣٩	٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤
٧٩٩ ، ٧٩٧	٤٦٣ ، ٥٠٠ ، ٥٠٧ ، ٥٦٣
الرافضة (الروافض): ٨٦ ، ١٣٢	٦١٤ ، ٦١٨ ، ٦٢٦ ، ٦٣٣
٢٠٩ ، ٤٠٤ ، ٤٩٨ ، ٥٥١	٦٣٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٣ ، ٦٦٢
٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٦٨٩ ، ٦٩٧	٦٦٣ ، ٦٨٥ ، ٦٩٧ ، ٦٩٩
٧٣٤ ، ٧٣٥	٧٢٧ ، ٧٣٣ ، ٧٧٥ ، ٧٧٩
الزنادقة: ٧٤٥	الباطنية: ٧٤٠
السمنية: ٧٩٥	الثنوية: ٢٧ ، ٣٨
الشافعية: ٨٦ ، ٥٣٥	الجبرية: ٧٩ ، ١١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٤
الشيعة: ١٠٣ ، ٤١٠ ، ٤٣٨ ، ٦٩٧	٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٥٩
٧٩٩ ، ٧٣٩	٦٦١ ، ٧٩١ ، ٧٩٧
الصابئون: ٣٥٨ ، ٣٩٦	الجهمية: ٤٨ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤
الصابئة الفلاسفة: ١٧٣ ، ٧٩٥	١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٨ ، ٢٦٥
الصوفية (المتصوفة): ٣٧ ، ٥٥	٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨

المرجئة: ٣٥٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٤

٧٩٧، ٧٩٩

المشبهة: ٦٤، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٢٦١

٦٤٠، ٧٩١

المعتزلة: ٤٨، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٨

٨٦، ١٠٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٨

١٣٧، ١٣٨، ١٧٣، ١٧٤

١٧٥، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧

١٩٥، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٧

٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٥

٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٦، ٢٨٨

٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣٢١

٣٥٣، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٠٣

٤١٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٢

٤٤٤، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٨

٤٩٨، ٥٢٤، ٦١٥، ٦٢١

٦٢٤، ٦٣٣، ٦٣٩، ٦٤٣

٦٤٤، ٦٥٩، ٦٩٩، ٧٥٢

٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٥، ٨٠١

المعطلة: ٤٨، ٧١، ٨٥، ١١٨، ٤٩٨

النفاء المعطلة: ٦٤، ٨٨، ٢٦٤، ٣٧٢

النواصب: ٦٨٩

اليهود: ٢٠٨، ٤٣٣، ٦٢٤، ٦٤٩

٦٩٦، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠١

٦٧٨، ٧٤٢، ٨٠١

الفلاسفة (المتفلسفة): ٧٦، ٨٦، ٨٧

١٧٣، ٢٤٤، ٣٥٨، ٤٠٢، ٥٨٩

٦٧٨

القدرية: ٣٨، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ١١٠

١٣٢، ١٣٦، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٤

٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٤٣٨، ٤٦٠

٥١٦، ٦١٥، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧

٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥٩، ٦٦٢

٧٩١، ٧٩٧، ٧٩٩

القرامطة: ٨٦

النصارى: ٥٦، ٥٧، ٨٨، ١٧٠

٢٠٠، ٢٠٨، ٢٩٣، ٤٣٣

٦٤٩، ٦٩٦، ٧٣٩، ٧٩١

٨٠١، ٨٠٢

الكرامية: ١٧٣، ٤٦٠، ٤٦٢

الكلابية: ١٩٩، ٤٩٥

المالكية: ٨٦، ٥٣٥

المانوية: ٢٧

المجسمة.

المجوس: ٢٧، ٦٤٠، ٧٩٧

\*\*\*



( ٦ )

## فهرس الأماكن

سامراء : ٥٥٦	بئر برهوت : ٥٨٣
سقيفة بني ساعدة .	بئر زمزم : ٥٨٣
السنح : ٧٠٧ ، ٧٠٨	برهوت : ٥٨٣
الشام : ١٤٦ ، ٧٢٣	البصرة : ٢٩١
صفين : ٢٠٨ ، ٧٢٣	بصرى : ٢٨٥
طرسوس : ٧٩٦	بغداد : ٧٩٦
العراق : ٢٤٦ ، ٣٩٥ ، ٧١٣ ، ٧٢٢	بقيع الغرقد .
عرفات : ٦٧٢	البيت الحرام : ٢٩٧
فرقيسياء : ٧٣٩	بيت لحم : ٢٧٣
الكعبة المشرفة : ٤١٤ ، ٤٢٦ ، ٥٠٢ ، ٧٧٤	بيت المقدس : ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٤٤٨
الكوفة : ٧٣٩	تبوك : ٥٣٦
ماء خم : ٧٣٧	الجابية : ٥٨٣
المدينة المنورة : ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧٢٣ ، ٧٣٧	الحديبية : ٧٧٤ ، ٧٦١ ، ٦٩٢
مسجد قباء : ٥٠١	حراء : ٧٣٢
المسجد الأقصى : ٢٧٣	حران : ٧٩٥
مكة المكرمة : ٢٧٢ ، ٢٨٥ ، ٦٩٢ ، ٧٣٧ ، ٧٢٠	الحرة : ٢٠٩
نيسابور : ٢٤٥	حضر موت : ٥٨٣
واسط : ٣٩٥	خراسان : ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦
الهند : ٢٩	خيبر : ٧٢٣
	دمشق : ٥٨٣

( ٧ )  
فهرس الكتب

٢٠١	١٩٩	١٧٨	١٦٩	إحياء علوم الدين : ٢٣٦
٢٣١	٢٢١	٢١٧	٢١٦	الاختيار : ٦٧٣
٢٧٥	٢٥٤	٢٤٤	٢٣٤	الإرشاد : ١٠٨
٢٨٣	٢٨٠	٢٧٩	٢٧٨	الإشارة في البشارة : ٤١٣
٢٩٤	٢٩٠	٢٨٩	٢٨٥	الإنجيل : ١٩٠ ، ٢٠٨ ، ٤٢٤
٣١١	٣٠٧	٣٠١	٣٠٠	البداية والنهاية : ٢٧٨
٣٣٩	٣٢٥	٣١٩	٣١٨	تبصرة الأدلة : ٤٦٢
٣٧٦	٣٦٦	٣٦٤	٣٥٠	التبصرة : ٢٥٦
٤٣٨	٤٢٢	٤٠٤	٣٧٨	التذكرة : ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٦٠٨ ، ٣٠٩
٤٥٥	٤٤٣	٤٤٠	٤٣٩	٦١٤
٥٠٩	٤٨٦	٤٨٢	٤٧٣	تفسير أبي الليث السمرقندي : ٤٧٩
٥٣٢	٥٣١	٥٣٠	٥٢٠	تفسير الطبري : ٤١ ، ١٦٨ ، ٢١٠
٥٤٠	٥٣٩	٥٣٨	٥٣٥	٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٥٣ ، ٢٨٧
٥٩٨	٥٧٦	٥٦١	٥٤٧	٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٧٠ ، ٤٣٠
٦١١	٦١٠	٦٠١	٥٩٩	تفسير ابن حميد : ٦٢٨
٦١٦	٦١٥	٦١٤	٦١٣	التمهيد : ٣٢٠
٦٩٤	٦٨٨	٦٦٧	٦٦٦	تهافت التهافت : ٢٤٣
٧٠٨	٧٠٢	٧٠١	٦٩٩	التوحيد : ٤٢٢
٧٢١	٧١٢	٧١١	٧٠٩	التوراة : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٨ ، ٤٢٤
٧٣٠	٧٢٩	٧٢٨	٧٢٥	الجامع الصحيح ( البخاري ) : ٢٩
٧٥٦	٧٥٥	٧٣٨	٧٣٦	٣٠ ، ٣١ ، ٥٩ ، ١١٢ ، ١٣٠
	٧٦٠	٧٥٩	٧٥٨	١٤١ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠

٧٨٤ ، ٧٨٣ ، ٧٧٦ ، ٧٦١

٨٠٠ ، ٧٩٧ ، ٧٨٩ ، ٧٨٨ ، ٧٨٦

الحوادث والبدع : ٣٦٢

الحيدة : ١٢٥ ، ١٨١

الرسالة للقشيري : ٢٦٤

ري الظمان : ٧٣

الزبور : ١٩٠ ، ٤٢٤

سنن ابن ماجه : ١٧٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠

٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٥٣٧ ، ٥٧٦

٦١٠ ، ٦٧٧ ، ٧٣١ ، ٧٥٥

سنن أبي داود : ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨

٣٧٧ ، ٤٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٧٦

٥٨٦ ، ٦٣٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٧١

٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٣١ ، ٧٥٥

٧٩٧

سنن البيهقي : ٢٨٨ ، ٦٠٥

سنن الترمذي : ٩ ، ١٥٨ ، ١٦٥

٢٣٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٤٠

٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥

٤٤٨ ، ٤٧٦ ، ٥٤٥ ، ٦٠٤

٦١٠ ، ٦١٩ ، ٦٧١ ، ٦٩٩ ، ٧٢٦

٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٥٢

سنن الدارقطني : ٥٣٠ ، ٥٣١

سنن النسائي : ٥٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

٥٧٦ ، ٦٣٠ ، ٦٦٥

السنن : ٢٠٢ ، ٢١٥ ، ٣٥٦ ، ٥١٠

٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٦١٧ ، ٦١٨

٦٩٩ ، ٧٢٦ ، ٧٦٣ ، ٧٨٤ ، ٧٩٧

٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٨٣ ، ٧٨٦

٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨

٨٠٠

الجامع الصحيح (مسلم) : ٣٠ ، ٣١

٩٢ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠

١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧

١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١١

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٤

٢٣٤ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩

٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠

٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣١٩

٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠

٣٥٦ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨

٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢

٤٢٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١

٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣

٤٧٦ ، ٤٨٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨

٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ ، ٥٥٥

٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٧٦ ، ٥٨٦

٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٦ ، ٦١١

٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٨

٦٣٠ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨

٦٩١ ، ٦٩٣ ، ٧٩٤ ، ٦٩٥

٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩

٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢٠ ، ٧٢٤

٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠

٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٥٦

٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠

شرح التأويلات: ٣١٤

شرح معاني الآثار: ١٦٠

الشفاء: ٢٢٢

صحيح أبي عوانة الإسفرائيني: ٥٧٦

صحيح ابن حبان: ٣٠٥، ٥٧٦

٥٧٧

صحيح الحاكم «المستدرک»: ٩

١٢٩، ٢١٢، ٣٠٤، ٣١٠

٣٦٩، ٤٤١، ٥٧٦، ٦٦١

الصحاح: ٨٤، ٤٢٠

صفة العرش: ٣٦٩

العمد: ٢٣٩

عوارف المعارف: ٧٤٧

الفاروق: ٣٨٦، ٥٢٩

الفتاوى الظهيرية: ١٨

فصوص الحكم: ٧٤٤

اللققه الأكبر: ٥، ٨٥، ١٨٦، ١٩١

٢٦٤

القنية لتتميم الغنية: ٦٧٣

كتاب السنة: ٤١٧

كشف علم الآخرة: ٢٨٢

مآل الفتاوى: ٤١١

مسند أبي يعلى: ٢٨٨، ٢٩٢

مسند الإمام أحمد: ٢٧٩، ٢٨٥

٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٤

٣٠٦، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٦٥

٣٨٦، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٨٧

٥٥٩، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٨٥

٥٨٦، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١١

٦١٢، ٦١٨، ٦٧١، ٧٣٢

٧٥٦، ٧٥٩، ٧٦١

المطالب العالية: ١٧٣

المعتبر: ١٧٣

المغني: ٢٣٩

معجم الطبراني: ٢٨٨، ٣٤٣، ٤١٧

٤٥٠، ٧٥٥

المغازي للأموي: ٣٧٨

المنار: ٢٠٤

منازل السائرين: ٣٦، ٤٥٧

المنتخب: ٧٣

الموطأ: ٥٨٧، ٦١٧

\*\*\*

## فهرس الموضوعات

( ١ )

٥	علم أصول الدين أشرف العلوم
٦	أعرف الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه
٧	وجوب الإيمان المجمل على كل أحد
٨	عامة من ضلَّ في باب العقائد إنما لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول
١٣	التعريف بأبي جعفر الطحاوي
	عموم دعوته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة ووجوب طاعته، وأن النبوة
١٤	ختمت به
١٥	ما جاء به الرسول يدخل فيه كل حق، وهو كافٍ كامل
١٧	نقول عن السلف في ذم علم الكلام
٢٠	كراهة السلف التكلم بالفاظ لاشتمالها على حق وباطل
٢١	التوحيد هو أول دعوة الرسل
٢٣	أول واجب على المكلف هو الشهادتان
٢٤	أنواع التوحيد ومعانيه
٢٤	توحيد الصفات
٢٥	توحيد الربوبية
٢٨	توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية
٣٤	الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول
٣٦	القرآن مملوء بالآيات التي تُقرر توحيد الألوهية
٣٨	الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية

- ٣٨ استحالة وجود شريك له سبحانه
- ٤١ توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس
- ٤٢ التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد
- ٤٢ مُعْظَمُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد
- ٤٤ معنى الشهادة ومراتبها
- ٤٩ ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تدلُّ على صدقه
- ٥١ الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته
- ٥٣ أكمل الناس توحيداً الأنبياء والمرسلون
- ٥٦ ذم الغلو في الدين
- ٥٧ معنى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾
- ٦٠ إثبات الصفات لله لا يستلزم التشبيه والتجسيم
- ٦٢ انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق
- المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان
- ٦٣ مختص لا اشتراك فيه
- ٦٤ توقف فهم المعاني المُعَبَّرَ عنها باللفظ على معرفة عينها
- ٦٦ ما يُخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان
- ٦٨ كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه
- ٦٩ منهج السلف الإثبات المفصل والنفي المجمل
- ٧٠ التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية سبيلُ أهل السنة
- ٧٢ كلمة التوحيد لا إله إلا الله
- ٧٣ تقدير الخبر في «لا إله إلا الله»
- ٧٥ صفتا القدم والبقاء
- ٧٦ الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذكر في القرآن
- ٧٧ إدخال المتكلمين: «القديم» في أسمائه تعالى، وليس هو من أسمائه الحسنی
- ٧٨ كُلُّ ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه
- ٧٩ الفرق بين الإرادة والمحبة

٧٩	أنواع الإرادة
٨١	هل الأمر مستلزم للإرادة
٨٤	معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته، وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته
٨٤	تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته
٨٦	علامة الجهمية
٨٧	مقالة أهل السنة في نفي التشبيه
٨٧	يُستعمل في حق الله قياس الأولى
٨٩	صفتا الحياة والقيومية
٩١	مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم
٩٢	صفتا الخلق والرزق
٩٣	الإمامة والبعث
٩٦	اتصاف الرب تعالى بصفات الكمال أزلاً وأبداً
٩٧	حكم الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنة
٩٩	لا يتصور انفصال الصفات عن الذات بوجه من الوجوه
١٠٢	هل الاسم عين المسمى أو غيره؟
١٠٣	دعوى الجهمية امتناع حوادث لا أول لها
١٠٥	أقوال أهل النظر في إمكانية دوام نوع الحوادث
١٠٩	صفتا الخالق والباري
١١٠	المعاني المستنبطة من قوله تعالى : (فعال لما يريد)
١١٢	اختلاف العلماء في أول هذا العالم ما هو؟
١١٧	متعلقات القدرة، والرد على المعتزلة
١١٨	المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج
١١٩	المثل الأعلى المتضمن إثبات الكمال هو الله وحده
١٢٠	اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى
١٢١	بيان وجوه إعراب : «كمثله»
١٢٤	خلقه سبحانه للخلق : وهو عالم بهم

- ١٢٧ آجالُ الخلائق مقدرة وأسبابها مختلفة
- ١٢٩ الدعاء المشروع وآثاره
- ١٣١ تأويل قوله تعالى : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾
- ١٣٢ شمول علمه سبحانه وتعالى
- ١٣٣ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
- ١٣٥ حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه
- ١٣٧ مسألة الهدى والضلال
- ١٣٩ كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى
- ١٤٠ دلائل نبوة الأنبياء كثيرة متنوعة
- ١٤٣ قد يقرن بخبر الواحد من القرائن ما يَحْصُلُ معه العلم الضروري
- ١٤٤ يُعْلَمُ صدقُ المخبر بما يقرن به من القرائن
- ١٥٣ إنكارُ رسالته صلى الله عليه وسلم طَعْنٌ في الثرب تبارك وتعالى
- ١٥٥ الفرقُ بين النبي والرسول
- ١٥٦ ختمُ النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم
- ١٥٨ جوازُ التفضيل بين الأنبياء إلا إذا كان على وجه الحمية
- ١٦٤ ثبوت الخُلة لنبينا صلى الله عليه وسلم
- ١٦٥ مراتب المحبة
- ١٦٧ كُلُّ مَنْ ادعى النبوة بعده صلى الله عليه وسلم كاذب
- ١٦٧ عموم بعثته صلى الله عليه وسلم للإنس والجن
- ١٧٠ اختلاف أهل العربية في اعراب : «كافة»
- ١٧٢ افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال
- ١٧٥ مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الكلام
- ١٧٧ ثبوت تكليم الله لأهل الجنة وغيرهم
- ١٧٨ كلامُ الله صفة له وليس بمخلوق
- ١٨٠ دحضُ حُجج المريسي في خلق القرآن
- ١٨١ المرادُ من قوله تعالى : (خالق كل شيء)
- ١٨٢ فسادُ استدلال مَنْ يقولُ بخلق القرآن
- ١٨٥ اتفاقُ أهل السنة والجماعة على أن كلامَ الله غيرُ مخلوق
- ١٩٠ كلامُ الله محفوظٌ في الصدور، مقروء بالأسنة، مكتوب في المصاحف



- ١٩٥ عجزُ العقلِ عن إدراكِ كيفيةِ تكلمه سبحانه بالقرآن
- ١٩٧ الردُّ على من يقول بالكلام النفسي
- ١٩٨ مذاهب الناس في مُسمَّى الكلام والقول
- ٢٠٤ كُفر من أنكر أن القرآن كلامُ الله
- ٢٠٥ إعجازُ القرآن من جهة اللفظ والمعنى
- ٢٠٦ صفاتُ الله ليست كصفاتِ البشر
- ٢٠٧ ثبوتُ رؤية أهل الجنة ربِّهم بغير إحاطة
- ٢٠٨ جنائهُ التأويل الفاسد على الدين وأهله
- ٢٠٩ معاني النظر تختلفُ بحسب استعمالاته
- ٢١٢ الرد على المعتزلة في نفي الرؤية
- ٢١٥ الإدراك قدرٌ زائد على الرؤية
- ٢١٥ تواترُ أحاديث الرؤية
- ٢١٨ أصولُ الدين لا تُعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله
- ٢٢٠ عجزُ الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا
- ٢٢٢ الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى أحدٌ في الدنيا بعينه
- ٢٢٥ تأويلُ المعتزلة تحريفٌ لكلام الله ورسوله
- ٢٢٦ برق التي يُعرَف بها مرادُ المتكلم
- ٢٢٧ لا تعارضٌ بين منقولٍ صحيحٍ ومعقولٍ صريحٍ
- ٢٢٨ وجوبُ كمال التسليم للرسول
- ٢٢٨ التوحيدان اللذان لا نِجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما
- ٢٣٠ لا حرج في أخذ العلوم المادية عن غير الرسول
- ٢٣١ العقل مع النقل كالمقلد مع المجتهد
- ٢٣٣ النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم
- ٢٣٤ نقضُ توحيد من لم يُسَلِّم
- ٢٣٥ فساد العالم ناشئ عن ثلاثِ فرق
- ٢٣٦ كلامُ الإمام الغزالي في علم الجدل والكلام
- ٢٣٨ ذمُّ السلف لعلم الكلام لاشتغاله على أمور كاذبة مخالفة للحق

- ٢٤٠ ما قاله الله ورسوله أصلٌ لتحديد الألفاظ المجملة في كلام الناس
- ٢٤٢ سَبَبُ الانحرافِ هو الإعراض عن تدبر كلام الله ورسوله
- ٢٤٢ انتياب الحَيْرَةِ لمن عَدَلَ عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام
- ٢٤٩ الرَّدُّ على من أنكر أو تأوَّل رؤية الله تعالى
- ٢٥١ اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل ✓
- ٢٥٢ معنى التأويل في الكتاب والسنة
- ٢٥٣ التأويل عند المفسرين هو تفسير الكلام وبيان معناه
- ٢٥٦ التأويل الصحيح هو الموافق لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ✓
- ٢٥٨ النفي والتشبيه من أمراض القلوب
- ٢٥٩ نوعا التشبيه
- ٢٥٩ تنزيه الرب هو وصفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً
- ٢٦١ ما لم يرد نفياً ولا إثباته من الصفات لا تُطلق حتى يُنظر في مقصود قائلها
- ٢٦٢ اتفاق السلف على أنهم لا يحدون ولا يشبهون
- ٢٦٣ تحقيق معنى الحدِّ
- ٢٦٤ كلام أبي حنيفة في إثبات اليد والوجه والنفس له تعالى بلا كيف
- ٢٦٦ يُراد بلفظ الجهة ما هو موجود وما هو معدوم
- ٢٦٧ بيان المراد من قول الطحاوي: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات
- ٢٧٠ ثبوت الإسرائء والمعراج له صلى الله عليه وسلم باليقظة
- ٢٧٦ بيان المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿ثم دنى فتدلى﴾
- ٢٧٧ ذكر الحوض وصفته
- ٢٨٠ صفة الحوض من الأحاديث الواردة فيه
- ٢٨٢ الشفاعة حق وبيان أنواعها
- ٢٩٠ ثبوت شفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته
- ٢٩٤ حكم الاستشفاع بالرسول وغيره في الدنيا
- ٢٩٧ عدم جواز الحلف بغير الله
- ٣٠٠ الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر
- ٣٠٢ الميثاق الذي أخذه الله من آدم وذريته حق
- ٣٠٨ بيان المراد من الإشهاد على بني آدم
- ٣١٤ الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك طارئ

٣١٦	مُسْلِمَةُ الدَّارِ وَمُسْلِمَةُ الْاِخْتِيَارِ
٣١٧	عِلْمُ اللَّهِ أَزْلًا بِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ
٣٢٠	أَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ
٣٢١	رَأْيُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَدْرِ
٣٢٤	مِنْشَأُ الضَّلَالِ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنِ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا
٣٢٨	الْمَرَادُ نَوْعَانِ : مَرَادٌ لِنَفْسِهِ ، وَمَرَادٌ لِغَيْرِهِ
٣٣٢	أَسْبَابُ الْخَيْرِ ثَلَاثَةٌ : الْإِيجَادُ وَالْإِعْدَادُ وَالْإِمْدَادُ
٣٣٦	مَا يُرْضَى مِنَ الْمَقْضِيِّ وَمَا يُسْخَطُ
٣٣٦	الْمُبَالَغَةُ فِي الْكَلَامِ فِي الْقَدْرِ ذَرْيَةُ الْخِذْلَانِ
٣٣٩	فَسَادُ الدِّينِ يَأْتِي مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشُّهَوَاتِ
٣٤١	مَبْنَى الْعِبَادِيَّةِ وَالْإِيمَانِ عَلَى التَّسْلِيمِ
٣٤٢	عَدَمُ تَكْفِيرِ مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الْكِتَابِ لِشُبُهَةِ عَرَضَتْ لَهُ
٣٤٣	حُكْمُ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ

\* \* \*

## فهرس الموضوعات

( ٢ )

٣٤٤	الإيمان باللوح المحفوظ والقلم
٣٤٥	اختلاف العلماء في القلم والعرش أيهما خُلِقَ أولاً؟
٣٤٦	جَفَّ القلم بما هو كائن إلى يَوْمِ القيامة
٣٤٨	الأقلام أربعة
٣٤٩	الواجب إفراد الله بالخشية والتقوى
٣٥١	تعاطي الأسباب لا يُنافي التوكل
٣٥٣	سبق علم الله بالكائنات قَبْلَ خلقها
٣٥٦	أحاديث في دَمِّ القدرية
٣٥٨	تَضَمَّنَ القدر لأصول عظيمة
٣٦٠	حياة القلب ومرضه وشفائه
٣٦٣	أنفع الأغذية الإيمان، وأنفع الأدوية القرآن
٣٦٤	العرش والكرسي
٣٧٢	الله سبحانه مستغني عن العرش محيطٌ بكل شيء وفوقه
٣٧٥	بحث الفوقية
٣٨١	النصوص الواردة المتنوعة في إثبات العلو
٣٨٦	كلامُ السلف في إثبات صفة العلو
٣٨٩	ثبوت علو الله سبحانه بالعقل من وجوه
٣٩٢	خطأ من ظن أن السماء قبلَ الدعاء
٣٩٤	اتخذ الله إبراهيم خليلاً وكَلَّمَ موسى تكليماً
٣٩٦	محبة الله وخلته كما يليق به سبحانه
٣٩٧	الخُلة أخص من المحبة
٣٩٨	الجواب عما في الصلاة الإبراهيمية من إشكال متوهم
٤٠٠	ما خصَّ الله به بيت إبراهيم من الخصائص

- ٤٠١ وجوبُ الإيمان بالملائكة والكتب المنزلّة والمرسلين
- ٤٠٢ إنكارُ الفلاسفة لحقيقة الإيمان بالله وكتبه ورسله
- ٤٠٣ أصولُ المعتزلة الخمسة
- ٤٠٤ أصولُ أهل السنة تابعة لما جاء به الرسولُ
- ٤٠٥ أصنافُ الملائكة وتنوع أعمالهم التي كُلِّفوا بها
- ٤٠٧ المَلَكُ رسولٌ منفذٌ لأمرِ مُرْسِلِهِ
- ٤٠٩ آياتٌ كثيرةٌ وردت في ذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم
- ٤١٠ مذاهبُ الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحِي البشر
- ٤٢٣ وجوبُ الإيمان بمن سَمى الله في كتابه من رسله وأنبيائه
- ٤٢٤ أولو العزم من الرسل
- ٤٢٤ الإيمانُ بما سَمَّى اللهُ من الكتب المنزلّة
- ٤٢٦ أهلُ القبلة مسلمون مؤمنون
- ٤٢٨ النهي عن الجدالِ في القرآن
- ٤٣٢ لا يجوزُ تكفيرُ المسلم بذنْبٍ لم يَسْتَحِلَّهُ
- ٤٣٦ من أعظم البغي أن يُشهدَ على معيّن أن الله لا يَغْفِرُ لَهُ
- ٤٣٩ أهلُ البدع يُكفر بعضهم بعضاً، وأهلُ السنّة والجماعة يُخطئون ولا يُكفرون
- ٤٤٢ الاتفاقُ على أن مرتكبَ الكبيرة لا يخرجُ من الإيمان والإسلام
- ٤٤٤ الكفرُ نوعان: اعتقادي وعَمَلِي
- ٤٤٨ ما ينبغي على المؤمن أن يعتقده في حق نفسه وحق غيره
- ٤٤٩ من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً
- ٤٥١ سقوطُ العقوبة عن المسيء بأحد عشر سبباً
- ٤٥٦ الجمعُ بين الخوف والرجاء
- ٤٥٩ الاختلافُ فيما يقع عليه اسم الإيمان
- ٤٦٢ الاختلاف بين أبي حنيفة وسائر الأئمة فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلاف صوري
- ٤٦٦ الكلامُ في زيادة الإيمان إجمالاً وتفصيلاً
- ٤٧٠ النزاعُ في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لفظي لا محذور فيه
- ٤٧٠ أدلّةُ أصحاب أبي حنيفة
- ٤٧٤ الأحاديثُ الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان
- ٤٧٩ أدلّةُ الكتاب والسنّة على زيادة الإيمان ونقصانه
- ٤٨١ نقول عن الصحابة في زيادة الإيمان ونقصانه

- ٤٨٧ الذين ينتظم الإيمان والإسلام والإحسان
- ٤٨٨ أقوال أهل العلم في مُسمّى الإسلام
- ٤٩٠ حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر
- ٤٩٤ أقوال العلماء في مسألة الاستثناء في الإيمان
- ٥٠٠ أهل السنة لا يعدّلون عن النص الصحيح
- ٥٠١ خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يُفيد العلم اليقيني
- ٥٠٤ السنة نوعان: شرع ابتدائي، وبين لما شرعه الله في كتابه
- ٥٠٥ المؤمنون كلهم أولياء الرحمن
- ٥٠٦ معنى الولاية
- ٥٠٨ أولياء الله الكاملون
- ٥١٠ أكرم المؤمنين عند الله
- ٥١١ أركان الإيمان
- ٥١٣ لا يثبت حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق
- ٥١٥ الإيمان بالقدر خيره وشره
- ٥١٧ لا يخلق الله شراً محضاً
- ٥١٩ أنفع الدعاء دعاء الفاتحة
- ٥٢١ تحقيق توحيد الربوبية والإلهية
- ٥٢٣ وجوب الإيمان بجميع الرسل
- ٥٢٤ العصاة من أهل الكباير لا يخلدون في النار إذا ماتوا وهم موحدون
- ٥٢٥ اختلاف العلماء في تحديد الكبيرة
- ٥٢٩ الصلاة خلف كل برّ وفاجر من أهل القبلة
- ٥٣١ الصلاة خلف مستور الحال
- ٥٣٢ الصلاة خلف المبتدع والفاسق
- ٥٣٤ المطاعون في مواضع الاجتهاد
- ٥٣٧ لا يقطع لأحد معين من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا بنص
- ٥٣٩ لا نشهد على أحد من أهل القبلة بالكفر ما لم يظهر منه ذلك
- ٥٤٠ وجوب طاعة ولي الأمر إلا في معصية
- ٥٤٤ الأمر باتباع السنة والجماعة
- ٥٤٦ حب أهل العدل من كمال الإيمان
- ٥٤٨ ما اشتبه علينا علمه نكله إلى الله

٥٥١	المسح على الخفين في السفر والحضر
٥٥٥	الحج والجهاد ماضيان إلى قيام الساعة
٥٥٧	الإيمان بالملائكة الكرام الكاتبين
٥٦١	الإيمان بِمَلَكِ الموت
٥٦٢	حقيقة النفس والروح
٥٦٢	الروحُ محدثة مخلوقة
٥٦٣	المضافُ إلى الله تعالى نوعان
٥٦٤	ماهية الروح
٥٦٥	الأدلة على أن النفسَ جسمٌ مخالف بالماهية للجسم المحسوس
٥٦٧	الاختلاف في مسمى النفس والروح
٥٦٩	النفسُ واحدة ولها صفات
٥٧٠	الاختلافُ في موت الروح
٥٧٢	الإيمانُ بعذاب القبر ونعيمه
٥٧٨	تعلقات الروح بالبدن
٥٧٩	السؤال في القبر للروح والجسم
٥٨٠	الدورُ ثلاثة ولكل دارٍ أحكام
٥٨١	سؤال منكر ونكير
٥٨٢	عذابُ القبر نوعان
٥٨٢	الاختلافُ في مستقر الأرواح بعد الموت
٥٨٤	تفاوت منازل الأرواح في البرزخ
٥٨٩	الإيمان بالبعث والجزاء
٦٠٠	العرض والحساب
٦٠٦	معنى الورود في قوله تعالى : ﴿وإن منكم إلا واردة﴾
٦٠٨	الإيمان بالميزان وحقيقته
٦١٤	الجنة والنار مخلوقتان وهما موجودتان الآن ولا تفنيان أبداً
٦٢٤	الاقوالُ في أبدية النار
٦٣٣	الاستطاعة تكون مع الفعل وقبله
٦٣٩	أفعالُ العباد خلق الله وكسبٌ من العباد
٦٤١	الرّد على الجبرية والمعتزلة في مسألة أفعال العباد
٦٤٣	لا يدخل في عموم : «كل» إلا المخلوقات

٦٥٠	العبد فاعل لفعله حقيقة ، ولكنه مخلوق لله
٦٥١	لا يُوصف الله بالإجبار
٦٥٣	التكليف بحسب الطاقة
٦٥٦	الفرق بين القضاء الشرعي والقضاء الكوني
٦٥٩	كتب الله على نفسه الرحمة
٦٦٤	انتفاع الأموات من سعي الأحياء
٦٦٩	معنى قوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
٦٧٢	الاستئجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت
٦٧٣	قراءة القرآن وإهداؤها للميت بغير أجر
٦٧٥	اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور
٦٧٦	استجابة الله دعاء عباده
٦٧٨	الرد على من يزعم عدم فائدة الدعاء
٦٨١	بيان الحكمة في أن الداعي قد لا يعطى شيئاً
٦٨٤	غضبُ الله ورضاه
٦٨٩	ما ورد من الآيات في الثناء على الصحابة
٦٩٧	لا يجوزُ التبرؤ من أحدٍ من الصحابة
٦٩٨	ثبوتُ الخلافة لأبي بكر بالنص
٧١٠	خلافة عمر الفاروق
٧١٢	خلافة عثمان
٧٢١	خلافة علي رضي الله عنه
٧٢٦	الخلفاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون
٧٢٨	العشرة المبشرون، بالجنة
٧٣٣	الاتفاق على تعظيم هؤلاء العشرة
٧٣٥	الأئمة الإثنا عشر عند الإمامية
٧٣٨	أصل الرفض أحدثه منافق زنديق
٧٤٠	وجوب موالة المؤمنين وبخاصة أهل العلم
٧٤٢	لا يفضل أحد من الأولياء على أحد من الأنبياء
٧٤٥	كفر ابن عربي وأمثاله
٧٤٦	ثبوت كرامات الأولياء
٧٤٧	المحمود من الخوارق والمذموم والمباح



٧٤٩	كلمات الله نوعان : كونية ودينية
٧٥١	الخوارقُ النافعة تابعة للدين ، خادمة له
٧٥٣	أنواع الفراسة
٧٥٤	الإيمان بأشراط الساعة
٧٥٩	كذب الكاهن والعرفاء
٧٦٤	التنازعُ في حقيقة السحر وأنواعه
٧٦٩	اعتقادُ الولاية في بعض البله بدعة وضلال
٧٧١	تبديع من يُصعق عند سماع الأنعام الحسنة
٧٧٥	الجماعة حق ، والفرقة زيغ
٧٧٧	وجوب ردّ المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله
٧٧٨	الاختلافُ نوعان : اختلاف تنوع ، واختلاف تضاد
٧٨٣	الاختلاف في الكتاب على نوعين
٧٨٦	الإسلامُ هو دين الله وهو واحد في الأرض والسماء
٧٨٧	سهولة تعلم الإسلام
٧٨٨	دينُ الإسلام بين الغلو والتقصير
٧٩٠	وهو بين التشبيه والتعطيل
٧٩٠	وهو بين الجبر والقدر
٧٩٠	وهو بين الأمن واليأس
٧٩١	البراءة من الفرق الضالة
٧٩٢	أصولُ المعتزلة الخمسة
٧٩٤	الجهمية وأصل مذهبهم
٧٩٧	الجبرية وأصل قولهم
٧٩٩	سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه
٨٠١	لفرق الضلال طريقتان في الوحي
٨٠٥	الفهارس

\* \* \*